

مركزية سيبويه في الثقافَة العربية

أعمال الندوة العلمية الدولية التي نظّمتها

شعبة اللغة العربية وآدابها، بكلية الآداب بتطوان

يَومي الأربعاء والخميس 14-15 ربيع الأول 1438 / 14-15دجنبر 2016

كلية الآداب – تطوان




منشورات فريق البحث الأدبي والسيميائي

بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

تطوان ـ المغــــرب.

البريد الإلكتروني: abderrahmane39@hotmail.com

هاتف : 662396094 (212+)

خضع هذا الكتاب قبل نشره إلى التحكيم والمراجعة

الكـتاب: مركزية سيبويه في الثقافَة العربية

إشراف:أ.د. عبد الرحمن بودرع / أ.د. محمد الحافظ الروسي

خطوط الغلاف: سهيلة بودرع

الإخراج الفني: سهيلة بودرع

الطبعة الأولى: 2017م-1438هـ

دار النشر: مطبعة الهداية - تطوان –

الإيداع القانوني:

ردمـــــــــك:

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات



المحور الثاني: كتاب سيبويه وعُلوم القُرآن

المحور الثالث: كتاب سيبويه وقَضايا اللسانيات المعاصرَة



← *لماذا تنظيم ندوة دولية علمية في عَلَم من أعلام الفكر اللغوي العربي بالذّات، في زَمَن يفصلنا عنه أكثر من ألف وثلاثمائة سَنَة ؟*

إحياء ذكرى العَلَم اللغوي سيبويْه له أكثر من دلالة:

1- لا زالَ الفكر اللغوي العربي النحوي فكراً متطوراً حيا يُحاورُ الأفكارَ اللغويةَ والمناهجَ النحويةَ والنظريات اللسانيةَ إلى اليوم.

2- وَضَعَ سيبويْه منذ أزيدَ من ألف سنةٍ ومائتَيْ سنةٍ أسسَ وصف لغوي لتراكيب العربية وصرفها وأصواتها، وقدّم لبناتٍ وأصولاً هيْمَنَت على الفكر اللغوي والبلاغي العربي وما زالَت.

3- قابلية هذا الفكر اللغوي لمُحاورَة الأفكار والمناهج الحديثَة على الرغم من اختلاف الأطر النظرية وبُعد الشقة الزمنية.

4- إمكان الإفادَة من الفكر اللغوي السيبويهي في إطار دراسة لسانية موازِنة في أجزاء كثيرة من الوصف اللغوي القديم والوصف اللساني الحديث ، خاصة في القضايا اللغوية الكلية التي تهم اللغات الإنسانية.

في سياق الموازنة والتفاعُل أتى التفكير في إحياء أيام لسيبويْه، وذلك لإحياء تُراثه والبحث في الموقف من الدرس اللغوي العربي القديم، وإمكانية الإفادَة من اللسانيات الحديثَة ونظرياتها ومناهجها لزيادة فهم واستقصاء للتراث العربي اللغوي، وللبرهنَة على أنّ النّظرياتِ اللسانيةَ الحديثَةَ لا ينبغي أن تكونَ قيداً يحدّ من فعل الموازنة والملاحَظَة والنقض والنقد، ولا يَتعينُ أن تُتخذَ حائلاً يحولُ بين الفكرَيْن اللغويين القديم والحديث، لأنّ الظّاهرةَ اللغويةَ الموصوفةَ والمفسرةَ ظاهرة إنسانية، قدُم زمانها أم جدَّ، وإنّما العبرَة بتحديث المناهج وإفادَة بعضها من بعض، من غير قَطيعة زمنية ولا معرفية .

وقد وُضعَ برنامجُ هذه الندوة الدولية على محاورَ محددةً تعالجُ أفكارَها وتُجيبُ عن أسئلتها:

- قيمة كتاب سيبويْه في تاريخ العربية والبلاغة، بوصفه مَتناً لغويا إماماً.

- مصادر النحو متوناً وشروحاً وحَواشيَ، وحدودُها في الكشف عن مشروع سيبويْه وإبراز مَدى استمرار المشروع أو إخراجه عن مقاصد صاحبه.

- إسهام النظريات اللسانية الحديثة في قراءَة الخطاب اللغوي العربي القديم وتأويله

- نحو إعادة بناء لنظرية سيبويه اللغوية وقراءتها قراءَة متجددة تصلح أن تُبْنى منها لغوياتٌ عربية جديدة .

هيئة إدارة الندوة وتنظيمها وتدبير شؤونها

- المسؤول الأول عن الندوة: عميد كلية آداب تطوان: أ.د.محمد سعد الزموري
- نائب المسؤول : نائب العَميد المكلف بالبحث العلمي والتعاون: أ.د. مصطفى الغاشي
- الهيئَة العلمية للندوة:
  - رئيس شعبة اللغة العربية وآدابها : أ.د. محمد الحافظ الروسي
  - رئيس لجنة تنظيم الندوة : أ.د.عبد الرحمن بودرع
- اللجنة المنظمة :
  - أ.د.عبد الرحمن بودرع
  - أ.د.محمد الحافظ الروسي
  - أ.د. عبد الهادي أمحرف
  - أ.د. عبد الكريم المرابط الطرماش
  - أ.د. محمد الحيرش
  - د.سعيد غردي
  - دة. أسماء الريسوني
  - د.عدنان أجانة
  - ذ.أبو الخير الناصري
  - ذ.عبد الواحد الصمدي
  - ذ.أبو مدين شعيب تياو
  - ذ. بدر الحمري
  - سهيلة بودرع
  - عبد الهادي الحفياني
  - سكينة مناري
  - هاجر الفتوح
  - فرح الشويخ



كلمات افتتاحية لندوة "مركزية سيبويه" الدولية

الكلمة الأولى:

بسم الله الرحمن الرحيم. وصلى الله على سيدنا محمد وآله

أيها السادة الحضور الكرام.

السيدَ عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية فضيلة الدكتور محمد سعد الزموري.

السادة الأساتذة الكرام.

ضيوفنا الأعزاء.

أبناءنا الطلبة.

في القرن الهجري الثاني (148 هـ/ 180 هـ).نشأ بالبصرة قادما من الأهواز شاب محبوب، كان شيخه الخليل لا يقول إلا له:" مرحبا بزائر لا يمل". عالي الهمة، أخطأ في مسألة في العربية، فكسر القلم وقال:" لا أكتب شيئا حتى أحكم العربية". جميلُ الصورة، نظيف، قد تعلق من كل علم بسبب، وضرب في كل أدب بسهم، مع حداثة سنه، وبراعته في النحو. متواضع، لا يرى بأسا في أن يعرض ما يكتبه على الأخفش، وهو تلميذه، وإن كان أسن منه. قدم العراق في أيام الرشيد وصحب فيها الخليل، وتلقى العلم، ونشره، ثم توفي بفارس، وهو في نحو الثانية والثلاثين من عمره، على أرجح الأقوال.

خرج من الدنيا وهو يقول: أشتهي أن أشتهي.

مات وترك في الناس كتابا سمي بقرآن النحو. اتفقوا على أنه يحوي في كنهه عدة كتب. وأنه جمع أصول علم النحو. ومن ذلك ما ذكره صاعدُ بن أحمدَ الجيانيُّ من



أهل الأندلس حيث قال: لا أعرف كتاباً ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها فاشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفن غيرَ ثلاثة كتب، أحدها المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك، والثاني كتاب أرسططاليس في علم المنطق، والثالث كتاب سيبويه البصريِّ النحوي، فإن كل واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له.

وذكروا أنه يتعلم منه أصول النظر. قال أبو عمر الجرمي (255هـ):" أنا منذ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه". وقال محمد بن يزيد:".. إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش".

فهذا فضل كتاب سيبويه. فقد مرت صنعة النحو على عقل سيبويه فصيغت على هذا النحو، وإلا فإن انتفاع سيبويه بمن سبقه مما لا ينكره أحد، حتى ذكر عن ثعلب أنه كتب بخطه: "اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانا، منهم سيبويه، والأصول والمسائل للخليل".

وقد أصبح كتاب سيبويه بذلك مما لا يستغنى عنه في علم النحو، ولا تكون براعة في هذا العلم دون العكوف عليه. حتى ذكر أن عبد الملك بن سراج القرطبي (489 هـ) عكف على كتاب سيبويه ثمانية عشر عاما لا يعرف سواه.

وتفرغ أهل العلم لشرحه، وبيان ما فيه، وشرح مشكلاته، ونكته، وأبنيته، وشواهده، واختصاره، بل واختصار شروحه، والاعتراض عليه، ورد تلك الاعتراضات، فكان من ذلك نحو ستين كتابا، لعل آخرَها ما كتبه الدكتور هادي نهر تحت عنوان: الشرح المعاصر لكتاب سيبويه.

هذا مع الإكبار، والتعظيم، والإجلال حتى كان المبرد إذا أراد إنسان قراءة كتاب سيبويه عليه يقول له: أركبت البحر؟ تعظيماً واستصعاباً.



وكان المازني يقول: من أراد أن يصنف كتابًا كبيراً في النحو، بعد كتاب سيبويه فليستحي.

وقد رأينا في شعبة اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان أن نهدي لأهل العربية جملة أبحاث تتعلق بهذا الرجل الذي يعد من عباقرة البشرية ، فأخذنا برأي الجاحظ ـ رحمه الله تعالى ـ وذلك أنه قال : أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك، ففكرت في شيء أهديه إليه، فلم أجد شيئًا أشرف من كتاب سيبويه، وقلت له: أردت أن أهدي لك شيئًا ففكرت فإذا كل شيء عندك، فلم أر أشرف من هذا الكتاب. وهذا كتاب اشتريته من ميراث الفراء. قال: والله ما أهديت إلي شيئًا أحبَّ إلي منه.

فجمعنا لذلك نخبة من أهل اللغة والعلم، ممن برعوا في معرفة النحو العربي، يجمعهم حب العربية، والرغبة في كشف أسرارها الدفينة، وذخائرها التليدة. فبهم نرحب، ولهم نشكر، كما نشكر كل من حضر هذه الندوة راغبا في نشر ألوية العلم النافع، رافعا بيرق المعرفة الصحيحة في زمن الغربة الشديدة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

د. محمد الحافظ الروسي

رئيس شعبة اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية.

جامعة عبد المالك السعدي. تطوان

الكلمة الثانية:

سيبويه. أبو بِشرٍ عَمْرو بنُ عُثمانَ بنِ قَنْبَر إمامُ النَّحويّين المُتوفَّى سنة 180ه، خرَجَ علمُه من صُلْبِ أحَدَ عشرَ شيخًا من شُيوخِ القراءات القُرآنيّة وعُلوم العربيّة، ونَما عَلى يَدَيْه وتطوَّرَ حتّى بلغَ المبلغَ الذي نَعْلَمه من كِتابه، من شُيوخه الخليلُ والكسائيُّ وأبو عَمرو ابنُ العلاءِ والرُّؤاسيُّ وعيسى بنُ عُمَرَ الثّقفيُّ وغيرُهُم.

عالمُ العربيّةُ الأكبرُ وشيخُها بلا مُنازعٍ، التَمَسَ علمَ العربيّةِ في حلقةِ الخَليلِ وغيره من مَشْيَخةِ النّحويّينَ فجَمَعَ من مَوائدِهم فَوائدَه. خطّأه حمّادُ بنُ سلَمَةَ ابنِ دينارٍ، فالْتَمَسَ علمًا لا يُخطِّئُه فيه أحدٌ فبَرَعَ فيه، وبرعَ في فنّ المُفاتشَةِ والمُناظرةِ في النّحو: ناظرَ الأخفشَ في حلْقة الخَليل وناظرَ الأصمعيَّ والفرّاءَ وخلفًا الأحمَر، وكانت المناظرَة مدخلاً من مداخل نشأة فنّ الخلافِ والحِجاجِ في النّحو.

كتابُ سيبويْه قرأه عُلماءُ اللغةِ على شُيوخِهم، ولم يكنْ يتصدَّرُ للدّرس والإفتاءِ في اللغةِ والأدب إلاّ مَن قرأه وأتقنَه وفَهم غَوامضَه وأسرارَه، مثلَما فعل السِّيرافيّ صاحبُ الشرح الكبير الذي طُبع منه إلى حدّ الآنَ تسعةُ أجزاء أصدرته الهيئة العامة بالقاهرَة، وأبو عليّ الفارسيُّ صاحبُ التّعليقَة في ستة أجزاء، وعليُّ بنُ عيسى الرّمّانيُّ، والأعلَمُ الشنتمري صاحبُ النُّكَت في تفسير كتاب سيبويه، وتلميذُه أبو الحُسَيْن ابنُ الطَّراوَة صاحبُ المقدّماتِ إلى كتابِ سيبويه، وأبو الحَسَن ابنُ خَروف الإشبيليّ، وجمهورٌ عظيمٌ من شيوخِ النّحو واللغة في شرح العالَم الإسلاميّ ومغربِه. وتصلحُ هذه الشروحُ ثقافةً وعُدّةً آليةً لكلّ مَن أرادَ أن يَركبَ بحرَ الكتابِ.

ولقد انبثقَت من كتابِ سيبويه كثيرٌ من العلوم والمَعارفِ، فقَد خرج من صُلبِهِ "مَنهجُ البحث" في اللّغة أو ما سمّاه أبو العبّاس المبرِّدُ بتعلُّم النّظر والتّفتيش، وخرَج من صُلب الكتابِ علمُ البلاغَة لأن توخِّيَ مَعاني النّحو أساسُ البلاغَة، وخرج من صُلبه النحوُ والصرفُ والأصواتُ والقياسُ والسماعُ وثقافةُ المُجتمَع وأمثالُه



وأعرافُه والعلمُ بالشعر والعلمُ بالقراءات. وفيه ألفٌ وخَمسون بيتًا من الشعر فيما ذكَرَه صاحبُ الخزانَة ناقلاً كلام أبي عمرو الجرميّ.

فهو كتابٌ أصلٌ يَستغني عن غيرِه من الكتُب المُصنَّفَة ولا يُستغنى عنه، وذلك ما ذكرَه محمد بنُ يَزيدَ قالَ: « لَم يُعمَلْ كتابٌ في علم من العلوم مثلَ كتابِ سيبَويه؛ وذلك أنّ الكتُب المصنّفةَ في العلوم مضطرّةٌ إلى غيرها وكتابُ سيبويه لا يُحتاجُ في فهمه إلى غيرِه. وقال الجاحظُ: « لَم يكتُب الناسُ في النحوِ كتابًا مثلَه، وجَميعُ كتُب النّاس عليه عيالٌ».

لا شكّ في أنّ شيوخَ سيبويه في القراءات واللّغة يُعترفُ لهم بفضل السَّبق في إبداعِ الفكرَة ونشر البذورِ الأولى؛ ولكنّ سيبويه أتى بمؤلَّفٍ أبدَعَ فيه كلّيّاتِ النّحو ومبادئَه الأولى، حتّى قال فيه صاعدٌ الأندلسيُّ صاحبُ طَبقات الأمم (ت.417): «لا أعرفُ كتابًا ألِّف في علم من العُلوم قَديمِها وحَديثِها اشتمَل على جَميعِ ذلك العلمِ وأحاطَ بأجزاءِ ذلك الفنِّ غيرَ ثلاثةِ كتُب: أحدُها المِجَسْطِيُّ لبطليموسَ في علمِ هيئةِ الأفلاكِ، والثّاني كتابُ أرسطاطاليسَ في علم المنطقِ، والثالثُ كتابُ سيبَويْه البصريِّ النّحويِّ؛ فإنّ كلَّ واحد من هذه لم يَشُذَّ عنه من أصولِ فنِّه إلاّ ما لا خَطَرَ له» (معجم الأدباء لياقوت: 16/ 117).

لا أدلَّ على أنّ الكتابَ من الكتُب الكبرى في تاريخِ المعرفةِ الإنسانيّةِ وأنّه جاءَ على وَضعٍ مُبتكَر لم يُسبَقْ، من أنّ الإحالاتِ عليْه لا تنقطعُ ولم يَكَدْ يَخلو منها مُصنَّف أو مؤلَّفٌ أو شرحٌ أو حاشيةٌ منذ القرن الثالث للهجرةِ إلى يومنا هذا الذي اتُّخذَ فيه الكتابُ مرجعًا، فتجدُ استحضارَ علم سيبويْه والإحالةَ عليْه في علم الأوَّلين والمُعاصرينَ عربًا وعجمًا. وهذا ما استحقَّ به أن يُنعَتَ كتابُه في دائرة المَعارف الإنسانيّة بمَركزيّةِ سيبويْه في الفكرِ والثّقافَة، ولعلّ سيبويه وَضَعَ أصولَ علمٍ للعربيّةِ أو مشروعًا لوصف العربيّةِ لم يَكتملْ لأنّ الشروحَ التي وُضعَت على كتابه والمؤلَّفاتِ التي نَسَجت على منوالِه لم تبلُغْ بهذا المشروعِ إلى غاياته



القُصوى؛ فَما زالَت الدراساتُ والأبحاثُ تُنجَزُ على هامش الكتابِ، وما زال الناسُ يدرسون منهجَ الكتابِ في بَسط مَسائِله وتَفريعِ فروعِه من أصولِه وشرحِ عناوينِ أبوابِه وأساليبِ عباراتِه ودِلالاتِ مصطلحاتِه ومَعاني أمثلته وشَواهِدِه.

ولقد اجتهدْنا في هذه الندوة في تقسيم الموضوع إلى محاورَ ما وَسعَنا الجُهدُ؛ لكنّنا لا ندّعي أنّا أحطنا بالظاهرة السيبويهيّة المتفرّدَة، ولا بكلّ ما يَنبغي أن يُدرَسَ في فكرِ سيبويه وأنموذجه المتفرّد؛ فَما زالَت مسائلُ وإشكالاتٌ مهمّةٌ جداً عالقةً تَحتاجُ إلى إثارةٍ وإلى بسطٍ وتَحليل، منها وُجوه إفادة سيبَويه من سابقيه ووجوه تأثيره في لاحقيه، ومنها وَضع تصوُّر عامّ لإعادَة بناء النّحو العربيّ على النّحو الذي أرادَه سيبويْه وتصوَّرَه وقَصدَ إليه، ومنها محورٌ هامٌّ للغاية يُمكن تسميتُه بسيبويه المُفْتَرى عليه، حيثُ ظُلمَ في عَصره باهتضام حقِّه وظُلمَ اليومَ بتحميل مناهج علم اللغة من الإسقاط والتأويل ما لا يحتملُ.

أقول في خاتمة الكلمَة : أشكر كليةَ الآداب بتطوان في شخص عَميدها سعادَة الدكتور محمد سعد الزموري ونائب العميد سعادَة الدكتور مصطفى الغاشي وإدارةَ الكلية، على الحرص على تقديم الدعم والسنَد لإقامة الندوة، وأشكر شعبة اللغة العربية في شخص رئيسها سعادَة الدكتور محمد الحافظ الروسي الذي رَعى الندوةَ مذ كانَت فكرةً حتّى ظهرَت إلى حيز التنفيذ، وأشكر لجنةَ التنظيم، وأشكر الباحثين في الدكتوراه والماستر وباحثي مركز ابن أبي الربيع السبتي الذين اجتهدوا وقدموا يَد العون ما وسعهم الجهدُ. وأخص بالذّكر مَن تطوعَ فساعَدَ على نشر إعلام الندوَة على نطاق دولي واسع، وأشكر مَن تطوعَ فصمم ملصقات الندوة على النحو الذي يَليقُ بمركزية صاحبها.

وأرحّبُ بضيوف النّدوة الكرامِ الأساتذة الباحثينَ الوافدينَ علينْا من خارج البلَد من أقطارٍ مختلفَة تربطنا بها روابطُ الأخوة المتينَة، وأرحبُ بالأساتذة الباحثينَ



الوافدين من خارج المَدينَة، متمنيـًا لهـم جَميعـًا طيـب المُقـام وشـاكراً لهـم حُسـن الاستجابَة وكَرَم الإفادَة.

ثم أختم الكلمةَ بما كان ينبغي لي أن أقدّم به وما أخرته إلاّ ليكـونَ آخـرَ مـا يطـرقُ الأسماعَ؛ لأنّ التّذييلَ يتنزّل أحيانـًا منزلةَ التقديم في العناية والاهتمام: فأقول إنّ عَقدَ ندوة دولية لِرمز عظيم من رموز العربية إنّما أردنا بـه إحيـاءَ ذكْـرى سـيبويه والعربيـة وإتمامَ مشروع العربية الذي لا ينقطع والوفـاءَ لهـذا اللسـان الكـريم، في هـذا الظّـرف الزّمني العَصيب الـذي تُعـاني فيـه العَربيّـةُ والأمـةُ كلتاهمـا محنـةَ الوجـود الحضـاريّ وتكابد مرارة الحفاظ على الهوية، أمامَ محاولات الإبادَة التي لا تنقطع.

رئيس اللجنَة المنظمة

أ.د. عبد الرحمن بودرع



بُحُوثُ النّدْوَة

المحور الأول

كتاب سيبَوَيْه وقضايا المَنهج وعُلوم العربية

الخلاف النحوي
الموصوف بقلة الجدوى أو تخلفها

د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فلقد عني علماء النحو بالخلاف، حتى كان التصنيف فيه قرينًا للتصنيف في أبواب النحو، ثم جاء الدارسون المعاصرون فأولوه عناية كبيرة، تتبعًا لأسبابه، وتفصيلاً في مدارسه، وتوثيقًا لتاريخه والمصنفات فيه، ولم تخل تلك الدراسات من تعرض لتقويم الخلاف، وبيان لمراتبه في الفائدة، وآثاره في البحث النحوي، وذلك هو الثمرة التي يتغياها الدرس في شتى وجوهه.

ولعل من أبرز من بحث في الخلاف وتعرض لتقويمه د. السيد رزق الطويل، في كتابه: الخلاف بين النحويين، فقد أشار إشارات مفيدة، فتحت لي الباب لدراسة هذه الموضوع، كما عثرت على ثلاث دراسات أخرى، هي:

1 - اختلاف النحاة ثماره وآثاره في الدرس النحوي. للباحث: عبد النبي محمد مصطفى هيبة جعفر. (رسالة علمية، في جامعة أم درمان الإسلامية، في جمهورية السودان).

2 - مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النقد البلاغي. د. محمود موسى حمدان. طبع في القاهرة عن مكتبة وهبة عام 1422هـ.





3 - ثمرة الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين. د. محمد حسنين صبرة. طبع في القاهرة عن دار غريب عام 2001م.

تناولت الدراسة الثالثة ثمار الخلاف العامة، الطيبة والسيئة، كإثراء البحث النحوي، والتنافس، والتوسع في التخريج... ونحو ذلك، أما الدراسة الثانية فقد خصصت للأثر البلاغي للخلاف، أما الدراسة الأولى فقد عُنيت للثمرة النحوية الخاصة بكل مسألة، كما تعرضت للمسائل التي لا ثمرة لها، فجاء هذا البحث مكملاً لكا سبقه، فخُصص لما حكم عليه بقلة الجدوى أو تخلفها من تلك المسائل، ليحقق عدة أهداف، من أهمها تحديد معيار هذا الحكم، واختبار دقته، ومدى انطباقه على تلك المسائل، ثم طرده على بقية مسائل الخلاف، ليكون أحد معايير التقويم، كما تتغيا الدراسة معرفة ما حدا النحويين إلى التوسع والتكلف في مسائل هذه صفتها، وما اعتذروا به لذلك.

وقد اقتصر البحث على مسائل الخلاف النحوية؛ لأنها الغالب من تلك المسائل، ولذا استبعدت مسائل التصريف عند تطبيق معيار قلة الجدوى، التزامًا بالمنهج، وضبطًا للنتائج

المبحث الأول: مراتب الخلاف في تنظير النحويين

ظهر الخلاف في وقت مبكرٍ من تاريخ نحو العربية، وحوى كتاب سيبويه شيئًا منه، فكثيرًا ما يروي عن (ناس من النحويين)، وربما ينقل عن بعض النحويين ويعترضهم، يصرح بأسمائهم تارة، ويجمل أخرى[1]، وعلى هذا سار من بعده، واتسع الخلاف بكثرة المشتغلين بهذا العلم، واختلاف المصادر والمشارب، والمؤثرات المختلفة، كالمذهب الفقهي، والعقدي، والتأثر بالمنطق، وكالاشتغال بالقرآن الكريم وقراءاته، أو الحديث النبوي، أو كثرة الرواية للشعر، إلى غير ذلك مما أثر في إبرام الأحكام عند النحويين، فوسع الخلاف بينهم.

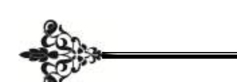
ولم يكن الخلاف على مرتبة واحدة، فوُصف بعضه بالقوة، وبعضه بالضعف، وبعضه بأنه لا عبرة به، ولا اعتداد، والخلاف فيه كلا خلاف، إلى غير ذلك من عباراتهم.

ومرد التفريق إلى أمور، أهمها قوة دليل القول، وكثرة القائلين به، وقد يقترن بذلك منزلة القائل به، قال العكبري يحكي الخلاف في مسألة تعريف الكلام: (وذهبت شرذمة من النحويين إلى أن الكلام يطلق على المفيد وغير المفيد إطلاقًا حقيقيًّا)[2]، وقال أبو حيان في الرد على الزمخشري لما رد قراءة ثابتة: (وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة)[3]، ولمَّا عدّ ابن هشام واو الثمانية في الواوات قال: (ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري، ومن

(1) انظر على سبيل المثال: كتاب سيبويه. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: 3. بيروت: علم الكتب، 1303هـ. 3/ 59، 527.

(2) التبيين. لأبي البقاء العكبري. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. ط:1. الرياض: مكتبة العبيكان، 141421هـ. ص 113.

(3) البحر المحيط. لأبي حيان. ط:2. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، 1413هـ. 4/ 230.



النحويين الضعفاء كابن خالويه...)[1]، كما عقب ابن عقيل على الخلاف في مسألة وصل الضمير بقوله: (ومذهب سيبويه أرجح؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم، وهو المشافهُ لهم، قال الشاعر: إذا قالت حذامِ فصدقوها...)[2]، وقال الأشموني في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف: (والنحاة مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه)[3].

إلا أن ثمَّ تفريقًا آخر كان معياره ثمرة الخلاف، وأثره في اللفظ أو في المعنى أو فيهما معًا، بغض النظر عن دليله، ووجاهته، والقائل به، فبعد أبي البركات الأنباري كثر ما عقب النحويون على بعض الخلافات بأنها لا ثمرة لها[4].

ومن هذا النوع ما يصفه بعض النحويين بالخلاف اللفظي، وهو الخلاف في التعبير عن الحكم النحوي، غير متناول حقيقته أو أثره اللفظي أو المعنوي، مثل حكم السيوطي على خلافهم في حركات الإعراب والبناء، قال: (الجمهور على أن حركات الإعراب غير حركات البناء، وقال قطرب: هي هي، والخلاف لفظيٌّ)[5]، وحكم الخضري على الخلاف في دلالة (أم) و(أو) على التشريك اللفظي والمعنوي بأنه خلاف لفظي[6].

وفصل أبو حيان في هذا الخلاف الذي لا طائل تحته، لما عقب على اختلافهم في

---

(1) مغني اللبيب. لابن هشام. تحقيق: د. مازن المبارك، وعلي حمد الله ومراجعة: سعيد الأفغاني. ط:6. بيروت: دار الفكر، 1985م. ص: 474.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. لابن عقيل. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية، 1413هـ. 1/ 101.

(3) شرح الأشموني (مع حاشية الصبان) دار الفكر، 1/ 23.

(4) انظر: الخلاف بين النحويين. د. السيد رزق الطويل. ط:1. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، 1405هـ. ص: 449.

(5) همع الهوامع. للسيوطي. عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني. ط: 1. مصر: مكتبة الخانجي، 1327هـ. 1/ 20.

(6) انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل. بيروت: دار الفكر، 1409هـ. ص: 61.



ناصب المستثنى فقال: (ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر، ورافع الفاعل، وناصب المفعول، وإنما الخلاف الذي يجدي هو فيما أدى إلى حكم لفظي، أو معنى كلامي)[1].

هذا نص نفيس جدًّا حدَّد فيه ذا الفائدة من الخلاف، وهو ما ترتب عليه أحد أمرين: حكم لفظي، أو معنى كلامي.

فأما الحكم اللفظي فظاهر، كالخلاف في جواز الالتزام بالرتبة، أو المطابقة في العدد أو الجنس، أو تعاور علامات إعراب، مثل اختلافهم في تقديم معمول خبر (ليس) على اسمها، وجواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، والتعجب من السواد والبياض، وكالعطف على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر، وكالخلاف في إعراب معمول (لات)...

وأما المعنى الكلامي، فالمقصود به المعنى الذي تؤديه وظيفة اللفظ مركبًا، ففي قولنا: زيدٌ أخوك، أيهما المبتدأ؟ فاللفظ واحد، لكن المعنى يختلف، ومن اختلافهم في هذا اختلافهم في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، أفاعلٌ هو أم مبتدأ؟ وكاختلافهم في (ما) بعد (نعم وبئس)، أفاعل هي أم تمييز، وكاختلافهم في جواز تقديم خبر المبتدأ عليه وعدمه، فمن منعه أوجب جعله فاعلا... ونحو ذلك.

وقد يجتمع الخلاف في اللفظ والحكم، كإجازة الكسائي لرفع المعطوف على أول مفعولين (ظن) إن خفي إعراب المفعول الثاني[2].

وثمة نصٌّ آخر في بيان مراتب الخلاف، وهو للشاطبي، فبعد أن قرر أن (ما)

---

(1) ارتشاف الضرب. لأبي حيان. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. ط:1. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1418هـ. 3/ 1506.

(2) انظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل. لأبي حيان. تحقيق: أد. حسن هنداوي. ط:1. بيروت: دار القلم، 1420هـ. 5/ 209.



التعجبية اسم، وأنها مبتدأ، ثم ذكر الخلاف أستفهامية هي، أم نكرة تامة بمعنى شيء، أم موصولة، قال: (فهذا كله، وإن كان فيه بحث ونظر، فتلخيصه عسير، والاشتغال به تكثير، والقصد حاصل، والكلام منضبط بدون هذا التطويل... وحذاق الصناعة إنما يتكلفون البحث فيما ينبني عليه حكم، وما عداه فهم بين تارك له رأسًا، وناظرٍ فيه اتباعًا لمن تقدم له فيه نظر، إذ الخروج عن المعتاد منفِّرٌ)[1].

ففي هذا النص أن مدار العناية حصول القصد، فالأهمية متأكدة حتى نصل إلى القصد، فإذا حصل القصد استُغني عما سواه.

كما بين فيه موقف حُذَّاق النحويين من هذا الخلاف، فقد كانوا على منهجين أمام ما زاد عما يتحقق به القصد، وما لا ينبني عليه حكم، فبعضهم يتركه من الأصل، لا يورده، ولا يجتهد في مناقشته، ولا يرجح فيما اختلف فيه منه.

وآخرون ينظرون فيه، ويوردونه، متبعين من تقدمهم، دون أن يبالغوا في مناقشته. وإنما دعاهم إلى ذلك حب اتباع سنن من تقدمهم، والرغبة عن الخروج عن مأثور طريقتهم.

وأجمل الحكم هنا، ليدل على ما الأثر فيه ظاهر في اللفظ، وما هو في المعنى، وسيتضح في المباحث القادمة -إن شاء الله- شيء من هذا، لما يحكم على خلاف بعدم الفائدة، ثم يعترض عليه بجواز وجه على أحد القولين، وبامتناعه على الآخر، وليس له في كلا الحالين أثر في اللفظ.

---

(1) المقاصد الشافية. للشاطبي. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين. ط:1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1428هـ. 4/ 447.



المبحث الثاني: المسائل التي حكم عليها بقلة الجدوى أو تخلفها

المسألة الأولى: الإعراب أصل في الأسماء أو الأفعال؟

ذهب البصريون إلى أن المستحق للإعراب الأسماء؛ لأن الإعراب دخل في الكلام ليفصل بين المعاني، ويدل على الفاعل والمفعول، والمعاني إنما تعتور الأسماء، دون الأفعال والحروف[1].

وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال[2]، قال العكبري: (وقال بعض الكوفيين: المضارع أصل في الإعراب أيضًا)[3]، وحجتهم أن اللبس الذي كان في الأسماء يقع في بعض الأفعال أيضًا، وأجيب عن ذلك بأن اللبس في المضارع يمكن إزالته بغير الإعراب[4].

وذهب بعض المتأخرين إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء[5].

قال أبو حيان بعد أن ذكر الخلاف مقتضبًا دون بيان الحجج: (وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة)[6].

المسألة الثانية: الفرق بين حركات الإعراب وحركات البناء.

جعل سيبويه مجاري أواخر الكلم ثمانية، الرفع والنصب والجر والجزم، والضم والفتح، والكسر والوقف، فحصر حالات أواخر الكلم بهذه المجاري، جاعلاً كلاً

---

(1) انظر: الإيضاح في علل النحو. للزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك.ط:6. بيروت: دار النفائس، 1416هـ. ص: 77.
(2) انظر: الإيضاح في علل النحو 78.
(3) التبيين 153.
(4) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 2/ 330، وشرح الأشموني (مع الصبان) 1/ 60.
(5) انظر: ارتشاف الضرب 2/ 834.
(6) الارتشاف 2/ 834.



منها مجرى بعينه، ففرق بذلك بين المعرب والمبني، حيث جعل الرفع والنصب... ألقابًا للإعراب، والضم والفتح... ألقابًا للبناء، قال: (وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما بني عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل...)(1).

فالغرض من ذلك التفريق فحسب، وهو ما قرره شارحو الكتاب(2)، وفي ذلك إيجاز وإيضاح، فإذا حكم على اللفظ بأنه منصوب عُلم أنه مفتوح بعامل، وإذا قيل: مفتوح عُلم أنه مبني، ولولا ذلك لاحتاج إلى تقييد(3).

ولم يلتزم هذا التفريق كثير من الكوفيين، حيث يسمون الضم في المبني رفعًا...(4)، وقد وقع في هذا سيبويه والمبرد، فأطلقا على ألقاب الإعراب على المبني(5).

وقال السيوطي: (الجمهور على أن حركات الإعراب غير حركات البناء، وقال قطرب: هي هي، والخلاف لفظي؛ لأنه عائد إلى التسمية فقط، فالأولون يطلقون

---

(1) الكتاب 1/ 13.

(2) انظر: شرح كتاب سيبويه. للسيرافي. تحقيق: د. رمضان عبد التواب وآخرين. الهيئة المصرية للكتاب، 1990م. 1/ 65، والنكت في تفسير كتاب سيبويه. للأعلم. تحقيق: زهير سلطان.ط:1. الكويت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1407هـ. 1/ 106، والسفر الأول من شرح كتاب سيبويه. للصفار البطليوسي. تحقيق: د. معيض العوفي. ط:1. المدينة النبوية، دار المآثر، 1419هـ. 1/ 249.

(3) انظر: شرح السيرافي 1/ 65، وشرح المفصل. لابن يعيش. بيروت: عالم الكتب، 3/ 84، واللباب. لأبي البقاء العكبري. تحقيق: غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان. ط:1. دمشق – بيروت: دار الفكر – دار الفكر المعاصر، 1416هـ. 1/ 60.

(4) انظر: شرح السيرافي 1/ 65، وشرح المفصل 1/ 72، 3/ 84، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب. تحقيق: د. حسن الحفظي ود. يحيى بشير مصري. ط:1. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1417هـ. 2/ 1/ 111.

(5) انظر: المقتضب. للمبرد. تحقيق: د. عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب، 1/ 4 هـ 2.

على حركات الإعراب الرفع والنصب والجر والجزم، وعلى حركات البناء الضم والفتح والكسر والوقف، وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه)[1].

والذي ذهب إليه السيوطي من رده إلى التسمية لم يراعِ فيه ما نسب إلى قطرب من إنكار دلالة علامات الإعراب، فقد نقل عنه الزجاجي قوله: (لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض؛ لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، وأسماء مختلفة في الإعراب متفقة في المعاني... وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان ليعتدل الكلام...)[2].

فغرض العلامة عنده التخفيف فحسب، فيستوي بذلك علامة المعرب وعلامة المبني، فعلى هذا الخلاف ليس لفظيًّا من هذا الوجه.

ولكن النقل عن قطرب يخالف ما نسبه إليه الزجاجي، فله رأي في علامات إعراب المثنى والمجموع على حده، إذ يرى أن الألف والواو والياء حروف إعراب[3]، كما سيتبين في المسائل القادمة، كما نقل عنه مسائل كثيرة لا يخرج فيها عن رأي النحويين في علامات الإعراب، ومن ذلك ما نقله ابن جني في توجيه رفع (الشركاء)[4] في قوله تعالى: ﴿وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركاؤهم﴾[5]، ولعله أراد بنفي أثر الإعراب عن المعاني غير النحوية، أما الوظائف

(1) همع الهوامع 1/ 20.
(2) الإيضاح في علل النحو 70.
(3) انظر: اللباب 1/ 103، والتذييل والتكميل 1/ 299.
(4) المحتسب. لابن جني. تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه. القاهرة، 1415هـ. 1/ 230.
(5) سورة الأنعام: 123، وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي.

النحوية فلا يتناولها إنكاره[1].

المسألة الثالثة: علامة إعراب المثنى والجمع المذكر السالم، والنون اللاحقة لهما:

اختلف النحويون في الألف والواو والياء المزيدة في المثنى والجمع على حده، على أقوال:

الأول: أن هذه الأحرف هي الإعراب، فهي بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة، وهو رأي الكوفيين، وقطرب[2] والزجاجي[3] ونسب إلى سيبويه[4]، قال سيبويه: (واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان، الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب، غير متحرك ولا منون)[5]، واختلفوا في تفسير كلامه[6]، قال ابن الدهان: (وقال سيبويه كلامًا محتملاً في هذه الحروف... فقوله: (وهو حرفُ الإعراب)، يقتضي بأنه كالدال من زيدٍ، وقوله: (يكونُ في الرفع ألفًا)، بمنزلة قولك: يكون في الرفع ضمة، والكلامُ على هذا يطول)[7].

الثاني: أن هذه الأحرف فيها إعراب مقدر[8]، نسب هذا إلى سيبويه والكسائي والفراء، نقل أبو حيان عنهم: أن ألف المثنى وياءه حرفا إعراب، بمنزلة الدال من

---

(1) انظر: العلامة الإعرابية. د. محمد حماسة عبد اللطيف. ط:1. القاهرة: دار غريب، 2001. ص: 267.

(2) انظر: الإنصاف. للأنباري. بيروت: المكتبة العصرية، 1407هـ. 1/ 33، واللباب 1/ 103، والتذييل والتكميل 1/ 299.

(3) انظر: الجمل في النحو. للزجاجي. تحقيق: د.علي توفيق الحمد. ط:5. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1417هـ. ص: 4.

(4) انظر: الإنصاف 1/ 33، واللباب 1/ 103.

(5) الكتاب 1/ 17.

(6) انظر: شرح الكتاب للسيرافي 1/ 219.

(7) الغرة في شرح اللمع. لابن الدهان. (مخطوطة في مكتبة كوبريللي برقم: 1492). ص: 17 أ.

(8) انظر: اللباب 1/ 103.

(زيد)، وحركة الإعراب مقدرة فيهما[1].

الثالث: أنها ليست أحرف إعراب، وإنما هي دالة عليه، وحركات الإعراب مقدرة فيما قبل هذه الأحرف، وهو رأي الأخفش والمبرد والمازني[2].

الرابع: أن انقلابها هو الإعراب، وإليه ذهب الجرمي[3].

لقد عني النحويون بهذه المسألة، وفصلوا في عرض الأقوال وردها والاحتجاج لها ومناقشتها، كما نجد عند الزجاجي، والسيرافي، وابن جني، وأبي البركات الأنباري، والعكبري، وابن مالك، وابن أبي الربيع، وأبي حيان[4]، واكتفت طائفة بذكر ما يترجح عندهم من الأقوال[5].

واختلفوا أيضًا في نون المثنى والجمع السالم، على أقوال:

الأول: أنها عوض من التنوين، نسب للزجاج[6]، وهو مذهب ابن كيسان[7].

---

(1) انظر: ارتشاف الضرب. لأبي حيان. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. ط:1. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1418هـ. 2/ 569.

(2) انظر: رأي الأخفش في سر صناعة الإعراب. لابن جني. تحقيق: د. حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، 1405هـ. 2/ 695، ورأيه ورأي المبرد والمازني في: الإنصاف 1/ 33، والارتشاف 2/ 570.

(3) انظر: المقتضب 2/ 153، وسر الصناعة 2/ 695، والغرة 17 أ، والإنصاف 1/ 33.

(4) انظر: الإيضاح في علل النحو 13-133، وشرح الكتاب للسيرافي 1/ 219-223، وسر صناعة الإعراب 2/ 695-718، والمقتصد في شرح الإيضاح. للجرجاني. تحقيق: د.كاظم بحر المرجان. لا ط. العراق: دار الرشيد، 1982م. 1/ 187، والإنصاف 1/ 33-39، والتبيين 203-210، وشرح التسهيل. لابن مالك. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد. ود. محمد بدوي المختون. ط:1. القاهرة: دار هجر، 1410هـ. 1/ 73-75، والبسيط في شرح جمل الزجاجي. لابن أبي الربيع. تحقيق: د. عياد الثبيتي. ط:1. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1407هـ. 1/ 197-199، والارتشاف 2/ 568-570.

(5) انظر: المقتصد 1/ 187، والمرتجل. لابن الخشاب. تحقيق: علي حيدر. دمشق، 1392هـ. ص: 61، وشرح الجمل. لابن عصفور. تحقيق: د.صاحب أبو جناح، 1/ 124.

(6) انظر: التذييل والتكميل 1/ 295.

(7) انظر: الموفقي لابن كيسان. تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش. مجلة المورد. م 2 ع 4، 1395هـ. ص: 108.



والثاني: أنها عوض من الحركة والتنوين، وهو مذهب سيبويه[1]، والفارسي[2]. وفصل بعضهم بأنها عوض من الحركة مع الألف واللام، وعوض من التنوين مع الإضافة[3]. وزاد ابن جني تفصيلاً، فجعل النون عوضًا من الحركة والتنوين فيما فيه فيه حركة وتنوين في المفرد، ومن الحركة فقط إذا كان في تثنية ما لا ينصرف، ومن التنوين فقط في تثنية فتى وقاضٍ ونحوهما، وليست عوضًا من أي منهما في تثنية حبلى، وهذا[4].

الثالث: أنها عوض من الحركة في كل موضع، ونسب الزجاج[5].

الرابع: أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب المفرد في حال الوقف، فتفرق فيها بين نحو: عندي رجلان، ورأيت رجُلا، وهو مذهب الفراء[6].

الخامس: أنها عوض من تنوينين في المثنى، وتنوينات في الجمع، إذ المثنى أغنى عن متعاطفين، والجمع عن متعاطفات، فالنون في الزيدين عوض من تنوين: زيدٌ وزيدٌ[7]، وهو مذهب ثعلب[8].

السادس: أنها زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين اللذين كانا في لمفرد، وليست بعوض، وهو مذهب سيبويه، قال: (كأنها عوض لملا منع من

---

(1) انظر: الكتاب 1/ 18، وشرحه للسيرافي 1/ 226.

(2) انظر: الإيضاح العضدي. للفارسي. تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. ط:2. دار العلوم للطباعة والنشر، 1408هـ. ص: 67.

(3) انظر: اللباب 1/ 105.

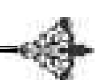
(4) انظر: سر الصناعة 2/ 449 وما بعدها.

(5) انظر: التذييل والتكميل 1/ 295.

(6) انظر: سر الصناعة 2/ 470، اللباب 1/ 106.

(7) انظر: شرح الجمل لابن عصفور 1/ 153.

(8) انظر: شرح التسهيل 1/ 75، والتذييل والتكميل 1/ 297.



الحركة والتنوين)[1]، وجمهور البصريين، واختاره ابن عصفور[2].

السابع: أنها لرفع توهم إضافة أو إفراد، وهو مذهب ابن مالك[3].

هذه الظاهرة النحوية التي عني النحويون بتفسيرها، ولم تخل منها مختصراتهم[4] مختصراتهم[4] فضلا عن مطولاتهم، لم يـر أبـو حيـان في بحثهـا فائـدة، قـال: (وهـذا الذي ذكره المصنف من الخلاف في الألف والواو والياء، والخلاف في النون، تطويل في هذا المختصر، وليس يستفاد من ذلك حكـم نطقـي، ولا حكـم في اختلاف معنـى كلامي)[5]. وقال: (وهـذا الخـلاف الـذي في هـذه الحـروف وهـذه النـون لـيس تحتـه طائل، ولا ينبني عليه حكم)[6].

وكأن الشاطبي يرى رأي أبي حيان، إلا أنَّ عبارته احتفظت بشيء مـن أهميـة هـذا البحث، لما تمسك بتفسير الظاهرة بالظاهر، فبعد أن ذكر أقـوال العلمـاء في حـروف التثنيـة والجمـع قـال: (ولا حاجـة بنـا إلـى الكـلام في إبطالهـا، وتصـحيح مـذهب الناظم... ولنا التمسك بالظاهر الذي هو أصل من أصول العربية، فإن حروف اللـين نجـدها تختلـف لاخـتلاف العوامـل، كمـا تختلـف الحركـات، فنـدعي أنهـا هـي الإعراب، ولو زعمنا أن الإعراب غيرها لما ساغ، لما فيه من تكلـف التقـدير المنـافي لقصد البيان)[7].

---

(1) الكتاب 1/ 18.

(2) انظر: شرح حمل الزجاجي 1/ 152-153.

(3) انظر: شرح التسهيل 1/ 75.

(4) انظر: الجمل للزجاجي 9، والإيضاح العضـدي 67، واللمـع في العربيـة. لابـن جنـي. تحقيـق: حامـد المؤمن. ط:2. بيروت: عالم الكتب-مكتبة النهضة العربية، 1405ه. ص: 61، والمفصـل. للزمخشري. تحقيق: د. فخر صالح قدارة. ط:1. عمان: دار عمار، 1425هـ. ص: 170.

(5) التذييل والتكميل 1/ 302.

(6) الارتشاف 2/ 571.

(7) المقاصد لشافية 1/ 161.





المسألة الرابعة: ضمير النصب المنفصل ولواحقه.

اختلف النحويون في ضمير النصب المنفصل (إيا)، وما يلحقه مما يبين المخاطب، على أقوال:

الأول: أن (إيًّا) هو الضمير، ولواحقه حروف تبين أنواع الخطاب، هذا مذهب سيبويه، والفارسي(1)، ونسب إلى الأخفش(2).

الثاني: أن (إيا) ضمير، واللواحق ضمائر أيضًا، أضيف (إيا) إليها، ونسب هذا المذهب للخليل والمازني(3).

الثالث: أن (إياك) و(إياكِ)... هي الضمير، ونسب للكوفيين(4).

الرابع: أن اللواحق هي الضمائر، و(إيَّا) زيادة يعتمد عليها الضمير(5)، لينفصل عن المتصل، وهو مذهب الفراء(6).

الخامس: أن (إيا) اسمٌ ظاهر، واللواحق ضمائر أضيف إليها (إيا)، وهو مذهب الزجاج والسيرافي(7).

قال أبو حيان بعد أن ساق الأقوال والردود: (وقد طال بنا الكلام في (إيَّا) ولواحقه، وليس في ذلك كبير فائدة، وإنما حصل أن (إيَّا) ضمير نصب منفصل، وما

---

(1) انظر: الكتاب 2/ 355، والإغفال. للفارسي. تحقيق: د. عبد الله إبراهيم. الإمارات العربية المتحدة: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، والمجمع الثقافي، ص: 73.

(2) انظر: سر الصناعة 1/ 313.

(3) انظر: الإغفال 76، وسر الصناعة 1/ 313، والإنصاف 2/ 695.

(4) انظر: الإنصاف 2/ 695، ومعاني القرآن وإعرابه. للزجاج. تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي. ط:1. بيروت: عالم الكتب، 1408هـ. 1/ 49.

(5) انظر: سر الصناعة 1/ 313، شرح الجمل لابن عصفور 2/ 21.

(6) انظر: التذييل والتكميل 2/ 206.

(7) انظر: رأي الزجاج في معاني القرآن وإعرابه 1/ 48، والإغفال 1/ 75، ورأي السيرافي في شرح الكتاب 5/ 49-50.

سوى ذلك مما تكلم فيه تكثيرٌ وتطويل قليل الجدوى، لكنها أشياءُ يؤدي إليها علم الصناعة النحوية، ويقال: إنه لا يوصل إلى حقائق الأشياء إلا بالكلام الذي فيه زيادة على ما تقتضيه تلك الصناعة مما تستغني عنه)[1].

وقد تضمن كلامه أمرين:

أولها: أن لا فائدة في هذا الخلاف، ومذهب أبي حيان في الخلاف الذي لا فائدة فيه، كما سبق أن نقلنا نصه: أنه ما خلا من أمرين: معنى كلامي، أو أثر لفظي، والمستعرض للأقوال في هذه المسألة يجد أن للخلاف أثرًا لفظيًّا، معتمدًا على دليل من السماع، وذلك أن مذهب الخليل في أن (إيا) ضمير مضاف إلى ما لحقه، معتمدًا على ما سمع عن العرب من قولهم: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوابِّ، ونقل عن الخليل أنه قال: (لو أنَّ رجلاً قال: إياكَ نفسِك، لم أُعنِّفه؛ لأن هذه الكاف مجرورةٌ)[2].

ويتخرج على ما رواه الخليل ما ذهب إليه الزجاج والسيرافي، من كون (إيا) اسم ظاهر مضاف إلى ما بعده، قال الزجاج: (والدليل على إضافته قول العرب (إياه وإيا الشواب)، وإجراؤه الهاء في إياه مجراها في (عصاه))[3]، وقال السيرافي: (والصحيح عندي ما قاله الخليل رحمه الله... و(إيَّا) هو اسم ظاهر... ولا أبعد أن يكون لفظ (إيَّا) هو فِعْلى من (أيّ))[4].

فالخليل والزجاج والسيرافي يرون ما بعد (إيا) مضافًا إليه، فإن كان اسمًا ظاهرًا فهو مجرور، بغض النظر عن الموقف من هذا القول واختياره، يكفي أنه قول معتبر، من حيث دليلُه والقائلُ به.

(1) التذييل والتكميل 2/ 213.
(2) الكتاب 1/ 279.
(3) معاني القرآن وإعرابه 1/ 49.
(4) شرح الكتاب 5/ 50.



الثاني: أن من البحث ما يكون سببًا للوصول إلى الحقيقة، وإن كان غير مفيد في ذاته، وبذا يعتذر للنحويين الذين أطالوا في مثل هذه المسائل، وهو بذلك يصف مرتبة أخرى من مراتب تقويم الخلاف، يمكن أن يعبر عنها بالخلاف الذي تتحقق فيه فائدة غير مباشرة.

المسألة الخامسة: الخلاف في أداة التعريف.

اختلفوا في أداة التعريف على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها اللام وحدها، وهو مذهب أكثر النحويين[1].

الثاني: أنها الألف واللام، وهو ما ذهب إليه الخليل، قال سيبويه: (وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرِّفون بهما حرف واحد كـ(قد) و(أن)، ليست واحدة منهما منفصلة عن الأخرى)[2]. ثم اختلفوا هل الهمزة وصل أو قطع، فعلى قول الخليل هي قطع[3]، وذهب سيبويه أنها وصل، قال: (واعلم أن هذه الألفات ألفاتِ الوصل تحذف جميعًا إذا كان قبلها كلام، إلا ما ذكرنا من الألف واللام في الاستفهام)[4].

وقد أعاد بعض النحويين قول الخليل وسيبويه إلى القول الأول[5].

كما أطالوا في تحرير رأي سيبويه، لمَّا عدها ثنائية، مع حكمه على الهمزة بأنها وصل[6].

(1) انظر: اللامات. للزجاجي. للزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك. ط: 2. بيروت: دار صادر، 1412هـ.(مصور من مجمع اللغة العربية بدمشق). ص: 18، وسر صناعة الإعراب 1/ 333، وشرح التسهيل 1/ 253، والتذييل والتكميل 3/ 217، والمقاصد الشافية 1/ 550.

(2) الكتاب 3/ 324.

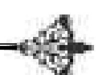
(3) انظر: الكتاب 4/ 148، ولم يصرح بذلك، وإنما شبهها بألف أحمر، وإنما صرح به ابن جني في سر الصناعة 1/ 333-334.

(4) الكتاب 4/ 150.

(5) انظر: التذييل والتكميل 3/ 219 وما بعدها.

(6) انظر: شرح التسهيل 1/ 253، والتذييل والتكميل 3/ 218.





الثالث: أنها الهمزة وحدها، وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وقد نسبه الرضي إلى المبرد، قال: (وذكر المبرد في كتابه (الشافي) أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضم إليها اللامُ لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام)[1]، وهو في المقتضب يراها زائدة[2].

قال أبو حيان بعد أن استعرض الأقوال وأدلتها وحججها واعتراضاتها: (وقد طال الكلام في (أل) طولاً زائدًا على الحد، واختلافهم فيها لا يُجدي شيئًا؛ لأنه خلاف لا يؤدي نطقًا لفظيًّا، ولا معنى كلاميًّا، وإنما ذلك هوسٌ وتضييع ورق ومداد ووقت يسطر ذلك فيه، والخلاف إذا لم يُفد اختلافًا في كيفية تركيب، أو في معنى يعود إلى أقسام الكلام، ينبغي ألا يتشاغل به)[3].

وكان ابن مالك قد قرر في التسهيل أن الأداة (أل) لا اللام وحدها[4]، ثم قال في الألفية:

(أل) حرف تعريفٍ أو اللامُ فقط[5]

فذهب الصبان إلى أن (أو) فيه لتنويع الخلاف وتفصيله، لا للتخيير[6]، وهو الظاهر؛ لأنه عبر به في الكافية، قال: اللام أو (أل) حرف تعريف... ثم ذكر الخلاف واختار مذهب الخليل[7]، ولكن الشاطبي ذكر احتمالاً آخر، مستصحبًا رأي أبي حيان من غير تصريح، قال: (وقد يمكن أن يكون قوله في باب المعرف بالأداة: (أل حرف تعريف أو اللام فقط) ليس إشارة إلى خلاف كما مر الشرح فيه، ولكن يكون

(1) شرح الكافية للرضي 2/ 1/ 500.
(2) انظر: 1/ 84، وانظر: 1/ 253.
(3) التذييل والتكميل 3/ 230، ونحو هذا أيضا في الارتشاف 2/ 985.
(4) انظر: تسهيل الفوائد 42.
(5) ص 85.
(6) انظر: حاشية الصبان 1/ 176.
(7) انظر: شرح الكافية الشافية 1/ 319.

معناه: التخيير في الإطلاق، أي قل أيّ ذلك شئت... فذلك إليك، وكلاهما صحيح، وبمعنى واحد في محصول الأمر، وأن الخلاف خلاف في عبارةٍ لا في حقيقة معنى، ويكون وجه التنبيه على هذا أمران:

أحدهما: رفع ما يتوهم من الخلاف في المسألة.

والثاني: الجمع بين عبارات النحويين...)[1].

وبغض النظر عن إصابة الشاطبي لمقصد ابن مالك أو عدمها، إلا أنه يوقفنا على رأيه هو، وهو في غاية الدقة والموضوعية، حيث جمع بين الأقوال، وبين حدود فائدتها والثمرة منها.

المسألة السادسة: رافع المبتدأ والخبر:

سيطرت فكرة العامل النحوي على نظرية النحو العربي، منذ مراحله الأولى، على اختلاف في مراتب الإيغال في المنطقية، واتخاذ المنطق الأرسطي مجالاً للبحث والمحاكمة، ومن خلال ذلك اختلفت آراء النحويين ومواقفهم من العامل قديمًا وحديثًا ما بين موجه ورافض ومرشح ومفسر.

ومن آثار تلك النظرية بحثهم في عامل الرفع في المبتدأ والخبر، فإن الأصل في العامل أن يكون لفظيًّا، بوجوده يثبت العمل، وبزواله يزول، ولكن هذا الأصل تخلف في بعض المواضع، كالمبتدأ، والفعل المضارع في حال الرفع، فلم يسبقا بعامل يقتضي الرفع، فافترض النحويون عاملاً معنويًّا، واختلفوا في المبتدأ والخبر على أقوال:

الأول: أن العامل في المبتدأ الابتداء، والعامل في الخبر المبتدأ، وهذا رأي سيبويه

(1) المقاصد الشافية 8/ 508-509.

وجمهور البصريين[1].

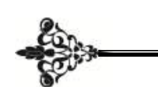
الثاني: أن العامل في المبتدأ الابتداء، والعامل في الخبر الابتداء والمبتدأ، وهو رأي المبرد[2]، قال ابن الأنباري: (والتحقيق فيه عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنه لا ينفك عنه... كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك هنا)[3]، واختاره ابن يعيش بهذه العلة أيضًا[4].

الثالث: أن المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء، وهو مذهب الأخفش[5]، ونسب لابن السراج[6]، وفي الأصول ما يخالفه[7].

الرابع: أن العامل فيهما تجردهما من العوامل اللفظية، ذهب إلى هذا الجرمي والسيرافي[8].

الخامس: أن العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار عنه، روي عن الزجاج[9] والفارسي، حكى عبد القاهر عنه أن عامل الرفع في المبتدأ كونه أولاً لثانٍ، ذلك الثاني حديث عنه[10].

(1) انظر: الكتاب 2/ 127، والإنصاف 1/ 44، والتبيين 224، وشرح المفصل 1/ 83.
(2) انظر: المقتضب 2/ 49، 4/ 126.
(3) الإنصاف 1/ 46.
(4) انظر: شرح المفصل 1/ 85.
(5) انظر: معاني القرآن 1/ 9.
(6) انظر: التبيين 229، والتذييل والتكميل 3/ 259.
(7) انظر: 1/ 58.
(8) رأي الجرمي في الإنصاف 1/ 49، وقد فسر الابتداء بالتجرد، فكأنه تفسير لراي سيبويه. ورأي السيرافي في شرح الكتاب 7/ 67.
(9) انظر: شرح المفصل 1/ 85، واللباب 1/ 126، والمغني لابن فلاح اليمني. ط:1. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1999. 2/ 253.
(10) انظر: المقتصد 1/ 215.



السادس: أن المبتدأ والخبر ترافعا، نقل هذا عن الكوفيين[1]، وفصل بعض الكوفيين بين أن يكون للمبتدأ ذكر في الخبر فيكون المبتدأ مرفوعًا بما عاد إليه من الخبر، وألا يكون له ذكر في الخبر، فيكون مرفوعًا بالخبر[2].

السابع: أن العامل في المبتدأ شبهه بالفاعل، روي عن المبرد والزجاج[3] والزجاجي[4].

واستعرض أبو حيان هذه الأقوال بالتفصيل، مبيِّنًا أوجه الاعتراض على كل قول، وردّها، ثم رجح قول الكوفيين، قال: (والذي نذهب إليه ونختاره، وهو الذي يقتضيه النظر قول الكوفيين في أن كلاًّ منهما رافع للآخر، وذلك أن كلاًّ منهما يقتضي الآخر، وما كان مقتضيًا لشيء وليس بمستقل فينبغي أن يكون عاملاً فيه)[5].
فيه)[5].

واختار ابن عقيل قول سيبويه، قال: (وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه)[6].

وقال الشاطبي بعد سرد الأقوال: (... والمسألة طويلة، والخلاف فيها يرجع إلى تحقيق اصطلاحي، لا ينبني عليه في التفريع فائدة، فالأولى فيها وفي أمثالها ترك الاشتغال بالرد والترجيح... فلنضرب عن ذكر الحجج واستيعابها صفحًا)[7].

---

(1) انظر: معاني القرآن للفراء 3/ 185، والإنصاف 1/ 44، واللباب 1/ 129.

(2) انظر: التذييل والتكميل 3/ 265.

(3) انظر: كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. لابن السيد البطليوسي. تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي. ص: 140، 146، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك. لأبي حيان. تحقيق: د. شريف النجار، ود. يس أبو الهيجاء. ط:1. إربد: عالم الكتب الحديث، 2015م. 1/ 156.

(4) انظر: الجمل 36.

(5) التذييل والتكميل 3/ 266.

(6) شرح ابن عقيل 1/ 189.

(7) المقاصد الشافية 1/ 615.

ووصف الأشموني هذا الخلاف بأنه لفظي(1).

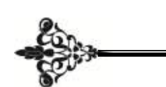
واعتُرِض القول بأنه لفظي لا فائدة فيه بأنه إذا قيل: زيدٌ قائم وعمرٌو جالس، وأريد جعله من عطف المفردات صح على القول الثالث، وهو أن العامل في الجزأين الابتداء، وعلى القول الرابع، وهو أن العامل فيهما التجرد، وامتنع على بقية الأقوال؛ لأنه يؤدي إلى العطف على معمولي عاملين مختلفين(2).

ولا يعدو هذا الاعتراض أن يكون لنظر صناعي أيضًا، لا أثر له في المعنى، فلا يؤثر فيما قرروه من انتفاء فائدة الخلاف، فهو شبيه بالاعتراضات التي سيقت على كل قول، فقد ردوا قول سيبويه بأن المبتدأ يرفع فاعلاً، فلو كان رافعًا للخبر لأدى إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعًا من غير إتباع، وهذا لا نظير له(3)، وردوا عمل المبتدأ في الخبر بأن المبتدأ كالخبر في الجمود، والجامد لا يعمل(4)، وردوا كونهما ترافعا بأنه إذا توقف أحدهما على الآخر في العمل كان دورًا، وأن الخبر قد يكون موصولاً، فلو عمل في المبتدأ لعملت الصلة فيما قبلها(5)، إلى غير ذلك من الاعتراضات.

والمثال الذي ساقوه على أثر الخلاف يستوي عطف المفردات والجمل فيه، من حيث المعنى وصحة التركيب، وإنما يظهر الفرق بين عطف الجمل وعطف المفردات إذا اختلف العامل وعلامة الإعراب، في نحو: ما زيد قائمًا ولا عمروٌ قاعدًا، قال سيبويه: (وتقول: ما عبد الله خارجًا، ولا معنٌ ذاهبٌ، ترفعه على ألا تشرك الاسم الآخر في (ما)، ولكن تبتدئُهُ).

وقد تلجئ الصناعةُ إلى منع عطف المفردات، ووجوب عطف الجمل، كما في

(1) انظر: شرح الأشموني (مع حاشية الصبان) 12/ 194.
(2) انظر: حاشية الصبان 1/ 194، وحاشية الخضري 92.
(3) انظر: التذييل والتكميل 3/ 258.
(4) انظر: اللباب 1/ 128.
(5) انظر: المغني لابن فلاح 2/ 256.



قوله تعالى: ﴿اسكن أنت وزوجُك الجنة﴾[1]، وقولهم: ما كلُّ سوداءَ ثمرة، ولا بيضاءَ شحمة، فجعلوا من خصائص الواو أن تعطف عاملاً قد حذف وبقي معموله، وهو من عطف الجمل ولا شكَّ؛ لأن عطف المفردات يقتضي خطأً صناعيًّا، إذ تمنع الصناعةُ رفع فعل الأمر للاسم الظاهر، وتمنع العطف على معمولي عاملين[2]، فكذلك هنا.

المسألة السابعة: أصل العُمدة، المبتدأ أو الفاعل؟

اختلفوا في ذلك على أقوال:

الأول: أن المبتدأ والخبر والفاعل أصول في الرفع، ولا حمْلَ لواحد منها على غيره، ونسب ذلك للأخفش وابن السراج.

الثاني: أن الفاعل هو الأصل، ونسب ذلك للخليل.

الثالث: أن المبتدأ هو الأصل، ونسب ذلك لسيبويه.

ذكرها الرضي، واختار الأول[3].

ولم أقف على من نسب هذه الأقوال لهؤلاء العلماء من المتقدمين.

وكان ابن مالك في التسهيل قد أشار إلى هذا الخلاف فقال: (الرفع للعمدة، وهي مبتدأ أو خبر أو فاعل... وأصلها المبتدأ، أو الفاعل، أو كلاهما أصل)، إلا أنه لم يتعرض له في الشرح[4]، وكأن الأمر مستوٍ عنده، ولا ينبني عليه شيء، وبهذا صرح أبو حيان، حيث عقب على عبارته بقوله: (هذه أقوال للنحاة، وهو خلاف لا يجدي شيئًا)[5]، وتبعه المرادي[6]، واعترض الدماميني المراديَّ فقال: (بل يظهر له فائدة في

(1) سورة البقرة: 35.
(2) انظر: أوضح المسالك 3/ 397.
(3) انظر: شرح الكافية للرضي 1/ 1/ 57.
(4) انظر: شرح التسهيل 1/ 264.
(5) التذييل والتكميل 3/ 244.
(6) انظر: شرح التسهيل 239.

في أولوية المقدر عند الاحتمال... كما إذا قيل: من قامَ؟ فنقول في جوابه زيدٌ، فإنه يحتمل كون زيد فاعلاً... ويحتمل كونه مبتدأ... فإن قلنا: الفاعل أصل، ترجح الأول، وإن قلنا المبتدأ أصل ترجح الثاني)[1].

ثم أورد الدماميني اعتراضًا على ما قرره، بأن الترجيح يكون بمطابقة السؤال، وجملة السؤال اسمية، فأجاب بأنها اسمية في الصورة، وفعلية في الحقيقة... فإذا أجيب بالفعلية فالمطابقة حاصلة باعتبار المعنى، وإن أجيب بالاسمية فالمطابقة حاصلة أيضًا باعتبار اللفظ، فلم يبق إلا الترجيح بأصالة الفاعل أو المبتدأ أو كلاهما[2].

وما ذكر من الاعتراض والرد عليه إنما هو في تقديرات ظاهرٍ التكلفُ فيها.

المسألة الثامنة: عامل النصب في المستثنى:

اختلفوا في ناصب المستثنى التام، على أقوال:

الأول: أن العامل (إلا)، نسبه الأنباري للمبرد والزجاج والفراء وبعض الكوفيين[3]، واختاره ابن مالك، ورجح أنه هو مذهب سيبويه[4].

الثاني: أن الناصب هو الفعل أو معناه بتوسط (إلا)، وهو مذهب البصريين[5]، ووصفه ابن الدهان أنه مذهب المحققين[6].

---

(1) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. للدماميني. تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى. ط: 1. 1403هـ. 3/ 8.

(2) انظر: تعليق الفرائد 3/ 8-9.

(3) انظر: الإنصاف 1/ 262.

(4) انظر: شرح التسهيل 2/ 271.

(5) انظر: الإنصاف 1/ 262، وأسرار العربية. لأبي البركات الأنباري.تحقيق: د. فخر صالح قدارة. ط:1. بيروت: دار الجيل، 1415هـ. ص: 185.

(6) انظر: الغرة في شرح اللمع (من باب إن إلى آخر باب العطف). لابن الدهان. تحقيق: د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم. ط:1. الرياض: دار التدمرية، 1432هـ. 1/ 464.



الثالث: أن الناصب ما قبل (إلا) مستقلاً، وهو مذهب ابن خروف[1].

الرابع: أن العامل الفعل المحذوف و(إلا) دليل عليه، وهو مذهب المبرد، والزجاج[2]، وطائفة من الكوفيين[3]، قال المبرد: (وذلك أنك إذا قلت: (جاءني القومُ) وقع عند السامع أن زيدًا فيهم، فلما قلت: (إلا زيدًا)، كانت (إلا) بدلاً من قولك: أعني زيدًا، وأستثني فيمن جاءني زيدًا، فكانت بدلاً من الفعل)[4].

الخامس: أن (إلا) مركبة من (إنَّ) و(لا)، فإذا نصب ما بعدها كان النصب ب(إن)، والخبر محذوف، نسب للفراء[5]، وللكوفيين[6].

السادس: أنه بتقدير (أن) فإذا قيل: قام القوم إلا زيدً، فالتقدير: إلا أن زيدًا لم يقم. حكي هذا عن الكسائي[7].

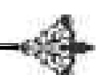
السابع: أنه انتصب عن تمام الكلام، وهو اختيار ابن عصفور[8].

الثامن: أنه انتصب لمخالفته الأول، ونسب هذا للكسائي[9].

وقد تعرض أبو حيان لهذا الخلاف، وعقب على اختيار ابن مالك، وما نسبه إلى سيبويه فقال: (وهذا الرجل قليل النظر في كتاب سيبويه، ويجهل كثيرًا من مذاهبه، ومن نقوله عن العرب فيخالفه... وحينَ أمعنَ النظرَ في كتاب سيبويه في هذه المسألة

(1) انظر: شرح التسهيل 2/ 274، والمساعد. لابن عقيل. تحقيق: د. محمد كامل بركات. ط:1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1402هـ. 1/ 556، والمقاصد الشافية 3/ 349.
(2) رأي الزجاج في شرح الكتاب للسيرافي 8/ 184.
(3) انظر: شرح المفصل 2/ 76.
(4) المقتضب 4/ 390. وانظر ه 1.
(5) انظر: شرح الكتاب للسيرافي 8/ 187، وأسرار العربية 186.
(6) انظر: الإنصاف 1/ 262، اللباب 1/ 303، وشرح المفصل 2/ 76.
(7) انظر: شرح الكتاب للسيرافي 8/ 186.
(8) انظر: شرح جمل الزجاجي 2/ 254.
(9) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 2/ 253، والجنى الداني. للمرادي. تحقيق:د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. ط:1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ. ص: 517.





التي لا يجدي الخلاف فيها شيئًا؛ لأنه خلاف ليس راجعًا إلى نطق، ولا إلى اختلاف في المعنى، فهم كلامَ سيبويه غير ما فهمه المفتشون كتاب سيبويه، المنقِّرون عن معانيه)[1].

ونقل عن أبي الحسن بن الضائع أنه قال بعد استعراض الأقوال: (المقصود في ذكر هذه العوامل ربط القوانين وتثبيتها في النفس)[2]، وبهذا اللفظ عقب الشاطبي على هذا الخلاف: (وجميع هذه الأقوال القصد بها واحد، وهو ربط القوانين وتثبيتها في النفس)[3].

فأمَّا ابن الضائع فلا يتناول حديثه الخلاف، وإنما يريد بيان فائدة البحث في العوامل، وقد تكرر هذا المعنى عنده، قال في باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة: (وقد تقدم غير مرة من كلامنا أن المقصود بربط العمل هو ضبط القوانين وتأكيدها في نفس المتعلم؛ لأن الحكم إذا ارتبط في النفس لسبب محسوس كان أبعد من أن ينسى...)[4].

وأما الشاطبي فحديثه عن الخلاف، وكأنه يعتذر للإغراق في هذه الخلافات، والمردود اللفظي والحكمي فيها متخلف، فرد الفائدة إلى التمارين التي يتدرب فيها الباحث على الاعتراض والاحتجاج، ومفهوم هذا يتوافق مع رأي أبي حيان، وإن كانت عبارته في التذييل قد سلبت الخلاف الفائدة كلها، بخلاف عبارته في الارتشاف، لما حكم عليه بأنه (لا يجدي كبير فائدة)[5].

المسألة التاسعة: رافع الفعل المضارع:

اختلفوا في عامل الرفع للفعل المضارع على أقوال:

(1) التذييل والتكميل 8/ 196.

(2) التذييل والتكميل 8/ 200. والنص في شرحه للجمل 1/ 953 (رسالة علمية).

(3) المقاصد الشافية 3/ 350.

(4) شرح الجمل 1/ 349 (رسالة علمية)، وذكر نحو هذا الكلام في باب الابتداء 1/ 97 (رسالة علمية).

(5) الارتشاف 3/ 1506.





الأول: وقوعه موقع الاسم، وهو رأي سيبويه[1] والبصريين[2].

الثاني: تعريه من الناصب والجازم، وهو رأي الفراء، وأكثر الكوفيين[3]، وإليه ذهب جماعة من البصريين[4]. فالعامل على هذين القولين معنوي.

الثالث: أن الرافع حروف المضارعة، وهو مذهب الكسائي[5].

هذه أشهر الأقوال، وقد أوصلها أبو حيان إلى سبعة، وقال بعد ذلك: (والكلام في هذه المذاهب بالاحتجاج لها الإبطال يستدعي ضياع الزمان فيما ليس فيه كبير جدوى؛ لأن الخلاف في ذلك لا ينشأ عنه حكم نطقي، والخلاف إذا لم ينشأ عنه حكم نطقي فينبغي ألا يتشاغل به)[6]، وتبعه تلميذه ناظر الجيش لما عقب على الأقوال بقوله: (ولا يخفى أن ذكر هذه المذاهب الواضحة البطلان لا ينبغي التشاغل به... ولأنه لا فائدة فيه؛ لأن كون عامل الرفع ذا أو ذا لا يجدي شيئًا في الخارج)[7]، وكذا فعل الشاطبي، قال: (والمسألة على الجملة لا ينبني عليها حكم، فالأمر فيها قريب)[8].

هذه أمثلة من المسائل التي حُكم عليها بقلة الجدوى، أو عدمها، وعلة الحكم واحدة، وهي تخلف الأثر اللفظي، والمعنوي، وهذه العلة يمكن قياسها، فلننظر مسائل الخلاف الأخرى، أوجدت هذه العلة أم سلمت منها؟

---

(1) انظر: الكتاب 3/ 11.

(2) انظر: شرح الكتاب للسيرافي 9/ 171، والإنصاف 2/ 551، واللباب 2/ 25.

(3) انظر: شرح الكتاب للسيرافي 9/ 171، والإنصاف 2/ 550.

(4) انظر: شرح المفصل 7/ 12.

(5) انظر: شرح الكتاب للسيرافي 9/ 172، والإنصاف 2/ 551.

(6) التذييل والتكميل 5/ 84 ب (مخطوط في دار الكتب القومية رقم: 6016هـ).

(7) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. لناظر الجيش. تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين. ط:1. القاهرة: دار السلام، 1428هـ. 8/ 4120.

(8) المقاصد الشافية 6/ 3.



المبحث الثالث: مسائل الخلاف النحوي في ضوء علة الحكم بقلة الجدوى

بعد استعراض جملة من مسائل الخلاف في المبحث السابق، التي وصفت بقلة الجدوى، أو عدم الفائدة، نعرض في هذا المبحث نماذج من مسائل الخلاف على المعيار الذي أطلقه أبو حيان، وتبعه بعض النحويين في تقويم الخلاف، وهو تخلف الأثر اللفظي أو المعنوي، في محاولة لتصنيف الخلاف وفق هذا المعيار، وسيكون العرض من جانبين: الأول: في مسائل الخلاف بين علماء المدرسة الواحدة، ومثاله كتاب الانتصار لابن ولاد، والثاني: مسائل الخلاف بين المدرستين، ومثاله كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري، إضافة إلى مسائل خلافية مجموعة من كتب النحو المتقدمة.

المطلب الأول: مسائل الخلاف بين علماء المدرسة الواحدة.

1-كتاب الانتصار:

حوى كتاب الانتصار[1] مائة وثلاثًا وثلاثين مسألة، بعضها توجيه لشاهد، أو اعتراض على عبارة الكتاب، أو استدراك لشرط، أو بيان تناقض... ومنها سبع وثلاثون مسألة صرفية، وقد طرحت هذا، واستبقيت المسائل النحوية القائمة بنفسها، وقد بلغت خمسين مسألة، منها ثلاث ينطبق عليها معيار قلة الجدوى، والباقيات ذوات أثر في اللفظ أو المعنى، فنسبة ذوات الأثر 94٪، وهذه قائمة بها:

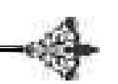
---

(1) الانتصار لسيبويه على المبرد. لابن ولاد. تحقيق: د. زهير سلطان. ط: 1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1416هـ.



الصفحة	رقم المسألة	المسألة	الأثر
45	2	حرف المد في التثنية هو حرف الإعراب	لا أثر
53	6	(أحد) هل يقع في الإيجاب؟	لفظ ومعنى
57	8، 9	ضعف الرفع في: زيدٌ رأيتُ، ومسائل أخرى في الاشتغال أأنت زيدٌ ضربته... إذا زيدٌ تلقاه فأكرمه	لفظ ومعنى
68	12	تعدية الوصف الذي على فَعِلٍ	لفظ
73	14	الخلاف في جواز: متى تظن زيدٌ منطلقٌ	لفظ
77	16	الخلاف في المقدر في نحو: زيدًا فاضربه، وحكم الفاء	لفظ ومعنى
81	19	ورود (جعل) بمعنى (ظن)	معنى
82	20	الفصل بين المضاف والمضاف إليه	لفظ
85	21	موقع الكاف في نحو (الضارباك)	معنى
85	22	حكم تقديم التمييز على عامله	لفظ





87	23	استعمال (كم) بمعنى (متى)	معنى
96	28	الجر بعد (إن) الشرطية في نحو: مررت برجلٍ إن صالح وإن طالح.	لفظ ومعنى
98	29	حكم فتح الهمزة في نحو: أمَّا أنت منطلقًا انطلقتُ.	لفظ ومعنى
101	31	جواز (السقي لك) في سقيًا لك	لفظ ومعنى
107	35	(عامة) بين البدلية والوصفية	معنى
109	37	المنصوب في نحو: أما عالمًا فهو عالم بين الحالية وإضمار كان	معنى
113	39	المنصوب في نحو: داري خلف دارك فرسخًا بين الحالية والتمييز	معنى
117	42	دلالة الواو للتشريك بعد حرف الجر في نحو: مررت بزيد وعمرو	معنى
118	43	جواب (أو) في نحو: مررت بزيد أو عمرو؟	لفظ ومعنى
119	44	نعت المضاف إلى المعرفة بالمحلى بأل	معنى



121	46	جواز نحو: مررت برجل افضلَ منه أبوه – مررت برجل خزٍّ صُفَّتُهُ	لفظ
123	47	تأنيث الفعل للفاعل	لفظ ومعنى
125	48	النصب في: مررت بامرأة آخذةٍ عبدها فضاربته هي	لفظ
127	49	المبتدأ في نحو: في الدار عبد الله	لا أثر
132	50	(بنات أوبر) بين التعريف والتنكير	معنى
134	52	حكم (هو قائمًا رجلٌ)	لفظ ومعنى
143	58	التنوين في قولهم: يا أيها الرجل زيدٌ	لفظ
147	60	ندبة رجل مسمى (ضربوا)	لفظ
148	61	حذف حرف النداء من النكرة المقصودة واسم الإشارة	لفظ
151	62	= =	لفظ
155	64	أثر دخول (لا) في الدعاء في نحو: لا مرحبًا ولا أهلاً	لفظ



158	67	أثر دخول الهمزة في نحو: ألا غُلامَ أفضلَ منك	لفظ ومعنى
161	68	النصب في نحو: ولا عيبَ فيه غيرَ كذا وكذا	لفظ ومعنى
166	69	حكم ما بعد (إلا) في نحو: لو كان معنا غير زيد لهلكنا	معنى
169	70	حاشا بين الحرفية والاسمية	لفظ
172	71	حذف الفاء في جواب الشرط	لفظ
173	72	النصب في قولك: أسرتَ حتى تدخُلَها؟	لفظ ومعنى
177	75	دخول (إنَّ) و(كان) على أسلوب الشرط	لفظ معنى
184	77	الجزاء في (كل ما)	لفظ ومعنى
197	84	صرف (سبأ)	لفظ ومعنى
198	85	صرف (يهود)	لفظ ومعنى



199	86	تذكير (أين)	لفظ
201	87	الحكم بالعدل في (عرعار) و(قرقار)	معنى
202	88	صرف (أمس) و(سحر) مسمى بهما	لفظ
205	89	بناء (فوق) و(تحت) على الضم	لفظ ومعنى
208	92	نداء نحو (الذي رأيته)	لفظ
239	112	صياغة (فاعل) من العدد المضاف إلى العدد المركب	لفظ
253	121	مراتب أقسام الكلمة: الاسم والفعل والحرف.	لا أثر
256	122	دلالة (من) في نحو: أنت أفضل من زيدٍ	معنى

2-مسائل الخلاف النحوية بين البصريين في كتاب الأصول لابن السراج[1]:

جمع المؤلف خمس عشرة مسألة نحوية، منها ثلاث ينطبق عليها معيار قلة الجدوى، واثنتا عشرة مسألة مؤثرة، فنسبة ذوات الأثر 80٪، وهذه قائمة بها:

(1) انظر: مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج توثيقًا ودراسة. د. إبراهيم بن صالح الحندود. ط:1. 1420هـ.



الصفحة	رقم المسألة	المسألة	الأثر
587	1	إضمار (كان) بعد (إن)	لفظ
593	2	فتح همزة (أنَّ) بعد حقًّا وما شابهه	لفظ ومعنى
601	3	اسم (لا) المثنى والمجموع أمعرب أم مبني	لا أثر
604	4	دخول همزة الاستفهام على (لا) وإعراب ما بعدها	لفظ ومعنى
610	5	عامل النصب في قول الشاعر: آليت حب العراق...	لفظ ومعنى
615	6	حاشا بين الحرفية والاسمية	لفظ ومعنى
624	7	وقوع المصدر موقع الحال	لفظ ومعنى
635	8	إعراب (مثل) في نحو: ذلك حق مثل ما أنك هاهنا	لفظ ومعنى



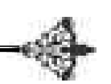
647	9	تعدي (فعِلٍ) و(فعِيل) إلى المفعول	لفظ ومعنى
658	10	العطف على معمول اسم الفاعل المقرون بأل	لفظ
666	11	تعريف المنادى العلم المفرد بالنداء أم بالعلمية؟	لا أثر
671	12	عطف المحلى بأل على المنادى المبني	لفظ
678	13	ترخيم سُفيرج	لفظ
680	14	(لن) أمركبة أم بسيطة؟	لا أثر
687	15	تخريج الرفع في جواب الشرط	معنى

3 – مسائل الخلاف النحوية بين الكسائي والفراء في مجالس ثعلب:

قدم د. ناجي حجازي وزميلته بحثًا بعنوان: الخلافات النحوية بين الكوفيين أنفسهم في مجالس ثعلب[1]، واخترت مبحث (ما خالف فيه الفراء الكسائي) ليكون مثالاً على الخلاف بين الكوفيين، وقد ذكرا فيه اثنتي عشرة مسألة، جميعها ذوات أثر، وهذا بيانها:

(1) الخلافات النحوية بين الكوفيين أنفسهم في مجالس ثعلب. د. ناجي عبد العال حجازي، د. عايدة سعيد البصلة. مجلة كلية الآداب – جامعة أسيوط ع27 يوليو 2008.





ص في المجالس	ص في البحث	المسألة
1/ 59	245	تقدير المحذوف بعد (ألا) و(هلاَّ).
1/ 62	249	إعراب (ما) الواقعة بعد نعم وبئس المتلوة بفعل.
1/ 105	252	خبر (لكنَّ) في قول الفرزدق: ولكنَّ زنجيًّا
1/ 141	255	تقديم المفعول به على المضاف وهو معمول المضاف إليه
1/ 262	256	العطف على اسم إن قبل استكمال الخبر
1/ 267	261	معنى (إن) في قوله تعالى: (فيما إنْ مكنَّكم فيه).
1/ 307	263	تقدير المحذوف في قوله تعالى: (فآمنوا خيرًا لكم).
1/ 313	265	رفع الوصف فاعلاً دون اعتماد.
2/ 419	268	عل فعل الشرط أو الجزاء في المفعول به وهو مقدم عليه.
2/ 446	270	إعادة حرف الجر مع المعطوف ب(لا)
2/ 403	273	حذف العائد في الصلة
2/ 582	275	عطف الجزاء على الجزاء

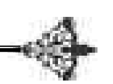


المطلب الثاني: مسائل الخلاف بين المدرستين.

حوى كتاب الإنصاف غير مسائل التصريف تسعًا وتسعين مسألة، منها اثنتان وعشرون مسألة ينطبق عليها معيار قلة الجدوى، والباقيات ذوات أثر، حسب ما بلغه اجتهادي، فنسبة ذوات الأثر 77٪ تقريبًا، وهذه قائمة بها:

الصفحة	رقم المسألة	المسألة	الأثر
17	2	الاختلاف في إعراب الأسماء الستة	لا أثر
33	3	إعراب المثنى والجمع الذي على حده	لا أثر
44	5	الاختلاف في رافع المبتدأ ورافع الخبر	لا أثر
51	6	الخلاف في رافع الاسم الواقع بعد الظرف	لا أثر
55	7	تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ	لا أثر
57	8	إبراز الضمير إذا جرة الوصف على غير من هو له	لفظ ومعنى
65	9	تقديم الخبر على المبتدأ	لفظ ومعنى
70	10	العامل في الاسم المرفوع بعد لولا	لا أثر
78	11	عامل النصب في المفعول به	لا أثر
82	12	ناصب الاسم المشغول عنه	لا أثر
83	13	أولى العاملين بالعمل في التنازع	لفظ



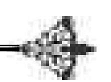


لفظ ومعنى	فعلية نعم وبئس	14	97
لفظ ومعنى	فعلية أفعل التعجب	15	126
لفظ	التعجب من السواد والبياض	16	148
لفظ	تقديم خبر ما زال عليها	17	155
لفظ	تقديم خبر ليس عليها	18	160
لا أثر	العامل في الخبر بعد (ما) الحجازية	19	165
لفظ	تقديم خبر (ما) الحجازية عليها	20	172
لفظ	تقديم معمول الفعل المقصور عليه	21	173
لا أثر	رافع خبر (إنَّ)	22	176
لفظ ومعنى	العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر	23	185
لفظ	عمل إن المخففة النصب في الاسم	24	195
لفظ ومعنى	زيادة لام الابتداء في خبر (لكن)	25	208
لا أثر	زيادة لام (لعل) الأولى	26	218
لفظ ومعنى	تقديم معمول اسم الفعل عليه	27	228



245	29	عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا	لا أثر
248	30	العامل في المفعول معه	لا أثر
250	31	تقديم الحال على عامله	لفظ ومعنى
252	32	وقوع الماضي حالاً	لفظ ومعنى
258	33	وجوه الإعراب في الصفة إذا وجد معها ظرف	لفظ ومعنى
260	34	العامل في المستثنى	لا أثر
266	35	مجيء (إلا) بمعنى الواو	لفظ ومعنى
273	36	تقديم حرف الاستثناء	لفظ
278	37	حاشا حرف أو فعل	لفظ ومعنى
287	38	بناء (غير)	لفظ
294	39	مجيء (سوى) اسمًا غير ظرف	لفظ ومعنى
298	40	(كم) بين التركيب والإفراد	لا أثر
303	41	حكم تمييز كم إذا فصل بينها وبينه	لفظ



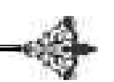


309	42	إضافة النيف إلى العشرة	لفظ ومعنى
312	43	تعريف العدد المركب وتعريف تمييزه	لفظ ومعنى
322	44	إضافة العدد المركب إلى مثله	لفظ ومعنى
323	45	المنادى المفرد العلم بين الإعراب والبناء	لفظ
335	46	نداء الاسم المحلى بأل	لفظ
341	47	الميم المشددة في (اللهم)	معنى
347	48	ترخيم الاسم المضاف	لفظ
356	49	ترخيم الاسم الثلاثي	لفظ
361	50	ترخيم الرباعي ساكن الثالث	لفظ
362	51	ندبة النكرة، والأسماء الموصولة	لفظ ومعنى
364	52	إلقاء علامة الندبة على الصفة	لفظ ومعنى
366	53	اسم (لا) النافية للجنس المفرد معرب أو مبني	لفظ
370	54	مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية	معنى



376	55	عمل واو (رب)	لا أثر
382	56	إعراب الاسم الواقع بعد مذ ومنذ	لفظ ومعنى
393	57	عمل حرف القسم محذوفًا	لفظ ومعنى
399	58	اللام الداخلة على المبتدأ، لام ابتداء أو جواب قسم؟	معنى
427	60	الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف	لفظ
436	61	إضافة اسم إلى اسم يوافقه معنى	لفظ ومعنى
439	62	كلا وكلتا مثنيان لفظًا ومعنى أو معنى فقط	لفظ ومعنى
451	63	توكيد النكرة توكيدًا معنويًّا	لفظ ومعنى
456	64	مجيء الواو العاطفة زائدة	لفظ ومعنى
463	65	العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار	لفظ
474	66	العطف على الضمير المرفوع دون توكيد	لفظ



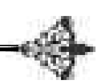


معنى	ورود (أو) بمعنى الواو	67	478
لفظ ومعنى	العطف ب(لكن) بعد الإيجاب	68	484
لفظ	صرف (أفعل) التفضيل للضرورة	69	488
لفظ	منع المنصرف للضرورة	70	493
معنى	علة بناء (الآن)	71	520
معنى	فعل الأمر بين البناء والإعراب	72	524
لا أثر	علة إعراب المضارع	73	549
لا أثر	رافع الفعل المضارع	74	550
معنى	عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية	75	555
معنى	عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية	76	557
لفظ ومعنى	عمل (أن) المصدرية محذوفة من غير بدل	77	559
لفظ ومعنى	ورود (كي) حرف جر	78	570
معنى	عامل النصب في الفعل المضارع بعد لام التعليل	79	575



579	80	إظهار (أن) المصدرية بعد (لكي) وبعد (حتى)	لفظ
585	81	مجيء (كما) بمعنى (كيما)	لفظ ومعنى
593	82	عامل النصب في الفعل المضارع بعد لام الجحود	معنى
597	83	عامل النصب في الفعل المضارع بعد (حتى)	معنى
602	84	عامل الجزم في أداة الشرط	لا أثر
615	85	عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط	معنى
620	86	تقدم الاسم المرفوع أو المنصوب بجواب الشرط على الجواب	لفظ
623	87	تقدم الاسم المنصوب بجواب الشرط على الأداة	لفظ
632	88	مجيء (إن) الشرطية بمعنى (إذ)	معنى
636	89	(إن) الواقعة بعد (ما) النافية زائدة أم نافية؟	معنى
640	90	معنى (إن) ومعنى اللام بعدها	معنى





لفظ ومعنى	المجازاة ب (كيف)	91	643
لا أثر	السين مقتطعة من (سوف) أم أصل برأسها	92	646
لا أثر	أصل ما وضع عليه (ذا) و(الذي)	95	669
لا أثر	أصل ما وضع عليه (هو) و(هي)	96	677
لفظ	جواز: لولاه ولولاي ولولاك	97	687
لفظ	الضمير في (إياك) وأخواتها	98	695
معنى	موضع ضمير الفصل	100	706
معنى	مراتب المعارف	101	707
لفظ	بناء (أي) الموصولة	102	709
لفظ ومعنى	مجيء ألفاظ الإشارة أسماء موصولة	103	717
معنى	هل للاسم المحلى بأل صلة كالاسم الموصول؟	104	722
معنى	ناصب خبر (كان) وثاني مفعولي (ظن)	119	812
لفظ	تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفًا	120	828
معنى	اسمية (رب)	121	831



المبحث الرابع: التقويم

لم يكن البحث النحوي بمعزل عن النظر الموضوعي الناقد، ولم يكونوا يسوون بين التقرير النظري الافتراضي، والعملي الإجرائي، فهم يفرقون بين المقدر والملفوظ به، وبين ما يؤثر في المعنى وما لا يؤثر فيه، يقول ابن جني في معرض تفسيره لقولهم: أيُّهم تضربْ أضربْ: (أيهم من حيث كانت جازمة ل(تضرب) يجب أن تكون مقدمة عليها، ومن حيث كانت منصوبة ب(تضرب) يجب أن تكون في الرتبة مؤخرة عنها، فلم يمتنع أن يقع هذان التقديران على اختلافهما، من حيث كان هذا إنما هو عمل صناعي لفظي، ولو كان التعادي والتخالف في المعنى لفسد ولم يجز)[1].

وتقويم الخلاف كان أثرًا لهذا النظر الموضوعي، وضرورة ساق إليها الإغراق فيما لا فائدة فيه، وبذل الجهد فيما صرفه إلى غيره أنفع وأجدى.

وسيتناول هذا المبحث ثلاثة جوانب:

الأول: معيار قلة الجدوى أو تخلفها:

علل أبو حيان وبعض من جاء بعده من النحويين الحكم بقلة الجدوى، فأحالوه إلى أمرين:

1- تخلف الأثر النطقي، ويعنون به الأثر اللفظي، كعلامات الإعراب، أو التقديم والتأخير، والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، ولذا عبروا عنه بالاختلاف في التركيب (والخلاف إذا لم يُفد اختلافًا في كيفية تركيب...)[2].

2- تخلف الأثر المعنوي، قال: لا يجدي الخلاف في هذه المسألة شيئًا؛ لأنه خلاف ليس راجعًا إلى نطق، ولا إلى اختلاف في المعنى[3]، وعبروا عنه كثيرًا ب(المعنى الكلامي).

---

(1) الخصائص. لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية، 1/ 347.

(2) التذييل والتكميل 3/ 230.

(3) انظر: التذييل والتكميل 8/ 196.



وتضمنت عباراتهم لفظ (الحكم)، قالوا: وحذاق الصناعة إنما يتكلفون البحث فيما ينبني عليه حكم(1).

فالمقصود من ذلك اختلاف الحكم الإعرابي، فهو مرتبط بالمعنى الوظيفي للكلمة داخل الجملة، وإن لم يطل التأثر المعنى العام للجملة، ولذا لم يحكموا – على سبيل المثال– على الخلاف في (ما) في أسلوب المدح والذم في نحو: نعم ما يقول زيد، بأنه لا جدوى له، مع أن المعنى العام للجملة لا يتغير، سواء أحكمنا عليها بأنها فاعل أم تمييز، في حين حكموا على الخلاف في (ما) التعجبية أهي نكرة تامة، أم موصولة أم استفهامية بأنها كذلك؛ لأنها مبتدأ على قول كل قول.

هذا، وإن كان هو الأصل الذي قرروه، إلا أنه تخلف في بعض تطبيقاتهم، كما في ناصب المستثنى، فهو في بعض الأقوال اسم (إنَّ)، وفي بعضها مفعول به...، ولم يراعِ أبو حيان هذا، لضعف تلك الأقوال عنده، وإن كان الأصل ألا يتناول هذا المعيار المفاضلة بين الأقوال، فإذا كان أحد الأقوال مؤثرًا في تغيير حكم، لفظيًّا كان أو معنويًّا، فإن الخلاف ينتقل إلى جانب الخلاف المؤثر، وإن كان ذلك القول في غاية الضعف والوهن.

وأرى أن النظر المقاصدي يقتضي توسيع هذا المعيار ليشمل ما أثر الخلاف في حكمه النحوي دون أن تتأثر وظيفته في الجملة، كالخلاف في فعلية (نعم وبئس)، الذي ينبني عليه إعرابهما، وإعراب المرفوع بعدهما، وإن كانت الدلالة ثابتة في كلا التقديرين.

والحقيقة أن هذا المعيار، وإن كانت وجاهته ظاهرة في دعم الجانب التطبيقي في دراسة النحو، إلا أنه يفوِّت تفسير بعض الظاهر النحوية، كزيادة النون في التثنية والجمع، كما أنه لا ينهض إلى تحقيق غايات دُعاة التيسير، الذين لمزوا النحو بالاعتماد على المنطق في التعليل والتقعيد، والإغراق في المعيارية، ولكنه –مع هذا–

(1) انظر: المقاصد الشافية 4/ 447.



يمكن أن يكون حدًّا من المبالغة في تتبع بعض الأقوال والوجوه والاعتراضات، ومميزًا لما يجدر البحث فيه وما هو دون ذلك، وهذا ما أراده الشاطبي لما وصف حذاق الصناعة بأنهم يجتهدون فيما ينبني عليه حكم، ويتركون غيره، أو ينقلونه دون مزيد عناية واجتهاد.

الجانب الثاني: في مسائل الخلاف الموصوفة بقلة الجدوى:

تعرض هذا البحث في المبحث الثاني لعدد من مسائل الخلاف، حكم عليها بقلة الجدوى أو تخلفها، وتفاوتت في سلامة هذا الوصف من الاعتراض وعدمه، ويرجع الاعتراض إلى سببين:

الأول: مخالفة ضابط الحكم، حيث يحكم عليه بقلة الفائدة، وفي أحد الأقوال أثر، والذي دعا إلى هذا ضعف ذلك القول ذي الأثر، فأبو حيان لما حكم على الخلاف في ضمير النصب المنفصل بقلة الجدوى، مع أن له أثرًا لفظيًّا في مذهب من جعل (إيًّا) اسمًا ظاهرًا، كان لضعفه عنده، وعدم اعتداده به.

الثاني: استدراك أثر على الخلاف، كما اعترضوا على حكم ابن عقيل على الخلاف في رافع المبتدأ، وأثبتوا الأثر الحكمي، في امتناع عطف المفردات في نحو: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو جالس، إذا كان العامل في المبتدأ الابتداء والعامل في الخبر المبتدأ، وكاعتراض الدماميني بأثر الحكم على أصل العُمد... وكل ذلك لم يسلم من التكلف، والمقصود ظاهر بدونه.

ومع أنهم حكموا بقلة الجدوى إلا أنهم ذكروا غرض التعرض لهذه المسائل، وهو ضبط قوانين الصناعة، وربط الأشياء بنظائرها، لتثبت في نفس المتعلم، ويسهل عليه استحضار القواعد.

وفي هذه الدراسة، وإن كنت قد آثرتُ الاكتفاء عن ذكر نشأة الخلاف النحوي وأسبابه ومدارسه، بما سبق من دراسات، إلا أنَّ سببًا بدا ظاهرًا في هذه المسائل



خاصة، فإن أربع مسائل من تسع كان سبب الاختلاف فيها الخلاف في فهم كلام سيبويه، كعلامات إعراب المثنى والمجموع على حده، قال ابن الدهان: (وقال سيبويه كلامًا محتملاً في هذه الحروف...)[1]، ومسألة ناصب المستثنى، قال أبو حيان معقبًا على ما نسبه ابن مالك لسيبويه: (وهذا الرجل قليل النظر في كتاب سيبويه، ويجهل كثيرًا من مذاهبه... وحينَ أمعنَ النظرَ في كتاب سيبويه... فهم كلامَ سيبويه غير ما فهمه المفتشون كتاب سيبويه...).

ولا أستطيع تبيُّن دلالة وراء ذلك، ما لم يقارن بالمسائل الخلافية الأخرى في هذا الباب.

الجانب الثالث: طرد معيار الحكم على مسائل الخلاف النحوي:

استعرض البحث في المبحث الثالث نماذج من مسائل الخلاف النحوي، بإيراد عنوان المسألة، ملتمسًا أثر الخلاف، معتمدًا على كتابين أصلين في الخلاف، فأولهما كتاب الانتصار لسيبويه على المبرد، ليكون مثالاً على الخلاف بين علماء المدرسة الواحدة، والثاني: كتاب الإنصاف، أشهر كتب الخلاف بين الفريقين، بغض النظر عما كتب حول الإنصاف من عدم الدقة في نسبة الأقوال، وتداخلها... ولكنه يمثل أهم المسائل المختلف فيها، بالإضافة إلى مسائل خلافية مجموعة من كتب النحو المتقدمة.

وعند مقارنة المسائل ذات الأثر بغير ذات الأثر نجد تفوقًا ظاهرًا لذوات الأثر، بلغت نسبته 100٪ في بعض المجموعات، وقاربتها في مجموعات أخرى، من الخلاف بين علماء المدرسة الواحدة، بينما بلغت نسبة ذوات الأثر في كتاب الإنصاف أكثر من 77٪.

ويمكن أن نرجع الخلاف قليل الجدوى، ما صرحوا بقلة جدواه، وما قيس عليه

(1) الغرة 17 أ.

إلى أصلين:

الأول: ما يتعلق بالعامل النحوي، فقد بلغت نسبة المسائل الخلافية في العامل النحوي بين غير ذوات الأثر من مسائل الإنصاف أكثر من النصفَ (اثنتي عشرة من اثنتين وعشرين).

الثاني: ما يتعلق بأصل الوضع، وقد بلغت 22٪ تقريبًا (خمسًا من اثنتين وعشرين).

الخاتمة

لقد تتبع هذا البحث مسائل الخلاف التي حكم عليها بقلة الجدوى، وقارنها بغيرها من أشهر مسائل الخلاف، ليخرج بعدد من النتائج، أهمها:

1- قلة المسائل قليلة الجدوى، سواء ما حكم عليها، أو ما تحقق شرط قلة الجدوى فيها.

2- كان البحث في العامل النحوي، وأصل الوضع لبعض الضمائر والأدوات هو السبب المقدَّم في الخلاف غير المجدي.

3- ظهر الحكم بقلة الجدوى عند أبي حيان، وتبعه في ذلك كثير من تلاميذه ومن تأثروا به، كالمرادي، وابن عقيل، وناظر الجيش، والشاطبي، والسيوطي.

4- ما صرح به أبو حيان من الحكم بقلة الجدوى في بعض المسائل، تمثله النحويون ممن سبقه، فأهملوا بعض تلك المسائل في مختصراتهم، وأشاروا إلى بعضها باقتضاب، إشارةً عمليةً إلى قلة جدواها.

5- يحقق البحث في هذه المسائل الخلافية، وإن قلت جدواه من الناحية التطبيقية، طرد القواعد، وإثبات الافتراضات النحوية، التي تدعم النظريات الرئيسة في النحو.

6- معيار الحكم بقلة الجدوى أو تخلفها يوجه الباحثين إلى النظر فيما هو

أجدر بالبحث، وأنفع للمتعلمين والمشتغلين بالنصوص الفصيحة، تفسيرًا وتحليلاً واستنباطًا وتذوقًا.

7- وإذا وظفنا هذا المعيار، ليكون حكمًا فيما تجدر العناية به وما هو دون ذلك، غير متقيدين بمسائل الخلاف، فسيكون أداة حكم دقيقة في باب تيسير النحو للناشئة والمبتدئين، من غير مساس بالأصول، وعبث بالتراث.

8- بعض مسائل الخلاف المحكوم عليها بقلة الجدوى كان سبب الخلاف فيها فهم كلام سيبويه.

كما توصي هذه الدراسة بأن يستصحب هذا المعيار عند التعرض لدراسة الخلاف ومسائله، كما توصي أن ينظر في توسيع معيار الحكم بقلة الجدوى أو تخلفها، ليشمل ما اختلف حكمه النحوي دون اختلاف وظيفته في الجملة، فإن النظر المآلي يقتضي هذا.

قضايا في سيرة سيبويه
وكتابه ما زالت في حاجة إلى بحث

د.سليمان يوسف خاطر

أستاذ النحو والصرف المشارك بجامعة القصيم في السعودية

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين.

أما بعد فإن كتاب سيبويه – رحمه الله – هو الكتاب الأول في النحو بخاصة وعلوم العربية بعامة،جمع جهود السابقين من أهل العلم والمعاصرين من شيوخه وأضاف إليها جهده الشخصي، فكان كتابا مشتملا على ما بذل من جهد في خدمة العربية منذ المحاولات الأولى إلى عهده؛ ولذلك عني به أهل العربية وطلبتها في كل مكان وزمان، وما زالت العناية به مستمرة، في بحوث ودراسات وتعليقات وتحقيقات له ولما كتب عليه من شروح قديما وحديثا؛ إذ وضع الله له القبول وقيد له الفحول من الباحثين؛ فوجد من العناية ما لم يلقه من قبل مؤلف، فلم يبالغ كثيرا من وصفه بأنه الكتاب الأول والأخير في النحو والصرف وعلوم العربية بصفة عامة؛ لأن الكتاب "... سجل لقواعد النحو، وقف العلماء عندها ولم يزيدوا عليها، وكل ما جاء بعده جعل الكتاب أساس دراسته"[1]

(1) هذا من قول الدكتور أحمد أحمد البدوي في كتابه: سيبويه حياته وكتابه،ص 38 – 39،ط/ 1/ مكتبة نهضة مصر بالقاهرة،سنة 1960م.



وهذه بعض القضايا في سيرة سيبويه وكتابه سجلتها خلال مسيرة معايشتي المستمرة للكتاب في نحو عشرين عاما، أضعها في هذا البحث الصغير؛ لأشرك فيها غيري من أهل العلم وطلبة العربية ممن لهم عناية بهذا الشأن الذي هو شأن من لا شأن له إلا هذا الشأن، لعل بعضهم يشاركني الرأي السديد أو يصحح لي الفهم السقيم أو يهديني إلى صواب ند عني؛ إذ الإنسان خطاء، والعلم رحم بين أهله. والله الموفق.

وقد جعلت هذه القضايا في ثلاثة مباحث تسبقها هذه المقدمة القصيرة، وتعقبها خاتمة فهوامش البحث فمراجع رجعت إليها فيه.

المبحث الأول جعلته لبعض القضايا حول سيرة سيبويه وما يثار حولها أحيانا من مشكلات مع ما تبدى لي من رأي في التعليق عليها. وفي المبحث الثاني بعض القضايا العامة في الكتاب ومنهج مؤلفه فيه وما يوجه إليه من نقد ومآخذ. وفي المبحث الثالث بعض القضايا في تحقيقات الكتاب ونشراته إلى اليوم، وهل هو في حاجة إلى تحقيق جديد ؟ مع الإشارة إلى قضية واحدة فقط من القضايا الكبرى في الكتاب التي أنها ما تزال في حاجة إلى بحث، وهي قضية الاستشهاد بالحديث في الكتاب. وفي الخاتمة إشارة إلى أهم نتائج البحث وتوصيات أتقدم بها إلى الباحثين في هذا الحقل الكبير من حقول تراثنا العظيم. والله الموفق، وهو المستعان وعليه التكلان.

المبحث الأول: قضايا في سيرة سيبويه

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه الحارثي، الفارسي. وقد ولد في مستهل العصر العباسي الأول الذي بدأ سنة 132هـ، وهو عصر بلغ فيه المسلمون شأواً بعيداً في مختلف مناحي الحياة، وبلغت فيه الدولة الإسلامية أقصى مدى في اتساعها حتى إن الخليفة هارون الرشيد كان ينظر إلى السحابة في السماء، فيقول: أمطري حيثما شئت فإن خراجك يحمل إلينا[1].

ومن المرجح أن يكون ميلاد سيبويه في نحو سنة 135هـ، فيكون قد عاصر خمسة من خلفاء بني العباس، هم أبو العباس السفاح، وأبو جعفر المنصور، ومحمد المهدي، والهادي، وهارون الرشيد. وبذلك يكون سيبويه عاش طوال حياته فترة من أخصب الفترات في العالم الإسلامي؛ إذ كان الاقتصاد مزدهراً، فعم الرخاء، وتهيأت للعرب أسباب من الترف لم يعهدوها من قبل، فبنيت القصور وكثرت الأسواق وراجت التجارة وارتفع مستوى المعيشة، فصارت الدولة الإسلامية من أغنى دول العالم في تلك الفترة، وأكثرها تقدماً ورقيًا في النواحي المختلفة.

عاش سيبويه في ظل هذه الدولة القوية وفي هذا المجتمع الغني، فنهل العلم من أكابر علماء العصر، كالخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو أكبر شيوخه، وحماد بن سلمة الذي أخذ عنه علوم الدين كالحديث والفقه والتفسير والعقيدة، ويونس بن حبيب الضبي البصري الذي روى عنه في أكثر من مائتي موضع في كتابه، وأبي الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر، وأبي زيد الأنصاري، صاحب النوادر، وعيسى بن عمر الثقفي، وهارون بن موسى البصري،وغيرهم.

---

(1) تاريخ الإسلام، الدكتور حسن إبراهيم حسن، 2/ 63، ط7، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان 1965م.

وسيبويه ممن يكاد الناس يجمعون على فضلهم والثناء عليهم، وقد أجمعوا على إمامته في النحو، فهو مرجع كل نحوي بعده بلا نزاع؛ فلا أريد أن أطيل الكلام في سيرته وعصره من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والعلمية والأدبية، وحياته وفضائله وثناء الناس عليه قديماً وحديثاً؛ لأن ذلك مما يحتاج إلى المجلدات الكثيرة، والبحوث العديدة، وقد كتب عنه ما لا يحصى من الكتب والبحوث، وتحدث عنه الآلاف من العلماء والباحثين قديماً وحديثاً[1]. وإنما كلامي هنا عن جوانب من سيرته ما زال يلفها شيء من الغموض والحيرة واختلاف الآراء.

من ذلك رمزية سيبويه، فهذا اللقب يعد رمزا أشهر من الشمس عند دارسي العربية وعلومها في كل عصر ومصر، ولعل أحدا لم يعرف به قبله، فكان هو أول من لقب بسيبويه فيما يبدو.

أما بعده فأصبح هذا اللقب رمزا يشار به إلى كل من تبحر في علوم العربية، ونبه فيها، وعرف دقائقها، فصار خبيرا بأسرارها، متصرفا في مسائلها، لا تخفى عليه منها خافية؛ فسيبويه إمام العربية يضرب به المثل في العلم بعلوم العربية ومعرفة دقائقها وتفاصيلها وأسرارها وغريبها والتصرف في أحكامها؛ فغطى اسمه على أسماء أكثر الذين سبقوه من علماء العربية، وإن كانت لهم جهود محمودة كما لهم فضل السبق. فقد صار اسم سيبويه في علوم العربية بخاصة والثقافة العربية بعامة كحاتم في الجود، وقس في الفصاحة، وإياس في الذكاء، وعمرو في الإقدام، وأحنف في الحلم،

---

(1)ينظر في ذلك: سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين، د/ كوركيس عواد، ط/ 1، مجمع العلمي العراقي، بغداد، سنة 1398هـ - 1978م. وسيبويه إمام النحاة،للأستاذ/ علي نجدي ناصف،عالم الكتب بالقاهرة،1399 هـ - 1979م.واهتمام العلماء بالكتاب، بيبليوغرافيا،الدكتور: المختار بوعناني،مجلة القلم،جامعة السانية بوهران في الجزائر،العدد 12، يناير 2010م. وهنالك كتب مستقلة كثيرة عن سيبويه وكتابه.



إلى آخر من يضرب بهم المثل في الشؤون الحياة المختلفة قديما وحديثا. فسيبويه هو المثل الأعلى في مجاله؛ لأنه كان أعلم أهل زمانه وما تلاه من العصور في علوم العربية، فاستحق بجدارة لقب شيخ النحاة وإمام اللغويين أجمعين. ومن هذا الباب أنه لما بلغ ابن خلدون – وهو بالمغرب - خبر نبوغ جمال الدين ابن هشام الأنصاري صاحب القطر والشذور والتوضيح والمغني، في المشرق، وأراد التنويه بفضله لم يجد أحسن من يقرن اسمه باسم سيبويه، فقال، كما في مقدمته:" ما زلنا – ونحن بالمغرب – نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه". وهذا من قبيل قول بعض الشعراء، وينسب إلى قطرب:

فأعلم بالنحو من سيبويه وأجود بالمال من حاتم.

وقد جرت العادة أنه إذا أراد شخص أن يمدح آخر بحذق علوم العربية ويصفه بأنه فريد دهره وأوانه،كان أقصى ما يمكن أن يقوله مبالغا فيه: هو سيبويه زمانه. وقد مدح بعضهم أبا العلاء المعري بذلك فقال:"... إن أردت اللغة فلديه، أو البلاغة فموقوفة عليه، أو النحو فمن سيبويه ؟ "[1].

ولعل هذه الرمزية هي التي جعلت بعض الحاقدين على العربية في هذا العصر يهاجمونها في شخص سيبويه، فيدعون إلى إسقاطه من تاريخ العربية ومحو اسمه من ذاكرة أهلها ! وهذه من الجهالات التي تدخل في باب البغي والعدوان، ولا يتسع البحث للرد عليها. وسيكون لي معها وقفات – إن شاء الله – في كتابي: ردع البغاة على إمام النحاة. وسيبقى سيبويه رمزا للعربية وعلومها ما شاء الله.

ومن القضايا في سيرة سيبويه ذلك الغموض الذي يلف جل جوانب حياته الخاصة والعامة، فعلى الرغم من شهرته في النحو وعلوم العربية ومكانته السامقة في

---

(1) ينظر في تفصيل ذلك: منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدثين عليه،للدكتور/ سليمان يوسف خاطر، ص 104، مكتبة الرشد بالرياض – السعودية،ط/ 1، 1429هـ – 2008م.



تاريخها وحاضرها، يحيط بأكثر جوانب حياته غموض عجيب لا أعرف له أسبابا، فحتى تاريخ مولده ووفاته ومكانهما لا تخلو من البلبلة والاضطراب، فضلا عن نشأته وأسرته؛ إذ لا يعرف شيء من ذلك بالضبط؛ لكثرة اختلاف الأقوال في ذلك في كتب تاريخ النحو والتاريخ العام، التي ترجمت له، وإن كان أقربها إلى الصحة والصواب أنه ولد سنة 148ه - 765م في البيضاء من قرى شيراز بفارس، وتوفي سنة 188هـ - 804م بفارس أيضا، على أرجح الروايات التي لا يتسع المجال هنا لمناقشتها بالتحليل والنقد.

هل شغل الناس الاهتمام بكتاب سيبويه وانبهارهم به عن الاهتمام بسيرته وحياته ؟ لا يبدو لي هذا مبررا كافيا؛ إذ لا أجد له مثيلا في تاريخ العلم والعلماء المسلمين أو غيرهم، لمن كان في مكانة سيبويه، وإن كانت الشهرة أرزاقا فسيبويه قد أعطي منها أوفر النصيب في كتابه وعلمه وفكره. أما جوانب حياته الأخرى فلا تذكر المصادر التي وقف عليها الباحث – على كثرتها – إلا القليل جدا من المعلومات عنه؛ إذ غالبها يكتفي بذكر اسمه الثلاثي فقط وكنيته ولقبه، ثم الخلاف الطويل الذيل القليل النيل حول معنى لقبه في الفارسية ثم تذكر قليلا جدا من أخبار حياته حتى وفاته، لا تزيد على ذلك شيئا.

وإلى اليوم لا نعرف شيئا ذا بال عن مولده وطفولته ونشأته الأولى، ولا عن أسرته غير أنه كان له أخ بشيراز لا يدري أحد حتى اسمه، ولا حياته الاجتماعية، فقد استمر الغموض يلف هذا الجانب من حياته،كما استمر الجهل به يشمل جميع أموره الخاصة والعامة، فلا نعرف أحقا تزوج ؟ وأن هذه الزوج لم تبق عنده طويلا، فقد طلقها بسبب إحراقها الجذاذات التي كان يكتبها، وهي أصل كتابه المعروف في النحو؛ وذلك لأنها كانت تحبه شأن الزوج مع زوجها، وهو مشغول عنها بأمر الكتاب.فقد روى لنا ابن قاضي شهبة في طبقاته خبرا يفيد أنه تزوج، يقول:" حكى صاعد: قال لنا أبو علي: تزوج سيبويه بالبصرة بجارية عصبية، وهو قد بنى عقد



كتابه وصنف أوائل أبوابه، وهو في جذاذات وقطع جلود، فلم يكن يقبل على الجارية ولا يشتغل بها، وهي مشغولة بحبه، ولم يكن يشغله غير التفكير والسهر والكتب؛ فترصدت خروجه إلى السوق في بعض حوائجه، وأخذت جذوة نار فطرحتها في الكتب حتى احترقت! فرجع سيبويه، فنظر في كتبه وهي هباء، فغشي عليه أسفا، ثم أفاق فطلقها"[1]. حتى مثل هذه القصة لا تكاد أكثر المصادر التي ترجمت لسيبويه تذكرها، وأشهر منها إحراق زوج الليث كتاب العين.

ويبدو أن هذا الجانب من حياة سيبويه سيظل غامضا. قد يقول قائل: ما فائدة العلم بذلك ؟ وما أثره في العلم والمعرفة بكتابه ؟ أقول: لماذا كان ذلك لسيبويه وحده دون غيره من العلماء المشاهير الذين ذكرت كتب التاريخ كثيرا من شؤون حياتهم حتى ما لا خطر له منها، وقد يملأ الخيال بعض الفراغ في ذلك، ومن هنا جاء كثير من الحكايات الخرافية والقصص الشعبي عن سيبويه في كتب النوادر والطرائف. والله أعلم.

بقيت قضية أخرى عن مناظرة سيبويه لأهل العلم في زمانه، وهي متعددة، وأشهرها مناظرته المعروفة مع الكسائي - رحمه الله – فيما عرف بالمسألة الزنبورية، وهي قصة مشهورة معروفة لا مجال لإيرادها هنا بطولها، وإنما أذكر أن ما يروى من إخفاق سيبويه في هذه المناظرة لم يكن إخفاقا علميا، وإنما كان إخفاق مظاهرة سياسية وعصبية فكرية، ليس لها وجه من الحق بل هو أبعد شيء عن الحقيقة والصواب، كما أشار إلى ذلك الأستاذ العلامة عبد السلام محمد هارون[2]

(1) هذا الخبر جاء في كتاب: كتاب سيبويه وشروحه،للدكتورة/ خديجة الحديثي،ص 21،مطابع دار التضامن ببغداد،العراق،نقلا عن طبقات النحويين، لابن قاضي شهبة، وذكره أيضا وشكك فيه حمدي علي المهدي في كتابه: الكنوز الذهبية في شرح وإعراب شواهد سيبويه الشعرية، ص 53،ط/ 1، مطبعة الآداب بالنجف الأشرف في العراق،سنة 1964م.

(2) في تقديم الطويل لنشرته من الكتاب 1/ 17.

مما يدل على مقدار الظلم الذي وقع على سيبويه في هذه الحادثة المؤسفة النادرة في تاريخ المناظرات العلمية بين أهل العلم، ما ذكروا من أن يحيى البرمكي الوزير الراعي للمناظرة حفظ لسيبويه مكانته بمحاولة إرضائه وتعويضه عما لحقه من ظلم رسمي وشعبي؛ فأجازه بعشرة آلاف درهم، من تلقاء نفسه أو بإيعاز من الكسائي الطرف الآخر في المناظرة،كما تروي كتب التراجم(1). فإن صح ذلك فإنه يدل على مدى وخز الضمير وتأنيبه الذي كان يشعر به كل من الرجلين من أثر ظلمها للرجل.

ويبدو للباحث أن هذه المناظرة التي كان القضاء فيها على سيبويه بما يشبه المؤامرة،كانت أشبه شيء بالمباريات الرياضية في عصرنا الحاضر، فكان للكسائي الجمهور المشجعون من الملوك والسوقة والأنصار من تلاميذه الذين حضروا مبكرا قبل شيخهم؛ ليهدوا من قوة سيبويه ويؤثروا عليه نفسيا ويضعفوه بإثارته وإغضابه بالتشويش عليه؛ فكانت النتيجة كلها عجبا من العجب. والأعجب من ذلك أن يكون الخصم هو الحكم؛ إذ هؤلاء الأعراب الذين شهدوا للكسائي لم يكونوا إلا جزءا من أنصاره، وهو الذي أمر بإحضارهم وأشار إلى تحكيمهم، كما تقول الرواية، كما أن في بداية القصة ما يدل على أن يحيى البرمكي كان عالما بالنتيجة؛ إذ نهى سيبويه عن مناظر الكسائي، وعلل ذلك بأنه شيخ مدينة السلام وقارئها ومؤدب ولد أمير المؤمنين، وكل من في المصر له ومعه. ومن الواضح أن هذا الكلام له معنى واحد هو أنه لا ينبغي أن يهزم أبدا بأية حال من الأحوال، ومهما كان الوضع العلمي للناظرة على أرض الواقع. وليت أبا بشر قبل هذه النصيحة الذهبية وانصرف، ولكنه كان حسن الظن بالناس.

(1) ينظر،على سبيل المثال: إنباه الرواة 2/ 352



وقد كان جمهور العلماء من أهل العربية وغيرهم على حق حين رأوا أن الحق في هذه المسألة المشهورة كان مع سيبويه، ولكن حيكت لـه المـؤامرة على حين غـرة منه[1]. والله أعلم.

ذكر الرواة أن سيبويه غضب غضبا شديدا من المؤامرة التي حيكت له في مناظرته مع الكسائي، فكان وقع ذلك شديدا على نفسه؛ فمرض ومات من أثر ذلك. ويبدو أن الدنيا أظلمت في وجه سيبويه بعد ما أحس به من كارثة في تلك المناظرة، وشعر أن العدل قد رفع من دنيا الناس، فمال ولاة الأمر من الحكام عن العدل بين الخصوم حتى في المناظرات العلمية والأدبية؛ فزهد في كل شيء من الدنيا بعد تلك الصدمة العنيفة على نفسه؛ فترك البصرة وما حولها وقصد مسقط رأسه في فارس ؛ليعيش بعيدا عن الحكام والعلماء وجو التنافس، ولكنّ المنية عاجلته، فمات رحمه الله تعالى.

وأختم هذه القضايا حول سيرة سيبويه بذكر مذهبه الديني، فقد نص العباس بن الفرج الرياسي على أنه كان سنيا على مذهب السنة والجماعة، ورد قول من زعم أنه كان من الشيعة الإمامية. وهذا قول لم يذكره أحد ممن ترجم لسيبويه، ووقف الباحث على آثارهم، ويرده ردا قاطعا تلمذته على كبار أئمة أهل السنة والجماعة في زمانه،كالخليل بن أحمد الفراهيدي سيخه الأكبر، وحماد بن سلمة شيخه في الحديث وعلوم الدين ابتداء طلبه، ويعقوب بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أحد مشاهير القراء، وغيرهم. والله أعلم.

ولعل الذين كتبوا عن سيبويه قديما وحديثا لم يركزوا كثيرا على مثل هذه القضايا، فلم يطيلوا الوقوف عندها؛ لما يرون من عدم أهمية شيء من ذلك في دراسة كتابه والأخذ من بحره الزخار والنهل من معينه الفياض؛ إذ المهم عندهم من

---

(1) ينظر: طبقات النحويين واللغويين،ص 70، ومعجم الأدباء 16/ 119، وإنباه الرواة 2/ 348.



حياة سيبويه هو ما أجمعوا عليه من أن سيبويه كان عالماً ذواقاً لكلام العرب، درسه دراسا شاملا، فقدم ملحوظات نحوية وصرفية ولغوية وبلاغية وعروضية وصوتية وأدبية نقدية ؛ فبنى على جهوده وجهود من سبقه كل من جاء بعده من علماء النحو والصرف واللغة والبلاغة والأدب والنقد، فالكل من معينه ناهل، ولخطاه مترسم، وعلى منواله ناسج، فالإمام عبد القاهر الجرجاني أكثر النقل عنه في كتابيه (دلائل الإعجاز) و (أسرار البلاغة) وابن سنان الخفاجي ينقل عنه في مواضع كثيرة من كتابه (سر الفصاحة)، كما نقل عنه ابن الأثير في (المثل السائر)، والجاحظ في (البيان والتبيين) وغيره من كتبه، والسكاكي في مفتاح العلوم، والحازم القرطاجني في (منهاج البلغاءاء وسراج الأدباء)، وغير هؤلاء من أعلام البلاغة وغيرها من علوم العربية[1].

المبحث الثاني: قضايا عامة في الكتاب

أما كتاب سيبويه (الكتاب) فهو الآخر قد أجمع الناس على عظمته، وريادته، وفضله على الكتب الأخرى في النحو وعلوم العربية؛ إذ كان الأول فيها والأخير في رأي بعض الباحثين المعاصرين، وقد مضى القول بذلك.

وقد كان أثيرا لدى القدماء من أول يوم ألف فيه، فشرَّق وغرَّب، وحاول كل عالم أن يتخذ لنفسه نسخة منه ينسخها أو ينسخها له الوراقون المحترفون، وبذلك كثرت نسخه عندهم حتى إن ابن خروف الأشبيلي أشار في شرحه على الكتاب – تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب – إلى ما يقرب من عشرين نسخة مشهورة لعلماء من المشرق والمغرب اعتمد عليها في شرحه[2]، وكل ضنين بنسخته يقرأها ويعلق

---

(1) ينظر تفصيل ذلك في: البلاغة القرآنية في كتاب سيبويه،د.سليمان يوسف خاطر،ص 149 وما بعدها،دار الأندلس بحائل في السعودية،ط/ 1،سنة 1430هـ – 2009م.

(2) نظرات في كتاب سيبويه،د.ماهر عباس جلال، مقال بمجلة التراث العربي،ص 181، اتحاد الكتاب العرب بدمشق – سورية،العدد 83،84، جمادى الآخرة 1422هـ - سبتمبر 2001م.



عليها بما يبدو له من رأي، ويدْرُس الكتاب ويُدَرّسه مرارا، بل قد حفظه بعضهم، ووجد غير ذلك من وجوه العناية والحفاوة والاهتمام والاحتفال، كشرحه وشرح شواهده والتعليق على مواضع منه ونقده.وهم فخورون بذلك كله.

وقد نشر في العصر الحديث مرات عديدة بتحقيقات مختلفة أحسنها إلى اليوم نشرة العلامة الأستاذ عبد السلام محمد هارون في خمسة مجلدات، آخرها فهارس الكتاب، كما ترجمت إلى لغات العالم الحية، وكتب فيه وعنه ومنه كتب وبحوث ودراسات لا تحصى عدداً، واعتمد عليه كل من كتب في النحو والصرف بعده، وأفاد منه كل دارس لعلوم العربية والإسلام في كل عصر ومصر إلى يوم الناس، وما يزال:

كالبحر يهدي للقريب جواهراً جوداً ويبعث للبعيد سحائبًا
وكالبدر كلما نظرته أهدى إلى عينيك نورًا ثاقبًا

ومنذ وفاة سيبويه حظي الكتاب بعناية تلميذه سعيد بن مسعدة المعروف بأبي الحسن الأخفش الذي كان المطلع الوحيد عليه، وعن الأخفش تلقاه أبو عمر صالح الجرمي وأبو عثمان بكر بن عثمان المازني اللذان أخذاه فنشراه بين الناس درسًا وتدريسًا ونسخًا. ومنذ ذلك الحين والكتاب محور عناية علماء العربية ومنطلق اهتمامهم، تنقل معهم من البصرة إلى الكوفة فبغداد، وغرب إلى الشام ومصر فالأندلس وبلاد المغرب، وشرق مع أبي علي الفارسي إلى بلاد ما وراء النهر، وما يزال ينتشر حتى عم العالم كله، فكانت أولى طبعاته في باريس على يد المستشرق الفرنسي هِرْتَوِيغ دِرِنْبرِغ سنة 1881م، وكانت أولى ترجماته إلى اللغات الأخرى بعد الفرنسية في ألمانيا إلى لغتها على يد المستشرق الألماني جوستاف يان سنة 1970م. وهكذا توالت الطبعات والترجمات والتحقيقات، ثم الدراسات والتعليقات والبحوث الأكاديمية وغيرها، وما يزال سيل ذلك جرارا.

ومن المعروف أن الكتاب موسوعة لعلوم العربية، لغتها ونحوها وصرفها وأصواتها وأدبها وبلاغتها ونقدها وعروضها. وقد حوى الكتاب أول رأي طرح في تفسير ظواهر الإعراب لعبارات القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والكلام العربي منثوره ومنظومه، كما حوى آراء مؤلفه ومناقشاته لشيوخه في آرائهم، وما رووه عمن قبلهم منذ بداية نشأة النحو إلى أيام سيبويه. فعني به العلماء عناية كبيرة في مسائله وشواهده وأصوله النحوية واللغوية وأبنيته الصرفية ودراساته الصوتية، فشرحه العشرات، ونقده المئات ودرسه الآلاف وقرأه الملايين في لغات العالم المختلفة.

ومع كل ذلك وصف كثير من الباحثين والعلماء قديمًا وحديثًا الكتاب بأنه خال من المقدمة، ومؤلف على غير منهج، فهو غير مرتب ولا منظم في أبوابه ومسائله وأجزائه، فيه غير قليل من الغموض في عباراته، عار من الخاتمة، بل من الباحثين المعاصرين من حاول اتخاذ نقد الكتاب بالباطل والتقليل من شأن صاحبه باتهامه بما لا يليق مما هو بعيد عنه بعد الشمس من اللمس،بريء منه براءة الذئب من دم ابن يعقوب، مركبا إلى البروز والشهرة بادعاء نوع من العبقرية والبطولة الزائفة، كما فعل الدكتور أحمد مكي الأنصاري في كثير من بحوثه. وهذا غير محاولات البغي والعدوان على سيبويه وكتابه من أمثال شريف الشوباشي وزكرياء أوزون.

واستمرت هذه الاتهامات ردحًا من الزمن، يرمي بها الكتاب حتى إن أبا العباس المبرد – هو من هو– كان يقول لمن أراد أن يقرأ عليه الكتاب: هل ركبت البحر ؟ استعظامًا لما فيه، واستصعابًا لأسلوبه، ولكن ما أجري على الكتاب من بحوث حديثة من باحثين متخصصين أظهرت بما لا يدع مجالاً للشك:" أن بين أبواب الكتاب ترابطًا قويًا يشد بينها منهج واضح منظم لا يمكن معه تقديم باب على آخر، أو وضع موضوع في مكان غيره، وأن هذا المنهج كالسلك الذي ينظم فيه العقد، كونت أبواب الكتاب فيه حباته، وكان لكل حبة موقعها بين قريناتها ومكانها



من العقد، فلو أزيلت عن موضعها أو قدمت على قريناتها لذهب رونقه ورواه، وزال جماله وانفرط نظامه... "[1].

وبمثل هذه الدراسات تتهاوى تلك التهم من أساسها، ويتلاشى كثير منها إلى الأبد، ويتبين أن منهج الكتاب استدعى تقسيم البحث فيه تقسيمًا خاصًا وجعله في جزأين الأول: أحكام الإسناد مع الاسم المظهر التام، وهو ثلاثة أقسام: إسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر وما يعمل عمله وجاء في ثلاثة أساليب. وإسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله، وجاء هذا في ستة أساليب. والإسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلته، وجاء في خمسة أساليب، فحصر بهذه الأساليب الأربعة عشرة ما يمكن أن يأتي عليه كلام العرب وسهل على المتعلمين معرفتها وحفظها. والجزء الآخر أحكام الإسناد مع الضمائر والاسم الناقص وسائر أقسام الاسم الأخرى"[2].

ومثل هذه الدراسات المنهجية التقويمية تظهر " أن الكتاب أفضل ما ألف في النحو من الناحية التعليمية؛ لأنه يندرج في دراسته أساليب الكلام، وبناء الأبواب في اتجاه تركيبي يكشف عن العلاقات بين أنواع الكلم في إسناد الفعل وإسناد الاسم، والإسناد الذي يعتمد الأداة، حيث تنضم كل مجموعة من الأبواب في أسلوب واحد يشركها في خصائص واضحة، بحيث تجري الأبواب النحوية فيه على وجه يتعلق ثانيها بسبب من أولها؛ فيكون الأول تمهيداً وتوطئة يتضح به الآخر، إضافة إلى أن هذه الأبواب التي تتوالى في أنواع الأساليب المتتالية تتناول أنواع الكلم الوظيفية، منها والتحليلية "[3].

---

(1) من تقديم العلامة د.خديجة عبد الرازق الحديثي لبحث د.محمد كاظم البكاء بعنوان (منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي)، ص7، ط1، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد. سنة 1989م.
(2) المرجع السابق، ص 8.
(3) الموضع السابق.

ومن فضائل الكتاب التربوية أنه "يعتمد الأمثلة مادة لدراسة الأحكام النحوية وقواعدها، فالقارئ يتعرف هذه الأحكام من الموازنة بين الأمثلة؛ فلا يتكلف لها استظهار القواعد المجردة؛ ولذلك فضله ابن خلدون على كتب النحويين المتأخرين"[1].

أما الغموض الذي اعترى بعض عبارات الكتاب وأبوابه فمرجعه إلى "عدم تبين منهجه وبناء أبوابه من قبل بعض الدارسين، أو إلى وجود بعض الاستطرادات والاستدراكات فيه التبست بالأبواب الرئيسة، فأورثتها اللبس والغموض، وأرى أن بالكتاب حاجة إلى علامات الترقيم الدالة؛ لرفع الإشكال والغموض عن عباراته"[2].

ومما ينبغي أن يلتفت إليه قارئ الكتاب وينتبه له دارسه أن في عبارات الكتاب أسلوبين لهما مستويان مختلفان هما مستوى الصواب الذي يرمي إلى تبين الخطأ من الصواب في الكلام، ومستوى الجودة الذي يرمي إلى تبين الحسن والأحسن في مقابل القبيح والأقبح والرديء والأردأ.

أما موضوع المقدمة والخاتمة، فلم يكن منهج التأليف قد استقام في تلك الأيام على الوجه الذي تعورف عليه فيما بعد، حتى يلام سيبويه على مخالفته، فهو رائد في التأليف ينسج على غير منوال، فلا يؤاخذ بكل ما يؤاخذ به من يترسم طريقاً سار فيه غيره. والله أعلم.

على الرغم من كل نقد مفيد نافع أو غير مفيد ضار، يبقى كتاب سيبويه معينا لا ينضب ومرجعا شاملا وموردا عذبا لكل طالب لعلوم العربية وباحث فيها. والله الموفق.

---

(1) المرجع السابق،ص 11. نقلا عن مقدمة ابن خلدون.

(2) المرجع السابق،ص 12.



المبحث الثالث: قضايا في نشرات الكتاب وتحقيقاته

سبق أن أول نشرة للكتاب هي التي كانت في باريس على يد المستشرق الفرنسي هِرْتَوِيغ دِرِنْبرِغ سنة 1881م، وكانت أولى ترجماته إلى اللغات الأخرى بعد الفرنسية في ألمانيا إلى لغتها على يد المستشرق الألماني جوستاف يان سنة 1970م. ولعل من سبق القلم قول الدكتور تركي العتيبي[1]:" خرجت للكتاب طبعات متعددة، أكملها وأقدمها طبعة برلين التي خرج الجزء الأول منها عام 1881م، والثاني عام 1885م، وبعدها طبعة بولاق، وبعد هاتين طبعة عبد السلام هارون – رحمه الله – ثم خرجت بعد ذلك طبعات لا ترقى إلى مستواهن، ولا تسد مسدهن، ولكن الباب مفتوح، والحراس قليل"، إذ المعروف المتفق عليه أن أقدم الطبعات هي طبعة باريس وليس برلين، ولا يعرف للكتاب طبعة برلينية عربية إلى اليوم. والله أعلم.

وبين الطبعة الباريسية وطبعة بولاق خرجت الطبعة الهندية ثم الطبعة الإيرانية ثم الطبعة العراقية، وكلها تصوير من طبعة باريس إلا طبعة بولاق التي كانت بتمويل إيراني، واشتملت على زيادات وتصحيحات وتعليقات من شرح السيرافي، ولكن ظلت الطبعة الأولى الباريسية أفضلها وأصحها وأحسنها، حتى جاءت نشرة الأستاذ عبد السلام المحققة تحقيقا بذل فيه جهدا كبيرا، يذكر فيشكر؛ فكانت أحسن طبعات الكتاب وتحقيقاته إلى اليوم، على الرغم مما صدر بعدها بسنوات كثيرة تقارب العشرين عاما، مثل طبعة د. أميل بديع يعقوب، التي لا تحمل من التحقيق إلا اسمه. و لي على هذه الطبعة مآخذ جمة ليس هذا محل تفصيلها.

---

(1) في تقديمه لكتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه،لأبي سعيد السيرافي، ص 7، تحقيق د. سيف بن عبد الرحمن العريفي،بكلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض بالسعودية، نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض،ط/ 1، عام 1429هـ – 2008م.



وبعد هؤلاء جاء الأستاذ الدكتور محمد كاظم البكاء، فأخرج الجزء الأول من طبعة بولاق في خمسة مجلدات كبيرة، تشمل أبواب النحو مع فهارس لها، وقد وصف علمه في الكتاب بأنه تصنيف منهجي وتحقيق علمي، وهو مشروع مستمر[1]. وقد سألته في اتصال معه من سلطنة عمان،حيث يعمل في إحدى جامعاتها، عن عمله في الكتاب والجزء الباقي منه، فقال لي: إن الناشر لم يوف له بما شرط عليه، وأبدى شكوى منه، والجزء الثاني من الكتاب في الصرف والأصوات جاهز عنده، في نحو خمسة مجلدات أيضا، وهو يبحث له عن ناشر مناسب. وهذا قبل أعوام من الآن، ومن نحو عام فقط أخبرني أن الكتاب في نشرته صدر كاملا من دار بيروتية، ولم أر هذه النسخة الكاملة إلى اليوم. والله المستعان. وما زال من المبكر الحكم على هذا العمل الذي يخرج الكتاب في نحو عشرة مجلدات كبيرة مع الفهارس،وسنرى إن شاء الله.

وهنا أذكر ما كان يكرره لي أستاذي العلامة الأستاذ الدكتور عبد الله الطيب – رحمه الله – أثناء إشرافه على بحثي للدكتوراه، من أن علم اللغة الحديث بنظرياته المختلفة – ومنها نظريات علم الدلالة – لم يبرز في بلاد الغرب الأوربية بروزه المعروف إلا بعد ترجمة كتاب سيبويه إلى عدد من لغات تلك البلاد في القرن الثامن عشر الميلادي.فهل كان الكتاب هو السبب في نشأة علم اللغة الحديث في الغرب ؟ الإجابة عن ذلك قطعا تحتاج إلى دراسة مقارنة دقيقة لم ينهض بها أحد فيما أعلم. والله أعلم.

أخلص مما سبق إلى أن أحسن طبعاته الكتاب إلى اليوم هي طبعة عبد السلام هارون بتحقيقه الجيد. وقد أخذ د. ماهر عباس جلال عليها وعلى سابقتها – طبعة

---

(1) ينظر: مقدمة الطبعة المذكورة في أول المجلد الأول منه.



بولاق – مآخذ جديرة بالنظر[1]. ولم يشر إلى طبعة باريس الأولى التي ما تزال من أحسن الطبعات وأصحها، ولا بد من النظر إليها عند التفكير في تحقيق الكتاب من جديد، كما دعا إلى ذلك د.ماهر في ختام بحثه المذكور آنفا.

وتلك المآخذ على الطبعتين تتمثل فيما يبدو له من إقحام بعض الحواشي والتعليقات في نص الكتاب، وهي لبعض أهل العناية بالكتاب من القدماء، واضطراب بعض النصوص، ونقص بعض الشواهد الواردة في نسخ أخرى من الكتاب، غابت عند التحقيق والنشر، وأخطاء في نسبة بعض الشواهد إلى قائليها، ونحو ذلك مما يكتمل به التحقيق العلمي. وقد أورد من كل ذلك قدرا صالحا من الأمثلة من الطبعتين، ثم ختم كلامه في ذلك بقوله:" وبعد، فهذا غيض من فيض، فالطبعتان بهما قصور في كثير من المواضع، ومع ذلك تلقاهما الباحثون بالرضا والقبول الحسن، ولا نعلم كتاباً يبلغ أهمية كبيرة في المكتبة النحوية ككتاب سيبويه؛ فمن ثَمّ ما أشد حاجتنا اليوم إلى العناية به، وتخليص متنه مما علق به– سهواً أو عمداً – من زيادات وتعليقات ليست منه! لعلها كانت وراء اختلاف العلماء في النقل عن سيبويه وتحديد رأيه في المسائل النحوية، بل نسبة آراء نحوية إليه لم يقل بها الرجل، فهي لنحوي أو لآخر ممن علّقوا على الكتاب أو شرحوه.

وإذا كان الأستاذ عبد السلام هارون– رحمه الله– قد بذل جهداً مشكوراً في تحقيق الكتاب وإخراجه للمكتبة العربية، فلا يزال الكتاب بحاجة إلى تحقيق جديد أكثر دقة، يجمع ما يستطيع من نسخ الكتاب وشروحه، ويلتزم منهجاً علمياً في الترجيح بين الروايات، وفي تحقيق نصوص الكتاب وشواهده، ويفصل الحواشي والتعليقات عن المتن، ويحاول – جاهداً – نسبتها إلى أصحابها، ويفسر ما غمض

---

(1) في بحثه السابق ذكره بعنوان: نظرات في كتاب سيبويه، ومضمونه نظرات دقيقة في طبعتي بولاق وهارون مع وفر من الأمثلة لكل ما يذكر.



من عبارات الكتاب، إلى غير ذلك من الأهداف المتوخاة في تحقيق هذا الكتاب العمدة في الدراسات النحوية واللغوية.

ولا يخفى على كل ذي نظر أو مُسْكة وروية، أن هذا العبء لا يمكن أن ينهض به فرد واحد مهما وهبه الله من رجاحة عقل، ونفاذ بصيرة، وقوة عزيمة، وفضل وقت، وطول صبر، فالأستاذ عبد السلام هارون أوتي قدراً كبيراً مما ذكرته آنفًا، ولم يسلم تحقيقه من القصور، على الرغم من جلالة قدره وطول باعه في ميدان التحقيق، تشهد بذلك تصانيفه التي أتحف بها المكتبة العربية. وكان شيخنا الدكتور محمود محمد الطناحي- رحمه الله – كثير الثناء عليه، ويعده من جلة المحققين، وأئمة المدققين. فلا سبيل إذن إلى تحقيقه تحقيقًا علميًا دقيقًا إلا بإسناده إلى لجنة علمية سبرت أغوار المكتبة النحوية، وأوقفت حياتها على خدمة التراث اللغوي، ونذرت لله أن ترفع لواء العربية فوق ربى الدنيا بإخلاص ويقين.

وتشتد الحاجة اليوم – قبل البدء في هذه المهمة الجليلة – إلى توضيح أوجه القصور والأخطاء التي اشتملت عليها طبعتا الكتاب أولاً، لنسير في طريق نهجة، وبخطى واثقة نحو الهدف المنشود. وهذا ما أعكف عليه لأكمل رحلتي في عوالم كتاب سيبويه، راجيًا أن تحقق هذه الرحلة نفعًا، وتَرْتِق فتقًا، وتسد خللاً، وتلبي مطلبًا إن شاء الله". وقد مضى على هذا الوعد ما يقرب من عشر سنوات، ولا أدري ما فعل بعد ذلك د.ماهر الذي لم أفلح في الاتصال به، على الرغم من محاولاتي الكثيرة.

ومن إنصاف عبد السلام هارون القول:" وهنا أمر لا بد من إثباته وبيانه، وهو أن هذه الأمثلة المذكورة لا تقدح في الجهد الشاق المضني الذي بذله الأستاذ عبد السلام هارون في تحقيق الكتاب، وهي لا تعدو أن تكون بعضًا من هفواته- رحمه الله –، فقد نبه في مواضع كثيرة بحاشية الكتاب على زيادات أقحمت على الكتاب في بعض نسخه المخطوطة وقام هو بفصلها عن متن الكتاب وأثبتها في حاشيته، ناسبًا

بعضها إلى أصحابها[1]، لكن كتاباً مثل كتاب سيبويه لا يمكن أن يضطلع بتحقيقه فرد واحد مهما أوتي من عزم وتجربة وحنكة، فقد تنوء بتحقيقه عصبة من أولى العزم من المحققين[2].

ومن العجيب عندي عدم تحقيق شيء من شروح الكتاب كاملا إلى اليوم على الرغم من توفر أربعة شروح كاملة للكتاب، على الأقل ما تزال مخطوطة من عدة نسخ في أنحاء العالم أو منشورة ناقصة أو نشرا غير علمي ولا محقق. والله المستعان.

خاتمة

وبعد فأخلص إلى أن النظر في جوانب كتاب سيبويه يكشف المزيد مما يحتاج إلى نظر وتحقيق وتمحيص ودراسة. وقد انتهى بي القول هنا إلى أن هنالك جوانب من سيرة سيبويه ما تزال في حاجة إلى النظر والدراسة على ضوء النصوص القليلة الواردة في كتب التاريخ والتراجم.

وأن الكتاب هو الآخر ما يزال حقلا بكرا لكثير من الدراسات التحليلية النقدية المقارنة بين نسخه المطبوعة والمخطوطة؛ للخروج بنسخة أقرب إلى الصورة التي تركه عليها صاحبه يوم تركه.

وإن طبعات الكتاب ونشراته الموجودة اليوم ما زالت في حاجة إلى مزيد من التحقيق والتصحيح والتجويد.

---

(1) انظر على سبيل المثال: كتاب سيبويه، بتحقيق عبد السلام هارون 3/ 110 هامش 3، 3/ 175 هامش3، 3/ 170 هامش5، 4/ 23هامش1، 4/ 144 هامش2.

(2) ينظر: نظرات في كتاب سيبويه، د.ماهر عباس جلال،ص 189،من المجلة السابقة الذكر.

وأن البحث في الكتاب لا بد أن يتحول إلى العمل الجماعي المؤسسي؛ إذ الجهود الفردية لم تعد تنهض بالمطلوب بعد اليوم، خاصة ونحن في عصر الجهود الجماعية التي لا تصادر حق الأفراد في الإبداع والاجتهاد والتميز العلمي.

وأنه لا بد من وجود معهد أو مركز أو مؤسسة عالمية لتنسيق جهود الباحثين في الكتاب بخاصة وعلوم العربية وتراثها بخاصة، وذلك لمنع تكرار الجهود بلا فائدة مما يحدث اليوم بكثرة بالغة في تحقيق الكتاب وشروحه التي لم يخرج منها شرح كامل إلى اليوم إلا تعليقة أبي علي الفارسي.

وأنه لا بد من توجيه البحوث حول الكتاب في الجامعات العربية وغيرها إلى الجهة التي تخدم العربية وأهلها وطلبتها في هذا العصر وما يأتي بعده، فلا يترك الأمر في ذلك فوضى، يكتب من شاء ما شاء عن الكتاب وصاحبه، في الوقت الذي يحتاج فيه الكتاب وشروحه التراثية أشد الحاجة إلى الخدمة، كما هو الحال اليوم. وإلى الله المشتكى.

وأنه لا بد من وضع منهج دقيق في تطبيق نظريات علم اللغة الحديث على الكتاب بخاصة والتراث اللغوي العربي بعامة، فلا يكون الأمر على أمزجة الباحثين الراغبين في الحصول على الدرجات العلمية أو الترقيات الأكاديمية؛ لما في ذلك من لي أعناق النصوص العربية لتوافق النظريات الغريبة عنها كل الغربة.

وهذا ما أوصي به كل العاملين في حقل الدراسات اللغوية العربية على امتداد العالم. والله الموفق والهادي إلى سواء الصراط،وهو نعم المولى ونعم النصير، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



مراجع البحث

1- إنباه الرواة عن أنباه النحاة، الوزير جمال الدين القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت،ط/ 2، 1996م.

2- اهتمام العلماء بالكتاب، بيبليوغرافيا، الدكتور: المختار بوعناني،مجلة القلم،جامعة السانية بوهران في الجزائر،العدد 12، يناير 2010م.

3- البلاغة القرآنية في كتاب سيبويه،د.سليمان يوسف خاطر،دار الأندلس بحائل في السعودية،ط/ 1،سنة 1430ه - 2009م.

4- تاريخ الإسلام، الدكتور حسن إبراهيم حسن، ط/ 7، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان 1965م.

5- وسيبويه إمام النحاة،للأستاذ/ علي نجدي ناصف،عالم الكتب بالقاهرة،1399 ه - 1979م.

6- سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين، د/ كوركيس عواد، ط/ 1، مجمع العلمي العراقي، بغداد، سنة 1398ه - 1978م.

7- سيبويه حياته وكتابه،الدكتور أحمد أحمد البدوي،ط/ 1،مكتبة نهضة مصر بالقاهرة،سنة 1960م.

8- طبقات النحويين واللغويين،أبو بكر الزبيدي،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي بالقاهرة،دون ذكر تاريخ.

9- كتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه،لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. سيف بن عبد الرحمن العريفي،بكلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض بالسعودية، نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض،ط/ 1، عام 1429ه - 2008م.



10- كتاب سيبويه،نشر هرتويغ درنبرغ،باريس،ط/ 1، عم 1881م.

11- كتاب سيبويه،المطبعة الأميرية بالقاهرة، بولاق،ط/ 1، عام 1316ه

12- كتاب سيبويه،تحقيق عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي بالقاهرة،ط/ 2، عام 1402ه - 1982م.

13- كتاب سيبويه،بتحقيق إميل بديع يعقوب،مطبعة محمد علي بيضون ودار الكتب العلمية، بيروت،ط/ 1،1420ه - 1999م.

14- كتاب سيبويه، بتحقيق محمد كاظم البكاء،مؤسسة الرسالة ببيروت ودار البشير بعمان الأردن،ط/ 1،1425ه - 2004م.

15- كتاب سيبويه وشروحه،للدكتورة/ خديجة الحديثي،مطابع دار التضامن ببغداد،ط/ 1،عام 1964م.

16- الكنوز الذهبية في شرح وإعراب شواهد سيبويه الشعرية،حمدي علي المهدي،ط/ 1، مطبعة الآداب بالنجف الأشرف في العراق،سنة 1964م.

17- معجم الأدباء، ياقوت الحموي،دار المأمون ببيروت،دون ذكر تاريخ.

18- منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدثين عليه،للدكتور/ سليمان يوسف خاطر، مكتبة الرشد بالرياض في السعودية،ط/ 1، 1429ه - 2008م.

19- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي،محمد كاظم البكاء، ط/ 1، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد. سنة 1989م.

20- نظرات في كتاب سيبويه،د.ماهر عباس جلال، مقال بمجلة التراث العربي،ص 181، اتحاد الكتاب العرب بدمشق - سورية،العدد 83،84، جمادى الآخرة 1422ه - سبتمبر 2001م.

نحوُ كتابِ سيبويه

د. علي بن موسى بن محمد شِبِير

كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود

الرياض، المملكة العربية السعودية

ملخص البحث

يتلمّس هذا البحث التهدّي إلى مفهوم النحو (علم العربية) في كتاب سيبويه، الذي يمثّل بواكير التأليف في نُظُم اللغة العربية، وعلومُ الآلة، ووسائل فهم النصوص الشرعية.

وقد انتظم البحث في مقدّمة ومباحث تناولت النحو مع ما تداخل معه في الكتاب: التفسير، والقراءات، وعلم الحديث ومصطلحاته، والفقه وأصوله، وعلوم البلاغة، ولهجات العرب ومنثور كلامها.

ويحاول في خاتمة البحث أن يفسّر سيرورة الكتاب وفق الظروف التي رافقت نشأة العلوم الإنسانية إبّان ازدهار الثقافة الإسلامية، وبيان أنّ خطاب الكتابِ النحويِّ يسير وفق أساس غائي وظيفي.

الكلمات الدلالية

- سيبويه، الكتاب، النحو.

تَقْدِمَةٌ

الكتاب أول مدوّنة في النحو وصلت إلينا، وقد عُدّ الكتابُ -وصاحبَه- إمامًا في النحو، يقول ابن خلدون (ت 808هـ) بعد أن ذكر أنّ سيبويه أخذ صناعة النحو عن الخليل (ت 175هـ): «فكمّل تفاريعَها، واستكثر من أدلّتِها وشواهدِها، ووضع فيها كتابَه المشهورَ الذي صار إمامًا لكلِّ ما كتب فيها من بعده»[1]، ويكاد يجمع على هذه الحقيقة علماء العربية وكتّاب الطبقات، ولم ينسبوا سيبويه ولا كتابه لغير النحو، ومن هنا يمكن أن نَعُدَّ كتابَ سيبويه بما تضمنه من مباحث ممثّلًا لمفهوم النحو في تلك الحقبة.

يقول صاعد الأندلسي (ت 417هـ): «ولا أعرفُ كتابًا أُلّف فِي علمٍ من العلومِ قديمِها وحديثِها فاشتملَ عَلَى جميع ذَلِكَ العلم وأحاطَ بأجزاءِ ذَلِكَ الفَن غير ثلاثة كتب، أحدُها: كتابُ الْمِجِسطي، هَذَا فِي علمِ هيئةِ الفلكِ وحركاتِ النجومِ، والثاني: كتابُ أرسطوطاليس فِي علمِ صناعةِ المنطقِ، والثالثُ: كتابُ سيبويه البصريّ فِي علمِ النحوِ العربيّ؛ فإنّ هذه الكتبُ الثلاثةُ لا شذّ عن كلّ واحدٍ منها من أصولِ علمه ولا من فروعه إلا ما لا خطبَ له»[2].

وقال عنه المبرد (ت 285هـ): «لم يُعملْ كتابٌ في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه، وذلك أنّ الكتبَ المصنّفةَ في العلومِ مُضطرَّةٌ إلى غيرها، وكتابُ سيبويه لا يحتاج مَن فَهِمَهُ إلى غيره»[3]، ويقول أبو إسحاق الزجاج (ت 311هـ): «إذا تأمّلتَ

(1) المقدمة 1057.

(2) طبقات الأمم 138-139.

(3) خزانة الأدب 1/ 371، والنص مثبتٌ في مقدّمة الكتاب بتحقيق هارون1/ 5، وتحقيق البكّاء 1/ 6، ونسخة الكتاب المحفوظة في المدينة 1أ.



الأمثلةَ من كتاب سيبويه تبيّنْتَ أنّه أعلمُ النّاسِ باللّغة»[1]، ويحكمُ ابنُ تيمية (ت 728هـ) بأنّ كتاب سيبويه «مما لا يَقدرُ على مثلِه عامّةُ الخَلْق»[2].

كان الكتابُ ثمرةَ مرحلةٍ علميةٍ سابقةٍ، وخلاصة تفكيرها العلمي، ونقاشاتها، وحواراتها، التي نقلها سيبويه بكل أمانة، وأضاف إليها، وشذّبها، وزاد عليها وحاورها، مخالفًا تارةً وموافقًا تارةً أخرى ومفسّرًا، ومحلّلاً، وناقدًا، ومقعّدًا، ومستشهدًا، ومبوّبًا حتى استوى الكتاب.

اشتمل الكتاب على مباحث متنوعة، قِوامُها ثلاثة أبواب، أوّلها: النحو، علم التراكب اللغوية، وثانيها: الصرف، علم الأبنية[3]، وآخرها: الصوتيات[4]، ما يتعلق بأصوات العربية من مباحث جاء بعضها على مستوى الوظيفي وبعضها على مستوى النطق، والنحو بهذا التصور يطابق (علم العربية) بجوانبه الثلاثة: الأصوات، والأبنية، والتراكيب.

ولم يخلُ الكتاب من مباحث التفسير[5]، وعلم القراءات[6]، والحديثِ ومصطلحه[7]، والفقه وأصوله[8]، ومباحث البلاغة العربية:

---

(1) إنباه الرواة 2/ 358، والنص مثبتٌ في مقدّمة الكتاب بتحقيق هارون1/ 7، وتحقيق البكّاء 1/ 7، ونسخة الكتاب المحفوظة في المدينة 1أ.

(2) النبوّات 1/ 172.

(3) ينظر كتاب (أبنية الصرف في كتاب سيبويه)، لخديجة الحديثي.

(4) ينظر كتاب (الأصوات عند سيبويه في ضوء علم اللغة الحديث)، لعبد العزيز الصيغ، ومقال (النظريات الصوتية في كتاب سيبويه)، للطيب بكّوش، ومقال (الأصوات عند سيبويه)، لكمال بشر.

(5) ينظر مقال (جهود سيبويه في التفسير)، لمحمد أحمد الخرّاط.

(6) ينظر كتاب (سيبويه والقراءات)، لأحمد مكي الأنصاري، وكتاب (منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته)، لسليمان خاطر، وكتاب (التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه)، لسليمان خاطر، وكتاب (منهج سيبويه في الاحتجاج بالقراءات ولها)، لإدريس مقبول، ورسالة (القراءات في الكتاب لسيبويه- حتى باب المبدل من المبدل منه)، لنبيهة سندي، ومقال (موقف سيبويه من القراءات والحديث)، لخديجة الحديثي.

(7) ينظر مقال (مصطلح علم الحديث والتقعيد النحوي عند سيبويه)، لفكري سليمان، ومقال (أثر الدراسة الحديثية في المنهج النحوي عند سيبويه)، لبان صالح مهدي.

(8) ينظر مقال (أثر سيبويه في الدرس الأصولي)، لعادل فتحي رياض.

البيـان والمعـاني[1]، والعـروض والشـعر وعلومـه[2]، ولهجـات العـرب ومنثـور كلامها[3]، كل ذلك هو النّحو كما تصوّره سيبويه وضمّنه دفّتَي كتابه.

نحوُ الكتاب والتفسير

كتابُ سيبويه مدخلٌ مهمٌّ لمن تصدَّى لعلم التفسير، يقول أبو حيان (ت 745هـ) في مقدمة تفسيره: «فجديرٌ لمن تاقتْ نفسُه إلى علـم التفسـير، وترقّـتْ إلـى التحقيـق فيـه والتحريـر، أنْ يعتكـفَ علـى كتـاب سـيبويه، فهـو في هـذا الفـنِّ المعـوّلُ عليـه، والمسندُ في حلِّ المشكلاتِ إليه»[4].

يذكر سيبويه مصطلح (المفسرين) ذِكْرًا صريحًا في أربعة مواضعَ من كتابه[5]، ممَّا ممَّا يوحي بقُرْبه منهم، وحوارِه معهم في مسائل التفسير[6].

ويقفُ سيبويه عند بعض الآيات المختارة، ويُقلّب وَجْهه في معانيهـا، ويعلّـل لمـا يختاره منها، ويؤصّل بها مسائل النحو، ويبني بهـا قواعـد العربيـة، ممـا جعـل كتابـه باكورة النظر في تحليل النص القرآني، وتفسيره، اعتمادًا على تركيب جمله وعباراته ووضع مفرداته وكلماته، وممهّدًا الطريق للتفسير غير الأثري[7].

---

(1) ينظر كتاب أثر النحاة في البحث البلاغي، الصفحات 67-131، وكتاب (الأصول البلاغية في كتـاب سيبويه)، لأحمد محمد، وكتاب (أثر سيبويه في البلاغة العربية)، لمحمد الأمين أبو صالح.

(2) ينظر (شواهد الشـعر في كتـاب سـيبويه)، لخالـد جمعـة، وكتـاب (شـواهد سـيبويه مـن المعلّقـات في ميزان النقد)، لعبد العال مكرم، وكتاب (سيبويه والضرورة الشعرية)، لإبراهيم حسن.

(3) ينظر كتاب (اللهجات في كتاب سيبويه-أصواتـًا وبنية)، لصالحة الغنيم، ورسالة (اللهجـات العربيـة في كتـاب سـيبويه-دراسـة نحويـة تحليليـة)، لعبـد الله العيّـاف، ورسـالة (اللهجـات العربيـة في كتـاب سـيبويه-الصـوت والنحـو)، لرافـد الخـويبراوي، ومقـال (النقـد النحـوي للغـات العـرب في كتـاب سيبويه)، لمحمد بشير حسن.

(4) البحر المحيط (المقدمة) 1/ 101.

(5) ينظر الكتاب 2/ 154، 3/ 127، 138، 242.

(6) ينظر جهود سيبويه في التفسير 66.

(7) ينظـر دارسـات في كتـاب سـيبويه 12، الشـاهد وأصـول النحـو في كتـاب سـيبويه 32، النحـو وكتـب التفسير 1/ 101.



و«لعلّ سيبويه مِن أوائل مَنْ أرسَوْا قواعد حلِّ (مُشكل القرآن)، وقدَّم في كتابه نماذج متعدّدة أفاد منها العلماءُ في تحريرِ مصنّفاتهم التي توالَتْ مِن بعده»[1]، فمن ذلك تخريجه نصبَ ﭼ ﯾ ﺋﺞ ﭼ[2]، ورفعَ ﭼ ﺋﻢ ﺋﻰ ﭼ في الآية نفسِها[3]، وتخريجه الآية ﭼ ﮈ ﻒ ﻕ ﭼ[4] بعَودِ الضمير من (بطونه) على الأنعام[5].

نحوُ الكتاب والقراءات

سيبويه معدودٌ في طبقات القرّاء؛ فقد روى القراءة -مباشرةً- عن أبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ)، وبوساطةٍ عن يونس بن حبيب (ت 183هـ) عن أبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ) [6]، ولعلّ عدم اشتهاره بالقراءة يرجعُ إلى غلبة النحوِ عليه عند الناس، ولوجود حُبْسة في لسانه[7] حكاها عنه غيرُ واحدٍ من المترجمين[8].

وتجد في الكتاب قراءاتٍ نقلها سيبويه عن جِلّة من القرّاء، منهم: أُبَيّ بن كعب (ت حوالي 30هـ)[9]، وابنُ مسعود (ت حوالي 32هـ)[10]، والحسنُ البصري (ت 110هـ)[11]، وأبو عمرو بن العلاء[12]، ونسبَ بعض القراءات إلى الأمصار:

(1) جهود سيبويه في التفسير 66، ومن الكتب التي أفادت من سيبويه في مسائل المشكل من إعراب القرآن وأكثرت من النقلِ عنه وذكرِه والإشارةِ إليه والتهدّي برأيه وتوجيهه، كتاب مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (121موضعًا)، وكتاب كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لأبي الحسن الباقولي (103 مواضع).

(2) النساء: 162.

(3) ينظر الكتاب 2/ 63، 66.

(4) النحل: 66.

(5) الكتاب 3/ 230.

(6) غاية النهاية 1/ 602.

(7) ينظر منهج سيبويه في الاحتجاج بالقراءات ولها 22-24.

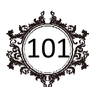
(8) ينظر تاريخ العلماء النحويين 98، إنباه الرواة 2/ 349، بغية الوعاة 2/ 229.

(9) ينظر الكتاب 1/ 95، 3/ 166.

(10) ينظر الكتاب 2/ 83، 3/ 143، 4/ 81-82.

(11) ينظر الكتاب 1/ 172، 4/ 444.

(12) ينظر الكتاب 2/ 43-44، 210، 3/ 549، 551، 4/ 186، 202، 338، 458-459.



كالحجاز[1]، ومكة[2]، والمدينة[3]، والكوفة[4]، ونسب بعضها إلى العرب[5]، والعامّةِ[6]، والنّاسِ[7].

وقد كان كتاب سيبويه «العمدةَ في بابِ الاحتجاجِ للقراءاتِ القرآنيةِ وتوجيهِها، وقد انتفعَ به أكثرُ أهلِ هذا الفنِّ على مرّ التاريخ»[8]، واهتمّ لتوجيه كثير من القراءات القراءات المتواترة والشاذة، وبيَّن معناها وما تؤول إليه في ضوء ما اختاره لها من استدلال، واستشهد على اختياره بطائفة من الشواهد الفصيحة؛ كالقرآن والشعر وأقوال العرب.

وللقراءة المقبولة عند سيبويه ضوابطُ ثلاثة[9]، أوّلها: احترامُ الرسم القرآني، فتجده يصحّح بعض القواعد على ما جاء في المصحف[10]، ويثبت بعض الأوجه الإعرابية بما بَلَغه في بعض المصاحف[11].

وثانيها: أن القراءة سنّة لا تخالف، يقول سيبويه: «إلاَّ أَنَّ القِرَاءَةَ لا تُخَالَفُ؛ لأَنَّ القِرَاءَةَ السُّنَّةُ»[12].

---

(1) ينظر الكتاب 3/ 25، 4/ 195.
(2) ينظر الكتاب 4/ 196، 440.
(3) ينظر الكتاب 2/ 140، 3/ 50، 123.
(4) ينظر الكتاب 2/ 398-399.
(5) ينظر الكتاب 1/ 56، 2/ 63، 3/ 13.
(6) ينظر الكتاب 1/ 144.
(7) ينظر الكتاب 1/ 432، 2/ 107، 199، 147.
(8) منهج سيبويه في الاحتجاج بالقراءات ولها 192، ومن الكتب التي أكثرت من النقلِ عن سيبويه وذكرِه والإشارةِ إليه والتهدّي برأيه وتوجيهِه وتأييدِه، كتاب الحجة للقرّاء السبعة، لأبي علي الفارسي (321موضعًا)، وكتاب المحتسب، لابن جنّي (57موضعًا)، وحجّة القراءات، لابن زنجلة (48موضعًا)، وإعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه (26موضعًا).
(9) منهج سيبويه في الاحتجاج بالقراءات ولها 171.
(10) ينظر الكتاب 1/ 59.
(11) ينظر الكتاب 3/ 13، 36، 166.
(12) الكتاب 1/ 148.



وآخر الضوابط: السماع والمشافهة، ففي (باب الهمز)[1] ذكر أنهم: «قَالُوا: (نَبِيٌّ)، وَ(بَرِيَّةٌ)، فَأَلْزَمها أَهْلُ التَّحْقِيقِ البَدَلَ، وَلَيسَ كُلُّ شَيْءٍ نَحْوَهُما يُفْعَلُ بِهِ ذَا، إِنَّما يُؤْخَذُ بِالسَّمْعِ»[2].

فإن خالفتِ القراءةُ القياسَ المشهور في لغة العرب فإنه لا يردّها، ولا يخطّئها أو يعيبها، أو ينكرها، بل كان يحملها على ما ورد من عبارات وشواهد عن لغة العرب، خالفت فيه القياس والمشهور، أو يشبّه هذه الشواهد ويحملها عليها، ويرى أنّه مما يُسمع ولا يقاس عليه[3].

نحوُ الكتاب والحديث ومصطلحه

طلب سيبويه الحديث أوّل أمره، وله مع أشياخه الْمُحدِّثين مواقف، كانت سببًا إلى دَرَك العربية والتفنّن فيها، فممّا يُنقلُ أنه كان بحلقة حمّاد بن سلمة (ت 167هـ)، وقد روى بعضَ لفظِ حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ أَبو الدَّرْدَاءِ[ت 32هـ]»[4]، فقال له الشيخ: «لَحَنْتَ يا سِيبويه»[5]؛ لأنّ (ليس) هنا استثناء، وفي موقف آخر جاء سيبويه مع قوم يكتبون شيئًا من الحديث عن حمّاد بن سلمة، فقال سيبويه: «صَعِد النَّبيُّ صَلَى اللهُ عَلَيهِ وسلّمَ الصّفَاءَ-بالمدّ-»، فردّه حمّاد: «يا فارسيّ! لا تقلِ: الصفاء»[6]؛ لأن (الصفا) مقصورٌ.

(1) ينظر الكتاب 3/ 541.
(2) الكتاب 3/ 555.
(3) ينظر دراسات في كتاب سيبويه 42-43، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه 55، منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم 242.
(4) خرّجه الخطيب البغدادي في الجامع 2/ 67، برقم 1202.
(5) مجالس العلماء، للزجاجي 118، تاريخ العلماء النحويين 93، إنباه الرواة 2/ 350.
(6) مجالس العلماء، للزجاجي 118.

لأجل ذا ترك سيبويه الحديث، وسعى يطلب العربية، ويُحْكِمُها حتى لا يلحن، ولم يزلْ يلازم الخليل، فبرع[1].

ويَسْطيع الناظر الفاحص في الكتاب أن يتأكّد من حضور صيغ الأداء والتحمّل، حيث يحرصُ سيبويه على أخذ اللغة عن أهل الأمانة والثقة من فصحاء العرب، ونقَلَةِ اللغة عنهم، من ذلك صيغ السماع[2]، والتحديث[3]، والإخبار[4]، والتبليغ[5]، والتبليغ[5]، كلُّ ذلك عمّن يوثق به من العرب أو يوثق بعربيّته، ممن لا يُتّهمون، من أجل الوقوف على اللغة النقية الفصيحة الخالية من الشوائب[6].

وغير بعيدٍ أن تكون مصطلحاتُه: صحيحٌ[7]، وحسنٌ[8]، وضعيفٌ[9] مما أفاده من من عِلمه بالحديث ومصطلحاته[10].

---

(1) إنباه الرواة 2/ 350، طبقات النحويين واللغويين 64.

(2) ينظر الكتاب 1/ 53، 71، 155، 230، 255، 304، 313، 319، 320، 330، 405، 423، 2/ 113، 244، 336، 3/ 137، 265، 294، 425، 503، 549، 4/ 139.

(3) ينظر الكتاب 1/ 245، 255، 279، 2/ 110، 111، 152، 319، 329، 337، 3/ 336، 4/ 172، 183، 472.

(4) ينظر الكتاب 3/ 462.

(5) ينظر الكتاب 2/ 359، 3/ 50.

(6) ينظر مصطلح علم الحديث والتقعيد النحوي عند سيبويه 201-206، الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه 31.

(7) ينظر الكتاب 1/ 67، 392، 2/ 405، 422، 3/ 124.

(8) والحُسْن وما اشتقّ منه كثيرٌ مستفيض في الكتاب، أربى عن 330 مرّة، منها: 1/ 18، 21، 87، 138، 156، 238، 247،، 309، 334، 363، 386، 410، 439، 2/ 12، 62، 88، 121، 144، 159، 230، 295، 307، 367، 404، 414، 3/ 6، 24، 64، 70، 97، 131، 170، 249، 352.

(9) ورَدَ الضعف ومشقاته في الكتاب حوالي 75 مرّة، منها: 1/ 48، 62، 85، 120، 127، 255، 329، 361، 434، 2/ 76، 116، 144، 152، 318، 400، 3/ 40، 21، 55، 92، 139، 151، 167.

(10) ينظر مصطلح علم الحديث والتقعيد النحوي عند سيبويه 274.





نحوُ الكتاب والفقه وأصوله

يُمكّنُ الكتابُ مَنْ استوعبه مِن الإمساك بمفاصل العلوم كلِّها بما في ذلك الفقه[1]، يقول أبو القاسم الزجاجيُّ (ت 340هـ): «سمعتُ الجرميَّ يقولُ: أنا مُنذ ثلاثون سنةٍ أُفْتِي النّاسَ في الفقه مِن كتاب سيبويه»[2]، ثم ينقل تعقيبَ المبرّد على كلام الجرميِّ هذا قائلًا: «أنا سمعتُ الجرميَّ يقولُ هذا، وذاك أنَّ أبا عُمَر كان صاحبَ حديثٍ، فلمّا عَلِمَ كتابَ سيبويه تَفَقَّه في الدِّينِ والحديثِ؛ إذْ كان ذلك يُتعلَّم منه النظرُ والتفتيشُ»[3]، والمراد بالنظر والتفسير: الارتقاءُ من حفظ النصِّ إلى إلى فقهه، والانتقال من إيراد النصِّ إلى الكلام فيه[4].

ويشرح أبو إسحاق الشاطبيُّ (ت684هـ) سِرَّ قولِ الجرميِّ فيقول: «وكتابُ سيبويه يُتعلَّم منه النّظرُ والتفتيشُ، والمرادُ بذلك أنّ سيبويه وإنْ تَكَلَّمَ في النّحوِ فقد نبَّه في كلامِه على مقاصدِ العربِ وأنحاءِ تصرّفها في ألفاظها، ومعانيها، ولم يَقْتصرْ فيه على بيانِ أنَّ الفاعِلَ مرفوعٌ، والمفعولَ به مَنصوبٌ، ونحوِ ذلك، بلْ هو يُبيّن في كلِّ بابٍ ما يَلِيقُ به حتّى إنّه احْتَوَى على عِلْمِ المعاني والبيان، وَوُجوهِ تصرّفاتِ الألفاظِ والمعاني»[5].

وجاء في الكتاب ما يدلّ على إلمامه بالثّقافة الفقهية في عصره، وتوظيفها في تحليله لبعض التراكيب، فمن ذلك مثالٌ يُصنّف في أبواب البيوع، وهو بيع (اليد باليد)، قال: «وَأَمّا (بَايَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ) فَلَيسَ فيه إلاّ النّصْبُ،...، وَلَكِنّه أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: بَايَعْتُهُ

---

(1) بنية العقل العربي 45.

(2) مجالس العلماء 191، طبقات النحويين واللغويين 75، والنص مثبتٌ في مقدّمة الكتاب بتحقيق هارون1/ 5-6، وتحقيق البكّاء 1/ 6، ونسخة الكتاب المحفوظة في المدينة 1أ.

(3) مجالس العلماء 191، والنص مثبتٌ في مقدّمة الكتاب بتحقيق هارون1/ 6، وتحقيق البكّاء 1/ 6-7، ونسخة الكتاب المحفوظة في المدينة 1أ.

(4) الأساس المعرفي للغويات العربية 75.

(5) الموافقات 5/ 54.

بالتّعْجِيلِ، وَلا يُبَالِي أَقَرِيبًا كانَ أمْ بَعِيدًا»[1]، وهو في عُرْفِ الفقهاء: التقابض بين البيّعَين في مجلس العقد، فيقولون: (بايعتُهُ يدًا بيد)؛ أي: حالًّا مقبوضًا في المجلس قبل افتراق أحدهما عن الآخر، أي: بالتعجيل والنقد[2].

ومن مسائل الأصول في الكتاب دلالةُ النكرة على العموم إذا جاءت في سياق النفي، دلالةً ظاهرةً لا نصّ فيها، وبقوله قال جمهور الأصوليين[3].

ومن ذلك: وقوعُ المشترك في الكلام العربيّ[4]، ودلالة (كلّ) على العموم والإحاطة بكل فردٍ مما أضيفت إليه، نكرةً ومعرفةً[5]، لذا تجد عند الأصوليين لكتاب سيبويه عناية، ولقوله احتفاءً، يصححّون باختياره اختيارَهم، ويعتمدون قوله في كثير من المباحث اللغوية المشتركة بين علمَي الأصول والعربية[6].

نحوُ الكتاب وعلومُ البلاغة

الكتابُ من أقدم الكتب التي حملتْ في صفحاتها كثيراً من أساليب التعبير وفنون القول، وعُدَّ الكتابُ مصدراً مهمّاً في دراسة البلاغة؛ لأنه وضع البذور التي أثمرت فيما بعد قواعد وأصولاً[7].

وتشكّل المسائل البلاغية التي طرقها سيبويه في كتابه كثيرًا من أبواب البلاغة، منها: التقديم والتأخير[8]، وتساوق التعريف والتنكير مع نظم الكلام[9]، والحذف

---

(1) الكتاب 1/ 391.
(2) ينظر شرح السنة للبغوي 8/ 60، المغرب للمطرزي 2/ 396.
(3) ينظر الكتاب 1/ 316، والبرهان في أصول الفقه 1/ 338-339، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول 319.
(4) ينظر الكتاب 1/ 320 وما بعدها، والمحصول في علم الأصول 1/ 272.
(5) ينظر الكتاب 1/ 203، والبحر المحيط في أصول الفقه 3/ 64.
(6) ينظر أثر سيبويه في الدرس الأصولي، ضمن كتاب مؤتمر قسم النحو الدولي السادس بكلية دار العلوم 2/ 676، وسيبويه مادته ومنهجه 202-204.
(7) ينظر بحوث بلاغية، لأحمد مطلوب 15، أثر النحاة في البحث البلاغي 131-132، الأصول البلاغية في كتاب سيبويه 362-363.
(8) ينظر الكتاب 1/ 34، 55، 78، 81، 119، 138، 142، 2/ 127، 364، 3/ 83، 169، 179.
(9) ينظر الكتاب 1/ 22، 34، 47، 329، 2/ 78، 80، 96، 197، 4/ 226.



والإضمار[1]، ومسائل الفصل وذكر مواضعه[2]، والمجاز العقلي[3]، والقلب وخروج الكلام عن مقتضى الظاهر[4]، والتشبيه والتمثيل[5]، والمجاز بالحذف[6]، والكناية[7]، وتأكيد المدح بما يشبه الذمّ[8].

وكثيرٌ من العلماء الذين يُعتدُّ بهم في تاريخ البلاغة قد اغترف من هذا البحر[9]، وأمثلة الكتاب تدور في كتب البلاغيين[10]، وعباراته تعادُ في تآليفهم[11].

---

(1) ينظر الكتاب 1/ 24-25، 157، 165، 253، 280، 283، 320، 2/ 62، 65، 130، 175، 294، 3/ 103، 246، 269.

(2) ينظر الكتاب 1/ 34، 55، 78، 81، 119، 138، 142، 2/ 127، 364، 3/ 83، 169، 179.

(3) ينظر الكتاب 1/ 160، 175، 211، 336.

(4) ينظر الكتاب 1/ 62، 74، 75، 181، 202، 348، 2/ 48، 3/ 24، 83، 135، 137، 621.

(5) ينظر الكتاب 1/ 212، 223، 416، 3/ 151، 4/ 217.

(6) ينظر الكتاب 1/ 212، 316، 2/ 218، 3/ 246، 250، 4/ 226، وقد سمّاه (الاتساع).

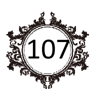
(7) ينظر الكتاب 1/ 409، 412، 2/ 248، 3/ 507.

(8) ينظر الكتاب 2/ 326-327.

(9) ينظر ثنايا كتاب الأصول البلاغية في كتاب سيبويه، وكتاب أثر سيبويه في البلاغة العربية 219-227.

(10) ينظر دلائل الإعجاز 107، 131، 145، 351، 604، وأسرار البلاغة 416، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز 247، 299، 316، ومفتاح العلوم 209، 236، 249، 327، والطراز 1/ 73، 75، 78، 213.

(11) ينظر كتاب الصناعتين 70، وفيه حديث عن المستقيم والمحال من الكلام دون عزو لسيبويه.



نحوُ الكتاب ولهجات العرب ومنثور كلامها

السماعُ أخذٌ مباشرٌ للمادة اللغوية عن الناطقين بها[1]، وقد كان معتمدُ اللغويين على السماع من العرب، وهو عماد المنهج الوصفي، فبعد جمع المادة اللغوية تأتي ملاحظتها ودرسها[2].

وقد جرى سيبويه على طريقة أهل عصره في السماع عن العرب مباشرة[3]، أو من أشياخه، كابن أبي إسحاق الحضرمي (ت 147هـ)[4]، وعيسى بن عمر (ت 148هـ)[5]، والخليلِ- والنقلُ عنه كثيرٌ-، وأبي الخطّاب الأخفش الأكبر (ت 177هـ)[6]، ويونس بن حبيب[7].

وفي سماعه من العرب أو نقله عنهم يتحرّى أمرين، هما: الفصاحة[8]، والثقة[9]، ويسمّي القبيلة المسموع عنها[10]، كأهل الحجاز، وتميم[11]، وقيس[12]، وأسد[13]،

(1) ينظر أصول التفكير النحوي 22.
(2) ينظر اللغة بين المعيارية والوصفية 166، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه 37.
(3) ينظر الكتاب 1/ 47، 53، 111، 230، 328، 2/ 359، 413، 3/ 144، 279، 325، 343، 395، 4/ 109، 116، 122، 172.
(4) ينظر الكتاب 1/ 279، 2/ 77، 3/ 44، 121.
(5) ينظر الكتاب 1/ 169، 171، 271، 364، 2/ 65، 203، 319، 3/ 16، 206، 343، 4/ 159.
(6) ينظر الكتاب 1/ 79، 124، 201، 241، 249، 2/ 83، 111، 326، 354، 3/ 123، 230، 294، 300، 425، 616، 4/ 20، 160، 181.
(7) ينظر الكتاب 1/ 112، 119، 143، 271، 364، 2/ 83، 153، 205، 213، 221، 276، 319، 3/ 343، 4/ 159.
(8) ينظر الكتاب 1/ 219، 436، 3/ 157، 238، 285، 503، 4/ 155.
(9) ينظر الكتاب 1/ 53، 71، 124، 155، 255، 313، 405، 2/ 29، 83، 111، 244، 3/ 137، 265، 279، 294، 369، 618، 4/ 121، 128، 183، 198، 216.
(10) ينظر اللهجات العربية في التراث 1/ 112-113، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه 40.
(11) وقد ذكرهم – وأهلَ الحجاز – في الكتاب كثيراً، فمن ذلك 1/ 57، 59، 71، 122، 385، 2/ 276، 316، 319، 323، 413، 3/ 278، 283، 529، 530، 533، 542، 551، 553، 557، 4/ 90، 107، 113، 120.
(12) ينظر الكتاب 4/ 125، 181، 182، 211، 256.
(13) ينظر الكتاب 4/ 125، 170، 177، 199، 211.



وبكر بن وائل[1]، وطيّء[2]، وقد لا يصرّح باسم القبيلة، ويكتفي بالنقل عن الثقة الواحد الذي تُرضى عربيته، أو بعض العرب الموثوق بعربيتها[3]، أو ينقل عنهم بعموم سماعًا عنهم يتكلمون[4]، أو يقولون[5]، أو ينشدون[6].

وقد ارتبطتِ اللهجاتُ في الكتاب بالقراءات القرآنية في كتاب سيبويه، ولا يخفى أن القراءاتِ باللهجات ألصق، فقد حفظت لنا القراءاتُ - متواترُها وشاذُّها- لهجاتِ العربية، بل كانت مرآةً صادقة لما كانت عليه[7].

ولكتاب سيبويه عظيم الأثر في المعاجم اللغوية من بعده، فقد كان معينًا ثرًّا، وموردًا عذبًا، عنه ينقلون اللغة واللهجات، وإليه يحتكمون فيما اختلفوا فيه، وقد تعدّدت جوانب تأثُّر المعاجم بكتاب سيبويه فشملت الجوانب الدّلالية والصرفيّة، وجوانب أصول الألفاظ وضبطها، وجوانب اللغات ونسبتها، وكانوا يعتمدون على ما في الكتاب لترجيح آرائهم وتعضيدها[8]، وبعض المعاجم اللغوية تصّرح بأخذها عن كتاب سيبويه في مقدماتها، فذا ابنُ سيدة (ت 458هـ) يذكر في جملة مصادره في (المحكم والمحيط الأعظم) كتاب سيبويه، يقول: «وجميعُ ما اشتملَ عَلَيه كتابُ سيبويه مِن اللغةِ الْمُعَلّلَةِ العَجِيبةِ، الْمُلَخّصَةِ الغَرِيبةِ، الْمُؤَثّرةِ لِفَضلِها، وَالْمُستَرادِ

---

(1) ينظر الكتاب 3/ 535، 4/ 107، 113، 197.

(2) ينظر الكتاب 2/ 192، 4/ 181، 182.

(3) ينظر الكتاب 1/ 71، 124، 155، 182، 313، 2/ 20، 110، 111، 319، 3/ 98، 315، 533، 4/ 121، 125، 128، 138، 172، 183، 198.

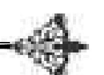
(4) ينظر الكتاب 4/ 216.

(5) ينظر الكتاب 1/ 159، 210، 303، 347، 416، 2/ 51، 119، 410، 3/ 133، 168، 219، 325، 4/ 20، 35، 131، 177، 207.

(6) ينظر الكتاب 1/ 171، 3/ 78، 4/ 116.

(7) ينظر اللهجات العربية في القراءات القرآنية 204.

(8) ينظر بحث أثر كتاب سيبويه في المعاجم العربيّة (الصّحاح نموذجًا)، لعبد الله مسملي.



لِمِثْلها، وَهُو حَلْيُ كتابي هذا وَزَيْنُه، وَجمالُه وَعَيْنُه»[1]، وينقلُ كثيراً مما حكاه سيبويه عن العرب[2].

خِتام

وبعدُ، فالنحو- بهذا المفهوم الشامل - هو ثمرة طبيعية للظروف التي تطلبت نشأته، والتي ظلّت سائدة في عصر سيبويه، تمثّلها حاجة الشعوب غير العربية إلى تعلّم العربية لأهداف دينيّة ودنيويّة، هي غاية لا تتحقق إلا بدراسة قواعد اللغة على هذا النحو الشامل.

وقد تجاوز سيبويه في كتابه مادة النحو، في هذه المرحلة، إلى ما أسموه بعدُ بعلم الصرف وعلم المعاني وعلم البيان وعلم العروض وعلم الأصوات وعلم القراءات، من علوم العربية، بل علم النقد الأدبي، ذلك لتلازم هذه العلوم واستحالة انفكاك بعضها من بعض، فجاء كتابه متضمناً كلَّ ما يُستعان به على فهم كلام العرب والكشف عن سرّ تأليفه، وإذا عمد علماء العربية في دراساتهم بعد إلى تخصيص كلِّ علمٍ منها بمادة وموضوع للغوص على جزئيات كل من هذه العلوم، فلا يعني ذلك إمكان الفصل بينها في التماس فهم كلام العرب، ففي كلِّ علمٍ منهما تمام للعلم الآخر، بل جلاء لأسراره ودقائقه.

يضاف إلى ذلك أنّ مكوّنات الخطاب النحوي ثلاثةٌ، هي: الغاية والموضوع والثمرة، فغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطأ في الكلام، وموضوعه الكلمات العربية من حيث عروض الأحوال لها حال إفرادها كالإعلال

---

(1) المحكم 1/ 15، ونحوه في المخصص 1/ 13.

(2) وقد وقفتُ في سبعة أجزاء من المحكم على ما يزيد عن (167) نقلاً، منها: 1/ 105، 174، 185، 274، 3/ 4، 27، 123، 142، 4/ 362، 5/ 123، 148، 7/ 108.



والإدغام والحذف والإبدال، وحال تركيبها كحركات الإعراب، وفائدته معرفة صواب الكلم من خطئه[1].

وهكذا تجد خطاب الكتابِ النحويِّ يسير وفق أساس غائي وظيفي، يرتبط بالجوهر العقدي الذي أنتج المعارف الإسلامية ألا وهو فهم النص الشرعي، ومن خلال هذه الغاية المعيارية التربوية يتضح أن الفهم القديم للنحو كان شاملاً لكل القضايا التي يطرحها الكلام العربي على اختلاف مجالاتها، والشمول هو إحدى الخصائص الأساسية في النظر العلمي، والمقصود به «ألّا يقنعَ العلمُ بالنظر الجزئي إلى حقل الظواهر التي يتناولها ولا يدرس البعض منها دون البعض، أي أنه إذا صحّ أن نكتفي في الاستقراء ببعض المفردات دون بعض فلا يصحّ أن نقنع ببعض الظواهر دون بعض؛ لأن هذه الظواهر العامّة هي لبنات العلم التي لا يقوم بناؤه إلا بها»[2]، وإذا صدق هذا الأمر على النحو، كعلم اتخذ منهجيتي الاستقراء والتجريد لوصف ظواهر اللغة، فإنه يكون بذلك قد استوفى أحد أهمّ شروط العلمية: الشمولية والتحليل لكل مستويات الكلام العربي وزواياه المختلفة[3].

(1) ينظر حاشية الصبان 1/ 15.
(2) الأصول، لتمام حسان 15.
(3) ينظر الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي 42-43.



قائمة المصادر والمراجع

1. أبنية الصرف في كتاب سيبويه: معجم ودراسة، للدكتورة خديجة الحديثي، مكتبة لبنان-ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 2003م.

2. أثر الدراسة الحديثية في المنهج النحوي عند سيبويه، للدكتورة بان صالح مهدي، مجلة العميد، المجلد الثاني، العددان الثالث والرابع، ذو الحجة 1433هـ=تشرين الثاني 2012م.

3. أثر النحاة في البحث البلاغي، تأليف الدكتور عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 1998م.

4. أثر سيبويه في البلاغة العربية من خلال مؤلفه الكتاب، تأليف الدكتور محمد الأمين أبو صالح، مطابع دار الشروق، الدوحة-قطر، (د.ط)، 1999م.

5. أثر سيبويه في الدرس الأصولي، للدكتور عادل فتحي رياض، ضمن كتاب مؤتمر قسم النحو الدولى السادس بكلية دار العلوم، القاهرة، 2010م.

6. أثر كتاب سيبويه في المعاجم العربيّة (الصّحاح نموذجًا)، للدكتور عبد الله مسملى، بحث ترقية مخطوط، لَمّا ينشر.

7. الأساس المعرفي للغويات العربية، تأليف الدكتور عبد الرحمن بودرع، الطوبريس، طنجة-المغرب، الطبعة الأولى، 2000م، من منشورات نادي الكتاب لكلية الآداب بتطوان.

8. أسرار البلاغة، تأليف الشيخ عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة ودار المدني، جدة، الطبعة الأولى، 1412هـ=1991م.

9. الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، تأليف الدكتور إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، عمّان-الأردن، وجدارا للكتاب





العالمى، إربد–الأردن، الطبعة الأولى، 2006م.

10. الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي: من القرن الأول إلى الخامس الهجريين، للدكتور فؤاد بوعلي، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، 2011م.

11. الأصوات عند سيبويه في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1430هـ=2009م.

12. الأصوات عند سيبويه، للدكتور كمال بشر، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، السنة الثانية، العدد21، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م.

13. الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، تأليف الدكتور أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1419هـ=1999م.

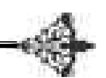
14. أصول التفكير النحوي، للدكتور علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، 1973م.

15. الأصول: دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، للدكتور تمام حسان، دار الثقافة – مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1411هـ=1991م.

16. إعراب القراءات السبع وعللها، تأليف أبي عبد الله بن خالويه، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1416هـ=1996م.

17. إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبو الحسن عليّ بن يوسف الشيبانيّ القفطيّ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصريّة، القاهرة، 1369هـ=1955م.





18. البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي، قام بتحريره الشيخ عبد القادر العاني، وراجعه الدكتور عمر الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية، 1413هـ=1992م.

19. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ = 1983م.

20. بحوث بلاغية، للدكتور أحمد مطلوب، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1417هـ = 1996م.

21. البرهان في علوم القرآن، تأليف الزركشيّ بدر الدين محمّد بن عبد الله، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة البابى الحلبيّ، الطبعة الثانية، 1390هـ = 1972م.

22. بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، السيوطيّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابى الحلبيّ، الطبعة الأولى، 1384هـ =1965م.

23. بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، للدكتور محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة التاسعة، 2009م.

24. تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للقاضي أبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري، تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الطبعة الأولى، 1401هـ=1981م.

25. تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للقاضي أبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري، تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الطبعة الأولى، 1401هـ=1981م.

26. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، للإمام عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1400هـ.





27. التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه، تأليف الدكتور سليمان خاطر، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1429هـ= 2009م.

28. الجامع لأخلاق الرواي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 1403ه=1982م.

29. جهود سيبويه في التفسير، للدكتور محمد أحمد الخرّاط، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، السنة الأولى، العدد1، المحرم 1427هـ= فبراير 2006م.

30. حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، تأليف محمّد بن عليّ الصبّان، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1366هـ =1947م.

31. حجّة القراءات، ألّفه الإمام أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغانيّ، مطابع الشروق، بيروت، الطبعة الأولى، 1974م.

32. الحجة للقرّاء السبعة، تصنيف أبي عليّ الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتى، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، 1413هـ=1993م.

33. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1420هـ = 2000م.

34. دراسات في كتاب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديثي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1980م.

35. دراسات في كتاب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديثي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1980م.

36. دلائل الإعجاز، تأليف الشيخ عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة ودار المدني، جدة، الطبعة الثالثة، 1413هـ=1992م.



37. سيبويه مادته ومنهجه وآثاره في العلوم العربية والإسلامية ومكانته في علم اللغة الحديث، تأليف الدكتور محمد حسن عبد العزيز، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، 1433هـ=2013م.

38. سيبويه والقراءات: دراسة تحليليّة معياريّة، الدكتور أحمد مكّيّ الأنصاريّ، دار المعارف، القاهرة، 1972م.

39. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الدكتورة خديجة الحديثيّ، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ= 1974م.

40. شرح السنة، للبغوي أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ= 1983م.

41. شواهد الشعر في كتاب سيبويه، تأليف الدكتور خالد جمعة، مكتبة العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الثالثة، 1425هـ=2005م.

42. شواهد سيبويه من المعلّقات في ميزان النقد، تأليف الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ=1987م.

43. الصناعتين: الكتابة والشعر، تصنيف أبي هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبى، القاهرة، الطبعة الأولى، 1371هـ=1952م.

44. طبقات الأمم، تأليف القاضي ابن صاعد الأندلسي، حققه وشرحه وذيّلهُ بالفهارس المستشرق لويس شيخو، المطبعة الكاثوليكية بيروت، الطبعة الأولى، 1330هـ.

45. طبقات النحويّين واللغويّين، لأبي بكر محمّد بن الحسن الزبيديّ الأندلسيّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة-مصر، 1973م.

46. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تأليف يحيى بن





حمـزة العلـوي، دار الكتـب العلميـة، بيـروت، نسـخة مصـورة عـن نسـخة مطبعـة المقتطف، سنة 1333هـ=1912م.

47. غاية النهاية في طبقات القرّاء، لابن الجزريّ، شمس الدين أبو الخيـر محمّـد بن محمّد، تحقيق برجستراسر، مطبعة السعادة، مصر، 1932م.

48. القراءات في الكتاب لسيبويه حتى بـاب المبـدل مـن المبـدل منـه: توجيهها نحويًّا، إعداد نبيه عبد الرحيم سندي، رسالة ماجستير مقدّمة إلى كلية اللغة العربيـة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1406هـ=1986م.

49. كتـاب سـيبويه، تصـنيف منهجي وتحقيـق علمـي، للـدكتور محمـد كـاظم البكّـاء، مؤسسـة الرسـالة، بيـروت، ودار البشـير عمّـان-الأردن، الطبعـة الأولـى، 1425هـ=2004م.

50. كتـاب سـيبويه، مصـورة عـن نسـخة عـارف حكمـت بـرقم (171)، ومنها نسخة بمكتبة الملك عبد العزيز، التابعة لوزارة الشؤون الإسلامية، المدينـة المنـورة تحت رقم (168/ 415).

51. الكتاب، لسيبويه، تحقيـق عبـد السـلام هـارون، مكتبـة الخـانجي، القـاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ = 1988م.

52. كشف المشـكلات وإيضـاح المعضـلات، لأبـي الحسـن البـاقولي، تحقيـق الـدكتور محمـد أحمـد الـدالي، مجمـع اللغـة العربيـة، دمشـق، الطبعـة الأولـى، 1415هـ=1995م.

53. اللغـة بـين المعياريـة والوصـفية، للـدكتور تمـام حسـان، دار عـالم الكتـب، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1421هـ=2001م.

54. اللهجـات العربيـة في التـراث، تـأليف الـدكتور أحمـد علـم الـدين الجنـدي، الدار العربية للكتاب، ليبيا/ تونس، 1398هـ=1979م.



55. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، للدكتور عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996م.

56. اللهجات العربية في كتاب سيبويه: الصوت والنحو، إعداد رافد الخويبراوي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية، جامعة بابل، 1423هـ=2002م.

57. اللهجات العربية في كتاب سيبويه: دراسة نحوية تحليلية، إعداد عبد الله بن عبد الرحمن العيّاف، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1423هـ=2002م.

58. اللهجات في كتاب سيبويه-أصواتًا وبنية، للدكتورة صالحة الغنيم، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1405هـ=1985م.

59. مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعى بالرياض، الطبعة الثانية، 1403هـ = 1983م.

60. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1386هـ.

61. المحصول في علم أصول الفقه، للإمام فخر الدين الرازي، دراسة وتحقيق الدكتور طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1418هـ=1997م.

62. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تأليف علي بن إسماعيل بن سيدة، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، سني الطبع مختلفة.

63. المخصص، تأليف على بن إسماعيل بن سيدة، دار الفكر، بيروت، مصورة



عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق، 1316-1321هـ.

64. مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكّي القيسي، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، 1408هـ=1984م.

65. مصطلح علم الحديث والتقعيد النحوي عند سيبويه، للدكتور فكري سليمان، مجلة علوم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، المجلد الخامس، العدد الرابع، 2002م.

66. المغرب في ترتيب المعرب، تأليف ناصر الدين المطرزي، تحقيق محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب-سورية، الطبعة الأولى، 1399هـ=1979م.

67. مفتاح العلوم، للإمام أبي يعقوب السكّاكي، ضبطه وشرحه الأستاذ نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ=1983م.

68. المقدّمة، ابن خلدون عبد الرحمن بن محمّد، دار الكتاب اللبنانيّ، الطبعة الثالثة، 1967م.

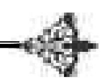
69. المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، تأليف الدكتور نوزاد حسن أحمد، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي-ليبيا، الطبعة الأولى 1996م.

70. منهج سيبويه في الاحتجاج بالقراءات ولها، للدكتور إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، عمّان، الطبعة الأولى، 1431هـ=2010م.

71. منهج سيبويه في الاحتجاج بالقراءات ولها، للدكتور إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، عمّان، الطبعة الأولى، 1431هـ=2010م.

72. منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدثين عليه: دراسة نقدية تحليلية نحوية صرفية، تأليف الدكتور سليمان خاطر، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، الطبعة الأولى، 1429هـ=2008م.





73. الموافقات، لأبي إسحاق الشاطبي، ضبط نصّه وقدّم له وعلّق عليه وخرّج أحاديثه مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، 1417هـ= 1997م.

74. موقف سيبويه من القراءات والحديث، للدكتورة خديجة الحديثي، مجلة كلية الآداب العراقية، العدد 14، 1970- 1971م.

75. النبوّات، لابن تيمية، تحقيق عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ=2000م.

76. النحو وكتب التفسير، الدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة، الدار الجماهيريّة للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الثالثة، 1980م.

77. النظريات الصوتية في كتاب سيبويه، للدكتور الطيب بكّوش، حوليات الجامعة التونسية، العدد 1974،11م.

78. النقد النحوي للغات العرب في كتاب سيبويه، للدكتور محمد بشير حسن، مجلة ديالى، كلية التربية، جامعة ديالى، العراق، العدد 33، 2009م.

79. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تأليف الإمام فخر الدين الرازي، تحقيق ودراسة الدكتور بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، 1985م.

العلمُ بمَداخل الكلِم في العربية، عندَ سيبويه

أ.د.عبد الرحمن بودرع

جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب

مقدمة

علم مَداخل الكلم في العربية بابٌ في العُدَّةِ الأساس التي يقوم بها كلُّ تركيب، ويدورُ الحديثِ فيه على مراتبِ الكَلِمِ والمعاني الأولى المستَنِدَةِ إليها. وكلُّ مجموعة من المعاني الأولى أو السِّماتِ أو الخصائصِ تؤلِّفُ مَدخلاً معينا يميزُ هذه المقولةَ من تلك ويجعلُ بينهما حاجِزاً. والمعاني الأصليةُ أصولٌ ثابتة في المقولة، والمعاني الملحقة فروع طارئة بالزيادة أو الحذف أو أصولٌ ثابتةٌ في المقولةِ، والمعاني الملحقة فروع طارئة بالزيادة أو الحذف أو الإبدال...

1) سماتُ الاسمُ وعلاماتُه

فأما المعاني الأولى المستندة إلى الاسم[1] فمنها أن الأصلَ في الاسم الإعرابُ والتمكنُ، وعدمُ الصرفِ فرعٌ عليه. يفيدُ ذلك قولُ سيبويه: وجميعُ ما لا

(1) ذكر العلماء للأسماء كثيرًا من الوجوه والعلامات منها الأصليّ ومنها الفرعي، ومن ذلك قول أبي النصر السمرقندي في مدخله لعلم التفسير: اعلم... أن الأسماء على أربعين وجها: خاص وعام ومشتق وموضوع وتام وناقص ومعدول ومتمكن وممتنع ومبني ومعرب ومظهر ومضمر ومبهم وإشارة ولقب وعلم ومعرف ومنكر وجنس ومعهود ومزيد وملحق ومصغر ومكبر وممدود ومقصور وسالم ومعتل ومذكر ومؤنث ومفرد ومجموع ومضاف ومضموم ومرخم ومضاعف ومثال وممال ومنسوب. وهي وجوه متنوعة منها ما يتعلق بدلالة الاسم، ومنها ما يتعلق بصورته اللفظية الصرفية، ومنها ما يتعلق بنسبته إلى باب علم الكلم.

وذكر السيوطي قريبا من ذلك في الأشباه والنظائر، فقال: تتبعْنا جميعَ ما ذكرَه الناسُ من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة وهي: الجر وحروفه، والتنوين، والنداء، وال، والإسناد إليه، وإضافته،



ينصرف إذا أُدخِل عليه الألفُ واللام أو أضيف انجرّ لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخلُ على المنصرف...ولا يكونُ ذلك في الأفعال...[1]. وقول المبرد: اعلمْ أن حقَّ الأسماءَ أن تُعربَ جُمَعَ وتُصْرَفَ، فما امتنع منها من الصرف فلمُضارَعَتِه الأفعالَ[2]، ومنها أن الأصلَ الإظهارُ، والإضمار فرع عليه، لقول سيبويه: لم يكونوا ليُخِلّوا بالمُظهضر وهو الأولُ القويُّ...[3]. والأصل الإفراد والتركيب فرع، والدليلُ عليه مذهبُ سيبويه في أن أولَ أحوالِ الاسمِ الابتداءُ[4].والأصل التنكير، والتعريف فرع عليه. والإفراد أصل والتثنية والجمع فرع عليه. والتذكيرُ أصل والتأنيث فرع، يفيدُه قول سيبويه: واعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة وهي أشدُّ تمكنـًا لأن النكرةَ أولُ، ثم يَدخُلُ عليها ما تُعرَّفُ به... واعلم أن الواحدَ أشد تمكنـًا من الجميع لأنّ الواحدَ الأولُ... واعلم أن المذكرَ أخفُّ عليهم من المؤنث لأن المذكَّرَ أولُ، وهو أشد تمكنا، وإنما يَخْرُجُ التأنيثُ من التذكير...[5] وقوله: الواحدُ أول العدد، والنكرة قبل المعرفة[6]، وقول المبرد: إنما تَخْرُجُ إلى التأنيث من التذكير، والأصل التذكير[7]. والأصلُ الوقوعُ على معنىً: فالاسم رجل وفرس وحائط[8]، فعَمَّ الاسمُ

والإضافة إليه، والإشارة إلى مسماه، وعَوْدُ الضمير إليه، وإبدال اسم صريح منه، والإخبار به مع مباشرة الفعل، وموافقة ثابت الاسمية لفظَه ومعناه، ونعته، وجمعه، وتكسيره، وتصغيره، وتثنيته، وتذكيره، وتأنيثه، ولحوق ياء النسبة له، وكونه فاعلا، وكونه مفعولا، وكونه عبارة عن شخص، ودخول لام الابتداء عليه، ودخول واو الحال، ولحوق ألف الندبة، وترخيمه، وكونه مضمرا، وعلما، ومفردا، ونكرة، وتمييزا، ومنصوبا حالا. (الأشباه والنظائر: 2/ 4).

(1) الكتاب: 1/ 22-23
(2) المقتضب: 3/ 171
(3) الكتاب: 4/ 218
(4) المصدر نفسه: 1/ 23
(5) المصدر نفسه: 1/ 22
(6) المصدر نفسه: 1/ 24
(7) المقتضب: 3/ 320
(8) الكتاب: 1/ 12



العاقلَ وغيرَ العاقلِ والحيَّ والميتَ والجمادَ...، ويُصرِّحُ المبردُ بهذا الأصل قائلا: أما الأسماء فما كان واقعا على معنى[1].

وهكذا، فإن سمةَ الإعراب تَميزُ الاسمَ من المبنيات، وسمةُ الانصرافِ تَميزُه من غير المنصرف الذي أصابه بعض خصائص الفعل بالشبه، وسمة الإظهار تميزه من المضمرات والمبهمات، والإفراد يميزه من التركيب، والإفرادُ العدديُّ والتنكيرُ والتذكيرُ خصائصُ له في أصل وَضْعِه، والوقوعُ على معنى في ذاتِه يميزُه مما يُفيدُ معنى في غيرِه وهو الحرف...

* الإعراب: أما الإعرابُ فهو رأس سمات الاسم لأنه يقوم على مبدإ "التغير" أو "الجريان" أو "الزوال" أي جريان أواخر الكلم على المجاري الإعرابية الأربعة وهي النصب والجر والرفع والجزمُ التي تقعُ على حروف الإعرابِ من الأسماء المتمكنة[2].

ويقترن الإعرابُ بالتمكن والخفة، وهي من سمات الاسم. فكل سمات الاسم الأولى تَمَيَّزُ بصفة التمكن والخفة، لقوله: النكرةُ أخفُّ عليهم من المؤنث، وهو أشدُّ تمكنا[3] لأن الاسم أصل المقولات وأولها، في سُلَّم المراتب، يؤيِّد ذلك قولُ سيبويه: والاسم أبدا له من القوة ما ليس لغيره[4]. ويجدر بالأصل الأول أن يكونَ له من التمكن والجريان والخفة ما ليس لغيره من المقولات الثواني، وأجدر بالأصل الأول أن يكون خفيفا قبل أن تُثقِلَه الدواخلُ؛ ولذلك لما كان مُعْرَبًا في أصله كان متمكنًا أيضا، أي متمكنا من بيان علامات العمل عليه، ومتمكنا من الحلول في الأمكنةِ والمحلاّتِ فتكون العلامةُ عَلَمًا على المكان الذي يحتله

---

(1) المقتضب: 1/ 3
(2) الكتاب: 1/ 13
(3) المصدر نفسه: 1/ 22
(4) المصدر نفسه: 4/ 218

المتمَكِّنُ. وكل مقولة قبلت دخول علامات الإعراب عليها اقتربت بموجب الحمل على الاسم والشبه به من أن تحل في بعض أمكنته، وهو ما يبينه قول سيبويه: وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين...[1].
وقد نَقَلَ المبردُ عبارةَ سيبويه بلفظ قريب: المُعرَبُ الاسمُ المتمكن والفعل المضارع[2] وإنما حلَّ الفرعُ المضارعُ للأصل، في بعض أمكنته، لأنه أخذ بعضَ خصائصه بعلة من العلل التي تحكمها قاعدة حمل الفروع على الأصول، وهي القياسُ أو الحمل أو المضارعة أو التنزيل أو الإلحاق أو الشبه أو الحد أو النظير أو الاستواء أو الإجراءُ أو الحمل على النظير، وهي مفاهيم متفرقة في الكتاب تدل على دوران الظواهر اللغوية بين أصل وفرع... فالفعل يشبه الاسم في الإعراب شبه مضارعة: "وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنك قلت: إن زيدا لفاعل، فيما تريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم... وتقول سيفعل... وسوف يفعل... فتُلحِقُها هذين الحرفين لمعنى كما تَلْحَقُ الألفُ واللامُ الأسماءَ للمعرفة. ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك... إلا أنها ضارَعتِ الفاعلَ لاجتماعها في المعنى... ولدخول اللام... ولما لحقها من السين وسوف...[3].

لقد بينَ هذا النصُّ بغير قليل من التفصيل أوجُهَ مضارعة الفعل للاسم في الإعراب. وإذا ابتعدت مقولة الاسم عن حيزها الأصلي في هرم المقولات واقتربت من حيز الأفعال فقدت خصائصها في التمكن والخفة والإعراب وأخذت حظا من الفعل، وظلت كذلك إلى أن تعودَ إليها خصائصُ الاسم الأصليةُ فتعود إلى حالها

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 13

(2) المقتضب: 1/ 3

(3) الكتاب: 1/ 14 – 15. وقد نقل المبرد قضية المضارعة في قوله: وإنما أعربت هذه الأفعال بعد أن كان حدها البناء لمضارعتها الأسماء. ومعنى المضارعة أنها تقع في مواقعها وتؤدي معانيها. (المقتضب: 4/ 80)



الأولى، يؤيده قولُه: "فالتنوينُ علامةٌ للأمْكَنِ عندهم والأخف عليهم، وتركُه علامة لما يستثقلون... وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجرّ، لأنها أسماء أُدْخِلَ عليها ما يَدخُلُ على المنصرف وأدخِلَ فيها الجرُّ كما يدخل في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، وأمِنوا التّنوينَ. فجميع ما يُترَكُ صرفُه مُضارَع به الفعلُ، لأنه إنما فُعل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم..."[1]. وقد نقلَ المبردُ بعبارته مذهبَ سيبويه: حقُّ الأسماء أن تُعْرَبَ جُمَعَ وتُصْرَفَ، فما امتنع منها من الصرف فلمضارعته الأفعال لأن الصرفَ إنما هو التنوين، والأفعال لا تنوينَ فيها ولا خفضَ، فمن ثَمَّ لا يُخْفَضُ ما لا ينصرفُ إلا أن تُضيفَه أو تُدخِلَ عليه ألفًا ولامًا فتُذهِبَ بذلك عنه شَبَهَ الأفعالِ فَتَرُدَّه إلى أصْلِه لأن الذي كان يوجِبُ فيه تركَ الصرفِ قد زال"[2].

* الإعراب والتغير: عقد سيبويه بابًا لمجاري أواخرِ الكلم، وهي قاعدةٌ كبرى في الإعراب أو بابٌ لمبدإ التغيرِ والزّوالِ الذي يصيبُ أواخرَ الكلم. وقد استحقَّ التغيرُ أن يُعقَدَ له بابٌ قائم بذاته.

لقد صرَفَ سيبويه النظرَ ببابه في مجاري أواخر الكلم بعد حدِّه للمقولات إلى جهة من جهات الاسم وهي آخِرُه[3]. وآخرُ الكلمة مكانٌ مخصوص بالأهمية لأنه

---

(1) الكتاب: 1/ 22 – 23

(2) المقتضب: 3/ 171

(3) شرح السيرافي ألفاظ هذا الباب شرحا لغويا قريبا، وبين العلة من الاصطلاح قائلا: اعلم أن سيبويه لقب الحركات والسكون هذه الألقاب الثمانية – وإن كانت في الصورة أربعا – ليفرق بين المبني الذي لا يزول، وبين المُعْرَب الذي يزول. وإنما أراد– بالمخالفة بين تلقيب ما يزول وما لا يزول – إبانة الفرق بينهما؛ لأن في ذلك فائدةً جسيمةً تقريبا وإيجازا، لأنه متى قال: هذا الاسمُ مرفوعٌ أو منصوب أو مخفوض، عُلِمَ بهذا اللفظ أن عاملا عمل فيه يجوزُ زواله، ودخول عاملٍ آخر يُحْدِثُ خلافَ عَملِه، فيكتفي "بمرفوع" عن أن تقول هذه ضمةٌ تزول، أو تقول عَمِلَ فيه عاملٌ فرفعه، ففي هذا حكمةٌ وإيجازٌ فاعرِفْه. (شرح الكتاب للسيرافي: 1/ 64)



موضعُ تغير لفظي أو صوتي[1] يسببه تأثير عاملي، ويستتبع تغيرا معنويا. وإذا كان لهذا الحؤولِ الصوتيّ أثر في تغير المعنى فلأن للحركةَ الإعرابية قيمة صوتيةٌ جلية. وقد أشار سيبويه إلى هذه القيمة إذ نَقلَ عن الخليل أن الفتحةَ والكسرة والضمةَ زوائدُ تَلحَقُ الحرفَ ليوصَلَ إلى التكلمِ به، وذهبَ قطربٌ تلميذُ سيبويه إلى أن حركاتِ الأواخرِ جيء بها للوصلِ والتخلصِ من التقاء الساكنين، ولم يؤتَ بها للفرق بين المعاني[2] فخرق إجماع النحاة بمذهبه هذا، أما الخليل فإن الحركات عنده تابعة للحروف وناشئة عنها، فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو[3]. فكل حركة شيء من الحرف الذي من جنسها. وقد ذهبَ هذا المذهبَ ابنُ جني عندما زَعَمَ أن "الحركاتِ أبعاضُ حروف المد واللين... فكَما أن هذه الحروفَ ثلاثة فكذلك الحركات ثلاثٌ... فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو. وقد كان متقدمو النّحويينَ يُسمُّونَ الفتحةَ الألفَ الصغيرةَ، والكسرةَ الياءَ الصغيرةَ، والضمةَ الواوَ الصغيرَةَ..."[4]. وقد قدم أدلة وافيةً أثبت بها أن هذه الأحرف توابعُ للحركات ومتنشِّئةٌ عنها، وأن الحركاتِ أوائلُ لها

---

(1) بين السيرافي عبارة سيبويه بخصوص المجاري الثمانية بقوله: أواخرُ الكلم هنَّ مواضعُ التّغيُّر (شرح الكتاب: 1/ 64)

(2) الإيضاح، ص: 77. للدكتور نهاد الموسى بحثٌ مُفيدٌ في موضوع ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة ذهبَ فيه إلى ترجيح الظن بأن التصنيف الثلاثي لحركات الإعراب كان بدأ يتقلص بالانتقال إلى ثنائية الحركة، ويتداخل باشتراك وظيفتين نحويتين في حركة واحدة، مما جعلَ الحركاتِ تفقدُ تخصصها في الوظائف وتَجْتَمِعُ الوظيفتان في حركةٍ واحدة. وقد دافع عن فكرة وجود اتجاهٍ أوسعَ إلى اختصار الحركاتِ وتَقلُّصِها وتحديدِها داخلَ نظامِ الإعراب ثم تَوَحُّدِها، وذلك بالانتقال من الإعراب الثنائي إلى البناء... وقد قَدَّم أدلةً وافيةً مَن لهجات العرب في عصور الاحتجاج على صحة هذا المذهب وغَلَبَتِه. [انظر مقالته: "ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة" بمجلة "الأبحاث" - المجلد الأول / 1971 - ص: 55- 85]

(3) الكتاب: 4/ 242

(4) سر صناعة الإعراب: 1/ 17



وأجزاءٌ منها، وأن الألفَ فتحة مشبعة والياء كسرة مشبعة والواو ضمة مشبعة[1]. وقد ذهب السيرافي قبله إلى أن الحرف مشبه للحركة، وذلك أن الحركة منه مأخوذة، وعلى قول بعضهم: هو حركة مشبعة..."[2]. ونسب الخوارزمي إلى أصحاب المنطق أن الرفعَ عندهم واو ناقصة، وكذلك الضم وأخواته، والكسر وأخواته عندهم ياء ناقصة، والفتح عندهم ألف ناقصة... والرَّوْمُ والإشمامُ نِسْبَتُهُما إلى هذه الحركاتِ كنِسْبَةِ الحركاتِ إلى حروفِ المد واللين[3]. وهذا الاتفاقُ يبين مذهبَ النظرِ في أن ظواهرَ اللغة بعضُها مُتنشِّئٌ عن بَعضٍ.

أما مواضعُ الكلمةِ الأُوَلُ والوُسطى فإنَّ حَركاتها لوازمُ في الأحوالِ كلِّها، ولا عبرةَ ههنا بما ظاهِره تعددُ الحركة الإعرابية في الاسم الواحد – أو المعرب من مكانين – وهو الذي عقد له سيبويه بابا سماه: "هذا بابُ ما يكونُ الاسمُ والصفةُ فيه بمنزلة اسمٍ واحد [...] وهو ابنمٌ وامرؤٌ"[4]، فإن الحركةَ الأولى حركةُ إتباع لفظيٍّ وحسبُ.

إن المجرى سلوكٌ يجري على أواخر الكلمة المعربة أي على موضعها الثابت، وتتولد بالجريان الصورُ اللفظيةُ المختلفةُ لأنها عباراتٌ عن المعاني التركيبية المختلفة. وقد ارتبطَ الزوال ولإحداث والدخولُ في الأصل بالبيان والإعراب لأن المبيناتِ أو المعرب عنها كثيرة وتقتضي كثرتُها تبدلَ ألفاظها الدالة عليها، والزوالُ يناسبُ تنوعَ المقاماتِ.

ولما كانت حركةُ الجريان تُوَلِّدُ الصورَ اللفظية أمكن عَدُّ "باب المجاري" أو "مبدإ التغير والزوال" أداةً من أدواتِ تشكيل الأبواب والفروع اللفظية، أو مصدرا

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 23

(2) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 2/ 56

(3) مفاتيح العلوم، ص: 31

(4) الكتاب: 2/ 203

من مصادر التفريع، وتدل حركة الجريان على أن للعربية حركةً، في نظامها الباطن، وتَوالداً كتوالُدِ الكون وتناسل كائناته، إنها حركةٌ طارئة تَدِبُّ في جسم أوضاعٍ ثابتةٍ: حرف جاء لمعنى... الفعل أمثلة أخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء وبنيت... مجاري أواخر الكلم تجري على ثمانية مجار... وليس شيء منها إلا وهو يزولُ عن...[1].

وقد سمى سيبويه الموضعَ الثابتَ الذي تختلف عليه المجاري بحرف الإعراب، وتصوَّر وجودَه قبلَ وجودِ المجاري، وذلك لأنه سمى أواخر الكلم حروف الإعراب. وقد سبق أن عقد للكلم بابا ("هذا باب علم ما الكلم من العربية")، ورَتَّب عليه بعد ذلك بابا في ما يطرأ على الأسماء من حركاتٍ ومَجارٍ، فتبين بذلك الترتيبِ أن الْمَحَلَّ قبل الْحَالِّ، وهذا مذهبٌ للنظر يَذهبُ فيه إلى تصوُّرِ مَراتبَ للوجود وأن بعضها أسبق من بعض. إن سمة الإعراب التي تحدد للاسم ثلاثة مجارٍ تنقلُ الاسمَ من خلوِّ آخره من العلامة إلى امتلائه بها[2]. ونَقْلُ الإعرابِ الاسمَ من الخُلُوِّ إلى الامتلاء نقلٌ عامليٌّ يحصل بموجب قواعد الدخول المعلل والزيادة المعللة، من حيث إن الزيادة متصفة عقلا بالتأخر عن المزيد عليه[3]. وقد وضعَ ابن جني إشكالَ محلِّ الحركاتِ من الحُروفِ مَوضعَ افْتراضٍ قائلاً: واعلمْ أن الحركةَ التي يتحمّلُها الحرفُ لا تخلو أن تكونَ في المرتبة قبلَه، أو معه، أو بعده. فمُحال أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف، وذلك أن الحرف كالمحل للحركة وهي

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 12 – 13

(2) قال سيبويه: وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وقال: فالرفع والنصب والجر والجزم لحروف الإعراب...، واعلم أنك إذا تثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منها حرف المد واللين وهو حرف الإعراب...، وإذا جمعت على حد التثنية لحقته زيادتان... (الكتاب: 1/ 13-17-18)، وقال المبرد: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم (المقتضب: 1/ 3)

(3) ينظر تفصيل ذلك ابتداء من قول الزجاجي: الأسماء سابقة للأعراب (الإيضاح، ص: 83)



كالعَرَضِ فيه، فهي لذلك محتاجةٌ إليه فلا يجوز وجودُها قبل وجوده[1]. وقد عقد للحالات الثلاث – التي يحتمل أن يكون عليها الحرفُ مع الحركة في الترتيب– باباً في الخصائص سماه "باب محلّ الحَرَكاتِ من الحُروفِ معها أو قبلها أمْ بعدها"[2]. وقد علل أبو علي الفارسي سببَ الخلاف في ذلك بأنه من لطف الأمر وغموض الحال. وأما المتأخرون فقد فصلوا بما يكفي لإيضاح هذا المذهب النظري[3].

وتنقسمُ هذه المجاري إلى موجبة وسالبة. فالموجبة اكتسبت صفة الإيجاب من مبدإ التغير والزوال، واكتسبت الثواني صفة السلب من البناء والثبوت، ويبين هذا التقسيمَ قولُه: "وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجاز لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدثُ فيه العاملُ – وليس شيءٌ منها إلا وهو يزولُ عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه... فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين... وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعَة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غيرُ..."[4] "والبناءُ هو الساكنُ الذي لا زيادَةَ فيه[5] فالبناء أو عدم الزوال مجرى سالب لأنه يمنعُ الموضعَ الإعرابيَّ من اختلاف الحركات عليه، أي يمنعه من صفة التغير التي هي صفة إيجاب. ولكن سيبويه لم يَصْبِرْ نفسَه على الالتزام بالألقاب المُعَيِّنَةِ لكل من الإعراب والبناء، فقد خلط بينهُما في مواطنَ كثيرة، منها إطلاقه الإعراب على البناء: ومن قال يا غلامي... قال وازدِيا إذا أضاف من قِبَلِ أنه إنما جاء بالألف فألحقَها الياءَ وحَرَّكَها في لغة من جزم الياء،

---

[1] سر صناعة الإعراب: 1/ 28. وقد قدم أدلةً صوتيةً وصرفيةً تثبت صحة مذهبه (1/ 28 فما بعدها...)

[2] الخصائص: 2/ 321

[3] لينظر مثلا تصور ابن يعيش إمكان وجود أصل للمقولة دون إعراب، في شرح المفصل: 1/ 72

[4] الكتاب: 1/ 13-14-15

[5] المصدر نفسه: 4/ 242

لأنه لا ينجزمُ حرفان، وحَرّكَها بالفتح لأنه لا يكونُ ما قَبْلَ الألفِ إلا مفتوحا[1]، ومن ذلك قولُه: من قال أعطيتُكُمْ ذلك فيَجْزِم، رده بالإضمار إلى أصله..."[2]، منه قوله: اعلم أن النداءَ كلُّ اسم مضافٍ فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رَفْعٌ، وهو في موضع اسم منصوب"[3]، وقوله: وإن قال: رأيت امرأتين، قلت: أَيَّتَيْنِ؟ إلا أن النونَ مجزومة"[4]، وقوله: وسألتُ الخليلَ عن "مِنْ عَلُ" هَلاّ جُزِمَت اللام؟[5].

وتُعَدُ هذه المجاري مُرتَّبةً ترتيبا وضعيا بحسب نظام الأصل والفرع، وذلك أن حركات الإعراب أسبق من حركات البناء، لأن الإعراب مبدأ تغير الألفاظ وتوليدها، والبناء سكون وثبوت، ويُعَدُّ الرفع في حركات الإعراب أسبقَ من النصب والجر، يفيد ذلك السبقَ لازِمُ قولِ سيبويه لا صَريحُه؛ فقد ذهبَ إلى أن الاسم أوّلُ أحواله الابتداء، وأن المبتدأ أولُ جزء كما كان الواحد أولَ العدد، والنكرة قبلَ المعرفة[6]. ولعمومِ الرفعِ وتمكُّنِه كان عَلَمًا على كل مقولة تحتل منزلة الرأس أو تتنزل منزلة ما يتصدر الرتبة الأصلية بالتفريع، فالرفع أعلى المجاري لأنه عَلَمٌ على الخفة والتمكن، والنصبُ أوسطها، والجرُّ أسفلها، وهو أكثر تخصيصا لاسمية الأسماء، يدلُّ عليه قوله: "وليس في الأفعال المضارِعة جرٌّ كما أنه ليس في الأسماء جزمٌ لأن المجرورَ داخلٌ في المضاف إليه معاقِبٌ للتنوين، وليس ذلك في

---

(1) المصدر نفسه: 2/ 221

(2) الكتاب: 2/ 377

(3) المصدر نفسه: 2/ 182

(4) المصدر نفسه: 2/ 408-409

(5) المصدر نفسه: 3/ 287، وكذا 2/ 182-183، 3/ 318. وكذا فعل المبرد في المقتضب: 3/ 90، 4/ 83-207

(6) الكتاب: 1/ 23-24. وقد صرَّحَ المبردُ نفسُه بأصالة الرفعِ وأوّليته في قوله: الأصلُ الرفع وهو الذي لا يتم الكلام إلا به... وإنما المنصوبُ والمخفوضُ لِما خرَجا إليه عن هذا المرفوع... (المقتضب: 1/ 248) ورتب المجاري إلى رفع ثم نصب ثم جر (المقتضب: 1/ 4)



الأفعال"[1]، وقد بينَ المبردُ مَذهبَه من بَعدِه بقوله: تُعْتَبرُ الأسماءُ بواحدة: كلُّ ما دَخَلَ عليه حرفٌ من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم[2].
ويدلُّ على أوّليّةِ الرّفعِ وأصالته أنه عَلَمٌ على الاسمية ويجوزُ انتقالُه إلى الفعل المضارع، ويُحْمَلُ عليه في الانتقالِ النّصبُ، بينما الجرُّ لا يجاوِزُ الاسمَ، فكان المُنتَقِلُ – وهو الرفعُ – أغلبَ وأقوى من اللاّزم غيرِ المُنتقِلِ وهو الجَرُّ[3].

أما العلامات اللفظيةُ التي تناسبُ المجاريَ الإعرابيةَ فهي مرتَّبةٌ بحسب الأصول والفروع، ذلك أن العلاماتِ اللفظيةَ الأصليةَ هي الضمةُ والفتحةُ والكسرةُ[4]، والحركات الأصلية تناسب المجاري الأصلية:



---

(1) الكتاب: 1/ 14
(2) المقتضب: 1/ 3
(3) انظر تفصيل ذلك في الكتاب: 1/ 17
(4) وقد بَيَّنَ المبردُ مرادَ سيبويه بقوله: الحركاتُ إنما هي في الأصلِ للإعرابِ (المقتضب: 3/ 173)

وهناك مجموعاتٌ أخرى من العلامات الأصلية تناسبُ حالاتٍ إعرابيةً أخرى فرعية، ومنها الإعراب بالحروف؛ يقول سيبويه: واعلم أنكَ إذا ثنيتَ الواحدَ لحقته زيادتان: الأولى منهما حرفُ المد واللين وهو حرف الإعراب غيرَ متحرك ولا منوَّنٍ، يكون في الرفع ألفا، ولم يكن واوا ليُفصَلَ بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر ياءً مفتوحا ما قبلها، ولم يُكسر ليُفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصبَ ألفا ليكونَ مثلَه في الجمع... وإذا جمعتَ على حد التثنية لحِقَتْها زائدتان: الأولى منهما حرفُ المد واللين والثانيةُ نون، وحال الأولى في السكون وتركِ التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية، إلا أنها واو مضمومٌ ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة... جعلوا تاءَ الجمعِ في الجر والنصب مكسورةً لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون، لأنها في التأنيثِ نظيرةُ الواو والياء في التذكير، فأجروها مُجْراها...[1].

فالمجموعةُ الأولى من العلامات، وهي الإعراب بالحركات، وهي الأصلُ لمناسبتها الأصلَ في مجاري الاسم التي هي الرفع والنصب والجر. ومجموعة الثواني والثوالث تناسبُ حالةَ الفرعية في تلك المجاري التي هي الإعرابُ بالحروفِ، وهي فروع على الحركات في الإعراب. وتناسب الحروفُ، وهي فروع، الإعرابَ بالنيابة الذي هو نفسُه فرعٌ على الإعراب بالحركات، كما تناسب بعضُ الحركاتِ التي لم تأت على صورتها الأصليةِ في الموضع المناسب – وهي نصب المجرور في الممنوع من الصرف، وجرُّ المنصوب في جمع المؤنث – حالةَ الفرعيةِ في المجاري وهي الإعرابُ بالنيابة كذلك. ويناسبُ اختفاءُ الحركاتِ –باعتلال الآخر أو الجزم– حالةً فرعيةً أخرى في المجاري وهي الإعرابُ بالتقدير. وكان

(1) الكتاب: 1/ 17-18



اختفاءُ الحركاتِ عَلَماً إعرابياً كما كان الظهورُ، لأن الخلوَّ من العَلامةِ عَلامةٌ[1]، إلاّ أن الخلوَّ -أو الاختفاءَ- فرعٌ والظهور أصل، يؤيِّدُه القاعدةُ التي وضَعَها سيبويه: اعلمْ أنهم مما يحذِفونَ الكَلِمَ وإنْ كان أصلُه في الكلام غيرَ ذلك..."[2]، وبيَّنها المبردُ بقوله: إنّ للأشياءِ أصولاً، ثم يُحذَفُ منها ما يُخْرِجُها عن أُصولِها[3].

* الانصراف: الانصراف رتبةٌ في التّأصيلِ، وهو سمةٌ ثانية في الاسم وأمارة على أصليته، وقد أشارَ إليه سيبويه في معرض حديثه عما لا ينصرفُ: "وجميع ما لا ينصرف إذا أدْخِلَتْ عليه الألفُ واللاّمُ أوأضيفَ انجرَّ، لأنها أسماءٌ أُدخِلَ عليها ما يَدخلُ على المنصرِف، وأدخل فيها الجر كما يدخل في المنصرف..."[4]. ويُعَدُّ الانصرافُ درجةً عليا في تمكُّنِ الاسم وبُعدِه عن الشبه بباقي أقسام الكلم. وعلامتُه التي تناسب أصليتَه هي التنوينُ؛ يقولُ سيبويه: "الأسماءُ هي الأولى، وهي أشدُّ تمكناً[5]. ومهمَّةُ علامةِ التنوين إثباتُ تفرُّدِ الاسم وعدمِ تعلقِ آخرِه بشيءٍ وعدمِ بنائِه"[6].

---

[1] أشار سيبويه إلى مفهوم "دلالة الخلوّ" بأن التَّرْكَ قد يكونُ علامةَ بَيانٍ (الكتاب: 4/ 200). وأوضح المفهومَ أبو البركات الأنباري بقوله: العَلامة تكونُ بعدَمِ شيء كما تكون بوجود شيء (أسرار العربية، ص: 68)

[2] الكتاب: 1/ 24. ولقد تحدثَ المتأخرون عن مفهوم النيابة في الإعراب وسموها بمصطلح التَّقاصِّ والمُقاصَّة، منهم صاحب "البسيط"، وابن يعيش، وابن فلاح في المغني وجمعَ السيوطي أقوالَهم في الأشباه والنظائر فقال: التَّقاصُّ: منه حملُ الجر على النصب في باب ما لا ينصرف، كما حُمِلَ النصبُ على الجر في باب جمع المؤنث السالم وفي التثنية وجمع المذكر السالم طلبا للمُقاصَّةِ... (الأشباه والنظائر 1/ 126)

[3] المقتضب: 1/ 248

[4] الكتاب: 1/ 22-23. وقد ذكرها المبرد بلفظ جامع في قوله: اعلم أن حقَّ الأسماء أن تُعرَبَ جُمَعَ وتُصْرَفَ. (المقتضب: 3/ 171)

[5] الكتاب: 1/ 20. ويقول المبرد للإيضاح: اعلمْ أن التنوين في الأصل للأسماء كلِّها علامةٌ فاصلة بينها وبين غيرها وأنه ليس للسائل أن يسألَ: لِمَ انصرفَ الاسمُ؟ فإنما المسألة عمّا لم ينصرفْ: ما المانعُ له من الصرف؟ وما الذي أزالَه عن مِنْهاجِ ما هو اسمٌ مثلُه، إذ كان في الاسمية سواء؟ (المقتضب: 3/ 309)

[6] تحدث أصحاب علل النحو عن علة دخول التنوين في الكلام: التنوين يدخل في الكلام للفرق بين

* مَنعُ الصَّرفِ سَلبُ الاسم أصْلِيَّتَه: قد تسقطُ سمةُ الانصرافِ عن الاسم بدُخولِ أسبابٍ تَسلُبُه أصالَته وتُقيِّدُ تَمَكُّنَه وتُنَزِّلُه مَنزلةَ الفَرعِ عن الاسم الأمْكَنِ[1]، ورأسُ الأسبابِ مُضارعةُ الاسمِ الفعلَ: "جميعُ ما يُتْرَكُ صرفُه مُضارِعٌ به الفعلُ، لأنه إنما فُعِلَ ذلكَ به لأنه ليس له تمكُّنُ غيرِه، كَما أنّ الفعلَ ليس له تمكُّنُ الاسم[2]. وغالِبُ نصوصِ الكتابِ – في موضوع المنع من الصرف – على أن السَّببَ الواحدَ لا يقوى على منع الاسمِ انصرافَه وعلى إخْراجِه من أصْلِيَّتِه[3]. فلا بد من اقتران سببين للمنع، لأنَ أصليّةَ الاسم سمةٌ راسخة فيه ولازمةٌ له أُعْطِيَها بالوضع.

فمن الموانع العَلَميّةُ والتأنيثُ في باب تسميةِ المذكر بمؤنث[4]، والعَلَميةُ والعُجمةُ في باب الأسماء الأعجمية[5]، والعَلَميةُ وتَركيبُ المَزْجِ في باب الشيئين اللّذَيْنِ ضُمّ أحدُهما إلى الآخر فجُعِلا بمنزلة اسمٍ واحد[6]، والعَلَميةُ والعَدْلُ في بابِ فُعَل[7]، والعَلَميةُ ووزنُ الفعلِ في بابِ أفْعَلَ إذا كانَ اسما، وما أشبه الأفعالَ من الأسماء التي في أوائلها الزوائد[8]، والعَلَميةُ وزيادةُ النون بعد الألف في باب ما لا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه بمنزلة الألف التي في نحو بُشرى وما أشبهها[9]، والوصفيةُ وزيادةُ النون بعد الألف[10]، والوصفيةُ والعَدْل[11]، والوصفيةُ ووزنُ الفعلِ

المتمكن الخفيف في الأسماء وبين الثقيل الذي ليس بتمكن (الإيضاح، ص: 97)، التنوين فاصل بين المفرد والمضاف (الإيضاح، ص: 97)

(1) هذه الأسباب هي التي يصيرُ الاسمُ بها فرعـًا (الأشباه والنظائر: 2/ 30)

(2) الكتاب: 1/ 23

(3) عبر الزّجّاجُ عن هذا المعنى بقوله: لم تمنع الجهةَ الأصليةَ جهةٌ واحدةٌ فرعيةٌ، فكان الأصلُ أغلبَ وأقوى... (ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، ص:3)

(4) الكتاب: 3/ 235

(5) المصدر نفسه

(6) المصدر نفسه: 3/ 296

(7) المصدر نفسه: 3/ 222-223

(8) المصدر نفسه: 3/ 194

(9) الكتاب: 3/ 216

(10) المصدر نفسه: 3/ 205

(11) المصدر نفسه: 3/ 225



في باب ما ينصرفُ من الأمثلة وما لا يَنصرفُ[1]، وما كانَ على مثالِ مَفاعِلَ ومَفاعيلَ[2]، وما خُتِمَ بألفِ التأنيث المقصورةِ والممدودةِ في باب ما لحقَتْه الألفُ في في آخرِه فمَنَعَه ذلكَ من الانصرافِ في المعرفة والنّكرة[3].

إن منعَ الصرفِ أو سَلْبَ الاسمِ سمةَ الانصرافِ هو إخراجُ المقولةِ مِن حَيِّزِ الأَصْلِيّةِ إلى حَيِّزِ الفَرعيّةِ؛ لأنّ أسبابَ السلبِ ذاتَها سماتٌ فرعيةٌ على مقولة الاسم، فلما دخلت عليه أَشْرَبَتْه خصائصَ الفرعِ فامتَنَعَ من الصّرفِ لبُعدِه من الأصل، ولما أُشْرِبَ خَصائصَ الفرع ابتعَدَ من صورتِه الأولى وقَرُبَ من صورةِ الفعلِ الذي هو نفسُه ثانٍ للاسم: "جميعُ ما يُترَكُ صرفُه مُضارَع به الفعلُ"[4]، فعلّةُ المضارَعة والشبهِ بالفعل التي تمتدُّ بين الاسم غير المنصرف وبين الفعل نَسَقٌ ماثل في نظامِ اللغة يَحْكُمُ علاقةَ الظواهرِ بعضِها ببعضٍ، وكُلّما تحَلّى بَعضُها بخصائصِ بعضٍ آخَرَ اقتربَ منه وحُمِلَ عليه وضارَعَه.

* <u>نواسخُ المنعِ والرَّدُّ إلى الأصْلِ</u>: إذا كانت هناك أسباب تسلبُ الاسمَ أصالَته فتخْرُجُ بمنع الصرفِ إلى شَبه الفعلِ وتجذبُه عن الأصالة إلى الفرعية، فإن هناك أسبابا أخرى تنفي الأولى فتردُّ الاسم إلى أصله من جديد، يقول سيبويه: "وجميع ما لا ينصرف إذا أدْخَلْتَ عليه الألفَ واللامَ أو أضيفَ انجرَّ، لأنها أسماءٌ أُدْخِلَ عليها ما يَدخُلُ على المنصرفِ، وأدخِلَ فيها الجرُّ كما يدخلُ في المنصرف، ولا

---

[1] المصدر نفسه: 3/ 203

[2] المصدر نفسه: 3/ 227

[3] الكتاب: 3/ 205-210. وقد جمع المبردُ الأسبابَ المانعةَ في باب سماه "ما ينصرف وما لا ينصرف" مما سميتَ به مذكراً من الأسماء العربية (المقتضب: 3/ 319-320-321).. وذهبَ في موضع آخَرَ إلى أن تَواليَ العللِ على المنصرف يوجِبُ البناءَ (المقتضب: 3/ 374). وهو مَذهبٌ غَريبٌ في القول بالانتقال من الانصراف إلى البناء، لأن الأسبابَ تختلفُ، فأسبابُ منع الصرف دخول علّتَينِ من العلل المذكورة. وأسباب البناءِ الشَّبَهُ بالحرف. (أنظر الرد عليه في الخصائص: 1/ 179)

[4] الكتاب: 1/ 23، المقتضب: 3/ 313، 171



يكونُ ذلك في الأفعال"[1]، فلما أضيفت وأدخل عليها الألفُ واللام باينت الأفعالَ وذَهبَ شبَهُها بها إذ دَخلَ فيها ما يختصُّ بالاسم ولا يكونُ في الفعل فرَجَعَت إلى الاسميةِ الخالصة[2].

نميز في الانتقال الثاني – وهو ذهاب الشبه بالفعل – نوعا من الدُّخولِ أو الزيادة، فالدخول بالمعنى السابق [وهو دخول أسباب المنع من الصرف] يفيد نقل الاسم من أصل (وهو الصرف) إلى فرع (وهو المنع من الصرف) وذلك بتحليته بخصائص الفرع (العملية، العدل، العجمة...) أما الدخول بالمعنى الثاني [وهو الرد إلى الأصل أو الرجوع إليه] فإنه يفيد نقل الاسم من فرع إلى أصل بتحليته بنواسخ التفريعِ أي نواسخ أسبابِ المنع، ويُدرَكُ بحسبِ طبيعةِ عَمَلِهِ، وهو الرّدّ العَكسيُّ من فرع إلى أصل. وفرقٌ بين تأصيل الاسم وبين ردِّه إلى الأصل؛ فالردُّ معاقبٌ للتأصيل لا قائمٌ فيه ولا مُوازٍ له. والدليل على ذلك أن الإضافة – وهي نوع من الرد إلى الأصل – معاقبة للتنوين أو الصرف الذي هو تأصيل، وإذا حضَرَ أحدُهما غابَ الآخر. وينحدرُ الردُّ إلى الأصلِ أو الرَّجْعُ إلى الأصلِ، من قوةٍ أخرى أعلى منه كامنةٍ في مقولةِ الاسم بالوضع، وهي قُوة الاخْتصاصِ.

وعودةُ الاسم إلى أصله بزوال الموانع قوةٌ وضعيةٌ جاذبةٌ تَرجعُ به إلى موقعه في سُلَّمِ المقولاتِ، لأن الرجوعَ إلى الأصلِ أيسرُ من الانتقالِ عنه.

*<u>الإظهار</u>: يُعدُّ الإظهارُ من خصائص الاسم الأولى، وينمازُ بها عن خصيصة فرعية هي الإبهامُ الموجودُ في الضمير، والإضمارُ خلاف الأصل؛ لأنه "إنما يُضمِرُ إذا

---

(1) 1/ 22-23

(2) المصدر نفسه: 3/ 198-221-224-226-227-234

عَلِمَ أنكَ قد عَرفْتَ مَن يَعني"[1]، "لم يكونوا ليُخِلّوا بالمُظهر وهو الأولُ القَويُّ"[2].
ويوجدُ الإبهام أيضا في أسماء الإشارة، لقول سيبويه: "وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه..."[3]، وفي الأسماء الموصولة التي تحتاج إلى الصلة: "هذا بابُ ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة إذا بني على ما قبله، وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو"[4]. وذلك لأن الوضعَ الأصليَّ الذي وُضِعَت عليه مَقولةُ الاسم هو البيانُ والظّهورُ والذِّكْرُ، ولما خَرجَت عن وَضْعِها حلَّت مَحَلَّها أسماءٌ فرعيةٌ تابعةٌ لها ولكنها أقلُّ بيانًا وأخفى، وهو حلولٌ بالإلحاق أو الشَّبه: "لابد للمُضمر أن يجيء بمنزلة المُظهر"[5]. وهذه المبهمات المحمولة على الاسم هي:

أ- الضمائر: وقد أوردها في باب مجرى نعت المعرفة عليها[6]، وهي تنقسم إلى ما ليس له علامةٌ ظاهرةٌ، وهو الضمير المستتر، وإلى ضمائرِ رفعٍ متصلة وضمائرِ رفع منفصلة وضمائر نصب منفصلة وضمائر جر متصلة. ومن الضمائر ضميرُ الشأن أو الحديث، وضمير الفصل[7].

---

(1) الكتاب: 2/ 81. وقال المبرد في هذا المعنى: ومن الأسماء: المضمرة، وهي التي لا تكون إلا بعد ذكر (المقتضب: 3/ 186)
(2) المصدر نفسه: 4/ 218
(3) المصدر نفسه: 2/ 5
(4) المصدر نفسه: 2/ 105، 3/ 69. يقول المبرد: واعلم أن الصلة موضحة للاسم؛ فلذلك كانت في هذه الأسماء المبهمة وما شاكلها في المعنى... (المقتضب: 3/ 197)
(5) الكتاب: 2/ 37. وفي هذا يقول المبرد: المضمر كالظاهر (المقتضب: 2/ 4)
(6) المصدر نفسه: 2/ 5-6-7
(7) المصدر نفسه: 1/ 18-19-20، 2/ 5-6-7-350-355-356-362-368

ب- أسماءُ الإشارةِ: إذا كانَ المُضمَر إشارةً إلى ما قبله فإن المبهمَ إشارةٌ إلى ما بعده. وأبرزُ سمة للإشارة أنها تحملُ معنى التعريفِ، والتعريفُ الذي تحملُه هو تعريفُ "الحَضْرَة" أو "الإشارة" وهو معلق بمعرفة المخاطب دون المتكلم[1]. ومن سمات الإشارةِ أيضا النيابةُ عن الفعل في العمل، وذلك لما تحمله من معنى التنبيه، فهي تعملُ النصبَ في الحال كما يعملُ الفعل، ولكن المنصوب هنا مما لا تَستغني عنه الجملةُ لأن المبني على اسم الإشارة هو الخبر مُنَبَّهًا عليه بالحال المنصوبة نحو قولنا: هذا عبدُ الله مُنْطلِقًا... والمعنى أنكَ تُريدُ أن تُنَبِّهَه له مُنطلقًا..."[2]. وتنبيه المخاطب بما في معنى الحال من معنى الانطلاق أو غيره يجعلُ الفائدة تنعقدُ بالانطلاقِ المنصوب أكثر مما تنعقد بخبر الإشارة المرفوع، فالحال خبر في المعنى: "والمعنى أنك تريد أن تنبه له منطلقا لا تريد أن تعرفه عبد الله؛ لأنك ظننتَ أنه يجهله، فمنطلقٌ حالٌ قد صارَ فيها عبد الله وحالَ بين منطلق وهذا..."[3].

وما قيل في نيابة الإشارة عن الفعل في عمل النصب في الحال – لأن فيه معنى التنبيه – يقالُ في نيابة الضمير، لقول سيبويه: "وأما "هو" فعلامة مُضمَر، و"هو" مُبتدأ، وحالُ ما بَعدَه كحالِه بعدَ "هذا"، وذلك قولكَ: هو زيدٌ معروفًا، فصار المعروفُ

(1) المصدر نفسه: 4/ 288
(2) المصدر نفسه: 2/ 77
(3) المصدر نفسه: 2/ 78



حالاً، وذلك أنكَ ذكرتَ للمخاطب إنسانـًا كان يجهلُه أو ظننتَ أنه يجهلُه، فكأنك قلتَ: أثْبِتْه أو الْزَمْه معروفـًا، فصار المعروف حالا..."[1].

وهذا بابٌ تَركيبِيٌّ الأصلُ فيه ما تحملُه بعضُ المبهمات من طاقة دلالية وعاملية، فتنوب في عمل النصب عن الفعل لما تُؤَثِّرُه من معنى الإشارة أو التنبيه بالانطلاق أو القرب. والأصل في اللفظ بناء الكلام من مسند ومسند إليه ثم حَصَلَ من المتكلم قصدٌ بتنبيه المخاطَب فجيء بالحال لازمةً لا فضلةً لأن الفائدةَ التي تنجم عن قصد المتكلم لا تنعقد إلا بها.

<u>ج- الأسماء الموصولة:</u> وسيحرر الكلام فيها داخل مباحث المسند والمسند إليه.

د- الظروف المبهمة غيرُ المتمكنة: أما الظروف المبهمة فقد عقد لها سيبويه بابا ترجم له بباب الظروف المبهمة غير المتمكنة[2]. وقد عللَ هذه الصفةَ فيها بأنها لا تضافُ ولا تَصَرَّفُ تَصَرُّفَ غيرِها ولا تكونُ نكرةً، وذلك أين ومتى وكيف وحيث وإذ وقبل وبعد. فهذه الحروف وأشباهها لما كانت مبهمةً غير متمكنة شبهت بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف..."[3].

وقد ذكر ابنُ خروف [في شرحه " تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب"] أن سيبويه ذكر في باب "عدّة ما يكون عليه الكلم" تفسيرَ هذه الكلم فقال: كيف": على

(1) المصدر نفسه: 2/ 78-79

(2) المصدر نفسه: 3/ 285

(3) المصدر نفسه: 3/ 285

أي حال، و"أين": أي مكان، و"متى": أي حين، وذكر أنها نكرات وأن ما عداها معرفة لمكان الإضافة، ووجه ذلك أنها لا تضاف إلى المفرد ولا تنون. وقد فسر ابنُ خروف قولَ سيبويه في الظروف المبهمة غير المتمكنة بأنها لا تكون نكرة بمعنى أنها لا يدخلها تنوين فتكون كصه ومه في النكرة.

وقد جمع سيبويه تحت اصطلاحِ الأسماء المبهمة أسماءَ الإشارة والضمائر. وعلَّلَ السِّيرافيُّ جمعَ سيبويه لهما في بابٍ واحد قائلا: وإنما خَلَطَها بالمبهمة لقُرب الشَّبه بينهما، ولأنه بنى عليها مَسائلَ في الباب"[1].

* الإفراد (مقابل الإسناد): معنى ذلك أن الأصلَ الإفراد، والتركيب حادثٌ بعده، وأن من الجُمل ما يقعُ في موقع بعض الأسماء المفردة ويُعْرَب بمواضعها. يؤيِّدُ أصليّةَ الإفراد ترتيبُ سيبويه أحوالَ المفرد قبل أحوال الإسناد[2].

* الإفراد (العددي): يدل على أصلية المفرد قول سيبويه: واعلم أن الواحدَ أشدُّ تمكنًا من الجميع؛ لأن الواحد الأول...[3]، قوله: الواحد أول العدد[4]. ولا يخرج عن وضعه الأول إلا بزيادة وإلحاق: واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زائدتان..."[5]، وإذا جمعت على حد التثنية لحقته زائدتان..."[6]، وإذا خلا من هذه

---

(1) هامش الكتاب: 2/ 77- النكث في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 481

(2) " هذا باب علم ما الكلم من العربية" (1/ 12)، وبعده: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية" (1/ 13)، ثم بعده: "هذا بال المسند والمسند إليه" (1/ 23). وقد أعرب المتأخرون عن هذا المعنى بقولهم عن المفرد: إنه أول والمركب ثان، وقولهم: الاسم المفرد هو الأصل، والجملة فرع عليه (الأشباه والنظائر: 1/ 102)

(3) الكتاب: 1/ 22

(4) المصدر نفسه: 1/ 24

(5) المصدر نفسه: 1/ 17

(6) المصدر نفسه: 1/ 18



الزيادة فهو أشد تمكنا من الجميع لأن الواحـد الأول[1]. ويتفـرع عـن معنى الإفـراد، بالإلحاق المذكور، معنيا التثنية والجمع اللذان يخرجان الاسم من أصـل إلـى فـرع، والتثنية والجمع على منهاج واحد في الأصل[2]. ومن ثـم فلـو أراد مُريـد في التثنيـة مـا يريـده في الجمـع لجـاز ذلـك في الشـعر لأنـه كـان الأصـل[3]. فأمـا التثنيـة فلهـا زيـادة مخصوصة، وأما الجمـع ففيـه جمـع المـذكر والمؤنـث اللـذان سـلم بناؤهمـا، وأمـا جمـع التكسـير فالغالـب فيـه وفي التحقيـر ردُّ الأشـياء إلـى أصـولها المحذوفـة لأن "التصغير والجمعَ من وادٍ واحد"[4].

* التنكيـر: يـدل علـى أصـليتِهِ قـولُ سـيبويه: واعلـم أن النكـرة أخـف علـيهم مـن المعرفة، وهي أشد تمكنا، لأن النكرة أولُ، ثم يـدخلُ عليهـا مـا تُعَـرَّفُ بـه، فمـن ثـم أكثرُ الكلامِ ينصرف في النكرة[5]، وقوله: النكرة قبـل المعرفـة[6]، وقولـه: النكـرة هـي أشد تمكناً من المعرفة، لأن الأشياءَ إنمـا تكـون نكـرةً ثـم تُعـرَّف..."[7]. وإذا كـان الاسم النكرة أصلاً فلعُمومِهِ لسائر أفراد أمّته، تستوي في ذلك النكراتُ وإن تفاوتـت في قوة الدلالة على التنكير.

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 22. وقـد أورد المبـرد مثـل هـذا المعنـى في المقتضـب (1/ 5-14)، والزجـاجُ في قوله: ومن الفروع الجمع، لأن الواحدَ أولُ العدد، فالجمع فرع. (ما ينصرف وما لا ينصرف، ص:5)

(2) هذا باب مـا لفـظ بـه ممـا هـو مثنـى كمـا لفـظ بـالجمع" (الكتـاب: 3/ 621)، " لأن الاثنـين جميـع" (الكتاب: 4/ 201)، الجمع ضمُّ شيء إلى شيء (المقتضب: 2/ 156)

(3) الكتاب: 2/ 48-49، 3/ 622. المقتضب: 2/ 156

(4) الكتاب: 3/ 417.

(5) المصدر نفسه: 1/ 22.

(6) المصدر نفسه: 1/ 23

(7) المصدر نفسه: 3/ 241. وقد أفصح عن هذا المعنى المبـردُ بقولـه: وأصـل الأسـماء النكـرة، وذلـك لأن الاسم المنكر هـو الواقـع علـى كـل شـيء مـن أمتـه لا يخـص واحـدا مـن الجـنس دون سـائره... (المقتضب: 4/ 20-276). وقد ذهب الكوفيـون وابـنُ الطـراوة إلـى عكـس ذلـك وعَـدّوا التعريـفَ أصلاً والتنكير فرعا (همع الهوامع: 1/ 55).

أما المعارفُ فهي مراتبُ، بدليل مذهب سيبويه في أن أعرفَ المعارف الاسمُ المضمر لأنه لا يُضمَرُ إلا وقد عُرِفَ؛ ولهذا لا يَفتَقِرُ إلى أن يوصَفَ كغيره من المعارف. يقول سيبويه: واعلم أن المضمر لا يكون موصوفا، من قِبَلِ أنكَ إنما تُضمِر حين ترى أنّ الْمُحَدَّثَ قد عَرَفَ مَنْ تَعني، ولكنّ لها أسماءً تُعطَفُ عليها، ثم تَعُمُّ وتُؤكِّدُ، وليست صفةً..."[1].

---

[1] الكتاب: 2/ 11. كلّما كان الشيءُ أعمَّ كان أنكَرَ، وكلما كان أخصَّ كان أعرفَ، وقد توسّعَ النظرُ النّحويُّ بعدَ سيبويه في بسطِ مسألة مراتب النكرات والمعارف، قال المبرد: وهذه المعارفُ بعضُها أعرفُ من بعض... كما أن النّكِراتِ بعضُها أنكر من بعض، فالشيءُ أعمُّ ما تكلَّمْتَ به، والجِسم أخصُّ منه، والحيوان أخص من الجسم، والإنسان أخص من الحيوان، والرجل أخص من الإنسان، ورجل ظريف أخص من رجل. واعتبر هذا بواحدة: بأنك تقول: كل رجل إنسان ولا تقول: كل إنسان رجل. وتقول: كل إنسان حيوان، ولا تقول: كل حيوان إنسان (المقتضب: 4/ 280، وانظر أيضا 3/ 186) ثم مال بعد ذلك إلى رأي سيبويه في مراتب المعارف قائلا: فأخصُّ المعارف بعدما لا يقعُ عليه القول إضمار المتكلم... لأنه لا يشركه في هذا أحد فيكون لَبسا... فالمضمرة لا تُنعتُ لأنها لا تَكون إلا بعد معرفةٍ لا يشوبها لَبس (المقتضب: 4/ 281). ونُسِبَ إلى المتقدّمين مَذاهبُ في ترتيب المعارف، فقد أورد أبو البركات الأنباري أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الاسم المبهم (أي الإشارة)... أعرف من الاسم العَلَم، ومذهب البصريين أن الاسم العلم أعرف من المبهم، وأن سيبويه ذهب إلى أن اعرف المعارف الاسم المضمر لأنه لا يضمر إلا وقد عرف، ثم الاسم العلم، لأن الأصل فيه أن يوضَعَ على الشيء لا يقع على غيره من أمّته، ثم الاسم المبهم، لأنه يعرف بالعين وبالقلب، ثم ما عُرِّفَ بالألف واللام، لأنه يُعْرَف بالقلب فقط، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف، لأن تعريفه من غيره... (الإنصاف، ص: 708). وذكر ابن يعيش أن المعرف مرتبة في التعريف... وأخصها المضمرات... ثم العلم... ثم المبهم، وما أضيف من معرفة من المعارف، فحكمه حكم ذلك المضاف إليه في التعريف... ثم ما فيه الألف واللام. هذا مذهب سيبويه (شرح المفصل: 3/ 56). وقال أبو البقاء الكَفَويّ: والنكرات بعضها أنكر من بعض كالمعارف، فأنكر النكرات شيء، ثم متحيز، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ماش، ثم ذو رجلين، ثم إنسان، ثم رجل. والضابط أن النكرةَ إذا دخل غيرُها تحتَها ولم تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر النكرات (الكليات، ص: 896).
إن مسألة ترتيب النكرات والمعارف إشكالٌ منطقي ظهر حظُّ النظر فيه جليا بعد سيبويه. أما إشارةُ سيبويه إلى أن المضمرَ لا يوصف فقد تلقفها النحويون من بعده بتأويل منطقي يدخل فيه النوع والجنس والعموم والخصوص...

أما إذا انتاب الاسمَ ما يخرِجُه من هذا العموم إلى الخصوص في إفادة واحدٍ من جنسه دونَ سائره فإنه يُصبحُ فرعا وثانيا، يقول سيبويه في تثبيت هذا المعنى: وإنما صار معرفةً لأنك أردتَ [...] الشيءَ بعينه دون سائر أمته، لأنك إذا قلتَ: مررتُ برجل، فإنك إنما زعمتَ أنك إنما مررتَ بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريدُ رجلا بعينه يعرفه المخاطب، وإذا أدخلتَ الألف واللام فإنما تذكره رجلا قد عرفه... ليتوهم الذي كان عهده ما تذكر من أمره..."[1]، ويقول في موضع آخر مؤكدا صفة التفريغ بدخول أداة تشكيلها: وإنما يدخلون الألف واللام ليعرّفوك شيئا بعينه قد رأيتَه أو سمعتَ به، فإذا قصدوا قصدَ الشيءِ بعينه دون غيره وعَنَوْه، ولم يجعلوه واحدا من أمَّةٍ، فقد استغنوا عن الألف واللام...[2].

ولا يحصلُ الانتقال من أصل إلى فرع إلا بإحدى أدوات تشكيل الفروع كالزيادة التي تفيد ضربا مخصوصا م المعرفة، أو القصدُ إلى التعريف بدون زيادة لفظية، وقد جمعها سيبويه في قوله: "فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة، إذا لم ترد معنى التنوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار... فأما العَلامةُ اللاّزمة الخاصةُ فنحو زيد... وإنما صار معرفةً لأنه اسم وقع عليه يُعرَفُ به دون سائر أمته. وأما المضاف إلى المعرفة فنحو قولك: هذا أخوك... وإنما صار معرفة بالكاف التي أضيفت إليه، لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته. وأما الألف واللام فنحو الرجل... وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته. وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه... وإنما صار معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته. وأما الإضمار فنحو هو وإياه... والإضمار الذي ليس له علامة ظاهرة... وإنما

[1] الكتاب: 2/ 5

[2] المصدر نفسه: 2/ 198

صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسما بعدما تعلم أن مَن يُحَدَّثُ قد عَرَفَ مَن تعني وما تَعني وأنكَ تُريدُ شيئا يعلمه"[1].

ولا عِبرةَ بالترتيب الذي أورد عليه سيبويه المعارفَ ههنا، ولا يُستدل عليه بأنه يقدم الأعلام في ترتيب المعارف على غيرها؛ إذْ قال في موضع آخر: فالنكرةُ تُعَرَّفُ بالألف واللام والإضافة وبأن يكون عَلَمًا، وقد تقدم أن مراده غير ذلك، فإن المُرادَ يدفعُ الإيرادَ.

ومما يزيدُ في تثبيت مفهوم "دخول علامات التفريع" وتمكين القول بأنه من مظاهر نظر سيبويه النحوي، أن الرجل يَعُدُّ العلاماتِ الداخلةَ علاماتٍ عَرَضيةً مفارقة لا لازمة، يدل عليه عَدُّه علاماتِ التعريف غيرَ مبنيةٍ مع الاسم بناء لازما لا يفارقه، ولكنها تدخل على الاسم وتخرج كما تخرج مؤكِّداتُ الفعل المختص به على الفعل وتخرج. يقول: "...ولولا ان الألف واللام بمنزلة قد وسوف لكانتا بناءً بُنِيَ عليه الاسمُ لا يفارقه، ولكنهما جميعا بمنزلة هل وقد وسوف، تدخلان للتعريف وتخرجان[2].

<u>نماذجُ من معنى التعريف بوَصْفِه فَرعًا على معنى التّنكير</u>: من أنواع معارف الأعلامُ، ويسمي سيبويه العَلَمَ بالعلامة اللازمة المختصة[3]،

لأنه عندما صار معرفة خرج من عمومه الذي يفد سائر أمته إلى نزول واختصاص، فإذا عاد إليه العموم رد إلى أصله، وذلك إذا تلي أو جمع[4]. ويفسر سيبويه طبيعة دلالة العلامة اللازمة المختصة على التعريف بقوله: كأنك إذا قلت: هذا زيد، قلت: هذا الرجل الذي في حيلته ومن أمره كذا وكذا بعينه، فاختص هذا

---

(1) الكتاب: 2/ 5-6

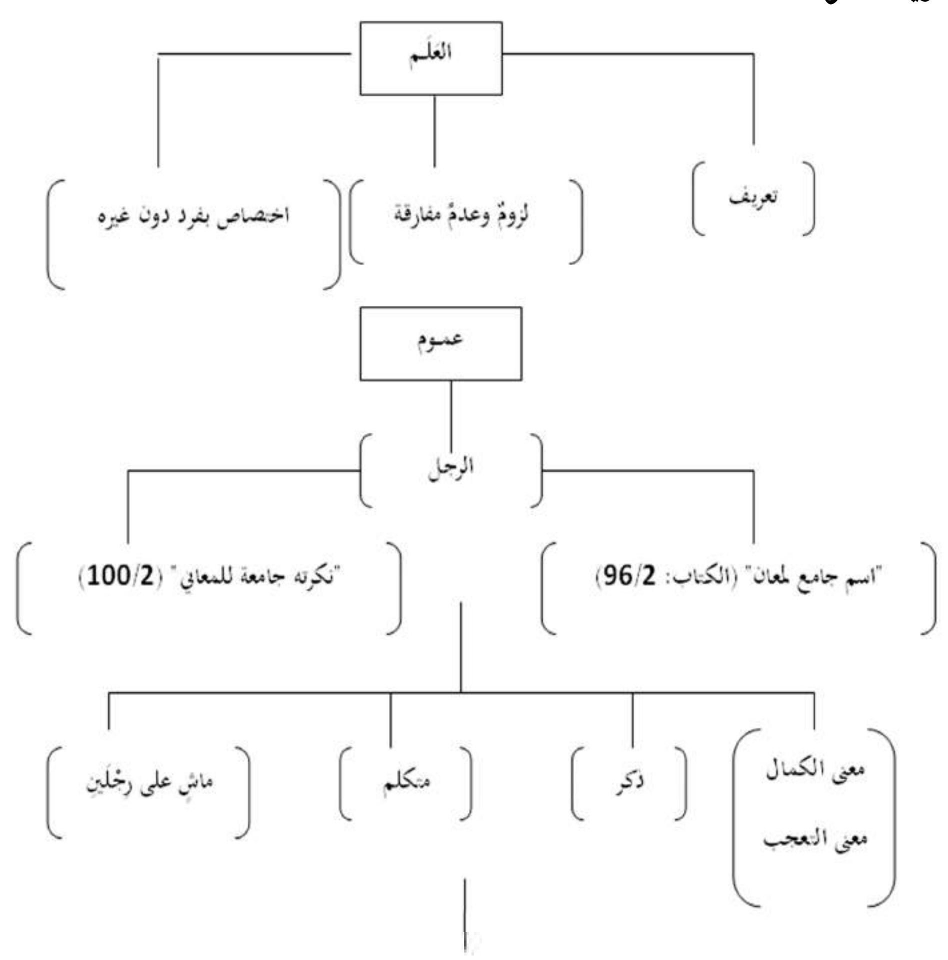
(2) المصدر نفسه: 2/ 5-6

(3) المصدر نفسه: 2/ 5

(4) المصدر نفسه: 2/ 103



المعنى باسم علم يلزم هذا المعنى، وليحذف الكلام وليخرج من الاسم الذي قد يكون نكرة ويكون لغير شيء بعينه، لأنك إذا قلت: هذا الرجل، فقد يكون أن تعني كماله، ويكون أن تقول: هذا الرجل، وأن تريد كل ذكر ومشى علي رجلين فهو رجل. فإذا أراد أن يخلص ذلك المعنى ويختصه ليعرف من يعني بعينه وأمره قال: زيد، نحوه...[1].



[1] المصدر نفسه: 2/ 93-94



"ومن أنواع المعارف الأعلامُ الشائعةُ أو أعلام الأجناس، وهو الذي دل عليه سيبويه بباب من المعرفة يكون فيه الاسمُ الخاص شائعًا في الأمّة[1]، وباب ما يكون فيه الشيء غالبا عليه اسمٌ يكونُ لكلِّ مَنْ كان مِن أمَّتِه أو كانَ في صِفتِه التي يدخلها الألف واللام..."[2]، حيث يصير الاسمُ عَلَمًا بالنّقلِ والدلالة، والمثال عليه: "فُلان بنُ الصَّعِقِ"، وما أشبهه و"النَّجم" الذي صارَ عَلَمًا للثُّرَيّا[3].

* مِن مَظاهِر توزيعِ مَعاني التعريف والتنكير على التراكيب:

أ- يَعُدُّ سيبويه النكرةَ ممتنعةً من بعض المواقع، على غرار ما عَدَّها معنى أصليا له مواقع مخصوصة في الجمل. ومن ذلك أن دخولها ممتنع من موقع المبتدأ وما تفرع عنه، ومحفوظ لموقع الخبر وما تفرع عنه ولموقع الحال والتمييز... وأسبابُ الحفظ والامتناع دلاليةٌ تتصل بالمتكلم والمخاطَب والمقام؛ إذ قد يُعَرَّفُ ما حَدُّه التنكيرُ وما مِن ضابطٍ لهذا الخَرْقِ إلاّ مَقاصد المتكلم وأحوال المخاطب في العِلْم والجهل. وبيانُ ذلك مبسوطٌ في باب ما يخبر فيه عن النكرة بنكرة[4]. حيثُ قَدَّمَ سيبويه مُسَوِّغاتِ التنكير مِن خارِجِ الكلام، وثَبَّتَ ذلكَ بقولِه: فعَلى هذا النّحوِ يحسُنُ ويقبُحُ.

ب- وهناك فائدة أخرى تتصلُ بالمعرفة والنكرة، وهي مماثَلةُ الفعلِ للاسمِ في اقْترانِه بهذه السِّماتِ في سياق الكلام، وذلك عندما ينوب اسم الفاعل عن الفعل في الدلالة على الزمان والوصفية والعمل. يقول سيبويه: "وتقولُ: هذا ضارِبٌ كما ترى، فجيء على معنى: هذا يضرب، وهو يَعْمَلُ في حالِ حَديثِكَ. وتقول: هذا ضارِبٌ، فجيء على معنى: هذا سيضرب. وإذا قلت: هذا الضارب، فإنما تُعرِّفُه،

(1) الكتاب: 2/ 93

(2) المصدر نفسه: 2/ 100

(3) المصدر نفسه: 2/ 101

(4) المصدر نفسه: 1/ 54



على معنى الذي ضرب، فلا يكون إلا رفعا. كما أنك لو قلت: أزيد أنت ضاربه؟ إذا لم تُرِدْ بضارِبه الفِعلَ وصارَ معرفةً رَفعْتَ، فكذلك هذا الذي لا يجب إلا على هذا المعنى، فإنما يكون بمنزلة الفعل نَكرةً، وأصلُ وُقوعِ الفعل صفةً: للنكرة، كما لا يكونُ الاسمُ كالفعل إلا نكرة[1]. فالفعل نكرة باعتبار الموقع الذي يقعُ فيه فتُنْعَتُ به النكرةُ. ويزيد سيبويه هذه الفائدةَ تأكيداً عندما يتحدثُ عن التركيب الذي عَمِلَ فيه اسمُ الفاعل عَمَلَ الفعل المضارع: "فإذا أَرَدْتَ فيه من المعنى ما أردْتَ في يَفْعَلُ كان نَكِرَةً مُنَوَّنًا"[2]. ويظهر الشبه في الأمثلة التالية: "هذا ضاربٌ زيداً غداً – هذا ضاربٌ عبدَ الله السّاعَةَ – كان زيدٌ ضاربًا أباك، فهذا جَرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى مُنَوَّنًا"[3]، وتُعاقِبُ الإضافةُ التنوينَ لفظًا والمعنى واحدٌ: ويزيدُ هذا عندك بيانا قولُه: "(هَدْيًا بَالِغَ الكَعْبَةِ) و(عَارِضٌ مُمْطِرُنَا)..."[4]. أما ما جاء على الإضافة فهو "على المعنى لا على الأصلِ، والأصلُ التنوينُ، لأنَّ هذا الموضعَ لا يقعُ فيه مَعرِفَةٌ، ولو كانَ الأصلُ هاهنا تَرْكَ التّنوينِ لما دَخَلَه التّنوينُ ولا كان ذلك نكرةً، وذلك أنه لا يجري مجرى المضارع..."[5].

ج- وللنكرة توزيع مخصوص في باب العطف والبدل: "اعلم أن المعرفةَ والنكرةَ في باب الشَّريكِ والبَدَل سَواءٌ"[6]، والمثالُ على ذلك في كتاب سيبويه: مررتُ برجلٍ برجلٍ حمارٍ، مررت برجل بل حمارٍ، مررت برجل بل حمارٌ، مررت برجلٍ لا بل حمارٌ، مررت برجل ولكن حمارٍ، مررت برجل ولكن حمارٌ، أَمَرَرْتَ برجلٍ أم امرأةٍ؟

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 130-131

(2) المصدر نفسه: 1/ 164

(3) المصدر نفسه: 1/ 164

(4) المصدر نفسه: 1/ 166

(5) المصدر نفسه: 1/ 168

(6) المصدر نفسه: 1/ 441



د- ومـن قـوانين توزيـع المعـارف – في التراكيـب – أن المعرفـةَ لا توصَـفُ إلاّ بمَعْرِفَةٍ، كما أن النكرةَ لا توصفُ إلى بنكرةٍ. فمن ذلك أن "... العَلَمَ الخاصَّ من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء: بالمضافِ إلى مثله (نحو: مررت بزيد أخيك)، وبالألف واللام، (مررت بزيد الطويل)، وبالأسماء المبهَمة (نحو: مررت بزيدٍ هذا وبعمرٍو ذاك). والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء: بما أضيف كإضافته (نحو: مررت بصاحبك أخي زيد)، وبالألف واللام (نحو: مررت بصاحبك الطويل)، والأسماء المبهمة (نحو: مررت بصاحبِك هذا). وأما الألفُ واللام فتوصَفُ بالألف واللام وبما أضيف إلى الألف واللام"[1].

هـ- ومن قوانين التوزيع عطف المعارف على المعارف والنكرات على النكرات. فلا يجوز أن يقال: "رُبَّ رجلٍ وأخيه مُنْطَلِقَيْنِ"، ولكن يجوز: "ربَّ رجلٍ وأخٍ له مُنْطَلِقَيْنِ". و"منطلقَيْنِ" مجرور من قِبَلِ أن "أخيه" في موضع نكرة، لأن المعنى إنما هو (وأخٍ له). والدليل على أنه نكرة أنه لا يجوز أن تقولَ: رُبَّ رَجُلٍ وزَيدٍ[2] وأما قولهم: "كلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدِرْهمٍ" فقد أوَّلَها سيبويه بمعنى: "كلُّ شاةٍ وسَخْلَةٍ لها بدرهم"، تَبَعًا لقاعدة المطابَقَةِ في التنكير... "لا يجوزُ حتى تَذكُرَ قَبْلَه نكرةً فيُعْلَمَ أنكَ لا تُريدُ شيئًا بعينه"[3]. وأما قول الشاعر:

أيُّ فَتىً هَيْجاءَ أنْتَ وجَارِهَا ... إذا ما رِجَالٌ بالرِّجالِ اسْتَقَلَّتِ

فالجارُ هاهنا لا يكون إلا مجروراً، لأنه لا يريد أن يجعلَ المخاطَبَ جارَ شَيءٍ آخَرَ و"لكنه جَعَلَه فَتَى هَيجاءَ وجارَ هَيْجاءَ، ولم يُرِدْ أن يعني إنسانًا بعينه، لأنه لو قال: أيُّ فَتَى هَيْجاءَ أنتَ وزيدٌ، لجعَلَ زيداً شَريكَه في المدْحِ..."[4].

---

[1] المصدر نفسه: 2/ 6

[2] المصدر نفسه: 2/ 54-55

[3] المصدر نفسه: 2/ 55

[4] المصدر نفسه: 2/ 55-56

فهو معرفةٌ في اللفظ ولكنه في المعنى نكرةٌ لأنّ (أيّ) إذا أضيفت إلى واحد لم تكن إلا نكرة لما فيه من معنى الجنس.

ومما لفظه لفظ معرفة والمعنى محمولٌ على التنكير قولُ الأعشى:

وكَــمْ دونَ بَيْتِــكَ مِــن صَفْصَــفٍ ودَكْـــداكِ رَمْـــلٍ وأعْقادِهـــا

ووَضْـــعِ سِـــقاءٍ وإحْقابِـــهِ وحَـــلِّ حُلـــوسٍ وإغْمادِهـــا

حيثُ حمل "إعقادها" و"إعقابه" و"إغمادها" على معنى التنكيرِ؛ لأنها معطوفة على نكرة هي "صفصف".

وقد يُغْتَفَرُ في الثّواني المعطوفة – فتأتي على غير صورة الأصل – ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل المعطوفِ عليها. وهذا الاختلافُ لفظـًا والمطابقةُ في التّنكيرِ مَعنىً صورةٌ من الصُّوَر الفرعية التي تُشتَقُّ من القواعد الخاصة بتوزيع معاني التعريف والتنكير على التراكيب.

و- ومن مظاهر توزيع المعارف والنكرات وُرودُ بعضِ المواضِعِ مخصوصـًا بالنكرة وُجوبـًا، نحو ما جاء فيه "باب ما لا يكون الاسمُ فيه إلا نكرةً"، والمثالُ عليه قولُنا: هذا أولُ فارسٍ مُقْبِلٌ، وهذا كلُّ مَتاعٍ عندَكَ مَوْضوعٌ، وهذا خَيرٌ منكَ مُقبِلٌ. ففي الأمثلة إضافةُ نَكراتٍ إلى نكراتٍ ووصفُها بنكرات أخرى. ويقدّمُ سيبويه الدليلَ أن المركَّبَ من الإضافة في الجُمَلِ السابقة (أول فارس – كل متاع – خير منك) نكرةٌ لا توصف إلا بنكرة، حيث يجوز تأخير هذا المركب وتقديم ما كان مؤخرا: هذا رجلٌ خيرٌ منك، هذا فارسٌ أولُ فارسٍ، هذا مالٌ كلُّ مالٍ عندك. ويعني الدليلُ أن الموقعَ محفوظٌ للنكرة سواء كانتْ مُرَكَّبـًا من إضافة أو اسمـًا مفرداً. أما ما رَواه الخليل عَمّن أنشدَ البيتَ:

وكُــلُّ خَليــلٍ غَيــرُ هاضِــمِ نفسِــه لِوَصْــلِ خَليــلٍ صــارِمٌ أو مُعــازِرُ

فقد جعلَ فيه الشاعرُ "غير" صفةً ل"كل" ولم يجعله صفة ل "خليل"، ولعل في مقاصد الشعر من الحمل على الاطلاق والتعميم (أي حمل غير على كل) ما يُسَوِّغُ الخروجَ على القاعدة ويجعلُ البيتَ صورةً فرعيةً من صور قواعد التوزيع التي ذُكِرَتْ آنفًا.

وما قيل فيه يقال في البيت الذي رواه أبو الخطابِ الأخفشُ عَمّن يُنشِدُه[1]:

كأنّا يَومَ قُرّى إنّما نَقتُلُ إيّانَا
قَتَلْنا مِنهُم كلَّ فَتىً أبْيَضَ حُسّانا

حيثُ أجرى أبيضَ – وهي منصوبة أصالة لا نيابة عن الجر بدليل نصب حُسّان – على كلّ لا على فتى.

ويتخرج على هذا الضرب من الأبيات أمثلةٌ كثيرةٌ يمكنُ أن يُسَوِّغَها المقامُ والمقاصدُ نحو قولنا: هذا أيُّما رَجُلٍ مُنطلقٌ، هذا حسبُك مِن رجلٍ مُنطلقٌ. فما وَرَدَ مُستعمَلاً عن العرب مَسموعًا، فلا يأباه النّظرُ ولكن يجد له مخرجا و تفسيرا.

ز- من مظاهر توزيع المعارف والنكرات ورودُ بعض المواضعِ مخصوصًا بالمعرفة إذا حُمِلَ على اللفظ وعلى المحَلِّ إذا جاءَ نكرةً، يُفيدُه: "بابُ ما لا يجوز فيه المعرفةُ إلا أن تُحْمَلَ على الموضع، لأنه لا يجوز ل "لا" أن تعملَ في معرفة كما لا يجوز ذلك ل "رب"[2]. فمن ذلك قولنا: لا غلامَ لكَ ولا العبّاسُ. فان قلتَ أحملُه على لا، فإنه ينبغي لكَ أن تقولَ: رُبَّ غُلامٍ لك والعَبّاسِ، وكذلك قولنا: لا غُلامَ لكَ وأخوه. فأما من قال: كُلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدِرهم، فإنه ينبغي له أن يقولَ "لا رجلَ لك وأخاه"، فيَحْمِلَ المعطوفَ على لفظ الأوّلِ لا على المحلِّ، كأنه قال: لا

[1] المصدر نفسه: 2/ 111

[2] المصدر نفسه: 2/ 300



رَجُلَ لكَ وأخـًا لَه[1]. ومعنى ذلـكَ أنّ "قاعـدةَ توزيـع معنى التعريف" مُقيَّـدةٌ بقَيْدِ العَمَلِ في المَوْضِـعِ – وهـو معنى التعريـفِ – لا اللّفـظ – وهـو نكـرة – لأنـه اسـم لا النافية للجنس.

ح- ومـن مظـاهر التوزيـع تغليـبُ المعرفـة علـى النكـرة إذا اجتمعتـا في عطـف وحصلت بينهما ملابسة تجعل الغَلَبَةَ للمعرفـة. وقـد ورد الكـلامُ عليـه في "بـاب مـا غلبت فيه المعرفةُ النكرةَ"[2] والمثال عليه: هذانِ رَجُلانِ وعبـدُ الله مُنْطَلِقِينَ، نصـب "مُنْطَلِقِينَ" لأنه جُعلَ حالاً صاروا فيها جميعا. ومنه أيضـا: "هـؤلاء نـاسٌ وعبـدُ الله مُنطلِقِينَ، وإذا خَلَطْتَهُمْ... وهذِه ناقَةٌ وفَصيلُها راتِعَيْنِ، لأن هـذا أكثـرُ كلامهِـم وهـو القياسُ..."[3].

<u>التـذكير:</u> التـذكيرُ أصـلٌ في الأسـماء والتأنيـثُ فـرع عليـه في ترتيـب النظـر، عنـد سيبويه، يُؤيِّدُ ذلكَ قولُه: واعلـمْ أن المـذكَّرَ أخـفُّ علـيهم مـن المؤنـث لأن المـذكرَ أولُ، وهو أشدُّ تمكنـًا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير. ألا ترى أن الشيءَ يقع على كل ما أَخْبَرَ عنه مـن قَبْـلِ أنْ يُعْلَـمَ أذَكَـرٌ هـو أو أنثى، والشـيءُ ذَكَـرٌ...[4]، وقولـه في موضـع آخـر: الأشـياءُ كلُّهـا أصـلُها التـذكيرُ ثـم تختـصُّ بعـدَه، فكـلُّ مؤنَّـثٍ شـيءٌ، والشيءُ يُذَكَّرُ، فالتذكير أولُ وهـو أشـدُّ تمكُّنـًا... فالتـذكيرُ قَبْـلُ، وهـو أشـد تمكنـا عندهم. فالأولُ هو أشدُّ تمكنـًا عندهم[5]، وقوله كذلك: والشـيءُ يُخْـتَصُّ بالتأنيـث فيُخْرَجُ من التّذكير كما يُخْرَجُ المَنْكورُ إلى المعْرِفَة[6].

---

[1] المصدر نفسه: 2/ 300-301. قد بين المبردُ البابَ بقوله: لا غلامَ لك وزيدٌ، لم يجزْ أن يُحملَ زيـدٌ على لا، ولكن ترفعُه على الموضِعِ لأن لا وما عملت فيه في موضع رفع، لأنّ "لا" لا تعمل في معرفة. (المقتضب: 4/ 379)

[2] المصدر نفسه: 2/ 81

[3] المصدر نفسه: 2/ 82

[4] المصدر نفسه: 1/ 22

[5] المصدر نفسه: 3/ 241

[6] المصدر نفسه: 3/ 242

وهذا الاستدلالُ على أصليّةِ المذكّرِ ذو صبغة نظرية، والمرادُ منه بيانُ ضربٍ من الترتيب في منطق الأشياء بين ما هو مذكر وما هو مؤنث. وقد تَكَرَّرت النّصوصُ وتَوافَرت في بيان هذا المعنى. وفي التَّكْريرِ تَقْريرٌ[1].

وأما التأنيثُ فإن منه اللفظيَّ والمعنويَّ ليسَ غيرُ، ومن ما اجتمع فيه الأمران. فأمّا المؤنَّثُ لفظًا فقد ورد صفةً للمُذَكَّرِ أو اسمًا له، ذلك أنه قد يكونُ الشيءُ المذكَّرُ يوصفُ بالمؤنث، ويكونُ الشيءُ المذكرُ له الاسمُ المؤنثُ نَحْوُ نَفْسٍ، وأنت تَعني الرَّجُلَ به. ويكونُ الشيءُ المؤنثُ يوصفُ بالمذكر، وقد يكونُ الشيءُ المؤنثُ له الاسمُ المذكرُ، فمن ذلك: هذا رَجُلٌ رَبْعَةٌ وغُلامٌ يَفَعَةٌ[2]. وأما المؤنثُ معنىً فمِثلُ قولهِم: نفْسٌ وثلاثةُ أنفُسٍ، وقولهِم: ما رأيتُ عينًا، يعني عينَ القَوم... واستغْنَوْا بالأمِّ في المؤنَّثِ عن أبَةٍ، وكان ذلك عندَهُم في الأصلِ على هذا..."[3]، ومن ذلك ورودُ بعضِ الصِّيَغ مُفيدةً التأنيثَ معنىً نحو "فَعَالِ": ومما يدُلُّكَ على أن "فَعَالِ: مُؤنثةٌ قولُه: دُعِيَتْ نَزَالِ، ولم يَقُلْ دُعِيَ نَزَالِ...[4].

أما المؤنثُ لفظًا ومعنىً فمنه ما لحقتْه الألفُ في آخره نحو حُبْلى وحُبارى وجَمَزَى ودِفْلَى وشَرْوَى وغَضْبَى[5]، ونحو حمراءَ وصفراءَ وخضراءَ وصحراءَ وطَرْفاءَ ونُفَسَاءَ وعُشَرَاءَ[6]، ومنه ما لحقته التاءُ فتؤنَّثُ بها الجماعةُ نحو مُنْطَلِقات، وتؤنَّثُ بها الواحدةُ نحو هذه طَلْحَةٌ ورَحمةٌ وبِنْتٌ وأُخْتٌ...[7].

---

(1) ردد النحاة هذا المعنى من بعد سيبويه: انظر على سبيل المثال: المقتضب: 2/ 182، 3/ 320، و: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص: 49

(2) المصدر نفسه: 2/ 212

(3) المصدر نفسه: 2/ 212

(4) المصدر نفسه: 3/ 279

(5) المصدر نفسه: 3/ 279

(6) المصدر نفسه: 3/ 213

(7) المصدر نفسه: 4/ 236-237



ومن أوجه التفريعِ والاشتقاقِ من التذكيرِ والخروجِ عن الأصلِ فيه والحدِّ، وجهٌ يُستعمَلُ في الكلام المرَكَّبِ، على سبيل المجاز، لأنّ من كلامهم تأنيثَ المذكَّرِ إذا حَصَلَت مُلابسةٌ بينه وبين مؤنث هو منه، فيقع اللفظ خروجٌ عن الأصل، الذي هو مطابقة المذكر أو المؤنث لما يعود عليه، ومخالفةٌ للظاهرة، ويُصبِحُ الظاهرُ المخالفُ للحدِّ غيرَ مُرادٍ؛ إذ المرادُ مجاوزةُ المطابقةِ اللفظيةِ إلى مطابقةٍ في المعنى. القاعدةُ في هذه المجاوزةِ أن يجعلوا الشيءَ في مَوْضِعٍ على غير حالِه في سائرِ الكلامِ... وربما قالوا في بعض الكلام: ذَهَبَتْ بَعضُ أصابِعِه، وإنما "أنَّثَ البَعْضَ" لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن هو منه لم يؤنثْه، لأنه لو قال: ذَهَبَتْ عَبدُ أمِّكَ، لم يحسُنْ. ومما جاء في الشعر قول الشاعر:

وتَشْرَقُ بالقَوْلِ الذي قَدْ أذَعْتَهُ ... كَما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

لأن صدرَ القناةِ مِن مؤنث، ومثلُه قولُ جرير:

إذا بَعْضُ السِّنين تَعَرَّقَتْنا ... كَفى الأيْتامَ فَقْدُ أَبي اليَتيمِ

لأن "بعض" هاهنا سِنون... وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به: اجتَمَعَتْ أهلُ اليمامة، لأنه يقول في كلامه: اجتمعتْ اليمامةُ يعني أهلَ اليمامة، فأنّثَ الفعلَ في اللفظ إذ جَعَلَه في اللفظ لليمامة، فتَرَكَ اللفظَ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام... وتَرْكُ التّاءِ في جميع هذا الحدُّ والوَجْهُ... فإن قلتَ: من ضَرَبَتْ عبدُ أمِّكَ، أو هذِه عَبْدُ زَينبَ، لم يجُزْ لأنه ليس منها ولا بها، ولا يجوزُ أن تَلفِظَ بها وأنتَ تُريدُ العَبدَ...[1].

ويمكن عرضُ صورةٍ عمّا يخرج عن موضعه في هذا الباب، في البيان التالي:

---

[1] الكتاب: 1/ 51-52-53-54



الحد المتصور: المطابقة عدم المطابقة	الفرع المستعمل، أو اللفظ المجاوَز إليه: المعنى المجاوز إليه	العلة المقصودة:	القيد: على عدم المطابقة
ذهبَ بعضُ أصابعه	ذهبتْ بعض أصابعه	ذهبت أصابعه	إضافة الشيء إلى ما هو منه
شرِقَ صدرُ القناة	شرِقتْ صدرُ القناة	شرقت القناة	أنث لأن الصدرَ من القناة
بعض السنين تعرقنا	بعض السنين تعرَّقَتْنا	السنون تعرقتنا	إضافة الشيء إلى ما هو منه
تواضَعَ سُورُ المدينة	تواضعَت سور المدينة	تواضعت المدينة	إضافة الشيء إلى ما هو منه
تَسَفَّهَ أعاليها مَرُّ الرياح	تسَفهتْ أعاليها مَرُّ الرياح	تسفهت الرياح...	إضافة الشيء إلى ما هو منه
طولُ الليالي أسْرَعَ...	طول الليالي أسرعَتْ...	الليالي أسرعت...	إضافة الشيء إلى ما هو منه
اجتمعَ أهلُ اليمامة	اجتمعت أهلُ اليمامة	اجتمعت اليمامة	إضافة الشيء إلى ما هو منه



فالحد المصوَّرُ في الأمثلة هو المطابقةُ، والفرعُ المستعمل هو المخالفة الظاهرة، وهي مخالفة مقبولة لموافقتها للقيد المشروط على الخروج. والمقصودُ بالقيد هنا أن يُعامَلُ المضافُ مُعامَلةَ المضافِ إليه إذا كان منه فيُحْمَلَ عليه في المعنى. أما العلاقة بين الحد والاستعمال فهي أن الانتقال من مخالفة ظاهرة إلى مطابقة ظاهرة إنما هو أمرٌ حاصلٌ بالمعنى، فإذا سقطَ القيدُ – وهو اشتراطُ موافقة المضاف للمضاف إليه في المعنى – رُفِضَ الفرعُ وأُهمِلَ ولم يُقَسْ عَلى لسانِ العرب ومَذْهَبِهِم في المجاز من معنى إلى معنى.

* الوقوعُ على معنى: الأصلُ في الأسماء الوقوع على معنى. وهذه السمة دلالة وضعية في الاسم لا تحتاج إلى تعليل، لأن الوَضْعيّاتِ لا تُعَلَّلُ. وقد أفادَ هذه السمةَ تعريفُ سيبويه للاسم بالإحالة على الأمثلة التي تَعُمُّ العاقلَ وغير العاقل والحيَّ والميتَ والجمادَ...[1] وكلُّ مقولة غير الاسم نقلت إليه – بالتسمية والوقوع على معنى – فمصيرها إليه. وقد عقد سيبويه للتسيمة فصولا وأبوابا في الكتاب بَيَّنَ فيها شروطَ انتقال المقولات إلى الاسمية. ويُستنبطُ مِن فعلِه هذا أن النظرَ النحويَّ يتصور جِسْمَ اللغة ذا حَرَكَةٍ ومَرانَةٍ، وتَنتقلُ المفرداتُ والأجزاءُ، بحسب هذه الحركةِ، ومِنْ حَيزِها الأصْلِيّ إلى أحْيازٍ أخرى وتتكاثَرُ. ومن المفردات، غير الأسماء، ما يكثُر في كلامهم ويُستعمَل ويُوقَعُ مَواقعَ الأسماء حتى يستغنوا به عن الأسماء[2].

* البناء على ثلاثة أحرف: الأصلُ في الاسم، من حيثُ البناءُ اللفظيُّ، أن يَرِدَ على ثلاثة أحرفٍ أصليّةٍ. ويُؤيِّدُ هذه السِّمَةَ قولُ سيبويه: وما ما جاءَ على ثلاثةِ أحرفٍ

---

(1) الكتاب: 1/ 12

(2) 3/ 201، ويُنظر في الكتاب نماذجُ من "التسمية" أو النقل إلى حيز الاسم، خاصة ج 3، من ص: 198 إلى ص: 366. أما المبردُ فقد أعرب عن هذه السمة – سمة الوقوع على معنى – بقوله: أما الأسماء فما كان واقعا على معنى (المقتضب: 1/ 3)



فهو أكثرُ الكلام في كُلِّ شيءٍ من الأسماء... وذلكَ لأنّه كأنّه الأوّلُ، فمِنْ ثَمَّ تَمَكَّنَ في الكَلام، ثُمّ ما كان على أربعة أحرُفٍ بعدَه، ثم بناتُ الخمسة، وهي أقلُّ... لأنها الغايةُ في الكثرة. فالكلامُ على ثلاثة أحرفٍ وأربعةِ أحرف وخمسةٍ، لا زيادةَ فيها ولا نقصانَ، والخمسةُ أقلُّ الثلاثةِ في الكَلامِ... فعَلى هذا عِدَّةُ حُروفِ الكَلِمِ، فما قَصُرَ عن الثّلاثَةِ فمَحْذوفٌ، وما جاوَزَ الخمسةَ فمَزيدٌ فيه...[1].

2) سماتُ الفعلِ وعلاماتُه:

للفعل في كتاب سيبويه خصائصُ وعلاماتٌ يُعرَفُ بها وتُمَيِّزُه مِن قَسيمَيْه. فحدُّ الأفعال البناءُ، وإفادةُ الحدث والزمان، والافتقارُ إلى الاسم، والتصريفُ، والثقلُ، والعَملُ.

فالبناء يميزه من الإعراب المتأصل في الأسماء، وإفادة معنى الحدث والزمان تميزه مما لا يفيد إلا معنى الزمان، والافتقار إلى الاسم يميزه من الاستغناء الذي هو أصل في الأسماء، والتصريف يميزه من الجمود، والثقلُ يميزه من تمكُّن الأسماء وخِفَّتِها.

* البناء: الأصل في الأفعال البناءُ، وأما الأسماءُ المبنية فهي ملحقة بالمبنيات. يقول سيبويه: وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل... وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال...[2]، ذلك أنّ ما جرى عليه مبدأ التغير الإعرابي فإنما كان كذلك تبعا لقوانين تغير العمل، لأن مبدأ التغير الإعرابيّ يحكي قابليةَ المعمولية، وما لم يَجْرِ عليه مبدأ التغير الإعرابي فهو جزء

---

[1] الكتاب: 4/ 229-230

[2] الكتاب: 1/ 15. وللمبرد في المسألة تفسير، يقول: وكان حدها ألا يعرب منها شيء منها لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل، فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عواملَ... فهذا كان حدها في الأصل. (المقتضب: 4/ 80)



مؤثر العمل، أي إن المبنيَّ مُؤثِّرٌ والمعرَبَ مُتَأَثِّرٌ، وما بنيت الأفعال إلا لأنها مؤثرةٌ العَمَلَ، وتأثير العمل سمة لازمة لها وناشئة بالوضع. يقول سيبويه: واعلم أن الفعلَ الذي لا يتعدى الفاعلَ يتعدى إلى اسم الحَدَثَانِ الذي أُخِذَ منه... ويتعدى إلى ما كان وقتا في الأمكنة...[1]. فالأفعال أدواتٌ للأسماء تعمل فيها، فكان حدُّها ألاّ تُعرَبَ لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل.

وللأفعال في كتاب سيبويه ظاهرٌ لفظيٌّ، ومعدِنُ اشتقاقٍ، ودلالةٌ زَمَنيّةٌ. فأما ظاهرها اللفظي فهو صيغتُها المسماة بالأمثلة، وأما معدن اشتقاقها فأحداثُ الأسماء أو المصادرُ التي أُخِذ منها الفعل، وأما دلالتها الزمنيةُ فهي ما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو حاصل لم ينقطع. والأفعالُ في باب البناء والإعراب على ضربين: ضرب يعرب لعلة الشبه بأسماء الفاعلين وضرب يجري على ما يجب في الفعل من البناء. يقول سيبويه في هذا الشأن: " وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعِلِينَ... وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة (أي للأسماء المبنية)، وللأفعال التي لم تَجْرِ مجرى المضارِعة، للحروف...[2]. وقد خرج الضربُ الأولُ عن أصله في البناء إلى الإعراب بمضارعة ما هو مُعرَب، فهو يُعرَبُ إذا كان مضارعا للاسم في المعنى والموقع: ضارَعَت الفاعلَ لاجتماعِهِما في المعنى... ولدخول اللام... ولِمَا لَحِقَها من السّين وسوف...[3]. وبهذا الشبه اختلَفَ الماضي والأمرُ عن المضارع فبُنِيَا وأُعْرِبَ، وبالزيادة خرجت الأفعالُ المضارعة من البناء على شَبَه الاسمِ...

---

[1] الكتاب: 1/ 34-35-36

[2] الكتاب: 1/ 13-14-15.

[3] المصدر نفسه: 1/ 14-15. رَدَّدَ المبردُ هذا المعنى بقوله: اعلمْ أن الأفعالَ إنما دخلَها الإعرابُ لمضارعتها الأسماءَ، ولولا ذلك لم يَجِبْ أن يُعربَ منها شيء. وذلك أن الأسماء هي المعربة... وإنما ضارَعَ الأسماءَ من الأفعال ما دَخَلَت عليه زائدةٌ من الزّوائدِ الأربعِ التي توجِبُ الفعلَ غيرَ ماضٍ... وإنما قيل لها مضارعة؛ لأنها تقع مواقع الأسماء في المعنى... وتَلْحَقُها الزوائدُ لمعنى... (المقتضب: 2/ 1-2)



* البناء والرد إلى الأصل:

قد يعود الفعل المضارع إلى أصله في البناء بموجب الاختصاصِ الذي يُزَوِّدُ الرّاجعَ بشروط الرُّجوع إلى أصله، وهو عودتُه إلى الشبه بالفعل المبنيّ في الأصل. يقول سيبويه في هذا المعنى: وإذا أردتَ جمعَ المؤنثِ في الفعل المضارع ألحقْتَ للعلامة نوناً، وكانت علامةَ الإضمار والجمع... وأسكَنْتَ ما كان في الواحد حرفَ الإعراب، كما فعلتَ ذلك في فَعَلَ حين قلتَ: فَعَلْت وفَعَلْنَ. فأُسْكِنَ هذا ههُنا وبُني على هذه العلامةِ كما أُسْكِنَ فَعَلَ، لأنه فِعْلٌ كما أنّه فِعْلٌ، وهو متحرك كما أنه متحرك، فليس هذا بأبْعدَ فيها – إذا كانت هي وفَعَلَ شيئا واحدا – مِن يَفْعَلُ، إذْ جاز لهم فيها الإعرابُ حين ضارعتِ الأسماءَ وليست باسم... وفُعِلَ بلام يفْعَلُ ما فُعِلَ بلام فَعَلَ لما ذكرت لك، ولأنها قد تُبنى مع ذلكَ على الفَتحةِ في قولِكَ: هل تَفْعَلَنَّ؟[1].

* إفادة الحدث والزمان: الأصل في كل فعل الدلالةُ على الحدث والزمان[2]. يقول سيبويه: فالفعل أمثلت أخذت من لفظ أحداثِ أسماءٍ، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن ولم ينقطع... فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة...[3]. ويقول: وإن ما ضارعتْ أسماءَ الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولكَ: لَفاعلٌ، حتى كأنك قلتَ: إن زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى...[4]. ويقول: "فالأفعال... إنما هي من الأسماء...[5].

---

[1] الكتاب: 1/ 20. وقد أورد المتأخرون معنى رُجوع الفعل إلى أصلِه في البناء بعبارةٍ نظريةٍ آنَق: وقد كان أصل المضارع أن يكونَ مبنيا وإنما أُعْرِبَ لشبَهه بالاسم من وجهين: العموم والاختصاص، فأنْ يَرجِعَ إلى شَبَهِه بما هو من جِنسِه أقيسُ وأولى؛ لأن الرجوعَ إلى الأصل أيسرُ من الانتقالِ عنه، وتَشْبيه الشّيءِ بجنسِه أقربُ مِن تَشْبيهِه بغير جِنْسِه. (الأشباه والنظائر: 1/ 225)

[2] الإيضاح: ص: 52-53. الاقتراح، ص: 28

[3] الكتاب: 1/ 12

[4] المصدر نفسه: 1/ 14

[5] المصدر نفسه: 1/ 20-21



وتُعَدُّ قضيةُ تعدّي الفعل إلى الحدث والزمان عَضُداً يُقَوّي فكرةَ دلالةِ الفعل عليهما؛ يقول سيبويه: "واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعلَ يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه... ويتعدى إلى الزمان، نحو قولك: ذهب، لأنه بني لما مضى منه وما لم يمض، فإذا قال: ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا قال: سيذهب، فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه، كما أن فيه استدلالا على وقوع الحدث"[1]، يقول: ففيه بيان متى وقع، كما أن فيه بيانَ أنه قد وقع المصدر وهو الحدثُ...[2].

ومما يزيدُ هذه الإفادةَ تأكيداً وتثبيتًا أن سيبويه عقد للمصدر – الذي هو مَدْلولٌ مِنْ مَداليلِ الفعل – مباحثَ وأبوابًا[3]، وعقد لظروف الدهر أبوابا[4]. فتَبَيّنَ أنّ الدهرَ والحدثَ معنيان لازمان يقومُ بهما الفعل، ورُكْنانِ مَكينانِ فيه في أصل وضعه.

ولكن الفعلَ قد يفقِدُ أحدَ ركنيه فيُنَزَّلُ منزلةَ الفَرع ويخرج من حيز التام إلى حيز الناقص المفتقِر الذي لا يُفيد إلا الزمانَ ومن ثَمّ ذُكِرَ على حِدَتِه ولم يُذكَر مع الأول، ولا يجوز الاقتصارُ فيه على الفاعل... وذلك قولُكَ: كان ويكون وصار.. وما كان

(1) المصدر نفسه: 1/ 34-35

(2) المصدر نفسه: 1/ 36

(3) منها باب تُرجِم له بقوله: هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تَعدّاك إلى غيرك وتوقِعُها به، ومصادرها... (الكتاب: 4/ 5)، وبحث في المصادر الدالة على الأدواء، (4/ 10-17-26)، والعيوب (4/ 26)، ومعنى الفُضالة والبقية (4/ 13)، ومعنى الاهتزاز والحركة (4/ 14)، ومعنى جزاء الفعل (4/ 13)، ومعنى انتهاء الزمن (4/ 12)، ومعنى المباعدة (4/ 12)، ومعنى الهَيْج والحركة والخفة والحركة (4/ 20)، ومعنى الذعر والخوف (4/ 18)، ومعنى الصغر والكبر (4/ 30)، ومعنى الصنعة (4/ 11)، ومعنى الصوت (4/ 14-16)... وقد سمّى المبردُ المصدرَ اسمًا للفعل: واعلم أن المصدرَ كسائر الأسماء إلا أنه اسمٌ للفعل... (المقتضب: 3/ 226)

(4) منها "باب وقوع الأسماء ظروفا" (1/ 216) وسماها: الوقت والساعات والأيام والشهور والسنين وما أشبهَها من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر (1/ 418)، وما أجْرِيَ مجرى الأبد والدهر والليل والنهار كالمحرم وصفر وجمادى وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة، لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة أيام... (1/ 217). وذكر أن ظروف الدهر أشد تمكنا في الأسماء (1/ 419)، وفَعَل مِثلَ ذلك في ظروف المكان...



نحوَهُنّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر... فإنما أردتَ أن تُخبر... وأدْخَلْتَ كان لتَجْعَلَ ذلك في ما مضى[1].

* الافتقارُ إلى الاسم: لا يَقْوى الفعل وحده على أن تتكوَّنَ منه جملة، وذلك لافتقاره إلى الاسم. ووجه الافتقار فيه كائن في الإسناد الحدَثيّ إلى الاسم، ومن ثَمَّ كان الفعلُ الجزءَ المنْتَظِمَ منه مع الاسم جملةٌ؛ يقولُ سيبويه في بيان هذا المعنى: الفعلُ لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلاما، فالاسمُ قد يستغني عن الفعل...[2]. وتكاد تكون سمة الافتقار في الفعل سارية في جميع حالاته. فلم يكن في الأصل مبنيا – أي غيرَ خاضع لتأثير التّغيُّر – إلا لأنه هو عينه مؤثِّر، أي عامل فيما بعدَه ومفتقر إليه. ولم يكن الفعل مفيداً الحدثَ والزمانَ إلا لأنه مفتقر إلى من يُسنَدُ إليه ذلك الحدثُ في دهر بعينه. وقد جعل منه افتقارُه إلى مسند إليه مَقولةً سياقيةً متعلقةً بما تَنتَظِمُ معه لقيام الجملة.

* التّصريف: الأصلُ في أفعال التصريف، وذلك لأنه يجوز معها تقديم المنصوب بها على المرفوع[3]، واتصال ضمائر الرفع والنصب بها[4]. ويكتسِبُ الفعلُ قوتَه من كثرة تصرفه، لكنه قد يخرج عن هذا الأصل إذا فقَدَ سمة التصرف، فتحل فيه سمة الجمود، وذلك باب من أبواب إضعافه[5]. ويتحققُ الجمود في أفعال المدح والذم،

---

[1] الكتاب: 1/ 45. وللنحاة المتأخرين مذاهبُ أخرى في الموضوع، منها الرد على من ذهب إلى خلوِّها من الحدث، قال ابن هشام: مَن زعَم أنه لا يَدلُّ على الحدث مُنِعَ من ذلك، وهم المبرد فالفارسي فابن جني فالجرجاني فابن برهان. والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا ليس. (المغني، ص: 570)، ونُسِبَ إلى ابن مالك أنه قال: مَن قال إنّ "كان وأخواتها" لا تدل على الحدث فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فلا يُقبَلُ إخراجُهُما من الأصل إلا بدليل (الاقتراح، ص: 113)، وهذا استدلال يدخل في باب اسْتِصْحابِ الأصلِ

[2] المصدر نفسه: 1/ 21

[3] المصدر نفسه: 1/ 34. ينظر في هذا المعنى كتاب: الأشباه والنظائر: 1/ 70.

[4] المصدر نفسه: 1/ 18-19-20

[5] انظر مفهوم "إضعاف الأقوى" في: الأشباه والنظائر: 1/ 156.



يقول فيها سيبويه: وأما نعم وبئس ونحوُهما فليس فيهما كلام، لأنهما لا تُغَيَّرانِ، لأن عامةَ الأسماء على ثلاثة أحرف، ولا تُجْريهِنَّ إذا كنَّ أسماء للكلمة، لأنهن أفعال...[1]، ومما فيه الجمودُ أفعالُ التعجب، يقول سيبويه: هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يَجْرِ مجرى الفعل ولم يتمكَّنْ تَمَكُّنَه... ولا يجوز أن تُقدِّم أو تؤخر...[2]. والجمودُ في أسماء الأفعال: هذا باب من الفعل سمي الفعلُ فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث[3]، واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك لأنها أسماء، ليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل... ولم تَصَرَّفْ تَصَرُّفَ المصادرِ لأنها ليست بمصادر...[4] وباب من الفعل سمي الفعلُ فيه بأسماء مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث[5]، ليس بفعل، ولا يتصرف تصرفه[6]، "واعلم أنه يقبحُ: زيدا عليكَ، وزيدا حَذَرَك، لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقبُحَ أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها إلا أن تقول: زيدا، فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوةَ الفعل، لأنه ليس بفعل، ولا يتصرف تصرف الفاعل الذي فيه ما لم يفعلْ"[7]. ومما فيه الجمودُ أيضا أفعالُ المقاربة:... ولا يستعملون المصدر هنا... واعلم أنهم لم يستعْمِلوا عسى فِعْلُكَ، واستغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب عن أن يقولوا عَسَيا وعَسَوْا...[8].

---

[1] الكتاب: 3/ 266

[2] المصدر نفسه: 1-72-73. وانظر المقتضب: 2/ 202، 3/ 68-190، 4/ 173-391.

[3] المصدر نفسه: 1/ 241

[4] المصدر نفسه: 1/ 242-243

[5] المصدر نفسه: 1/ 248

[6] المصدر نفسه: 1/ 250

[7] المصدر نفسه: 1/ 252-253

[8] المصدر نفسه: 3/ 158

* الثقل: الفعلُ أثقل من الاسم، يؤكده قول سيبويه: واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكنا، فمن ثَمَّ لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون[1]. والثقل سمة متأصلة في الفعل، وآيَتُه أن الأفعالَ لا يلحقها تنوين ويلحقها الجزم والسكون، وكل ما ضارعها من الأسماء في ذلك ووافقها في البناء "أَجْرِيَ لفظُه مجرى ما يسْتثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفّون... واستثقلوه حين قاربَ في الكلام ووافَقَ في البناء...[2]، وكلما اقترب الاسم من الفعل في الشبه ازداد ثقلُه، وكلما اقتربَ الفعلُ من الاسم بالمضارعة قلَّ ثقلُه. والثقل مرتبتان: ثقل كلي، وهو الأصل الوضعي في الأفعال، وثقل جزئي يفتقد معه الفعلُ بعضَ الثقل لا كلَّه لاقترابه مما شأنُه الخفةُ والتمكنُ وهو الاسم، وهذا الفعل هو المضارع الذي يشبه اسم الفاعل ويخرج من البناء إلى الإعراب خروجا جزئيا، فاحتل بسبب هذا الخروجِ منزلةً بين الثقل المتأصل والخفة المستعارة. وقد ربط النحاة بعد سيبويه ثقل الفعل بظواهر أخرى متأصلة فيه، فمنهم من ربطه بسمة التصريف[3]. ومنهم من ربطه بدرجة الكلم في سُلَّم الأصول والفروع[4]. ومنهم من رَبَطه بسمة الافتقار: كمُطلق افتقاره إلى الاسم[5]، أو كثرة استلزامه الأسماء[6]، أو اسْتِتَارِ الاسم في الفعل لا العكس[7].

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 20-21. المقتضب: 3/ 309، 4/ 80-108-177

(2) المصدر نفسه: 1/ 21

(3) وكان ثعلب يقول: الأسماء أخف من الأفعال لأن الأسماء جوامدُ لا تتصرف، والأفعال تتصرف فهي أثقل منها (الإيضاح، ص: 101)

(4) قال البصريون: الفعل أثقل من الاسم، لأن الأسماء هي الأولى (الإيضاح، ص:100)

(5) وجه ثقل الفعل وخفة الاسم أن الاسم إذا ذكر فقد دل على مسمى تحته... والفعل إذا ذكر لم يكن بد من الفكر في فاعله، لأنه لا ينفكُّ منه. (الإيضاح، ص:100)

(6) ثقل الفعل لدلالته على الفاعل والمفعول والمفعولَيْنِ والثلاثة والمصدر والظرفين في الزمان والمكان والحال، وما أشبه ذلك (الإيضاح، ص:101)

(7) وقال الكسائي والفراء وهشام: الاسم أخف من الفعل، لأن الاسم يستتر في الفعل، والفعل لا يستتر في الاسم (الإيضاح، ص: 101)



* العمـل: العمـل أصـل في الأفعـال، يفيـد ذلـك عَقـدُ سـيبويه أبوابـًا كثيـرة للحديث عن تعدي الفعلِ وعدمِه في مداخل الكتـاب[1]، ومـا يعمـلُ عَمَلَـه ولـم يجـرِ مجراه ولـم يتمكنْ تمكنه، وهو باب التعجب[2].

وإذا كانت سمةُ الإعراب علةً في معمولية الأسماء، فإن سمةَ البناء علةٌ في عاملية الأفعـال لأن حـدَّ الأفعـال ألا يُعـرَبَ شـيء منهـا، ولا يكـون الإعـراب إلا بعامـل. فالأفعال غير مُعرَبة في الأصـل وعاملـة في غيرهـا. وقـد ذكـر سـيبويه مجـارِيَ أواخـرِ الكلِم ليَفرُقَ بين ما يدخله ضرب من الحركات لما يحدِثُ فيه العامل، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامـل[3]. وبالجملـة فـإن مخـارجَ الأفعـال ومـا يجـري مجراهـا واحـدة في الإعمـال والمَعـاني تختلـف. وهنـاك أسـماء جاريـة مجـرى الأفعـال في العمـل كاسـم الفاعـل، ومبالغـة اسـم الفاعـل[4]، واسـم المفعول، "والصفة المشبه باسم الفاعل فيما عملت فيه"[5]، وما جرى من المصـادر المصادر مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه[6].

ومما يتفرعُ على إعمال الفعل سمةُ الإلغاء، وذلك في باب الأفعال التي تستعمل وتلغى[7]، وبابِ هذِه الأفعالِ إذا دخلت على ما بعدَها موانعُ تُعَلِّقُها عن العمل كَلامِ الابتداء وألفِ الاستفهام[8].

---

(1) الكتاب: 1/ 33

(2) المصدر نفسه: 1/ 72. وذكَر المبرد معنى قوة دلالة الفعل على العاملية، وفيه بيان لمقالة سيبويه: اعلم أن الأفعال أدواتٌ في الأسماء تعمل فيها كما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارة، وإنْ كانت الأفعال أقوى في ذلك (المقتضب: 4/ 80)

(3) الكتاب: 1/ 13

(4) المصدر نفسه: 1/ 109-110

(5) المصدر نفسه: 1/ 194

(6) المصدر نفسه: 1/ 189

(7) المصدر نفسه: 1/ 118

(8) المصدر نفسه: 1/ 236



ويبدو من سَوق سيبويه للأفعال أنها ذاتُ ترتيب مخصوص في سُلَّم الأصول والفروع، روعِيَ فيه تقديمُ الفعل المعرب على المبني، والمبني على الفتح على المبني على السكون.

يقول سيبويه: وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين... والنصب في المضارع من الأفعال "لن يفعل"، والرفع "سيفعل"، والجزم "لم يفعل"... والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم "ضَرَبَ"، وكذلك كلُّ بناء من الفعل كان معناه "فَعَلَ".

ولم يُسَكِّنوا آخر "فَعَلَ" لأن فيها بَعْضَ ما في المُضارِعَةِ... والوَقْفُ قولُهُم "اضْرِبْ" في الأمرِ، لَم يُحرِّكوها لأنّها لا يوصفُ بها ولا تقعُ موقعَ المضارِعة، فبَعُدَت من المضارِعة بُعْدَ "كم وإذ" من المتمَكِّنَة.

وكذلك كلُّ بناء من الفعل كان معناه افْعَلْ...[1].

[1] الكتاب: 1/ 13-14-16-17. ولعل هذا الترتيب هو الذي غلبَ على النحاة بعد سيبويه. فهذا المبرد يقول: فالأفعال ثلاثة أصناف: منها المضارعُ... وفَعَلَ وما كان في معناه لما مضى، وقولُك افْعَلْ في الأمر (المقتضب: 2/ 2)، ويقول: الأفعال ثلاثة أضرب: فضَرْبٌ منها يُعرَبُ لعلة... أوجَبَتْ له الإعرابَ وضربانِ لا يُعربان بل يجريان على ما يجب في الفعل قبل أن تَلحقَ المضارِعَ العلةُ التي أوجَبَتْ له الإعرابَ (المقتضب: 4/ 80). وهذا السِّيرافيّ يعلق على كلام سيبويه في فتح أواخر الأفعال الماضية، ويقول:... غير أن الأفعال انقسمت إلى ثلاثة أقسام: فقسم منها ضارع الأسماء مضارعة تامة استحق بها أن يكون بها معربا، وهو الأفعال المضارعة التي في أوائلها الزوائد الأربع... الضرب الثاني من الأفعال ما ضارع الأسماءَ مضارعةً ناقصة وهو الفعل الماضي. والضرب الثالث ما لم يضارع الأسماء بوجه من المضارعة وهو فعل الأمر. فرأينا الأفعال قد ترتبت ثلاثَ مراتبَ: أولها الفعل المضارع المستحق للإعراب وقد أعرب، وآخرها الثالث فعل الأمر الذي لم يضارع الاسمَ البتةَ فبقي على سكونه، وتوسط الفعلُ الماضي فنقص عن درجة الفعل المضارع لنقصان مضارعته، وزادَ على فعل الأمر لما فيه من المضارعة، فلم يسكَّن كفِعل الأمر لفضله عليه، لم يُعربْ كالفعل المضارع لقصوره عنه، وبني على حركة واحدة إذْ كان المتحركُ أمكنَ من الساكن، وجُعِلَتْ تلك الحركةُ فتحةً دون غيرها (شرح كتاب سيبويه: 1/ 144-145). وقد علق د. داوود عبده على ترتيب الأفعال واشتقاق بعضها من بعض حين ذهب إلى أن اللغويين العربَ يكادون يجمِعون على أن الفعلَ المضارع مشتق من الفعل الماضي – أما سيبويه فلم يُفهم منه ذهابُه هذا المذهبَ – ولكن الحجج التي أدلوا بها لم تكن حججا لغوية بل كانت جدلا كلاميـًا لا علاقة له بالاشتقاق. ذهبَ



وبالجملة فإن سماتِ الفعل وأماراتِهِ التي ذُكِرَت آنفًا يمكن عَدُّها "مخارجَ للأفعال"[1] وأبوابًا معجميةً للأفعال مرتبةً في الكتاب على نحوٍ نظريٍّ مخصوصٍ يَظهرُ فيه الفاعلُ "قُطبَ البابِ":

"هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعول".

"هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرتَ على المفعول الأول".

" هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصرَ على أحد المفعولين دون الآخر".

"هذا بابُ الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولِينَ ولا يجوزُ أن تقتصرَ على مفعول واحد دون الثلاثة...".

"هذا باب المفعول الذي تعداه فعلُه إلى مفعول".

"هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولَين وليس لك أن تقتصر على أحدهما...".

الباحثُ إلى أن صيغة المضارع هي الأصل الذي اشتُقت منه صيغتا الماضي والأمر وغيرُهما من صيغ المشتقات، ونفى عن غير المضارع أن يكونَ أصلا من الاشتقاق لأن تلك الصيغَ كلَّها يدور فيها الجذر وصالحةٌ لأن تكون أصلا من الاشتقاق. ومعرفة الجذر وحده لا تكفي لمعرفة الأصل، ولكن لا بد من معلومات أخرى تحدد حركة العين في الصيغة ولا تكون موجودة في الماضي أو المصدر. وتلك المعلومات اللغوية الموجودة في الأصل هي التي يُستنَد إليها في تحديد اشتقاق قواعد الأصل، وإذا تعددت الأصول اختيرَ الأصلُ الذي لم يتمَّ الاشتقاقُ منه بقواعدَ أقلّ تعقيداً. (انظر ما قالته: الماضي والمضارع، أيهما مشتق من الآخر؟ بمجلة: [في اللسانيات واللسانيات العربية]، الجمعية الفلسفية بالمغرب، عيون، 1988) ص: 27-28-29-30-31.

[1] الاصطلاح المبرد: مخارج الأفعال واختلاف أحوالها، وهي عشرة أنحاء... (المقتضب:3/ 187، 4/ 177).



"هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد".

"هذا بابُ بِناءِ الأفعال التي هي أعمالٌ تَعَدّاك إلى غيرك وتوقِعُها به".

"هذا باب ما جاء من الأدْواءِ على مثال "وَجِعَ يَوْجَعُ وَجَعًا "لتقارب المعاني".

"بابُ ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه [أي التعجب والمدح]".

"باب الأفعال التي تستعمل وتلغى".

"بابٌ من الفِعْلِ سُمّي لفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث [أي: اسم الفعل]".

ويمكنُ في خاتمة الحديث عن "معجم الأفعال" تقديمُ أنموذجٍ في الأفعال، من كتاب سيبويه، جامعٍ لسِماتها، مَعْدودٍ بمثابة قائمةٍ مُغْلَقَةٍ تُلازِمُ الفعلَ في تَصَدُّرِه الجُمَلَ:

* المخارج المعجمية للأفعال:

الفعل غير المتعدي:	+ فعل لازم [لا يتعدى الفاعل إلى المفعول] + يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه لفظا لدلالته على صنفه [ذهب أي كان منه ذهاب] – فهو يعمل في هيئة الحدث [قعد قِعدةَ سَوْء] – وفي المرة منه [قعد قعدتين] – وفي الضرب منه [قعد القرفصاءَ، اشتملَ الصَّماءَ]



+ ويتعدى إلى الزمان: – لدلالة لفظه عليه، وهي أقوى من دلالته على المكان [مضي، استقبال] – يتعدى إلى الزمان بشرط موافقة لفظه للظرف [قعد شهرين، سيقعد شهرين] + ويتَعدّى إلى المَكانِ: – إلى ما اشتُقَّ لفظُه اسمًا للمكانِ – وإلى المَكانِ لدلالةِ لفظِه عليْه: للحَدَثِ مَكانٌ وإن لَم يُذكَرْ [قَعدْتُ مَقعداً كريمًا] – وإلى ما كان وقتًا في المكان ومُقَدَّراً مسافَتُه من المكان [ذهبت فرسخين] – وما كان ظاهرُه تعديا للمكان فبتقدير الخافض [دَخَلْتُه دُخولاً ووَلجْتُه وُلوجًا، ولكنَّه أَلْقي حرفَ الجرِّ (في) استخفافا].	

ومَدارُ كلامِ سيبويه في سماتِ الفعل، على الدلالة التي في الفعل والبيانِ القائم فيه[1]. ولهذا "البَيانِ القائمِ" شِقّانِ أحدُهما يتعلق بالتركيب والعمل، والآخر يتعلق بخصائص المعنى والمعجم. وعندما يُذكَر الفعلُ فإنّ دلالته تنصرف إلى هاتين

[1] الدلالة التي في الفعل والبيان القائم فيه مستفاد من كلام سيبويه في الموضع: إنما يذكر ليدل على الحدث... إذا قلت: ضرب عبد الله، لم يستبن أن المفعول زيد أو عمرو... إذا قال: ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه، كما أن فيه استدلالا على وقوع الحدث... ليس في "ذَهَبَ" دليلٌ على الشّام، وفيه دليل على المذهب والمكان... وإنما جُعِلَ في الزمان أقوى لأن الفعلَ بُني لما مَضى منه وما لَم يمض، ففيه بيانُ مَتى وقَعَ، كما أن فيه بيانَ أنه قد وقع المصدر، وهو الحدث (الكتاب: 1/ 34...36)



الجهتين. وانصرافُ الدلالة إلى هاتين الجهتين بابٌ في مناسبة اللفظ لمعناه أو في النسبةِ بين صيغةِ اللفظِ وصورةِ النّظمِ.

* المخارجُ التركيبيةُ للأفعال:

يقول سيبويه: الفعلُ يجري في الأسماء على ثلاثة مجار: فعل مضمر لا يحسن إظهاره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره[1]. وتفسير ذلك أن المُظهرَ الذي لا يحسنُ إضماره إنما مَنع إضمارَه عدمُ وجود قرينة من أحوال الخطاب تغني عن ذكر الفعل، فلما افتقرَ إلى الأحوال المصاحبة للفظ بالفعل تعين الذِّكرُ. أما المضمر المستعمل إظهاره فقد عُلِمَ من ظروف الخطاب المقصودُ بالحذف فجاز الحذف. أما ما لا يستعمل إلا مضمرا فَيَرِدُ مع الألفاظ التي تنوبُ عن اللفظ بالفعل مثل إياك ونحوها[2].

ويمكن أن يضاف إلى معجم الأفعالُ التي تصلُ إلى الاسم بحرف الجر، وهي مصنفة في باب الجر. وقد دعا سيبويه هذه التعدية بوُصولِ الفعلِ إلى الاسم بحرف الجر، وبإضافته إليه به[3]. وهي توصل معنى الفعل إلى الواقع عليه وعمله إلى المعمول. والمثال على ذلك مررت بزيد، فإنما أضَفْتَ المرورَ إلى زيد بالباء... وإذا قلت "أخذته من عبد الله" فقد أضفتَ الأخذَ إلى "عبد الله" بمن..." ومن هذه الحروفِ حروفُ القسم، وقد قال الخليلُ: إنما جيء بهذه الحروف لأنك تضيفُ حَلِفَكَ إلى المحلوف القسم، وقد قال الخليل: إنما جيء بهذه الحروف لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به كما تُضيف "مررت به" بالباء...[4]. ويقتضي قيدُ "الاختصاص اللفظي" لهذه الأفعال الواصلة بالحرف أن تُذكَرَ ولا تُضمَرَ: لا يجوز

---

[1] الكتاب: 1/ 296

[2] تفصيل ذلك في الكتاب: 1/ 296

[3] الكتاب: 1/ 94-419-420

[4] المصدر نفسه: 3/ 497



أن تُضْمِرَ فعلا لا يصل إلا بحرف الجر؛ لأن حرفَ الجر لا يضمر...[1]، "ولا يجوز أن تضمر "تنح عن الطريق"؛ لأن الجار لا يضمر، وذلك أن المجرور داخل في الجار غير منفصل...[2].

ويقتضي قيدُ "التلازم" ألا يُفصلَ بين حرف الجر والاسم المجرور المعدَّى إليه الفعل، فلا يقال مررت بقائما رجلٍ ويعللُ سيبويه عدمَ الجواز بقوله: من قِبَلِ أنه لا يُفصل بين الجار والمجرور... فهذا كلامٌ قبيحٌ ضعيفٌ، فاعرفْ قبحَه فإن إعرابَه يسيرٌ... ولكنّ معرفةَ قبحِه أمثلُ من إعرابِه[3].

3) سماتُ الحرفِ وعلاماتُه:

يأتي الحرف في كتاب سيبويه في المنزلة الثالثة، وهو حرفُ المعنى لأنه ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل[4]. والمرادُ به "الحرف" بالمعنى الخاص[5] الذي ينماز عن غيره[6] لا معناه الذي يشمل كل الكَلِمِ، كما مر بنا قبلُ.

وللحرف علاماتٌ محفوظة هي البناء، والافتقار، وإفادة معنى في غيره.

* البناء: فأما البناءُ فهو أصلٌ في الحروف، لقوله: وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غيرُ، نحو قد وسوف... وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى[7]. أما ما بني من الأسماء فقد ضارَعَ الحروفَ، وأما الحروفُ فقد بقيت كلُّها على أصولها مبنيةً؛ لأنه لم يعرض لها ما يخرجُها عن أصولها. وقد

---

[1] المصدر نفسه: 1/ 94
[2] المصدر نفسه: 1/ 254
[3] المصدر نفسه: 2/ 124
[4] المصدر نفسه: 1/ 12
[5] وهو "ما جاء لمعنى"
[6] "ليس باسم ولا فعل"
[7] الكتاب: 1/ 15



نسب الزجاجيُّ لسيبويه هذا المذهبَ فقال: قال الخليلُ وسيبويه وجميعُ البصريين: المستحقُّ للإعراب من الكلام الأسماءُ، والمستحقُّ للبناء الأفعالُ والحروفُ. هذا هو الأصلُ..."[1]. فحرفُ المعنى مبني بناءً لا يزولُ عنه، وهو فيه آصَلُ وأوْغَلُ، ومن الإعراب أبْعَدُ.

* الافتقار أو التعلقُ: حروفُ المعاني مفتقرةٌ إلى غيرها ومحتاجة إلى التعلق لأنها تدخل في جنس من أقسام الكلم هو طرف في الكلام وليس عمدةً. ويتجلى تعلُّقُها في أنها قد تكون مختصة في الدخول على غيرها أو مطلقة في ذلك.

وهي بذلك ثلاثة أقسام: حروف مختصة بالاسم[2]، وحروفٌ مختصة بالفعل[3]، وأخرى مشتركة بينهما[4]. أو هي منقسمة إلى عاملة – وبعضها مختص بالعمل في الاسم وبعض آخر مختص بالعمل في الفعل – وإلى مهملة لها مطلق الدخول ولا تؤثر العملَ في مدخولها. وبِسِمَةِ الاختصاصِ أو الدخولِ التي تفيدُ ضربا من الافتقار أو التعلق تمكَّنَت الحروفُ من أن تكونَ روابطَ في التركيب.

---

(1) الإيضاح، ص: 77

(2) هذا باب الجرِّ. والجرُّ إنما يكون في كل اسم مضاف... (الكتاب: 1/ 419)

(3) باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعلُ... فمن تلك الحروف قَدْ... ومنها أيضا سوف... رُبما وقلّما وأشباهُهُما... وألحقوهُما وأخْلَصوهما للفعل. ومثلُ ذلك هلاّ ولولا وألا، ألزموهنّ لا... وأخلصوهُنّ للفعل. واعلمْ أنه إذا اجتمعَ بعد حروف الاستفهام نحو هَل وكَيف ومَن اسمٌ وفعلٌ كانَ الفعلُ بأن يَلِيَ حَرْفَ الاستفهام أوْلى لأنها عندهم من الحروف التي يُذْكَرُ بعدَها الفعلُ... (الكتاب: 3/ 114-115). هذا بابُ ما يُختارُ فيه النصبُ وليس قَبْلَه منصوبٌ بني على الفعل، وهو باب الاستفهام. وذلك أنّ من الحروف حروفا لا يُذْكَرُ بعدَها إلا الفعلُ ولا يكونُ الذي يَليها غَيرُه، مُظهرا أو مُضمرا، فممّا لا يليه الفعلُ إلا مُظهراً قدْ وسوف ولما ونحوُهنّ... وأما ما يجوزُ فيه الفعلُ مُضمرا ومُظهرا، مُقدما ومُؤخرا، ولا يستقيمُ أن يُبْتَدَأ بعدَه الأسماءُ فهلاّ ولولا ولَمّا وألاَ (الكتاب: 1/ 98).

(4) هذا باب الحروف التي يجوز أن يَلِيَها بعدَها الأسماءُ ويجوز أن يَليَها بعدَها الأفعالُ وهي لكن وإنما وكأنما وإذْ، ونحوُ ذلك، لأنها حروف لا تعمل شيئا، فتُرِكَت الأسماءُ بعدَها على حالها كأنه لم يُذكَرْ قبلَها شيءٌ، فلم يُجَاوَزْ ذَا بِهَا إذْ كانت لا تُغَيِّرُ ما دَخَلتْ عليه فيَجْعَلوا الاسمَ أولى بها من الفعل (الكتاب: 3/ 116)

* إفادة معنى في غيره: حدُّ حروف المعاني أنها ما دل على معنى في غيره. يقول سيبويه بخصوص دخول الألف واللام وإحداثها معنى التعريف في غيرها: "وأما الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفةً لأنك أردتَ بالألف واللام الشيءَ بعينه دون سائر أمته... إذا أدخلت الألف واللام فإنما تُذَكِّرُه رجلاً قد عرفه... لِيتَوَهَّمَ الذي كان عَهِدَه ما تَذَكَّرَ مِن أمْرِه[1]، وأما الباء... فيضافُ بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده... إذا قلتَ: مررت بزيد، فإنما أضفتَ المرور إلى زيد بالباء... وإذا قلتَ: فيك خصلة سوء، فقد أضفت إليه الرداءةَ بفي..."[2]. "وأما حاشا (...) فهو حرف يجرُّ ما بعده... وفيه معنى الاستثناء"[3].

وبعدُ، فإن الْمُرَادَ مِن الْمُورَدِ الذي سَلَفَ، بيانُ ذاتِ أقسامِ الكَلِم وأماراتها المائزة، في كتاب سيبويْه، بوَصْفِها أوضاعًا ومتناولاتٍ أولى في سُكونها قَبل مَصيرِها إلى حَركةٍ وتَفريعٍ وتَوالُدٍ. ويُصاحِبُ كُلَّ أصْلٍ في الوَضعِ فُروعٌ واشتقاقاتٌ تَحْدُثُ بدُخولِ دَواخلَ على الأصْلِ أو حُصولِ حَذْفٍ أو إبْدالٍ أو تَغْييرٍ مَخْصوصٍ أو مُراجَعَةِ أصولٍ أو لَمْحِها أو ارْتِجالِ فُروعٍ.

---

[1] الكتاب: 2/ 5

[2] المصدر نفسه: 1/ 420-421

[3] المصدر نفسه: 2/ 349

المسائل التي وافق فيها ابن هشام النحوي إمام النحويين سيبويه في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"

د.سميرة حيدا

أستاذة باحثة بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، مُنَزِّل الكتاب بالحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأفضل الصلاة وأحسن التسليم على المبعوث رحمة للعالمين، محمد خاتم الأنبياء والمرسلين مُبَلِّغ الرسالة ومُؤَدِّي الأمانة وتارك النَّاس على المَحَجَّةِ البيضاء بنور الفرقان، والصلاة والسلام على آله الطيبين الطاهرين، وعلى صحبه الغرّ الميامين، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

فما من شك أنَّ العرب منذ فجر الإسلام بهرهم القرآن الكريم الذي لو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثله لم يستطيعوا ولن يستطيعوا، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا، نظرا لأسلوبه المعجز الذي يعلو ولا يُعْلى عليه.

والعربية لغة شريفة كَرَّمها الله تعالى بأن أنزل هذا القرآن العظيم بها، فكان هذا الإنزال خير حافظ لها من تقادم العصور ومرِّ الدهور اللذين أبليا جُلَّ اللغات وغَيَّراها.

وقد هَيَّأَ الله لهذه اللغة من يخدمها ويَدْفَعُ عنها من يُحاربها ويكيد لها المكايد، فلم تخلُ حقبة مرَّت بها اللغة من علماء أفذاذ يدرسون اللغة ويسجِّلون ما يَجِدُّ فيها وما يطرأ عليها، أو يُفَسِّرون القرآن الكريم أو يشرحون صحيحا من صحاح الحديث أو ديوانا من دواوين الشعراء أو غيرها من القضايا اللغوية. ولمَّا كان علم النحو لها



كالحارس الأمين، والحاكم الرصين، كان لذلك من أجلِّ علوم العربية، وأوفرها حظا في الدرس والتأليف.

ومن أولِّ هؤلاء العلماء الأفذاذ الذين ملأ فضلهم الآفاق سيبويه إمام النحويين، ففضله على اللغة العربية لاينكره إلا جاحد،كان رحمه الله رأسا في العربية، له منزلة أقرَّ بها القاصي والداني، وشهد له بها جلُّ العلماء، ففي بغية الوعاة: " وقال بعضهم: كنتُ عند الخليل، فأقبل سيبويه، فقال: مرحبا بزائر لا يُملُّ؛ قال: وما سمعتُ الخليل يقولها لغيره."[1]

وفيه " وقال أبو عبيدة: قيل ليونس بعد موت سيبويه: إنَّ سيبويه صنَّف كتابا في ألف ورقة من علم الخليل، فقال: ومتى سمع هذا كله من الخليل، جيئوني بكتابه، فلما رآه، قال: يجب ان يكون صدق فيما حكاه عن الخليل، كما صدق فيما حكاه عنّي."[2]

وقال الأزهري: " كان سيبويه علاَّمة، حسن التصنيف، جالس الخليل وأخذ عنه، وما علمتُ أحدا سمع منه كتابه هذا، لأنَّه احتضر، وقد نظرتُ في كتابه فرأيتُ فيه علما جمّا."[3]

وقال الزبيدي: " قال أبو إسحاق الزجَّاج إذا تأمَّلتَ الأمثلة من كتاب سيبويه، تبيَّنتَ أنَّه أعلم النَّاس باللغة."[4]

---

(1) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى،سنة: 1384-1964، 2/ 229

(2) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى،سنة: 1384-1964، 2/ 229

(3) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى،سنة: 1384-1964،2/ 229

(4) طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف، القاهرة سنة 1973،1/ 72.

وقال عنه ابن خلكان: " كان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو، ولم يوضع فيه مثل كتابه، وذكره الجاحظ يوما، فقال: لم يكتب الناس في النحو كتابا مثله، وجميع كتب الناس عليه عيال. وقال الجاحظ: أردتُ الخروج إلى محمد بن عبد الله الملك الزيات وزير المعتصم، ففكَّرتُ في شيء أهديه له، فلم أجد شيئا أشرف من كتاب سيبويه، فلمَّا وصلتُ إليه قلتُ له: لم أجد شيئا أهديه لك مثل هذا الكتاب، وقد اشتريته من ميراث الفرَّاء، فقال: والله ما أهديت لي شيئا أحب إليَّ منه."[1]

ونُقل عن الزمخشري قوله في مدح كتاب سيبويه:[2]

ألا صلَّى الإله صلاة صدقٍ   على عمرو بنِ عثمانَ بنِ قُنبرِ
فإنَّ كتابَه لمْ يُغْنِ عنه   بنو قلمٍ ولا أبناءُ مِنبَرِ

ويكفي سيبويه فخرا أنَّ كتابه يطلق عليه قرآن النحو،وأنَّ قارئه يوصف براكب البحر، من هول ما يطالع فيه تعظيما له واستصعابا لمسائله.فقد انفرد بسمات خاصة جعلته في نظر الأمة العربية الحارس الأول لقواعد اللغة العربية، وصار اسمه ذا دلالة خاصة على حراسة اللغة والغيرة عليها، والغضب من أيّ سوء يمسها،ونظر إليه الناس على تعاقب الأزمان على أنّه المسئول الأول عن صحتها وسلامتها من اللّحن.

فالناس إذا سمعوا من يلحن في اللغة قالوا: فلان أغضب سيبويه، وأقلقه في قبره،وإذا رأوا رجلا نابها متبحرا في اللغة شبهوه بسيويه، وصدق من قال إنَّ اسمَ سيبويه، أصبح في النحو وعلوم العربية مثل حاتم الطائي في الجود، وقس في

---

[1] وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، نشر: دار صادر بيروت، 3/ 463

[2] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى،سنة: 1384-1964، 2/ 229

الفصاحة، وإياس في الذكاء، وعمرو في الإقدام، وأحنف في الحلم، وابن الخطاب في العدل، ولذلك صاروا يقولون إذا أرادوا مدح إنسان: هو سيبويه زمانه.

ولمَّا كان كتاب سيبويه أولَّ مؤلف وصل إلينا، اهتم به جلُّ العلماء من بعده، فتناولوه بالشرح والتعليق، فكان أثره بالغا على اللاحقين، فالمصيب من قال بقوله، وتمذهب بمذهبه. ومن هؤلاء العلماء ابن هشام النحوي رحمه الله، والذي يعد بحق إماما جليلا وعالما فذا لايشق له غبار، ولا يُسابق في مضمار، انتهت إليه مشيخة النحو في عصره، ولم يكن هذا ليتأتى له إلاَّ لأمور ميزَّه الله تعالى بها،امتدت حياته ثلاثة وخمسين عاما تقريبا، ألَّف خلالها الكثير من المصنفات والرسائل أكثرها في علمي النحو والصرف، اكتسب خلالها مكانة علمية مرموقة، وشهرة شهد له بها من عاصره، ومن جاء بعده؛ فلقّبه تاج الدين السبكي بلغويِّ هذا الوقت[1]، وقال عنه ابن خلدون:" وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تآليف رجل من أهل صناعة العربية من أهل مصر يعرف بابن هشام، ظهر من كلامه فيها أنه استولى على غايةٍ من مَلَكَةِ تلك الصناعة لم تحصل إلا لسيبويه وابن جني وأهل طبقتهما؛ لعظم ملكته وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه، وحسن تصرفه فيه، ودلَّ ذلك على أن الفضل ليس منحصرا في المتقدمين، سيّما مع ما قدمناه من كثرة الشواغب بتعدد المذاهب والطرق والتآليف ولكن فضل الله يؤتيه من يشاء وهذا نادر من نوادر الوجود."[2]

وتابع ابن خلدون ذلك بقوله: "ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر، منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة...، فوقفنا منه على علم جمٍّ يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة، ووفور بضاعته منها، وكأنه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن

---

(1) طبقات الشافعية الكبرى، تقي الدين السبكي، المطبعة الحسينية مصر، الطبعة الأولى، 6/ 33

(2) مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون،دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ص: 501

جني واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٍّ على قوة ملكته واطلاعه، والله يزيد في الخلق ما يشاء."[1]

وحظي ابن هشام بالاهتمام الزائد من لدن العلماء القدامى والمحدثين، فأثنوا عليه ثناءً عطراً، واهتموا بدراسة حياته وآثاره وشرح مؤلفاته وتلخيصها، ونظمها، والتعليق عليها، وشرح شواهدها.لما كان له من قدم راسخة في العلم، وباع طويل في التأليف والتصنيف، وقدرة فائقة على التحليق في آفاق علوم العربية الرحبة.

كان ابن هشام بحرا لا يُجارى في التأليف والتصنيف، فقد كتب في مختلف العلوم، إذ بلغت مُؤَلفاته خمسين مُصَنَّفا، في النَّحْوِ والصَّرف والتفسير واللغة. وتبقى تآليفه في مجال النحو هي أشهر ما ألف في حياته، إذ امتدت شهرتها إلى عصرنا هذا، حيث ما تزال الشروح والحواشي والمنظومات والمختصرات تحوم حول مؤلفاته، وتجد ثَبْتًا بأهم هذه المؤلفات في معظم الكتب التي تحدثت عن ابن هشام.

ويعد مغني اللبيب عن كتب الأعاريب من أشهر مصنفات ابن هشام رحمه الله، والذي جاء نسجه على منهج فريد خالف فيه طريقة تبويب القدامى لمواضيعهم، لذا فهو بحق من الدرر النحوية لما حوى من مسائل نفيسة، وتحقيقات فريدة، وحوارات نافعة. وهو في كل هذا لم ينطلق من فراغ، بل وجد نفسه أمام تراث ضخم، نهل منه وأعمل فيه نظره، لأن سُنَّة الحياة تقتضي ذلك، فالعلم عجلته لا تتوقف عند شخص واحد أو فترة زمنية معينة، لذا فإنَّ ابن هشام استفاد من سابقيه وعلى رأسهم إمام النحويين سيبويه، نقل الكثير من آرائه النحوية، تصحيحا وترجيحا واستظهارا، وهي نقول تجاوزت في مغني اللبيب مائة نقل، أغلبها في باب

[1] مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون،دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ص: 516

الأدوات النحوية أو المفردات كما أطلق عليها ابن هشام نفسه، جاءت مصحوبة بالثناء والتقدير لآراء هذا العالم النحوي الثبت.

وللوقوف على مواطن تأثر ابن هشام بسيبويه، ومدى تقديره لآرائه، اخترت أن يكون عنوان مداخلتي: المسائل التي وافق فيها ابن هشام النحوي إمام النحويين سيبويه في كتابه المتفردّ منهجًا ومضمونًا" مغني اللبيب "، والذي يعدّ – حقًا – موسوعة نحوية ثرية جديرة بالنظر والدراسة، وتماشيًا ومحور الندوة الثاني المباركة أداءاً وتنظيمًا – بإذن الله تعالى–.

وقبل كل هذا وذاك،فانه لا مناص من التعريف بكتاب المغني االذي ضربت بالآفاق شهرته، وسارت بالأمصار سمعته إلى أن غدا مصنفا مرجعا يعود إليه العلماء عندما تستشكل عليهم مسألة لغوية ما.

وبعد ذلك مستمعي البليغ لغة والفصيح بيانا والكريم أصلا ، سأعرض في عجالة أهم مواضع الاتفاق التي رصدها المغني بين العالم الشيخ الرئيس سيبويه وعالمنا الجليل ابن هشام، لنجلي صورة العلاقة بينهما ولنثبت أن ابن هشام، وإن وافق سلفه في كثير الأمور، إلا أنَّه لم يكن مقلدا متبعا بل كان مبتدعا مُطورا فقط.

تلقَّى العلماء كتاب مغني اللبيب بكثير من القبول، وأكثروا من الثناء عليه، فقاموا بدراسته وشرحه، ووضعوا حواشي له تدل دلالة واضحة على أهميته وقيمته العلمية الكبرى.

ومن طبعاته وتحقيقاته:

*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد، راجعه: سعيد الأفغاني عن دار الفكر ببيروت، سنة 1979، وصدر في مجلد واحد.

*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، عن المكتبة التجارية بالقاهرة، بدون تاريخ، وصدر في جزأين في مجلد واحد.

*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: حنّا الفاخوري،عن دار الجيل ببيروت، سنة 1991.

*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: بركات هبّود، عن دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2001، وصدر في جزأين.

*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، من تحقيق: علي عاشوري الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، سنة 2001.

*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، عن مكتبة التراث العربي بالكويت، سنة 2000 و2002، وصدر في سبعة أجزاء.

*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: صلاح عبد العزيز علي السيد، عن دار السلام للطباعة والنشر بالقاهرة، لسنة 2004 وذلك في جزأين.

*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، عن دار الكتب العلمية لسنة 2005، وصدر في ثلاثة أجزاء.

*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، نسخة غير محققة، عن المكتبة العصرية، بدون تاريخ، وصدر في جزأين.[1]

ومن شروحه:

*شرح للشيخ شمس الدين محمد بن الصائغ الحنفي المتوفى سنة 776هـ، والمسمى "تنزيه السلف عن تمويه الخلف".

---

[1] منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، عمران عبد السلام شعيب، دار الكتب بنغازي، الطبعة الأولى، سنة 1986،ص 29.
- ابن هشام النحوي (708 هـ - 761 هـ) عصره، بيئته، فكره، مؤلفاته، منهجه ومكانته في النحو،سامي عوض، دار طلاس، دمشق،سوريا، الطبعة الأولى، سنة 1987 م،ص:180.

وقد ذكره الشمني في حاشيته على المغني المسمّاة (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)، يقول في مقدمتها: "لقد نظرت عند إقرائي لمغني اللبيب عن كتب الأعاريب ما كتبه الشيخ شمس الدين محمد بن الصائغ الحنفي، وسمّاه "تنزيه السلف من تمويه الخلف"، وذلك إلى أثناء الباء الموحدة".[1]

*شرح لمحمد بن خضر القرشي العيزري الغزي توفي 808هـ المسمى "مُدْنِي الأريب من حاصل مغني اللبيب".

*"تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب"، وهو شرح لمحمد بن أبي بكر الدماميني توفي سنة 837هـ، قام فيه "بشرح العبارات والشواهد الواردة في المغني.

* شرح المغني للدماميني، وهو شرح صغير ألّفه في مصر، ويعرف بشرح المزج[2].

*شرح آخر للدماميني، وصل فيه إلى حدود حرف الفاء، وهو شرح تناول فيه صاحبه مادة كتاب المغني، حيث تعرَّض لهفوات ابن هشام في مصنّفه، وهذا الشرح من الأسباب التي حدت بالشمني إلى تأليف حاشيته المُسَمَّاةِ "بالمنصف من الكلام على مغني ابن هشام."[3]

---

(1) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام وبهامشه شرح الدماميني على متن مغني اللبيب، المطبعة البهية، ومطبعة محمد مصطفى، القاهرة، مصر، بدون طبعة،سنة 1887 م، 1/ 3 و4، و ذكره محمد طنطاوي في نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف،سنة 1995،ص:282.

(2) يسمى هذا الشرح شرح المزج، لأنه جاء ممزوجا بمتن المغني وقد صدر عن مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، كتاب شرح المغني المسمّى شرح المزج للعلامة بدر الدين الدماميني، بتحقيق الدكتور عبد الحافظ العسيلي، ويقع الكتاب في جزأين في مجلد واحد، الطبعة الأولى، سنة 2012.

(3) حاشية الشمني: المصنف من الكلام على مغني ابن هشام، وبهامشها شرح الدماميني،المطبعة البهية بمصر، 1 / 3. وقد ذكر الشمني هذه الشروح ونسبها للدماميني في مقدمة حاشيته: "والتعليق الذي كتبه الشيخ بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني بالديار المصرية، والشرح الذي أظهره بعد ذلك بالبلاد الهندية وسمّاه تحفة الغريب، فإذا هي مملوءة باعتراضات يتجه جوابها ومشحونة بإشكالات لم ينغلق والحمد لله بابها."

*شرح لمحمد بن عمار المصري المالكي، توفي سنة 844هـ، المسمى: "الكافي المغني في شرح المغني"، وقيل إنّه في أربعة مجلدات[1].

* "مغني الحبيب عن مغني اللبيب"، وهو شرح لرضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنبلي توفي سنة 971هـ.

*"منتهى أمل الأريب في الكلام على مغني اللبيب"، وهو شرح لابن الملاّ الحصكفي[2]، توفي سنة 1003 هـ، وكان الأنطاكي كثيرا ما يحيل على هذا الشرح.[3]

*شرح مغني اللبيب في النحو، لأحمد بن الرومي الشهير بآسيه ملاّ، توفي سنة 1011هـ[4].

*شرح محمد بن أحمد الأزنيقي المعروف بوحي زادة، توفي سنة 1018هـ، المسمى "مواهب الأريب في شرح مغني اللبيب"، وهو شرح مفيد جامع في ستة مجلدات.[5]

---

(1) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى،سنة: 1384-1964، 1/ 204.
- انظر أيضا: غناء الأريب في فهم مغني اللبيب، لمحمد مهدي بن علي أصغر القزويني من الباب الثاني إلى نهاية الكتابة موازنة وتحقيقا، رسالة جامعية من إعداد: عبد الله بن مبارك بن عبد الله أبو دجين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة 1424-1425ه ص:5.

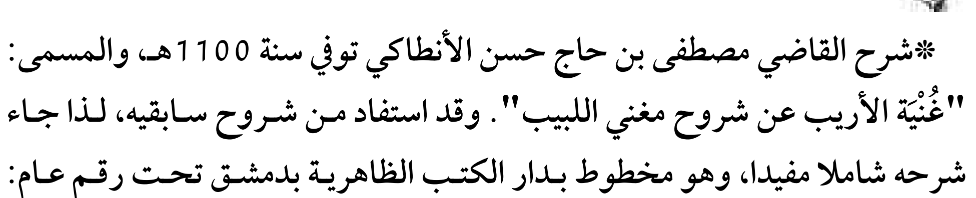
(2) الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة العاشرة سنة1992، 1/ 236، والمعجم المفصل في اللغويين العرب، إعداد: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة 1997، 1/ 85، جاء فيه أن لابن الملاّ بالإضافة إلى "منتهى أمل الأريب في الكلام على مغني اللبيب" كتاب "شرح مغني اللبيب".

(3) منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، عمران عبد السلام شعيب، دار الكتب بنغازي، الطبعة الأولى، سنة 1986،ص:29.

(4) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إسماعيل باشا البغدادي،اعتنى به محمد عبد القادر عطا،دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، سنة:2008، 2/ 43.

(5) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون،إسماعيل باشا البغدادي،اعتنى به: ←





*شرح القاضي مصطفى بن حاج حسن الأنطاكي توفي سنة 1100هـ، والمسمى: "غُنْيَة الأريب عن شروح مغني اللبيب". وقد استفاد من شروح سابقيه، لذا جاء شرحه شاملا مفيدا، وهو مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم عام: 8445.[1]

*شرح محمد مهدي بن علي أصغر القزويني، توفي سنة 1150هـ، المسمى: "غناء الأريب في فهم مغني اللبيب"[2].

*القصر المبني على حواشي المغني، وهو شرح لعبد الهادي نجا بن رضوان الأبياري، توفي سنة 1305هـ.

*شرح السبك العجيب لمعاني حروف مغني اللبيب، ليحيى بن عمر الولائي الحوضي، توفي سنة 1330هـ.

*شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي، صاحب خزانة الأدب، وهو شرح أوفى من شرح السيوطي، لأنه شرح أبيات المصنف إجمالا، بينما اكتفى السيوطي بشرح الشواهد الشعرية، مسقطا الأبيات التي لا تنتمي لفترة الاحتجاج اللغوي.

والكتاب من تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، ورباح عبد العزيز، من مطبوعات مكتبة دار المأمون، سنة 1981.

شرح شواهد المغني، وهو شرح مطبوع ومتداول لشواهد المغني، بتحقيق: محمد محمود الشنقيطي من مطبوعات دار مكتبة الحياة ببيروت سنة 1966، شرح

محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى،سنة 2008، 2/ 239.

(1) منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، عمران عبد السلام شعيب، دار الكتب بنغازي، الطبعة الأولى، سنة 1986، ص.29.

(2) قام بتحقيق هذا الشرح: عبد الله بن مبارك بن عبد الله أبو دجين، في رسالة جامعة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لسنة 1424-1425هـ.

فيه السيوطي شواهد المغني وعرّف بقائليها وذكر شيئا من أبيات القصيدة الشاهد مع نكت لغوية ونحوية وتاريخية.[1]

-نكت على شرح شواهد مغني اللبيب: يبدو كحاشية على كتابه السابق.[2]

تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب[3]: ترجم فيه السيوطي للنحاة الذين ورد ذكرهم في متن كتاب مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري.

*شرح مغني اللبيب وشواهده، للشيخ عبد الله بن إسماعيل الصاوي، ولم يكمله، وقد طبع سنة 1958 بمطبعة الحلبي.

*شرح مغني اللبيب للسيد نعمة الله الجزائري[4].

*كمال الأريب بشرح شواهد مغني اللبيب، لمحمد العسافي، ذكره أبو دجين في تحقيقه لغناء الأريب في فهم مغني اللبيب.

*فتح القريب المجيب بإعراب شواهد مغني اللبيب، لمحمد علي طه الدرة. وقد صدر عن مطبعة الأندلس سنة 2003.

*مُنية الأديب في شرح الباب الرابع من مغني اللبيب،[5] تأليف شاكر الأنصاري.

---

(1) عبد الله بن مبارك بن عبد الله أبو دجين، في رسالة جامعة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لسنة 1424-1425هـ، 1/ 16

(2) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون،إسماعيل باشا البغدادي،اعتنى به: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 2/ 482.

(3) تحفة الأديب في نحاة مغني الأديب، جلال الدين السيوطي، تحقيق: حسن الملخ، وسهى نعجة،الطبعة الثانية،عالم الكتب الحديث إربد بالأردن، وجدارا للكتاب العالمي عمان بالأردن سنة 2008.

(4) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، اسماعيل بن باشا بن محمد أمين بن مير سليم، اعتنى به محمد عبد القادر عطا 2/ 431.

(5) موضوع الباب الرابع الذي قام مؤلف هذا الكتاب بشرحه، خاص بالأحكام التي يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها،من ذلك: ما يعرف به المبتدأ من الخبر، وما يعرف به الاسم من الخبر، وما يعرف به الفاعل من المفعول وغيرها من الأمور والقضايا النحوية. انظر مكان ذلك من المغني،ص:588 لمزيد من التفصيل والتوضيح.



*زينة الأديب في شرح مغني اللبيب، وهو شرح واضح وسلس على الباب الرابع من مغني اللبيب، تعليق: علي رضا صحيحي، وكاشان محتشم.

*مغني الأديب، ترجمة سواد به مظفري، من اختيار: مجموعة من أساتذة المدرسة الدينية (الحوزة) في قم، من مطبوعات: حقوق إسلامي.

ويدرس بعض الطلبة هذا الكتاب للتوسع في المصطلحات النحوية و التعمق في النحو، وقد قامت بعض الجهات المختصة في الحوزة، بتهذيب كتاب المغني لعدة أسباب ذكرها مؤلف كتاب مغني الأديب في خطبة الكتاب.

*العوامل والهواطل في كتب الأعاريب، تحرير: السيد حسن الحسيني الزرباطي، من مطبوعات دار التفسير بقم.

والحواشي التي صنفت على المغني كثيرة منها:

- حاشية الشمني: وهي حاشية طبع الجزء الأول منها على هامش شرح الدماميني، الذي وصل فيه إلى حدود حرف الفاء، ومطبوعة فيما تبقى من أبواب المغني منفردة في جزء ثان، وقد ردّ الشمني فيها تعقبّات الدماميني لابن هشام، وتسمّى هذه الحاشية كما ذكرنا من قبل: (المُنْصِف من الكلام على مغني ابن هشام).

- حاشية الدسوقي[1]: وهي حاشية مطبوعة مع المغني في مجلدين.

-حاشية الأمير: وهي حاشية مطبوعة على هامش المغني، وتُعدّ من أجلّ حواشي المغني، كما وصفت بأنها من أشهر كتب الأمير.

---

[1] انظر ترجمته في: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون،إسماعيل باشا البغدادي،اعتنى به: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى،سنة 2008، 2/ 317.

- الفتح القريب على مغني اللبيب،للسيوطي، وهو حاشيته المشهورة على مغني اللبيب.

ملخصات المغني، ومنها:

- مختصر مغني اللبيب، للشيخ محمد بن صالح العثيمن، (توفي سنة1421هـ).
- خلاصة مغني اللبيب[1]، للسيد محمد حسين الامامي فر أقاميري.

المنظومات:قام بعض العلماء بنظم متن المغني، ومن هذه المنظومات:

* منظومة " مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب " للعلامة النحوي الشيخ عبد الباسط بن محمد بن حسن البوريني، المتوفى سنة1413هـ.

* منظومة مولاي عبد الحفيظ بن الحسن بن محمد العلوي،الذي تولى الحكم في المغرب سنة 1325ه، وتنازل عنه في 04 رمضان سنة 1327هـ، لأخيه يوسف بن الحسن، والد السلطان محمد الخامس.[2]

نقل إلى فاس ودفن بها، وقد كان كلامه مشاركا حافظا مطلقا شاعرا مقتدرا يبهر العقول في مذكراته ومناظراته، له تآليف كثيرة، وله أنظام مختلفة.

جاء كتاب المغني لابن هشام في مقدمة وثمانية أبواب، وقد مدح بعض العلماء هذا التقسيم شعرا، ومنهم بدر الدين الدماميني بقوله:[3]

---

(1) طبع بالمطبعة العلمية بقم، الطبعة الأولى، ربيع الأول 1411هـ.

(2) موجودة في أعلى حاشية الدسوقي، دار السلام للطباعة والنشروالتوزيع القاهرة، الطبعة الثانية، سنة 2005، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: صلاح عبد العزيز علي السيد، عن دار السلام للطباعة والنشر بالقاهرة، لسنة 2004، مقدمة المحقق.

(3) مغني اللبيب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي، 1/ 5.

أَلا إِنَّمَا مُغْنِي اللَّبِيبِ مُصنّفٌ جَليلٌ بِهِ النَّحْوِي يَحْوِي أَمَانِيَهِ
وَمَا هُوَ إِلاّ جَنّةٌ قَدْ تَزَخرَفَتْ أَلَمْ تَنْظُرِ الأَبْوَابَ فِيهِ ثَمَانِيَة

وأبواب المغني الثمانية هي:

- الباب الأول: في تفسير المفردات وذكر أحكامها.
- الباب الثاني: في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها.
- الباب الثالث: أفرده ابن هشام لشبه الجملة من ظرف وجار ومجرور.
- الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثر دورها، ويقبح بالمعرب جهلها.
- الباب الخامس: في ذكر أخطاء يقع فيها المعربون ومزالق الخطأ التي قد تصدر عنهم.
- الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها.
- الباب السابع: في كيفية الإعراب.
- الباب الثامن: في الحديث عن الكليات والجزئيات، وفي هذا الباب، حصر ابن هشام القواعد الكلية التي تنبثق منها القوانين الجزئية، وهي محاولة جريئة لتوضيح العلاقة بين الأصل والفرع في مجال النحو العربي وتطبيقاته.

إن نظرة في أبواب الكتاب، وكيفية تقسيم شيخنا لمادته النحوية، توحي بشكل واضح للعيان، أنّ هَمَّ الرجل كان هو البحث عن منهج جديد لدراسة النحو العربي يبعده عن الرتابة والتقليد والتكرار الممل.

فالنحو العربي كان يعيش أزمة حقيقية، وأزمته هذه لا تكمن في قواعده وقوانينه وأحكامه وأبوابه، وأقيسته وتعليلاته، وإنَّما تكمن في طريقة معالجة هذه القضايا،

وفي طريقة التأليف بين مسالك النحو العربي من جهة، وبين مُتطلّبات تعليمه من جهة أخرى.

لهذا جاء مغني اللبيب نسجا فريدا بين كتب النحو العربي التي سبقته أو التي عاصرته، قال ابن هشام في مقدمة مغنيه: " فدونك كتاب تُشدُّ الرحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال لا يعدونه، إذ كان هذا الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله"[1].

وقد استفاد ابن هشام في تأليف كتابه هذا من تراث سابق عليه، إذ أعمل فيه نظره، وأفاد منه كما تقتضي ذلك طبائع الأشياء، من إفادة اللاحق من السابق، فالعلم حلقات متكاملة مترابطة لا تقف عند مؤلف بعينه أو زمان بذاته،ومن العلماء الذين نرى حضورهم بارزا في المغني: إمام النحويين سيبويه، فقد ورد اسمه في نحو مئة وواحد وخمسين موضعًا من كتاب المغني [2]،منها سبعون نقلاً مصحوبةً بالتقدير والترجيح، وما يقارب عشرة نقول يتجه فيها إلى تضعيفه فيها ، أما بقية نقوله فهي خالية من الترجيح والتضّعيف، إذ إنَّه لم يُتبعها بالحُكم ترجيحًا أو تضعيفًا." [3]

والآراء النحوية التي وافق فيها ابن هشام سيبويه كثيرة جدا، منها:

القول في رُبَّ:

---

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص: 5.

[2] ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، 1405 هـ – 1985 م، ص: 417.

[3] منهج ابن هشام من خلال كتاب المغني، عمران عبد السلام شعيب، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، سنة 1986 م، ص: 175.



" رُبَّ "واحدة من الأدوات التي وَلِيَها النحاة القدامى عناية خاصة، وحظيت باهتمامهم لِمَا لها من خصوصية تتمثل في كثرة لُغاتِها وكثرة الأحكام المتعلقة بها، الأمر الذي أهَّلَها لتكون مادة دسمة تستحق الدراسة.

فقد تباين عدد لغاتها بين النحاة تباينا واضحا، إذ أوصلها بعضهم إلى سبعين، حيث نقل الزبيدي عن زكرياء الأنصاري إيصاله لغاتها إلى سبعين[1]، وعند المرادي سبع عشرة لغة[2]، وعند أبي حيان ثلاث عشرة لغة [3]، وعند ابن عصفور وصل عددها إلى إحدى عشرة لغة في شرح جمل الزجاجي[4]، وعند الزمخشري سبع لغات[5]، وهي عند ابن السَّراج أربع لغات[6]، وعند الزمخشري سبع لغات. [7]

أمَّا عند ابن هشام فقد وصل عددها إلى ست عشرة لغة، أوجزها المصنِّف بقوله: "ضم الراء وفتحها، وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو مُحركة، ومع التجرد منها، فهذه اثنا عشرة لغة، والضم والفتح مع إسكان الباء، وضم الحرفين مع التشديد، ومع التخفيف."[8]

---

[1] تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقيق، علي شيري، دار الفكلر للطباعة والنشر، 2/ 12.

[2] الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت سنة 1992، ص: 424.

[3] ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى عن مكتبة الخانجي بالقاهرة، ومكتبة المدني بالقاهرة سنة 1998، 2/ 456.

[4] شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشّعار، إشراف: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1998. 1 / 505.

[5] المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، نشر دار الجيل بيروت، الطبعة الثانية، ص: 383.

[6] الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985 سنة، 1/ 418.

[7] المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، نشر دار الجيل بيروت، الطبعة الثانية، ص: 383.

[8] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص: 185. أغفل ابن هشام لغة ذكرها المرادي في الجنى الداني، ص: 447،هي:" رُبَّتا ".

وبعبارة أوضح فاللغات التي ورد ذكرها في المغني هي: رُبَّ، رَبَّ، رَبَ، رُبَّتْ، رَبَّتْ، رُبَتْ، رَبَتْ، رُبَّتَ، رَبَّتَ، رُبَتَ، رَبَتَ، رُبْ، رَبْ، رُبُّ، رُبُ.

ولم ينحصر خلاف النحويين حول " رب " في لغاتها فقط، بل تعدَّاه إلى أمور أخرى، منها: دلالة هذه الأداة، بين قائل بإفادتها التكثير والتقليل، وبين قائل بإفادتها التقليل دون التكثير، أو التكثير دون التقليل، وهذا ما عناه ابن هشام بقوله: " وليس معناه التقليل دائما، خلافا للأكثرين، ولا التكثير دائما، خلافا لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا."[1]

و يتضح من كلام ابن هشام أنَّ النُّحاة في تحديد معنى " رب" مذاهب، يمكن إجمال بعض منها على النحو الآتي:

- أن تكون للتقليل دائما، وهوالمذهب الذي عليه أغلب النحاة، وهذا ما عبَّر عنه أبو حيّان بقوله: " وفي البسيط: ذهب البصريون إلى أنَّها للتقليل كالخليل، وسيبويه، وعيسى بن عمر، ويونس، وأبي زيد، وأبي عمرو بن العلاء، والأخفش، والمازني، والجرمي، والمبرد، والزجاج، وابن السَّراج، والزجاجي، والفارسي، والسيرافي، والرماني، وابن جني، وجملة من الكوفيين كالكسائي والفرَّاء، وهشام، وابن سعدان..."[2]

ورجَّح المرادي أن تكون للتقليل، فبعد أن أورد آراء مختلفة للنحويين، قال: " والراجح في هذه الأقوال ما ذهب إليه الجمهور، أنَّها حرف تقليل، والدليل على

---

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص: 180.

[2] ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى عن مكتبة الخانجي بالقاهرة، ومكتبة المدني بالقاهرة سنة 1998، 2 455.

ذلك أنَّها قد جاءت في مواضع لا تحتمل إلاَّ التقليل، وفي مواضع ظاهرها التكثير، وهي محتملة لإرادة التقليل بضرب من التأويل، فتَعَيَّن أن تكون حرف تقليل."[1]

وإلى مثل قوله ذهب المالقي: " هي حرف يكون لتقليل الشيء في نفسه، ويكون لتقليل النظير، فالتي لتقليل الشيء في نفسه نحو قول الشاعر:

أَلاَ رُبَّ موْلُودٍ وَ لَيْسَ لَهُ أَبٌ   وَذِي وَلَدٌ لَمْ يَلدْهُ أَبَوَانِ

وذِي شَامَةٍ سَوْدَاء في حُرِّ وَجْهِهِ   مُجَلَّلَةٍ لا تَنْقضِي لِأَوَانِ

فالمولود الذي ليس له أب عيسى عليه السلام، وذو الولد الذي لم يلده أبوان هو آدم عليه السلام، وذو الشامة السوداء في حر وجهه هو البدر... فهذه الثلاثة ليس لها نظير في الوجود.

و أمَّا التي لتقليل النظير فهي الكثيرة الاستعمال، ومنها قول الشاعر:

فَإِنْ أُمْسِ مَكْرُومـًا فَيَا رُبَّ قَيْنَةٍ   مُنَعَّمَةٍ أَعْمَلتُهَا بِكِرَانِ

والمعنى أنَّ كثيرا من هذه القينات كان لي، وقلَّ مثلها لغيري فإطلاق النحويين على " رب" أنّها للتقليل، إنَّما يعنون النظير الذي هو الغالب فيها."[2]

- أن تكون للتكثير دائما: نسبه ابن هشام لابن درستويه وجماعة من النحويين لم يُسَمِّها[3]، ونسبه ابن مالك لسيبويه بقوله: " وهذا الذي أشرت إليه أنَّ معنى " رُبَّ " التكثير هو مذهب سيبويه رحمه الله... ولا معارض له في كتابه، فعلم أنَّ مذهبه

---

[1] الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت سنة 1992،، ص: 418.

[2] رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد الخرَّاط، نشر بدمشق، من مطبوعات مجمع اللغة العربية،سنة 1975،ص: 188 – 189.

[3] انظر كلامه في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:180.

كون " رب " مساوية ل " كم " الخبرية في المعنى، ولا خلاف أنَّ معنى " كم " الخبرية التكثير."[1]

وردَّ المرادي قول ابن مالك، قائلا: " وأمَّا قوله: ولا معارض له في كتابه، فغيرمسلم؛ لأنَّ سيبويه إذا تكلَّم في الشواذ في كتابه كعادته في كثير منها قال: وربَّ شيء هكذا، يريد أنَّه قليل نادر... وقال الشلوبين: فكيف يتوهم أنَّه أراد بقوله: إنَّ معنى قوله: إنَّ معنى " كم " كمعنى " رب " أنها مثلها في الكثرة وهو يستعملها في كلامه بضد ذلك."[2]

وحري بالذكر أنَّ هذه الكلمة في اللغات السامية كالعبرية مثلا، بجذرها اللغوي " ربب"، يشير إلى الكثرة والنماء، واستنادا إلى هذا الجذر اللغوي، يبدو لنا أنَّ المعنى الأصلي ل"رب " هو التكثير..."[3]

○ أنَّها تكون للتقليل والتكثير: وهي بذلك من الكلمات التي يطلق عليها مصطلح الأضداد، وهي التي تفيد المعنى وضده، وإلى هذا ألمح ابن خالويه في تفسير قوله تعالى: ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾[4]، قائلا: " فإن قيل: " رب " موضوعة للتقليل، كما وضعت " كم " للتكثير، فما وجه الإتيان بها ها هنا ؟ فقل: إنَّ العرب استعملت إحداهما في موضع الأخرى. ومنه قولهم: إذا أنكروا على أحدهم حالاً فنهوه فلم ينته: ربما نهيت فلانا فأبى."[5]

---

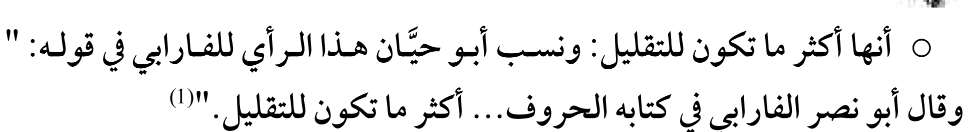
(1) شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى من نشر دار هجر للطباعة بمصر، سنة 1990، 3 / 45 – 46.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت سنة 1992، ص: 423.

(3) فقه اللغة المقارن، منير رمزي بلعلبك، الطبعة الأولى عن دار العلم للملايين، سنة1999،ص: 242.

(4) سورة الحجر، آية: 2.

(5) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق بيروت سنة1979، ص: 205.



○ أنها أكثر ما تكون للتقليل: ونسب أبو حيَّان هذا الرأي للفارابي في قوله: " وقال أبو نصر الفارابي في كتابه الحروف... أكثر ما تكون للتقليل."[1]

واختار هذا الرأي السيوطي، قال:"الرابع: التقليل غالبا والتكثير نادرا وهو اختياري."[2]

○ أنها أكثر ما تكون للتكثير[3]: أبرز الذاهبين إلى هذا الرأي ابن مالك الذي يرى أنَّ الصحيح في معنى " رب " التكثير، ولذا يصلح " كم " في كل موضع وقعت فيه..."[4]

وذكرت فيما سبق أنَّ ابن مالك نسب هذا الرأي إلى سيبويه، فمعنى رُبَّ التكثير الواقع في غير النادر من كلام العرب نثره ونظمه، فمن النثر قول النبي صلى عليه وسلم: " يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنيا عَارِيَةٍ يَوْمَ القِيَامَةِ "[5]، وقوله صلى الله عليه وسلم: " " رُبَّ أَشْعَثٍ لاَ يُؤْبَهُ لَهُ، لو أقسمَ على الله لأبَّر قسمه."[6] "[7]

---

[1] ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى عن مكتبة الخانجي بالقاهرة، ومكتبة المدني بالقاهرة سنة 1998، 2 / 456.

[2] الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، الطبعة الثالثة 1959، طبع مصطفى البابي الحلبي.،1 / 163.

[3] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:180.

[4] شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى من نشر دار هجر للطباعة بمصر، سنة 1990، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى من نشر دار هجر للطباعة بمصر، سنة 1990، 3 / 46.

[5] صحيح البخاري،شرحه مصطفى ديب البغا، نشر دار العلوم الإنسانية، دمشق، الطبعة الثانية، سنة 1993، 2 / 60.

[6] صحيح البخاري،شرحه مصطفى ديب البغا، نشر دار العلوم الإنسانية، دمشق، الطبعة الثانية، سنة 1993،6 / 29.

[7] شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى من نشر دار هجر للطباعة بمصر، سنة 1990، 3 / 46.

وفي المغني، جرى ابن هشام مجرى أصحاب هذا الرأي، ويبدو ذلك واضحا من قوله: "...بل ترد – أي رُبَّ للتكثير كثيرا والتقليل قليلا."[1]

وقال في موضع آخر من باب " رُبَّ ": "... الغالب في " قد " والتصغير إفادتهما التقليل، و" رُبَّ " بالعكس – أي تفيد التكثير –."[2]

- أَنَّها للتكثير في موضع المباهاة و الافتخار: ونُسبَ للأَعلم وابن السيِّد، قال عن ذلك السيوطي: " إنَّها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك، وهو قول الأعلم وابن السيد."[3]

- أَنَّها لم توضع لا لتقليل ولا تكثير: وهو قول أبي حيَّان في الارتشاف: " وذهب بعضهم إلى أَنَّها لم توضع لتقليل و لا لتكثير، وذلك مستفاد من سياق الكلام، وهذا الذي نختاره من المذاهب."[4]

وذكر لها المرادي نفس المعنى، لكن بإضافة صفة الإثبات، حيث قال: " إنَّها حرف إثبات لم توضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من السياق."[5]

رُبَّ بين الحرفية والاسمية:

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:180.

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص: 181.

(3) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، شرح وتعليق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، طبعة سنة 2001، 4 / 175.

(4) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى عن مكتبة الخانجي بالقاهرة، ومكتبة المدني بالقاهرة سنة 1998، 2 / 455.

(5) الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت سنة 1992، ص: 418.



من مواطن الخلاف بين النحاة حول " رُبَّ "، القول بحرفيتها أو اسميتها، فقد اختار ابن هشام القول بحرفيتها، " فهي حرف جر، خلافا للكوفيين في دعوى اسميته."[1]

والقول بحرفيتها من أقوال البصريين،، فهي من حروف الجر الشبيهة بالزائدة، قال إمام النحويين سيبويه:" فأمّا الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك:مررتُ بعبد الله، وهذا لعبد الله، وأمّا أنت كزيدٍ، ويا لَبَكرٍ، وتالله لا أفعل ذاك، ومن،وفي، ومذ، وعن،ورُبّ وما أشبه ذلك "[2]

وقال في موضع آخر: " واعلم أنَّ " كم " في الخبر لا تعمل إلاَّ فيما تعمل فيه " رُبَّ"، لأنَّ المعنى واحد، إلاَّ أنَّ " كم" اسم و " رُبَّ " غير اسم."[3]

وذهب الكوفيون إلى أنَّ " رُبَّ " اسم، يدل على ذلك أربعة أمور تخالف فيها حروف الجر، أجملها صاحب الإنصاف فيما يأتي:[4]

---

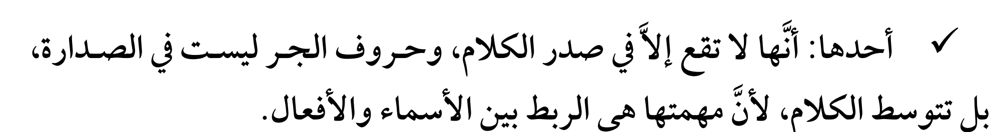
(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص: 179.

وصرَّح المُبَرِّد بحرفيتها قائلا: "فأمّا " رُبَّ "، إذا قلت: رُبَّ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ، فلا يكون له الخبر ؛ لأنَّها حرف خفض، و" كم " لا تكون إلاَّ اسما."المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة 1994، 3 / 57. انظر أيضا رأي ابن مالك في هذا الأمر في شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى من نشر دار هجر للطباعة بمصر، سنة 1990، 3 / 43 و44.

(2) الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م،1/ 419–420.

(3) الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م، 2/ 163.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الانباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، بدون طبعة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، 2/ 832و833.



✓ أحدها: أنّها لا تقع إلاّ في صدر الكلام، وحروف الجر ليست في الصدارة، بل تتوسط الكلام، لأنَّ مهمتها هي الربط بين الأسماء والأفعال.

✓ ثانيها: أنَّ " رُبَّ " لا تعمل إلاّ في النكرات، بينما تعمل حروف الجر في النكرات والمعارف على حدٍّ سواء.

✓ ثالثها: أنَّ " رب" لا تعمل إلاّ في النكرة الموصوفة، وحروف الجر تعمل فيها وفي غير الموصوفة.

✓ رابعها: أنّه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به عكس ما يحدث مع حروف الجر.[1]

وتبعهم الأخفش وابن الطراوة في اعتبار " رب" اسما حملا لها على " كم ".

واستدلَّ الكوفيون ومن قال بقولهم ببيت لثابت قطنة:[2]

إِنْ يَقْتلُوكَ فَإنَّ قَتْلَكَ لم يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتلٍ عَارُ

قالوا إنَّ " رُبَّ " مبتدأ مضاف إلى " قتلٍ "، وخبره " عَارُ "، وهو تقدير لم يستسغه ابن هشام، حيث عدَّ كلمة " عار" خبرا لمحذوف، إذ الأصل في الكلام: وَرُبَّ قَتْلٍ هو عار، والجملة الاسمية: " هو عار"، خبر عن كلمة " قتل " لأنّها مبتدأ.[3]

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الانباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، بدون طبعة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، 2/ 832 و833.

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص: 179.

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:179-180، وشرح التسهيل،ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى من نشر دار هجر للطباعة بمصر، سنة 1990، 3 / 43 - 44.

ف " رُبَّ " من حروف الجر الشبيهة بالزائدة عند البصريين، وحجتهم في التدليل على حرفيته أنه لا يحسن فيها علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال، وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو: رُبّ رجلٍ يفهم، أي أن ذلك قليل[1]، وقد أحوجهم هذا الكلام إلى البحث عن مسوغ مخالفتها بقية حروف الجر في وجوب تصديرها في الكلام[2]، عكس حروف الجر التي تتوسَّط الكلام،إذ تنفرد بوجوب تصديرها [3]،وهذا الأمر جعل أصحاب الحواشي والشروح يتعقَّبون المُصَنِّف في فهمه لمعنى التصدير بالمجيء في أوَّل الكلام.[4]

كما تنفرد " رُبَّ " عن حروف الجر بأمور أخرى، أوردها ابن هشام مُجْمَلَةً في قوله: " وجوب تنكير مجرورها – أي الاسم الذي يليها – ووصفه إنْ كان ظاهرا، وإفراده وتذكيره، وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرا [5]، فإذا كان المجرور ب " رُبَّ " ضميرا، وجب أن يكون مُبهما مُفَسَّرا بنكرة متأخرة، منصوبة على التمييز، ويلزم هذا الضمير الإفراد والتذكير استغناء بتثنية تمييزه وجمعه وتأنيثه، وذلك نحو:

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الانباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، بدون طبعة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دون تحقيق، 2/ 833.

(2) مغني عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، 1/ 181.

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:181. وهذا ما حذا بأبي حيَّان إلى محاولة إعطاء تفسير آخر للتَصَدُّر، ذكره السيوطي في الهمع: "قال أبو حيَّان: والمراد تصديرها على ما تتعلَّق به، فلا يقال: " لَقِيتُ رُبَّ رجلٍ عالم." همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب،سنة 2001، 4 / 176، فليس المراد بالتصدير وقوعها في أوَّل الكلام، وإنَّما التصدُّر يكون بالنسبة إلى عاملها الذي يجب أن يتأخر عنها.

(4) حاشية الدماميني، مطبوع مع حاشية الشمني، المطبعة البهية بمصر، ص: 276، و حاشية محمد الأمير على مغني اللبيب، المكتبة التجارية بمصر، 1 / 120.

(5) الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م، 1/ 427.

رُبَّهُ رَجُلَيْنِ، رُبَّهُ رِجَالاً، وَرُبَّهُ امْرأة لا رُبّها، ويقال: نعمت امرأةً هند، وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع، وليس بمسموع.[1]

وابن هشام في هذا كله يتبع قول سيبويه في أنّ رُبّ لا يقع بعدها إلاّ نكرة في قوله: " فرُبّ لا يقع بعدها إلاّ نكرة "[2]، وقوله: " وأمّا رُبّ رجلٍ وأخيه منطلقين، ففيه قُبح حتى تقول: وأخٍ له. والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أنّ قوله وأخيه في موضع نكرة، لأنّ المعنى إنما هو وأخٍ له."[3]

ويقول: " ويدُلُّك على أنها نكرة أنه لا يجوز لك أن تقول: رُبّ رجلٍ وزيدٍ، ولا يجوز لك أن تقول: رُبّ أخيه حتىّ تكون قد ذكرت قبل ذلك نكرة "[4].

ومن خصائص " رُبَّ " " غلبة حذف مُعَدَّاها، ومُضِيِّه "[5]، فالغالب عليها حذف حذف الفعل العامل فيها.

وذهب أكثر النحويين إلى أنَّ العامل فيها يكون من الزمن الماضي، غير أنَّها دخلت على الفعل المستقبل في الذكر الحكيم، في نحو قوله تعالى: ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾[6]، أي أنَّهم يتمنَّوْن الإسلام كثيرا لِمَا شاهدوا فيه

---

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:638.

[2] الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م،1/ 427.

[3] الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م، 2/ 54.

[4] الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م، 2/ 55.

[5] الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م، 2 / 329.

[6] سورة الحجر، آية: 2.



من نجاة للمسلمين وإكرامهم[1]، فالفعل بعد " رُبَّ " جاء بصيغة المستقبل، رغم أنَّ هذه الأداة لا تدخل إلاَّ على الزمان الماضي، " وقيل هو مؤَوَّل بالماضي... و فيه تكلف"[2]، " لأنَّه يؤدي إلى اعتبار تنزيلين في الفعل، والشأن أنَّه تنزيل واحد..."[3]

وهذا القول مردود لصحة استقبال ما بعد " رُبَّ " بدليل قول الشاعر:[4]

فَإِنْ أَهْلكْ فَرُبَّ فَتى سَيَبْكِي   عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخصِ البَنَانِ

والبيت كما يبدو واضحا، دليل على جواز الاستقبال بعد " رُبَّ "، والسين التي اتصلت بالفعل " يبكي " خلَّصته وصرفته إلى زمن الاستقبال.

ومن شواهد ابن هشام قول هند بنت عتبة:[5]

يَـــا رُبَّ قَائلــــةٍ غَـــداً   يَـــا لَهْـــفَ أُمِّ مُعَاوِيـــهْ

---

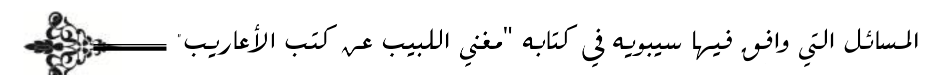
(1) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، طبعة مكتبة المشهد الحسيني، القاهرة، مصطفى محمد عرفة الدسوقي،الطبعة الثانية عن دار السلام بالقاهرة سنة 2005، 1 / 311.

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979،ص:183.

(3) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، طبعة مكتبة المشهد الحسيني، القاهرة، مصطفى محمد عرفة الدسوقي،الطبعة الثانية عن دار السلام بالقاهرة سنة 2005، 1 / 317.

(4) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979،ص:183، و الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت سنة 1992، ص: 452، والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، نشر مكتبة النصر الحديثة، الرياض،5/ 444.

(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979ص: 183، وشرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق:عبد العزيز رباح، وأحمد الدقاق، نشر دار المأمون، دمشق، الطبعة الأولى سنة1974، والطبعة الثانية سنة 1982، 3 / 212، و شرح أبيات مغني اللبيب، السيوطي،مع تعليقات للشنقيطي، نشر لجنة التراث العربي، " رفيق حمدان "، 1 / 410.



فإنَّ" قولها " قائلة غدا ": ظرف لقائلة، فقولها ذلك في المستقبل، فقد أُعمل مجرورها في ظرف مستقبل."[1]

ومن خصائص " رُبَّ " أنَّها تُحذف ويبقى عملها، بعد الفاء كثيرا، وبعد الواو أكثر، وبعد " بل " قليلا،

وبدونهن قليل.[2]

ومنه قول الشاعر:

فمثلكِ حُبْلى قَد طرقتُ ومُرضعٍ فألهيتُها عَن ذي تَمائمَ مُحولِ [3]

جاء في التسهيل لابن مالك، و بعبارات قريبة من عبارات ابن هشام،" يُجَرُّ بِرُبَّ محذوفة بعد الفاء كثيرا، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلا، ومع التجرد أَقلّ."[4]

والكلام في الأصل منسوب إلى ابن مالك، ويبدو ذلك بوضوح في عبارة المرادي: " وقول ابن مالك إنَّ الجر بها محذوفة بعد الفاء كثير فيه نظر؛ لأنَّه لم يرد إلاَّ في بيتين كما قال بعضهم، ولعلَّه أراد بالنسبة إلى بل..."[5]

وكما تعقَّب المرادي ابن مالك في رأيه هذا، تعقَّب أصحاب الحواشي ابن هشام رحمه الله.[6]

---

(1) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، طبعة مكتبة المشهد الحسيني، القاهرة، مصطفى محمد عرفة الدسوقي. والطبعة الثانية عن دار السلام بالقاهرة سنة 2005، 1 / 317 – 318.

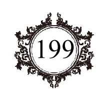
(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص: 183.

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979،ص: 181.

(4) شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى من نشر دار هجر للطباعة بمصر، سنة 1990، ص:148.

(5) الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت سنة 1992،ص: 455.

(6) حاشية الدماميني، مطبوع مع حاشية الشمني، المطبعة البهية بمصر، ص: 277، و حاشية محمد ←



وتنفرد "ربَّ" أيضا بزيادتها في الإعراب دون المعنى[1]؛ فهي غير زائدة فيه، لأنَّها تفيد التقليل أو التكثير، بخلاف بقية حروف الجر، واعترض على هذا القول ب " لعلَّ "، التي تجرُّ الاسم بعدها رغم أنَّها زائدة لفظا ومعنى، وب " لولا " الجارة للضمير، فهي زائدة لفظا.

ف" رب " تجر الاسم بعدها لفظا، ويكون له مع ذلك محل من الإعراب بحسب موقعه من الجملة، قال ابن هشام: " فمحل مجرورها في نحو: " رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ عندي" رفع على الابتدائية، وفي نحو: " رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ " نصب على المفعولية، وفي نحو: " رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُهُ " رفع أو نصبٌ[2]، كما في قولك: هذا لقيتُهُ...وزعم الزجاج وموافقوه أنَّ مجرورها لا يكون إلاَّ في محل نصب، والصواب ما قدَّمناه."[3]

كأيٍّ بين التركيب والبساطة:

اسم يُكَنَّى به عن عدد أو عن كم غير مُحدَد المقدار، استعمله العرب كثيرا،وهو اسم مركب لا بسيط عند ابن هشام، قال" اسم مركب من كاف التشبيه وأي المنوَّنة، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون، لأن التنوين لمّا دخل في التركيب أشبه النون

الأمير على مغني اللبيب، المكتبة التجارية بمصر، 1 / 120.

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:181.

(2) هو رفع على الابتداء، ولَقيتُهُ هو الخبر، وفي محل نصب على أنَّه مفعول به لفعل محذوف على شريطة التفسير، أي: لقيتُ هذا لقيتُهُ. وقد اعترض أصحاب الحواشي على المثال " هذا لقيتُه "، لأنَّه يجوز فيه تقدير الناصب مُقَدَّما على المفعول به، عكس المثال الذي وردت فيه رُبَّ، لأنَّ تقدير الناصب يُفْقِدُ " رُبَّ " الصدارة. انظر: حاشية الدماميني، مطبوع مع حاشية الشمني، المطبعة البهية بمصر، ص: 277، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، طبعة مكتبة المشهد الحسيني، القاهرة، مصطفى محمد عرفة الدسوقي. والطبعة الثانية عن دار السلام بالقاهرة سنة 2005، 1 / 316.

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص: 182.

الأصلية، ولهذا ترسم في المصحف نونـًا، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف."[1]

والقول بتركيب " كأيّ " قول البصريين، جاء في كتاب سيبويه: " وسألت الخليل عن كأنّ، فزعم أنها إنّ، لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع إنّ بمنزلة كلمة واحدة، وهي نحو كأيٍّ رجلاً، ونحو له كذا وكذا درهمـًا."[2]

وتوافق " كَأَيِّن " " كم " الاستفهامية في أمور خمسة هي: " الإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة

التكثير في أغلب أحوالها، غير أنَّها تُخالفها في أمور خمسة أخرى هي:[3]

* الأول: أنَّ " كأيِّن " مركبة و" كم " بسيطة عند غالبية النحاة، خلافا لمن قال بالتركيب فيها، كالكسائي والفرَّاء، وهو خلاف لم يتعرض له المصنِّف في مبحث " كم "، بينما ذكره غيره، ففي شرح الكافية نصادف ما نصه: " وعند الكوفيين

" كم " أيضا مركب مثل كَأَيِّن... وأمَّا عند البصريين فلا تركيب في " كم "..."[4]

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:246.

(2) الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 ه – 1988 م، 1/ 151.

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:246-247.

(4) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى من نشر جامعة أم القرى، سنة 1982، 2 / 95، و الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت سنة 1992، ص: 261، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين المرادي، تحقيق، أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية بيروت، الطبعة الأولى، سنة: 2005، 2/ 389، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب،سنة 2001، 4 / 386.



فهي عند الكوفيين مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهام محذوفة الألف، في حين تتكون من كلمة واحدة عند البصريين.

* الثاني: أنَّ تمييز " كَأَيِّن " مجرور ب " مِنْ " في أغلب أحوالها، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ آيةٍ ﴾[2]، و منه أيضا قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ ﴾[3]، ففي هذه الشواهد القرآنية جاء تمييز " كَأَيِّن " مجرورا ب " مِنْ "، وهذا ما جعل بعض النحويين، كابن عصفور مثلا، يُلْزِمُ وجود " مِنْ " مع تمييز " كَأَيِّن" في قوله: " إلاَّ أنَّ تمييزها – أي كَأَيِّن – يلزمه مِنْ..."[4]

وغير مُلزم ورود " مِنْ " مع تمييز " كأيِّن "، لأنَّه جاء في شواهد كثيرة بدونها أي منصوبا، ومنه قول الشاعر:[5]

أُطْرُدِ اليَأْسَ بالرَّجا فكَأَيِّن آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرٍ

والشاهد في البيت مجيء " آلِمًا " منصوبا، غير مسبوق ب " مِنْ "، لكن تبقى الحالات التي وردت فيها " كَأَيِّن متلوَّة ب " مِنْ " أكثر من الحالات التي يجيء فيها تمييزها منصوبا.

و يتبع ابن هشام البصريين الذين لا يلزمون جره بمن، يقول سيبويه "كأيٍّ رجلاً رأيت "[6].

---

[1] سورة آل عمران، آية: 146.

[2] سورة يوسف، آية: 105.

[3] سورة العنكبوت، آية: 105.

[4] المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، سنة 1971، ص: 391.

[5] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، 1/ 247.

[6] الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م، 1/ 246.

ويقول في موضع آخر: " وكذلك كأين رجلاً قد رأيت، زعم ذلك يونس، وكأين قد أتاني رجلاً، إلاّ أنّ أكثر العرب إنّما يتكلمون بها مع مِن"[1].

* الثالث: أنَّ " كَأَيِّن " لا تقع استفهامية عند جمهور النحاة، كما ألمحت إلى ذلك في مستهل الحديث عن " كَأيِّن"، عكس " كم " التي تفيد الاستفهام.

* الرابع: أنَّ "كم " قد تجيء في بعض حالاتها مسبوقة بحرف جر،أمَّا " كَأَيِّن" فهي على النقيض منها تماما، إذ يأبى القياس أن تُسْبَق بخافض حسب إجماع النحويين الذي لم يَشُذَّ عنه سوى ابن قُتيبة وابن عُصفور، قال ابن عقيل: " وفي

تمثيل ابن قتيبة دخول حرف الجر عليها: بِكَأَيِّن تبيع ثوبك ؟ والقياس لا يأباه كما في كم، ومثَّل به ابن عصفور."[2]

* الخامس: أنَّ خبر " كَأَيِّن " لا يقع مُفردا، بل يكون جملة.[3]

تمييز كذا:

من كنايات العدد، وترد على ثلاثة أوجه:[4]

- الأوَّل: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما؛ وهما: كاف التشبيه، وذا للإشارة، نحو: " رَأَيْتُ زَيْداً فَاضِلاً وَرَأَيْتُ عَمْراً كَذَا "، أي: رَأَيْتُ عَمْراً مِثْلَ ذَا فَاضِلاً.

(1) الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م، 2/ 170.

(2) شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى من نشر دار هجر للطباعة بمصر، سنة 1990، 2 / 117.

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، 1/ 247.

(4) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، 3 / 55.



وتدخل عليها هاء التنبيه، في مثل قوله تعالى:﴿أَهَكَذَا عَرْشُكِ﴾[1]، أهكذا: الهمزة فيها للاستفهام، والهاء للتنبيه، والكاف للجر، وذا اسم إشارة.

- الثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين، مكنيا بها عن غير عدد، كقولنا: " جِئْتُكَ يَوْمَ كَذا وكذا، وقلت لك كذا وكذا."

- الثالث: أن تكون مركَّبة من كلمة واحدة مركَّبة مكنيا بها عن العدد، نحو قولنا: " مَلَكْتُ كَذا وكَذَا أَلْفًا ".

يقول سيبويه: " وذلك قولك: له كذا وكذا درهما، وهو مُبهم في الأشياء بمنزلة " كم "، وهو كناية للعدد، بمنزلة فلان إذا كَنَّيْتَ به في الأسماء، وكقولك: كان من الأمر ذَيَّة و ذَيَّه، وذيْتَ وذَيْت، وكيْت وكيْت صار بمنزلة التنوين، لأنَّ المجرور بمنزلة التنوين..."[2]

فكلام سيبويه يدلُّ على أنَّ " كذا " كناية عن العدد القليل والكثير. ويبدو أنَّ ابن هشام ممن أيَّد هذا الرأي، إذ جعل "كذا " كناية عن العدد دون تحديد للكم.

ومن خصائصها أنَّ تمييزها واجب النَّصب على مذهب البصريين، إذ لا يجوز عندهم جرّه بالإضافة ولا بحرف الجر، خلافا للكوفيين الذين أجازوا جر تمييزها في غير تكرار ولا عطف، كأن يقال: " كَذَا ثَوْبٍ " بالجر في ثوب، لأنَّه بمنزلة: مئة ثوبٍ، " وكذا أَثْوَابٍ "، لأنَّه بمنزلة ثلاثة أثواب إلى عشرة.

يقول ابن هشام: "إنّ تمييز كذا واجب النّصب، فلا يُجر بمن اتفاقًا، ولا بالإضافة خلافًا للكوفيين، فقد أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال " كذا ثوبٍ،

---

[1] سورة النَّمل، آية: 42.

[2] الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م، 2/ 170 و 171.

وكذا أثوابٍ " قياساً على العدد الصريح.[1] وهو نفس الرأي الذي عبَّر عنه في كتابه " فوح الشذا بمسألة كذا " قائلا: " " إنه منصوب أبداً، وهو قول البصريين، وهو الصواب."[2]

فهو يخالف الكوفيين المجوزين جره بالإضافة في حالة عدم التكرار، وعدم العطف سواءٌ كان التمييز مفرداً أو جمعاً.[3]

فتمييزها يقع منصوباً في حالة عدم تكرارها، يقول سيبويه: " قال: كذا وكأين عملت فيما بعدها كعمل أفضلهم في رجلٍ حين قلت: أفضلهم رجلاً.[4] وهو في هذا ينقل عن يونس وجاء عند سيبويه نصب تمييز كذا في تكرارها.[5]

كيف الشرطية: لا تجزم فعلين: فعل الشرط وجوابه:

جاء في المغني أنَّ " كيف" ترد على وجهين:

- "أحدهما: أن تكون شرطا، فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين، نحو: " كيف تصنعُ أصنَعُ "، ولا يجوز " كيف تجلسُ أذهبُ" باتفاق، ولا " كيف تجلسْ أجلسْ" بالجزم عند البصريين..."[6] وحجتهم في ذلك أنها خالفت أدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها.

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص: 248.

(2) فوح الشذا في مسألة كذا، ابن هشام، بدون طبعة، تحقيق سهير محمد خليفة، 1987 م،ص:128.

(3) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، طبعة مكتبة المشهد الحسيني، القاهرة، مصطفى محمد عرفة الدسوقي. والطبعة الثانية عن دار السلام بالقاهرة سنة 2005، 1/ 432.

(4) الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م، 2/ 171.

(5) الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م، 2/ 170.

(6) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، 1/ 270.الوجه الثاني في " كيف " أن تكون للاستفهام إمّا حقيقيا، أو مُخْرَجا مُخْرَجَ التعجب.



فابن هشام يوجبُ أن يكون الفعلان غير مجزومين، ثم يذكر أنه لا يجوز جزمها عند البصريين، فهو يأخذ برأيهم، ثم يذكر رأيًا جوَّزَ ذلك نسَبهُ للكوفيين ولقطرب، وعلى هذا يكون ابن هشام قد ردَّ ما ذهبوا إليه وإن لم يُصرِّح بردِّه ؛ لأنه اختار رأي البصريين.

فهذا مذهب البصريين في " كيف" الشرطية، حيث ذهب إمام النحاة سيبويه إلى أنّه يُجازى بها معنى لا عملا، ويجب أن يكون فعل الشرط وفعل جواب الشرط متفقين لفظا ووزنا ومعنى. يقول: " وسألتُ الخليل عن قوله: كيف تصنعْ أصنعْ، فقال: هي مُسْتكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء؛ لأنَّ معناها على أيّ حال تكنْ أكنْ."[1] وبهذا الرأي أخذ ابن هشام الانصاري. بينما عدَّها الكوفيون من كلمات المجازاة.[2] " قيل: يجوز مطلقا، وإليه ذهب قطرب والكوفيون."[3] فهي عندهم من أدوات الجزاء دون شروط. و" قيل يجوز – الجزم بها- بشرط اقترانها ب"ما"."[4] مثال على ذلك قولك: كيفما تكنْ أكُنْ.

والمجازاة ب(كيف) مسألة خلافية بين أهل البلدين، فالكوفيون يذهبون إلى أن كيف يُجازى بها كما يجازى ب(متى ما) و(أينما) وما أشبههما من كلمات المجازاة، والبصريون يمنعون المجازاة بها.[5]

---

(1) الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م، 3/ 60.

(2) انظر الخلاف حول هذا الأمر في: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق ودراسة: جودت مبروك محمد مبروك، ومراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة2002،، ص: 511.

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة1979، ص: 270–271.

(4) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:270–271.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق ودراسة: جودت مبروك محمد مبروك، ومراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة2002، 2/ 643–644.



وإذا تصفحت بعض كتب من ألفوا في حروف المعاني ممن سبقوا ابن هشام، تجد أنَّ بعضهم أغفل الحديث عن " كيف " كما هو الحال في كتاب معاني الحروف للرماني ورصف المباني للمالقي، والبعض الآخر ذكر ل " كيف" معان أُخرى دون التطرق لإفادتها معنى الشرط، كما هو الحال مع الزجاجي في معاني الحروف، حيث قال في معرض حديثه عن " كيف": " لها ثلاثة مواضع: تقع بمنزلة "كما"، واستفهاما عن حال، تقول:أُعَلِّمُهُ كَيْفَ تَشاءُ، كما تقول: أُعَلِّمُه كما تشاء. وتقول في الاستفهام: كيف أبوك صالح؟ إذا سألته عن صنيعه، فإذا سألته عن نفسه، قلت: كيف زيدٌ؟ فيقال: صالح؛ فهي تسأل بها عن حال الشيء وهيئته، وتقع " كيف " بمعنى التعجب..."[1]

همزة الاستفهام:

حرف مهمل يفيد الاستفهام[2]، مشترك يدخل على الأسماء والأفعال، بل هي أصل أدوات الاستفهام"[3]، وأُمُّ الباب لكثرة استعمالها وتصرفها.

---

(1) حروف المعاني والصفات، الزجاجي، تحقيق: علي توفيق حمد، الطبعة الثانية عن مؤسسة الرسالة بسوريا، ودار الأمل بالأردن سنة 1986، ص: 35.

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص: 17، الاستفهام من أنواع الإنشاء الطلبي، وهو طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل، والاستفهام و الاستخبار بمعنى واحد. انظر تعريف الاستفهام عند ابن هشام في رسالة: الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام ضمن أربع رسائل في النحو، تحقيق: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب بالقاهرة سنة 2003، ص:114.

لم يقصر ابن هشام الهمزة على الاستفهام، بل ذكر أنها تجيء للنداء، و تقع فعلا أيضا،" وذلك أنهم يقولون (وأى) بمعنى (وعد)، ومضارعه (يئي) بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، كما تقول: (وفى- يفي)، والأمر منه (إه) بحذف اللام للأمر، وبالهاء للسكت في الوقف." مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979،ص:27.

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:17، قال ابن يعيش:" -هي أصل أدوات الاستفهام – لأنها تلزم الاستفهام، وتقع موقعا لا يقع غيرها فيه. " شرح المفصل، موفق



ووجه أصالة هذا الحرف يكمن في عدم خروجه إلى معنى " قد" كما هو الحال مع "هل"، وأنها تدخل في كل مواضع الاستفهام، وغيرها مما يُستفهم به يلزم موضعا ويختص به، ف(أين) للسؤال عن المكان، و(متى) للزمان، و(كيف) للحال، و(كم) للعدد كما أن (هل) تكون بمعنى(قد)، و(كم) تكون بمعنى (الذي)، و(كَمْ) قد تستعمل بمعنى(رُبَّ)."[1]

وهذا قول سيبويه في الكتاب: "حرف الاستفهام الذي لايزول إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره."[2]

ومن خصائص همزة الاستفهام: جواز حذفها سواء تقدمت على(أَمْ) أم لم تتقدمها، يقول ابن هشام:" –لأصالتها اختصت بأحكام منها: جواز حذفها، سواء تقدمت على (أم)، كقول عمر بن أبي ربيعة:[3]

فوالله ما أدري وإن كنتُ داريا بسبعِ رميتُ الجمرَ أم بثمانِ

والشاهد في هذا البيت حذف همزة الاستفهام جوازا مع تقدمها على (أم). والتقدير:أبسبع.[4]

الدين يعيش بن علي بن يعيش، نشرته إدارة الطباعة المنيرية، وعليه تعليقات مشيخة الأزهر،8/ 151.

(1) الهمزة، دراسة لغوية صرفية نحوية، سلوى عمر عرب، جامعة أم القرى سنة1986،ص: 335.

(2) الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م، 1/ 99.

(3) البيت في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979،ص:19. و الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت سنة 1992، ص: 31. و الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م، 3/ 175.

(4) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:20.

وقد تحذف الهمزة إذا لم تتقدم على (أم)، من ذلك قول الكميت:[1]

طَرِبْتُ وما شوقا إلى البيضِ أطربُ ولا لعبا مني وذو الشيب يلعبُ

والتقدير هنا: أوَ ذو الشيب يلعب.[2]

ويرى البغدادي في شرح شواهد المغني أن حذفها جائز عند ابن هشام في عموم الكلام وغير مختص بالشعر[3]، بينما قصره غيره من النحاة -كسيبويه والمبرد- على الشعر دونا عن غيره من كلام العرب، قال سيبويه معلقا على بيت الأخطل:"

كذَبتْك عينُكَ أم رأيتَ بواسطٍ غلسَ الظلام من الرباب خيالا

ويجوز في الشعر أن يريد بِكَذَبَتْكَ الاستفهام، ويحذف الألف "[4]

وجوَّزَ غيرهما ذلك فيهما معا، قال الأخفش الأوسط عن قوله تعالى: ﴿ وَ تِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَ بني إسرائيل﴾[5]، فيقال: (هذا استفهام)، كأنه قال: أو تلك نعمة تَمُنُّهَا؟..."[6] ويرى ابن النحاس أن هذا لا يجوز لأن ألف الاستفهام

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:20.

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:20.

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:20.

(4) الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ - 1988 م، 3/ 174.

(5) سورة الشعراء، آية 22.

(6) معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق: فائز فارس، المطبعة العصرية بالكويت، الطبعة الأولى سنة 1979، 2/ 461، ومنهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية،عبد الأمير أمين الورد، مؤسسة الأعلمي، سنة 1975، ص:254.



تحدث معنى وحذفها محال إلاّ أن يكون في الكلام (أَمْ)، فيجوز حذفها في الشعر....[1] جريا على مذهب سيبويه والمبرد ومن تابعهما.

المرفوع بعد لولا:

قال ابن هشام: " وليس المرفوع بعد " لولا " فاعلا بفعل محذوف [2]،ولا ب " لولا " لنيابتها عنه[3]، ولا بها أصالة [4]، خلافا لزاعمي ذلك، بل رفعُه بالابتداء."[5]وهذا مذهب سيبويه والبصريين.

وابن هشام في هذا ينفي رأي الكسائي ورأي الفراء، ويتبع البصريين في القول بأنّ المرفوع ارتفع بالابتداء.[6]

يقول سيبويه: " ولولا تُبتدأ بعدها الأسماء."[7] وكذلك قوله: " وارتفع بالابتداء كما يرتفع بعد ألف الاستفهام. "[8] وهذا قد جاء تعليقاً على جملة (لولا عبد الله لكان كذا وكذا) في حديثه عن ارتفاع عبد الله.

---

(1) إعراب القرآن الكريم، أبو جعفر النَّحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، 1977، 3/ 121.

(2) ذهب إلى هذا القول الكسائي، فهو عنده مرفوع بفعل مقدَّر، تقديره: لولا وُجِد زيدٌ. الجنى الداني في حروف المعاني

(3) ذكر بعض الكوفيين أن الاسم بعد لولا، مرفوع بها لنيابتها مناب " لو لم يوجد ". الجنى الداني، ص: 602.

(4) ولا هو مرفوع ب " لولا " نفسها، وهذا قول الفراء. الجنى الداني، ص: 602.

(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:359.

(6) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، طبعة مكتبة المشهد الحسيني، القاهرة، مصطفى محمد عرفة الدسوقي. والطبعة الثانية عن دار السلام بالقاهرة سنة 2005، 1/ 278.

(7) الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م،3/ 139–140.

(8) الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م، 2/ 129.

لكن إذا ولي " لولا " ضمير من الضمائر المتصلة، فإنَّها في هذه الحالة تكون حرف جر شبيه بالزائد، على النحو الذي قال به إمام النحويين سيبويه، وبيَّنه ابن هشام في المغني،: وإذا وليَ " لولا " مضمر فحقُّه أن يكون ضمير رفع نحو ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[1]، وسُمِع قليلا " لوْلايَ، ولولاك، ولولاهُ، خلافا للمبرد."[2] وفي موضع آخر: "ثم قال سيبويه والجمهور: هي جارة للضمير مختصة به، كما اختصت حتَّى والكاف بالظاهر، ولا تتعلق لولا بشيء، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، والخبر محذوف."[3]

السين وسوف:

التنفيس عند ابن هشام و معناه التوسيع لأنَّه يفيد نقل المضارع من الزمن الضيِّق – وهو الحال – إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال"[4]، ولعل التعبير بالاستقبال أوضح عنده من التعبير بالتنفيس، لأنَّ فيه إحالة مباشرة على معنى الاستقبال الذي تُؤديه كل من السين و" سوف"، وهو تعبير عزاه الرجل للزمخشري [5]، بينما ذكر الدماميني أنَّ النحاة في إطلاقهم هذه التسمية، إنَّمَا اقتدوا بإمام النحاة سيبويه.

والسين المفردة حرف يختص بالفعل المضارع، يُخَلِّصه للاستقبال، فقبل دخوله على الفعل المضارع، كان المضارع صالحا للحال والاستقبال.

---

(1) سورة سبأ، آية:31. فأنتم: ضمير من ضمائر الرفع المنفصلة في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: موجودون.

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، 3/ 450.

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، 1/ 361.

(4) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:184.

(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979،ص:184.



والسين حرف يختص بالفعل المضارع، ورغم ذلك لم يعمل، فالنحاة اشترطوا شرط الاختصاص للعمل، فكل حرف اختص باسم أو فعل عمل فيه، لكن تخلَّف العمل هنا جاء لعارض معين، وهو أنَّها تَتنَزَّلُ من الفعل منزلة الجزء، فكأنَّه بعض أجزائه.[1] وفي كتاب سيبويه أن السين وسوف تختص بالمضارع ولا تعمل فيه، وهي لما يستقبل من الزمن[2]. وأنهما لا تغيران الفعل عن حاله التي كان عليها قبل دخولهما [3]، وأقلّ ما تكون عليه الكلمة حرف واحد ويذكر السين منها[4].

وذهب البصريون وابن هشام إلى أنَّ السين ليست مُقتطعة من " سوف"، بل هي حرف مستقل، في حين ذهب الكوفيون إلى أنَّها مقتطعة من " سوف "، واختار ابن مالك هذا القول، بدليل قول الشاعر:

وَمَا حَالة إلاَّ سَيصرفُ حَالُها إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى وَسَوْفَ تَزُول

فتعاقب السين وسوف على المعنى الواحد، ممَّا يدلُّ عندهم على اقتطاع السين من سوف واستواء معنييهما.

وإذا كان المُصَنِّف قد سار على نهج البصريين في القول بأصالة السين، فإنَّه خالفهم في قولهم بتفاوت مدَّة التسويف بينهما، فليست مدَّة الاستقبال مع السين أضيق منها مع " سوف"[5].

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:184، و شرح الدماميني، مطبوع مع حاشية الشمني، المطبعة البهية بمصر، ص: 279.

(2) الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م، 1/ 14.

(3) الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م، 3/ 115.

(4) الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م، 4/ 216.

(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:185.

فالسين و" سوف " وإن كانت تخلِّصان المضارع للمستقبل، إلاَّ أنَّ زمان" سوف " من وجهة النظر البصرية أكثر تراخيا من زمان السين، لأنَّ كثرة حروف " سوف " تجعل دلالتها على الاستقبال أوسع[1]، أو بعبارة أخرى ف " سوف " أشد تنفيسا وأوسع زمانا من الزمان الذي تدل عليه السين...فقولك على هذا: سَوْفَ أُكْرِمُكَ، أشد تراخيا وبعدا في الزمن المستقبل من قولك: سَأُكْرِمُكَ، وسَأُكْرِمُكَ أقرب من زمن وجودك من سوف أُكرمك."[2]

وهذا القول ردَّهُ صاحب المغني[3]، فهما معا يفيدان نفس المعنى، وهو الاستقبال، ولا فرق بينهما في الاستعمال، وتباين عدد حروفهما لا يقوم دليلا على تمكُّن إحداهما في الدلالة على الاستقبال أكثر من الأخرى، ذلك لأنَّ "سوف " الثلاثية الحروف، يقال فيها: " سَفَ " بحذف الوسط [4]، و" سَوْ " بحذف الأخير [5]، و" سَيْ " بحذفه [6]، وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف..."[7]

قد:

" قد " الحرفية لها معان خمسة، وهي: " التوقع، وتقريب الماضي من الحال، والتقليل، والتكثير، والتحقيق."[8]

---

[1] جاء في الهمع: " قال البصرية: وزمانه مع السين أضيق منه مع " سوف " نظرا إلى أنَّ كثرة الحروف تفيد مبالغة في المعنى، والكوفيون أنكروا ذلك." همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب،سنة 2001،4/ 375.

[2] المرتجل، ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، الطبعة الأولى بدمشق سنة 1972،ص:17.

[3] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:185.

[4] والمقصود بحذف الوسط، حذف الواو.

[5] المقصود بحذف الأخير، حذف الفاء.

[6] المقصود دائما حذف الفاء.

[7] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:185.

[8] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979،ص: 226.



أحدها: التوقع، ويكون هذا المعنى أكثر وضوحا مع الفعل المضارع، ومثال ذلك كقولك: " قَدْ يَقْدُمُ الغَائِبُ اليَوْمَ"[1]، وذلك إذا كنت تتوَّقع قدوم هذا الغائب.

وأثبت لها بعض النحاة معنى التوقع مع الفعل الماضي، فقد نسب سيبويه هذا الرأي للخليل في قوله: " وأمَّا " قد " فجواب لقوله: لَمَّا يَفْعَلِ، فتقول: قَدْ فَعَلَ وزعم الخليل أنَّ هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر."[2] قال الخليل: يقال (قد فعل) لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذِّن: قد قامت الصَّلاة ؛ لأنَّ الجماعة منتظرون لذلك، قال بعضهم: تقول (قد ركب الأميرُ) لمن ينتظر ركوبه، وفي التَّنزيل ﴿قد سمع الله قول التي تجادلكُ﴾[3]، لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها."[4]

ومنه قول لابن الخباز جاء فيه: " إذا دخل "قد "على الماضي أثَّر فيه معنيين: تقريبه من زمن الحال، وجعله خبرا منتظرا، فإذا قلت: قد ركب الأمير فهو كلام لقوم ينتظرون حديثك، هذا تفسير الخليل."[5]

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:227.

(2) الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م، 3/ 114–115، و مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:228.

(3) سورة المجادلة، آية:1.

(4) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:228، وكتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م 3/ 115، و 4/ 223.

(5) انظر كلامه في: الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت سنة 1992، ص: 257، و جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين بن علي الإربلي، تحقيق: إميل بديع يعقوب، نشر دار النفائس، بيروت، الطبعة الاولى، 1991،ص: 470.



واحتج القائلون بصحة التوقع مع الماضي بقوله تعالى: ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللهِ وَاللهُ يَسْمَعُ تَحَاوَرَكُمَا إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾[1]، لأنَّها كانت تتوقَّع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها.[2] قال الزمخشري: " فإن قلت ما معنى " قد " في قوله: " قد سمع " قلت: معناه التوقع، لأنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم والمُجَادِلة كانا يتوقعان أن يسمع الله مجادلتها وشكواها، وينزل في ذلك ما يُفَرِّج عنها."[3]

وأنكر بعض النحاة وقوعها للتوقع مع الماضي، بدعوى أنَّ التوقع هو انتظار الوقوع، والماضي فعل حدث وانقضى،" فلا يتحقق التوقع في " قد "مع دخوله على الماضي، لأنَّه لا يتوقَّع إلاَّ المنتظر، وهذا قد وقع، والذي تلقفناه من أفواه الشيوخ بالأندلس أنَّها حرف تحقيق إذا دخلت على الماضي، وحرف توقع إذا دخلت على المستقبل إلاَّ إن عُنِيَ بالتوقُّع أنَّه كان مُتَوَقَّعا ثُمَّ صار ماضيا."[4]

ولم يثبت ابن هشام معنى التوقع في " قد " مع الزمنين الماضي والمضارع، في قوله: " والذي يظهر لي قول ثالث: وهو أَنَّها لا تُفيد التَّوقع أصلا، أَمَّا في المضارع فلأنَّ قولك: " يقدم الغائب " يفيد التوقع بدون " قد "؛ إذ الظاهر من حال المُخْبِر

---

[1] سورة المجادلة، آية: 1.

[2] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:228، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، طبع شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة1948، 3 / 206.

[3] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، طبع شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة1948، 3 / 206.

[4] أورد ابن هشام مضمون هذا الكلام في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:228،و جاء هذا القول معزوا لأبي حيَّان في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب،سنة 2001،4 / 378.



عن مستقبل أنَّه مُتَوَقَّع لـه..."[1] فـالتوقع عنـده لا يُسْـتَفَادُ مـن الحـرف " قـد " بـل " يُستفاد من قرينة خارجية كحال المخبر عن مستقبل، فـالحق أنَّ التوقـع إنَّمـا يُسـتفاد من القرائن لا من قد ولا من الماضي."[2]

وبالنسبة للماضي فإنَّه" لو صحَّ إثبات التوقع لها – أي لقد التي تتصل بالماضي– بمعنى أنَّها تدخل على ما هو مُتَوَقَّع لصحَّ أن يُقال في " لا رَجلَ " بـالفتح إنَّ " لا " للاستفهام؛ لأنَّها لا تدخل إلاَّ جوابا لمن قال: " هَلْ مِنْ رَجُلٍ " ونحوه، فالـذي بعـد " لا " مُسْتَفْهَم عنه من جهة أخرى، كما أنَّ الماضي بعـد " قـد" مُتَوقَّـع كـذلك ".[3] ومعنى ذلك أنَّه لو ثبت ل " قد " التي تتصل بالماضي معنى التوقع، لصحَّ أن يُقال: إنَّ " لا " النافيـة للجـنس حـرف اسـتفهام، لأنَّهـا جـواب للاسـتفهام المـذكور أو المُقدَّر، وهذا باطل.[4]

وهذا ما جعل ابن هشام يُثني على قول ابن مالـك في الموضـوع نفسـه، في قولـه: " وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة، فإنَّه قال: إنَّها تدخل على مـاض متوقـع، ولـم يقـل أنَّهـا تفيـد التوقـع،ولـم يتعـرض للتوقـع في الداخلـة علـى المضـارع البتـة، وهـذا هـو الحق."[5]

المرفوع بعد إنْ وإذا:

---

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:228.

[2] حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، طبعة مكتبة المشهد الحسيني، القاهرة، مصطفى محمد عرفة الدسوقي. والطبعة الثانية عن دار السلام بالقاهرة سنة 2005، 1 / 396.

[3] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص: 228.

[4] حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، طبعة مكتبة المشهد الحسيني، القاهرة، مصطفى محمد عرفة الدسوقي. والطبعة الثانية عن دار السلام بالقاهرة سنة 2005، 1 / 397.

[5] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:228.

قال ابن هشام في خطبة كتابه: " فدونك كتاب تُشدُّ الرحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال لا يعدونه، إذ كان هذا الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله"[1].

لقد جاء المغني، بنهج مبتكر وترتيب مبتدع، خالف فيه كتب النحو وأمَّات المصادر العربية حتَّى يصل النفع العميم لطلاب علوم العربية.

ومن أجل هذا الغرض النبيل، حاول صاحب المغني تفادي الأخطاء التي وقع فيها من ألّف في النحو قبله، أخطاء جعلت مصنفاتهم تمتاز بالطول والتكرار، و تشعر من يطلع عليها بالرتابة والملل، فقد تبرّأ من عيوب المؤلفات السابقة والتي حددها في ثلاثة أمور هي: كثرة التكرار،وإيراد ما لا يتعلق بالإعراب، وإعراب الواضحات.

ومن أسباب كثرة التكرار أنَّ هذه المؤلفات لم توضع لمناقشة الأمور والقضايا الكلية، بل راحت تتناول القضايا الجزئية، " فنراهم يتكلمون على التركيب المعيّن بكلام، ثم حين جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام"[2]. ويجعل منه اختلافهم في كون المرفوع فاعلا أو مبتدأ، إذا وقع بعد "إذا " في نحو: ﴿ إذاَ السَّماءُ انْشقَّتْ ﴾[3]،أو " إِنْ " في نحو: ﴿ وإِنْ امرأةٌ خافتْ﴾[4].[5]

---

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979،ص:14.

[2] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:14.

[3] سورة الانشقاق، آية:1.

[4] سورة النساء، آية:128.

[5] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:14.



فالمشـهور أنّ أدوات الشـرط لا يـأتي بعـدها إلا الأفعـال، والشـرط لا يكـون إلا بالأفعال؛ لأن الفعل يُعلِّق وجود غيـره عليه،ولـذلك لا يليهـا إلاَّ الأفعـال، ويقـبح أن يتقدَّم فيها الاسم على الفعل.

فكل اسم مرفـوع بعـد إنْ وإذا، فهـو فاعـل لفعـل محـذوف وجوبـا يفسـره الفعـل المذكور بعده،هذا مذهب سيبويه،وأكثر البصريين على أنَّه فاعـل، يقـول سـيبويه في هذه المسألة: " واعلم أنه لا ينتصـب شـيءٌ بعـد إنْ ولا يرتفـع إلاَّ بفعـلٍ، لأنَّ إنْ مـن الحروف التي يُبنى عليها الفعل،وهي إنْ المُجازاة، وليست من الحـروف التـي يُبتـدأ بعدها الأسماء ليُبنى عليها الأسماءُ "[1]

والكوفيون يجيزون فيه ثلاثة أوجه:

فاعـل لمحـذوف يفسـره الظـاهر، وهـذا مثـل قـول أهـل البصـرة، وفاعـل للفعـل المتأخر، والثالث أنَّه مبتدأ.

وأعرب ابن هشام عن موقفه النحوي في القول بحُكـم المرفـوع بعـد إن الشـرطية، بأن ردَّ قول الكوفيين بأنه مرفوع بالابتداء، بقولـه في البـاب الخـامس مـن الكتـاب: " نعم، الصواب خلاف قولهم في أصل المسألة."[2]

مِنْ:

بكسر الميم وسكون النون، حرف مـن حـروف الجـر، ثنائيـة الوضـع علـى الـرأي المشهور[3]، وإلى ذلك ذهب البصريون.

---

[1] الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هـارون، مكتبـة الخـانجي، القـاهرة – مصـر، 1408 هـ – 1988 م، 1/ 263.

[2] مغني اللبيب عـن كتـب الأعاريـب، تحقيـق: مـازن المبـارك، ومحمـد علـي حمـد الله، راجعـه: سـعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:757.

[3] ذهب بعضهم إلى أنَّها ثلاثية و أصلها (مِنَا)، ونُسب هذا الرأي إلى الكسائي وتلميذه الفرَّاء، وقيـل: إنَّ هذا الأمر لغة لبعض العرب، واستدل أصحاب هذا الرأي على قولهم هذا بأنَّها تحـرك بـالفتح إذا وليها ساكن، فدلَّت الفتحة على سقوط الألف. ورُدَّ هذا الرأي بأنّ الأصالة تحتـاج إلـى دليـل. ينظـر: ←

وهي أمُّ باب حروف الجر وأقواها، تجر الظاهر والمضمر. وهي مقدمة على أخواتها لكثرة دورانها في الكلام وتصرّفها.

لها معان عدَّة، وصلت إلى خمسة عشر عند صاحب المغني، "أحدها: ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، حتَّى ادعى

جماعة أنّ سائر معانيها راجعة إليها."[1]

فأشهر معاني " مِنْ " دلالتها على ابتداء الغاية، وهو ما حذا بعدد من النحاة إلى محاولة تأويل كل المعاني الأخرى المستفادة من دخول هذه الأداة في تركيب معين، بحيث تعود إلى "ابتداء الغاية ".

وتقع " مِنْ " لغرض ابتداء الغاية – كما ذكر ابن هشام – في غير الزمان، نحو قوله تعالى: ﴿ مِنَ المسجِدِ الحرامِ﴾[2]،﴿ إنَّهُ مِنْ سُلَيْمانَ﴾[3] "[4]،وهذا رأي البصريين

تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، نشر الدار المصرية للتأليف والنشر،1964، 3/ 217. و شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى من نشر دار هجر للطباعة بمصر، سنة 1990، 3/ 130. وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين بن علي الإربلي، تحقيق: إميل بديع يعقوب، نشر دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، 1991، ص: 334.

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979،ص:419. يقول المرادي حول هذا الأمر: " ولم يُثْبت أكثر النَّحويين ل " مِنْ " جميع هذه المعاني، وتَأَوَّلوا كثيرا من ذلك على التضمين أو غيره، فقد ذهب المبرد وابن السَّراج والأخفش الأصغر وطائفة من الحذاق والسُّهيلي إلى أنَّها لا تكون إلا لابتداء الغاية، وأنَّ سائر معانيها راجع إلى هذا المعنى، ألا ترى أنَّ التبعيض من أشهر معانيها وهو راجع إلى ابتداء الغاية، فإنَّكَ إذا قلت: أكلتُ من الرغيف، إنَّما أوقعتَ الأكل على أوَّل أجزائه فانفصل، فمآل معنى الكلام إلى ابتداء الغاية..." الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت سنة 1992، ص: 316.

(2) سورة الإسراء، آية: 1.

(3) سورة النمل، آية: 29-30.

(4) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص: 419.



وعلى رأسهم إمام النحويين سيبويه،جاء في الكتاب ما نصّه: " أمّا " مِنْ " فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك نحو قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا. وتقول: إذا كتبتَ كتابا: من فلان إلى فلان. فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها."[1] و" تقول رأيته مِن ذلك الموضع، فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمُنتهى."[2]

وقال في مكان آخر: " وأمَّا " مُذْ " فتكون لابتداء غاية الأيَّام والأحيان، كما كانت " مِنْ " فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها.[3]

ومعنى ذلك أنّ " مِنْ " مختصة بابتداء الغاية في الأماكن، بينما تختص " مذ " بابتداء الغاية في الزمان، وقوله: لا تدخل واحدة على الأخرى: أنَّ " مُذْ " لا تدخل على الأمكنة، و" مِنْ " لا تدخل على الأزمنة.[4] وقد اقتفى أثر سيبويه

جمهرة نحاة البصرة ومن سار في دربهم.[5]

وهذا رأي البصريين، ورأي جمهور النحاة[6]، لخصه الأنباري في الإنصاف قائلا: قائلا: " وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنَّ " مِنْ " في المكان نظير "

---

(1) الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م، 4/ 224.

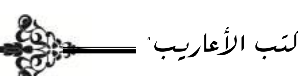
(2) الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م، ص: 419.

(3) الكتاب،سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408 هـ – 1988 م، 4/ 236.

(4) شواهد التوضيح على التصريح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر مكتبة دار العروبة بمصر، ص: 130.

(5) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، سلسلة كتب التراث، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق سنة 1982، 2/ 850، شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، نشرته إدارة الطباعة المنيرية، وعليه تعليقات مشيخة الأزهر، 4/ 93، ورصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد الخرَّاط، نشر بدمشق، من مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1975،ص:387.

(6) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979،ص:419.



مُذْ " في الزمان؛ لأنَّ " مِنْ " وُضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما أنّ " مُذْ " وُضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان، ألا ترى أنَّك تقول: " مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الجمعة "، فيكون المعنى أنَّ ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه يوم الجمعة، كما تقول: " مَا سِرْتُ مِنْ بَغْدَادَ "، فيكون المعنى: ما ابتدأتُ السير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول: " ما سرتُ مذْ بَغدادَ " فكذلك لا يجوز أن تقول: " ما رأيته من يوم الجمعة ". "[1]

وقال غيرهم بجواز مجيء " مِنْ " لابتداء الغاية في الزمان، وينسب هذا الرأي إلى الكوفيين والأخفش، والمبرد [2]، وابن درستويه من البصريين.[3]

واحتج أصحاب هذا المذهب " بأن قالوا: الدليل على أنّه يجوز استعمال" مِنْ " في الزمان أنَّه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التقوى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُوم فيه ﴾[4]، و(أول يوم) من الزمان، وقول زهير بن أبي سلمى:

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق ودراسة: جودت مبروك محمد مبروك، ومراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة2002، ص: 315-316.

[2] رغم ما ذُكر عن موافقة المبرد للكوفيين في جواز مجيء " من " لابتداء الغاية في الزمان، فقد نسب إليه كثير من النحويين موافقته لجمهور نحاة البصرة، مستندين في ذلك على قوله: " و" منذ " في الأيام والليالي لابتداء الغايات بمنزلة " مِنْ " في سائر الأسماء "، ف "منذ" لابتداء الغاية في الزمان عكس " من " " وأصلها لابتداء الغاية نحو: سِرْتُ مِنْ مكة إلى المدينة وفي الكتاب " مِنْ " فلان إلى فلان." المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، سنة 1994، 4/ 143.

[3] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979،ص:419. وقال بهذا الرأي: ابن مالك في شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى من نشر دار هجر للطباعة بمصر، سنة 1990،3 / 130، و الرضي في شرح الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، عن منشورات جامعة قار يونس بنغازي،سنة 1996، 4 / 264 و265.

[4] سورة التوبة، آية 108.



لِمَـــنِ الـــدِيَّارُ بِقُنَّـــةِ الحِجْـــرِ أَقْـوَيْنَ مِـــنْ حِجَـــجٍ وَمِـــنْ دَهْـــرٍ

فدلَّ على أنَّه جائز."[1]

وهكـذا نجـد أنّ هـذه الفئـة قـد أجـازت مجـيء " مِنْ " لابتـداء الغايـة في الزمـان مستندين في ذلك على الشواهد الكثيرة في شعرها ونثرها.

والذي يعنينا في هذا المقام أنَّ ابن هشام قد وافق سـيبويه في قولـه بمجـيء " مِنْ " لمعنى ابتداء الغاية في غير الزمان.[2]

المسألة الزنبورية:

هذه المناظرة من أشهر المناظرات النحوية قاطبة، لأنها جمعت بين علمـين، كـل واحد منهما مؤسس لمدرسة نحوية كبيرة، سيبويه رأس مدرسة البصرة، والكسـائي رأس مدرسة الكوفة. فقد كـان سـيبويه شـابا يافعـا، ذاع صـيته في البصـرة واعتـراه مـا يعتري الشباب عادة من طموح جامح، ورغبـة ملحـة في استشـراف مسـتقبل أفضـل، فقصد بغداد رغبة في الشهرة، فطُلب للمناظرة مع الكسائي.

ودارت بينهما المناظرة، التي عرفت باسم المسألة الزنبورية، لورود لفـظ الزنبـور في القول الذي تُنوظر فيه وهو: " كنتُ أظن أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزُّنبـور ؛ فـإذا هو هي، أو فإذا هو إيَّاها."[3]

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بـن الأنبـاري، تحقيـق ودراسـة: جودت مبروك محمد مبـروك، ومراجعـة: رمضـان عبـد التـواب، الناشـر: مكتبـة الخـانجي بالقـاهرة، الطبعة الأولى سنة2002، ص: 315.

(2) مغني اللبيب عـن كتـب الأعاريـب، تحقيـق: مـازن المبـارك، ومحمـد علـي حمـد الله، راجعـه: سـعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص: 419.

(3) مجالس العلماء للزجاجي، تحقيـق: عبـد السـلام محمـد هـارون، مكتبـة الخـانجي، القـاهرة، الطبعـة الثانية، سنة 1403 هـ،ص: 9 و10.



وذكرها بهذا اللقب طائفة من العلماء منهم: أبو حيّان، والصفدي، والسيوطي وغيرهم.[1]

قال الفيروزآبادي: " والزنبور بضم الفاء ذباب لسّاع"، و" الزنبور فُعْلول بضم الفاء، واحد الزنابير."[2]

ذكر ابن هشام نص هذه المناظرة كاملة في مسألة من مسائل إذا، منتصرا فيها لقول سيبويه، على النحو الآتي:

" وكان من خبرهما أن سيبويه قدِم على البرامكة، فعزم يحي بن خالد على الجمع بينهما، فجعل لذلك يوما، فلمَّا حضر سيبويه تقدَّم إليه الفرَّاء وخلفٌ، فسأله خلف عن مسألة، فأجابه فيها، فقال له: اخطأتَ، ثمَّ سأله ثانية وثالثة، وهو يجيبه، ويقول له: أخطأتَ، فقال له سيبويه: هذا سوء أدب [3]، فأقبل عليه الفرَّاء، فقال له: إنَّ في هذا الرجل حِدَّةً وعَجَلَةً، ولكن ما تقول فيمن قال: "هؤلاءِ أَبُون، ومررتُ بأبينَ "[4]...فأجابه[5]، فقال له: أعِدْ النَّظرَ، فقال: لستُ أُكَلِّمكما حتَّى يحضر صاحبكما، فحضر الكسائي، فقال له:تسألني أو اسألك ؟ فقال له سيبويه: سلْ أنت،

---

(1) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ابو حيَّان الاندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الاولى، سنة 1418، 3،1998/ 113، أعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي، تحقيق: جماعة، دار الفكر المعاصر، دمشق، الطبعة الأولى، سنة 1418هـ – 5،1998/ 325. الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دمشق، سنة 1407هـ – 1986، 3/ 29.

(2) القاموس المحيط، الفيروزآبادي، دار إحياء التراث الإسلامي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1417هـ– 1997، 1/ 556، وتاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، دار الفكر بيروت، سنة 1414، 6/ 474.

(3) وقد صدق سيبويه رحمه الله في أنَّ هذا سوء أدب من الأحمر.شرح الدماميني " منشور مع حاشية الشمني "، نشر المطبعة البهية بمصر، ص:189.

(4) جمع كلمة " أب " حمعا سالما.

(5) أي: اجاب سيبويه الفراء عن هذه المسألة.

فسأله عن المثال [1]، فقال سيبويه: "فإذا هو هي "، ولا يجوز النصب، وسأله عن أمثال ذلك، نحو: " خرجتُ فإذا عبدُ اللهِ القائمُ أو القائمَ "، فقال له: كلٌّ ذلك بالرفع، فقال الكسائي: العرب ترفع كلَّ ذلك وتنصبه،فقال يحي: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما، فمن يحكم بينهما ؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك، قد سمع منهم أهل البلدين، فَيُحضرون ويُسألون، فقال يحي وجعفر: أنصفتَ، فأُحضروا، فوافقوا الكسائي، فاستكان سيبويه، فأمر له يحي بعشرة آلاف درهم، فخرج إلى فارس، فأقام بها حتى مات، ولم يعد للبصرة.[2]

جواب سيبويه: فإذا هو هي بالرفع، لأنّ "هي " ضمير رفع خبر عن " هو" الذي وقع، وخطَّأه الكسائي، مع أنَّ الصواب ما قاله سيبويه لموافقته لما جاء في القرآن الكريم، قال ابن هشام في المغني: " وأمَّا سؤال الكسائي، فجوابه ما قاله سيبويه،– وهذا انتصار واضح لرأي سيبويه – مثل:﴿ فإذا هي بيضاءُ ﴾[3]. ﴿ فإذا هي حيَّةٌ تسعى﴾[4]، فإن ثبت، فهو خارج عن القياس، واستعمال الفصحاء، كالجزم ب " لنْ "، والنصب ب " لمْ "، والجر ب " لعلَّ "، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلَّم بعض العرب به."[5]

---

(1) نص السؤال هو:" كنت أظن أنَّ العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها."[1] المسألة الزنبورية في مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة 1403 هـ، ص: 8، والإنصاف في مجالس الخلاف، ص: 703، ومغني عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979،ص: 121.

(2) اهل البلدين: أهل البصرة والكوفة.

(3) سورة الاعراف، آية:101.

(4) سورة طه، آية:20.

(5) مغني عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979،ص:125.

والمتتبع للأصول المرعية لقواعد المدرستين البصرية والكوفية، يرى أن ما ذهب إليه سيبويه هو الوارد في كتاب الله العزيز الحكيم، وهو المشهور، قال الله تعالى:﴿ وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذا هِيَ بَيْضاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴾[1]، وقوله تعالى:﴿ فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾[3] ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ﴾ [4]،والشواهد على ذلك كثيرة جدا تبين صحة قول سيبويه:" فإذا هو هي"، أما القول " فإذا هو إياها "فخارج عن القياس وعن استعمال الفصحاء، يشبه في ذلك الجزم ب" لنْ " والنصب ب "لم " والجر ب " لعلَّ ".[5]

" حكى بعضهم أنَّ الجزم ب "لنْ " لغة لبعض العرب،"[6] ومنه " قول الشاعر: " "

لَنْ يَخِبِ الآن مِنْ رِجَالِكَ منْ حـــرَّكَ مِـــنْ دونـــكَ الحلقـــة

وشاهد النصب ب " لم ": قراءة أبي جعفر المنصور:﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾. قرأ الجمهور: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ بجزم الحاء لدخول الجازم. وقرأ أبو جعفر المنصور ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ ﴾ بفتح الحاء[7].

---

(1) سورة الأعراف، آية: 108.
(2) سورة طه، آية:20.
(3) سورة الأنبياء، آية:97.
(4) سورة الأعراف، آية: 107.
(5) مغني عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979،ص:125.
(6) توضيح المقاصد والمسالك،بدر الدين المرادي، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية بيروت، الطبعة الخامسة 2005، 2/ 298.
(7) سورة الشرح، آية:1.، انظر معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين القاهرة،10/ 487.

وذكر هذا المرادي في توضيح المقاصد والمسالك: " حكى اللحياني عن بعض العرب أنَّه ينصب ب "لم"، وقال في شرح الكافية: " زعم بعض الناس أنّ النصب ب "لم " لغة، اغترارا بقراءة بعض السلف:﴿ ألَمْ نشرحَ لكَ صدرَكَ﴾ بفتح الحاء."[1]

وشاهد الجر ب " لعلَّ ":

لعلَّ أبي المغوارِ منك قَريبُ.[2]

فقول الكسائي و إن ثبت فهو خارج عن القياس واستعمال الفصحاء، فإن ذلك لا يلتفت إليه سيبويه وأصحابه، وإن تكلَّم به بعض العرب.[3]

وقد استحسن ابن هشام منظومة للإمام الأديب أبي الحسن القرطاجني انتصر فيها لشيخ النحويين سيبويه، لذا أوردها كاملة في المغني، ومما جاء فيها:[4]

وفي الجوابِ عليها هل " هو هي " أو " إذا هو إيَّاها " قد اختصما

وخطَّأ ابنُ زيادٍ وابنُ حمزةَ في ما قال فيها أبا بِشرٍ، وقد ظلما

كانت هذه بعض المسائل التي نهج فيها ابن هشام نهج سيبويه،وهي أكثر من أن تحصى عددا، وإن كان قد خالفه في أمور أخرى،خاصة في الباب الأول من المغني، لعلَّ أهمها قوله بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض موافقة لمذهب الكوفيين،

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك،بدر الدين المرادي، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية بيروت، الطبعة الخامسة 2،2005/ 335.

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:377.

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979، ص:125.

(4) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 1979،ص:123.

وهذا يدل دلالة واضحة على أن ابن هشام لم يكن مجرد مقلد لآراء غيره، بل كان رحمه الله يتمتع بشخصية نحوية فذة مكَّنته من تمحيص هذه الآراء وفحصها قبل الأخذ بها، وهذا ما أكسب كتابه المغني شهرة طارت إلى أنحاء الأمصار، وجعلته مصدرا نحويا غنيا وثريا مادة ومنهجا.

ومسك الختام، فإني الله تعالى أسأله قبول هذا العمل المتواضع لبنة داعمة لبناء النظرية النحوية العربية، وأن يجعله في كتاب الأعمال يوم الحساب، وأن يصلح هفوتي إن وقعت، ويغفر زلتي، ويكتب لي أجراً إن قصرت في اجتهادي، وإن أصبت فيه فمنه وحده، والله ولي الأمر كله.

مركزيّة مصطلحات سيبويه الصوتيّة
في الثقافة العربيّة

د. عصـــــام فـــــاروق

أستاذ أصول اللغة المساعد

بكلية البنات الأزهرية بالعاشر من رمضان- جامعة الأزهر

مقدمة

تتناول هذه الورقة جانبًا مهمًّا من جوانب مركزيَّة الإمام سيبويه في الثقافة العربيَّة، يتمثَّل في مصطلحاته الصوتيَّة التي أوردها في ثنايا كتابه، وما لها من أثر في مؤلفات اللاحقين له، تلك المؤلفات التي تتنوع بتنوع مجالاتها المعرفية، وحدودها الزمانيَّةِ بين القديم والحديث، والمكانيَّةِ في بقاع الأرض المتراميةِ الدارسةِ للغة الضاد، أو المعنية بتراثها، ومشاربِ أصحابها وانتماءاتهم إلى مدارس لغوية ونحوية متعددة.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات كلها يبقى المصطلح الصوتي السيبويهي قاسمًا مشتركًا ينسرب داخل تلك المؤلفات- إنْ على جانب استعمال المصطلح أو اعتماد تعريفاته وإقرارها- شاهدًا على مركزيَّة هذه المصطلحات داخل الجهاز الاصطلاحي الصوتيِّ في اللغة العربية، ما يدعو إلى العجب والاستنفار في الآن نفسه لدراسة مظاهر تلك الهيمنة وأسبابها وآثارها في الدرس الصوتي العربي قديمه وحديثه.

وقد أتى عنوان هذه الورقة (مركزية مصطلحات سيبويه الصوتية في الثقافة العربية) متماهيًا مع عنوان الندوة (مركزية سيبويه في الثقافة العربية)؛ انسجامًا مع هدفها، وتلبية لمتطلبات محاورها الرئيسة.



ويمكن تقسيم هذه الورقة إلى المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: سيبويه ومنزلته في العربية، هو مطلب تمهيدي أردتُ من خلاله أن أوضح ما لسيبيوه من منزلة كبيرة في نفوس علماء الأمة في القديم والحديث، من خلال بعض الروايات والأخبار الواردة في ذلك، وهي دليل قوي على ما تملكه هذه الشخصية من ريادة تاريخية لها تميزها في ثقافتنا العربية.

المطلب الثاني: مركزية مصطلحات سيبويه الصوتية (مظاهرها، وآثارها)، توقفت في صدر هذا المطلب أمام إشكالية منهجية تتمثل في نسبة المصطلحات الصوتية الواردة في الكتاب إلى سيبويه، وسبيلي إلى تخطي هذه الإشكالية. واعتمدتُ على استجلاء نماذج من المصطلحات - موزعة على حقول متعددة منها: مصطلحات صفات الأصوات ، ومصطلحات المخارج وأعضاء النطق، ومصطلحات خاصة بالأصوات الفروع، ومصطلحات فنولوجية، ومصطلحات خاصة بالأداء- من خلال كثير من مصنفات التراث العربي، معقبا على ذلك ببيان مظاهر مركزية هذه المصطلحات وآثارها في مؤلفات الخالفين لسيبويه.

المطلب الثالث: مركزية مصطلحات سيبويه الصوتية (أسبابها، وعوامل بقائها)، بعد الحديث عن مظاهر تلك المركزية عرجتُ على الحديث عن أسبابها وعوامل بقائها، من خلال بعض الأسباب التي أراها حاكمة في هذا الشأن.

وذيلت البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلتُ إليها.

المطلب الأول: سيبويه ومنزلته في العربية

لم تلق شخصية في الدرس اللغوي العربي – على امتداد تاريخه الطويل- اهتمامًا وعنايةً مثلما لقيتْ شخصية سيبويه، كما لم يلق كتابٌ في العربية- قراءةً وشرحًا له (أو لمشكله أو لشواهده)، ودراسةً واعتراضًا عليه أو ردًا للاعتراض عليه، وتهذيبًا- مثلما لقي كتاب سيبويه.



فقد تواردت كثيرٌ من الأخبار عن فضل سيبويه وكتابه من معاصريه قبل اللاحقين له، كلها تشهد لما للرجل من مكانةٍ وسبقٍ في العربية، ولما لكتابه من ريادة ومنزلة كبيرة في نفوس العلماء، من ذلك: ما روي من أنه " لما مات سيبويه قيل ليونس- وهو مِن أساتذة سيبويه-: إن سيبويه أَلَّف كتابًا من ألف ورقة في علم الخليل، فقال: يونس: ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله؟ جيئوني بكتابه. فلما نظر في كتابه ورأى ما حكى، قال: يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه، كما صدق فيما حكي عني." [(1)]

كذلك وردتنا من القرن الثالث الهجري أخبار تؤكد هذه المكانة وتلك المنزلة منها ما روي من أن أبا عثمان بكر بن محمد المازني (249هـ) قال: " من أرد أن يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي." [(2)] " وما راوه الجاحظ (255هـ) من قوله : " أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك، ففكرت في شيء أهديه له فلم أجد شيئا أشرف من كتاب سيبويه، فقلت له: أردت أن أهدي لك شيئا ففكرت، فإذا كل شيء عندك، فلم أرَ أشرف من هذا الكتاب، فقال: والله ما أهديت إليّ شيئا أحب إليّ منه." [(3)] وأنه " كان محمد بن يزيد المبرد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه، يقول له: هل ركبتَ البحرَ؟ تعظيمًا له، واستصعابًا لما فيه." [(4)]

ومثل ذلك ورد عن علماء القرن الرابع، يقول أبو إسحاق الزجاج (311هـ): " إذا تأملتَ الأمثلةَ من كتاب سيبويه تبينتَ أنه أعلم الناس باللغة." [(5)] ويقول أبو الطيب

---

(1) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط ثانية، ص 52.

(2) النديم، الفهرست، تح: رضا تجدّد، 1391ه-1971م، ص 57، أبو البركات ابن الأنباري نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار- الأردن، ط ثالثة، 1405هـ-1985م، ص 56، أبو سعيد السيرافي، أخبار النحويين البصريين تح: طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم الخفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط أولى 1374هـ- 1955م، ص 39.

(3) أبو البركات ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 55.

(4) أبو سعيد السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص 39.

(5) طبقات النحويين واللغويين (72) الزبيدي،



اللغوي (351هـ): " وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو." [(6)] ومن طريف ما يروى بمناسبة هذه التسمية أن أحد نحاة الأندلس وهو عبد الله بن محمد عيسى " كان يختم كتاب سيبويه في كل خمسة عشر يومًا." كأنما يتلوه تلاوة القرآن. [(7)]

وإن كنت أرى أن إطلاق لفظ (قرآن) في هذه التسمية ليس كما يتبادر إلى ذهن الكثيرين من كونه الكتاب ذا القدسية في النحو، وإنما يقرب عندي أن يكون بالمعنى الأصلي لكلمة (قراءة) وهو الجمع، أي: جامع النحو.

ويقول أبو سعيد السيرافي (368هـ) عن الكتاب: " وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ولم يحلق به من بعده." [(8)]

وتستطيع من خلال البحث في مصنفات القرون التالية العثور على مثل هذه الأقوال، وذلك المدح من العلماء في حق سيبويه وكتابه، ومثل هذه المهابة والإجلال نراه - أيضًا- في عيون المحدثين من العلماء على تباعد الزمن بينهم وبين سيبويه وكتابه، ومن ذلك: قول محقق المقتضب عن المبرد " وفي رأيي أن أثر كتاب سيبويه في نفس المبرد، وثقافته أعمق من كل أثر "[(9)]

وكذلك قول محمد المختار ولد أباه بعد حديثه عن الخليل بن أحمد: "... لكن الفضل الأكبر يعود إلى تلميذه سيبويه الذي جمع هذه الأفكار ورتبها في مدونة تعارف

(6) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، أولى 1413هـ-2002م، ص 73.

(7) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ثانية، 1933هـ-1979م.، ص 289، وينظر: مقدمة محقق الكتاب (1/ 24)

(8) أبو سعيد السيرافي، أخبار النحويين البصريين ص 48.

(9) المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ- 1994م ص 1/ 26.



عليها أهل الفن بتسميتها بالكتاب، والنحاة حينما يشيرون إلى الكتاب، فإنهم ينظرون إليه، وكأنه المعجزة النحوية التي ليس لأحد أن يأتي بمثلها." [10]

ويتعدى ذلكم الأثر الحضارةَ العربية إلى مثيلتها الغربية، فقد جعل المستشرق شاده ما وصل إلينا من علم الأصوات عند العرب خصوصا ما ورد عن سيبويه " مفخرًا من أعظم مفاخر العرب." [11]

تلك العبارة التي يمكن فهمها بصورة أوضح من خلال ما أورده صاعد بن أحمد الأندلسي (462هـ)، حينما قال:" ولا أعرف كتابًا أُلِّف في علم من العلوم قديمها وحديثها فاشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بجميع أجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب: أحدها المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك، والثاني كتاب أرسططاليس في علم المنطق، والثالث كتاب سيبويه البصري النحوي، فإن كل واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له. "[12]

المطلب الثاني: مركزية مصطلحات سيبويه الصوتية (مظاهرها، وآثارها)

قبل أن نشرع في بيان مظاهر مركزية مصطلحات سيبويه الصوتية وتأثيرها في اللاحقين له، هناك إشكالية منهجية يجب الوقوف أمامها، والحديث عنها بشكل إجمالي؛ نظرًا لما تقتضيه لمحدودية المساحة المخصصة لهذه الورقة. تتمثل هذه الإشكالية في أن المصطلحات التي وردت في كتاب سيبويه، قد لا يكون هو منشؤها، أو واضعها، بل من الممكن أن تكون من إطلاق أساتذته، خصوصًا الخليل بن أحمد،

---

(10) د. محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، ط ثانية 1429هـ- 2008م، ص 80.

(11) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا للمستشرق الألماني أرتو شاده، محاضرة برؤية استشراقية ومراجعة حديثة، د.صبيح حمود التميمي، آداب الرافدين، العدد 58، لعام 1432هـ-2010م، ص 66

(12) ينظر: صاعد بن أحمد الأندلسي، طبقات الأمم، نشره الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين- بيروت 1912م ص 31.

كأن يكون للأخير مصطلحاتٌ لم يضمِّنها مقدمةَ معجمه، أو وَضَعَ مرادفات لما ورد من مصطلحات في هذه المقدمة، سمعها منه سيبويه، وأثبتَها في الكتاب.

وقد يقوي مثل هذا الاحتمال بعضُ الروايات التي حكاها بعضُ العلماء عن الخليل في أمورٍ صوتيَّة،لم تتضمنها مقدمةُ العين، ومنها ما رواه ابن كيسان – فيما حكاه السيوطي– قال: " سمعتُ من يذكر عن الخليل أنه قال: لم أبدأ بالهمزة؛ لأنه يلحقها النقص، والتغيير والحذف. ولا بألف؛ لأنها لا تكون في ابتداء كلمة ولا في اسم ولا فعل إلا زائدة أو مبدلة. ولا بالهاء؛ لأنها مهموسة خفية لا صوت لها، فنزلتُ إلى الحيز الثاني، وفيه العين والحاء، فوجدت العين أنصع الحرفين، فابتدأت بها؛ ليكون أحسن في التأليف." [13]

ولست الآن في معرض التعليق على صحة هذه الرواية من عدمها، ولكنها إذا صحتْ فإنها تهدم ما هو معروف بين العلماء من أن مصطلح الهمس – وبالتالي الجهر– منسوب لسيبويه، وتؤكد ما نتوجس منه من أن هذه المصطلحات قد لا تكون خالصةً لسيبويه.

ومما يزيد صعوبة الجزم بنسبة هذه المصطلحات إلى سيبويه أنه لم يصرح بأنه منشؤها أو ناقلها، ولا يكفي عدم ذكرها عند أحدٍ قبله دليلا للقول بأنه صاحب هذه المصطلحات وواضعها، خصوصًا أن كثيرًا من أساتذة سيبويه ليس لهم آثارٌ مكتوبة أو حفظها لنا الزمانُ، نستطيع أن نتبين من خلالها حدود نقله منها، ومما يقال في هذا الشأن " أنه اعتمد على كتابي (الإكمال) و (الجامع) لعيسى بن عمر، ولكنّ هذين الكتابين لم يصلا إلينا لنرى مقدار استفادة سيبويه منهما واعتماده عليهما. "[14]

(13) جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، مكتبة دار التراث– القاهرة، ط ثالثة، د.ت ج1ص90.

(14) د. خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة– بغداد، ط أولى، 1385هـ– 1965م، ص 63، 64



وفي ضوء ذلك فإننا لا يمكننا قبول مثل ما جزم به د. عبد العزيز الصيغ من أن " مصطلح الانفتاح ذكره سيبويه في كتابه، ولم يذكره أحد قبله، فهو واضع هذا المصطلح، أما الخليل فقد سمى هذا المصطلح مختفضًا." (15) إذ ما الدليل على أنه لم يذكره أحدٌ قبله؟ ثم ما الدليل على أنه واضعُه؟ وهل مجرد ورود مصطلح آخر عند أستاذه يثبت له هذا الوضع؟

وعلى الرغم من تلك الإشكالية الكبيرة – التي قد أعود إليها في بحث مستقل يعمل على توضيحها وفك متشابكها في وقت لاحق إن شاء الله- فلن أجعلها تقف حجر عثرة في طريق البحث عن أسباب مركزية هذه المصطلحات – الواردة في كتاب سيبويه- في التراث العربي، وسبيلي إلى تخطي هذه الإشكالية، عدة أمور أقررها فيما يلي:

1. أن هذه المصطلحات وردتْ في كتاب سيبويه، واشتُهر بين اللغويين والباحثين نسبتُها إليه، يظهر ذلك – على سبيل المثال- من خلال قول المرعشي الذي أراه دقيقًا وموفقًا إلى حدٍّ بعيدٍ: " الجهر والهمس مصطلحان قديمان اقترن ذكرهما بعالم العربية سيبويه." (16) فقد يُعتمد على مجرد الاقتران هذا في القول بنسبة هذه المصطلحات لسيبويه، على سبيل التجاوز.

2. سأعتمد على تحري المصطلحات الصوتية التي وردت في كتاب سيبويه، ولم ترد – في الوقت نفسه- عند الخليل في مقدمة معجمه، حتى وإن لم يكن هذا الإجراء قاطعًا في عدم ورودها عن الخليل، من خلال سماعها منه مباشرة من قِبَلِ سيبويه، ولكنها خطوة أراها ضروريةً لمحاولة تجاوز هذه الإشكالية.

---

(15) د. عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر- دمشق، ط ثانية 1427هـ-2007م، ص 137.

(16) المرعشي، جهد المقل، تح: د. سالم قدوري الحمد، دار عمار- عمان، ثانية 1429هـ- 2008م، ص 65.

3. لستُ أول من ينسب إلى سيبويه المصطلحات الواردة في كتابه تجاوزًا – مع الوضع في الاعتبار تلك الإشكالية- فعلي سبيل المثال يقرر د. علي توفيق الحمد أن " المصطلحات التي نجدها في كتاب سيبويه قد تكون من وضعه واقتراحه هو، وقد تكون من وضع شيخه الخليل، وقد تكون – أيضًا- من أسبق من كليهما، تلقياها عن المؤسسين الأوائل، منذ أبي الأسود وتلامذته ومن تلاهم، كعبد الله بن أبي أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عمر بن العلاء، ويونس بن حبيب، وليس غرض البحث أن يحدد نسبة كل مصطلح إلى واضعه، وإنما نعد كل المصطلحات التي حواها الكتاب مصطلحات نضيفها إلى سيبويه، ما دام سيبويه قد استخدمها وارتضاها، وضمنها كتابه، فبحثنا مختص بمصطلحات سيبويه، أي المصطلحات المدونة في كتابه." (17)

ننطلق من هذه الاعتبارات – تجاوزًا- إلى ما ورد في عنوان البحث من قولنا: (مصطلحات سيبويه الصوتية)، والآن مع بيان مظان وجود هذه المصطلحات في بعض مؤلفات التراث العربي، التي حرصنا أن تغطي امتدادات زمانية ومكانية وحضارية سوف نقف معها في آخر هذا المطلب، وسأكتفي في التدليل على ورود المصطلحات في المؤلَّف الواحد على موضعٍ واحدٍ أو بعض المواضع القليلة منه، على النحو التالي:

أولًا- مصطلحات صفات الأصوات:

من المنظومات المفاهيميَّة الصوتية التي وردت في كتاب سيبويه تلك التي تعمل على بيان صفات الأصوات، باعتبار تلك الصفات من السمات التمييزية التي تُصنَّف بحسبها الأصوات العربيةُ، واصطلح العلماء على تقسيم تلك الصفات إلى نوعين أساسيين، هما:

(17) د. علي توفيق الحمد، قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد، بحث منشور بمجلة علوم اللغة، المجلد 9 العدد 1 سنة 2006م، ص 67، 68.



(أ) الصفات التي لها ضد (المتقابلة):

وسنكتفي من هذه المجموعة بخمسة من المصطلحات، هي: الجهر (مجهور)- الهمس (مهموس)- الشدة (الشديد)- الرخاوة (الرخو) – الإطباق (المطبق).

ورد مصطلحا (الجهر) و(الهمس) بصيغة اسم المفعول في أكثر من موضع في (الكتاب)، منها قول سيبويه: " هذا باب عدد الحروف العربية، ومخارجها، ومهموسها، ومجهورها، وأحوال مجهورها ومهموسها، واختلافها.." [18]

وقال في الشدة والرخاوة: " ومن الحروف الشديدُ وهو الذي يمنع الصوتَ أن يجري فيه، وهو الهمزة.... ومنها الرِّخوة، وهي: الهاء والحاء ..." إلخ[19].

وقال في الإطباق: " ومنها المطبقة والمنفتحة، فأما المطبقة فالصاد والضاد والطاء والظاء.." [20]

فإذا فتشنا في مواضعَ كثيرةٍ من تراثنا العربي – ليس على سبيل الحصر – وجدنا أن هذه المصطلحات كلَّها أو بعضَها قد وردتْ عند كلٍّ من:

المبرد (210هـ) في المقتضب [21]، وابن السراج (316هـ) في الأصول[22]، وابن دريد (321هـ) في جمهرة اللغة[23]، وابن مجاهد (324هـ) في السبعة[24]، والزجاجي

(18) سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط ثالثة، 1408هـ-1988م، ج 4 ص 431.

(19) سيبويه، الكتاب، ج 4 ص 434.

(20) سيبويه، الكتاب، ج 4 ص 436.

(21) المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ثالثة، 1415، 1994م. ج1 ص 328

(22) ابن السراج، الأصول في النحو، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط ثالثة، 1417هـ-1996م، ج 3 ص 401، 402، 404

(23) ابن دريد، جمهرة اللغة، مطبعة مجلس دائرة المعارف – حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى، 1344هـ. ج1 ص 8

(24) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، ط ثالثة، 1400هـ، ص 107، 108

(340هـ) في الجمل[25]، والسيرافي (368هـ) في ما ذكره الكوفيون[26]، وابن جني (392هـ) في سر صناعة الإعراب[27]، والباقلاني (402هـ) في إعجاز القرآن[28]، وابن سينا (428هـ) في أسباب حدوث الحروف[29]، ومكي بن أبي طالب (437هـ) في الرعاية[30] والمهدوي (440هـ) في شرح الهداية[31]، وأبي عمرو الداني (444هـ) في التحديد[32]، وعبد الوهاب القرطبي (461هـ) في الموضح في التجويد[33]، وابن سنان الخفاجي (466هـ) في سر الفصاحة[34]، وابن الباذش (540هـ) في الإقناع[35]، وابن

---

(25) أبو إسحاق الزجاجي، الجمل في النحو، ، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- دار الأمل، ط ثالثة، 1407هـ-1986م، ص 409

(26) أبو سعيد السيرافي، ما ذكره الكوفيون من الإدغام، تح: د. صبيح التميمي، دار البيان العربي- جدة، ط أولى، 1405هـ-1985م، ص 59، 64، 67.

(27) ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ط ثانية 1413هـ- 1993م. ج 1 ص 60، 61

(28) أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، إعجاز القرآن، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر، سلسلة ذخائر العرب (12)، 1954م، ص 66، 67

(29) ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، تح: محمد حسان الطيان- يحيي مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1982م، ص 88، 128.

(30) مكي بن أبي طالب، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، تح: د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، ثالثة 1417هـ-1996م، ص 116، 117، 118، 122.

(31) أبو العباس المهدوي، شرح الهداية، تح: د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد- الرياض، 1415هـ، ج1، ص 77، 78.

(32) أبو عمر الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، تح: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار- عمان، ط أولى، 1421هـ- 2000م، ص 105.

(33) عبد الوهاب القرطبي، الموضح في التجويد، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمار، ط أولى 1412هـ- 2000م، ص 87، 88، 89.

(34) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تح: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، 1372هـ- 1953م، ص 23، 24.

(35) ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، تح: د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، سلسلة من التراث الإسلامي (الكتاب الثالث والعشرون)، ط أولى 1403هـ، ص 174.



الطحان (560هـ) في مخارج الحروف وصفاتها[36]، والزمخشري (538هـ) في المفصل في علم العربية[37]، وابن الأنباري (577هـ) في أسرار العربية [38]، وأبي المعالي الموصلي (621هـ) في الدر المرصوف[39]، والسكاكي (626هـ) في مفتاح العلوم[40]، وابن يعيش (643هـ) في شرح المفصل[41]، وابن وثيق الأندلسي (654هـ) في تجويد القراءة ومخارج الحروف[42]، وأبي شامة (665هـ) في إبراز المعاني[43]، وابن عصفور (669هـ) في الممتع[44]، ورضي الدين الاسترابادي (686هـ) في شرح الشافية[45]، وابن عقيل (769هـ) في المساعد على تسهيل الفوائد[46]، وابن القاصح

---

(36) ابن الطحان، مخارج الحروف وصفاتها، تح: د. محمد يعقوب تركستاني، بيروت، 1404هـ-1984م، ص 93

(37) الزمخشري المفصل في علم العربية، ، مطبعة التقدم- مصر، ط أولى، 1323هـ، ص 395.

(38) أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1957م، ص 421، 422.

(39) أبو المعالي الموصلي ، الدر المرصوف في وصف مخارج الحروف، تح: د.غانم قدوري الحمد، مجلة الحكمة، العدد (25)، جمادى الثانية 1423ه، ص 238، 239

(40) أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، تح: أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة- بغداد، ط أولى، 1402هـ-1982م، ص 109

(41) ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، دون تاريخ، ج 10 ص 129

(42) ابن وثيق الأندلسي، تجويد القراءة ومخارج الحروف، تح: د. غانم قدوري الحمد، منشور بمجلة الحكمة، العدد 35، جمادى الثانية 1428هـ، 354، 355.

(43) أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، تح: إبراهيم عطوة عوض، مطبعة البابي الحلبي، 1398هـ-1978م، 751، 752.

(44) ابن عصفور الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، تح: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، ط أولى، 1996م، ص 426، 427.

(45) رضي الدين الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية- بيروت، 1402هـ-1982م، ج3 ص 258، 260، 262.

(46) ابن عقيل، المساعد في تسهيل الفوائد، تح: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة الملك عبد العزيز، 1400هـ-1980م، 4/ 245، 246.

(801هـ) في سراج القارئ المبتدئ[47]، وابن الجزري (833هـ) في التمهيد[48]، والنشر[49]، والسيوطي (911هـ) في همع الهوامع[50]، وابن غياث (1035هـ) في المناهل الصافية[51]، والكفوي (1094هـ) في الكليات[52]، والمرعشي (1150هـ) في جهد المقل[53]، وبروكلمان في فقه اللغات السامية[54] (نشر عام 1327هـ- 1906م)، ود. إبراهيم أنيس في الأصوات اللغوية[55]، وكانتينو في دروس في علم أصوات العربية[56] (نشر عام 1960م)، ود. كمال بشر في علم الأصوات[57]، ود.محمد علي الخولي في معجم علم الأصوات[58]، ود. عبد العزيز

---

(47) ابن القاصح، سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، مراجعة: الشيخ علي محمد الضباع، مكتبة مصطفى البابي الحلبي- مصر، ط ثالثة، 1373ه-1954م، ص 408، 409، 410.

(48) ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، تح: علي حسين البواب، مكتبة المعارف- الرياض، ط أولى، 1405هـ-1985م، 86، 87، 88، 90.

(49) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، خرج آياته: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية- بيروت، ط أولى، 1418- 1998م، ج1ص 160، 161.

(50) السيوطي، همع الهوامع في جمع الجوامع، تح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، 1413هـ- 1992م، ج 6، 289، 290.

(51) ابن الغياث، المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، تح: د. عبد الرحمن محمد شاهين، مكتبة الشباب- مصر، دون تاريخ، ج2، ص 340، 341، 342، 343، 344.

(52) أبو البقاء الكفوي، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: د. عدنان درويش- محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط ثانية، 1419هـ- 1998م، ص 142.

(53) المرعشي، جهد المقل، ص 67، 141، 142، 143، 152.

(54) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، 1397هـ-1977م، 48، 49.

(55) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر، دون تاريخ، ص 21، 24، 51.

(56) جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، الجامعة التونسية- تونس، 1966م، ص 49، 50، 53، 116.

(57) د. كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، 2000م ، ص 151، 398.

(58) د. محمد علي الخولي، معجم علم الأصوات، ط أولى، 1402هـ-1982م، ص 19، 71، 154، 164.



علام في عن علم التجويد القرآني[59] ود. رمزي بعلبكي في معجم المصطلحات اللغوية[60]، ود. أحمد مختار عمر في دراسة الصوت اللغوي[61]، ود.عبد الفتاح البركاوي في مقدمة في أصوات اللغة العربية وفن الأداء القرآني[62].

(ب) الصفات التي لا ضد لها (غير المتقابلة):

وقد اخترت من هذه المجموعة خمسة مصطلحات: مصطلحين من المصطلحات التي تطلق على مجموعة من الأصوات، وهما: (التفشي، الصفير)، وثلاثةً من المصطلحات الدالة على أصوات مفردة، وهي: (الانحراف، التكرار، الغنة).

وقد ورد مصطلح التفشي في قول سيبويه: " والشين لا تدغم في الجيم؛ لأن الشين استطال مخرجها حتى اتصل بمخرج الطاء، فصارت منزلتها منها نحوا من منزلة الفاء مع الباء، فاجتمع هذا فيها والتفشي." .

وورد مصطلح الصفير في قوله: ".. وأما الصاد والسين والزاي فلا تدغمن في هذه الحروف التي أدغمت فيهن؛ لأنهن حروف الصفير، وهن أندى في السمع.. ".

وورد مصطلح الانحراف في قوله: "وأما المنحرف، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت.. وهو اللام."

وقال في التكرار: "ومنها المكرر... وهو الراء".

---

(59) د. عبد العزيز علام، عن علم التجويد القرآني في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة، ط ثانية 1417هـ- 2006م، ص 119، 123، 126.

(60) د. رمزي منير بعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، ط أولى، 1990م، ص 198، 279، 531، 532.

(61) د. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، 1418هـ-1997م، ص 324.

(62) د. عبد الفتاح البركاوي، مقدمة في أصوات اللغة العربية وفن الأداء القرآني، القاهرة، 2002م، ص 99 وما بعدها.



وقال في الغنة: " ومنها حرف شديد يجري معه الصوت؛ لأن ذلك الصوت غنة من الأنف.. وهو النون وكذلك الميم." (63)

ووردتْ هذه المصطلحات الخمسة كلها أو بعضها عند كلٍّ من:

المبرد في المقتضب 1/ 329، 330، 332، وابن السراج في الأصول 3/ 403، 417، وابن مجاهد في السبعة 107، والسيرافي في ما ذكره الكوفيون 62، 64، وابن جني في سر صناعة الإعراب 1/ 48، 63، 2/ 817، والخصائص 2/ 328، ابن سينا في أسباب حدوث الحروف 78، ومكي بن أبي طالب في الرعاية 124، 131، 134، والمهدوي في شرح الهداية 1/ 79، وأبي عمرو الداني في التحديد 107، 108، 109 والقرطبي في الموضح في التجويد 92، 96، 97، وابن الباذش في الإقناع 117، 174، 175، والزمخشري في المفصل في علم العربية394، 395، 396، وابن الأنباري في أسرار العربية 421، 425، وأبي المعالي الموصلي في الدر المرصوف 240، 241، وابن يعيش في شرح المفصل 10/ 129، 130 وابن وثيق الأندلسي في تجويد القراءة ومخارج الحروف 356، وأبي شامة في إبراز المعاني753، وابن عصفور في الممتع 427، ورضي الدين الاسترابادي في شرح الشافية 3/ 258، 266، 270، وابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد 4/ 244، 247، 248، 249 وابن القاصح في سراج القارئ المبتدئ 410،408، وابن الجزري في التمهيد 95، 96، 97، والنشر1/ 160، 161، 162، 163، والسيوطي في همع الهوامع 6/ 290، وابن غياث في المناهل الصافية 2/ 340، والمرعشي في جهد المقل 156، 158، 163 ، ومكي نصر (1322هـ) في نهاية القول المفيد(64)، ود.إبراهيم أنيس في الأصوات اللغوية 57، 61، وكانتينو في دروس في علم أصوات العربية 38، 61، ود. عبد العزيز

(63) على الترتيب السابق: الكتاب (4/ 448)، (4/ 464) (4/ 435) (4/ 435)، (4/ 435).

(64) محمد مكي نصر الجريسي، نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد، ضبطها وصححها وخرج آياتها: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية- بيروت، أولى، 1424هـ- 2003م، ص 46



علام في عن علم التجويد القرآني 96، 103، 105، 107، 109، ورمزي بعلبكي في معجم المصطلحات اللغوية 435، 512، ود.عبد الفتاح البركاوي في مقدمة في أصوات اللغة العربية 114، 119، 120.

ثانيا- مصطلحات المخارج وأعضاء النطق:

اخترت من هذه المجموعة خمسةً من هذه المصطلحات، هي: وسط الحلق (أوسط الحلق)- أقصى اللسان- وسط اللسان- حافة اللسان- الخياشيم[65]:

وقد وردت هذه المصطلحات كلها أو بعضها عند كلٍّ من:

المبرد في المقتضب 1/ 342، 356، يعقوب الكندي (256هـ) في رسالته عن اللثغة[66]، وابن السراج في الأصول 3/ 400، 417، والزجاجي في الجمل 410، 411، وابن جني في سر صناعة الإعراب 1/ 47، ابن سينا في أسباب حدوث الحروف 70، 83، وأبي عمرو الداني في التحديد 102، 103، والقرطبي في الموضح في التجويد 78، 79، وابن سنان الخفاجي في سر الفصاحة 22، 23، وابن الباذش في الإقناع1/ 172، 173، 174، والزمخشري في المفصل في علم العربية393، 394، وابن الأنباري في أسرار العربية 420، 421، وأبي المعالي الموصلي في الدر المرصوف 237، 241، وابن يعيش في شرح المفصل 10/ 124، 125 وابن وثيق الأندلسي في تجويد القراءة ومخارج الحروف 351، 352، وأبي شامة في إبراز المعاني745، 746، 748، 750 وابن عصفور في الممتع 424، 425، ورضي الدين الاستراباذي في شرح الشافية 3/ 251، 252، وابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد 4/ 240، 241، 244، وابن القاصح في سراج القارئ المبتدئ 405، 408،

---

(65) ورد مصطلح (أوسط الحلق) و(أقصى اللسان) و(وسط اللسان) و(حافة اللسان) في الكتاب (4/ 433) ومصطلح (الخياشيم) في (4/ 434).

(66) د. محمد حسان الطيان، رسالة يعقوب الكندي في اللثغة، ضمن كتاب تحت راية العربية، دار الثقافة والتراث- دمشق، ط أولى 1428- 2008م، ص 18، 20.

وابـن الجـزري في التمهيـد 106، والنشـر1/ 158، 159، 160، والسـيوطي في همـع الهوامع 6/ 288، 289 وابن غياث في المناهـل الصـافية 2/ 332، 334، والمرعشـي في جهد المقل 128، 130، 138 ، ومكـي نصـر في نهايـة القـول المفيـد 36، 37، 40 ود.إبراهيم أنيس في الأصوات اللغوية 19، وكانتينو في دروس في علم أصوات العربيـة 60، 116، ود. كمال بشر في علم الأصوات 138، ود. عبد العزيـز عـلام في عـن علـم التجويد القرآني 59، ورمزي بعلبكي في معجم المصطلحات اللغوية 86.

ثالثا- مصطلحات خاصة بالأصوات الفروع:

وقد اخترت من هذا النوع من المصطلحات مصطلحين: أحدهما يخص الأصوات المستحسنة وهو: النون الخفيفة، وثانيهما يخـص الأصـوات غيـر المستحسـنة، وهـو: الضاد الضعيفة. [67]

وقد ورد المصطلحان أو أحدهما عند كلٍّ من:

المبرد في المقتضب 1/ 330، والزجاجي في الجمل 409، وابن جني في سر صناعة الإعـراب 1/ 46، والقرطبـي في الموضـح في التجويـد 79، 81، 84، 86، 79، وابـن سنان الخفاجي في سر الفصاحة 22، وابـن البـاذش في الإقنـاع 179، والزمخشـري في المفصل في علم العربية 394، وابن الأنبـاري في أسـرار العربيـة 419، وابـن يعـيش في شرح المفصل 10/ 126، 127، وابن عصفور في الممتع 422، 423، والسيوطي في همع الهوامع 6/ 296، وابن غياث في المناهل الصافية 2/ 336، 337.

رابعا- مصطلحات فنولوجية:

ومن نماذج هـذه المصـطلحات مصـطلحا: الإخفـاء- الإظهـار[68]، وقـد ورد هـذان المصطلحان أو أحدهما عند كلٍّ من:

---

(67) ورد مصطلحا النون الخفيفة والضاد الضعيفة في الكتاب (4/ 432)

(68) ورد مصطلحا الإخفاء- الإظهار في الكتاب (4/ 446، 454)



المبرد في المقتضب 1/ 337، 343، وابن السراج في الأصول 3/ 417، وابن مجاهد في السبعة 125، 126، 406، والسيرافي في ما ذكره الكوفيون 66، وابن جني في الخصائص 1/ 365، وابن غلبون (399هـ) في التذكرة[69]، ومكي بن أبي طالب في الرعاية 262، 267، وأبي عمرو الداني في التحديد 111، 115، والقرطبي في الموضح في التجويد 157،وابن الباذش في الإقناع 253، 258، والزمخشري في المفصل في علم العربية400، وابن عصفور في الممتع 698، وابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد 4/ 275، وابن القاصح في سراج القارئ المبتدئ 101، وابن الجزري في التمهيد 55، 158، وابن غياث في المناهل الصافية 2/ 361، والمرعشي في جهد المقل 140، والبنا الدمياطي(1117هـ) في إتحاف فضلاء البشر[70]، ومكي نصر في نهاية القول المفيد 123، ود. عبد العزيز علام في عن علم التجويد القرآني 222، 230، عطية قابل نصر في غاية المريد[71]، ود.عبد الفتاح البركاوي في مقدمة في أصوات اللغة العربية 212، 221، ومحمود بسة في فتح المجيد في شرح كتاب العمدة في التجويد[72].

خامسا: مصطلحات خاصة بالأداء:

ومن نماذج هذه المصطلحات مصطلحا: الإشمام- الروم[73]، وقد ورد المصطلحان أو أحدهما عند كلٍّ من:

---

(69) أبو الحسن ابن غلبون، التذكرة في القراءات، تح: د. سعيد صالح زعيمة، دار ابن خلدون- الإسكندرية، توزيع دار الكتب العلمية- بيروت، ط أولى 1422ه- 2001م، ج1، ص 136، 137.

(70) البنا الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تح: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب- بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، ط أولى، 1407هـ- 1987م، ج 1، ص 143.

(71) عطية قابل نصر، غاية المريد في علم التجويد، دار التقوى، ثانية، 1412هـ، ص 52، 64.

(72) محمد علي بسة، فتح المجيد شرح كتاب العميد في علم التجويد، مكتبة الإيمان- مكتبة الجامعة الأزهرية، أولى، 1432هـ– 2011م، 18، 27.

(73) ورد مصطلحا الإشمام والروم في الكتاب (4/ 168)



ابن جني في الخصائص 2/ 328، وابن غلبون في التذكرة1/ 70، 71، مكي ابن أبي طالب في الرعاية 260، والتبصرة[74]، والمهدوي في شرح الهداية 1/ 70، وأبي عمرو الداني في التحديد 95، 97، والتيسير[75]، والقرطبي في الموضح في التجويد 208، 209، وأبي شامة في إبراز المعاني268، ورضي الدين الاستراباذي في شرح الشافية 2/ 275، وابن القاصح في سراج القارئ المبتدئ 125، وابن الجزري في التمهيد 53، والنشر 2/ 121، والمرعشي في جهد المقل 277، 278، والبنا الدمياطي في إتحاف فضلاء البشر 1/ 313 عطية قابل نصر في غاية المريد 169، في نهاية القول المفيد 223، 225، ود. عبد العزيز علام في عن علم التجويد القرآني 385، 387، وعطية قابل نصر في غاية المريد 169.

بعد أن أطلنا في الإحالات السابقة – وهي إطالة تخدم ما أردنا الوصول إليه من بيان حدود مركزية مصطلحات سيبويه الصوتية في الدرس اللغوي العربي والثقافة العربية بوجه عام– تتضح لنا مظاهر هذه المركزية وآثارها من خلال ما تمتاز به هذه المركزية من الامتدادات التالية:

1. الامتداد المعرفي، وجدنا هيمنة للمصطلحات الصوتية السيبويهية، وترددها بين جنبات مؤلفات علومٍ متعددةٍ، تسربتْ تلك المصطلحاتُ داخلَ الجهاز الاصطلاحي لكل منها، وبإمكاننا بيان ذلك التنوع من خلال تصنيف المؤلفات السابقة بحسب انتماءاتها المعرفية إلى العلوم التالية: علم التجويد، وعلم النحو، والمعاجم، وكتب اللغة، والبلاغة، والقراءات (روايةً ودرايةً).

(74) مكي بن أبي طالب، التبصرة في القراءات السبع، دار الصحابة للتراث بطنطا، مراجعة: جمال الدين محمد شرف، دون تاريخ، ص 106.

(75) أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، عني بتصحيحه: أوتو يرتزل، دار الكتب العلمية– بيروت، ط أولى 1416هـ–1996م، ص 54.



ويصحب ذلك الاختلاف اختلافٌ في توجهات مؤلفي هذه الكتب وثقافاتهم، ومنطلقاتهم في توظيف الحقائق الصوتية- وفي القلب منها جانب المصطلحات- ما بين علماء للتجويد، ونحويين ولغويين ومعجميين وبلاغيين وقراء وموجهي قراءات، وفلاسفة وأطباء (كالكندي وابن سينا).

2. الامتداد الزماني، تُظهر سنواتُ وفيات مؤلفي هذه المصنَّفات السابقة مدى الامتداد الزماني لهذه المصطلحات وبقائها واستمراريتها طيلة هذه الفترة الزمانية المديدة، وتُظهر القائمة السابقة تمثيلًا واضحًا لمعظم قرون التاريخ الهجري، بدءًا من القرن الثالث، ويمثله صدارةً (المقتضب) الذي سار فيه المبرد على درب سيبويه بدءًا من تخصيص باب للإدغام، يمهد له بدراسة لمخارج الأصوات وصفاتها، يحوي كثيرًا من المصطلحات التي تأثر فيها بسيبويه، مرورًا بالقرن الثالث فالرابع.. إلخ، انتهاءً بالعصر الحديث.

وإذا كان أمر ذلك الامتداد غير مستغرب أو متعجب منه في القرون التالية للإمام سيبويه فإن امتداد هذه المصطلحات وبقاءها في العصور المتأخرة - أو ما يعرف عند البعض بالعصر الحديث- لهو مثارٌ للتعجب، ودليل قوي على قوة هذه المركزية المصطلحيَّة السيبويهيَّة؛ فبقاء هذه المصطلحات واستمرارها في عصر أدى فيه التقدم التكنولوجي إلى تغيير كثيرٍ من المفاهيم والمصطلحات القديمة لا في علم الأصوات فحسب، لهو حقيقٌ بالدراسة عن أسباب تلك المركزية وهذه الهيمنة، ولعل قول كانتينو عن شريحةٍ واحدةٍ من شرائح المصطلحات عند علماء العربية – بوجه عام- كافية في هذا الموضع استشهادًا، حيث يقول متحدثًا عن أعضاء الجهاز النطقي: " وقد كان العرب يعرفون أكثر هذه الأعضاء، ويطلقون عليها أسماءَ ذات دقةٍ كافيةٍ"[76]

(76) دروس في علم أصوات العربية (18)



3. الامتداد المكاني، من خلال تصنيف البيئات التي ينتمي إليها صاحبو المؤلَّفات السابقة، نجد أنها موزَّعة بين بيئاتٍ متعددةٍ، ما بين المشرق العربي– بعلمائه من أمثال: المبرد، الزجاجي، ابن جني، المرعشي – في جانب، والمغرب العربي والأندلس – بعلمائه من أمثال: المهدوي، والداني، وعبد الوهاب القرطبي، وابن عصفور – في جانب آخر.

ويزيد من عمق مركزية مصطلحات سيبويه في هاتين البيئتين – خصوصًا المغرب والأندلس– ما كان معروفًا من تنافس علمي بينهما تجاوزته تلك المركزية، ولم تتأثر به. يقول د. يوسف عيد: "ولا يفوتنا أن نشير هنا، إلى مدى ما حظي به كتاب سيبويه في الأندلس من اهتمام ودراسة. ولم يكن معتمد الدارسين وحسب، بل كان محورًا لغير مؤلف في كل العصور"[77]

4. الامتداد الحضاري، لا تتوقف مركزية مصطلحات سيبويه الصوتية – التي هي مثار حديثنا – عند التأثير في الحضارة العربية، على تنوع اتجاهاتها ومجالاتها المعرفية، وإنما تعدتْ هذه المركزيةُ إلى التأثير في بعض المستشرقين كما يظهر من خلال بعض مؤلفاتهم الصوتية، ومن ثم كانت مصطلحات سيبويه خير مكافئ عند ترجمة هذه المؤلفات إلى العربية، ففي القائمة السابقة وجودٌ للمصطلح السيبويهي عند بروكلمان وكانتينو، وقد ورد في صدر كتاب الأخير ما نصه: " فنحن نجد في كتاب سيبويه ترتيبًا صحيحًا للحروف حسب مخارجها، وملاحظات هامة حول صفات الحروف، وبحثًا غزير المادة في إدغام الحروف، ومعلومات صحيحة تتعلق بمدى الحركات وباعتلال جروسها.." [78]

(77) د. يوسف عيد، النشاط المعجمي في الأندلس، دار الجيل– بيروت، ط أولى، 1412، 1992م، ص 40.

(78) دروس في علم أصوات العربية (18)



5. نلاحظ – أيضًا- مظاهر لمركزية مصطلحات سيبويه الصوتية من خلال اختلاف مدارس أصحاب تلك المصنَّفات ومذاهبهم، ما بين نقل النحاة البصريين – كالمبرد وابن السراج- تلك المصطلحات – وهو أمر طبعي لا عجب فيه، وهو رأس من رؤوس مدرستهم- وتأثر النحاة الكوفيين ببعض تلك المصطلحات، كاستعمال الفراء مصطلحي: (الإطباق، والإخفاء)، وثعلب في استعماله مصطلحي: (الغنة والصفير)، فيما أورده عنهما السيرافي في كتابه: (ما ذكره الكوفيون من الإدغام) (79) ولم يقف هذا النقل، وذلك التأثر عند حدِّ المصطلحات الصوتية فحسب، بل يتعداها إلى كثير من المصطلحات الواردة في الكتاب، يقول د. على توفيق الحمد:" وقد حاولت عرض مصطلحات الفراء على مصطلحات سيبويه فوجدت بضع مئات منها توافق ما جاء في كتاب سيبويه." (80)

ويؤكد هذا التأثر الأخبار التي تواردتْ مؤكدة ما للكتاب من أثرٍ كبيرٍ في نفوس بعض الكوفيين، ومطالعتهم إياه، من ذلك ما أخبر به " أبو نصر الباهلي، قال: حمل الكسائي إلى أبي الحسن الأخفش خمسين دينارًا، وقرأ عليه كتاب سيبويه سرًّا." (81) وكذلك ما أخبر به " ثعلب عن سلمة، قال: مات الفراء وتحت رأسه كتاب سيبويه." (82) كما تدل بعض الأخبار على أن الفراء كان يتعمد مخالفة سيبويه " حتى في ألقاب الإعراب وتسمية الحروف." (83)

وفي العصر الحديث يمكن ملاحظة اختلاف المدارس التي ينتمي إليها بعض العلماء ممن أحلنا على مؤلفاتهم، ففي مصر – على سبيل المثال- مدرسة دار العلوم

(79) ص 65، 67

(80) قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد (111) د. علي توفيق الحمد، بحث منشور بمجلة علوم اللغة، المجلد 9 العدد 1، سنة 2006م.

(81) مراتب النحويين (89)

(82) مراتب النحويين (105)

(83) مراتب النحويين (106)

ممثلة في علمائها: إبراهيم أنيس، وكمال بشر، وأحمد مختار عمر، والمدرسة الأزهرية، ممثلة في: عبد العزيز علام، عبد الفتاح البركاوي ، رغم ما تحمله كلا المدرستين من توجهٍ مختلفٍ عن الأخرى، تغلب عليه التراثية في الأخيرة، بينما تنفتح الأولى – في كثير من أعمالها– على الدراسات الغربية الحديثة.

6. إذا كانت بعض الدراسات الحديثة تؤكد أننا " لا نجد عند العلماء الخالفين كمكي بن أبي طالب (437هـ) في الرعاية، والرضي (684هـ) في شرح الشافية، وابن الجزري (833هـ) في النشر في القراءات العشر، جديدًا؛ لاكتفائهم بترديد مسميات سيبويه.." [84] فلابد لنا في هذا السياق ألا نغفل عن المفاهيم التي ترمز إليها تلك المصطلحات، وهل استعملها هؤلاء العلماء السابق ذكرهم دون تغيير أو تبديل؟

وفي الحقيقة نجد أن بعض هذه المصطلحات لم تتغير مفاهيمها عما وردت عليه عند سيبويه، ومن ذلك على سبيل المثال مصطلح الجهر، فقد عرف سيبويه الصوت المجهور بأنه:" حرفٌ أُشبع الاعتماد في موضعه، ومَنَعَ النَّفَسَ أن يجري معه، حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت." [85] وبعيدًا عما تحدَّثَ عنه العلماءُ من غموض في محترزات هذا التعريف، فقد وجدنا هذا التعريف نفسه قد " شاع عند العلماء شيوعًا كبيرًا، وأعيدت عباراته دون تعديل فيها أو تبديل، مما جعله سمة لهذا المصطلح، كما هو تعريف له." [86]

وكذلك مصطلح (التكرار) فهذا " المصطلح بهذا المعنى الذي وصفه سيبويه استعمله علماء العربية دون تغيير يذكر عدا إيضاحهم معنى التكرير." [87]. ومثلهما

---

(84) د. خليل العطية، في البحث الصوتي عند العرب، منشورات دار الجاحظ للنشر – بغداد، 1983م، ص 23

(85) الكتاب (4/ 434)

(86) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية (90)

(87) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية (183)



مصطلح الإخفاء فسيبويه "واضع هذا المصطلح بهذا المعنى، وناشر معانيه، ولا يكاد يخرج كلام من جاء بعده عن كلامه إلا في توضيح بعض الألفاظ." [88].

لكننا لا نُعدم وجود استدراك فيما يتعلق ببعض تلك المصطلحات، على نحو ما وجدنا عند المبرد على مستوى المعلومات المتعلقة بمصطلح (التفشي) من حيث إدخاله صوت الصاد بجانب الشين فيما يدل عليه هذا المصطلح. [89] أو إيراد تعريفٍ له عند مكي بن أبي طالب[90]

7. لم تؤثر مصطلحات في اللاحقين مثلما أثرت مصطلحات سيبويه، خصوصًا الصوتية منها، حتى ولا مصطلحات مؤسس علم الأصوات في العربية الخليل بن أحمد، فقد استعمل العلماء من بعد سيبويه كثيرًا من مصطلحاته مع أن لها مقابلا عند الخليل، ومن ذلك مصطلحات: الأسلية (مقابل الصفير عند سيبويه ومن تابعه)، المختفض (مقابل المستفل عند سيبويه).

وقد لا تكون مظاهر هذه المركزية مقصورةً على أخذ مصطلحات سيبويه فقط، بل إننا وجدنا ملامح لها – أيضا- في ترك بعض المصطلحات أو عدم ذكرها؛ بناءً على عدم ذِكْر سيبويه لبعضها، ومن ذلك عدم ذكر بعض العلماء مصطلح (اللهاة)، مع أنه واردٌ عند الخليل في مقدمة العين، وذلك في قوله:" وأما مخرج الجيم والقاف والكاف فمن بين عكدة اللسان، وبين اللهاة في أقصى الفم"[91] ، ولا يمكن تفسير هذا التجاهل

(88) عادل إبراهيم عبد الله أبو شعر، المصطلحات الصوتية في التراث اللغوي عند العرب- دراسة تاريخية تأصيلية من القرن الأول إلى القرن السادس الهجري، رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، سنة 1424- 1425ه، ص 567، 568.

(89) المقتضب (1/ 348، 349)، وينظر: د. عصام فاروق، المصطلح الصوتي عند المبرد في المقتضب مصادره ودلالاته بحث منشور بمجلة مركز الخدمة للاستشارات البحثية، كلية الآداب، جامعة المنوفية، إصدار خاص- يونيه 2012م. ص 83 وما بعدها.

(90) الرعاية، ص 135.

(91) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ثالثة، 1408ه-1988م، ج 1ص 52.

لذلك المصطلح إلا بتبعيتهم لسيبويه في عدم ذكرها، يقول د. الصيغ: " وقد تبع المبرد وابن جني سيبويه، فلم يذكروا اللهاة، وكذلك لم يرد لها ذكرٌ عند مكي والداني والقرطبي." (92)

8. بالنظر إلى حدود مصطلحات سيبويه الصوتية فنجد بأنها تمثل قطاعًا عريضًا من قطاعات علم الأصوات حتى من منظور المحدثين، حيث مثَّلتْ هذه المصطلحاتُ فرعيْ علم الأصوات: الفوناتيك (علم الأصوات العام)، والفنولوجيا (علم وظائف الأصوات)، على نحو ما أوردنا من نماذج ممثلة لهذين الفرعين.

المطلب الثالث: مركزية مصطلحات سيبويه الصوتية (أسبابها، وعوامل بقائها)

بعد حديثنا عن مظاهر مركزية مصطلحات سيبويه الصوتية وآثارها في مؤلفات الخالفين من بعده، آن لنا أن نقف مع أهم أسباب تشكُّل هذه المركزية في الثقافة العربية قديمها وحديثها، واستجلاء عوامل بقائها واستمراريتها، ويمكن بيان بعض هذه الأسباب وتلك العوامل فيما يلي:

أولًا- لا يمكن فصل مركزية مصطلحات سيبويه عن مركزية سيبويه نفسه في الثقافة العربية، وما يمثله نتاجه العلمي من مرجعية مهمة من مرجعياته، ولأجل هذا السبب – على سبيل المثال- يُرجع د. عبد العزيز الصيغ عدم ذيوع مصطلح المقطع (= المخرج) قائلا: ".. وعلى ذلك نقول إن المقطع كان مصطلحًا وضع ليؤدي معنى المخرج، إلا أنه لم يستطع أن يكتسب الشيوع، على الرغم من أنه كان أقرب من معناه إلى المراد، ولم يتيسر له عالمٌ كبيرٌ له تأثيرٌ نفسيٌّ عظيمٌ مثل: الخليل أو سيبويه، وهو

(92) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص 30.



ما حدث لمصطلح المخرج." [93] ومثل هذا قد يقال في مصطلح الأخرس (= الشديد) الذي وضعه الفراء. [94]

ويتضح التأثير النفسي لعالم بقدر سيبويه من خلال وصف علي النجدي له بقوله: " سيبويه كلمة ذات إشعاع، لا تدل على معناها الأصيل وحده، ولكن تضيف إليه معاني أخرى ملازمة، من الاختصاص بالعربية، والهداية فيها، والغيرة عليها، والغضب لها، إذا نالها سوء أو تهددها شرٌّ، كأنه وحده صاحب أمرها أو المسئول عنها." [95]

صحيح أن للخليل نفس هذا التأثير النفسي والريادة التاريخية – بحسب وصف د. خالد فهمي- إلا أن " عددًا من الخصائص النوعية توافر لجهود سيبويه الصوتية لم يتوافر لجهود الخليل التي جاءت إسهاماته الصوتية موجزةً، وناقصةً، وغامضةً، وغير مستوعبة لمباحث علم الأصوات النطقي، الذي استوعب منجز سيبويه عندما تعرض لأصوات العربية." [96]

ثانيًا: يجب ألا نفصل مركزية هذه المصطلحات في الدرس اللغوي العربي عن سياقها العام، المتمثل في مركزية آراء سيبويه ومعالجاته الصوتية وسطوتها على الدراسات العربية في القديم والحديث، بحسب ما أثبته د. خالد فهمي في بحثه المعنون بـ (سطوة آراء سيبويه على الخالفين في الصوتيات العربية) للدرجة التي يقرر فيها أن " سطوة آراء سيبويه في الصوتيات العربية على من جاء بعده إذن قوة قاهرة لم يستطع أحد من الصوتيين العرب أن يفر من سلطتها وهيمنتها، لاعتبارات معرفية في المقام الأول"[97]

---

(93) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية (53)

(94) ما ذكره الكوفيون من الأدغام (59)

(95) علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، ط ثانية، 1979م، ص 79.

(96) د. خالد فهمي، سطوة آراء سيبويه على الخالفين في الصوتيات العربية، بحث منشور بمجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد 12 ربيع ثاني 1435هـ- 2014م، ص 291.

(97) سطوة آراء سيبويه على الخالفين في الصوتيات العربية (262)

وعن ذلك أيضا يقول د. حسام سعيد النعيمي:" نستطيع أن نقول باطمئنان أن كل ما كتب في مخارج الحروف العربية وصفاتها وتعاملها بعد كتاب سيبويه عليه عيال."[98]

ثالثًا- دقة آراء سيبويه الصوتية وسبقها: كما سنوضح لاحقا فإن دراية واضع المصطلحات درايةً دقيقةً بالمفهوم يخرج لنا مصطلحًا دقيقًا صالحًا للشيوع والاستمرارية، وقد صرح غير واحد من العلماء المحدثين بسبق سيبويه إلى كثير من الحقائق الصوتية- التي يتوازى معها دقة المصطلحات المعبر بها عن هذه المفاهيم- وتأييد الدراسات الحديثة لهذا السبق، ومن ذلك ما ذكره د. إبراهيم أنيس، تعليقا على نص لسيبويه ذكره السيرافي رواية عن أبي الحسن الأخفش بدأت بقوله: " قال سيبويه: إنما فرق بين المجهور والمهموس أنك لا تصل إلى تبيين المجهور إلا أن يدخله الصوت الذي يخرج من الصدر.... إلخ"، يقول أنيس تعليقًا على هذه الرواية:" نعتقد أنها صحيحة في جملتها، وأنها تتضمن آراء قيمة في الدراسة الصوتية تتفق مع أحدث النظريات الحديثة إلى حد كبير. "[99]

وفي ذلك المعنى يقول د. الصيغ: إن " المقارنة بين معطيات الدرس الصوتي عند سيبويه بشكل عام والدرس الصوتي الحديث إذا ما جعلنا أمامنا المسافة الزمنية بينهما ترجح أن سيبويه كان قد توصل إلى حقائق صوتية سبق بها عصره، بل إن بعضا منها حتى بمقياس المحدثين تعد سبقا، وحديثه عن الأصوات المشربة والنفخية وحديثه أيضا في تخفيف الهمز أن الهمزة تحذف ويمد بالحراكة التي قبلها هو بحديث المحدثين أشبه وهو سابق لهم. "[100]

---

(98) أصوات العربية بين التحول والثبات (8).

(99) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص122

(100) د. عبد العزيز الصيغ، الأصوات عند سيبويه في ضوء علم الأصوات الحديث، دار الفكر- دمشق، ط أولى، 1430هـ-2009 م. (671).

رابعًا- لعل الاحتكام إلى بعض مبادئ علم المصطلح يكشف لنا سرًّا آخر من أسرار مركزية مصطلحات سيبويه الصوتية، وتأثيرها في الدراسات العربية، وعاملا مهما من عوامل بقائها واستمراريتها، ليس لكون هذه المبادئ ميزانًا نحكم به على تلك المصطلحات- فليس من الممكن محاسبةُ السابقِ على عدم معرفته بما توصل إليه اللاحقُ، بما أتيح له من وسائل ومناهج لم تكن معروفة من قبل- ولكن يمكن بيان عظمة نتاج هذا السابق، وسبقه في التوصل إلى بعض المبادئ التي صارت نظريةً أو منهجًا علميًّا أفرزته الجهود المضنية بعد عصور كثيرة.

ومدخلي إلى هذا الاحتكام إلى بعض مبادئ علم المصطلح في الحكم على مصطلحات سيبويه الصوتية، وبيان موافقتها للمواصفات الجيدة للمصطلح العلمي من عدمها، ما ذهب إليه د. علي توفيق الحمد، وهو يتحدث عن بعض المصطلحات النحوية التي شاعت بين الدارسين وتلقاها اللاحقون بالقبول والاستخدام، حيث يقول: " ولعل السر في تقبلها وشيوعها وسيرورتها على ألسنة المتخصصين حتى الآن، أنها توافرت فيها الشروط الفنية للمصطلح العلمي الناضح الدقيق. "[(101)]

فهل توافرت تلك الشروط في المصطلحات الصوتية أيضًا؟

بعد أن فحصنا بعض المبادئ المصطلحية، وطبقنا الشروط الفنية للمصطلح العلمي الدقيق على بعض المصطلحات الصوتية الواردة في الكتاب، خصوصًا بابَ الإدغام، تبينت لنا إجابة السؤال السابق، والتي سنوضحها من خلال بيان الأمور التالية:

(أ) منظومات المفاهيم: من المبادئ المصطلحية المقررة أن وضوح مفهوم المصطلح يعتمد على وجوده ضمن منظومة من المفاهيم، تُكوِّن فيما بينها نَسَقًا مفاهيميًّا، ذلك النسق الذي يتألف " من عدد من المفاهيم المفردة التي يرتبط بعضها

(101) قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد (91)

ببعض بعلاقات منطقية أو وجودية. وفي مثل هذه المنظومة المفهومية يسهل الوقوف على علاقات كل مفهوم من المفاهيم الأخرى التي تتألف منها تلك المنظومة." (102)

ونلاحظ أن سيبويه في باب الإدغام - على وجه الخصوص - عَمِل على جَمْع منظوماتٍ مفاهيميةٍ صغيرةٍ، يربط بين كل منها قاسمٌ مشتركٌ، ويتضح ذلك من خلال منظومات المفاهيم المترابطة التالي بيانها:

1. قسَّم الأصوات العربية إلى مجموعتين تشكل كل منهما منظومة من المفاهيم:

الأولى: مجموعة الأصوات الأصلية (التسعة والعشرون)، وهي مجموعة مفاهيمية يشترك أفرادها في أصالتها.

الثانية: مجموعة الأصوات الفرعية، وهي مجموعة مفاهيميَّة يشترك أفرادها في كونها أصواتًا متفرعةً عن أصوات المجموعة الأولى. ويندرج تحت هذه المجموعة مجموعتان فرعيتان:

أولاهما: تشكل مجموعة الأصوات المستحسنة، وتضم ستًّا من المفاهيم، التي يربط بينها جميعًا دخولها تحت ضابط معيَّن يتمثل في أنها " كثيرة، يؤخذ بها، وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار." (103)

ثانيهما: تؤلفها مجموعة من الأصوات غير المستحسنة، وضابطها أنها " غير مستحسنة، ولا كثيرة في لغة من تُرتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في

(102) د. علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، أولى 2008م، ص 333.
(103) الكتاب (4/ 432).



الشعر." [104] ةوتضم سبعةً من الأصوات - بحسب عدّ سيبويه لها- وهي في الحقيقة ثمانيةٌ [105].

2. منظومة مخارج الأصوات، وقد رُتبتْ هذه المجموعةُ ترتيبًا داخليًّا، بدءًا من الحلق وانتهاءً بالشفتين فالخياشيم، إضافةً إلى ترتيب مكونات المخرج الواحد إن كان ذا أقسام، كالحلق واللسان، من الأقصى إلى الأدنى.

3. منظومة صفات الأصوات، وتضم مجموعات من المفاهيم، هي: مجموعة الأصوات المجهورة، مجموعة الأصوات المهموسة، مجموعة الأصوات الشديدة، مجموعة الأصوات الرخوة، مجموعة الأصوات المطبقة، مجموعة الأصوات المنفتحة..

ولاشك أن هذه الطريقة الترابطية بين مصطلحات ومفاهيم كل مجموعة من هذه المجموعات تعمل على سلامة المصطلح ووضوح مفهومه، من خلال: بيان علاقته بالمفهوم العام الذي يندرج تحته، وعلاقته بالمصطلحات والمفاهيم الموازية له والتي هي أجزاء من هذا المفهوم العام، وتمييزه عما عداه من هذه المصطلحات المتشابهة معه. وبطريقة عكسية يمكننا القول " إن عزل المفهوم عن منظومته يؤدي إلى حدوث انقطاع بينه وبين المصطلح الذي يعبر عنه، أي حدوث تباين بين لفظ المصطلح ومضمونه الحقيقي، فيصبح اللفظ قابلا لمضامين متعددة، كما يصبح المضمون قابلا لألفاظ متنوعة." [106]

(ب) تعريف المصطلحات:

لاشك أن تعريف المصطلح من الأمور المعيْنة على تصوره وفهمه فهمًا دقيقًا من قبل المتلقي، بالإضافة إلى أنه " بقدر ما تكون التصورات (المفاهيم) محددةً واضحةً

---

(104) الكتاب (4/ 432).

(105) فقد اعتبر سيبويه الجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين جيمًا واحدة.

(106) علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية (334)

في ذهن الإنسان [أي: صاحب المصطلح وواضع تعريفه] تكون تعريفاتها موفَّقةً ودقيقةً، ومن ثم تأتي مصطلحاتها دقيقةً وصائبةً "[107]

وقد وجدنا سيبويه يعرِّف كثيرًا من المصطلحات الصوتية، كتعريفه الأصوات المجهورة، والمهموسة، والشديد، والمنحرف والتكرير والصوت الهاوي..إلخ، مما يظهر مدى " إنجازه في بناء معجم لتعريفات المصطلح الصوتي"[108] تلك التعريفات التي ارتضى كثيرٌ من الخالفين من بَعدِ سيبويه كثيرًا منها، على نحو ما وضحنا في موضع سابق من هذا البحث.

لكن ينبغي أن نذكر أن سيبويه لم يضع لكل من المصطلحات الصوتية تعريفًا يوضح مفهومها، فلم نجد تعريفًا لمصطلح التفشي على سبيل المثال [109] .

لكنه قد يَعْتمِد في بيان مفهوم المصطلح على وسائل أخرى تعين على فهمه، كالشرح دون التعريف، مثل ما ورد في مصطلحيْ المطبق والمنفتح، بقوله: " فأما المطبقة فالصاد والضاد والطاء والظاء. والمنفتحة: كل ما سوى ذلك من الحروف؛ لأنك لا تُطبق لشيء منهن لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى. وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانَك في مواضعهن انطبق لسانُك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعتَ لسانك فالصوت محصورٌ فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف"[110] .

ولا يخفي أنه اعتمد في شرحه هذين المصطلحين على ذكر الأصوات المندرجة تحتهما، وتوضيح الكيفية التي يكون عليها اللسان معهما، دون أن يضع حدًّا أو تعريفًا جامعًا لهما أو لأحدهما.

---

(107) قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد (75)

(108) سطوة آراء سيبويه على الخالفين في الصوتيات العربية (293)

(109) ينظر: الكتاب (4/ 448).

(110) الكتاب (4/ 436).



وإن كان المستشرق الألماني شاده (shadah) يَعتبر ما ورد في نص سيبويه السابق تعريفًا للمطبق، فيقول: " هذا تعريف من الوضوح بحيث يستغني عن التفسير، وما أصوب قول سيبويه: إن هذه الأربعة لها موضعان من اللسان، فإن الناطق بالصاد مثلا لا يكتفي بوضع طرف لسانه على لثته كما يفعل في السين، ولكنه في نفس الوقت يقرب الجزء الأخير من لسانه إلى ما يحاذيه من الحنك." (111) لكني لا أذهب مذهبه من أن هذا تعريفٌ بقدر ما هو شرح للمفهوم ليس إلا.

(ج)- الإيجاز في بنية المصطلح، يعد "الإيجاز أحد شروط شيوع أي مصطلح"(112) ومن ثم فإن كثيرًا من المصطلحات التي كُتب لها الذيوع والاستمرار عبر تاريخ العربية الطويل تتسم بالإيجاز، وهذا ما ينطبق بالفعل على كثيرٍ من المصطلحات الصوتية عند سيبويه، فلديه قائمة طويلة من المصطلحات المكونة من كلمةٍ واحدةٍ، من مثل: (المجهورة، والمهموسة، والشديد، والرخو، والمنحرف، والمكرر، واللينة، والهاوي، والمطبقة، والمنفتحة، الخياشيم..إلخ).

ولذا فإن من المبادئ الأساسية في وضع المصطلحات " تفضيل الكلمة المفردة؛ لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع." (113)

كما أن بعض المصطلحات الصوتية المكونة من كلمتين أو أكثر عند سيبويه جاء التركيبُ فيها ضروريًا، بإضافة قيدٍ أو قيودٍ على المصطلح الواحد العام الذي يتفرع إلى عدة أفراد، ويشكل كلُّ قيدٍ منها مع المصطلح العام مصطلحًا هو فرعٌ عنه، ومثال ذلك: مصطلح (النون الخفيفة) في مقابل (النون المتحركة) والأخير يساوي مصطلح

(111) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا (39، 40).

(112) قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد (95)

(113) علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية (559).

(النون) عند إطلاقه، فكلمة (الخفيفة) شكلتْ قيدًا داخل المصطلح، أفاد وجود نوع آخر من النون، له مخرج مختلفٌ وصفاتٌ مختلفةٌ عن (النون= النون المتحركة) [114]

ومثل هذا يقال في مصطلح (الضاد الضعيفة) بإضافة قيد (الضعيفة)؛ إظهارًا للاختلاف الذي بينها وبين الصوت الأصلي لها، وهو الضاد بالإطلاق.

(د)- كذلك اعتمد سيبويه على بعض الأمور المعيْنة على توضيح مفاهيم المصطلحات، ومنها: التمثيل، ومن ذلك قوله في توضيح مصطلح ألف التفخيم: " وألف التفخيم، يعني بلغة أهل الحجاز، في قولهم: الصلاة، والزكاة، والحياة." [115] أو قوله في بيان مصطلح (الرخوة): " وذلك إذا قلت: الطَّسْ وانْقَضْ، وأشباه ذلك أجريتَ فيه الصوت إن شئت." [116]

ومنها كذلك، التمييز بين المفاهيم المتشابهة بصفة فارقة، ومن ذلك قوله: " ولولا الإطباق لصارت الطاء دالًا، والصاد سينًا، والظاء ذالًا، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس شيء من موضعها غيرها." [117]

ولعلك تعجب إذا علمتَ أن هذا الشعور " بوظيفة هذه الصفات التمييزية وبالعلاقة التقابلية التي تربطها، أصبح اليوم من مشمولات علم الفونولوجيا أي: علم وظائف الأصوات." [118]

---

(114) فمخرج الخفيفة من الخياشيم، ومخرج المتحركة " من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا" ، كما أن الخفيفة ملازمة للسكون، ينظر: الكتاب (4/ 433)

(115) ينظر: الكتاب (4/ 432).

(116) ينظر: الكتاب (4/ 435).

(117) ينظر: الكتاب (4/ 436).

(118) د. الطيب البكوش، النظريات الصوتية في كتاب سيبويه، بحث منشور بحوليات الجامعة التونسية، العدد11 سنة 1974، (147).



(هـ)- من المبادئ المقررة في علم المصطلح – أيضًا- " عدم استخدام أكثر من مصطلحٍ واحدٍ للتعبير عن المفهوم الواحد، وعدم استخدام المصطلح الواحد للتعبير عن أكثر من مفهومٍ واحدٍ، في الحقل العلمي الواحد." [119]

وبفحص هذا المبدأ نجد أن بعض المصطلحات الصوتية عند سيبويه وردتْ أحادية الدلالة، بمعنى أنه لا يوجد – عنده – مرادفات لها، أو اشتراكها في الدلالة على أكثر من معنى، ومن ذلك مصطلحات: (طرف اللسان، حافة اللسان، أقصى اللسان، المجهورة، والمهموسة، والشديد، والرخو، والمنحرف، والمكرر ، والهاوي، والمطبقة، والمنفتحة، الخياشيم..إلخ).

وإن كان ذلك لا ينفي وجود بعض المصطلحات الصوتية لديه تدخل ضمن الترادف المصطلحي أو الاشتراك المصطلحي، فمثال الترادف مصطلحا: (الإظهار، والتبيين) في مقابل مصطلح (الإدغام) [120]، ومثال الاشتراك: مصطلح (النون الخفيفة) فقد استعمله كمصطلح صوتي في مقابل مصطلح (النون المتحركة). كما استعمله كمصطلح نحوي في مقابل (النون الثقيلة) في باب التوكيد. [121] وإن كان استعماله كمصطلح صوتي ضمن منظومة المصطلحات الصوتية، أو باب الإدغام بما هو سياق له، قد يحد من أثر الاشتراك، وعدم الوقوع في اللبس.

ويمكن تعليل وجود مثل هذا التعدد في العلاقة بين المصطلح والمفهوم بأحد أمرين: الأول، كون الكتاب من أوائل المصادر الصوتية في العربية، وهذه الأولية قد تفرض نوعًا من الخلط أو عدم استقرار المصطلحات، وهو أمر طبعي في مثل هذه

---

(119) علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية (372).

(120) ينظر: الكتاب (4/ 454).

(121) مثال كونها مصطلحًا نحويًّا قوله: ".. ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك: والله لأفعلنَّ" الكتاب (3/ 104).

المراحل الأولى. الثاني، أن الواقع المصطلحي – حتى الحديث منه- لا يتطابق مع هذه المثالية المرجوة في هذا المبدأ، كما يقرر عدد من مُنظرِّي المصطلحيَّة:

– يقول هريبرت بيشت: ".. نظريًّا المصطلحات خلافًا لكلمات المعجم المشترك [العام] هي وحدات أحادية الاتجاه (العلاقة بين الشكل والمفهوم وحيدة) وأحادية المرجعية (يدل مصطلح على مفهوم واحد) ومع ذلك لا تتطابق تمامًا النظرية والحقيقة دومًا، والمصطلحية ليست استثناءً في هذا المضمار." (122)

– وتقول ماري كابري: " وغني عن القول أن تفرد المعنى يمثل في المصطلحية الوضع الأمثل للعلاقة بين المصطلح والتصور، إلا أن هذا الوضع الأمثل نادرًا ما سيحدث." (123)

(و)- ومن المبادئ المصطلحية – أيضًا- " وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، وليس شرطًا في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي." (124)

وقد وجدنا بعض المصطلحات الصوتية عند سيبويه تتسم بدقة التسمية، من حيث وجود مثل هذه العلاقات بين المعنى اللغوي والمفهوم الاصطلاحي، ومن ذلك على سبيل المثال مصطلح الجهر، فمادة " الجيم والهاء والراء أصل واحد، وهو إعلان الشيء وكشفه وعلوه، يقال: جهرت بالكلام أعلنت به. ورجل جهير الصوت، أي عاليه"(125) وقد لاحظ سيبويه هذه الخاصية السمعية في الأصوات المجهورة، إذ إنها الأوضح، فكما تؤكد الدراسات الحديثة فإننا " يكفي أن نشير إلى حقيقة مهمة، وهي

(122) ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ترجمة: د. محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2012م. ص 188.

(123) هريبرت بيشت وجنيفر دراسكاو، مقدمة في المصطلحية، ترجمة: د. محمد محمد حلمي هليل، مجلس النشر العلمي، لجنة التأليف والتعريب والنشر- جامعة الكويت، 2000م، ص 143.

(124) علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية (558).

(125) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (ج. هـ. ر).



أن معدل سرعة الهواء في الأصوات المجهورة يبلغ من 200- 700 سم3/ ث، بينما يتراوح معدل سرعة الهواء عند إنتاج الأصوات المهموسة غير المتبوعة بدفقة هواء ما بين 200- 700سم3/ ث. وهذا وحده كافٍ للدلالة على أن الأصوات المجهورة أقوى من نظائرها المهموسة من ناحية الوضوح السمعي." (126)

ومثل ذلك يقال في مصطلح (الشديد)، الذي يعني في اللغة: " الصلابة، وهي نقيض اللين تكون في الجواهر والأعراض"(127)

وهذه الخاصية لاحظها سيبويه في الأصوات المتصفة بهذه الصفة، ولذلك فقد اعتمد مكي بن أبي طالب على هذه العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، في تعريف الحرف الشديد بقوله: " ومعنى الحرف الشديد: أنه حرف اشتد لزومُه لموضعه، وقَوِي فيه حتى منع الصوت أن يجري معه عند اللفظِ به." (128)

وقد عاب الدكتور عبد الصيغ على المحدثين استبدالهم بمصطلح (الرخاوة) مصطلحًا آخر وهو (الاحتكاك)، مع وجود مثل هذه العلاقة بين المعنى اللغوي والمفهوم الاصطلاحي، ويمكن فهم ذلك من قوله: " وكان الأجدر بعلماء العربية المحدثين الذين يشتغلون بالأصوات اللغوية النظر إلى نتائج أبحاث القدماء، وإقرار المصطلحات التي استخدموها إلا إذا كان هناك قصور في المصطلح القديم، وقد يكون المفهوم قاصرا ولكن المصطلح كما هو معروف يثبت بالاستخدام، والرخاوة تؤدي معنى مرور الهواء والصوت دون عارض يعترضه فيرقه، إذ يمر الصوت في سهولة وارتخاء." (129)

---

(126) د. سمير شريف إستيتية، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل للنشر، ط أولى 2003م، (173).

(127) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ش. د. د).

(128) الرعاية (117)، وينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية (116)

(129) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية (125).



ومراعاة سيبويه لمثل هذه العلاقات يمكن ملاحظتها في إطلاق كثير من المصطلحات، كالإطباق، والإشمام....إلخ

وختاما، فإنه بهذا القدر اليسير من فحص ودراسة المصطلحات الصوتية عند سيبويه – خصوصا في باب الإدغام- أمكننا أن نتبين بعض أسباب مركزية هذه المصطلحات في الثقافة العربية، وأن نكشف النقاب عن بعض عوامل بقائها واستمراريتها، تلك الأسباب – والعوامل- التي تتوزع ما بين أسبابٍ تاريخيةٍ، كون الكتب من المصادر الأولى للدرس اللغوي العربي، وفي القلب منه الدرس الصوتي، وأسبابٍ علميةٍ تتمثل في دقة آراء سيبويه الصوتية، وأسباب مصطلحية فنية، تتمثل في مطابقة هذه المصطلحات لبعض المبادئ المصطلحية التي أقرها منظري علم المصطلح في الحديث.

مع يقيننا بأن هناك الكثير من الأسباب التي شكلت هذه المركزية في الثقافة العربية، لم يكن البحث بهذه المساحة المحدودة المتاحة له ليستطع التوصل إليها، ويبقي الأمل في ذلك معقودًا على دراسات أخرى تتعمق في دراسة المصطلحات الصوتية في الكتاب، لتُخرج ما به من أسرار ونفائس لا أظن الكتاب يضن بها علينا.

خاتمة

سعى هذا البحث إلى محاولة الوقوف على مركزية مصطلحات سيبويه الصوتية في الدرس اللغوي العربي، وخرجت من خلال هذا السعي إلى بعض النتائج التي منها:

1. من مظاهر مركزية المصطلحات الصوتية عند سيبويه الامتداد المعرفي، من حيث تسربها داخل الجهاز الاصطلاحي لكثير من المجالات المعرفية، كعلم التجويد، والنحو، والمعاجم، والبلاغة...إلخ.

2. من مظاهر مركزية المصطلحات الصوتية عند سيبويه الامتداد الزمني، بدءًا من القرن الثالث الهجري وحتى يومنا هذا، فقد بقيتْ هذه المصطحاتُ، على الرغم



مما نشهده من تقدم تكنولوجي ومعرفي أدى إلى تغيير كثير من المفاهيم والمصطلحات في كثير من المجالات المعرفية.

3. من مظاهر مركزية المصطلحات الصوتية عند سيبويه الامتداد المكاني، حيث توزعتْ بين بيئات متعددة في المشرق والمغرب العربيين.

4. لا تتوقف مركزية مصطلحات سيبويه الصوتية عند التأثير في الحضارة العربية وعلمائها، وإنما تعدتها إلى التأثير في بعض المستشرقين، كنوع من الامتداد الحضاري لهذه المصطلحات.

5. لا تقتصر مظاهر هذه المركزية على أخذ مصطلحات سيبويه وترديدها فقط، بل إننا وجدنا ملامح لها في الترك أو عدم ذكرها؛ بناء على عدم ذِكْر سيبويه لبعضها.

6. بالنظر إلى حدود مصطلحات سيبويه الصوتية فنجد بأنها مثَّلتْ فرعيْ علم الأصوات: الفوناتيك (علم الأصوات العام)، والفنولوجيا (علم وظائف الأصوات)، كما أنها لم تقتصر على مراعاة الجانب النطقي وإنما رصدنا بعض الإشارات الدالة على وعية بالجانب السمعي وأهميته في التمييز بين المصطلحات.

7. لم تؤثر مصطلحات في اللاحقين مثلما أثرت مصطلحات سيبويه، خصوصًا الصوتية منها، حتى ولا مصطلحات مؤسس علم الأصوات في العربية الخليل بن أحمد.

8. لا يمكن فصل مركزية مصطلحات سيبويه عن مركزية سيبويه نفسه في الثقافة العربية، وما يمثله نتاجه العلمي من مرجعية مهمة من مرجعياته.

9. يجب ألا نفصل مركزية مصطلحات سيبويه الصوتية في الدرس اللغوي العربي عن سياقها العام، المتمثل في مركزية آراء سيبويه ومعالجاته الصوتية وسطوتها على الدراسات العربية في القديم والحديث.



10. من أسباب مركزية مصطلحات سيبويه الصوتية: دقة آرائه الصوتية، فدراية واضع المصطلحات دراية دقيقة بالمفهوم يخرج لنا مصطلحا دقيقا صالحا للشيوع والاستمرارية، وقد صرح غير واحد من العلماء المحدثين بسبق سيبويه إلى كثير من الحقائق الصوتية- التي يتوازى معها دقة المصطلحات المعبر بها عن هذه المفاهيم- وتأييد الدراسات الحديثة لهذا السبق.

11. كشف لنا الاحتكامُ إلى بعض مبادئ علم المصطلح سرًّا آخر من أسرار مركزية مصطلحات سيبويه الصوتية، وتأثيرها في الدراسات العربية.

12. من المبادئ المصطلحية التي تحققت – إلى حدٍّ بعيدٍ- في مصطلحات سيبويه الصوتية: وجود المصطلح ضمن مجموعة من المصطلحات المترابطة مفاهيميا- التعريف المصطلحي- الإيجاز في بنية المصطلح- توضيح المفاهيم بوسائل متعددة غير التعريف- أحادية دلالة كثير من المصطلحات- وجود مناسبة بين المدلول اللغوي للمصطلح ومدلوله الاصطلاحي.

منزلة المعاني النحويّة من خلال شروح كتاب سيبويه

ذ. المنصف عاشور
رئيس مخبر نحو الخطاب وبلاغة التداول
كلية الآداب والفنون والإنسانيات – منوبة

كلمات مفاتيح

معاني النحو–دلالات نحويّة –معنى – موضع – حال–رفع – نصب – جزم – واجب – غير واجب – كلام – إسناد – إعراب – عامل – معمول –تعدية – قوّة – ضعف – تعلق – إلغاء –تعليق – إضمار – إظهار–حيِّز –استفهام – أوائل–سمات نحوية – مبادئ – مقاييس – اسمية –صرفية – فعلية – متكلّم–مخاطب – نظم – مزج – حوسبيّة – قصديّة – داخليّة – فرديّة – إعلام–تواصل.

ملخّص البحث

2.1 – ينبني بحثنا هذا على مسلّمات بأنّ الكتاب يحتّل موقعا رئيسيا في اللّسانيات العامَّة من ناحية أولى و في مبادئ ومقاييس النّحو المخصوص بعلم العربيّة من ناحية ثانية. ففي الكتاب مقدّمة نظرية عبارة عن مدخل يقارب من زاوية نظر نحوية إعرابيّة دلاليّة الظواهر اللغويّة من جمل وأقوال ومركبات وكلمات وطبقاتها التأليفية المكونيّة في شكل وحدات نظرية مجرّدة هي سمات شكلية تصريفية ووظيفية وعاملية ودلالية وتداولية.



2.2 – ملّخص البحث ومرجعياته النّظرية: نحو عاملي دلالي

1.2.2 –فرضية عامة قائمة في الكتاب

تفرض منزلة كتاب سيبويه استنباط نظريّة تقوم على مبادئ ومقاييس تجري في نطاق تفسير المعاني النّحوية في مفهومها اللّساني العامّ، أهم مظاهرها علاقة اللّفظ بالمعنى ووسم القول والخطاب والجملة والمركّب من خلال رصد سياقات كثيرة متواترة منتظمة بأحكام الإعراب والعوامل والتصريف والمعجم والدلالة وموقع المتكلّم والمخاطب في إنجاز تلك المعاني النّحوية.

فالنّظرية العاملية تقوم على عمليات نظم الدلاّلات وتعليلها في صورة نظامية شكلية وفي صورة تداولية مقامية تواصلية، ونعتمد في هذه الفرضية مقولة الموضع أو المعنى منوالا ظاهرا في مختلف أبواب النّظرية الجارية في الكتاب.

2.2.2 –تحقّق المعاني النّحوية

تتحقّق تلك المعاني بفضل مبادئ كليّة عامّة هي أقسام الكلام وقوانين الإعراب والعمل والجملة واستقامة التركيب وما يطرأ عليه من تغييرات بنيوية ودلالية ومقامية تواصلية.

ونقدّم في هذا السّياق محاولة تفسيرية للمعاني النّحوية في شبه أنماطية تصنيفية تبين الدلالات والمواضع المتواترة في الكتاب وما أضافته شروحه من تعليل الظواهر النحوية بحكم الإضمار والإظهار وأنواع السمات وطبقاتها في بنية الجملة أو الكلام المنعقدة بالعملية الإسنادية باعتبارها تركيبية ودلالية وتواصلية بتأكيد الإسنادية في مفهوم شامل.

3.2.2 –الإظهار والإضمار فرضية جامعة

اخترنا في اشتغالنا بالنظرية النحوية العربية مبدأ الإظهار والإضمار من جهة كونه مقوم الفرضية الجامعة لمختلف أصناف الدلالات النحوية.



ونفهم الإظهار والإضمار في بعد عاملي معنوي يرجع العلاقات وطبقاتها التأليفية في الأبنية إلى مواقف/ مواضع المتكلم والمخاطب بتأكيد أن المتكلم هو العامل الحقيقي المولد لمختلف المعاني النحوية التي يعتمدها النحوي في تفسيره وتعليله حركة النظام النحوي حسب الإضمار والإظهار وما تحتاج إليه في عمل التواصل والإعلام.

3-فرضية عامة في كتاب سيبويه وشروحه

3.1-تتحقق المعاني النحوية في مفهوم السمات الشكلية الجارية في نطاق العلاقات التركيبية والدلالية بواسطة مبدأ جوهري ينبني عليه تخطيط الكتاب وبرنامج التحليل عند سيبويه يتمثل في انتظام هذه المعاني السمات بمقتضى الإظهار والإضمار ينجزها المتكلم والمخاطب في حالات موضعية / مواضع تستلزمها عملية العقد بين اللفظ والمعن([1]).

3.2- -نفترض أن في الكتاب وشروحه ويمكن الإكتفاء بأشهرها -شرح السيرافي-نظاماً تفسيرياً تحليلياً مرتباً يتواصل حسب تصميم أبواب الكتاب- وهو صورة من هندسة النحو -وهندسة الذهن وبنيته الداخلية. إذ أن صورة النحو التي يقترحها النحوي الواصف هي وجه من صورة كفاية النحو واللغة التي ينطبق فيها وصورة لعملية التخاطب والإنجاز المتداول في الأعمال التواصلية. ونضع كل ملاحظتنا في إطار لساني عام ونحو كلي تتفاعل فيه الخصوصيات والكليات-

3.3-في الكتاب وشروحه وقراءاته -مفهوم مجرد يخترق الدلالات النحوية ويشكلنها ويصورنها -هو " الموضع" = لفظة تواترت في كامل الكتاب استعملت في سياقات يمكن أن نقسمها تقسيم المعاني النحوية التالية وهي ما صدقية تشمل:

---

(1) انظر جون ليونس. مقدمة في اللسانيات النظرية.1968/ 1970



أ -المعاني الصرفية الصيغية الاشتقاقية

ب-المعاني المطابقية التصريفية

ج-المعاني التركيبية الوظيفية

د-المعاني العاملية والحالات الإعرابية

ت-المعاني الدلالية التداولية التواصلية

أ-أما الصنف الأول من " المعاني" – فتتواتر فيه لفظة " معنى" بنسبة إحصائية عالية قريبة من لفظة " موضع" -وهما مترادفتان.

وكلاهما مفهوم ما صدقي يصدق على أشياء أو دلالات كثيرة.

فالموضع / المعنى الصيغي الاشتقاقي يتصل بسمة وزنية معجمية اساسها هيئة صرفية جذرية - حروف أصول عارية من الحركات - تحريكها بعد سكونها بالحركة العاملة أي المولدة لمعنى متميز مفيد يحتمل الثابت اللفظي وتمتزج الحروف الرؤوس المحمولات بالحركات العوامل في حركية نظمية دالة على معنى معجمي – ونفترض في هذا المقام أن عقد الحرف بالحركة في بنية مقطعية وزنية تلخص دلالة شكلية وتختزل الإشارة التواصلية الجارية في التخاطب في مقامات وظروف وملابسات يظهرها المتكلم في وزن صرفي مشتق – خاصية العربية- ويضمرها في شكل واحد يحققه نحو اللغة بقواعده ومبادئه ومقاييسه.

وهذا المعنى "اللفظي والصيغي " يسترسل بين الجذر والوزن ويولد ما لا حصر له من المعاني الموسومة بالألفاظ المتحققة في الأبنية والصيغ الصرفية.



إذ الصيغة خلاصة تجربة تواصلية في إيقاع مخصوص محكوم بقوانين النحو ونظمه في معنى عملية المزج والاختلاط واحتلال الموضع الواحد والمجرى الواحد في العلاقات التركيبية والدلالية [1].

وفي الكتاب وشروحه تتواتر عبارات من قبيل " موضع" أو " معنى" وفعل فاعل ومفعول وفعيل وفعال ومفعال إسم حدث وإسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة وإسم مبالغة وإسم تفضيل وإسم زمان ومكان والة ونسبة وتصغير.

والمشاركة والجعلية والتحويل والبناء الوسيط والمجهول والمعلوم والمتعدي والجزم والدال على الزمان والمظهر والجهة...

ب-أمّا المعاني التصريفيّة المطابقية فتتعلّق بمقولات كليّة عامة في مختلف اللغات كالعدد والجنس والتعيين والحالات الإعرابية.

وكلاهما مفهوم ما صدقي يصدق على أشياء أو دلالات كثيرة.

فالموضع / المعنى الصيغي الاشتقاقي يتصل بسمة وزنية معجمية اساسها هيئة صرفية جذرية - حروف أصول عارية من الحركات - تحريكها بعد سكونها بالحركة العاملة أي المولدة لمعنى متميز مفيد يحتمل الثابت اللفظي وتمتزج الحروف الرؤوس المحمولات بالحركات العوامل في حركية نظمية دالة على معنى معجمي - ونفترض في هذا المقام أن عقد الحرف بالحركة في بنية مقطعية وزنية تلخص دلالة شكلية وتختزل الإشارة التواصلية الجارية في التخاطب في مقامات وظروف وملابسات يظهرها المتكلم في وزن صرفي مشتق - خاصية العربية- ويضمرها في شكل واحد يحققه نحو اللغة بقواعده ومبادئه ومقاييسه.

وهذا المعنى "اللفظي والصيغي " يسترسل بين الجذر والوزن ويولد ما لا حصر له من المعاني الموسومة بالألفاظ المتحققة في الأبنية والصيغ الصرفية.

(1) انظر إحصاء جيرار تروبو. المعجم المفهرس 1976 باريس.



إذ الصيغة خلاصة تجربة تواصلية في إيقاع مخصوص محكوم بقوانين النحو ونظمه في معنى عملية المزج والاختلاط واحتلال الموضع الواحد والمجرى الواحد في العلاقات التركيبية والدلالية [1].

وفي الكتاب وشروحه تتواتر عبارات من قبيل " موضع" أو " معنى" وفعل فاعل ومفعول وفعيل وفعال ومفعال إسم حدث وإسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة وإسم مبالغة وإسم تفضيل وإسم زمان ومكان والة ونسبة وتصغير.

والمشاركة والجعلية والتحويل والبناء الوسيط والمجهول والمعلوم والمتعدي والجزم والدال على الزمان والمظهر والجهة...

ب-أمّا المعاني التصريفيّة المطابقية فتتعلّق بمقولات كليّة عامة في مختلف اللغات كالعدد والجنس والتعيين والحالات الإعرابية.

يمكن بيان المعاني المقولية – باعتبارها سمات تأليفية للأبنية التركيبية والدلالية من خلال أقوال سيبويه في الأصول والأوائل واعتماد مفهوم جنسيّ صادق على إظهار سمات المطابقة من حيث العدد والجنس والتعيين والحالة الإعرابية في الباب الثاني من الكتاب – وما نعتبره أهمّ أبواب الرّسالة التي شرحها الزّجاجيّ ([2]).

فقد انطلق سيبويه من مفهوم "الشّيء" باعتباره أصلا مجهولا محايدا جامعا لمختلف السّمات قبل انعقادها العاملي في نية التركيب.

فلا عدد ولا جنس ولا تعيين ولا إعراب قبل التخاطب والعقد والتأليف والتواصل [3]. فالشيء مفرد ومذكر ونكرة وجنس ما صد في شائع في الأمة والصنف

---

[1] نظر إحصاء جيرار تروبو. المعجم المفهرس 1976 باريس.

[2] تتكون الرسالة من الأبواب السبعة الأولى من الكتاب. وهي مقدمة نظرية شرحها النحاة في الكثير من مصنفاتهم. انظر الحوليات عدد 29. 1989.

[3] انظر المنصف عاشور. ظاهرة الإسم في التفكير النحوي. 1999/ 2004/ 2015. منشورات كلية الاداب منوبة.



ومطلق البداية في الحالات الإعرابية والسمات النحوية المضمرة قبل أن تندرج في التأليفية وطبقات التعاقد والمطابقة والعمل الإعرابي. فالرفع مطلق (بل غير حالة إعرابية). هو موضع المتكلم العامل الحقيقي مولد مختلف الطبقات الوسمية في عملية المزج والنظم التركيبي والدلالي. ويتوضح النظم العاملي في العلاقات الإسنادية التخاطبية. وينبغي على النحوي تفسير عمليات جزئية مترابطة متألفة متراسلة بين السمات الشكلية المطابقية ليتم المعنى المقصود.

ج-أما المعاني التركيبية الوظيفية فهي متألفة بطبقة السمات المطابقية. ونعتبرها صادرة عن مقولة الحالة الإعرابية منبع توليد مختلف المعاني ومسترسل الأبنية النحوية. وقدم سيبويه في هذا الباب هندسة الجملة معتمدا التعدية في مفهوم يشمل التعلق والوصول إلى المواضع والحالات الإعرابية. فالبداية بالجملة الإسمية و عاملها المتكلم منشئ الدلالة. وانعدام العوامل اللفظية قبل المبتدأ والخبر صورة جملة كلية مطلقة تؤكد العلاقة العملية الاسنادية ومن انعدام العوامل إلى التدرج والاسترسال في تمام العامل ونقصانه مما يدخل على المسند إليه والمسند: فبدأ بالأفعال الناقصة والحروف المشبهة بالأفعال ثم الأفعال الدالة على المقاربة والشك واليقين والأفعال التامة المفضية إلى الجملة الفعلية.

واشتقاق المعاني التركيبية الوظيفية يتعلق بعملية إسنادية تجري بين النقصان والتمام. والتصريف للنواة الاسنادية بنظم الجملة رأسيا بالعدم والوجود لمختلف العوامل التي تستلزمها مبادئ النحو العام ونحو العربية الخاص. وصنفت وجوه التعلق بمقتضى قوة العامل ووصوله إلى مكونات العمدة والفصلة أو الملحقات الخارجة عن المركزية الإسنادية.

نعتبر من خلال شروح الكتاب المطبوعة والمخطوطة والنصوص الشواهد في مصنفات النحاة أن المعاني النحوية التركيبية والوظيفية تتألف طبقات من السمات تظهر في البنية الشكلية أو تضمر بحسب مقتضيات الخطاب والقول والجملة



والمركب. ويتوضح الإظهار في معالجة النحاة للمطابقة والعقد والتركيب والنظم ويتوضح الإضمار في تحقيق الأبنية وإنجازها في عملية التواصل والتخاطب.

د-أما ما تعلق بالمعاني المقترنة بالعوامل والحالات الإعرابية فنفترض أن الكتاب-والنحو العربي -أصل مبادئ ومقاييس علل بواسطتها النحوي الأبنية والعلاقات الإعرابية والدلالية. وعبارات الكتاب موضع عامل وموضع معمل أو معنى عامل ومعنى معمول وموضع ملغى أو غير إعمال وإبطال.

يمكن النظر في باب الإلغاء والتعليق في النحو العربي بداية بالكتاب – فالعامل هو المتكلم يظهر ويضمر: يظهر الأبنية والمركبات والأقوال والجمل فيرفع وينصب ويجر ويجزم. ونسب العمل المضمر بذهن/ بنفس المتكلم إلى العلاقات والألفاظ فجاز فيها الإعمال وأصبحت إشارات وأمارات عاملة نائبة عن المتكلم (١).

نفترض في قراءة الكتاب وشروحه أن العوامل علامات لعلامات وسماتها المتولدة عنها دلالات نحوية تمثلها الحالات الإعرابية أقصى درجات صورنة المعنى النحوي والمعنى في اللغة البشرية. ذلك افتراض من بين ما نستنبطه من نص الكتاب وشرح السيرافي. وعلى هذا الأساس تكون الحالة/ptosis/cas/état/state) = ضربا من القطع والاختيار والانتقاء لمعنى يقصده المتكلم ويتوجه إليه. والرفع والنصب والجر والجزم رموز -شكلية تلخص علاقة "جملية إسنادية جملية "حالة في ثنائية متعددة التسمية والاصطلاح عليها من نحو إلى نحو كالابتداء والبؤرة والموضوع والمعمول والمخبر عنه والمخبر به والمتمم والتكملة والملحقات.

افترضنا في أعمال سابقة كثيرة أنّ الرّفع حالة بداية البدايات في المعاني الإعرابية العاملية. وهي حالة صفر مطلقة بل متحرّرة من العوامل ثم تطرأ العوامل بعدها في

---

(1) الاسترابادي. شرح الكافية ج1. طبعة بنغازي.



الحوسبة النحوية: حوسبة ذهنية داخلية فردية قصدية بصفات النحو الكلّي في الأدنوية الشومسكية (1995-2012) في نحو بيولوجيّ عامّ يحافظ على برنامج النحو التوليدي منذ بداياته [1].

تشتق حالات منجزة عن مقولة الرفع تتجسم في المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم وحسب أنماطية الحالات =الصرفية والتركيبية والدلالية والمقامية التواصلية. ويمكن بحسب نص الكتاب وشروحه أن نعقد روابط بين المعاني النحوية الإعرابية بدلالة جهية كبرى تخترقها الحالة الإعرابية الدلالية وهي مقابلة عامة تقوم عليها أنماطية الحالات الإعرابية في مختلف الأنحاء واللغات :تلك مقولة الواجب وغير الواجب المتصلة بحركية الوقوع وعدم الوقوع. وليس يستغرب منذ ما قبل الكتاب وفي الكتاب أن يكون الرفع عنوان الحدوث والوقوع والإيجاب والواجب. ونؤول كل ما يجري بحيزه من مركبات توسم بسمة الرفع الواجبة. فالواجب واجب الوقوع وغير واجب الوقوع في تسلسل درجي تسويري يمكن حوسبته في دلالات الجهية الموظفة في الحالة الإعرابية.

ويكون الرفع قمة الإظهار معوضاته مضمرات للرفع وتصريفات له واشتقاقات مختلفة ينظمها المتكلم ويعللها النحوي. فالواجب وغير الواجب عنوان التخاطب والتواصل ومقتضيات الحالة الإعرابية الدلة على الإعلام والتداول التواصلي المقصود.

ت-أما الصنف الأخير في تقسيمنا المقترح فيتعلق بالمعاني الدلالية التداولية المقامية التي تتولد عن الأصناف الأخرى ويعللها النحوي من سيبويه والخليل والسيرافي والأسترابادي والجرجاني وغيرهم تعليلا متكاملا في نظام تفسيري من العلاقات الحاكمة في النظام النحوي المسير للتداول والتواصل.

---

(1) انظر عملنا. ظاهرة الاسمية. 1997. منشورات كلية الاداب.



ذكرنا أن الحالة الإعرابية الكبرى هي الرفع والحالة الإعرابية الكبرى هي الرفع والحالة الدلالية الكبرى هي الاستفهام والاستعلام والاستخبار. ففي الكتاب سياقات ظاهرة ومضمرة تؤكد محورية الطلب واشتقاق الأخبار من الاستفهام أو النداء وهو رأي الخليل والسيرافي الشارح أي أن غير الواجب الإنشائي منطلق اشتقاق الأبنية والدلالات النحوية.

ونقترح معالجة الاستفهام والإعلام بين المتكلم والمخاطب في دائرة لولبية مسترسلة بين الإضمار والإظهار في نظر سيبويه حسب تأويلنا الخاص للنظرية النحوية المقروءة في كتاب الكتاب وشروحه [1].

يمكن أن تصنف الدلالات المقامية التواصلية وتعلل حسب أصناف الخبر والإنشاء وإفتراض الاستعلام إطارا نظريا لمختلف الجمل والأقوال والدلالات ولم يكن المكون البلاغي علم المعاني وأصول الإسناد سوى طبقة من طبقات تتألف ببقية السمات النحوية.

ولذلك يفصل سيبويه البلاغي عن الإعرابي النحوي العاملي. فالعمل الإعرابي عمل تواصلي بالأساس، وينبغي تفسير التعلق باعتباره جزءا أو سمة قصدية إعلامية تسجلها البنية العاملية.

4-أنماطية المعاني النحوية في الكتاب وشروحه = حسب الإظهار والإضمار

يمكن أن نكون مجموعة من العلاقات الدلالية تؤلف بين مختلف المعاني النحوية الواردة في نص الكتاب وشروحه المخطوطة والمطبوعة.

يحتاج هذا المشروع النحوي بطبيعة الحال إلى ضبط المعايير الأساسية في نمطية المعاني النحوية كالسمات التصريفية والسمات الاشتقاقية والسمات الوظيفية والسمات الدلالية والسمات التخاطبية التداولية.

---

(1)السيرافي. شرح كتاب سيبويه. ج4 ج5 ج6 ج7 ج8. 2005. مصر.



ونجمع هذه الأنماط الشكلية بمقتضى مبدأ نؤكده في قراءتنا وتأويلنا للتنظير الجاري في الكتاب وشروحه هو مبدأ الإضمار والإظهار.

فتنقسم السمات الشكلية من الأنواع الخمسة حسب الظاهر منها والمضمر أي حسب الإنجاز في صورة الأبنية النحوية وحسب النظام القائم على قوانين النحو وأصوله وقواعده النظامية أي شبكة المبادئ والمقاييس المتحكمة في النظام والاستعمال.

ويتحقق هذا النوع من الأنماطية بتأليف المعاني النحوية وربطها بالعمل والاشتقاق والدلالة والوظائف والأدوار المحورية الدلالية والأعمال التواصلية التخاطبية.

يبقى مشروعنا المقترح في مجال التطبيق والرصد والجمع والتصنيف من خلال الكتاب وشروحه، وهو عمل منتشر في عدد من الدراسات والبحوث الدائرة حول التعليل والتفسير والتأويل للمعاني النحوية التي قسمناها إلى خمسة أنواع ذكرناها سابقا.

5-نماذج من الشروح ومنزلة الكتاب من المعاني النحوية:

5.1-تتمثل النظرية النحوية في الكتاب في سابق ثري يتوضح من خلال كثرة النحاة المذكورين فيه وأنواع مواقفهم وطرق تعليلهم للمعاني النحوية على أساس منوال الإضمار والإظهار [1].

5.2-تعدّدت في هذا الإطار المشروح بل لا يمكن للقارئ أن يكتفي بالمعروف منها بل يمكن النظر في مختلف الأقوال المفسّرة والشواهد المتواترة في مختلف مصنفات النحاة بعد الكتاب.

---

(1) جيرار تروبو. المعجم المفهرس في مصطلحات سيبويه. 1976 .باريس



فيبدأ التفسير في نص الكتاب ومتنه بل توجد محاورات في صورة أسئلة وأجوبة بين التلميذ سيبويه والأستاذ الخليل في أصناف الدلالات النحوية وعللها المفسّرة لها نعتبرها ضربا من المجالس العلمية النحوية تدور حول موضوعنا المقترح في هذه المداخلة: فالأسئلة وتبلغ حوالي 280 سؤالا والأجوبة عبارة عن كتاب نظرية الخليل وتحليله نظام اللّغة وأقسامها وأبوابها وفصولها ومكوناتها المتعلقة بالمظاهر اللفظية والمظاهر المعنوية.

3.5 -نذكر على سبيل الإيجاز شروح المبرّد وابن السرّاج والفارسي والرمّاني والسيرافي والجرجاني وابن مالك وابن خروف والصفّار [1] في المطبوع والمخطوط من هذه الشروح وغيرها لكن الشرح الأساسي المميّز لموقع الكتاب في النظرية النحوية العربية واللسانيات العامة ما ألفه أبو سعيد السيرافي في الأجزاء التي وصلتنا (وهي 18 جزءا إلى حد الآن).

4.5 -موسوعية شرح السيرافي وتبلور الدلالات النحوية

الحالة الإعرابية قاعدة تأليفية للمعاني النحوية تعد الحالة الإعرابية مبدأ المبادئ في اشتقاق المعاني النحوية ونظمها وعقدها. وقد جاء في أجزاء شرح السيرافي رصد مواقع الحالات أي القواعد والأحكام في كل الدلالات النحوية [2].

نقصد بموسوعية شرح السيرافي للكتاب أنه حلّل في شبه نظام تفسيري متناسق أنيق الأقسام والعمليات مختلف المعاني والدلالات النحوية: المعاني التداولية والتواصلية والدلالات النظامية بين إضمار وإظهار ويمكن تصنيف العلل المّطردة في الشرح الموسوعي حسب مقابلات ومجموعات متدرّجة: من الأصل والفرع والشبه والنظير والنقيض والخفة والثقل والحمل على المعنى والموضع والحمل

(1) المخطوط من الكتاب كثير في مختلف مكتبات العالم. وتحتاج إلى تحقيق لغوي حديث.

(2) نذكر أهم الشروح ونخص شرح السيرافي بالمعالجة في مواطن أخرى من بحوثنا.

على اللفظ والسبر والتحليل يقتضي بعضها بعضا في استرسال واضح في مختلف أبواب الإعراب والتصريف.

تحتاج هذه الموسوعية إلى تفصيل -ليس هذا مقامه- للظواهر النحوية ومايفسرها من علاقات وعلل وتحتاج أيضا إلى صورنة وشكلنة يحققها الشرح في الأجزاء التي وصلتنا [1].

5.5 -عرض مختصر لبعض الشروح

1.5.5 -محاورات سيبويه والخليل في الكتاب

يتضمن الكتاب عددا مفيدا من الأسئلة يلقيها سيبويه التلميذ على الخليل بن أحمد الأستاذ تتعلق نصوصها بالمعاني النحوية التي عرضناها وما تقوم عليه من علل تفسرها تفسيرا استدلاليا يحافظ على الأصول والمبادئ العامة في الإعراب والصرف.

تمثل هذه المحاورات وما جاء حولها في شروح الكتاب الدلالات الاشتقاقية والتصريفية والوظيفية والمقامية التداولية في توزيع ثنائي ثابت هو الإظهار والإضمار [2].

2.5.5 -شرح رسالة سيبويه في الإيضاح في علل النحو للزجّاجي

نرى أيضا أن الأبواب السبعة الأولى من الكتاب تبين بوضوح موقع تفكير سيبويه في ما يسمى بالرسالة. وهي مقدمة مرتبة تجمع أصول التحو النظرية الأساسية في صورة تأليفية وتتعلق بأقسام الكلام والإعراب والعمل والإسناد وعلاقة اللفظ بالمعنى والإحالة والإستقامة من الكلام ونحو الشعر.

---

(1) السيرافي -شرح كتاب سيبويه. عدد الأجزاء 18 .دار الكتب المصرية.1992. 2005

(2) جمعنا المحاورات النحوية في شبه مجالس منذ 2002. و هو كتاب قيد الطبع دار الكتاب الجديد- بيروت،لبنان.

وكنّا ألّفنا في الرسالة اعتمادا على ما جاء في كتاب الزجاجي الإيضاح في علل النحو الذي فصّل القول في أصلين هما أقسام الكلام والإعراب وتواصل العرض للرسالة. في شرح السيرافي معتمدا المبدأ نفسه أي تحليل المعاني النحوية بمقتضى الإظهار والإضمار[1].

3.5.5 –شرح السيرافي والإظهارية والإضمارية

لا يمكن في هذا المقام إلا التمثيل لبعض الدلالات النحوية بمقتضى الإظهار والإضمار. ونذكر منها عمليات الحذف والتأويل في أبواب التعدية واللّزوم وإعمال الأفعال الناقصة والتامة وما يشبهها من الأسماء المشتقّة العاملة وحروف المعاني الدالة على المعاني الإنشائية والمعاني الخبرية سواء أكانت تتصدر الجملة أم تقع داخلها.

لعلّ أهم الأبواب التي يظهر فيها المنهج التفسيري السيبويهي إضمار الأفعال في النداء واستعمال الحروف مضمرة في حالات النصب والجزم في باب الحروف التي تضمر بعدها "أنْ" الموصولة المصدرية و "إنْ" الشرطية المولّدتين للنصب والجزم. فالواو و فاء السببية و أو و اللام و كي حروف غير عاملة أصالة لكنها تعمل بإضمار أنْ، أمّ الحروف في النصب و تكون مسبوقة بأوائل و أشياء و معان –و هي ألفاظ النحّاة منذ الكتاب –كالنفي و النهي و الأمر و الاستفهام و التمني و الترجي و العرض و الالتماس و التحضيض و الشك و الاعتقاد و الظن. وهي الأوائل نفسها التي تجزم الفعل بإضمار إنْ الشرطية مثال النصب نحو زرْنا فنكرمك ومثال الجزم نحو أتزورنا نكْرمك، فهذه الدلالات الأوائل ترتبط بحالتي النصب والجزم.

(1)انظر حوليات الجامعة التونسية عدد 1989 و2002 في شرح الرسالة.

حالتان لغير الواجب من الدلالات البلاغية التداولية ولها الصدارة في الجملة والخطاب وتقوم الأمثلة على تأويل مقاصد المتكلم والمخاطب يضمر ويظهر ما يعتقده مفيدا مناسبا للتواصل [1].

6 -خلاصة "المعاني النحوية" في الكتاب وشروحه

قدّمنا ملاحظات عامة عن الدلالات النحوية من الكتاب وشروحه بصورة مقتضبة تأليفية. وذلك من مشاريع عدد من الأعمال والبحوث المتصلة بالنظرية النحوية العربية المركزة على كتاب سيبويه وما يقوم عليه من أصول نظرية.

تحتاج أنماطية المعاني النحوية من خلال الكتاب وشروحه إلى تقييم تلك الأعمال والبحوث من جهتي النحو العام والنحو الخاص. ونهدف من هذا المشروع وضع مقدمات نظرية في نطاق اللّسانيات العامة واللّسانيات العربية. وافترضنا أن المعاني الاشتقاقية والتصريفية والوظيفية والدلالية والتواصلية تتعلق بمبدأ الإعراب والعمل والحالات الإعرابية ودور المتكلم في توليد المعاني المقصودة في التخاطب.

ونرى أنّ قراءة الكتاب لم تحقّق بعد. ولن تحقّق إلاّ في نسق نظري يعتبر مكتسبات النظريات اللسانية الحديثة ليفهم نص الكتاب ويعين موقع سيبويه والخليل في تاريخ الدراسات النحوية الخاصة والدراسات اللسانية العامة.

نعتقد أن تقييم ذلك النص قابل ليبني على مقولة السمات النحوية في معناها التوليدي الحديث لإنشاء نحو تأليفي مقوليّ عامليّ يأخذ من النحو الخاص ما قد يتلاءم والنحو الكلّي العام. ونعتقد أيضا أن كتاب سيبويه يمثل نظرية جديرة بالتقييم والتأويل.

(1) سيبويه/ السيرافي-الكتاب. الجزء 3 -بداية من ص93 وما بعدها.

السياق في الأمثلة النحوية في كتاب سيبويه ودوره في تعليم اللسان العربي

مسعودة خلاف شكور

أستاذة محاضرة بكلية الآداب واللغات،

جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر

إن المتمعن في كتب اللغويين العرب القدامى يتأكد لديه أن ما كتبه الأوائل منهم كان بالرغم من أنه موجه للخاصة من العلماء وطلبة العلم يراد به في مجمله غاية تعليمية بالدرجة الأولى؛ هي تصويب اللسان العربي الذي فسد بسبب العجمة التي أحدثها اللحن وأصابت ألسنة الجيل العربي الناشئ آنذاك. وما من شك في أن كتاب سيبويه لم يجانب هذه الغاية بالرغم من خلوه من مقدمة تشرح لمن وضع كتابه وأسباب وضعه له؛ فالمجتمع عليه في مكانة "الكتاب" كونه كتابا موجها للخاصة من الدراسين بدليل قول المبرد 286هـ لرجل –وفي ذكره نكرة قد يفهم بأنه من عامة الناس أو من المبتدئين من الطلاب- أراد أن يقرأ عليه الكتاب: "هل ركبت البحر؟"[1]؛ تعظيما واستصعابا وإشفاقا على الرجل، وإيحاء بما في الكتاب من صعوبة ومشقة. ولم يكن ذلك مبالغة من المبرد واستحقارا لجهد ومقدرة الرجل؛ فقد تكررت القصة مع المازني 249هـ الذي روى كيف قرأ عليه رجل كتاب سيبويه في مدة طويلة وحين بلغ آخر الكتاب قال للمازني: "أما أنت فجزاك الله خيرا وأما أنا فما فهمت منه حرفا"[2]، فالكتاب تتلقفه العامة حفظا وعرضا على العماء بالرغم

---

[1] خديجة الحديثي: كتاب سيبويه وشروحه، مطابع دار التضامن، بغداد، ط1، 1967، ص63–64.

[2] أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، دت، ص27.

مما فيه من صعوبة يقر بها علماؤهم دون حرج أو معاندة. بل إن قولا من الجاحظ 255هـ: "أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك [يقصد الوزير ابن الزيات]، ففكرت في شيء أهديه إليه، فلم أجد أشرف من كتاب سيبويه"[1]، تصريح بشرف كتاب سيبويه، بعد تصريحه بقيمته العلمية التي قال فيها: "لم يكتب الناس في النحو كتابا مثله وجميع ما كتب الناس عليه عيال"[2].

وليس على ما تقدم ذكره من حرج في انتحاء الفهم أهلاه لتحديد إلى من وجه سيبويه كتابه؛ فكتب الأوائل من علماء اللغة العرب قد سارت على هذا المنهج في التأليف. ولعل في قول (الزبيدي) 379 هـ في "الاستدراك على كتاب سيبويه" إضافة على روايتي المبرد والمازني ما يبرز بأن العامة كالخاصة كانوا مهتمين بالكتاب؛ يقول مشيدا بالكتاب وداعيا إلى اقتفاء أثره في التأليف النحوي: "رأيت علماء النحو في زماننا هذا وما قاربه قد أكثروا التأليف فيه وأطالوا القول على معانيه فأملّوا الناظرين وأتعبوا الطالبين بتكرار معان قد بينت وركوب أساليب قد نهجت...وقد كان ينبغي لمن همّ بذلك منهم أن يتصفح كتاب عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه"[3].

لقد بين ابن خلدون 808هـ في مقدمته القيمة التعليمية للكتاب، منبها في ذلك إلى دور الشواهد المنتقاة من كلام العرب في صقل الملكة اللغوية بنماذج من الكلام العربي الفصيح؛ فالكتاب عنده ليس كتابا للنحو العلمي بل هو زيادة على ذلك كتاب تعليمي بامتياز؛ يقول في ذلك: "قد نجد بعض المهرة في صناعة الإعراب بصيرا بحال هذه الملكة، وهو قليل واتفاقي، وأكثر ما يقع للمخالطين لكتاب سيبويه. فإنه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط، بل ملأ كتابه من أمثال العرب

(1) خديجة الحديثي: كتاب سيبويه وشروحه، ص62.
(2) المرجع نفسه، ص61.
(3) أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي الأندلسي الزبيدي: الاستدراك على كتاب سيبويه في الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبا، روما، 1890، ص1.



وشواهد أشعارهم وعباراتهم؛ فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة،...ومن هؤلاء لكتاب سيبويه من يغفل عن التفطن لهذا، فيحصل على علم اللسان صناعة ولا يحصل عليه ملكة"[1].

إن "الكتاب" على ما فيه من صعوبة ما زال إلى اليوم نبعا خصبا ينهل منه الدارسون؛ يقول أحمد بدوي: "أصبح كتاب سيبويه بعد أن ظهر للناس برنامجا لمن أراد الدراسة العليا في النحو، وأصبح الطالب لا يعد مستكملا هذا النوع من الدراسة إلا إذا أقر كتاب سيبويه...والكتاب في نظرنا مرجع من المراجع نعود إليه عندما نؤلف كتابا في القواعد العربية. وهو صورة لآخر ما وصل إليه التقدم العلمي في النحو في أواخر القرن الثاني الهجري"[2]؛ وما من شك في أن الكتاب بشهادات علماء اللغة القدامى والمعاصرين منهم يقدم جهدا هو حلقة هامة من حلقات الدرس النحوي العربي العلمي والتعليمي منه على حد سواء.

إن الشهادات المساقة أعلاه غيض من فيض مما قيل في القيمة التعليمية للكتاب، وتحاول هذه الدراسة أن تضيف شيئا في ذلك فيما تتتبعه في أمثلة الكتاب من سياقات لغوية وغير لغوية؛ مستأنسة في هذا التتبع بالاحتكام إلى ما يقدمه درس تعليمية اللغات من وجهات نظر في المسألة؛ لذلك كان الابتداء فيما يلي من عنوان بالحديث عن مفهوم السياق في تعليمية اللغة.

1- السياق ودوره في تعليم الألسن

تُفعِّل تعليمية الألسن اليوم دور البعد التواصلي في تعلم الألسن وتعليمها؛ وبدا كل حديث عن مقاربة لتعلم الألسن وتعليمها حديثا غير ذي جدوى إذا لم يركز على الوظيفة الرئيسة للسان وهي الوظيفة التبليغية أو التواصلية التي تستحضر

[1] عبد الرحمن بن خلدون: المقدمةن دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1998، ص580.
[2] خديجة الحديثي: كتاب سيبويه وشروحه، ص67.

التعريف اللساني للسان "أداة تواصل"؛ ومن ثم كان التركيز على السياق في تقديم النموذج اللساني ضروريا من أجل احتذاء به والاقتراب أكثر من نموذج ابن اللسان المثالي؛ فما المقصود بالسياق وما هو دوره في تعلم اللسان؟.

1-1 في مفهوم السياق وأقسامه بين القدماء والمحدثين:

السياق بمعناه اللغوي هو التتابع والتوالي؛ جاء في المقاييس: "ساقه يسوقه وسياقا (في مغنى حداه أي دفعه أمامه)"[(1)]. ولعل أول من قرن السياق بالكلام هو الزمخشري؛ حيث قال: "ومن المجاز تساوقت الإبل: تتابعت، وهو يسوق الحديث أحسن سياق، وإليك يساق الحديث، وهذا الكلام سياقه كذا، وجئتك بالحديث على سوقه: على سرده."[(2)].

يحافظ السياق في معناه الاصطلاحي عند قدماء اللغويين العرب على معناه اللغوي المحيل على التتابع والتوالي؛ فقد كان سياق الكلام يحمل واحدا من المعاني الاصطلاحية الآتية[(3)]:

1- تتابع الكلمات في الجمل أو الجمل في النصوص، كقول ابن جني في اللفظ "وليس يجوز أن يكون ذلك (أي تكلف ما تكلفته العرب من الاستمرار على وتيرة واحدة وتقريها "في كلامها" منهجا واحدا تراعيه وتلاحظه) كله في كل لغة لهم

---

(1) ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة القاهرة، القاهرة، ط3، ج3، 1969، ص117.

(2) الزمخشري: أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ط1، 1998، ص 474.

(3) ينظر: عبد الفتاح عبد العلي البركاوي: دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، دراسة تحليلية للوظائف الصوتية والبنيوية والتركيبية في ضوء نظرية السياق، دار الكتب، القاهرة، 1991، ص26-27.



وعند كل قوم منهم اتفاقا وقع حتى لم يختلف في اثنان ولا تنازعه فريقان إلا وهم له مريدون وبسياقهم على أوضاعهم فيه معنيون"[1].

2- المقام الذي يصاحب الكلام كقول ابن سلام في شرح الحديث الشريف: "إذا لم تستح فاصنع ما شئت"، فقال: "وهذا الحديث ليس يجيء سياقه ولا لفظه على هذا التفسير"[2]؛ فكان السياق عنده مرادفا للفظ.

3- القصة أو الظرف الخارجي الذي يمكن فهم الكلام على ضوئها مضافا إلى ذلك ما يستفاد من المقال.

ويلاحظ من هذه المعاني والدلالة أن القدماء قد وعوا مفهوم السياق كما هو في الدرس اللساني المعاصر؛ حيث لم ينفصل عندهم مفهوم السياق عن مفهوم المقام الذي ركز عليه المفهوم المعاصر للسياق وفق نظرية "السياق".

يعرف جورج مونان في قاموس اللسانيات السياق فيقول: "يجب التمييز بين السياق الذي هو لغوي والمقام/ الموقف/ الحال الذي هو التجربة غير اللسانية المعاشة، في هذه الحال يمكن عدّ السياق ترجمة بوسائل لغوية مضبوطة لما هو مهم في المقام/ الموقف/ الحال[3] من أجل بناء رسالة"[4]. فالسياق حسب مونان

---

(1) ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، ج1، 1952، ص228.

(2) ابن سلام: غريب الحديث، تحقيق: حسين محمد شرف، القاهرة، ج3،1984، ص31.

(3) فيما اتفق في اللغة العربية على ترجمة المصطلح الغربي contexte/context بالسياق كان الاختلاف واضحا في ترجمة situation فقد ترجمه حسان تمام إلى المقام والموقف وترجمه رمضان عبد التواب إلى شاهد الحال وترجمه آخرون غير ذلك ولكن تبقى هذه المقابلات الثلاثة هي الأكثر تداولا.ينظر:- عبد الفتاح عبد العلي البركاوي: دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص28. و- رمضان عبد التواب: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1990، ص155. و- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط5، ص337.

(4) -Georges Mounin: Dictionnaire de la linguistique, PUF, p83.

هو الشكل اللغوي للمقام أو الموقف أو الحال -باختلاف الترجمات-، فهو لا يخرج عن مستويات اللغة المعروفة من مستوى صوتي إلى مستوى دلالي.

إن استحالة فصل السياق والمقام أو الحال عن بعضهما في الرسائل الكلامية هو الذي جعل اللغويين عربا وأعاجم يسلمون بوجود ناحيتين ينظر إلى السياق من خلالهما؛ سياق النص أو السياق اللغوي وسياق المقام؛ قال (تمام حسان) في ذلك معرفا السياق: "المقصود بالسياق (التوالي) ومن ثم ينظر إليه من ناحيتين أولاهما: توالي العناصر التي يتحقق بها التركيب والسبك، والسياق من هذه الزاوية يسمى سياق النص، والثانية: توالي الأحداث التي صاحبت الأداء اللغوي وكانت ذات علاقة بالاتصال ومن هذه الناحية يسمى السياق (سياق الموقف)"[1]، فالسياق في مفهومه إذن يأخذ من معناه اللغوي دلالة التوالي التي تحيل على وجود ترابط ونظم في مستويين، مستوى أول هو مستوى العلاقات بين العلامات اللغوية المشكلة للرسالة لغوية، ومستوى ثاني هو مستوى خارج اللغة / الموقف الذي كان سببا في الرسالة.

للسياق إذن وجهان وجه لغوي اصطلح عليه السياق اللغوي/ اللفظي ووجه غير لغوي اصطلح عليه سياق الحال أو سياق المقام أو سياق الموقف؛ والأول منهما داخلي، والثاني خارجي، وفي ذلك يقول عبد الرحمن بودرع محددا هذين الوجهين للسياق في النص الديني -الرسالة اللغوية التي هي مدونة الدراسة في مؤلفه "منهج السياق في فهم النص- قرآنا وحديثا: "يضاف إلى السياق اللغوي سياق آخر هو سياق الحال أو المقام وما يتصل به من عناصر الحال والزمان والمكان وصاحب

---

[1] تمام حسان: قرينة السياق، بحث مقدم في الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم، مطبعة عبير للكتاب، 1993، ص375.



الكلام والمخاطبين بالكلام، وغير ذلك من الطبقات المقامية والتداولية المختلفة التي ينتج فيها النص"[1].

إن الانتباه إلى السياق في الدرس اللغوي المعاصر سببه الوظيفة التي يقوم بها السياق في تحديد دلالات الرسالة الكلامية؛ لكنها بتأثير من صرامة الدراسة اللسانية الوصفية أبعدت عن التحليل اللساني بعدّها من العناصر الخارجية، وقد وضح عبد الرحمن بودرع وظيفة السياق التي يتحدد ويعرّف بها؛ فقال: "السياق إطار عام تنتظم فيه عناصر النص ووحداته اللغوية، ومقياس تتصل بوساطته الجمل فيما بينها وتترابط، وبيئة لغوية وتداولية ترعى مجموع العناصر المعرفية التي يقدمها النص للقارئ"[2]. إن السياق ها هنا ذو طبيعة لغوية كما قال مونان ترجمة لما هو غير لغوي –بيئة لغوية تداولية– ولكن هذا الشكل اللغوي للسياق يجعله الأداة التي تحقق بها الرسالة الكلامية في المواقف التواصلية دلالاتها. وهو أيضا أداة ضبط وتنظيم لعناصر الرسالة أو النص، يقول عبد الرحمن بودرع في ذلك "يضبط السياق حركات الإحالة بين عناصر النص، فلا يفهم معنى كلمة أو جملة إلا بوصلها بالتي قبلها أو بالتي بعدها داخل إطار السياق"[3]، والأمر مماثل في أبسط رسالة كلامية ينجزها المتكلم، ولذلك كان ستيفن أولمان صريحا في نفي أن تكون للكلمات معاني معجمية خالصة جاهزة تجعلها حرة أو مستقلة حين توظف في النصوص – وهو حكم صادق أيضا على كل رسالة كلامية؛ يقول في تحديد الدور الذي يقوم به السياق في تنظيم النص "ينبغي[أي السياق] ألا يقتصر على الكلمات والجمل الحقيقية (السابقة واللاحقة) بل يشتمل القطعة كلها والكتاب كله، كما ينبغي أن يشتمل –بوجه من الوجوه– كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات. والعناصر

---

[1] عبد الرحمان بودرع: منهج السياق في فهم النص، كتاب الأمة، قطر، ط1، 2006، ص32.
[2] المرجع نفسه، ص30.
[3] م ن، ص31.

غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة، لها هي الأخرى أهميتها البالغة في هذا الشأن"[1].

ما يقال في البنية الإفرادية للعناصر اللغوية صادق على بنيتها التركيبية؛ فتوالي الكلمات مع سابقاتها ولاحقاتها في الرسالة الكلامية على شكليته خاضع للسياقين الداخلي والخارجي معا، إذ يفرض الأول صرامته الشكلية على مستوى محوري الاستبدال والتركيب، ويفرض الثاني صرامته المنطقية أو العقلية أو العرفية لعلاقته الوطيدة بالدلالة والمضمون ولذلك يكون الفصل بين الدلالة والنحو في التحليل اللساني الوصفي فصلا إجرائيا محضا يجمد السياق ولا يلغيه؛ إذ "يقوم السياق في أحيان كثيرة بتحديد الدلالة المقصودة من الكلمة في جملتها...ولاتكون للعلاقة النحوية ميزة في ذاتها، ولا للكلمات المختارة ميزة في ذاتها، ولا لوضع الكلمات المختارة في موضعها الصحيح ميزة في ذاتها ما لم يكن ذلك كله في سياق ملائم"[2].

إن المقولة الشهيرة "لكل مقام مقال" التي تحولت إلى مقولة بلاغية تعرّف بها البلاغة تعكس وعي المتكلم العربي بأن للرسالة اللغوية مقتضيات لا يجوز التغاضي عنها؛ وهو الوعي التي ترجمته تعريفات علماء اللغة القدامى من بلاغيين ونحويين وأصوليين؛ فقد ركز البلاغيون مثلا على مفهوم مقتضى الحال الذي هو العلاقة بين المقال والمقام؛ فالمصطلحان الموقف والمقام وردا بمعنى السياق الذي أريد به الظروف المصاحبة للمقال، يقول ابن المقفع معرفا البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة فمنها ما يكون في السكوت ومنها ما يكون في الاستماع...إلى أن قال: فقيل له: فإن مل السامع الإطالة التي ذكرت أنها حق ذلك الموقف؟ قال: إذا أعطيت كل مقام حقه، وقمت بسياسة الذي يجب من سياسة

---

(1) ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ط3، 1972، ص.

(2) محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة، (مدخل لدراسة المعنى النحوي -الدلالي)، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000، ص98.



ذلك المقام وأرضيت من يعرف حقوق الكلام فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدو فإنه لا يرضيهما شيء"[1]. وقيل في البلاغة أيضا: "بلاغة الكلام هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته"؛ وبذلك يكون الحال والمقام متقاربين في المفهوم، والمصطلح عندهم يعالج في مباحث علم المعاني، يقول التهانوي في تعريف الحال: "الحال في اصطلاح أهل المعاني هي الأمر الداعي إلى المتكلم على وجه مخصوص – أي الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به أصل المعنى خصوصية ما هي المسماة بمقتضى الحال، مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضاها... (علم المعاني) علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال – أي يطابق صفة اللفظ مقتضى الحال، وهذا هو المطابق بعبارات القوم حيث يجعلون الحذف والذكر إلى غير ذلك معللة بالأحوال"[2]. ولكن المقام عند حسان تمام لا يتوقف عند دوره البلاغي المحدد في نماذج ساكنة؛ بل هو عنده دينامي متحرك متغير بتغير الرسالة الكلامية وظروفها المحيطة وبتغير كل من المتكلم والمستمع كذلك؛ يقول في ذلك: "المقام عند البلاغيين سكوني (static) فالذي أقصده بالمقام ليس إطارا ولا قالبا، وإنما هو جملة الموقف المتحرك الاجتماعي الذي يعتبر المتكلم جزءا منه، كما يعتبر السامع والكلام نفسه، وغير ذلك مما له اتصال بالمتكلم speach events وذلك أمر يتخطى مجرد التفكير في موقف نموذجي ليشمل كل عملية الاتصال...أجد لفظ المقام أصلح ما أعبر به عما أفهمه من المصطلح الحديث (context of situation)"[3].

---

[1] الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، ج1، ط4، القاهرة، 1975، ص116.

[2] محمد علي التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1977، ص152.

[3] تمام حسان: الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1411، ص332.

ويتكون سياق الحال من جملة من العناصر المكونة للموقف الكلامي هي[1]:

1- شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي.

2- العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي وكل ما يطرأ أثناء الكلام ممن يشهد الموقف الكلام من انفعال أو أي ضرب من ضروب الاستجابة وكل ما يتعلق بالموقف الكلامي أيا كانت درجة تعلقه.

3- أثر النص الكلامي في المشتركين كالاقتناع أو الألم أو الإغراء أو الضحك...إلخ.

ومما تقدم ذكره يمكن القول بأن مفهوم السياق المحيل على الظرف الخارجي يرادفه في التراث العربي كلا من المقام والحال والموقف، ويتسع هذا المفهوم في الدراسات اللغوية الحديثة ليشمل السياق الداخلي أي سياق النص، وبذلك يكون السياق سياقين:

- السياق اللغوي/ اللفظي contexte verbal ويستفاد من عناصر لغوية داخل النص/ الرسالة.

- السياق الخارجي contexte de situation ويستفاد من عناصر غير لغوية خارج النص/ الرسالة.

1-2-البعد التواصلي للسان ودور السياق في نمذجة اللسان وتوصيفه:

الاكتفاء في تعليم اللسان بمستوياتها الصرفية والتركيبية والدلالية والصوتية كما يحيل عليه المصطلح لسان/ نظام لا يقدم متعلما للسان بقدر ما يقدم عارفا

---

[1] ينظر: نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، مكتبة وسام، الأردن، ط2، 1987، 94.



بقواعده؛ لاسيما قواعده النحوية التعليمية؛ مادامت السلامة اللغوية تحتم التركيز أكثر على دروس النحو التعليمي لمتعلمي اللسان. لقد بات أكيدا اليوم أن النحو التعليمي بتجريده وتعميمه وإبعاده للسياق غير كاف بتاتا لضمان السلامة اللغوية المنشودة في اللسان الهدف لسببين؛ الأول كون السلامة اللغوية تعني معرفة دقيقة باستعمال القواعد اللغوية بعد إضمارها، ومن ثم ارتباطها، والثاني كون المتعلم لو تعلم كل قواعد اللسان الهدف ما أغناه ذلك عن الخطأ في الكلام وفي تبليغ مراده إذا أضمر القواعد دون معرفة بسياقات استعمالها[1]. لذلك يقترح الدرس النحوي التعليمي اليوم نحو النص بدلا من نحو الجملة بعد أن تعمق الدرس اللساني أكثر فيما يعرف باللسانيات التداولية التي أعادت الاهتمام بالسياقات غير اللغوية لمعرفة كيفية تأثيرها واتساقها ضمن نظامية اللسان؛ وقد كان اللسانيون الاجتماعيون قد قالوا بوجود علاقة وثيقة تربط البنى اللغوية بالبنى الاجتماعية، وأنه لا يمكن دراسة أي لغة بمعزل عن المعطيات الاجتماعية[2].

ولابد من القول إن الاهتمام بالسياقات في الدرس اللغوي العربي لا يعد أمرا جديدا؛ ذلك أن الدرس اللغوي العربي في بدايات ظهوره -التي كانت مؤسسة على غاية تعليمية لحماية اللسان العربي من اللحن الذي أصابه- لم تغفل دور السياق في دعم السلامة اللغوية والإبانة عن المقصود بهذا اللسان فيما يقال وينظم من الكلام؛

---

(1) إن ظهور ما عرف في الدرس اللساني باللسانيات النظامية بنحوها النظامي هو محاولة لإعادة مفهوم السياق إلى نظام اللغة؛ فالسياق في هذه النظرية اللسانية يقوم على مفهوم النسقية التي تلتئم بين الكلمات التي تمثل كل واحدة منها موقعا في الجملة. وهذا يعني لأن السياق لم يعد مجرد سلسلة كلامية. بل هو سلسلة تفرضها المواقع التي تشغلها هذه الكلمات والوظائف العلاقية فيما بينها. ينظر: سمير إستيتية: اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتاب الحديث، الأردن 2008، صص201-205.

(2) - Louis-jean Calvet: La sociolinguistique, PUF, 1993, p90.

فقد كانت الغاية التعليمية من تلك الكتب قد امتلأت بالشواهد من كلام العرب شعرا ونثرا في محاولة لتقديم البيئة اللسانية الاصطناعية للمتعلمين.

إن ما هو صادق على المستوى التركيبي من اللسان، يصدق أيضا على مستواه المعجمي؛ فمهما تعلم المتعلم من معجم المفردات اللسان الهدف ما أغناه ذلك عن الإصابة فيما يريد قوله؛ لأن استخدام المفردات منوط بالتركيب لتحقيق الغاية التواصلية؛ لذلك ف"المتعلمون محتاجون إلى تعلم المفردات في سياقاتها لمعرفة كيف تستعمل في الكلام...ولذلك فاكتساب مفردات جديدة مرتبط بقراءة النصوص أو بالاستماع إلى الوسائل السمعية لرؤية أو سماع هذه المفردات وهي في حالة عمل/ استعمال"[1]، ويبدو ربط المفردة واستعمالها بالسياق -بما له من أهمية- مبطنا لقضايا الدرس البلاغي العربي الذي ربط الفصاحة والبلاغة والبيان بمقولات "مراعاة الحال، والمقام، ومطابقة الكلام لمقتضى الحال"، وهي القضايا التي لم يغفل عنها ابن خلدون فجعلها مدار تعلم اللسان؛ يقول في توضيح عدم إمكانية الاستغناء عن السياق في تعليم اللسان: "اعلم أن اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة، إذ هي ملكات في اللسان، للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها. وليس ذلك بالنظر إلى المفردات، وإنما هو بالنظر إلى التراكيب؛ فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة، للتعبير بها عن المعاني المقصودة، ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال، بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع، وهذا هو معنى البلاغة"[2]. ولا يعلم بعد هذه الآراء من ابن خلدون وتلك الجهود من سيبويه وغيره ممن اهتم بالشاهد النحوي وسياقيه اللغوي والاجتماعي لماذا انتظر الدرس التعليمي العربي

---

[1] - Jeremy Harmer: The practice of English language teaching, Pearson, Longman, England, 4th edition, 2008, p229.

[2] ابن خلدون: المقدمة، ص574.

ما يقدمه الدرس الغربي كي يأخذ نتائج ومسلمات ونظريات تقود إلى التعلم المنشود للسان قررها علماء اللغة العرب القدامى منذ قرون خلت؟.

1-3 السياق ومفهوم الكفاءة التواصلية في تعليم الألسن من وجهة نظر تعليمية الألسن:

عارض اللساني الاجتماعي الأمريكي دل هايمز Dill Hymes مفهوم الكفاءة اللغوية التي قال به نوام تشومسكي Noam Chomsky واتهمها بالقصور؛ فالكفاءة اللغوية -التي جعلت تشومسكي يبحث في القواعد التوليدية فقدم قواعد تجريدية صورية واضحة ومنطقية عن نسقية اللسان- على أهميتها في نمذجة اللسان- تعالج حسب هايمز أشكال اللسان وليس مستواه الأعمق الذي يكشف عن كون الذاكرة والإدراك والفكر والمعنى والعاطفة تنتظم متكاملة ومتداخلة في البنية العليا للعقل البشري؛ وبذلك فهي عاجزة عن الإمساك بالجانب المراوغ من اللغة؛ جانب المعنى[1]؛ إنها حسبه تقتصر على ظاهر اللسان، بالرغم من محاولتها التعامل مع المعاني. ولأن نظرية تشومسكي تعزل اللسان عن مجتمعها ومحيط استخدامها فهي إذن غير شاملة لجوانبه المختلفة؛ وخاصة الظروف التي تتحكم في استخدامه الفعلي في المجتمع، ومن ثم عودة الاهتمام بالسياق الداخلي والسياق الخارجي واستثمارهما في تحقيق من أجل تمكن أمثل من اللسان الهدف.

فيما كان تشومسكي يبحث عما يكوّن القدرة أو الملكة اللغوية دعا دل هايمز زملاءه من اللغويين وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا إلى البحث عن قواعد القدرة على التواصل أو ملكة التواصل التي تشمل القدرة اللغوية، ولكنها تتعداها إلى استخدام اللسان في المجتمع[2]؛ ومن ثم كانت الكفاءة اللغوية التي تحدث عنها

(1) دوجلاس براون: أسس تعلم اللغة وتعليمها، تر: عبد الراجحي وعلي علي أحمد شعبان، دار النهضة العربية، بيروت، 1994، ص41-42.

(2) نايف خرما وعلي حجاج: اللغات الأجنبية تعلمها تعليمها،، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، 1988 ص39.

تشومسكي جزءا مما يكتسب أو يتعلم من السان؛ إنها قواعد تؤمن السلامة اللغوية ولكنها لا تؤمن التواصل الذي هو الوظيفة الرئيسة للسان؛ لأن "امتلاك النظام اللغوي وحده ليس كافيا لتحقيق أداء لغوي متوازن، بل بلا بد من امتلاك القدرة على استخدام اللغة في مواقف ملائمة ومناسبة"[1].

عوض هايمز الكفاءة اللغوية بالكفاءة التواصلية وهي عنده "ما يحتاج المتعلم إلى معرفته للتواصل بشكل فعال في السياقات الثقافية ذات مغزى"[2]. وكانت وظيفة السياق هي الوظيفة السابعة التي أضافها هايمز على وظائف جاكبسون المعروفة[3]. ومادام الهدف النهائي لتعلم اللسان هو استخدام أشكالها ورموزها في الاتصال فإن إتقان اللسان يتم بتحقيق وظائفه التواصلية.

وقد حددت الكفاءة التواصلية التي ينتظر من متعلم اللسان الوصول إلى امتلاكها بأربعة مكونات هي[4]:

- الكفاءة النحوية وتقابل الكفاءة اللغوية عند (تشومسكي)؛ وتشتمل المعرفة بالوحدات المعجمية وقواعد الصرف والتراكيب ودلالة الجملة والأصوات؛ أي أنها تعني السيطرة على الرمز اللساني.

---

(1) وليد أحمد العناتي: نهاد الموسى وتعليم اللغة العربية، رؤى منهجية، وزارة الثقافة، الأردن، 2005، ص94.

(2) Hymes. D et Gumperz. J: The ethnography of communication, American Anthropologist, vol 66, 1964, Washington, p25.

(3) Coste. D: Lecture et compétence de communication. Le Français dans le monde, n° 141, 1978, pp25-33.

(4) - Michael Canal and Merrill Swain: Theoretical bases of communicative approaches to second language teaching and testing, Applied linguistics 1, 1980 pp10-22.

- الكفاءة الخطابية؛ وهي كفاءة ربط الجمل لتكوين الخطاب ولتشكيل تراكيب ذات معنى في سلسلة متتابعة؛ وهي تفوق الكفاءة النحوية التي تركز على الجمل لتركيزها على ما بين الجمل من علاقات.
- الكفاءة اللغوية الاجتماعية؛ وتعني معرفة القواعد الاجتماعية والثقافية للسان وللخطاب، وهي تقتضي فهم السياق الاجتماعي الذي يستخدم فيه اللسان.
- الكفاءة الاستراتيجية وتعني ما يوظف من استراتيجيات لغوية وغير لغوية لتعويض النقص الذي ينشأ عن متغيرات الأداء أو عدم توافر الكفاءة؛ أي هي المقدرة على إصلاح ما يقال بمعالجة المعرفة الناقصة ومواصلة الخطاب بشرح العبارات أو بالدوران حول المعنى أو بالتكرار أو التردد أو التحاشي أو التخمين، أو تغيير اللهجة والأسلوب.

2-السياق في الأمثلة النحوية في كتاب سيبويه وأبعادها التواصلية والاجتماعية

قبل الخوض في الأمثلة النحوية التي ساقها سيبويه في الكتاب والبحث في سياقاتها اللغوية وما تحيل عليه من أبعاد تواصلية واجتماعية لها دورها غير المستغنى عنه في تعليم الألسن قد يكون من المنهجي توضيح مادة الدراسة التي هي المثال النحوي، وبذلك يجب التوضيح بأنه هناك فرق بين الشاهد اللغوي والمثال اللغوي؛ فالشاهد اللغوي الذي هو "ما يؤتى به من الكلام الفصيح ليشهد بصحة نسبة لفظ أو صيغة أو عبارة أو دلالة إلى العربية"[1]، يختلف عن المثال النحوي الذي هو "تركيب مصنوع يضعه النحاة تطبيقا لقاعدة نحوية ومثالا عليها"[2]؛ فالأول منهما يأخذه

---

[1] عبد الرزاق صالحي: الشاهد اللغوي في النقد والبلاغة، قضايا وظواهر ونماذج، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص35.

[2] حسن خميس الملخ: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007، ص144.

النحوي من المادة اللغوية المدونة في الكتب قرآنا أو حديثا أو شعرا أو نثرا، بينما الثاني فهو من صنع النحوي نفسه يركبه بما يراه مناسبا للقاعدة النحوية ليسهل فهمها على المتعلم، وهو بذلك لا يخرج فيه عن لسان عصره وما تقبله بيئته المتكلمة من أعراف كلامية وأخلاقية، ويبدو بذلك أكثر توضيحا لعلاقة اللسان بالمجتمع.

2-1 السياق في أمثلة سيبويه في الكتاب وبعدها اللغوي (نمذجة اللسان):

حين يتأمل القارئ قائمة المواضيع التي يحتويها الكتاب بأجزائه يجد بأنها جميعا تقدم نماذج لقواعد اللسان العربي؛ فعناوين الأبواب المقدمة تمثل كيف يتم التكلم باللسان العربي وفق القواعد اللغوية التي تضمن السلامة اللغوية. ومن أمثلة ذلك في الجزء الأول[1]:

- هذا باب علم الكلم من العربية.
- هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية.
- هذا باب المسند والمسند إليه.
- هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة.
- هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة تشبه بالفاعل كالجنس وأشباهه.
- هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر.
- هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاث مفعولين ولا يجوز لك أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة.

---

[1] ينظر: سيبويه: الكتاب، ج1، ص12-41.





ومن الجزء الثاني عناوين من مثل[1]:

- هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها.
- هذا باب بدل المعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة.

إن التمعن في العناوين السابقة يكشف كيف أن تصنيفها قائم على استنباط لقواعد اللسان مما هو موجود على ألسنة المتكلمين، ويبدو جليا أنها معاينة وصفية للسان الغرض من ورائها سوق النماذج اللغوية المعيارية التي يمكن لمتصفح الكتاب أن يعرف عن طريقها الضوابط اللغوية التي يحتكم إليها اللسان العربي لتمييز الخطأ فيها من الصواب؛ أي أنها نمذجة وتقييس للسان في قواعد جاهزة. ففي قوله في باب علم الكلم من العربية: "فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم: رجل، وفرس، و[حائط]. وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم يَنقطع. فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُث وحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبرا: [يَقْتُلُ و] يَذْهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ. فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ستبين إن شاء الله. والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل. وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم، وسوف، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها"[2]. واضح من هذا النص كيف أن سيبويه قد ذكر أقسام الكلم في وصف ما هو موجود في الواقع اللغوي لهذا الجزء من النظام اللغوي للسان العربي، وجعل للأقسام المساقة في هذا الباب أمثلة من هذا الواقع اللغوي أيضا؛ فقوله في الأسماء رجل وفرس وحائط، وفي الأفعال ذَهَبَ

---

(1) ينظر: سيبويه: الكتاب، ج2، ص5-18.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص12.

وسَمِعَ ومَكُث وحُمِدَ، وفي الحروف ثم وسوف وواو القسم ولام الإضافة يمثل سيبويه بعناصر لغوية من الواقع اللغوي الذي يستعمل هذه الأقسام للكلم بهذا التمايز بين أنواعها، وهو في ذكره ذلك لم يضف شيئا مما هو من خارجية اللسان.

والملاحظة ذاتها يمكن تسجيلها في باب اللفظ للمعاني؛ حيث يقول: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين. وسترى ذلك إن شاء الله تعالى. فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلس وذهب. واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق. واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة. وأشباه هذا كثير"[1]. إن ابتداء سيبويه بقوله "اعلم في أن من كلامهم" خير دليل على ما يقدمه من نماذج مأخوذة من وصف لما تستعمله العرب في كلامها، يتضح ذلك أكثر في التقسيمات التي هي مطابقة للواقع اللغوي فيما يعد وصفا لسانيا محضا. والأمثلة المساقة في هذه التقسيمات تعد الدليل على كون قواعد سيبويه جاءت منتقاة من القوائم المعجمية التي يقدمها الواقع اللغوي، والفيصل في الاختلاف الواقع في هذه الألفاظ والمعاني هو السياق اللغوي الذي يجيز ويمنع استعمال إحداها مكان الأخرى في الكلام.

يقول سيبويه في "باب إجرائهم ذا وحده منزلة الذي": "وليس يكون كالذي إلا مع ما ومن في الاستفهام، فيكون ذا بمنزلة الذي ويكون ما حرف الاستفهام، وإجرائهم إياه مع ما بمنزلة اسم واحد. أما إجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاع حسن"[2]. إن ابتداء سيبويه بقوله "إجرائهم" دليل على أنه

---

[1] نفسه، ج1، ص24.

[2] سيبويه: الكتاب، ج2، ص416-417.



سيكون ناقلا في القاعدة التي يصفها ما يستعمله المتكلم العربي، كما سيكون كذلك في أمثلته؛ فذا في التركيب "ماذا" في كونها بمنزلة الذي لا تحدث في كلام العربي إلا في حال الاستفهام، وهي حال من الاستعمال اللغوي لهذا العنصر اللغوي، ولذلك كان قول سيبويه مسجلا هذه الحال بقوله "وليس يكون..." -مما يعني أنه لم يكن في كلام العرب منه شيء من ذلك- استثمارا آخر للسياق لفهم وظيفة العناصر اللغوية.

إن تكرار ورود الإحالة إلى الجماعة المتكلمة في القواعد التي يذكرها سيبويه من مثل قوله "من كلامهم، إجراؤهم، ليس يكون..." يجعل سيبويه أمينا في نقل الواقع اللغوي، ومعتمدا في توضيح السياق اللغوي على ما يثبته المتكلم العربي من توالي لعناصر الكلم. وهو الأمر الذي يجعل الأمثلة المساقة إلى جانب القاعدة اللغوية نمذجة للسان العربي وفق وصف لساني منطلق من اللسان ومن أجله فيما مكن عدّه مماثلة لما تنص عليه اللسانيات.

2-2السياق في أمثلة سيبويه وبعدها التواصلي (وظيفة اللسان).

كان البعد الوظيفي للألسن حاضرا في كتاب سيبويه كثيرا؛ فمعظم الوظائف النحوية التي جعلها للعناصر اللغوية بدءا من الكلمة وانتهاء بالتركيب لا يتوقف معها عند توضيح وظيفتها النحوية بل ينتقل فيها إلى بيان بعدها التواصلي عن طريق توضيح ما تقبله العرب منها وما ترفضه من كلام بالرغم من موافقته شكليا للقاعدة. في توضيحه لوظيفة العناصر اللغوية في الكلام يقول في بيان وظيفة المسند ووظيفة المسند: "وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه. وهو قولك عبد الله أخوك: وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقا، وليت زيدا

منطلق، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[1]. فهذا الوصف كما هو واضح يعتد بالسياق اللغوي الذي يربط بين العناصر اللغوية ويثبت وظيفتها ضمن التركيب، وهو سياق لغوي محض "وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر"، "هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"؛ فوظيفة الكلمات هنا تدعمها الوظيفة النحوية للمسند والمسند إليه التي يقدمها السياق اللغوي الخالص المحتكم إلى القاعدة النحوية "هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"، والأمثلة التي توضح ذلك عنده أمثلة تعكس هذه الوظيفة النحوية أكثر من أي شيء آخر على علاقة بالمعنى "كان عبد الله منطلقا/ ليت زيدا منطلق".

ويحدث أن يتضافر السياق اللغوي مع الوظيفة الدلالية بسبب الوظائف النحوية للعناصر اللغوية؛ مقدما قاعدة لغوية تخرج فيها السلامة اللغوية من مجرد الاعتداد بالسياق اللغوي وما يقره من ترتيب للعناصر اللغوية إلى الاعتداد بالوظيفة النحوية وما تقدمه من معنى؛ وقد مثل سيبويه على ذلك في باب اللفظ للمعاني فقال في اتفاق اللفظين والمعنى مختلف: "وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة. وأشباه هذا كثير"[2]. فوجدت الأولى فعل لازم تختلف عن وجدت الثانية المتعدية، ومن ثم يكون دلالة الأولى على الحزن المرتبطة أساسا بالسياق اللغوي المستحضر للعنصر اللغوي "عليه" محددة بالوظيفة النحوية للفعل وجد اللازم في هذه الحال وليس المتعدي.

ومن أمثلة تضافر الوظيفة النحوية مع القيمة البلاغية في تحديد السياق اللغوي قوله في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول في أمثلة سيبويه قوله: " ذلك قولك: ضرب عبدُ الله زيدا. فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت

---

(1) المصدر نفسه، ج1، ص23.
(2) نفسه، ج1، ص24.



ضربَ به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل. فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله؛ لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، وهو عربي جيد كثير، كأنهم [إنما] يقمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كان جميعا يُهِمانهم ويعنيانهم"[1]. إن ظاهرة الاشتغال التي هي وظيفة نحوية كما هي واضحة في مثال "ضرب زيدا عبد الله" تعد في كلام العربي من العربي الجيد وذلك لقيمتها البلاغية، فالتقديم والتأخير اللذان هما ظاهرة لغوية يكتسبان قيمة في التواصل حسب مثال سيبويه بسبب القيمة المضافة القيمة البلاغية للتقديم والتأخير؛ إذ تعتد العربية حسب ما وضحه في هذا المثال بترتيب العناصر الكلامية لبيان أيها أهم في الرسالة الكلامية.

وحدث أن ركز سيبويه في القاعدة وفي المثال على البعد التواصلي لا على الوظيفة النحوية فحسب؛ فتكون بعض التراكيب عنده مرفوضة في كلام العرب بسبب دلالتها التي تخالف المراد منها، كقوله: "ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قولك: بعتُ الشاء شاة ودرهما، وقامرته درهما في درهم، وبعته داري ذراعا بدرهم، وبعت البر قفيزين بدرهم، وأخذت زكاة ماله درهما لكل أربعين درهما، وبينت له حسابه بابا بابا، وتصدقت بمالي درهما درهما. واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنه لا يجوز أن تقول: كلمته فاه إلى فيّ، لأنك إنما تريد مشافهة، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين"[2]. فالتركيب "كلمته فاه/ بايعته يدا "تركيب مرفوض في العربية حسب ما قرره سيبويه لمخالفته المعنى الذي يحمله العنصر اللغوي كلم/ بايع؛ حيث لا تقع المشافهة إلا بين اثنين وكذلك المبايعة، فيكون التوقف على تركيب تام العناصر من الناحية الشكلية "كلمته" مجازا ولكن

(1) سيبويه: الكتاب، ج1، ص34.
(2) المصدر نفسه، ج1، ص393-394.



متى ألحق به الحال فلا يجوز التوقف عنده لأنه تركيب تلازمي لا بد أن يوظف تام العناصر شكلا كي يتضح المعنى الدقيق مضمونا.

وقد ترفض بعض التراكيب في اللسان العربي حسب ما عاينه سيبويه لغياب قصد المتكلم ومراده فيؤدي إلى لبس تختل بسببه العملية التواصلية؛ وفي ذلك تركيز على السياق الخارجي وما فيه من إحالة على ضرورة ملاءمة السياق اللغوي لما ألفه المتكلمون في لسانهم من استعمالات، ويضرب سيبويه مثالا على ذلك فيقول: "لا يجوز أن تقول: بعت داري ذراعا، وأنت تريد بدرهم، فيرى المخاطب أن الدار كلها ذراع"[(1)]؛ فالمثال النحوي "بعت داري ذراعا" مرفوض حسب سيبويه لأنه فيه ايهام للمستمع بأن المتكلم يريد القول بأنه الدار كلها ذراع فيما يريد المتكلم أن يقول بأنه باع الذراع بدرهم.

وقد يكون التركيب صحيحا من الناحية النحوية ولكنه مرفوض في العرف اللغوي حسب ما يسوقه سيبويه من حالات؛ وذلك لأن السياق الخارجي للتركيب لا يطابق الاستعمال اللغوي المتعارف عليه؛ ومن أمثلة ذلك عنده قوله: "زعم الخليل رحمه الله أن قولهم: ربحت الدرهم درهما، محال، حتى تقول: في الدرهم وللدرهم، وكذلك وجدنا العرب تقول"[(2)]؛ فالجملة في سياقها اللغوي ربحت الدرهم درهما سليمة ولكنها في سياقها الخارجي غير مقبولة لأن العرب لم تتكلم على هذا النحو؛ ولذلك كان الاحتجاج على المتكلم الذي يقول: "فاحذف حرف الجر وانوه"[(3)]؛ أي ظنه بأن الجملة ربحت الدرهم درهما تماثل في الصحة جملة

---

(1) نفسه، ج1، ص394.
(2) سيبويه: الكتاب، ج1، ص395.
(3) المصدر نفسه، ج1، ص395.



ربحت في الدرهم درهما ظن خاطئ "لا يجوز ذلك كما لا تقول مررت أخاك وأنت تريد بأخيك، فإن قال: لا يجوز حذف الباء من هذا قيل له: فهذا لا يقال أيضا"[1].

إلى جانب ما تقدم يقف سيبويه في كتابه عند عدد من النماذج اللغوية التي تعكس وعيه بدور السياق الخارجي فيحلل النماذج والأمثلة في ضوء الظروف المحيطة بالمتكلمين؛ ففي باب ما تقوله العرب فيه ما أفعله وليس له فعل وإنما يحفظ هذا حفظا ولا يقاس: "قالوا: أحنك الشاتين وأحنك البعيرين، كما قالوا: آكل الشاتين؛ كأنهم قالوا: حنك ونحو ذلك. فإنما جاءوا بأفعل على نحو هذا وإن لم يتكلموا به"[2]. فالأمثلة المساقة تبدو غير موافقة للقاعدة اللغوية ولكنها في استعمال المتكلمين صحيحة، وهو ما جعله يصنفها في باب ما يحفظ حفظا ولا يقاس لمخالفته للقاعدة.

ويأخذ الاستعمال اللغوي أهمية في تحديد دور السياق الخارجي في قبول الكلام على منحى العرب في القول؛ بالنظر إلى المعنى الذي يريده المتكلم؛ فيقول في باب من النكرة يجرى مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء: "وذلك قولك: سلام عليك ولبيك، وخير بين يديك، وويل لك، وويح لك، وويس لك، وويلة لك، وعولة لك، وخير له، وشر له، و(لعنة الله على الظالمين)، فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى...فإنما تجريها كما أجرت العرب، وتضعها المواضع التي وضعن فيها، ولا تدخلن فيها ما لم يدخلوا من الحروف"[3].

---

[1] نفسه، ج1، ص395.
[2] م ن، ج4، ص100.
[3] م ن، ج1، ص330.

يتضح وعي سيبويه بالسياق الخارجي أيضا فيما يقدمه من وظائف تداولية لأضرب الكلام، ففي باب الاستقامة من الكلام والإحالة يجعل للكلام خمسة أنواع هي في قوله: "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب"[1]، ويمثل على كل نوع على النحو الآتي[2]:

- المستقيم الحسن: أتيتك أمس وسآتيك غدا.
- المحال أن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمس.
- المستقيم الكذب: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه.
- المستقيم القبيح، أن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيد يأتيك.
- المحال الكذب: سوف أشرب ماء البحر أمس.

وواضح كيف أن الأنواع الثلاثة؛ النوع الأول والثالث والرابع مقبولة من الناحية النحوية كما تفسره كلمة "المستقيم"، أي السياق اللغوي، لكن الأول منها يضيف عليها قبوله من الناحية الدلالية كما تفسره عبارة "الحسن" المحيلة على السياق الاجتماعي، فيما الثاني والثالث منها مرفوض فيها لعدم مطابقته لاستعمالات العرب في لسانهم المتداول، كما تفسره عبارتي "الكذب" و"القبيح" المحيلتين على السياق الخارجي وما فيه من دور للمتكلمين. وعلى عكسهما يرفض الثاني والخامس لاعتبارات متعلقة بالسياق اللغوي "المحال"في كليهما والسياقين اللغوي والاجتماعي في الأخير منهما "المحال الكذب".

إن سيبويه إذ يقدم لقواعده وأمثلته وحتى شواهده بعبارة من مثل "قولك"، و"قولهم" يبدو على وعي تام بأن اللسان في استقلاليته الشكلية لا يمكن أن يقدم

---

(1) سيبويه: الكتاب، ج1، ص25.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص25-26.



النموذج اللغوي الأمثل، ولذلك كان يخرج من نظامية اللسان في النماذج المعطاة إلى السياق الخارجي لاسيما حين يحلل حذف العناصر من الجملة؛ فقد كان حذف أحد عناصر التركيب مبررا عنده إذا كان في السياق الخارجي ما يدل عليه يقول: "اعرف فيما ذكرت لك أن الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجار: فعل مظهر لا يحسن إضماره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره. فأما الفعل الذي لا يحسن إضماره فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب ولم يخطر بباله، فتقول: زيدا. فلا بد من أن تقول له اضرب زيدا، وتقول له: قد ضربت زيدا. أو يكون موضعا يقبح أن يعرى من الفعل نحو أن وقد وما أشبه ذلك. وأما الموضع الذي يضمر فيه وإظهاره مستعمل، فنحو قولك: زيدا، لرجل في ذكر ضرب، تريد: اضرب زيدا"[1].

ولعل من أهم عناصر السياق الخارجي التي تسجل حضورها في الكتاب المتكلم الذي يوظف منه سيبويه عدة نماذج منها

2-3السياق في أمثلة سيبويه وبعدها الاجتماعي (صورة المجتمع العربي).

بتوظيف للسياقين الخارجي والداخلي في تحليل اللسان ووصفه يرسم سيبويه صورة للمجتمع العربي؛ فقد استطاع السياق اللغوي للأمثلة المساقة أن يقدم ملامح للمجتمع العربي لعل أبرزها:

- الملمح الاجتماعي ممثلا في القبائل العربية المكونة للجنس البشري؛ كقوله في باب هذا ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل: "وذلك قولك: أتميميا مرة وقيسيا أخرى...وحدثنا بعض العرب، أن رجلا من بني أسد قال يوم جبلة واستقبله بعير أعور فتطير [منه]، فقال: يا بني أسد،

---

(1) نفسه، ج1، ص296-297.



أعور وذا ناب"(1). فبعيدا على ما يحمله هذا الباب النحوي من قاعدة ومثال نحوي تظهر معالم المجتمع العربي في هذا السياق ممثلة في القبائل الثلاث تميم وقيس وبني أسد لتقول بأن المجتمع مجتمع قبلي.

وفي الكتاب أيضا ما يشير إلى سيطرة الفكر الذكوري على المجتمع العربي؛ وهي مما يعد ملمحا من ملامح المجتمع العربي التي يسوقها الكتاب في تحليل العينات اللغوية من ذلك قول سيبويه: "الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أول وهو أشد تمكنا"(2). ثم إن هذه الذكورة تكاد تغلب على أمثلة الكتاب التي يتكرر فيها ذكر زيد وعمر وعمرو وعبد الله في معظمها، ولعل ذلك راجع أيضا إلى كون المرأة في المجتمع العربي لا يشار إليها بالاسم حياء كما هو في القصص القرآن من مثل قصة حواء وآدم وملكة سبأ والملك سليمان والرسول وزوجاته.

- الملمح الديني مثلا في الدين الإسلامي الذي عكسته فضلا عن الشواهد القرآنية وشواهد من الحديث النبوي الشريف(3) أسماء الأعلام من مثل عبد الله؛ يقول في باب يكون المبتأ فيه مضمرا ويكون المبني عليه مظهرا "ذلكأنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله"(4). كما وظف عبارات دينية من مثل قوله رحمه الله وإن شاء الله(5). ووظف أيضا أمثلة تدل على انتمائه الديني الإسلامي كقوله: " كقولك نهارك صائم وليلك قائم"(6). وقوله أيضا: "ومثل ذلك: عائذا بالله من شرها، كأنه رأى شيئا يتقى فصار عند نفسه في

(1) سيبويه: الكتاب، ج1، ص343.
(2) المصدر نفسه، ج3، ص241.
(3) نفسه، ج1، ص336.
(4) م ن، ج1، ص130.
(5) ينظر: م ن، ج1، ص395.وص336
(6) م ن، ج1، ص337.

حال استعاذة"[1]. وكقوله أيضا: "ومنه أن ترى رجلا متوجها إلى الحج فتقول: مكة ورب الكعبة، أيك أراد ويريد مكة"[2].

- البيئة وهي في أمثلته تبدو بيئة بدوية رعوية ومن أمثلة ذلك قوله: "قالوا: أحنك الشاتين وأحنك البعيرين"[3]. فذكر الشياه والبعير من ملامح البيئة العربية البدوية، والأمر ذاته في استشهاده بمثل فيقول: "من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم: "اللهم ضبعا وذئبا" إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل"[4].

3- حوصلة ونتائج

وعي سيبويه بالسياق بنوعيه اللغوي والخارجي كان واضحا أيضا؛ وقد كان السياق اللغوي متضافرا مع السياق الخارجي الذي استحضر عناصره من متكلم ومخاطب وظروف محيطة بهما.

كانت الغاية التعليمية التي وضع من أجلها سيبويه كتابه واضحة جدا؛ فقد كانت القواعد اللغوية المساقة كلها تقدم بأسلوب يخاطب فيه سيبويه المستمع أو القارئ المتخيل.

وظف سيبويه السياق بنوعيه الداخلي والخارجي موضحا فيها العلاقات السياقية المتنوعة والمتداخلة:

- ارتبط السياق اللغوي عنده بالسياق الخارجي حيث كان اختيار العناصر اللغوية عنده محتكما بدرجة أولى على اختيار الألفاظ المناسبة للمعنى المراد.

---

(1) م ن، ج1، ص341.

(2) م ن، ج1، ص257.

(3) سيبويه: الكتاب، ج4، ص100.

(4) المصدر نفسه، ج1، ص255.

- الوظائف النحوية جزء من الوظائف التواصلية إذ لا انفصال في التركيب بين بنيته الشكلية وبنيته العميقة التي هي الأصل في إقامة تواصل لغوي.

- ارتبط سياق الموقف عنده بالاستعمال اللغوي العربي، وارتبط أيضا بالمتكلمين وطبيعة العلاقة بينهم.

- البعد التواصلي كان أساسيا في تحديد التراكيب اللغوية وما تشتمل عليه من عناصر لغوية حيث كان المتكلم مطالبا بالابتعاد عن التراكيب التي تحتمل تعدد المعنى ومنه عدم اتفاق المستمع والمتكلم على معنى الرسالة اللغوية.

- تعدى السياق الخارجي الكشف عن البعد الاجتماعي للسان إلى الكشف عن البيئة المتكلمة نفسها وما فيها من ملامح مجتمعية وبيئية ودينية، مما يؤكد بأن اللسان لا يمكن عزله عن المجتمع المتكلم.

- الغاية التعليمية التي وضع من أجلها سيبويه كتابه واضحة جدا؛ فقد كانت القواعد اللغوية المساقة كلها تقدم بأسلوب يخاطب فيه سيبويه المستمع أو القارئ المتخيل، كما كانت تقدم في ربط بين السياقين اللغوي والخارجي في وعي من سيبويه بأن اللسان لا يمكن تعلمه بالتركيز على جوانيته وإهمال برانيته، التي استحضرها هو في أمثلته بتركيزه على السياق بنوعيه الداخلي والخارجي.

سيبويه وجمع التكسير

د. إغناثيو فيراندو، جامعة قادس إسبانيا

يعد جمع التكسير من أبرز الظواهر اللسانية التي تميز اللغة العربية عن غيرها من لغات العالم. ولا غرابة إذا فيما قدم لنا سيبويه من تعامل عميق مع هذه الظاهرة في الكتاب، حيث خصص لجمع التكسير بابا متميزا بعنوان "باب تكسير الواحد للجمع" يتضمن أكثر من ثمانين صفحة[1].

لن ندخل هنا في تفاصيل مسألة أصل جمع التكسير وحضوره في اللغات السامية، مع أنها مسألة مهمة جدا تطرق إليها العديد من الباحثين الغربيين ومنهم من يرى أن جمع التكسير

نشأ في اللغات السامية الجنوبية الغربية، أي، في العربية والحبشية والعربية الجنوبية كظاهرة لغوية حديثة لا مثيل لها في اللغات السامية الشمالية والشرقية، ومنهم من يرى أن جمع التكسير ظاهرة تعود إلى العصور السامية الأولى اختفت في اللغات الشمالية والشرقية وبقيت متداولة في اللغات السامية الجنوبية[2].

---

(1) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد الصلاح محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988، الطبعة الثالثة، المجلد الثالث، ص. 567 – 650.

(2) انظر على سبيل المثال:

F. Corriente, *Problemática de la pluralidad en semítico: el plural fracto*, Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Madrid, 1971.

Ratcliffe, *The broken plural problem in Arabic and comparative Semitic. Allomorphy and analogy in non-concatenative morphology*, John Benjamins, Amsterdam-Philadelphia, 1998.

I. Ferrando, “El plural fracto en semítico. Nuevas perspectivas”, Estudios de Dialectología Norteafricana y Andalusí (EDNA), 4 (1999), 7-23.



فمهما يكن من أمر، إنما يهمنا في هذا البحث مسألة أخرى لفت انتباه الباحثين وهي التنوع الواسع في أوزان جموع التكسير وطريقة سيبويه لمقاربتها. يتمثل التنوع المذكور في استعمال وزنين مختلفين أو أكثر من وزنين للتعبير عن جمع التكسير لمفرد معين. يكفي بإلقاء نظرة على المعاجم العربية لاكتشاف أن الكثير من الأسماء لها أكثر من جمع. على سبيل المثال، يجمع اسم "البحث" على الأبحاث والبحوث، ويجم اسم الجرح على الجراح والجروح، واسم الحمار على الحمير والحمر. وفي بعض الحالات توفر القواميس حتى ستة أوزان مختلفة لمفرد واحد، مثل اسم الفرخ الذي يجمع على أفرُخ وأفراخ وأفرِخة وفروخ وفراخ وفِرخان. يميل الباحثون المحدثون لتفسير هذا التنوع الصرفي الواسع إلى ذكر بعض العوامل التي أدت إلى ظهوره ومنها تنوع لغات العرب القديمة والتحولات الدلالية، مع تقديم إحصائيات وجداول غاية في التعقيد تجمع أوزان الجموع العديدة الواردة في العربية[1]. إلا أن الدراسات الحديثة، ولا سيما من منها المكتوبة في الغرب وبلغات أجنبية، لم تول لأقوال سيبويه في هذا الخصوص ما يستحقه من الاهتمام. وغني عن القول أن قراءة متأنية لما يقوله إمام النحاة عن جمع التكسير في كتابه الشهير فيها إفادة بالغة لمقاربة مسألة التنوع في أوزان جموع التكسير من الداخل لا من الخارج. وهذا هو الغرض المقصود من هذا البحث: إبراز مركزية آراء سيبويه ومنهاجه عند معالجة مسألة جمع التكسير.

الملاحظة الأولى قد أشرنا إليها أعلاه، وهي أن عدد الصفحات المكرسة لتحليل أوزان جمع التكسير في كتاب سيبويه يتجاوز الثمانين صفحة وهو عدد كبير مقارنة

(1) انظر على وجه التحديد إحصائيات راتكليف في:

R. Ratcliffe, *The broken plural problem in Arabic and comparative Semitic. Allomorphy and analogy in non-concatenative morphology*, John Benjamins, Amsterdam-Philadelphia, 1998، p.75-76.



مع الصفحات التي خصصها النحاة الآخرين للمسألة نفسها حيث نرى أن هؤلاء يكتفون بتلخيص ما كتبه سيبويه دون أن يضيفوا إلا القليل جدا من الملاحظات والتعليقات الجديدة(1).

ينطلق سيبويه في عرضه عن جمع التكسير من صيغة المفرد لا من صيغة الجمع. ولا أدل على ذلك من العنوان الرئيسي الذي يتصدر العرض، وهو "هذا باب تكسير الواحد للجمع"، حيث يتضح أن الأساس في الدراسة هو الاسم المفرد الذي ينتج عن "تكسيره" اسم آخر في صيغة الجمع. يعني ذلك أن سيبويه لا يكتفي بتقديم قائمة أوزان جموع التكسير، بل يتعدى إلى أبعد من ذلك عبر التعمق في مسألة العلاقة الصرفية والصوتية بين وزن المفرد ووزن الجمع، وهي علاقة متينة يبينها سيبويه عبر قائمة مفصلة لكل أوزان الأسماء المفرد، ابتداء من ابسط الأوزان الثلاثية (فَعْل فَعَل فِعْل فُعْل) ووصولا إلى الأوزان الرباعية والخماسية (فَعال فِعال فاعل مفعل مفعال وهلم جرا). لكل مفرد يعطي سيبويه تفاصيل دقيقة عما يقابله من وزن جمع تكسير، مما يعني أن الفرضية التي ينطلق منها إمام النحاة هي أنه من الممكن صياغة الجمع من كل اسم مفرد استنادا إلى صيغة المفرد. وفي ذلك تناقض مع ما يتداول ذكره في الكثير من كتب النحو والقواعد سواء الغربية منها والعربية، أي، أن جمع التكسير ظاهرة معجمية محضة ولا يمكن تنبؤ صيغة الجمع اعتمادا على الأسس الصرفية ومن الضروري لمعرفة الجمع الاطلاع على القاموس(2).

---

(1) انظر على سبيل المثال لا الحصر الفراء، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1980؛ المبرد، كتاب المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق، دار الكتب العلنية، القاهرة، 1966-1969، 4 مجلدات؛ الزمخشري، المفصل في علم اللغة، تحقيق محمد مجيد السعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990؛ ابن الأنباري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق قاسم شرف رقاعي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987،

(2) انظر على سبيل المثال:

Elsaid Badawi, M.G. Carter & Adrian Gully, *Modern Written Arabic. A comprehensive grammar*, Routledge, London-New York, 2007 (2nd ed.), p. 91

حيث يقول المؤلفون بالحرف الواحد: "لا يمكن تقييد مبادئ اختيار الوزن في مجموعة من القواعد، ←

وبرأينا يكون موقف سيبويه أقرب إلى حقيقة اللغة إذ أن معرفة وزن المفرد غالبا ما يسمح بمعرفة وزن الجمع إذا استثنينا بعض الأسماء التي تجمع على وزنين مختلفين متداولين في اللغة دون أن يكون بوسع المتحدث تمييز الوزن الشائع عن الوزن المهمل عبر تطبيق مبادئ القياس وهذا ما يلاحظ في وزن "فعل" الذي يجمع للدلالة على أكثر العدد على "فِعال" وفُعول". أما سائر الأوزان، فمن الممكن للناطق باللغة أن يستخرج الجمع من المفرد دون أن يرتكب إلا نسبة قليلة من الخطأ، استنادا إلى حسه اللغوي وجبلته. ولا ينطبق هذا بنفس الدرجة من السهولة والسلاسة على متعلم اللغة العربية من غير أبنائها إذ عليه في الكثير من الأحيان اللجوء إلى القاموس لمعرفة صيغة الجمع مما جعل الدارسين غير العرب يقولون في مصنفاتهم حول قواعد العربية إن جمع التكسير ظاهرة معجمية بحتة في حين أن العكس أقرب إلى الحقيقة في رأينا.

فيما يتعلق بالمسألة الرئيسية التي نود التطرق إليها في هذا البحث، أي التنوع في أوزان جمع التكسير ومقاربة سيبويه عند دراسة هذا الموضوع، فيجب ذكر أن العامل الأساسي الذي يحكم في اختيار صيغة معينة للجمع هو عدد الأفراد التي يتكون منها الجمع. فبناء على هذا العدد تقسم أوزان الجموع إلى أوزان جمع القلة التي تدل على عدد من ثلاثة إلى عشرة وأوزان جمع الكثرة التي تدل على كل عدد يتجاوز العشرة. فلنقتبس كلمات سيبويه عندما يفرق بين جمع القلة[1] وجمع الكثرة فيما يخص أول وزن يضعه في الحسبان، وهو وزن "فَعْل":

ومن الأفضل معالجة الجمع على اعتباره ظاهرة معجمية". النص الإنجليزي:

“The principles of selection of a given pattern cannot be reduced to a set of rules, and it is best to treat the plural as a lexical feature”.

وانظر أيضا جورج متري عبد المسيح وهانئ جورج تابري، الخليل. معجم مصطلحات النحو العربي، مكتبة لبنان، 1990، ص.

(1) يلاحظ أن سيبويه لا يستعمل تعبير "جمع القلة" بل "أدنى العدد"، ويبدو أن أول من استخدم "جمع القلة" هو الزمخشري، المرجع السابق، ص. 227.



أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلا) فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشره فإن تكسيره (أفعُل)، وذلك قولك: كلب وأكلب وكعب وأكعب وفرخ وأفرخ ونسر وأنسر. وإذا جاوزت العدد فإن البناء قد يجيء على (فِعال) وعلى (فُعول)، وذلك قولك: كلاب وكباش وبغال. وأما الفعول، فنسور وبطون، وربما كانت فيه اللغتان فقالوا: فعول وفعال، وذلك قولهم: فروخ وفراخ وقعوب وقعاب وفحول وفحال[1].

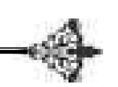
يتضح من هذا الاقتباس أن المعيار الأساسي الذي يقود سيبويه عند ذكر أوزان الجمع هو العدد الكبير أو القليل المراد من الجمع، فباختلاف العدد يختلف الوزن. ويجري سائر الأوزان نفس المجرى في عرض سيبويه، أي، تقسيم كل باب من أبواب الأسماء المفردة إلى قسمين منتظمين لا يكاد يخلو منهما باب: قسم جمع القلة[2] وقسم جمع الكثرة. فيما يلي نقدم جدولا بسيطا يتضمن أوزان جمع القلة وفقا لمعلومات سيبويه الواردة في الكتاب[3]:

المفرد	أوزان جمع القلة	أمثلة
فَعْل	أفعُل	أكلب، أفرخ
فَعَل، فَعِل، فِعَل، فَعُل، فُعُل	أفْعال	أجبال، أكتاف، أعناب، أعجاز، أعناق
فُعَل	فِعْلان، أفْعال	صردان، أرباع

(1) سيبويه، المرجع السابق، ص. 567.

(2) للمزيد من التفاصيل حول مفهوم جمع القلة ومقاربة هذه الظاهرة في كتاب سيبويه، انظر:
Ignacio Ferrando, “Sibawayhi y la noción de de *jam ʿu l-qilla*”, *Al-Qantara* 22, 2001, p. 271-297.

(3) لم ندرج في هذا الجدول بعض الأوزان الاستثنائية والنادرة التي يذكرها سيبويه ولا بعض التغيرات الصوتية الخفيفة التي تطرأ مجموعة من هذه الأوزان.



فِعِـل (شـاهد واوحـد فقط)	أفْعال	آبال
فِعْل	أفْعال، فِعَلة، أفعُل	أحمال، قردة، أذؤب
فُعْل	أفْعال	أجناد
فَعْلة، فَعَلة	فَعَلات	جَمَرات، رَحَبات
فُعْلة	فُعُلات، فُعَلات	غُرُفات، غُرَفات
فِعْلة	فِعِـلات، فِعَـلات، فِعْلات، أفْعُل (نادر)	كِسِـرات، كِسَـرات، كِسْرات، أنعم
فِعـال، فَعـال، فُعـال، فَعيل، فَعول	أفْعِلة	أحمرة، أزمنة، أغربية، أرغفة، أخرفة
فُعْلـى (مـن غيـر اسـم التفضيل)	فُعْلَيات	حُبليات
فِعالـة، فَعالـة، فُعالـة، فَعولة	فِعـالات، فَعـالات، فُعالات، فَعولات	رسـالات، حمامـات، ذبابات، حلوبات

وإن دل هذا على شيء إنما يدل على أن جمع القلة كانت في أيام سيبويه ظاهرة أكثر انتشارا وشيوعا مما هي عليه في عربية العصر الحديث، كما يلاحظ في جمع كلب على وزن أكلب، من بين أمثلة أخرى كثيرة، وهو جمع تم إهماله تماما إذ أن اللغة العربية كغيرها من اللغات تتطور نحو ما هو أسهل، وذلك تفاديا من التعقيد اللغوي. ونتيجة لهذا التيار الطبيعي فإن جموع القلة التي لها حضور وقدرة وظيفية حقيقية باتت قليلة العدد وحتى نادرة، ومن أمثلتها القليلة الأشهر مقابل الشهور



والآلاف مقابل الألوف[1]، إلى درجة أن بعض اللغويين اقترحوا حذف التفريق بين جمع القلة وجمع الكثرة واعتبارهما بابا واحدا ومحو ظاهرة جمع القلة من كتب تعليم اللغة العربية، إذ أن "صيغ جمع التكسير جميعا مشتركة في الدلالة على القلة والكثرة بحيث تستعملان فيهما استعمالا واحدا، والسياق والقرينة هما اللذان يعيّنان الدلالة"[2].

صحيح أن باب جمع التكسير في كتاب سيبويه يحتوي على عدد لا بأس به من الاستثناءات التي تثبت القاعدة، وهي الحالات التي يقوم جمع القلة مقام جمع الكثرة أو بالعكس. على سبيل التوضيح، نقتبس هنا كلمات إمام النحاة فيما يخص أوزان الجموع المشتقة من الأسماء المفردة على وزن "فَعَل":

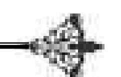
وربما جاء الأفعال يستغنى به أن يكسر الاسم على البناء الذي هو لأكثر العدد، فيستغنى بذلك البناء من العدد. وذلك نحو قتب وأقتاب ورسن وأرسان ونظير ذلك من باب الفَعْل الأكف والأرآد.

وصحيح أيضا أن بعض الأسماء يستحيل فيهما صياغة أكثر من جمع مما يحول دون أي تنوع فيها، مثل ما يجري على الأسماء الواقعة على وزن مفعل التي لا يجوز

(1) من المعروف أن بعض الجموع التي كانت في القديم من باب القلة تطور معناها بمرور الزمان وأصبحت تدل على دلالة تختلف عن دلالة صيغة الكثرة، وهذا ما يلاحظ في لفظة السهم الذي يجمع على سهام للدلالة على السلاح وعلى أسهم للدلالة على صك يمثل جزءا من رأسمال شركة، أو الوجه الذي يجمع على وجوه للدلالة على ما يواجهنا من الرأس وعلى أوجه بمعنى الجوانب أو العوامل. انظر للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع:

I. Ferrando, “The Plural of Paucity in Arabic and Its Actual Scope: On two claims by Sibawayhi and Al-Farraʾ”, *Perspectives on Arabic Linguistics XVI. Papers from the sixteenth annual symposium on Arabic linguistics, Cambridge, March 2002*.Edited by Sami Boudelaa. Cambridge University Press, 2006, p. 39-61.

(2) شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، دار المعارف، القاهرة، 1990، ص. 56-64.



فيها إلا وزن واحد للجمع وهو مفاعل. كل ذلك صحيح، غير أن شمولية مقاربة سيبويه ودقته في ذكر الأمثلة وانتظامه في تقديم المادة اللغوية تجعلنا نثق بما يقدم لنا من وصف مفصل للجموع إذ أنه كان يعتمد في تسجيله اللساني على حقيقة لغة عصره وعصر ما قبله، لا عصرنا الحالي. فمن تنوع غير منظم جعل العلامة البصري نماذج مصنفة تصنيفا دقيقا.

سيبويه وأصالة النحو العربي
موقف المستشرق جيرار تروبو (G. Troupeau)

د. أحمد بوعود

أستاذ الفلسفة بجامعة عبد المالك السعدي -المغرب

مقدمة

اهتم المستشرقون بدراسة القرآن الكريم والسنة الشريفة، كما اهتموا بدراسة التراث الإسلامي بمختلف مجالاته. وعن هؤلاء يصدر كثير من الحداثيين العرب، ليتخذوا بذلك مواقف سلبية، بل عدائية، من التراث الإسلامي والوحيين. ولا تخرج اللغة العربية عن هذا، خاصة أنها لغة القرآن الكريم، شرفت بشرفه وشرف حمله، فكان الطعن فيها (نشأتها وأصولها...) طعنا في القرآن الكريم.. ولما فتح المسلمون شبه الجزيرة الإيبيرية في بداية القرن الثامن الميلادي بدأ تحول كبير يطرأ على مجتمع هذه البلاد في نواح دينية واجتماعية وثقافية، حيث اعتنق كثير من أهلها الإسلام. ولم يكد ينصرم القرن الثامن هذا حتى تأسست في إسبانيا دولة دينها الإسلام ولغتها العربية. من هنا بدأ الاهتمام بدراسة اللغة العربية كما بدأ الاهتمام بالقرآن الكريم والسنة النبوية ترجمة ودراسة.

والحديث عن اللغة العربية هو حديث مباشر عن "قرآن النحو" الذي خلفه سيبويه منذ أزيد من ألف سنة وشكل لبنات الفكر اللغوي. هذا الكتاب كان ثمرة من ثمار الصحبة الطيبة لأستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي. ومن اهتمام المستشرقين بالنحو العربي عامة، وكتاب سيبويه خاصة، صدور الطبعة الأولى منه

على يد المستشرق الفرنسي هرتويغ درنبورغ (توفي عام 1908) Hartuig Derenbourg. ولقيمة كتاب سيبويه تعدد شروحاته وتنوعت.

وقد ذهب بعض المستشرقين، منهم ميركس ودي بور وفرستيغ، إلى أن النحو العربي تأثر بالمنطق والنحو اليونانيين واقتبس مفاهيمهما ومصطلحاتهما، كما نزع هذا المنزع بعض المفكرين العرب كإبراهيم مدكور.

لكن في المقابل، نجد من المستشرقين من يؤكد أصالة النحو العربي وأصالة ما أنتجه سيبويه، وعلى رأسهم الإنجليزي مايكل كارتر والفرنسي جيرار تروبو.

فما هي مرتكزات القائلين بأطروحة التأثير اليوناني؟ وما موقف تروبو منها ؟ وهل فعلا اقتبس سيبويه مصطلحات النحو ومفاهيمه من العلم اليوناني ومنطق أرسطو؟ وإلى أي حد يمكن التسليم بأصالة النحو العربي؟

هدف البحث:

إن الهدف الرئيس من هذا البحث هو الإجابة عن هذه الأسئلة، وذلك من خلال دراسة موقف المستشرق الفرنسي جيرار تروبو من كتاب سيبويه، لاستخلاص تصور عام عن مدى أصالة النحو العربي.

منهج البحث:

والإجابة عن هذه الأسئلة وتحقيق هدف هذه الدراسة يتطلبان سلوك منهج ذي بعدين:

- بعد تحليلي: وصف مواقف المستشرقين وتحليلها، مع بيان مرتكزاتها، وأيضا وصف موقف تروبو من كتاب سيبويه وربطه بأصوله المعرفية.

- بعد نقدي: نقد مختلف الآراء والمواقف استنادا إلى حججها وأصولها المعرفية التي بنيت عليها.



كما أنني سعيت جهد الإمكان إلى توثيق النصوص التي أتى بها كل باحث والرجوع إلى مظانها للتأكد منها ومن دلالتها.

خطة البحث:

أما خطة البحث التي تم اتباعها لتحقيق هذا الهدف فهي كالتالي:

مقدمة (تبين أهمية البحث وقيمته وأهدافه ومنهجه وخطته).

المبحث الأول: أطروحة التأثير اليوناني في النحو العربي: عرض وتحليل.

1 – أطروحة ميركس.

2 – أطروحة دي بور.

3 – أطروحة إبراهيم مدكور.

4 – أطروحة فرستيغ.

المبحث الثاني: تروبو ونقد التأثير اليوناني في النحو العربي من خلال كتاب سيبويه.

1 – تروبو والدراسات الاستشراقية للنحو العربي.

2 – دعوى تقسيم الكلام.

3 – دعوى الإعراب والصرف والتصريف والكلمة.

4 – دعوى التأثير اليوناني من الناحية التاريخية.

5 – دعوى التأثير اليوناني من الناحية المنهاجية.

خاتمة تتضمن أهم النتائج و التوصيات.

المبحث الأول: أطروحة التأثير اليوناني في النحو العربي: عرض وتحليل

ذهب كثيرون إلى أن النحو العربي تأثر بالمنطق اليوناني الأرسطي وبالنحو اليوناني في وضع قواعده. ويعتبر المستشرقون ميركس ودي بور وفرستيغ أبرزَ القائلين بهذه الأطروحة. كما ذهب إلى ذلك من العرب إبراهيم مدكور. وتشير أغلب المصادر إلى أن أطروحة التأثير اليوناني ظهرت أول مرة على يد الألماني ميركس، وإن كان هناك من ينسب ظهورها إلى ما قبل ميركس بحجة أن المستشرق الإنجليزي كارتر ذكر "أن المستشرق الألماني إفالد نفى عام 1830 ما كان شائعا وقته من تأثير للفكر اليوناني في النحو العربي..."[(1)] لكن لا دليل على ذلك يمكننا الاستناد إليه. من هنا، فإنه لا مناص من بحث أطروحة التأثير اليوناني، كما بناها الألماني ميركس ثم بحث صداها عند بعض اللاحقين.

1- أطروحة ميركس

يعتبر اللاهوتي والمستشرق الألماني أدالبير ميركس (توفي عام 1909) Adalbert Merx مؤرخَ قواعد اللغات السامية، وينتمي إلى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي. وقد تعرض للنحو العربي من خلال كتاب سيبويه في بحث ألقاه بمعهد مصر عام 1891 بعنوان: أصل النحو العربي.

ينطلق ميركس من فكرتين مؤسستين قبل أن يعرض أطروحته:

الأولى: إن المؤلفين العرب الذين انشغلوا بتاريخ الدراسات الفيلولوجية وجدوا أنفسهم يوما ما أمام مسألة توضيح أصل الفيلولوجيا العربية، وعليهم أن يتساءلوا عن أي حقبة بدأ العرب بإنشاء نظام نحوهم: من هم أساتذتهم؟ ومن كان كتابهم

---

(1) عبد المنعم السيد أحمد جدامي، المستشرقون والتراث النحوي العربي، (كنوز المعرفة،عمان، ط 1، 2016) ص 26.



الأوائل الذين وضعوا الأسس التي عليها بنت الأجيال اللاحقة النحو الذي لم يغيروه أبدا ولم يتراجعوا عنه أمام الصعوبات؟

لقد فعلوا كل شيء من أجل تجاوز هذه الصعوبات، "وإذا لم يكونوا قد وصلوا إلى الهدف الذي وضعوه فلأنهم كانوا يفتقدون إلى الروح النقدية وفي الوقت ذاته إلى المعارف التاريخية اللازمة ليصلوا بعملهم إلى نهاية حسنة. نحن مدينون لهم بالمواد التي جمعوها ووضعوها رهن أبحاثنا النقدية..."[1] وتجدر الإشارة هنا إلى أن الذين اشتغلوا من العرب بتاريخ الدراسات الفيلولوجية لم يكونوا مؤرخين، ولم يعرفوا كيف يتساءلون جيدا عن أصل النحو العربي.

الثانية: وهذه الفكرة تعتبر بديهية بالنسبة لميركس، ومفادها أن كل نحو يتأسس على الفلسفة والمنطق. فكيف ذلك ؟

يجيب ميركس بأن معرفة أجزاء اللغة، وأبنية الكلام واشتقاقاته، والأعضاء المكونة للجملة البسيطة، إنما كانت نتيجة تحليل فلسفي. ويبرر ذلك بأن "الفلاسفة الرواقيين هم الذين قاموا بتحليل منطق اللغة، نتائج هذا التحليل مبثوثة في تعريفات الأصناف النحوية. وهذا المبدأ لم يعرفه العرب الذين يجهلون قيام النحو على المنطق، وذلك ليس لكون النحو لم يوجد قبل الفلسفة، ولكن أيضا عقليا، لأن مصنفات الواحدة مؤسسة في الأخرى"[2]. ويسوق ميركس هنا مثال ابن خلدون الذي لم يستطع أن يفهم شيئا بخصوص أصل النظام النحوي العربي. لقد كان بحث أصول النحو بعيدا عن إدراكه، وبقدرته العادية كان يعرف بأن حاجات المدارس والدروس الفقهية التي تهتم بتفسير القرآن الكريم والحديث الشريف،

---

(1) - Adalbert Merx, *L'origine de la grammaire Arabe*, in Bulletin de l'institut Arabe, Troisième Série n2 Année 1891 (Imprimerie nationale, Le Caire 1892) p. 14.

(2) - Ibid. p.16.



هي التي أعطت الانطلاقة لبحوث النحو العربي، ولكنه لم يعرف بأن وضع الخطوط الأولى لا بد له من المنطق والمعارف الفلسفية.

من هنا، فإن النحو، تأسس في زعمه على المنطق، وبالتالي فالنحو العربي لم يكن له إلا منطق أرسطو مصدرَ إلهام وأنموذجا. وهذه الأطروحة ستكون مرتكز جميع اللاحقين الذين لم يروا أصل النحو العربي في النحو اليوناني ولا حتى في المنطق الرواقي، ولكن في المنطق الأرسطي تحديدا.

ويتوقف ميركس مع ابن النديم في كتابه الفهرست الذي يتناول النحويين الأوائل، حيث هناك أسماء المؤلفين مع معلومات قليلة عن سيرهم الذاتية وعناوين أعمالهم، كما نجد معلومات عن انقسام النحويين إلى مدرستي البصرة والكوفة. ورغم أهمية عمل ابن النديم فإن ميركس يأسف لسكوت صاحب الفهرست سكوتا مطلقا عن المصادر التي ارتكز عليها النحويون الأوائل.

ثم يعود إلى ابن خلدون الذي جاء بعد ابن النديم بحوالي خمسة قرون، ويصفه ميركس بالعقل الأكثر فلسفة في الأدب العربي. لقد ضمن ابن خلدون سفره الضخم "المقدمة" بعض تأملاته حول الدراسات النحوية. وهو حسب ميركس الأول "الذي سخر من حماقات النحويين وتصنيفهم الخطأ"[1]... وإلى ابن خلدون يرجع الفضل في المعلومة المهمة التي تفيد أن النحويين الأوائل كانوا فرسا وليس عربا. وهذه المعلومة تلقفها أيضا حاجي خليفة لاحقا.

إن قيمة هذه المعلومة تسمح لميركس باستنتاج أن هناك تأثيرا تسرب إلى النحو العربي على يد هؤلاء بحكم درايتهم بالفلسفة اليونانية واطلاعهم على المنطق اليوناني خاصة، والثقافة اليونانية عامة.

---

(1) لم أجد في مقدمة ابن خلدون ما يفيد هذا المعنى.



ويتوقف ميركس مع السيوطي، الذي جاء بعد نصف قرن من ابن خلدون، حيث يجد في كتابه المزهر معلومة ذات فائدة عظمى في فلسفة اللغة، وتتلخص في كون الأبحاث في الفلسفات اليونانية استمرت وتواصلا على يد العلماء العرب؛ حيث منهم من يزعم أن أصل اللغة إلهام إلهي، بينما يرى الآخرون أن أصل اللغة إنساني واتفاقي.

إن المؤلفين العرب، في نظر ميركس، لم يدركوا أبدا أن العمل الأساس الذي بدونه يستحيل تكوين نحو أي لغة هو اكتشاف أجزاء اللغة؛ إنهم يجهلون كون النحو يرتكز على المنطق. وللحصول على معرفة مؤكدة لأصول النحو يجب دراسة الأعمال النحوية التي تنتمي إلى النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، وقبل كل شيء، كتاب سيبويه. وهذا ما قام به ميركس فخلص إلى ما يلي:

- يلاحظ ميركس على سيبويه نقصا في التنظيم والوضوح، ولكن مع هذا هناك مادة جمعها وأطرها ضمن فكرة عامة.

- كل نظرية الاشتقاق والإعراب المتعلقة بالفعل والاسم موجودة في الكتاب، ولكن بطريقة تبدو غير معقولة للدارسين الذين لا يمتلكون اللغة.

- يتناول سيبويه ملاحظات تركيبية، لكن هذه أيضا "لم ترتب وفق نظام منطقي". وهنا نتساءل: كيف لسيبويه يقتبس من الثقافة المنطقية ولم يستطع الترتيب وفق نظام منطقي؟

- وما هو أكثر مفاجأة حسب ميركس هو "نقص شبه كامل للتعريفات، ويمكن تبرير هذا بأن الأصناف النحوية كانت معروفة بشكل ما لدى كل الدارسين.

- يقسم سيبويه عناصر اللغة إلى ثلاثة أجزاء: الاسم، الفعل، الحرف. وهذا هو تقسيم أرسطو التام والمتقدم عند النحويين الإغريق. وهذا يجب أن يقود إلى فكرة

مفادها أن الأصناف النحوية تم اقتراضها من الفلسفة المشائية، لكن هذه الدراسات لم تزدهر عند العرب قبل القرن الثامن الميلادي، أي بعد حقبة هؤلاء النحويين.

- بعد أن اقترح سيبويه تسمية أجزاء اللغة: الاسم والفعل من غير أن يعطي تعريفا لهما، تحدث عن الحرف. هنا فقط نجده يعطي تعريفا، حيث يقول معرفا الحرف: "فالكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل".

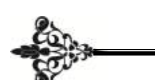
إن تعريف سيبويه للحرف بأنه "ليس له معنى في ذاته"[1] إنما هو تعريف أرسطو، فالحرف عنده لا معنى له.

هناك أصناف نحوية أخرى تنتمي إلى نفس المصدر، أي المنطق اليوناني، ومن أجل اشتقاقات الاسم وتصريف الفعل، فإنه ليس للغة العربية إلا كلمة "صرف". إن النحويين الإغريق ميزوا الاشتقاق عن الصرف، والنحويون السوريون ترجموا الصرف (تصريف الفعل) بالتركيب، بينما النحويون العرب، تبعا لأرسطو، يتحدثون عن تصريف الاسم وتصريف الفعل. إنهم يجهلون الدلالة الحقيقية لكلمة "تصريف" بمعنى الاشتقاق.

- إن أرسطو ليس له مفهوم الفاعل sujet في المعنى النحوي، ولكن نجد عنده مفهوم المسند، أو الخبر. كذلك العرب لا يوجد لديهم مفهوم الفاعل النحوي، ولكن لديهم الخبر، وهذا ليس إلا ترجمة من اليونانية... كل هذه المفاهيم، حسب ميركس، موجودة في الكتابات المنطقية لأرسطو.

- من أجل شرح مختلف أنواع الاسم، والفعل خاصة، استعان العرب بفكرة الجنس/ النوع. لقد كانوا يفتقرون في لغتهم -كما في اللغات السامية- إلى كلمة

(1) يقارَن هذا الكلام بتعريف سيبويه السابق للحرف "... وحرف جاء لمعنى".



للدلالة على الجنس. وهذه وجهة نظر أخرى تدعو إلى اعتبار ما تم اقتراضه من العلم اليوناني.

- "إن الإعراب ليس سوى تحويل للفظ اليوناني وتطبيقه لحاجيات النحويين العرب. إنه، كما في اليونانية، هو التعبير بشكل سليم فيما يتعلق بالاستعمال المنطقي للأجناس والأعداد، ونضيف الحال فيما يرتبط بالفاعل، والخبر والنظام. ونفس الشيء في العربية، فالإعراب معرفة الاستعمال المنطقي لأواخر الاسم والفعل"[(1)].

- في العربية الفعل ليس إلا ماض ومضارعا، لقد كان مستحيلا بالنسبة إلى النحويين العرب تمييز الأزمنة الثلاثة: الحاضر، الماضي، المستقبل، ومن أجل ملء الفراغ في لغتهم فقد أدخلوا الأمر وذلك ليملؤوا "حاضر" اليونانيين. يقول سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم يقع.

فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحُمِد. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب، واقتل، واضرب، ومخبرا: يقتل ويذهب ويضرب ويُقتَل ويُضرَب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"[(2)].

هذه أهم ما بنى عليه ميركس أطروحته، وسنعود في المبحث الثاني مع جيرار تروبو لمناقشة هذه المرتكزات مع قضايا أخرى وبحث وجاهتها للحكم على مدى أصالة النحو العربي وأصالة ما أنتجه سيبويه.ولكن قبل ذلك لا بد من إشارة منهجبة بخصوص الاقتباس من المنطق اليوناني.

- Ibid. p. 28.(1)

(2) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1408-1988)، 1/ 12.



يعرف الجرجاني المنطق بأنه "آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر، فهو علم عملي آلي"[1]. وما دام الأمر مرتبطا بحفظ الذهن من الخطأ في الفكر وبترتيب هذا الفكر فإنه ولا شك أمر تجتمع حوله العقول البشرية أيا كان نوعها؛ ذلك أنه "ما كان بديهيا فهو بديهي بالنسبة لجميع العقول"[2]. وهذا ما يؤكده تمام حسان عند دحضه لأطروحة تأثير المنطق اليواني في النحو العربي قائلا: "إن للعقل قوانينه الأساسية البديهية التي لا تحتاج إلى برهان على صدقها لأنها ضرورية، فليست هذه البديهيات من عمل العقل ولكنها من بنية العقل ومن تركيبه. فإذا نظرنا مثلا إلى قانون الهوية الذي يقضي بأن الشيء هو هو وجدنا أن المرء لا يفتقر على منهج أرسطو ليعرف أن يده هي يده... فلا ينبغي أن ننسب ذلك إلى أثر المنطق اليوناني على النحو العربي لأن الشيء هو وما في معناه يجمع بينهما قانون الهوية وهو من البديهيات..."[3]

من هنا نتساءل: هل يصح القول باقتباس شيء من ثقافة أخرى فقط لمجرد تشابه اصطلاحي أو قواعدي؟

2- أطروحة دي بور

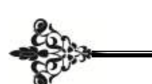
تخصص المستشرق الهولندي ت. ج. دي بور (1942)Tjitze de Boer في الفلسفة الإسلامية وكتب في ذلك كتاب تاريخ الفلسفة في الإسلام، وفي الباب الثاني، من هذا الكتاب، المتعلق بالفلسفة والعلوم العربية تحدث دي بور عن تأثير الفلسفة اليونانية في علوم اللغة حيث يقول: "وقد أثر منطق أرسطو في علوم اللسان التي لم

---

(1) علي الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403-1983) 232.

(2) ينظر باروخ اسبينوزا، علم الأخلاق، ترجمة جلال الدين سعيد، (دار الجنوب للنشر، تونس، د. ت) ص 143.

(3) تمام حسان، الأصول.. دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغزي عند العرب (النحو-فقه اللغة- البلاغة) (عالم الكتب، القاهرة، 2000) ص 47.



يكن شأنها جمع الشواهد والمترادفات ونحوها، لأن هذه تتقيد بالموضوعات التي تعالجها. على أن السريان والفرس كانوا قبل العصر الإسلامي قد درسوا كتاب العبارة لأرسطو مع إضافات ترجع إلى الرواقيين وإلى المذهب الأفلاطوني الجديد"[1].

ويجد دي بور مبررا لهذا التأثير في ابن المقفع الذي كان في أول الأمر صديقا للخليل بن أحمد الفراهيدي أستاذ سيبويه، ويسر للعرب الاطلاع على ما كان في اللغة الفهلوية من أبحاث لغوية ومنطقية. وهذا ما جعل العرب في نظره يحصرون الجمل في أنواع خمسة حينا وثمانية أو تسعة حينا آخر، كما حصروا أقسام الكلمة الثلاثة الاسم والفعل والحرف.

هذا ما نجده عند دي بور، ويبدو أنها أحكام لم يقم عليها أي دليل، حيث لا نجد تفصيلا أكثر لموقفه هذا ولا تأسيسا له، وإن كان يلتقي إجمالا مع ما ذهب إليه ميركس.

3- أطروحة إبراهيم مدكور

يعتبر عالمُ اللغة والباحثُ في الفلسفة وأحدُ رؤساء مجمع اللغة العربية الدكتور إبراهيم بيومي مدكور (توفي عام 1996) أبرزَ المرددين لأطروحة تأثير المنطق اليوناني في النحو العربي، وذلك في بحثه منطق أرسطو والنحو العربي الذي نشره بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام 1953.

يذكر إبراهيم مدكور قارئه بأهمية النحو العربي ووظيفته في فهم القرآن والشرع، لكنه يرى أن هناك جوانب مازالت غامضة، أخصها ما اتصل بنشأته والعوامل التي أثرت في تكوينه، وهذه العوامل كثيرة ومتنوعة، داخلية وخارجية، عربية وأجنبية.

---

(1) ت. ج. دي بور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 2010) ص 63.



وهكذا يرى أن تأثير منطق أرسطو لم يقف عند الفقه والكلام والفلسفة، بل امتد إلى دراسات أخرى من بينها النحو. يقول: "وقد أثر فيه المنطق الأرسطي من جانبين: أحدهما موضوعي، والآخر منهجي. فتأثر النحو العربي عن قرب أو عن بعد بما ورد على لسان أرسطو في كتبه المنطقية من قواعد نحوية، وأريد بالقياس النحوي أن يحدد ويوضح على نحو ما حدد القياس المنطقي"(1). ويبرر ذلك بأن منطق أرسطو قد اشتمل على مبادئ نحوية، ويحيل هنا إلى كتاب المقولات لأرسطو حيث يعرض الألفاظ، وكتاب العبارة حيث يعرض للجمل ويفصل القول فيها، دون اقتباس شيء منهما.

وهكذا ينطلق إبراهيم مدكور لعقد مقارنة بين منطق أرسطو ونحو سيبويه، نقتطف منها ما يلي:

أولا: يقسم أرسطو الكلمة إلى اسم وفعل، معرفا الأول بأنه ما دل على معنى وليس الزمن جزءا منه، ومعرفا الثاني بأنه ما دل على معنى وعلى زمن، كما يشير أرسطو إلى قسم ثالث من أقسام الكلمة ويسميه الأداة. هذا من جهة.

من جهة أخرى، "يقسم سيبويه الكلم إلى اسم وفعل وحرف ويعرف الواحدة تعريفا يحاكي من بعض الجوانب التعريف الأرسطي"(2). وهنا يستغرب مدكور مما يسميه سيبويه حرفا يسميه الكوفيون الأداة(3).

ثانيا: عرض أرسطو بإسهاب لنظرية الإسناد في كتابي المقولات والعبارة؛ ففي الأول يحاول أن يحصر أنواع المحمولات العامة الممكنة، وفي الثاني يوضح الصلة بين المحمول والموضوع ويعرف الجملة التعريف النحوي الصحيح.

(1) إبراهيم مدكور، منطق أرسطو والنحو العربي، في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (مطبعة وزارة المعارف العمومية، القاهرة، 1953) الجزء السابع، ص 339.
(2) رأينا مع ميركس أن سيبويه لم يعرف الاسم ولا الفعل، بل عرف الحرف فقط.
(3) نفسه ص 340.



ومن جهة أخرى، يتحدث سيبويه عن المسند والمسند إليه، وفي مكان آخر يعقد الفصل الآتي "والمبتدأ والمبني عليه"، "وكأنه يريد أن يقول الموضوع والمحمول عليه... وواضح أن الإسناد دعامة كل نحو عربيا كان أو غير عربي".[1]

ويبرز إبراهيم مدكور قيمة عبد الله بن المقفع في الترجمة عن الفارسية وابنه محمد عن السريانية. لكنه لا ينسى أن يذكر القارئ بأنه لا يضر النحو العربي في شيء أن تتضافر عوامل شتى على تكوينه، أو أن يسهم منطق أرسطو في التوجيه إليه. وهنا يلتقي إبراهيم مدكور مع دي بور وغيره من المستشرقين الذين يؤكدون دور عبد الله بن المقفع في التأثير اليوناني.

4- أطروحة فرستيغ

في عام 1977 نال اللغوي والمستعرب الهولندي كيس فرستيغ (ولد عام 1947) Kees Versteegh[2] شهادة الدكتوراه في موضوع التأثير اليوناني على العربية. وقد استفاد فرستيغ من جهود السابقين في الموضوع فطوّر بذلك أطروحة التأثير اليوناني في النحو العربي، ويذهب إلى أن النحو العربي تأثر ابتداء بالنحو اليوناني، وليس بالمنطق اليوناني، كما ذهب إليك ميركس ودي بور، فكيف ذلك؟

يلفت فرستيغ انتباه قارئه إلى أمر يعتبره ذا دلالة وجديرا بالاعتبار وهو أن الأدوات اليونانية بقيت متاحة في الدول الإسلامية، وإلى غاية حكم عبد الملك بن مروان (685/ 66-705/ 87) كانت اليونانية هي لغة الإدارة والديوان بدمشق. وهذا يعني من دون شك أن هناك أناسا درسوا اليونانية وقواعد نحوها التي تشكلت من خلال مؤلفين عدة بدءا من ديونيسيوس ثراكس Dionysios Thrax.[3] من

(1) نفسه.

(2) ويعرف أيضا ب Comeils Henricus Maria (C. H. M) Versteegh

(3) يعتبر حلقة مهمة في أطروحة القائلين بالتأثير اليوناني في النحو العربي.

هنـا يؤكـد أن " تـراث النحـو اليونـاني المصـدر الوحيـد للمعرفـة والدراسـة النحـويتين"[1]. وهـذا مـا أيـده المستشـرق البلجيكـي إدوارد ليبنسـكي (ولـد عـام 1930) Edward Lipinski حين ذهب إلى الحكم بأن "الظهور المفاجئ لنظام نحوي كامل مع الخليل وسيبويه بالبصرة يمكن أن يفسر بالاتصالات المباشـرة مـع مدارس البلاغة والنحو اليونانية"[2].

ولا ينكر فرستيغ تأثر النحو العربي بالمنطق اليونـاني، لكـن هـذا التـأثير، في نظـره، جاء متأخرا جدا، حين صارت بغداد مركز الثقافة العربية. وهكذا، فإن تأثير المنطـق الأرسـطي لـم يصـر واضـحا إلا بعـد القـرن العاشـر المـيلادي حـين أدخـل العـرب المفاهيم والمناهج والأدلة المنطقية في كتاباتهم.

وينتقــد كــيس فرســتيغ أطروحــة ميــركس التــي اعتمــد فيهــا علــى التشــابهات الاصطلاحية:

1- مفهوم الإعراب.

2- تقسيم الكلمات إلى أجزاء الكلم الثلاثة.

3- تمييز الجنسسين.

4- التمييز بين الأزمنة الثلاثة.

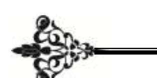
5- مفهوم الظرف.

6- مفهوم الحال.

---

(1) - Kees Versteegh, *Greek Elements in Arabic Linguistic Thinking* (Leiden, E. J. Brill 1977), p. 4.

(2) - Edward Lipinski, *Arabic Linguistics, A Historiographic Overview*, in Roczinik Orientalistyczny (Elipsa, Warszawa 2012) LXV, Z, 2, p 29.



ويعلق على هذه التشابهات الاصطلاحية منتقدا: "نعتقد أن هذه الحجج لا تدل على تأثير المنطق اليوناني، ولكنها تدل على الاتصال بالنحو اليوناني"[1].

المبحث الثاني: تروبو ونقد التأثير اليوناني في النحو العربي من خلال كتاب سيبويه

يروم هذا المبحث بحث موقف جيرار تروبو القائل بأصالة النحو العربي من خلال كتاب سيبويه وخلوه من أي تأثير يوناني، وذلك من خلال مناقشة أطروحة التأثير اليوناني كما قال بها أصحابها، وقد رأينا بعضا منهم في المبحث الأول. ويناقش تروبو هذه الأطروحة من خلال التركيز أولا على تقسيم الكلام، ثم الإعراب والصرف والتصريف والكلمة، كما يناقش التأثير اليوناني من الناحية التاريخية، ثم من الناحية المنهاجية. وقد مهد لكل هذا ببيان موقف الدراسات الاستشراقية من أصالة النحو العربي.

1- تروبو والدراسات الاستشراقية للنحو العربي

يؤكد تروبو أن اهتمام المستشرقين بدراسة نشأة النظام النحويّ العربيّ وتطوره راجع إلى كونه يحتل مكانة بارزة بين النُظُم النحوية الكبرى الموجودة في العالم، من أجل موقعه المتوسِّط بين النظام اليوناني، في الغرب، والنظام الهندي، في الشرق. ويقسم المهتمين إلى صنفين:

صنف يقول بتأثر النحو العربي بعوامل خارجية، أبرزها التأثير اليوناني، ويعتبر المستشرق الألماني ميركس، أول من زعم أن المنطق اليوناني أثَّر في النحو العربي، لأن الثاني قد اقتبس من الأول بضعة من المفاهيم والمصطلحات[2]. وهو الموقف

- Kees Versteegh, *Greek Elements in Arabic Linguistic Thinking* p. 8.(1)

(2) وقد سبق الوقوف عند أهم قضايا أطروحته في المبحث الأول.



نفسه الذي ردده بدون تحفُّظ كثير من المستشرقين كما سبقت الإشارة، بل وحتى بعض العرب.

صنف يرى أن النحو العربي أصيل في نشأته، وعلى رأسهم المستشرق الإنكليزي كارتر Michael G. Carter الذي رفَضَ أطروحة التأثير اليوناني في النحو العربي، وذلك في مقالة نشرها عام 1972، وسمَّاها: "في أصول النحو العربي"[(1)]. فَبَيَّن في هذه المقالة أنّ سيبويه يستعمل في الكتاب مجموعتين من المصطلحات: مجموعة قليلة العدد تتضمّن مصطلحاتٍ لعلُّها يونانية الأصل، ومجموعة كثيرة العدد تتضمن المصطلحات العربية الأصل، منقولة من الفقه إلى النحو.

ويتوقف تروبو بعد كارتر مع فرستيغ فيقول: "ومع ذلك فإن المستشرق الهولندي Versteegh نشر في مستهلّ هذه السنة، كتاباً عنوانه "العناصر اليونانية في الفكر اللساني العربي"[(2)]، يدافع فيه عن نظريّة التأثير اليوناني في النحو العربي، فيعتبر أن النُحاة العرب القدامى قد اقتبسوا بضعة من المفاهيم والمصطلحات، لا من المنطق اليوناني، كما زعم Merx، بل من النحو اليوناني، وذلك بواسطة اتّصالهم المباشر باستعمال النحو اليوناني الحيّ، كما يقول، في مراكز الثقافة اليونانية الموجودة في الشرق الأدنى بعد الفتح العربي"[(3)].

وخلاصة ما ذهب إليه المستشرقون بخصوص التأثير اليوناني في النحو العربى هى أن النُحاة العرب القدامى قد اقتبسوا من المنطق اليوناني تقسيم الكلام الثلاثي،

---

(1) - Michael G. Carter, *Les Origines de la Grammaire Arabe*, Revue des Etudes Islamiques 40, p69-77.

(2) وهو الكتاب نفسه الذي استقينا منه أطروحة فرستيغ التي درسناها في المبحث الأول.

(3) جيرار تروبو، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية بالأردن، (1982).



ومصطلحاتٍ أربعة هي: الإعراب والصرف والتصريف والحركة. فإلى أي حد يمكن التسليم بهذا التقسيم وباقتباس المصطلحات الأربعة؟

هذا ما حاول تروبو الإجابة عنه من خلال فحص تلك الآراء المتناقضة في نشأة النحو العربي؛ وهذا في ضوء كتاب سيبويه.

2- تقسيم الكلام

يؤكد تروبو بداية أنّ تقسيم الكلام أمر مهمّ جداً في كل نظام نحوي، لأنه يشترط هذا النظام؛ وبالنسبة إلى بُنية كل لغة، مَيّز النحاة عدداً مختلفاً من الأقسام. من هنا فإن تروبو يضع مقارنة بين تقسيم الكلام في اليونانية، كما عند أرسطو، وتقسيمه في العربية كما عند سيبويه، ويسجل الملاحظات التالية:

أولا: قد ميز النحاة اليونان في لغتهم ثمانية أقسام، وهي، حسبما قال أرسطو في كتابه فن الشعر: الحرف: stoikeion، المجموع: syllabe، الرباط: syndesmos، الفاصلة: arthron، الاسم: onoma، الكلمة: rhema، الوقعة: ptosis، القول: logos[1].

أما النحاة العرب فإنهم، كما تعلمون، لم يميّزوا في لغتهم إلا ثلاثة أقسام؛ وهي، حسبما قال سيبيويه في الكتاب: الاسم والفعل والحرف. وقد مر معنا هذا التقسيم.

والمثير للاستغراب حقا في نظر تروبو هو ادعاء بعض المستشرقين أن النحاة العرب قد اقتبسوا هذا التقسيم عن المنطق اليوناني رغم الفرق الكبير الذي يظهر بين عدد الأقسام في النظامين.

ثانيا: ليس لقِسْم الحرف اليوناني قِسْم يقابله في النظام العربي، لأنَّ سيبويه لم يجعل حروف الهجاء قسمًا مستقلاً في تقسيمه، كما فعل أرسطو. وكذلك ليس

(1) أرسطو، فن الشعر، ترجمة إبراهيم حمادة، (مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت) ص 180.



لقسم المجموع اليوناني قِسْم يقابله في النظام العربى، لأن مفهوم المجموع المركّب من حرف غير مصوَّت وحرف مصوَّت، مفهوم صوتيّ يختلف عن مفهوم الحرف الساكن والحرف المتحرك الذي نجده عند سيبويه.

أما قسم الرباط اليوناني فإنه لا يقابلُ إلا جزءاً من قسم الحرف العربى؛ ونجد فرقًا بينهما، لأنّ الرباط عند أرسطو لفظ خالٍ من المعنى، بيد أن الحرف عند سيبويه لفظ له معنى. يقول أرسطو معرفا الرباط: "صوت بلا دلالة أو معنى، ولا يسبب ولا يمنع من تأليف صوت واحد من جملة أصوات، ويكون له معنى. وهذه الأداة لا يمكن أن تقوم صحيحة بذاتها في بداية عبارة أو جملة"[1].

يشتمل قسم الفاصلة اليونانيّ على آلة التعريف والاسم الموصول، وهما عند أرسطو لفظان خاليان من المعنى؛ فليس لهذا القسم قسم يقابله في النظام العربى، لأنّ سيبويه يَعْتَبَر أن الاسم الموصول اسمٌ غير تامّ، يحتاج إلى صلة، فيدخله في قسم الاسم، كما أنه يَعْتَبر أن آلة التعريف لفظ له معنى، فيدخله في قسم الحرف.

أما قسم الاسم اليوناني فإنه يقابِل قسم الاسم العربي، غير أننا نجد فَرقًا بين القسمين، لأن الاسم عند أرسطو لفظ له معنى يدل على شيء، بيد أن الاسم عند سيبويه لفظ يقع على الشيء، فهو ذلك الشيء بعينه. وهذا يوضحه السجال الدائر بين الاسمية والواقعية؛ هل تمثل الكلمات والمفاهيم والعلامات الأخرى أو الصور الذهنية الحقيقة الخارجية؟ وهل هي انعكاسات وفية له ؟ أم هي فقط مجرد كلمات/ أسماء ؟ وهل يمكن أن توجد المعرفة دون وجود الذات العارفة ؟

بالنسبة للاسميين، المفاهيم العامة هي بناء للذهن، في الخارج وحده الخاص هو الذي يوجد. أما بالنسبة للواقعيين، فموضوعات الحقيقة يمكن أن تدرك بطريقة عامة وبتجريد تحديدا. إن التصورات العقلية والمفاهيم العامة تدل على حقيقة

---

(1) نفسه ص 181.



خارجية (ماهية مشتركة للكائنات). إن الفرضية الواقعية تقتضي القول بأن كلماتنا، وإن كانت ثمرة توافق، فإنها ترجع إلى الحقيقة أو الواقع.

وكذلك الكلمة عند أرسطو هي لفظٌ له معنى يدلّ على زمان، والفعل عند سيبويه مثال أخذ من لفظ حدث الاسم، فيه دليل على ما مضى وما لم يمض؛ يقول تروبو: "غير أننا نجد فرقاً بين القسمين، لأن الصيغة غير المبيَّنة aparemphatos مضمَّنة في قسم الكلمة اليوناني، بيد أن المصدر مضمَّنٌ في قسم الاسم العربي، كما أن الصيغة المشتركة metochikon مضمَّنة في قسمي الاسم والكلمة معًا في النظام اليوناني؛ بيد أن اسم الفاعل مضمَّن في قسم الاسم فقط في النظام العربي"[(1)].

وأخيراً، فليس لقسم الوقعة اليوناني قسم يقابله في النظام العربى، لأن مفهوم الوقعة التى تحدث في آخر الاسم أو في آخر الفعل، مفهوم غير موجود عند سيبويه؛ وكذلك قسم القول، الذي هو عند أرسطو مركَّب من ألفاظ لها معنى، ليس له قسم يقابله في النظام العربى، لأنّ سيبويه لم يجعل من القول قسمًا مستقلاً في تقسيمه.

وهكذا يخلص تروبو إلى أن "من الناحية اللسانية، يظهر لنا أنه من المستحيل أن يكون التقسيم العربيُّ منقولاً من التقسيم اليوناني، لأن عدد الأقسام ومضمونها يختلف في النظامين اختلافًا تامًا"[(2)].

3- الإعراب والصرف والتصريف والحركة

هي: الإعراب، والصرف، والتصريف، والحركة.

أولا: الإعراب

(1) جيرار تروبو، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه.

(2) نفسه.



يـزعم أتْبـاع التـأثير اليونـاني أن كلمـة الإعـراب نُقلـت مـن الكلمـة اليونـانيّة hellenismos. وتعنى هـذه الكلمـة في أصـل اللغـة اليونانيـة اسـم فِعـلٍ يوناني تعريبه: هَلَّنَ شيئًا تهلينًا، أي صيَّره هِلّينيّا. وأصـل الكـلام كمـا عنـد أرسـطو هو الوجه الهلّيني في التكلم"، أي الوجه الصحيح الذي يحصل عليه بمراعاة خمسة أشياء:

1- باستعمال الروابط، أي حروف العطف.

2- باستعمال الكلمات الخاصة.

3- بعدم استعمال الكلمات الملتَبِسة.

4- بتمييز الأجناس في الأسماء.

5- بتمييز الأعداد فيها.

وهكـذا، فـإن الكلمـة hellenismos كلمـة عامـة تختـصّ بـالكلام برمّتـه؛ فإنهـا اصطلاح خطابي وليس باصطلاح نحوي.

أما معاني الإعراب في أصل اللغـة العربيـة فهى ثلاثـة: أولاً الإبانـة والإفصـاح عـن الخواطر، ثانيًا إزالة الفساد في الكلام، ثالثًا تغير آخر الكلمة.

فقال ابن جنى في كتاب الخصائص: "وكأن الإعراب من قولهم: عربت معدته أي فسدت، كأنها استحالت مـن حـال إلـى حـال، كاسـتحالة الإعـراب مـن صـورة إلـى صورة"(1). وقال ابن الأنباري في كتـاب أسـرار العربيـة: "إن الإعـراب سُـمّى إعرابـًا لأنه تَغَيُّرٌ يَلحق أواخر الكلم، من قولهم: عربت معدة الفصيل إذا تغيرت"(2).

---

(1) ابو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، (دار الكتب المصرية، القـاهرة، د. ت) 1/ 37.

(2) أبو البركات ابن الأنباري، كتاب أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، (مطبوعـات المجمـع العلمي العربي بدمشق، د.ت) ص 18.



والواقع أن سيبويه يستعمل كلمة الإعراب لِيَدلّ على ما يسميه "مجاري أواخر الكلم"؛ يعنى التغيُّرات التى تَحدُث في آخر الاسم المتمكن، والفعل المضارع لاسم الفاعل. والإعراب عند سيبويه نقيض البناء الذي يدلّ على عدم التغيّر في آخر الكلمة. وهكذا، فإن الإعراب كلمة تختص ببعض الكلمات فقط في الكلام، فإنها اصطلاح نحوي وليست باصطلاح خطابى.

ثانيا: الصرف والتصريف

يذهب أنصار التأثير اليوناني إلى أن كلمة الصرف نُقِلت من الكلمة اليونانية klisis، وأن كلمة التصريف نُقِلت من الكلمة اليونانيةptosis. ما هو السبب الذي دفعهم إلى هذا الادعاء؟ السبب هو أن النحاة اليونان كانوا يعتبرون أن الاسم، بالنسبة إلى حالته الأصلية التي هي حالة التسمية onomasticos، له ميل klisis إلى حالات أخرى، كما أن الفعل بالنسبة إلى حالته الأصلية التي هي حالة الحاضر enestos، له ميل إلى حالات أخرى؛ وكان النحاة اليونان يسمّون كل واحدة من هذه الحالات المتغيرة وقعة: ptosis.

قال أرسطو في كتابه في الشعر: "أما الوقعة فهى للاسم أو الفعل، وتدل على معنى حرف "ل" أو حرف "إلى" وما أشبه ذلك، أو على الإفراد أو الجمع أو نوع كلام القائل، مثل الاستفهام أو الأمر"[1].

وقال في كتابه في الخطابة: "تَغَيُّرات الاسم المائل هى وقعات الاسم، كما أن تغيُّرات الفعل المائل هي وقعات الفعل". توثيق

(1) أرسطو، فن الشعر ص 182.



أما معنى كلمة الصرف في كتاب سيبويه، فإن هذه الكلمة تدلّ على إلحاق حرف النون للاسم، وللاسم فقط، لأن هذا الحرف علامة التمكّن، يعنى استقرار الكلمة في قسم الاسم.

وأما معنى كلمة التصريف فَيَسْتَعِمل سيبويه هذه الكلمة للدلالة على التغيُّرات التى تَحدُث في داخل الكلمة، فإنه لا يستعملها أبداً للدلالة على التغيُّرات التى تَحدُث في آخر الكلمة.

فنلاحظ أن مفهوم الميل ومفهوم الوقعة غير موجودين في النظام العربى، كما أن مفهوم التمكّن ليس بموجود في النظام اليوناني.

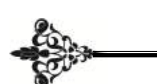
ثالثا: الحركة

ثم يزعم أَتباعُ التأثير اليوناني أن كلمة الحركة تُرجِمَت من الكلمة اليونانية: Kinesis، وذلك لأن بعض النحاة اليونان حَدّدوا الوقعة بأنها حركة تَحْدُث في آخر الاسم، فيستنتجون من هذا التحديد أن الحركة عند النحاة العرب كانت تَدلّ في الأصل على المصوت الأساسي، يعني ذلك المصوت الذي يشير إلى الوقعة في آخر الاسم، ومن ثم استُعِمْلَت هذه الكلمة بصفة عامة للإشارة إلى المصوت.

يلاحظ تروبو أولاً أن مفهوم التحريك في النظام الصوتى العربى لا يتفق أبداً ومفهوم التصويت في النظام الصوتى اليوناني؛ فإن أرسطو يقسم الحروف إلى مصوَّتة ونصف مصوتة وغير مصوتة، بيد أن سيبويه يقسم الحروف إلى متحركة وساكنة.

ثم يلاحظ أن كلمة الحركة عند سيبويه تدلّ على حركات الشفة، من الضم والفتح والكسر، أو على حركات اللسان، من الرفع والنصب والجر أو الخفض، عند إخراج الصوت؛ أَتَحْدُث هذه الحركة في صدر الكلمة أم في وسطها أم في





آخرها، فإن الحركة في نظام سيبويه كلمة عامة، لا تدلّ على آخر الاسم المعرب، لأنها تُسْتَعْمَل أيضـًا لتدلّ على آخر الاسم المبنى غير المعرب، ويمكن أن تكون كلمة معربة مجرّدة من الحركة، كالفعل المضارع المجزوم مثلاً.

وهكذا، "يبدو لنا أنه من المستحيل أن تكون هذه المصطلحات الأربعة منقولة من اليونانية إلى العربية، لأن المفاهيم التى تدلّ عليها تتباعد في النظامين كل التباعد"[1].

4- التأثير اليوناني في النحو العربى من الناحية التاريخية

إذا ثبتت استحالة اقتباس تقسيم الكلمات والمصطلحات الأربعة السابقة من المنطق والنحو اليونانيين، فإنه يبقى أمام تروبو النظر إلى الموضوع والحكم عليه من الناحية التاريخية. فهل كان من الممكن أن يَعرف النحاةُ العرب القدامى النحوَ اليوناني والمنطق اليوناني فيتأثروا بهما؟

أولا: النحو اليوناني

يوضح تروبو أن النحاة القدامى لم يستطيعوا أن يعرفوه بطريقة مباشرة، إذ إنهم كانوا يجهلون اللغة اليونانية، ولم يكن لديهم كتاب في النحو اليوناني مترجَم إلى اللغة العربية، وبالتالى لم يستطيعوا أن يعرفوا النحو اليوناني إلا بواسطة النحو السرياني. لذا اضطر تروبو إلى البحث عن العلاقات الموجودة بين النحو السرياني والنحو اليوناني من جهة، والنحو العربى من جهة أخرى[2]. وهذه أهم خلاصات ما توصل إليه:

(1) تروبو

(2) جيرار تروبو، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه.

- كان النظام النحويّ السريانيّ مرتكزاً على الأقاويل الخمسة التى مَيَّزها منطق أرسطو في الكلام...

- كان النحاة السريان أنفسهم يَعتبرون أن النحو العربى يختلف عن النحو اليوناني من جهة، وعن النحو السرياني من جهة أخرى، اختلافًا تامًا...

وبالتالى فإن النحو اليوناني لم يستطع أن يؤثر على النحو العربى بواسطة النحو السرياني؛ وبعكس ذلك، في القرن الحادي عشر، نرى إيليا مطران طيرهان يصنِّف كتابًا في النحو السرياني يُدخِل فيه النظام العربى؛ فالنحو العربى هو الذي أثر في النحو السرياني.

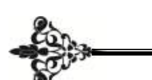
ثانيا: المنطق اليوناني

لم يستطع النحاة القدامى أن يعرفوا المنطق اليوناني في القرن الثاني للهجرة، أي الثامن الميلادي، كما سبقت الإشارة. والكتاب في العبارة والكتاب في المقولات لأرسطو لم يُتَرجَما إلا في القرن الثالث للهجرة، التاسع الميلادي، على يد حنين بن إسحاق؛ كما نعلم أن الكتاب في الشعر لم يُتَرجَم إلا في القرن الرابع للهجرة، العاشر للميلاد، على يد مَتّى بن يونس، وهذا ما ذكره غير واحد من المستشرقين السابق ذكرهم.

وهنا يلا حظ تروبو أن المترجِمَ السرياني لم يَسْتَعْمِل مصطلحات النحو العربى ليترجِمَ مصطلحات النحو اليوناني، ولكنه اخترع مصطلحات عربية جديدة، ويأتى بأمثلة لهذه الترجمة.

وفي القرن الرابع للهجرة، العاشر للميلاد، يلاحظ تروبو أن الفلاسفة العرب اخترعوا مصطلحات جديدة، ليُفَسِّروا كتب المنطق اليوناني في اللغة العربية. ويستشهد هنا بالفيلسوف أبى نصر الفارابى الذي يقول في كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، حول حروف المعاني: "إن هذه الحروف هي أصناف كثيرة، غير أن





العادة لم تَجْرِ في أصحاب علم النحو العربى إلى زماننا هذا، بأن يُفْرَد لكل صنف منها اسمٌ يَخُصُّه؛ فينبغى أن نستعمل في تعديد أصنافها الأسامى التى تأدت إلينا عن أهل العلم بالنحو من أهل اللسان اليوناني، فإنهم أفردوا كلّ صنف منها باسم خاص"[1]. وهكذا فقد اخترع الفارابى خمسة مصطلحات ليدلّ على هذه الأصناف من حروف المعاني، وهى: الخوالف، والواصلات، والواسطات، والحواشى، والروابط.

وتأكيدا لحجته يورد تروبو المناظرة المشهورة التى جرت بين متّى بن يونس المنطقى وأبى سعيد السيرافي النحوي؛ فمما يبيِّن أن متّى كان يعتبر أن المنطق ليست له صلة بالنحو؛ الحوار التالى بين العالمين:

"قال أبو سعيد: أسألك عن معاني حرف واحد، وهو دائر في كلام العرب، وهو الواو، ما أحكامه، وكيف مواقعه، وهل هو على وجه أو وجوه؟ فبهت متى وقال: هذا نحو، والنحو لم أنظر فيه، لأنه لا حاجة بالمنطقى إليه، وبالنحوي حاجة شديدة إلى المنطق، لأن المنطق يبحث عن المعنى، والنحو يبحث عن اللفظ"[2].

تفيد هذه المناظرة أن المنطقيين السريان والفلاسفة العرب كانوا يشعرون بأن النحو العربى لا يتعلق بالمنطق البتّة.

من هنا، يظهر من الناحية التاريخية أنه من المستحيل أن يكون النحاة العرب القدامى قد عرفوا النحو اليوناني والمنطق اليوناني فتأثروا بهما في نظامهم.

5- التأثير اليوناني في النحو العربي من الناحية المنهاجية

---

(1) أبو نصر الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، (دار المشرق، بيروت، ط2، د.ت) ص 42.

(2) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، (المكتبة العصرية، بيروت، 1432-2011) ص 88 وما بعدها للاطلاع على المناظرة كاملة.



يلاحظ جيرار تروبو أن لغة كتاب سيبويه غنيّة جدّاً لأنه يستعمل عدداً وافراً من المفردات ليعرض نظامه النحوي. وما دام العدد غير معروف على وجه التحديد، فإنه عزم أن يحصى جميع المفردات التى استعملها سيبويه في لغته الشخصية دون لغة الشواهد القرآنية والشعرية، فوجد أن عددها يبلغ: ألفًا وثمانمئة وعشرين. فما هى دلالات هذا الإحصاء؟

يميز تروبو في الكتاب خمسة أنواع من المفردات:

أولاً: المفردات التي تتعلَّق بالمفاهيم النحوية العامة: أقسام الكلام وأنواع الألفاظ وأحوالها.

ثانيًا: المفردات التي تختص بتركيب الجُمَل، أي بمواضع الألفاظ في الكلام ومجراها من ناحية العمل.

ثالثًا: المفردات التي تتعلق بالتصريف، يعني بتغيير الألفاظ في اللغة وصياغتها بالاشتقاق.

رابعًا: المفردات التي تختص بالصوتية، أي بإخراج الأصوات ومجراها في بنية الألفاظ.

خامسًا: المفردات التي تتعلق بالمنهاج، أي بالمفاهيم التي يستعملها سيبويه ليفسّر الوقائع النحوية والوسائل التي يستعملها ليوضحها.

أما توزيع تلك المفردات العددي، فإنّ المفردات التى تتعلّق بالمنهاج هى الأكثر، وعددها ستمئة وخمسون، ثم تتبعها المفردات التى تختص بالمفاهيم العامة، وعددها ثلاثمئة وتسعون، ثم المفردات المتعلقة بالتصريف والتى تساوي المفردات المتعلقة بالصوتية، وعددها ثلاثمئة وعشرون، وأخيراً المفردات التى تختص بالتركيب، وعددها مئتان وخمسون.





يقول تروبو معلقا: "فمن البَيِّن أنَّ عدداً وافراً من المصطلحات النحوية كان تحت تصرف النحاة العرب القدامى؛ فمن المستحيل أن يكونوا قد احتاجوا إلى اقتباس بضعةٍ من المصطلحات الأجنبية، يونانيةً كانت أم سريانية فما تعنى تلك العَشَرة من المصطلحات التى يزعم المستشرقون أن النحاة العرب قد اقتبسوها من اللغة اليونانية؟ ما تعنى تلك العَشَرة بالنسبة إلى المئات من المصطلحات التى كانت متناوَلَةً في لغتهم؟"[1]

ثم يردف مجيبا: "أظنُّ أن المستشرقين قد أخطأوا عندما اعتمدوا على بضعة من مصطلحاتٍ يونانية ليبرهنوا على مضارعة النظام العربى النظام اليوناني، لأنَّ كلّ واحد من المصطلحات جزء من نظام معقّد ليس له معنى، خارجًا عن هذا النظام"[2].

ويلفت تروبو انتباهنا إلى أن سيبويه لم يُحدِّد المصطلحات التى يستعملها؛ فهذا يدلّ على أنه لم يَخْلِق مصطلحات جديدة، وأنه يستعمل تلك التى استعملها قَبْلَه النُحاة القُدامى الذين يذكرهم في الكتاب؛ كما يدلّ ذلك على أن معاصريه كانوا يفهمون تلك المصطلحات بدون صعوبة وبدون تفسير؛ لماذا؟

ويمكن أن يرجع ذلك في نظر تروبو إلى أن سيبويه استعمل المصطلحات المشتركة بين العلوم الإسلامية الأصليّة التى هى: القراءات، والحديث، والفقه، والنحو، وقد تكَّونت تلك المصطلحاتُ في وقت واحد في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة، الثامن للميلاد، في مِصْرَي العراق المسلِمَين، البَصرة والكوفة، فكان القُرّاء والمحدِّثون والفقهاء والنحاة يستعملون نفس المنهاج ونفس المفاهيم

(1) تروبو، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه.
(2) نفسه.



ونفس المصطلحات، لأنهم كانوا يقصدون إلى نفس الهدف الذي هو سلامة لغة التنزيل الإلهى والحديث النبوي.

هكذا يؤكد تروبو أصالة النحو العربى، ومن ثم أصالة كتاب سيبويه، وذلك لارتباطه الوثيق بالتراث الإسلامى؛ فالنحو في نظره، منذ بدايته، كان مرتبطًا بالحديث والفقه، إذ إن كتب أخبار النحويين تروى لنا عن نصر بن عاصم الليثى، وهو أول من وضع العربية بعد أبى الأسود، أنه كان فقيهًا عالمًا بالعربية والحديث، كما أنها تروي لنا عن يحيى بن يعمر؛ وهو أول من نَقَّط المصاحف، أنه كان أيضًا فقيهًا عالمًا بالعربية والحديث.

ويبرر هذا بكون العلماء، في غالب الأحيان، يتلقَّون جميع العلوم الإسلامية قبل أن يتخصَّصوا في واحد منها. فنعلم مثلاً أن النحوي المشهور الخليل بن أحمد، وهو واحد من أساتذة سيبويه، قبل أن ينصرف إلى النحو، تَعَلَّم الحديث والفقه عن أيوب السختياني، الذي كان فقيهًا من فقهاء البصرة ومحدّثًا من محدّثيها.

خاتمة

اهتم المستشرقون بدراسة اللغة العربية لغة القرآن، وقد شرفت بشرف القرآن الكريم. وقد تنوعت دراسات المستشرقين حول اللغة العربية، كما تنوعت أيضا حول أصالة النحو العربي. وقد تبين من خلال هذا البحث أنهم انقسموا قسمين،

– قسم ذهب إلى الحكم بأن النحو العربي غير أصيل وأن سيبويه استقى مادته من اليونانيين، من منطقهم ونحوهم. وهنا نجد رائدهم ميركس الذي تعرض للنحو العربي من خلال كتاب سيبويه في بحث ألقاه بمعهد مصر عام 1891 بعنوان: أصل النحو العربي. وقد بنى أطروحته على دعامتين:





الأولى: إن المؤلفين العرب الذين انشغلوا بتاريخ الدراسات الفيلولوجية وجدوا أنفسهم يوما ما أمام مسألة توضيح أصل الفيلولوجيا العربية، وعليهم أن يتساءلوا عن أي حقبة بدأ العرب بإنشاء نظام نحوهم: من هم أساتذتهم؟ ومن كان كتابهم الأوائل الذين وضعوا الأسس التي عليها بنت الأجيال اللاحقة النحو الذي لم يغيروه أبدا ولم يتراجعوا عنه أمام الصعوبات؟

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الذين اشتغلوا من العرب بتاريخ الدراسات الفيلولوجية لم يكونوا مؤرخين، ولم يعرفوا كيف يتساءلون جيدا عن أصل النحو العربي.

الثانية: كل نحو يتأسس على الفلسفة والمنطق؛ ذلك أن معرفة أجزاء اللغة، وأبنية الكلام واشتقاقاته، والأعضاء المكونة للجملة البسيطة، إنما كانت نتيجة تحليل فلسفي.

من هنا، فإن النحو، تأسس في زعمه على المنطق، وبالتالي فالنحو العربي لم يكن له إلا منطق أرسطو مصدرَ إلهام وأنموذجا. وهذه الأطروحة ستكون مرتكز جميع اللاحقين الذين لم يروا أصل النحو العربي في النحو اليوناني ولا حتى في المنطق الرواقي، ولكن في المنطق الأرسطي تحديدا.

وللحصول على معرفة مؤكدة لأصول النحو يجب دراسة الأعمال النحوية التي تنتمي إلى النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، وقبل كل شيء، كتاب سيبويه. وهذا ما قام به ميركس.

كما نجد دي بور صاحب كتاب تاريخ الفلسفة في الإسلام، وفيه أكد دون تفصيل ودون أمثلة أن منطق أرسطو أثر في علوم اللسان التي لم يكن شأنها جمع الشواهد والمترادفات ونحوها، لأن هذه تتقيد بالموضوعات التي تعالجها. على أن السريان والفرس كانوا قبل العصر الإسلامي قد درسوا كتاب العبارة لأرسطو مع إضافات



ترجع إلى الرواقيين وإلى المذهب الأفلاطوني الجديد.ويؤكد هنا دور ابن المقفع في هذا التأثير.

كما نجد من العرب إبراهيم مدكور وهو أبرز المرددين لأطروحة تأثير المنطق اليوناني في النحو العربي، حيث يؤكد أن هناك عوامل كثيرة ومتنوعة، داخلية وخارجية، عربية وأجنبية أثرت في النحو العربي. وهكذا يرى أن تأثير منطق أرسطو لم يقف عند الفقه والكلام والفلسفة، بل امتد إلى دراسات أخرى من بينها النحو. ثم يعقد مثارنة بين منطق أرسطو ونحو سيبويه، لم تذهب بعيدا عما ذهب إليه ميركس.

ويبرز إبراهيم مدكور قيمة عبد الله بن المقفع في الترجمة عن الفارسية وابنه محمد عن السريانية. لكنه لا ينسى أن يذكر القارئ بأنه لا يضر النحو العربي في شيء أن تتضافر عوامل شتى على تكوينه، أو أن يسهم منطق أرسطو في التوجيه إليه. وهنا يلتقي إبراهيم مدكور مع دي بور وغيره من المستشرقين الذين يؤكدون دور عبد الله بن المقفع في التأثير اليوناني.

كما نجد فرستيغ الذي استفاد من جهود السابقين في الموضوع فطوّر بذلك أطروحة التأثير اليوناني في النحو العربي، ويذهب إلى أن النحو العربي تأثر ابتداء بالنحو اليوناني، وليس بالمنطق اليوناني، كما ذهب إليك ميركس ودي بور، فكيف ذلك؟

ويلفت فرستيغ انتباه قارئه إلى أمر يعتبره ذا دلالة وجديرا بالاعتبار وهو أن الأدوات اليونانية بقيت متاحة في الدول الإسلامية، من هنا فتراث النحو اليوناني المصدر الوحيد للمعرفة والدراسة النحويتين

ولا ينكر فرستيغ تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني، لكن هذا التأثير، في نظره، جاء متأخرا جدا، حين صارت بغداد مركز الثقافة العربية. وهكذا، فإن تأثير المنطق



الأرسطي لم يصر واضحا إلا بعد القرن العاشر الميلادي حين أدخل العرب المفاهيم والمناهج والأدلة المنطقية في كتاباتهم.

وينتقد كيس فرستيغ أطروحة ميركس التي اعتمد فيها على التشابهات الاصطلاحية بأنها لا تدل على تأثير المنطق اليوناني، ولكنها تدل على الاتصال بالنحو اليونان.

- قسم يرى أن النحو العربي أصيل في نشأته، وعلى رأسهم المستشرق الإنكليزي كارتر الذي رفَضَ أطروحة التأُثير اليوناني في النحو العربي، فَبَيَّن أنّ سيبويه يستعمل في الكتاب مجموعتين من المصطلحات: مجموعة قليلة العدد تتضمّن مصطلحاتٍ لعلُّها يونانية الأصل، ومجموعة كثيرة العدد تتضمن المصطلحات العربية الأصل، منقولة من الفقه إلى النحو.

كم نجد جيرار تروبو الذي ناقش أطروحة التأثير اليوناني مثبتا أصالة ما ذهب إليه سيبويه وأصالة النحو العربى، وذلك من خلال تقسيم الكلام ليثبت لنا أنه من الناحية اللسانية، يظهر لنا أنه من المستحيل أن يكون التقسيم العربيُّ منقولاً من التقسيم اليوناني، لأن عدد الأقسام ومضمونها يختلف في النظامين اختلافًا تاما.

وكذلك من خلال الإعراب والصرف والتصريف والحركة ليخلص بنا إلى أنه من المستحيل أن تكون هذه المصطلحات الأربعة منقولة من اليونانية إلى العربية، لأن المفاهيم التي تدلّ عليها تتباعد في النظامين كل التباعد.

أما بحث التأثير اليوناني في النحو العربى من الناحية التاريخية فإنه يخلص إلى أن النحو اليوناني لم يستطع أن يؤثر على النحو العربى بواسطة النحو السرياني؛ وبعكس ذلك، في القرن الحادي عشر، نرى إيليا مطران طيرهان يصنِّف كتابًا في النحو السرياني يُدخِل فيه النظام العربى؛ فالنحو العربى هو الذي أثر في النحو السرياني.



وقد استدل تروبو بمناظرة أبى سعيد السيرافي ويونس بن متى التى أن المنطقيين السريان والفلاسفة العرب كانوا يشعرون بأن النحو العربى لا يتعلق بالمنطق البتّة. ليخلص بنا إلى أنه من الناحية التاريخية أنه من المستحيل أن يكون النحاة العرب القدامى قد عرفوا النحو اليوناني والمنطق اليوناني فتأثروا بهما في نظامهم.

أما التأثير اليوناني في النحو العربى من الناحية المنهاجية، فإن تروبو يتوصل إلى أن لغة كتاب سيبويه غنيّة جدّاً لأنه يستعمل عدداً وافراً من المفردات ليعرض نظامه النحوي. وما دام العدد غير معروف على وجه التحديد، فإنه عزم أن يحصى جميع المفردات التى استعملها سيبويه في لغته الشخصية دون لغة الشواهد القرآنية والشعرية، فوجد أن عددها يبلغ: ألفًا وثمانمئة وعشرين. ليخلص إلى أنَّ عدداً وافراً من المصطلحات النحوية كان تحت تصرف النحاة العرب القدامى؛ فمن المستحيل أن يكونوا قد احتاجوا إلى اقتباس بضعةٍ من المصطلحات الأجنبية، يونانيةً كانت أم سريانية فما تعنى تلك العَشَرة من المصطلحات التى يزعم المستشرقون أن النحاة العرب قد اقتبسوها من اللغة اليونانية؟ ما تعنى تلك العَشَرة بالنسبة إلى المئات من المصطلحات التى كانت متناوَلَةً في لغتهم؟

من هنا تتبين أصالة كتاب سيبويه، ومن خلاله أصالة النحو العربى. إن الدراسة المتأنية كما قام بها تروبو، على صغر حجمها، تؤكد أنه من المستحيل أن يكون قد وقع تأثير يوناني على النحو العربي، سواء من خلال منطق أرسطو أو النحو اليوناني.

سيبويه في النحو العبري في الأندلس الإسلامية

د. عبد الكريم بوفرة

أستاذ باحث في اللغة العبرية الحديثة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ جامعة محمد الأول وجدة

تُعَدُّ اللغة العبرية مجالا حيويا في الدراسات اللسانية واللغوية والفكرية والدينية والأدبية والنفسية والرمزية والعلمية...لما تثيره من قضايا ترتبط بطبيعة تلك اللغة من الناحية التاريخية في صلتها بالتوراة وتفاسيرها المختلفة أولا (أي التلمود والمشنا خصوصا)، وكذا المجموعة البشرية (المجموعة العبرية أولا واليهود وبنو إسرائيل لاحقا) التي احتضنت تلك اللغة وعبرت بها عن مختلف مشاهد الحياة، عبر مسار تاريخي طويل تحيطه كثير من دوائر الاستفهام حول اللغة وحول الناطقين بها زمانا ومكانا. ذلك أن هذه اللغة أحاطت نفسها بهالة كبيرة من العناصر التي تجاوزت مجال اللغة وما تقتضيه من آليات ترتبط بالتواصل والتعبير إلى مجال آخر، فيه حضور قوي لما وراء اللغة والمحاكمة الغيبية والوجود لمجموعة من الشعوب وجملة من اللغات انطلاقا من علاقة المجموعة العبرية بالإله التوراتي واللغة العبرية الحاملة لخطاب ينطلق في الأساس من التوراة ويعود إليها، ضمن جملة من المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها حضور العنصر اليهودي في الوجود. ونعي جيدا أن ما نشير إليه هنا لا يمكن الخوض في تفاصيله لتشعب القضايا التي

ينبغي طرحها أثناء الحديث عن اللغة العبرية وعن المجموعة البشرية الناطقة والمعبرة بها.[1]

ولعل هذا الطابع الخاص هو الذي حذا بكثير من الدارسين إلى الاهتمام باللغة العبرية تحديدا لاعتبارات فكرية ودينية وإيديولوجية أكثر منها علمية وأكاديمية صرفة[2].

(1) لمزيد من التفصيل:
د. عبد الكريم بوفرة: 2016. في الفكر اليهودي الحديث. جزآن.
الجزء الأول: أسئلة اللغة العبرية. 326 صفحة.
الجزء الثاني: أسئلة الثقافة اليهودية. 334 صفحة.
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية. وجدة.
وانظر:
-Abdelkrim Boufarra: 2013. *Les études juives au Maroc. L'hébreu: des archives à l'université*. 50 pages.
CMES: Centre of Middle Eastern Studies.
Harvard University. Cambridge. Boston.
Massachussets. U.S.A
وأيضا:
Abdelkrim Boufarra: 2016. *Les langues juives et l'histoire des Juifs au Maroc*, 32 - pages.
In: Hésperis-Tamouda. Numéro Spécial: Jews in Morocco, History and Historiography.
Khalid Bensghir and Aomar Boom (éds.).
Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Rabat.
-Abdelkrim Boufarra: 2012. Sociolinguistique de l'hébreu moderne.
Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Oujda. 250 pages.
(2) إننا نثير هنا قضية شائكة ومعقدة ليس هنا مجال الخوض فيها، وحسبنا أن نشير إلى بعض المراجع المعبرة عن هذا التوجه على سبيل المثال فقط:
د. عبد الكريم بوفرة (2016– قيد الطبع): في الفكر الغربي الحديث: القضايا والمناهج. 500 صفحة.
- Louis-Jean Calvet: 2016. La Méditerranée. Mer de nos langues.
CNRS Éditions, Paris. 328 pages.
Baruch Spinoza: (édition 2006).-
Abrégé de grammaire hébraïque.



ويمثل الجانب اللغوي، والنحو تحديدا موضوع هذه الدراسة المتواضعة، مظهرا أساسيا لذلك التداخل القائم في اللغة العبرية بين ما هو لغوي وما هو مندرج ضمن سياقات متعددة ومتشابكة ومعقدة. ونقصد بالنحو هنا تلك الدراسات اللغوية العبرية التي ظهرت في الأندلس الإسلامية خصوصا بين القرنيْن التاسع والعاشر الميلاديين، التي حاولت التنظير لجملة من قواعد النطق والكتابة في اللغة العبرية انطلاقا من اللغة العربية تحديدا. ونشير إلى أن تلك الدراسات كانت في الغالب الأعم مكتوبة بطريقة قلما يتم الوقوف عندها بالدراسة والتحليل، وأقصد كتابة اللغة العربية بحروف عبرية مع إدخال كثير من الكلمات والتعابير

Commentaire et annotation: Joel Askenazi et Jocelyne Askénazi-Gerson.
Librairie Vrin. Paris. 242 pages.
- Nelly Flaux: 1993.
La grammaire.
Que Sais-Je. PUF. Paris.
-Shmuel Trigano: 2014. L'hébreu, une philosophie. Vers une nouvelle pensée juive.
Hermann Éditeurs, Paris. 250 pages.
-Benjamin Gross: 2003. L'aventure du langage. L'alliance de la parole dans la pensée juive.
Éditions Albin Michel, Paris. 312 pages.

يثير الكتاب الأخير مسألة في غاية الأهمية حول علاقة الديانات السماوية بلغات الكتب المنزلة أي التوراة والأناجيل والقرآن الكريم. ويشير المؤلف لى المأزق الذي وضعت الديانة المسيحية نفسها فيه حينما احتفظت بالكتاب المقدس لدى اليهود، وأعني التوراة، ولكنها تخلت عن اللغة العبرية التي يزعم فرضا انها لغة التوراة، وتبنت بدلها لغتي الأمبراطورية الرومانية، وهي اللغة اليونانية واللغة اللاتينية. وفي تلك اللحظة ضاع المعنى الحقيقي للخطاب الذي كانت تحمله التوراة منذ البداية. أما الإسلام فإنه جعل اللغة العربية حاملة للخطاب الجديد الذي جاء مع القرآن الكريم انطلاقا من مقهوم الكلام عموما.

وتجنبنا الإشارة إلى المراجع الكثيرة باللغة العبرية لصعوبة الحصول عليها بالنسبة للقارئ العربي (وسوف يجدها القارئ الكريم كاملة في كتابي حول الفكر الغربي الحديث الذي هو الآن قيد النشر).

والمصطلحات العبرية ومع إدراج كثير من نصوص التوراة وتفاسيرها (أي التلمود) وشروح الأحبار والحاخامات وتعليقاتهم.

بعبارة أخرى: نحن أمام لغة عربية مكتوبة بحروف عبرية، ونحن أمام قضايا نحوية في اللغة العبرية انطلقت فقط مما هو موجود في نحو اللغة العربية، وتم تطبيقها كما هي في اللغة العبرية لدرجة لو قمنا بإخفاء أسماء النحاة اليهود وإخفاء الكلمات العبرية لظننا أن المؤلفين هم نحاة عرب مغمورون !!!

لذا يحق لنا أن نضع المسألة ليس فقط ضمن تأثير النحو العربي في النحو العبري، ولكن من خلال تصور جديد أو مثير للجدل، وأقصد اعتبار الدراسات اللغوية العبرية واليهودية في الأندلس الإسلامية خصوصا تندرج ضمن التراث العربي الغني والثري. ولا تقتصر المسألة على الجانب اللغوي، وإنما تتعداه إلى جوانب فكرية وثقافية ودينية وأدبية مختلفة.

ألا يعتبر التصور اليهودي فترة وجود اليهود في الأندلس الإسلامية عصرا ذهبيا ؟ ألا يطلقون على تلك الحقبة: תקופת הזהב ؟

لقد برع اليهود في الأندلس الإسلامية في مجالات مختلفة من لغة وأدب وفقه لغة وعلم أديان مقارن ومنطق وطب وفلسفة ونقد وشعر ومقامات... لدرجة قل نظيرها في ثقافة أخرى غير الثقافة العربية-الإسلامية. ونحن لا نشير هنا فقط إلى مسألة التعايش أو التسامح، وإنما نذكر حجم المساحة التي أُتيحت لفكر عبري ويهودي أن يعبر أن نفسه ضمن فضاء كانت الهيمنة فيه والسيطرة والغلبة للغة العربية والفكر الإسلامي عموما، من حيث قوة الأفكار والمناهج والتصورات وليس السلاح أو الخراب أو الدمار. وهذه الملاحظة وحدها كافية لتدفع كثيرا من الباحثين والدارسين العرب للاهتمام بالأندلس الإسلامية في صلتها بالعنصر اليهودي من النواحي الثقافية والفكرية واللغوية والدينية والأدبية والتاريخية والنقدية عموما. ومما يحز في النفس أن ذلك التراث العبري-اليهودي في الأندلس الإسلامية يقوم



بتحقيقه وإعادة تحقيقه باحثون ومستشرقون غربيون، يهود وغير يهود، ولا نكاد نجد إلا القليل من الباحثين العرب، والمغاربة خصوصا، الذين أخذوا على عاتقهم مهمة إعادة قراءة ذلك التراث ضمن سياق الثقافة العربية-الإسلامية عموما [1].

كان لابد من الإشارة إلى هذه القضايا، ولو بشكل مقتضب، لكي نضع حضور سيبويه (140 هـ 180 هـ/ 757م-796م)ضمن سياق حضور اللغة العربية عموما في الفكر اليهودي خصوصا.

ويمكن وضع مقابل عبري لمصطلح " نحو" في اللغة العربية [2]، ونقصد דקדוק *Dikduk*. ويدل على العناية بمخارج الحروف والنطق السليم لها لكيلا تلتبس المعاني عند المتلقي (كما نجد ذلك في قسم ברכות 82 أوسفر الملوك الأول 11/ 16 مع يوئاب قائد داود عليه السلام لما أخطأ في قراءة كلمة في التوراة توصي بضرورة المحو الكامل لكل ذِكْر أو أثر ظانا منه أنها تُقرأ: ذَكَر وتعني المذكر، فكان أن قتل هو وجنوده كل مولود ذكر في بلاد تسمى أدوم حسب رواية التوراة).

ونشير إلى أن كلمة דקדוק غير واردة بالاسم في التوراة. ولكن يمكن ربطها بالجذر דקק أي دقق ودق وسحق الشيء الدقيق، أي الفحص بإمعان.

وهذه الكلمة موجودة في قسم من أقسام التلمود وهو " المشنا " (سفر אבות 6/ 6). ففيه نجد عبارة: דקדוק חברים أي " التدقيق في اختيار الرفاق " أو "

(1) نشير هنا تحديدا إلى الأعمال الأكاديمية الجادة والرصينة التي تصدرها "الجمعية المغربية للدراسات الشرقية" التي تضم نخبة من الباحثين المتخصصين في اللغة العبرية أساسا في مختلف الجامعات المغربية، ويوجد على رأس هؤلاء الأستاذ أحمد شحلان، بالإضافة إلى أسماء أخرى مثل: عبد الرحيم حيمد، نزهة الزبيري، عبد الكريم بوفرة، ادريس اعبيزة، عبد العزيز شهبر، مولاي المامون المريني، سعاد الكتبية، السعدية المنتصر...والمجال لا يسمح بذكر الأعمال المنشورة إما باسم الجمعية (10 مؤلفات لحد الساعة) أو بصفة شخصية أو ضمن مشاريع هي قيد الإنجاز من قبيل ترجمة كثير من الكتابات التي تهتم بتاريخ المغرب من اللغة العبرية إلى اللغة العربية.

(2) حسن ظاظا: أثر سيبويه في نشأة النحو العبري. مجلة اللسان العربي، المجلد 12، الجزء الأول، ص.91-106. 1974.

الدقائق التي يناقشها الرفاق ". كما نجد في التلمود (قسم סוכות 28/ 1): דקדוקי תורה أي الدقائق في تفسير الشريعة وتأويلها، وعلى المنوال نفسه نجد: דקדוקי אותיות أي تحري التدقيق في مخارج الحروف. كما نجد: דקדוקי תורה و דקדוקי סופרים.

والخلاصة أن الدقة هي أهم ما يميز الكلمة [1].

أما النحو بمعناه المتعارف عليه اليوم فلم يظهر بشكل جلي إلا في الأندلس الإسلامية بفعل التأثير الكبير الذي كانت تمارسه اللغة العربية على اللغة العبرية، لدرجة أن أغلب المؤلفات اللغوية وغير اللغوية التي ظهرت في تلك البلاد تمت كتابتها باللغة العربية لكن بحروف عبرية [2]. فنحن أمام لغة يهودية [3] أي Judéo-Arabe بالمعنى اللغوي-الاجتماعي للكلمة.

---

(1) אל יעזר בן יהודה: מלון הלשון העברית הישנה וחדשה (17 כרכים). 982/2. הסתדרות המורים העברים בארץ ישראל. ירושלים. 1959-1910.

وهذا اللغوي المعجمي (إلعازار بن يهودا: 1858-1922) كان متعصبا جدا للغة العربية، ليس حبا في اللغة وإنما لأنه أدرك أهمية العربية في تفسير كثير من الظواهر الغامضة والمبهمة في اللغة العبرية. وليس هنا مجال الخوض في المسألة بتفصيل كبير.

(2) William Chomsky: 1958 + 2001. Hebrew: The Eternal Language, p.125. The Jewish Publication Society Of America. Philadelphia. 344 pages.

(3) ناقشنا هذه المسألة في مناسبات سابقة. أنظر على سبيل المثال فقط الإحالات الشخصية السابقة باللغتيْن العربية والفرنسية بالإضافة إلى:

عبد الكريم بوفرة: 2013. اللغة العبرية واللغة اليهودية في الأندلس الإسلامية. 30 صفحة.
ندوة: المكون العبري في الثقافة الأندلسية. الأندلس وحوار الحضارات.
كلية الآداب. فاس-سايس 20و21 نونبر 2013.

-Abdelkrim Boufarra: 2011. Le Judéo-arabe en Espagne Musulmane: significations et portées.
Colloque: All-Andalus.
Faculté des Lettres- Oujda: 31 octobre-01 novembre 2011.

- Abdelkrim Boufarra: 2015. Aux marchés des langues juives. 35 pages.
Annales de la Faculté des Lettres. N°4. Oujda.



وتجلى تأثير اللغة العربية في وجود كثير من علامات الإعراب في الشعر العبري كما نجد ذلك عند كثير من الشعراء اليهود في الأندلس مثل إسحق بن خلفون (970- ما بعد 1020) وصاموئيل هاناكيد (993-1055)، مع أن العبرية لم يعد فيها الإعراب قائما. وكذلك واو القسم (عند الشاعر موسى بن عزرا 1058-1138) وواو رب (عند الشاعر سليمان بن جبيرول 1021-1058) وفي صيغة اسم الفاعل وبناء الجملة (الفعل ثم الفاعل) وتصريف الأفعال وتقدم اسم الإشارة على الاسم والتوافق ما بين الاسم والصفة...بل في حذف الأداة العبرية الدالة على المفعولية (את) لأنها غير موجودة في العربية وفي لغة "أكلوني البراغيث" وفي كثير من لهجات العرب القديمة مثل لهجة طيء مثلا التي تنطق همزة "إن" الشرطية "هاء"، مثل "هن فعلتَ فعلتُ" وفي هاء الاستفهام: هزيد فعل ذلك ؟ مما يجعلنا أمام قضية شائكة تتعلق باللغة العبرية في صلتها بما يسمى لهجات العرب عموما [1].

ويمكن إيضاح ذلك أكثر بذكر بعض الأسماء الدالة على مدى تأثير اللغة العربية في اللغة العبرية. فهذا الحاخام يوسف بن يهودا بن عقنين (1150-1220) من برشلونة والذي استقر في فاس ألف كتابا سماه " طب النفس" يتحدث فيه عن آداب التعلم وطرق النطق السليم للغة العربية، وهو أيضا صاحب كتاب: انكشاف

---

(1) لمزيد من التفصيل: - عبد الكريم بوفرة: 2011 "من اللغات السامية إلى اللغات العروبية". ص.87-103.

حوليات كلية اللغة العربية. (عدد خاص).

الدرس الشرقي في الإصدارات الأكاديمية الراهنة: قراءات نقدية.

العدد:28/ 2011. كلية اللغة العربية. مراكش.

-عبد الكريم بوفرة: 2012. " فقه اللغة الحديث من خلال (مجمع البحرين) للأستاذ أحمد شحلان ". ص.359-390.

قراءة في مدونات الشرق القديم وأعمال الأستاذ شحلان. (أعمال مهداة).

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية. رقم 169.

جامعة محمد الخامس-أكدال. الرباط. 606 صفحة.

الأسرار وظهور الأنوار). وهذا أهارون بن موسى بن أشير القرائي (توفي سنة 960 م) يبدي اهتماما كبيرا بأعمال النحاة العرب، خصوصا أقطاب المدرسة البصرية، وعلى رأسها سيبويه، ومنه [1] استفاد في وضع قواعد نطق اللغة العبرية خصوصا أثناء قراءة التوراة وضبط حركاتها ومقاطعها، ذلك أنه استفاد كثيرا من وصف سيبويه لحروف اللغة العربية من حيث المخارج والنطق والتوزيع داخل الكلمة. وهذا إسحق بن يشوش له كتاب: التصريف، وموسى بن شموئيل جيكاتيلا القرطبي (1248-1305) له كتاب: التذكير والتأنيث، ويهودا بن بلعام (1000-1070) له كتاب: حروف المعاني، وكتاب: الأفعال المشتقة من الأسماء، وكتاب: التجنيس، وإسحق بن بارون (توفي سنة 1128 م) صاحب كتاب: الموازنة بين اللغة العبرانية واللغة العربية، وسليمان بن جبيرول (1021-1058) صاحب منظومة نحوية في قواعد اللغة العبرية مؤلفة شعرا على منوال ألفية بن مالك أو الأجرومية، وهذا أبو الوليد مروان بن جناح القرطبي (990-1050) له كتاب اللمع يذكر فيه سيبويه بالاسم، كما سوف نرى بعد حين، بل هو كتاب يسير على نمط تأليف كتب النحو في اللغة العربية من حيث اللغة والمنهج والمصطلحات والأبواب والأقسام...

وبما أن نشأة النحو العبري لم تتم إلا في نهاية القرن التاسع وبداية القرن العاشر الميلادييْن فإن تأثير النحو العربي وصل مداه بفعل النضج الذي وصله في تلك الفترة. لذا لا نستغرب رسوخ فكرة الجذر الثلاثي للكلمة مثلا كما هي عند سيبويه (140هـ-180 هـ/ 757م-796م) وغيره من النحاة العرب اللاحقين في النحو العبري، كما نجد ذلك عند أبي سليمان داود بن أبراهام الفاسي القرائي (النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي)، صاحب المعجم المهم: جامع الألفاظ.

---

(1) אהרון בן משה בן אשר: דקדוקי הטעמים.
על ידי יצחק בן בער והערמן שטראק: 1879. ליפסיא. 136 ע.



ونجد تأثير سيبويه في المشرق العربي أيضا من خلال أعمال سعديا كاؤون الفيومي (نهاية القرن التاسع الميلادي) الذي يُعتبر أب النحو العبري كما يعتبر مؤسس منهج فقه اللغة [(1)]. فهو صاحب سماه: " كتب اللغة " في أثني عشر كتابا ضاع كثير منه. ففيه حديث عن الأبجدية العبرية، وخصائص الحروف الحلقية، وإبدال الحروف وإدغامها، وتصريف الأفعال والأسماء والحروف، والأصل والزيادة...

ويبدو التأثر بسيبويه في الأندلس من خلال مؤلفات دوناش بن تميم القيرواني ويهودا بن قريش التاهرتي ومناحم بن سروق الطرطوشي (910-970) ودوناش بن لبرط (920-990). فهذان العالمان النحويان الأخيران اختلفا حول مسألة الحروف الأصلية للجذر بين الثنائية والثلاثية وفي كثير من القضايا النحوية الأخرى، لحد ظهور مدرستيْن مختلفتيْن بالطريقة نفسها التي كان فيها الخلاف قائما في العربية بين سيبويه في البصرة والكسائي في الكوفة.

فدوناش بن لبرط الفاسي كان شديد التأثر بسيبويه وبأستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي أخذ عنه علم العروض، وبذلك وضع قواعد الشعر العبري الموزون والمقفى، كما نجده عند أبراهام بن عزرا ويهودا اللاوي (أمير الشعر العبري في الأندلس) وموسى بن عزرا وسليمان بن جبيرول ويهودا الحريزي.

وأخذ يهودا أبو زكريا حيوج [(2)] نظرية القياس كما هي عند سيبويه. وعلى ضوء تلك النظرية ألف كتابه: "التنقيط"، وموضوعه توزيع الحركات والسكون

(1) Henry Malter: 1921. Saadia Gaon. His Life and Works, p.138.
The Jewish Publication Society Of America. Philadelphia. 465 pages.
- Hartwig Hirschfield: 1926. Literary History Of Hebrew Grammars And Lexicographers, p.17.
Oxford University Press. London.

(2) שלשת ספרי הדקדוק. א. ספר אותיות הנח והמשך. ב. ספר פעלי הכפל. ג. ספר

والاشتقاق والإدغام والمجرد والمزيد والإضافة وحروف الحلق واشتقاق معظم كلمات اللغة العبرية من أصل ثلاثي. كما ألف كتاب: الأفعال ذوات المثليْن وكتاب الأفعال ذوات حروف اللين ليؤكد على أصلها الثلاثي في نهاية المطاف. وتبنى منهج سيبويه للتأكيد على فكرة الأصل الثلاثي للكلمات، وذلك من خلال مقارنتها بالصيغة الثلاثية التي يعتبرها هي الأصل. وما يطرأ على الكلمات من تغيير فيرجعه إلى الصيغة الأصلية. وتجدر الإشارة إلى أن المادة المعجمية التي كان يستقي منها حيوج شواهده من أجل الدراسة والتحليل هي كلمات التوراة خصوصا. وهذا الاقتصار يجعله لا ينوع كثيرا من مصادر دراسته، عكس سيبويه الذي طور نظرية لغوية نظرا لحجم المادة اللغوية التي توفرها اللغة العربية. وينبغي أخذ هذه الملاحظة دوما في الاعتبار ونحن نتحدث عن النحو العبري في الأندلس الإسلامية. ففكرة الجذر [1] حاضرة في النظريات اللغوية إن في اللغة العربية أو اللغة العبرية.

ويعتبر أبو الوليد مروان بن جناح القرطبي شيخ النحاة اليهود على الإطلاق، ويُسمى أب النحاة اليهود (بينما يطلق على سعديا كاؤون الفيومي لقب أب النحو العبري). ومع ابن جناح وصل تطبيق نظرية سيبويه درجة النضج في النحو العبري، كما سوف نرى بعد حين. وقد بلغ الأمر عند اليهود إلى اعتبار كتاب "اللمع" الذي ألفه بن جناح المرجع الأساس في النحو العبري إلى الآن، على غرار كتاب سيبويه في النحو العربي.

הנקוד.
אשר חברם בלשון ערבי: ר יהודה הנקרא חיוג.
ותרגם ללשון הקודש: ר משה הכהן בן גיקטלה.
לונדון וברלין. 1844. 306 ע.

(1) - Simon Michael Mauck: 2008.
Yehudah Hayyuj and the Biblical Hebrew Verbs, p.60.
Georgetown University. Washington. 280 pages.



ولا عجب في الأمر، فدراسة اللغة العربية في الأندلس كانت تقوم على مذهب البصرة وعلى فكر سيبويه. لذا لا نستغرب قيام النحاة اليهود بنقل مضمون كتاب سيبويه إلى اللغة العبرية، وبشكل أدق إلى اللغة العربية المكتوبة بحروف عبرية. فمذهب البصرة هو السائد في الأندلس والنتيجة انتقال نظرية سيبويه إلى النحو العبري.

فهناك تطابق تام بين حضور سيبويه في الأندلس وحضوره في النحو العبري[1] عن طريق النقل الحرفي لمضمون الكتاب من الخط العربي الى الحرف العبري. فليست

(1) حسن عون: 1970. تطور الدرس النحوي. ص.50. معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة.

-Amal Elesha Magory (ed.): 2012.

The Foundations Of Arabic Linguistics. Sibawayhi and Early Arabic Grammatical Theory, p.10.

Brill. Leiden. Boston.

-Aharon Maman: 2004.

Comparative Semitic Philology In The Middle Ages.

From Saadiah Gaon to Ibn Barun (10^{th}-12 thc.), p.98.

Brill. Leiden. Boston.

-Amal Elesha Magory: 2010.

Kitab Sibawayhi and Modern linguistics.

A synoptic view of a Complementary Relationship.

In: Synergies. Monde Arabe, N° 7, pp.29-34.

-M.G.Carter: 2004. Sibawyhi

Oxford Center For Islamic Studies. London & New York.

-Magory Amal: 1988.

Kitab Sibawayhi: Syntax And Pragmatic.

Brill. Leiden. Boston.

-Gérard Troupeau: 1976.

Lexique index du Kitab de Sibawyhi.

Klincksieck. Paris.

-Ramzi Baalabaki: 2008.

The Legacy Of The Kitab's Sibawayhi. Analytical Methods Within The Context Of Arabic Grammatical Theory.

Brill. Leiden. Boston.

هناك ترجمة من لغة إلى أخرى، بل إعادة صياغة كتاب سيبويه من اللغة العربية إلى اللغة العربية، لكن بحروف عبرية. ولعل هذه الكتابة هي التي مثلت عائقا أمام الوصول إلى مضمون عملية النقل تلك. ولذلك ظن الكثير من الناس أن عملية ترجمة حصلت من لغة إلى أخرى في آخر هذه الدراسة.

وتتجلى أهمية كتاب سيبويه، فضلا عن الأبواب النحوية والصرفية التي تهم اللغة العربية، من حيث البيئة الجغرافية التي ينتمي إليها، وهي بيئة راسخة في القدم من الناحية الثقافية ومن حيث تنوع الروافد الفكرية والاجتماعية التي مثلت شكلا متميزا من أشكال الفعل الثقافي المنبث أساسا من حضارة القرآن الكريم والدين الإسلامي الحنيف.

وتعتبر المادة اللغوية المتضمنة في كتاب سيبويه مرجعا أساسيا لفهم اللغة العربية زمن التقعيد النحوي لها بشكل يدعو إلى الدهشة والإعجاب والانبهار. ولعل القارئ المتعمن للكتاب يقف على حقيقة العلاقات التي كانت تجمع المتكلم بالمستمع للغة العربية ضمن سياق اجتماعي واضح لا لبس فيه. فقواعد اللغة تستنبط من ضمن مجموعة من الشواهد المعبرة والدالة. فليس هناك إنزال للقاعدة اللغوية بقدر ما نجد استنتاجا لها من خلال سياق لغوي معين.

وبهذا المعنى يصبح سيبويه ليس مؤسسا للنحو العربي فقط وإنما هو أيضا مؤسس للسانيات العربية.

ففي الكتاب مادة لغوية غنية [1] وردت على أفواه الأعراب، وأخرى جادت بها قرائح الشعراء العرب، وأخرى مثلت لغات العرب كما احتفظ بها القرآن الكريم،

---

(1) -Salomon I. Sara: 2007. Sibawayhi on ?Imalah (inclination).
Text, translation, notes and analysis.
Edinburgh University Press. Scotland.
-Hartwig Derenbourg: 1881.
Le Livre de Sibawayhi. Traité de grammaire arabe. 2 tomes.



كما نجد فيه مادة لغوية مستقاة من الأحاديث النبوية الشريفة والأمثال والحكم والمواعظ وشواهد دالة على بعض الكلمات والتراكيب الغريبة. كل هذا في سياق لغوي-اجتماعي قائم على فكرة التفاعل بين المتكلم للغة والمستمع إليها من خلال سلوك فردي وجماعي معبر عن حالة اللغة زمن سيبويه. وقد كانت المنهجية المتبعة في الكتاب قد أسعفت الباحث في تقسيم اللغة من خلال مستوياتها المختلفة، من الناحية التركيبية (أقسام الكلام)، والناحية الصرفية (الأصل والزيادة)، والناحية الصوتية (النطق والأصوات ومخارج الحروف وأشكال النطق والإدغام).

ويعتبر أبو الوليد مروان بن جناح القرطبي نموذجا واضحا لمدى التأثير الذي أحدثه كتاب سيبويه في النحو العبري. وعلينا أن لا ننسى أن أبا الوليد هذا هو شيخ النحاة اليهود أو أب هؤلاء حسب التصور اليهودي إلى الآن.

فمعه تمت دراسة النحو العبري دراسة مستقلة وموسعة ومستفيضة بعيدا عن القضايا المعجمية التي كانت في الغالب الأعم مدمجة فيها ومعها في الدراسات النحوية اليهودية السابقة على ابن جناح [1]. فهو نحوي ومفسر ومعجمي خصوصا. وهو صاحب مؤلفات عديدة انطلقت جميعها مما هو موجود في النحو العربي، نذكر منها:

D'après les manuscrits du Caire, de l'Escurial, d'Oxford, de Paris, de Saint-Pétersbourg et de Vienne.
Imprimerie Nationale. Paris.
-Hartwig Derenbourg: 1905.
Opuscules d'un arabisant.
Charles Carrington, Libraire Éditeur, Paris.
Joseph Derenbourg et Hartwig Derenbourg (éds.): 1880. (1)
Opuscules et Traités d'Ibn Djanah de Cordue, p.77.
Imprimerie Nationale, Paris. 540 pages.



- كتاب المستلحق: وهو في نقد نظرية حيوج خصوصا.
- رسالة التنبيه.
- رسالة التقريب والتسهيل.
- كتاب التسوية.

ويعتبر كتاب التنقيح أهم ما ترك ابن جناح. وينقسم إلى جزأين كبيرَيْن: كتاب اللمع في قواعد النحو العبري، وكتاب الأصول وهو عبارة عن معجم كامل للتوراة، ينطلق من فكرة المجرد والمزيد في الفعل بناء على نظريات سيبويه في هذا الباب.

وما يثير الانتباه عند ابن جناح أنه تأثر بالنحو العربي بالدرجة نفسها التي كان عليها تأثير سعديا كاؤون الفيومي في الشرق قرنا من الزمان قبله. فابن جناح هو أب النحاة وسعديا هو أب النحو. وسواء كان اليهود في العراق أو في الأندلس فإن الحضور الدائم والمهيمن والطاغي كان للنحو العربي والنحاة العرب في جميع ما ألفه النحاة اليهود على اختلاف مكانتهم العلمية واللغوية والفكرية...

وكان ابن جناح يعتبر النحاة العرب، وعلى رأسهم سيبويه، النماذج التي يسير على منوالها بل المراجع التي ينقل منها حرفيا كل ما يتعلق بقواعد النحو في اللغة العربية، إيمانا منه بالصلة القائمة تاريخيا بين اللغتيْن العربية والعبرية ضمن ما درجت اللسانيات التاريخية الغربية على تسميتها "باللغات السامية"[1].

---

(1) نسجل تحفظا حول هذه التسمية لاعتبارات فصلنا الحديث فيها في مناسبات عديدة.
انظر على سبيل المثال:
-عبد الكريم بوفرة: 2014. صورة الآخر في الفكر اليهودي والعبري الحديث. ص.651-678.
المقارنون العرب اليوم. الجزء الثاني.
منشوران كلية الأداب والعلوم الإنسانية. جامعة محمد الخامس. الرباط. 3 أجزاء.
- Abdelkrim Boufarra: 2013. Au marché des langues juives, pp.27-50.
Annales Langues et Communication. N°2. Mars 2012.

ولعل هذا الحضور الدائم للنحو العربي في مؤلفات ابن جناح التي كتبها بلغة عربية، ولكن بحروف عبرية كما هي عادة اليهود شرقا وغربا في حضن الثقافة العربية-الإسلامية، هو الذي جعل المترجمين اليهود فيما بعد لكتاب التنقيح يخفون كثيرا من الأسماء العربية ويتغاضون عنها باستثناء سيبويه الذين تركوه مذكورا بالاسم في تلك الترجمة [1].

وقد اعتبر التصور اليهودي كتاب ابن جناح اللمع بمثابة المقابل العبري لكتاب سيبويه في النحو العربي.

وقد وصل تأثر ابن جناح بكتاب سيبويه إلى حد جعله ينقل مضامينه كاملة إلى اللغة العبرية أو اللغة العربية المكتوبة بحروف عبرية في مرحلة أولى قبل أن يتم

Publications de la Faculté des Lettres et Sciences Huamaines.
Université Mohamed Premier. Oujda.

-عبد الكريم بوفرة: 2012. البلبلة في المعجم العربي القديم: المفاهيم والقضايا. ص.43-60.
مجلة كلية الآداب. العدد: 3. أبريل 2013.
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة محمد الأول. وجدة.
- عبد الكريم بوفرة: 2011 (1). من اللغات السامية إلى اللغات "العروبية". ص.87-103.
حوليات كلية اللغة العربية. العدد: 28. مراكش. عدد حاص: الدرس الشرقي في الإصدارات الأكاديمية الراهنة. قراءات نقدية.
-عبد الكريم بوفرة: 2011 (2). يهود الأندلس الإسلامية أو الثقافة العبرية بلسان عربي.
ندوة: All Andalus. كلية الآداب. وجدة بتاريخ: 31 أكتوبر- 01 نونبر 2011.
-عبد الكريم بوفرة: 2011 (3). تيه المكان أو جغرافية التوراة. ص.25-48.
مجلة الآداب. العدد: 2. السلسسلة الجديدة. أطتوبر 2011.
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة محمد الأول. وجدة.

(1) تسمى تلك الترجمة הרקמה فإن ذُكر اسم سيبويه فيها فإن كلامه تم التغاضي عنه (ص.157) بالكامل. "حتى حكى عنهم سيبويههم"...
أنظـــر: ספר הרקמה: יונה מרון אבן גנאח. מתורגם עברית מאת יהודה אבן תבון. 1856.
רוב גלדנברג ורפאל בן שמעון קירהיים. פראנפורט. 289 ע.

ترجمته إلى اللغة العبرية في مرحلة لاحقة، وذلك على غرار كثير من النحاة اليهود في الأندلس الإسلامية السابقين أو اللاحقين عليه أو المعاصرين له. مما يجعلنا أمام نص عربي كُتب بطريقتيْن مختلفتيْن: العربية–العبرية والعبرية.

ويمكن تلخيص تأثر ابن جناح بسيبويه في العناصر العامة الآتية (قبل الخوض في تفاصيلها):

- القول بالأصول الثلاثية في الاستقاق.
- القول بالقياس على طريقة البصريين.
- اعتبار مسألة السماع غير مجدية في حالة اللغة العبرية، نظرا لظروف هذه اللغة من الناحية التاريخية. فنظرا لغياب النصوص الدالة والشواهد المعبرة فإن السماع يستطيع تجاوز كثير من المعضلات اللغوية والصرفية والصوتية في عبية التوراة والتي انتقلت فيما بعد إلى العبريات اللاحقة (عبرية المشنا والتلمود، وعبرية النهضة اليهودية أو الهسكالاه، والعبرية الحديثة، والعبرية المعاصرة).

ونلاحظ أن ابن جناح القرطبي، على غرار كثير من النحاة واللغويين وفقهاء اللغة اليهود في الأندلس الإسلامية، كان يتبع سيبويه في تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، وتقسيم الاسم إلى جامد ومشتق، وإلى مفرد وجمع ومثنى، وإلى مذكر ومؤنث، وتقسيم الفعل إلى ماض ومضارع، وإلى مجرد أو مزيد...واعتبار الأصل الثلاثي ميزانا للاشتقاق...بل استعمل كثيرا من المفاهيم الواردة في كتاب سيبويه، من قبيل الوهم والخطأ، بل بعض الاستعمالات النادرة عند سيبويه نفسه مثل الفعل "اتلأب" بمعنى "استقام واطرد" (في الكتاب: 2/ 297)، بل في عرض القضايا والمسائل، مثل قول ابن جناح في اللمع (ص.17) إن " النحاة العرب يضعون المستقبل قبل الماضي، ويقولون إنه لا يكون ماض حتى يكون مستقبل. نقول: هو يفعل فإذا أوجب فعله قلت: قد فعل ".

وتعبر أبواب كتاب " اللمع " 45 نفسها من خلال العناوين[1] عن مدى تأثير سيبويه في ابن جناح القرطبي:

- الباب الأول: في مبادئ الكلام. الأسماء والأفعال والحروف.

الفعل: ماض ومستقبل.

الجملة: خبر وغير خبر. (غير خبر: استفهام، نداء، تمن، طلب، أمر، نهي مع استشهادات من التوراة).

- الباب الثاني: في ذكر مخارج الحروف ووصف بعض خواصها.

الحروف اللينة.

حروف בגדכפת BaGaDKaPaT.

مخارج الحروف: أقصاها الحروف الحلقية. ونجده هنا ينقل حرفيا ما كتبه سيبويه والمبرد صاحب " المقتضب " لدرجة التطابق التام.

- الباب الثالث: ذكر أقل أصول الأسماء والأفعال والحروف وأكثر أصولها.

- الباب الرابع: معرفة الحروف الأصلية والزوائد.

- الباب الخامس: تلخيص أكثر معاني حروف الزيادة وذكر مواضعها في الأسماء والأفعال والحروف، وهي الشين واللام والزاي والميم والياء والألف والكاف والتاء والباء والنون والهاء.

ש ל ז מ י א כ ת ב נ ה.

-Joseph Derenbourg: 1886.(1)
Grammaire hébraïque en arabe d'Aboul-Walid Merwan Ibn Djanah de Cordue. F.Vieweg, Libraire-Éditeur. Paris. 518 pages.

- الباب السادس: تبيين ابتدال بعض الحروف ببعض، خصوصا حروف اللين، وإيضاحها.
- الباب السابع: ما يعتور من الحركات بعضها بعضا (إبدال الحركات).
- الباب الثامن: باب آخر من الإبدال (بدل البعض من الكل والكل من الكل).
- الباب التاسع: ذكر أكثر أبنية الأسماء المزيدة وغير المزيدة والمشتقة وغير المشتقة.
- الباب العاشر: في معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل.
- الباب الحادي عشر: أبنية أكثر الأسماء الرباعية.
- الباب الثاني عشر: أبنية أكثر الأسماء الخماسية.
- الباب الثالث عشر: باب عام في التصريف بإيجاز.خاص بالتصريف، الفعل المزيد المتعدي...ويستعمل هنا المضارع مثل سيبويه، وليس الدائم كما يقول الكوفيون مثلا.
- الباب الرابع عشر: ذكر ما يعرض من الأفعال والأسماء التي تدخلها أحرف (حروف) الحلق.
- الباب الخامس عشر: في ذكر تعدي الأفعال والمصادر.
- الباب السادس عشر: الضمائر.
- الباب السابع عشر: ذكر أحكام واو العطف.
- الباب الثامن عشر: الإضافة.

- الباب التاسع عشر: الاتصال والانفصال، وفي ذكرما ينصرف وما لا ينصرف.

- الباب العشرون: الإضافة النسبية.

- الباب الحادي والعشرون: في الإدغام ومعناه ومن أين وجب.

- الباب الثاني والعشرون: ما اختير فيه الإظهار على الإدغام والإتمام على النقصان.

- الباب الثالث والعشرون: الجمع والتثنية.

- الباب الرابع والعشرون: ما استعمل فيه الحذف.

- الباب الخامس والعشرون: ما زيد فيه للتأكيد مما في الكلام غني عنه (الزيادة بغرض التأكيد).

- الباب السادس والعشرون: ما يكرر اضطرارا أو شبها بالإضطرار.

- الباب السابع والعشرون: ما قيل بلفظ ما والمراد به غيره.

- الباب الثامن والعشرون: باب آخر منه ما قيل بلفظ ما والمراد به غيره. المفرد والمراد به الجمع.

- الباب التاسع والعشرون: ذكر جملة من ألفاظ شاذة خارجة عن القياس.

- الباب الثلاثون: نذكر فيه معاني الشذوذ من ألفاظ شاذة خارجة عن القياس.

- الباب الحادس والثلاثون: من المقلوب من ألفاظ شاذة خارجة عن القياس.

- الباب الثاني والثلاثون: من المقدم والمؤخر من ألفاظ شاذة خارجة عن القياس.

- الباب الثالث والثلاثون: ما حمل من الكلام على الأقصى لا على الأدنى.
- الباب الرابع والثلاثون: في الاستفهام من الكلام على الأقصى لا على الأدنى.
- الباب الخامس والثلاثون: نذكر فيه أحكام هاء الاستفهام.
- الباب السادس والثلاثون: في المعرفة والنكرة.
- الباب السابع والثلاثون: في التذكير والتأنيث.
- الباب الثامن والثلاثون: ما حمل المؤنث فيه محمل المذكر.
- الباب التاسع والثلاثون: ما حمل فيه المذكر محمل المؤنث.
- الباب الأربعون: ما بلفظ واحد للذكر والأنثى.
- الباب الحادي والأربعون: ما أنثوه تأنيث القصة أو الحال أو الكلمة أو الجماعة.
- الباب الثاني والأربعون: في هاء ضمير المؤنث الغائب.
- الباب الثالث والأربعون: العدد.
- الباب الرابع والأربعون: في تعريف العدد.
- الباب الخامس والأربعون: باب آخر منه.

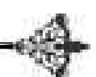
ونورد على سبيل المثال فقط هنا مقدمة كتاب أبي الوليد مروان بن جناح القرطبي، وننقلها شخصيا من الخط العبري إلى الخط العربي (والنص كما هو دون أدنى تصويب منا):



المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان فعلمه النطق وهداه إلى الإقرار بربوبيته والإعلان بوحدانيته فأوضح له سبيل الهدى واستنقذه من طريق الردى وخص اللغة العبرانية بالفضل والمعزة من بين جميع اللغات فأنزل بها كُتُبَهُ المنزلة وأبانَ بها عن شرائعه المطهرة. أحمده حمدا يبلغ رضاه ويوجب الألفة لديه والقربة من رحمته.

أما بعد فإنه لما كانت صناعة علم اللسان أداة لكل مطلوب ومدخلا إلى كل مبحوث عنه كان الاجتهاد في البلوغ إلى غايته والإحاطة بجميع فنونه والحرص على الوقوف على نهايته ومعرفة صحيحه من سقيمه وتامه من ناقصه ومحكمه من مجازه ومطرده من شاذه وغير ذلك مما يعتوره أمرا واجبا وشيئا لازما ضروريا إذ بالإحاطة به تكون الإحاطة بجميع المعاني التي يبحث عنها وبقدر ما يلحق ذلك من التقصير والنقصان يكون نقصان فهم ما يُطلبُ به وتقصير علم ما به يُسأل عنه. وأيضا فإنه لما كان ثواب الله تبارك وتعالى أفضل ما يقتنيه المرء في دنياه وأجَل ما يحتسبُهُ ويُعدهُ لأخراه وكان الوصول إليه لا يتم إلا بالوقوف على ما تضمنته كتب الوحي وامتثال أمره ونهيه وكانت هذه الكتب لا يوقف على ما فيها إلا بعلم اللسان كانت عناية المرء بإتقان هذا العلم وكان سعيه لإدراكه وتجويده وتدقيق معانيه وتعليل لفظه أوجبَ وألزمَ وأشدَ اضطرارا على حسب شرف المطلوب وجلالة قدر المبحوث عنه وعلى قدر ما صح في نفوسنا وتحقق في عقولنا عظمة منزلها وجلالة قدره عز وجل...



[אלמקדמה]

17. אלחמד ללה אלדי כלק אלאנסאן פעלמה אלנטק והדאה אלי אלאקראר בדבוביתה ואלאעלאן בותדאניתה פאוצח לה סביל אלהדי ואסתנקדה מן טריק אלרדא וכק [אללנה] אלעבראניה באלפצל ואלמזה מן בין גמיע אללגאת פאנזל בהא כתבה אלמקדסה ואבאן בהא ען שראיעה אלמטהרה אחמדה חמדא יבלג רצאה ויוגב (5) אלאלפה לדיה ואלקרבה מן רחמתה.

אמא בעד פאנה למא כאנת צנאעה עלם אללסאן אדאה לכל מטלוב ומדכלא אלי כל מבחות ענה כאן אלאגתהאד פי אלבלוג אלי גאיתה ואלאחאטה בגמיע פנונה ואלחרץ עלי אלוקוף עלי נהאיתה (10) ומערפה צחיחה מן סקימה ותאמה מן נאקצה ומחכמה מן מגאוזה ומטרדה מן שאדה וגיר דלך ממא יעתורה אמרא ואגבא ושיא לאזמא צרוריא אד באלאחאטה בה תכון אלאחאטה בגמיע אלמעאני אלתי יבחת ענהא ובקדר מא ילחק דלך מן אלתקציר ואלנקצאן יכון נקצאן פהם מא יטלב בה ותקציר עלם מא בה יסאל ענה. ואיצא (15) פאנה למא כאן תואב אללה תבארך ותעאלי אפצל מא יקתניה אלמרא פי דניאה ואגל מא יכתסבה ויעדה לאכראה וכאן אלוצול אליה לא יתם אלא באלוקוף עלי מא תצמנתה כתב אלותי ואמתתאל אמרהא ונהיהא וכאנת הדה אלכתב לא יוקף עלי מא פיהא אלא בעלם אללסאן כאנת ענאיה אלמרא באתקאן הדא אלעלם וכאן (20) סעיה לאדראכה ותגוידה ותדקיק מעאניה ותעליל לפטה אוגב ואלזם ואשד אצטרארא עלי חסב שרף אלמטלוב וגלאלה קדר אלמבחות ענה ועלי קדר מא צח פי נפוסנא ותחקק פי עקולנא מן עטמה מנזלתהא וגלאלה קדרהא עז וגל. ולם יזל אפאצל אואילנא רצי



אללה ענהם יג̇תהדון[a] פי ד̇לך ויחרצון עליה ויחצ̇ון עלי אסתעמאלה
בקולהם[b] פי ג̇מלה̈ לואזם אלאבא לאבנאיהם יודע לדבר אביו חייב
ללמדו שמע ותורה צוה לנו ולשון הקדש[1]· ואמא אלדליל עלי אן
פהם כתב[c] אלותי ותופיה̈ אלשריעה̈ חקהא לא יכון אלא בג̇ודה̈
5 פהם עלם אללסאן ובלוג̇ אלג̇איה̈ מן אלביאן מע מא ישהד בה
אלעקל מן ד̇לך פהו קול אלאואיל רצ̇י אללה ענהם בני יהודה
שהקפידו על לשונם נתקימה תורתם בידם בני גליל שלא הקפידו
על לשונם לא נתקימה תורתם בידם[2]· וקיל[d] איצ̇א פי בני יהודה
אלד̇ין נחן מעשר אהל הד̇א אלצקע מנהם ולזמנא[e] אלאקתדא בהם
10 ואקתפא את̇ארהם מהוך שהקפידו על לשונם ומתנחי להו סימני
נתקימה תורתם בידם[3]· פקולהם ומתנחי להו סימני אנמא יראד
בהא וצ̇ע אלאעראב ואלתדקיק ואלתעליל ומעני אלתקפדה̈ הנא הו
אלאחתיאט ואלמשאחה̈ כקולהם תנו רבנן מפסני אילנות מפסגי[f]
נפנים מנקפי הנא מנכשי[g] זרעים ועודדי ידקות בזמן שבעל הבית
15 מקפיר עליהן הרי הן של בעל הבית[4]· וקאלוא איצ̇א אמר רב
יהודה אמר רב בני חבורה המקפידין זה על זה עוברין משום סדה
ומשום משקל ומשום מנין ומשום לווין ופורעין ביום טוב וכדברי בית
הלל *אף משום[h] רביה יעני אן אלנדמא אד̇א שאחח בעצ̇הם בעצ̇א
פי אן יטעם בעצ̇הם אצחאבה פי דולתה כבז אלכ̇שכאר ויטעם
20 אלאכ̇ר כ̇בזא נקיא או אן יסקי אלואחד כ̇מרא טיבא ויסקי אלאכ̇ר
נבידא ומא אשבה ד̇לך פקד לזמהם הד̇ה אלאוצאף· פיא לה מן
עלם הד̇ה[i] פאידתה ומן תג̇ר יכון ד̇א רבחה אד̇ [k]מן באעה ולם
יקתנה למוצוע פי ביעה ומוכום פי תג̇רה נעוד̇ באללה מן ד̇לך·
וראית אלקום אלד̇ין[l] נחן פי[m] טהראניהם יג̇תהדון פי אלבלוג̇ אלי
25 גאיה̈ עלם לסאנהם עלי חסב מא ד̇כרנאה ממא יונכה אלנט̇ר ויקצ̇י
בה אלחק· ואמא אהל לסאננא פי זמאננא הד̇א פקד גברוא הד̇א
אלעלם ורא את̇הרתהם ונ̇עלוא הד̇א אלפן דבר אר̇אנהם ואסתכ̇פוא
בה והסבוה פצ̇לא לא יחתאג̇ אליה ושיא לא יערג̇ עליה פתער̇וא[n]

a P. יג̇הדון b P. בקולהם c P. כתאב d P. וקאל e P. וליזמנא f A. R. מפסקי g A. מנשקי; P. R. אמנקשי: comp. Kitâb ul ousoul, col. 434, l. 7: מנקשי ורעים h A. ומשום i P. תבון הד̇ה k P. אן l P. אלד̇י m P. בין n P. פערו

[1] Souccâh 42 a (cf. Tosefta Hagigâh, 1. 2). [2] Eroubin 53 a. [3] ibid. [4] Bâbâ kammâ 119 b.

מן מחאסנה ותעטלוא מן פצאילה וכ֗לוא מן זינה וחליה חתי נ֗על
כ֗ל ואחד מנהם ינטק כיף ישא[a] ויתכ֗לם במא אראד לא יתחרג֗ון פי
ד֗לך ולא ישאח֗ון פיה כאנה ליס לל֗לג֗ה קאנון י֗רגע אליה ולא חד֗
יזקף ענרה[b] קד רצ֗וא מן אללסאן במא יסר אמרה ענדהם וקנעוא
מנה במא סהל מאכ֗ד֗ה עליהם וקרב אלתמאסה מנהם לא ידק֗קון[c] 5
אצלה ולא ינק֗חון פרעה פלהם פי אללגה֗ סנאכיר יגרב[d] ענהא
ואקאויל יזהד פיהא· ואכ֗תר מן אסתכ֗ף֗ מנהם בהד֗א אלעלם ואזדרי
הד֗א אלפן֗ פמן מאל מנהם אלי שי מן עלם אלפקה תיח֗א מנהם
כיסיר מא יחסנונה מנה ועג֗בא בנזר מא יפהמונה מן ד֗לך חתי לקד
בלגני מן בעץ֗ משאהירהם אנה יקול ען עלם אללגה֗ אנה שי לא 10
מעני לה ואן אלאשתגאל בה גיר סג֗ד֗ ולא מפיד ואן צאחבה מעג֗י
ומאלבה מתעב בגיר ת֗מרה֗ ינאלהא מנה· ואנמא אסתסהלוא ד֗לך
לקראתהם מא יקרונה מן אלפקה מלחונא ודראסתהם מא ידרסונה
מנה מצחפא והם לא ישערון וד֗לך לעדמהם אלרואיה֗ ופקדהם
אלאסנאד· וקד בעת֗ ד֗לך אכ֗ת֗רתם עלי אלאסתכ֗פאף בתקי֗ד 15
אלקראן ותמייז אלקמץ מן אלפתח[e] ואלמלעל מן אלמלרע· ואמא
עלם אלתצריף ואלתכ֗לם פיה פהו ממא יתשאמון בה ויכארון[f]
י֗געלונה מן גמלה֗ אלזנדקה֗· ומא הכ֗ד֗א[g] עהדנא ג֗לה֗ אהל אלפקה
קדימא[h] פהד֗א רבנו סעדיה נט֗ר אללה וגהה יג֗תהד ויבלג אלנאיה֗
אלתי תמכנה ויסדד נחו אלגרץ֗ אלד֗י יבאלגה[i] וסעה[k] פי תביין 20
אללגה֗ ובסט אצולהא ותלכ֗יץ פרועהא פי כ֗תיר מן מוצ֗ועאתה מא
כאן מנהא מכ֗צוצא בהד֗א אלפן֗ מה֗ל כתאבה אלמוסום בכתאב
אללגה֗ ומא לם יכן מכ֗צוצא בה איצ֗א· והד֗א[l] שמואל[m] בן חפני
ראס אלמתיבה רצ֗י אללה ענה יחץ֗ עלי הד֗א אלפן֗ אשד֗ אלחץ֗
ויסתשהד פי מדח אהל אלפצאחה֗ ואלאנפאד֗[n] פי עלם אללגה֗ 25
ואלמיז לתעלילהא ואלתוסע באלפכר פי תקאסימהא וונ֗ורה
תצאריפהא בקול אלולי֗ ישר לבי אמרי ודעת שפתי ברור מללו[1]

a P. שא b P. עליה c P. יחקקון d P. ירגב e P. אלפאתח f Ainsi P.; A. (Munk) ויאכ֗דון; R. יבמעט שלא = ויבארון g P. בד֗א h Le mot פמנהם, qui se lit ici chez Munk, ne se trouve ni dans P. ni dans R. Les lettres נהם, dans A., desquelles Munk a fait le mot פמנהם, sont rayées dans le manuscrit. i P. יבלגה k P. יסעה l P. והוד֗א m P. רב שמואל R. רבנו שמואל n A. P. ואלנפאד֗

[1] Job. 33, 3.

1*





ובקול אלנבי אדני ײ נתן לי לשון למודים וגו'[1] ובקולה איצׄא וישם
פי כחרב חדה[2] ובקול אלולי לשוני עט סופר מהיר[3] ובקול אלנבי
ולשון עלגים תמהר לדבר צחות[4] וירם אלמציעין[a] להדׄא אלשי
וישבחהם באלקום אלדׄין קיל[b] פיהם ובניהם חצי מדבר אשדודית
5 ואינם מכירים לדבר יהודית וכלשון עם ועם[5] ויעירהם באלסריאניין
אלדׄין קיל[c] ענהם אנהם לם יתרבוא לגתהם והם מואטׄבון עליהא
ואלפצאחה פי אלמנטק ואלאנפאר[d] פי עלם אללגה לא יכון אלא
באלתוקף[e] עלי אצול אללגה ואלאחקאן לתצאריפהא אלדׄי[f] לא
VI. יחפל אצחאבנא בהמא. וקאל רצׄי אללה ענה פי עלם אלתצׄריף
10 באצה אנה ממא[g] לא יסתגני ען עלמה[h] אלאנפעאל ואלאפתעאל
ואלמצׄרד והדׄא הו עלם אלתצׄריף נפסה אלדׄי נמדחה[i] נחן
ונפצׄל אהלה. וראיתה עלי גלאלה קדרה ונפאסה פטׄרה יקלד
אהל אלדקדוק פי כתׄיר מן אלמואצׄע ויסלם אליהם ויסתשהד בהם
פצׄלא ען אן ינכר' עליהם או אן יצׄעף עלמהם. ותסבבנא נחן מא
15 חאצׄרנא בה מן קול אלאואיל רצׄי אללה ענהם בני יהודה שהקפידו
על לשונם נתקימה תורתם בידם בני גליל שלא הקפידו על לשונם
לא נתקימה תורתם בידם[6] [k]ותסבך בהדׄא אלפן גלאלה[l] ועטׄמא[m]
וארהפאע קדרך מא ועד אללה' מן תשריף אמתה פי אלאגׄל[n]
באלפצאחה דׄלך קולה עז וגל ולשון עלגים תמהר לדבר צחות[7]. לם
20 ירד בקולה ולשון עלגים אלעגם אלאלסן אעני מן לם יתכלם
באלעבראניה אצלא לאנה לו כאן דׄלך לקאל תמהר לדבר יהודית
ואנמא אראד אלמעגׄמי אלאלסן אעני אללאחנין[o] אלדׄין לא ידקקון[p]
עלם אצול אללגה ולא יחסנון תצאריפהא עלי מא הם עליה אכתׄר
אהל זמאננא הדׄא מע גהלהם דׄלך מן אנפסהם. פלדׄלך מא קאל
25 תמהר לדבר צחות אי תנטק באלפצאחה ואלפצאחה מא תכון אלא
מע אלוקוף[q] עלי מא דׄכרנאה מן אחכאם עלם אצול אללגה ותמייז

[a] P. אלמציעין; Munk אלמציעין [b] A. P. קאל [c] A. P. קאל [d] P. ואלנפאר [e] P. באלוקוף
[f] P. אלדׄי [g] P. om. [h] P. עלם [i] Munk met à tort ימכר; R מחמדאם [k] A. ותסבך בה
ותסבך בה מן מן גלאלה ועטׄמה; P. סן מן אלגלאלה ועטמא [l] P. suppl. בה; R. בו [m] P.
אלאגׄל (sic); Munk אלאגׄל [n] P. אללחאנין [o] P. ידקקון [p] P. באלוקוף

[1] Is. 50, 4. [2] ib. 49, 2. [3] Ps. 45, 2. [4] Is. 32, 4. [5] Néh. 13, 24. [6] cf. ci-dessus, p. 2, l. 6. [7] Is. 32, 4.



תצאריפהא· ואלענב כל אלענב מנהם פי אסתכפאפהם בעלם אללגה
ואזדראיהם אהלה ופי קלה חפטנהם אן[a] תופיה אלשראיע חקהא
מן אלפהם להא[b] ואלעמל בהא לא יכון אלא באלוקוף עלי אלרקדוק
והם ישאהדון אלאואיל רצי אללה ענהם יסתעמלונה ויחתגון בה פי
5 מנאטראתהם ואחתגאגהם בקולהם מאי מבעה רב אמר מבעה זה
אדם ושמואל אמר מבעה זה השן רב אמר מבעה זה אדם דכתיב
אמר שומר אתא בקר וגם לילה אם תבעיון בעיו שובו אתיו[1] ושמואל
אמר מבעה זה השן דכתיב איך נחפשו עשו נבעו מצפוניו[2] מאי
משמע דלישנא דגלויי[c] הוא כדמתרגם רב יוסף אכדין אתבליש
10 יוסף אתגליו[d] מטמורוהי ורב מאי טעמא לא אמר כשמואל אמר לך
מי קתני[e] נבעה ושמואל מאי טעמא לא אמר כרב אמר לך מי
קתני בועה[3]· ופי הדא אלאחתגאג סר כביר מן אסראר אלרקדוק
ודלך אן מבעה פאעל ונבעו מצפוניו אלדי אסתשהד בה שמואל
פהו אנפעאל פלמא באינה פי אלבניה הדה אלמבאינה אעני למא
15 לם יכן המבעה מן בניה נבעו אי למא לם יכן נבעה אבי רב אן
יקתטעה מנה דלך קולה מי קתני נבעה· וכדלך למא כאן אם
תבעיון בעיו פעלא כפיפא וכאן המבעה תקילא אבי שמואל אן
יקתטעה מנה דלך קולה מי קתני בועה פבאנת מבאינה אלתקיל
ללכפיף ענד שמואל אבעד מן מבאינתה ללאנפעאל ואן כאן
20 אלאנפעאל לא יכון אלא מן לגה כפיפה ודלך מן אגל אן אלפעל
אלכפיף לא יכרג אלי אלתקיל אלא בזיאדה כמא אן אלאנפעאל לא
יכון אלא בזיאדה פלמא תנאנסא פי אלזיאדה תקארבא ענדה פי
אלבניה· ואמא רב פלמא כאן המבעה מתעדיא וכאן נבעו גיר
מתעד כאן ענדה מבאינא לה וכל קד דהב מדהבא· פהדא מן
25 לטיף אלדקדוק ודקיקה וכפיה כאן אלאואיל רצי אללה ענהם
יערפונה ויקפון עליה ויראעונה· ולסת אדרי מן פקהא זמאננא הדא
מן וקף[f] עלי מא כשפנאה מן סר הדא אלאחתגאג· וקאלת אלאואיל[g]
פי קול אלמשנה וכשהזיק חב המזיק חב חייב מבעי ליה אמר רבא
האי תנא תנא ירושלמאה הוא דתאני לישאנא קלילא[4] והדא איצא

[a] A. אלא אן; P. אלי אן [b] P. לדלך [c] P. דגילויא [d] P. אתגליאן [e] A. סדקתני P. מאי קתני [f] P. יקף [g] P. suppl. איצא

[1] Is. 21, 12. [2] Ob. 6. [3] Bâbâ kammâ 3b. [4] ib. 6b.

מן עלם אלדקדוק אעני אלתפריק בין אלכפיף ואלתקיל. ופי
כלאמהם מן הדא כתיר יסתדל מנה עלי פצל הדא אלעלם ונלאלה
קדרה וממא יסתדל בה איצא עלי אעתנא[a] אלאואיל באללגה
ותנקיחהם ללכלאם קולהם אמר רבי[a] אי איבא דמשייל להו לבני
יהודה דדייקי לישאנא[b] מאברין תנן או מעברין תנן אכוזו תנן או
עכוזו תנן[1]. פקולהם[c] ען בני יהודה דדייקי לישאנא[b] דליל עלי
אעתנאיהם בה[d]. ולקד ילזם אהל אלתואני פי הדא אלפן אן
יסתדלוא מן אצחאב אלמסורת ואן יקתדוא בהם פי כתרה
אנתהארהם ושדה בחתהם ופצל ענאיתהם ופרט אתעאבהם
לאנפסהם פי תצרתהם אלמלא ואלחסר ותמייזהם אלמלעל
מן אלמלרע חתי אנהם ענוא בכמיה אלפסוקים אלתי ינתמע פיהא
חרוף אלמעגם וגיר דלך ממא ענוא בה אחתיאטא עלי חפט הדה
אלכתב אלמטהרה עלי מא ונדת עליה פי אלצורה פצלא ען מחל
הדא אלעלם אלגליל אלנטר[e] אלעטים אלקדר[f] אלמודי אלי עלם
כלאם אללה אלמעין עלי אלעמל באמרה ונהיה אלמזלף אלי תואבה
אלמבעד ען[g] עקאבה. פלמא כאנת מנזלה עלם אללסאן אלמנזלה
אלתי וצפנאהא וכאנה דרגתה אלדרגה אלתי דכרנאהא אעתקדנא
אן נולף פי דלך כתאבא נגמע פיה אבואבא תשתמל עלי אכתר עלם
אללגה ותחיט בגל אסתעמאלהא[i] ומנאזאתהא ואנחאיהא ונורעה
איצא אכתר אצולהא אלמוגודה ענדנא פי אלמקרא ונשרח גריבהא
ולא נדע פי אלמקרא שיא יסתפאד מן אלמצאדר ותצאריף אלאפעאל
אלא ונודעה כתאבנא הדא ונבין דלך ונבסטה בקדר וסענא ומבלג
טאקתנא. ואנא מזעם אן אסתשהד עלי שרח בעץ אלאצול במא
אסכנני מן אלמוגוד פי אלמקרא ומא לם אגד עליה שאהדא מן
אלמקרא אסתשהדת עליה במא חצרני מן אלמשנה ואלתלמוד
ואללגה אלסריאניה אד נמיע דלך מן אסתעמאלאת אלעבראניין
מקתפיא פי דלך אתר ראס אלמתיבה אלפיומי רחמה אללה פי
אסתשהארה עלי אלסבעין לפטה אלמפרדה פי אלמקרא מן אלמשנה
ואלתלמוד ואתר גירה מן אלגאונים איצא כרב שרירא ורב האיי רצי

[a] Edit. רבי אבא [b] A. P. לישאני [c] P. פקולה [d] P. כהא [e] P. אלקדר [f] P. אלנטר
[g] P. פהם [h] P. מן [i] P. אסתעמאלאתהא.

[1] Erubin 53 b.



אללה ענהמא ואחֹר גירהמא איצֹא· ומא לם אגֹד עליה שאהדא
ממא דֹכרתה וגֹדת אלשאהד עליה מן אללסאן אלערבי לם אנכל
מן אלאסתשהאד בואצֹחה ולם אתחרגֹ ען אלאסתדלאל בלאיחה
במא יתחרגֹ ען דֹלך מן צֹעף עלמה וקלֹ תמייזה מן אהל זמאננא לא
סימא מן אסתשער מנהם אלתקשף ואדתרי באלחדיֹן מע קלה
אלתחציל לחקאיק אלאמור· וקד ראית ראס אלמתיבה רב סעדיה
נטֹר אללה וגהה יתוכֹא עלי מתֹל דֹלך פי כתֹיר מן תראגֹמה אעני
אנה יתרגם אללפטֹה אלגריבה במא יגֹאנסהא מן אללגה אלערביה·
וקד ראית אלאואיל רצֹי אללה ענהם והם אלקדוה פי כל שי
יסתשהדון עלי שרח גריב לגתנא במא גֹאנסה מן גירהא מן אללגאת·
ראיתהם יקולון אמר רֹ שמעון בן לקיש כל המגדל כלב רע[b] בתוך
ביתו מונע חסד [a]מתוך ביתו[c] שנאמר למס מרעהו חסד[1] שכן בלשון
יוני קורין לכלב למס[2]· וקאלוא איצֹא פי קול אללה תבארך ותעאלי
באש ישרפו אתו ואתהן[3] ואת אחת מהן שכן בלשון יוני קורין
לאחת הן[4]· וקאלוא איצֹא אמר רֹ יוחנן משום רֹ אלעזר בן שמעון אין
לו להקבה בעולמו אלא יראת שמים בלבד שנאמר ויאמר לאדם הן
יראת יי היא חכמה[5] שכן בלשון יוני קורין לאחת הן[6]· וקאלוא
איצֹא פי קול אלכתאב במשוך בקרן היובל[7] מאי משמע דהאי יובל
לישנא דדכרא הוא דתניא אמר רֹ עקיבא כשהלכתי לערביא היו
קורין לדכרא יובלא לגליא היו קורין לנדה גלמודה לאפריקיא קורין
למעה קשיטה לפרושי במאה קשיטה[8] דאורייתא· לכרכי הים קורין
למכירה כירה לפרושי בקברי אשר כריתי לי[9] ואמר רֹ שמעון בן
לקיש כשהלכתי לתחום קן נשריא היו קורין לכלה נינפי ולתרנגול
שכוי לכלה נונפי רב יהודה ואיתימא רֹ יהושע בן לוי מאי קראת
יפה נוף משוש כל הארץ[10] ולתרנגול שכוי אמר רב ואיתימא רֹ אלעזר
מאי קראה מי שת בטוחות חכמה או מי נתן לשכוי בינה[11] מי
שת בטחות חכמה אלו הכליות או מי נתן לשכוי בינה זה תרנגול[12]·
אפלא תראהם יפסרון כתאב אללה מן אללסאן אליונאני ואלפארסי
ואלערבי ואלאפריקי וגירהא מן אלאלסן פלמא ראינא הדֹא מנהם לם

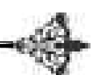
[a] P. suppl. מר [b] A. P. om. [c] P. מביתו

[1] Job 6, 14. [2] Sabbat 63 a. [3] Lév. 20, 14. [4] Iebâmôt 94 b. [5] Job 28, 28. [6] Sabbat 31 b. [7] Jos. 6, 5. [8] Gen. 33, 19. [9] ib. 50, 5. [10] Ps. 48, 3. [11] Job 38, 36. [12] Rôsch haschânâh 26 a.

נתחרג̇ ען אלאסתשהאד עלי מא לא שאהד עליה מן אלעבראני
במא וג̇דנאה מואפקא ומג̇אנסא לה מן אללסאן אלערבי אד̇ הו אכת̇ר
אללגאת בעד אלסריאני[a] שבהא̈ בלסאננא· ואמא אעתלאלה ותצריפה
ומג̇אזאתה ואסתעמאלאתה פהו פי נ̇מיע ד̇לך אקרב אלי לסאננא
5 מן גירה מן אלאלסן יעלם ד̇לך מן אלעבראניין אלדאסכ̇ון פי עלם
לסאן אלערב אלג̇אפד̇ין פיה ומא אקלהם· ולסנא נקנע נחן פימא
נסתשהד מן ד̇לך במת̇ל מא קנע בה אלאואיל רצ̇י אללה ענהם
ממא ד̇כרנאה מן אסתשהאדהם[b] בל במא הו אבין ד̇לילא ואקוי
ברהאנא לעלמי בתעסף אהל זמאננא ובת̇רה̈ חשטשתם ובמא
10 יבעת̇הם עליה אלחסד מן אלאנכאר למא ליס במנכר ומן אלדפע
פימא לא מדפע פיה· פאן כת̇ירא מן חסאד אהל אלעלם פי זמאננא
הד̇א ופי צקענא[c] כ̇אצה̈ קד יבעת̇הם אלחסד להם מע אלג̇הל עלי
אלתעלל עליהם פי מעני בדיע יסתנבטונה ופי תפסיר רפיע
יסתחרג̇ונה פי גיר אלאמור אלשרעיה̈ ממא יכון מכ̇אלפא לקול
15 אלמדרש או אלהגדה כאן יקולוא הד̇א כ̇לאף מא קאלתה אלאואיל
וישנעון ד̇לך עליהם ויעט̇מונה ויכאת̇בון בה וימכ̇רקון בה עלי
אלרעאע חתי יצד̇ונהם ען חקאיק אלאשיא ויזהדונהם פיהא חסדא
מנהם לד̇וי אלעלם וג̇הלא בקול אלאואיל רצ̇י אללה ענהם אין
מקרא יוצא מידי פשוטו[1] ובקולהם איצ̇א פשטיה דקרא לחוד והלכה
20 לחוד[2] אד̇ ליס מן אלממתנע אן יחתמל אללפט̇ מעניין ג̇איזין ואזיד
מן ד̇לך במא קאלת אלאואיל רצ̇י אללה ענהם מקרא אחד יוצא
לכמה טעמים ואין טעם אחד יוצא לשני מקראות דבי ר' ישמעאל
תאנא הלא כה דברי כאש נאם יי' וכפטיש יפוצץ סלע[3] מה פטיש זה
מתחלק לכמה ניצוצות אף מקרא אחד יוצא לכמה טעמים[4]· ואיצ̇א
25 פלקלה̈ מטאלעתהם[d] לתפאסיר רב סעדיה ותפאסיר שמואל בן חפני
רצ̇י אללה ענהמא אלפשאטיה̈ פהם ינכרון מת̇ל הד̇א עליהם פצ̇לא
ען אן ינכרוא מא יסתשהד בה מן אללפט̇ אלערבי· ואשנע מן הד̇א
ואקבח מן פעלהם ואט̇הר מן ג̇הלהם אנכארהם עלינא מעשר אהל
אלתפסיר לכתב אללה אלמנזלה̈[e] אלאסתשהאד באלפאט̇ אלמשנה

a P. אללסאן; אלסריאני b P. אסתשהאדאתהם c P. suppl. אי; R. הו. d A. מטלעתהם
e P. ללכתב אלמנזלה

[1] Sabbat 63 a. [2] Nous n'avons pas trouvé ce passage. [3] Jér. 23, 29. [4] Sanhedrin 34 a.



אר ינעלונהא כמא יוגד פיהא מן אלפאט גריבה כארגה ען קיאס
אללגה מתל מא קיל פיהא לא יתרום ואם תרם תרומתו תרומה[1]
קאלוא הדא גלט לאן אלתא מן תרומה ליסת אצלא וקד אגרוהא
פי תרם ויתרום מגרי אלאצלי לאן חנתמא פעל ויפעול· וטענוא איצא
5 במתל הדא פי קולהם התחיל ויתחיל מן תחלה לאן אלתא פי תחלה
מזידה לאנה מן החל הנגף[2] והכדא קאלוא פי קולהם מתריעין
ויתריעו[3] מן תרועה לאנה מן ויריע העם[4]· וטענוא איצא פי קולהם
לא יופך במעני יתפוך חתי קאלוא היתה שדהו זרועה חטים ונמלך[a]
לזרעה שעורים ימתין לה עד שיתליע ויופך ואחר כך יזרע
10 ואם צמחה לא יאמר אזרע ואחר כך אופך אלא הופך ואחר כך
זורע[5]· וקאלוא איצא פי קול אלמתניתין מדיח ומליח[6] אנה גלט פי
אלתצריף וכטא פי אלאשתקאק וזלך אן מליח ינבג אן יכון מן
במלח תמלח[7] ואלמים פי במלח תמלח אצל והי פי מליח זאידה
דאלה עלי אלפאעל אלמאכוד מן אלפעל אלתקיל אלדי עלי
15 זנה[b] הפעיל וכאן ואגבא אן יכון ממליח עלי זנה הנני ממטיר לכם[8] IX.
פקולהם מליח עלי מתאל מדיח אדא גלט לאן מדיח מעתל אלעין
מן ידיחו את העולה[9] ואלמים פיה זאידה ומליח ענדהם מן מעני
במלח תמלח והדא כלף· הכדא טענוא עלי הדה אלאלפאט ועלי
מא ישבההא ויגאנסהא פי אלכרוג ען אלמסתעמל ואנמא ערץ להם
20 הדא לתואניהם וגפלתהם ועמאיתם[c] עמא וקע פי אלכתאב מן מתל
הדה אלשואד[d] עלי כתרתהא ולקלה תיקטהם ותנבההם להא· וקד
אודענא נחן מנה גמלה דאלה עלי גירה פי באב אפרדנאה לה פי
הדא אלגז אלאול מן דיואננא הדא ונחן נגזה אלמשנה עמא
יקתרפונה הם מן אלגלט פי הדה אלאלפאט ונבין גרץ אלאואיל
25 רצי אללה ענהם וגה מגאזהם פיהא פנקול אן מן מגאזאת אצחאב
אללגאת ואסתסהאלאתהם פיהא· אנהם אדא כתר אסתעמאלהם
ללשי[e] רבמא חרפוא מן אצלה אסתכפאפא כמא צנע אלעבראניון
פי תן ותך ותט ותצו וגיר דלך כתיר ממא קד בין פי כתאב חרוף

a P. suppl. עליה b P. בניה c P. תומהם d P. הדא אלשואד e A. om.: Munk suppl. בשי

1 m. Teroumâh ch. 1, § 1. 2 Nomb. 17, 11. 3 m. Taanît 3, 1. 4 Jos. 6, 20. 5 m. Kilaïm 4, 8. 6 Hôlîn 113 a. 7 Lév. 2, 13. 8 Ex. 16, 4. 9 Ex. 40, 38.

אללין ופי כתאב דואת אלמתלין ובינאה נחן פי אלמסתלחק ונירה
ונבינה איצא פי כתאבנא הדא· ורבמא זאדוא פי אללפט עלי אצלה
כזיאדתהם אלאלף אלמתמוה פי ואשמאילה[1] ופי ובי תשמאילו[2]
ידל עלי דלך קולה השימי תשמילי[3] וקולהם שמאל[4] בואו אלמד ואן
כתבת אלפא בגיר המזה ובזיאדתהם אללאם פי שלאנן ושלו[5]
ואלמים פי נמבזה ונמס[6] אלדי אלוגה אן יכון גבזה ואן כאן קד
יחתמל ונהא אבר סנדכרה פי גיר הדא אלמוצע ובזיאדתהם גיר דלך
מן חרוף אלזיאדה ממא סאבינה· והדא אלמגרי גרת אלערב איצא
פי לגתהא מן אלחרף ואלזיאדה· אמא אלחרף פבקולהם בר ון ור
וסא אשבה דלך· ואמא אלזיאדה פבזיאדתהם אלהמזה פי קולהם
שמאל ושאמל לאנה מן שמלת אלריח תשמל כמא[a] ענד אלעבראניין
תשמאילו ואשמאילה מן שמאל בעשותו השימי השמילי[7] ובזיאדתהם
אליא פי קולהם פי תצגיר לילה ליילה ובזיאדתהם אלמים פי קולהם
ללאזרק זרקם ובקולהם ללדלקא והי אלתי תכסר פוהא מן אלנוק
וסאל לעאבהא דלקם ובזיאדתהם אללאם פי דלך ופי קולהם
ללעבד עבדל· ורבמא אגרי אלעבראניון אלחרף אלגירי מגרי אלחרף
אלאצלי כאגראהם יא יהודיהם והי זאידה פיה לאנה משתק מן
אורה את יי[8] מגרי יא יעץ פי קולהם מתיהדים[9] כמא קיל[b] ויתיעצו
על צפוניך[10] פגעלו יא מתיהדים והי זאידה לא אצליה פא אלפעל
מתל יא ויתיעצו לאנה למא כתר אסתעמאלהם ליהודים וארא דוא
אן יקתטעוא מנה פעלא געלוא יא·ה· כאלאצלי פקאלוא מתיהדים
עלי זנה מתפעלים פקאבלוא באליא מן מתיהדים אלפא[c] מן מתפעלים
ואליא מן מתיהדים הי יא יהודה ויא יהודה והאוה המא יא והא על
בן עמים יהודיך[11] והמא זאידתאן לאן אליא ללאסתקבאל ואלהא
הי הא הודה אלפעל אלמאצי אלתקיל ואלמסתקבל מן הודה יהודה
לתפלה[12] ויהודה אלמסמי בה מאכוד מן הדא אלמסתקבל· לכנהם
אגרוא יא אלאסתקבאל פי מתיהדים מגרי פא אלפעל ואגרוא אלהא
אלמזידה אלדאלה עלי אלתקל מגרי עין אלפעל ואגרוא אלדאל

[a] P. suppl. כאן [b] A. קאל [c] P. אליא

[1] Gen. 13, 9. [2] Is. 30, 21. [3] Ez. 21, 21. [4] Job 23, 9. [5] ib. 21, 23. [6] I Sam. 15, 9. [7] voy. ci-dessus l. 3—5. [8] Gen. 29, 35. [9] Est. 8, 17. [10] Ps. 83, 4. [11] ib. 45, 18. [12] Néh. 11, 17.

מגרי אללאם והי באלחקיקה עין אלפעל ואסקטוא פא אלפעל
אלחקיקי אלדי הו אלואו[a] פי יהודה להפלה ואסקטוא איצא לאמה
אלחקיקי והכדא צנע[b] אצחאב אלמשנה פי לא יתרום ואם תרם
פאנהם למא כתר אסתעמאלהם לתרומה קרוה תקדיר הגמולה[1]
פקאלוא תרם ויתרום כמא קיל גמל ויגמול· והדא כאן מדהבהם 5
I. פי מתריעין ומתחילין ויתריעו ויתחילו פאנהם למא חמלוא
תריעה חמל הגסולה הזאת ומחמל גבורת וחמלוא תחלה מחמל
קהלה גדולה[2] ושבהוהמא בהא געלוא אלתאיין מנהמא כאלאצל
פקאלוא יתריעו ויתחילו עלי זנה ויקהילו משה ואהרן[3] ועלי זנה
יגבירו מן ללשוננו נגביר[4]· ואמא יוסף פכאן מדהבהם פיה אנהם 10
ראוא אבתדאל[c] אלאלף מן הא הפך פצאר אפך עלי מתאל אמר
וגא מסתקבלה יופך כמא גא מסתקבל אמר יאמר ומסתקבל אכל
יאכל ואמא כתאבהם איאה באלואו פכמא כתב כי יוכלו אתיקים[5]
באלואו עלי אללפט והו מן אכל· והדא משבה בפעל אלעבראניין
פי אתחבר יהושפט[6] וכל מלבושי אגאלתי[7] וגירהמא פי אבדאלהם 15
אלאלף פיהא מן הא· פקד טהר אן מדהב אצחאב אלמשנה פי
הרם ויתרום וגירהמא מתלהמא הו מדהב אלעבראניין פי מתיהדים
סואא ואן מדהבהם פי יופך אעני קלבהם הא הפך אלפא הו
מדהב אלעבראניין פי אגאלתי וגירה· פמן אחסן אלטן בהולא
פליחסנה בהולא ואלא פהו גאיר גיר מלתזם ללעדל ולא מסתשער 20
ללחק פאנהם מסתדלון בהם מתקילון פעלהם מתקפון[d] אתארהם
קולא ופעלא· ולים במסתנכר אן יכון אפך מגאנסא ללפט אלערבי
אעני קולהם אפכה אלרגל עו אלאמר במעני קלבתה ענה ויסמון
אלריאח אלמתפכאת לאנהא תקלב· וקד וגרת מתל הדה אלמגאזאת
פי לגה[e] אלערב ודאך אנהם יעתקדון אן אשתקאק מכאן אנמא הו 25
מן כאן יכון ואן וזנה מפעל לאן אצלה אן יכון מכון פאסכנוא
אלואו אסתתקאלא לחרכתהא וחרכוא אלכאף באלפתח פאנקלבת
אלואו אלפא לאנפתאח מא קבלהא מע סכונהא לכנהם קד אגרוה
מגרי פעאל ספתוח אלפא פגעלוא מימה כאלאצלי לכתרה

[a] A. ואו [b] P. פעל [c] P. אבדאל [d] P. מקתפון [e] A. לסאן

[1] II Sam. 19, 37. [2] Néh. 5, 7. [3] Nom. 20, 10. [4] Ps. 12, 5. [5] Ex. 43, 5. [6] II Chr. 20, 35. [7] Is. 63, 3.



אלאסתעמאל פקאלוא מכאן ואמכנה עלי מתאל פעאל ואפעלה וקאלוא איצא תמכנת פי אלמכאן פאגרוה מגרי תפעלת והו פי אלאצל תמפעלת לאן אצלה תמכונת פי מוצע תכונת מתל קולהם תמדרעת פי מוצע תדרעת וקולהם תמסכנת פי מוצע תסכנת לאנה משתק מן אלסכון. ומתל קולהם איצא תוב ממרגל מכאן מרגל יעני עלי צנאעה אלמרגל לאן אלמראגל ענדהם תיאב מן צרב אלושי וכאן אלקיאס אן יקאל מרגל לאן חו מרגל מפעל וקולהם ממרגל אנמא הו ממפעל עלי זנה מדחרג אלא אן מדחרג מפעלל וממרגל ממפעל פאנזלוא אלמים אלתאניה מן ממרגל והי מזידה מנזלה אלדאל מן מדחרג ותי אצל פאכרגוא ממפעלא ואצלה מפעל מכרג מפעלל והדא הו אלקיאס פי תמסכנת ותמדרעת. ולו אנהם גמעוא מכאנא עלי חקה ואגבת לקאלוא מכאון לאן חו מכאן כמא קלת עלי אלאצל מפעל וגמע מפעל אנמא הו מפאעל לכנהם אגרוה מגרי קדאל ואקדלה. והדא הו איצא מגאז קול אלעבראניין נודרין לחרמין ולהורגין ולמוכסין[1] פי אסם אלפאעלין מן מכס אד שבהוא מכס בקול אלכתאב מביאים ראג וכל מכר[2] ואן כאן מא ימתנע גואז כון אלמים פי מכס אצלא. ואן כאן מן מעני תכסו על השה[3] ולים יכון תגייר מן אצלה. ומא מן שי יתכלמון בה עלי גיר קיאס מא יוגד פי אלכתאב אלא והם יתאולון בה וגהא. ואמא קולהם מדיח ומליח פאנמא אראדוא בה תעדיל אללפט ותזוינה ותסויתה לאן מן עאדה אלעבראניין פעל מתל דלך בקולהם את מוצאך ואת מובאך[4] ומוצאיו ומובאיו[5] פחמלוא מובא והו מפעל אלעין מחמל מוצא והו מעתל אלפא תזוינא ללכלאם ואצל מובא מבוא. ובקולהם איצא הרו והנו מלב[6] פחמלוא הנו והו מצדר פעל כפיף מעתל אללאם אד הו מן והגיתי בכל פעלך[7] מחמל הרו והו מצדר פעל תקיל מעתל אלפא ואללאם אד הו מתל ולהורות את בני ישראל[8]. וקד תפעל אלערב מתל הדא בקולהם אני לאתיה באלעשאיא ובאלגדאיא פקאלוא כאלגדאיא אתבאעא ללפט אלעשאיא ולים עלי חקה ואגבה ובגמע בעצהם בין מאזוראת והו מן אלוזר

[a] A. מאגרוא [b] A. פי צרב אלושי; F. פי צרב מן אלושי [c] A. נואז

[1] m. Nedârim ch. 3, § 4. [2] Néh. 13, 16. [3] Ex. 12, 4. [4] II Sam. 3, 25. [5] Ez. 43, 11. [6] Is. 59, 13. [7] Ps. 77, 13. [8] Lév. 10, 11.



ובין מאנוראת תזוינא ללכלאם ואנמא כאן חק אלכלאם אן יכון
מחוראת פאריד בה תזויג אללפט כמא אריד דלך בקולהם אלגראיא
חמלא עלי לפט אלעשאיא· פקול אצחאב אלמשנה ארא מליח
אנמא הו מחמול עלי מדית כמא דכרנאה מן מדהב אצחאב אללגאת
5 פי תעדיל אלכלאם לא גלטא[a] כמא יטן מן לא יחסן תנקיח אלכלאם
ואצלה ממליח פחדף מים אלאצל תזוינא ללכלאם· פלו אן הולא[b]
אלקום יעלמון מן מגאזאת אללגאת ואסתעמאלאתהא מא עלמנאה
למא אנכרוא[c] למא נחנאה· ולגהל כתיר מן אלנאס ממן לא יטלע
עלי[d] עלם לסאן אלערב כמא יגהונה פי לגתהם מן אלמגאזאת
10 ואלאסתעאראת וצע אלשי פי גיר מוצעה וגיר דלך כתיר מן
אסתעמאלהם[e] ממא יסתעמל אלעבראניון פי לסאנהם מתל דלך
איצא תראני ענד מא אבין אסתעמאלא מא מן אסתעמאלאת
אלעבראניין כתירא מא אקול וקד צנעת אלערב מתל דלך פי קולהם
כדא וכדא לארי אלאנמאר דלך פלא יסתוחשון ממא תסתגיזה
15 אלעבראניון· ולסת אקול אן כל מא כתר אסתעמאלה יגוז פיה אלתחריף
ולא אן אלזיאדה גאיזה פי כל מכאן ולא אזעם אן פי כל כלאם
יגוז אסתעמאל מתל הדא אלתזויג ואלתעדיל אנמא דלך מרדוד אלי
אלעבראניין ומוקוף עלי אסתעמאלהם פאנתהי חית נהצוא וקף חית
וקפוא פאנא ופקך אללה תארך הולא יהדרון בגהלהם וערמהם
20 אלארב ומקבל עלי מא ינתפע בה בחול אללה· ומא תכפי ען אחד
מן אהל אלעלם שדה מא ילחקני פי תאליף הדא אלכתאב מן
אלתעב וכתרה מא ידרכני פיה מן אלנצב פליעלם מן כאנת הדה
צפתה אני לא אתי דלך פכרא ולא אקצר בה דכרא בל אנמא גרצי
פיה אלאזדלאף אלי אללה ואלתקרב מן תואבה כמא אפיד מן
25 מעאניה מן נהלהא ואטלע מן מגאזיה מן נכרהא ואיצא פליכן עדה
לי לזמאן אלשיבוכה אלתי קד אשרפנא עליהא וכאן יסמיהא אפלאטון
אם אלנסיאן[1]· ואכתר מן ינתפע בעלמנא הדא מנפעה כאמלה מן
אטרח ען נפסה אלמלאלה ואזאח ענהא אלסאמה וכאן אריבא
אריבא מתדרבא פטנא נחרירא וכאן פי טביעתה ותאריבה אלאול
30 אפצל מן כתיר מן אלנאס פאני אנא לם אצל אלי הדא אלעלם אלא

[a] A. P. גלט [b] P. האולאי [c] P. נברו [d] P. יטאלע [e] P. אסתעמאלאתהם

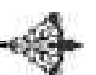
[1] Voir Munk, Journ. as. 1850, vol. II, p. 215, note 2.



ברוב אלבחת ואלנטר ובאלענאיה אלמתצלה לילי ונהארי ובעשק
כאן יראכלני לה פכאני כאן יוחי אלי ותיא· וקד גמע אכתר אצול
אללגה קבלי כתיר מן אלנאס ממן סמת אלי אלעלם המתה ואשתרת
לה טלבתה וכל מחמור עלי אגתהארה משכור עלי סעיה ואן כאן
גמיעהם חארוא פי דלך ען טריק אלקצר וזאגוא פיה ען סביל אלרשד
בוצעהם אכתר אלאצול עלי גיר כנההא ואנזאלהם איאהא פי גיר
XII. סנאזלהא ודלך אנהם געלוא כתירא מן אלחרוף אלאצליה
מן גיר אלאצל חתי לקד געלוא אלאעתמאר פי כתיר מן אלאצול
עלי חרף ואחד וגעלוא גיר דלך אלחרף מן חרופה זואיד כדמיה להי
מתאל דלך אנהם געלוא אלאצל פי נטה אלטא וחדה וגעלוא אלנון
ואלהא זאידין פיה* למא ראוהמא יסקטאן פי ויט ידו[1] אל תט באף[2]
וגירהמא ולם ידרוא אן עלה סקוטהמא אלאסתכפאף ודלך לכתרה
אסתעמאלהם הדא אלאצל וכדלך צנעוא פי הנה פאנהם אעתמדוא
פיה עלי אלזאי וחדה ולם יחפלוא באלחרף אלמנדגם פיה ולא
באלהא והכדא צנעוא איצא פי הכה פאנהם אעתמדוא מנה עלי
אלכאף וחדה ולם יעתברוא[b] באלנון אלדי פי ותפשתה והשעורה
נכתה[3] ופי והחטה והכסמת לא נכו[4] וכאלהא וכדלך געלוא אלאצל
פי סבב אלסין ואחד אלמתלין פקט ולם יעתדוא באלמתל אלתאני
לסקוטהא פי יסוב אותו[5] וגידה ואסתתלוא הדא אלפעל פי גמיע
אלאפעאל דואת אלמתלין· וקד אקאם אבו זכריא אלבראהין[c] עלי
גלטהם פי הדא ופי מתלה[d] מן אלאפעאל אלמעתלה ואלאפעאל
דואת אלמתלין· ואמא מא כאן מן אלאפעאל אלסאלמה מתל נדר
ונתן ומא אשבה דלך ממא פאוה נון פאנהם געלוא אלפאאת מנהא
מן גיר אלאצל לסקוטהא פי בעץ תצאריפהא או לאנדגאמהא כמא
צנעוא פי נטה· והכדא צנעוא איצא פי לקח לסקוט אללאם מן קח
נא מפיו הורה[6] קחנו ובואה[7] קחו לכם[8] ומא אשבה דלך ולאנדגאמה
פי יקח[e]· ואמא נון נתן פלסקוטה מן תן לי הנפש[9] תנה את נשי
ואת ילדי[10] תנו נא אותה לו לאשה[11] ומא אשבה דלך ולאנדגאמה פי

[a] Munk פיה זאידין; A. om. זאידין [b] A. P. יעתדו [c] A. אלברהאן R. הסופתים = P.
[d] P. ומתלה [e] Munk נכת

[1] Is. 5, 25. [2] Ps. 27, 9. [3] Ex. 9, 31. [4] ib. 9, 32. [5] I Rois, 7, 23. [6] Job 22, 22.
[7] I Sam. 20, 21. [8] Ex. 5, 11. [9] Gen. 14, 21. [10] ib. 30, 26. [11] ib. 23, 20.



יחן. ואמא נון נדר פלאנדגאמה פי ידר יעקב[1]. ואמא נון נפל
פלאנדגאמה פי יפול. הכדֿא צנעוא פי אכתֿר אלאפעאל אלמחדֿופה
אלפאאת או אללאמאת כלהם גרוא פיהא הדֿא אלמגֿרי ונחוא נחו
הדֿא אלמגזי אלא אבו זכריא יחיי בן דאוד רחמה אללה פאנה אול
מן נהג פי דֿלך טריק אלצואב וסלך פיה סביל אלחק פמיז אלאצלי 5
מן אללאחק פי אלאפעאל אלתי עני בגֿמעהא פי כתאביה אעני
פי כתאב אלאפעאל דֿואת חרוף אללין ופי כתאב אלאפעאל דֿואת
אלמתֿלין אלא אנה והם פי קליל מן דֿלך קד שבבנאה עליה פי
כתאבנא פי[a] אלמסתלחק פי אלאפעאל דֿואת חרוף אללין ואלאפעאל
דֿואת אלמתֿלין עלי מא תֿבת פי כתאביה. ואמא אלאפעאל אלסאלמה 10
מן אללין ומן אלתקא אלמתֿלין וחרוף אלמעאני פלם ידֿכר אבו זכריא
שיא מן דֿלך ולא תערֿץ לה פראינא נחן גֿמע דֿלך כלה פי כתאבנא
הדֿא אעני אלאפעאל אלסאלמה ואלאפעאל אלמעתלה ודואת
אלמתֿלין וחרוף אלמעאני. וראינא אן נודעה איצֿא מן אלאסמא
גיר אלמשתקה ממא לא אפעאל להא מא כאן מתעלקא בה תפסיר 15
מפיד מתֿל אסמא אלאביאל ואלאחאן ואלאטיאר ואלאחגֿאר ומא
אשבה דֿלך ממא אסתכֿרגֿת תפסירה מן כתב אלעלמא ואלרוסא
אלמותֿוק בנקלהם כרב סעדיה ורב שרירא ורב האיי ורב שמואל בן
חפני ראס אלמתיבה וחפץ ראש כלה וגירהם מן אצחאב אלתפאסיר
ואלגאונים רצֿי אללה ענהם אגֿמעין חתי יכון כתאבנא[b] כתֿיר אלגנא 20
קליל אלענא גֿאמעא לאכתֿר אצול אללגה אלמוגֿודה פי אלמקרא
אלא מא מנע מנה אלנסיאן אלמוכל באלאנסאן או חאל דונה XIII.
שגֿל אלבאל אלא אן אלדֿי דֿכרה אבו זכריא פי כתאביה ואלדֿי
דֿכרנאה נחן פי אלמסתלחק מן אלאצול פאנא לא נעני באסתקצא
אקסאמה ולא בתעדיד גֿמיע תצאריפה פי כתאבנא הדֿא כל אנמא 25
נשיר אליה וננבה עליה פקט לילתמסה אלטאלב מן מטאנה ויאכֿדֿה
אלבאחת ענה מן מכאנה. פעלנא דֿלך לונוה מנהא אלרגבה פי
אלאכֿתצאר עלי קדר אלאמכאן ואלחרץ עלי חדף אלתטויל אלממל
ללקארי ומנהא אני לו פעלת דֿלך למא זדת פי אכתֿרה עלי מא אתי
בה אבו זכריא ועלי מא אתית בה פיה שיא פכנת אכון נאסכֿא 30

[a] Munk om. [b] P. ajoute הדֿא

[1] Gen. 28, 20.



לכלאמה וכלאמי ומכדרא לכתאביה וכתאבי פאטלם נפסי ואמל
אלנאטרין ואתעב אלטאלבין בתכריר אשיא קד בינת ורכוב אסאליב
קד נהגת· ומנהא אלא אטוי חסן מא אבתרעה אלרגל ולאª אסתר
פצל מא אבתדעה וגריב מא אבתדאה מן הדא אלעלם אעני עלם
אלתצריף פאנה לם יסבקה אליה סאבק ולא אגרי אליה מגר ולא
כטר בבאל ואצע ולא הגם פי נפס מולף קבלה עלי מא דכרת
ענה פי אלמסתלחק ולא אטמס נורה פאטלמה ואבכסה חקה·
פלגמיע מא דכרתה מן הדא לא סימא להדא אלוגה אלאכיר פאנה
אקבחהא ואסמגהא וכבת ען אסתיפא גמיע פרוע תלך אלאצול פי
כתאבי הדא· ואנא לדלך מרשד מן טאלע כתאבי אליᵇ אלא יכלי
נפסה מן קראה כתאבי אבי זכריא רחמה אללה אעני כתאב חרוף
אללין וכתאב דואת אלמתלין ולאᶜ ידע קראה מא תקדם לי אנא
פי הדא אלפן מן אלכתב אעני כתאב אלמסתלחק ורסאלה אלתנביה
וכתאב אלתקריב ואלתסהיל וכתאב אלתסויה וכתאב אלתשויר· פאן
פי הדא אלכתאב אעני כתאב אלתשויר גרי לנא פיה שרח כתיר
למעאני כתאבי אבי זכריא ומעאני כתאב אלמסתלחק ואנדרגת
לנא פיה איצא קואנין כתירה מן קואנין אללגה ופואיד עדידהᵈ
מן עלם אלנחו אלעבראני אלדי לא יסתגני אלנאטר פי עלם אללגה
ענה· ופיה איצא אחתגאגאת כתירה ובראהין עטימה ודלאיל
עמימה עלי אצול אללגה ותצאריפהא ותעלילאתהא טהר מנהא
שרף הדא אלעלם וגלאלה קדרה ואסתבאן פיהא ארתפאע מכאן מן
יחסנה ואנחטאט מוצע מן תקדם פיה בגיר תמייז ודון מערפה·
פבגמיע מא דכרתה יתם אלוקוף עלי עלם לגה כתאב אללה עז
וגל· ומן ראי תפצילנא לאבי זכריא פי הדא אלפן מע חרתאן
עהדה עלי מן תקדם ובער עהדה מן אלמולפין פלא
ינסבנא פי דלך אלי אלגלו ואלתשייעᵉ פיה פיטלמנא ויבכסנא מא
נסתשערה מן אלחק ונסתנבטה מן אלעדל· פאנה מן טריק מא יוגבה
אלעדל אתמר טריקא ואחסן מדהבא פי הדא אלעלם מן גמיע מן
תקדמה ולים לקדם אלעהד יפצל אלקאיל ולא לחדתאן אלעהדᶠ

ª P. ואלא: R. ושלא ᵇ Omis dans A. Munk (Notice p. 200, n. 1) les a suppléés ainsi: ואנא לאגל דלך משיר עלי אלנאטר פי כתאבי הדא ᶜ P. ואלא, R. ושלא ᵈ A. וואיד לגנה. Munk, par conjecture: ופואיד עדידה, P. ופואיד גמה ᵉ P. ואלתשניע ᶠ A. עהד

יהתצ֗ם אלמציב לכן יעטי כל מא יסתחק מע אן ברהאן אבי זכריא עלי
מד֗הבה ואצ֗ח ודלילה באיח[a] פלעלמנא בצחה קיאסה קרונא[b] את֗רה
וסלכנא טריקה ותברֿאנא מן תקצ֗י מא קד ד֗כרה פאחסן פיה· ואמא
מא לם יד֗כרה מן אלאפעאל אלסאלמה ומן חרוף אלמעאני ואלאסמא
גיר אלמשתקה מן אלאפעאל פאני אתקצאה ואבלג פיה אלגאיה
אלתי אומי אליהא וד֗לך עלי קדר אלטאקה וחסב אלאמכאן· ואנא
מנבה איצ֗א פי כתאבי הד֗א עלי מא והם פיה אבו זכריא פשככתה
עליה פי אלמסתלחק וגירה[c] ומדון איצ֗א מא פאתנא תשכיכה עליה
הנאך· ולסת מתצ֗מנא אסתקבא גמיע אלאצול ולא אסתקצא כל
אלפרוע פאן מא נחן בסבילה מן כד֗ אלזמאן אלגארב רבמא ארחלנא
ען אתצ֗אר אקלה ושגלנא ען תקייד בעצ֗ה לכננא נרגו אן יכון
כתאבנא הד֗א מחיטא כאכת֗ר מא נרצ֗נא אליה ומשתמלא עלי נ֗ל
מא קצדנא נחוה· ואללה נסתרשד ועליה נעתמד ואיאה נסתהדי ובה
נעתצם פי ד֗לך ופי גמיע אלאמור· וסמינא כתאבנא הד֗א בכתאב
אלתנקיח אי אלדקדוק אלד֗י מענאה פי אללסאן אלעבראני אלבחת֗
ואלתפתיש כמא אן תנקיח אלכלאם פי אללסאן אלערבי הו תפתישה
איצ֗א· ואנא אסאל כל מן קרא כתאבנא הד֗א ונט֗ר פיה אן
ידע ענת מא אבתלי בה אהל זמאננא הד֗א מן אלחסד אלמנהך
ואלאצראר[d] עלי אלבאטל וחב אלוקיעה פי אלנאס ואלתעסף עלי
אלעלמא ועזא[e] מא יאתון בה מן מעני גריב אלי גירהם טלמא להם
ותחאסדא עליהם פאן מן כאנת פיה הד֗ה אלכלאל[f] אלמד֗מומה
לא יזאל מד֗מומא מן אללה וממקותא מן כלקה[g]· ולסת אזעם אני
אעצם מן אלכטא ואעאפי מן אלזלל פאן טביעה אלבשר נאקצה
וכליקתה מקצרה לכן חסבי אלאגתהאד ובלוג אלגאיה פיה· ומא
אקבח במן קרא כתאבי הד֗א מן אהל אלפהם אלא יוסעני עד֗רא
פי כלל יראה פיה ואלא יגתפר לי זללא יטלע עליה והו ידרי מא
אתגשמה ויעאין מא אתגסמה פלים במסתעט֗ם אן יקע פי הד֗א
אלדיואן אלגליל אלקדר אלכטא מן טריק אלגפלה ואשתגאל באלי
בעט֗ים מא אתכלפה פלא יגתהן אלפסל מני אלפרצה אד֗א כאן
קדרה מנזהא ען מת֗ל ד֗לך אלכטא· פכת֗ירא יכתב אלאדיב

[a] P. לאיח [b] P. קפונא [c] P. ומגין [d] A. P. ואלאצ֗ראר [e] A. ועמא; Munk, par conjecture ונסב [f] P. אלכ֗לל [g] P. אלנאס



ואלכאתב אלנחריר כתאבא פארא פחצה[a] וגר פיה אללחן וכאן דלך
מן טריק אלגפלה ושגל אלבאל לא סימא במא יעתור אלאנסאן מן
דלך[b] פי מתל הרא אלדיואן אלעטים אלכתיר אלפנון[c] אלגם
אלמראתב[d] פאן מן תכלף מא אתכלפה מעדור פי אן יסהו וגיר
מלום פי אן יוהם ואנמא הדאני אלי אלאכתאר פי הרא מא אערפה
מן סו אדב אהל זמאננא וקלה מערפתהם במצאיק אהל אלתאליף
ומארק אצחאב אלתנטים ותהאפתהם אלי אלטען עלי אלעלמא לא
סימא וקד אבתלית בגהלהם ולס[e] אסלם מן גיהם. וקסמת כתאבי
הרא עלי גזיין אלגז אלאול נדכר פיה אבואבא עלמיה יתבין מנהא
כתיר מן תצאריף אללגה ומגאזאתהא ואסתעמאלאתהא ואבניתהא
וגיר דלך מן אחואלהא וסמית הרא אלגז לכתרה פנונה כתאב
אללמע תשביהא לאבואב באללמע מן אלארץ והי מואצע יכון
פיהא אנואע[f] מכתלפה מן אלזהר אכבר מן אלתלמיע פי אלתוב
אלדי יכון מן אלואן שתי. ואלגז אלתאני נדכר פיה אכתר אלאצול
אלמוגודה פי אלמקרא פסמית הרא אלגז אלתאני ככתאב
אלאצול והרא חין אבדי בדכר גמיע מא תצמנתה כחול אללה.

[a] P. מחצה [b] Tout ce qu'on lit entre les deux דלך, manque dans A. Munk a rempli la lacune, à l'aide de R. comme suit: מן טריק אלגפלה ושגל אלבאל לא סימא במא הו גארי עלי אלאנסאן [c] A. corrompu: אלטען; Munk conjecture: אלמעאני [d] P. אלתראתב
[e] A. ולא [f] P. אצנאף

يقول أبو الوليد مروان بن جناح القرطبي في مقدمة كتابه "الأصول":

الحمد لله ولي كل نعمة، وموتي كل رغبة، ومعطي كل طلبة، ومتمم كل مسألة، وسامع كل دعوة، ومبلغ كل منية:

قال أبو الوليد مروان بن جناح قد قدمنا في الجزء الأول من هذا الديوان وهو كتاب "اللمع" من الأبواب العلمية والفنون الجلية والأصول القياسية والآراء النحوية ما لا غنى بالناظر في علم اللغة عن معرفته والوقوف عليه. ونحن نذكر في هذا الجزء الثاني الذي وسمناه بكتاب "الأصول" أكثر الأصول الدانية الموجودة في ما بين أيدينا من "المقرا" [1] ونبين من تصاريفها ونشرح من غرضها ما تدعو الحاجة إلى

التحري ونتحفظ فيه غاية التحفظ والذي يلزم فعله في تفسير كلام الله عز وجل.

الله العصمة من الخطأ والتوفيق إلى الصواب بمنه...في إحضار كل لفظة تكون تحت كل معنى لأني إن فعلت ذلك لأحضرت جميع "المقرا". لكنني أحضر من كل معنى ألفاظا ما على حسب ما أراه كافيا. فإن خرجت...يدك لفظة ما من معنى ما من المعاني ولم تتحر معناها فمد يدك إلى الأصل التي هي منه، فإن وجدتها فجيد، وإلا فاعرضها على جميع ما في ذلك الأصل...

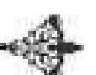
ولا غنى بالناظر في هذا الجزء الثاني أعني كتاب "الأصول" عن الوقوف على جميع ما تضمنه الجزء الأول أعني كتاب "اللمع". فبالوقوف عليه وبالعمل بما لدينا وحضضنا عليه هنالك من الرجوع إلى كتابيْ أبي زكريا أعني كتاب "حروف اللين" وكتاب "ذوات المثليْن"، وإلى كتبنا نحن أيضا أعني كتاب "المستلحق" و"رسالة التنبيه" وكتاب "التقريب والتسهيل" وكتاب "التسوية" وكتاب

(1) كلمة عبرية تعني: التوراة.



"التشوير" تتم له المعرفة وتجتمع له المنفعة، فإن هذه الكتب كلها نافعة لمن طالع في هذا الجزء. ومما يؤكد على الناظر فيه في الوقوف على جميع ما أودعنا في الجزء الأول أعني كتاب "اللمع" وفي جعله إياه نصب عينيه إنا قد احتفلنا فيه ضروبا من الاحتفال في ذكرنا جملة من الأبنية وجملة من الألفاظ الشاذة وجملا شتى في معان كثيرة اندرجت فيها لنا فوائد عظيمة من تصاريف اللغة ومجازاتها واستعمالاتها واعتلالاتها. ولم نر إعادة جميعه في هذا الجزء الثاني طلبا للتخفيف والاختصار..

وقد ذكر ابن جناح القرطبي سيبويه بالاسم في الصفحة 261 من كتابه اللمع.



פי אחת מידה׃ וקיל שה בריה[1] מכאן בריאה פחדף יא אלמד וקלב
אלאלף יא׃ וקיל תאם תמנו לגוע[2] פחדף אלמתל אלואחד׃ וקיל
ונחלת בך[3] ונחלו מקדשיהם[4] ואלאצל ונחללת תחללו לאנה מן ובאו
בה פריצים וחללוה[5]׃ וקאל וכעת צאת הקץ לימים שנים[6] ואצלה
5 ימימים לאנה תתניה ימים תהית גאלתו[7] אלדי תפסירה עאם כמא
קיל פי הדא אלמעני ויהי לימים מימים[8] פחדף אלמים וחדף אליא
מעה׃ וימים תהיה גאלתו עלי זנה תמים פכמא אן גמע תמים
ותתניתה תמימים כדלך יגב אן יכון גמע ימים ותתניתה ימימים
פחדפוא כראהה לאגתמאע אלמימאת ואן כאנוא קד יסתסהלון
10 אגתמאע אלאמתאל פי מואצע כתירה ואן כאנוא קד פעלוא פי
תמים צד פעלהם פי ימים אעני אנהם זאדוא פיה מימא ויא׃ ודלך
קולהם וביום החדש פר בן בקר תמימם[9] אנמא ואגב אן יכון
תמים לאנה וצף ללפר פקט אלא אן נעל וצפא להמא גמיעא׃ ולא
תנכרן* חדפהם בעץ אלכלמה מתל קולהם אי נקי[10] מכאן איש
15 גירה ממא דכרתה פאן אלכלמה אדא גרת עלי אלסנתהם כתירא
יכפפונה׃ וקד יפעל גיר אלעבראניין איצא מתל הדא *כמא קאלת
אלערב אלמנא מכאן אלמנאיא ומכאן אלמנאזל פחדפת[b]׃ וקד
יחדפון אכתר מן הדא חתי אנהם לקד יסתגזיון מן אלכלמה בדכר
אול שכהה מנהא חכי דלך ענהם סיבויההם *ואנשד לבעצהם

20 באלכיר כידאת ואן שרא פא   לא אריד אלשר אלא אן תא

אראד ואן שרא פשרא פאסתגזוא באלפא פקט ואראד בקולה אלא
אן תא אלא אן תריד פאסתגזי באלתא פקט[c]׃ ויחדפון איצא פאאת
בעץ אלאפעאל מן אלאמר מתל של נעליך[11] אלמשתק מן ונשל גוים
רבים מפניך[12]׃ ומן קח נא מפיו תורה[13] ומן גש פגע בו[14] ומן תן
25 לי הנפש[15] ומא אשבה דלך׃ וקד חדפוא אלפא מן אלפעל אלמאצי
פי קח על מים רבים[16] אלוגה פיה לקח׃ ופי ואיבי תתה לי ערף[17]
אלאצל נתתה׃ ופי והיום רד מאד[18] אצלה ירד ופי אהבו הבו[19]
אצלה אהבו מן באשר אהב[20] וסנבין דלך פי באבה מן כתאב

[a] A. יגבן [b] R. om. [c] R. om.

[1] Ex. 34, 20. [2] Nomb. 17, 28. [3] Ez. 22, 16. [4] ib. 7, 24. [5] ib. 7, 22. [6] II Chr. 21, 19. [7] Lév. 25, 29. [8] II Chr. 21, 19. [9] Ez. 46, 6. [10] Job 22, 30. [11] Ex. 3, 5. [12] Deut. 7, 1. [13] Job 22, 22. [14] II Sam. 1, 15. [15] Gen. 14, 21. [16] Ez. 17, 5. [17] II Sam. 22, 41. [18] Jug. 19, 11. [19] Osée 4, 18. [20] Gen. 27, 9.



בנות עיניו הדיבוני   כנאותס יריבוני

כקבוץ בת עינך ורצה להוציא מזה כי בת עינך איננו בענין כבה כאשר אמרנו, צריך שידע כי המשורר עשה זה בעבור שרמתה מלתו למלת בת אשר יקבץ אותו כאשר תקבץ [בנות] בת (אשר) ומחל על זה בעבור שלא נתבן-לו כמשקל זולת זה, וזה מה שקבלנו ממנו במאמרו זה, והערב עושים גם כן כמו זה, והמשורר הזה בעיני יותר יש לו מקום להנצל מן האחר שאמר

הלנצח אהי דואג לחצי בְבוהיך וגם אירא תניתם

כהגעת הבית כשבא המוחל בה בעבור רוחק המשקל והדין בה בקמצות כי ככה על דמיון כמה ובאשר נאמר על במותיך חלל (ש"ב א יט) כן ראוי לומר כבותיך בקמצות יהראיה החזקה על זה אמרו בבת עינו (זכריה ב יב) מבלי שנות הבית בסמיכה; והטוב בעיני כבבת עינו [1]).

וכמה שיהיו עלולי העין שלהיאל (חגי א יב) כמו שאלתיאל (דה"א ג יז), שער השפות (נחמיה ג יג) במקום האשפות (שם), בחמא מכמר (ישעיה נא כ) כמו ותאו וזמר (דברים יד ה) כחסרון האלף האלף הנחוכה במקום הואו, והואו אשר קודם האלף למשך, עשה עש (איוב ט ט) כמו ועיש על בניה תנחם (שם לח לב), הה ליום (יחזקאל ל) כמו אהה (יואל א), ואפשר שתהיה האלף באתה תוספת. שה בריה (יחזקאל לד כ) במקום בריאה והסרה יוד המשך והפכה האלף יוד, ונאמר האם המנו לגוע (במדבר פיז יז) וחסר הכפל האחד. ונאמר ונחלת בך (יחזקאל כב טז) ונהלו מקדשיהם (שם ז כד) והעקר ונחללת ונחללו כי הוא מן: ובאו פריצים וחללוהו (שם ז כב), ונאמר וכעת צאת הקץ לימים שנים (דה"ב כא יט) עקרו ימימים כי הוא משנה ימים ההיה גאלתו (ויקרא כה כט) אשר פרשו שנה כאשר נאמר כענין הזה (דה"ב שם) ויהיה לימים מימים והסרה המם וחסרה היוד עמה, וימים תהיה גאולתו ע"מ תמים, וכאשר קבוץ תמים ומשנהו תמימים כן ראוי להיות קבוץ ימים ומשנהו ימימים והכרו על מאמם הקבץ המפים אע"פ שיקל עליהם קבוץ האותיות הדומות זו לזו במקומות רבים, ואע"פ שעשו בתמים הפוך מה שעשו בימים ר"ל שהוסיפו בו יס, והוא אמרו וביום החדש פר בן בקר תמימים (יחזקאל מו ו) והדין בו שיהיה תמים כי הוא ספור לפר בלבד, אלא אם יושם ספור לשניהם יחד [2]). ואל תתמה על חסרם קצת המלה כמו אמרם אי נקי במקום איש וזולתו ממה שזכרתיו, כי המלה כאשר היא נוהגת בלשונה הרבה יקלו אותה, וזולת העברים עושים גם כן כמו זה; ויש שמחסרים יותר מן החסרון הזה עד שיספיק להם לזכור מן המלה אות אחת ממנה ספר זה עליהם סיבויהו [3]).

ומחסרים פאי קצת הפעלים מן הצווי כמו של נעלך (שמות ג) הנגזר מן ונשל גוים (דברים ז), ומן קח נא (בראשית כב כב) ומן תן לי הנפש (שם יד כא), ומן גש פגע בו (ש"ב א טו) והדומה לזה. וכבר חסרו הפא מן הפעל החולף בקח על מים רבים (יחזקאל יז ה) משפטו לקח, ובאיבי תחה לי ערף (ש"ב כב מא) העקר בו נתתה, וכהוים רד מאד (שופטים יט יא) עקרו ירד מאד, וכאהבו הבו

[1]) כן הוא בלמות בספרינו, ונוסחת ר"י כבת וכן נוסחת כב"י בקענליקאט ופרמון המלפם, ובכ"י בכבת.

[2]) ר"ל לפר ולבקר וכן פי רס"ן מלך, וזה יולא חוץ מן ההקשה. ולפה נמלק הנה.

[3]) סטיב הוא שם בעל מדקדק לשון ערבי לפי דעת החכם מונק.

وإذا قمنا بوضع مقارنة بين أبواب الكتاب وأبواب اللمع فإننا نجد العلاقة واضحة جدا. ففي الجزء الأول مثلا من كتاب سيبويه [1] نقرأ حديثا عن الكلم في اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه ابن جناح مبادئ الكلام.

غير أن التطابق الكبير هو الذي يمكن الإشارة إليه في مسألة وصف الحروف ومخارجها وصفاتها بين ابن جناح والمبرد (210 هـ-285 هـ) صاحب كتاب "المقتضَب" [2].

ونورد هنا حرفيا ما يذكره ابن جناح:

(1) كتاب سيويه. تحقيق: عبد السلام هارون. 5 أجزاء. دون تاريخ. دار الجيل. بيروت.

(2) كتاب المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة 1994. 5 أجزاء. وزارة الأوقاف. لجنة إحياء التراث الإسلامي. القاهرة.



אלבאב אלת'אני

פי דכר מכארג אלחרוף וצף בעץ כואצהא

אלחרוף אלת'נתאן ועשרון[a] חרפא ת'גבינא שהרתהא ען שרחהא
עלי תואליהא[b]. ולהא ה' מכארג אקצאהא מכרג'א אלי דאכל אלאחרף
5 אלחלקיה והי ד' יג'מעהא אהחע ואקרבהא מכרג'א אלי כארג
אלאחרף אלשפהיה והי ד' אחרף יג'מעהא בומף ובין הדין אלמכרג'ין
ג' מכארג' אקרבהא אלי אלחלק מכרג[c] אלאחרף אלחנכיה והי ד'
יג'מעהא גיכק ואקרבהא אלי אלשפה מכרג[d] אלאחרף אלסניה והי
ה' אחרף יג'מעהא זסשרץ[e] ת'ם יתוסט הדין אלמכרג'ין מכרג ה'
10 אלאחרף אלתי יג'מעהא דטלנת. הכד'א קסמתהא אלאואיל עלי
הד'ה ה' אלמכארג מן גיר תפציל ולא תחדיר[f] בל בבעץ אלמקארבה
וד'לך אן ענד תדקיק אלנט'ר יוג'ד[g] בעץ אחרף כל מכרג מן הד'ה
אלמכארג ארפע מן בעץ וד'לך אן אחרף כל מכרג מן הד'ה אלמכארג
ליסת במסתויה פי ד'לך אלמכרג אלד'י וסמת בה ואלא פליס כאן
15 יכון לכל מכרג מן אלמכארג גיר חרף ואחד. מת'אל ד'לך אן אחרף
אלחלק והי אהחע אד'א סברנאהא פי כ'רוג'הא מן אלחלק וג'דנאהא
עלי ג' אצ'רב אעני[h] אן להא ג' מכארג פי אלחלק אחדהא מן אקצי
אלחלק מת'ל מכרג אלאלף גיר אללינה אלתי תסמיהא אלערב המזה
וד'לך אן אלאלף עלי צ'רבין אחדהמא תכון אלאלף פיה[i] ט'אהרה
20 מחסוסה מת'ל אלף אסר ואלף אכל ואלף ואל תאטר עלי באר פיה[1]
פן יאנף[2] וקראהו אסון[3] ובאלג'מלה כל אלף ט'אהרה ט'הורא בינא
סאכנה כאנת או מתחרכה כאי חרכה כאנת והי[k] אלתי תסמי המזה
ואלצ'רב אלב' הי אלתי תכון אלפא[l] לינה כפיה מת'ל אלאלף אלתי
הי עין אלפעל פי החמס קם[4] אעני אלאלף אלכ'פיה[m] אלתי בין
25 אלקאף ואלמים והי אלט'אהרה פי אלכ'ט פי וקאם שאון בעמיך[5]

[a] A. כב [b] P. תיאליהא (sic). [c] P. מכרגא [d] P. מכרגא [e] P. R. וסצרש [f] A. תחריר, R. הגבלה [g] P. יוגב כן [h] P. נעני [i] P. פיה אלאלף [k] A. הי [l] P. אלפה, R. אלף שלו [m] A. om., P. כפיה

[1] Ps. 69, 16. [2] ib. 2, 12. [3] Gen. 44, 29. [4] Ez. 7, 11. [5] Os. 10, 14.

ומתל אלאלף אלכפיה איצא פי רברו אל דוד בלט[1] אלטאהרה פי
אלכט [פי ותבוא אליו בלאט[2] ומתל אלאלף אלכפיה איצא[a] פי ולרש
אין כל[3] אלטאהרה פי אלכט[b]] פי אחר עשיר ואחר ראש[4] [האיש
הראש[5]][c] ומתל אלאלף אלכפיה פי ויאמר יי׳ לדג[6] אלטאהרה פי
5 אלכט פי מביאים דאג וכל מכר[7]. ופי כל פעל כפיף מעתל אלעין
מפרד אלף כפיה פי אלכט טאהרה פי אללפט מתל ושב אל המחנה[8]
דר כשרו[9] ומא אשבההמא. פמתל הדה אלאלפאת יסמי אלפא
באלאטלאק. פאלהמזה אבער חרוף[d] אלחלק כלהא מכרגא ויליהא
פי בעד אלמכרג אלהא והדא הו אלצרב אלתאני מן אלאחרף
10 אלחלקיה פי מכארגהא ואלאלף האויה הגאף. ואלצרב אלג׳ מן
אלאחרף אלחלקיה פי מכארגהא הו מכרג אלחא ואלעין קריב מנה.
ועלי הדא אלמתאל תגרי אחרף סאיר אלמכארג פי אן בעצהא
ארפע מן בעץ פי אחואזהא ולו אן אחרף כל מכרג תכון מנולה
גמיעהא מן מכרגהא מנולה ואחדה למא אכתלפת ולכאנת כלהא
15 עלי צורה ואחדה אי עלי צות ואחד. מתאל דלך אנה לו כאנת
[מנזלה אלחא פי מכרגהא ומדרגתהא מן אלחלק הי מנזלה אלהמזה
לכאנת][e] אלחא הי אלהמזה ואלהמזה הי אלחא ואלא פמא אלכלאף
בינהמא אן לם יכן כמא קלנא אן בעץ אלחרוף אלתי הי מן מכרג
ואחד ארפע פי דלך אלמכרג מן בעצהא. ואעלם אן אלרא ואן
20 שארכת חרוף[f] אלצפיר אלתי הי אלזאי ואלסין ואלצאד ואן שארכת
איצא חרף אלתפשי אלדי הו אלשין פי אנהא תנסל אנסלאלא פאן
מכרגהא אקרב מן מכרג אללאם ואלנון והי תלאתתהא אעני אללאם
ואלנון ואלרא מן גמלה אחרף אלדלק ואחרף אלדלק ז׳ הדה אלג׳
אעני אללאם ואלנון ואלרא ואלאחרף אלשפהיה אלתי הי בומף לאן
25 אלדלאקה פי אלמנטק אנמא הי בטרף אסלה אללסאן ובאלשפתין.
וביאן דלך אן מכרג אללאם מן טרף אללסאן מעארצא לאצול
אלתנאיא ואקרב אלמכארג מנה מכרג אלנון אלמתחרכה פאמא
אלנון אלסאכנה פמכרגהא מן אלכיאשים ותעתבר דלך אנך[g] לו

[a] R. om. [b] Dans A. ce passage est omis; dans R. l'exemple de לאט suit celui de ראש [c] Cela ne se lit, ni dans A., ni dans R. [d] P. אחרף [e] Omis dans A. [f] P. אחרף [g] P. באנך

[1] I Sam. 16, 22. [2] Jug. 4, 21. [3] II Sam. 12, 3. [4] ib. 12, 1. [5] ib. 12, 4. [6] Jon. 2, 11. [7] Néh. 13, 16. [8] Ex. 33, 11. [9] Lev. 15, 3.



אמסכת באנפך ענר לפטך בהא לוגדתהא מכתלה׃ ואלרא בין
מכרג אללאם ואלנון פמכארג אלרא ואללאם ואלנון מתקארבה
בעצהא מן בעץ אלא אן אלנון אלמתחרכה משרכה גנה׃ ואלגנה
מן אלכיאשים ואלנון אלסאכנה כאלצה[b] מן אלכיאשים ואנמא
סמיתא באסם ואחד לטא דכרת לך אעני לאשתבאה אלצותין ואלא
פאנהמא ליסתא מן מכרג ואחד ואנמא אסתחקת אלרא ענד
אלאואיל רצי אללה ענהם וצעהא פי מכרג חרוף אלצפיר וחרף
אלתפשי ללמשארכה אלתי דכרתהא לך[c]׃ ואמא אלדאל ואלטא
ואלתא. פאנהא ואן כאנת מכארגהא מן טרף אללסאן ואצול
אלתנאיא כמכרג אללאם ואלנון ואלרא פאן דלך אלטרף ליס הו
אסלה אללסאן בל מא[d] הו ארפע מן אלאסלה קלילא׃ ואעלם אנך
אדא אדרת אן תסבר אלאחרף[e] פי מכארגהא ומדארגהא פוגה
אלעמל פי דלך אן תפתח פאך באלהמזה תסתטהר אלחרף אלדי
תריד סברה׃ מתאל דלך אנך אדא אדרת מערפה מכרג אלעין
קלת אע ואן אדרת מערפה מכרג אלבא קלת אב ואן אדרת מערפה
מכרג אלקאף קלת אק ואן אדרת מערפה מכרג אלסין קלת אס ואן
אדרת מערפה מכרג אללאם קלת אל׃ ואעלם אנה[f] בתירא מא
יסתצעבון אן יתואלי ענדהם פי כלמה ואחדה חרפאן יכונאן מן מכרג
ואחד לצעובה אלנטק *בדלך ואנמא[g] אלאטראד עלי תואלי חרוף
אלמכתלפה אלמכארג אד דלך אכף עלי אללסאן׃ מתאל דלך אנה לא
ינטק בזס ולא כסז וקד יוגד שע ולא יוגד צש וקד יוגד חע ולא יוגד
עח וקד יוגד טד ולא יוגד דט[1] ואן אסתעמל אסתתקל ואנמא דלך עלי
קדר מא יסתתקלון או יסתסהלון׃ ואעלם איצא אן לבעץ אלחרוף
כואץ תנפרד בהא דון גירהא מן אלחרוף מתל אן אלחא ואלעין לא
ישדאן אצלא מן בין סאיר אלחרוף ומתל אן בגדכפת יאתי פי אללגה
אלעבראניה עלי צרבין צרב כפיף וצרב תקיל ומתל אן אחרף יהוא
תכפף מא וקעת עליה מן אחרף בגדכפת אלא אלפאטא מחפוטה׃
וקד בין דלך אפאצל אלסופרים פלא מעני לדכרה פי הדא אלכתאב׃

[a] P. ענא [b] R. לכד (= כאצה) [c] A. om. [d] Rayé dans P. [e] P. אלחרוף [f] P. אן
[g] A. ואמא; R. ואן

[1] Voyez *Bacher*, Abraham Ibn Ezra als Grammatiker, p. 56, n. 19.

ומתל מא לאתהע[a] מן אלאנחא אלמכתלפה ואלוגוה אלמפננה[b].
וקד אשאר רב[c] סעדיה רצי אללה ענה אלי דכר שי מנה פי שרחה
לספר יצירה יחכי[d] הנאלך אן לה פי דלך וצעא גאמעא ולם גרה
נתן ולא וצל אלי כלדנא פלדלך לסת אכלי הדא אלכתאב מן דכר
כעץ וגוהה לארתבאטה באלתצריף. ומתל מא לאחרף וכבל מן 5
אלתאכיר פי אלפאת[e] לגה ארונות ודלך מסטור פי אלמסרה. ומתל
מא ללחא ואלעין מן אלתאכיר פי לפטה מה[f] אדא אתצלת בהא
ודלך איצא מוגוד פי אלמסרה פלא מעני לאטאלה כתאבנא הדא בה.
ולדא איצא כואץ ינפרד באלאחכאם להא אהל טבריה אד הם
אפצח אלעבראניין לסאנא ואכתרהם ביאנא וקד דכר דלך פי כתאב 10
אלמצותאת פלנערץ נחן ענה. ומן כואץ אלחרוף אן בעצהא לא
יכון אבדא אלא אצליא דאתיא פי אלכלמה אלתי הו פיהא ובעצהא
קד יכון אצליא פי כלמה מא ותכון גיריא זאירא או כדסיא פי כלמה
אכרי יכדם אלמעאני פארא וקע אצליא כאן במנזלה גירה מן
אלחרוף אלתי לא תכון[g] אלא אצליא פי כל מכאן תקע[h] פיה. 15
ואיצא אן בעץ אלחרוף קד יכון בדלא מן בעץ ויכון דלך לאצטראר
פלא[i] יסכן גיר דלך. וקד יכון בעצהא בדלא מן בעץ לגיר אצטראר
וסתרי נבדא מן דלך פי כתאבנא הדא בחול אללה.

באב. אעלם אנה לא ינטק בחרף ואחד עלי אנפצאל ואנפראד[k] לאן
אבהדא אלנטק לא יכון אלא בחרכה אד לא יבתדי בסאכן 20
ואנתהאוה[l] יכון בסכון אד לא יוקף אלא עלי סאכן ותדאן לא
יגתמעאן פי חרף ואחד ואקל מא תכון עליה אלכלמה אלמנפצלה
חרפאן חרף יבתדי בה וחרף יוקף עליה ואכתר מא וגדנאה עליה
פי אלכתאב י׳ אחרף מתל האחשדרפנים[1] למשפחותיהם[2] ותבלג בואו
אלעטף י״א חרפא מתל והאחשדרפנים[3] ובעלילותיכם[4] וכתועבותיהן[5]. 25
ואן זיד עלי ובעלילותיהם[m] אלדי פיה צמיר אלגיב אלואו אלתי
רבמא יזידהא אלעבראניון בעד מים אלגמע אלגיב כלנת אלכלמה
י״ב חרפא פכאנת ובעלילותיהמו וכדלך אן זיד עלי וכתועבותיהן

[a] A. לאהתן, R. לאחהער [b] A. אלמפתנה, R. המרתיבים [c] R. רבינו [d] P. תבי, R. וספר [e] Omis dans R. [f] A. מא [g] A. יכון [h] A. יקע [i] A. ולא [k] P. עלי אנפראד ואנפצאל [l] A. ואנתהאיהא [m] P. R. ובעלילותיכם

[1] Esth. 8, 9. [2] Gen. 8, 19. [3] Esth. 9, 3. [4] Ez. 20, 44. [5] ib. 16, 47.

אלהא אלתי יזידהא אלעבראניון בעד נון גמע אלמונה׳ ב׳אנה
אלכלמה׳ איצ׳א עליª יב׳ חרפא פקיל וכתועבותיהנה׳ וקל מא יבקון
פי אלכלמה׳ אלהא אלתי ללצ׳מיר מע זיאדה׳ אלואו כמא סתרי ד׳לך
מבינא בחול אללה׳ ואעלם אן אלחרפין לא יתרכב מנהמא אלא
5 כלמתאן כמאᵇ יתרכב מן אלמים ואלנון מן גם לא גיר ואן אלת׳לת׳ה׳
אלאחרף יתרכב מנהא ו׳ כלמאת ורבמא כאן בעצ׳הא מלגי מת׳למא
יתרכב מן אלעין ואלבא ואלרא עבר בער ערב ברע רבע רעב׳ ואן
אלארבעה׳ אלאחרף יתרכב מנהא כ״ד כלמה׳ יסתעמל אקלהא וילגי
אכת׳רהא מת׳ל מא יתרכב מן אלכאף ואלרא ואלסין ואלמים כרסם
10 כרמס כסרם כסמר כמרס כמסר רמכס רכמס רכסם רסמך רסכם
רמסך סמכר סמרך סרכם סכמר סרמך סכרם מכרס מכסר מרכם ª
מרסך מסכר מסרך׳ ותלכיץ ד׳לך אנה למא תרכב מן אלחרפין
כלמתאן צאר ארא צ׳רבנא אלכלמתיןᶜ פי ג׳ ד׳לך עדד אחרף
אלכלמה׳ אלת׳לאת׳יה׳ תרכב מנהא ו׳ כלמאת וכד׳לך איצ׳א ארא צ׳רבנא
15 אלסה׳ כלמאת פי ארבעה׳ ד׳לך עדד אחרף אלכלמה׳ אלרבאעיה׳
תרכב מנהא כ״ד כלמה׳ ולו צ׳רבנא אלכ״ד כלמה׳ פי ה׳ אעני פי עדד
אחרף אלכלמה׳ אלכ׳מאסיה׳ לתרכב מנהא ק״כ כלמה׳ והו אלקיאס
פימא זאד עלי הד׳א אלעדד׳

אלבאב אלת׳אלת׳

20 ד׳כר אקל אצולᵈ אלאסמא ואלאפעאל ואלחרוףᵉ ואכת׳ר אצולהא

אעלם אן תרכיב חרוף אלמענם יכון כמא קד ד׳כרנא ד׳לך עלי ג׳
אקסאם לאסמא ואפעאל וחרוף מעאן לא יכלו כלאם מן אחד הד׳ה
אלאקסאם ולא יוגד פיה אכת׳ר מנהא׳ ואלאסמא הי מא גאז אן תכון
פאעלה׳ או מפעולא בהא׳ פמנהא מפרדה׳ מת׳ל אדם שת אנוש דוד
25 שלמה משהᶠ אהרן מרים גמל חמור אבן סלע בגד׳ ומנהא מרכבה׳
מת׳ל תצר־מות יששכר אברהם בנימין אביהוא אבירן אביעזר
אחימלך אחירע צלמות עבשט קיקלון בליעל ומא אשבה ד׳לך׳

ª Correcture dans P.: בלגת אלכלמה׳ איצ׳א ᵇ P. מת׳ל מא ᶜ R. השתי אותיות = אלחרפין
ᵈ A. om. ᵉ A. om. ᶠ P. ajoute יששכר

ولا يقتصر الأمر عند ابن جناح وحده بل نجد التأثير عند كثير من اللغويين اليهود السابقين واللاحقين في الأندلس الإسلامية وغيرها من البقاع.

يبدو من خلال هذه النماذج الدالة مدى التأثير الذي أحدثه سيبويه، والنحو العربي عموما، في النحو العبري تنظيرا وممارسة. وقد وجد النحاة اليهود مسوغا للإقرار بهذا التأثير والإقبال عليها دون تردد أو أدنى حرج، ويتجلى في طبيعة اللغة العبرية نفسها من جهة، وفي مدى قوة اللغة العربية من الناحية التاريخية من جهة أخرى.

فاللغة العبرية كانت محدودة الاستعمال عبر مسارها التاريخي المضطرب والمتعثر في كثير من الأحيان. فكان لا بد من البحث عن نموذج لغوي تستقي منه اللغة العبرية قواعد تضبط الكتابة والتعبير والنطق دون أن تبتعد، في هذا كله، عن التوراة باعتبارها الكتاب الديني الذي يجب أن تؤول إليه قضايا اللغة تلك من أجل فهمه فهما صحيحا واستيعابه لما يكتسيه من أهمية في حياة اليهود الفردية والجماعية.

وتكمن أهمية اللغة العربية هنا في قدرتها على تقديم كثير من العناصر الصوتية والصرفية والتركيبة والدلالية والمعجمية التي تحتاجها اللغة العبرية، ما دامت اللغتان قريبتان من الناحية اللغوية في إطار تلك الصلة التي أوجدتها اللسانيات التاريخية باسم فصيلة لغوية تسمى تجاوزا " اللغات السامية ".

ومما شجع الإقبال على اللغة العربية من طرف النحاة اليهود ارتباطها بالقرآن الكريم في إطار مفهوم " الإعجاز " عموما. فكما أن العربية لغة القرآن الكريم، فكذلك العبرية لغة التوراة.



ونظرا لما تحمله اللغة العربية من خصائص ممتدة عبر الزمن تكاد تجعل منها في الغالب الأعم اللغة " السامية " الأقرب إلى " اللغة السامية الأولى " أو " اللغة-الأم " فإن الإقبال عليها من طرف النحاة اليهود قديما وحديثا يجد مبررا له في ذلك الاعتبار اللغوي-التاريخي الفريد من نوعه في تاريخ اللغات الإنسانية عموما.

فالاعتماد على اللغة العربية يرتبط بمسألة نفعية عملية مفيدة للنحو العبري. لذا لا ينبغي فهم ذلك الإقبال بأنه نوع من الإعجاب، وإنما هو تقليد للغة ناجحة من طرف لغة فقيرة وجدت ثراء صوتيا ومعجميا وتركيبيا في المتناول وفي الاستعمال. لهذا كان المنهج المقارن مفيدا للغويين اليهود في التعامل مع كثير من قضايا اللغة العربية في ذلك الوقت. فالمسألة لا ترتبط بوجود منهج بقدر ما ترتبط بالحاجة إلى طريقة تبرر الاعتماد التام على اللغة العربية.

لذا فإن النحو العبري إنما حذا حذو النحو العربي لما يتيحه ذلك النقل والتقليد من إمكانيات تجاوز كثير من مآزق اللغة العبرية أي سوء فهم التوراة. فالإقبال على اللغة العربية كان لغرض استيعاب مضامين التوراة وتسهيل عملية التعبد بها. وقد تبدو المسألة مثيرة لبعض القلق للوهلة الأولى. ولكنها حقيقة اللغة حينما ترتبط بنص ديني مقدس عند طائفة بشرية معينة.

ومما يكرس هذه الحقيقة كثرة الاستشهاد من التوراة عند النحاة اليهود وهم يرددون قواعد النحو العبري في مصنفاتهم العديدة. وما يؤكد هذا أيضا تلك الطريقة العجيبة في كتابة اللغة العربية بحروف عبرية، والحرص على بروز الشكل العبري أثناء الكتابة.



وينبغي الإشارة أخيرا إلى أن النحو العبري لم يترجم في مراحله الأولى كتب النحو العربي، وإنما نقلها كما من حرف عربي إلى حرف عبري. فنحن هنا لسنا في معرض الحديث عن عملية الترجمة مثلا. إذ لم تكن هناك ترجمة. بل كانت عملية إعادة كتابة لنص من لغة عربية إلى لغة عربية لكن بحروف عبرية.

مما يجعلنا أمام لغة يهودية تدخل ضمن حقل الثقافة العربية-الإسلامية أو هكذا نريدها أن تكون.

وتدعونا هذه الملاحظة إلى اعتبار النحو العبري في الأندلس الإسلامية وفي المشرق العربي عموما (العراق ومصر خصوصا) تراثا عربيا-إسلاميا مع ما يعنيه ذلك الربط الثقافي والجغرافي والتاريخي من ضرورة استحضار ذلك البعد أثناء دراسة التراث العبري عموما داخل فضاء الثقافة العربية-الإسلامية.

لذا فإننا ندعو إلى ضرورة الاهتمام بالنحو العبري - موضوع هذه المداخلة - من هذا المنطلق، أي أننا نوجه النداء للباحثين العرب ليعيدوا قراءة ذلك التراث ويعيدوا نشره في ضوء الثقافة العربية-الإسلامية، لأنه تراث عربي-إسلامي رغم أنه مكتوب بلغة عربية ولكن بحروف عبرية.

لقد آن الأوان لكي نضطلع بهذه المهمة بعيدا عن الأحكام المسبقة والمواقف السلبية التي لا تخدم البحث العلمي الأكاديمي بقدر ما تزيد من ضحالة الفكر وهيمنة الفوضى والتسلط والوصاية على العقل.



وحينما نلاحظ الترجمات العبرية اليوم لهذا التراث تتعمد إخفاء اسم سيبويه فمعناه أن النية مبيتة لفصل ذلك التراث عن البيئة التي عاش فيها وانطلق منها. وعلينا التصدي لمحاولات التشويش والتشويه تلك ليس فقط باسم الأمانة العلمية الأخلاقية، ولكن أيضا لأن ذلك التراث ملك لنا ولا يجوز لنا التفريط فيه بأي وجه كان.

ونشير إلى ان الاهتمام بهذا التراث عموما ينبغي أن يسير في اتجاهيْن متكامليْن: ففي مرحلة أولى نقترح إعادة كتابة ذلك التراث إلى اللغة العربية (هذه العملية سهلة لأن التعبير عربي والحروف عبرية)، ونقوم في مرحلة – وهي الأهم والأخطر – بالقيام بدراسة نقدية لذلك التراث لما قام اليهود بترجمته إلى اللغة العبرية ترجمة فعلية. وتعني الدراسة النقدية العودة إلى المصادر التي انطلقت منها تلك الترجمات ومعرفة مدى درجات التدخل المباشر من طرف المترجمين في تحريف الترجمات وتشويهها عن قصد، بغية التقليل من حجم التأثير العربي-الإسلامي في تلك النصوص العبرية-العربية.

وتبقى الإشارة، في الأخير، إلى التوراة اليهودية والكتاب المقدس المسيحي أو الأناجيل. إننا ندرك جيدا أن كثيرا من الغموض يلف الكتب الدينية اليهودية والمسيحية على السواء. ولعل مصدر الغموض الأول يعود إلى اللغة التي كُتبت بها التوراة أولا والأناجيل فيما بعد. ولعل هذا العائق أيضا هو الذي دفع الكنيسة إلى تبني اللغتيْن اليونانية واللاتينية في مرحلة من مراحل محاولة إعادة استكشاف الخطاب الديني عموما.

لذا فإن إعادة توطين التوراة والأناجيل في مكانها الأصلي، وهو الشرق القديم كفيل بوضع آليات جديدة لإعادة فهمها فهما جديدا.



وندرك جيدا الجرأة الزائدة في هذه الفكرة. ولكنها محاولة إعادة جملة من الأمور إلى نصابها، وعلى رأسها إعادة امتلاك النحو العبري واعتباره تراثا عربيا-إسلاميا بكل ما تعنيه الصفة من قدرة الدين الحنيف على احتضان كثير من الديانات والمذاهب والنزعات واستيعابها لأن الفكر الإسلامي يمتلك من القوة ما يجعله قادرا أكثر من غيره على تدبير مسألة الاختلاف، في إطار من الحرية الفكرية التي لا يمكن لها أن تتحول إلى خلاف.

فما أحوجنا إلى الاعتبار من دروس التاريخ. وتراثنا الثقافي في الأندلس الإسلامية شاهد على ذلك. وعلينا أن نولي عناية خاصة بهذا التراث لما له من أهمية من الناحية التاريخية (في صلتها بمفهوم الذاكرة الجماعية المتداولة كثيرا في زماننا هذا). ولعل هذه العناية هي التي يجب أن تكون حافزا لنا لكي نتصالح مع ماضينا المجيد كاملا، دون انتقاء أو إقصاء أو إلغاء، وذلك لكي يكون لنا موضع قدم في الدراسات المقارنة عموما. كما أن هذا الاهتمام يجعلنا نكون حاضرين في الدراسات الجادة والرصينة، وفي إعادة تحقيق كثير من نصوصنا القديمة التي يوجد كثير منها في مكتبات عالمية كبرى (المكتبة الوطنية في باريس، ومكتبة الإسكوريال في مدريد، ومكتبات جنيف ولندن وأكسفورد وواشنطن ونيويورك وهارفارد وبوسطن وسانت بيتيرسبورغ...). فمن العيب أن يحقق الباحثون والمستشرقون الغربيون مخطوطاتنا ونحن نكتفي باستيراد كل شيء.

والله الموفق.

"كتاب "سيبويه" حسب مخطوطة نحوي أندلسي من القرن السادس للهجرة / الثاني عشر للميلاد"

بقلم: جينيفير همبرت[1]

ترجمه من الفرنسية: أ.د. محمد مفتاح[2]

أ.مؤنس مفتاح[3]

تمهيد:

على الرغم من أن كتاب "سيبويه" (المتوفي سنة 180/ 796) كان موضوع عدة طبعات، فإن النص الأشهَرَ الذي نقرؤه[4] به تغييرات طفيفة جدا، وعلى نحوِ ما يحدث في كثير من الأحيان بالنسبة للنصوص الصعبة والتي طال انتظار صدورِ

---

(1) جونيفيف أمبير Geneviève Humbert: أكاديمية فرنسية مهتمة بالدراسات اللغوية و النحوية- المركز الجامعي للبحث العلمي بباريس. المصدر: المخطوط العربي وعلم المخطوطات - منشورات كلية الآداب - جامعة الرباط، 1994م، ص 9-21

(2) محمد مفتاح (أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المغرب)

(3) مؤنس مفتاح (باحث متخصص في الترجمة)

(4) تلك هي الطبعة الأولى لديرينبورج H. Derenbiurg: كتاب سيبويه، دراسة في النحو العربي، مجلدان، باريس، المطبعة الوطنية، 1880_ 1889،(أعاد طبعه G.Olms , Hildesheim New York 1970). الطبعة المصرية الأولى، غفل، طبعت بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، 1898-1899 (أعيد طبعها ببغداد، مكتبة المثنى، 1965). والطبعة المصرية الثانية كانت بتحقيق عبد السلام هارون، 5 مجلدات، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1966_ 1967، هذه الطبعات كانت وراء خمول ذكر طبعة كلكتا، على الرغم من أنها طبعة على سوية طبعة ديرينبورج تاريخيا، وهي لأكبر الدين أحمد خان بهادر (كلكتا مطبعة Guide الأوردية، 1887)، ولم توزع إلا في دائرة ضيقة من الخواص. وهي مستقلة تماما عن الطبعات الثلاثة الأخرى، ومما تختص به إدخال الشروح في قلب النص، وهو حال 99٪ من المخطوطات التي وصلت إلينا.



طبعتها الورقية، فقد تم الاعتماد على النسخة الرئيسة التي أصبحت فيما بعد أساس الطبعات المقبلة.

إن عدم تجديد القاعدة المكتوبة بخط اليد[1] وغياب جهاز نقد حقيقي في الطبعات الحديثة يُعزز الوهم بين المتلقين بأن النص تمت صياغته بشكل قطعي، في حين أن جميع الطبعات و بغض النظرعن طبعة "كلكتا" التي اعتمد عليها بشكل كبير جدا في التحقيق، فقد تعرضت طبعة "ديرينبورغ" للنقد وكذا مخطوطة رئيسة اعتمد[2] عليها هذا الأخير.

إن المجلد التاسع من "تاريخ التراث العربي" و الذي نشر في عام 1984، يُظهر درجة الثقة بالمخطوطات المكتوبة باليد باعتبارها قاعدة للطبعات وذلك بالنظر إلى النفائس التي تتضمنها المكتبات، وقد أحصى "فؤادسزكين" ستا وستين مخطوطة ل"الكتاب" في حين أن "ديرينبورغ" لم يستخدم إلا أربعة منها، وقد تمكنت من العثور منذ ذلك الحين على اثنتي عشرة نسخة إضافية[3]. كما أننا نتوفر من جهة على ثلاث طبعات تعتمد بشكل وثيق على النسخة الأساسية ل"ديرينبوغ" ومن

---

(1) بينت في بعنوان ((طبعات " الكتاب" لسيبويه و أصولها من النسخ المخطوطة) في studies in the history of Arabic Grammar II éd.pae K. Versteegh et M.G. , Garter, Amestedam/ (Philadelphie, 1990)

أن الطبعة المصرية الأولى لم تستند إلى أية مخطوطة، وأن عبد السلام هارون لم يشر إلا إلى نسختين هما الأحداث من بين النسخ المخطوطة في مكتبات القاهرة. وقد أشار في مقدمته إلى أنه اتخذ طبعه ديرينبورج نسخة أساسا لنشرته.

(2) المرجع السابق: "طبعات الكتاب" لسيبويه وأصولها من النسخ المخطوطة ص 181– 186

(3) أشير إليها في آخر ما صدر من فهارس المكتبات الموجودة وأكثرها في تركيا، ولم يتح لي حتى الآن الاطلاع على العدد الأخير من الدورية المغربية " مجلة البحث العلمي" التي بلغني أنها نشرت بحثا فيه إشارة إلى اكتشاف نسخة جديدة لكتاب سيبويه.



جهة أخرى نجد ثمانا وسبعين نسخة ل"الكتاب" تم الاعتماد على ست مخطوطات منها فقط من قبل الناشرين.

لقد تبين لي بعد فحص ستين نسخة من مخطوطات " الكتاب" فحصت بعضها فحصا مباشرا وبعضها الآخر من خلال الميكروفلم، أن هناك أخطاء لا يستهان بها في الطبعات المختلفة[1]، بل إن منها ما قد يفتح الباب أمام إجراء تعديلات جوهرية على النص، وقد مكنتنا نسخة مأخوذة من مخطوطة "القيروان" في بداية القرن الخامس من تجديد معرفتنا ب "الكتاب"[2] بشكل جدي.

إن الانتقادات الأخطر التي يمكن تقديمها للناشرين الحاليين ليس لجهلهم بمكان وجود هذه النسخة المنعزلة والمعزولة، ولكن لافتقارهم إلى معرفة فائدتها وغناها في ضبط النص؛ فهناك بالفعل نسخ قديمة من "الكتاب" يمكن عَدُّها طبعاتٍ نقديةً حقيقية مستندة إلى تاريخ النصوص و دراستها، وأريد أن آخذ هنا مثالا على تلك النسخة الأكثر استثنائية منها وهي مخطوطة أصلية لنحوي أندلسي توفي في بداية القرن السادس والمعروف باسم "علي بن خروف الحضرمي"

سوف أحاول بعد الحديث عن بعض خصائصها الباليوغرافية والكوديكولوجية الأكثر إثارة للاهتمام من توضيح بعض الملحوظات الهامشية التي ستؤدي بي إلى شرح أنه يمكن الحديث عن مثل هذه النسخة أي عن نسخة حقيقية نقدية مقنعة ومرضية بالمقارنة مع الطبعات الحديثة، وسوف أبين بعد ذلك أن الدروس

(1) انظر على سبيل المثال بحث " طبعات الكتاب" لسيبويه وأصولها من النسخ المخطوطة، المرجع السابق ص 191-196

(2) يتعلق الأمر بمخطوطة مكتبة الأمبروزيانا بميلانو _ إيطاليا_ برقم عربي X056، وقد بينت في بحث بعنوان " مخطوطة أثرية لكتاب سيبويه" سينشر في دورية Linguistique arabe et sémitique, Développements récents, édite par G. Bohas بدمشق



المستفادة من "ابن خروف" تُمكننا من العثور على نوعين من النصوص، وفي القسم الأخير سأتحدث بإيجاز عن تاريخ تداول كتاب "سيبويه".

المخطوطة العربية رقم "6499" من مكتبة "باريس" الوطنية:

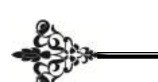
إن نسخة "الكتاب" للنحوي الإشبيلي "علي بن خروف الحضرمي" (المتوفي 609/ 1212)[1] و التي حررها وأنجزها لاستخدامه الشخصي، تم الاحتفاظ بها في المكتبة الوطنية ب"باريس" تحت رقم "6499" "الكتاب العربي"، غير أن المخطوطة التي تم الانتهاء من نسخها سنة 562هـ/ 1166-[2]7 هي للأسف مبتورة وناقصة وغير مكتملة (فحوالي ثلث فصولها مفقود)[3] ومضطربة الترتيب[4]

(1) أثبت ابن خروف اسمه في نسخته على هذا النحو:
" علي بن محمد (بن علي) بن خروف وكنيته أبو الحسن"
لمزيد من التفاصيل: ابن الزبير، صلة الصلة وهو ذيل لكتاب الصلة لابن بَشْكُوال في تراجم علماء الأندلس، الرباط ص 67 و 122- 123.

(2) ليس في سنة 558ه/ 1162، كما ورد في E.Blochet(فهرس المخطوطات العربية و الاقتناءات الجديدة، باريس، Leroux، 1965، ص 280) الذي حاذ حذوه فؤاد سيزكين وآخرون. سنة 558ه هي تاريخ إجازة بالقراءة حصل عليها ابن خروف، كما ورد في حاشية مكتوبة في ورقة 164

(3) الأجزاء المفقودة من النسخة هي: نهاية الباب الثاني، والأبواب من الثالث إلى السابع، وكذلك نصف الباب الثامن، والنصف الثاني من الباب السابع عشر، والأبواب من الثامن عشر إلى الخامس و العشرين، وكذلك المثلث الأول من الباب السادس والعشرين، والشطر الأكبر من الباب 112، والأبواب من 113 إلى 181، وثلاثة أرباع الباب 186، ومعظم الباب 235، والأبواب من 236 إلى 303، وكذلك الثلثان الأولان للباب 304 من اثنين إلى أربع كراسات وأربع ورقات مفقودة.

(4) خيطت الورقة المزدوجة الخارجية للكراسة الثالثة خطأ من أعلى خلال عملية ترميم للمخطوطة أو إصلاح لها أجري في الماضي، وكذلك أقحمت الخماسية (كراسة مكونة خمس صحائف مزدوجة) التي تحمل أرقام الأوراق من 106 إلى 7115 (الكراسة الحادية عشرة الحالية) خطأ بين الورقتين 105 و 106 بينما كان ينبغي أن تقرأ بعد الورقة رقم 142. وأخيرا وضعت الورقة 123 خطأ بعد نهاية الكراسة الثالثة عشرة بينما هي التالية للورقة 153.
ترتيب القراءات: الأوراق 1-105، 116-142، 106-115، 144-153، 143، 154-165



وخطها أندلسي دقيق، تتميز في مجملها بآثار للمعرفة بعلم الخطاطة و نظام تسجيل الحركات وقد تمت مناقشته هذه القضايا في الندوات العلمية (1) المتخصصة و أذكر على سبيل المثال لا الحصر: الحركات الأفقية و نقط الحروف الساكنة، والشدة التي تأتي بين الحروف و سطر الكتابة التي تأخذ شكلا معينا حسب حروف العلة المرتبطة بها وهي: الألف و الواو و الياء.

وأريد أن أؤكد هنا على ميزة أخرى في هذا النص والتي كرس لها " فان كونينسفيلد" P.S.Van koningsveld في بحوثه بالفعل بعض الكلمات(2)، حيث ذكر أن: "الحركة غير المنطوقة في نهاية الكلمة تشبه الساكن الأول من الكلمة التالية، فعندما تكون هذه الأخيرة دولقية وهي صفة من صفات الأصوات التي تخرج من طرف اللسان، يحدث تشابه رجعي تام (الإدغام) أو جزئي(الإخفاء) و هو ما دوّنه "ابن خروف" بطريقة منهجية مهملا "السكون" على "النون" مضيفا "الشدة" على الحرف الساكن الموالي مدغما فيما بعده.

يتضح لنا ذلك من عبارة مثل: "ونحو هذا أكثر من أن يُحصى"، حيث إن بعض علامات حرف "النون" غير المنطوقة أدغمت مع "الياء" الافتتاحية ل" يحصي"، فأصبح الأمر يتعلق هنا بظاهرة صوتية فوق قطعية لا يدونها إملاء اللغة العربية إلا في القرآن.(3)(*)

---

(1) انظر: P.S. Van koningsveld , The Latin-Arabic Glossary of the Leiden University Library New Rhune Publischers, Leiden 1977, p 27-31 وعرض: d'Alverny et F. Déroche Scriptorium XXXV, 198/1 p 117-120

(2) انظر المصدر السابق P.S.Van koningsvel, p 29-30

(3) وضع العلامات الصوتية بدقة على كلمات القرآنفي المصحف هو من قبيل ما قامت بع علماء اليهود على نص التوراة، وهو بمثابة دليل يستفاد منه في ترتيل القرآن على قواعد التجويد

(*) ويطلق علماء التجويد على ظاهرة إخفاء النون الساكنة في الياء المتحركة بعدها مصطلح (إدغام ناقص بغنة).



ولقد لاحظتُ وجود هذه الخاصية في الأندلس، إذ يعود ذلك ربما إلى تأثرهم بأعمال المُقرئ الأندلسي المشهور "أبي عمرو الداني" في إملاء اللفظ القرآني و ضبطه، وفي مخطوطات أخرى ل "كتاب" "سيبويه" المنسوخة في الغرب الإسلامي (المغرب أو الأندلس) و قد أشار "فانكونينسفيلد" إلى وجود ذلك الأمر أيضا في مخطوطة أخرى تحتوي على نص فريد ل"ابن رشد."

إن نسخة "إبن خروف" كتبت على ورق و بصورة مكثفة جدا تصل أسطرها إلى (36 سطرا في الصفحة) بقياس 230 x 169مم و تعديل 176 x 112مم، أما بالنسبة للحبر فهو بني داكن ثابت بدرجة أقل أو أكثر ويميل إلى الكشط والنسخة بدون تجليد مضطربة الترتيب[1].

ومن بين السمات البارزة للكتب المنسوخة بخط "ابن خروف" أود الإشارة إلى أن الأوراق المتطرفة لكل كتيب منسوخة على الرق، أما بقية النص فتتم كتابته على الورق، كما لو أن المقصود من ذلك استخدام الرق حماية للمواد التي ينظر إليها على أنها هشة وحديثة جدا أوتلك القابلة للتلاشي، وهذه التقنية على حد علمي لم تكن مستخدمة إلا في المخطوطات المكتوبة باللغة العربية في الأندلس[2].

---

(1) الأولى رباعية (كراسة مكونة من أربع صحائف مزدوجة) مبتورة حاليا، مفقودة منها أربع ورقات. نجد بعد ذلك خماسية أضيفت إليها الورقة 6، مرفوعة فوق الشريط الزائد (ورقة 15)، وتأتي بعد ذلك الكراسات الثالثة و الرابعة و الخامسة وهي خماسيات (45 ورقة)، ثم الكراسات الخمسة التالية (من السادسة إلى العاشرة) سداسيات (105 ورقة)، الكراسة الحادية عشر رباعية أضيفت إليها ورقتان (115 ورقة)، الكراسة الثانية عشر سباعية (129 ورقة)، الكراسة الثالثة عشر 6/ 7 أضيفت إليها ورقة مفردة (143 ورقة)، الكراسة الرابعة عشر خماسية (153 ورقة)، وأخيرا الكراسة الخامسة عشر سداسية (165 ورقة). يرجع التوزيع غير المتماثل للكراسة الثانية عشرة 4/ 4 بالإضافة إلى اثنتين، والكراسة الثالثة عشرة (6/ 7) إلى زمن النسخ. أما الكراسة الرابعة عشرة التي هي اليوم 5/ 5 فقد كانت في الأصل 6/ 5، وذلك لأن الورقة 143 ألحقت بباقي الكراسة الثالثة عشرة لتحقيق التماثل.

(2) لأمثلة أخرى على مزاوجة الورق و الرق، انظر الآتي:



يمكن للمرء أن يتسأل وباعتبار الزيارات المتكررة التي قام بها "ابن خروف" إلى المشرق ولا سيما إلى "سوريا"، ما إذا كان قد نسخ مخطوطته هذه الأندلس أو المشرق، ومع ذلك فبالإضافة إلى استخدام الرق والورق معا تبدو لنا العديد من المميزات الأخرى التي تدل على أن المخطوطة المذكورة تم نسخها على ورق أندلسي، ربما تكون صناعته قد تمت هناك.

و من بين المؤشرات الدالة على ذلك نجد شكل أوراق المخطوطة المعادة التشكيل والتي تم طيها مرة واحدة، كما أبرز ذلك "ج إيريغون"[(1)]، يُضاف إلى ذلك أن شكل الورق هنا أصغر من ذلك المصنوع في المشرق والمُستعمل في نسخ المخطوطات في نفس الحقب، ذلك أن المسافة الفاصلة بين السطور قد تبلغ 48 ملم في المتوسط وهذا التباعد الواسع جدا هو سمة أخرى مميزة للأوراق المصنوعة في الغرب الإسلامي.

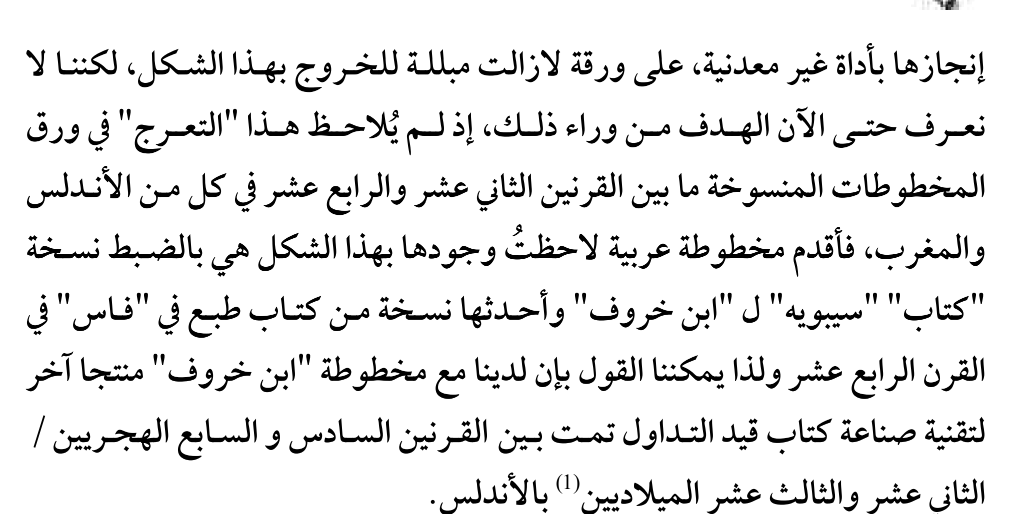
إن ورق "U" المستخدم في نسخ المخطوطات الأندلسية سماه"أ فالس ي سوبيرا" ب " الورق المتعرج"[(2)] ولذلك فإن الأمر على الأرجح يتعلق بطباعة تم

_ M. Beit-Arié. Hebrew Cadicology. Paris, C.N.R.S. (I.R.H.T), 1976, P38-39
_ P.S.Van koningsveld, Op, cit., p 22-23
_ E. Gachet, Papier et Parchemin, IPLInformations. 1982/16., p 43

(1) J.Irigoin , « les types de formes utilisées dans l'Orient méditerranéen (Syrie, Egypte) du XIe au XIVe Siècle » dans Papiergeschichte 13 ,1963, p. 18-20، النماذج و الأشكال المستخدمة في شرق البحر الأبيض المتوسط (سوريا و مصر) من القرن الحادي عشر إلى القرن الرابع عشر.

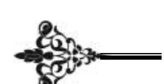
(2) انظر على سبيل المثال الأوراق 86 و 95 بعنوان: « Arabian paper in Catalonia. Notes on Arabian Documents in the Royal Archives of the Kings of Aragon in Barcelona ». 1, 1963 The Paper Maker 32, p21-30، سوبيرا: الورق العربي في كتالونيا. تعليقات على الوثائق العربية في الأرشيف الملكي لملوك أرجون في برشلونة.





إنجازها بأداة غير معدنية، على ورقة لازالت مبللة للخروج بهذا الشكل، لكننا لا نعرف حتى الآن الهدف من وراء ذلك، إذ لم يُلاحظ هذا "التعرج" في ورق المخطوطات المنسوخة ما بين القرنين الثاني عشر والرابع عشر في كل من الأندلس والمغرب، فأقدم مخطوطة عربية لاحظتُ وجودها بهذا الشكل هي بالضبط نسخة "كتاب" "سيبويه" ل "ابن خروف" وأحدثها نسخة من كتاب طبع في "فاس" في القرن الرابع عشر ولذا يمكننا القول بإن لدينا مع مخطوطة "ابن خروف" منتجا آخر لتقنية صناعة كتاب قيد التداول تمت بين القرنين السادس و السابع الهجريين / الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين(1) بالأندلس.

(1) هي نسخة جامع مفردات الأدوية و الأغذية، لابن البيطار محفوظة بالمكتبة الوطنية بباريس برقم 4766 /9



روعة النقد عند "ابن خروف":

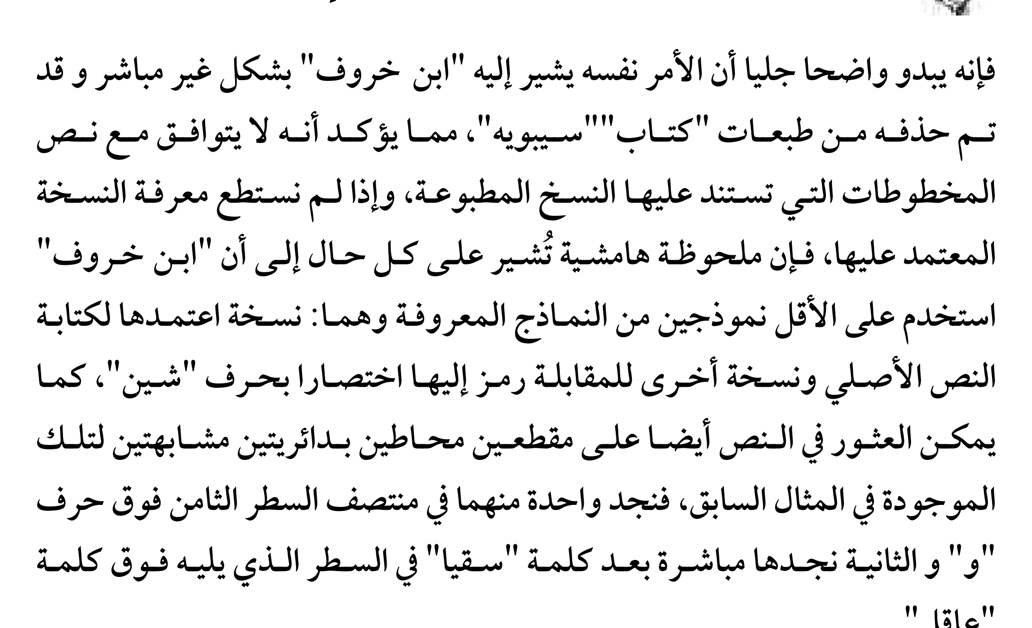
وإذا كانت نسخة " ابن خروف" من كتاب "سيبويه" مثيرة جدا للاهتمام من وجهة نظر علم صناعة الكتاب في القرون الوسطى، فإنها لا تقل أهمية من حيث محتواها، والذي سوف أتطرق إليه فيما يأتي من هذا البحث.

ولتوضيح ضبط "ابن خروف" و دقته اخترت قراءة التعليقات و الطرر التي سطرها بيده و التي نجدها في الورقة العاشرة من مخطوطته أو في نهاية الفصل الواحد و الثلاثين من طبعة "الكتاب"، وحسب ترقيم "ديرنبرغ" تقع الملحوظة الأولى في الهامش الأيمن بين السطر الثالث والرابع من النص وتتألف من كلمات ل"عبد الله" الواقعة في الجملة:

"وقد يجوز أن تقول: "عبد الله أظنه منطلق" تجعل هذه الهاء على "ذاك" كأنك قلت "زيد منطلق أظن ذاك"، لا تجعل الهاء لعبد الله... "، وبالتالي ف"ابن خروف" يُقابل بعبارة "لعبد الله" التي كان قد نسخها أولا مع "لعبد الله" البديلة والتي وجدها في وقت لاحق في مخطوطة أخرى، مع ملاحظة أن النص المكتوب على الطرة يعلوه حرف "حاء" صغيرة والذي سوف نراه في الأمثلة المقبلة، كما يشير االناسخ نفسه إلى الأصل المتغير، أما التعليق الذي يتبعه ودائما في الطرة اليمنى فيذكر: "أن طريقة وضع الحركات توجد في نسخة "شين"، وإذا حاولنا أن نجد ما يشير إليه "ابن خروف"، نلاحظ أنه توجد على كلمة "يعني" الأخيرة من السطر الرابع دائرة صغيرة تم تفخيم أثرها ونفس الأمر في السطر السابع الذي يبدأ بالكلمات التالية: "إذا ألغيت أو لم تلغ فهو سواء".

نلاحظ أنه وضع فوق كلمة "سواء" دائرة ثانية مطابقة للدائرة الأولى، وبالنظر إلى نفس المقطع نجد أنه تم حذفه أو إغفاله في صفحة كاملة من طبعتي "ديرنبرغ" "الجزء الأول صفحة 51السطر 15" و "هارون " الجزء الأول، ص125"، و بهذا





فإنه يبدو واضحا جليا أن الأمر نفسه يشير إليه "ابن خروف" بشكل غير مباشر و قد تـم حذفـه مـن طبعـات "كتـاب""سـيبويه"، ممـا يؤكـد أنـه لا يتوافـق مـع نـص المخطوطات التي تستند عليها النسخ المطبوعة، وإذا لـم نستطع معرفة النسخة المعتمد عليها، فـإن ملحوظة هامشية تُشير على كـل حـال إلى أن "ابـن خـروف" استخدم على الأقل نموذجين من النماذج المعروفة وهما: نسخة اعتمدها لكتابة النص الأصلي ونسخة أخرى للمقابلة رمز إليها اختصارا بحرف "شين"، كما يمكـن العثـور في الـنص أيضـا علـى مقطعـين محـاطين بـدائريتين مشـابهتين لتلـك الموجودة في المثال السابق، فنجد واحدة منهما في منتصف السطر الثامن فوق حرف "و" و الثانية نجدها مباشرة بعد كلمة "سقيا" في السطر الذي يليه فوق كلمة "عاقل".

إذا عـدنا الآن إلـى الطبعـات، نلاحـظ أنـه في طبعـة "ديرينبـرغ" (الجـزء الأول، ص51، السطر17)، فالمقطع الذي ركز عليه "ابن خروف" يشبه المقطع الموجود في نسخة "شـين" مـع تغييـر لحقـه وهـو:"وسـترى ذلـك إن شـاء الله مبينـا. وهـو في ذلك.."، بينما قام "هارون" في الجزء الثاني، ص 125، السطر 7؛8؛9) بالجمع بين الروايتين.

أما بالنسبة لنسخة "ابن السراج"، فإن نسخة "شين" قريبة منها جدا، في حين أن نص هذه المخطوطات التي يُرمز إليها بحرف "حاء" و كذا نسخة "ابـن السـراج" تتفقان مع النص المكتوب في الصفحة الكاملة مـن مخطوطة "ابـن خـروف"، أمـا آخر ملحوظة ذات صلة بالفصل الواحد الثلاثين فهي كما يلي:

"المُعلم ثبت في كتاب حاء وابن السراج وهو لأبي الحسن في غيرهما"

وهذا يعني ما يلي: "إن ما يتعلق بموضوع الحركات ورد في كتاب "حاء" و "ابن السراج" غير أن نسخا أخرى ذكرت أنه يعود ل"أبي الحسن"، وفي هذا الإطار أن ما



يرتبط بالإشارات مذكور في آخر سطرين من هذا الفصل و ذلك من خلال دائرة صغيرة أولى وضعت فوق كلمة "تقول" (في السطر ما قبل الأخير) والثانية توجد في نهاية الفصل.

وعلى عكس ما حدث في الأمثلة السابقة، فقد احتفظت النسخ المطبوعة اللاحقة بنص يختلف عن النص الموجود في الصفحة الكاملة ل"ابن خروف"، وهو ما كان قد أشار إليه في الطرة من ظهور متغيرات إضافية في نهاية الفصل ومن خلال المقارنة يبدو أن هذا الأمر ظاهرة شائعة وأنه من غير المجدي محاولة العثور على تفاصيل تاريخ النص من خلال هذه النقطة بالذات.

إن الأمثلة التي ذكرتُها تكفي في الواقع لإظهار أننا نوجد بفضل تعليقات "ابن خروف" الموجودة على الطُرر داخل مفهوم نقدي حقيقي حيث المتغيرات فيه محددة بشكل جلي ومنظم، مع التأكيد أن هذه الأخيرة تشير إلى الأصول الحقيقية.

مع نص نسخة "شين" والطبعات المتداولة التي غالبا ما تتعارض مع النموذج الأصلي ل"ابن خروف" الذي نقرؤه في "المتن"، يبدو أن هناك نسختين من متن "كتاب سيبويه"، و الجدير بالذكر هنا أن مخطوطة "ابن خروف" هي التي تحافظ على كليهما في وقت واحد وبالتفصيل، وهذا الأمر يعد شاهدا مثيرا للاهتمام بتاريخ النص، غير أنه يبقى غامضا تحديد ما إذا كانت هذه النماذج السالفة الذكر ممكنة التطبيق.

<u>نماذج "ابن خروف":</u>

بالطريقة التي عرضت بها المخطوطة، يبدو واضحا أن "ابن خروف" قد أكمل "الكتاب" و ذلك عندما أضاف له ملحوظات و طررا هامشية، وإذا أهملنا النسخ المجهولة المصدر المذكورة في الملحوظة الرابعة وكذلك نسخة "أبي الحسن"[1] الذي لم يذكر إلا في النسخ المجهولة، فقد استخدم "ابن خروف" ثلاثة أحرف للإشارة إلى مصدر معلوماته و هي: "حاء" و "شين" و كتاب "ابن السراج "، وإذا أضفنا المخطوطة الأساسية ل"ابن خروف" (والتي اعتمد عليه لكتابة المتن)، نجد أنفسنا أمام أربع مخطوطات قد لا تتوافق أو لا تتوافق بالضرورة مع النماذج.

وقد أفادتنا ملحوظة كتبها بخط يده في نهاية مخطوطة "باريس" و الموجودة في الواقع في ورقة 164:

"انتهت المعارضة بالأصلين المذكورين و الحمد الله".

وإذا عدنا للمخطوطة و حاولنا العثور على محل ذكر "ابن خروف" لنماذجه فإننا نرى أنه يشير إلى أولها في بداية "الكتاب" في المخطوطة الأولى حيث يقول: "لقد وجدت على ظهر كتاب "أبي نصر" مكتوبا بيد القاضي "أبي بكر" (...)، الكلمات التالية: "قرأت كتاب سيبويه بأكمله على "أبي نصر هارون بن موسى النحوي" الذي قال لي: "قرأته كاملا على "أبي عبد الله محمد بن يحيى الرباحي، رحمه الله"[2]، وبما أن "ابن خروف" أتيحت له الفرصة لقراءة ما في مقدمة نسخة "كتاب

---

(1) هو أبو الحسن الأخفش، أول ناقل للكتاب. وسنلاحظ أن الأمر متعلق بمرجعية حجة، وليس نسخة كما في الحالات الأخرى.

(2) يتبع قائمة من الناقلين تصعد حتى سيبويه بوساطة سلسلة من العلماء الحجج الأثبات المشهود لهم نجدها في اللوحة رقم 2



سيبويه"[1] ل "أبي نصر هارون بن موسى"، فإنه بالتأكيد قد وضع نسخته من خلالها.

إن المخطوطة الأصلية ل "أبي نصر"هي في الواقع واحدة من النسخ الأكثر شهرة ل"كتاب سيبويه" و التي تلقاها من شخصين لا جدال فيهما وهما: "أبو عبد الله محمد بن يحيى الرباحي"، الذي يرجع إليه الفضل في إدخال مصادر جديدة أثناء قدومه للأندلس (وهو ما سوف نجده في شجرة الأنساب في اللوحة 2) و"أبو علي القالي"، مؤلف "الأمالي" الشهير،

ومن ثم فإن "ابن خروف" اعتمد في نسخته على المخطوطة الأهم و الأضبط من مخطوطات "كتاب سيبويه" التي دخلت الأندلس في عصره، وأما الإشارة إلى النموذج الثاني ل"ابن خروف" فموجودة في المخطوطة بطريقة غير مباشرة أيضا، وهو ما سطره في نهاية "الكتاب" من بيانات في (الورقة164) حيث قال: "رأيت في نسخة عتيقة شرقية "، وهي النسخة التي نلمح فيها كتابة "أبي علي الفارسي"- رحمه الله - والذي كان قد نسخ مخطوطته عن أصل "أبي بكر بن السراج"، ومن المؤكد أن "ابن خروف" يشير لهذه النسخة و يرمز لها بحرف "شين" أي نسخة شرقية.[2]

ووفقا لملحوظة "ابن خروف" فإن النسخة "الشرقية" تومئ إلى "أبي علي الفارسي"[3] الذي نعرف أنه جمع عددا هائلا من نسخ "كتاب سيبويه" القديمة التي

---

(1) هذا ما يشهد عليه، من بين شهادات أخرى، ناسخ مخطوطة الكتاب المحفوظة بمكتبة الإسكوريال (casiri 1) بقوله: " قابلت كتابي هذا بأصل الأصول، أصل الأندلس الذي بخط العالم العلم الأستاذ أبي نصر هارون بن موسى".

(2) نعلم من تراجم ابن خروف أنه سافر مرتين على الأقل إلى سورية، ولعله قد اكتشف النسخة الشرقية في ذلك البلد

(3) انظر ترجمة الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي في: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1964- 1995، المجلد 1، ص 496 - 498

نسخها بنفسه أو أمر بنسخها على أصل مرفق بحروف ترمز اختصارا لمؤلفيها، لقد كان "أبو علي" يشير بصفة مختصرة[1] جدا لأستاذيه " ابن السراج"[2] و كذا "الزجاج"[3].

ولذلك فإن "ابن خروف" استطاع الاستفادة من "نسخته الشرقية"و ذلك من خلال الملحوظات التي كانت موجودة في نسختي هذين الطالبين الشهيرين ل "المبرد" و هما على التوالي "ابن السراج" و "الزجاج".

ومن هنا نرى بوضوح أن نسخة "ابن خروف"منقول متنها عن نسخة "أبي نصر هارون بن موسى"، أما "الطرر" فتشير إلى مخطوطة شرقية عتيقة كان عارفا بها وهي تعيد الاختلافات أو التعليقات لنسختي "ابن السراج" أو "الزجاج" و التي أشارلها بحرف "حاء".

أصل نماذج "ابن خروف":

ويبدو أن نموذجي "ابن خروف" يوافقان نسختين من "كتاب سيبويه" وللعثور على أصل الاختلاف بينهما يجب الرجوع إلى شجرة اللوحة 2، حيث وضحت سلسلة نسخ نموذجي "ابن خروف".

---

(1) جمعت هذه المعلومات في تعليق لأحد النساخ موجود في طبعه ديرينبورج، المرجع السابق، المقدمة، ص 7، الموجودة في نسخته 8، وكذلك في عدد كبير من النسخ الحديثة للكتاب في إبرازاته المشرقية. وحول تاريخ نص الكتاب لسيبويه، بوجه عام، انظر أطروحتي للدكتوراه التي عنوانها: (البحوث الأولى حول" الكتاب") لسيبويه، المجلد الأول: طرق الانتشار. المجلد الثاني: المخطوطات، التي ستنشر قريبا تحت عنوان (طرق انتشار " الكتاب" لسيبويه).

(2) انظر ترجمة محمد بن السري أبي بكر بن السراج في المصدر السابق للسيوطي، المجلد 1، ص 109 – 110

(3) انظر ترجمة ابراهيم بن السري أبي إسحاق الزجاج في: المصدر السابق للسيوطي، المجلد1، ص 411 – 413.

يمكن تقسيم ذلك الجدول إلى مرحلتين: الأولى من "سيبويه" إلى "المبرد" و الثانية تجمع اثنين من طلاب "المبرد أي "الزجاج" و "ابن السراج" وصولا إلى "ابن خروف"، لقد ظهرت في الواقع في بداية المرحلة الثانية نسختان ل"كتاب سيبويه": واحدة "أندلسية" وأخرى "مشرقية" حيث لكل واحدة منهما خصائص تميزها عن الأخرى.

كانوا الأندلسيون في الغالب يميلون إلى الأصول، وهو على ما ينطبق على "الزجاج"، لأنه وفقا لبعض مصادر[1] سيرته الذاتية، فقد كانت في الواقع نسخته من "كتاب سيبويه" أكثر دقة و كمالا مما دفع ب"المبرد" لإرسال طلابه إليه، فقصدوه بدورهم بغية دراسة "كتاب سيبويه" عليه، حيث رحل اثنان من طلابه المصريين "أبو القاسم بن ولاد" و"أبو جعفر النحاس"، وقد نقلا إلى مصر نسخة "الزجاج" و درّساها، كما وفد إلى القاهرة الأندلسي "الرباحي"[2] للإستفادة من هذين الأستاذين قبل أن يعود إلى الأندلس بنسخة من "كتاب سيبويه" ستشكل أصلا و أساسا لتنقيح جديد.

كما أننا نجد الناقل الأكثر شهرة لنسخة "الرباحي" من "كتاب سيبويه" المسمى " أبو نصر هارون بن موسى"، وقد كانت نسخته واحدة من اثنتين من نماذج نسخة "ابن خروف" وهي الأهم في الواقع لأنها النموذج الذي يعتمده في النص الكامل لنسخته.

إن أصل النص الشرقي المنقح هو ل"أبي علي الفارسي" الذي كان قد "قرأ" "كتاب سيبويه" تحت إشراف "ابن السراج" الطالب الثاني للمبرد، فوضع نسخته

(1) ذلك ما يؤكده _ على سبيل المثال_ النحوي الإشبيلي أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي في كتابه " طبقات النحويين واللغويين"، تحقسق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1945، ص 119

(2) انظر ترجمة عبد الرحمان محمد بن يحيى الرباحي (ت 358ه / 969م) في كتاب الزبيدي المصدر السابق ص 335 – 340

من "كتاب سيبويه" على منوال أنموذجه، ثم أضاف إلى نسخته في وقت لاحق التعليقات التي وجدها في المخطوطات المختلفة وخاصة من نسخة كانت بحوزة "الزجاج" والتي كان عليه أن يرمز إليها بحرف "حاء".

إن قصة تينك الملاحظتين النقديتين تعززهما جميع المخطوطات التي أتيح لي الاضطلاع عليها ويتبقى لي فقط توضيح واحد هو أن المخطوطة التي اعتمدها "ديرينبورغ" أصلا تجمع في نهاية المطاف جميع الطبعات المستخدمة وهي تلك المنحدرة بطريقة غير مباشرة [1]من نسخة "أبي علي الفارسي". وهي شاهدة على النسخة "المشرقية" المنقحة ل"كتاب سيبويه" وهذا هو السبب الذي جعلنا نلاحظ وجود تقارب بين النصوص الموجودة في متن نسخة "شين" والطبعات الحديثة.

---

(1) يبين التعليق المهم للناسخ، المشار إليه بالرقم 24، أن الزمخشري نقل نسخته من الكتاب من مخطوطة نسخت من نسخة أبي علي الفارسي. نسخة الزمخشري مفقودة ولكن النسخة المحفوظة بمكتبة جوروم بتركيا (il Halk Kutuphanesi, Umumi Usul 2562-2565) هي أبو جراف (aporaphe)(نسخة تؤخذ من رواية أخرى بدون وسيط). في القرن الثامن عشر جرى نسخ من مخطوطة جوروم، من بينها النسخة A لديرينبورج.

ولي بحث حول مخطوطة جوروم بعنوان: Un manuscrit du Kitàb de Sibawayhi et ses descendants

في /Anatolia Moderna-Yeni Anadolu I, Bibliothèque de L'I.F.E.A. d'Instanbul XXXIII Adrien Maisonneuve, Paris 1991" النسخة من "الكتاب" لسيبويه وسلالتها".



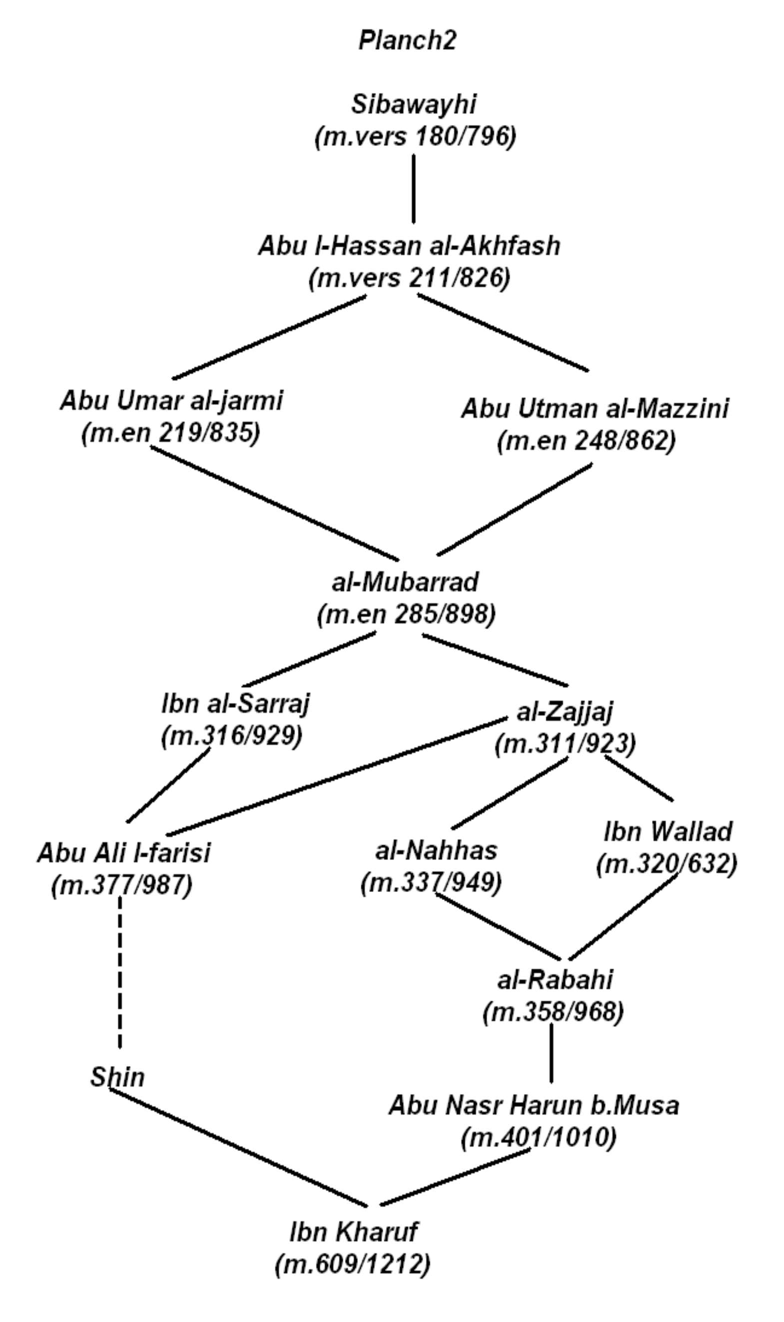
خاتمة:

تعتبر نسخة "ابن خروف" حاليا الشاهد الأقدم و الأكثر شمولا و الأوفى لأصلين مفقودين اليوم و هما أصل الأندلسي "أبي نصر هارون بن موسى" و أصل " أبي علي الفارسي"، و باعتماد "ابن خروف" على نسخة "أبي نصر هارون" يكون قد استند على أصل نفيس يمثل أقدم نسخة معتمدة في المشرق والأندلس، ويكون الأمر كذلك عند إعادة اكتشاف نسخة "كتاب سيبويه" في المشرق ل"أبي علي الفارسي" والتي يمكن اعتبارها نسخة نقدية مشرقية أخرى و مرجعا نفيسا كذلك.

تشكل النسختان اللتان احتفظ لنا بهما "ابن خروف" بشكل آني في متنهما، النسختين اللتين نجدهما بشكل منفصل في الغالبية العظمى من المخطوطات المحفوظة لدينا أي في تسعة وخمسين من ستين نسخة من نسخ "كتاب سيبويه" التي اطلعت عليها لحد الآن، ويبدومن خلال ما سبق ذكره أن نسخة "ابن خروف" هي أقدم نسخة نقدية يُمكن أن يجدها المرء للنسختين النقديتين المنقولتين عن"المبرد"[1]، كما أن نسخة "ابن خروف" تُمثل دون ريبة و لا شك وفقا للمصادر الأكثر حجية في النقد المشرقي والأندلسي أفضل نسخة من النسخ الكلاسيكية ل"كتاب سيبويه"على الإطلاق، كما يمكنها أن تنافس أفضل النسخ الحديثة بالنظر إلى تناسقها و دقتها وتميزها.

---

(1) نلحظ أن الدروس التي أولاها ابن خروف تنتهي عند المبرد، على حين نعلم من طريق شواهد أخرى أن "الكتاب" قد انتشر منذ القرن الثالث للهجرة / التاسع للميلاد، عبر طرق أخرى غير تلك التي سارت من الأخفش إلى المبرد مرورا بالمازني والجرمي، وأكثر تلك الشواهد ظهورا هي مخطوطة ميلانو (انظر هامش (4)، ص 220) التي تتضمن رواية أصلية ل "الكتاب" هي الوحيدة المعروفة اليوم بأنها لم تقع تحت التأثير القوي لنسخة المبرد. وعلى ذلك ينبغي ألا تغيب عن أذهاننا حدود عمل "ابن خروف".


Planch2
Sibawayhi
(m.vers 180/796)
Abu l-Hassan al-Akhfash
(m.vers 211/826)
Abu Umar al-jarmi
(m.en 219/835)
Abu Utman al-Mazzini
(m.en 248/862)
al-Mubarrad
(m.en 285/898)
Ibn al-Sarraj
(m.316/929)
al-Zajjaj
(m.311/923)
Abu Ali l-farisi
(m.377/987)
al-Nahhas
(m.337/949)
Ibn Wallad
(m.320/632)
al-Rabahi
(m.358/968)
Shin
Abu Nasr Harun b.Musa
(m.401/1010)
Ibn Kharuf
(m.609/1212)

المحور الثانيِ

كتاب سيبويه وعُلوم القُرآن

لُغَةُ القُرْآنِ الكَرِيمِ فِي نَظَرِيَّةِ سِيبَوَيْهِ النَّحْوِيَّةِ

د. نَصْر الدّين وهّابي
أُسْتاذُ اللُّغَة العَرَبِيّة والقُرْآنِ الكَريم بِكُلِّيَّةِ الآدابِ واللُّغاتِ
بِجامِعةِ الوادي بالجَزائر

مُقَدِّمَة:

إِنَّ الكلامَ عَنْ سِيبويهِ يَفُوقُ، في مَقامِهِ، الكلامَ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ النُّحاة؛ فالبَحْثُ في الواحدِ مِنْهُمْ هُوَ بحثٌ في جُهُودِهِ في اللُّغةِ وعُلُومِها، وفي مُشاركتِهِ في الإجابَةِ عَنْ أَسْئِلَتِها، أمّا البَحْثُ عَنْ سِيبوَيْهِ فَفي شَيْءٍ آخَر، هُوَ بحثٌ في إِمَامَتِه، وفِيما يُفَسِّرُ ارْتِقَاءَهُ المَقامَ الأَعْلى في اللُّغَةِ وعُلُومِها، وفِيما أَعْيا العُلَماءَ مِنْ بَعْدِهِ عَنْ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ مَا أَتى بِهِ في كِتابِهِ العَجِيب.

ونُؤَسِّسُ لِكَلِمَتنا فِيه عَلى أَنَّ الرَّجُلَ إِنَّما بَلَغَ ما بَلَغَ بِما مَعَهُ مِنْ عِلْمِيَّةٍ في التَّفْكير، ورَصَانَةٍ في المَنْهَجِ، وعُمْقٍ في التَّنْظِير، وإِحْكامٍ في التَّطْبِيق.

وَاعْتِقادُنا أَنَّ خَيْرَ ما يَعْتَمِدُهُ الباحِثُ لِتَفْسيرِ إِمامَةِ سِيبَوَيْهِ هُوَ مَبادِئُ التَّفْكيرِ العِلْمِيِّ عِنْدَه، وأُسُسِ التَّطْبِيقِ لَدَيْه، ولَقَدْ رَأَيْنا لِغَيْرِ واحِدٍ مِنَ النُّحاةِ، واللُّغَوِيِّينَ شَيْئًا مِنَ الوَهَنِ في هَذا الأَمْرِ بالذَّاتِ، وبخاصَّةٍ إِذا تَعَلَّقَ الأَمْرُ بِبَحْثِ لُغَةِ القُرْآنِ الكريم، فَإِنَّ كَثيراً مِنْهُمْ لَمْ يَكُنْ في مُسْتَوى كافٍ مِنْ ضَبْطِ الصِّلَةِ بَيْنَ ثَقَافَتِهِ اللُّغَوِيَّةِ، وصِناعَتِهِ النَّحْوِيَّة، وبَيْنَ ما يَجِبُ في حَقِّ القُرْآنِ الكَريم مِنْ جِهَةِ بحثِ لِسَانِهِ، ودَرْسِ بَيَانِه، في الوَقْتِ الذي لَمْ نَرَ مِنْهُ شَيْئًا عِنْدَ سِيبَوَيْه؛ فَالرَّجُلُ ذُو مَنْهَجٍ،

وصَاحِبُ نَظَرِيَّةٍ هِيَ مِنَ الانْضِباطِ العِلْمِيِّ، ومِنْ وُضُوحِ الحُدُودِ، بِحَيْثُ لَمْ نَلْقَهُ تَجَاوَزَ فِي حَقِّ لُغَةِ القُرْآنِ وَلَوْ بِأَقَلِّ قَدْرٍ.

وَبَعْدُ، فَهَذِهِ كَلِمَةٌ فِي الكَشْفِ عَنْ رَصانَةِ سِيبَوَيْهِ المَنْهَجِيَّةِ التي تُقَدِّمُ لَنا وَجْهاً مِنْ وُجُوهِ إِمَامَتِهِ، وجَانِباً مِنْ جَوانِبِ رِئاسَتِهِ، وَغَايَتُنا هِي الاِجْتِهادُ فِي تَفْسِيرِ هذِهِ المَرْتَبَة، لا في إِثْباتِها؛ فَمَقامُ سِيبَوَيْه أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُؤْتَى فِيه بِمَزِيدٍ.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ:

1/ المُطَّرِدُ قَبْلَ القُرْآنِ الكَرِيم:

نُؤَسِّسُ القَوْلَ هُنا عَلى أَنَّ مَدَنِيَّةَ الإِنْسانِ بِطَبْعِهِ[1] تَقْضِي، لِزاماً، بِأَنْ تَكونَ لَهُ مَنْطِقةٌ جَامِعَةٌ فِي كُلِّ شَأْنٍ مِنْ شُئُونِ حَياتِهِ العَامَّةِ التي تَجْمَعُهُ بِغَيْرِه؛ فَفِي الاِقْتِصادِ سُوقٌ جامِعَة، وفِي السِّياسَةِ عاصِمةٌ جَامِعة، وفِي الثَّقافَةِ مِنْبَرٌ إِبْداعِيٌّ جَامِع، وهَكَذا، ويَفْتَرِضُ حُصولُ ذَلِكَ وُجودَ مَدِينةٍ جَامِعة.

ولَمّا كانَ العربيُّ مِمَّنْ يَصْدُقُ عَلَيْهِ قَانونُ التَّمَدُّنِ بِالطَّبْعِ فَقَدْ عَرَفْنا لَهُ:

- أَسْواقًا كَثيرةً تَأْتيها القَبائِلُ مِنْ كافَّةِ جِهاتِ الجزيرةِ العَرَبِيَّة؛ لِما فِي مَكَّةَ مِنَ الأَمْنِ عَلَيْهِمْ، وعَلى أَمْوالِهِمْ، ولَقَدْ أَحْصى القُرْآنُ الكريمُ عَلَيْهِمْ هَذِهِ النِّعْمَةَ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ۝٢ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ ۝٤ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ۝٥﴾[2]، وقَالَ أَيْضاً: ﴿وَقَالُوٓاْ إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَآ أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ رِّزْقًا مِّن

---

(1) يَقُولُ ابْنُ خَلْدون: "يُعَبِّرُ الحُكماءُ عَنْ هَذا بِقَوْلِهِمْ: "الإِنْسانُ مَدَنِيٌّ بِالطَّبْع"؛ أَيْ لابُدَّ لَهُ مِنْ الاِجْتِماعِ الذي هُوَ المَدَنِيَّةُ فِي اصْطِلاحِهِم"، يُنْظَر: عَبْدُ الرَّحْمن بْنُ خَلْدون، المُقَدِّمة، تحقيق: أَحْمد جَاد، رَاجَعَه وقدَّمَ له: أ.د/ عَبْد الباري محمد الطّاهر، دارُ الإمامِ البُخاري، دارُ الغَدِ الجديد، القاهرة، الطَّبْعَة الأُولى، 2007، ص: 53.

(2) سُورةُ قُرَيْش: الآياتُ كُلُّها.

لَّدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[1]، وَأَبْرَزُ أَسْواقِ قُرَيْشٍ سُوقُ عُكاظ؛ ولَقَدْ كَانَتْ كَما قِيلَ فِي وَصْفِها: "السُّوقُ التِّجارِيَّةُ الكُبْرى لِعَامَّةِ أَهْلِ الجزيرَة، يُحْمَلُ إِلَيْها مِنْ كُلِّ بَلَدٍ تجارَتُهُ، وصِناعَتُهُ، كَما يُحْمَلُ إِلَيْها أَدَبُه؛ فَإِلَيْها يُجْلَبُ الخمْرُ مِنْ هَجَرَ، والعِراق، وغَزَّةَ، وبُصْرى، والسَّمْنُ مِنَ البَوادي، ويَرِدُ إِلَيْها مِنَ اليَمَنِ البُرُودُ الـمُوَشَّاةُ، والأَدَمُ، وفِيها الغَالِيَةُ، وأَنْواعُ الطِّيبِ، وأَدَواتُ السِّلاح، ويُباعُ فيها الحريرُ، والوِكاءُ، والحذاءُ، والـمَسِيرُ، والعَدَنيّ، يَحْمِلُها إِلَيْها التُّجَّارُ مِنْ مَعادِنِها، وفِيها مِنْ زُيُوتِ الشَّام، وزَبِيبِها، وسِلاحِها ما اعْتادَتْ قُرَيْشٌ أَنْ تَحْمِلَهُ فِي قُفولِها إِلى مَكَّة، ويُعْرَضُ فيها كَثيرٌ مِنَ الرَّقِيق، الذي يَنْشَأُ عَنِ الغَزْوِ، وسَبْيِ الذَّراري؛ فَيُباعُ فِيها الـمَتاعُ التِّجاريّ، ويَبِيعُ فيها كُلُّ غَازٍ سَلَبَه[2]."

– دَوْرُ أَعْيانِ قُرَيْشٍ وبُيُوتاتِها في الشَّأْنِ السِّياسِيّ؛ فَأَوَّلُ سَادةِ قُرَيْشٍ، وهُوَ قُصَيُّ بْنُ كِلابٍ كَانَ أَوَّلَ ما ابْتَدَأَ بِهِ مَجْدَ مَكَّةَ بِأَنْ "مَكَّنَ دَعائِمَ قُرَيْشٍ، ونَظَّمَ أُمُورَهُمْ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ دَارِهِ التي اتَّخَذَها لِنَفْسِهِ، وجَعَلَ بابَها إِلى الكَعْبَةِ مَجْلِسَ شُورى لِقُرَيْشٍ، ودَارَ حُكومَةٍ مَعـًا، وسَمَّاها دَارَ النَّدْوَة"[3]

– وعُكاظُ فِي الشَّأْنِ الثَّقافِيِّ هِيَ كَما يَلي :"عُكاظُ هِيَ الـمَعْرِضُ العَرَبيُّ العامُّ أَيَّامَ الجاهِلِيَّة، مَعْرِضٌ بِكُلِّ ما لهِذِهِ الكَلِمَةِ مِنْ مَفْهوم لَدَيْنا، نحنُ أَبْناءَ هَذا العَصْر؛ فَهِيَ مُجَمَّعٌ أَدَبِيٌّ لُغَوِيٌّ رَسْمِيٌّ، لَهُ مُحَكَّمُونَ تُضْرَبُ عَلَيْهِمُ القِباب، فَيَعْرِضُ شُعَراءُ كُلِّ قَبيلةٍ عَلَيْهِمْ شِعْرَهُمْ، وأَدَبَهُم، فَما اسْتَجادُوهُ فَهُوَ الجَيِّدُ، وما بَهْرَجوهُ فَهُو الزَّائِف، وحَوْلَ هَذِهِ القِبابِ الشُّعَراءُ، والرُّواةُ مِنْ عَامَّةِ الأَقْطارِ العَرَبِيَّةِ، فما يَنْطِقُ الحَكَمُ بِحُكْمِهِ حَتى يَتَنَاقَلَ أُولَئِكَ الرُّواةُ القَصيدَةَ الفَائِزَةَ فَتَسِيرَ فِي أَغْوارِ الجزيرةِ وأَنْجادِها، وتَلْهَجَ بها الأَلْسُنُ فِي البَوادي والحواضِر، يَحْمِلُ إِلى هَذِهِ

(1) القَصَص: 57.
(2) سَعيدُ الأَفْغاني، أَسْواقُ العَرَبِ فِي الجاهِلِيّة والإِسْلام، دارُ الفِكْر للطِّباعةِ والنَّشْرِ والتَّوْزيع، القاهِرة، الطَّبْعةُ الأُولى، 1974، ص:277.
(3) سَعِيدُ الأَفْغانِي، أَسْواقُ العَرَبِ فِي الجاهِلِية والإِسْلام، ص 98.

السُّوقِ التِّهاميُّ، والحجازِيُّ، والنَّجْدِيُّ، والعِراقِيُّ، واليَمامِيُّ، واليَمَنِيُّ، والعُمانيُّ، كُلَّ أَلْفاظِ حَيِّهِ، ولُغَةِ قُطْرِهِ، فَما تَزَالُ عُكاظٌ بهذهِ اللَّهَجاتِ نَخْلاً، واصْطِفاءً، حتى يَتَبَقَّى الأَنْسَبُ، والأَرْشَقُ، ويُطْرَحُ المَجْفُوُّ الثَّقِيلُ"[1]

– والكَعْبَةُ المُشَرَّفَةُ كانَتْ، في الشَّأْنِ الدِّينيِّ مَهْوًى لأَفْئِدَةِ النّاس، وحَسْبُكَ في ذلكَ الخبرُ الصَّادِق، ولَقَدْ بَلَغَ مِنْ حُبِّ العَرَبِ مَكَّةَ، وكَعْبَتَها المُشَرَّفَةَ أَنْ قَدْ كانَت الحالُ عَلى نحوِ ما وَصَفَ ابْنُ الكَلْبيِّ في كِتابهِ الأَصْنام، قَال: "كَانَ لا يَظْعَنُ مِنْ مَكَّةَ ظَاعِنٌ إِلَّا احْتَمَلَ مَعَهُ حَجَراً مِنْ حِجارَةِ الحرَم ، تَعْظيماً لِلْحَرَمِ، وصَبابةً بِمَكَّة، فَحَيْثُما حَلُّوا وَضَعُوه، وطَافُوا بِهِ كَطَوافِهِمْ بالكَعْبَةِ تَيَمُّنًا مِنْهُمْ بها، وصَبابَةً بِالحرَمِ، وحُبّاً لَه"[2]

وذَلك كُلُّهُ أَلْفَيْناهُ مَجْموعاً في بَلْدةٍ جَامِعةٍ: هِي مَكَّة؛ ومَكَّةُ سَمَّاها القُرْآنُ الكريمُ: "أُمَّ القُرى"، قَالَ تَعَالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[3] ؛ قَالَ ابْنُ مَنْظورٍ: "وَأُمُّ القُرى: مَكَّةُ؛ شَرَّفَها الله تَعَالى؛ لأَنَّها تَوَسَّطَتْ الأرضَ، فِيما زَعَمُوا، وقِيلَ: لأَنَّها قِبْلَةُ جميعِ النَّاسِ يَؤُمُّونها، وقِيلَ: سُمِّيَتْ بِذَلكَ لِأَنَّها كانَتْ أَعْظَمَ القُرى شَأْنًا، ...، وكُلُّ مَدينةٍ هِيَ أُمُّ ما حَوْلها مِنَ القُرى"[4]

وطَبيعةُ الفِعْلِ التَّمْدينيِّ تَقْضي بأنْ تُمارَسَ كلُّ تلكَ الشُّؤُونُ بلغةٍ جامِعةٍ، وهيَ، ولابُدَّ، لُغةُ البَلْدةِ الجامعة؛ لُغةُ قُرَيْش؛ بما هي الأَقْوى؛ فَلُغةُ قُرَيْش، بِالاعْتِبارِ الاقْتِصاديِّ هِيَ لُغَةُ العُقُودِ، والمُعامَلات، ولُغَةُ قُرَيْشٍ، بالاعْتبارِ الاِجْتِماعيِّ، هِيَ

(1) أَسْواقُ العربِ في الجاهِلِيّة والإِسْلام، ص: 277.

(2) أَبُو المُنْذِر هِشامُ بْنُ محمَّدِ بْنِ السَّائبِ الكَلْبيّ ، كِتابُ الأَصْنام، ، تحقيقُ الأُسْتاذِ أَحْمد زكيّ باشا، دارُ الكُتُبِ المِصْريّة بالقاهِرة، الطَّبْعة الثّالثة، 1995، ص: 06.

(3) الشُّورى: 05.

(4) ابْنُ مَنْظور، لِسانُ العَرَب، تحقيق: ياسِر سُلَيْمان أبو شادي، ومَجْدي فَتْحي السَّيِّد، المَكْتَبَةُ التَّوْفيقيَّة، مصر، (د-ت)، 1/ 263.



لُغَـةُ التَّواصُـلِ الـمُشْتركِ الـمُصَفَّى مِـنَ الخُصُوصِـيَّاتِ اللَّهَجِيَّـةِ القَليلـةِ الحـظِّ مِـنَ الفَصاحةِ؛ بما هِيَ قَليلةُ الحظِّ مِنَ الفَهْم؛ إِذْ فَهْمُها محصورٌ ضِمْنَ حُدودِ القبيلةِ التي تَتكلَّمُ بها، وهَذِهِ اللَّهَجاتُ هِـيَ، بهـذا الاِعْتِبـارِ، مَوْصـوفةٌ بِنُعـوتٍ دالَّـةٍ عَلـى هُبـوطِ القِيمةِ الاجْتِماعِيَّةِ مِنْ مِثْلِ: رَدِيئة، قَبِيحة، هَابطة، ... ، قَـالَ ابْـنُ فَـارِسٍ: " أَجْمَـعَ عُلَماؤُنا بِكلامِ العَربِ، والـرُّواةُ لأَشْـعارِهِم، والعُلَمـاءُ بِلُغـاتِهِم وأَيّـامِهِم، أَنَّ قُرَيْشـاً أَفْصحُ العربِ أَلْسِنةً، وَأَصْفاهُم لغـةً، وذَلِـك أنَّ الله، جَـلَّ ثَنَـاؤُهُ اخْتـارَهُم مِـنْ جميـعِ العربِ واصْطَفاهُـم، واخْتارَ مِنْهُم نبيَّ الرَّحمةِ محمداً صـلى الله عليه وسـلم، فَجَعَـلَ قُرَيْشـاً جِيـرانَ بَيْتِـه الحـرامِ وَوُلاتِـه، فكانَـتْ وُفُـودُ العَـرَبِ مِـنْ حُجَّاجِهـا، وغَيْـرِهِم، يَفِدونَ إلى مَكَّةَ لِلْحَجِّ، ويَتَحاكَمونَ إلى قُرَيْشٍ في أُمـورِهِم، وكانَـتْ قُـرَيْشٌ تُعَلِّمُهُـم مَناسِـكَهُم، وتـَحْكُمُ بَيْـنَهم، ..، وكَانـتْ، عَلـى فَصـاحَتِها، وحُسْـنِ لُغاتهـا، ورِقَّـةِ أَلْسِـنَتِها، إِذا أَتَـتْهُمُ الوُفـودُ مِـنَ العَـربِ تَخَيَّـروا مِـنْ كَلامِهِـمْ، وأَشْـعارِهِمْ، أَحْسَـنَ لُغاتِهم، وأَصْفى كَلامِهِم، فاجْتَمَعَ ما تَخَيَّرُوا مِنْ كَلامِهِم، وأَشْعارِهِمْ إلى نَحائِزِهِم، وسَلائِقِهِمْ التي طُبِعُوا عَلَيْها فصَاروا بِذَلِكَ أَفْصَحَ العَرَب"(1)

ويَنْبَغي أَنْ نَعْرِفَ أَنَّ فَصاحَةَ لُغةِ قُرَيشٍ مَبْنِيَّةٌ على الخُلُـوِّ مِـنْ هَـذِهِ الخُصُوصِـيَّاتِ اللَّهَجِيَّة، وأنَّ فَصاحةَ اللَّهَجاتِ العَرَبيَّةِ الأُخْـرى مَبْناهـا عَلـى الخُلُـوِّ مِـنَ الأَعْجَمـيّ، يَقُولُ الدُّكْتورُ مُـخْتار الغَوْث: "إنَّ اللُّغَوِيِّينَ إذا نَسَبُوا الفَصـاحةَ إلـى قَـيْسٍ، وَتَمـيمٍ، وأَسَدٍ، وهُذَيْلٍ، أَوْ أَزْدِ السَّراة، أَوْ هَوازِنَ، أَوْ ثَقِيف، أَوْ جَرْم، أَوْ قُعَيْنِ نَصْـرٍ، أَوْ نَصْـرِ قُعَيْنٍ، يَعْنُونَ بِالفَصاحةِ مَعْناهـا الثّـاني؛ أي الخُلُـوصُ مِـنَ التَّـأَثُّرِ بِلُغـاتِ العَجَـم؛ لأنَّ مَساكِنَ هَذِهِ القَبائِلِ نَائِيَةٌ عَنِ الحواضِـرِ، وعَـنِ الأُمَـمِ الأَجْنَبِيَّـةِ مِـنْ جَمِيـعِ الجِهـاتِ، ...، فَدَلالةُ الفَصَاحةِ حِينَ تُنْسَبُ إلى قُرَيْشٍ غَيْرُ دَلالتِها حِين تُنْسَبُ إلى واحدةٍ مِـنْ تِلك، ويُسْتَخْلَصُ مِنْ هذا أنَّ لُغةَ أَهْلِ الحَضَرِ هِـيَ اللُّغـةُ الـمُهَذَّبَةُ التي سَـلِمَتْ مِـنَ

(1) ابْنُ فارس، الصّاحِبيُّ فِي فِقْهِ اللُّغة، ص: 32، وانْظُرْ: د/ عَبْدُ الجليلِ عَبْدُ الرَّحِيم، لُغَةَ القُرْآنِ الكريم، مَكْتبةُ الرِّسالةِ الحديثة، عَمّان، الأردن، (د-ت) ، ص: 43.



الـمَنْطِقِ الأَعْرابيِّ الجافِي، وتَـمَيَّزَتْ بالرِّقَّةِ، والعُذوبَة، وأَنَّها هِيَ الـمَثَلُ الأَعْلى الـذي يُـحاكَى، يُـحاكِيهِ الـمُتَأَدِّبون، ويُصْطَفَى لِلْمُتَعَلِّمِين"[1].

وهَذا التَّهْذيبُ الذي يَذْكُرُهُ الأَسْتاذُ، هُنا، هُو الذِي قَضى بِأَنْ تُخْتارَ لُغةً لِلْأدبِ، والإِبْداعِ، فَهَذِهِ الـمُعَلَّقاتُ، مَثلاً، قَدْ نَظَمَها شُعَراءُ يَنْتَمُونَ إِلى قَبائِلَ مُخْتَلِفةٍ، ومَعَ ذَلك لُغَتُها واحِدَة، وتَفْسِيرُه هُو الخُرُوجُ مِنَ الخُصُوصِيَّةِ اللَّهْجِيَّةِ التي تَـجْعَلُها جَافِيَةً مُسْتَغْرَبَةً، والدُّخولُ في لُغةِ الأَدَبِ، والفَنِّ؛ يَقولُ الدُّكْتورُ عَبْدُ الجليلِ عَبْدُ الرَّحيم، فِي ذِكْرِ أَسْواقِ العَرَبِ: "وَهَذِهِ الأَسْواقُ التي كانَ يَحْضُرُها عَدَدٌ كَبيرٌ مِنْ أَفْرادِ كُلِّ قَبِيلَةٍ، قَدْ كَانَتْ مَيْدانَ سَبْقٍ بَيْنَ الشُّعَراءِ، والأُدَباء، يَأْتُونَ إِلَيْها مِنْ كُلِّ صَوْبٍ، لِيُلْقُوا فِيها ما جَادَتْ قَرائِحُهُم مِنْ شِعْرٍ، أَوْ نَثْرٍ، ويَـحْكُمُوا فِيما بَيْنَهُم أَهْلُ الرَّأْيِ، ...، وَحِرْصًا مِنْهُمْ عَلى مَرْضاةِ السَّامِعين وثَنائِهِمْ، كانَ يَتَحاشَى كُلٌّ مِنْهُمْ خَوَاصَّ لَهْجَتِه، ويَنْظِمُ شِعْرَهُ، ويُلْقِي خِطابَهُ بِما يَفْهَمُهُ الجَمِيع"[2]

ولُغَةُ قُرَيشٍ، بِالِاعْتِبارِ السِّياسِيِّ، هِيَ لُغَةُ الـمَواثِيقِ الرَّسْمِيَّةِ، والـمُكاتَباتِ الـمُتَّصِلَةِ بِشُؤونِ السِّلْمِ والحرْبِ، وهِي، بِالِاعْتِبارِ الأَدَبِيِّ، لُغةُ الإِبْداعِ؛ شِعْرِهِ ونَثْره، وهِيَ، بجمِيعِ ذَلكَ اللُّغَةُ الفُصْحى؛ لِأَنَّها الأَقْدَرُ عَلى تَأْدِيَةِ كُلِّ تِلْكَ الشُّؤُونِ بحظٍّ أَوْفَرَ لِكُلِّ العَرب، قَالَ القُطامِيُّ:

فَإِنْ لَمْ تَأْتَمِرْ رُشْداً قُرَيْشٌ فَلَيْسَ لِسائِرِ العُرْبِ ائْتِمارُ[3]

---

(1) د/ مُخْتارُ الغَوْث، لُغَةُ قُرَيْش، دار الـمِعْراجِ الدَّوْلِية لِلنَّشْر، الـمَمْلكةُ العَرَبِيَّةُ السُّعودِيَّة، الطَّبْعةُ الأُولى، 1997، ص:336.

(2) د/ عَبْدُ الجليلِ عَبْدُ الرَّحِيم، لُغةُ القُرْآنِ الكريم، ، ص: 51.

(3) القُطامِيُّ، دِيوانُه، تحقيقُ: الدُّكْتور إِبْراهيم السّامَرَّائيُّ وأَحْمدُ مَطْلوب، دارُ الثَّقافة، بَيْرُوت، 1960، ص: 142.



وإِذَنْ؛ فَالكلامُ يَتَعلَّقُ باللُّغةِ التي يَلْتَقي عِنْدَها كلُّ الناسِ في الحياةِ العامَّة، يَفْتَرِضُ بصورةٍ ضِمْنيَّةٍ افْتراقَ هَؤُلاءِ الناسِ أَنْفُسِهِمْ، في حَياتهِمْ الخاصَّةِ، بِلُغاتٍ خاصَّة؛ إِنَّها لُغاتُ العربِ، ولَهَجاتُهُمْ.

ثُمَّ إنَّ هاهُنا وَجْهَ اتِّفاقٍ بَيْن مَفْهومَيْنِ أَساسِيَّيْن؛ هُما لُغَةُ قُرَيْشٍ الـمَوْسُومَةُ بِصِفةِ الاِشْتِراك، والاِطِّرادِ الذي هُو الاِشْتِراكُ عَيْنُه؛ فالـمُطَّرِدُ هُو الغالِبُ بَيْن النّاس، الكثيرُ بَيْنَهُم، الـمُنْتَشِرُ فِيهم، وفي الـمُطَّرِدِ يَقولُ ابْنُ جِنِّي: "وَأَصْلُ مَواضِعِ (طَرَدَ)، في كَلامِهِم، التَّتابُعُ، والاِسْتِمْرارُ؛ مِنْ ذَلِك: (طَرَدْتُ الطَّرِيدَةَ)؛ إذا تَتَبَّعْتَها واسْتَمَرَّتْ بَيْن يَدَيْك، ومِنْه: مُطارَدَةُ الفُرْسانِ بَعْضِهِم بَعضًا، واطَّرَدَ الجدْوَلُ؛ إذا تَتابَعَ ماؤُهُ بالرِّيح، وزَادَ فَقالَ: "فَجَعَلَ أَهْلُ العِلْمِ ما اسْتَمَرَّ مِنَ الكلام، في الإِعْرابِ، وغَيْرِهِ مِنْ مَواضِعِ الصِّناعَةِ مُطَّرِداً"[1]، ورَبَطَ العُلَماءُ بَيْنَ الاِطِّرادِ والكَثْرة، والكَثْرة تَنْتُجُ عَنِ الاِسْتِمْرار، والـمَعْنَيانِ آخِذانِ مِنْ بَعْض، فالشَّيْءُ لا يَكْثُرُ إلا إِذا اسْتَمَرّ، ولا يَسْتَمِرُّ إلا بِأَنْ يَكْثُرَ[2].

ويُفَرَّعُ عَلى هذا أنَّ النُّحاةَ، حِينَ بَنَوْا عَمَلَهُم التَّقْعِيديَّ عَلى الأَكْثَر، وجَعَلُوا مِنْ ذَلكَ شَرْطًا صِناعِيًّا، فَقَدْ كانَ هذا الشَّرْطُ مِنْهُمْ مُوافِقًا لِلُغةِ قُرَيْش، فَاعْتِقادُنا، أَنَّ النَّحْوَ هُوَ التَّسْمِيَةُ العِلْمِيَّةُ (=الصِّناعِيَّة) لِلُغةِ قُرَيْشٍ التي هِي صُورةٌ لِلْمَدَنِيَّةِ الطَّبِيعِيَّةِ التي تُرافِقُ الإِنْسانَ بالجِبلَّةِ والخِلْقَة.

---

(1) أَبُو الفَتْح عُثْمانُ بْنُ جِنّي، الخَصائِص، تحقيقُ محمد عَلِيّ النجّار، الـمَكْتَبة العِلْمِيّة، الطّبْعة الثّانية، 1952، 1/ 196.

(2) د/ محمد إبْراهيم عُبادة، النَّحْوُ العَرَبِيُّ، أُصُولُه، وأُسُسُه، وقَضَايَاهُ، وكُتُبُه، مَعَ رَبْطِهِ بالدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ الحديث، مَكْتبةُ الآداب، القاهِرة، الطَّبْعة الأولى، 2009، ص: 33.

2/ الـمُطَّرِدُ والقُرْآنُ الكَرِيم:

يُنَوِّهُ القُرْآنُ الكريمُ، في غَيْرِ ما مَوْضِعٍ مِنْهُ، باليُسْرِ الذي هُو حِلْيَةٌ لِخِطابِه، وهُو قَدْ عَبَّرَ عَنْ هذا اليُسْرِ بِثلاثِ صُوَرٍ تَعْبِيرِيَّةٍ؛ هِي الوَصْفُ بالإبانَةِ: كَقَوْلِ الله تَعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾[1]

ونُحِبُّ، هُنا، أنْ نَعْرِضَ لَنا رَأْيًا في هذا الوَصْفِ بالإبانةِ؛ إذْ نَحْسَبُ أَنَّه إذا قِيلَ عَنْ لِسانِ القُرْآنِ بِأَنَّهُ عَرَبيٌّ مُبينٌ لَزِمَ مِنْهُ أنْ يكونَ هُناكَ لِسانٌ عَرَبيٌّ غَيْرُ مُبِين، وهَذا الذي نَقُولُهُ، هُنا، هُوَ مِنْ بابِ القَوْلِ في مَوْضوعِ الاِقْتِضاء، والدَّلالةِ الضِّمْنِيَّة، وَمُفادُ القَوْلِ أنَّ عِبارةً مِثْلَ: "قُرْآنٌ عَرَبيٌّ مُبِينٌ" تَتَوَفَّرُ عَلى:

1- هُناكَ خِطابٌ هُوَ القُرْآنُ.

2- خِطابُ القُرْآنِ مُعَرَّفٌ بِالوَصْفِ، وهُوَ: "مُبِين".

3- خِطابُ غَيْرِ القُرْآنِ غَيْرُ مُبِينٍ[2].

ونَسْتَدِلُّ لَه بِأَنْ لَوْ كانَ اللِّسانُ العَرَبيُّ كُلُّهُ عَلى دَرَجَةٍ واحدةٍ مِن البَيانِ عِنْد عامَّةِ العَرب، لَكانَ مِن الظُّهورِ بما يَجْعَلُ النَّعْتَ بِهِ لَغْواً، ولكنَّ لَفْظَ الإبانةِ، هُنا،مَسُوقٌ للغايةِ الحجاجيَّةِ؛ والحجاجيةُ قِيمةٌ مُقَرَّرَةٌ لِكُلِّ كلمةٍ قُرْآنيّةٍ،[3] والقيمةُ الحِجاجيَّةُ المحقَّقَةُ بِنَعْتِ القُرْآنِ بالبَيانِ في أَنَّهُ جاءَ باللُّغَةِ التي تُتيحُ لِكُلِّ عَرَبيٍّ فَهْمَ خِطابِهِ، ولَوْما ذَاك لَاسْتَحَقَّ أنْ يُرْمى بِأَنَّهُ كِتابُ مُغالَطة، يَنْتَهِجُ سَبيلَ التَّعْمِيَةِ والتَّلْبيسِ، لَكِنَّهُ بِانْتِخابِهِ لُغَةَ كلِّ النَّاسِ يُظْهِرُ مُكافحَتَه لهمْ بالمنطِقِ الظَّاهِرِ، والخطابِ الجَلِيّ. ثُمَّ

---

(1) المَائدة: 17، والنّحل: 103، يس: 69، الدّخان: 13، يُوسُف: 02، الشّعراء: 02، القَصَص: 02، الزُّخْرُف: 02، الدّخان: 02، الأَنْعام: 59، يُونس: 61، هود: 06، الحِجْر: 01، الشّعراء: 195، النّمل: 01، النِّساء: 174، وغَيْرُها كثير.

(2) د/ رِيم الهمّامي، الاِقْتِضاءُ وانْسِجامُ الخِطاب، دارُ الكِتابِ الجديدِ المُتَّحِدة، بَيْروت، لُبْنان، الطَّبْعة الأُولى، 2013، ص: 30.

(3) يُنْظر مُفَصَّلاً في: د/ عَبْدُ الله صَوْلة، الحِجاجُ في القُرْآنِ مِنْ خِلالِ أَهَمِّ خَصائِصِهِ الأُسْلوبِيَّة، ، ص: 68.



إِنا لا نَرى هَذا اللِّسانَ العَرَبيَّ غَيْرَ المُبينِ إِلّا كُلَّ لَهْجَةٍ مُوغِلةٍ في الخُصُوصِيَّة، فَلا تَكادُ تَظْفَرُ بِبيَانٍ سِوى ما تَبِينُ به لِأَهْلِها دُون سِواهُم. ويَقِيني أنَّ اللِّسانَ العَرَبيَّ المُبينَ مُرادِفٌ لِلِسانِ قُرَيْشٍ، على ما تَأَدَّى به فَهْمُنا لِلْمَوْضوعِ؛ يَقُولُ الدُّكْتورُ مُخْتارٌ الغَوْث: "اللُّغةُ المُتَخَيَّرَةُ مِنْ لُغاتِ العربِ لُغةُ أَهْلِ الحِجاز، ومَا يَخْتارُهُ فُصَحاءُ أَهْلِ الأَمْصارِ مِنَ اللَّهَجاتِ الأُخْرى، أَمَّا سَائِرُ لُغاتِ العَرَبِ فَقَبيحٌ ومَرْفوضٌ لَكِنَّ اللُّغَوِيِّينَ سَجَّلُوهُ لِغايةٍ عِلْمِيَّةٍ، لا لِيُسْتَعْمَل". [1]

- والوَصْفُ باليُسْر: قَالَ تَعالى: (ولَقَدْ يَسَّرْنا القُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ)[2]

والرَّأْيُ عِنْدَ العُلَماءِ أَنَّ هذا اليُسْر، وهَذا البَيَانَ، مُرادٌ بِهما إلى الإِفْهامِ بِغَيْرِ تَلْبيسٍ، ولا تَعْمِيَة، وهُو أَمْرٌ واجِبٌ اعْتِقادُهُ في كلامِ الله تَعالى، ومِنْ أَجْلِهِ قَرَّرَ العُلَماءُ وُجوبَ الصُّدورِ في تَفْسِيرِهِ عَنْ قاعِدَةٍ ضابطةٍ هي حَمْلُ خِطابِهِ على الإِفْهامِ والتَّفْهِيم[3]، والسُّؤالُ الواجِبُ، هُنا، هُوَ: ما السَّبَبُ المَوْضوعِيُّ لِتَحَقُّقِ هَذا الإِفْهام؟ ونَرَى في الجوابِ أَنَّ النُّزولَ عَلى وِفاقِ اللُّغَةِ الجامعةِ هُوَ السَّبَب، ونُؤَيِّدُهُ بِكَمِثْل:

- عَدَمُ وُرودِ الخبرِ بانْبِهامِ الخطابِ القُرْآنِيِّ عَلى قَبائلِ العَرَب، مِنْ غَيْرِ قُرَيْش، بَلْ ما كانَ أَيْسَرَ عَلى خُصُومِهِ مِنْ أَنْ يَتَّخِذوا مِنْ انْبِهامِهِ مَعَرَّةً يَرْمُونَهُ عَبْرَها بِكُلِّ نَقيصة.

- ثُبُوتُ انْتِقالِ الصَّحابَة، رِضْوانُ الله تَعالى عَنْهُم، إِلى مختلِفِ أَرْجاءِ البِلادِ لِتَعْليمِ القُرْآن، وتَفْسِيرِ بَعْضِ أَلْفاظِهِ مِمَّا يُعْرفُ بالغَريب، ومُفادُ هَذا أَنَّ الأَصْلَ فيه اللُّغةُ المُشْتَركة، وأَنَّ هَذا الغَريبَ هُو بَعْضُ ما خَرجَ عَنِ اللُّغةِ الجامِعةِ لِحِكْمَةٍ يَتَوَلَّى حُذَّاقُ التَّفْسِيرِ الكَشْفَ عَنْها.

---

(1) لُغَةُ قُرَيْش، ص: 277.

(2) القَمَر: 17 والقَمَر: 22، والقَمَر: 32، والقَمَر: 40.

(3) يُنْظر: د/ نَصْر الدّين وهّابي، التّوْجيهُ النَّحْويُّ للشَّاذِّ في لُغةِ القُرْآنِ الكَريم، المَتْبُوعُ مِنْه والمَدْفُوع، سَامي للطِّباعَةِ والنَّشْرِ والتَّوْزيع، الوَادي، الجَزائِر، الطَّبْعةُ الأُولى، 2016، ص: 65.

- انْحِصارُ أَقْدَم وُجوهِ التَّفْسِيرِ فِي بَيَانِ الغَرِيب، وهُو، كَما تَقَدَّمَ، ألفاظٌ مَعْدودةٌ تَرْجِعُ إلى اخْتِلافِ لُغاتِ العَرَب، أَوْ إلى بَعْضِ مَا عَرَّبَهُ القُرْآنُ الكريمُ مِنَ اللَّفْظِ الأَعْجَمِيّ.

وإنَّ فِي وُسْعِنا أنْ نَأْتِيَ بِمَزِيدٍ عَلى هَذا.

والخُلاصَةُ الضَّروريَّةُ أَنَّ لُغَةَ العَرَبِ الجامعةَ لَمْ تَكُنْ غَيْرَ لُغَةِ قُرَيْشٍ، بِما كانَتْ المَرْكَزَ في حِياتِهِم، وأنَّ لُغَةَ قُرَيْشٍ هِي المُوافِقَةُ-مَوْضوعِيّا- لحكمةِ تَيْسيرِ القُرْآنِ لِلذِّكْر؛ فَلُغةُ القُرْآنِ هِيَ لُغَةُ قُرَيْشٍ، يَقُولُ الدُّكْتُورُ مُخْتارٌ الغَوْثُ، وقَدْ جَعَلَ القُرْآنَ الكريمَ عَلى رَأْسِ مَصادِرِهِ لِدِراسَةِ لُغَةِ قُرَيْشٍ: "أَمَّا المَصادِرُ التي اعْتُمِدَ عَلَيْها في دِراسَةِ هَذِهِ اللُّغَة، فَهِي: 1/ القُرْآنُ الكَرِيم: فَقَدْ ثَبَتَ فِي الأَحاديثِ الصَّحيحَةِ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ"(1)

كَما هِيَ لُغةُ النَّحْوِ مِنْ بَعْدِ ذَلك، بِما أنَّ النَّحْوَ هُو مَنْظومَةُ قَواعِدِ التَّواصُلِ العام، وبِما أنَّ التَّواصُلَ العامَّ لا سَبيلَ إِلَيْهِ إلا عَبْرَ الإشْتِغالِ عَلى الغالِب، والعَمَلِ عَلى الأَكْثَر، وَإِذَنْ: [لُغَةُ قُرَيْشٍ=لُغَةُ القُرْآنِ الكَريم=لُغَةُ النَّحْو=لُغَةُ دَوْلَةِ الإسْلامِ الرَّاعِيةُ لِلشَّأْنِ العَامّ].

3/ المُطَّرِدُ وعَمَلُ النُّحَاةِ:

- أَوَّلاً: مَرْحَلَةُ مَا قَبْلَ الحَضْرَمِيّ: لَمْ يَكُنْ العملُ اللُّغَوِيُّ، في مَرْحلةِ مَا قَبْلَ الحضْرَمِيِّ، دَرْساً نحويّاً بالمَفْهوم الصِّناعيّ، أَعْني المَفْهومَ الذي يُجيدُ تَقْديمَ خَصائِصِه، وأُسُسِهِ الدُّكْتورُ تَمَّامُ حَسَّانٍ في أُصُولِه(2)، إِنَّما كانَ عَرْضاً لِمُقَدِّماتِ الدِّراسَةِ اللُّغَوِيَّةِ بِمَفْهومِها العامِّ التي تُمَهِّدُ لِلْخُروجِ بِالمُمارَسَةِ اللُّغَوِيَّةِ مِنَ الحالِ الطَّبِيعيَّةِ إِلى الدِّراسَةِ العِلْمِيَّةِ عَلى نَحْوِ ما نَرى في كُلِّ صِناعةٍ يُنْتِجُها عَقْلٌ نَاظِم،

---

(1) لُغَةُ قُرَيْش، ص: 15.

(2) د/ تَمَّامُ حَسّان، الأُصُول، دِراسةٌ ابِسْتمُولُوجيّة لأُصولِ الفِكْرِ اللُّغَوِيِّ عِنْد العَرب، دارُ الثّقافة، الدّارُ البَيْضاء، المَغْرب، طَبْعة 1411ه-1991، ص: 14.



ومَنْهَجٌ قَائِم، ورُبَّما أَمْكَنَنا أَنْ نُسَمِّيَ هَذِه الـمَرْحَلةَ بمرحلةِ مَا قَبْلَ التَّخَصُّصِ؛ ذَلِكَ لأَنَّهُ عَلَيْنا أَنْ نُؤْمِنَ بأَنَّ اللُّغَةَ تَسْتَجِيبُ لِلدِّراسَةِ فِي ضَوْءِ مَنْظُورَيْن، أَوْ شُعْبَتَيْن، هُما مَا سَيَغْدُوانِ تَخَصُّصَيْن؛ هُما اللُّغَةُ الوَصْفِيَّةُ، والنَّحْوُ الـمِعْياريُّ، وسَيُعَبَّرُ عَنْهُما في تُراثِ العَرَبيَّةِ بِمَذْهَبَيْن هُما: البَصْرَةُ والكُوفة.

وعَلى هَذا، فَمَرْحَلَةُ ما قَبْلَ الحَضْرَمِيِّ هِيَ مَرْحلةُ تَعْليم عامٍّ تُوَجِّهُ الغَايةُ التَّعْليمِيَّةُ فِيه إلى إِكْسابِ الـمُتَعَلِّم أَوَّليَّاتِ العِلْم، ومَفاهِيمِهِ القَاعِدِيَّةِ التي تَتَمَثَّلُ فِيما يَلي:

1/ تَرْسِيمُ الشَّأْنِ اللُّغَوِيِّ: نَرى مِنَ الضَّروريِّ أَنْ نَعُودَ بِأَوَّلِ مَفْهوم تَرْسِيم الشَّأْنِ اللُّغَويِّ، في الحضارةِ الإِسْلاميَّة، إلى عَهْدِ النُّبُوَّة، والخلافةِ الرَّاشِدة؛ إِذْ إِنَّهُ العَهْدُ الـمَرْجِعُ لِفَهْمِ نَظَرِيَّةِ الإِسْلامِ في بناءِ الحضارةِ وتَشْييدِ الـمَدَنِيَّة، ما دُمْنا نَنْطَلِقُ مِنْ أَنَّ أَوَّلَ الشَّأْنِ الحضاريِّ، والعَمَلِ التَّمْدينيِّ، هُو العَمَلُ التَّواصُلِيُّ الذي يُبْنى عَلَيْه ما بَعْدَه، فَتَرْسِيمُ الشَّأْنِ اللُّغَوِيِّ مِنْ مَشْمولاتِ نَظَرِيَّةِ الدَّوْلَةِ في الإِسْلام، وعَلَيْنا أَنْ نُبْرِزَ مَكانَ هَذا الأَمْرَ مِنْ خِطابِهِ:

- قَالَ النَّبِيُّ، صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ: (أَنَا أَفْصَحُ العَرَبِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ)[1]، ونُؤَسِّسُ فَهْمَنا لهذا النَّصِّ الحديثيِّ عَلى اسْتِحالَةِ أَنْ يكونَ الغَرَضُ مِنْهُ التَّفاخُرُ، والتَّباهِي، بَلْ نُنَزِّهُ النَّبِيَّ، صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ، مِنْ هذا؛ بما هُوَ مُعَلِّمٌ، وبِما هُوَ قُدْوَةٌ، وأُسْوَة، وهُو فِي غَيْرِ حاجةٍ إِلى التَّفاخُرِ بِفَصَاحَتِه؛ لِأَنَّها مِمّا يَظْهَرُ مِنْهُ بالحالِ والـمَقال، إنّما حَدِيثُه هَذا محمولٌ على أَنَّهُ، صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ، إِنَّما يَأْمُرُ، ويُوَجِّهُ باكْتِسابِ الفَصاحة، والفَصاحةُ الظُّهُورُ والبَيَان؛ أَيْ بِاكْتِسابِ اللُّغَةِ الـمُبَرَّأَةِ مِنْ إِبْهامِ الخُصُوصِيَّةِ اللَّهْجِيَّة، وتِلْك مَزِيَّةٌ فِي لُغَةِ قُرَيْشٍ؛ بِما هِي مِصْفَاةٌ، و بِما هِي مُصَفَّاة، وبِهِ نَرى أَنَّ عُمْقَ الحديثِ هُو: تَعَلَّمُوا -أَيُّها الـمُواطِنُون- لُغَةَ قُرَيْشٍ واجْتَهِدوا في أَنْ تَكونُوا مِنْ تَعَلُّمِها عَلى قَدْرِ ما تَرَوْنَ مِنِّي، وتَسْمَعُون، حَتَّى تَكُونوا مِنْ مُؤَسَّساتِ

---

(1) يُنْظر البَحْثُ فيه مُفَصَّلاً في: أ.د. محمد حَسَن حَسَن جَبَل، مِنَ القَضايا الكُبْرى في القِراءاتِ القُرْآنيّة، مَكْتبةُ الآداب، القاهِرة، الطَّبْعة الأُولى، 1433هـ-2012، ص: 26.



دَوْلَتِكُمْ النَّاشِئَةِ بمحلِّ العالِـمِ بِلُغةِ الحقوقِ، والواجبات، وإذَنْ، فَقَوْلُهُ: بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ مَعْنَاهُ الإحالةُ عَلى مَرْجِعِ الفَصاحةِ، ونَبْعِها. هَذا في العَهْدِ النَّبَوِيّ.

– وفي الخلافَةِ الرَّاشِدةِ لَـمْ يَكُنِ القائمونَ عَلى الدَّوْلةِ غَافِلِينَ عَنْ هـذا التَّوْجيهِ النَّبَوِيِّ، بَلْ لَقَدْ كانتْ لهمْ إجْراءاتٌ عَمَلِيَّةٌ في تَرْسيمِ الشَّأْنِ التَّواصُلِيِّ؛ نَرَى ذَلِك في عَدِّ التَّجَاوُزِ اللُّغَوِيِّ تجاوُزاً (قَانُونيًّا)، لابُدَّ مِنْ أنْ تُوَاجِهَهُ الدَّوْلةُ بالعِقاب: رَوَوْا أنَّ أَحَدَ وُلَاةِ عُمَرَ –رَضِيَ الله عَنْه– كَتَبَ إِلَيْهِ كتاباً لَحَنَ فِيه، فَكَتَبَ إِلَيْه عُمَرُ أنْ قَنِّعْ كاتِبَكَ سَوْطًا[1].

2/ <u>إِجْراءاتُ التَّرْسِيمِ الأَوَّلِيَّة:</u> لَا يُمْكِنُ أَنْ نَتَكَلَّمَ عنْ إجراءاتٍ ترسيميةٍ في الفِتْرةِ النَّبَوِيّة؛ لأنَّ ذلك يَقْتَضِي الدَّاعِيَ الـمَوْضوعِيَّ (=الاِجْتماعيَّ)، والدَّافعَ الخارجيَّ الذي تُمَثِّلُهُ ظاهرةُ اللَّحْن، ومَعْلومٌ أنّها ظاهرةٌ مُقْترنةٌ بالفُتوحِ الإِسْلامِيَّة، وهُوَ ما يُفَسِّرُ بَدْءَ الكلامِ في إجراءاتِ التَّرْسيمِ في آخِرِ الخلافةِ الراشدةِ، وهُنا يَحْسُنُ أنْ نَقُولَ في الحالةِ الاجتماعيةِ ما يجبُ لِتَفْسيرِ الحالةِ التَّعْليمِيَّة:

- الـمُجْتَمَعُ الإسلاميُّ الناشِئُ مُكَوَّنٌ مِنْ نَوْعَيْنِ مِنَ الـمُتَعَلِّمِين:

– الأَوَّلُ: عَرَبِيٌّ حَظُّهُ مِنَ العَرَبِيَّةِ السَّليقةُ (=الاِسْتِعْمالُ الطَّبيعيُّ)، ويَلْزَمُ لهذا اكْتِسابُ العربيةِ الصِّناعيَّةِ؛ بِما هِيَ عِلْمٌ، وبما هِيَ تَأْدِيةٌ لُغَوِيَّةٌ مَوْصوفةٌ، سَلَفًا بطريقةٍ مخصوصةٍ في الأَداء، وبِلُغةٍ صِناعِيَّةٍ مُصاحِبَةٍ لِلُغَتِهِ الطَّبيعية؛ وهِي مَنْظُومةُ القَواعِدِ، والـمُصْطَلَحاتُ، والتَّعْليلاتُ، و ...، ونَسْتَطيعُ أنْ نحكُمَ عَلى هذا العربيِّ بِأَنَّهُ مُبْتَدِئٌ في العَرَبِيَّةِ الصِّناعِيَّةِ؛ لأَنَّها لَيْسَتْ مِنْ كَلامِهِ[2].

---

(1) مُحَمَّدُ الطَّنْطاوِيّ، نَشْأة النَّحْوِ وتاريخُ أَشْهَرِ النُّحَاة، دَارُ الـمَعارِف، مِصْر، الطَّبْعَةُ الثَّانِية، ص: 17.

(2) رَوَوْا أَنَّهُ: "وَقَفَ أَعْرابيٌّ عَلى مَجْلِسِ الأَخْفَشِ فَسَمِعَ كلامَ أَهْلِهِ في النَّحْوِ، وما يَدْخُلُ مَعَه، فَحار، وعَجِب، وأَطْرَقَ وَوَسْوَس، فقالَ لَه الأَخْفَش: ما تَسْمَعُ يا أَخا العَرَب؟ قالَ: أَراكُمْ تَتَكَلَّمُونَ بِكلامِنا، في كَلامِنا، بِما لَيْسَ مِنْ كَلامِنا"، يُنْظَر: الإِمْتاعُ والـمُؤانَسَة، لِلتَّوْحِيدي، 2/ 139.



- الثَّاني: مُسْتَعْرَبٌ بِالإسْلام، وهُوَ لا يَنْقُصُ عَنِ الآخَرِ بِسِوى التَّوَفُّرِ على الحُجَّةِ اللُّغَويّةِ الطَّبيعِيَّة، فالعَرَبيُّ إزاءَ الـمُسْتَعْرَبِ هُو حالةٌ حُجِّيَّة، لا صِناعِيّة، وهُوَ يَسْتَوي مَعَه في الحالةِ التَّعْليميَّةِ الصِّناعِيَّة؛ فَكِلاهُما يَنْطَلِقُ مِنْ مُسْتوى تَعْليميٍّ واحِدٍ.

وهُنا يَجْمُلُ أنْ نَطْرحَ هذا السُّؤالَ: مَا معارفُ الإبْتِدائيةِ الصِّناعِيَّة؟ هَذِه المعارفُ هِي ما سَمَّيْناهُ هُناكَ إجراءاتِ التَّرْسيمِ الأَوَّلِيَّةُ، وهِيَ:

1- التَّنْبيهُ عَلى اللَّحْنِ، واعْتِبارُهُ مخالفةً يَتَرَتَّبُ عَلى ارْتِكابِها عِقابٌ.
2- تَعْليمُ النَّقْطَيْن: نَقْطِ الإعرابِ، ونَقْطِ الإِعْجام[1].

فلإجراءُ الأَوَّلُ بَيانٌ لابْنِ الحضارةِ النَّاشِئةِ الوَضْعِيَّةَ الرَّسْمِيَّةَ لِلشَّأْنِ اللُّغَوِيّ، والإجراءُ الثَّاني بَيَانٌ للمَدْخلِ إلى تحصيلِ اللُّغةِ الرَّسْميةِ التي بها تُنَالُ الحقوقُ، وتُؤَدَّى الواجبات.

ثُمَّ مَضى أَمْرُ الحالةِ التَّعْليميةِ عَلى هذا الـمُسْتَوى إلى أنْ غَدا مُسْتَوى عامّـًا، لا فَرْقَ بَيْنَ عَرَبيٍّ، ومُسْتَعْرَبٍ، إنّما بَيْن مُتَعَلِّمٍ، وغَيْرِ مُتَعَلِّمٍ، وهو ما سَيَأْذَنُ للعامِلين في الحقْلِ اللُّغَويِّ بالعملِ على الارْتِقاءِ بالمجتمَعِ النَّاشِئِ إلى مُسْتَوى التَّخَصُّصِيَّةِ، وهُو ما كَانَ له عَبْدُ الله بْنُ أبي إِسْحاقٍ الحَضْرَمِيُّ.

- <u>ثَانيـًا: مَرْحَلَةُ الحَضْرَمِيِّ: (=مَرْحَلَةُ التَّخَصُّصِ):</u>

يُذْكَرُ لِلْحضرميِّ أَنَّه: "أَوَّلُ مَنْ بَعَجَ النَّحْوَ، ومَدَّ القِيَاسَ، وشَرَحَ العِلَلِ، وكانَ مَائِلاً إلى القِياسِ في النَّحْو"[2] ولعلَّ الذي جعلَ الحضرميَّ أَقْرَبَ نحاةِ عَهْدِهِ إلى تَبَنِّي تَنْفيذِ مَشْروعِ الترسيمِ صِلَتُهُ الـمُباشرةُ بِلُغةِ قُرَيْشٍ؛ قَالَ الدُّكْتورُ مُختارُ الغَوْثُ: "هُوَ مَوْلى لآلِ الحَضْرَمِيِّ؛ فَهُوَ مَكِّيُّ المَوْطِنِ، قُرَشِيُّ الوَلاءِ"[3]

---

(1) يُنْظَرُ مُفَصَّلاً في: د/ صَلاح رَوّاي، النَّحْوُ العَربيّ، نَشْأَتُه، تَطَوُّرُه، مَدارِسُه، رِجالُه، دَارُ غَريب، القاهِرة، 2003، ص: 123 و 131.
(2) أَبُو بَكْرٍ الزَّبيديّ، طَبقاتُ النّحْويّين اللُّغَوِيّين، مَكْتبة الحلبيّ، مِصْر، (د-ت)، ص: 31.
(3) لُغَةُ قُرَيْش، ص: 22.

ونحنُ نَفْهمُ مِنْ نَظَرِنا، وبَحْثِنا، ومِمّا أَفَدْناهُ مِنْ أساتذةِ هذا المجالِ اللّامِعينَ أنَّ الحضرميَّ هُو أبو النَّحْوِ العربيِّ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ:

- نَبَّهَ عَلى ضَرورةِ التَّخَصُّصِ في بحثِ اللُّغة، كمطلبٍ مِنْ مَطالبِ المَرْحلةِ الحضاريَّةِ التي يَشْهَدُها المجتمَعُ الإسْلاميُّ في عَهْدِه هو؛ فإمّا أنْ يَتَناولَ الباحِثُ اللُّغةَ لِذاتِها مَعَ اسْتِضْمارِ الغايةِ الثَّقافيةِ المُتَمَثِّلةِ في حِفْظِ تُراثِ الأُمَّةِ بِشَتَّى تَنَوُّعاتِها اللُّغَويَّةِ المعروفةِ في واقِعِها اللِّسانيِّ، وتلكَ هِيَ شُعْبةُ اللُّغةِ التي لا تَفْتَرضُ مِعْياراً سَابقًا، اكتفاءً بالوَصْفِ، فلا تَعْمَلُ على فَرْزِ مُسْتوى لِسَانيٍّ على مُسْتوى آخَرَ. وإمّا أَنَّهُ يَتَناوَلُها بغايةِ المشاركةِ في الحَراكِ التَّمْدينيِّ المُتَمَثِّلِ في تَدْوينِ الدَّوَاوينِ بضبطِ لُغةِ الدَّواوين، وتِلْك هِيَ شُعْبةُ النَّحْوِ التي تَفْتَرِضُ، في الفَرْزِ اللُّغَوِيِّ، مِعْيارَ الاطِّرادِ والقِياس(1).

- نَبَّهَ على أنَّ الشُّعْبَتَيْنِ لَيْسَتا سَواءً في الضَّرورةِ بالنَّظَرِ لطبيعةِ المَرْحلةِ الحضاريَّة، فالمرحلةُ مرحلةُ العمَلِ على بِناءِ الدَّوْلة، وتَأْسِيسِ التَّمَدُّنِ الإسْلاميِّ، لذا فالنَّحْوُ مُقَدَّمٌ، في العِناية، على اللُّغة: رَوَوْا أنَّ يُونُسَ بْنَ حبيبٍ سَأَلَ الحَضْرَميَّ: أَفي العربِ مَنْ يقولُ الصَّويق، قَال: نَعَمْ، عَمْرو بْنُ تميم تَقُولُها، ومَا تُريدُ إلى هَذا؟ عَلَيْكَ ببابٍ مِنَ النَّحْوِ يَطَّرِدُ ويَنْقاسُ"، يقولُ الدُّكْتورُ تمّامُ حَسَّانٍ مُعَلِّقًا: "أَيْ عَلَيْكَ بالنَّحْوِ ودَعْ فِقْهَ اللُّغَةِ لِفُقَهاءِ اللُّغة"(2).

- العَمَلُ على مجابهةِ كلِّ ما يحولُ دُونَ التَّمْكينِ لِلْقِياس، وهُوَ ما نَفْهَمُهُ في مِثْلِ هَذِهِ القِصَّة: "حَضَرَ الفرزدقُ، يومًا، مَجْلِسَ عبدِ الله بْنِ أبي إسْحقَ فقالَ له عَبْدُ الله: كَيْفَ تُنْشِدُ هذا البَيْتَ:

وعَيْنانِ قالَ اللهُ كُونا فَكانَتا ... فَعُولانِ بالألبابِ مَا تَفْعَلُ الخَمْرُ

(1) يُنْظَرُ مُفَصَّلاً في: الأُصول، تَمّام حَسّان، ص: 98.

(2) الأُصُولُ، ص: 98.



فَأَنْشَدَهُ الفَرَزْدقُ: فَعُولانِ، فقالَ عَبْدُ الله: مَا كانَ عَلَيْكَ لَوْ قُلْتَ: فَعُولَيْن؟ فَقَالَ الفَرَزْدَقُ: لَوْ شِئْتُ أَنْ أُسَبِّحَ لَفَعَلْتُ، ونهضَ وانْصَرَفَ، ولَمْ يَعْرِفُوا مُرَادَه، فَسَأَلُوا عَبْدَ الله، فَقَالَ: لَوْ قالَ: فَعُولَيْن لأَخْبَرَ أَنَّ الله خَلَقَهُما، وأَمَرَهُما، ولَكِنَّهُ أَرادَ أَنَّهما تَفْعَلانِ مَا تَفْعَلُ الخَمْرُ"[1]

وسَمِعَهُ يُنْشِدُ:

وَعَضُّ زَمانٍ يَا ابْنَ مَرْوانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إِلّا مُسْحِتًا أَوْ مُجَلَّفُ

فَقالَ لهُ عبدُ الله: بِمَ رَفَعْتَ (مُجَلَّفُ)؟ فَقالَ الفَرَزْدقُ: عَلى ما يَسُوؤُك ويَنُوؤُك، عَلَيْنا أَنْ نقولَ، وعَلَيْكم أَنْ تَتَأَوَّلُوا".[2]

ويقولُ الدُّكْتورُ تَمَّامُ حَسَّانٍ عَنِ الحضرميِّ: "يَبْدو أَنَّ غايةَ الحضْرميِّ كانتْ الوُصولَ إلى آلةٍ نحويَّةٍ لها مِنَ الاطِّرادِ، والبُعْدِ عَنِ التَّوَسُّعِ والشُّذُوذ ما يَعْصِمُ الأَلْسِنَةَ مِنَ الخَطأَ واللَّحْن، وبَلَغَ مِنْ شَغَفِهِ بالاطِّراد، وحِرْصِهِ عَلَيْه، أَنَّه لَمْ يَكُنْ يُطِيقُ أَنْ يَسْمَعَ كلامًا لا تَصْدُقُ عَلَيْهِ قَواعِدُهُ التي تَوَصَّلَ إِلَيْها، ...، لهذا كانَ يَطْعَنُ على العربِ الفُصَحاء، إذَا خالَفُوا القَواعِد، ولَهُ مَعَ الفرزدقِ قِصَصٌ مَشْهُورَة"[3]

وأَبْرَزُ مَا نَتَجَ عَنْ تعاليمِ الحضرَميِّ شَيْئانِ:

1/ إِكْسابُ النَّحْوِ (=القِياس) وظيفةَ تمثيلِ الشَّأْنِ اللُّغويِّ الرسميِّ مِنْ خِلالِ تَسْمِيَتِهِ (العَرَبِيَّة)؛ سَأَلَ أحدُهُم أَبا عَمْرِو بْنَ العَلاء: "أَخْبِرْني عَمَّا وَضَعْتَ ممّا سَمَّيْتَه عَرَبِيَّةً، أَيَدْخُلُ فيها كلامُ العربِ كُلُّه؟ فقالَ: لا، فَقَال: كيفَ تَصْنَعُ فِيما خالَفَتْك فيهِ العربُ، وهُمْ حُجَّة؟ قالَ: أَعْمَلُ عَلى الأَكْثَر، وأُسَمِّي ما خالَفَني

---

(1) الزّجّاجيّ، مَجَالِسُ العُلَماء، تحقيق د/ عَبْدُ السّلام هَارون، طَبْعةُ الكُويت، 1962، ص: 66.
(2) يُنْظر: ابْنُ الأَنْباريّ، نُزْهةُ الأَلِبّاء في أَخْبارِ الأُدَباء، تحقيقُ محمد أبو الفَضْلِ إبْراهيم، نَهْضة مِصْر (د-ت)، ص:24، و د/ عَلي النَّجْدي ناصِف، سِيبَوَيْهُ إمامُ النُّحاة، مَكْتبةُ نَهْضةِ مِصْر بالفُجالة، مَطْبعةُ لَجْنةِ البَيانِ العَربيّ، القاهرة، 1953، ص: 17، والنَّحْوُ العربيّ، د/ صَلاحُ رَوّاي، ص:133.
(3) الأُصُول، ص: 34.

لُغـاتٍ"، وَيَنْبَغـي أنْ نُلاحِـظَ بوُضـوحٍ أنَّ مَـا لا يَـدْخُلُ فيـه كـلامُ العـربِ كُلُّـهُ هُـو: العَرَبِيَّة[1].

2/ ظُهورُ التَّأْليفِ الصِّناعيِّ الـمَبْنيِّ على الأَكْثَرِ مَع التـالينَ للحَضْـرميِّ، وَيَصْـلُحُ لِلتَّمْثيلِ له قِصَّةُ أبي عَمْرِو بْنِ العَلاء الـمَسُوقَةِ آنفـاً.

ثم إنَّ خَصائصَ التَّأْليفِ الصِّناعيِّ ما يَلي:

- صَوْغُ القانونِ النَّحْويِّ على وِفاقِ الكلامِ الـمَوْصوفِ بالاِطِّراد.
- فَرْزُ الـمُطَّرِدِ عَنِ الشَّاذِّ، والكثيرِ عنِ القَلِيل.
- صَوْغُ النَّمَطِ التأليفيِّ على وِفاقِ الطَّريقةِ التعليميَّةِ مُراعاةً لِلْمَطْلَبِ التّمـدينيِّ الـمَوْكولِ لعلمِ النَّحْو.
- إِكْسـابُ القـانونِ الــمُضَمَّنِ في عِلْـمِ النَّحْـوِ الطـابعَ الــمِعْياريَّ، والصِّـفةَ الرَّسْمِية؛ فالـمِعْياريَّةُ لغايةِ توحيدِ الـمُمارَسَةِ اللُّغَوية، والصِّفةُ الرَّسْميةُ لغايـةِ الإلـزامِ بلغةِ الدَّوْلة.

وهُنا يَتَعَيَّنُ أنْ نَسْأَلَ عَن المادَّةِ اللُّغَوِيَّةِ الخارجـةِ عَـنْ مَشْـمولاتِ النَّظَـرِ التقعيـديِّ النَّحْويّ، وبعبارةٍ أُخْرى:

- مَا حُكْمُ غَيْرِ الـمُطَّرِد؟
- مَا مَكانُهُ؟
- مَنْ يُعْنى بِبَحْثِه؟
- بِمَ تَرْتَبِطُ دِراسَتُه؟

ونقولُ فِي الجوابِ: إنَّ غَيْرَ الـمُطَّرِدِ مَوْكولٌ إلى رجلٍ غيـرِ النَّحْـويّ؛ بمـا هُـو غَيْـرُ قِيَاسيّ، فَهُوَ مِنْ مَشْمولاتِ نَظَرِ اللُّغويِّ الذي يَنْظُرُ في اللُّغَةِ بكلِّ مُكَوِّناتهـا اللَّهْجِيَّـةِ،

(1) طَبَقاتُ النَّحْوِيّين واللُّغَوِيّين، الزَّبيدي، ص: 39.



وتَنَوُّعِ صُوَرِها الأَدائِية، ومَكَانُ غَيْرِ الـمُطَّرِدِ هُو شُعْبَةٌ بَحْثيةٌ غَيْرُ شُعْبَةِ النَّحْو، وهِي شُعْبَةُ فِقْهِ اللُّغة، ومجالُهُ الـمَعْرفةُ، لا الصِّناعَة.

ولَعَلَّ مِنْ أَقْدَمِ التأليفِ الصِّناعيِّ الذي وَرَدَ الذِّكْرُ عَنْهُ مُرافقـًا لِتَفْسيرِهِ الـمَنْهَجيِّ كتابُ أبي عَمْرِو بْنِ العَلاء الذي أَشَرْنا إِلَيْه هُناك.

ولكنَّ آخِرَ تأليفٍ صِناعيٍّ وَردَ خبراً ومادَّةً هُو كتابُ سِيبَوَيْه، ونحنُ نُسَمِّيهِ آخراً لأنّه تمثيلٌ لِبُلوغِ العملِ النَّحْويِّ كمالَه، ولبلوغِ العَمَليةِ الترسيمية مُنْتَهاها، وهُو ما نُفَسِّرُ به قَوْلَ الـمَازِنيّ: "مَنْ أرادَ أنْ يَعْمَلَ كتابـًا كبيراً في النَّحْوِ بَعْدَ كتابِ سِيبَوَيْهِ فَلْيَسْتَحِ"[1]؛ ذلكَ لأنَّ مَعْنى "يَعْمَل" هُو الخروجُ بالأداءِ اللُّغَويِّ مِن الحالِ الطَّبيعيةِ البَدَوِيَّةِ إلى الحالِ المدَنِيَّةِ المحكومةِ بالشَّرْطِ العِلْمِيِّ، الـمَدَنيةِ التي يَلْزَمُ لها "دُسْتُور"، ولَعَلَّهُ الذي يُفَسِّرُ تَسْمِيَةَ كتابِ سِيبَوَيْهِ "قُرْآنَ النَّحْو"[2]

الـمَبْحثُ الثَّاني: الحملُ علَى الأَكْثر في نَظَر سِيبَوَيْه النَّحْويّ:

أَوَّلُ هذا الـمَبْحثِ مَوْصولٌ بآخِرِ الذي تَقَدَّمَهُ، وقَدِ انْتَهى الـمُتَقَدِّمُ إلى الرَّبْطِ بينَ كِتابِ سِيبَوَيْهِ والنَّحْوِ بما هُوَ صِناعَةٌ، وعَمَلٌ عِلْمِيٌّ، يَقَعُ تَفْسِيرُهُ الإِبْسِتمولوجيّ، وكَذا الحضاريُّ، ضِمْنَ إِجْراءاتِ تَرْسِيمِ لُغةِ الدَّوْلة، اسْتِكْمالاً لِأَعْمالِ التَّمْدينِ الإِسْلاميّ، ويُحيلُ هذا بِصُورةٍ مُباشِرةٍ إلى ضَرورةِ البحثِ في كِتابِ سِيبَوَيْهِ عمَّا يَصِلُهُ بأساسِ النَّظَرِيَّةِ النَّحْويّةِ وهُوَ صَوْغُ القانونِ النَّحْويِّ على وِفاقِ الـمُطَّرِد، أوْ بِعِبارةٍ أُخْرى، وَصْلُ الكتابِ بقاعدةِ العملِ عَلى الأَكْثر، أو الحملِ عَلى الأَكْثر:

---

(1) سِيبَوَيْه إمامُ النُّحَاة، ص: 193.

(2) أَبُو الطَّيِّبِ اللُّغَويّ، مَراتِبُ النَّحْويّين، تحقيقُ محمد أَبُو الفَضْلِ إِبْراهيم، نَهْضةُ مِصْر، 1950، ص: 106.

- قالَ سِيبوَيْهُ: "وَلَوْ قَالتِ العَرَبُ: اضْرِبْ أَيٌّ أَفْضلُ لَقُلْتُه، ولَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ مُتابَعَتِهِم، فَلا يَنْبَغي أَنْ تَقِيسَ عَلى الشَّاذِّ، أَوْ الـمُنْكَرِ في القِياس" (1)

- وقالَ: "تَقولُ: هَـذِهِ نَاقةٌ وفَصِيلُها رَاتِعَيْن، وقَدْ يَقُولُ بَعْضُهُم: هَـذِهِ ناقةٌ وفَصِيلُها راتِعان، ... والوَجْهُ: هَذهِ ناقةٌ وفَصيلُها رَاتِعَيْن؛ لأنَّ هَـذا أَكْثَرُ في كَلامِهِم، وهُو القِياسُ، والوَجْهُ الآخَرُ قالَهُ بَعْضُ العَرَب" (2)

- وقالَ: "وَقَدْ جاءَ عَلى فُعْلانٍ نحوُ: الشُّكْرانِ، والغُفْران، وقَالوا: الشُّكورُ، كما قالوا: الجُحُود، فَإِنَّما هَـذا الأقلُّ نَوادِرُ تُحْفَظُ عَن العَربِ، ولا يُقاسُ عَلَيْها، ولكنَّ الأَكْثَرَ يُقاسُ عَلَيْه"(3)

- وقالَ: "وسَأَلْتُهُ عَنْ: (عَلى كَمْ جِذْعٍ بَيْتُك مَبْنِيٌّ؟) فقالَ: القِياسُ النَّصْبُ، وهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ النَّاس"(4)

- وقالَ: "فَإِنَّما هَذا الأقلُّ نَوادِرُ تُحفظُ عَنِ العَربِ، ولا يُقاسُ عَلَيْها، ولكنَّ الأكثرَ يُقاسُ عَلَيْه" (5)

- وقالَ: "وَحَدَّثَنا أَبو الخطّابِ أنّه سَمِعَ مِن العربِ مَنْ يُقالُ لَه: إِلَيْك، فَيَقولُ: إِلَيَّ، كَأَنَّهُ قِيل لَه: تَنَحَّ، فقالَ: أَتَنَحَّى، ولا يُقال: دُوني، ولا عَلَيَّ، هَذا إِنَّما سَمِعْناه في هَذا الحرفِ وَحْدَه"(6)

(1) أَبُو بِشْرٍ عَمْرُو بْنُ عُثْمانَ بْنِ قَنْبَر سِيبَوَيْه، الكِتاب، تحقيقُ د/ محمد عَبْدُ السّلامِ هارُون، مَكْتبةُ الخانجيّ، القاهِرة، الطَّبْعة الثَّالثة، 1408ه، 1988، ص: 2/ 402.
(2) الكِتاب، 2/ 82.
(3) الكِتاب، 4/ 8.
(4) الكِتاب، 1/ 293.
(5) الكِتاب، 2/ 215.
(6) الكِتاب، 1/ 249.



وغيرُ هذا كَثِيْرٌ فِي كِتابه، مِمَّا يجدُ فيه الباحِثُ وَصْلاً وثيقاً بين نظريّةِ سِيبَوَيْه التقعيديّةِ، وبينَ قاعِدة العملِ على الأكْثر، ومِمَّا هُو اتِّباعٌ تَنْفيذيٌّ لِتعاليمِ الحضرميِّ مِنْ قَبْلِه فِي سِياقِ التَّفْريقِ بينَ العملِ اللُّغَويِّ، والعمَلِ النَّحْوِيّ.

ونحنُ، هُنا، نَنْظُرُ لِلْكتابِ عَلى أَنَّهُ خاتمةُ مَنْهَجِ التَّمَسُّكِ بالقِياس، وإلّا فَقَدْ كانَ بينَ سِيبَوَيْه، وبَيْنَ الحضرميِّ رجالٌ عَمِلوا عَلى بِناءِ الـمَنْطِقِ النَّحْويِّ على وِفاقِ الشَّرْطِ الصِّناعيِّ، ذلكَ هُو القِياسُ عَلى الـمُطَّرِد.

قالَ الدُّكْتورُ محمد حُسَيْن آل يَاسِين: "وعِيسى بْنُ عُمَر، تِلْميذُ بْنِ أبي إِسْحق دَرَسَ النَّحْوَ، وتَوَسَّعَ فِيه آخِذاً بِمَنْهَجِ أُسْتاذِهِ فِي التَّمَسُّكِ بالقِياس، وقِيلَ: إِنَّهُ وَضَعَ فيه كِتابَيْنِ هُما: الجامِعُ والإِكْمالُ، بحثَ فِيهِما مَسائِلَ النَّحْوِ، وقَوَاعِدَه، ...، وكِتاباهُ يُمَثِّلانِ اسْتِقْلالَ النَّحْوِ فِي التَّأْليفِ أَوَّلَ مَرَّة" (1)

وقالَ الدُّكْتورُ حَسَنُ خميسٍ الـمَلْخ: "أمّا عِيسى بْنُ عُمَرَ الثَّقَفيُّ، فَقدْ كانَ ثِقةً فَصيحاً عالماً بالعَرَبِيَّةِ والنَّحْوِ، والقِراءة، شَافَهَ الأَعْرابَ، وأَخَذَ عَنْهم، ولَمْ يَكُنْ يَدَعُ الإِعْرابَ لِشَيْءٍ، ولَهُ كِتابانِ فِي النَّحْو: أَحَدُهما الإِكْمالُ، والآخَرُ الجامِع، وهُما فِيما يَبْدو مُحاولةٌ أَوَّلِيَّةٌ لِتَحْليلِ كلامِ العربِ بَعْدَ جَمْعِه؛ إِذْ بَنى قَوانينَهُ النَّحْويّةَ فِي كِتابَيْهِ عَلى الأَكْثرِ الـمُطَّرِد" (2)

وحينَ نَعودُ إلى قِصَّةِ يُونُسَ عَنِ اللُّغةِ القليلةِ نَفْهَمُ أنّه كانَ مَعْنِيّاً باللُّغةِ فِي الـمَقامِ الأوّل، وإنّما النَّحْوُ عِنْدَه تالٍ لها، ومِنْ هُنا قِيلَ فِي حَقِّهِ: "ويُونُسُ بْنُ حَبيبٍ تِلْميذُ عِيسى بْنِ عُمَرَ، وأَبي عَمْرٍو بْنِ العَلاء اشْتُهِرَ بِاللُّغةِ، والغَريبِ حَتّى أَلَّفَ كِتاباً فِي

---

(1) د/ محمد حُسَيْن آل ياسِين، الدّراساتُ اللُّغَويّةُ عِنْدَ العَربِ إلى نِهايةِ القَرْنِ الثّالِث، مَنْشوراتُ دارِ مَكْتبةِ الحَياة، بَيْروت، لُبْنان، الطَّبْعة الأُولى 1980، ص: 80.

(2) د/ حَسَن خَمِيسُ الـمَلْخ، التَّفْكيرُ العِلْميُّ فِي النَّحْوِ العَربيّ، الاِسْتِقْراء-التَّحْليل-التَّفْسير، دارُ الشُّروق للنَّشْر والتَّوْزيع، الطَّبْعةُ الأُولى، 2002، ص: 83.

اللُّغات، ورَوَى عَنْه أَبُو عُبَيْدَةَ فِي الغَرِيب، ونَقَلَ عَنْهُ سِيبَوَيْه فِي الكتابِ شَـواهِدَ لُغَوِيَّـةً كَثِيرة" (1)

وعَلى الرَّغْمِ مِنْ أنّه مَعْدودٌ فِي النُّحاةِ إلّا أنّـه لَـمْ يَكُـنْ فيـه كـالنَّحْوِيِّينَ فِي التَّمَسُّـكِ بالقِياس، ونحنُ نَلْقى لَه تَفْسيراً فِي غَلَبَةِ عَقْلِيَّةِ فَقيهِ اللُّغةِ عِنْـدَهُ على مَـنْهَجِ النَّحْـوِيّ، فَقَدْ قِيلَ فِيه: "كانتْ لِيُونُسَ مَذاهِبُ وأَقْيِسَةٌ تَفَرَّدَ بِها" (2)

ولَكِنَّنا حِينَ نَبْلُغُ سِيبَوَيْهِ نَلْقى الدّارسَ يقولُ عَنْه: "وسِيبَوَيْهُ تِلْميذُ الخليـلِ اشْـتُهِرَ بالنَّحْوِ أَكْثَرَ مِن اشْتِهارِهِ باللُّغةِ، والغَريبِ، والرِّوايَـةِ، والشِّـعْرِ، والقِـراءة، عَلـى طُـولِ بَاعِهِ فِي جَمِيعِها" (3)

إنّ الدّليلَ على أنّ التَّمَسُّكَ بالقِياس، والبِناءَ على الأَكْثرِ هُـوَ الأسـاسُ فِي الصِّـناعةِ النَّحْوِيَّةِ كَوْنُهُ مَفْهومـًا قارّاً فِي كُتُـبِ الأُصُـول، فِي القَـديم والحـديث؛ قـالَ ابْـنُ جِنّـي: "فَجَعَلَ أَهْلُ عِلْـمِ العـربِ مـا اسْـتَمَرَّ مِـنَ الكـلامِ فِي الإِعْـرابِ، وغَيْـرِهِ، مِـنْ مَواضِـعِ الصِّناعةِ مُطَّرداً، وجَعَلوا ما فارَقَ عَلَيْهِ بَقِيَّةَ بابِه، وانْفَرَدَ عَنْ ذلكَ إلى غَيْرِهِ شَاذّاً" (4)

وقالَ الدُّكتورُ محمدٌ حَسَنٌ عَبْدُ العَزِيـز: "بَعْـدَ أنْ جمـعَ اللُّغَوِيُّـونَ كـلامَ العـرب، ونَظَـروا فِيـه، وفَتَّشُـوا، وجَمَعُـوا النّظـائِرَ والأَشْـباه، وتَبَيَّنَـتْ لهـم مَواضِـعُ الخـلاف، واسْتَبانَتْ أمامَهُم العَلاقةُ بَيْنَ الأَبْنِيـةِ والـمَـعاني، أَرادُوا أنْ يَصُـوغوا مَـا اسْـتَقْرَؤُوهُ فِي قَواعِـدَ وأَقْيِسَـةٍ، ولـمّا كانـتْ المـادّةُ التـي جَمعوهـا-وهَـذا أَمْـرٌ غَيْـرُ مُسْـتَغْرَبٍ- تَسْتَعْصي عَلى الاطِّراد، أَوْ لا تَسِيرُ عَلى وَتيرةٍ واحدةٍ لا تَتَخَلَّـفُ جَعَلـوا القاعِـدة، أو

(1) مُحَمَّدُ حُسَيْن آلِ ياسِين، الدِّراساتُ اللُّغَوِيةُ عِنْدَ العَرَبِ إلى نِهايةِ القَرْنِ الثالثِ، ص: 81.
(2) أَخْبـارُ النَّحْـوِيّين البَصْـريين، ص: 33، وجـلالُ الـدّين السُّـيوطِيُّ، بُغْيـةُ الوُعـاة فِي طَبَقـاتِ اللُّغَـويينَ والنُّحاة، تحقيقُ محمد أَبُو الفَضْل إِبْراهِيم، مَطْبعة الحلبيّ، مِصْر، (د-ت)، ص: 426.
(3) الدِّراساتُ اللُّغَوِيَّةُ عِنْدَ العَرَبِ إلى نِهايةِ القَرْنِ الثّالِث، ص: 82.
(4) الخَصائِص، 1/ 97.



القِياسَ، أو البابَ على الغالِب، أوْ الأكْثر، واتَّفَقُوا في ذلك، واخْتَلَفوا في تَسْمِيَة ما عَدَاهُ، وفي القِياسِ عَلَيْه" [1]

ويقولُ الدُّكْتورُ حَسَن هِنْداوي: "يَتَلَخَّصُ مَنْهجُ نُحاةِ البَصْرةِ في القِياسِ في أَنَّهُ يكونُ على كلامِ العربِ، وأنَّ ما يُقاسُ على كلامِهِم يُعَدُّ مِنْه، ولا يجوزُ القياسُ عَلى مَا لَمْ يَرِدْ عَنِ العَرب، ويَنْبَغي أنْ يكونَ القِياسُ عَلى الأكْثر، والأقلُّ نَوادِرُ تُحْفَظُ، ولا يُقاسُ عَلَيْها، ولا يُعْتَرضُ بالشَّاذِّ والرِّوايَةِ الضَّعيفةِ على السَّماعِ الصَّحيح، والقِياسِ المُطَّرِد" [2]

وبهذا يَظْهَرُ جَلِيّاً أنَّ كِتابَ سِيبَوَيْهِ هُو تمثيلٌ لِبُلوغِ المنهجِ البَصْريِّ الصِّناعيِّ غايَتَه التي أَمَّها.

- آثارُ التَّمَسُّكِ بالقِياس، أَوْ تَجاذُبُ اللُّغةِ والنَّحْو:

غَيْرُ يَسيرٍ حَمْلُ الناسِ على خِلافِ الطَّبيعةِ مِنْ أَمْرِهِم الذي أَلِفُوا، وهَذا النَّحْوُ إِلْزامٌ لهم عَلى اسْتِعْمالِ اللُّغةِ عَلى صُورةٍ مَخْصوصة، وإنْ كانَ ذلكَ محصوراً ضِمْن مُتَطَلَّباتِ الشُّؤونِ الإداريّةِ العامّة، وهذا المجتمَعُ قَدْ غَبَرَ في حَياةِ الباديةِ مِئاتٍ مِن السِّنين، ويَرُومُ النُّحاةُ الخروجَ بِهِ إلى حالِ التَّمْدينِ عَبْرَ مُمارَسَةِ حَياةٍ مُنَظَّمَة، ومعَ ذلك عَلَيْنا أنْ نَفْهَمَ أنَّ هذا التَّخْطيطَ لَمْ يَكُنْ ثقافةً عامَّةً مُنْتِشَرةً في النّاسِ بالقَدْرِ الذي يجعَلُهُم يَفْهَمون عَنِ النُّحاةِ مَقاصِدَهُم، فَهَلْ كانَ على النُّحاةِ أنْ يُصَرِّحوا بخُطَّةِ عَمَلِهِم لِشُركائِهِم الاجْتِماعِيّين؟ نحسَبُ أنَّ الجوابَ عَنْ هذا غَيْرُ سَهْلٍ، وغَايةُ ما عِنْدَ الباحِثينَ في النَّظَرِيَّةِ النَّحْوِيَّةِ العَرَبِيَّةِ أنَّ النُّحاةَ مارَسُوا الأُصولَ بصُورَةٍ تَطْبيقيَّةٍ؛ يقولُ الدُّكْتورُ محمدٌ سالم صَالح: "وتَجْدُرُ الإشارةُ إِلى أنَّ الأُصولَ

---

(1) د/ محمد حَسَن عَبْدُ العَزيز، القِياسُ في اللُّغَةِ العَرَبية، دارُ الفِكْرِ العَرَبيّ، مِصْر، الطَّبْعةُ الأُولى، 1995، ص: 25.

(2) د/ حَسَن هِنْداوي، مَناهِجُ الصَّرْفِيِّين ومَذاهِبُهُمْ في القَرْنَيْن الثّالِثِ والرّابِعِ مِنَ الهِجْرة، دارُ القَلَم، دِمَشْق، الطَّبْعة الأُولى، 1989، ص: 260.



كانَتْ عِنْدَ الـمُتَقَدِّمِين مَبَادئَ يَسِيرةً تَتِمُّ بِصورةٍ تَطْبيقِيَّةٍ في مُؤَلَّفاتِهِم، ولَـمْ تَكُنْ لهـذِهِ الـمَبادِئِ أُصولٌ نَظَرِيَّةٌ إِلّا نادراً في بَعْضِ الإِشاراتِ القَلِيلَة" (1)

- النُّحـاةُ والقُـرّاء: تَصـدّى كثيـرٌ مِـنَ الدّارسـين لِـمَوْقِفِ نحـاةِ البصـرةِ مِـن القِراءاتِ القُرْآنيةِ، وإقْدامِهِم على تخطِئةِ مـا لا يُوافِـقُ قواعـدَهم مِنهـا، ونحسـبُ أنّ غالبَهم لم يهتدِ إلى كشفِ الأساسِ المنهجيِّ الـذي يحُمَـلُ عَليه الأمْر، والمـدخلُ الضّـروري لفهـم هـذا الأمـر هـو التّفريـقُ بـين منْهَجَيْ القُـرّاء والنّحـاة في الاشـتغال بالقراءة، فأمّا القرّاء فإنّ الـمُعْتَمَدَ لَدَيْهم، في ذلك، هو الـمُعَبَّرُ عَنه بالأركان الثّلاثة:

- صِحّة السّند.
- مُوافقةُ الرّسْم العُثْمانيّ، ولو احْتمالاً.
- مُوافقةُ العَرَبيةِ، ولَوْ بِوَجْهٍ (2).

وذلك لأنّ القراءةَ عندهم هي نقلٌ محكومٌ بشروط، والسّند رأسُها، ثـم لا يعنـيهم بعد ذلك أنْ وافقت الكثيرَ من كلام العرب (= المطّرد = القياس النحوي = القواعـد الصّناعية)، أم لم توافق، وفي هذا شاعت عبارةُ ابن الجزريّ المعروفة فيما يَنْقُلُه عَـنْ أبي عَمْرٍو الدّاني: "وأَئِمّةُ القُرّاءِ لا تَعْمَلُ في شَيءٍ مِن حُروفِ القُرْآنِ على الأفْشى في اللُّغة، والأقْيَسِ في العَربية، بَلْ على الأثْبتِ في الأثَر، والأصحّ في النّقل والرّواية، إذا ثَبَتَ عَنْهُم لَـمْ يَرُدَّها قِياسُ عربيّةٍ ولا فُشُوُّ لغة، لأنّ القراءةَ سُنّةٌ متّبعة فَلَزِم قَبُولُها" (3)

(1) د/ محمد سَالم صَالح، أُصُولُ النَّحْو، دِراسةٌ في فِكْرِ الأَنْباريّ، دَارُ السَّلام، مِصْر، الطَّبْعَةُ الأُولى، 1427ه، 2006، ص: 43.
(2) يُنْظرُ مُفَصَّلاً في: أُصُولِ النَّحْو، دِراسَةٌ في فِكْرِ الأنْباريّ، ص: 168.
(3) ابْنُ الجَزَرِيّ، النّشْرُ في القِراءاتِ العَشْر، أَشْرَفَ عَلى تَصْحِيحِه ومُراجَعَتِه الشَّيْخُ عَليّ محمد الضّبّاع، دارُ الفِكْرِ للطِّباعةِ والنَّشْرِ والتَّوْزيع، مِصْر، (د-ت)، 1/ 67.

وعَلى هذا، فإنّ بِناءَ رَدِّ القِراءة عَلى أَسَاسِ الاطّرادِ والشُّذوذ لا اعْتِبارَ له عِنْدهم، وهُوَ تَفْسِيرُ إنكارِهم عَلى النُّحاةِ هَذا الصَّنيع، لأنّهم لا يتوفّرون، ولا هُمْ مُلْزمُون بِثَقافةِ التَّقْعِيد اللّغوي.

وأمّا النُّحاة، وبخاصّة مِنهم، نُحاةَ البَصْرة، فإنّ القراءةَ عندهُم لا تأخُذ الحجّيّة النّحوية، إلا بأن يُفْحص فيها ما يأتي:

- ثُبوتُ القُرْآنية، ومَرْجِعُه السَّنَد .
- ثُبوتُ العَرَبية، ومَرْجِعُه لَهَجاتُ العَرب.
- ثُبوتُ النّحْوية، ومَرجُعُه الاطّراد.

فردُّ النّحويِّ لقراءةٍ ما لا يعني الطّعنَ في قرآنيّتها، ولا هو يليقُ بالعامّة مِنَ المُسْلمين فَضْلاً عَنْ عُلَمائِهم، كما أنّ الأمر غيرُ موكولٍ إليه، ولا يعني فعلُه ذاك الطّعن في عربيّتها طالما وافقت لهجةً ما، إنما يعني شذوذَها، وهو لا يبني قانونَه على الشّاذّ، لأنّ القانونَ إنما جُعِل لأنْ يُقَاسَ عليه، والشّاذُّ يحفظُ ولا يُقاسُ عليه، ويقدّم دارسٌ شيئًا من هذا في قوله: "إنّ التّضعيفَ الموجَّهَ إلى القراءات نوعان : نوعٌ موجّهٌ إلى اللغة التي جاءت عليها القراءة، مع احترام القراءة، والتّسليم بصحّتها، وهو نوعٌ مقبول، إذ لا يُؤَدّي تضعيفُ القراءة إلى تضعيف القراءة ذاتها، ونوعٌ آخرُ موجّهٌ إلى القراءة ذاتها، وهو الذي يُؤْخذُ على النّحويّ "[1]

ومن هذا يتّضح أنّ النُّحَاةَ لم يكونوا على مستوى واحدٍ مِن البَصَر بالأصولِ المَنْهجيّة التي ينبغي التزامُها عند تعلّق التقعيد بالقراءة القرآنية.

- فهل كان على القرّاء أنْ يعْلموا هذا عن النُّحاة؟

نُقَدّر أنّ القرّاء، كذلك، قد كانوا في هذا على درجاتٍ متفاوتةٍ بحسبِ دَرجةِ القُرْبِ من الثّقافة اللّغوية، وهو ما نظنّ أنّه يشمل النّحاة كذلك، وبخاصّة منهم

(1) أُصُول النّحْو، دِراسةٌ فِي فِكْرِ الأنْباريّ، ص:224.

الأتباع المتأخرين، فإنّه لم يُنْقل عن رعيل المؤسّسين شيءٌ من التّخطئة، وحتّى وإن نُقِل فمدارُ التّخْطئة عنده عدم ثبوت نحويّة القراءة، ونعتُ هذا بالخطأ هو توجيهٌ لمتعلّم النّحو بإفْهامه أنّه لو قاس على غير المطّرد لكانَ قِياسُه هو الخطأ، فالحكمُ على قِراءةٍ ما بالخطأ مُتلبِّسٌ بالقِياسِ عَلَيْها، لا بِالقِراءةِ نَفْسِها.

ومِنْ هُنا نَخْلُصُ إلى ما يُعِينُنا عَلى فَهْمِ ألا يَكونَ فِي البَصْرِيّين غَيرُ قارئٍ واحدٍ مِنْ طبقةِ السّبعة، هُو أَبُو عَمْرِو بْنُ العَلاء، فَلِأنّ القارئَ لا يَطْمَئِنُّ إلى وضعٍ منهجيٍّ يتجاذَبُهُ فيه الـمَصيرُ إلى الـمَنْقول عَلى قاعِدَة السُّنّة الـمُتّبَعَة فِي الإقْراء، والمصيرُ إلى النّحوية على قاعدةِ العملِ على الأكثر، وهم قد نقلوا عن أبي عمرو قولَه: "والله لولا أنّه ليس لي إلا أنْ أقْرأَ بما قُرِئَ به لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا"[1]

هذا أوّلاً، ومن جهة ثانيةٍ، نفْهَمُ أنْ يكونَ فِي الكوفِيّين ثلاثةٌ مِنْ كِبارِ القُرّاءِ وأَئمّة الإقْراء، هُمْ: حَمْزة، وعاصِم، والكِسائِيّ [2].

- النُّحاةُ والشُّعَراء: والأمرُ ذاتُه يَنْسَحِبُ على علاقةِ النّحاة بفريق الشّعراء، ويفسّر لنا توتّر ما بينهما، فالنّحاة يَرومُون حمْلَ الشُّعراء على الـمُطّرِدِ فِي ما يجري عَلى أَلْسِنَتِهِمْ مِنَ الشِّعْر، فِي حين يأبى الشُّعراءُ ذلك، لأنّه أمرٌ ينالُ مِنْ مَوْهِبَتِهِم، ويتمسّك النّحاة بملاحقتهم خشيةَ أن يُفْسِدوا عَلَيْهم عَمَلَهم؛ وهو حَمْلُ المجتمع على الـمُطّرِدِ الذي هُو لِسانُ الدَّوْلَةِ الرّسميّ، بما هُمْ، أيْ الشّعراء، ذَوُو تأثيرٍ بالغٍ فِي النّاس.

ومِنْ هُنا يَتَأَتّى لَنا أنْ نُفَسّر أنْ انْتَخَبَ لنا تاريخُ النّحو والنّحاةِ خَيْرَ مُمثّلين لهذا التجاذب، وهُما مُمَثِّلُ النُّحاةِ عبدُ الله ابنُ أبي إسْحق الحضْرميّ، وممثّلُ الشُّعَراء الفَرَزْدق:

(1) أُصُولُ النّحْو، دِراسةٌ فِي فِكْرِ الأنْباري، ص:224.
(2) الأُصُولُ، ص: 40.



- قِيل في حقِّ الأوّل: "إنّه أوّلُ من بَعَجَ النّحو، ومَدّ القياسَ، وكَشَفَ العِلَل"، وقِيلَ عَنْهُ أَيْضاً: " كانَ شَديدَ التّجْريدِ لِلْقِياس"[1]
- وقيل في حقِّ الثّاني: "لَوْلا شعرُ الفرزدق لَضَاعَ ثُلُثُ لغةِ العَرب "[2]

وذلك مِنْ مَعْناه التّنبيهُ على نموذجيّة العقليّة النّحويّة، والنّزعة المعيارية الرّسمية عند الحضرميّ، تلك التي تُرى في حرصِه على القياسِ عَلى الكثير، وإِبْعادِ القَليل، والنادر والشّاذّ، وفي هذا الـمَعْنى يقولُ ابنُ جنّي: "فَجَعَلَ أهلُ علمِ العربِ ما استمرَّ مِنَ الكلامِ في الإعْراب، وغَيْرِه مِنْ مَواضِعِ الصّناعةِ مُطّرداً، وجَعَلوا ما فارقُوا عَلَيْه بَقِيّةَ بابِه، وانْفَرَدَ عَنْ ذَلكَ إلى غَيْره، شاذّاً"[3]

وبَيْن فَريقِ النُّحاةِ والشُّعراء يَبْقى النُّحاةُ العربُ الـمُسْلمون الطّرفَ الثّابتَ الـمُتَمَسِّكَ بضَرورةِ العَمَلِ على إنْجاحِ مَشْروعِ الدَّوْلةِ الـمَدنيّة، مِنْ خِلالِ الإِصْرارِ عَلى صُنْعِ لُغَتِها الرَّسْمية النَّمُوذَجِية التي بها يقومُ شأنُ الـمُسْلِمينَ العامّ في السِّياسَة، والاقْتِصاد، والثّقافة، والآدَاب.

الـمَبْحَثُ الثَّالثُ: لُغةُ القُرآن الكريمِ في نَظَر سِيبَوَيْه النّحْويّ

تقعُ لُغةُ القُرْآنِ الكريم مِنْ عِنايةِ اللُّغَوِيِّينَ والنُّحاةِ في الـمَقامِ الأوَّل، ولهـمْ في دَرْسِها عُلومٌ وفُنُون، مِنْها عِلْمُ إعرابِ القُرْآن، وهُو محلُّ عِنايتِنا في هَذِه الوَرقة، و لَـمْ نَلْقَ لِما يُلائِمُ أَغْراضَ بحثِنا هذا خَيْراً مِنْ تعريفِ الدُّكْتور أَحْمَدَ سَعْدٍ الخطيب: يقولُ: "عِلْمُ إعْرابِ القُرْآنِ أَحَدُ عُلومِ القُرْآنِ، ...، ويُطْلَبُ هذا الإعْرابُ مِنْ عِلْمِ النَّحْو، وهُو مُهِمٌّ جِدّاً لِـمُفَسِّرِ كتابِ الله تعَالى؛ لأنَّ الإعرابَ فَرْعُ الـمَعْنى، وهُو يُؤَثِّرُ عَلى

(1) طَبَقاتُ النّحويّين واللّغويين، للزّبيدي، ص: 31.
(2) الأغَـــــاني، 21 / 419
(3) الخَصَائِص، 1 / 98.



مَعْنى الآية، ولِذلكَ قَدْ يختلِفُ تَفْسيرُ الآيةِ تَبَعاً لاخْتِلافِ إعْرابها، فَبَيْن التَّفْسير والإعْرابِ ازْدِواج، فالـمُفَسِّرُ لازمٌ عَلَيْه مَعْرفةُ إعراب الآيَة، والـمُعْرِبُ لازمٌ عَلَيْه مَعْرفةُ تَفْسيرِ الآيَة" (1)

وقالَ السُّيوطيُّ في ضَرورتِهِ للتَّفْسير: "عَلى النَّاظِرِ في كتابِ الله تَعالى الكاشِفِ عَنْ أَسْرارِه، النَّظَرُ في الكلمَةِ، وصِيغتِها، ومَحَلِّها، كَكَوْنِها، مُبْتَدأً، أو خَبَراً، أوْ فاعِلاً، أو مَفْعولاً، أو في مَبادِئِ الكلامِ، أوْ في جوابٍ، إلى غَيْرِ ذلك" (2)

كما يُقَيِّدُ صِلةَ الإعْرابِ بالتَّفْسيرِ بِبَعْضِ ما يُوصي به في قَوْلِه: "ويجبُ عَلَيْه -أَيْ مُعْرِبُ القُرْآن- أنْ يَفْهَمَ مَعْنى ما يُريدُ أنْ يُعْرِبَهُ مُفْرداً، أوْ مُرَكَّباً قَبْلَ الإِعْرابِ؛ فإِنَّهُ فَرْعُ الـمَعْنى"(3)

ولَقَدْ خَلُصْنا مِنْ بحثِ صِلَةِ التَّفْسيرِ بالإعْرابِ إلى ما يَلي:

- الإعرابُ تَطْبيقٌ تِقْنيٌّ لِـمَقولاتِ النَّحْو، أو هُوَ تَنْزيلٌ لها عَلى النُّصوصِ العَرَبِيَّة.
- إِعْرابُ القُرْآنِ الكريمِ غَايَتُهُ فَحْصُ اسْتِجابةِ تَراكيبِهِ لِـمُقْتَضى مَقولاتِ الصِّناعةِ النَّحْوِيّة.
- لُغةُ القُرْآنِ الكريم آخِذةٌ مِنَ اللُّغةِ، اطِّراداً وشُذوذاً، مَعَ أَغْلَبِيَّةِ الاِطِّرادِ على الشُّذوذِ بموجِبِ اتِّفاقِها الأَغْلبيِّ مَع لُغةِ قُرَيْشٍ التي كانتْ لُغةَ العربِ الجامِعة.
- إعرابُ القُرْآنِ الكريمِ يَتَعَلَّقُ بِغالِبِه، لا بِكُلِّه.

(1) أ.د/ محمد سَعْدٍ الخَطيب، مَفاتِيحُ التَّفْسير، مُعْجَمٌ شَامِلٌ لِما يَهُمُّ الـمُفَسِّرَ مَعْرِفَتُه، مِنْ أُصُولِ التَّفْسيرِ، وقَواعِدِهِ، ومُصْطَلَحاتِهِ، ومُهِمّاتِه، دارُ التَّدْمُرِيّة، دارُ ابْنِ حَزْمٍ، الـمَمْلكةُ العَرَبيّة السُّعُودية، الطَّبْعة الأُولى، 1431هـ-2010، 1/ 149.

(2) السُّيوطيّ، الإِتْقانُ في عُلُومِ القُرْآن، تحقيقُ عَبْدِ الرَّحْمن فَهْمي الزّواوي، دارُ الغَدِ الجديد، القاهِرة، الطَّبْعة الأُولى، 2006، 2/ 215.

(3) الإِتْقان، 2/ 215.



- افْتِراضُ اسْتِجابَةِ كُلِّ تراكيبِ القُرْآنِ لِـمَقولاتِ النَّحْوِ هُو مَوْقِفٌ خاطِئٌ مَنْهَجِيًّا.
- لُغَةُ القُرْآنِ أَوْسَعُ مِنْ قَواعِدِ النُّحاةِ.
- الـمَوْقِفُ الحقُّ مَعَ شاذِّ لُغةِ القُرْآنِ عَنِ القياسِ والاطِّرادِ هُو العَوْدُ به إلى اللُّغَوِيِّ يَنْظُرُ فيه بِإِعْمالِ مَقولاتٍ أُخْرى مِنْ مِثْلِ: التَّرَخُّصِ[1] والتَّوَهُّمِ[2]، والتَّوَسُّع.[3]

وإلى هُنا نُحِبُّ أنْ نُجيبَ عَنْ السُّؤالِ الواجبِ طَرْحُهُ:

- إِلَى أيِّ مَدى كانَ سِيبَوَيْهُ عارفًا بحدودِ صَنْعَتِهِ في أَثْناءِ نَظَرِهِ في لُغَةِ القُرْآنِ الكَريم؟ أَوْ هَلْ كانَ سِيبَوَيْهُ يَصْدُرُ عَنْ مَبادِئَ مَنْهَجِيَّةٍ في بحثِهِ لغةَ القُرْآنِ الكَريم؟

ولَسَوْفَ نجيبُ عَنْ هذا بِبَسْطِ القَوْلِ في مَسْأَلَتَيْنِ مِنْ مَسائِلِ مُشْكِلِ الإِعْراب، ثـمّ نَفْحَصُ مَوْقِفَ سِيبَوَيْهِ فِيهِما، سَعْيًا لِلْكَشْفِ عَنْ مَكانِ لُغةِ القُرْآنِ الكريمِ في نَظَرِ سِيبوَيْه النَّحْوِيِّ كما صَرَّحْنا في عُنْوانِ هَذِه الوَرَقة:

- <u>أَوَّلاً: الـمَسْأَلَةُ الأُولى: في تَعْيينِ وَجْهِ (إِنَّ) مِنْ قَوْلِهِ تَعالى: (إِنَّ هَذانِ لَسَاحِرَان):</u>

---

(1) يُنْظَرُ مُفَصَّلاً في: د/ تَمّام حَسّان، اللُّغَةُ العَرَبِيّة مَعْناها ومَبْناها، عَالَـمُ الكُتُب، القاهِرة، الطَّبْعةُ الثّالثة، 1418ه، 1998، 233، واجْتِهاداتٌ لُغَوِيَّةٌ، لَه، عَالَـمُ الكُتُب، القاهِرة، الطَّبْعة الأولى، 2007، ص: 100.

(2) يُنْظَرُ مُفَصَّلاً: في: د/ راشِد أَحْمد جَرّاري، التَّوَهُّم، دِراسةٌ في كِتابِ سِيبَوَيْه، المجلّة العَربيّة لِلْعُلومِ الإِنْسانية، تَصْدُرُ عَنْ مجلسِ النَّشْرِ العِلْميّ، جامِعة الكُويت، العدد: 66، السنة: 17، رَبيع 1999، ص: 76. و د/ عَبْدُ الله أَحْمد جادُ الكَريم، التَّوَهُّم عِنْدَ النُّحاة، مَكْتبة الآداب، القاهِرة، الطَّبْعة الأولى، 1422ه، 2001، ص: 34. و د/ نَصْر الدّين وهّابي، التَّوْجيهُ النَّحْويُّ لِلتَّشابُهِ اللَّفْظِيِّ في لغةِ القُرْآنِ الكَريم، الـمَتْبوعُ مِنْه والـمَدْفوع، دَار سَامي، الوادِي، الجَزائر، الطَّبْعة الأُولى، ص: 69.

(3) يُنْظَرُ مُفَصَّلاً في: د/ عادِل هادي حمّادي العُبَيْدي، التَّوَسُّعُ في كِتابِ سِيبَوَيْه، مَكْتَبةُ الثَّقافةِ الدِّينيَّة، القاهِرة، 2004، ص: 07.

قَالَ الله تَعَالى، فِي القصّةِ عنْ فرعونَ يصفُ موسى وهارونَ، وما أظْهَرا له من الـمُعْجزة: ﴿فَالُوٓاْ إِنَّ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ﴾[1].

والشّاهدُ في (هـذان)، والشـاهدُ فيـه هـذه الألـفُ التـي هـي علامـةٌ للمرفـوعِ مِـن الـمُثنى، وهـي هُنـا فيما حقُّـه النّصـب، وعلامـةُ النصـبِ اليـاء، فكـانَ القيـاسُ: (إنّ هذين)، قال في الألفيّة[2]:

و(ذَانِ) (تَانِ) للمُثَنَّى المُرْتَفِع ....

والهاءُ حرفٌ للتنبيه[3]، ويقـالُ في تثنيـةِ (ذا) ذانِ، فيلتقـي ألفـان؛ ألـفُ (ذا)، وألـفُ التثنية، فتحذفُ إحداهما، واختُلِفَ في أيِّهما تحذف، وسيأتي في مَوْضِعِه:

وقد جاءوا في توجيهِ هذا بأقوالٍ، مِنها:

- القولُ الأوّل: أنّ (إنّ) جوابيةٌ، بمعنى (نعم)، فجعلوها حرفًا هاملاً، فارتفع (هذان) بالابتداء؛ لخروجِ (إنّ) عنْ أنْ تكون عاملةً ناصبة، وأيّدوه بقولِ الشّاعر:

بَكَـرَ عَلَـيَّ عَـواذِلي ... يَلْحَيْنَنـي وأَلُومُهُنَّـهْ

ويَقُلْـنَ شَـيْبٌ قـد عَـلا ... كَ، وقَـد كَبِـرْتَ فقلـتُ: إنَّـهْ[4]

---

(1) سُورةُ طَه: 62.

(2) ابْنُ مالكٍ، مَتْنُ الأَلْفِيَّة في النَّحْوِ والصَّرْف، دارُ ابْنِ حَزْم، بَيْروت، لُبْنان، الطَّبْعة الأُولى، 2002، ص: 23.

(3) الرُّمَّاني، مَعَاني الحُرُوفِ، حَقَّقَه، وخَرَّجَ حَديثَهُ، وعَلَّق عَلَيْه الشَّيْخُ عِرْفانُ بْنُ سُلَيْمان العَشَا حَسُّونة الدِّمَشْقي، الـمَكْتَبَةُ العَصْرية، صَيْدا، بَيْروت، الطَّبْعة الأولى، 2005، ص: 69.

(4) البَيْتُ لعبيدِ الله بْنِ قيسٍ الرُّقيّات، ديوانُه، تحقيق وشرح د/ عزيزة فوال بابتي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1995، ص: 212. وهُو مِنْ شَوَاهِدِ كتابِ سِيبَوَيْه، 3/ 151، ويَنْبَغي التَّفَطُّنُ إلى أنّ سِيبويه لَـمْ يُوَجِّهْ بِه الآية، وسَيَأْتي لاحِقًا، وخزانةُ الأدَب، 4/ 487.



وبِقَوْلِ ابنِ الزُّبَير، لـمَنْ قال له: "لعنَ الله ناقةً حملتني إليك" قال: إنّ، وراكبَها؛ يريدُ: نعم، وراكبَها.

ورَدُّوا الاستدلالَ بالبيتِ بكونِ (إنّ) فيه ناصِبة، والهاءُ اسمها، لا للسَّكْت، وخبرُها في تقدير: إنّه كذلك.

وأما قولُ ابنِ الزّبير فغيرُ جائزٍ فيه ذلك؛ لأنّ فيه حذفًا لجزئَيْ (إنّ)، وهو غيرُ جائزٍ، كما رأوا جعلَ (إنّ) بمعنى (نعم) ضعيفًا لقلّةِ وروده، وعلى التَّسْليم لثبوتِه لم يَرَوْا لها وجهًا في هذا الموضعِ لعدمِ تقدُّمِ ما يقتضي استعمالها[1]. كما رُدَّ هذا بأنّ اللامَ في الخبر هي الـمُسَمَّاةُ الـمُزَحلقة، وقيل: يجوزُ أنْ تكون زائدةً كما زيدتْ في قولِ الشّاعر:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه   تَرْضَى مِن اللَّحْمِ بعظْمِ الرَّقَبَه

وقولِ الشّاعر:

خَالي لأَنْتَ، ومَنْ جريرٌ خالُه   يَنَلِ العُلا ويَكْرُمِ الأَخْوالا[2]

أو أنّها على التّسليمِ بأنّها لامُ توكيدٍ داخلةٌ على مبتدأٍ محذوف؛ أي إنّ هذانِ لهما ساحران، فلمْ تدخلْ على خبر المبتدأ، ورآهُ الزّجّاج، وعرضَه على الـمُبَرِّد وغيره، فقَبِله، وذكرَ له أنّه أَجْوَدُ ما سَمع في هذا[3].

---

(1) يُنْظَر: شِهابُ الدِّين الآلُوسي، رُوحُ الـمَعَاني، تَحْقيقُ وتخريجُ السَّيِّد مُحمّد السَّيِّد وسَيِّد إبراهيم عِمْران، دَارُ الحديث، القاهِرة، 1426ه، 2005، م8، 16/ 741.

(2) أَبُو إِسْحق الزَّجّاج، مَعَاني القُرْآنِ وإعْرابُه، شَرْح وتحقيق عَبْدُ الجليلِ عَبْدُه شَلَبي، خَرَّجَ أَحادِيثَه الأُسْتاذُ عَلي جمَال الدِّين محمد، دارُ الحديث، القاهِرة، 1424ه، 2004، 3/ 296.

(3) مَعَاني الزّجّاج، 3/ 296. و أَبُو مَنْصورٍ الثّعالبي، فِقْهُ اللُّغَةِ وسِرُّ العَرَبيّة، تحقيقُ خالِد فَهْمي، مَكْتَبَةُ الخانجي، القاهِرة، الطَّبْعةُ الأُولى، 1418ه، 1998، ص: 357.

وحملوهُ على غيرِ هذا، بأنّ جعلوا دخولَ اللامِ على خبر (إنّ)، وإنْ لمْ تكنِ النّاصبة، لشَبَهِها بها لفظًا[1]، ورأَوْا في دخولِ اللامِ على الخبر بُعْدا؛ لأنّه خاصٌّ بالشِّعْر[2]، لكنَّ الألوسيَّ أيّده بدخولها عليه بروايةِ التّرمذيّ، وأحمد، وابنِ ماجة: (أَغْبطُ أوْليائي عِنْدي لَـمُؤْمِنٌ خفيفُ الحاذِ)، وجعلَه أصْدقَ شاهدٍ في المَسْألة، ولكنّ هؤلاءِ الأئمّةَ رَوَوْه بدخولِ (إنّ)، لا كما زعمَ الألوسيُّ[3].

وأمّا في قراءةِ (إنْ هذان)، بتخفيفِ نونِ (إنّ) فهي النّافية، واللامُ بمعنى (إلّا)، والمعنى: (ما هذان إلّا سَاحران)[4]، وصحّحه الأزهريُّ[5]، ورأى مَكّيُّ بنُ أبي طالبٍ القيسيُّ أنَّ في جعلِ اللّام بمعنى (إلا) ادِّعاءً أنْكرهُ البَصْريون[6].

- القولُ الثّاني: أنّ (إنّ) عاملة، مُفيدةٌ للتّوكيد، لكنّ اسْمَها ضميرُ الشّأنِ المحذوف، والتّقدير: (إنّه هذان)، والجملةُ (هذان لَسَاحران) خبرُها[7]، وحسّنَه مكيٌّ مع احترازِه بكونِ دخولِ اللام على الخبر، هنا، بعيدا[8]، ولمْ يُعَلِّق الزّجّاجُ عليه، واكْتفى بعَزْوِه لقُدَماء النّحويين[9]، ورَوى الألوسيُّ أنّهم ضعّفوه بأنّ ضميرَ الشّأْنِ موضوعٌ للتّقوية، وما كان كذلك لا يناسِبُه الحذف، وحكَموا على ما رُوِيَ في

(1) رُوحُ المَعَاني، م8، 16/ 742.
(2) مَكّي بنُ أبي طالبٍ القَيْسيّ، مُشْكِلُ إعْرابِ القُرْآن، حقَّقَه وعلّق عَلَيْه ياسين محمد السّواس، اليَمامة لِلطّباعةِ والنَّشْرِ والتَّوْزيع، بَيْروت، الطَّبْعة الثّالثة، 1423ه، 2002، ص: 439.
(3) رَوَاهُ التّرمذيُّ في "باب ما جاءَ في الكفافِ والصَّبْر عليه"، (حَديث رقم: 2347)، ص: 431، ورَواهُ ابْنُ مَاجة بلفظِ (إنّ أَغْبَطَ النّاسِ عِنْدي مُؤْمِن)، بغير لامٍ، في "بابِ مَنْ لا يُؤْبَه له"، (حديث رقم: 4117)، ص: 428.
(4) ابْنُ زَنْجِلة، حُجّة القِراءات، تحقيقُ سَعِيد الأفْغاني، مُؤَسَّسةُ الرِّسالة، بَيْروت، لُبْنان، الطَّبْعة الخامِسة، 1997،، ص: 456.
(5) الأزْهَريّ، مَعَاني القِراءَات، تحقيق محمد بْنُ عِيد الشَّعْباني، دارُ الصّحابة للتُّراثِ بِطَنْطا لِلنَّشْر والتَّحْقيقِ والتَّوْزيع، 2007، ص: 310.
(6) مُشْكِلُ إعرابِ القُرْآن، ص: 440.
(7) رُوحُ المَعَاني، م8، 16/ 742.
(8) مُشْكلُ إعرابِ القُرْآن، ص: 440.
(9) مَعَاني القُرْآنِ وإعْرابُه، 3/ 295.



حذفه بالضّرورةِ والشُّذُوذ(1)، وأنه ليس حذفُه، هنا، كحذفِه مِنْ أنَّ الـمَفْتوحةِ الـمُخَفَّفَة؛ لأنّ الكلامَ معها مَبْنِيٌّ على التخفيف، ولو رُدَّ الضّميرُ لزمَ تشديدُ النّون؛ لأنّ الضميرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أُصُولها(2).

وعلى التّسليمِ له يظلُّ بحثُ دخولِ اللّام، وقد جعلَها أبو حيّانٍ فارقةً بين (إنّ) الـمُخَفَّفَة و(إنْ) النّافية؛ فضَعُف بذلك أنْ تكونَ نافية(3).

- القَوْلُ الثّالث: أنّ (إنّ) مع تشديدِها مُلْغاة، حملاً لها على الـمُخَفَّفة في عملِها، فكما أَعْمَلوا الـمُخَفّفةَ أهملوا الـمُشَدّدة، أو أنّ إهمالها مِن بابِ الحطِّ مِنْ رُتْبَتِها؛ فإنّ عملَها ليس لها على الأصالة، إنما لِشَبَهِها بالفعل، وما بعدَها مُبْتَدأٌ وخبر، ويَرِدُ بحثُ دخولِ اللّامِ على ما تقدّم، وعَزَاهُ الألوسيُّ للرُّمّاني(4)، ولَمْ أجِدْه(5).

- القولُ الرّابعُ: وهو قولٌ نقلَهُ ابْنُ منظورٍ في اللِّسَان، قال: "وإنْ ثَنَّيْتَ (ذا) قلتَ: (ذان)؛ لأنّه لا يَصِحُّ اجتماعُهما لِسُكونِهما، فتسقطُ إِحْدى الألِفَيْن، فمَنْ أسْقطَ ألفَ (ذا) قرأَ "إنّ هذيْنِ لسَاحران"(6)، فأعربَ، ومَنْ أسقَطَ ألفَ التَّثْنِيةِ قرأَ "إنّ هذانِ لَسَاحران"؛ لأنّ ألفَ (ذا) لا يقعُ فيها إعْرابٌ"(7).

(1) رُوحُ الـمَعَاني، م8، 16/ 742.
(2) رُوحُ الـمَعَاني، م8، 16/ 742.
(3) أَبُو حَيّانٍ الأَنْدَلُسِي، النَّهْرُ الـمَادّ، تَقْديم وضَبْط، بُوران وهَدْيان الضّنّاوي، مُؤَسَّسةُ الكتابِ الثّقافية، دارُ الجِنان، بَيْروت، لُبْنان، الطَّبْعة الأُولى، 1987 ، 2/ 427.
(4) رُوحُ الـمَعَاني، م8، 16/ 743.
(5) مَعاني الحُرُوف، ص: 123.
(6) قَرَأَ بها أَبُو عَمْرو بْنُ العَلاء، يُنْظَرُ: القُرْطُبي، الجامِعُ لأَحْكام القُرْآن، تقْديم هاني الحاج، حَقَّقَهُ وخرّج أحاديثَه عِماد زكيّ البارُودي، وخَيْري سَعيد، الـمَكْتَبَة التَّوْفيقيّة، القاهِرة، مِصْر، الطَّبْعةُ العاشِرة، 2012، 11/ 157، ومَعَاني القِرَاءات، ص: 310، ورُوحُ الـمَعَاني، م8، 16/ 744.
(7) لِسَانُ العَرب، 5/ 03

وأبَاه ابْنُ بَرِّي بأنّ ألفَ التّثنيةِ إنّما زِيدَتْ لمعنى، وما زيد لـمَعْنى لا يحمُلُ به الحذفُ[1].

– القولُ الخامِسُ: وهو أنْ تكونَ على لغةِ قومٍ مِن العرب، وهمْ بنو الحارثِ بنِ كعبٍ، وغيرهِم مِنْ كِنانةَ؛ كخثعمٍ، وبني العنبر، وبني الهجيم، ومُرادٍ، وعُذْرة[2]؛ فإنّهم يأتون بالـمُثنّى على صورةِ الألفِ حيثما وقع مِن الإعراب، فيقولون: جاء الزّيدان، ورأيتُ الزّيدانِ، ومَرَرْت بالزّيدان، قال شاعرُهم:

تَزَوَّدَ مِنا بَيْن أُذْنَاهُ ضربةً دَعَتْه إلى هابي التُّرابِ عَقِيمُ[3]

كمَا أَنْشَدُوا:

فأَطْرقَ إطْراقَ الشُّجَاعِ، ولو رَأى مَسَاغـًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لصمَّمَا[4]

وغيرَ هذا، ومُفَادُه أنّ الآيةَ محمولةٌ على لغةٍ مِنْ لغاتِ العرب، وفي القرآنِ مِنْ لغاتِ العربِ الكثير.

وهذا التوجيهُ، هو عِند أهلِ العلمِ، في واحدةٍ مِن مَرْتَبَتَيْن:

- أنّهُ أجْوَدُ الأقوال؛ فقد اكتفى به أبو حيّانٍ في النّهر المادّ[5]، فدلَّ على الاختيار، والكَرْمانيُّ في مَفاتيح الأغاني[6]، وردَّ به الزَّجّاجُ أقوالَ غيرِه بأنْ وصفَ ناقلَه

(1) لِسَانُ العَرب، 5/ 03.
(2) النَّهْرُ الـمَادّ، 2/ 427، ورُوحُ الـمَعَاني، م8، 16/ 743.
(3) مُشْكلُ إعْرابِ القُرْآن، ص: 439.
(4) مَعَاني القُرْآنِ وإعرابُه، 3/ 295، والبيتُ للمُتَلَمِّس، يُنْظَرُ: شَرْحُ الـمُفَصَّل، 3/ 128، ولِسَانُ العَرب، مادّة (صمّم)، والنَّهر الـمَادّ، 2/ 427، ومَعَاني القِراءاتِ، ص: 311. ومُشْكِلُ إعْرابِ القُرْآن، ص: 439.
(5) النَّهْرُ الـمَادّ، 2/ 427.
(6) أَبُو العَلاء الكَرْمانيّ، مَفَاتيحُ الأغَاني في القِراءاتِ والـمَعاني، دِراسةُ وتحقيقُ د/ عَبْدُ الكريم مُصْطَفى مُدْلِج، تَقْديم: مُحْسِن عَبْد الحميد، دَارُ ابْنِ حَزْم، مِصْر، الطّبْعة الأولى، 2002، ص: 273.



ناقلَه بأنه رأسٌ في رواية اللّغة[1]، وقدّمه مَكِّيٌّ فصدَّرَ به أقوالَ التّوجيه[2]، وصرّح به الألوسيُّ، فقال: "وهُوَ أَجْوَدُ الوُجُوهِ وأوْجَهُها"[3].

- أنّهُ ثاني أَجْوَدِ الأقوال؛ وهو عِند الزَّجَّاج؛ فقد قدّمَ عليه رأيًا له رآه، وهو المَصِيرُ بـ (إنّ) إلى معنى (نعم)، وجعلُ اللامِ داخلةً على مُبتدأ محذوفٍ؛ أي: (لهما ساحِران)، قال بعد أنْ أَظْهَر قولَه، وزكّاه برضا المُبرّد والجوهريِّ، عنه: "والذي يَلي هذِه (يُشيرُ إلى كلمَتِه في التَّخْريج) في الجَوْدةِ مذهبُ بني كنانةَ في تركِ ألفِ التثنيةِ على هيئةٍ واحدةٍ"[4].

والذي نراه، والله تعالى أعْلم، أنّ الحملَ على اللُّغةِ الكنانيةِ هُو أوْلى ما في المَسْألة، وأنّ ما سِواه، هو جميعُه آتٍ من خللٍ منهجيٍّ كبيرٍ في بحثِ لغةِ القرآنِ الكريم، وذلك مِنْ وَجْهَيْن أَسَاسيّين:

- أوّلُهُما: تحكيمُ الضّيّقِ في الواسِع؛ على معنى تحكيمِ قواعدِ النّحو، مع انحصارِها في مستوى الاطّراد، وهو بعضُ اللّغة، وإنْ كان بعضَها الغالب، والمقرَّرُ عندهم أنّ قواعدَ النُّحاةِ أَضْيَقُ مِن كلامِ العرب، وأنّ شُيُوعَ القاعدةِ لا يعني مُطابقَتَها لسُلوكِ اللّغة[5]؛ فمفهومُ الإصرارِ على توجيهِ الآيةِ مِنْ داخلِ المنظومةِ النّحويّةِ يقعُ على الضِّدِّ مِن التَّسْليمِ لِكَوْنِ الحكمِ على لغةِ القرآنِ بالقُرَشيّةِ حكمًا أَغْلَبِيًّا، لا

---

(1) مَعَاني القُرآنِ وإعْرابُه، 3/ 295.
(2) مُشْكِلُ إعْرابِ القُرْآن، ص: 439.
(3) رُوحُ المَعَاني، م16، 8/ 743.
(4) مَعاني القُرْآن، 3/ 296، ويُنْظَر: مَعَاني القِراءاتِ، ص: 311.
(5) مَجْموعةٌ مِنَ الباحِثين، تمّام حَسّان، رَائِداً لُغَوِيًّا، بُحُوثٌ ودِراساتٌ مُهْداةٌ مِنْ تَلامِذَتِه وأَصْدِقائه، (=كِتابٌ تِذْكاريّ)، إعْدادُ وإشْراف: الدُّكْتور عَبْدُ الرّحْمنِ حَسَن العارف، عَالَمُ الكُتُب، مِصْر، الطبعة الأولى، 1423ه، 2002، ص:37، والقَاعِدةُ اللُّغَويّة، دِراسةٌ نَقْدِيّةٌ تَحْليلية، د/ أَحْمدُ عَبْدِ العَظيم عَبْد الغَني، كُلِّيَّة دارِ العُلوم، دارُ الثَّقافةِ للنَّشْر والتّوْزيع، القاهِرة، 1410ه، 1990، ص: 21.

إِطْلاقيّاً[1]. ويُفَسِّرُ هذا الإصرارَ الـميلُ إلى إرضاءِ أصُول الصّنعةِ النحويّة على حِسابِ الـمَعْرفةِ اللّغوية.

لذا، فالأَيْسَرُ مِنْ كلِّ أقوالهم، والأدنى للتَّسْليم، هو الحملُ على لغةِ بني الحارثِ بنِ كعبٍ، كما تقدّم؛ لأنّ تفسيرَ الآيةِ واقعٌ في اللّغةِ، لا في النّحو.

وأمّا قولُ الزّجّاجِ بأَجْوَدِيَّةِ رأيه، فمفهومُه حملُ القرآنِ على النّحوِ، لا على اللّغة، وإنْ بَدا له أنّ رأْيَه مُزَكًّى مِن إمام، أو إمامين جَلِيلَيْن، فهي تزكيةٌ فيها مَرضاةٌ لأصولِ الصّناعةِ النحويّةِ، لا مَرْضاةَ فيها لأصولِ التّفسير بعامّة، وأصولِ التَّفْسيرِ اللّغوية منها بخاصّة؛ وذلك على هذا البيَان:

- لـمْ نَرَ في عُلماءِ الوجوهِ والنّظائر، والكلّياتِ مَنْ قرّرَ أنّ كلَّ (إنّ)، في القرآنِ، هي بمعنى التوكيدِ ثمّ اسْتثنى التي في آيةِ طه، هذه.

- ظُهُورُ انحرافِ هذا التخريجِ على أصلٍ مُعْتبرٍ، وهو مُراعاةُ عادةِ القرآنِ في الخطاب، وقد جرتْ كلُّ (إنّ)، في القرآن، لـمَعْنى التوكيد، وخروجُها، في هذا الـمَوْضِع، عن عادةِ جريانها فيه، مُفْتَقِرٌ إلى الدّليل، والخلافُ المحكيُّ في توجيهِها دليلٌ على افتقارِها إلى الوضُوح الـمُغْني عنِ الدّليل، قال الدّكتور محمّدُ سعدٍ الخطيبُ، في تعريفِ (عادةِ القرآن): "هُو تَكَرُّرُ ورودِ لفظٍ، أو تركيبٍ أو أسلوبٍ، في القرآنِ ليدُلَّ، غالبًا، على معنى مُعَيَّنٍ، وقولُنا "غالبا" يُشِير إلى أنّ مخالفةَ العادةِ مرةً، أو مَرَّتَيْن، لا يَقْدَحُ فيها، لكنّ هذه المخالفةَ لا تُعْتَبَرُ إلا إذا دلَّ عليها دليلٌ أو كانت مِنَ الوضوحِ بحيثُ لا تحتاجُ إلى دليلٍ"[2].

وليستْ إنّ، هُنا، عند مَن يخرجُها إلى معنى (نعم)، في انفرادِها، كمِثْلِ كلمةِ (ضيزى)؛ فإنّ كلمةَ ضِيزى هي مِنْ ظهورِ المعنى بحيثُ لا يقعُ فيها اختلاف، ولم يكنْ بها إشكالٌ يَدْفَعُه التّخريج، إنّما نَظَروا في سِرِّ استخدامِها، في ذلك الـمَوْضِع،

(1) د. محمّد حَسَن حَسَن جَبَل، مِنَ القَضَايا الكُبْرى في القِراءاتِ القُرْآنيّة، ، ص: 19.
(2) مَفَاتيحُ التَّفْسِير، 2/ 581.



مِنْ سُورة النّجم، خاصّة، وكلُّ كلمةٍ انفردتْ في لغةِ القرآنِ فانْفِرادُها يُفَسِّرُهُ ظهورُ معناها بما يُغْني عَن التخريج، وعلى طلبِ التَّنْكيتِ في اسْتِعْمالها.

كما لا يخفى أنّ الإجحافَ بأصلِ مُراعاةِ عادةِ القرآنِ الكريمِ ،هو إجحافٌ بآصَلِ أصولِ التفسيرِ وهو تفسيرُ القرآنِ بالقرآن[1].

- في تخريجِ الزّجاج، وتخريجِ غيرِه، انحرافٌ عَنْ أصلٍ ثانٍ، هو حملُ الخطابِ القُرْآنيِّ على الإفهامِ والتّفهيم، لا على التّعميةِ والتّلبيس، والتعميةُ في حملِ (إنّ) على معنى (نعم) حاصلةٌ مِنْ وجوهٍ:

- خروجُها عنِ العادةِ بغيرِ دليلٍ مُبين.
- بناءُ التّخريجِ على المعنى الإفراديِّ، لا التّركيبي؛ فإنّه، وإنْ سُلِّمَ لمجيئِها، في كلامِ العرب، بمعنى (نعم)، فإنّ السّياقَ لا يُساعدُ عليه؛ لأنّه لَمْ يتقدَّمْ في الكلامِ ما تكونُ هي جوابًا له، والإخلالُ بالسّياقِ إجحافٌ بواحدٍ مِن آصلِ أصولِ التّفسير كذلك، يقولُ الدّكتور بودرع: "يَقْتَضِي منهجُ التّفسيرِ اللُّغَويّ السّياقيّ ألا يقتصرَ المُفَسِّرُ على دلالةِ الكلمةِ المُفردةِ، بلْ يجاوزُها إلى تركيبِ الكلام"[2].

---

(1) يُنْظرُ: د/ محمد قَجْوي، تَفْسِيرُ القُرْآنِ بالقُرْآن، دِراسةٌ تاريخيةٌ ونَظَرِيةٌ، الرّابطةُ المُحَمَّدية للعُلَماء، ومرَكْز الدِّراساتِ القُرْآنية، الرّباط، المَغْرب، طَبْعُ مَطْبعةِ المَعارفِ الجَديدة، الرّباط، المَغْرب، الطّبْعة الأُولى، 1436ه، 2002، ص: 158.

(2) د/ عَبْدُ الرَّحْمن بُودَرْع، مَنْهَجُ السِّياقِ في فَهْمِ النَّصّ، كتابُ الأُمّة، سِلْسِلَةٌ دَوْريةٌ تَصْدُرُ كُلَّ شَهْرَيْنِ عَنْ وِزارةِ الأَوْقافِ والشُّؤونِ الإِسْلامِية، قَطَر، العدد111، المحرم، 1427ه، فبراير، 2006، ص: 38، و د/ عَبْدُ الرّحمن بُودَرْع، الخِطابُ القُرْآنيُّ ومَنَاهِجُ التّأويل، نحوَ دِراسةٍ نَقْديةٍ لِلتّأويلاتِ المُعاصِرة، الرّابطةُ المُحمَّديَةُ لِلْعُلماء، ومَرْكزُ الدِّراساتِ القُرْآنية، المَغْرب، الطَّبْعة الأُولى، 1434ه، 2013، ص: 185، و د/ صالح سُبوعي، النَّصُّ الشَّرْعيُّ وتأويلُه، الشّاطِبي أُنْموذَجًا، كتابُ الأُمّة، سِلْسِلَةٌ دَوْريّةٌ تَصْدُرُ كُلَّ شَهْرَينِ عَنْ وِزارة الأَوْقافِ والشُّؤونِ الإِسْلامية، قَطَر، العَدد 117، المحرم، 1428ه، السَّنة السَّابِعَةُ والعِشْرون، الطَّبْعة الأُولى، فِبْراير، 2007، ص: 52 و 72.

وأمّا ما ذهبوا إليه مِنْ تضمينِ الكلامِ الـمُتقدِّمِ عليها ما يقتضي اسْتِعْمالها ففيه مِن التكلّفِ ما تأْباهُ بلاغةُ القرآنِ لبُعْدِه[1]، وهذا التّكلُّفُ يُظْهِرُه أنّ جَعْلَ (إنّ) بمعنى (نعم) مما فيه تشويشٌ على الفهمِ بعدمِ تَبَيُّنِ الـمُناسبةَ بينها وبين ما تَقَدَّمَها، والعملُ بمبدأ الـمُناسبةِ أحدُ الأصولِ الـمُعْتبرة كذلك، يقولُ الدّكتور بودرع: "ويَتّصلُ بمُراعاةِ المُنَاسبةِ علاقةُ الانْسِجامِ في الكلام، وهو شِدَّةُ تماسكِ أجزائِه حتى يَتَحَدَّرَ تَحَدُّرَ الماءِ المُنْسَجِم"[2]، فلَوْ كان في تحميلِ (إن) معنى الجوابِ تحدُّرٌ كتَحَدُّرِ الماءِ ما كان مِنْ داعٍ إلى تَبَيُّنِ ما يُسَوِّغُ اسْتِعْمالها باعتبارِ ما تَقَدّمها مِن الكلام، فكلُّ ذلك ممّا فيه إخلالٌ بمفهومِ الشّبكةِ التّركيبيةِ للكلمةِ القرآنيّة[3].

- على أنّا نَرى أَخْطَرَ ما في جَعْلِ (إنّ) جوابيةً ازْوِرارُهُ عنْ أعْظمِ أصولِ التفسيرِ، وأعلاها مَقامًا؛ وهو أصلُ تفسيرِ القرآنِ بالقرآن، وهذا بيانُه، بحولِ الله:

– إنّه قدْ قصَّ القرآنُ الكريمُ عَنْ لقاءِ موسى، وفرعون وسَحَرتِه، في غيرِ هذا المَوْضِع، فقال تعالى في الأعرافِ، على لِسَانِ الملأ، مِنْ قومِ فرعون: ﴿ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴿١٠٦﴾ وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴿١٠٧﴾ قَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٨﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ [الأعراف: 106-109].

وقال تعالى في الشُّعَراء: ﴿ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴿٣٢﴾ وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴿٣٣﴾ قَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ

---

(1) رُوحُ الـمَعَاني، م8، 16/ 741.

(2) بُحوثُ الـمُؤْتَمَرِ العالَـمِيِّ الثالثِ لِلْباحِثين في القُرْآنِ الكريم وعُلُومِه، في مَوْضوع: "بِناءِ عِلْمِ أُصُولِ التَّفْسير: الوَاقِعُ والآفاقُ"، أيّام: 19/ 20/ 21 جُمادى الثّانية 1436هـ، =9/ 10/ 11 أَبْريل 2015، فاس، الـمَغْرب، الدّكتور عَبْدُ الرَّحْمن بُودرع، مِنْ أُصُولِ التَّفْسِيرِ اللُّغَوِيَّةِ إلى البِنَاءِ النّصّي، 1/ 437.

(3) مِنْ أُصُولِ التَّفْسِيرِ اللُّغَوِيّةِ إلى البِنَاءِ النّصّي، 1/ 438.



عَلِيمٌ ﴿٣٣﴾ يُرِيد أَنْ يُخْرِجَكُم مِّنَ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الشّعراء: 31- 34].

والقصّةُ، في المَواضِعِ الثّلاثِ واحدة، وفي مَوْصُوفٍ واحدٍ، في موقفٍ واحد، فهو إمّا أنْ تكونَ (إنّ) مُؤكِّدةً في كلٍّ، أو جوابيّةً في كلٍّ، فالمَوْضِعان اللّذان في الأعراف والشّعراء يُرَجِّحان التّوكيد على الجوابية، بلْ يَقْضِيانِ به قضاءً يجعلُ كلَّ نظرٍ فيها بعده غَيْرَ قويمٍ البتّة، بل يجعلُهُ نظرَ مَنْ لا عِلْمَ له بأصولِ التّفسيرِ والبَيَان، ونحنُ، هُنا، نتكلّمُ في العلم، لا في أقْدارِ العُلَمَاء[1]، لذا؛ فإنّ في هذا التّوجيهِ إخلالاً بالقاعدةِ الجزئيّةِ التي تتعلّقُ بإمْكانِ بيانِ المُفْرَدةِ بسياقٍ لها أوضحَ مِن الأوّل[2]، مِنْ حيثُ أنّ اسْتِعْمالها في التّوكيدِ، في الأعرافِ والشُّعَراء، أوضحُ مِنْه في طه، فوجبَ حملُ تفسيرِ موضعِ طه على مَوْضِعَيْ الأعرافِ والشّعراء، والله تعالى أعلمُ بالصّواب.

- وفي وُسْعِنا أنْ نزيدَ في وَصْفِ هذا التّخريجِ بأنّه مخالطٌ لإجحافٍ آخرَ بقاعدةٍ ثقافيةٍ مِنْ قواعدِ التّفسير؛ وهي تتعلّقُ بالتّفسيرِ المَوْضُوعي، وإنْ تكنْ مما يَتَفرعُّ على تفسيرِ القرآنِ بالقرآن، ذلك أنّنيه هجوماً على تفسيرِ (إنّ) بأنّها للجواب، دون ضمٍّ لها إلى الآياتِ التي هي معه ضِمْنَ القِصّةِ الواحدةِ، والمَوْضُوعِ الواحد[3].

---

(1) يَنْقُلُ السُّيُوطيُّ عَنْ أبي حَيَّانٍ، في الاقْتِراحِ، والإتْقَانِ، قولَه: "ولَسْنا مُتَعَبَّدينَ باتِّباعِ جُمْهُورِ البَصْريّين، بَلْ نَتَّبِعُ الدّليل"، الإتْقان، 2/ 384، ويَقُولُ ابْنُ جِنّي، في الخصَائِص: "النَّحْوُ عِلْمٌ مُنْتَزَعٌ مِن اسْتِقْراءِ هذه اللُّغةِ فكلُّ مَنْ فَرَقَ له عَنْ عِلَّةٍ صحيحةٍ، وطريقٍ نَهْجَةٍ كان خَليلَ نَفْسِه، وأبا عَمْرو فِكْره"، الخصائص، 1/ 189.

(2) د. محمّد قَجْوي، تَفْسيرُ القُرْآنِ بالقُرْآن، ص: 442.

(3) بُحوثُ المُؤْتَمَرِ العالَمِيّ الثالثُ للباحِثين في القُرْآنِ الكريم وعُلُومه، في مَوْضُوع: "بِناءِ عِلْمِ أُصُولِ التَّفْسِير: الواقِعُ والآفاق"، أيّام: 19/ 20/ 21 جُمادى الثانَية 1436هـ، =9/ 10/ 11 أَبْريل 2015، فاس، المَغْرب، د/ سَعيد بوعْصاب، أَصْلُ تَفْسِير القُرْآنِ بالقُرْآن، مَفْهُومُه وضَوابِطُه، 1/ 252، ومَفَاتيحُ التَّفْسِير، 1/ 364.

وبعدُ، فإنّ مَأْتَى هذا الانحرافِ هو تحكيمُ التّخصُّصِ، والصّنعةِ في التفسير، وهو مِنْ جملة الاتّجاهاتِ الـمُنْحرفةِ في تفسيرِ القرآنِ الكريمِ الواجبِ دفْعُها، كما في عِبارةِ الدّكتور محمّد حسين الذّهبي، يقول: "وأخيراً وجدْنا كلَّ مَنْ بَرَعَ في فنٍّ مِنَ الفُنُونِ يغلبُ على تفسيره، بصورةٍ واضحةٍ فنُّه الذي بَرَع فيه؛ فالنّحويُّ أكبرُ همِّه الإعرابُ وسَرْدُ مسائلِ النّحوِ وفُرُوعِه"[1].

وحُكْمُ ما سبق أنّه مِنْ قبيلِ التّوجيهِ النّحويِّ للشّاذِّ، في لُغةِ القُرْآنِ الكريم، التّوجيهُ المدفوعُ، لا الـمَتْبوع، التّوجيهُ الواجبُ تجنُّبُه، والابتعادُ عنه لِيَصْفُوَ التفسيرُ مِنْ كلِّ ما فيه إهْدارٌ لأصولِ البيانِ فيه، وقواعِدِه الثّقافية.

وأَيْنَ سِيبَوَيْهُ مِنْ هَذا؟

اللَّافِتُ لِلنَّظَرِ عِنْدنا أنَّ سِيبَوَيْهِ وهُوَ العارفُ بمكانِ الآيةِ، لَمْ نَرَ لَه شَيْئَيْن:

- أَوَّلُهُما: أَنَّهُ لَمْ يُشارِكْ في تَوْجِيهها، عَلى الرَّغْمِ مِنْ تَناقُلِ الاِشْتِغالِ بها عِنْدَ بعضِ مُتَقَدِّمِيه، ومِنْهم:

1- أَبُو عَمْرُو بْنُ العَلاء، وهُوَ مِنَ الإِقْراءِ مَنْ هُو، وقَدْ نُقِلَ عَنْهُ تَغْليطُ الكاتبِ فيها، وأَنَّهُ غَلَطٌ سَتُصْلِحُهُ العربُ بِأَلْسِنَتِها[2].

2- أَبُو الخطّابِ الأَخْفشُ الكَبير، وقولُه فيها الحمْلُ على اللَّهْجةِ الكِنانيّة[3]. ونُقولُ سِيبَوَيْهِ عَنْ أبي الخطّابِ كَثيرة، فَقَدْ بَلَغَتْ 47 مَرَّةً، بَلْ إنَّ بعضَ مَنْ بحثَ أبا الخطّابِ اعْتَمَدَ نُقولَ سِيبَوَيْه عَنْه بصورةٍ كَبيرةٍ[4]، ومَع ذلك لَمْ نَلْقَ

(1) د/ محمد حُسَين الذّهبي، الاتّجاهاتُ الـمُنْحَرفةُ في تَفْسِير القُرْآن، دَوافِعُها ودَفْعُها، مَكْتبةُ وَهْبة، مِصْر، الطّبْعة الثّالِثة، 1406هـ، 1986ص: 16 و ص: 39.

(2) يُنْظَر: أَبُو العَلاءِ الكَرْمانيّ، مَفاتِيحُ الأَغاني في القِراءاتِ والـمَعاني، ، ص: 274.

(3) يُنْظرُ: حُجّةُ القِراءات، لِابْنِ زِنْجلة، ص: 454.

(4) يُنْظرُ مَثلاً: حَياة محمد مُصْطفى عُقاب، أَبُو الخطّاب الأَخْفَش الكَبير، حَياتُه-آراؤُه، بحثُ ماجِسْتير، إِشْرافُ الدُّكْتور محمُود محمد الطّنّاحي، جامِعةُ أمّ القُرى، كُلِّيّة اللُّغةِ العَرَبية، فَرْعُ اللُّغَويّات، 1402-1403هـ، ص: 39.



سِيبويه أَبْدى رَأْيـًا في الـمَسْأَلة، وغايةُ ما هُنالِكَ أَنَّـهُ صَحَّحَ مجيءَ الحرفِ (إنَّ) بمعنى (أَجَل) في كلام العَرب؛ قَالَ: "وأمّا قولُ العربِ في الجوابِ (إنّه)، فَهُو بِـمَنْزِلة (أَجَلْ)، وإذا وَصَلْتَ قُلْت: إنَّ يا فَتى، وهِيَ التي بِـمَنْزِلةِ أَجَلْ.

قالَ الشَّاعِرُ:

بَكَـرَ العـواذلُ في الصَّـبُو ... حِ يَلُمْنَنـي وأَلُومُهُنَّـهْ

ويَقُلْـنَ شَـيْبٌ قـد عَـلا ... كَ، وقَـد كَبِـرْتَ فقلـتُ: إنَّـهْ"[1]

ونحنُ نُفَسِّرُ هذا بمعرفةِ الرَّجُلِ حُدودَ صَنْعَتِه، ومَشْمولاتِ فَنِّه، فَهُو، وإنْ صَحَّحَ صَلاحيَّةَ إنَّ للْجوابِ، إلّا أنَّهُ لَمْ يَشَأ أنْ يُشارِكَ بِما عَلِمَهُ عَنْها في تَوْجِيه الآيةِ الكريمة، وهذا مَعْناهُ أنّه لا يَراها جَوابِيَّةً فيها، وإلّا فما أَحْراهُ بأنْ يحتجَّ بها حيثُ احْتَجَّ بالبَيْتَيْنِ السَّابِقَيْن، فَبَقِيَ أنّه يَراها إمّا التي لِلتَّوْكيد، وأنّ الـمُثَنّى مَعها في لُغةِ القَصْرِ عَلى كلام بني الحارثِ بْنِ كَعْب، وهُو، في هذا، آخِذٌ، رُبَّما، بِرَأْيِ شَيْخِهِ أبي الخطّاب، وإمّا أنّه يَراها مَسْألةً في التَّفْسِيرِ، ويَلْزَمُ لها التَّوَفُّرُ على ثقافةٍ أصوليّةٍ خاصَّةٍ، هُوَ مَعَها أحدُ رَجُلَيْن؛ غَيْرُ الـمُتَوَفِّرِ عَلَيْها، أَوْ هُوَ التّارِكُها لِغَيْرِهِ رَعْيًا لحدودِ التَّخَصُّص.

ونحنُ، في كلِّ ذلك، نَرى لِسِيبَوَيْه مَوْقفَ العالمِ الحقِّ بما صَنَع، ولَقَد اجْتَهَدْنا، هُناك، في بيانِ أنّ كثيراً مِنْ أَئِمَّةِ اللُّغةِ ورجالِ التَّفْسيرِ قَدْ تَكَلَّموا في الآيةِ بما رَمى نَظَرَهُم بالانْحرافِ عَنْ أُصُولِ التَّفْسيرِ، وقَواعِدِه، فالخلاصةُ أنَّ لِسِيبَوَيْهِ مِنَ الـمَسْألةِ مَوْقِعَ النّاجي ممّا شابَ أَنْظارَ أُولئِك. بَلْ لَعَلَّنا نجزمُ بأنَّ إمامةَ سِيبَوَيْهِ إنّما أَتَتْ مِنْ هذا الـمَعْنى بالذّات؛ مَعْنى كَوْنِهِ رَجُلاً عارفًا تمامَ الـمَعْرفةِ بحدودِ عِلْمِه، ومَشْمولاتِ فَنِّه. وهُو، في هذا، يُقَدِّمُ نموذَجًا رائداً لِضرورةِ الإلمامِ بمنطِقِ كلِّ

(1) الكِتاب: 3/ 151



خطابٍ قَبْلَ إبْداءِ الرَّأْيِ في مَسائِله، وأَسْئِلَتِه، ويَصُوغُ مَنْهجاً عَمَلِيّاً رصيناً في وَصْلِ ما بَيْنَ النَّصِّ القُرْآنيِّ، والعُلومِ اللُّغَويّة، نحسَبُ أنّا نَظَلُّ دائماً في حاجةٍ إلى مَنْ يُعَلِّمُنا إيّاه بصورةٍ عَمَليّةٍ مَتِينة، وهَذا الأمْرُ هُوَ بَعْضُ ما يُظْهِرُ مَرْكَزِيَّةَ سِيبَوَيْهِ في الثّقافةِ العرَبيةِ الإِسْلاميّة، ويُبْرِزُ إمْكانياتٍ جَديدةً لِقِراءةِ نَظريّةِ سِيبَوَيْه اللُّغَويَّةِ قِراءةً مُتَجَدِّدةً تَصْلُحُ أنْ تُبْنى مِنْها لُغَوِيَّاتٌ عَرَبيةٌ جَديدةٌ أَبْرَزُ وُجوهِ جِدَّتها مَعْرِفَةُ: ما الخِطابُ قَبْلَ تحليلِ الخِطابِ.

- ثانياً: المَسْأَلَةُ الثّانية: في تَوْجِيه قِراءةِ ابْنِ عامِرٍ مِنْ قَوْلِه تَعالى: (وكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُركاؤُهُمْ) [الأنعام:137]

وَوُجُوهُ القراءةِ في الآيةِ هِي:

- (زَيَّنَ ... قَتْلَ أَوْلادِهِم شُرَكَاؤُهُم)؛ زَيَّنَ: مَبْنِيٌّ لِلْفاعِل، وقَتْلَ: مَفْعولٌ به، وأَوْلادِهِم، مُضافٌ إليه، وهُو مِنْ إضافةِ المَصْدرِ لِلْمَفْعول، وشُركاؤُهُم: فاعِلٌ مُؤَخَّر؛ والمَعْنى: وكَذلك زَيَّنَ الشُّركَاءُ لِلْمُشْركين أنْ يَقْتُلوا أَوْلادَهُم تَقَرُّباً بها لآلهتِهِم التي يُشْركون بها عِبادةَ الله، وهِي قِراءةُ الجُمْهور، ولا يُجيزُ الطَّبَرِيُّ غَيْرَها[1].

وهَذِهِ القراءةُ مِثْلُ قولِه تَعالى: ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾[2] ومِثْلُ قراءةِ إبْراهيمَ بْنِ أبي عَبْلَة: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارُ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾[3]؛ بِبِناءِ قَتَلَ لِلْمَعْلُوم، ونَصْبِ الأَصْحابِ، ورَفْعِ النّار[4].

- زُيِّنَ ... قَتْلُ أَوْلادِهِم شُركاؤُهُم)، زُيِّن: مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعول، قَتْلُ: مَرْفوعٌ على نِيابةِ الفَاعِل، وهُوَ مُضافٌ لِلشُّركاء، وشُركاؤُهُم: فاعلٌ لِفِعلٍ مُقَدَّرٍ تقديرُه: فَعَلَهُ

(1) يُنْظر: د/ عَبْدُ اللَّطِيفِ الخَطِيب، مُعْجَمُ القِراءات، دارُ سَعْدِ الدّين للطِّباعَةِ والنّشْر والتَّوْزيع، دِمَشْق، الطَّبْعةُ الأُولى، 1422ه، 2002، 2/ 552.

(2) سُورة النّور: 36

(3) سُورةُ البُرُوج: 4-5

(4) يُنْظَرُ: الجامِعُ لِأَحْكامِ القُرْآن، لِلْقُرْطُبي، 7/ 65



شُـركاؤُهُم، وهُـو تخـريجُ سِـيبَوَيْه، والقِـراءةُ مَعْـزُوَّةٌ لأبـي عَبْـدِ الـرَّحْمنِ السُّـلَمِيِّ، والحسَنِ، وعَلِيِّ بْنِ أَبي طالِب[1]. هَذانِ وَجْهانِ لَـمْ يُسْتَشْكَلْ فِيهِما شَيْء.

ويُلاحَظُ فِيهما شَيْئان:

- إِسْنادُ القَتْلِ فِيهِما لِلْمُشْركين.
- اعْتِمادُ الحمْلِ عَلى الـمَعْنى، وإِصْلاحُ اللَّفْظِ بِـمُوجِبِ ذَلِك.

• وقَـرَأَ ابْـنُ عَـامِرٍ: (وكَـذَلِكَ زُيِّـنَ لِكَثيـرٍ مِـنَ الـمُشْركينَ قَتْـلُ أَوْلادَهُـمْ شُركائِهِم)[2]؛ فالفِعْلُ (زُيِّنَ)، مَبْنِيٌّ لِـما لَـمْ يُسَمَّ فاعِلُه، والقَتْلُ نائـبُ الفاعِـلِ، وهُـوَ مُضافٌ لِلشُّرَكاء، والأَوْلادُ نَصْبٌ عَلى أَنَّهُم مَفْعولونَ لِلْمَصْدَر، واسْتَشْكَلوا إِضـافَةَ القَتْلِ للشُّركاءِ مَع الفَصْلِ بمعمولِ الـمُضَافِ.

• وَنُقِلَ عَنِ ابْنِ عامِرٍ أيضـًا أَنَّـهُ قَـرَأَ: (زُيِّـنَ ... قَتْـلُ أَوْلادِهِـم شُـرَكائِهِم)؛ أَيْ بإِضَافةِ القَتْلِ لِلأولَادِ، وإِبْدالِ الشُّركاءِ مِنَ الأَوْلاد؛ عَلـى أَنَّـهُ وَصْـفٌ لِـلأَوْلاد؛ فَهُـمْ شُرَكاءُ لآبائِهِمْ في الـمَالِ والـمِيراث[3].

والفَصْلُ بَيْنَ الـمُتَضايِفَيْن أَبَاهُ البَصْرِيُّون، وأَنْكَروه، واسْتَقْبَحوهُ في الشِّعْر، ونَزَّهـوا القُـرْآنَ عَنْـه، ورَأَوْا أَنَّـه في الشِّـعْرِ ضَـرورة، وأَنَّـه يَـرِدُ أَكْثَـرَ مـا يَـرِدُ في الـمُضاف؛ واسْتَشْهَدوا لَه بِقَوْلِ عَمْرِو بْنِ قَمِيئة:

لَـــمّا رَأَتْ ســـاتِيدَما اسْـــتَعْبَرَتْ لِلـــه دَرُّ-اليَـــوْمَ-مَـــنْ لامَهـــا[4]

والذي في أَيْدينا، اليوْمَ، أَنَّ أَقْدَمَ مَنْ عُرِفَ عَنْه النَّكيرُ على ابْنِ عـامِرٍ فِيمـا قَـرَأَ هُـوَ الفَرَّاء، قالَ في "مَعاني القُرْآن": "لَـمْ نَـجِدْ مِثْلَهُ فِي العَرَبِيَّة"[5]

(1) يُنْظَرُ: د/ عَبْدُ اللَّطِيفِ الخَطِيب، مُعْجَمُ القِراءات، 2/ 552.
(2) يُنْظَرُ مُفَصَّلاً في: د/ عَبْدُ اللَّطِيفِ الخَطِيب، مُعْجَمُ القِراءات، ، 2/ 554
(3) يُنْظَرُ: مُشْكِلُ إعْرابِ القُرْآن، ص: 256، والكَشْفُ عَنْ مَعاني القِراءات، ص: 1/ 453.
(4) عَمْرو بْنُ قَمِيئة، دِيوانُهُ، عُنِيَ بتَحْقِيقِه وشَرْحِه، والتَّعْليقِ عَلَيْه، حَسَنُ كامِل الصَّيْرَفِي، جامِعةُ الدُّوَلِ العَرَبية، مَعْهَدُ الـمَخْطوطاتِ العَرَبِيّة، 1385ه، 1965، ص: 182.
(5) أَبُو زكَريا يَحْيَ بْنُ زِيادٍ الفَرّاء، مَعاني القُرْآن، تحقيـقُ محمـد عَلي النّجّار، وأَحْمدَ يُوسُفٍ نَجاتي، عالَـمُ الكُتُب، 1403ه، 1983، 1/ 358.

ولكنَّ أَشَدَّ النَّكير إنّما رَأَيْناه عِنْدَ الطَّبَري، فَقَدْ قالَ في القِراءةِ، وفي ابْنِ عامِرٍ، بما هُو، عِنْدَ التَّأَمُّل، زَلَّةٌ مُنْكَرَةٌ جَعَلَتِ العُلماءَ يُنَبِّهونَ عَلَيها لِئَلَّا يَتَّخِذَ الناسُ مِنْها سُنَّةً للطَّعْنِ في القُرَّاء، وكيفَ؟ والطَّبريُّ في عُلماءِ الـمُسْلمينَ إمامٌ مُتَّبَع؟؛ قال الطَّبَريُّ، بَعْدَ ذِكْرِ القِراءةِ وعَزْوِها لِقُرَّاءِ الشَّام[1] "فَرَّقوا بَيْنَ الخافِضِ والـمَخْفوضِ بِما عُمِلَ فيه مِنَ الاِسْم، وذَلكَ في كلامِ العَربِ قَبيحٌ، غَيْرُ فَصِيح"[2]

والـمَأْخوذُ عَلى الطَّبَرِيّ في هذا أُمُورٌ هِي:

- الطَّعْنُ في قِراءةٍ مَعْزُوَّةٌ لإمامٍ مِنْ أَئِمَّةِ الإقراءِ الـمُعْتَمَدين، وَوَصْفُها بالقُبْحِ وعَدَمِ الفَصاحة، بَلْ وبِالفَسَادِ في مَكانٍ آخَر؛ غَيْرِ الذي نَقَلْنا هُنا، وسَيَأْتي.
- القَوْلُ في القِراءةِ بما يكونُ مَفْهومُهُ أَنَّ ابْنَ عامِر، وقُرَّاءَ الشَّام، إنّما كانَ يَقْرأُ مِنْ عِنْدِ نَفْسِه، لا بالنَّقْلِ الصَّحِيح.
- عَدَمُ التَّفَطُّنِ إلى أنَّ الطَّعْنَ في الـمَوْضِعِ مِنَ القِراءةِ كالطَّعْنِ في كُلِّ مَوْضِعٍ مِنَ القِراءة.
- تَسْليمُهُ في اسْتِشْكالِ القِراءةِ لِرَأْيِ مَنْ تَقَدَّمَهُ مِنْ غَيْرِ مُراجعَةٍ، ولا نَظَرٍ في الـمُعْتَمَدِ في تَنْزيلِ القِراءةِ ضِمْنَ البابِ النَّحْوِيِّ الذي جُعِلَتْ فِيه.

والغَريبُ أنَّ الطَّبَرِيَّ اعْتَمَدَ في رَدِّ القِراءةِ على التَّفْسِير؛ أيْ عَلى الـمَعْنى الـمُسْتَفادِ مِنَ الآيةِ، والـمَوْضوع، قالَ: "والقِراءةُ التي لَا أَسْتَجِيزُ غَيْرَها: (وكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثيرٍ مِنَ الـمُشْرِكينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُم)، (=قِراءَةُ الجُمْهور)، بِفَتْحِ الزّاي مِنْ "زَيَّنَ"، ونَصْبِ القَتْلِ بِوُقوعِ "زَيَّنَ" عَلَيْه، وخَفْضِ أولادِهِم بِإِضافةِ القَتْلِ إِلَيْهِم،

---

(1) والقِراءةُ مَعْزُوَّةٌ أَيْضاً لِقُرّاءِ الشّام، يُنْظَر: أَبُو بَكْرٍ السِّجِسْتانِيّ، كِتابُ الـمَصاحِف، حَقَّقَ نُصُوصَه، وضَبَطَها، وخَرَّجَ أَحادِيثَهُ وآثارَه، وعَلَّقَ عَلَيْه أَبُو أُسامةَ سَلِيم بْنُ عِيد الهِلاليّ، مُؤَسَّسَةُ غِراس لِلنَّشْر والتَّوْزيع، بَيْروت، الطَّبْعةُ الأُولى، 1427ه، 2006، ص: 274.

(2) جَامِعُ البَيَانِ عَنْ تأْويلِ القُرْآن، (=تَفْسيرُ الطَّبَري)، سِلْسِلةُ تُراثِ الإِسْلام، حَقَّقَهُ، وخَرَّجَ أَحَادِيثَه محمُود محمد شاكِر، راجَعَ أَحادِيثَه أَحْمد محمد شاكر، مَكْتَبةُ ابْنِ تَيْمِيَّة، القاهِرة، (د-ت)، 12/ 138،



ورَفْعِ الشُّرَكاءِ بِفِعْلِهِم؛ لأَنَّهُم هُمُ الذِين زَيَّنوا لِلْمُشْرِكينَ قَتْلَ أولادِهِم، عَلى مَا ذَكَرْتُ مِن التَّأويل، وإنّما قُلْتُ: لا أَسْتَجِيزُ القِراءةَ بِغَيْرِها؛ لإِجْماعِ الحُجَّةِ مِنَ القَرَأَةِ عَلَيْه، وأنَّ تأويلَ أَهْلِ التَّأْويلِ بِذلك وَرَد، فَفي ذَلِك أَوْضَحُ بَيَانٌ عَلى فَسَادِ ما خَالَفَها مِنَ القِراءَة" [1] ثُمَّ أَوْرَدَ تجويزَه لِوَجْهِ القِراءةِ بِضَمِّ الزّاي، ورَفْعِ القَتْلِ، وجَرِّ الأَوْلادِ، والشُّركاءِ على البَدَلِيَّة، قالَ: "ولَوْلا أنّ تَأْويلَ جَمِيعَ أَهْلِ التَّأْويلِ بذلكَ وَرَد، ثُمَّ قَرَأَ قارِئٌ: (وكَذَلِك زُيِّنَ لِكَثيرٍ مِنَ المُشْرِكينَ قَتْلُ أَوْلادِهِم شُرَكائِهِم)، بِضَمِّ الزّايِ مِنْ "زَيَّنَ"، ورَفْعِ القَتْل، وخَفْضِ الأَوْلادِ والشُّرَكاء، عَلى أنّ الشُّركاءَ مَخْفُوضونَ بِالرَّدِّ (=البَدَلِيَّة)، عَلى الأَوْلادِ؛ بأَنَّ الأَوْلادَ شُركاءُ آبائِهِمْ في النَّسَبِ والمِيراثِ كانَ جَائِزاً" [2]

وهُوَ مُسْتَغْرَبٌ جِدّاً؛ لأنّه كالنَّقْضِ لِلْأَوَّل، والْتِفافٌ على مَنْهَجِهِ مِنِ اعْتِمادِ التَّفْسِيرِ مَرْجِعاً في الإِعْراب؛ فالشُّركاءُ مِنْ أَوَّلِ الكلامِ في المَوضوعِ هُمْ غَيْرُ الأَوْلاد، فَكَيْفَ سَاغَ جَعْلُهُم نعْتاً لِلْأولادِ بالبَدَلِيَّة، أَلِمُجَرَّدِ تخريجِ وَجْهِ الجرِّ في الأَوْلادِ والشُّركاءِ معاً؟!!

ولا يُعْتَذَرُ له بِأَنَّهُ حَصَرَ الجوازَ في العَرَبِيَّةِ دُونَ القُرْآن؛ لأنَّ العَرَبِيَّةَ تَبَعٌ لِلْقُرْآن، وقَدْ ثَبَتَ أنّها قُرْآن، بالعَزْوِ للنّاقِلِ المُعْتَمَدِ، فحَقُّهُ أنْ يَعْمَلَ بما يَلِي:

- أنْ يَجْعَلَ القُرْآنيَّةَ مَبْدأً لِلنَّظَرِ والتَّخْريج.
- أنْ يَعْتَمِدَ التَّفْسِير، وهُو الذي عَمِلَ به في الوَجْهِ الأَوَّل، في النَّظَرِ والتَّخْرِيج.
- أَلّا يَعْتَمِدَ كلامَ البَصْرِيّينَ مَرْجِعاً في تَنْزيلِ القراءةِ ضِمْنَ الفَصْلِ بينَ المُتَضَايِفَيْن؛ لجوازِ الغَلَطِ في ذلِك، وسَيَأْتي مُفَصَّلاً. انقل كلام أبي حيان في عدم التعبد بكلام النحاة

(1) تَفْسِيرُ الطَّبَرِيّ، 12/ 138.
(2) تَفْسيرُ الطَّبَرِيّ، 12/ 138-139.

هَذا عَنِ الطَّبَريّ.

ومنَ الطّاعِنِينَ على القِراءةِ الزَّمَخْشَريّ: قالَ: "وأمّا قِراءةُ ابْنِ عَامِرٍ (قَتْلُ أَوْلادَهم شُركائِهِم)؛ بِرَفْعِ القَتْل، ونَصْبِ الأَوْلاد، وجَرِّ الشُّركاءِ عَلى إِضافةِ القَتْلِ إلى الشُّركاءِ، والفَصْلِ بَيْنَهُما بِغَيْرِ الظَّرْف، فَشَيْءٌ لَوْ كانَ في مَكانِ الضَّروراتِ، وهُو الشِّعْرُ، لَكانَ سَمِجًا مَرْدوداً، كمَا سَمِجَ ورُدَّ:

زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ ....

فكَيْفَ بِهِ في الكلامِ الـمَنْثور؟ فكيفَ بِهِ في القُرْآنِ الـمُعْجِز؟ بِحُسْنِ نَظْمِهِ، وجَزالَتِه، والذي حَمَلَهُ -يَقْصِدُ ابْنَ عامِرٍ- عَلى ذلك أنْ رَأى في بَعْضِ الـمَصاحِفِ "شُرَكائِهِمْ" مَكْتوبًا باليَاء، ولوْ قَرَأَ بجرِّ الأَوْلادِ والشُّركاء؛ لأنَّ الأَوْلادَ شُركاؤُهُمْ في أَمْوالِهِم، لَوَجَدَ في ذَلك مَنْدوحةً عَنْ هَذا الاِرْتِكاب" [1]

وأَكْبَرُ الظَّنِّ عِنْدي أنَّ جَلالةَ قَدْرِ الطَّبَريِّ أَمْسَكتْ عَنْه أَلْسِنةَ العُلَماء، وبخاصَّةٍ مِنْهُم أَهْلَ الإِقْراء، فَلَمْ نَرَهُمْ زادوا عَلى التَّنْبِيهِ على غَلَطِهِ في هَذا، فهَذا ابْنُ الجَزَرِيِّ يَنْبَرِي لِلْمَسْأَلةِ بما فِيه أُمُورٌ هِي:

- الرَّدُّ عَلى الزَّمَخْشَرِيِّ باسْتِحالةِ أنْ يَقْرأَ ابْنُ عامِرٍ بقراءةٍ مِنْ عِنْدِ نَفْسِه، أوْ بِمُجَرَّدِ رُؤْيةِ الـمَكْتوب، إنّما القِراءةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعةٌ بالنَّقْلِ الصَّحِيح.
- تأكيدُ وُجودِها في الـمُصْحفِ العُثْمانيِّ بِرُؤْيَتِهِ إيّاها بِنَفْسِه، وهُو الـمُصْحفُ الإمامُ الـمُتَّبَع.
- بَيانُ قَدْرِ ابْنِ عامرٍ، وفضْلِهِ في عَصْرِهِ، ومِصْرِه، وبَيَانِ مَكانِهِ مِنَ العِلْمِ بالقُرْآنِ الكَريم.

---

(1) جارُ الله الزّمَخْشَريّ، الكشّاف، تحقيقُ وتعليقُ ودِراسةُ الشَّيْخ عادِل أَحْمد عَبْدِ الـمَوْجود، والشَّيْخ عَلي محمد مُعَوَّض، شاركَ في تحقيقِهِ الأُسْتاذُ الدُّكْتور فَتْحي عَبْدُ الرّحمن أَحْمدُ حِجازي، مَكْتبةُ العُبيكان، الرّياض، الطَّبْعة الأولى 1998، 2/ 401.

- تجويزُ الفَصْلِ بَيْنَ الـمُتَضايِفَيْن باتِّخاذِ القِراءةِ نَفْسِها دليلاً عَلَيْه وحُجَّةً؛ لأنّها قَبْلَ اللَّحْن، ولأنَّ الكلامَ فيها إنّما عُرِفَ بَعْدَ الثّلاثمائة، وبِمَجيءِ ذَلك الفَصْلِ في كثيرٍ مِنَ الكلامِ الحُجَّة؛ مِنْ شِعْرٍ ونَثْر، وحَديثٍ وقُرْآنٍ، غَيْرِ هَذِه الآية.

- عَدُّ مَذْهبِ الطَّبريِّ فيها سَقْطةً مِنْ سَقَطاتِه، ونَقْلُ تَنْبيهِ العُلَماءِ عَلَيْها بِقَوْلِ السَّخاويِّ عَنِ الشّاطِبِيِّ: "إيَّاكَ وطَعْنَ ابْنِ جَريرٍ عَلى ابْنِ عَامِرٍ" (1).

ونَقولُ في هَذا الكَلامِ بأنَّ فِيه كُلَّ شَيْءٍ إلّا مُراجَعَةَ تَنْزيلِ القراءةِ ضِمْنَ مَسْألةِ الفَصْلِ بَيْنَ الـمُتَضايِفَيْنِ باعْتِمادِ التَّفْسيرِ مَرْجِعًا في ذَلك.

ولكنَّ مَنْ جَنَحَ إلى الحِدَّةِ في الرَّدِّ عَلى الزَّمَخْشَري فَأَبو حَيَّانٍ النَّحْوِيّ؛ قالَ: "وأَعْجَبُ لِعَجَمِيٍّ ضَعيفٍ في النَّحْوِ يَرُدُّ عَلى عَرَبِيٍّ صَريحٍ مَحْضَ قِراءةٍ مُتَواترة، وأَعْجَبُ لِسُوءِ ظَنِّ هَذا الرَّجُلِ بالقُرَّاءِ الأئِمَّةِ الذين تَخَيَّرَتْهُمْ هَذِهِ الأُمَّةُ لِنَقْلِ كتابِ الله، شَرْقًا وغَرْبًا، وقَدْ اعْتَمَدَ الـمُسْلِمونَ عَلى نَقْلِهِم؛ لِضَبْطِهِمْ، ومَعْرِفَتِهِمْ، ودِيانَتِهِمْ" (2)

ولَقَدْ ظَلَّ العُلماءُ تَبَعًا لبعضِهِم في اسْتِشْكالِ القراءةِ، وفي الْتِماسِ ما يَشْهَدُ لها مِنْ كلامِ العَرَب، مِنْ يَوْمِ قِيلَ فِيها ما قِيلَ إلى يَوْمِ النّاسِ هذا فِيما نَحْسَب(3).

(1) يُنْظَرُ كُلُّ هَذا في: ابْنِ الجَزَرِيّ، النَّشْرُ في القِراءاتِ العَشْر، 2/ 263-265.

(2) أَبُو حَيَّانٍ الأَنْدَلُسيّ، البَحْرُ المُحيط (=تَفْسيرُ أَبي حَيَّان)، دِراسةُ وتحقيقُ وتَعْليقُ الشَّيْخ عادِل أَحْمد عَبْد المَوْجود، والشَّيْخُ عَليّ محمد مُعَوَّض، شاركَ في تَحْقيقِهِ الدُّكْتور زكَريا عَبْد المَجيدِ الـمُنُوفي، والدُّكْتور أَحْمد الجَمَل، دارُ الكُتُبِ العِلْمِيَّة، بَيْروت، لُبْنان، الطَّبْعةُ الأُولى، 1413ه، 1993، 7/ 261.

(3) يُنْظَرُ مَثَلاً: محمد الخضِر حُسَيْن الجزائِريّ، القِياسُ في اللُّغةِ العَرَبيّة، الـمُؤَسَّسَةُ الوَطَنِيَّةُ لِلْكِتاب، الجزائِر، 1986، ص: 37.

ثُمَّ إنّ لَنا في المَسْأَلَةِ كَلِمَتَيْن؛ واحِدةٌ في حَقِّ سِيبَوَيْه، وَواحِدةٌ نَعْرِضُ فيها رَأْياً لنا في المَسْأَلَة؛ فأمّا التي في حَقِّ سِيبوَيْه فَلَها مَكَانُها في هذا البَحْث، وأمّا التي لَنا فِيها رَأْيٌ نُبْديهِ فَهَذِه:

١ - اعْتِقادُنا أنّ هُناكَ خَللاً مَنْهَجِيّاً نَجَمَ عَنْه اسْتِشْكالُ القِراءةِ بِعَدَمِ التَّوْفيقِ في تَنْزيلِها ضِمْنَ مَسَائِلِ اللُّغةِ والنَّحْو، وهُوَ ما جَعَلَ تخريجَها مُمْتَنِعاً عَنِ الأَفْهام، وإنْ كانتْ أفهامَ جِلَّةٍ مِنْ عُلَماءِ الأُمّة، وذَلِكَ أنَّ أَوَّلَ ما ارْتُكِبَ في المَوْضوعِ ما يَلي:

- فَصْلُ الآيةِ عَنْ سِياقِها، ومَوْضُوعِها، وعَزْلُ التّركيبِ فِيها عَمَّا سِيقَ إِلَيْهِ مِنْ غَرَضٍ، وغَاية.
- إِهْدارُ قَواعِدِ التَّفْسير، وأَهَمُّها، هُنا، قَاعِدَةُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ بالقُرْآن، وحَمْلِ القِراءةِ على القِراءَة، وبحثِ الآيةِ ضِمْنَ المَوْضوعِ الذي سِيقَتْ لَه.
- عَدَمُ تحصيلِ مَعْنى الآيةِ مِنْ مَأْتاهُ المَدْلولُ عَلَيْه بقَواعِدِ التَّفْسِير، ثُمَّ النَّظَرُ في إِصْلاحِ اللَّفْظِ له على ما تُتِيحُهُ مُقَرَّراتُ اللُّغَةِ، وأَحْكامِ اللِّسَان.

هَذا، وإنَّ السُّؤالَ الذي نَطْرَحُهُ هُنا هُو: مَنْ ذا قَضَى بأنَّ في قِراءةِ ابْنِ عامِرٍ فَصْلاً بَيْنَ المُضافِ والمُضافِ إِلَيْه؟ ثُمَّ مَنْ ذا أَضافَ القَتْلَ للشُّركاء، وكلُّ ما في سِياقِ الآياتِ يُضِيفُهُ لِلْمُشْركين؟ بَلْ كُلُّ قَتْلٍ لِلأَوْلادِ هُو في القُرْآنِ مِنْ فِعْلِ المُشْرِكين.

إنَّ قِصَّةَ الآيةِ هِيَ هَذِه: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿١٣٧﴾ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٨﴾ وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴿١٣٩﴾ وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا



وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٣٩﴾ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓا۟ أَوْلَٰدَهُمْ سَفَهًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا۟ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ ۚ قَدْ ضَلُّوا۟ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾[1]

هُناكَ تَبْدأُ قِصَّةُ هَؤُلاءِ الـمُشْرِكين مَعَ شُرَكائِهِم، وهُنَا تَنْتَهي، وكُلُّ لَفْظٍ فِيها هُوَ وِحْدَةٌ صُغْرى مِنْ مَوْضوعٍ أَكْبَر، ولَيْسَ يَتَأَتَّى لَهُ مَعْنى إِلّا عَبْرَ حُضُورها الإِجْماليّ. والـمُشْركونَ هُمْ بُؤْرةُ الكلامِ في الآيات، والخطابُ مُوَجَّهٌ إِلَيْهِم، والحكايةُ مَسُوقةٌ لَهُمْ، وعَنْهُم، والضَّميرُ في قَوْلِه: (وجَعَلُوا) لِلْمُشْرِكين، والقُرْآنُ يُحَدِّثُ عَنْ جَعْلِهِم ما أَشْركوا في خَلْقِ الله خَيْراً مِنَ الله تَعالى، فالقبيحُ ما قَبَّحَ شُركاؤُهُمْ، والزَّيْنُ ما زَيَّنَ شرُكاؤُهُم، ولَوْ أَنَّهُمْ يَقْتُلون أَوْلادَهُم، ويَتَقَرَّبون بِها إِلَيْهِم، وهَذا هُوَ التَّلْبِيسُ الذي أَعْماهُمْ عَنِ الحقِّ، فَجَعَلَهُم:

- يَقْتُلُونَ أَوْلادَهُمْ.
- يَقُولونَ في الأَنْعامِ والحَرْثِ ما يَقُولُون.
- يُحَرِّمُونَ ما يُحَرِّمُونَ، ويُحِلُّونَ ما يُحِلُّون[2].

وهُوَ ما حَكَمَ القُرْآنُ على مجموعِهِ بالخُسْرانِ الـمُبينِ في قَوْلِه: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓا۟ أَوْلَٰدَهُمْ سَفَهًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا۟ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ ۚ قَدْ ضَلُّوا۟ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾[3]

والعَجِيبُ حقّاً أَنَّ الآيةَ الأَخِيرةَ هِيَ في نِسْبة القَتْلِ لِلْمُشْركين، كَنِسْبَةِ تحريمِهِم ما أَحَلَّ الله لَهُمْ، والأَعْجَبُ مِنْه أَنَّ كُلَّ قتلٍ للأَوْلادِ في القُرْآنِ هُوَ مِنْ عَمَلِ الـمُشْركِين.

---

(1) الأَنْعام: الآياتُ: 137-138-139-140- 141.
(2) يُنْظَرُ مُفَصَّلاً في: القُرْطُبيّ، الجامِعُ لأَحْكامِ القُرْآن، 7/ 63.
(3) الأَنْعام:141.

ولَنَا أنْ نَسْأَلَ: كيفَ يُمْكِنُ تفسيرُ نِسْبةِ التلبيسِ للشُّركاءِ مَعَ نِسْبةِ قتلِ الأَوْلادِ لِلْمُشْركين؟ إنَّ الشُّركاءَ لَبَّسُوا على الـمُشْركين دِينَهُم فَقَتَلَ الـمُشْركون أَوْلادَهُم.

وقَصْدُنا مِنْ كُلِّ ما تَقَدَّم أنَّ مِنْ ضَرورةِ تخريجِ هَذِهِ القِراءةِ أنْ يُنْظر في سِياقِها العامّ، ومَوْضوعِها الأكْبر، وهُو ما يَلْتَقي مَعَ مَقولاتِ التفسيرِ الـمَوْضوعيّ، والوَحْدة الـمَوْضوعِيَّة، والتَّناسُب، و غَيْرِها مِنَ الـمَفاهِيم التي تَتَأَسَّسُ على وَحْدَةِ النَّصِّ القُرْآنيِّ، وانْسِجامِ مُكَوِّناتِه، وهَذِهِ الآيةُ، مِنْ سُورةِ الأنْعام، تَنْتمي إلى وَحْدةٍ مَوْضوعِيَّةٍ تَبْدَأُ مِنَ الآيةِ 136 وتَنْتَهي عِنْد الآيةِ 140؛ وهِيَ بَيَانٌ لجهْلِ الـمُشْركينَ مِنَ العرب، ومَزاعِمِهِمْ فيما يَنْسِبونَ لِشُركائِهِمْ مِنْ آلِهَتِهِمْ الـمَزْعومة؛ أَوْرَدَ القُرْطُبِيُّ في جامِعِه أنَّ سَعيدَ بْنَ جُبَيْرٍ رَوى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ أَرادَ أَنْ يَعْلَمَ جَهْلَ العَرَبِ فَلْيَقْرَأْ ما فَوْقَ الثَّلاثينَ والمائةِ مِنْ سُورةِ الأَنْعامِ إلى قَوْلِه: (قَدْ خَسِرَ الذينَ قَتَلُوا أَوْلادَهُمْ سَفَهاً بِغَيْرِ عِلْمٍ وحَرَّموا ما رَزَقَهُمُ الله افْتِراءً عَلى الله قَدْ ضَلُّوا ومَا كَانُوا مُهْتَدِين)"[1]

ثُمَّ إنَّ القِراءةَ الأُولى؛ وهِي قِراءةُ البِناءِ لِلْمَعْلومِ في "زَيَّنَ" تَرْجِعُ بالتَّزْيينِ للشُّرَكاء، وهُو رافِعُهُم عَلى الفَاعِلِيَّةِ والتَّأْخِير، وبالقَتْلِ لِلْمُشْرِكين، وكذلكَ في قِراءةِ البِناءِ للمَجْهولِ في "زُيِّنَ"، والرَّفْعِ في القتْلِ والشُّرَكاء؛ فَقالوا: كَأَنَّه إذْ قِيلَ: (وكَذَلِكَ زُيِّنَ ..) فَقِيل: مَنْ ذا فَعَلَه؟ فَقِيلَ في الجوابِ: زَيَّنَهُ شُرَكاؤُهُم[2].

فَعَلامَ عَدَلوا في قِراءةِ ابْنِ عامرٍ عَنْ هذا التَّخْريجِ نَفْسِه؟ وعَلامَ انْصَرَفوا عَنْ مِثْلِ أنْ يَقُولوا: إنّه لَـمَا قال: (وكَذَلِكَ زُيِّنَ ...)، فَقِيل: تَزْيينُ مَنْ؟ فَقِيل: تَزْيينُ شُرَكائِهم؟، ولَقَدْ رَأَيْنا أَبا حَيَّانٍ يجْعَلُ الإشارةَ في أَوَّلِ الآيةِ عَائدةً إلى الـمَصْدرِ

---

(1) الجامِعُ لأَحْكامِ القُرْآن، 7/ 63.
(2) يُنْظَرُ مَثلاً: مُشْكِلُ إِعْرابِ القُرْآن، لِلْقَيْسيّ، ص: 255.



الـمَفْهومِ مِنْ قولِه: (وجَعَلوا لله)، بِتَقْدير: ومِثْلُ ذَلكَ الجعلِ في التَّزْيينِ زُيِّنَ لِكَثيرٍ مِنَ الـمُشْرِكين[1].

- أَلَيْسوا قَدْ قَرَّروا أنّ مَعْنى الـمَصْدرِ هو مَعْنى فِعْلِه، وأنّ الـمَصْدرَ يـدلُّ على ما يَدُلُّ عَلَيْه فِعْلُه؟
- أَلَيْس ما قَبْلَ قَوْلِهِ: "شُركائِهِم" هُو كلامٌ عَنْ تَزْيينِ الشُّركاءِ للمُشْرِكِين؟
- أَلَيْس هَذا هو مَعْنى الـمَوْضوعِ كُلِّهِ؟
- أَلَيْسُوا جَعَلوا مِنْ أُصُولِهِمْ أنَّ الإعْرابَ إنّما دَخَلَ الكلامَ في الأَصْلِ لِـمَعْنى؟[2]
- أَلَيْسَ الواجِبَ في تَفْسيرِ القِراءةِ حَمْلُها على نَظِيرتَيْها؟

والذِي كانَ خليقاً بِنَظَرِ العُلماءِ هُو تَسْويغُ حذفِ الـمُضافِ مَعَ بَقاءِ أَثَرِه، وهو الجرُّ الذي فِي الشُّرَكاء؛ إِذْ إنَّ فِي ذَلِك تقريراً لِلتَّفْسيرِ بِقَواعِدِه، وضَوابِطِهِ، واجْتِهاداً في إِصْلاحِ اللَّفْظِ له، بِما تَقَرَّرَ أَنَّ الأَلْفاظَ خَدَمٌ لِلْمعاني، وبِما تَقَرَّرَ أَنَّ اللُّغةَ هِيَ بَعْضُ التَّفْسيرِ، ولَيْسَتْ هِيَ التَّفْسِيرَ.

2- أَمّا سِيبَوَيْهُ، فَلَقَدْ عَرَضَ لِلْمَوْضوعِ بِأَنْ:

- بَحَثَهُ ضِمْنَ بابٍ سَمَّاهُ: "بَابُ ما يُحْذَفُ مِنْهُ الفِعْلُ لِكَثْرَتِهِ في كَلامِهِمْ حتى صَارَ بِـمَنْزِلَةِ الـمَثَلِ" قالَ فيه: "وذَلِكَ قَوْلُكَ: هَذا، ولا زَعَماتِك؛ أيْ: ولا أَتَوَهَّمُ زَعَماتِك، ومِنْ ذَلِكَ قولُ الشَّاعِرِ:

دِيارَ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ مُساعِفَةٌ ... ولا يَرى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

كَأَنَّهُ قالَ: اذْكُرْ دِيارَ مَيَّة، ولكِنَّهُ لا يَذْكُرُ "اذْكُرْ"؛ لِكَثْرةِ ذَلِك في كَلامِهِم، واسْتِعْمالِهِمْ إِيَّاه، ولِـمَا كانَ فِيهِ مِنْ ذِكْرِ الدِّيارِ قَبْلَ ذَلِك"[3]

(1) النَّهْرُ الـمَادّ، 1/ 752.
(2) يُنْظَرُ: الأُصُولُ، ص: 142.
(3) الكِتابُ، 1/ 280

ونُلاحِظُ أَنَّه سَوَّغَ مجيءَ هذا بِأَمْرَيْن هُما كَثْرةُ الاِسْتِعْمال، ومِنْ أُصُولِهِم أَنَّ كَثْرةَ الاِسْتِعْمالِ تُجِيزُ الحذفَ[1]، والثّاني هُوَ تَقَدُّمُ الذِّكْر.

ويَجْمُلُ القولُ بأَنَّ سِيبَوَيْهِ يجعلُ المَوْضوعَ مِنْ بابِ الحمْلِ على المَعْنى، بَلْ لَقَدْ جاءَ فِيه بِقَوْلِ الخليلِ: "كَأَنَّكَ تَحْمِلُهُ على ذَلكَ المَعْنى" [2]

وكَما مَثَّلَ سِيبَوَيْهُ لجوازِ هَذا في المَنْصوبِ مَثَّلَ لجوازِهِ في المَرْفوعِ فَجاءَ بِقَوْلِ الشَّاعِر:

لِيُبْكَ يَزِيدٌ، ضَارِعٌ لِخُصُومةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ[3]

ثُمَّ قَال: "لَمّا قَالَ: "لِيُبْك يَزِيدٌ"، كانَ فِيه مَعْنى لِيَبْكِ يَزِيد، ...كَأَنَّهُ قَال: لِيَبْكِهِ ضَارِعٌ"[4]

ولَكِنَّ المُلاحظَ مِنْ كلامِ سِيبَوَيْهِ أَمْران:

- تَجْويزُهُ الحذفَ باعْتِمادِ الذِّكْرِ المُتَقَدِّم.
- عَدَمُ التَّعَرُّضِ لِقِراءةِ ابْنِ عامِر.

فأمّا الأَوَّلُ؛ فالمَعْروفُ أَنَّ اسْتِنْباطَ القانونِ النَّحْويِّ إنّما يكونُ باعْتِمادِ المَفْهومِ مِنَ الكَلام، فَتَفْسيرُ النَّصِّ وفَهْمُهُ أساسٌ لِمَعْرِفةِ القانونِ الذي صِيغَ على مُوجِبِه، فالإعْرابُ محمولٌ عَلى المَعْنى؛ وهُوَ فَرْعٌ عَنْه، يقولُ الدُّكْتورُ خالدُ إسْماعيلُ حَسَّانٌ: "إنَّ دِراسةَ دَوْرِ المَعْنى في النَّحْوِ العَرَبيِّ غايةٌ مُهِمَّةٌ في الدَّرْسِ اللُّغَويِّ العَرَبي، قديماً وحَديثاً، ولا يَخْفَى عَلى الدّارِسينَ أَثَرُ المَعْنى الدّلاليِّ في تَوْجيهِ القاعِدةِ النَّحْويَّة، فَيَصْرِفُها بحَسَبِ ما يُؤَثِّرُ عَلَيْها، والحملُ عَلَى المَعْنى في النَّحْوِ العَرَبيِّ يَكْشِفُ لَنا عَنِ القَواعِدِ المُنَظِّمَةِ للتَّراكيبِ النَّحْويّة، والوَسائِلِ الإِجْرائيّة

---

(1) الأُصُول: 150.

(2) الكِتاب، 1/ 283.

(3) الخِزانة، 1/ 147، ابْنُ يَعِيش، 1/ 80.

(4) الكِتابُ، 1/ 288.



الـمُتَّبَعَةِ في دِراسةِ النَّصِّ العَرَبيّ"[1]، وقـالَ أَيْضـًا: "لا شَـكَّ أَنَّ حَمْـلَ الكـلامِ عَلـى الـمَعْنى يَجْعَـلُ الـمَعْنى حاكِمـًا عَلـى الكـلامِ، ومُـؤَثِّراً فِيـه، فَيُوَضِّـحُ الـمَقاصِدَ، والغَاياتِ مِنَ الكَلام، وفي ذَلـكَ إعـادةُ نَظَرٍ في القواعِدِ النَّحْوِيَّةِ، والأُصولِ النَّحْوِيَّةِ العامَّةِ مِنْ خِلال كُتُبِ التَفْسيرِ، وإعْرابِ القُرْآنِ ومَعانيه، ....، إنّ النَّحْوَ العرَبيَّ نَحْوٌ دَلاليٌّ؛ إذْ إنَّ الدّلالةَ تَحْكُمُ القاعدةَ النَّحْوِيَّةَ، وتُوَجِّهُها، وتُؤَثِّرُ في تَقْعيدِها، وإنّي لأَرى أنَّ أَفْضَلَ طريقٍ يُمْكنُ أنْ نَسْلُكَهُ -نَحْنُ الدّارِسِينَ العربَ في العَصْرِ الحدِيث- أنْ نَمْتَحِنَ القاعِدةَ النَّحْوِيَّةَ مِنْ خِلالِ كُتُبِ تفسيرِ القُرْآنِ، وإعْرابِهِ، فالنَّصُّ القُرْآنيُّ حُجَّةٌ على القَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، لا العَكْسُ"[2]

وأمّا الثّاني، وهُوَ عَدَمُ تَعَرُّضِ سِيبَوَيْهِ لِقِراءةِ ابْنِ عامِرٍ؛ فَلِأَنّها تخرجُ عِنْدَهُ مِنْ بابِ الفَصْلِ بَيْنَ الـمُتَضايِفَيْن، إلى بابِ حذفِ الـمُضافِ، وبَقاءِ أثرِه، ولأنّه رَأى انْبِناءَ تخريجِها عَلى ثقافةٍ زائدةٍ على الثّقافةِ اللُّغَوِيّة، وهُوَ اللُّغَوِيُّ، فَأَمْسَك. وقَدْ أَمْسَكَ الرَّجُلُ إِمْساكَ العارفِ بحُدودِ تَخَصُّصِه، العارفِ بأَنَّ فَنَّهُ واقعٌ قَبْلَ التَّفْسِير، وبِأَنَّهُ بَعْضُ التَّفْسير، ولَكِنَّهُ لَيْسَ التَّفْسير، وإنّها لإِحْدى الحَسَناتِ التي نَحْسَبُ أَنّه أُوتي بها مَقامَ الإمامةِ في النَّحْوِ التي لَـمْ يُنْكِرْها عَلَيْهِ أَحَد.

ولَقَدْ عَجِبْنا مِمَّنْ نَقَمَ على سِيبَوَيْهِ طَعْنًا مَزْعومًا في هَذِه القِراءة، وفي غَيْرِها؛ فَهَذا الدُّكْتورُ أَحْمَدُ مَكِّي الأَنْصاريُّ يُسَوِّي بَيْنَ سِيبَوَيْهِ، وغَيْرِهِ مِن النُّحاةِ بالـمُسْتَشْرقين، في الطَّعْنِ في القِراءاتِ القُرْآنيّة، وهُوَ غُلُوٌّ ظاهرٌ قد تَصَدّى له الدُّكْتورُ إدْريسُ مَقْبول، بما فِيه كِفايَة، وكانَ مِمَّا أَخَذَ الأَنْصاريُّ على سِيبوَيْهِ طَعْنَهُ في قِراءةِ ابْنِ عامِرٍ هذِهِ بالذّات، والحقُّ، كمَا ذَكَرَ الدُّكْتور مَقْبولُ أنَّ سِيبَوَيْهِ لَـمْ يَتَعَرَّضْ لها بالـمَرَّة، قالَ الدُّكْتورُ إدْريسُ: "والباحثُ الفاضِلُ (يَقْصِدُ الأَنْصاريّ)، مِنَ الـمُصِرِّينَ عَلى

---

(1) خَالدُ إسْماعيلُ حَسّان، في الـمَعْنى النَّحْويّ والـمَعْنى الدَّلالي، مَكْتَبَةُ الآداب، القاهِرة، الطَّبْعَةُ الأُولى، 1430هـ، 2009، ص: 97.

(2) في الـمَعْنى النَّحْويّ والـمَعْنى الدَّلاليّ، ص: 98-99.

الخَطأ، ومِنَ الذين لا يَجِدُونَ حَرَجاً في إعْرابِهِم عَنْ نِيَّةِ السُّوءِ؛ فَفي حِينٍ لا نَجِدُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ قِراءةَ ابْنِ عَامرٍ، بالفَصْلِ بَيْن المُتَضايِفَيْن، في سُورةِ الأنعام، نَجِدُهُ يَقُولُ: "رَأَيْتُ الفَرَّاءَ يقفُ مِنْها مَوْقفَ المُعارَضَةِ، فَعَزَّ عليّ ذلك!!!، ...، وَأَرَدْتُ أنْ أُحَمِّلَها لِلْبَصْريين، الذين دَأَبوا عَلى الطَّعْنِ في القِراءات، ...، وذَهَبْتُ إلى كِتابِ سِيبوَيْهِ، إمامِ النُّحاةِ، فَلَمْ أَعْثُرْ لهذهِ القِراءةِ عَلى أَثَرٍ، ...، وإمْعاناً في البحثِ تَتَبَّعْتُ سِيبوَيْه في القَضِيَّةِ نفسِها، ...، فاتَّجَهْتُ إلى مَوْطِنٍ آخَر، وظَنَنْتُ أنّه سَيَتَعَرَّضُ فيه لهذِه القِراءة، وهُوَ مَوْطنُ الحديثِ عَنْ آيةِ إبْراهيم، (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ)، فَرَأَيْتُهُ جَاءَ بالقِراءةِ المَشْهورةِ، ولَمْ يَتَعَرَّضْ لقراءةِ الفصْلِ بينَ المُتَضايِفَيْن، فَأَيْقَنْتُ، أوْ رَجَّحْتُ، أنَّ سِيبَوَيْهِ بالذّاتِ لَمْ يَتَعَرَّضْ للطَّعْنِ عَلى قِراءةِ ابْنِ عامِرٍ"[1]

فَماذا عَنْ حَذْفِ المُضافِ، وبَقاءِ المُضافِ إلَيْه؟

إنَّ لِلنُّحاةِ، في هَذا، كَلاماً عَجيباً، وهُمْ، أَوَّلاً، عَلى جَوازِهِ، قَالَ ابْنُ مالِكٍ:

وَرُبَّما جَرُّوا الذِي أَبْقَوْا كَمَا ... قَدْ كانَ قَبْلَ حَذْفِ ما تَقَدَّما

لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكونَ مَا حُذِفْ ... مُماثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ[2]

وقالَ في هَذا ابْنُ عَقِيلٍ: "قَدْ يُحذَفُ المُضافُ، ويَبْقى المُضافُ إلَيْهِ مجروراً، كَما كَانَ قَبْلَ ذِكْرِ المُضافِ لَكِنْ بِشَرْطِ أنْ يكونَ المَحْذوفُ مُماثِلاً لِما عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ، كَقَوْلِ الشَّاعِر:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبينَ امْرَأً ... ونَارٍ تُوقَدُ باللَّيْلِ نَارا[3]

(1) د/ إدْريسُ مَقْبول، الأُسُسُ الإبِسْتمولوجية والتَّداوُلِيّة لِلنَّظَرِ النَّحْويِّ عِنْدَ سِيبَوَيْه، عَالَمُ الكُتُبِ الحَديث، جدارا لِلكتابِ العَالَمِيّ، الأُرْدُنّ، الطَّبْعة الأولى، 2007، ص: 74.

(2) أَلْفِيَّةُ ابْنِ مالكٍ، ص: 78.

(3) شَرْحُ ابْنِ عَقيلٍ عَلى الأَلْفِيَّة، المَكْتَبَةُ العَصْريّة، بَيْروت، لُبْنان، 1427هـ، 2006، 1/ 73.



والتَّقْديرُ (وكُلَّ نارٍ)، فَحُذِفَ" كُلَّ " وبَقِي المُضافُ إليه مجروراً كمَا كانَ عِنْدَ ذكْرِها، والشَّرْطُ مَوْجُودٌ، وهُو العَطْفُ على المُماثِلِ المَحْذوفِ وهُو "كُلَّ" في قَوْلِه (أَكُلَّ امْرِئٍ).

وقَدْ يُحْذَفُ المُضافُ، ويَبْقى المُضافُ إِلَيْه عَلى جَرِّهِ، والمحذوفُ لَيْس مُماثِلاً لِلْمَلْفوظ، بَلْ مُقابِلٌ لَه، كَقَوْلِه تَعَالى: (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيا واللهُ يُرِيدُ الآخِرةَ، في قِراءةِ مَنْ جَرَّ الآخِرةَ، والتَّقْدِيرُ: واللهُ يُرِيدُ بَاقيَ الآخِرةِ، ومِنْهُمْ مَنْ يُقَدِّرُه: واللهُ يُرِيدُ عَرَضَ الآخِرة، فَيَكُونُ المحذوفُ، على هذا، مماثلاً لِلْمَلْفوظِ به"[1]

ونَرى أنَّ هذا التَّجْويزَ مُسْتَفادٌ مِنْ شَيْءٍ واحِدٍ جامِعٍ لِكُلِّ شاهِدٍ في هَذِهِ المَسْأَلة؛ هُوَ تَقَدُّمُ ما يُنْبِئُ بِالمحذُوف، عَلى أيِّ صُورةٍ مِنْ صُوَرِ تَقَدُّمِه، ولا قائلَ بانْحِصارِ وُجوهِ التَّجْويزِ فِيما ذُكِرَ هُنا؛ لاِسْتِحالةِ تَصَوُّرِ أنَّ المُتَكَلِّمَ يَقْصِدُ إلى مُشاكَلَةِ اللَّفْظِ، لا إلى بَيَانِ المَعْنى، وحَذْفُ المُضافِ مَعَ بقاءِ الجرِّ هُوَ مِنْ وُجُوهِ التَّوَسُّعِ في كَلامِهِم[2].

وحَمْلُ الإعْرابِ عَلى مُراعاةِ المَعْنى هُوَ ما يَدْفَعُنا إلى حُزْمَةٍ مِن الأَسْئِلةِ، مِنْها:

- لِمَ لا يكونُ لِقِراءةِ ابْنِ عامرٍ ما لهذِهِ الشَّواهِدِ التي اسْتُفيدَ مِنْها تجويزُ حَذْفِ المُضاف؟
- أَلَيْسَ هذا هُوَ المَنْهَجَ في مَعْرِفَةِ الأَحْكامِ التي بِمُوجِبِها بُنِيَ الكَلام؟

وعَلى هَذا قَدْ يَصِيرُ بِوُسْعِنا أَنْ نَقولَ إنّه يجوزُ حذْفُ المُضافِ، وتركُ المُضافِ إليه، مَعَ بَقاءِ الجرِّ في حالاتٍ ثلاثٍ؛ هِي:

1 - إِذا تَقَدَّمَ مُمَاثِلُه، ثُمَّ نَسُوقُ لَهُ بَيْتَ أبي دُوادٍ الإِيادِيُّ الذي فِيه كُلُّ امْرِئٍ، وكُلُّ نارٍ.

---

(1) شَرْحُ ابْنِ عَقيلٍ عَلى ابْنِ مَالِكٍ، 1/ 74.

(2) يُنْظَرُ: د/ عادِلٌ هَادي حَمَّادي العُبَيْدي، التَّوَسُّعُ في كِتابِ سِيبَوَيْه، ص: 80.

2- إذا تَقَدَّمَ مُقابِلُه، ثُمَّ نَسُوقُ قِراءةَ مَنْ جَرَّ الآخِرةَ في آيَةِ: (تُريدونَ عَرَضَ الدُّنْيا واللهُ يُريدُ الآخِرةِ).

3- إذا تَقَدَّمَ الدَّالُّ عَلَيْهِ الـمُشْتَقُّ مِنْ لَفْظِه، الـمُفْهِمُ مَعْناهُ، ثُمَّ نَسُوقُ لَهُ قِراءَةَ ابْنِ عامِرٍ.

ومَعَ ذَلكَ يَبْقَى في الـمَسْألةِ شَيْئان:

- اشْتِراطُهُمْ العَطْفَ في حَذْفِ الـمُضافِ، فَلَنا، أَخْذاً مِنْ سَبيلِهِم في التَّقْعيد، أنْ نَقُول: إنَّ قِراءةَ ابْنِ عامِرٍ تَكْشِفُ عَنْ أنّه شَرْطٌ مُقَرَّرٌ قَبْلَ تخريجِها على النَّحْوِ الذي وَصَفْنا في هذا البَحْث، ونحنُ، لِأَجْلِه، نَدْعو إلى عَدَمِ اعْتِبارِهِ بِمُوجِبِ ذلك أَوَّلاً، وتَقْريراً لِـمَبْدَأ جَعْلِ القاعِدةِ تابعـًا لِلْمُسْتفادِ مِنَ النَّصِّ، لا العَكْس، ثانيـًا، ونَسْتَدِلُّ لِصِحَّةِ هَذا بِمِثْلِ قوْلِ الفَخْرِ الرّازي: "إذا أَثْبَتْنا اللُّغَةَ بِشِعْرٍ مجهولٍ، فَجَوازُ إِثْباتِها بالقُرْآنِ أَوْلى، وكثيراً ما نَرى النَّحْوِيِّينَ مُتَحَيِّرينَ في تَقْريرِ الأَلْفاظِ الواردةِ في القُرْآن، فَإِذا اسْتَشْهَدوا في تَقْريرِهِ بِبَيْتٍ مجهولٍ فَرِحُوا بِذَلِك، وأنا شَديدُ التَّعَجُّبِ مِنْهُم، فإِنَّهُمْ إذا جَعَلُوا وُرودَ ذَلكَ البيتِ المجهولِ عَلى وَفْقِهِ دليلاً على صِحَّتِه، فَلَأَنْ يَجْعَلوا وُرودَ القُرْآنِ دليلاً على صِحَّتِهِ أَوْلى"[1] وبِمِثْلِ قَوْلِ مَنْ قال: "لا عَجَبَ أَعْجَبُ مِمَّنْ إنْ وَجَدَ لِامْرِئِ القَيْسِ، أَوْ لِزُهَيْرٍ، أَوْ لِجَريرٍ، أَوْ الحُطَيْئة، أَوْ الطِّرِمَّاح، أو ...، أَوْ مِنْ سائرِ أَبْناءِ العَرَب، لفظـًا في شِعْرٍ، أَوْ نَثْرٍ جَعَلَهُ في اللُّغَةِ، وقَطَعَ بِهِ، ولَـمْ يَعْتَرِضْ فِيه، ثُمَّ إِذا وَجَدَ لله تَعالى خَالِقِ اللُّغاتِ، وأَهْلِها، كلامـًا لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْه، ولا جَعَلَهُ حُجَّةً، وجَعَلَ يَصْرِفُهُ عَنْ وَجْهِه، ويُحَرِّفُهُ عَنْ مَوْضِعِه، ويَتَحَيَّلُ في إِحالَتِهِ عمّا أَوْقَعَهُ اللهُ عَلَيْه" [2]، وبِقَوْلِ مَنْ قَالَ:" إنَّ لِلْقُرْآنِ الكريم أُسْلوبـًا مِنَ النَّحْوِ يَنْبغي أنْ يُقاسَ عَلَيْه، ولا يُقاسُ هُوَ عَلى غَيْرِه، وذَلك إذا صَحَّ سَنَدُ القِراءة، وَوافَقَتْ رَسْمَ

(1) فَخْرُ الدِّين الرّازي، التَّفْسيرُ الكَبير، دارُ الفِكْر، 1401ه، 1981، 3/ 193.
(2) يُنْظَرُ: د/ عَبْدُ الجليلِ عَبْدُ الرَّحِيم، لُغَةُ القُرْآنِ الكَريم، ص: 246.



أَحَدِ المَصاحِفِ العُثْمانِيَّة، فَلْيُصَحِّحِ النُّحاةُ قَواعِدَهُم، ولْيَصوغُوها كمَا صَاغَها القُرْآنُ الكَريم، فَإِنَّهُ النَّصُّ الوحيدُ المَقْطوعُ بِصِحَّتِه، المُتَوَاتِرُ في رِوايتِه"[1]

- حَذْفُ التنوينِ مِنَ القَتْلِ مَعَ إِعْمالِهِ في الأَوْلاد، فَهُوَ عِنْدنا مِنْ بابِ حذْفِ المُضافِ، والتَّقْدِير: قَتْلُهُمْ (أَوْلادَهُم)، ويَشْهَدُ لَهُ قَوْلُ الشّاعِر:

وَمِنْ قَبْلِ نَادى كُلُّ مَوْلى قَرابَةٍ فما عَطَفَتْ مَوْلى عَلَيْهِ العَواطِفُ[2]

أيْ: ومِنْ قَبْلِ ذَلك، واسْمُ الإشارةِ عائِدٌ عَلى مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْل.

ومِثْلُهُ قِراءةُ ابْنِ مُحَيْصِن: (فَلا خَوْفُ عَلَيْهِم)[3]، بِغَيْر تنوينٍ في خَوْف؛ أيْ: فَلا خَوْفُ شَيْءٍ عَلَيْهم. ومِنْ أُصُولِهِم:

- لا حَذْفَ إلّا بِدَليل.
- قَدْ يُحْذَفُ الشَّيْءُ لَفْظًا، ويَثْبُتُ تقديراً.

وتَقْديرُهُم لمحذوفٍ ظاهرٍ في قِراءةِ ابْنِ مُحَيْصِنٍ يَجْعَلُ تَقْديرَ الضَّميرِ أَوْلى بالجواز؛ لأنَّ المُضْمَرَ فَرْعٌ عَنِ الظّاهر، ومِنْ قَواعِدِهِم:

- الأَصْلُ هُوَ المُظْهَرُ، والمُضْمَرُ فَرْعُه.
- الفَرْعُ دائمـًا أَضْعَفُ مِنَ الأَصْلِ.

---

(1) عَبْدُ الوَهّابِ حَمُّودة، القِراءاتُ واللَّهَجات، مَكْتَبَة النَّهْضةِ المِصْرية، مِصْر، 1948، ص: 149، ود/ عَبْدُ الجَليلِ عَبْدُ الرَّحِيم، لُغَةُ القُرْآنِ الكَريم، ص: 253.
(2) شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ عَلى الأَلْفِيَّة، 1/ 76.
(3) شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ عَلى الأَلْفِيّة، 1/ 76.

خَاتمةٌ ونَتَائِجُ:

وبَعْدُ، فَإِنَّهُ لَـمْ يَكُنْ لنا مِنْ غايةٍ، في هَـذِهِ الوَرَقـةِ العِلْمِيَّة، غَيْـرَ أَنْ نَجْتَهِـدَ في إِبْـرازِ فَضْلٍ مِمّا هُوَ مِنْ حَسَناتِ سِيبَوَيْه، نَعْتَقِدُ أَنَّ الناسَ لَـمْ يُولُوهُ قَدْراً كافيًا مِـنَ العِنايـة، أَلا وهُوَ بحثُ لغةِ القُرْآنِ الكريم ضِمْنَ حُدودِ صَنْعَتِهِ النَّحْويّة، والقَـوْلُ فيهـا بالقَـدْرِ الـمَأْذونِ فِيه لِتَخَصُّصِه وفَنِّه، وكَذا تَرْكُ ما يَقْتَضي ثَقافةً زائدةً على النَّحْوِ لِغَيْـرِهِ يَنْظُـرُ فِيه بِما مَعَهُ مِنْ قَواعِدَ، وضَوابِطَ مُشَكِّلَةٍ لِـمَنْطِقٍ آخَر، ولِـمَنْهَجٍ آخَر، إنّ هـذا الـذي نَجْعَلُهُ هُنا حِلْيَةً لِفِكْرِ سِيبَوَيْه لَهُوَ -عِنْدَ التَّأَمُّلِ - قِيمةٌ مُضـافةٌ واقِعـةٌ في أُسُـسِ مَـنْهَجِ البحثِ في لُغةِ القُرْآنِ الكريم، مِنْ شَأْنها ضَبْطُ العَلاقةِ بَيْنَ التَّفْسيرِ، وبَيْنَ عُلُومِ اللُّغـة، عَلى النَّحْوِ الذي يَنْتُجُ مَعَه في العُقولِ أَنَّ النَّحْوَ لا يُرادِفُ التَّفْسِير.

فَلابُدَّ مِـنْ أَنْ يَعْـرِفَ النـاسُ أَنَّ سِيبَوَيْهِ مِثالٌ رَائِدٌ لِلنَّحْـوِيِّ الـمُشارِكِ في التَّفْسِـيرِ بِتَسْخيرِ الآلَةِ اللُّغَوِيَّةِ في تخريجِ تَراكيبِ القُرْآنِ، وتَوْجِيهِ أَسَالِيبِه.

وعَلى هَذا، فالحاصِلُ مِمَّا تَقَدَّمَ ما يَلي:

- لَـيْسَ العِلْـمُ باللُّغـةِ- عَلـى أَهَمِّيَّتِـهِ البَالِغَـة- بِمُـرادِفٍ لِلتَّفْسِـير، فَيُرْجَـى مِنْـهُ مُنْفَرِداً ما يُرْجَى مِنْ مَجْموعِ العُلوم والفُنونِ الـمُدَّخَرةِ لِفَهْمِ القُرْآنِ الكَريم.
- يُمَثِّلُ سِيبَوَيْهُ، وهُوَ إمامُ النُّحاةِ، خَيْرَ مَنْ أَمْسَكَ تَخَصُّصَـه، وهُـوَ الـمُسَلَّمُ لَـهُ فِيـه، عَـنِ التَّجاسُـرِ عَلـى القُـرْآنِ الكـريم، وخَيْـرَ مَـنْ عَصَـمَ نَظَـرَهُ مِمَّـا سَـمَّاهُ بَعْـضُ الباحِثِين "الاتِّجاهاتُ الـمُنْحَرِفةُ في التَّفْسِير".
- تُبْرِزُ مُناقَشَةُ أَكْثَرِ الـمَسائِلِ إِشْكالاً، في لُغَةِ القُرْآنِ الكريم، نَمُوذَجِيَّةً مُنْقَطِعَـةَ النَّظِيرِ في عِلْمِ سِيبَوَيْه، هِيَ أَساسٌ مَنْهَجِيٌّ ضَرُورِيٌّ في ثَقافَةِ النَّحْوِيِّ حِينَ يُشارِكُ في التَّفْسِير.



- تُظْهِرُ مَسْأَلَةُ (إنَّ)، في آيَةِ طَه، كَيْفَ أَنَّ كثيراً مِنَ النُّحَاة، بَلْ مِنْ أَئِمَّتِهِم، يُقَدِّمونَ مُقْتَضَى اللُّغَةِ عَلَى مُقْتَضى التَّفْسِير، في الوَقْتِ الذي تُبْرِزُ فِيه هَذِهِ المَسْأَلَةُ ذاتُها نَزاهةَ مَنْهَجِ سِيبَوَيْهِ مِنَ الانْقِلابِ المَنْهَجِيِّ الذِي خَالَطَ نَظَرَهُمْ، وبَحْثَهُمْ.
- تَكْشِفُ مَسْأَلَةُ جَرِّ الشُّركاءِ، في قِراءةِ ابْنِ عامِرٍ، أنَّ كثيراً مِنَ النُّحَاة، بَلْ مِنْ أَئِمَّتِهِم، يَعْتَمِدونَ مَنْهَجاً مَنْقوصاً مِنْ ثَقافةِ التَّفْسِيرِ في التَّخْرِيجِ اللُّغَوِيِّ، في حِينِ تَكْشِفُ المَسْأَلَةُ نَفْسُها عَنْ أَنَّ سِيبَوَيْهِ لا يَقْتَرِحُ تَخْرِيجَهُ اللُّغَوِيَّ إلا عِنْدَ الإِدْراكِ التَّامِّ بكِفَايَتِهِ، وإمْكانِ اسْتِقْلالِهِ عَنِ الثَّقافَةِ التَّفْسِيريَّةِ كَنَحْوِ ما رَأَيْناهُ صَنَعَ مَعَ قِراءةِ رَفْعِ الشُّركاء، ولَقَدْ أَدَّى هَذا إِلَى إِمْكانِ أَنْ نُفَرِّعَ خُلاصةً عَنْ هَذِهِ النَّتِيجةِ، وهِيَ:

– لَيْسَ في قِراءةِ ابْنِ عامِرٍ فَصْلٌ بَيْنَ المُتَضايِفَيْن.

– البابُ في قِراءةِ ابْنِ عامِرٍ هُوَ حَذْفُ المُضافِ، وبَقاءُ المُضافِ إِلَيْهِ مَعَ الجَرّ.

– قِراءةُ ابْنِ عامِرٍ شَاهِدٌ يَتَضَمَّنُ وَجْهاً إِضافِيّاً مِنْ وُجُوهِ جَوازِ حَذْفِ المُضافِ المُتَقَدِّمِ الدّالِّ عَلَيْهِ بِلَفْظِهِ، المُفْهِمِ مَعْناهُ.

واللهُ تَعَالى أَعْلى وَأَعْلَمُ

التزام سيبويه الديني، "مظاهره وأثـره"

د. عبدالله بن محمد بن جارالله النغيمشي

الأستاذ المشارك بجامعة القصيم -قسم اللغة العربية وآدابها

المملكة العربية السعودية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل خلقه وخاتم رسله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فقد أجمع العلماء والباحثون قديمًا وحديثًا على الإشادة بسيبويه[1] وبكتابه، وأقوالهم في ذلك كثيرة جدًا، ولو ذكرت كل ما وقفت عليه في هذا الشأن لكان من ذلك كتاب ضخم، وقد تأملت ذلك وتأملت أثر الكتاب فيمن جاء بعده إلى يومنا هذا فرأيت شيئًا عظيمًا، فتساءلت لم كان هذا القبول وهذا البقاء لكتاب سيبويه على الرغم من أنه ألف بعده مئات الكتب النحوية؟ فترجح عندي شيء واحد هو إخلاص ذلك الرجل في عمله الذي قام به، وهذا الإخلاص نابع – فيما نحسب – من تدينه، فهو لم يؤلف كتابه رياءً ولا سمعة، ولا ليكسب به مالاً ولا جاهًا، وإنما ألفه لتحقيق واجب ديني، هو خدمة كتاب الله عز وجل، والحفاظ عليه من اللحن، وهو بهذه الخدمة يتقرب إلى الله وإليه يزدلف، ولهذه النية الطيبة "سيبقى كتاب سيبويه عملاً صالحًا، وذكرًا باقيًا، ومنارًا هاديًا، ما بقي نحو يدرس على وجه

(1) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، ويكنى أبا بشر، وقيل أبا الحسن، وقيل أبا عثمان ولكن أثبتها، وأشهرها أبو بشر، الملقب بسيبويه، توفي على الأرجح سنة 180هـ، وقد ترجمت له جميع كتب التراجم بلا استثناء، ينظر منها: أخبار النحويين البصريين 63-64، و إنباه الرواة 2/ 346-360، و بغية الوعاة 2/ 229-230.



الأرض"[1]، وقد عزمت – بإذن الله – من خلال هذا البحث الموجز على أن أتناول بشيء من التفصيل مظاهر تدين أعظم رجل نحوي عرفه التاريخ، ومعرفة أثر هذا التدين عليه في دراسة النحوية، وقد عنونت هذا البحث ب التزام سيبويه الديني "مظاهره وأثره"، وضمنته بعد المقدمة، تمهيد وفصلين، وخاتمة، وقد اختص التمهيد بالحديث الموجز عن نشأة سيبويه الدينية، وعن ثناء علماء الشريعة عمومًا والمفسرين خصوصًا عليه، وعن مذهبه العقدي، على حين تناول الفصل الأول المعنون ب "مظاهر تدين سيبويه من خلال كتابه" أربعة مباحث، الأول: أمانته العلمية المجمع عليها، الثاني: كثرة استشهاده بالآيات القرآنية مما يدل على حفظه لكتاب الله عزوجل واستنباط القواعد النحوية من خلاله، الثالث: عدم استشهاده بشيء من الحديث النبوي منسوبًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أما الفصل الثاني المعنون: ب "أثر تدين سيبويه في دراسته النحوية، فقد تحدثت فيه عن ستة مباحث: الأول: مسألة لفظ الجلالة "الله" أعرف المعارف، الثاني: حديثه عن "كان" عند دخولها على أسماء الله وصفاته وأنها مرادفة للفعل "لم يزل"، الثالث: الألفاظ الخاصة بتعظيم الله تعالى عند سيبويه، الرابع: تنزيهه الله عن ما لايليق به وتخريجه بعض الآيات بما يليق بالله وصفاته، الخامس: علاقة الإيمان بالنفس عند سيبويه، السادس: الأفعال في نحو: "اهدنا""اعف عنا" اغفر لنا" وفي نحو: "لا تؤاخذنا" و"لا تحمل علينا إصرًا" لا يجوز تسميتها أفعال أمر أو أفعال نهي، وإنما هي: أفعال دعاء، ثم ختمت البحث بخاتمة موجزة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، وأتبعتها بذكر قائمة بأسماء المصادر والمراجع التي أفدت منها.

---

(1) من العبارت الجميلة للشيخ محمد عبدالخالق عضيمة في كتاب سيبويه. ينظر: فهارس كتاب سيبويه لعضيمة 26.



التمهيد

1- نشأة سيبويه نشأة دينية من خلال دراسة العلوم الدينية:

ولد سيبويه[1] رحمه الله في البيضاء وهي قرية من قرى مدينة شيراز في فارس، وانتقل منها في شبابه إلى البصرة ونشأ فيها وتلقى علومه، وقد بدأ تعلمه بطلب الحديث والفقه والعلوم الدينية[2]، قال البغدادي: "كان سيبويه في أول أيامه يصحب الفقهاء، وأهل الحديث[3]"، وهذا يشير إلى أن التزام سيبويه الديني بدأ في فترة مبكرة من حياته، ثم التحق بحلقة إمام الحديث وشيخ البصرة وعالمها ومفتيها حماد بن سلمة بن دينار البصري (167هـ) ولازمه حتى جرت بينهما مواقف سأذكرها بعد قليل، ويرى الزبيدي في طبقات النحويين واللغويين[4] أن سيبويه إنما قدم من بلاد فارس لغرض كتابة الحديث الشريف، ومن مواقف سيبويه ومروياته في حلق الحديث والعلم الشرعي ماذكره محمد بن سلام الجمحي (232ه) قال:"كان سيبويه جالسًا في حلقة بالبصرة، فتذاكرنا شيئًا من حديث قتادة، فذكر حديثًا غريبًا وقال: لم يروِ هذا إلا سعيد بن أبي العَروبة...[5]"، وروى البغدادي بسنده عن ابْن عَائِشَة[6] قال:" كنا نجلس مع سيبويه في المسجد، وكان شابا جميلا

(1) لم تذكر المصادر تاريخ ولادته، ولكنها ذكرت أنه أخذ أخذ عن عيسى ابن عمر، وعيسى ابن عمر توفي سنة 149ه، ولا يمكن لسيبويه أن يأخذ عن عيسى إلا وهو يعقل، ولا يعقل حتى يكون بالغًا، ولهذا السبب رجح ياقوت (626ه) أن عمر سيبويه عند وفاته كان فوق الأربعين، وليس ثلاثًا وثلاثين كما يذكره بعض المترجمين له (ينظر: طبقات النحويين واللغويين 72، وأخبار النحويين البصريين 64، ونزهة الألباء 58، ومعجم الأدباء 5/ 2123).

(2) ينظر: طبقات النحويين واللغويين 66، وتاريخ بغداد 14/ 99.

(3) تاريخ بغداد 14/ 99.

(4) ص 66.

(5) ينظر: طبقات النحويين واللغويين 67، وتاريخ بغداد 14/ 99، وإنباه الرواة 2/ 351.

(6) عبيد الله بن محمد بن حفص ابن معمر التيمي، أبو عبد الرحمن، المعروف بابن عائشة، عالم بالحديث والسير، من أهل البصرة، من رواة حماد بن سلمة، زار بغداد، وحدّث بها سنة 219ه، وعرف بابن عائشة لأنه من ولد عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمي. ينظر: الأعلام للزركلي 4/ 196.

نظيفا، قد تعلق من كل علم بسبب، وضرب في كل أدب بسهم، مع حداثة سنة"[1]، وحدث أبو عثمان المازني عن سيبويه عن الخليل بن أحمد عن ذر عن الحارث عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أهل المعروف في الدنيا أهل المعروف في الآخرة، وأهل المنكر في الدنيا أهل المنكر في الآخرة[2]"، وذكر عفان بن مسلم[3] أن سيبويه ناقش إمام الحديث شعبة بن الحجاج[4] وزادّه في حديث، فقال شعبة: لأن أخرّ من السماء أحبّ إلي من أن أدلّس[5]، وتذكر الروايات أن سيبويه قد أكثر من الأخذ عن حماد بن سلمة، وكتب عنه كثيرًا من الأحاديث، وتذكر أنه أثناء كتابته وقع في بعض الأخطاء النحوية واللغوية، وبسببها طلب النحو والتحق بالخليل بن أحمد وأبي الخطاب الأخفش الأكبر وغيرهما من شيوخ اللغة والنحو، وقد ورد في كتب التراجم وغيرها ثلاث روايات تشير إلى ثلاثة مواقف لحن فيها سيبويه ونقده فيها حماد بن سلمة، الأول:"كان سيبويه مستمليا لحماد بن سلمة، وكان حماد فصيحا، فاستملاه يوما قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما أحدٌ من أصحابي إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء. فصاح به حماد: لحنت يا سيبويه[6]"، الثاني: قال الزجاجي:"حدثنا أبو جعفر قال: حدثنا ابن عائشة عبيد الله قال: حدثنا حماد بن سلمة قال: جاء سيبويه مع قوم يكتبون شيئا من الحديث، فكان فيما أمليت ذكر الصفا عن رسول الله صلى

---

(1) تاريخ بغداد 14/ 99، وينظر: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك 9/ 54.

(2) ينظر: تاريخ بغداد 13/ 227، وتذكرة الحفاظ للذهبي 3/ 188.

(3) هو عفان بن مسلم بن عبد الله الصفار، من حفاظ الحديث الثقات، كان من أهل البصرة، ولما أظهر المأمون القول بخلق القرآن خرج منها وسكن بغداد، توفي سنة 220ه. ينظر: الأعلام 4/ 238.

(4)هو شعبة بن الحجاج الأزدي، الواسطي ثم البصري، من أئمة رجال الحديث، حفظا ودراية وتثبتا، ولد ونشأ بواسط، وسكن البصرة إلى أن توفي بها. ينظر: الأعلام 3/ 164.

(5) ينظر: إنباه الرواة 2/ 349-350.

(6) مجالس العلماء للزجاجي 118، وأخبار النحويين البصريين 35، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي2/ 67، وأدب الاملاء والاستملاء للسمعاني 105، ومغني اللبيب 387، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة 49.



الله عليه وسلم فقلت: "صعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الصفا" وهو الذي كان يستملي فقال: صعد النبي صلى الله عليه وسلم الصفاء، فقلت: يا فارسي لا تقل الصفاء، لأن الصفا مقصور[1]"، الثالث:"سأل سيبويه يومًا حماد بن سلمة فقال له: له: أَحدَّثك هشام بن عروة عن أبيه في رجل رَعُفَ في الصلاة -وضم العين- فقال له: أخطأت، وإنما هو رَعَفَ -بفتح العين-[2]"، ويظهر أن مجموع تلك المواقف - وقد يكون هناك مواقف أخرى لم ترو- جعل سيبويه يقرر التحول العلمي من طلب الحديث إلى طلب العربية ومن حلقة حماد بن سلمة إلى حلق الخليل بن أحمد، وعيسى بن عمر، والأخفش الكبير، ويونس بن حبيب، وأبي زيد الأنصاري، وغيرهم من علماء اللغة في زمنه وفي بلده، وتذكر الروايات أنه لما فرغ من مجلسه الذي انتقده فيه حماد كسر القلم، وقال: لا أكتب شيئا حتى أحكم العربية[3]،لا جرم جرم والله، لأطلبن علما لا تلحنني معه[1]، ومقولتاه تلك تدلان على أن سيبويه كان يريد التفرغ لتعلم العربية ومن ثم العودة إلى دراسة العلوم الشرعية، وقد تكون وفاته في عمر مبكر حالت دون ذلك، وتشير الروايات إلى أن سيبويه كان مستقيمًا في حياته، ذاكرًا مسبحًا لله، آمرًا بالمعروف ناهيًا عن المنكر[4]، وأنه عند وفاته كان يتمثل بهذا البيت:

يسر الفتى ما كان قَدم من تقى   إذا عرف الداءَ الذي هو قاتُله[5]

2- ثناء علماء الشريعة عمومًا والمفسرين خصوصًا عليه:

سيبويه إمام النحويين بلا منازع، وعظيمهم بلا مدافع، أثنى عليه العلماء

---

(1) مجالس العلماء للزجاجي 118.

(2) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي 2/ 27، وشَرحُ مشكِلِ الوَسِيطِ لابن الصلاح 2/ 158-159، ومشكلات موطأ مالك بن أنس لابن السيد البطليوسي 62-63.

(3) ينظر: مجالس العلماء للزجاجي 118.

(4) ينظر: الاستذكار لابن عبدالبر 8/ 560.

(5) ينظر: معجم الأدباء 5/ 2127.



المنصفون، وعرف قدره الأئمة المخلصون-وكما أسلفت في المقدمة- لو كتبت كل ما قيل في ثنائه وتزكيته وما قيل في كتابه لخرج البحث عن مساره، ولكني في هذا المبحث سأكتفي ببعض ما قاله علماء الشريعة بالتحديد عنه وعن كتابه، لأدل بتلك الأقوال على رضاهم عن دينه وخلقه وأمانته، فما كانوا ليثنوا على من كان خلاف ذلك، وما كانوا ليفضلوا أقواله -في الأعم الأغلب- ويختاروها على غيرها لو لم يكن ذا علم وأمانة وورع ودين، وسأبدأ بنصوص لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله الذي كان يثني على سيبويه-وعلى كتابه- ويزكيه في مواضع كثيرة من كتبه، ومما قاله في ذلك:"كتاب سيبويه مثلاً ممّا لا يقدر على مثله عامّة الخلق[1]"،"ونحو سيبويه لا نظير له[2]"، "سيبويه الذي ليس في العالم مثل كتابه وفيه حكمة لسان العرب[3]"، "سيبويه حكيم لسان العرب[4]"، "كتاب سيبويه كتاب عظيم المنفعة[5]"، "كتاب سيبويه في العربية لم يصنف بعده مثله[6]"، وقال عنه الإمام النووي رحمه الله: "إمام النحوين سيبويه[7]"،وقال أيضا:"سيبويه إمام العربية وكتابه إمام كتب العربية[8]"،وقال عنه معاصره أبو عبيد القاسم بن سلام (224هـ): "كان سيبويه النحوي مولى بني الحارث بْن كعب غاية الخلق في النحو، وكتابه هو الإمام فيه"[9]، وكان أبو العباس ناصر الدين ابن المنير الإسكندراني (683هـ) يقارن يقارن بين كتابي صحيح البخاري وكتاب سيبويه ويثني على عنوانات الأبواب

(1) كتاب النبوات لابن تيمية 1/ 172.
(2) المصدر السابق 1/ 174.
(3) مجموع الفتاوى 9/ 46.
(4) المصدر السابق 12/ 460.
(5) المصدر السابق 16/ 15.
(6) المصدر السابق11/ 370.
(7) المجموع شرح المهذب 1/ 77.
(8) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج 1/ 170.
(9) تاريخ بغداد 14/ 99.



فيهما، فيقول: "كِتَابَانِ فقههما فِي تراجمهما: كتاب البُخَارِيّ فِي الحَدِيث، وَكتاب سِيبَوَيْهِ فِي النَّحْو[1]"، وقال أبو حيان في تفسيره البحر المحيط - في معرض ثنائه على سيبويه رحمه الله-: "فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير، وترقَّت إلى التحقيق فيه والتحرير، أن يعتكف على كتاب سيبويه، فهو في هذا الفن المعول عليه، والمستند في حل المشكلات إليه"[2]، ويرى الإمام الرازي (606هـ) أن أجل الكتب المصنفة في النحو كتاب سيبويه[3]، ووصف ابن القيم سيبويه في بدائع الفوائد بأنه المعظم المقدم في الصناعة[4]، وأنه إمام الصناعة[5]، وترحم عليه كثيرًا واستشهد بكثير من أقواله عند حديثه على بعض المسائل الشرعية، وبعد هذه الأمثلة أقول: لله در سيبويه فقد استقى من معين كتابه أغلب من ألف في الشريعة وعلومها، فضلاً عن اللغة وعلومها، فعلماء التفسير لا يستغنون عنه البتة، وتفاسيرهم مشحونة بالنقل عنه، وكذلك علماء الحديث في شروحهم، وعلماء الفقه في شروحهم وأصولهم، ولا يمكن لباحث أن يحصي نقولات هؤلاء عن سيبويه، وصدق الزمخشري عندما عبر عن الدور النحوي في فهم العلوم الشرعية وأنه واضح غير خفي بقوله: لاتجد"عِلمًا من العلوم الإسلامية فقهِها وكلامِها وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربية بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيا على علم الإعراب" ثم ذكر أن تلك الكتب والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبوبه وكتابه[6].

---

(1) المتواري على تراجم أبواب البخاري لابن المنير الاسكندراني 37.
(2) البحر المحيط 1/ 11.
(3) ينظر: المحصول في أصول الفقه للرازي (1/ 286).
(4) 1/ 219.
(5) 2/ 21، 148.
(6) المفصل 1/ 18، وشرح المفصل لابن يعيش 1/ 8.



3- مذهبه العقدي:

لنبوغ سيبويه وأهمية كتابه تنازعته بعض الفرق -كالشيعة والمعتزلة- فنسبته إليها، فممن نسبه إلى الشيعة وأدرَج اسمه ضمن طبقاتهم صاحب كتاب"الذريعة إلى تصانيف الشيعة"[1]، وممن نسبه إلى الاعتزال المرتضى أحمد بن يحيى (793هـ) في كتابه"طبقات المعتزلة"[2]، ومن المحدثين سعيد الأفغاني في كتابه "في أصول النحو"[3]، ولم يأت هؤلاء ببرهان واحد حتى ولو كان واهيًا يعضد زعمهم، وما ذكروه ذكروه بلا سند وبلا تحقق علمي أو تاريخي، والصحيح أن سيبويه -رحمه الله- كان سنيًّا على مذهب أهل السنة والجماعة، يدل على ذلك ويؤكده أمور، منها:

1- نص عدد من العلماء القدامى على ذلك، يقول الزبيدي: "كان سيبويه سنيًّا على مذهب السنة"[4]، ويقول أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر بن محمد التميمي البغدادي (ت 429هـ) عن سيبويه وبعض النحويين:"وكالخليل، وأبي عمرو بن العلاء،... وسيبويه،... كل هؤلاء من أهل السنة والجماعة"[5]، وقال أبو المظفر الإسفراييني (471هـ): "لم يكن فِي أَئِمَّة الْأَدَب أحد إِلَّا وَله إِنْكَار على أهل الْبِدْعَة شَدِيد وَبعد من بدعهم بعيد مثل الْخَلِيل بن أَحْمد وَيُونُس بن حبيب وسيبويه... وما منهم أحد إلا وله في تصانيفه تعصب لأهل السنة والجماعة ورد على أهل الإلحاد والبدعة[6]"، وقال عنه الإمام الشاطبي(790هـ): "كان سنيًّا في مذهبه"[7].

(1) 17/ 261، وينظر: مناهج اللغويين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرابع الهجري172.

(2) ص 131.

(3) ص 103.

(4) طبقات النحويين واللغويين 68.

(5) ينظر: الملل والنحل 156.

(6) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين 188.

(7) المقاصد اشافية 5/ 443.



2- تتلمذه على حماد بن سلمة الذي اشتهر بعقيدة السلف، وبمناصرة السنة ونبذ المبتدعة[1]، وكذلك تتلمذه للخليل بن أحمد، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وهؤلاء جميعًا -وبإجماع- هم من أهل السنة، المحاربين لأهل البدع[2].

3- لم يرد في كتابه -أعني سيبويه- فقرة واحدة بل ولا كلمة واحدة تجعلنا من خلالها نحكم عليه بأنه شيعي أومعتزلي، بل إنه لما ذكر عليًّ بن أبي طالب ترضى عنه[3]، وهذا منهج أهل السنة الذين لا يفرقون بين علي وبين غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسألة الترضي عليهم عند ورود ذكرهم، ولو كان شيعيًا لعبر بتعبير الشيعة تجاه آل البيت من قولهم: عليه السلام.

4- انحياز علماء السنة في كتبهم في العقيدة له باختيار رأيه في كثير من المسائل الخلافية، وهذا ظاهر بأدنى تأمل.

(1) ينظر: الثقات لابن حبان 6/ 216-217، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال 7/ 259.
(2) ينظر: تاريخ بغداد 12/ 157، وتاريخ دمشق لابن عساكر 37/ 79، وتهذيب التهذيب 3/ 164.
(3) ينظر: الكتاب 2/ 297.



الفصل الأول: مظاهر تدين سيبويه من خلال كتابه: وفيه ثلاثة مباحث

1- أمانته العلمية:

وهي مظهر من مظاهر التزامه الديني، وقد أجمع القدماء[1] على أن سيبويه ثقة حافظ، صدوق في كل ما يروي، وأن كتابه يعد تسجيلاً أمينًا لما كان يدور في حلقات الدرس ومجالس العلم، ولم يكتف العلماء بتوثيق سيبويه فحسب بل وثقوا من روى عنهم سيبويه، لأنه عندهم -أعني سيبويه- لا يمكن أن ينقل إلا عن ثقة[2]، ولهذا كانت عبارة "وهو أحد من روى عنهم سيبويه" شائعة في كتب التراجم، وهي كافية في الحكم على أمانة الشخص المتحدث عنه، ولما ذكر عبدالقادر البغدادي بعض الأبيات غير المعروفة القائل في كتاب سيبويه علق بقوله:"وزعم بعض الذين ينظرون في الشعر أن في كتابه أبياتا لا تعرف، فيقال له لسنا ننكر أن تكون أنت لا تعرفها ولا أهل زمانك، وقد خرج كتاب سيبويه إلى الناس والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه أكيده، ونظر فيه وفتش فما طعن أحد من المتقدمين عليه، ولا أدعى أنه أتى بشعر منكر"[3]، وقال الشاطبي مثنيًا على سيبويه:"كان -رحمه الله- ثقة ثبتا فيما ينقله، محققا في علمه، لم ير في زمانه مثله فهمًا لكلام العرب، وشرحًا لمقاصده، وهو أثبت من أخذ عن الخليل"[4]، ويروي المبرد عن يونس بن حبيب وهو أحد شيوخ سيبويه قوله وَقد ذُكِر عِنْده سِيبَوَيْه:"أَظنُ هَذَا الْغُلَام يكذب على الْخَلِيل، فَقيل لَهُ: قد روى عَنْك أَشْيَاء، فَانْظُر فِيهَا فنظر، وَقَالَ: صدق فِي جَمِيع مَا

---

(1) ينظر: الانتصار 54-55، وإصلاح الخلل 220، والبسيط 2/ 1059، وشرح التسهيل 3/ 81، والخزانة 8/ 169.
(2) ينظر: البسيط 2/ 1059.
(3) الخزانة 1/ 370.
(4) المقاصد الشافية 5/ 443.



قَالَ هُوَ قولي"[1]، ولما شكك أبو زيد الأنصاري في نقل سيبويه في الكتاب قال له الجرمي: قد روى عنك شيئًا كثيرًا فهل صدق فيه؟ قال: نعم، فقال له الجرمي: إذن فصدقه فيما يروي عن غيرك[2].

2- كثرة استشهاده بالآيات القرآنية مما يدل على حفظه لكتاب الله عزوجل واستنباط القواعد النحوية من خلاله:

يظهر أن سيبويه كان حافظًا لكتاب الله مستظهرًا له، ومن ينظر في كتابه بتمعن يخيل إليه أنه وهو يتناول القضايا النحوية قد وضع المصحف بين يديه، وقل أن تجده يتحدث عن مسألة ولايستشهد لها بآية أوأكثر، وعبارة"ومثل ذلك كثيرٌ في القرآن" وأشباهها تكررت كثيرًا في الكتاب، ويوردها بعدما يسوق عددًا من الآيات القرآنية كشاهد على مسألة من مسائله النحوية التي يتحدث عنها[3]، وقد بلغت الآيات القرآنية في الكتاب- حسب إحصاء الدكتور سليمان خاطر[4]- أربعمائة وسبعة وسبعين آية، ولكثرة آيات القرآن الكريم التي استشهد بها سيبويه امتنع أبو عثمان المازني (ت247هـ) من إقراء كتاب سيبويه ليهودي، ورأى أن في تمكين اليهودي من كتاب سيبويه تمكين له من كتاب الله عزوجل[5]، والذي دفع سيبويه إلى الإكثار من الاستشهاد بالآيات القرآنية هو إخلاصه وحرصه على بناء القواعد على أصلها الأول، وهو بهذا العمل يتقرب إلى الله عزوجل بخدمة كتابه، والملاحظ أن سيبويه –رحمه الله– عند إيراده للآية يسند القول إلى الله عزوجل مع

(1) الخزانة 1/ 372.

(2) ينظر: مراتب النحويين 87، ومقدمة الكتاب 1/ 28.

(3) ينظر على سبيل المثال: الكتاب 1/ 89، 2/ 39، 325، 3/ 143، 162، 188.

(4) في كتابه: التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه ص 101، وذكر الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة في كتابه"فهارس كتاب سيبويه ص 737" أنها زادت على ثلاثمائة وتسعين شاهدًا.

(5)ينظر: نزهة الألباء 141،ووفيات الأعيان 1/ 284،ومعجم الأدباء 7/ 111،والغيث المسجم في شرح لامية العجم 2/ 142.

الإجلال والتعظيم والتنزيه، ومن عباراته التي يقدم بها للآيات القرآنية: "قال جلَّ ثناؤه"[1]"، قال الله تعالى جده"[2]"، قال عز وجل"[3]"، قال جلَّ وعزَّ"قال تعالى"، قال سبحانه"، "قال الله تبارك وتعالى"[4].

3- عدم استشهاده بشيء من الحديث النبوي منسوبًا إلى النبي ﷺ:

مسألة الاستشهاد بالحديث لاتخفى وهي من المسائل التي أشبعت دراسة وبحثًا[5]، وقد نص أبو حيان على أن سيبويه وغيره من النحويين المتقدمين لم يستدل بما وقع في الاحاديث النبوية على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب[6]، وعلل لذلك بأمرين:

1- أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة جرت في زمانه ﷺ نقلت بألفاظ عديدة، ومن المجزوم به أن النبي ﷺ لم ينطق بتلك الألفاظ جميعها.

2- أن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك.

وما ذكره أبو حيان من عدم استشهاد سيبويه بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد صحيح، ولا ينقضه وجود بعض الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب،

---

(1) ينظر: الكتاب 1/ 237، 326، 381، 2/ 63، 48، 205.
(2)ينظر: الكتاب 1/ 141، 2/ 154،40.
(3)ينظر: الكتاب 1/ 15، 237، 2/ 9، 63، 3/ 123، 432.
(4)ينظر: الكتاب 1/ 155، 237، 381،، 384، 2/ 41.
(5) ينظر بحث هذه المسألة في: الاقتراح للسيوطي 29-32، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث للدكتور محمود فجال 47-114، والأصول للدكتور تمام حسان 105-114، وأصول النحو العربي للدكتور محمود نحلة 46-57، ودراسات في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي 48-68، وحذف نون الرفع لغير ناصب ولاجازم في بعض مرويات الحديث النبوي بين التخطئة والتخريج، بحث للدكتور عبدالله النغيمشي 1-3، 10-11.
(6) ينظر: التذييل والتكميل 8/ 130(مطبوع)، 5/ 169(مخطوط)، وتمهيد القواعد 9/ 4408، والاقتراح 29.

لأمرين:

أحدهما: أن سيبويه لم يأت بتلك الأحاديث لإثبات قاعدة نحوية، وإنما أتى بها لمجرد التمثيل ولتقوية ما لديه من شواهد.

الثاني: أنه ذكرها على أنها من كلام العرب ولم يعزها إلى النبي ﷺ، مثل قوله[1]: "ومن العرب من يَرفع فيقولُ: سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الملائكة والرُّوح"[2].

و-في نظري- أن الذي منع سيبويه من الاستشهاد بالحديث النبوي على إثبات القواعد، وكذلك عدم نسبته ما أورده من أحاديث إلى النبي ﷺ إنما هو الورع والدين والخشية من أن ينسب إليه عليه الصلاة والسلام ما لم يقله، وهو مصيب - في نظري- فبعض الأحاديث المروية ضعيف السند، وبعضها موضوع، وكثير منها صحيح السند لكنه جاء بأكثر من رواية وأكثر من لفظ، فتجد في أحيان كثيرة الحديث الواحد مخرج في الصحيحين أو أحدهما بروايتين مختلفتين إحداهما فيها شاهد والأخرى لاشاهد فيها.

فإن قيل هذه الاحتمالات التي توجب سقوط الاستشهاد بالحديث -من الوضع وتغيير اللفظ والرواية بالمعنى- ثابتة أيضًا في أشعار العرب وكلامهم، ومع ذلك لم يمتنع سيبويه من الاستشهاد بها، فالجواب أن ما قالته العرب من شعر أو نثر لو حصل فيه وضع أوتغيير فالأمر يسير، أما الوضع والتغيير في لفظ وارد عن الرسول ﷺ فيخشى منه الوقوع تحت الوعيد الوارد في قوله ﷺ:"من كَذَبَ عليّ متعمّدًا فليتبوأ مقعده من النار"، وهذا الحديث مخرج في الصحيحين والسنن والمسانيد، وليس في بعض الروايات لفظ"متعمدًا".

---

(1) الكتاب 1/ 327، وينظر أمثلة أخرى في: 2/ 3،393،32/ 268،237.

(2) جزء من حديث روته عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده: "سبوح قدوس رب الملائكة، والروح"، أخرجه مسلم في صحيحه 1/ 353 (487)، والإمام أحمد في مسنده 40/ 73، وغيرهما من أصحاب المسانيد والسنن.

الفصل الثاني: أثر تدينه في دراسته النحوية: وفيه خمسة مباحث

1- مسألة لفظ الجلالة "الله" أعرف المعارف:

لفظ الجلالة "الله" اسم من أسماء الخالق جل وعز، خاص به لا يشاركه فيه غيره، ولم يتجرأ أحد من المخلوقين أن يتسمى به، قال ابن خروف:"قال الفراء في قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾[1]: هل تعلم هذا الاسم يقال لغير الله ؟"[2]، و"الله"أعظم أسماء الله الحسنى، لأنه دال على الذات الجامعة لصفات الألوهية كلها، أما سائر الأسماء فتدل على معان منفردة كالعلم والقدرة والسمع والبصر، ولذلك أضاف الله تعالى سائر الأسماء الحسنى إلى هذا الاسم العظيم في قوله: ﴿وَلِلّهِ الأَسْمَاء الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُواْ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَآئِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[3]، ويقال: الرحمن، والرحيم، والقدوس، والسلام، والعزيز، والصبور، والشكور من أسماء الله، ولا يقال: "الله" من أسماء الرحمن، ولا من أسماء العزيز ونحو ذلك.

وإذا كان النحويون قد اختلفوا في المعارف أيها أعرف[4]، فإنهم قد أجمعوا على أن لفظ الجلالة"الله" أعرفها[5]، وذلك لأنه ممتنع الإلباس، لشدة تميزه، وغلبة

---

(1) من الآية 65 من سورة مريم.

(2) شرح الجمل لابن خروف 1/ 248، ولم أجده في معاني القرآن للفراء.

(3) من الآية 180 من سورة الأعراف.

(4) فذهب الجمهور إلى أن المضمر هو أعرف المعارف، ثُمَّ الاسم العلم، ثم الاسم المبهم، ثُم ما فيه الألف واللام، وأعرف الضمائر ضمير المتكلم، لأنَّه لا يشاركه فيه أحد غيره، فلا يقع فيه الْتِبَاس، بخلاف غيره. ينظر: الأصول 2/ 313، والإنصاف 2/ 581، وأسرار العربية 243-244، واللباب 1/ 494، وشرح المفصل 3/ 349، والتذييل والتكميل 2/ 113، وتمهيد القواعد 1/ 434، والهمع 1/ 191.

(5) ينظر: همع الهوامع 1/ 191، وحاشية الصبان 1/ 159، والكواكب الدرية شرح على متممة الأجرومية 1/ 53.



ظهوره، فهو لا يحتمل إلا الله عزوجل، يروى إن سيبويه رُئِيَ في المنام، فقيل له: "ما حالك عند الله؟ فقال: قد غفر لي، وأدخلني الجنة، لأني جعلت أعرف المعارف: "الله"[(1)]"، وعزا الرعيني المالكي (954هـ) تلك الحكاية عن سيبويه إلى ابن جني، قال: "وحكى ابن جني أن سيبويه رئي بعد موته فقيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: خيرًا، وذكر كرامة عظيمة، فقيل له: بم؟ فقال: لقولي: إن اسم الله أعرف المعارف"[(2)]، ولم أجد -وبعد تتبع- تلك الحكاية في كتب ابن جني ولا في أي كتاب من كتب النحو المتقدمة، وجميع من ذكرها هم من المتأخرين، وأول من ذكرها-فيما اطلعت عليه- هو الإمام الزركشي (794هـ) في كتابه "معنى لا إله إلا الله"[(3)]، ويظهر أن المتأخرين ينقلونها عنه[(4)]، وكون تلك الحكاية لم ينقلها إلا المتأخرون أمر لا إشكال فيه إذ يحتمل أن تكون الرؤيا متأخرة، لكن الإشكال هو هل نص سيبويه على أن لفظ الجلالة أعرف المعارف؟، وقبل الجواب عن هذا التساؤل يجب أن يُعلم أن كون اللفظ العظيم "الله" أعرف المعارف أمر بدهي ومستقر في عقيدة سيبويه وعقيدة كل مسلم يؤمن بالله رب العالمين، والكلام هنا ليس عن ذلك فهو أمر مفروغ منه، وإنما عن مسألة التنبه لذلك الأمر والتصريح به، إذ التصريح به فيه تعظيم للواحد الأحد، أقول: تحدث سيبويه عن المعارف،

---

(1)ينظر: كتاب معنى لا إله إلا الله للزركشي 106.

(2) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل 1/ 11.

(3) ص 106.

(4) ذكرت تلك الحكاية بالإضافة إلى ما سبق في: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير (1004هـ)، 1/ 21، وحاشية الجمل- سليمان بن عمر العجيلي الأزهري، المعروف بالجمل (المتوفى: 1204هـ)- على شرح منهج الطلاب لزكريا الأنصاري 1/ 9، وتيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (المتوفى: 1233هـ) ص 9، والكواكب الدرية شرح على متممة الأجرومية للشيخ محمد بن أحمد الأهدل، من علماء القرن الثالث عشر.1/ 53، وفيض الباري على صحيح البخاري(أمالي) محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي (المتوفى: 1353هـ) 3/ 16، وحاشية الإمام عبدالحميد الشرواني على كتاب تحفة المحتاج في شرح المنهاج لابن حجر الهيتمي 1/ 8.



فقال:"المعرفةُ خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلامٌ خاصة، والمضاف إلى المعرفة، إذا لم ترد معنى التنوين، والألف واللامُ، والأسماء المبهمة، والإضمارُ"(1)، ثم بدأ يشرح معنى التعريف فيها، ويسوق الأمثلة، دون أن ينص على الأعرف منها، وإن كان يفهم من ظاهر قوله لا صريحه أنه يرى أن المضمر أعرف المعارف وذلك أنه ذكر الأشياء التي توصف بها المعارف إذا خيف التباسها بغيرها(2)، فلما وصل إلى ذكر المضمر قال:"واعلم أن المضمر لا يكون موصوفًا، من قِبل أنك إنما تضمِر حين ترى أن المحدَّث قد عرف مَن تعني"(3)، فكون المضمر لا اشتراكَ فيه لتعينه لم يحتج إلى صفة، أما بقية المعارف فإنه يقع فيها الاشتراك فتميز بالصفة، ولم يتعرض سيبويه في كتابه – فيما اطلعت عليه– لمسألة تعريف لفظ الجلالة، وإن كان ظاهر كلامه يؤيد الحكاية السابقة المروية عنه، وذلك أنه تحدث عن لفظ الجلالة فذكر أن له خصائص ليست لغيره، قال: "قد صرفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم، ولأن له حالاً ليست لغيره"(4)، وأختم الحديث هنا بتنبيه وهو أن عدم وجود المقولة المنقولة عن سيبويه"الله أعرف المعارف"في كتابه المطبوع

لا يعني أنه لم يقلها، إذ ربما يكون ما نُقل عنه ماخوذاً من نسخة أخرى غير تلك التي اعتمد عليها محقق الكتاب، وربما يكون قاله في غير الكتاب، والله أعلم.

2- حديثه عن "كان" عند دخولها على أسماء الله وصفاته وأنها مرادفة للفعل (لم يزل) :

"كان" فعل ناسخ يأتي منه الماضي والمضارع والأمر، فإذا قلت: كان زيدٌ قائمًا،

---

(1) الكتاب 2/ 5.

(2) ينظر: الكتاب 2/ 6-8، 413.

(3) الكتاب 2/ 11.

(4) الكتاب 2/ 196-197.

فإن قيام زيد كان فيما مضى، وليس الآن بقائم[1]، وعليه فصيغة "كان" تدل في أصل وضعها اللغوي على الزمن الماضي، قال أبو حيان:"والذي تلقناه من الشيوخ أن"كان" تدل على الزمان الماضي المنقطع، وكذلك سائر الأفعال الماضية"[2]، وقال سيبويه: "تقول:كان عبدُ الله أخاك، فإنَّما أردْتَ أن تُخْبِرَ عن الأُخوّة، وأدخلتَ "كانَ" لتَجعلَ ذلك فيما مضى"[3]، فإذا جاء خبرها مقررًا صفة من صفات الله تعالى، كما في قوله:﴿وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾[4]، وقوله: ﴿إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[5] فإنها عند سيبويه تقتضي الاستمرار، لفساد معنى المضي فيها، لأن كل صفة لله مستحقة في حال فهي مستحقة في كل حال، قال الزجاج: "ومعنى ﴿إِنَّ اللهَ كانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾... قال سيبويه: كَأن القوم شاهدوا علمًا وحكمة ومغفرة وتَفَضلاً، فقيل لهم: إن الله كان كذلك ولم يزل، أي لم يزل على ما شاهدتم"[6]، وهذا القول الذي أورده الزجاج لم أعثر عليه في كتاب سيبويه، ولا يستبعد أن يكون الزجاج -وحسبك به ثقة- رواه عن سيبويه من غير جهة كتابه، وقد أشار العلماء إلى أن هناك العديد من المسائل الثابتة عن سيبويه من غير جهة الكتاب، قال البغدادي نقلاً عن ابن خالويه:"وقد وقعت إلينا مسائل جمة روى سيبويه الجواب فيها عن الخليل ولم يضمن كتابه شيئًا من ذلك"[7]، وهناك احتمال آخر وهو أن يكون الزجاج اطلع على نسخة من الكتاب لم تصل إلينا، وهي غير النسخ التي اعتمد عليها من حقق كتاب سيبويه، وما ذهب إليه سيبويه من خروج "كان" من معنى المضي

(1) ينظر: أمالي ابن الشجري 2/ 483، وشرح الجمل 1/ 412.
(2) التذييل والتكميل 4/ 212.
(3) الكتاب 1/ 45.
(4) من الآية من 96 سورة النساء.
(5) من الآية 24 من سورة النساء.
(6) معاني القرآن وإعرابه 2/ 25، وينظر النقل عن سيبويه أيضًا في: إعراب القرآن للنحاس 1/ 440، وأمالي ابن الشجري 2/ 482.
(7) خزانة الأدب 10/ 357.

إلى الاستمرار إذا كان الخبر صفة من صفات الله تعالى هو قول من عدة أقوال قيلت في المسألة، أحدها: أن الأصل في "كان" الاستمرار، وأنه لاتدل على الانقطاع إلا بقرينة[1]، الثاني: أنها تقتضي الانقطاع وعدم الاستمرار، وأن دلالتها على الاستمرار في بعض المواضع كان من خلال دليل خارج -عقلي أو شرعي- لا من حيث وضع اللفظ[2].

3- الألفاظ الخاصة بتعظيم الله تعالى عند سيبويه:

يرى سيبويه أن اللغة خصصت ألفاظًا لاستعمالها عند تعظيم الله تعالى لا تجوز لتعظيم غيره، ومن ذلك لفظ "الحمد" مُعَرَّفًا، فإنه لا يقال إلا في حقّ الله عز وجل لأنه يدلُّ على التعظيم، إذ معناه: جميعُ المحامد لله، فدخول الألف واللام التي تفيد الاستغراق دل على أن عموم الحمد وثباته لله دون تجدده وحدوثه، ولو أسقطتا فقيل: حمدًا لله، لم يأت هذا المعنى، وعليه فلا يجوز أن يقال: الحمدُ لِزَيْدٍ، وإن كان عظيمًا، قال سيبويه:"واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كل صفة يحسن أن يعظَّم بها...، وليس كل شيء من الكلام يكون تعظيمًا لله عز وجل يكون تعظيمًا لغيره من المخلوقين، لو قلت: الحمدُ لزيد؛ تريد: العظمةَ، لم يجز، وكان عظيمًا"[3]، أي أمرًا منكرًا غير مغتفر أن تمدح المخلوق وتعظمه بلفظ لا يصلح إلا للخالق سبحانه، وذلك أن معنى قولك: الحمدُ لزيد: جميع المحامد لزيد، وهذا لا يقال في حق أحد من المخلوقين، ولهذا المحذور الشرعي-لا النحوي- وهو إشراك المخلوق مع الخالق في صفة لا تصلح إلا للخالق، عظم سيبويه هذا الأمر ومنعه.

---

(1) ينظر: شرح التسهيل 1/ 345.
(2) ينظر: التذييل والتكميل 4/ 212.
(3) الكتاب، لسيبويه 2/ 69.



4- تنزيهه الله عن ما لايليق به:

وتحت هذا المبحث عدة مسائل تناولت بعض الآيات القرآنية المتصلة باسم من أسماء الله أو صفة من صفاته، فخرجها سيبويه تخريجًا يليق بالله وصفاته:

الأولى: "أم" في نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾:

تحدث سيبويه عن "أم" فذكر أنها تكون على وجهين، متصلة فيراد بها تعيين أحد المتعاطفين، فتكون بمعنى:أيهما، أو أيهم، تقول: أزيد عندك أم عمرو؟، ومنقطعة فلا يراد بها التعيين[1]، وجعل من ذلك "أم" في قوله تعالى: ﴿الم * تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[2]، و"أم" في الآية بمعنى الاستفهام، والتقدير: أيقول يا محمد هؤلاء المشركون من قومك: افترى محمد هذا القرآن؟، وبين سيبويه أن هذا الاستفهام ليس حقيقيًا، وأن الله سبحانه وتعالى منزه عن هذا، إذ هو علام الغيوب لا تخفى عليه خافية، وبين أن الاستفهام في الآية للتقرير المؤدي إلى الإنكار والتوبيخ، قال:"وبمنزلة "أم" [المنقطعة] قوله عز وجل:﴿الم * تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾، فجاء هذا الكلام على كلام العرب قد علم تبارك وتعالى ذلك من قولهم، ولكن هذا على كلام العرب ليُعَرَّفوا ضلالتهم"[3].

الثانية: معنى "لعل" في القرآن الكريم:

نص سيبويه على أن "لعل" في أصل وضعها اللغوي معناها الترجي، قال:"وإذا قلت لعل فأنت ترجوه أو تخافه"[4]، وقال: "لعل... طمعٌ وإشفاقٌ"[5]، فالطمع

(1) ينظر: الكتاب 3/ 169-175.
(2)الآية 1 و 2 و3 من سورة السجدة.
(3) الكتاب 3/ 173.
(4) الكتاب 2/ 148.
(5) الكتاب 4/ 233.



يكون في ارتقاب شيء محبوب،نحو: لعلي أنجح، والإشفاق يكون في ارتقاب شيء مكروه، نحو: لعل العدو يقدم، وهذه المعاني مما يستحيل صدور مثلها عن الله جل جلاله، إذ هو سبحانه يعلم ما كان وما سيكون، وهو القوي العزيز، ولهذا صرف سيبويه الترجي المدلول عليه ب"لعل" في قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[1] ليكون في حق المخاطبين، قال: "قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[2] فالعلمُ قد أتى من وراء ما يكون، ولكن اذهَبَا أنتما فى رَجائكما وطَمَعِكما ومبلغكما من العلم، وليس لهما أكثرُ من ذا ما لم يعلما"[3]، وعليه فالمعنى في الآية: يا موسى وهارون باشرا أمر فرعون مباشرةَ من يرجو ويطمع في إيمانه، قال أبو حيان بعد أن ذكر أن الترجي يكون في هذه الحالة للمخاطبين: "لأن الترجي لا يقع من الله سبحانه وتعالى إذ هو عالم الغيب والشهادة"[4]، وما ذكره سيبويه رحمه الله من توجيه ل "لعل" في الآية السابقة قد لا يصلح لكل آية وردت فيها "لعل"، فمثلاً "لعل" في قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[5] لا يمكن أن تكون لترجي المخلوقين، لأنهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها[6]، وإنما هي في الآية بمعنى "كي" فتكون للتعليل، وعليه ف"لعل" الواردة في آيات كثيرة يمكن أن توجه بأحد أمرين، الأول ما ذكره سيبويه من بقاء "لعل" على معناها

(1) الآية 44 من سورة طه.
(2) الآية 44 من سورة طه.
(3) الكتاب 1/ 331.
(4) ينظر: البحر المحيط 1/ 155.
(5) الآية 21 من سورة البقرة.
(6) حاشية الصبان 1/ 400.



وهـو الترجـي، ولكـن الترجـي يكـون في حـق المخـاطبين لا المـتكلم[1]، والثـاني أن تخرج عن معنى الترجي إلى معنى آخر وهو التعليل، فتكون بمعنى "كي"[2].

الثالثة: ألفاظ الدعاء إذا وقعت من الله عزوجل فهي من طريـق اللفـظ علـى مـا قـد تعارفه الناس، وهو من الله عزّ وجلّ واجب:

يرى سيبويه أن "ويـل" كلمـة تقـال لمـن وقـع في هلَكـة[3]،أَو بَلِيَّة لَا يُتَـرحَّمُ عَلَيْـهِ مَعهَا، تقول: ويلٌ لزيد، بالرفع، و:ويلاً له بالنصب، فالرفع على الابتداء[4]، والنصب والنصب على المفعولية المطلقة، والعامل فيها فعل مهمل[5]، والفـرق بـين النصـب والرفع أنـك إذا رفعتهـا فكأنـك ابتـدأت شـيئًا قـد ثبـت عنـدك واسـتقر وفيهـا معنـى الدعاء[6]، وإذا نصبت فكأنك ترجّاه في حال حديثك وتعمل في إثباته[7]، وقـد وردت وردت هذه اللفظة في القرآن، قال تعالى: ﴿وَيْـلٌ يَوْمَئِـذٍ لِلْمُكَـذِّبِينَ﴾[8]وقـال:﴿وَيْـلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾[9]، فمنع سيبويه أن يكون فيها هنا معنى الدعاء تنزيهًا لله رب العـالمين، وبين أن الله تبارك وتعالى خاطـب العـرب في القـرآن علـى مـا يعرفونـه مـن كلامهـم،

(1) واختاره مجموعة مـن العلمـاء، مـنهم: المبـرد في المقتضـب 4/ 183، وأبـو حيـان في البحـر المحيط 1/ 155، والمرادي في الجنى الداني 580، وغيرهم.

(2) القول بأن "لعل" في القرآن الكريم تفيد التعليل هو قول جماعة كبيرة من العلماء. ينظر: تهذيب اللغة 1/ 79، وشـرح السـيرافي 2/ 223، وشـرح المفصـل 4/ 570، والتـذييل والتكميـل 5/ 23، والارتشاف 3/ 1240.

(3) ينظر: الكتاب 1/ 331، وتهذيب اللغة 5/ 191، ولسان العرب 11/ 737 (ويل)، وقيل: الويل: واد في جهنم، وقيل: شدة من العذاب. ينظر: تهذيب اللغة 15/ 327، ولسان العرب 11/ 737 (ويل).

(4) والمسوغ للابتداء بالنكرة هو التعظيم المفهوم من التنوين أو التنكير، أو لأن الكلمة تضـمنت معنى الدعاء.

(5) ينظر: الفاخر 21، والأصول 3/ 386.

(6) ينظر: الكتاب 1/ 310، والمقتضب 3/ 221، واللامات للزجاجي 125، وشرح السيرافي 2/ 222، والتذييل والتكميل 7/ 165، وتمهيد القواعد 4/ 1849.

(7) ينظر: شرح المفصل 1/ 122.

(8) الآية 15 من سورة المرسلات.

(9) الآية 1 من سورة المطففين.



وساروا عليه في خطابهم، فلما كان معروفًا في كلامهم أن يقول أحدهم لصاحبه: ويلٌ لك، إذا أراد الدعاء عليه، خاطبهم على حسب ما قد جرى به استعمالهم في ذلك الكلام بينهم وما قد عرفوه في منطقهم، قال:"وأمّا قوله تعالى جدُّه:﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾، و:﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾، فإنّه لا ينبغي أن تقول إنّه دعاءٌ ههنا، لأنّ الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيحٌ، ولكنّ العبادَ إنَّما كُلّموا بكلامهم، وجاء القرآنُ على لغتهم وعلى ما يَعنون، فكأنَّه واللهُ أعلمُ قيل لهم: وَيلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ، ووَيْلُ يَوْمَئِذٍ لِلمُكَذِّبِينَ، أي هؤلاءِ ممن وجب هذا القولُ لهم، لأنَّ هذا الكلامَ إنّما يقال لصاحب الشر والهلكلة، فقيل: هؤلاء ممن دخل فى الشرّ والهلكة ووجَبَ لهم هذا"[(1)]، وجعل مثل ذلك قوله تعالى: ﴿قَاتَلَهُمُ اللهُ﴾[(2)]، قال بعد نصه السابق:"ومثله: ﴿قَاتَلَهُمُ اللهُ﴾، فإنما أُجرى هذا على كلام العباد وبه أُنزل القرآنُ"[(3)]، وقد علق السيرافي على كلام سيبويه بكلام جميل ذكر فيه أن اللفظ المتعارف عليه عند الناس في كلامهم أنه دعاء إذا وقع من الله عزّ وجلّ فهو من طريق اللفظ على ما قد تعارفه الناس، وهو من الله عزّ وجلّ واجب، لأن القائل إذا قال: قاتلك الله، ولعنك الله، وويل لك، فإنما يريد أن يوقع الله ذلك بالذي دعا عليه، فإذا قاله الله عزّ وجل فهو على طريق أنه يوقعه ويوجبه لمن قيل في حقه، لأنه هو المدعوّ المستدعى منه ذلك[(4)].

5- علاقة الإيمان بالنفس عند سيبويه:

النفس في القرآن الكريم يراد بها الذات الإنسانية لشخص ما، قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[(5)]، وتكرر هذا اللفظ في القرآن في

---

(1) الكتاب 1/ 331.
(2) من الآية 30 من سورة التوبة، والآية 4 من سورة المنافقون.
(3) الكتاب 1/ 332.
(4) شرح السيرافي 2/ 223.
(5) من الآية 1 من سورة النساء.



أكثر من مائتين وتسعة وأربعين موضعًا، وقد حث الله تعالى على تزكية هذه النفس بالإيمان والعمل الصالح، فقال:﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا* وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾[1]، ونقل أبو جعفر النحاس عن سيبويه ما يؤكد وجود عَلاقة قوية عضوية بين الإيمان الصادق والنفس البشرية، وأن كل واحد منهما مشتمل على الآخر، وبهذا الحس الديني علل تعليلاً نحويًا لقراءة ابن سيرين وأبي العالية[2]:﴿يوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾[3]بالتاء، قال أبو جعفر النحاس:"في هذا شيء دقيق من النحو ذكره سيبويه وذلك أنّ الإيمان والنفس كلّ واحد منهما مشتمل على الآخر فجاز التأنيث"[4]، وهذه القراءة التي نقل النحاس تخريج سيبويه لها خطأها مجاهد، وأبو حاتم[5]، وانتقدهما ابن جني وذكر أنه لاينبغي أن يُطْلَق على قراءة لها وجه في العربية قائم -وإن كان غيره أقوى منه- أنه غلط، ثم ذكر توجيهين -وافقه عليهما أبو حيان-[6] أحدهما ما ذكر عن سيبويه، والثاني أن يكون أنث "الإيمان" لكونه طاعة في المعنى، فكأنه قال: لا تنفع نفسًا طاعتها، على حد قول بعض العرب: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقيل له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة؟[7].

6- أفعال الدعاء:

تحدث سيبويه عن فعل الأمر، وهو ما دل على طلب وقوع الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام الأمر، ومثل له في كتابه بأمثلة عديدة، وتحدث كذلك عن لام

---

(1) الآيتان 9 و 10 من سورة الشمس.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 2/ 109، والمحتسب 1/ 236، والكشاف 2/ 82، والبحر المحيط 4/ 700، والدر المصون 5/ 232.

(3) من الآية 158 من سورة الأنعام.

(4) إعراب القرآن للنحاس 2/ 109، والبحر المحيط 4/ 700، ولم أجده في كتاب سيبويه.

(5) ينظر: المصدران السابقان.

(6) ينظر: البحر المحيط 4/ 700.

(7) ينظر: المحتسب 1/ 236، 238.



الأمر، و"لا" الناهية، فقال:"باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها، وذلك: لم، ولما، واللام التي في الأمر، وذلك قولك: ليفعل، ولا في النهي، وذلك قولك لا تفعل؛ فإنما هما بمنزلة لم"[1]، فإن كانت هذه الأشياء تتعلق باسم من أسماء الله أو صفة من صفاته فقد نص سيبويه على أنها لا يجوز ولا يليق أن يطلق عليها أمر ولا نهي، وإنما يطلق عليها لتعظيم الله تعالى وتوقيره: دعاء، قال:"واعلم أَنّ الدعاءَ بمنزلة الأمر والنهى، وإنما قيل:"دعاءٌ" لأنه استُعْظِمَ أَنْ يقال: أمرٌ أو نَهْيٌ، وذلك قولُك: اللهمَّ زيدًا فاغفرْ ذنبَه، وزيدًا فأَصلحْ شأنَه، وعَمْراً لِيَجْزِه اللهُ خيراً"[2]، وقال:" واعلم أن هذه "اللام" و"لا" في الدعاء بمنزلتهما في الأمر والنهي، وذلك قولك: لا يقطع الله يمنيك، وليجزك الله خيراً"[3]، وقال:"والدعاء بمنزلة الأمر والنهي"[4]، ولأجل ما ذكره سيبويه ذهب كثير من النحويين إلى أن الأمر والنهي يكون من الأعلى إلى الأدنى، والدعاء من من الأدنى إلى الأعلى، والالتماس من المتساويين[5]، وفي رأيي أن تسمية جميع ما سبق بالطلب أولى لتشمل الأمر والنهي والدعاء، فكل واحد من هذه الثلاثة طلب، أما تسمية الأمر والنهي إذا كان من الأدنى إلى الأعلى دعاء، فهو غير صحيح وأرى أن يكون هذا المصطلح مختصًا بالله تعالى، ولا يطلق في أمرِ أو نهي مخلوقٍ مهما نزل لمخلوق مهما علا.

(1) الكتاب 3/ 8.
(2) الكتاب 1/ 142.
(3) الكتاب 3/ 8.
(4) الكتاب 3/ 511.
(5) ينظر: المقتضب 2/ 132، والأصول 2/ 170، وشرح التسهيل 4/ 57، والتصريح على التوضيح 2/ 395.



الخاتمة

حاولت هذه الدراسة أن تقدم تصورًا وافيًا وكافيًا لمظاهر وأثر التزام سيبويه الديني، وقد توصلت -بحمد الله- إلى نتائج عديدة، أهمها ما يلي:

1- التزام سيبويه الديني بدأ في فترة مبكرة من حياته، اتضح ذلك من خلال اختياره لتخصص لعلوم الشرعية في أول أيامه، حيث بدأ حياة الطلب بمصاحبة الفقهاء، وأهل الحديث، ومنهم شيخ البصرة وعالمها ومفتيها حماد بن سلمة.

2- لحن سيبويه في حلقة شيخه حماد بن سلمة كان نقطة تحول في حياته العلمية، حيث التحق بالخليل وغيره من شيوخ اللغة.

3- أثنى علماء الشريعة على سيبويه وعلمه، وفضلوا أقواله على أقوال غيره في كثير من مناقشاتهم العقدية والشرعية مما يدل على رضاهم عن دينه وخلقه وأمانته.

4- سيبويه -رحمه الله- كان سنيًّا على مذهب أهل السنة والجماعة، وقد دلل البحث على ذلك بما يكفي ويقنع بإذن الله.

5- أمانة سيبويه العلمية المجمع عليها مظهر من مظاهر التزامه الديني، ولم يكتف العلماء بتوثيق سيبويه فحسب بل وثقوا من روى عنهم سيبويه، لأنه عندهم -أعني سيبويه- لا يمكن أن ينقل إلا عن ثقة.

6- تجاوزت الآيات القرآنية في كتاب سيبويه أربعمائة وسبعين آية، وقل أن تجده يتحدث عن مسألة ولايستشهد لها بآية أوأكثر، مما يدل على أنه كان حافظًا لكتاب الله مستظهرًا له.

7- الوازع الديني هو الذي منع سيبويه من الاستشهاد بالحديث النبوي على إثبات القواعد، وكذلك عدم نسبته ما أورده من أحاديث إلى النبي ﷺ، وقد بين البحث ذلك وعلل له بما يكفي.

8- الحس الديني كان واضحًا عند سيبويه في مناقشته لبعض المسائل النحوية، وقد درس البحث مجموعة من المسائل.



9- كما كان الحس الديني واضحًا عند سيبويه في مناقشته لبعض المسائل النحوية، كذلك كان واضحًا في أسلوبه في الكتاب، وقد لاحظت هذا في الأمور الآتية:

أ- لاحظت أنه يربط كل أمر سيذكره في الكتاب مستقبلاً بمشيئة الله تعالى: مثل قوله: وستراه مفصلاً في بابه إن شاء الله، وسأخبرك عن ذلك إن شاء الله، وقد كتبنا ذلك فيما مضى، وسنراه فيما يُستقبل إن شاء الله، وأشباه، تلك العبارات، وقد أحصيت له من ذلك في الكتاب مائة وعشرة مواضع، ولم أره في موضع واحد يحيل إلى شيء سيذكره مستقبلاً ولم يعلقه بالمشيئة.

ب- كذلك كان من أسلوبه -في الغالب- عند إيراده للآيات القرآنية إسناد القول إلى الله عزوجل مع الإجلال والتعظيم والتنزيه، ومن عباراته التي يقدم بها للآيات القرآنية:"قال جلَّ ثناؤه""، قال الله تعالى جده"، قال عز وجل"، قال جلَّ وعزَّ"قال تعالى"، قال سبحانه"، "قال الله تبارك وتعالى".

ت- يرى الشيخ عضيمة أن سيبويه لتواضعه لم يبدأ كتابه بخطة يتحدث فيها عن جهوده، ويتحدث عن حسن بلائه، وإنما بدأه بالبسملة، ثم دخل إلى الموضوع(1)، ولا شك أن التواضع هو سممة العلماء المخلصين.

هذه جملة من أبرز ما جاء في البحث، وهناك أشياء بارزة أخرى تراها منثورة فيه، وختامًا رحم الله سيبويه رحمة واسعة وأسكنه فسيح جنانه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

---

(1) ينظر: فهارس كتاب سيبويه لعضيمة 11.



ثبت المصادر

1- أخبار النحويين البصريين. أبوسعيد الحسن بن عبدالله السيرافي:تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط (1) 1405هـ.

2- أدب الاملاء والاستملاء. عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي: تحقيق ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، ط1، 1401هـ.

3- ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي: تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي (القاهرة)، ط (1) 1418هـ.

4- أسرار العربية. أبوالبركات الأنباري:تحقيق محمد حسين شمس الدين،دار الكتب العلمية (بيروت)،ط (1) 1418هـ.

5- الأصول في النحو. أبوبكر محمد بن سهل بن السراج:تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط (3) 1408هـ.

6- أصول النحو العربي. د. محمود نحلة:دار العلوم العربية – بيروت، ط (1) 1407هـ – 1987م.

7- إعراب القرآن. أبوجعفر النحاس:تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط (3) 1409هـ – 1988م

8- الأعلام. خيرالدين الزركلي:دار العلم للملايين (بيروت – لبنان) ط (8) 1989م.

9- الاقتراح (الإصباح في شرح الاقتراح) جلال الدين السيوطي:تحقيق د. محمود فجال، دار القلم (دمشق)،ط (1) 1409هـ

10- أمالي ابن الشجري. هبة الله بن علي الشجري:تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (1) 1413هـ.

11- إنباه الرواة على أنباه الرواة. أبوالحسن القفطي:تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي (القاهرة)، مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت) ط (1) 1406هـ



12- الانتصار لسيبويه على المبرد. أحمد بن محمد بن ولاد:تحقيق د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط (1) 1416هـ.

13- البحر المحيط. أبوحيان الأندلسي:تحقيق صدقي جميل، دار الفكر،ط (1) 1420هـ.

14- الاستذكار. يوسف بن عبد الله بن عبد البر تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1421هـ.

15- بدائع الفوائد. ابن قيم الجوزية: ضبط نصه وخرج آياته أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية، ط(1) 1414هـ.

16- البسيط في شرح جمل الزجاجي.ابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمدالقرشي:تحقيق د. عياد الثبيتي،دار الغرب الإسلامي (بيروت)، ط (1) 1407هـ – 1986م.

17- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. جلال الدين السيوطي:تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية)1419هـ.

18- البلغة في تراجم أئمة النحوواللغة. الفيروز آبادي: تحقيق د. محمد المصري، منشورات مركزالمخطوطات والتراث بجمعية إحياء التراث الإسلامي – الكويت، ط (1) 1407هـ.

19- تاريخ دمشق. اللإمام ابن عساكر، تحقيق عمرو العمروي، دار الفكر، 1415هـ.

20- تاريخ بغداد. الحافظ أبوبكر البغدادي:المكتبة السلفية (المدينة المنورة). ب_ دار الكتب العلمية (بيروت).

21- تحفة المحتاج في شرح المنهاج (حاشية الشرواني)، المكتبة التجارية بمصر، 1357ه.

22- تذكرة الحفاظ. الإمام الذهبي، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ.

23- تهذيب الكمال. الحافظ المزي، تحقيق د. بشار معروف، مؤسسة الرسالة، 1400هـ.



24- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. أبوحيان الأندلسي: تحقيق د. حسن هنداوي، ط (1)، من الجزء الأول حتى الخامس نشرته دار القلم بدمشق، والجزء السادس حتى الثالث عشر نشرته دار كنوز إشبيليا، في الرياض.

25- التصريح على التوضيح . خالد الأزهري:تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط (1)1421هـ.

26- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. محب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، تحيق د.علي فاخر وزملائه، دار السلام، القاهرة، ط (1) 1428هـ-2007م.

27- تهذيب التهذيب. ابن حجر العسقلاني، دائرة المعارف، الهند، ط1، 1326هـ.

28- تهذيب اللغة. أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري:تحقيق عبدالسلام هارون، الدار المصرية، مطابع سجل العرب.

29- التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه. د. سليمان خاطر، مكتبة الرشد الرياض، ط1، 1430هـ.

30- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد. سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب، تحقيق زهير الشاويش، ط1، 1423هـ.

31- الثقات لابن حبان. محمد بن حبان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1393هـ.

32- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. الخطيب البغدادي، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

33- الجنى الداني في حروف المعاني.الحسن المرادي:تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط (1).

34- حاشية الجمل على شرح المنهج. سليمان بن عمرو المعروف بالجمل، دار الفكر.



35- حاشية الصبان على شرح الأشموني. محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ.

36- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبدالقادر البغدادي:تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (4).

37- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. السمين الحلبي:تحقيق علي محمد معوض، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط (1).

38- دراسات في كتاب سيبويه. د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت.

39- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، لآغا بزرك الطهراني، الناشر: إسماعيليان، قم مكتبة إسلامية، طهران 1408هـ.

40- شرح التسهيل. محمد بن عبدالله بن مالك: تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون،هجر للطباعة والنشر،ط (1).

41- شرح جمل الزجاجي. ابن خروف الإشبيلي: تحقيق د. سلوى محمد عرب، منشورات جامعة أم القرى، 1419هـ.

42- شرح كتاب سيبويه. أبو سعيد السيرافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.

43- شرح مشكل الوسيط. ابن الصلاح، تحقيق د. عبدالمنعم خليفة، دار كنوز اشبيليا، الرياض، ط1، 1432هـ.

44- شرح المفصل. ابن يعيش: عالم الكتب، بيروت.

45- طبقات النحويين واللغويين. أبوبكر محمد بن الحسن الزبيدي:تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط (2).

46- طبقات المعتزلة، المرتضى أحمد بن يحيى، الناشر: جمعية المستشرقين الألمانية، 1380هـ، 1961م.

47- الغيث الغيث المسجم في شرح لامية العجم. صلاح الدين الصفدي: دار الكتب العلمية (بيروت)، ط (1) 1395هـ.



48- فهارس كتاب سيبويه. محمد عبدالخالق عضيمة، ط1، 1395هـ.

49- في أصول النحو. سعيد الأفغاني، دار المكتب الإسلامي، بيروت، 1407هـ.

50- فيض الباري على صحيح البخاري. أمالي محمد أنور شاه، تحقيق محمد بدر عالم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1426هـ.

51- كتاب سيبويه. عمروبن عثمان بن قنبر " سيبويه ":تحقيق عبدالسلام هارون،مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (3) 1408هـ.

52- الكشاف. جارالله الزمخشري: تحقيق عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ الإسلامي (بيروت)، ط (1) 1417هـ- 1997م.

53- الكواكب الدرية على متممة الأجرومية. الشيخ محمد الأهدل، ط2، 1356هـ.

54- اللباب في علل البناء والإعراب. أبوالبقاء العكبري: تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت.

55- لسان العرب. ابن منظور:دار صادر (بيروت).

56- المتواري على تراجم أبواب البخاري. أحمد بن محمد الاسكندراني، تحقيق صلاح الدين مقبول، مكتبة المعلا، الكويت.

57- مجالس العلماء. أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي: تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط (3) 1420هـ.

58- مجموع الفتاوى. شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، مطابع دار العربية، بيروت ط (1) 1398هـ.

59- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. أبوالفتح ابن جني:تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية(القاهرة) 1386هـ.

60- المحصول في أصول الفقه. فخر الدين الرازي، تحقيق د. طه جابر، مؤسسة الرسالة، ط3، 1418هـ.



61- مراتب النحويين. أبوالطيب عبدالواحد بن علي اللغوي:تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة.

62- مشكلات موطأ مالك. ابن السيد البطليوسي، تحقيق طه علي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1420هـ.

63- معاني القرآن وإعرابه. أبوإسحاق الزجاج:تحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب (بيروت)، ط (1).

64- معجم الأدباء. ياقوت الحموي:تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1 1993م.

65- معنى لا إله إلا الله. بدر الدين الزركشي، تحقيق علي محيي الدين، دار الاعتصام، القاهرة، ط3، 1405هـ.

66- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام،:تحقيق د.مازن المبارك،ومحمد علي حمدالله،دار الفكر، بيروت.

67- المفصل في علم العربية: جارالله الزمخشري: دار الجيل، بيروت.

المقاصد الشافية. في شرح الخلاصة الكافية. أبو إسحاق الشاطبي: تحقيق مجموعة من الأساتذة، منشورات جامعة أم القرى، ط (1) 1428هـ-2007م.

68-المقتضب. أبوالعباس المبرد:تحقيق د.محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي في مصر 1415هـ.

69- مناهج اللغويين في تقرير العقيدة. د. محمد الشيخ عليو محمد، دار المنهاج، الرياض، ط1، 1427هـ.

70- الملل والنحل، للشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، 1404هـ.

71- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. أبوالفرج ابن الجوزي: تحقيق محمد ومصطفى ابني عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية (بيروت).

72- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. الحطاب الرعيني المالكي، دار الفكر، ط3، 1412هـ.



73- النبوات. شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق عبدالعزيز الطويان، دار أضواء السلف، الرياض، ط1، 1420هـ.

74- نزهة الألباء في طبقات الأدباء. أبوالبركات الأنباري:تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار (الأردن)، ط (3) 1405هـ.

75- نهاية المحتاج في شرح المنهاج. شمس الدين الرملي، دار الفكر، بيروت، 1404هـ.

76- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. جلال الدين السيوطي:تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة.

77- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. أحمد بن خلكان:تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر (بيروت).

ملامح التفسير في كتاب سيبويه

عادل فائز

أستاذ اللغويات العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحابته أجمعين.

أما بعد:

فَلكتاب سيبويه في شرعة النحاة اعتبار مكين، ومقام أمين، برَّ به صاحبُه السابقين، وأزرى باللاحقين، لاجرم أن نُعت بقرآن النحو، ووسم بالبحر، استعظاما لأمره، واستصعابا لشأنه...

ومذ نهاية القرن الهجري الثاني وأقلام الجهابذة من النحاة تتأثفه، وتتبارى في فك مغلقه، وشرح عويصه، "فلا يحصى كم شارح له ومختصر، ومدافع عنه ومنتصر..."

ولئن كان هذا العِلْق التفيس قد أسس أصول الفكر اللغوي وأحكم قواعده، فإن نفاسته لا تقف عند هذا الحد، بل تتعداه إلى مجالات معرفية أخرى، كان لأبي بشر عليها كبير فضل لا يجحد، وعظيم معروف لا يقنَّع، من أبينها في ذا السياق علم التفسير.

فلئن كان كتاب سيبويه كتابا في النحو أصالة فإنه عُدَّ إرهاصا أوليا هيأ المناخ، وأنهج السبيل المعرفي إلى منحى في تفسير القرآن تفسيرا فنيا، يقوم على الدراية، في

مقابل ما كان سائدا من تفسير أثري قائم على الرواية، ومن ثم اهتبله الخالفون من النُّظار في آي الذكر الحكيم، سالكين نهجه، ومترسمين سبيله.

يقول إبرهيم رفيدة: "كتاب سيبويه أقدم مؤلف يحمل تحليلا فنيا للآيات، وأقدم نص نحوي يتوفر لدينا هو كتاب سيبويه، ومعلوم أن الكتاب كتاب نحو يتناول نص القرءان الكريم باعتباره الدليل الأول من أدلة النحو... ولكنا لا نعدم فيه تحليلا فنيا لمعاني بعض الآيات القرآنية، مما يعتبر مقدمة ومن المحاولات الأولى لنشأة التفسير الفني...مما يجعل لهذا السفر الضخم قيمة أكبر في توجيه العلماء نحو التفسير الفني، مع التفسير الأثري الذي كان هو السائد في عصر سيبويه، كما يجعل له فضلا أوسع على النحويين اللاحقين، لفتحه لهم باب النظر لغويا في كتاب الله عز وجل من حيث النحو والإعراب والمعاني والاحتجاج وهي الميادين التي توسع فيها النحويون بعده" (1)

فقد تجلت في الكتاب مجموعة من ملامح التفسير، أكد بها صاحبها ما بين النحو والنص القرآني من قوة الآصرة ومتين النسب.

يروم هذا المقال تبريز ملامح التفسير في الكتاب، وكيف استثمر اللاحقون تلك الملامح فأسسوا عليها كثيرا من الأنظار التفسيرية لأي الذكر الحكيم، تكشيفا، وفسرا، واستنباطا.

فتقصد البحث بُداءة حصر النصوص التي وردت فيها لفظة "المفسرين" في الكتاب، وما يرمز إليه ذلك الإيراد من مقاصد ومآلات، ومعان ودلالات، هي خليقة بالبحث والمفاتشة والتهمم.

---

(1) إبراهيم عبد الله رفيدة: النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط.3. 1990. ج1 ص 176



ثم تقصد في خطوة ثانية تبيين مسألة لها وثيق الصلة بعلم التفسير، مضمنها: أن الشواهد القرآنية في الكتاب ليست إلا بؤرا تفسيرية بامتياز، تتقصد فيها الصناعةُ النحوية فهم معاني الآي، وإزاحة ما قد يعتري الذهن من إشكال في فسر دلالاته، وإغناء مفاداته، موردا من النماذج ما يتناسب مع المقام.

أما الخطوة الثالثة فرمت فيها إيراد مجموعة من ملامح التفسير في الكتاب، مقتصرا على ما يستوجبه المقام ويقتضيه.

أما الخطوة الأخيرة فألمعت فيها إلى أثر تلك الملامح في تفاسير الخالفين، كل ذلك ألمعت إليه في وجازة من القيل، تساوقا مع ما طلب في البحث من إقصار اللفظ وإطالة المعنى، وعدم الإغراق في النزع مع الإبعاد في المرمى.

ومن ثم جاء هذا المقال في مباحث أربعة

المبحث الأول: لفظة " المفسرين" في الكتاب، السياق والدلالة

المبحث الثاني: شواهد القرآن في الكتاب بؤر تفسيرية

المبحث الثالث: من ملامح التفسير في الكتاب

المبحث الرابع: نموذجان من تأثير "ملامح التفسير" في المدونات التفسيرية



المبحث الأول: لفظة "المفسرين" في الكتاب: السياق والدلالة

وردت لفظ "المفسرين" في الكتاب في مواضع أربعة[1]، فيما يلي تلك النصوص الأربع، أبين بادئ الأمر سياقها النحوي، ومبينا ثانيا ما تشير إليها تلك النصوص من ملاحظ وإشارات

النص الأول:

يقول سيبويه "وسألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ﴾ وعن قوله تعالى جده ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ فزعم أنها "وي" مفصولة من كأن، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نُبّهوا فقيل لهم: أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا. والله تعالى أعلم وأما المفسرون فقالوا: ألم تر أن الله ".[2]

اختلف النحاة في كلمة (ويكأن) من جانبين: الجانب التأليفي، والجانب الدلالي، أما الجانب التأليفي فأشهر الأقوال فيها قول الخليل وسيبويه، وهو الذي نقله أبو بشر في هذا النص، وهو: أنها مركبة من كلمتي "وي" و"كأن"،[3] بمعنى: أن

---

(1) أشارت فهارس هارون (5/ 202) إلى ثلاثة منها، وفاته موضع هو 3/ 138. أما لفظ التفسير، فقد جاء في الكتاب في مواضع كثيرة، وبدلالات مختلفة، وأريد به البيان والتوضيح غالبا.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط.4. 2004. ج 2 ص 154.

(3) ينظر: أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان. ج 7 ص 30. - أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ط. 2. 2003. ج 8 ص 697.- جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل: تحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي معوض، مكتبة العبيكان، 1998. ج 4 ص 527.



المتكلم يقول: "ويْ"، ثم يبتدئ فيقول:"كأن الله"[1]. وقد استشهد سيبويه على هذا المذهب بمجموعة من الأبيات الشعرية[2].

أما الجانب الدلالي: فإن الخلاف فيه ينبني على الجانب التأليفي، فعلى قول الخليل يكون معنى "ويكأن" "والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نبهوا فقيل لهم: أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا"، ويوضح السيرافي هذا الكلام قائلا: "ويْ كلمة يقولها المتندم عند إظهار ندامته، ويقولها المندم لغيره، والمنبه له، ومعنى كأن الله يبسط الرزق، أي تنبه لبسط كلام الله الرزق"[3]

ولما عرض سيبويه هذا الخلاف الصناعي والدلالي في هذه الكلمة، أشار إلى قول المفسرين بقوله:" وأما المفسرون فقالوا: ألم تر أن الله ".[4] بمعنى أنهم حملوها على التقرير.

النص الثاني:

يقول سيبويه:" وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: " وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربُّكم فاتقون "، فقال: إنَّما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمةً واحدةً وأنا ربُّكم فاتقون.

وقال: ونظيرها: " لإيلاف قريشٍ " لأنه إنما هو: لذلك " فليعبدوا ".

---

(1) ينظر: مولاي مصطفى أبو حازم: شواهد القرآن في كتاب سيبويه وأثرها في كتب التفسير: أطروحة مرقونة. السنة الجامعية 2001 2002 ص 335.

(2) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق ج 2 ص 155. وفي المسألة أقوال أخرى من أشهرها قول أبي الحسن الأخفش وقول قطرب ينظر في المسألة ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل العضديات: تحقيق شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة دمشق 1986.ص 59.

(3) نقل ابن الشجري في الجزء 2 ص183.هذا الكلام عن السيرافي، ولم أعثر عليه فيما طبع من شرح السيرافي، لأن هذه الأبواب مبتورة فيما طبع.

(4) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج2 ص 155.

فإن حذفت اللام من أن فهو نصبٌ، كما أنَّك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصبًا. هذا قول الخليل. ولو قرؤها: " وإن هذه أمتكم أمة واحدة " كان جيداً، وقد قرىء. ولو قلت: جئتك إنَّك تحب المعروف، مبتدأ كان جيداً.

وقال سبحانه وتعالى: " فدعا ربه أنِّي مغلوبٌ فانتصر ". وقال: " ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه أنَّي لكم نذير مبين "، إنما أراد بأنِّي مغلوبٌ، وبأنيِّ لكم نذيرٌ مبين، ولكنه حذف الباء. وقال أيضًا: " وأن المساجد لله فلا تدعوا مع اللَّه أحدا " بمنزلة: " وإن هذه أمتكم أمة واحدة "، والمعنى: ولأن هذه أمتكم فاتقون، ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع اللَّه أحداً.

وأما المفِّسرون فقالوا: على أوحي"[1]، ذهب الخليل إلى أن الهمزة في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ﴾ [المومنون الآية 52]، فتحت مع أنها وقعت في ابتداء الكلام، لأنها على توهم إضمار اللام، وحذف اللام مع إن كثير الوقوع في كلام العرب، فكأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة[2].

وذكر سيبويه لحذف حرف الجر قبل (أن) شواهد أخرى: هي:

- قوله تعالى: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغۡلُوبٞ فَٱنتَصِرۡ﴾ [القمر:10]. إنما أراد: بأني مغلوب.

- وقوله: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ إِنِّي لَكُمۡ نَذِيرٞ مُّبِينٌ﴾ [هود:25]. أراد: بأني لكم نذير مبين، ولكنه حذف الباء.

---

(1) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 3 ص 126 127.

(2) ينظر: أبو نصر هارون بن موسى المجريطي القرطبي: شرح عيون كتاب سيبويه، دراسة وتحقيق عبد ربه عبد الله عبد ربه، مطبعة حسان، ط. 1. 1984. ص 189.



- وقوله: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: 18]. المعنى: ولأن المساجد لله(1)

ولما عالج سيبويه همزة "إن" في الآية معالجة صناعية، أشار إلى مذهب المفسرين فقال:" وأما المفِّسرون فقالوا: على أوحي "(2)

النص الثالث:

يقول سيبويه: "وأمّا قوله عزّ وجل: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ فأنَّ جرم عملت فيها لأنَّها فعل، ومعناها: لقد حقَّ أنّ لهم النار(3)، ولقد استحق أن لهم النار، وقول المفسرين: معناها: حقّاً أنَّ لهم النار، يدلُّك أنَّها بمنزلة هذا الفعل إذا مُثِّلت، ف"جرم" بعدُ عملت في أنَّ عملها في قول الفزاريّ:

ولقد طَعَنت أبا عيينة طَعْنةً   جَرَمت فزارةَ بعدها أن يَغْضبوا

أي: أحقّت فزارة"(4).

ذهب سيبويه إلى أن لا جرم فعل، ومعناه: حقا، فقوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [النحل الآية 62]، معناه: حقا أن لهم النار والهمزة بعدها مفتوحة(5).

---

(1) سيبويه: الكتاب. مصدر سابق ج 3 ص127. ونبه ابن عطية على أن (أنَّ) عند سيبويه في موضع خفض. وهي عند الخليل في موضع نصب لما زال الخافض. وقال: "وقد عكس هذا الذي نسبت إليهما بعض الناس ". ابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،، تحقيق: الرحالة الفاروق، عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، السيد عبد العال السيد إبراهيم، محمد الشافعي الصادق العناني، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط.2. 2007. ج 11 ص 237.

(2) سيبويه: الكتاب. مصدر سابق ج 3 ص 126 127.

(3) ينظر: أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، د.ت. ج 5 ص 90.

(4) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق ج 3 ص138.

(5) هناك من ذهب إلى جواز الكسر في همزة إن بعد "لاجرم"، وقد قرئ في الشواذ بالكسر، يقول أبو حيان:" وقرأ الحسن وعيسى بن عمر إن لهم بكسر الهمزة" أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، ج 5 ص490.

النص الرابع:

يقول سيبويه " إذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفة وكان مؤنثا، أو كان الغالب عليه المؤنث كعمان، فهو بمنزلة: قدر، وشمس، ودعد. وبلغنا عن بعض المفسرين أن قوله عز وجل: ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا﴾ إنما أراد مصر بعينها"(1).

أورد سيبويه هذا النص في باب " هذا باب أسماء الأرضين" فبين أن اسم الأرض إذا كان ساكن الوسط مؤنثا أو غلب عليه التأنيث فإنه ينصرف، ثم حكى رأي بعض المفسرين أن "مصر" في قوله تعالى "اهبطوا مصر" (بمنعها من الصرف) لأنه أراد بها مصرا بعينها، فتمنع حينئذ للعلمية والتأنيث، يقول الواحدي:" وقوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: 61] أي: انزلوا مصرا من الأمصار، فإن الذي سألتم لا يكون إلا فِي القرى والأمصار، وفي الكلام إضمار كأنه قيل: فدعا موسى فاستجبنا له وقلنا لهم: اهبطوا مصرا، ويجوز أن يكون أراد: مصر بعينها، وصرفها لخفتها وقلة حروفها، مثل: جمل، ودعد، وهند"(2).

تلك نصوص أربعة وردت فيها لفظ المفسرين في الكتاب، وبعد إيرادها وبيان السياق النحوي الذي وردت فيه تتبدى لي حول استعمال هذه الكلمة في الكتاب الملحوظات الآتية:

1 – تفريق سيبويه بين عمل النحويين وعمل المفسرين:

كان سيبويه مدركا غاية الإدراك أن جهوده في مقاربة الآيات، لا تصب إلا في شعبة واحدة من المعرفة التي يستغرقها علم التفسير، أو هو على الأقل، كان حاضر

(1) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، ج 3 ص242.

(2) أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: 468هـ): الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق وتعليق: ا عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، أحمد محمد صيرة، أحمد عبد الغني الجمل، عبد الرحمن عويس،دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط. 1، 1994. ج1 ص 147.



الانتباه إلى أن المعرفة اللغوية النحوية ركن أساس لتعاطي التفسير، من غير أن تتزاحم هذه المعرفة أو تحل محل الممارسة التأويلية التي هي من محض عمل المفسر، فبينهما حدود وفروق. فلم يرتب صاحب الكتاب عمله في الآيات على أنه من قبيل تفسير القرآن، بمعناه الشامل المتداول عند أهل الاختصاص في هذا العلم، ذلك أن معالجته للآيات معالجة آلية صناعية تمتح من قواعد النحو ومقولاته، بينما عمل المفسر لا يعنى بتلك الحدود والرسوم، خاصة إذا استحضرنا أن التفسير السائد في عصر سيبويه وما قبله إنما هو التفسير بالمأثور، ومن ثم شرع سيبويه بابا آخر في التفسير كما سيأتي وهو التفسير الفني أو التفسير اللغوي، ومن ثم فكلما عالج ما تفتر عنه قواعد النحو من معاني الآيات، أشار إلى قول المفسرين، وكأنه يقابل بين عمل النحويين وعمل اللغويين، وهذا مضمن الملاحظة الثانية.

2- تبين النصوص السالفة أن لفظة "المفسرين" وردت في مقابل صناعة النحويين، وذلك ما فتئ يؤكد أن سيبويه يفرق بين منهجين في تناول الآيات القرآنية: منهج المفسرين القائم على الرواية، ومنهج النحويين القائم على الدراية.

3 - أما الملاحظة الأخيرة فهي أن القول في التفسير يتوقف على التمهر في علم النحو، إذ ليس ممكنا النفاذ إلى معاني الآي، وإزاحة ما قد يعلق بها من إشكال، إلا بالتوسل بقواعد النحو وآلياته، ولا غرابة، فالقرءان في تراكيبه انتهج نهج كلام العرب وسننهم في الكلام، وقد لهج سيبويه بهذا في كثير من نصوص الكتاب، من ذلك قوله: " لكن العباد إنما كلموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم، وعلى ما يعنون "[1]. وقوله: " إنما أجري هذا على كلام العباد وبه أنزل القرآن "[2].

---

(1) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، ج 3 ص332.

(2) المصدر السابق.



وقوله:"جاء هذا الكلام على كلام العرب قد علم تبارك وتعالى ذلك من قولهم، ولكن هذا على كلام العرب "[1].

ولئن كان سيبويه كما سلف مدركا للعلاقة بين النحو والتفسير وفرق بين المنهجين، فإن شواهد القرآنية في الكتاب تؤكد ذاك المعنى وتجليه، فليست شواهده القرآنية إلا بؤرا تفسيرية تتولى فيها قواعد النحو مهمة إبراز المعنى وتجليته، وإزاحة ما قد يعتري الذهن في فهمه من غموض وإبهام، وهذا ما سيوضحه المبحث الثاني من ذا المقال فإليه.

المبحث الثاني: الشواهد القرآنية في الكتاب بؤر تفسيرية

اهتبلت بحوث عديدة دراسة الشاهد القرآني في كتاب سيبويه عدا وتصنيفا وفهرسة[2]، وليس التَّهمم في هذا المقام بدراسة الشواهد القرآنية في الكتاب من تلك الزوايا، فالبحث فيها لا بعدو أن يكون من باب القول المكرور المعاد، وإنما المأم الإلماع إلى قضية أراها من الأهمية بمكان، وهي أن تلك الشواهد القرآنية هي بؤر تفسيرية، ذلك أن سيبويه لا يسوق آية إلا إذا كان هناك إشكال لغوي اعترى فهم تلك الآية، وحال حاجزا دون كشف معناها وفسر دلالاتها، وقد اهتبل المفسرون تلك الإشكالات اللغوية التي أوردها سيبويه حول تلك الآيات فلم يزالوا يثيرون ما أثاره حولها من الإشكالات، وفاقا أو خلافا.

---

(1) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق ج 3 ص172.

(2) من بين من تناول الشاهد القرآني في الكتاب: إبراهيم عبادة في كتابه: الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، مكتبة كلية العلوم القاهرة، وإبراهيم رفيدة في كتابه: النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط.3. 1990. ويبقى بحث الدكتور مولاي مصطفى أبو حازم "شواهد القرآن في كتاب سيبويه" أطروحة مرقونة بكلية الآداب جامعة القاضي عياض. السنة الجامعية 2001 2002 من أهم ما كتب في الموضوع فقد تناول فيه القضايا المتعلقة بالشواهد القرآنية في الكتاب: من العد والدراسة والتأثير



وسأكتفي في هذه العجالة بسوق خمسة نماذج تكون عيارا على غيرها، ونموذجا لما عداها، وقد حرصت على أن تكون تلك النماذج مما سأل فيه سيبويه شيخه الخليل، ذلك أن أبابشر لم يكن ليسأل وهو الفطن الألمعي لولا إشكال دقيق اعترى الذهن في فهم تلك الآية، إذ ليس يصح عند أمثاله الاستفهام، إلا إذا صح الاستبهام. خاصة وأن المسؤول عبقري البصرة الخليل بن أحمد الفراهيدي، وليس يخفى أن تلك الاستشكالات هي التي جعلت من تلك الشواهد بؤرا تفسيرية بامتياز.

وقد بذلت قصارى الجهد في أن أبين السياق النحوي لتلك الإشكالات، وكيف أزاحها الخليل حتى غدا معنى الآية سافرا للعيان، وما بعد العيان من بيان، وقد اقتصرت على أربع منها، فإليها:

النموذج الأول:

قال تعالى ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام الآية 109]

تفتح همزة إنَّ إنْ سد المصدر مسدها،[1] وتكسر فيما عدا ذلك، ويصح الوجهان إن صح الاعتباران،[2] وقد أوفى سيبويه الحديث عن ذلك في باب "إن وأن"[3] فالقاعدة تقتضي إذن كسر الهمزة في قوله تعالى ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ إذ ليس فيها مقتض من مقتضيات الكسر، وهي على مثال قول العرب "ما يدرك أنه لا يفعل" فلمَ فتحت الهمزة في "ما يدريك أنه لا يفعل" وكسرت في "وما يشعركم أنها إذا جاءت"؟ مع أن التعبيرين متشابهين؟ هذا الاستشكال انتزع السؤال

(1) ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، تحقيق وشرح بركات يوسف هبود، دار الفكر، 2000. ج 1، ص 320.

(2) ينظر: أبو حيان النحوي: منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك، أضواء السلف 1947. ص 74 75.

(3) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق ج 3 ص119.



من سيبويه، واستحق الجواب من الخليل، يقول سيبويه: "وسألته عن قوله عز وجل ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام الآية 109] ما منعها أن تكون كقولك ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضع، إنما قال: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ ثم ابتدأ فأوجب فقال: ﴿إِنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ولو قال:" ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ كان ذلك عذرا لهم"[1].

استشكل سيبويه عدم التسوية في الحكم بين الآية وبين قول العرب، ما يدريك أنه لا يفعل، مع أن الظاهر أن لا فرق بينهما، فبين الخليل أن بين التركيبين تغاير، وإن كان ظاهرهما التشابه، أسوق ذا التبيين في نقطتين:

أ – قول الخليل: لا يحسن ذا في الموضع إنما قال وما يشعركم ثم ابتدأ فأوجب فقال: إنها إذا جاءت لا يمنون.

وجه التغاير هنا أن الهمزة فتحت في كلام العرب، لأن الكلام متعلق بما بعده، فلم يتم عند قولهم: "ما يدريك" بل هو متعلق بقوله: "أنه لا يفعل"، لأنه علة له، أما الكلام في الآية، فتم عند قوله: "وما يشعركم"، ثم استأنف[2] بإنَّ، فقال: إنها إذا جاءت لا يمنون، فإنَّ واقعة في ابتداء الكلام، فتوفر فيها شرط الكسر وهو الابتداء، ومعمول يشعركم محذوف، والمعنى وما يشعركم إيمانهم إنها إذا جاءت لا يمنونط

ب – ولو قال وما يشعركم أنها... كان ذلك عذرا لهم" بين الخليل العلة في عدم جواز الفتح، إذ لو فتحت لأفادت العذر للمشركين في عدم الإيمان، فإن قيل كيف يفيد الفتح العذر لهم؟

(1) ا سيبويه: الكتاب، مصدر سابق ج 3 ص153

(2) السمين الحلبي: الدر المصون مصدر سابق ج 5 ص101.



يجيب أبو علي الفارسي عن هذا السؤال قائلا: "لو قال لك قائل في رجل يقرأ شيئا إنه لا يفهم ما يقرأ، فقلت: ما يدريك أنه لا يفهم، كان ذلك عذرا للقارئ، أي أنه يفهم، وكذلك قوله تعالى وما يشعركم أنها، مفتوحا لكان التقدير: ما يدريكم أنهم لا يؤمنون إذا جاءت، أي لو جاءت لآمنوا"[(1)]

جواب الخليل اقتدح سؤالا آخر في ذهن سيبويه، فالفتح الذي عده الخليل مفيدا العذر للمشركين، قرئ به،[(2)] فما توجيه تلك القراءة ياترى؟

يقول سيبويه في جملة خبرية مضمنها استفهام: "وأهل المدينة يقولون أنها"،[(3)] – وكأن أبا بشر يعترض على شيخه؟

فكشف الخليل محيا ذا الوجه قائلا:"هي بمنزلة قول العرب ائت السوق أنك تشتري لنا شيئا، أي لعلك، فكأنه قال:" لعلها إذا جاءت لا يومنون"[(4)].

فأوضح الخليل أن معنى "أنَّ" في قراءة الفتح "لعل"، فيكون المعنى: وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يمنون، ومجيئ "أن" بمعنى لعل كثير في كلام العرب، من ذلك قول الشاعر:

قلت لشيبان ادن من لقائه أنا نغذي القوم من شوائه[(5)]

---

(1) أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، ط. 1. 1996. ج 2 ص235.

(2) قرأ نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي همزة إن بالفتح، ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات: تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.د.ت.ص 265، 1492.

(3) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق ج 3 ص123.

(4) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق ج 3 ص 123.

(5) أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي. شرح الهداية في توجيه القراءات، تحقيق ودراسة حازم سعيد حيدر. مكتبة الرياض. ط: 1. 1995. ج2 ص 287.



فالخليل في ذا المثال فسر الآية تفسيرا نحويا، وأتبع المعنى للإعراب، فكل حركة إعرابية تفيد معنى معينا، ففتح الهمزة يفيد معنى، بينما كسرها يفيد معنى آخر، ومن ثم فهي بؤرة تفسيرية بامتياز استحقت السؤال من سيبويه والجواب من الخليل.

النموذج الثاني:

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج الآية 63]، تدور الفاء في اللغة العربية على معنيين اثنين[1]:

1 – أن تكون عاطفة، وتفيد مع العطف السببية والترتيب والتعقيب،[2] وتشرك المعطوف مع المعطوف عليه في الإعراب والحكم.

2 – أن تكون جوابية،[3] قد يجاب بها الشرط، وقد يجاب بها نفي محض، أو طلب محض،[4] والطلب يشمل الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، وتسمى هذه الفاء: فاء السببية، والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة بعدها.

وإنما سميت هذه الفاء بالسببية؛ لأن ما قبلها يكون سببا فيما بعدها من الفعل وشرطا فيه.[5]

(1) هناك من النحويين من أضاف معنى ثالثا: وهو كونها زائدة، وهذا الوجه لم يثبته سيبويه، وأجازه الأخفش، والجرمي، والفراء،

(2) ينظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، 2006. ج 1 ص 183 188.

(3) الحسين بن قاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني:،تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نادم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط. 1. 1992. ص 61–72

(4) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية. ج 8 ص94.

(5) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق جماعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى،مكة المكرمة، ط: 1. 2007. ج 6 ص 46.



سؤال سيبويه لشيخه الخليل متعلق بالفاء، لكن ليس من جهة هذه الأحكام التفصيلية، فقد بين سيبويه هذه الأحكام في الباب الذي عقده للفاء[1]، لكن سؤاله منصب على الفاء في تركيب قرآني، ظاهره مخالف لما قرر سيبويه من الأحكام في هذا الباب، مما يجعل من الشاهد بؤرة من البؤر التفسيرية في الكتاب.

يقول سيبويه:" وسألته عن قوله عز وجل ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾

فالفاء واقعة في جواب استفهام، والفاء الواقعة في جواب الاستفهام ينتصب الفعل بعدها،[2] فما باله قد رفع في هذه الآية؟

يجيب الخليل عن هذا الإشكال قائلا: "فقال: هذا واجب وهو تنبيه، كأنك قلت أتسمع أن الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا، وإنما خالف الواجب النفي لأنك تنقض النفي إذا نصبت وتغير المعنى"[3].

المراد بالواجب عند الخليل وسيبويه: الواقع الذي تم وحصل، وغير الواجب غير الواقع. [4]، فالمضارع ينتصب بعد الفاء حينما يكون الاستفهام على حقيقته، أما في هذه الآية فليس الاستفهام على حقيقته، بل المراد به: التنبيه على قدرة الله والتقرير بها،[5] أي تنبه أنزل الله من السماء ماء فاخضرت الأرض،[6] فالفعل

---

(1) سيبويه:الكتاب مصدر سابق ج 3 ص28.
(2) يقول سيبويه:" وتقول ألم تأتنا فتحدثنا، إذا لم يكن على الأول، يعني إذا لم يعطفه على المجزوم"3 ج ص 34
(3) سيبويه:الكتاب مصدر سابق ج 3 ص40.
(4) مولاي مصطفى أبو حازم: شواهد القرآن في كتاب سيبويه مصدر سابق ص 312.
(5) هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي: أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط.2. 2006.ج2 ص 158.
(6) ينظر: أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط مصدر سابق ج 6 ص355-356.

المرفوع "فتصبح" ليس بداخل في الكلام الذي قبله، ولا متصل به،[1] وهو معنى قول الخليل "وهو تنبيه"، ولأنه لو نصب الفعل، لاقتضى أن ما قبل الفعل سبب لما بعده، وإذا انتفى ما قبل الفعل، انتفى ما بعده ضرورة، -كما قرر سيبويه في هذا الباب - فانتفت عدم رؤية إنزال المطر، لينتفي معها اخضرار الأرض، وهو عكس المعنى المراد من الآية.

وقد نقل ابن الريان الاستشكال كما رفعه سيبويه إلى الخليل وأوضحه فقال: "ألم تر أن الله انزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة، كان الوجه في فتصبح: النصب جوابا للاستفهام فما باله جاء مرفوعا؟

لو نصب لأعطى عكس المعنى، لأن معناه إثبات الاخضرار، فينقلب بالنصب إلى نفيه، كما تقول لصاحبك ألم ترني أنعمت عليك فتشكر؟ إن نصبت فأنت ناف للشكر، وإن رفعت فأنت مثبت للشكر"[2].

ويوضح أبو العباس هذا الأمر بمزيد من التوضيح قائلا: "وأما قول الله عز وجل ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ فهذا هو الوجه، لأنه ليس بجواب، لأن المعنى في قوله "ألم تر" إنما هو: انتبه، وانظر أنزل الله من السماء فكان كذا وكذا، وليس كقولك ألم تأت زيدا فيكرمك، لأن الإكرام يقع بالإتيان، وليس اخضرار الأرض واقعا من أجل رؤيتك"[3].

---

(1) أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق جماعة من المحققين، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ج 10 ص40.

(2) الشيخ شرف الدين الحسين بن سليمان بن ريان: الروض الريان في أسئلة القران: تحقيق عبد الحليم بن محمد نصار السلفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة. ط:1. 1994.ج 1 ص271.

(3) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1994. ج2 ص 19.



وقد تنبه الهمذاني إلى أن في المسألة بعض غموض فحاول إزالته قائلا:"... ولفظه الاستفهام، ومعناه الخبر، أي قد علمت أو رأيت، لهذا رفع الفعل بعده، وهو "فتصبح"، ولم ينصب على الجواب لما ذكر آنفا... وأيضا فإن الرفع يدل على إثبات الاخضرار، وهو الغرض، ولو نصب لانقلب إلى نفي الاخضرار، ألا ترى أن القائل إذا قال: ألم ترني أنعمت عليك فتشكر، إن رفع كان مثبتا للشكر، وإن نصب كان نافيا له، فاعرفه فإن فيه أدنى غموض"[1].

فالخليل بن أحمد في هذه المسألة يفسر معنى آية قرآنية انطلاقا من قاعدة نحوية، ويوضح دور حركة إعرابية في فسر المعنى وتوضيحه، فاتضح أن حركة الفعل المضارع من الرفع إلى النصب قد يقلب المعنى رأسا على عقب، وينتقل معه المعنى من الإثبات إلى النفي، فمعنى الآية مرتبط بنوع الحركة، ولا ريب أن فهم معنى الآية هو متقصد علم التفسير ومأمه.

النموذج الثالث:

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ﴾ [الشورى الآية 51].

الأصل في "أو" العطف حيث كانت،[2] وتفيد مع العطف معاني تستفاد من سياق الكلام[3]. إلا أن معنيين من تلك المعاني، يقتضيان نصب الفعل المضارع بعد "أو" بأن مضمرة وجوبا[4] وهما:

(1) المنتجب حسين بن أبي العز الهمذاني: الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق محمد حسن النمر، دار الثقافة، ط. 1. 1991 ج 2 ص547.

(2) أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه مصدر سابق ج 10 ص51

(3) ينظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب مصدر سابق ج 1 ص74- 80.

(4) أبو إسحاق الشاطبي: المقاصد الشافية مصدر سابق ج 6 ص33.

1- أن يصح وقوع "حتى" الغائية أو التعليلية محلها، من غير أن يتغير المعنى، نحو الزم زيدا أو يعطيك، أي حتى يعطيك، ولأرضين الله أو يغفر لي، أي كي يغفر لي[1].

2 - أن تكون بمعنى "إلا" الاستثنائية، وذلك حين يخالف ما قبلها ما بعدها في الحكم، فإن لم تكن "أو" بمعنى حتى، ولا بمعنى إلا، كانت لمجرد العطف فقط، ولا ينصب المضارع بعدها إلا إن كان معطوفا على منصوب.

وفي كلا الوجهين تفيد أو العطف، وهذا منشأ الاستشكال في هذه الآية؛ أين هو المعطوف عليه؟ أو هو قوله: "أن يكلمه"، فيحور المعنى إلى ضده، أو أنه غير معطوف على "أن يكلم" فما هو وجه نصبه؟

هذا الاستشكال بمثابة معادل بياني لقول سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ﴾ [الشورى الآية 51] "[2]، فأزاح الخليل الإشكال، وبين وجه المسألة فقال: "فزعم أن النصب محمول على أن سوى هذه التي قبلها، ولو كانت هذه الكلمة على أن هذه، لم يكن للكلام وجه، ولكنه لما قال: إلا وحيا أو من وراء حجاب، كان في معنى إلا أن يوحي أو يرسل، لأنه لو قال: إلا وحيا وإلا أن يرسل كان حسنا، وكان "أن يرسل" بمنزلة الإرسال، فحملوه على أن، إذ لم يجز أن يقولوا أو إلا أن يرسل، فكأنه قال: إلا وحيا وأن يرسل"[3].

ليست قراءة الرفع محل السؤال وإنما قراءة النصب، لأنه إذا كان المعطوف عليه: "أن يكلم" فسينقلب المعنى إلى ضده، أي ما كان لبشر أن يرسل إليه رسولا وهو

(1) رضى الدين محمد بن الحسن الإسترباذي: شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ط.2. 1996.ج 2 ص120.
(2) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 3 ص49.
(3) نفسه 49.



فاسد،[1] وهو معنى قول الخليل " لم يكن للكلام وجه" أي أن المعنى سيكون فاسدا.

لكن المعطوف عليه هو الفعل المؤول بالمصدر في قوله: "إلا وحيا" فيكون المعنى:" وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحي أو يرسل".

ويوضح السيرافي الاستشكال وجواب الخليل عنه قائلا: "فقوله "يرسل" لا يجوز أن يكون معطوفا على يكلمه الله، ولا يكون الناصب له أنْ هذه الظاهرة، لأنا إذا أوقعنا أنْ هذه الظاهرة على يرسل، صار التقدير: ما كان لبشر أن يرسل الله إليه رسولا، وهذا فاسد في المعنى، ولكنه محمول على ما بعد إلا، وتقديره: ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحي إليه، أو يرسل إليه، وهو عطف مصدر على مصدر"[2].

وعلى منوال الخليل صار النحاة والمفسرون في تأويل هذه الآية، لا يحيدون عن سبيله، ولا يتنكبون تفسيره، يقول أبو العباس:"فأما قوله عز وجل: وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وارء حجاب أو يرسل رسولا فإن النحويين يزعمون أن الكلام ليس محمولا على أن يكلمه الله، ولو كان يرسل محمولا على ذلك لبطل المعنى لأنه كان يكون: ما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل، أي ما كان لبشر أ ن يرسل الله إليه رسولا فهذا لا يكون"[3].

فالخليل يفسر معنى الآية انطلاقا من النظر النحوي، فقواعد النحو هي التي تفك لنا في كثير من الآحايين مغاليق الآيات القرآنية، وتزيح الإشكال الذي قد يعتري الفهم في إدراك مرادها، وهذا يوضح التلاحم القائم بين النحو وبين القرءان من

(1) أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي و بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، ط.1. 1984.ج 6 ص133.

(2) أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه مصدر سابق ج 10 ص53.

(3) أبو العباس المبرد: المقتضب مصدر سابق ج 2 ص33-34. أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرءان، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، د.ت..ج 2 ص1136.

جهة، ويوضح من جهة أخرى أن الشواهد القرآنية في الكتاب إنما هي بؤر تفسيرية لمعاني أي الذكر الحكيم.

النموذج الرابع:

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر الآية 73] ﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ﴾ [البقرة الآية 165] ﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام الآية:28]، كل شرط لا بد له من جواب، سواء أكانت الأداة جازمة، أو غير جازمة، ذلك أن المعنى لا يتم إلا به.

لكن ورد في القرءان ما ظاهره عدم ذكر الجواب، مما جعل سيبويه يستفسر عن ذلك شيخه الخليل قائلا: "وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ أين جوابها؟، وعن قوله جل وعلا: ﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ﴾ ﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾"[1]

وقع استفسار سيبويه عن ثلاث آيات:

* الآية الأولى: قوله تعالى ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ أداة الشرط في هذه الآية هي إذا.

* الآيتان الأخريان: هما قوله تعالى ﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ﴾، ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ والأداة في هاتين الآيتين: لو، ولو لها خمس معان،[2] من بينها كونها شرطية تقتضي شرطا وجوابا، وهو الوارد في هاتين الآيتين.

والجامع بين هذه الآيات هي كون جوابها غير مذكور، وذلك مبعث السؤال عند سيبويه، وقد أفصح عنه بوضوح حينما قال: "أين جوابها"؟

(1) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 3 ص103.

(2) أحمد بن عبد النور المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني: تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. د.ت. ص 289.



فأجاب الخليل: "فقال إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر [الجواب] في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام"(1)، رسم الخليل بذا الجواب مذهب البصريين في هذه المثل ونحوها، وهو: أن جوابها محذوف،(2) يدل عليه السياق، فتقدير الكلام في الآية الأولى "حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها كذا وكذا صُدقوا وعدهم، وطابت نفوسهم، ونحو ذلك مما يقال في مثل هذا"(3)، وحذف الجواب إذا دل عليه دليل كثير ومنه قول الشاعر:

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى   بنا بطن خبت ذي حقاف عقنقل

أما الفائدة من الحذف في ذي الآي فيقول فيها ابن سنان: "وفي هذا الحذف في الكلام مع الدلالة على المراد فائدة، لأن النفس تذهب فيه كل مذهب، ولو ورد ظاهرا في الكلام لاقتصر به على البيان الذي تضمنه، فكان حذف الجواب أبلغ لهذه العلة"(4).

أما مذهب الكوفيين والأخفش(5) فهو: أن الواو زائدة، والجواب هو "فتحت"، ودليلهم: أن زيادة الواو كثير الورود في كلام العرب، وفي القرآن الكريم(6)، فمن القرءان قوله عز وجل: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ

---

(1) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 3 ص103.

(2) االمنتجب الهمذاني: لفريد في إعراب القرءان المجيد مصدر سابق ج 4 ص202. أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط.1. 1995.ص 420.

(3) أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1952.ج 2 ص464.

(4) ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة مصدر سابق ص 210.

(5) نسب ابن الأنباري هذا القول للمبرد أيضا، والذي يظهر من كلام هذا الأخير في المقتضب أنه يذهب مذهب البصريين، يقول: "المعنى عندهم (أي الكوفيين) حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها... وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين... ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوما بما يدل عليه من متقدم خبر أو مشاهدة حال" أبو العباس المبرد: المقتضب مصدر سابق ج 2 ص7879.

(6) ينظر: كمال الدين أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف: تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1987.ج 1 ص407 408.

﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾ [الأنبياء الآية 96 -97] فالجواب عندهم "اقترب"، والواو زائدة، وتقدير الكلام حتى إذا فتحت... اقترب[1].

وقد أجاب البصريون عن هذه الشواهد بكون الواو فيها أصلية، لأنه حرف وضع لمعنى، ولا يجوز الحكم بزيادته، ما أمكن أن يجرى على أصله،[2] وقد أمكن بتقدير الجواب محذوفا، والواو عاطفة على المحذوف.

وذهب جماعة من النحاة كالحريري وابن خالويه والثعلبي إلى تسمية هذه الواو واو الثمانية،[3] أي لما كانت أبواب جهنم سبعة لم تجئ فيها الواو، ولما كانت أبواب الجنة ثمانية جيئ بالواو للدلالة على كون الأبواب ثمانية، وهذا أضعف الأقوال، يقول صاحب الفصول المفيدة في رده:"وأعجب من ذلك أنهم قالوا في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ إنها واو الثمانية، لأن الجنة كلها ثمانية أبواب، وهو تخيل عجيب"[4].

وقد رجح ابن جرير رأي البصريين، وعده المناسب للمعنى، وإن كان رأي الكوفيين غير مدفوع عنده[5]، أما قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ﴾ ﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ فقد خط الخليل بذا الجواب القول الفصل في تفسيره، إذ تقفى المفسرون والنحاة مذهبه، فلم يقع خلاف في كون

---

(1) أبو زكرياء يحي بن زياد الفراء: معاني القرءان، تحقيق ج1 أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ج2 محمد علي النجار، ج3 عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وعلي النجدي ناصف.دار السرور، بيروت لبنان،. ج2 ص 211.

(2) أبو الفتح عثمان ابن جني: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط.2. 1993. ص 646

(3) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب ج 2 ص 418.

(4) صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق، حسن موسى الشاعر، دار البشير – عمان، ط. 1. 1990 ص 142

(5) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان. 1992.ج 11 ص34.



الجواب في هذه الآي محذوف [1]، تقديره: ولو يرى الذي ظلموا العذاب لكان منهم ما لا يدخل تحت الوصف من الندم والحسرة، ووقوع العلم بظلمهم وضلالهم[2]، وفي الثانية: ولو ترى الذين ظلموا إذ وفقوا على النار، لرأيت أمرا شنيعا، وإنما حذف الجواب أيضا لتذهب نفس السامع كل مذهب، فيكون أدخل في التهويل[3].

فالخليل في جوابه عن استشكال سيبويه ينحو منحى تفسيريا؛ فقد استشكل سيبويه معنى الآية، لأن المعنى غير تام، والسبب في عدم تمامه، عدم ذكر جواب الشرط، فأوضح الخليل المعنى، بتقديره أن الجواب الذي شوش على المعنى محذوف، جريا على سنن العرب في حذف ما علم، ففسر الخليل معنى الآية انطلاقا من مقولة نحوية، وقد تقفى المفسرون والنظرة في كتاب الله عز وجل تفسيره، وجعلوه مفتاحا لفك مغاليق هذه المثل في القرءان، وهذا أمر ما فتئ يؤكد على المقصد من هذا المبحث وهو أن شواهد سيبويه القرآنية هي بؤر تفسيرية بامتياز، كما يؤكد من جهة أخرى على التلاحم المتين بين التفسير والنحو في كتاب سيبويه، بل لدى الرعيل الأول من النحاة.

ولئن استبان في ذا المبحث أن الشواهد القرآنية في الكتاب هي بؤر تفسيرية، وتم الاقتصار على نماذج محدودة منها نظرا لضيق المقام، فإن هناك مواطن أخرى في الكتاب شرع فيها سيبويه للمفسرين سبُلا،وذلل لهم فيها طرائق لمن سوف يتعاطى منهم فيما بعد صناعة التفسير، مما يمكن عده إرهاصا لظهور علم قائم بذاته وهو علم التفسير، أو ما سميته ب"ملامح التفسير في الكتاب"، وهو مأم المبحث الثالث فإليه.

---

(1) ينظر: أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق ج 3 ص311.
(2) الزمخشري: الكشاف، مصدر سابق ج 1 ص354.
(3) الألوسي: روح المعاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت. ج 7 ص 128.

المبحث الثالث: من ملامح التفسير في الكتاب

حاولت جهدي جمع تلك الملامح منقبا عن تجلياتها في الكتاب، فتجمع لي منها مادة غزيرة، أربت على أربعين ملمحا، وليس يخفى أن المقام لا يتسع لعرضها على الوجه المطلوب، فاقتصرت على ستة منها، مرجئا بقيتها إلى فرصة لاحقة، وقد أفسحت المجال للنصوص تعرب عن معاني الآيات كما أراد لها صاحب الكتاب أن تعرب عن ذلك، فلم أقحم عليها من أقوال المفسرين شرحا ولا تعليقا، كما حرصت في الاختيار أن تكون النصوص قصيرة واضحة، منفلتة من تمهرات الصناعة النحوية وحذق سيبويه فيها.

الملمح الأول: تفسير الإعراب وتفسير المعنى

الفرق بينهما أن تفسير الإعراب لابد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير المعنى قد تلاحظ فيه الصناعة أو لا. لكن التفسيرين قد يتجاذبان الكلام الواحد، فيختلفان بأن يدعو الإعراب إلى تقدير، والمعنى يمنع منه، أو العكس[1]. نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: 8،9]، " فالظرف الذي هو (يوم) يقتضي المعنى أنه يتعلق بالمصدر، وهو (رجع)، أي أنه على رجعه في ذلك اليوم لقادر؛ لكن الإعراب يمنع منه لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله"[2].

وينبه ابن جني إلى أن " هذا الموضع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره، إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة"[3].

(1) لمزيد من التفصيل ينظر: مولاي مصطفى أبو حازم: النحو والتفسير أصول نظرية ونماذج تطبيقية، منشورات المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، 2015، ص 125 وما بعدها

(2) جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة 1967. ج2 ص 269.

(3) أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص مصدر سابق ج 1 ص279.



ثم إن أبا الفتح رسم السبيل إلى التحلل من الإشكال، فقال: " إن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك "[1].

وقد اهتم إمام الصناعة سيبويه بإيقاع تقديرات الإعراب على أصول المعاني التي تتطلبها الآيات، وترفق في التقريب بين طريق الإعراب وطريق المعنى، كما اجتهد في المؤاخاة بينهما في تحليل شواهده القرآنية.

والواقع أن الملاءمة بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب، كانت أبرز ملامح التفسير في الكتاب، وهي قد غطت على سائر الملامح، واكتست لدى سيبويه طابع التقليد الذي اطرد لديه.

ولا غرو، فشواهد الكتاب القرآنية قد سيقت – كما أوضحت في المبحث الثاني – وهي محملة بإشكالات وأسئلة شتى؛ كان من متطلباتها فض حالات المنافرة بين المعنى والإعراب، وإرساء التآزر والانسجام بينهما.

ونظرا لاستفاضة هذا الملمح في الكتاب، وكثرة اقترانه بشواهد القرآن فيه، أكتفي في التمثيل له بنموذج واحد، امتدت آثاره قوية في كتب اللغة والتفسير. وذلك قول سيبويه:

" وأما قوله عز وجل: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٖۖ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ فإن هذا لم يبن على الفعل، ولكنه جاء على مثل[2] قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَۖ﴾ ثم قال بعد:

---

(1) نفسه ج 1 ص283-284.

(2) وجه التمثيل أنه صدر الكلام بقوله (مثل الجنة)، ولا يستقيم جزما أن يكون قوله (فيها أنهار) خبره، فتعين تقدير خبره محذوفا وأصله: فيما نقص عليكم مثل الجنة.



"فيها أنهار من ماء "، فيها كذا وكذا. فإنما وضع المثل للحديث الذي بعده، فذكر أخبارا وأحاديث، فكأنه قال: ومن القصص مثل الجنة، أو مما يقص عليكم مثل الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه. والله تعالى أعلم. وكذلك (الزانية والزاني) كأنه لما قال جل ثناؤه: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ قال: في الفرائض الزانية والزاني، أو الزانية والزاني في الفرائض. ثم قال: فاجلدوا، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع"[1].

الملمح الثاني: اعتماد التفسير في التخريج النحوي وتوجيه القراءات

تحدث العكبري عن العناية الواجبة لعلوم القرآن فكان مما قال: " فأول مبدوء به من ذلك تلقف ألفاظه عن حفاظه، ثم تلقي معانية ممن يعانيه، وأقوم طريق يسلك في الوقوف على معناه، ويتوصل به إلى تبيين أغراضه ومغزاه، معرفة إعرابه، واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه، والنظر في وجوه القراءات، المنقولة عن الأئمة الأثبات "[2].

وقد كان متوقعا أن يساعف عمل سيبويه، في التخريج النحوي وتوجيه القراءات بملامح متميزة في تفسير القرآن. وألم سيبويه بذلك في محلات من الكتاب، منها:

أ – في التخريج النحوي: يقول سيبويه:

- " قال الله عز وجل: ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا: لا تكفر فيتعلمون، ليجعلا كفره سببا لتعلم غيره، ولكنه على كفروا فيتعلمون. ومثله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ كأنه قال: إنما أمرنا ذاك فيكون "[3].

(1) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 1 ص142-143
(2) أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن مصدر سابق ج 1 ص212.
(3) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 3 ص38-39.



- " وفي الكتاب: " وقالوا لئن زرته ما يقبل منك وقال: لئن فعلت ما فعل، يريد معنى ماهو فاعل وما يفعل، كما كان لظلوا مثل[1]ليظلن، وكما جاءت: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ على قوله أم صمتم. فكذلك جاز هذا على ما هو فاعل. قال عز وجل: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَۚ﴾ أي ما هم تابعين "[2].

ب – في توجيه القراءات: اضطلع نحو العربية بفن التوجيه اللغوي للقراءات، وأظهر النحاة في الميدان تقدما باهرا، وأثروه بمادة لغوية وفيرة.

ومع أن اختلاف القراءات يحرض التوجيه النحوي ويدعو إليه، ومع كثرة الاختلاف، وتعقده وتنوعه، فإنه " لم يتطرق إليه تضاد، ولا تناقض، ولا تخالف، بل كله يصدق بعضه بعضا، ويبين بعضه بعضا، ويشهد بعضه لبعض على نمط واحد وأسلوب واحد "[3].فتحولت بذلك أوجه الخلاف بين الأحرف إلى مناسبة علمية بادر فيها اللغويون والنحاة إلى كشف النظام ومظاهر الائتلاف، وإلى درء التعارض والتناقض عن معاني القراءات. فهذا مدخل التوجيه إلى التفسير، وسر تعلقه بملامحه ومسائله.

وكتاب سيبويه أحد منطلقات هذا الفن، لا تجده يذكر قراءة قرآنية، إلا التمس لها وجها في العربية، وغالبا ما يشتمل هذا الوجه على ملامح في التفسير؛ تؤكد التوجيه النحوي وتظهر ملاءمته لدلالة النص.

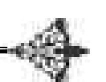
---

(1) يقصد سيبويه جواب الخليل حين سأله عن قوله تعالى: " ولئن ارسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون " [الروم:51]. قال الخليل: " هي في معنى ليفعلن، كأنه قال: ليظلن "، سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 3 ص108

(2) سيبويه: لكتاب مصدر سابق ج 3 ص108-109.

(3) أبو الخير محمد بن محمد المشهور بابن الجزري: النشر في القراءات العشر،، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان. د.ت.ج 1 ص52.





ومن نماذج ذلك قول سيبويه:

- " وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ لم يجعل الحمالة خبرا للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكر حمالة الحطب، شتما لها، وإن كان فعلا لا يستعمل إظهاره"[(1)].

- وقوله: "... وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت: إن زيدا منطلق وعمرا ظريف، فحملته على قوله عز وجل ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ﴾. وقد رفعه قوم على قولك: لو ضربت عبد الله وزيد قائم ما ضرك، أي لو ضربت عبد الله وزيد في هذه الحال، كأنه قال: ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر هذا أمره، ما نفدت كلمات الله " [(2)].

الملمح الثالث:

شرح ألفاظ الآيات شرحا معجميا، يوافق المعنى المراد منها في الآية. وهذه نماذج من معجم ألفاظ القرآن المشروحة في الكتاب:

- " قال قوم "صبغة الله" منصوبة على الأمر. وقال بعضهم: لا بل توكيدا. والصبغة: الدين "[(3)].

- " قال جل ثناؤه: ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمۡ لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡۚ﴾ كقولك: (لا تعرفونهم الله يعرفهم)[(4)].

- " قال أبو عمرو: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ صفة كأنك قلت: أولي أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة"[(5)]

---

(1) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 2 ص70.
(2) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 2 ص144.
(3) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 1 ص382.
(4) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 1 ص237.
(5) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 3 ص225.





- " قال الله عز وجل: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ أي ما الكافرون إلا في غرور."[1]

- " ومثل ذلك: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ إنما هي لعليها حافظ. وقال تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ إنما هي لجميع، وما لغو" [2].

<u>الملمح الرابع:</u> استعمال الألفاظ التي يعبر بها عن الأشياء[3]

ومرجعها – كما قال ابن فارس – إلى ثلاثة، وهي:المعنى، والتفسير، والتأويل. وهي وإن اختلفت فإن المقاصد بها متقاربة.

أ – المعنى: وهو أكثر استعمالا في الكتاب. وهو لغة الإظهار. يقال: عنت القربة إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته، ومنه عنوان الكتاب.

وقيل: المعنى القصد والمراد، يقال: عنيت بالكلام كذا وكذا أي قصدت وعمدت. والمراد بالمعنى الشيء الذي يفيده اللفظ[4]، فإذا قال المفسر: معنى الآية كذا وكذا فكأنه يقول: عنى الله بألفاظ هذه الآية كذا، وأراد بها كذا. ومن نماذج ذلك في الكتاب قول سيبويه:

- " ومثله في الاتساع قوله عز وجل: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾، فلم يشبهوا بما ينعق، وإنما شبهوا بالمنعوق به. وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع. ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى "[5].

(1) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 3 ص152.
(2) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 2 ص139.
(3) انظر "باب معاني الألفاظ التي يعبر عنها عن الأشياء": أحمد بن فارس: الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، د.ت. ص192.
(4) أحمد بن فارس: الصاحبي، مصدر سابق ص 192.
(5) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 1 ص212.



وقوله: " تقول: أن تأتيني خير لك، كأنك قلت: الإتيان خير لك. ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ يعني الصوم خير لكم "[1].

- وقوله: " قال الله عز وجل: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾، فالمعنى والله أعلم:ألم يروا أن القرون الذين أهلكناهم إليهم لا يرجعون"[2].

ب – ونسجل من ملامح التفسير في الكتاب ما حصل بلفظ التفسير، من حيث هو لفظ يتوصل به إلى بيان المعنى وكشف المراد. فمن ذلك قول سيبويه:

- " قال بعضهم: كان أنت خير منه، كأنه قال: إنه أنت خير منه. ومثله: (كاد تزيغ قلوب فريق منهم)، وجاز هذا التفسير لأن معناه: كادت قلوب فريق منهم تزيغ"[3].

- وقال في الكتاب: "سمعت عربيا يقول: أنعم أن تشده، أي بالغ في أن يكون ذلك هذا المعنى، وأن محمولة على أنعم. وقال جل ذكره: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ﴾ ثم قال: أن يكفروا على التفسير، كأنه قيل له ما هو؟ فقال: هو أن يكفروا"[4].

- وليسيخفى أن طلبة المفسر هو إدراك معاني الآي وفسر دلالالتها.

ج – وفي الكتاب ألفاظ استعملها سيبويه، تفيد هي كذلك شيئا من ملامح التفسير، التي وجدت في هذه الصيغ وسيلة للتعبير والظهور. ومن الألفاظ المتصلة بهذا الغرض لفظ البيان[5]، ولفظ المراد[6]. غير أن استعمالهما كان قليلا.

---

(1) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 3 ص153.
(2) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 3 ص132.
(3) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 1 ص71.
(4) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 3 ص155.
(5) انظر سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 1 ص166.
(6) انظر ا سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 1 ص212.

الملمح الخامس: توظيف "أي" التفسيرية

تنقسم (أي) في العربية إلى قسمين، الأول: أن تكون حرف نداء، كقولك أي زيد، والثاني: أن تكون حرف تفسير، وهذه تدخل على الجملة والمفرد، وتقع بعد القول وغيره[1].

واستخدم سيبويه (أي) المفسرة ليأتي بعدها في الكلام بما يريد بيانه من المعنى الذي يتطلبه وجه الشاهد في الآية. وتكرر استعمالها في الكتاب لهذا الغرض مرات، وصار لافتا، فاستحقت أن تعد ملمحا تفسيريا فيه.

وتكتسي (أي) طابع الأداة التي يعبر بها الشارح من النص إلى المعنى، أو جزء المعنى. قال عنها سيبويه:

" وتقول إذا أردت أن تخبر ما يعني المتكلم: أي إني نجد إذا ابتدأت كما تبتدئ، أي أنا نجد. وإن شئت قلت أي أني نجد، كأنك قلت: أي لأني نجد"[2].

ومن البين أن دلالة (أي) تعرب عن وظيفتها. وهذه نماذج من توظيفها في الكتاب، اشتملت على ملامح من التفسير:

- جاء في الكتاب: " ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ﴾، أي بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا، كأنهم قيل لهم: اتبعوا، حين قيل لهم: " كونوا هودا أو نصارى "[3].

- وجاء فيه: "... ومثل هذا قوله جل ثناؤه: ﴿وَيَقُولُونَ حِجۡرٗا مَّحۡجُورٗا﴾ أي حراما محرما، يريد به البراءة من الأمر ويبعد عن نفسه أمرا، فكأنه قال: أحرم ذلك حراما محرما "[4].

(1) أبو القاسم المرادي: الجنى الداني،مصدر سابق ص 233.
(2) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 3 ص124.
(3) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 1 ص257.
(4) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 1 ص326.

- وفيه:"...ولكنه أضمر هذا كما يضمر ما بني على الابتداء نحو قوله عز وجل: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾، أي طاعة وقول معروف "أمثل" [1].

- وقال سيبويه: " وتقول: كل لحما أو خبزا أو تمرا، كأنك قلت: كل أحد هذه الأشياء فهذا بمنزلة الذي قبله، وإن نفيت هذا قلت: لا تأكل خبزا أو لحما أو تمرا كأنك قلت لا تأكل شيئا من هذه الأشياء. ونظير ذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾، أي لا تطع أحدا من هؤلاء "[2].

الملمح السادس: المنزع العقلي في التفسير

بدأ التفسير العقلي " على هيئة محاولات فهم شخصي، وترجيح لبعض الأقوال على بعض، وكان هذا أمرا مقبولا مادام يرجع الجانب العقلي منه إلى حدود اللغة، ودلالة الكلمات القرآنية "[3].

وقد انتشرت هذه النزعة في شواهد الكتاب، وتصورت في ضرب من الجدل الخفيف، وأحيانا بدت في شكل اعتراض، وربما قيدت الإشكال بالسؤال، لتمضي فيه بعد هذا، أحكام العقل ومقتضيات الصنعة. كل ذلك أجراه سيبويه برفق واعتدال، وأنهاه إلى حدود قريبة، لا تكلف فيها ولا تعقيد.

ونقدم من نصوص الكتاب لمحات عابرة تمثل فيها هذا المنزع العقلي على نحو ما وصفنا:

أ- قال سيبويه: "قال الله عز وجل: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ﴾ أي ونحن نقر في الأرحام؛ لأنه ذكر الحديث للبيان ولم يذكره للإقرار.

(1) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 2 ص136.
(2) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 3 ص184.
(3) محمد حسين الذهبي: التفسير و المفسرون، دار القلم بيروت 1982. ج1 ص150.

وقال عز وجل: ﴿أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى﴾ **فانتصب لأنه أمر بالإشهاد لأن تذكر إحداهما الأخرى، ومن أجل أن تذكر.**

فإن قال إنسان: كيف جاز أن تكون أن تضل ولم يعد هذا للضلال وللالتباس؟ فإنما ذكر أن تضل لأنه سبب الإذكار، كما يقول الرجل: أعددته أن يميل الحائط فأدعمه، وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط، ولكنه أخبر بعلة الدعم وبسببه"[1].

ب- ويقول في "باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك مررت به فإذا له صوت صوت حمار، ومررت به فإذا له صراخ صراخ الثكلى "[2]. وفيه يقول:

" فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلا منه. ولكنك لما قلت: له صوت، علم أنه قد كان ثم عمل، فصار قولك: له صوت بمنزلة قولك: فإذا هو يصوت، فحملت الثاني على المعنى. وهذا شبيه في النصب لا في المعنى لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَجَاعِلُ ٱلَّيۡلِ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗا﴾ **لأنه حين قال: جاعل الليل، فقد علم القارئ أنه على معنى جعل، فصار كأنه قال: وجعل الليل سكنا، وحمل الثاني على المعنى. فكذلك له صوت. فكأنه قال: فإذا هو يصوت فحمله على المعنى فنصبه"[3].**

تلك نماذج من ملامح التفسير في الكتاب ومثلها في الكتاب كثير منعني من إيرادها ضيق المقام،

---

(1) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 3 ص53.
(2) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 1 ص355.
(3) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 1 ص356.

وقد تطايرت تلك الملامح في المدونات التفسيرية، وكان لها من الاهتبال عند المفسرين ما بوأ سيبويه مقام الصدارة والتقدير، عند أهل ذاك الفن، فأثاروا ما أثاره حول تلك الآيات القرآنية من إشكالات، واستثمرا ما أداره حولها من معان ودلالات وهو ما يسعى المبحث الرابع إلى تجليته.

المبحث الرابع: نموذجان من تأثير "ملامح التفسير" في المدونات التفسيرية

تأثير سيبويه في المدونات التفسيرية له أشكال متعددة، ووجوه متنوعة، إذ لم تزل كتب التفسير على مر الحقب والأعصار تستثمر ما سطره أبو بشر حول مجموعة من الآيات، تقتفي أثره، وتترسم سبيله، وتثير من الإشكالات حول الآيات ما أثاره[1] مجاهرة باسمه في كثير من الأحيان، وساكتة عنه في بعض الأحايين، وليس من سبيل في ذا المقام إلى استقصاء كافة أوجه هذا التأثير وحصر نماذجه، لذا سأكتفي بعرض نموذجين من أمثلته، وما لا يدرك كله لا يترك كله.

النموذج الأول:

يقول سيبويه: " وزعم أن أبا ربيعة كان يقول: إذا لقيت فلانا فقل له سلاما. فزعم أنه سأله ففسره له بمعنى: براءة منك، وزعم أن هذه الآية: (وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما) بمنزلة ذلك، لأن الآية فيما زعم مكية، ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين، ولكنه على قولك: براءة منك وتسلما، لا خير بيننا وبينكم ولا شر. وزعم أن قول الشاعر، وهو أمية بن أبي الصلت:

سلامك ربنا في كل فجر ... بريئا ما تغنثك الذموم

(1) يستثنى من هذا الحكم ابن جرير الطبري في جامع البيان، فلم يورد فيه أي نص من نصوص سيبويه وهذا راجع إلى نزعته الكوفية في النحو.



على قوله: براءتك ربنا من كل سوء "[1].

انتشر هذا النص في كتب المفسرين انتشارا واسعا فقد جاءت ملامح التفسير فيه قوية بينة، وانتبه المفسرون إلى محله من الكتاب، فأودعوا كتبهم ما أورد فيه سيبويه من شرح ومعنى. والنصوص الآتية تبين احتذاءهم صنيعه، وتحريهم عبارته. فمن ذلك:

أ – الأخفش يردد عبارة الكتاب، ويأتي بشاهده من الشعر: جاء في المعاني:

" وقال: (وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما) أي قالوا براءة منكم؛ لأن السلام في بعض الكلام هو البراءة. يقول: إنما فلان سلام بسلام، أي لا يخالط أحدا؛ قال الشاعر أمية بن أبي الصلت:

سلامك ربنا في كل فجر ... بريئا ما تغنثك الذموم

ب – الزجاج يستفيد مما روى سيبويه في الكتاب عن أبي الخطاب[2] أن (سلاما) معناها: تسلما منك، كما قلت براءة منك. جاء في معاني الزجاج: " (وَإِذَا خَاطَبَهُمْ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا) أي نتسلم منكم سلاما لا نجاهلكم، كأنهم قالوا: تسلما منكم "[3].

---

(1) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 1 ص325. وتغنثك أي: تتغنثك بحذف إحدى التاءين. بمعنى تعلق بك. والذمو م: العيوب، جمع ذم.

(2) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 1 ص324.

(3) أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج: معاني القرءان وإعرابه:، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط.1. 1988. ج 4 ص74.



ج – الزمخشري يضع عبارته على نمط عبارة الزجاج ويمزجها بعبارة الكتاب: قال في الكشاف: "(سلاما): تسلما منكم لا نجاهلكم، ومتاركة لا خير بيننا ولا شر"[1]. فالعبارة الأخيرة لسيبويه، والأولى للزجاج.

د – ابن عطية يسمي سيبويه، متمثلا رأيه في تفسير الآية، ويصدر حكما دالا على إلمام دقيق بالكتاب. قال في المحرر الوجيز: " وهذه الآية كانت قبل آية السيف فنسخ منها ما يخص الكفرة، وبقي أدبها في المسلمين إلى يوم القيامة. وذكر سيبويه النسخ في هذه الآية في كتابه، وما تكلم على نسخ سواه، ورجح به أن المراد السلامة لا التسليم، لأن المؤمنين لم يؤمروا قط بالتسليم على الكفار، والآية مكية فنسختها آية السيف "[2].

النموذج الثاني:

يقول سيبويه: "... ومثله في الاتساع قوله عز وجل: (وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً)، فلم يشبهوا بما ينعق، وإنما شبهوا بالمنعوق به. وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لايسمع. ولكنه جاء على سعة الكلام والايجاز لعلم المخاطب بالمعنى "[3].

هذا النص من أقرب نصوص الكتاب إلى أعمال المفسرين، وأبينها أثرا في باب التفسير، ومن أكثرها تمثيلا لملامحه ونسقه. فكيف استقبلت كتب المفسرين شرح سيبويه للآية ؟

أ – الأخفش يطابق لفظه لفظ سيبويه: جاء في المعاني: "(ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق)، فإنما هو والله أعلم: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق

(1) الزمخشري: الكشاف مصدر سابق ج 3 ص99.
(2) ابن عطية: المحرر الوجيز مصدر سابق ج 12 ص38.
(3) سيبويه: الكتاب مصدر سابق ج 1 ص212.



والمنعوق به؛ فحذف هذا الكلام ودل ما بقي على معناه، ومثل هذا في القرآن كثير"[1].

ب – الزجاج يستفيد من سيبويه، ومن الفراء حين تناول الآية فقال في معاني القرآن: " أضاف المثل إلى الذين كفروا ثم شبههم بالراعي. ولم يقل: كالغنم. والمعنى والله أعلم مثل الذين كفروا كمثل البهائم التي لا تفقه ما يقوله الراعي أكثر من الصوت "[2].

وقد ألف الزجاج بين هذا النص ونص الكتاب، وجنح إلى رأي سيبويه فقال في المعاني: " وضرب الله عز وجل لهم هذا المثل، وشبهه بالغنم المنعوق بها، بما لا يسمع منه إلا الصوت، فالمعنى مثلك يا محمد، ومثلهم كمثل الناعق والمنعوق به، بما لا يسمع، لأن سمعهم ما كان ينفعهم"[3].

ج – الزمخشري يستفيد من سيبويه وينتفع بكلام الزجاج. جاء في الكشاف: " والمعنى: مثل داعيهم إلى الايمان في أنهم لا يسمعون من الدعاء إلا جرس النغمة، ودوي الصوت من غير القاء أذهان ولا استبصار، كمثل الناعق بالبهائم التي لا تسمع إلا دعاء الناعق ونداءه "[4].

د – ابن عطية يذكر اسم سيبويه وتفسيره للآية: جاء في المحرر الوجيز: " وقوله تعالى: (ومثل الذين كفروا) الآية، المراد تشبيه واعظ الكافرين وداعيهم والكافرين

(1) أبو الحسن الأخفش: معاني القرءان، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.1. 1990. ج1 ص 53.

(2) أبو زكرياء الفراء: معاني الفراء، مصدر سابق ج 1 ص99.

(3) أبو إسحاق الزجاج: معاني القرءان وإعرابه ج 1 ص242.

(4) الزمخشري: الكشاف مصدر سابق ج 1 ص328.



الموعوظين بالراعي الذي ينعق بالغنم أو الابل فلا تسمعه إلا دعاءه ونداءه، ولا تفقه ما يقول، هكذا فسر ابن عباس وعكرمة والسدي وسيبويه "[1]

ذانك نموذجان ومثلها في كتب التفسير كثير يوضحان كيف فرض سيبويه سلطانه على المدونات التفسيرية، وكيف اهتبله المفسرون واقتفوا أثره وإن اختلفوا معه في بعض الأحيان، فالاختلاف نفسه ضرب من التأثر، وبذلك يكون سيبويه كما سلف قد فتح في الدراسات القرءانية بابا وهو التفسير الفني للقرءان، وشرعه سبيلا ليخب في مضاميره ثلة من المفسرين اللاحقين.

---

(1) ابن عطية: المحرر الوجيز مصدر سابق ج 1 ص45.

الشاهد القِرَائي في (الكتاب) قراءة في المنهج والتوظيف

الباحث: عبد الواحد الصمدي

أستاذ متعاقد بمعهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية

جامعة القرويين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فقد فارق سيبويه الدنيا تاركا وراءه عملا ضخما من أعمال الفكر الإنساني، يدل على عظمة صاحبه، وسعة فكره، وقوة ملاحظته، وحِدة ذكائه.

ومن المتفق عليه أن سيبويه هو الذي سبق إلى النحو وجمع شعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووَسَمَ أغفاله، وخَلَجَ أشطَانَه، وبَعَجَ أحضانه، وزَمَّ شواردَه، وَأَفَاءَ فَوَاردَه[1].

يعتبر الكتاب أقدم المصادر التي وصلتنا في: الأصوات، والصرف، والنحو، والبلاغة، والقراءات.

(1) ابن جني، الخصائص، تحقيق، علي النجار، دار الكتب المصرية القاهرة:1/ 308-309.



وقد أحصى بعض الباحثين شواهد القراءات في كتاب سيبويه من خلال فهرسة كتاب سيبويه الذي وضعه الأستاذ أحمد راتب النفاخ فوجد أن عدتها نحو: سبعة وخمسين ومائة شاهد، وهي نسبة عالية تبرز اهتمامه بالقراءات واعتماده عليها.

يهدف هذا العرض إلى بيان موقف سيبويه من القراءات القرآنية ومدى اعتماده عليها وتعامله معها في التقعيد النحوي والاستشهاد بها في المجالات المختلفة.

وسيحاول هذا العرض أن يجلي بوضوح الفكرة الشائعة لدى بعض الباحثين، والتي مفادها: " أن سيبويه كان يضعف القراءات المتواترة إذا خالفت قياسا معتمدا عنده".

كما أننا سنقف مع قول سيبويه: (إلاَّ أنّ القراءة لا تُخالَفُ، لأنّ القراءة السُّنَّةُ[1])، وما مدى التزامه بهذه القاعدة التي قررها.

ثم سنحاول إماطة اللثام عن الفكرة التي عبر عنها بعض الباحثين بقوله:((والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم –ولو بالتأويل– قبِلُوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ.[2]))

وسيتعرض العرض للمطالب التالية:

---

(1) سيبويه، الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط.1408هـ1988:1/ 148.

(2) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار المعرفة بغداد، 1374-1955: ص 384.

المطلب الأول: سيبويه قارئا

سيبويه هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بنِ قَنْبَر، الفارسي ثم البصري إمام النحو، وكنيته: أبو بشر، ويقال أبو الحسن، والأول أشهر. وكان مولى لبني الحارث بن كعب[1].

أجمعت كتب التراجم أن سيبويه كان في بداية طلبه للعلم، مشتغلا بالعلوم الشرعية، ونصت بعضها على اشتغاله بعلم الحديث، واشتغاله بالعلوم الشرعية يقتضي اطلاعه على القرآن الكريم وعلومه، إذ إن الاشتغال بالقرآن الكريم وقراءاته كان من أَوْلَى الأولويَّات عندهم.

قال ابن عائشة: كنا نجلس مع سِيبويهِ النحويِّ في المسجد -وكان شابًّا جميلًا نظيفًا، قد تعلَّق من كل علمٍ بسبَب، وضَرَبَ فيه بسَهْمٍ، مع حداثة سنه، وبراعته في النحو[2].

يستفاد من هذا الكلام أن سيبويه درس القراءات في مبدأ طلبه للعلم كما جرت العادة في تلك الفترة أن يبدؤوا بما يتصل بالقرآن الكريم.

وقد حاولنا أن ننقب في أسفار التراجم عن مِشْيَخة سيبويه القرائية، فألفى البحث عددا صالحا من الذين أثروا في تكوين سيبويه في هذا المجال:

من شيوخه في القراءات:

❖ أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)

---

(1) أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق، إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الأردن، ط،3، 1405-1985،: ص 54.

(2) أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط،2، دار المعارف: ص 67.

في أخذ سيبويه عن أبي عمرو خلاف بين المترجمين، وممن أثبت أخذه عنه: الإمام أبو القاسم الهذلي المغربي(ت465هـ) في كامله، بل حافظ لنا الهذلي على إسناده الذي يصله بسيبويه في القراءات، قال في معرض سوق أسانيد قراءة أبي عمرو: (رواية يونس وسيبويه قرأت على أَبِي عَمْرٍو بن سعيد قرأت على أبي طاهر الصيدلاني على محمد بن يزيد على أبي عثمان المازني على أبي عمر الجرمي على يونس وسيبويه على أبي عمرو[1]). بل إن الهذلي روى لنا بعضا مما رواه سيبويه عن أبي عمرو يقول: ﴿والسَّارِقَ والسَّارِقَةَ﴾ المائدة: ٣٨ بالنصب فيهما الهمداني، وَحُمَيْد، وشِبْل في اختياره، وسيبويه عن أَبِي عَمْرٍو[2]).

ويقول: ﴿بَارِئكُم﴾ البقرة: ٥٤ باختلاس الهمزة أبو عمرو، غير اختيار صاحبيه في قول البصريين، البغداديون وسيبويه عنه بالإشباع[3]).

وقد أدرج سيبويه في تراجم القراء ابنُ الجزري رحمه الله، فقال: (روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء كذا روى الهذلي وهو بعيد، روى القراءة عنه أبو عمر الجَرمي والله أعلم[4]). ويلحظ القارئ أن ابن الجزري كان مضطربا في تتلمذ سيبويه على أبي عمرو، ففي ترجمة سيبويه استبعد أخذه عن أبي عمرو، بينما نجده في ترجمة أبي عمرو يقول: وروى عنه الحروف[5] محمد بن الحسن بن أبي سارة، وسيبويه[6].

(1) أبو القاسم الهذلي، الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، تحقيق، جمال بن السيد الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر،ط1، 1428-2007،: ص 261.

(2) أبو القاسم الهذلي، الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، تحقيق، جمال بن السيد الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر،ط1، 1428-2007: ص 534.

(3) المصدر نفسه: ص 373.

(4) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق،برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، ط،1،:1/ 602.

(5) هي نوع من أنواع التلقي عند القراء، وهي: تلقي الحروف المختلف فيها عن القراء مجردة عن التلاوة، وتكون بقراءة الطالب على الشيخ أو العكس، انظر: إبراهيم الدوسري، مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، دار الحضارة للنشر المملكة العربية السعودية،ط،1، 1429-2008: ص 96.

(6) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق،برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، ط،1،:1/ 290.



بل وجدناه في ترجمة أبي عمرَ الجَرمي يذكر روايته للقراءة عن سيبويه ويونس بن حبيب عن أبي عمرو[1]، وقد أثبت أخذ سيبويه عن أبي عمرو القراءة كثيرون، ففي قوله تعالى: ﴿بَارِئكُم﴾ ورد عن أبي عمرو الوجهان: إسكان الهمزة، واختلاس الكسرة، وروى سيبويه وجه الاختلاس عن أبي عمرو، كما نص عليه أبو حيان[2]. وكما نص عليه سيبويه نفسه في كتابه حيث قال:

(وأما الذين لا يُشبِعون فيَخْتَلِسُون اختلاساً، وذلك قولك: يضرِبُها، ومِنْ مَأْمَنِكَ، يُسْرِعُونَ اللفظَ. ومن ثم قال أبو عمرو: " إِلَى بَارِئِكُمْ "[3]). وسيبويه هنا يحكي كيف تلقّى أداء هذا الحرف عن أبي عمرو.

وقال الزجاج: (وأحسِبُ أن الرواية الصحيحة ما روى سيبويه فإنه أضبط لِمَا رَوَى عن أبي عمرو[4]). وهذا نص صريح من الزجاج في رواية سيبويه عن أبي عمرو.

وحكى ابن مجاهد عن سيبويه قال: (كان أبو عمرو يختلس الحركة من: ﴿بَارِئكُم﴾، و﴿يَأْمُرُكُم﴾، وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات فَيَرَى من سمعه أنه قد أسكن ولم يكن يُسكن[5]).

(1) المصدر نفسه:1/ 332.

(2) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير،تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ط،1420هـ :1/ 333.

(3) الكتاب:4/ 202.

(4) أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط،1، 1408هـ/ 1988م:1/ 136.

(5) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق، شوقي ضيف،ط.دار المعارف مصر: ص 156.



ولم يكن سيبويه يسْطِيعُ وصف أداء الاختلاس، وهو من الخفاء بمكان، إن لم يكن تلقاه مشافهة عن أبي عمرو. وقد نقل سيبويه عن أبي عمرو في الكتاب أربعا وأربعين مرة(1).

❖ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت171هـ)

يعتبر الخليل أبرز شيوخ سيبويه الذين لزمهم، وكانوا سببا في تأليفه الكتاب، وشهرة الخليل غنيةٌ عن مزيد قول فيه، إلا أننا نريد أن نشير إلى اهتمام الخليل بالقراءات، فقد ذكرت كتب التراجم(2) أنه أخذ القراءة عن عاصم بن أبي النجُود(ت 127هـ)، وعبد الله بن كثير(ت120هـ)، وهما من القراء السبعة، أولهما شيخ الإقراء في الكوفة، وثانيهما إمام أهل مكة في القراءة، كما أن للخليل رواية عن شيوخه في النحو ممن عُني بالقراءات كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، فقد جزم ابن الجزري بقراءته على عيسى بن عمر(3). كما أنه انفرد ببعض الأحرف القرائية التي عُرف بها ونسبت إليه، مما يدل على أن له اختيارا في القراءات، وقد وظَّف علمه بالقراءات في معجمه (العين) فوصلت استشهاداته بالقراءات إلى أربعة وثمانين موضعا(4).

ولا شك أن سيبويه أخذ عن شيخه من كل علم بسبب، وضَرَبَ من كل فنّ بسهم. وقد روى عنه في الكتاب (522) مرة.

---

(1) علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، دار عالم الكتب القاهرة، ط2، 1399-1979: ص102.

(2) شمس الدين الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417-1997: ص 51.

(3) ابن الجزري، غاية النهاية:1/ 613.

(4) انظر: القراءات القرآنية وتوجيهها في كتاب العين: جمع ودراسة، عبد الله بن محمد المسملي، مجلة الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد السابع،1430هـ: ص 228.



❖ هارون بن موسى الأعور البصري (ت 170هـ)

وإلى هارون هذا ينسب أول تأليف في توجيه القراءات، وكان له الشرف في أن دلَّ الناس على هذا العلم الذي أثرى الدراسات اللغوية والقرآنية، وإن كان عمله لم يوافقه عليه الناس مبدأ الأمر، قال أبو حاتم السجستاني: (أول من تتبع بالبصرة وجوه القراءات وألَّفَها وتتبع الشاذَّ منها: هارون بن موسى الأعور. قال: وكان من القُراء. فكَرِه الناس ذلك وقالوا: قد أساء حين ألَّفَها. وذلك أن القراءة إنما يأخذها قُرون وأمة عن أفواه أمة ولا يلتفت منها إلا ما جاء من راوٍ راوٍ[1]).

ولا شك أن سيبويه تلقَّى عن هارون القراءات واطلع على كتابه، وكان عمل هارون قد فتح الباب لتعليل القراءات ونقدها من حيث اللغة، ولذلك وجدنا الأصمعي يقول عن هارون: وكنت أشتهي أن يُضرَبَ لمكان تأليفه الحروف[2].

روى سيبويه عن هارون في الكتاب خمسَ مرات، كلها من القراءات، مما يدل على أنه أخذ منه القراءات، ومن هذه المواضع، قال سيبويه:(وحدّثنا هارون أن ناسًا، وهم الكوفيون يقرؤونها: ث ﴿ثمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾ مريم: ٦٩، وهي لغة جيدة[3]).

وقال: (وزعم هارون أنها في بعض المصاحف: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾ القلم:٩ [4]).

وقال: (وحدثني الخليل وهارون أن ناسًا يقولون: ﴿مُرُدِّفِينَ﴾الأنفال: ٩، فمن قال هذا فإنه يريد مرتدفين[5]).

(1) علم الدين السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق، مروان العطية ومحسن خرابة، دار المأمون للتراث بيروت،ط،1، 1418-1997،،:1/ 324.
(2) المصدر نفسه:1/ 324.
(3) الكتاب:2/ 399.
(4) المصدر نفسه:3/ 36.
(5) المصدر نفسه:4/ 444.



-عيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ)

هو: أبو عمرو عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري، قيل كان مولى خالد بن الوليد، رضي الله عنه، أخذ القراءة عرضاً عن عبد الله بن أبي إسحاق، وروى الحروف عن عبد الله بن كثير، وابن محيصن، وسمع الحسن البصري، وله اختيار في القراءة على قياس العربية[1].

وهو صاحب الكتابين المشهورين في النحو: الإكمال، والجامع، اللذين أفاد منهما سيبويه. ويذكر أهل التراجم أن سيبويه أخذ عنه النحو، ولا يضيفون شيئا آخر، وروى عنه في الكتاب (22) مرة، ومن جملتها نقولا قرائية حدث بها عيسى أبا بشر، ومنها:

(وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرؤونها: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ الزخرف: ٧٦ [2]). بل هناك نقل صريح يدل على أخذ سيبويه القراءات عن عيسى وهو قوله:

(وكان عيسى يقرأ هذا الحرف: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ﴾ القمر: ١٠ [3]).

إذ كيف يطلع سيبويه على هذا الحرف دون بقية قراءته إن لم يكن تلقى عنه القرآن كاملا، أو على الأقل، تَلَقَّى عنه اختياره الذي خالف فيه الناس.

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط، 1900،:3/ 486.

(2) الكتاب:2/ 392-393.

(3) الكتاب:3/ 143.



المطلب الثاني: منزلة القراءات في الكتاب

عددها:

اشتمل الكتاب على عدد من الشواهد القرآنية التي تبرز اهتمامه بالقراءات، واعتماده عليها

وقد أحصينا شواهد القراءات في كتاب سيبويه من خلال فهرسة كتاب سيبويه الذي وضعه الأستاذ: محمد عبد الخالق عضيمة، فألفينا أن عدتها نحوُ: سبعة وخمسين ومائة، من جملة شواهد القرآن التي يبلغ عددها حسب الفهرس المذكور نحو: ستة وتسعين وثلاثمائة شاهد، وهي نسبة عالية تبرز اهتمامه بالقراءات واعتماده عليها(1).

تنوعها الجغرافي:

كان سيبويه يعتمد قراءات القرأة أيا كان موطنهم، وأيا كان مذهبهم في القراءة، فاستشهد بقراءات لقراء البصرة، والكوفة، والشام، والمدينة، ومكة، وليس كما زعم بعضهم أن سيبويه كان متعصبا لقراء بلده، وأنه كان يفضلهم على غيرهم، والذي يظهر أن سيبويه لم يكن مشغولا بنسبة القراءات، بل كان اهتمامه منصبا إلى القراءة نفسها.

طُرُق عزو القراءات في الكتاب:

الذي يتتبع استشهادات سيبويه بالقراءات يلف أنه قلما يعزو القراءة التي يستشهد بها إلى صاحبها، أو قلما يذكر اسم القارئ نفسه، ولنسبة القراءات عنده صور منها:

---

(1) محمد عبد الخالق عضيمة، فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، مطبعة السعادة،ط،1، 11395- 1975، ص 720.



❖ الصورة الأولى: إبهام النسبة.

وذلك باستعمال كلمة بعض أو ما يشبهها، ومن أمثلته: قوله: (وزعموا أنّ بعضَهم قرأ: ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ ص: ٣ وهي قليلة[1])، وقوله: (وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ المسد: ٤[2]). وقوله: (ألا ترى أنهّم قرءُوا: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ فصلت: ١٧، وقبله نصبٌ[3]).

ويستعمل ضمن هذا النوع مصطلحات منها:

(قرأ بعض القرّاء)، (وزعموا أنّ بعضَهم قرأ)، (قرأ بعضُهم)، (قرأ أناس)، (قرأ ناسٌ)، (قرأ بعض الناس)، (بعض القرَّاء قرأ)، (وقد قُرئ هذا الحرف).

❖ الصورة الثانية: النسبة للبلد، وهي أقل إبهاما من سابقتها.

من ذلك قوله: (وقرأ أهل الكوفة: ﴿ فَتُذَكِّرُ﴾ رفعـًا[4])، وقوله: (وبلغنا أن أهل المدينة يرفعون هذه الآية: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا فَيُوحِي بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ﴾ الشورى: ٥١[5]) وقوله: (وقراءة أهل مكة اليوم: ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾ القصص: ٢٣، بين الصاد والزاي[6]).

واستعمل في هذا النوع المصطلحات التالية: (أهل الكوفة)، (الكُوفِيُّون)، (أهل المدينة)، (أهل مكة)، (أهل الحجاز).

---

(1) الكتاب:1/ 58.
(2) المصدر نفسه:2/ 70.
(3) المصدر نفسه:1/ 95.
(4) المصدر نفسه:3/ 54.
(5) المصدر نفسه:3/ 50.
(6) المصدر نفسه:4/ 196.



ومما يجدر التنبيه عليه أن سيبويه لا يقصد بهذه المصطلحات عيْنَ ما عند علماء القراءة المتأخرين، فلو أخذنا مصطلح "أهل الكوفة" -الذي يطلق عند المتأخرين على قراءة عاصم وحمزة والكسائي- لوجدنا أن سيبويه استعمله في موضعين:

في إحدى الموضعين أطلقه على قراءة حمزة وحده، قال:

(وقرأ أهل الكوفة: ﴿ فَتُذَكِّرُ﴾ رفعًا[1])، وهذه القراءة قرأ بها حمزة وحده من الكوفيين، مما جعل محقق الكتاب الأستاذ عبد السلام هارون يعلق على سيبويه بقوله: إطلاقه هذا يعوزه التحقيق، وقد وقع المحقق رحمه الله في هفوة، وذلك أنه حاكم سيبويه إلى مصطلح لم يتقرر معناه عند القَرَأَة إلا بعد تأليف السبعة لابن مجاهد (ت 324هـ)، وصار الكوفيون يراد بهم: عاصم وحمزة والكسائي[2].

وصنيع ابن مجاهد متأخر بقرن ونصف تقريبا عن تأليف سيبويه لكتابه، فلا يصح ولا يقبل تفسير نص سيبويه بهذا التفسير الذي لم يدُرْ بخَلَد سيبويه.

وفي الموضع الثاني قال سيبويه: (وحدّثنا هارون أن ناسًا، وهم الكوفيون يقرؤونها: ﴿ثمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾[3]).

وعلق المحقق على الكوفيين فقال: والكوفيون هم: عاصم، وحمزة، والكسائي.

وهذه هفوة أخرى من المحقق رحمه الله، فلم يقرأ بها أحد من الثلاثة المذكورين، وإنما هي قراءة طلحة بن مصرف، ومعاذ بن مسلم الهراء، وزائدة عن الأعمش، وهارون الأعور عن أهل الكوفة، ورواية عن يعقوب[4].

---

(1) الكتاب:3/ 54.

(2) انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق، شوقي ضيف،ط.دار المعارف مصر: ص 163.

(3) الكتاب:2/ 399.

(4) عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1422-2002، :5/ 383.



وقد كان لسيبويه فضل السبق في إنشاء هذا المصطلح، الذي كان يطلق إطلاقا عاما على قراءة أي قارئ من أهل الكوفة، وقد تبع سيبويه في استعماله بهذا المعنى الفراء في معانيه[1]، وابن جرير الطبري[2]، وأبو إسحاق الزجاج[3].

وقد خُلد هذا المصطلح في كتب القراءات، فبعد تسبيع ابن مجاهد، وإدراجه ضمن السبعة القراءَ الثلاثة الكوفيين: عاصما وحمزة والكسائي، تقيَّد هذا المصطلح بهؤلاء الثلاثة.

مع أن تفسير الكوفيين بالقراء الثلاثة من السبعة غير مقبول علميا، لأن سيبويه لم يكن يقصد هؤلاء الثلاثة بهذه الكيفية، وبتتبع عزو القراءات في المواضع التي ورد فيها مصطلح "الكوفيين" في الكتاب، تبين أن مراد سيبويه بالكوفيين يشمل:

عاصم بن أبي النجود (ت 127هـ)، وأبان بن تغلب (ت141هـ)، والأعمش سليمان بن مهران (ت 148هـ)، وطلحة بن مصرف (ت146هـ)، وعيسى بن عمر الهمداني (ت150هـ)، وحمزة بن حبيب الزيات (ت156هـ)[4].

وإنما أجمل سيبويه النسبة في هذا النوع، لأنه لاحظ أن القراءة قرأ بها أكثر من قارئ، فأراد سيبويه الاختصار بنسبتها لأهل البلد ك: (أهل الكوفة)، أو: (أهل المدينة)، أو: (أهل مكة)، ففي هذا استغناء بالإجمال عن التفصيل.

وفيما تقدم من تصريح سيبويه بالكوفيين في عزو القراءات، أبلغ رد على الدكتور: عبد الفتاح شلبي الذي يذهب إلى أن سيبويه لم (يَنُصَّ إذا ما نَصَّ إلا على إمام

(1) أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، تحقيق، أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط،1،:3/ 214.

(2) أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط،1، 1420ه/ 2000م:5/ 481.

(3) معاني القرآن وإعرابه:1/ 354.

(4) بدر بن محمد الجابري، الكوفيون في كتاب سيبويه، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد الحادي عشر،1435-2013، ص 22.

بصري كأبي عمرو بن العلاء، أو من قرأ على بصري كالأعرج، أو عيسى، أو من بعُدَ عن هذه العصبية كعبد الله بن مسعود، أو أُبي رضي الله عنهما[1]).

وقد صرح سيبويه بغير القراء البصريين، كما ستقف عليه في النوع الآتي، وهذا القول من الدكتور مبني على فكرة التعصب التي ليس من دليل عليها، مع ما في نسبة القراءة للكوفيين من مناقضة ومضادَّة لهذه الفكرة.

❖ الصورة الثالثة: النسبة للقارئ مع تعيين اسمه

وهي أوضح الصور في نسبة القراءة، إلا أنها أقل استعمالا وورودا في الكتاب، ولم يسم سيبويه من أعلام القَرَأَة إلا تسعة وهم: عبد الله بن مسعود[2]، وأبي بن كعب[3]، ومجاهد بن جبر[4]، والحسن البصري[5]، والأعرج[6]، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي[7]، ومحمد بن مروان[8]، وعيسى بن عمر[9]، وأبو عمرو بن العلاء[10].وسيبويه في تعامله مع القراءات، لم يكن مهتما بنسبة القراءات إلا قليلا، لأن عزو القراءات ونسبتها لقارئها أو لقارئيها ليس من مقصد سيبويه، وإنما هدفه ومقصده من إيراد القراءة يتلخص في الاعتضاد بها أو توجيهها، وهو الأعم الأغلب،

---

(1) عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو، ط،دار المطبوعات الحديثة، المملكة العربية السعودية، ط 2،1409- 1989: ص 164.

(2) الكتاب:3/ 143، و:4/ 82.

(3) المصدر نفسه:1/ 95.

(4) المصدر نفسه:3/ 25.

(5) المصدر نفسه:1/ 172.

(6) المصدر نفسه:2/ 187، و:3/ 134، و:4/ 196.

(7) المصدر نفسه:3/ 44.

(8) المصدر نفسه:2/ 397.

(9) المصدر نفسه:3/ 143.

(10) المصدر نفسه:2/ 43.

أو ليوازن بين بعض القراءات. وكما نلحظ فمنهج سيبويه متنوع في نسبة القراءات، وقد نقل عن قراء من جميع الأمصار.

ويذهب الدكتور: عبد الفتاح شلبي إلى أن سيبويه لم ينسب بعض القراءات لعدم اتضاح منزلة القراء في زمنه، أو أن دافعه العصبية الطائفية أو المنافسة في الصنعة، وذلك حيث يقول: (أو الصواب أن القراء لم تتضح منزلة الأئمة منهم في زمنه، فنراه يقول: وقرأ أهل المدينة كذا دون إسناد إلى نافع مثلا، وقرأ أهل الكوفة كذا دون إسناد إلى حمزة والكسائي، وقرأ بعضهم كذا، أو أن هذه قراءة أهل الحجاز، أو قراءة أهل مكة كذا دون إسناد إلى ابن كثير، أو دفعته العصبية الطائفية، والمنافسة في الصنعة إلى عدم ذكر هؤلاء[1]).

والتعليل بعدم اتضاح المنزلة عند سيبويه الذي يذهب إليه الدكتور مبني على تسبيع القراءات، وهو أمر حدث بعد سيبويه، فلا يقبل التعليل به لصنيع سيبويه.

وأما التعليل بالعصبية الطائفية، فما من دليل عليه من ناحية، ومن ناحية أخرى فلو كان الأمر كذلك لما صرح سيبويه بالكوفيين.

❖ المطلب الثالث: تصنيف القراءات في الكتاب

نحاول في هذا المطلب أن نقف على مجالات استدلال سيبويه بالقراءات، هل كان يورد القراءة على سبيل إرساء القاعدة النحوية، أم لدعم القواعد وتوكيدها، وهل يقدم القراءة على الشاهد الشعري، وهل كان يورد القراءة للاحتجاج بها أم للاحتجاج لها؟

أخذنا نماذج من أبوابه وحاولنا أن نقف على منهجه في إيراد الشواهد القرائية، وتبين لنا أن منهجه يمكن أن يلخص فيما يلي:

(1) عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو: ص 164.



❖ **الحالة الأولى: أن يضع عنوان الباب ويمثل له بأمثلة يقيسها على القرآن، ويذكر بعدها الآيات الواردة في الموضوع، ثم ما ورد عن العرب من النثر مما تلقاه وسمعه، ثم يختم بالشاهد الشعري.**

ومن أمثلته: (هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكنَّ).

قال: (فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ **هود: ٤٣، أي: ولكنَّ من رحم. وقوله عز وجل:** ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا﴾ **يونس: ٩٨ أي: ولكنَّ قوم يونس لما آمنوا. وقوله عز وجل:** ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ **هود: ١١٦، أي: ولكنَّ قليلاً ممن أنجينا منهم. وقوله عز وجل:** ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ **الحج: ٤٠، أي: ولكنهم يقولون: ربُّنا الله. وهذا الضربُ في القرآن كثير[1]).**

ثم يذكر بعد هذه الآيات القرآنية بعض ما رواه عن العرب، وهما نصَّان نثريان، ثم يختم الباب بشاهدين شعريين. ومثل هذا (باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه)، فقد بدأه بمثال، وهو: (أتاني زيد الفاسقَ الخبيثَ)، ثم ذكر بعده قراءة عاصم بن أبي النجُود، فقال: وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ **المسد: ٤، لم يجعل الحمالة خبرا للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكرُ حمّالةَ الحَطَبِ، شتمًا لها، ثم ذكر بعدها قول عروة الصعاليك العبسي:**

سَقَوْني الخمرَ ثمَّ تكنَّفوني ... عُداةَ الله من كَذِبٍ وزورِ

والشاهد فيه نصب (عُداةَ) على الشتم والذم.

---

(1) الكتاب: 2/ 326.



وقول النابغة:

لَعمــــري ومـــا عَمــــري علـــيَّ بهـــيّنٍ	لقــــد نطقـــتْ بُطــــلاً علـــيّ الأقـــارعُ
أقـــارعُ عَــــوفٍ لا أُحـــاوِلُ غيرَهـــا	وجـــوهَ قـــرودٍ تبتغـــي مـــن تُجـــادع

والشاهد فيه: نصب (وجوهَ) على الذم أيضا.

وفي هذا الباب وجدناه يجعل قراءة عاصم أصلا، وما بعدها من شعر العرب إنما هو لتقوية القاعدة وتأكيدها.

وفي هذا النوع يجعل سيبويه القراءة أصلا، ويقيس عليها ما أشبهها، كما فعل عند حديثه على إجراء صلة (مَنْ) وخبره إذا عنيت اثنين، كصلة اللذينِ، وإذا عنيت جميعا كصلة الذينَ، ويقول:

(وزعم الخليل رحمه الله أن بعضهم قرأ: ﴿وَمَنْ تَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ الأحزاب: ٣١، فجُعلت كصلة التي حين عنيتَ مؤنثا. فإذا ألحقت التاء في المؤنث ألحقت الواو والنون في الجميع[1]). فقاس إلحاق الواو والنون في الجمع على إلحاق التاء في المؤنث.

❖ الحالة الثانية: أن يَعرِضَ القضيَّة النحوية، ثم يمثلَ لها بأمثلة على وفق ما قالت العرب، ثم ينتقل إلى ما ورد عن العرب: شعرها ونثرها، ثم يختم حديثه بذكر القراءة التي تدعم القاعدة وتعضدها.

ومن أمثلته: (هذا باب الأمر والنهى) فقد تكلم فيه عن كون الاسم عاملا في الفعل، مثل: عبد اللهُ اضربْه، ثم تدرج إلى مسألة دخول الفاء على الأمر، ضاربًا

(1) المصدر نفسه:2/ 415.



الأمثلة من النثر تارة ومن الشعر أخرى، ويورد أمثلة للموصول والدعاء، ويذكر جواز الرفع والنصب فيه كما في الأمر والنهي، ثم يقول بعد ذلك:

(وأمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ النور:٢. وقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ المائدة: ٣٨، فإن هذا لم يُبْنَ على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ محمد: ١٥[1]). فقد أَخَّرَ الآيتين كما هو واضح.

وفي: (باب ما ينتصب على التعظيم والمدح) يقعد القاعدة بقوله:

(وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعتَه فابتدأتَه.)

ثم يمثل بقولك: "الحمدُ لله الحميدَ هو"، و"الحمدُ لله أهلَ الحمد"، و"الْمُلكُ لله أهلَ الْمُلك".

ثم يورد بيتي الأخطل:

نفسي فداءُ أميرِ المؤمنين إذا ... أبْدَى النواجذَ يومٌ باسلٌ ذكَرُ

الخائضُ الغمرَ والميمونُ طائرُه ... خليفةُ الله يُستسقى به المطرُ

ثم يستشهد بقول مُهلهِل:

ولقد خبطن بيوتَ يشكُرَ خبطة ... أخوالنا وهمُ بنو الأعمامِ

ثم يقول:

(وسمعنا بعض العرب يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ الفاتحة: ٢، فسألت عنها يونسَ فزعم أنها عربية.

(1) الكتاب:1/ 142-143.



ومثل ذلك قول الله عز وجل: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ النساء: ١٦٢. فلو كان كله رفعًا كان جيداً. فأما ﴿وَالْمُؤْتُونَ﴾ فمحمولٌ على الابتداء[1]).

فقد قعَّد القاعدة ثم مثَّل لها بالنثر، ثم أتبعه ببيتي الأخطل والمهلهل، وأخَّر قراءة نصب ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ وهي قراءة زيد بن علي وأبي زيد والكسائي وأبي العالية وعيسى بن عمر وابن السميفع[2].

❖ الحالة الثالثة: الاحتجاج للقراءات وتخريجها.

إن الناظر في الكتاب يلحظ أن أبا بشر كان في بعض الأحيان حريصا على بيان وجه القراءة في العربية، حتى يحسب القارئ أنه يقرأ كتابا في توجيه القراءات، ومن ذلك أنه كان حريصا على سؤال شيوخه عن وجه القراءة، فكثيرا ما يطالع القارئ في الكتاب (وسألته عن قوله عز وجل)، ومنه ما جاء في: (بابٌ من أبواب أنَّ) أنه سأل الخليل عن قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الأنعام: 109، ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضع، إنما قال: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾، ثم ابتدأ فأوجب فقال: ﴿ إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. ولو قال: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، كان ذلك عذراً لهم[3]).

فقد سأله عن قراءة الكسر فوجهها الخليل بأنها محمولة على الاستئناف، وفي قول الخليل: (ولو قال: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، كان ذلك عذراً لهم). معناه: لو فَتَحتَ (أنَّ) هنا وجعلتَها بمنزلة التي في نحو: بلغني أن زيدا منطلق، لكان عذرا لمن أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون، لأنه إذا قال القائل: إن زيداً لا يؤمن،

---

(1) المصدر نفسه:2/ 63.

(2) عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات:1/ 6.

(3) الكتاب:3 / 123.



فقلتَ: وما يُدريك أنه لا يؤمن، كان المعنى: إنه يؤمن، وإذا كان كذلك كان عذرًا لمن نفى الإيمان عنه.

وهنا يظهر سيبويه اطلاعه على القراءات، ويخبر شيخه بأن أهل المدينة[1] يقرؤون: مِن أَنَّهَا شَهِيدَيْنِ . فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السُّوق أنك تشتري لنا شيئًا، أي: لعلَّكَ، فكأنه قال: لعلَّها إذا جاءت لا يؤمنون[2].

فقد بين سيبويه وجه القراءتين معا، أما كسر الهمزة من: مِن إِنَّهَا شَهِيدَيْنِ فمحمولة على الاستئناف، وأما فتح الهمزة ﴿ أَنَّهَا﴾ ف(أنَّ) هنا بمعنى (لَعَلَّ).

ومن أمثلة الاحتجاج للقراءات عند الإمام، قوله:

(وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ المنافقون:10. فقال: هو كقول زهير:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

فأنت ترى أن سيبويه استشكل قراءة الجمهور بالجزم في ﴿وَأَكُنْ﴾ فسأل عنها الخليل، فبين له أنها موافقة لسَنَن العربية، ومثَّلَ له بقول زهير المتقدم، وحاصل توجيهه أن الفعل مجزوم على توهُّم جزم ﴿ فَأَصَّدَّقَ﴾ لو لم يكن فيه فاء.

قال: (فإنما جروا، لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهَّموا هذا [3]، ومما يندرج ضمن هذا

---

(1) قرأ بفتح "أنها" نافع وأبو جعفر المدنيان، وابن عامر الشامي، وحفص عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره. ينظر: ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، تحقيق، علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى،: ج2/ 261.

(2) الكتاب:3/ 123.

(3) الكتاب:3/ ، 100-101.



النوع قوله:(وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾، فزعم أن النصب محمول على (أَنْ) سوى هذه التي قبلها[1]). ويقف عند القراءاتين الواردتين في قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾ رفعا ونصبا ويحتج لهما من كلام العرب.

❖ **الحالة الرابعة: الاحتجاج بالقراءة لتوكيد القاعدة.**

نجد سيبويه في بعض المواطن لا يكون اهتمامه منصبا على القراءة نفسها، وإنما يأتي بها في سياق سوق الأدلة والشواهد على القاعدة التي قررها.

ومن ذلك ما جاء في: (باب اشتراك الفعل في أَنْ وانقطاع الآخِر من الأول الذي عمِل فيه أنْ) وفيه يذكر أن الحروف التي تُشرِك هي: الواو، والفاء، وثم، وأَوْ.

ثم ذكر جواز الرفع في هذه الحروف في مثل قولك: أريد أن تأتيني فتشتِمُني، ويذكر قول رؤبة:

.... يريـــــدُ أن يُعْرِبَـــــهُ فيُعْجِمُـــــهْ

أي: فإذا هو يُعجِمُه.

ثم يذكر آيتين، أما الأولى فهي مرفوعة اتفاقا وهي قول الله عز وجل: ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ﴾ الحج: ٥، أي: ونحنُ نقر في الأرحام، لأنه ذكر الحديث للبيان ولم يذكره للإقرار.

والآية الثانية هي: قوله عز وجل: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ البقرة:٢٨٢، فانتصب لأنّه أمرَ بالإشهاد لأن تُذَكِّر إحداهما الأخرى ومن أجل أن تذكر، وقرأ أهل الكوفة: ﴿فَتُذَكِّرُ﴾ رفعـًا.وهي قراءة حمزة، ويلحظ القارئ أن

(1) المصدر نفسه:3/ 49.



سيبويه لـم يكـن همـه أن يوجـه القـراءتين في: ﴿فَتُذَكِّر﴾ كمـا رأينـاه في أمثلـة الحالـة الثالثة، ولكنه أراد بها تقوية القاعدة.

وهـذا النـوع كثيـر في الكتـاب، ففـي: (بـاب مـا يكـون الاسـم فيـه بمنزلـة الـذي في المعرفة) نجده يذكر جملة من القراءات، ولكنه لا يقف عندها، وهي: ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ ق:٢٣، و ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾ هـود: ٧٢، و ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ الأنعـام: ١٥٤، ويدلك أنه كان مشغولا بالمسألة التي كـان يقررهـا، أنـه لـم ينسُـب القـراءتين الأخيرتين.

ونجـده يقـيس القـراءة علـى شـاهد شـعري ويحمِلُهـا عليـه، فبعـد أن ذكـر قـول الحارث بن نهيك:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ... وَمُخْتَبِطٌ مما تُطِيحُ الطَّوائحُ

قال: (ومثـل: ليُبـكَ يزيـدُ قـراءةُ بعضـهم[1]: ﴿ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ الأنعام: ١٣٧ ، رفع الشركاء على مثل ما رفع عليه (ضَارِعٌ)[2]).

المصطلحات التي وصف بها القراءة:

كان سيبويه بعد أن يورد القراءة يُعَلق أحيانا عليها ويصنفها في مستوى الفصـاحة، وقد استعمل عدة مصطلحات في الحكم على القراءة منها:

❖ لغة جيدة:

يقـول: (وحدّثنا هـارون أن ناسـًا، وهـم الكوفيـون يقرؤونهـا: ﴿ثمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾ مريم: ٦٩، وهي لغة جيدة[3]).وقد اسـتعملها مـرة واحدة فقط.

---

(1) هي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي والحسن ا لبصري وأبي عبد الملك قاضي الجند وعلي بـن أبي طالب في رواية. انظر: معجم القراءات:2/ 552.
(2) الكتاب:1/ 290.
(3) المصدر نفسه:2/ 399.



❖ قليلة:

يقول: (وزعموا أنّ بعضَهم قرأ: ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ وهي قليلة[1]).

ويقول أيضا في كسر الواو التي هي ضمير من أجل التقاء الساكنين (وقد قال قوم: ﴿وَلَا تَنْسَوِا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ البقرة: ٢٣٧، جعلوها بمنزلة ما كسروا من السواكن، وهي قليلة[2]).

❖ رديء:

وقد وصف به سيبويه قراءة الذين يحققون الهمزتين من كلمة، نحو: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، قال: (وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناسٌ معه. وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديءٌ، فيجوز الإدغام في قول هؤلاء. وهو رديء[3]).

وقد استند سيبويه في تضعيفه لتحقيق الهمزتين إلى أمرين:

❖ السماع، فهو يرى أنه قليل الاستعمال، لأنه لم يبلغه إلا من طريق عبد الله بن إسحاق الحضرمي(ت117هـ) وأناس معه.

❖ القياس، فهو يرى أن العرب تحامت النطق بهمزتين مجتمعتين في كثير من كلامها.

وعذر سيبويه أنه حين كان يقرر هذه المسألة كان يستحضر ما هو مشهور في بيئته البصرية، ومن المعلوم أن قارئ البصرة المشهور أبو عمرو بن العلاء شيخ سيبويه، كان من مذهبه تسهيل الهمزتين[4].

---

(1) المصدر نفسه:1/ 58.

(2) الكتاب:4/ 155.

(3) المصدر نفسه:4/ 434.

(4) غانم قدوري الحمد، ظواهر لغوية في القراءات القرآنية، دار عمار الأردن،ط،1، 1427-2006،:ص 33.



❖ قليل رديء:

وقد استعمله في وصف قراءة التحقيق في: (النبيء) و(البريئة) قال:

(وقد بلغنا أنَّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون (نبي) و(بريئةٌ)، وذلك قليلٌ رديء. فالبدل ههنا كالبدل في مِنساةٍ وليس بدل التخفيف، وإن كان اللفظ واحداً[(1)]).

وسيبويه هنا إنما يتحدث عن لهجة أهل الحجاز، وليس عن قراءتهم بدليل قوله: "أنَّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون"، ولم يقل: يقرؤون.

والملاحظ أنه استعمل مصطلح (رديء) في الموضعين معا، في تحقيق الهمز، وهو ضد (جيد).

❖ ضعيف في الكلام:

وقد استعمله تلميحا في وصف قراءة النصب في ﴿كُن فَيَكُونَ﴾ وهي قراءة ابن عامر الشامي في المواضع الستة[(2)]، ووافقه الكسائي في موضعي النحل ويس، قال رحمه الله: (واعلم أن الفاء لا تُضمَر فيها (أنْ) في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع... ومثله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، كأنه قال: إنما أمرنا ذاك فيكونُ. وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر... وهو ضعيف في الكلام[(3)]).

وسيبويه هنا لم يشر إلى قراءة النصب في مِن كُن فَيَكُونَشَهِيدَيْنِ، وإن كان مقتضى كلامه أنها ضعيفة، ولكن لا ينبغي التحامل على سيبويه، فلم يذكر كعادته القراءة

---

(1) الكتاب:3/ 555.
(2) في البقرة، وآل عمران، وموضع النحل، ومريم، ويس، وغافر.
(3) الكتاب:3/ 38-39.



ولا القارئ، فكيف يسوغ أن يتهمه الدكتور: أحمد مكي الأنصاري بأنه ضعف قراءة ابن عامر، ويقول:

(ومع التوثيق الكامل لقراءة الكسائي وابن عامر فإن سيبويه رحمه الله يقرر ضعف النصب في هذه الحال[1]).

ولا أدري عن أي توثيق يتكلم الدكتور، فإنه يتعامل مع سيبويه وكأنه كان عارفا بتواتر القراءة وأنها سبعية وخالفها، وهذا ليس بصحيح، فسيبويه لم يطلع على قراءة ابن عامر، إذ إننا نظرنا في الكتاب فلم نجد ذكرا لابن عامر ولا لأهل الشام فيه، مع أنه في نسبة القراءات استعمل مصطلح: (أهل المدينة)، و(أهل مكة)، و(أهل الكوفة)، و(أهل الحجاز)، ولا وجود للشام ولا لابن عامر في الكتاب، وهذا يدل على أن سيبويه لم تصله قراءة عبد الله بن عامر الشامي (ت118هـ)، ومن الْمُسَلَّم عند أهل القراءات أنه لا يحيط بها أحد، فكيف نُلزم سيبويه بأنه عندما كان يقرر هذه القاعدة كانت قراءة ابن عامر في خَلَده.

❖ لغة رديئة:

وقد وصف به قراءة نصب ﴿سَوَاءً مَحْيَاهُمْ﴾ على رأي بعض الباحثين الذين يتهمون سيبويه بتضعيف القراءات، وهي قراءة حفص عن عاصم وحمزة والكسائي[2].

قال رحمه الله:(واعلم أن ما كان في النكرة رفعا غير صفة فإنه رفعٌ في المعرفة. من ذلك قوله جل وعز: ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا

(1) أحمد مكي الأنصاري، سيبويه في الميزان، مجلة مجمع اللغة العربية، ج 34، شوال 1394-1974،: ص 106.

(2) الشاطبي القاسم بن فيرُّه، حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، تحقيق، محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية،ط،4، 1426-2005: ص 71.



وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ **الجاثية: ٢١**. وتقول: مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه. فكذلك هذا وما أشبهه. ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة فيقول: مررتُ بعبد الله خيراً منه أبوه. وهي لغةٌ رديئة). وأنت تلحظ أن سيبويه وصف اللغة بالرداءة، ولم يصف القراءة.

❖ لغة ضعيفة:

وقد وصف به قراءة إبدال الهمزة ياء في: (يَا صَالحُ يْتِنَا)، قال:

(وزعموا أن أبا عمرٍو قرأ: (يا صالح يْتِنَا) جعل الهمزة ياءً ثم لم يقلبها واواً.

ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلاً. وهذه لغة ضعيفة، لأن قياس هذا أن تقول: يا غُلاَمُوجَلْ[1]).

وإبدال الهمزة ياء في: (يَا صَالحُ يْتِنَا) قراءة شاذة تنسب لأبي عمرو البصري وعاصم في رواية والأعمش.[2]، والقراءة المتواترة هي إبدال الهمزة واوا " يا صالح اوتِنَا" وهي قراءة ورش عن نافع، والسوسي عن أبي عمرو، وأبي جعفر المدني[3].

ومع أن القراءة التي أوردها سيبويه شاذة، والشذوذ قد يلحق القراءة من جهة اللغة، ولكن سيبويه وجَّهَ نقده للغة التي وردت عليها القراءة، ولم يوجهه للقراءة نفسها، وهذا من أدبه الجمِّ مع القراءات القرآنية بأنواعها.

وهنا لا بد أن نطرح سؤالا بعد أن تتبعنا المصطلحات التي عقَّب بها سيبويه على القراءات، وهو: هل كان سيبويه يضعف القراءات؟

(1) الكتاب: 4/ 338.

(2) معجم القراءات: 3/ 97.

(3) عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبي والدرة، دار الكتاب العربي بيروت: ص 119.



يرى بعض الباحثين أن سيبويه يضعف القراءات ويصفها بالقبح والرداءة، وأن سيبويه كان يقدم القياس على ما سمعه من القراءات.

وممن ذهب هذا المذهب الدكتور: عبد الفتاح شلبي، الذي يقول: (ذلك لأن الملاك العام في احتجاجه للقراءات أنه أراد أن يُجري القراءات على مقاييس العربية، ومن هنا رأيناه لا يتحرج أن يصف كلا من القارئ والقراءة بالضعف[1]).

وقد سبق معنا في دراسة مصطلحات سيبويه في وصف القراءة أن أبطلنا هذا الرأي، وبينا أن سيبويه لم يصف القراءة بالضعف، وإنما وجه نقده للغة والأسلوب الذي وردت عليه القراءة. ويرى الدكتور: أحمد مكى الأنصاري أن سيبويه وقف من القراءات موقف المعارضة الصريحة حينا، والمعارضة الخفية حينا آخر[2]. وهذا التهجم على سيبويه مبنى على زعم: أن البصريين لهم منهج متحد، وأن مذهبهم قائم على الاستشهاد بالقراءات فيما وافق أقيَستهم وأصولهم المقررة، فإن خالفتها ردوها. حتى قال الدكتور مهدي المخزومي: (والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم – ولو بالتأويل – قبلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعدوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها[3]).

ولكن تعميم القول على جميع البصريين لا يصح، وخصوصا المتقدمين منهم الذين عاشوا قبل تصنيف القراءات وتنويعها، ولم يكن البصريون على منهج واحد في التعامل مع الشاهد القرائى، إذ إنه لا يمكن أن نقارن منهج سيبويه في التعامل مع القراءات بمنهج من جاء بعده، من أمثال: محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) الذي

(1) أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو: ص 166.
(2) انظر: أحمد مكي الأنصاري، سيبويه في الميزان، مجلة مجمع اللغة العربية، ج 34، شوال 1394-1974: ص 105.
(3) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ص 384.

كان يتهجم على القراءة والقارئ معا، أما سيبويه فلم يتعرض للقارئ أو اتهامه باللحن، كما فعل المبرد مرات كثيرة.

وسيبويه حينما يعقب على القراءات بالنقد نجده يقول: وهذه لغة ضعيفة، أو هي لغة قليلة، فهو لا يوجه الضعف إلى القراءة مباشرة، إنما يحمل القراءة على إحدى لغات العرب الموصوفة بالضعف أو بالقلة، ومع ذلك فهي لغة تصح القراءة بها، فالضعف والشذوذ أو القبح والرداءة ليس في القراءة نفسها إنما في اللغة التي قرأ بها القارئ[1].

وقد وقع الذين تحاملوا على سيبويه، وزعموا أنه يضعف القراءات، في مزالق في المنهج، ومن أشهرهم الدكتور أحمد مكي الأنصاري، الذي نسوق نموذجا من كلامه، يقول: (وسيبويه لا يحفل بالقراءة السبعية أو غيرها من القراءات إذا ما اختلفت مع القواعد النحوية البصرية بالذات[2]).

والذي يعني البحث من هذه المقولة هو أنَّ منطوقها ومفهومها يدلان على أنَّ سيبويه يعرف القراءة السبعية، وهو قول غير صحيح، وليس بمستقيم. والذي يتعين القول به هنا، هو أن سيبويه لم يكن لديه تصنيف للقراءات، بل كان ينظر للقراءات على اختلاف أنواعها نظرا واحدا، يدل على ذلك أمران:

أولا: قوله: (إلاَّ أنّ القراءة لا تُخالَفُ، لأنّ القراءة السُّنَّةُ[3])، ولم يحدد نوعا معينا من القراءات، مما يدل على أن له منهجا في قَبول القراءة، ومن ضمن شروطه: موافقة رسم المصحف، كما نجد ذلك في قوله:

---

(1) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، طبع جامعة الكويت، 1394-1974،: ص 52.

(2) أحمد مكي الأنصاري، سيبويه في الميزان، مجلة مجمع اللغة، ص، 106.

(3) الكتاب:1/ 148.

(وقال أيضـًا: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾ **الحديد: ٢٩. وزعموا أنّها في مُصحف أُبَيٍّ** : ﴿أَنَّهُمْ لا يَقْدِرُونَ﴾[1]).

ويقول: (ومثلُ ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ يوسف: ٣١، في لغة أهل الحجاز. وبنو تميم يَرْفعونها إلاّ من دَرى كيف هي في الْمُصحَفِ[2]).

ومراعاة رسم المصاحف من ضوابط قبول القراءة عند علماء القراءات، مما يدلنا على أن سيبويه أخو الحِذْق بالقرآن والنحو والشعر، كما سبق أن أثبتنا شخصيته القرائية في ترجمته.

ثانيا: صنيعه في كتابه من أوله إلى آخره الذي لم يصرح فيه بمصطلح واحد من المصطلحات المتداولة في عصرنا من: متواتر، وشاذ، وقراءة السبعة، والعشرة، والأربعة عشر، وغيرها، وأخص بالذكر المتواتر والشاذ والسبعة لكثرة دورانها دون غيرها.

وكل ذلك دليل قاطع على أنه عند الحديث عن القراءات في كتاب سيبويه، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أن المصطلحات التي نتداولها اليوم في أنواع القراءات وأقسامها ليس لها في كتاب سيبويه أو فِكْر سيبويه أي وجود. وصف القراءة بالضعف أو الشذوذ لكونها تمثل أسلوبا من أساليب العرب، والنقد إنما يتوجه إلى اللغة التى وردت عليها القراءة، وليس إلى القراءة نفسها، بدليل أنك تجده بعد أن يورد القراءة يقول: وهذه لغة ضعيفة، وتارة يحذف لفظة اللغة، ويكتفى بقوله: رديء...نقد القراءات عند سيبويه ليس بدْعا، ولكنه منهج سار عليه كثير من الأئمة، مثل: يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، وابن قتيبة (ت276هـ)، وأبى إسحاق الزجاج (ت310هـ)، وابن جرير الطبري(ت310هـ)، وابن مجاهد(ت324هـ)،، وغيرهم.

---

(1) المصدر نفسه:3/ 166.

(2) المصدر نفسه:1/ 59.



فهذا ابن قتيبة رحمه الله جاء بعد سيبويه، ولكنه يضعف القراءة، بل وفوق ذلك يتهجم على بعض القرأة كالإمام حمزة، ويقول: (منهم رجلٌ - يعني الإمام حمزة - رحمه الله - ستر الله عليه عند العوام بالصلاح، وقرَّبَه من القلوب بالدين، لم أر فيمن تتبعت وجوه قراءته أكثر تخليطًا، ولا أشد اضطرابًا منه، لأنه يستعمل في الحرف ما يدعه في نظيره، ثم يؤصل أصلًا ويخالف إلى غيره لغير ما عِلَّةٍ، ويختار في كثير من الحروف ما لا مخرج له إلا على طلب الحيلة الضعيفة[1]).

ولسنا بصدد الإجابة عن تضعيف القتبي لحمزة، ولكننا نبين أنه جاء بعد سيبويه من ضعفوا القراءات صراحة، ولكن العلماء لم يُهاجموا القُتَبِي، بل اعتذروا له لكون القراءات لم تنضَج في زمنه بعد.

وهذا ابن جرير الطبري (ت310هـ) يعتبر من القراء، وله اختيار في القراءة، كما أن له كتابا في القراءة سماه (الجامع) ذكر فيه بضعا وعشرين قراءة، ومع ذلك وجدناه يضعف القراءة بصريح العبارة، بل وينكر قراءة ابن عامر الشامي[2]، ومع ذلك لا يمكن أن نحاكم ابن جرير بمقياس الداني وابن الجزري وهما بعده بقرون.

بل إن منهج نقد القراءات وتضعيفها يلمسه القارئ عند مسبع السبعة، وهو الإمام: ابن مجاهد(ت324هـ)، فقد حكم على بعض القراءات بالغلط في نحو ثلاثين موضعا[3]، ووصف بعض القراء بالوهم في مواضع[4]. وقال في قراءة ابن عامر الشامي ﴿كُن فَيَكُونَ﴾ بالنصب: وهذا خطأ في العربية[5].

(1) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق، السيد أحمد صقر، دار التراث القاهرة، ط،2، 1393-1973، (ص59-60).

(2) انظر: أبو عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع، تحقيق، مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة الإمارات،ط،1، 1428- 2007،:1/ 246 وما بعدها.

(3) السبعة: ص 262-396-420.

(4) المصدر نفسه: ص 480-522.

(5) المصدر نفسه: 409.



وإذا كان ابن مجاهد إمام القراء وشيخ الصنعة يضعف بعض القراءات، -وهو من كبار القراء- ولم ينكر عليه الناس، لكونه جمع ما اختاره من القراءات، واقتصر على سبعة لأسباب ذكرها في مقدمته، ومع ذلك فلم يكن مصطلح التواتر قد ظهر في زمنه، ولذلك لا تجد ذكرا لإجماع الأمة على تواتر السبعة في كتابه، فكيف ينكر بعضهم على سيبويه، وهو قد كان حكيما في تعليقه على القراءة.

ومجمل القول: إنَّ سيبويه كان وفيـًا للحروف القرائية، لا يبخل عن وصف بعضها بالقوة إنْ توفَّرت لها شروط القوة أو الحُسن، إنْ وافَقت الذّائع المَعروف مِن كلامِ العربِ الّذي يتوخَّى فيه ضبط لغة القرآن وصونها من التّحريف.

المطلب الرابع: أثر أحكام سيبويه على القراءات في كتب الخالفين

لسيبويه أثر كبير فيمن جاء بعده في مختلف العلوم والمعارف، ومن جملة ذلك تأثيره في علم القراءات وفي توجيه القراءات. ويمكن أن ننوع هذا التأثير إلى ثلاثة جوانب:

1- <u>تأثيره في طريقة عزو القراءات.</u>

سبق أن درسنا المصطلحات التي استعملها سيبويه في نسبة القراءات، وقد لقيت بعض مصطلحاته حظوة لدى من جاء بعده، ومن جملة هذه المصطلحات: (<u>أهل الكوفة</u>)، (<u>الكوفيون</u>)، وقد تبعه في استعماله للدلالة على قراءة أي قارئ كوفي



متقدم، كل من: يحيى بن زياد الفراء[1]، وأبي الحسن الأخفش[2]، وابن جرير الطبري[3]، وأبي إسحاق الزجاج[4].

وبعد أن وضع ابن مجاهد (ت324هـ) كتابه "السبعة"، واختار ثلاثة قراء من الكوفة، وهم عاصم وحمزة والكسائي تقيد هذا المصطلح بهؤلاء الثلاثة[5]، وصار مقصورا عليهم لا يجاوزهم إلى غيرهم.، وزاد هذا المصطلحَ رسوخا في كتب القراءات قولُ الإمام أبي عمرو الداني في مقدمة "التيسير":

(وإذا اتفق عاصم وحمزة والكسائي قلت: قرأ الكوفيون طلبًا للتقريب على الطالبين ورغبة في التيسير على المبتدئين[6]).

وكذا مصطلح (أهل المدينة) فقد استعمله بإطلاقه العام من جاء بعده من أمثال: الفراء[7]، وأبي الحسن الأخفش[8]، وابن جرير الطبري[9]، وأبي إسحاق الزجاج[10]، الزجاج[10]،

وفي السبعة يطلق هذا المصطلح على الإمام نافع وحده، ولكن عند مَنْ توسعوا في جمع القراءات كالإمام الهذلي الذي يطلقه على ما اجتمع عليه: أبو جعفر، وشيبة بن نصاح القاضي، ونافع، والمسيبي، وورش[11].

---

(1) معاني القرآن:1/ 338،2/ 240.

(2) الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1411هـ/ 1990م:1/ 49.

(3) جامع البيان في تأويل القرآن:1/ 284-2/ 388.

(4) معاني القرآن وإعرابه:1/ 354-2/ 124.

(5) انظر: كتاب السبعة: ص 386-456.

(6) أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، تحقيق، أوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت،ط،2، 1404-1984،: ص 3.

(7) انظر: يحيى بن زياد الفراء، كتاب فيه لغات القرآن، ضبطه وصححه، جابر بن عبد الله السريع، 1435: ص 68-76-105.

(8) انظر: معاني القرآن:1/ 49-281.

(9) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن:2/ 388-473-558.

(10) انظر: معاني القرآن وإعرابه:2/ 118-124.

(11) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: ص 164.

ويطلق مصطلح "المدنيان" عند المصنفين في العشر على نافع وأبي جعفر المدنيان[1]. وأما (أهل الحجاز) فقد استعمله القراء فيما اتفق عليه ابن كثير المكي والمدنيان، قال أبو محمد الواسطي: (وإن اتّفق ابن كثير المكي والمدنيان على حرف قلت: قرأ الحجازيون[2]).

وأما (أهل مكة) فقد كان يطلق عند سيبويه ومن تبعه من المتقدمين على القَرَأَة المتصدرين بمكة، وهم: مجاهد بن جبر (ت103هـ)، وعبد الله بن كثير المكي (ت120هـ)، ومحمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي (ت123هـ)، وحميد بن قيس الأعرج (ت130هـ)، ثم استقر عند المصنفين في السبعة والعشرة على أن يراد به: عبد الله بن كثير المكي فقط.

وأما في الكتب التي جمعت القراءات الأربع عشر مثل: (لطائف الإشارات لفنون القراءات) للإمام أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني (ت923هـ)، و(إتحاف فضلاء البشر) لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت 1117هـ) فيشمل: عبد الله بن كثير، ومحمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي.

2- تأثيره في أحكامه النقدية على القراءات

لقد كان للقواعد التي قعَّدها سيبويه في الكتاب، أبلغ الأثر في الحكم على القراءة في كتب المتأخرين عنه، وإن كنا نجد في بعض الأحيان تقويل سيبويه بأنه ضعف القراءة أو قبحها ولا أثر لذلك في الكتاب، ومرد ذلك في نظر البحث أنهم كانوا يفرضون أن سيبويه عندما وضع القاعدة كان مطلعا على القراءة التي تندرج تحت القاعدة، وسنسوق بعض الأمثلة على هذا الأمر.

---

(1) انظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 393.

(2) أبو محمد الواسطي، الكنز في القراءات العشر، تحقيق، خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، ط1، 1425-2004، 1/ 163.



- تقبيح قراءة حمزة وتضعيفها: مِنوَ الأَرْحَامِشَهِيدَيْنِ بالخفض من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾، وقد وصف هذه القراءة بالقبح الإمام الفراء[1]، وأما المبرد فقال: (وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر[2]). وقال أيضا: (لو صليت خلف إمام يقرأ: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ﴾، و﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ لأخذت نَعْلي وَمَضَيتُ[3]).وأما ابن جرير الطبري فلا يستجيز غير قراءة النصب[4].

وأما الزجاج فاعتبر أن الجر في: مِن وَالأَرْحَامِشَهِيدَيْنِ خطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضا في أمر الدين عظيم[5].

وقال الأزهري: (وأما خفض مِن وَالأَرْحَامِشَهِيدَيْنِ على قراءة حمزة فهي ضعيفة عند جميع النحويين، غير جائزة إلا في اضطرار الشعر[6]).

واعتبر الفارسي أن هذه القراءة ضعيفة في القياس، قليلة في الاستعمال. وطعن فيها جماعة من المفسرين كالزمخشري[7]، وابن عطية[8].

(1) معاني القرآن:1/ 252.

(2) المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة،ط،3، 1417-1997،:3/ 30.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق، أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية القاهرة،ط،2، 1383-1964،:5/ 3.

(4) جامع البيان:7/ 523.

(5) معاني القرآن:2/ 6.

(6) أبو منصور الأزهري، معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية،ط،1، 1412ه/ 1991م:1/ 290.

(7) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي - بيروت، ط، 3، 1407 ه:1/ 462.

(8) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق، عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط،1، 1422ه:2/ 5.

وتضعيف هذه القراءة وتقبيحها عند هؤلاء الأئمة في نظر البحث مبني على القاعدة التي قعدها سيبويه في الكتاب، يدل على هذا قول مكي بن أبي طالب القيسي(ت437هـ) (ومن خفضه عطفه على الهاء في به وهو قبيح عند سيبويه لأن المضمر المخفوض بمنزلة التنوين) وإذا رجعنا إلى كتاب سيبويه نجد الإمام يقرر ضرورة إعادة حرف الجر عند العطف على الضمير المخفوض في موضعين، يقول:

(وتقول: مررتُ بزيدٍ وبِكَ، وما مررتُ بأحد إلا بِكَ، أعَدْتَ مع المضمَر الباء من قبل أنهم لا يتكلمون بالكاف وأخواتها منفردة، فلذلك أعادوا الجارَّ مع المضمَر[1]).وجعل العطف على الضمير المجرور من دون إعادة حرف الجر قبيحا فقال: (واعلم أنه قبيح أن تقول مررتُ به وبزيدٍ هما، كما قبُح أن تصف المظهر والمضمَر بما لا يكون إلا وصفا للمظهر. ألا ترى أنه قبيح أن تقول: مررتُ بزيدٍ وبه الظريفين[2]).

والملاحظ من هذين النصين أن سيبويه قرر القاعدة ولم يذكر قراءة حمزة، فلا دليل في كلام سيبويه على تقبيح قراءة حمزة، مع أن القاعدة تنطبق عليها، ولكن يحتمل أن يكون سيبويه لم يطلع على هذه القراءة، وهو الاحتمال الراجح عندنا، وهو إنما يضع القواعد على ما توافر لديه من الشواهد، ولا يمكن أن يطلع المقرئ على جميع القراءات، فكيف نطالب إمام النحاة بأن لا يُغفل قراءة من القراءات في زمن لم تُجمع فيه القراءات بعد، ولكن كما رأينا فإن البصريين ضعفوا قراءة حمزة على ما فهموه من كلام سيبويه، وهو معذور إذ لم تبلغه هذه القراءة.

(1) الكتاب:2/ 363.
(2) المصدر نفسه:2/ 387.



- تضعيف قراءة ابن عامر بنصب ﴿فَيَكُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونَ﴾ في ستة مواضع[1]، فقرأ ابن عامر فيها كلها بنصب نون فَيَكُونَ، ووافقه الكسائي في موضعي النحل ويس، وقرأ الباقون برفع النون في المواضع الستة.

وقراءة ابن عامر هنا من القراءات التي أسالت أقلام القراء والمفسرين والْمُعْربين، وتعددت آراؤهم فيها ما بين مُغلط، ومُوَهِّم، ومخطئ، كما فعل ابن مجاهد[2]، ومستشكل كما عند أبي شامة[3]، ومستبعد[4]، ومُلَحن[5]، ومضعف[6]، ومرجح قراءة الجمهور على ابن عامر[7].

وجميع هؤلاء عولوا على قول سيبويه رحمه الله: (واعلم أن الفاء لا تُضمَر فيها "أنْ" في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع... ومثله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، كأنه قال: إنما أمرنا ذاك فيكون.وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر... وهو ضعيف في الكلام[8])، وسيبويه هنا لم يشر إلى قراءة النصب في فَيَكُونَ، وإن كان مقتضى كلامه أنها ضعيفة.

(1) في البقرة، وآل عمران، وموضع النحل، ومريم، ويس، وغافر.
(2) انظر: السبعة: ص 169-207-409.
(3) انظر: أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، تحقيق، إبراهيم عوض،ط، دار الكتب العلمية: ص 339.
(4) انظر: أبو العباس المهدوي، شرح الهداية، تحقيق، حازم حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، ط،1415،1ه1995،:1/ 179.
(5) انظر: المحرر الوجيز: 1/ 202.
(6) انظر: أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق، علي محمد البجاوي، طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه:1/ 109.
(7) انظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: ص 491.
(8) الكتاب:3/ 38-39.



وقد سبق أن أشرت إلى أن قراءة عبد الله بن عامر الشامي (ت118هـ)، لم تصل سيبويه. ومن المسلم عند القراء أن القراءات لا يحيط بها أحد، فكيف نُلزم سيبويه بأنه عندما كان يقرر هذه القاعدة كانت قراءة ابن عامر في ذهنه.

- <u>توجيه قراءة الجزم في</u> ﴿وَأَكُنْ﴾، من قوله تعالى: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾، المنافقون:10

وجه سيبويه الجزم في هذه القراءة بالعطف على التوهُّم، أي: تَوَهَّمَ القارئ سقوط الفاء من ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ فجَزَمَ ﴿وَأَكُنْ﴾ عطفا على ﴿ فَأَصَّدَّقَ﴾ لو لم يكن فيه فاء.

وتبعه في هذا التوجيه الإمام الفراء[1]، والأخفش أبو الحسن[2]، وابن قتيبة[3]، ومحمد بن يزيد المبرد[4]، وابن جرير الطبري[5]، وابن النحاس[6]، وجار الله الزمخشري[7]، وابن مالك الأندلسي[8]، وتبعهم السمين الحلبي لكنه لم يرتض هذا هذا المصطلح النحوي، وقال: ((وهذه عبارة فيها غلط على القرآن فينبغي أن يقال:

(1) معاني القرآن:1/ 87.
(2) معاني القرآن:1/ 69.
(3) تأويل مشكل القرآن: ص 41.
(4) محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق،محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب بيروت:2/ 339.

(5) جامع البيان:23/ 412.
(6) أبو جعفر ابن النحاس، إعراب القرآن،، تعليق، عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية بيروت،ط،1، 1421ه:4/ 288.
(7) الكشاف:4/ 544.
(8) ابن مالك الأندلسي، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق، عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط،1، 1410-1990،:4/ 47.



فيها مراعاة للشبه اللفظي، ولا يقال للتوهم[1]). وسماه ابن هشام العطف على المعنى، قال: ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم[2].

وهذا التوجيه سبق إليه الخليل فيما نقله عنه سيبويه حيث قال: (وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ المنافقون:10

فقال: هو كقول زهير:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إذا كَانَ جَائِيَا

فإنما جَرُّوا، لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا[3]، وأغلب من جاء بعده اعتمد على هذا الرأي في هذه توجيه هذه القراءة.

- اختيار قوله في توجيه قراءة فتح ﴿أَنَّهَا﴾

اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الأنعام: ١٠٩ فقرأ ابن كثير وأبو عمرو البصري وشعبة بخلف عنه بكسر همزة ﴿إِنَّهَا﴾، وقرأ الباقون بفتحها[4].

وفي توجيه قراءة الفتح اختلاف كثير، وأشهر الأقوال وأرجحها الذي يصدر به في كتب الموجهون والمعربون والمفسرون:

---

(1) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط،ط: دار القلم، دمشق، ط،1، 1408-1987،6/ 553.

(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، ط،6، 1985،: ص 553.

(3) الكتاب: ج، 3 ص، 100-101.

(4) انظر: السبعة: ص 265.



أن تكون ﴿أَنَّهَا﴾ بمعنى لَعَلَّ، وهذا الوجه سبق إليه الخليل، وذلك في جوابه لسيبويه عندما قال له: (وأهل المدينة يقولون[1]: ﴿أَنَّهَا﴾. فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السُّوق أنك تشتري لنا شيئًا، أي: لعلَّك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون[2])، ونظرا لجلالة الخليل وسيبويه فقد قدَّمَ هذا الوجه جماعة، واعتبروه أجود ما قيل في توجيه قراءة الفتح.

قال الفراء: (وهو وجه جيد أن تَجعل (أَنّ) فِي موضع لعل[3]).واختاره الأخفش أيضا[4]، وكذا ابن جرير الطبري[5].

وقال الزجاج في هذا الوجه أيضا: (والقول الأول أقوى وأجود في العربية[6]).

واقتصر على هذا الوجه ابن خالويه في الحجة[7]، ومكي في مشكله[8]، وأبو العلاء العلاء الكرماني[9]. وصَدَّرَ به أبو القاسم الأصبهاني الملقب بقوام السنة[10]، كما صَدَّرَ به السمين الحلبي في الدر[11]. وكل هذا يبين لنا تأثير آراء سيبويه في كتب التوجيه والتفسير وإعراب القرآن الكريم.

---

(1) قرأ بفتح "أنها" نافع وأبو جعفر المدنيان، وابن عامر الشامي، وحفص عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره. ينظر: النشر لابن الجزري: ج2/ 261.

(2) الكتاب، ج،3 ص،123.

(3) معاني القرآن:1/ 350.

(4) معاني القرآن:1/ 310.

(5) جامع البيان:12/ 43.

(6) معاني القرآن وإعرابه2/ 283.

(7) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، دار الشروق بيروت،ط،4، 1401ه،: ص 147.

(8) مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق، حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، ط،2، 1:1405/ 265.

(9) محمد بن أبي المحاسن الكرماني، مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، دراسة وتحقيق، عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم بيروت،ط،1، 1422-2001،: ص 169.

(10) أبو القاسم الأصبهاني قوام السنة، إعراب القرآن، تحقيق، فائزة بنت عمر المؤيد،ط،1، 1415-1995،: ص 121.

(11) الدر المصون:5/ 102.



3- تأثيره في فرض اختياراته كما في: ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ ونظائرها.

قرأ السوسي عن أبي عمرو بإسكان الهمزة ومثله الدوري إلا أنه زاد وجه الاختلاس، وقرأ الباقون بالكسر التام[1].

وفي قراءة الإسكان إشكال معروف عند النحاة، لأنه حذفَ حركة الإعراب في الوصل، وروى سيبويه وجه الاختلاس عن أبي عمرو، كما نص عليه أبو حيان[2].

وقال أبو بِشْر:

(وأما الذين لا يُشبِعون فيَخْتَلِسُون اختلاسًا، وذلك قولك: يضرِبُها، ومِنْ مَأْمَنِكَ، يُسْرِعُونَ اللفظَ. ومن ثم قال أبو عمرو: (إِلَى بَارِئِكُمْ)[3]).

ولم يرو سيبويه عن أبي عمرو وجه الإسكان، وجاء من بعده من النحاة فرأوا أن سيبويه لم يذكر رواية الإسكان فضعفوها، سواء القراء والنحاة، حتى إن ابن مجاهد لم يذكر في سبعته رواية الإسكان، وَنَقَلَ عن سيبويه نصًّا ليس في كتابه، يُبَيِّن فيه أن الرواة أخطئوا عن أبي عمرو، قال: (فقد كان أبو عمرو يختلس الحركة من ﴿بَارِئِكُمْ﴾، و﴿ يَأْمُرُكُم ﴾ وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات، فيرى من سَمِعَهُ أنه قد أَسْكَنَ ولم يكن يُسْكِنُ[4]). ولكن رواية الإسكان ثابتة عن أبي عمرو من رواية اليزيدي عنه، وهي قراءة متواترة[5].

والذين ضعفوا قراءة الإسكان احتجوا بكلام سيبويه، مع أنه لم يطعن في قراءة الإسكان، ولكنه ذكر الوجه الذي تلقاه عن شيخه أبي عمرو البصري، وهو الاختلاس، ولم يشر إلى ضعف غيره.

---

(1) التيسير في القراءات السبع: ص 73.
(2) البحر المحيط:1/ 333.
(3) الكتاب:4/ 202.
(4) السبعة في القراءات: ص 156.
(5) انظر: التيسر في القراءات السبع: ص 73.

وقد غلَّط الأخفش[1] وجه الإسكان في ﴿ بَارِئْكُمْ ﴾، وأما الزجاج فيرى أن الإسكان في مثل هذا لا يقع إلا في ضرورة الشعر[2]. وزعم المبرد أن الإسكان هنا لَحْنٌ، لا يجوز لا في كلام ولا شعر[3]. ويرى مكي أن الإسكان ضعيف مكروه[4].

وهذا الصنيع منهم يدل على مكانة سيبويه ومنزلته عند القوم، فقد رجحوا رواية الاختلاس التي رواها سيبويه، ولم يكتفوا بذلك بل طعنوا في رواية الإسكان واتهموا الرواة الذين رووها بعدم الضبط لما سمعوه، حتى قال ابن جني:

(وكذلك قوله عز وجل: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ﴾ البقرة: ٥٤، مختلَسًا غير ممكَّن كسر الهمزة، حتى دعا ذلك من لطُف عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادَّعى أن أبا عمرو كان يُسكن الهمزة، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنًا. ولم يُؤْتَ القوم في ذلك من ضعْف أمانة، لكن أُتُوا من ضعف دراية[5]).

فانظر إلى كلام ابن جني كيف ينتصر لقراءة الاختلاس، ويتهم رواة الإسكان بأنهم لم يضبطوا الرواية عن أبي عمرو.

(1) معاني القرآن:1/ 89.

(2) معاني القرآن:1/ 136.

(3) انظره رأيه في: أبو جعفر ابن النحاس، إعراب القرآن،، تعليق، عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية بيروت،ط،1، 1421هـ:1/ 54.

(4) مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق، محي الدين رمضان ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط،1418،5-1997،:1/ 241.

(5) ابن جني، الخصائص، تحقيق، علي النجار، دار الكتب المصرية القاهرة،1/ 73.



خاتمة

تبيَّنَا بعد هذا التطواف الماتع في ظلال الكتاب أمورا مهمة، نسطرها هنا على سبيل الإيجاز.

❖ كشفنا عن شخصية سيبويه القرائيةِ وأثبتنا أخذه عن الإمام أبي عمرو بن العلاء المازني البصري (ت154هـ) أحد البدور السبعة.

❖ دقة سيبويه في نسبته للقراءات، ودرايته بالقراءات التي أوردها في كتابه ولمن تنسب، وإن لم يصرح بأسماء القراء إلا قليلا.

❖ اهتمام سيبويه بعزو القراءات إلى أهل بلد (مكة، المدينة، الكوفة) أو إقليم من الأقاليم (الحجاز)، دليل على إلمامه بقراء تلك البلدان.

❖ توثيق القراءات في (الكتاب) بالاعتماد على مصادر القراءات المتداولة المشهورة، سيؤدي إلى خلل وقصور في فهم مراد سيبويه، كما وقع لمحقق الكتاب الأستاذ: عبد السلام هارون –رحمه الله– في مواضع نبهنا على بعضها.

❖ تعامل سيبويه مع القراءات وطريقة إيراده لها ليس له منهج واحد، بل وجدنا أن لها أربعة صور، فتارة يقدمها على الشواهد الشعرية والنثرية، وتارة يؤخرها، وتارة يكون غرضه الاحتجاج للقراءة، وتارة يكون مقصده الاحتجاج بالقراءة.

❖ طرق عزو القراءة عند الإمام تتنوع إلى ثلاثة أنواع.

❖ وَصَفَ القراءات بجملة من المصطلحات، مثل: جيدة، وقليلة، ورديئة، وضعيفة...

❖ حاولنا أن نرد الفرية التي ألصقها بعضهم بالإمام، وأنه يضعف القراءات المتواترة.



❖ وقع الذين اتهموا سيبويه بتضعيف القراءات في مزالق في المنهج، كقولهم: إن سيبويه كان يضعف القراءة السبعية المتواترة، وأيُّ تواتر كان في زمنه؟ وكتحميلهم لكلام الإمام ما لا يتحمله.

❖ نقد القراءات عند سيبويه ليس بدْعا، ولكنه منهج سار عليه كثير من الأئمة، مثل: يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، وابن قتيبة (ت276هـ)، وأبي إسحاق الزجاج (ت310هـ)، وابن جرير الطبري(ت310هـ)، وابن مجاهد(ت324هـ)، وغيرهم.

وقد كان سيبويه أكثرهم تورعا في نقده، ومن ثم وجدناه يوجه نقده للغة التي وردت عليها القراءة، لا القراءة نفسها.

❖ تأثيره في علم القراءات من خلال ما يلي:

1- إنشاء مصطلحات في نسبة القراءات حظيت بقبول لدى المتأخرين، منها: أهل الكوفة، أهل المدينة، أهل مكة، أهل الحجاز.

2- تأثيره في الحكم على القراءة بالضعف أو القبح، فقد تبع حكمه على القراءات عدد من المفسرين والمعربين والموجهين. وقد ذكرنا بعض الأمثلة التي تجلي هذا الأمر وتكشفه.

3- تأثيره في توجيه بعض القراءات، واتباع الخَلَف له.

المحور الثالث

كتاب سيبويه وقضايا اللسانيات المعاصرَة

النظريات اللسانية وتجديد قراءة التراث اللغوي العربي

محمد الفتحي

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين - فاس، المغرب

تمهيد

تتناول هذه الورقة موضوع إسهام النظريات اللسانية الحديثة في تجديد قراءة التراث اللغوي العربي القديم واستثماره، خاصة في مجال الدرس الصوتي والصرفي، انطلاقا من مجموعة من الظواهر المتعلقة بالتناوبات المصوتية وتعاقب الحركات، كقضايا الإبدال والإعلال، الثقل والخفة، انتظام الأبنية الصرفية، وذلك من خلال نماذج لسانية حديثة توظف أدوات نظرية وإجرائية تنتمي إلى أجيال مختلفة تشمل ما أضحى يصطلح عليه في تصنيف النظرية التوليدية، نظرية القواعد والتمثيل الخطي، التي وضع أسسها شومسكي وهالي «Chomsk – Halle»، "1968"، نظرية التمثيلات التي وضع أسسها الصواتية كل من گولد سميث Gold smith، وبرينس وليبرمان Liberman-prince، في إطار الصواتة المستقلة القطع والصواتة العروضية[1]، والتي استثمرت في مجال الصرف من خلال مجموعة من الأعمال، خاصة مكارثي "1979، 1981". ثم نظرية تفاعل القيود بوصفه برنامجَ بحث توليدي حديث سمي نظرية المفاضلة Optimality)[2].

---

(1) دار هالست، هاري فان، ونورفال سميث. الفونولوجيا التوليدية الحديثة. (1982). ترجمة مبارك حنون وأحمد العلوي. منشورات دراسات سيميائية أدبية لسانية (سال)، 1. 1992.

(2) McCarthy ,J.(1986) Athematic guide to optimality theory.cambridge university press. René Kagr. Optimality theory. cambridge university press.1999.



(theory وهي نظرية حديثة وفرت آليات جديدة لدراسة قضايا الصواتة والصرف والتطريز.

تنصب الورقة على إشكالية أساسية تتعلق بإسهام النظريات اللسانية الحديثة في تجديد قراءة التراث اللغوي العربي واستثماره، ومدى إسهام الخطاب اللغوي القديم في تطوير النظرية والنماذج اللسانية الحديثة. وتتفرع عن الموضوع مجموعة من المشكلات المفاهيمية والمنهجية والإبستمولوجية من أهمها:

عن أي لسانيات يمكننا أن نتحدث في خضم تنوع وتعدد النماذج والنظريات والاتجاهات؟ أي تراث لغوي نعني بالنظر لغنى الفكر والخطاب اللغوي العربي القديم وتنوعه أيضا؟ كيف يمكن معالجة الموضوع وهو يجمع حقلين كلاهما ينتمي إلى مجال معرفي خاص له أرضية ومرجعية فكرية وثقافية مختلفة؟ كيف يعيد الدرس اللساني الحديث قراءة معطيات التراث اللغوي العربي خاصة في شقه الصوتي والصرفي؟ كيف يسهم ذلك في اختبار الكفاءة الوصفية والتفسيرية للنظريات اللسانية؟ وكيف يساهم في المقابل في إغنائها وتطويرها وإعادة صياغة فرضياتها وأدوات اشتغالها؟ في هذا السياق تتطرق الدراسة للمحاور الآتية:

1. أطروحة جورج بوهاس 1982، وإعادة قراءة مناهج النحاة العرب في الدرس الصوتي والصرفي.

2. نظرية التناوبات المصوتية واستثمار فرضيات الدرس الصرفي والصوتي العربي القديم.

3. نظرية الصرف غير السلسلي وإعادة رسم العلاقة بين الأبنية.

4. فرضيات الدرس الصوتي والصرفي العربي القديم وإثراء نسق القيود في نظرية المفاضلة.



I. أطروحة جورج بوهاس، وإعادة قراءة مناهج النحاة العرب في الدرس الصوتي والصرفي

تشكل أطروحة جورج بوهاسG.Bohas[1]، مقاربة لسانية لنظرية ومناهج النحاة العرب المتأخرين، حيث يوظف أدوات النظرية التوليدية المعيار ويقارن اجتهاداتهم بنتائج دراسات لسانية لكل من بريم Brame[2]، كونتينو,[3]Cantineau، وأرونوف[4]Aronoff باعتبارها أعمالا مؤسسة للدرس الصرفي في المقاربة التوليدية. و تفرز هذه الأطروحة أسئلة كبرى منها: هل يمكننا أن نكون لسانيين من داخل التراث اللغوي منهجا وفكرا وبنية مفاهيمية؟ أم لابد من التجاوز والقطيعة ؟ هل من الممكن القيام بقراءة لسانية لنصوص التراث؟ هل من امتداد لهذا التراث إلى الدرس اللساني المعاصر والحديث؟ كيف يمكن استثماره من أجل إعادة بناء وصياغة تصورات القدماء؟ كيف تساهم النماذج اللسانية في إعادة قراءة التراث وكيف يساهم من جهة ثانية في تطوير المقاربات اللسانية؟ ما مسوغات المقارنة التي يقيمها بوهاس بين تصور النحاة وفرضيات النماذج اللسانية التوليدية؟هل الأمر مجازفة علمية ومعرفية أم هناك مسوغ منهجي نظري يبرر المقارنة والربط بين المنظورين المتباعدين زمنيا وثقافيا و ونسقا معرفيا؟

---

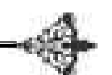
(1) Bohas, G. contribution à l'étude de la méthode des Grammairiens Arabes en Moprhologie et en phonologie: d'après certains Grammairiens tardifs.Presse universitaire, Lille. (1982).

(2) Brame ,M. Arabic phonology: implication for phonological theory and historical semitic, ph.d. diss.Mit.1970.

(3) Cantineau, J “Racines et Shemes”, Melanges W.Marcais,Maison neuve et cie,Paris,. (1950).

(4) Aronoff, M. Word Formation in Genevative Grammar. Cambridge, MA: MIT Press. (1982).





تتمحور مقاربة بوهاس لجهود النحاة المتأخرين على مستوى دراسة الوقائع اللغوية والجوانب التطبيقية، باعتبارهم يهتمون بالمادة اللغوية المنطوقة والمستعملة، ويحصر انشغاله في قضايا الصواتة، الصرف والاشتقاق، انطلاقا من النصوص، لكن بعدة نظرية مفاهيمية إجرائية توليدية. فتناول هندسة وانتظام مباحث الدرس الصرفي عند القدماء وموقع المستوى الصواتي ضمن هذا التصور، وقضايا الاشتقاق وبناء الكلمة، ومفهوم الوزن والبناء والأصل والزيادة والعلل، وطبيعة التغيرات التي تطالها في السياق الصرفي والصوتي. وعالج قضايا الإبدال والقلب والنقل والحذف والاجتلاب و الإعلال، ودقق العلاقة بين مفهوم الصرف والتصريف. في الآن ذاته عمل على إبراز ملامح المنهجية المعتمدة لدى المتأخرين، ودقة مفاهيمهم الصرفية، وكذا آليات الحجاج التي تنبني عليها نظريتهم. فحاول استجلاء معالم هذه النظرية و وإبراز دعائمها وأسسها النظرية والإجرائية.

اهتم في قراءته النصوص بمجموعة من القضايا الكبرى، تتمثل في الوقائع اللغوية التي تتناولها، المفاهيم المستعملة من قبل النحاة، المنهجية المعتمدة في الوصف والتحليل، آليات الحاج الموظفة، ثم الخلاصات والأحكام التي انتهوا إليها.وانطلق من فرضية أساسية قائمة على كون الدرس اللساني يوفر أدوات لمساءلة نصوص التراث اللغوي العربي، إلى ذلك نضيف فرضية ثانية ملازمة للأولى، مفادها أن نصوص التراث توفر أرضية لاختبار الكفاءة والقدرة الوصفية والتفسيرية للنماذج اللسانية.

لقد اختلف منظور الخطاب اللساني المعاصر للتراث اللغوي، حيث يمكن الحديث عن مجموعة من التوجهات، توجه يقلل من أهميته ولا يلتفت إليه كثيرا، مستلهما النماذج والنظريات اللسانية الحديثة، وهناك توجه الدعوة إلى التجاوز والقطيعة، حيث تتميز الدراسة اللسانية بالفعالية والطابع العلمي بقدر ما تبتعد عن المقاربة التراثية، وهناك توجه وضمنه أطروحة بوهاس، تتأسس على كون الدرس اللساني يغنى باستثمار التراث. علل بوهاس اختياره النحاة الذين درسهم باعتبارات





منهجية، إذ يميزون بين النحو وبين الصرف والصواتة، خلافا للمتقدمين، الذين درسوا قضايا الأصوات والصرف في مباحث مختلفة، ملاحظا أن ابن جني بدوره سار على نهج القدماء لكونه تناول الزيادة إلى جانب قضايا تنتمي إلى مجال الدرس الصواتي كالحذف، الإبدال والإدغام. وهو يقسم التصريف إلى خمسة أبواب تشمل الزيادة الحذف، تغيير بحركة أو سكون، الإبدال، والإدغام[1]. خلافا لابن عصفور الذي نظم مجال التصريف بطريقة مختلفة، إذ عالج قضايا الزيادة في القسم الأول من التصريف[2]. من هنا يبدو أن بوهاس يبحث أهم إشكالات نظرية التصريف عند القدماء، من خلال قضاياها، مفاهيمها، انتظامها، مشكلاتها ومنهجها.ويلقي الضوء على سؤال أساسي: كيف وصف القدماء العمليات الصواتية والصرفية الأساسية في اللغة العربية، وكيف أقاموا العلاقة بينها؟ لقد درس نصوص النحاة المتأخرين وهو يستحضر اجتهادات النحاة القدامى[3] وإن كنا نختلف مع ما ذهب إليه، فالقدماء وضمنهم سيبويه إن درسوا تلك القضايا في أبواب مختلفة فلايعود الأمر لاختلال منهجي، بل للأبعاد المتنوعة لتلك الظواهر والتي يتقاطع فيها الصرف والتركيب والصواتة. من ثمة يثير بوهاس إشكالية انتظام مستويات التحليل اللغوي عند القدماء، وهي من القضايا التي تستأثر باهتمام الدرس اللساني الحديث من منطلقات نظرية مختلفة[4]. لتلك الاعتبارات المنهجية يستخلص نظرية للصرف والصواتة من خلال جهود المتأخرين ويقر بصعوبة ذلك عند القدماء[5]، ولعل لذلك مسوغات عدة، فعمل القدماء تأسيسي وله نفس

(1) ابن يعيش، أبو البقاء. شرح الملوكي في التصريف. تحقيق فخر الدين قباوة. مكتبة دار الأوزاعي، الدوحة، ط2. (1988). ص: 99.

(2) ابن عصفور، الإشبيلي. الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة. بيروت، لبنان. (1979).ص: 31.

(3) Bohas, G.ibid.p: 171.

(4) تناولنا بتفصيل قضايا انتظام المستويات اللغوية في اللسانيات البنيوية في دراسة سابقة: محمد الفتحي. انتظام مستويات اللغة في اللسانيات البنيوية. مجلة تبين، عدد 11. 2015.

(5) Bohas, G.ibid.p: 198.



تنظيري عميق بينما تأخذ اجتهادات المتأخرين طابعا تعليميا، وهي بذلك ذات أساس بيداغوجي واضح يحتل فيه البعد المنهجي حجر الزاوية، كما أن جهازهم المفاهيمي استفاد مما تحقق من تراكم منذ التأسيس ليصبح أكثر نضجا ودقة.

لقد ركز بوهاس على المستوى الصواتي الذي لاحظ إهماله من طرف المستشرقين في تناولهم جهود القدماء،وانشغالهم بالمستوى الصوتي المنطوق. بذلك نجده يتوقف عند الجانب المجرد والذهني في تحليل الوقائع اللغوية،وهو معطى يعتبره أساسيا في تحديد معالم نظريتهم[1]، ويثمن منهجية ابن جني لمعالجته القضايا التي تندرج حاليا ضمن مجال الصواتة كمبحث مستقل[2].

فالتصريف عند بعض المتأخرين " يطلق على شيئين: الأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني.... وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف، كما فعل الناظم، وهو في الحقيقة من التصريف. والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، ولكن لغرض آخر، وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام، وهذا القسم هو المقصود قولهم هنا بقولهم التصريف"[3] يتضمن هذا المستوى من التحليل في مقاربتهم، ما يندرج حاليا ضمن المورفولوجيا وما ينتمي لمجال الصواتة. انسجاما مع هذا التصور يعتمد بوهاس نفس النهج بتناول قضايا الصرف المتعلقة بقضايا بنية الكلمة، قبل قضايا الصواتة التي تشمل التغيرات الصورية الطارئة على تلك البنية. وهو نفس التمييز يقيمه ابن عصفور[4]. تبعا لذلك فالتصريف عند المتأخرين يتضمن مجال الصرف وهو ما يسميه بوهاس التصريف "1"ومجال الصواتة الذي يسميه التصريف "2". خلافا للقدماء الذين

---

(1) Bohas, G.ibid.p: 198.

(2) ابن يعيش. المرجع تفسه.ض: 18.

(3) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، مكتبة الحلبي، القاهرة، مصر. ج4 ص: 236.

(4) ابن عصفور المرجع نفسه.ص: 31



أدرجوا ضمن التصريف قضايا الصواتة، وقد شكل ذلك مبحثا مستقلا عندهم، كما يبدو من خلال العبارة: " جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف"(1).

يقوم النظام الصرفي عند المتأخرين على بنية مفاهيمية دقيقة، من مكوناتها، مفهوم الأصل، الزيادة، المعنى والبناء،فبأسلوب تعليمي يقارن ابن يعيش بين الأصل" الجذر" والأبنية المشتقة منه والفضة وما يصاغ منها " الأبنية مختلفة والأصل الذي هو "ض.ر.ب" واحد موجود في جميع ضروبها، فهو كالجوهر الذي يتصرف في جميع الخلق والصور". وأن" الحروف الأصول مادة لما يبنى منها من الأبنية المختلفة(2)" حيث البناء تبعا لذلك هو عملية التأليف بين الأصل والمعنى المرتبط بالوزن. لتصبح الحركات زوائدا، هي زائدة بالنسبة للأصل، وفي مرحلة لاحقة عندما يصير هو أيضا أصلا اشتقاقيا تصبح الحركات جزء من الأصل، ضمن تصور سلكي للعملية الاشتقاقية(3). في هذا السياق يميز ابن يعيش بين الأصل اللفظي / الصوتي، والأصل المعنوي.وهو وفق هذه المقاربة لا يندرج ضمن باب التصريف، فهناك شكلان للمعنى، المعنى العام"1" وهو الذي يستفاد من الجذر، والمعنى العام " 2"، يستفاد من صيغة البناء. وفق هذا التصور ينتظم التصريف حسب بوهاس عبر شقين كما أن للمعنى مستووين. إن الانتقال من الأصل" الجذر" إلى "ضرب" و[قوَل] يتم في الشق الأول من التصريف، أما الانتقال من الأصل المجرد العميق[قوَل] إلى الشكل الصوتي الملفوظ والمحقق، فيتأتى عبر قواعد ضمن الشق الآخر من التصريف(4). بذلك يقوم بوهاس بقراءة توليدية لاجتهادات النحاة حيث يوظف مفهوم التمثيل العميق، التمثيل الصواتي، التمثيل الصوتي، التمثيل

(1) الصبان، محمد بن علي، المرجع نفسه. ص: 236.

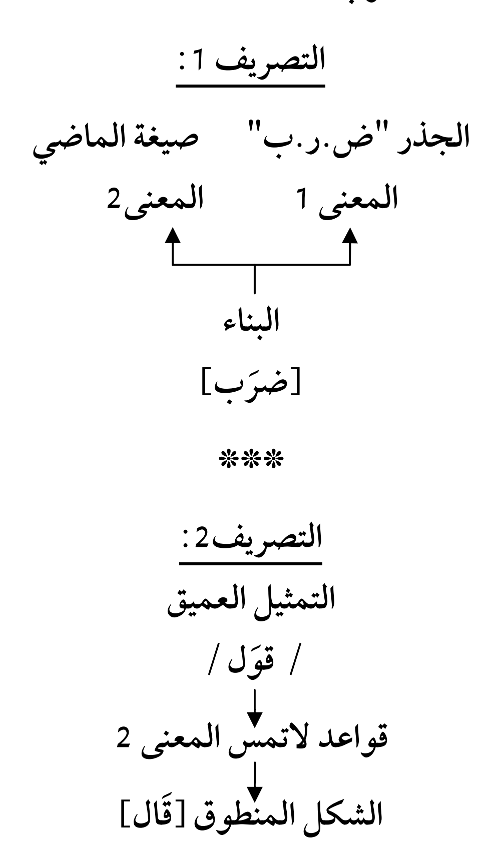
(2) نفسه. ص: 119.

(3) محمد الفتحي. الأبنية في اللغة العربية، تفاعل الصرف والتطريز. منشورات دار ما بعد الحداثة. 2007. ص: 221.

(4) Bohas, G.ibid.p: 27.



المحقق، انظام مستويات التمثيل والقواعد السياقية. يوضح تصوره من خلال مجموعة من الأمثلة: اشتقاق ضرب و/ قال / .



وفق هذا التحليل، يتبنى بوهاس تصور القدماء للعلل والمد حيث المد عبارة عن حركة وساكن على مستوى التمثيل العميق[1]. وإن كان يلاحظ أن تحليل المتأخرين للعديد من الظواهر يتسم بالتعقيد والتعارض أحيانا، ويعزي ذلك لانشغالهم بالوقائع اللغوية وهي متنوعة ومختلفة. ومن خلال مجموعة من النصوص التي أوردها يوضح فرضية تعاقب مستويات الثمثيل لدى النحاة.

(1) حنون، مبارك. "المد والسكون" مجلة التواصل اللساني، المجلد 6، العددان: 1-2. (1994).



من الظواهر اللغوية التي تناولها، كون مضارع "فعَل" يأتي على وزن " يفعُل" و "يفعِل" أما "يفعَل" بالفتح، فهو مشروط بسياق صوتي يتمثل في وجود حرف حلقي في موقع العين أو اللام، علما أن سيبويه كان قبل المتأخرين قد خصص بابا لفعَل يفعَل[1]. فهو بناء يمر عبر تمثيل وسيط عبارة عن فعِل بالكسر أو فعُل بالضم. يستنتجه من خلال حجج يوردها ابن يعيش. حيث فعَل يفعَل فرع عن فعَل يفعُل أو يفعل. ففي مثل " وهَب يهَب" فإن الأصل يوهِب بالكسر لكون الواو لاتحذف في هذا الموقع إلا إذا كانت حركة العين كسرة، كما في "وقف يقِف"، لذا فإن الإعلال في" يهَب" دليل على مروره بتمثيل وسيط حيث وجود الكسرة. وبعد ذلك صار البناء " يهَب" بالفتح لضرورة التجانس مع الحرف الحلقي[2].

انطلاقا الوقائع اللغوية التي تضمنتها النصوص، يرصد بوهاس توزيع الحركات وتناوباتها بين الماضي والمضارع، وتتبع توزيع العلل.حيث يقل شغلها للحيز الأول والثاني " ص1 وص2" معا،في كل من الفعل والاسم، بينما يكثر ذلك في الموقع الثاني والثالث " ص2 وص3" وفق ما انتهى إليه ابن يعيش[3]، وهو ماتؤكده المعطيات المعجمية[4].

رغم أن بوهاس حصر اهتمامه في جهود النحاة المتأخرين فإن تصور سيبويه وباقي النحاة القدامى يظل حاضرا، ضمنيا من خلال آرائه النحوية، مثلما يبدو انطلاقا من تعليل المتأخرين للخروج من " فعَل إلى يفعَل" عند وجود الحرف الحلقي، وربط ذلك بمسألة التجانس كعلة صوتية نسقية، أو من خلال، ذكر ما

---

(1) سيبويه، أب و البشربن عثمان، الكتاب. تحقيق وشرح عبد السلام هارون. عالم الكتب، بيروت، لبنان. ط3، 1983. ج4. ص: 101.

(2) Bohas, G.ibid.p: 58.

(3) ابن يعيش. المرجع نفسه. ص: 46.

(4) محمد الفتحي. المرجع نفسه ص 323. حيث أوردنا جردا للمعطيات الإحصائية المتعلقة بالرصيد المعجمي لمختلف الأبنية، انطلاقا من معجم " ديوان الأدب" للفارابي.



استشهد به سيبويه [1]، والإحالات المتعددة عليه " أما ماكان على فعِل نحو وجِل مضارعه يفعَل يوجَل...حكى سيبويه:ورِع يرِع ويورَع ووغِر يوغَر ويغِر ووحِر يحِر ويوحَر.... وقد كثر في المعتل من هذا الباب فعِل يفعِل على قلته في الصحيح، فحملوه على بناء يسقط الواو"[2]

كما يستندون على آرائه وحجاجه اللغوي. فمن خلال النص: " حكى سيبويه يسَر يسِر، فحذفت الياء كالواو لأن الياء خفيفة قياسا مع الواو وثقيلة قياسا مع الألف"[3]

يعيد بوهاس قراءة هذا المعطى الصوتي ومقارنته بالترتيب الصواتي الحديث للمصوتات والعلل من حيث الخفة والثقل، لينتهي إلى تطابق هذه الأحكام[4].

إن كان بوهاس يوظف مفاهيم النحاة كالأصل، الزيادة، القلب، الإعلال، البناء، ويقدم مقابلات بعضها بالفرنسية[5]، فإنه يورد مصطلحات أخرى دون ترجمتها كالتصريف tasrif المصدر masdar، وأحيانا يبتكر عبارات ومفاهيم لنقل المعطيات اللغوية التي يتناولونها، كمفهوم المؤامرة لتأمين اللبس[6] في معرض تناول حجاجهم حول عدم مجيء الأجوف اليائي على صيغة " فعُل". "رفضوه لما يلزم من قلب الياء في المضارع وهذا يجعله يلتبس بالواوي"[7].

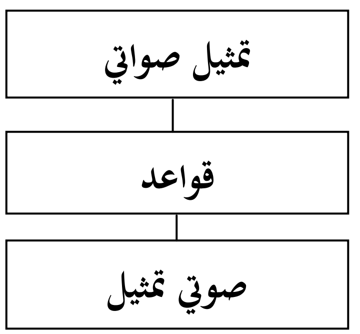
---

(1) من أمثلة ذلك النص الذي استشهد به بوهاس، ص 199. وقد ذكره ابن يعيش "" قال سيبويه قد قال ناس من العرب وجَد يجُد"
ابن يعيش، المرجع نفسه، ص: 48.
(2) ابن يعيش، المرجع نفسه، ص: 49- 50.
(3) ابن يعيش، المرجع نفسه، ص: 51-52.
(4). Bohas, G.ibid.p: 58.
(5) الإبدال substitution، الحذفeffacement ، النقل mutation.
(6)conspiration contre l'ambiguité . Bohas, G.ibid.p: 82.
(7) ابن يعيش المرجع نفسه، ص: 58.



لذا بقدر ما يبدو حرصه على إبراز معالم مستويات الثمثيل عند القدماء من منظور توليدي وطبيعة الحجاج اللغوي عندهم، يحرص على إبرازأصالة و دقة الجهاز المفاهيمي الذي استعملوه. مما انتهى به إلى الحديث عن نظرية النحاة في مجال الصرف والصواتة.

لقد اعتمد مقاربة توليدية لاجتهاداتهم وعبر بواسطة آليات صورية توظف هندسة التمثيل في النموذج المعيار، عن سيرورات العمليات الصوتية والصواتية بين الأصل/ الفرع – التمثيل العميق، الوسيط، والتمثيل السطحي من خلال معالجة مجموعة من الظواهر كظاهرة الإعلال والتضعيف.إذ يتضمن التمثيل ا المعيار تمثيلين أحدهما صواتي والآخر صوتي بينهما علاقة اشتقاقية قائمة على نظام القواعد:



يضيف بوهاس استنادا إلى اجتهادات النحاة المتأخرين مكونا آخر للتمثيل يقع حلقة وسطى بين التمثيل الصواتي والتمثيل السطحي. وصاغ الأحكام التي انتهوا إليها على شكل قواعد تحويلية صورية، تتكون من دخل وخرج وسياق يحرص على إعطائها بعدا صوريا يراعي الدقة والاختصار وتصاغ على شكل:

أ ←ب / ج ـــ د



يسجل بخصوص هذه الآليات أن التمثيل المقترح خطي، أفقي، و أنه يراعي التغيير في بعده الأفقي والتسلسلي فقط[1]. طبقها أيضا على استراتيجية نقل المصوت إلى الحيز المصوتي الأسبق في بعض الأبنية التي يعتمدها النسق الصرفي للعربية باللجوء إلى الإدغام، تحقيقا للخفة من المنظور الحجاجي للنحاة:

"فإن زاد الفعل الماضي على ثلاثة أحرف، نحو " استعَدّ " و "اطمأنّ" وجب الإدغام أيضا، إلا أنك تنقل حركة الحرف المدغم إلى الساكن قبله، لئلا يلتقي في الكلمة ساكنان، وكان ذلك أولى من اجتلاب حركة غريبة أجنبية، وهذا فيه إسكان متحرك وهو الحرف المدغم، وتحريك ساكن، وهو ما قبله بنقل حركته إليه"[2].

استجابة لمنع الثقل وإيثار الأخف يتعرض الدخل لعمليتي إسكان المتحرك وتحريك الساكن فيفرغ حيز مصوتي ويملأ آخر، كما يقع في / استَعْدَدَ/ فنحصل على " استَعَدَّ" حيث تحقق الإدغام. وإن طبقت استراتيجية الحذف عوض ذلك، لكان الحاصل *{اسْتَعْدْ}،وهو بناء يتسم بالثقل في النطق.

عالج بوهاس هذه المسألة باعتماد قاعدتين[3] تخص إحداهما الحذف وترتبط الأخرى بالنقل.

وقارن في تناول مجوعة من الوقائع اللغوية بين التحليل التوليدي المعيار ومقاربة بريم 1970 ومنهج النحاة القدماء. وهو يحرص على انتقاء النصوص بدقة وفق ما ينسجم وخطواته المنهجية والنظرية، كالنص التالي الذي يتطرق لحذف واو الفعل المثال في المضارع:

" اعلم أن ما كان فاؤه واوا من هذا القبيل وكان على زنة فعَل فإنه يلزم مضارعه يفعِل... ولا يجيء منه يفعُل كما جاء في الصحيح، كأنهم أرادوا أن يجري الباب

(1) يمثل "أ" دخل القاعدة ومحل التغيير، بينما تمثل "ب" خرجها والتغيير ذاته. ويجسد ج-د" سياق هذه القاعدة، لذا فإن (ج -د) يعد الوصف البنيوي أما (أ » ب) فإنه التغيير البنيوي.

(2) ابن يعيش، المرجع نفسه، ص: 453.

(3) Bohas، G.ibid.p 299.



على نهج واحد في التخفيف بحذف الواو"[1]، انطلاقا من معطى أساسي يفيد أنهم: " كرهوا الضمة بعد الياء كما كرهوا بعدها الواو[2]"

يستخلص بوهاس، أن نقطة الاتفاق بين القدماء وبريم، ربط مجيء مضارع هذا البناء على وزن " يفعِل" بتوفير سياق حذف العلة لغرض صوتي، وأن العملية تتم وفق آلية القواعد للمرور من الثمثيل العميق إلى التمثيل اللفظي[3].

يتطرق لأسلوب الحجاج وعناصره عند القدماء، من خلال تعليلهم حذف الواو لوقوعه بين ياء وكسرة في الفعل المضارع بمسألة الخفة والتجانس، فلم يتأت حذف الياء لأنها حرف المضارعة، ولم يجز حذف الكسرة لأن بها يعرف وزن الكلمة.وجعلوا سائر الباب محمولا على " يعِد"، أما في " يضَع، يدَع" فلقد حذفت الواو لأن الأصل " يفعِل" أما الفتح فهو عارض من أجل مناسبة الحرف الحلقي. تبعا لذلك يستخلص بوهاس وعي القدماء بترتيب العمليات وترتيب تطبيق القواعد كما هو الأمر في التوليدية المعيار. من ثمة فإن قاعدة حذف الواو من خلال تصور القدماء تتم قبل تطبيق قاعدة تحويل البناء من:

" يفعِل إلى يفعَل"[4].

تتسم المقاربة التي اعتمدها بوهاس في إعادة قراءة اجتهادات القدماء وأحكامهم اللسانية بالجدة من جهة، وبالمحدودية من جهة ثانية،فهي قائمة على مفهوم القواعد والسياق والتمثيل الخطي، وتتعرض لانتقادات عميقة في إطار النماذج التوليدية الحديثة القائمة على التمثيلات المستقلة القطع وعلى مفهوم القيود، وأنه لم يعتمد مفاهيم تطريزية في تلك القراءة، كالمقطع، والقالب التطريزي، باعتباره يستلهم النموذج التوليدي المعيار الذي انتقد كثيرا لإغفاله أهمية التحليل التطريزي

(1) ابن يعيش، نفسه، ص: 336- 337.
(2) نفسه، ص: 49.
(3) Bohas, G.ibid.p 205.
(4) ابن يعيش، المرجع نفسه، ص: 334- 335.

في دراسة القضايا والوقائع الصرفية والصواتية. وفي تناوله تحليل القدماء لمجموعة من الظواهر يتبنى إلى حد كبير اجتهاداتهم المتعلقة بطبيعة العمليات الصرفية والصوتية ونوعها ومستوياتها وشروطها وسياقاتها، وأنه إن كان يركز اهتمامه على جهود المتأخرين ويحرص على انتقاء النصوص المدروسة، فإن سيبويه وأحكامه النحوية تستحضر بشكل واضح من خلال توظيف مصطلحاته ومفاهيمه أو تصوره للاشتقاق، ومن خلال الإحالة المباشرة على مذهبه.

II. نظرية الصرف غير السلسلي وإعادة رسم العلاقة بين الأبنية

تناول مكارثي في مجموعة من الدراسات وقائع وظواهر مختلفة في النظام الصوتي والصرفي للغة العربية، بتوظيف أدوات ومفاهيم جديدة، تمكن من طرح قضايا وإشكالات جديدة، ومن ثمة توفير آليات حديثة لإعادة قراءة نصوص التراث اللغوي العربي وإعادة صياغة أحكام واجتهادات القدماء.لقد عالج الأبنية الصرفية في العربية وفق نظرية الصرف غير السلسلي[1] ووفق نموذج التمثيلات المتعددة الطبقات، حيث تخصص لكل من اللحن الصامتي، اللحن المصوتي، الزوائد والقالب التطريزي طبقة مستقلة، ترتبط بالقالب بواسطة سطور الاقتران الخاضعة لمجموعة من القواعد. فأعطى للمصوتات وضعا خاصا حيث توضع في طبقة مستقلة،وتناول انتظام الصوامت والمصوتات في البناء ودور العناصر المصوتية في عملية الاشتقاق والربط بين الأبنية[2]، وإذا كان بوهاس ضمن مقاربته التوليدية المعيار ظل وفيا لاجتهادات القدماء على مستوى فرضية الاشتقاق، حيث اعتماد مسارين اشتقاقيين، أولهما يتمثل في الاشتقاق من الجذر بالنسبة للمصادر وأبنية

(1) McCarthy, J. « A Prosodie Theory of non concatonative Morphology » , Linguistic Inquiry 12, (1981).pp.373-418.

(2) McCarthy , j.(1979) « Formal problems in semitic phonology and Morphology ».D. Dissertation , M.I.T , Cambridge Massachussets Institué of Technology.



الاسم المجرد، بينما يشتق الفعل الماضي من المصدر، ومنه يشتق المضارع، كما ربط بين الفعل ومجموعة من الأبنية المتصلة به،إلا أن مكارثي صاغ أدوات تعيد النظر في العلاقة بين هذه الأبنية مما يجعل تصوره يختلف و الاجتهادات السابقة.

تفرز هذه المقاربة أسئلة عديدة: كيف يستثمر مكارثي معطيات النظام الصرفي للعربية؟ كيف يوفر أدوات لإعادة قراءة اجتهادات القدماء وما مدى ملاءمة تلك الاجتهادات وفق هذا التصور؟ كيف تتم إعادة هيكلة العلاقة بين الأبنية؟ كيف تنتظم فيها المصوتات وأي وضع تتخذه في العمليات الصرفية والصوتية؟

لقد تناول قضايا الصرف في العربية من منظور إشكالي، وضمن المشكلات الصورية للنظام الصرفي في اللغات السامية وبالتالي معالجتها في أفق لساني أوسع، باعتماد مفاهيم تطريزية خاصة، مفهوم القالب التطريزي، المقطع، التفعيلة، الكلمة التطريزية، تشكل إغناء للمنظور الصرفي العربي القديم[1]، كما يقدم تصورا بديلا للمقاربة القائمة على القواعد التحويلية. لكن بدوره يلاحظ وجود روابط بين مختلف الأبنية من حيث عناصرها وكيفية انتظامها، كما يبدو من خلال الأشكال الآتية[2]:

[كتَب،أكتَب، كتَّب، كاتَب، تكاتَب، اكتَتب، مكْتَب، كاتِب...]

يلاحظ تقاسم هذه الأبنية نفس "الجذر" وهو يخضع للتضعيف أحيانا فنحصل على معنى التعدية، ومن ثمة بينها قواسم دلالية وصورية مشتركة، كما تختلف من حيث تميز كل بناء بدلالة خاصة. فالتغيير المصوتي في مثل "كتَب – كُتِب" له معنى صرفي وتركيبي يتمثل في الانتقال من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول، ويضيف معنى المشاركة في " تكاتب" جراء عملية الطول المصوتي.وتختلف من حيث الزيادة ونوعها وموقعها وطيفية انتظام عناصر ومكونات البناء.

---

(1) McCarthy, J. « prosodic organisation in morphology » M. Aronoff &.oehrle(eds),language sound structure(1984). ,pp.299-317.

(2) McCarthy, J.(1979).ibid.p:244.



تبعا لذلك،إن هذه الأبنية تغير معناها بحسب تغيير أشكالها، وهي تتضمن معنى الجذر، وتضيف إليه سمات أخرى. فاقترح مكارثي "1984،1981،1979" فرضية كون الكلمة في العربية هي نتاج التأليف بين ثلاثة صريفات مستقلة، لكل واحدة منها طبقة خاصة حيث ترسو الصوامت على الحيز "ص" في حين تقترن المصوتات بالحيز "مص"، بناء على ذلك، تنتظم أبنية الفعل في العربية وفق الآتية[1]:

"أ" ص مص ص مص ص "ب" ص ص مص مص ص

ص مص صص مص ص صص مص ص ص مص ص

ص مص مص ص مص ص صص مص مص ص مص ص

ص مص ص مص ص ص مص ص

ص مص ص مص ص مص ص

تختزل هذه الأشكال في قالبين عامين[2]:

1- ص مص ({ص مص} + {قطعة}) ص مص ص

2- ص مص (+ {قطعة} ص مص ص

لنظام المصوتات من منظور مكارثي دور أساسي في تحديد الصيغة والجهة في أبنية الفعل، حيث يضم جذع الماضي مصوتات يتراوح عددها بين اثنين وأربعة[3]:

(1) McCarthy, J.(1979).ibid.p:2 88- 289.

(2) ينطبق الأول على الاشكال الواردة في(7 أ) أما الثاني فينطبق على تلك الواردة ضمن(7 ب)،ويفيد {+قطعة} أن هذا الموقع يمكن ملؤه بصامت أو مصوت.

(3) McCarthy, J.(1979).ibid.p:2 80- 281.



الماضي المبني للمعلوم: a_2^4

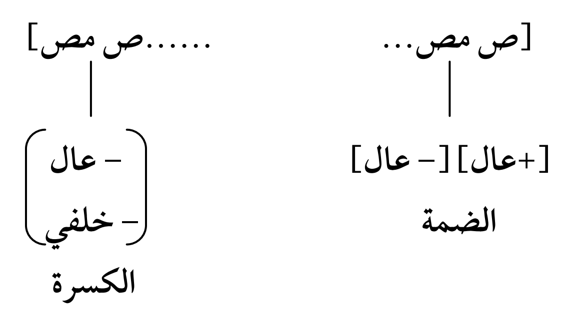
الماضي المبني للمجهول: u_1^3

المضارع المبني للمجهول: $u\ a_2^4$

اسم الفاعل: $u\ a_1{}^3{}_i$

اسم المفعول: $u\ a_2$

تختلف أبنية الفعل من حيث نوع المصوتات وعددها وانتظامها وأن عناصر البناء القطعية عرضة للامتداد تبعا لمبدإ النطاق الاجباري (ocp)، واستخلص مكارثي أن الكسرة في اسم الفاعل لا تمتد، وفي أبنية أخرى لا تمتد الضمة إذا كانت بعده الفتحة فوضع قاعدة اقتران خاصة:



يقترح النموذج المستقل القطع أجوبة جديدة لتجديد توصيف النسق الصرفي والصوتي للغة العربية وإعادة قراءة اجتهادات القدماء، والتي تمكنت من رصد الوقائع اللغوية ووصفها وتحليلها. وإن بقيت دون التمكن من ابتكار أدوات الصياغة الصورية على شكل قواعد صورية أو تمثيلات، ورغم كونهم انتبهوا إلى مجموعة من القواعد الصرفية والصوتية والنحوية عبروا عنها نصيا، وبالتالي من شأن هذه المقاربة الحديثة إثراء التصور العربي القديم وإعادة صياغته.

انتهى مكارثي إلى استنتاج مفاده أن اللحن المصوتي الأصل في المضارع متوالية تتضمن " ضمة، فتحة، كسرة u a i"،عنه تتفرع عدة ألحان، ولاحظ اطراد نظام التناوب بين هذه المصوتات عند الانتقال من الأصل إلى الشكل المشتق، وعدم



اطراده أحيانا وهو استنتاج انتبه إليه القدماء. أما المصوت الأول من الماضي المعلوم فهو دائما فتحة في حين تتعاقب على الحيز المصوتي الثاني عدة مصوتات " الفتحة، الكسرة، الضمة" حيث وجود " فعَل، فعِل، فعُل"، خرج عملية الانتقال إلى المضارع تتيح " يفعِل، يفعَل، يفعُل". فصاغ مجموعة من القواعد تضبط تمثيلات هذه الأبنية وكيفية اقتران عناصرها القطعية. وطبق نفس الآلية في اشتقاق الماضي والمضاع المبنيين للمجهول مقرا بوجود علاقة تحويلية بين اللحن المصوتي لكل من الماضي والمضارع بشقيه وبالتالي أهمية المصوتات في العملية الاشتقاقية أما الوزائد الدالة على الفاعل فهي لاحقة في المضارع وسابقة بالنسبة للماضي.اسم الفاعل أيضا من غير البناء 1 " فعَل" يشتق بزيادة صادرة الميم، ونظام مصوتي قار ومطرد انطلاقا من المضارع، فصاغ مكارثي الخلاصة التالية[1]:

اسم الفاعل – م = المضارع – الزوائد التصريفية

وهي معطيات لسانية قام القدماء بجردها وتوصيفها، غير أن النموذج الجديد من شأنه ان يمكننا من تقديمها في صياغة جديدة وعلى شكل نوع جديد من القواعد. كما انتبه مكارثي[2] إلى نفس الروابط الاشتقاقية بين الفعل اسم الزمان، اسم المكان، اسم الآلة، أسم المفعول، والمصدر الميمي.

مَكتُوب	يَكتُب	ك ت ب√
مُكتّب	يُكتّب	ك ت ب√
مُدحرِج	يُدحرِج	دح ر ج√
مُدحرَج	يُدحرِج	دح ر ج√
مِطرَقة	يَطرُق	ط ر ق√
مَجلِس	يجلِس	ج ل س√

(1) McCarthy, J.(1979).ibid.p: 306- 307.
(2) McCarthy, J.(1979).ibid.p:317.



فوضع آلية تمكن من اشتقاق هذه الأبنية من المضارع قبل زيادة حروف المضارعة عبر عملية تقتضي عدة تغيرات صواتية في سياق صرفي محدد، وميز في صياغة اسم الفاعل بين نوعين من القواعد، قواعد المواضعات الصرفية، وتتضمن عملية تقتضي تغييرا في المادة الصواتية في سياق صرفي خاص، والقواعد الحشوية التي تدخل تغيرات صرفية.

معطيات مماثلةحاضرة في الدرس الصرفي القديم[1]:

"فمفعول مثل يَفعَل كما كان فاعلا مثل يَفعَل، فالميم في مفعول بدل حرف المضارعة في يَفعَل، وخالفوا بين الزيادتين للفرق بين الاسم والفعل". ابن يعيش:

"... والواو في مفعول كالمدة التي تنشأ للاشباع لا اعتداد بها فهي كالياء في الدراهيم".

يتم اشتقاق هذه الأسماء، بناء على فرضية البناء الهرمي للدخل عند القدماء، على شكل تعاقب عدة مستويات صرفية، وأنه حصيلة التأليف بين مجموعة من الصريفات بمقتضاها يكون اسم الفاعل واسم المفعول، خرج عملية يكون المضارع عرضة لها باعتباره دخلا، وهذا يقودنا إلى حلقة أخرى من حلقات البناء الهرمي للدخل، فالمضارع الذي هو خرج عمليات مختلفة تطبق على الماضي يصبح دخلا مرشحا لمجموعة من التغيرات لإنتاج أبنية متصلة به وبالتالي تصور مكارثي أقرب إلى هذ الاجتهاد مما افترضه كونتينو بخصوص الاشتقاق من الجذر والصيغة، ويوافق أرونوف الرأي بخصوص بناء كلمة من أخرى[2]. لذا تصوره يتطابق و تصور القدماء بخصوص الاشتقاق مع تعديلات تمليها ضوابط بناء تمثيلات سليمة التكوين. كما أنه وظف في مرحلة لاحقة مفاهيم تطريزية تعد إثراء لهذه المقاربة.

(1) ابن يعيش. شرح المفصل، مكتبة النهضة العربية، ط1 1988..ج10. ص80.
(2) McCarthy, J.(1979).ibid.p:389.



نستخلص أن مكارثي يقدم تصورا جديدا لمعالجة قضايا الصواتة والصرف والتطريز ينهل من جديد الصواتة الحديثة واعتمد في بناء نظريته حول الصرف غير السلسلي والصرف التطريزيعلى دراسة النسق الصرفي للغة العربية واللغات السامية، وإن كان لايصرح باستثمار التراث اللغوي العربي بل يقدم نظريته على أساس القطيعة والتجاوز لمعطيات التراث والمقاربة التقليدية، فإنه ينشغل بنفس قضايا القدماء خاصة طبيعة البناء الصرفي ومكوناته، ويعتمد تصنيفهم لأقسام الفعل وأصناف أبنيته، وأصناف أبنية الاسم المتصل بالفعل.بل يحافظ على مصطلح " بناء" كما هو دون ترجمته.و يهتم بضوابط انتظام الصوامت والمصوتات والتأليف بينها كما يعتمد نفس والوقائع اللغوية التي اهتموا بها " الزيادة، الالحاق، القلب، الابدال.." ونفس نسقي الاشتقاق المعتمد لديهم، الاشتقاق من الجذر والاشتقاق من البناء ويتبنى نفس العلاقات الاشتقاقية بين الماضي، المضارع والأسماء المتصلة بالفعل، لكن يقدم ذلك ضمن صياغة صورية تعتمد التمثيلات المتعددة الطبقات ويوظف مفاهيم تطريزية لم تحظ بالاهتمام في التصور التقليدي.لذا توفر نصوص التراث المادة الخام لاشتغال النظريات اللسانية الحديثة التي تقترح بدورها أدوات لإعادة قراءة التراث والنظر للنسق الصرفي والصوتي للعربية من منظور مختلف.



III. نظرية التناوبات المصوتية واستثمار فرضيات الدرس الصرفي والصوتي العربي القديم

نظرية التناوبات المصوتية نموذج لساني حديث، يهتم بدراسة المصوتات في النظام اللغوي، تقترح آلية صورية وصفية للتناوبات المصوتية وتتطرق لقضايا انتظامها وأهم التغيرات الطارئة عليها من حيث الطول، الحذف، الامتداد، وتقترح حلولا لقضايا مصوتية ظلت عالقة في نماذج سابقة.

يعد موضوع انشغال النظرية غير جديد بالنسبة للدرس الصرفي العربي القديم، حيث تناول نظام الحركات في الأبنية الإسمية والفعلية المجردة والمزيدة، وأهم التحولات الطارئة عليها خلال عملية الاشتقاق المتعلقة بالزيادة، وتصريف الفعل ودخول الضمائر عليه واشتقاق الأسماء المتصلة بالفعل، المتمثلة اسم الفاعل، اسم المفعول، اسم الآلة، اسم الزمان، اسم المكان، والمصدر الميمي. فأي جديد تضيفه نظرية التناوبات، أي وضع لاجتهادات القدماء إزاء هذا التصور التطبيقي الحديث؟ كيف يستثمر هذا النموذج جهود التراث؟ وكيف ساهمت تلك الاجتهادات في تطوير وبلورة هذه المقاربة الحديثة؟

يأتي اهتمام نظرية التناوبات بالنظام المصوتي، ضمن اهتمام الصواتة الحديثة بالتغيرات الطارئة على هذا النظام في السياقات الصوتية المقيدة وأثرها على سياقها الصامتي، وباهتمامها بقضايا الانسجام والتناغم المصوتي والصوتي عامة. لذا يميز كريلوكس Kurylowics، بين التناوبات ذات الطابع الصوتي وتلك التي لها بعد وظيفي صرفي. وظف هذه المفاهيم في دراسة اللغات الهندو أروبية ويرى، " أن المفهوم لم يكن واضحا ودقيقا، أما بالنسبة للغات السامية فقد ظل غائبا"[1]. وإن كان يقر بأهمية هذه التناوبات في هذا النظام الصرفي، فهو يجهل جهود الدرس

(1) Kurylowicz, 1.. L'apophonie en semitique. (1961).



الصرفي في التراث اللغوي العربي. فتمييزه بين التناوب النوعي والتناوب الكمي[1] يمكن ربطه بتمييز القدماء بين الحركات القصيرة والحركات الطويلة وطبيعة المد عندهم. كما يمكن ربط فرضيته حول الاشتقاق عبر ثنائية الأصل / المشتق وفق مبدأي التناسب" proportionnalité"، والتباعد " polarisation" بين الطرفين، بمدأي المماثلة والمخالفة في عملية التأليف بين الأصوات عند القدماء[2]

لقد انتهى إلى أن التناوبات المصوتية ذات طابع اشتقاقي ولها وظيفة معجمية صرفية، وهي معطيات تبدو أقرب إلى تصور نظرية الصرفيين العرب القدماء، فهم درسوا التناوبات المصوتية ووظائفها المعجمية والصرفية ووضعها الاشتقاقي، وأقاموا التمييز بين المستوى الاشتقاقي والمستوى التصريفي والتغيير في بعده الكمي والنوعي الذي يطال المصوتات، وتناولوا خصائصها الصواتية والصوتية بالإضافة إلى صياغة دقيقة لثنائية الأصل / الفرع. لذا إن النظر إلى اجتهادات القدماء على ضوء النماذج الحديثة يمكن من تثمينها وإبراز جهودهم التأسيسية التي طالما أغفلت في الدرس اللساني الغربي الحديث.

ويمكن من تقويم دقيق لفرضية التناوبات المصوتية الحديثة ورصد جديدها وحدودها، سواء إزاء القديم أو بالمقارنة بالنماذج الحديثة، حيث نجد التوليدية المعيار بدورها تناولت الظاهرة لكن ضمن مقاربة وصفية تعتمد القواعد دون الاهتمام بالتفسير.

يكمن جديد نظرية التناوبات الحديثة في وضع آلية عبارة عن سلم وسلسلة من خلالها يتنبأ بمختلف التناوبات الممكنة:

$$I \longrightarrow a \longrightarrow u \longrightarrow u \longrightarrow \emptyset$$

(1) Segeral , P « une theorie Generalisée de l "Apophonie» these de doctorat, univ Paris VII(1995).

(2) حامد هلال، عبد الغفار.. أصوات اللغة العربية. مكتبة وهبة، ط3. القاهرة.(1996).ص: 240.



في مقابل التصور التراثي القائم على تناوب ثنائي الأطراف فقط كما يبدو من خلال النص:

" وفي الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إما الضم وإما الكسر، وذلك إما سماعي أو قياسي، فالسماعي الضم في قتَل يقتُل، ونصَر ينصُر، وخرَج يخرُج مما يكثر. والكسر في ضرَب يضْرِب ويعتِب. وغير ذلك مما لا يحصى. والقياسي كلزوم الضم في الأجوف والناقص الواويين، والكسر فيهما يائيين وفي المثال اليائي كما يجيء، ومن القياسي الضم في باب الغلبة"[1]. حيث تبدو العلاقة الثنائية على شكل تناوب مطرد:

ضمة ←——— ضمة

فتحة ←——— ضمة

كسرة ←——— فتحة

وهو يختلف عن التناوب التالي المشروط:

فتحة ←——— فتحة

كسرة ←——— كسرة

درس لونستام وكورسل[2] قضايا التناوب المصوتي في أبنية الفعل في اللغة العربية ضمن مفهوم جديد للنظرية الصرفية " morphologie apophonique"، واهتما ببعدها التزامني والتعاقبي، وهو نفس المنحى نجده في الصرف العربي القديم. و لقد انتهيا إلى خلاصة تفيد كون مصوتات الأشكال المشتقة ليست ذا

(1) الأستراباذي.شرح شافية ابن الحاجب.دار الكتب العلمية، بيروت.ج 1 ص: 118.

(2) Mohand Guerssel & Jean Lowenstamm,. Ablaut in Classical Arabic Measure I Active Verbal Forms. In J. Lecarme, J. Lowenstamm & U. Shlonsky (eds), *Studies in Afroasiatic Grammar, The Hague: Holland Academic Graphics*, 1996.123-134

طابع معجمي بل تشتق عبر سلم التناوبات وفق قوانين ناظمة لعملية الانتقال من الأصل إلى الفرع:

لبِس	يلبَس
كتَب	يكتُب
ضرَب	يضرِب
كبُر	يكبُر

انتبه القدماء أيضا إلى هذه الوقائع فقاموا برصدها وضبط علاقات التناوب بينها، بل حاولوا تكييف الاستثناء والشاذ مع القواعد التي انتهوا إليها، إما عبر تأويل باستحضار الأصل المقدر، أو إرجاع ذلك إلى تعدد اللغات وتداخل الأوجه والأبواب.

" يوجَل فيه أربع لغات: يوجَل، ياجَل، وييجَل بالياء، وييجِل، وأجودها تصحيح الواو نفسه"[1].

لتجاوز حالات الغموض التي تسم ازدواجية حالة " الفتحة » كسرة. الكسرة » فتحة" كما في فعَل يفعِل، وفعِل يفعَل، تفترض النظرية الحديثة إمكانية وجود دخل رابع وحلقة أخرى من حلقات سلسلة التناوب حيث وضع فرضية على شكل:

$$\mathbf{x} \longrightarrow \mathbf{i - i} \longrightarrow \mathbf{a}$$

فالعنصر (x) في الحيز المصوتي الثاني من "فعَل" عبارة عن عنصر شاغر (Ø) وأنه يملأ بواسطة الفتحة على مستوى التمثيل الصوتي. لتصبح الإضافة في هذه المقاربة، صياغة التناوبات في سلسلة من العناصر الخاضعة لترتيب أحادي الوجهة، حيث يتنبأ بكل عنصر من خلال العنصر الذي يسبقه في السلسلة.

(1) ابن يعيش، أبو البقاء. شرح الملوكي في التصريف. تحقيق فخر الدين قباوة. مكتبة دار الأوزاعي، الدوحة، ط2. (1988). ص: 50.



تعمم هذه السلسلة على الأشكال المشتقة في العربية واللغات السامية والهندو أروبية. ولقد وفر الدرس الصرفي العربي القديم المعطيات المتعلة بالظاهرة على مستوى العربية وحصر الوقائع المرتبطة به والوقوف عند الحالات الاستثنائية التي تواجه اطراد القواعد. وتتمثل إضافة سجرال في النظر إلى النظام المصوتي وفق مفهوم التغليب " chrome" وأن المكونات الأساسية للقطع المصوتة هي العناصر "éléments "، وتقوم العمليات الصرفية على التناوب المصوتي معتمدة انصهار العناصر المشكلة لتلك القطع. ووفق إمكانيات الانصهار بين مكونات القطع يمكن تحديد عدد المصوتات وإمكانياتها التأليفية في النظام الصرفي[1].

انطلاقا من هذا التصور ترتبط دراسة التناوبات المصوتية بالمفاهيم النظرية المقطعية والتمثيلات المتعددة الطبقات وةنظرية العمل والتغليب. وانطلاقا من فرضية جديد هي أقرب إلى التصور التراثي تحدث إدريس السغروشني عن فرضية انشطار الفتحة إلى عنصرين أحدهما يعطي الفتحة في المضارع والآخر يعطي الكسرة[2]. ومن خلال توسيع المجال التطبيقي لنظرية التناوبات المصوتية ليشمل عدة لغات تعززت فرضية الطابع الكوني لسلم هذه التناوبات.

تقدم نصوص التراث الصرفي العربي أهمية المصوتات وتناوباتها في عملية الاشتقاق باعتبارها آلية أساسية سواء في اشتقاق الفعل أو الأسماء المتصلة بها وذلك ضمن ما سموه" الاشتقاق بغير زيادة". كما ربطوا بين التغيرات التي تطال العلل ونظام المصوتات، وفق نفس المعطى برهن الشكيري وشير[3]، على كون اجتلاب العلل في العربية خاضع لسلم التناوبات المصوتية.

---

(1) Taki, M. (1996). Aspet s d'un model Générateur en Morphologue Arabe: Etude des formes verbales de l'Arabe classique.p43.

(2) السغروشني، إدريس " الصيغ في اللغة العربية، وقائع الندوة الدولية الأولى، جمعية اللسانيات بالمغرب، منشورات عكاظ. (1988).

(3) Chekayri, A & T, Sheer. « the Apophonique origine of Glides in the verbal system of classical Arabie ».(1996).

IV. فرضيات الدرس الصوتي والصرفي العربي القديم وإثراء نسق القيود في نظرية المفاضلة

تعد نظرية المفاضلة إطارا نظريا وتطبيقيا حديثا، اتسع مجال اشتغالها فتجاوز مجال الصرف والتطريز والصواتة إلى مجالات المعجم والتركيب من خلال أعمال جديدة لكل من روني كاجر و جوك ديكرز[1]، وذلك انطلاقا من فرضية تفيد أن الشكل اللغوي عبارة عن نتاج لتفاعل القيود وتنازعها، باعتبار الشكل المحقق هو الذي يتضمن أقل درجة من خرق القيود العاملة.ضمن مقاربة منفتحة على جديد النظريات اللسانية في مجالات عدة.

وضع أسسها كل من مكارثي J. McCarthy، سمولانسكي P.Smolensky وبرانس A. Prince[2]، تنطلق من فرضية أساسية تفيد تقاطع مجموعة من المستويات والمجالات في تشكيل البناء الصرفي، لها أبعاد صرفية وتطريزية تنتظم في بنية هرمية تشكل نطاق اشتغال مجموعات من القيود. وهي برنامج بحث توليدي حديث وفر آليات جديدة لدراسة عدة قضايا من قبيل البنية المقطعية، توزيع القطع وانتظامها، عمل القيود وتفاعل المستويات، كما أنها ذات طابع كوني، لانطلاقها من فرضية أساسية تفيد أن النحو الكوني ينبني على قيود كونية تضمن سلامة البناء، وأن الأنحاء الخاصة عرضة لمجموعة من البرامترات، وتوظف جهازا دقيقا وغنيا[3]، وتحدد سلامة البناء اعتمادا على نسق القيود، باعتبار التحليل السليم هو الذي يبدي استجابة أفضل لهذا النسق.

---

(1) jook dekkers.Frank vander L. Jeroen van de weijer. Optimality théory: phonology.syntax and acquisition.oxford linguistics2000.

René Kagr. Optimality theory. cambridge university press.1999.

(2) Prince , A&P. Smolensky « optimality theory: constraint interaction in Generative Grammar » (1993).rutgers university , center for cognitive science.

(3) تفاعل القيود « Rank constraint »، العلاقات الهرمية « Dominance hiearchy » التقويم « Evaluation » الخرق « Violation » والانسجام « Harmony ».....



تقدم نظرية المفاضلة معالجة جديدة لمبادئ نظرية الصرف التطريزي و تعيد النظر في العلاقة بين الصرف والتطريز، فأصبح المكون التطريزي حاكما للمكون الصرفي. وأصبح السؤال الأساسي هو: كيف يمكن لمسائل الصرف والتطريز أن تلتقي وتتفاعل مع نظرية المفاضلة لتقديم فهم جيد لكيفية تفاعل هذين المستويين؟تندرج فرضيات نظرية المفاضلة في الإطار العام للنظرية التوليدية ونظرية الصرف التطريزي وتحاول في الآن ذاته تقديم جديد يرتكز على مفهوم التفاعل الذي يعد أساسيا لتصنيف نظرية الصواتة. يقوم تصوها لهندسة النحو وبنائه على ثنائية الدخل/ الخرج، حيث يقترن الدخل بوظيفة مولدة، تستخرج منه عدة أشكال تخضع لتحاليل مختلفة، ويرتبط الخرج بوظيفة تقويمية تعمل على تقويم تلك التحاليل والأشكال المرشحة لعملية المفاضلة. وأن التحليل عملية حرة بينما التقويم يتقيد باعتبارات سلامة البناء، فتختلف أطراف المفاضلة باختلاف استجابتها للقيود:

مُوَلِّد (دخل أ) ←——— الخرج: (خ1، خ2.....خ ن)

مُقَوِّم (مرشح 1، مرشح 2.........) خرج محقق

تولد كل البنيات الممكنة، فتحدد درجة انسجام كل بناء مقترح، حسب عملية التقويم ويتم ترتيب الاحتمالات الممكنة وفق نوعية تجاوبها مع القيود، وأن أفضلها هو الواقع في أعلى سلم الترتيب، بهذه الآليات الإجرائية تنقل النظرية الاهتمام من نطاق العمليات إلى نطاق سلامة البناء ومن التوليد إلى التقويم والتفسير.

تصنف القيود التي تقترحها نظرية المفاضلة وفق ثلاث مجموعات:

- قيود بنيوية، تضبط عملية بناء المقطع وتقنن علاقات التحكم بين عناصر الهرم التطريزي.



- قيود مطابقة وتعمل على رصد العلاقة بين الدخل والخرج على مستوى التجزيء والملء.
- قيود موازاة، نطاق اشتغالها العلاقة بين عناصر المجال الصرفي والمجال التطريزي.

يولد الدخل احتمالات عدة تعمل القيود على تقويمها وفق تصور جديد لهندسة النحو،لكن ما حدود وجديد هذه الأدوات؟

تقدم قراءة جديدة لبعض الاجتهادات القديمة وذلك بإعادة صياغتها بإدماجها في إطار نظري حديث، بكيفية تجعل المقاربة تساهم في التفسير بدل الاكتفاء بالوصف.ولكون القيود التي استخلصتها نظرية المفاضلة تبدو عاجزة عن الإجابة على عدة أسئلة، نرى إمكانية إثرائها من خلال تطعيمها بمجموعة من القيود المستلهمة من نظرية اللغويين العرب القدماء وإعادة صياغة بعضها. إذ يمكن إضافة قيد منع الثقل، قيد أمن اللبس، قيد انتظام المقاطع،قيد وحدة الباب، وإعادة صياغة قيد الانسجام وفق سلسلة التناوبات المصوتية.

ورغم خصوبة وثراء نظرية المفاضلة وما توفره من آليات ومفاهيم جديدة تمكن من إثراء قضايا صواتية وصرفية وتطريزية لم تتعرض لها النماذج السابقة،وتعمق النظر في مسائل أخرى أثيرت من قبل، ورغم كفاءتها الوصفية والتفسيرية التي تجلت من خلال دراسة وقائع لغوية مختلفة. فإن نسق القيود الذي استخلصته مكارثي وبرينس "1993" وبرينس وسمولانسكي "1993"، يبدو غير فعال أحيانا، في دراسة عدة قضايا كطبيعة التناوبات المصوتية وضوابطها، وأسباب تعرض البناء للتعديل، كما يصعب عليه تقديم إجابة دقيقة على مجموعة من الأسئلة من قبيل:

لماذا يفضل فَعُلَ في باب "فعُل يفعُل" رغم أن "يفعِل" و"يفعَل" أكثر انسجاما بالنظر إلى جهارة الكسرة والفتحة مقارنة بالضمة؟ لماذا يستغني عن العلة في "يعِد" ولا يستغني عنها في "وَعَد" وييْبِس؟ لماذا يحصل الإدغام في "سكَتُّ" و "مدّ" ولا



يحصل في "تَتَكلّم" و"مدَدْت" ؟ لماذا تنقل الحركة في "أقُول" وتبدل كسرة في "أبِيع" علما أن الأصل "أقْوُل" و"بَيَعْتُ"؟

كيف يسمح للساكنين أن يتوالى تارة ولا يسمح لهما بذلك تارة اخرى؟ ما علة ظهور السكون في كتبْت" عند إسناد الفعل للمتكلم، بما أن الأصل / كتَبَ + تُ/ ؟

كيف يحدث الإعلال في "أعِد" رغم عدم توفر سياقه ولا يحدث في "قاوَل" وتقاوَل ويتم في "قام" و"ادّعى"؟ما سبب ظهور العلة في "استحوَذ" و"تقاوَل" وعدم ظهورها في "انْقَاد"؟

ما الذي فرض خرق قيد ملء النواة في "يضْرِب" وفرض خرق قيد ملء الصدر في "نال" بينما استلزم الامتثال له في "ابْتُلِيَ" بتعذر الاعلال؟.

لماذا تمتد مصوتات دون أخرى سواء في الفعل أو الاسم؟ ما طبيعة تناوباتها وما هي ضوابطها وكيف تتفاعل مع الصوامت في تحقيق سلامة البناء؟

تقود هذه الأسئلة إلى طرح سؤال أعم وهو: هل يعد نسق القيود الذي تم اقتراحه كافيا لتحليل وتفسير طبيعة البنيات الصرفية والتغيرات الصوتية وتعميق النظر في تفاعل الصرف والتطريز؟

من أجل فعالية النسق الذي اقترحته نظرية المفاضلة نعمل على إغنائه بمجموعة من القيود المستوحاة من نظرية اللغويين العرب القدماء والتي يثبت التحليل فعاليتها في تحديد سلامة البناء وانسجام اشتغالها على ضوء نماذج حديثه:

- قيد أمن اللبس:

ينبني هذا القيد على قيمة خلافيه، حيث يمثل الاحتكام إليه إجراء لاحتواء الالتباس والغموض إذ انطلق القدماء في تحليلهم بناء الكلمة وقياس فصاحتها من قاعدة عامة، تفيد أن الأصل في الكلام الإفادة، فإن تعذرت وقع اللبس، وأن

التغيرات التي تطرأ على اللفظ محكومة بهذا الشرط فإجراؤها ترخيص عند أمن اللبس[1]، لذا يتعذر كل تعديل أدى إلى خرق هذا القيد:

امتثالا لهذا المعطى امتنع القلب في "مقاوَلة" إذ "لو قلبت الواو والياء... لحصل الالتباس"، شرح ابن يعيش هذه المسألة بدقة فقال:

"وأما يعزوان ويرميان وغزوا فإنما صحت الواو والياء لوقوع الألف الساكنة بعدها فلو أخذت تقلب الواو والياء أيضا لاجتمع ألفان، وكان يلزم حذف إحداهما أو تحريكها فقلبت همزة، ويؤدي إلى توالي إعلالين وذلك مكروه عندهم أو يلتبس[2]".

كما يحكم هذا القيد ظاهرة أخرى تتجلى في التقاء الساكنين:

"إن كان التقاء الساكنين غير ذلك المذكور وذلك على ضربين، إما أن يكون أولهما مدة أولا... فإن كان لا يؤدي إلى لبس حذف وإن أدى إليه حرك الثاني لأن المد لا يحرك"[3].

لعل تحكم هذا القيد في عدة عمليات صواتية صرفية دليل على قوته وأهميته وضمان لسلامة البناء،نصوغه وفق عبارة ابن مالك:

وإن بشكل خفيف لبس يجتنب

- قيد منع الثقل:

ينشط هذا القيد في عملية التأليف بين الأصوات حيث يراعى تحقيق الانسجام وتفادي مجهود عضلي عند النطق بها، لذا تفاديا للاستثقال يتم اللجوء إلى

---

(1) تمام، حسان.. الأصول،دراسة ابستمولوجية الأصول حول الفكر اللغوي العربي. دار الثقافة. البيضاء، المغرب. (1981)، ص: 148.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل.ج 10، ص: 99.

(3) الأستراباذي. المرجع السابق. ج2، ص: 225.



استراتيجيتي المماثلة والمخالفة[1]، ولا ينحصر ذلك في العربية فحسب بل يتعداها إلى لغات أخرى سامية وغير سامية.

يمكن رصد مظاهر عدة لعمل هذا القيد حيث إن إعماله يبعد التنافر الذي يحصل في "افتعَل" مما كان فاؤه أحد حروف الاطباق (ص ض ط ظ) أو (ذ، ز، ر) أو "و، ي"، ففي مثل "اصتَنع" ننتقل من صامت مطبق إلى آخر مستفل:

ننتقل من {+عال} إلى {-عال}، ولقد شبه ذلك بالانحدار من مرتفع، فتصير التاء إلى صوت من مخرجها له صفة الاطباق تقربه من سابقه، وتبدل طاء ليصبح البناء"اصطَنع يحدث نفس التغيير إذا كانت فاء "افتعل" ذالا أو راء أو زايا، تجنبا للتنافر واقتصادا في الجهد العضلي، فإبقاء البناء على حاله خرق لمنع الثقل، نظرا للاختلاف الشديد بين هذه الأصوات من حيث الجهر والهمس والشدة والرخاوة، لذا تبدل التاء دالا في "ازدهر"، ومن آثار هذا القيد كذلك إبدال إحدى الضمتين المتتاليتين في "سُرُر" فتحة[2]، ونظرا لأهمية هذا المبدإ اعتمده سيبويه في دراسة عدة وقائع لغوية[3].

مقتضيات قيد منع الثقل:

أفضل بناء ما آثر الخفة وتلافَى الاستثقال في التأليف بين القطع، وانتظام المقاطع،والصريفات وتوزيع الأحياز الشاغرة

تصبح لهذا العامل مظاهر متعددة لا تنحصر في البعد الصوتي بل تتعداه إلى ما هو صرفي وتطريزي، الشيء الذي يمكن من إعادة صياغته وإثرائه على نحو مختلف عن مفهومه عند القدماء ومن سار على نهجهم.

(1) عبد الغفار حامد هلال، المرجع نفسه، ص: 240.
(2) أحمد المختار عمر، الصوت اللغوي، ص: 331.
(3) سيبويه، المرجع نفسه.ج4 ص: 113، 406، 432. ج3 ص: 194، 227، 278.

- قيد وحدة الباب:

لهذا القيد كذلك سلطة في توجيه عدة عمليات صرفية وصواتية وتطريزية وفق خاصية التجانس، فانتبه بوهاس "1982" إلى فعاليته في الدرس الصرفي القديم وعبر عنه بعدة مصطلحات [1] نذكر منها: وحدة الصنف « Unité de classe »« Unité Paradigmatique » وحدة نسقية « Unité Systematique » ووحدة الجنس » « Unité de genre بحيث يمكن حمله على مفهوم المقولة، سواء كانت تطريزية أو صرفية، وعلى مفهوم الصنف، وهو يعتبر من المفاهيم الأساسية عند سيبويه إذ أطلقه على مجموعة من حروف الكلمة أي مادتها الأصلية، وعلى أبنية الكلم و أوزانه، كما يطلق على أنواع التراكيب ذلك أن: "الباب لا يخص مستوى من المستويات اللغوية فهو عموما مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف أو تجمعها بنية واحدة"[2].

مما يجعله بمثابة مجموعة منطقية رياضية، القاسم المشترك بين عناصرها ليس مجرد صفة بل بنية، هذا التجريد من شأنه أن يمد القيد بالبعد الكوني فتصبح المقولات الصرفية والتطريزية عامة عرضة لعمله، ومن آثاره كما لاحظ ابن يعيش: "... أن ما كان من هذا القبيل وكان على زنة فعَل فإنه يلزم أن يجري الباب على نهج واحد في التخفيف فحذفت الواو"[3].

مقتضيات قيد وحدة الباب:

يتكون الباب من مجموعة من العناصر تسير وفق نسق واحد ونهج مطرد متجانس.

(1) Bohas.J. ibid.p: 209.220.221.

(2) عبدالرحمن الحاج صالح.مجلة التواصل اللساني المجلد 96.ص: 27.

(3) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص: 337.336.



يمكن النظر إلى فرضيات نظرية المفاضلة من منظور التراث اللغوي العربي منمساءلة الأدوات النظرية والإجرائية التي تقترحها و اختبار كفاءتها الوصفية والتفسيرية وبالتالي والمساهمة في تطويرها والمشاركة في النقاش الدائر حولها، وتمكن أيضا من استثمار مجموعة من اجتهادات اللغويين القدماء والعمل على مناقشتها، و دراسة مظاهر النظام الصرفي المختلفة في اللغة العربية انطلاقا من مرتكزات حديثة. وفق هذا المنظور نعمل على إثراء نسق القيود بمجموعة من المقترحات المستوحاة من الدرس الصرفي العربي القديم، بعد الوقوف عند قصور القيود التي تعتمدها في معالجة مجموعة من القضايا الصواتية والصرفية. وذلك بإضافة قيد أمن اللبس، قيد وحدة الباب، وقيد منع الثقل، مما يتيح أيضا إدماج فرضيات التراث اللغوي ضمن إطار لساني حديث.

خلاصة

تطرقنا في هذه الدراسة لقضية أساسية تتعلق بالتراث والنظريات اللسانية الحديثة، والتي اختلفت حولها الاتجاهات، حيث يمكن اختزالها في اتجاه إحيائي يشتغل بالتراث وفق أدواته وتصوراته ومناهجه القديمة. واتجاه تأصيلي يعمل على ربط الدرس اللساني الحديث والمعاصر بأصوله وجذوره التأسيسة، وتناول ما يطرح من قضايا وإشكالات من منظور تراثي باعتباره الأصل. وهناك اتجاه تأسيسي حديث كمقاربة تقوم على الدعوة إلى القطيعة وإلى التجاوز و العمل على بناء نموذج لساني جديد. إلى جانب ذلك يمكن الحديث عن توجه رابع، ضمنه تندرج هذه الورقة، لانطلاقها من فرضية أساسية تفيد، أن اللسانيات الحديثة توفر أدوات نظرية وإجرائية لإعادة قراءة التراث وإعادة صياغة أحكام واجتهادات القدماء. ومن جهة ثانية فإن التراث اللغوي العربي المتسم بالتنوع والتعدد والغنى، يمكن من اختبار القدرات الوصفية والتفسيرية للنماذج الحديثة،وبالتالي المساهمة في تطويرها. من ثمة تناولنا أطروحة جورج بوهاس الذي عمل على قراءة مناهج النحاة القدماء من منظور توليدي معيار، موظفا أدوات ومفاهيم تنتمي إلى اللسانيات التوليدية، وتطرقنا لبعض فرضيات وأدوات نظرية الصرف غير السلسلي ونظرية التناوبات المصوتية، وكيفية استثمار معطيات النظام الصرفي والصوتي للغة العربية وسبل إسهام هذه المقاربة في إعادة صياغة أحكام واجتهادات نصوص التراث اللغوي العربي، وآليات الحجاج التي تقوم عليها. وعملنا على عرض نموذج لكيفية مساهمة معطيات الدرس الصوتي والصرفي القديم في إغناء وإثراء نسق القيود في نظرية المفاضلة، كنموذج لساني توليدي حديث. لننتهي إلى أن إشكالية التراث التراث والنظريات اللسانية الحديثة متعدد المداخل. لها أبعاد معرفية، نظرية، منهجية ومفاهيمية، وأن الانكباب عليها من شأنه إغناء وتطوير الخطاب اللساني المعاصر.

اللسانيات وإعادة بناء الفكر اللغوي العربي
"مباحث الظروف في كتاب سيبويه "

ذة: فاطمة السلامي

جامعة القاضي عياض كلية اللغة العربية مراكش

مقدمة

يعد سيبويه أصلا من أصول الثقافة العربية الإسلامية، كما يعد "كتابه" من أضخم المصادر اللغوية العربية، إذ ينقل لنا جهود الرواد الأوائل في الدراسات اللغوية والنحوية، كما أنه كتاب متعدد الأبعاد، إذ يدرس اللغة العربية بمستوياتها المتعددة من صوت وصرف وتركيب ودلالة كما فيه "وعي غير اصطلاحي على ما عرف لاحقا بعلم المعاني ومباحث الفصاحة والبلاغة والمناسبة بين المقام والمقال، وفيه ربط بين تراكيب العربية ومعانيها الاستعمالية الدقيقة"[1].

هدفنا من هذه المداخلة تقديم ما أورده سيبويه بخصوص "الظروف" في اللغة العربية، و تبيان الإمكانات التي تتيحها الدراسات اللسانيات المعاصرة في بناء وإعادة بناء ما قدمه سيبويه في هذا الباب.

يُقدم سيبويه "الظروف" في اللغة العربية على أساس أنها أوعية للأحداث، وتحدث عن العلاقة بين "الظروف" والأحداث من خلال مفهوم التعلق. والعلاقة

---

(1) حسن خميس الملخ، المقارنة بين اللهجات في النحو العربي بين الفصاحة و القياس دراسة في تطور التنظير من الاحتواء إلى الإقصاء، ص: 143، ضمن: اللسانيات المقارنة،، أعمال الندوة الدولية الأولى لمختبر إعداد اللغة العربية، جامعة ابن طفيل، كلية الآداب، القنيطرة.



بين الظروف والأحداث ذات أهمية كبيرة نجد صداها في العديد من النظريات اللسانية الحديثة المعروفة بدلالة الأحداث.

إن اللسانيات الحديثة بما توفره من أدوات وآليات ومناهج تمكننا من تعميق تصور سيبويه حول "الظروف" وخاصة من خلال:

أ) البحث في التكوين الزمني الداخلي للحدث من حيث محدوديته أو لا محدوديته باستعمال رائز الظروف.

ب) إسناد ترتيب إلى مقولات الفعل الوظيفية الصرفية اعتمادا على نسق الظروف.

ب) توسيع مفهوم الظرف لكي يشمل بالإضافة إلى ما أدرجه سيبويه ضمن باب الظروف باقي المفعولات الملحقة ببنية الجملة.



1. الوحدات المعجمية الممثلة للظروف في تصور سيبويه

تحدث سيبويه عن "الظروف"[(1)] في سياقات متعددة و أبواب متفرقة من الكتاب[(2)]، ثم أفرد لها أبواب خاصة نذكر منها ما أورده تحت عنوان: " هذا باب ما ينتصب من الأماكن و الوقت و ذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، و تكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها و مكون فيها، و عمل فيها ما قبلها"[(3)]. و مثل لجل الوحدات الممثلة للظروف كالتالي:

رقم المثال	المثال
(1)	خلف، قدام، أمام، تحت، قبالة، ناحية، فوق، يمينا، شمالا، قصدا، جنبا، موضع، مكان، صددك (القصد)، سقبك(القرب)، قرب، سواءك، دونك، حذاء، إزاء،، فرسخا، ميلا، بريدا، أين.

(1) يُعدُّ سيبويه أحد المؤسسين لمصطلح "الظرف" و الظرف لغة "وعاء كل شيء حتى إن الإبريق ظرف لما فيه"، انظر محمد الأزهري في تهذيب اللغة، ت: أحمد عبد الرحمن حخيمر،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1 مادة: ظرف. و في الاصطلاح هو " وقت أو مكان ضمن في باطراد" انظر شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية، ت: محمد صالح بن أحمد الغرسي، دار السلام، ط:1، ص: 257. و نشير إلى أن نحاة الكوفة أبدعوا مصطلحا آخر هو "المفعول فيه" و ذلك على أساس أن الظرف هو الوعاء المتناهي الأقطار و ليس اسم الزمان و اسم المكان كذلك،

(2) درج سيبويه على بحث مسائل الباب النّحوي الواحد في عدد من الأبواب النّحوية المتداخلة مع غيرها من الأبواب الأخرى.

(3) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت،ج1 ص:403 404. ما نلحظه على هذا التعريف هو أن هناك تداخل بين الوصف و الاصطلاح، و ربما ينسجم ذلك مع العصر الذي ألف فيه الكتاب، لمزيد من التفصيل انظر فاطمة السلامي 2015: باب المنصوبات في اللغة العربية: مقاربة لسانية حديثة، مجلة دفاتر المدرسة العليا للأساتذة بمكناس، مجلة بيداغوجية محكمة، العدد:20، وفاطمة السلامي 2016: اللسانيات و تعليم اللغة العربية، مجلة المصدر، مجلة علمية محكمة، جامعة العبقرية، مصر، عدد:2.



(2)	(أ) هو مني منزلة الشغاف ب) هو مني منزلة الولد ج)هو مني مزجر الكلب د) أنت مني مقعد القابلة و) هو منك مناط الثريا ه) هو مني معقد الإزار ا) هو مني درج السيل
(3)	يوم الجمعة، اليوم، يومين، الآن، حينئذ، يومئد، البارحة، غدا، بعد غد، غدوة، بكرة، ضحوة، الليلة، الليل، النهار،الشتاء، الصيف، الدهر، الأبد، الأمس، أول من أمس، قريبا، حديثا، طويلا، كثيرا، قليلا، قديما، سحر، صباحا، ضحى، مساء، عشية، عشاء، عتمة، بكرا، صباح مساء، متى، كم، إذ (الماضي)، إذا (لما لم يقع) (الاستقبال)، أين، قبل، بعد، قط، عوض، أنى.

تمثل (1) في تصور سيبويه لظروف المكان، و تمثل (2) لما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص أو المبهم، و تمثل (3) لظروف الزمان. فكيف عالج سيبويه هذه الوحدات المعجمية ؟ و ما هي أهم القضايا التي أثارها ؟ و كيف عولجت الظروف داخل الأدبيات اللسانية الحديثة ؟ ثم كيف يمكننا توظيف اللسانيات في إعادة بناء تصور سيبويه، و النحاة عامة، للظروف؟





2. قضايا الظروف في تصور سيبويه

2.1. الظروف أوعية للأحداث

أول ما نلحظه من خلال تعريف ا"لظرف" المسطر أعلاه هو أن سيبويه تمثل "الظروف" على أساس أنها أوعية للأحداث(1)، ومن تم عدم سلامة بنى مثل:

المثال	رقم المثال
زيد اليوم	(4)

فعدم سلامة (4) يعود إلى أن اسماء الأعلام لا تخصص بالزمن، يقول سيبويه:" " ألا ترى أنك لا تقول: زيد حين يأتيني، لأن حين لا تكون ظرفا لزيد. و تقول الحر حين تأتيني، فيكون ظرفا، لما فيه من معنى الفعل. و جميع ظروف الزمان لا تكون ظروفا للجثث"(2). مما يؤكد أن ظروف الزمن تشتغل في تفاعل مع الأحداث، لا مع الاسماء الجامدة مثل اسماء الأعلام.

2.2. الظرف مبهم و موقت

قد يدل "الظرف" على قدر من الزمان غير معين، فيسمى مبهما. و يمثل سيبويه لذلك بوحدات مثل: الأبد، الدهر، الصيف...يقول سيبويه: " و سمعنا العرب الفصحاء يقولون انطلقت الصيف، أجروه على جواب متى، لأنه أراد أن يقول في ذلك الوقت، و لم يرد العدد و جواب كم"(3). أما المبهم من المكان فهو ما لا حد له يحصره، مثل: فوق، قدام، خلف، قبالة، تجاه...إلخ. و الإبهام يحصل في المكان من وجهين: أحدهما ألا يلزم مسماه، لأن خلفك قدام لغيرك، و أنك بتحولك عن تلك الجهة، يصير ما كان خلفك قدام أو يمينك أو يسارك على حسب تحولك، لأن

(1) و هي الفكرة التي ستثير، بشكل كبير، اهتمامات اللسانيين. كما سنرى في فقرات لاحقة.
(2) سيبويه، الكتاب، ج،1 ص: 136.
(3) م،ن، ج.ن، ص: 219.



الجهات تختلف باختلاف الكائن فيها... و ثانيهما أن هذه الجهات ليس لها أمد معلوم تنتهي إليه، فخلفك اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا، و أمامك: اسم لما قدام وجهك إلى آخر الدنيا[1]. و قد يدل "الظرف" على قدر من الزمان معين فيسمى موقتا أو مختصا. و يمثل سيبويه لذلك بوحدات مثل: يوم، ليلة، يوم الجمعة... أما المختص من ظروف المكان فهو كل ما يشمل على حد يحيط به.

3.2. الظرف متصرف وغير متصرف

الظرف المتصرف هو ما يستعمل ظرفا و غير ظرف مثل "يوم الجمعة": " تقول صيد عليه يوم الجمعة غدوة، و إن شئت جعلته ظرفا، لأنك كأنك قلت: السير في يوم الجمعة في هذه الساعة. و إن شئت قلت: سير عليه يوم الجمعة غدوة، كما تقول سير عليه يوم الجمعة صباحا، أي سير عليه يوم الجمعة في هذه الساعة. و إنما المعنى كان ابتداء السير في هذه الساعة" [2]. أما الظرف غير المتصرف فهو ما يلازم الظرفية مثل: قط، عوض، أيان، أنى، و الظروف المركبة التي تفيد تكرار الحدث مثل: صباح مساء، إذ يقال: " "إنه ليسار عليه صباح مساء، إنما معناه صباحا و مساء، و ليس يريد بقوله صباحا و مساء صباحا واحدا و مساء واحدا، و لكنه يريد صباح أيامه و مساءها"[3]. كذلك مما يلزم الظرفية ما اصطلح عليه سيبويه بصفات الأحيان: " و مما يختار فيه أن يكون ظرفا و يقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان، تقول: سير عليه طويلا، و سير عليه حديثا، وسير عليه كثيرا، وسير عليه قليلا، و سير عليه قديما"[4].

4.2. الظرف منصرف و غير منصرف

(1) ابن هشام، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد الشيخ يوسف البقاع، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بتصرف.
(2) سيبويه، الكتاب ج:1، ص: 223.
(3) م.ن، ج.ن، ص: 227.
(4) م.ن، ج.ن، ص.ن.



ميز سيبويه و النحاة العرب، داخل الظروف المتصرفة و غير المتصرفة، بين:

أ) متصرف منصرف مثل: يوم، شهر، فرسخ، ميل...إلخ.

ب) متصرف غير منصرف مثل: غدوة، بكرة، ضحوة.

ج) غير متصرف منصرف مثل: عشاء، عشية، مساء.

د) غير متصرف غير منصرف مثل: سواء، فوق، تحت...إلخ

2.5. الظرف معرب و مبني

معظم الظروف في اللغة العربية معربة، و منها ما هو أشد تمكنا من الآخر مثل تلك التي اصطلح عليها سيبويه "ظروف الدهر"، يقول: " و اعلم أن ظروف الدهر أشد تمكنا في الأسماء، لأنها تكون فاعلة و مفعولة. تقول: أهلكك الليل والنهار، واستوفيت أيامك"[1]. أما الظروف المبنية فمنها ما هو مختص بالزمان و تمثل له (5)، و منها ما هو مختص بالمكان و تمثل له (6) المواليين:

(5) إذ، إذا، مذ، منذ، قط، عوض، متى، أيان...

(6) أين، حيث، هنا...

2.6. الظرف ملازم لإعراب النصب

الإعراب الذي يحمله الظرف هو إعراب النصب، و العامل فيه هو الفعل أو شبهه، و في حال غياب العامل فإن النحاة يقدرون حدثا تقع فيه الظروف، و هو ما عبروا عنه بمفهوم التعلق. يقول ابن الأنباري في الإنصاف بخصوص معطيات مثل:

رقم المثال	المثال
(7)	زيد أمامك
(8)	عمرو وراءك

(1) م.ن، ج.ن، ص: 419.



" فدل على أن التقدير في قولك: زيد أمامك و عمرو وراءك، زيد استقر في أمامك و عمرو استقر في وراءك، ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذي هو استقر مقدر مع الظرف، كما هو مقدر مع الحرف"[1]. و مما علل به هذا التعلق هو أن " الظرف كل اسم من اسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى (في)، و في حرف جر، و حروف الجر لابد لها من شيء تتعلق به، لأنها دخلت رابطة تربط الاسماء بالأفعال، كقولك: عجبت من زيد و نظرت إلى عمرو، و لو قلت: من زيد أو إلى عمرو لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئا يتعلق به"[2].

يتضح أن النحاة أدركوا العلاقة الموجودة بين الحدث و الظرف و حروف الجر[3]، كما أدركوا أن الظروف تنتظم داخل طبقات. فبخصوص ظروف الزمن، و كما رأينا، فرقوا بين الظروف التي تدل على قدر من الزمن غير معين (الظروف المبهمة)، وتلك التي تدل على وقت معين محدود (الظروف المعدودة) إلا أنهم "لم يوظفوا هذا الفرق بين نوعي الظرف الزمني في تصنيف الأفعال إلى أفعال لها بنية زمنية داخلية محدودة، و أفعال لها بنية زمنية داخلية لا محدودة، لأنه فرق لا يسعف، في غياب توظيف حرف الجر "في"، في تمييز المحدود و اللامحدود من الأفعال"[4]. و هذا ما سنتطرق إلية في الفقرات اللاحقة، و ذلك بعد عرضنا للوحدات المعجمية الممثلة للظروف داخل الأدبيات اللسانية الحديثة.

---

(1) عبد الرحمن، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، المكتبة العصرية، السنة: 2003، ص: 198.

(2) م.ن، ص: 197.

(3) رغم إدراك النحاة للعلاقة بين الظرف و الحرف، فأن الظرف إذا لم يحمل إعراب النصب، وظهر عبارة عن مركب حرفي، فإنه لا يعتبر ظرفا رغم دلالته على الظرفية.

(4) عبد اللطيف شوطا، طبقات الأفعال في اللغة العربية: تحليل معجمي دلالي، بحث لنيل دكتوراه الدولة، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب ابن امسيك، السنة الجامعية: 2000-2001، ص: 318



3. الوحدات الممثلة للظروف في اللسانيات الحديثة

إن اعتماد مقاربة لسانية مبنية على المقارنة بين مفهوم الظرف في تصور النحاة و (adverb) في لغات أخرى يبين " أن هناك اختلافا بينا بينهما على مستوى: أ) المفهوم و ب) الوحدات الممثلة لهذا المفهوم"[1]، فإذا كانت "مقولة الظرف عند القدماء مبنية في جزء كبير منها على الإعراب، و هو ما يلغي إمكان التعبير عن الظرف خارج ما ينتصب، و يجعل ما يفيد الظرفية غير المنتصب غير ظرف"[2] فإن مفهوم الظرف في اللغات الأخرى مفهوم واسع، إذ " يعرف « adverb » بأنه كلمة ثابتة invariable أو مبنية تنطبق على كلمة أخرى (فعل أو صفة) وتغير (modify) معناها. و هو يخصص معاني عديدة كالزمان والمكان و الكيف و الأداة و غير ذلك"[3]. كما أنها تظهر في سياقات إعرابية متعددة.

فمفهوم الظرف في المعاجم الغربية[4] هو عبارة عن كلمة تصف و تعطي المزيد من المعلومات عن الأفعال، الصفات، الظروف و الجمل. و يمثل له بوحدات مثل:

(9) yearly, lively , so , soon, too, very, just,. Usually , cheerfully, quickly, fast, hard, outside, right, daily, weekly…

---

(1) محمد وحيدي، الظروف في اللغة العربية: قضايا تركيبية و دلالية، بحث لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، السنة: 1999-2000، ص: 24

(2) عبد المجيد جحفة، عن مبادئ الربط بين زمن الفعل و ظروف الزمن الإشارية،،ضمن آفاق لغوية: أعمال مهداة إلى الأستاذ إدريس السغزوشني، منشورات معهد الدراسات و الأبحاث للتعريب، السنة: 2016، ص: 105

(3) محمد وحيدي، الظروف في اللغة العربية: قضايا تركيبية و دلالية، ص: 24

(4) انظر معجم كمبردج الأنجليزي



4. قضايا الظروف في اللسانيات الحديثة

1.4. طبقات الأفعال

اهتمت الأدبيات اللسانية الحديثة بتصنيف الأفعال داخل طبقات، و ذلك من خلال البحث في خصائص الأفعال الزمنية و الجهية[1]، و ترى تيني Tenny و بويستفسكي Pustejovsky (2000)[2] أن الاهتمام بالبحث في الجهة و الزمن من القضايا القديمة التي أثارت اهتمام الباحثين منذ أرسطو، ثم وجدت طريقها نحو اهتمامات اللسانيين، و قد أشار فندلر (1967) إلى البدايات الأولى لهذا التقليد في الأدبيات الدلالية المعجمية.

يرى فندلر (1967) أن الأفعال تنتظم داخل أربع طبقات جهية[3]، بناء على كونها ذات بنية زمنية محدودة أو غير محدودة، و هي الحالات states، الأنشطة activities، الإتمامات achievements و الإنجازات accomplishments. و نمثل لذلك بما يلي:

رقم المثال	المثال
(10)	أحب زيد هندا (حالة)
(11)	ضحك زيد (نشاط)

(1) بخصوص الزمن و الجهة في اللغة العربية انظر أعمال الفاسي الفهري من بين آخرين، نذكر منها كتاب: Issues in The Structure of Arabic Clauses and words, Kluwer Academic publishers, Dordrecht , 1993.

(2) A History of Events in Linguistics, Carol Tenny and James Pustejovsky, Center for The study of Language and Information 2000

(3) الجهة التي نتحدث عنها هنا هي جهة الوضع (situation aspect)، و هناك ضرب آخر من الجهة و هو ما يعبر عنه بجهة البناء (View Point Aspect) و يكون عبارة عن صرفة مدمجة في بنية الفعل، يميز داخلها بين التمام (perfevtive) و اللاتمام (imperfective). لمزيد من التفصيل انظر فاطمة السلامي (2007): مقولات الفعل الوظيفية: التحديد و الترتيب، حوليات كلية اللغة العربية، عدد:22.





(12)	رسم زيد لوحة (إنجاز)
(13)	فجر الله الأرض عيونا (إتمام)

حيث تشير الحالات، و كما يتضح من خلال (10) إلى وضع ممتد في الزمن، ليس له نقطة بداية و لانقطة نهاية. وتستمر الأنشطة في الزمن و لا تتقيد بنقطة نهاية، كما ينضح من خلال (11). و تعبر الإنجازات عن وضع ممتد في الزمن إلا أن له نقطة نهاية، كما ينضح من خلال (12)، و توحد الإتمامات بين نقطتي البداية و النهاية كما توضح ذلك (13). هذا التقسيم أعيد النظر فيه من طرف مجموعة من الباحثين[1]، إذ أصبح تصنيف الأوضاع يتم بناء على كونها ساكنة أو حركية (حدثية)، بعد ذلك أصبح مصطلح events يطلق على جميع الأوضاع ثم يقع التمييز بين الأحداث، بناء على كونها محدودة bonded أو غير المحدودة non-bounded مع كل من فركوبل (1972) verkuyl و جاكندوف (1990) Jackendof. أو بناء على كونها تأوجية/ غير تأوجية culminating/non culminating[2]، مع كل من مونس Moens و ستيدمن Steedman (1988)، أو بناء على كون الأحداث أوجية أو غير أوجية telic/atelic مع سميت (1991)، أو محددة/ غير محددة delimited/non-delimited مع تيني (1987) و (1994) Tenny.

و هناك تصنيفات أخرى كاعتماد تجانس الأحداث و عدم تغيرها عبر المراحل الزمنية، عند كل من كوين (1960) Quine و هنرشز (1979).Hinriches و هناك اقتراحات كل من تايلر)1977(و كريفكا)1992(وداوتي (1979) و باخ)1981(و كمري (1976) و ترايفس)1985([3].

(1) انظر تيني و بويستفسكي (2000).

(2) المقصود بالتأوج أن الحدث وصل إلى ذروته.

(3) و بخصوص اللسانيين العرب هناك أعمال الفاسي الفهري، و عبد اللطيف شوطا و عبد المجيد جحفة، من بين آخرين. انظر الإحالات السابقة.

و لقد استعملت هذه الأعمال عدة روائز لتصنيف الأفعال داخل طبقات، ما يهمنا منها هو رائز الظروف، فكيف تمكننا الظروف من تصنيف الأحداث؟.

2.4. الظروف روائز لتحديد طبقات الأفعال:

لننظر إلى المعطيات التالية:

رقم المثال	المثال
(14)	أ) أكل زيد تفاحة في ساعة ب) أكل زيد تفاحة ساعة
(15)	أ) بنى زيد دارا في شهر ب) بنى زيد دارا شهرا
(16)	أ) صفع زيد هندا في ثانية ب) صفع زيد هندا ثانية
(17)	أ) جرى زيد في ساعة ب) جرى زيد ساعة
(18)	أ) مرض زيد في شهر ب) مرض زيد شهرا

إن الحدث في الأفعال الإنجازية "أكل"، "بنى" مر من عدة فترات زمنية قبل أن ينتهي بانتهاء استهلاك التفاحة و بناء الدار، و كون هذه الطبقة من الأفعال، في مثل هذه البنى التي تملك موضوعا داخليا قياسيا يأتي بنقطة نهاية الحدث[1]، تنسجم مع الظروف المحدودة " في ساعة""، " في شهر" و لا تنسجم مع الظروف الزمنية غير

(1) نشير إلى أن طبيعة الموضوعات التي ترتبط بالأحداث تؤثر في الانتماء الطبقي للأفعال. بخصوص اللغة العربية ولمزيد من التفصيل انظر الفاسي الفهري (2010)، ذرات اللغة العربية و هندستها: دراسة استكشافية أدنوية، دار الكتاب الجديد المتحدة.

المحدودة: "ساعة"، "شهر"، كما يتضح من خلال سلامة كل من (14أ) و (15أ)، و لحن كل من (14ب) و(15ب)، يؤكد أنها أفعال إنجازية ذات بنية زمنية محدودة.

و نفس التحليل ينطبق على الحدث في البنى (16)، الذي ينتمي إلى طبقة الإتمامات، فهو بدوره يملك بنية زمنية محدودة. ويبقى الفرق بين الإنجازات و الإتمامات هو اختلاف المدة الزمنية التي يستغرقها كل نمط، فطبقة الإنجازات طبقة ذات امتداد زمني في حين أن طبقة الإتمامات غير ممتدة زمنيا و تتوحد فيها نقطتي البداية و النهاية، كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

أما الحدث في الفعل " جرى" الذي ينتمي إلى طبقة الأنشطة، فيمتد في الزمن دون أن يمتلك نقطة نهاية محددة، ومما يؤكد ذلك عدم انسجامه مع ظرف زمني محدود "في ساعة" كما يتضح من خلال لحن (17أ) و سلامة (17ب).

و يعود لحن (18ب) إلى عدم انسجام الظرف الزمني المحدود " في شهر" مع التكوين الزمني الداخلي للفعل " مرض" الذي يدل على حالة غير محدودة.

3.4. الظروف روائز لإسناد ترتيب إلى المقولات الوظيفية:

تميز الأدبيات اللسانية بين قسمين من المقولات: مقولات معجمية و مقولات وظيفية صرفية[1]. و من مميزات اللغة العربية أن عددا من مقولاتها الوظيفية مصهر داخل بنية الفعل، مثل: الزمن، الجهة و البناء، و لقد استعملت "الظروف" للاستدلال أولا على وجود هذة المقولات في بنية الحدث العربي[2]، ثم للاستدلال ثانيا على أن هذه المقولات تشتغل في تفاعل من "الظروف". و إذا كانت الرتبة التي

---

(1) لمزيد من التفصيل انظر فاطمة السلامي (2007)

(2) ذهبت مجموعة من الأعمال الاستشراقية، نذكر منها عمل بلاشير (1952) blachere، و كوهن (1989) cohen إلى أن اللغة العربية لغة جهية، و دفعهم إلى ذلك ضعف النسق الصرفي الزمني في اللغة العربية مقارنة مع بعض اللغات الأخرى. و بخصوص الاستدلال على زمنية اللغة العربية، عكس ما ذهب إليه المستشرقون، انظر الفاسي الفهري (1993).

تحكم "الظروف" داخل اللغات الطبيعية رتبة صارمة، كما ذهبت إلى ذلك مجموعة من الأعمال اللسانية[1]، فإن رتبة هاته المقولات صارمة أيضا. فما هي الرتبة التي يمكن إسنادها إلى المقولات الوظيفية الذائبة داخل الفعل؟ و ما هو الدور الذي تلعبه الظروف في هذا التصنيف؟

لننظر إلى المعطيات التالية:

رقم المثال	المثال
(19)	أ) قطع زيد الحبل عمدا ب) انقطع الحبل عمدا
(20)	أ) كان دائما ينصت إلى أستاذه جيدا ب)كان جيدا ينصت إلى أستاذه دائما
(21)	أ)[2] katalavene sinithos kala ta themata درس ال جيدا دائما يفهم (يفهم دائما جيدا الدرس) ب) katalavene kala sinithos ta themata (يفهم جيدا دائما الدرس)

إن إمكان ظهور ظرف الكيف "عمدا" في بنى مبنية للفاعل كما في (19أ) و عدم إمكان ذلك في بنى مبنية للمطاوعة، وهي ضرب من البناء لغير الفاعل، كما يتضح من خلال لحن (19ب)، يمكن أن يعتمد دليلا على أن ظروف الكيف تشتغل في تفاعل مع إسقاط البناء. و إذا كانت الرتبة التي تحتلها ظروف الكيف، سواء داخل

(1) نذكر منها عمل شنكوي (1999) cinque: Adverbs and Functional Heads: Across Linguistic Perspective, Oxford University Press.

(2) هذه الأمثلة من الإغريقية، و هي مأخوذة من ألكسيدو (1994) Aexiadou: Issues In The Syntaxes Of Adverbs, P.H. D. Dss , Potsdam.

اللغة العربية أو في لغات أخرى، تأتي بعد ظروف الجهة،كما يتضح من خلال لحن كل من (20ب) و (21ب)- إذ تقدم ظرف الكيف (جيدا) على ظرف الجهة (دائما)- فإن الرتبة التي يمكن إسنادها إلى كل من البناء و الجهة هي كالتالي: (22)

رقم المثال	المثال
(22)	جهة > بناء
(23)	زمن > جهة > بناء.

و إذا كانت الجهة هي أساسا وصف و قياس للزمن، فإن الزمن لا بد أن يتموقع قبلها، و بالتالي نصبح أمام الرتبة الموالية: (23).

و هناك قضايا أخرى تثيرها الظروف وعالجتها الأدبيات اللسانية، و لقد آثرنا، في هذا البحث حصر دور الظروف في تصنيف الأفعال داخل طبقات، و كذلك في إسناد ترتيب إلى المقولات الوظيفية الصرفية.

خاتمة

حاولنا خلال هذا البحث تقديم تصور النحاة، وسيبويه خاصة، للظروف داخل اللغة العربية. فبينا أن الظروف في التصور السيبويهي محصورة في الأزمنة و الأمكنة التي تقع فيها الأحداث، و ألا دلالة للظرف خارج ما ينتصب. كما عرضنا لبعض الخصائص الصرفية للظروف كالتصرف و عدم التصرف، الانصراف و عدم الانصراف.

و بخصوص تصور الظرف في الدراسات اللسانية الحديثة بينا أن مفهوم الظرف مفهوم واسع يضم بالإضافة إلى ما أدرجه سيبويه في أبواب الظروف، ملحقات أخرى تفيد الحال أو المصاحبة أو المعية إلخ.

كما أن قضايا الظروف المطروحة في الأدبيات اللسانية، تضيف تراكما لما طرحه النحاة، ويمكن استثمارها في قراءة و إعادة بناء ما أنتجه الفكر العربي في هذا المجال.

أفكار لسانية في كتاب سيبويه

د. عبد العزيز العماري

أستاذ التعليم العالي، كلية الآداب بمكناس

1 – عندما نقرأ كتاب سيبويه قراءة متأنية واعية فاحصة نكتشف أنه يتوفر على أفكار لسانية تنظيرية وتطبيقية مؤهلة لأن تصبح أدوات لسانية واصفة ومفسرة. في هذا الكتاب تتداخل مستويات التحليل وتتكامل: التركيب والصرف والأصوات والدلالة والمعجم. ولا مبالغة ولا إسقاط إذا قلنا إن هذا الكتاب يتضمن ما سيسميه شومسكي في النحو التوليدي التحويلي مكونات النحو الأساسية: التركيبية والدلالية والصوتية والمعجمية وغيرها[1]. ولا ينبغي أن يفهم من هذه الإشارة أن نحو سيبويه نحو توليدي بالمَعْنى الحَديث. وسنقدم نماذج مما ذكرنا.

2 – تكامل التفسيرين الدلالي والتركيبي:

يزخر الكتاب بالنصوص والإشارات التي تقبل أن تدخل في مجال التنظير والتطبيق اللسانين، ولكنها مشتتة في مواضع كثيرة منه، ويحتاج جمعها وتصنيفها إلى قدر كبير من الصبر والتأني.

---

(1) انظر على الخصوص كتبه:

- Structures Syntaxiques, Tr:Michel Braudeau, Points, Seuil, 1969.
- Aspect de la théorie syntaxique, Tr: Jean – Claude Milner, Seuil, Paris, 1971.
- Linguistique cartésienne, Tr: N.Delanoe et D. Sperber, Seuil, Paris, 1969.

أول ما يثير الانتباه هو الكفاءة الفائقة التي استطاع بها سيبويه أن يجعل المعايير التركيبية والدلالية تتضافر لوصف الظاهرة اللغوية وتفسيرها. وهذا دليل قاطع على أن النحو العربي الأصيل لم يكن يكتفي بتحديد الحالات الإعرابية لمكونات الجملة ولم يكن يكتفي بالوصف الشكلي لتصريفاتها من حيث التقديم والتأخير، فقد كان يصف ويفسر موظفا في ذلك الأدوات التركيبة والدلالية. وقد تكون الدلالة معجمية أو جملية أو مقامية. ويمكن أن نلاحظ بسهولة أن سيبويه يعتمد كثيرا على الدلالة المقامية، حيث إنه كان في الغالب يجعل التفسير التركيبي تابعًا لظروف المتكلم والمخاطَب. لا يمكن أن نقدم كل النماذج الواردة في الكتاب، ولذلك سنكتفي بتقديم عينات منها.

عندما يعالج سيبويه ظاهرتي التقديم والتأخير في الجملة فإنه لا ينظر إليهما من زاوية تركيبة محضة، حيث إنه لا يَعُدُّهما إجراءً تركيبيا يتقدم بمقتضاه عنصر من عناصر الجملة على آخر أو يتأخر عنه، فهو يدخل في الاعتبار مستعمل اللغة، المتكلم والمخاطَب، الذي يستطيع تقديم عنصر أو تأخيره بدافع الاهتمام والعناية، وبذلك يصبح التقديم والتأخير إجراء تركيبيا واعتبارا دلاليا. يقول سيبويه عن تقديم الفاعل والمفعول: " إنما يقدمون الذي بيانه أهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم "[(1)].

ومن النصوص التي تبين أهمية المقام في تفسير ظاهرة لغوية تُعَدُّ عادة ظاهرةً تركيبية نورد ما يلي: " اعلمْ أنه لا يجوز أن تقول: (زيدٌ) وأنت تريد أن تقول: (لِيُضْرَبْ زيدٌ) أو: (لِيَضْرِبْ زيدٌ)، إذا كان فاعلا، ولا: (زيداً) وأنت تريد: (لِيَضْرِبْ عمرو زيداً)، ولا يجوز: (زيدٌ عمراً)، إذا كنت لا تخاطب: (زيدا)، إذا أردت: (لِيَضْرِبْ زيدٌ عمراً) وأنت تخاطبني، فإنما تريد أن أبلغه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب (عمراً)، و (زيد) و (عمرو) غائبان، فلا يكون أن تضمر فعل

(1) كتب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص34، 80–81



الغائب. وكذلك لا يجوز: (زيدا) وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أنْ يضرب زيدا، لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظن السامع الشاهد، إذا قلت: (زيدا) أنك تأمره هو ب: (زيد)، فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل، نحو قولك: (عليك)، أن يقولوا: (عليه زيدا)، ليلا يشبه ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل"[1].

يريد سيبويه في هذا النص أن يبين أن حذف عنصر أساسي من الجملة، الفعل على الخصوص، إجراء تركيبي، غير جائز إذا كان يشوش عملية التواصل اللغوي ويسبب الالتباس للسامع.

ونورد نصا آخر يبين مدى اعتماد سيبويه على الإجراءات التركيبية في تحديد المقام. يقول سيبويه: ". وإنما هذا أنك رأيت رجلا في حال تلون وتنقل فقلت: (أتميميا مرة وقيسيا أخرى؟)، كأنك قلت: (أَتَحَوَّلُ تميميا مرة وقيسيا أخرى؟)، فأنت في هذا الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليفهِّمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك " [2]. نستنتج من قراءتنا لهذا النص ما يلي:

- يفسر سيبويه الملفوظ بواسطة عناصر مقامية: (رؤية المخاطَب في حال تلون وتنقل).

- يلتجئ إلى إجراء تركيبي للمزيد من التفسير: إظهار العناصر اللغوية المحذوفة، أي تقديرها، وذلك قصد الحصول على شكل تركيبي ثان معادل دلاليا للشكل التركيبي الأول:

+ أتميميا مرة وقيسيا أخرى ؟ ⟵ أتحوّلُ تميميا مرة وقيسيا أخرى؟

(1) نفسه، ج1، ص254 – 255

(2) نفسه، ج1، ص 343.





- يلتجئ مرة أخرى إلى المقام عندما يبدو له أن الإجراء التركيبي لا يحل المشكل نهائيا فيحاول أن يبين أن حالة التنقل والتحول التي يوجد عليها المُخاطَب تجعل المتكلم موبخا لا مستخبرا.

ونقدم نصا آخر تظهر فيه أهمية تضافر الإجراءات التركيبة والدلالية: "وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: (عبدُ الله وربي)، فكأنك قلت: (ذاك عبدُ الله) أو: (هذا عبدُ الله) أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته، فقلت: (زيدٌ وربي) أو مسست جسدا أو شممت ريحا فقلت: (زيد) أو (المسك) أو ذقت طعاما ما فقلت: (العسل)"[1].

عندما نتأمل هذا النص نستنتج أن الإجراء التركيبي، ويتمثل في إظهار العناصر المحذوفة في الملفوظ للحصول على إسناد كامل، ضَمِنَ مشرعية تأويل دلالي أوحى به مقام معين:



- وضعية المتكلم وظروف المقام ← شكل ملفوظ ← أصل تركيبي.

وقد يحدد المقامُ التركيبَ. لنتأمل النص الآتي: "...وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: (أنا عبد الله منطلقا)و:(هو زيد منطلق) كان محالا، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل: (هو) ولا (أنا) حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن (هو) و (أنا) علامتان للمضمر، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني. إلا أن رجلا لو كان خلف

(1) نفسه، ج2، ص 130.



حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت: (من أنت؟)، فقال: (أنا عبد الله منطلقا في حاجتك) كان حسنا " [1].

نلاحظ مايلي:

- يحدد النص القيود المفروضة على علامات الإضمار، حيث لا يجوز أن يقع بعدها اسم ظاهر يعادلها وتعود عليه، وذلك في حال وجود المتكلم وجها لوجه مع المخاطَب.

- قد تسمح وضعية خاصة للمتكلم أو المخاطَب بتجاوز هذا القيد، كوجود المخاطَب وراء حائط.

وقد يتدخل المقام للطعن في ملفوظ معين، حيث يكون الشكل التركيبي متوفرا على كل شروط البناء، ولكن الظروف الخطابية ترفضه. لنتأمل قول سيبويه التالي: " لو قلت: (كان إنسان حليما) أو: (كان رجل منطلقا) كنت تلبس، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس " [2].

نلاحظ ما يلي:

- إن الجملتين المذكورتين:

أ – كان إنسان حليما

ب – كان رجل منطلقا

تتوفران على شروط الإسناد، ورغم ذلك فإنهما مرفوضتان دلاليا، لأن المتكلم بهما ملبس، واللبس يضيع الإفادة على المخاطَب، ونحن نعلم أن الإفادة شرط أساسي في كل كلام مستقيم حسن.

---

(1) نفسه، ج2، ص 80 – 81.
(2) نفسه، ج1، ص 48.

- يتمثل التفسير التركيبي الدلالي "لامقبولية" (inacceptabilité) أو "لانحوية" (agrammaticalité)[1] هاتين الجملتين في كون المسند إليه وقع نكرة وابتدئ به. والمقصود هنا بالابتداء اعتبار ما كان:

أ.أ – إنسان حليم

ب.أ – رجل منطلقا

وقد تتدخل القرائن الحالية لتعطي النكرة شحنة دلالية خاصة تجعل الجملة مقبولة. لنتأمل النص التالي: " يقول: (أتاني اليوم رجل)، أي: في قوته ونفاذه، فتقول: (ما أتاك رجل)، أي أتاك الضعفاء"[2].

نلاحظ أن التنكير في هذه الحالة شكلي فقط، لأن القرائن الحالية تزيله.

لم يكن هدفنا في هذا المحور أن نقدم كل النصوص التي تبرز مدى اهتمام سيبويه بالمقام في تحليل الظواهر اللغوية ولا كل النصوص التي تكشف عن قدرته على جعل المعايير التركيبة والدلالية متضافرة في التفسير. كان هدفنا فقط تقديم عينات من ذلك. ما ينبغي التنبيه إليه هو أن هذه الأفكار قابلة للمناقشة. ما ينبغي التنبيه إليه هو أن هذه الأفكار قابلة للمناقشة.

3 – المعجم بين الدلالة المعجمية والتركيب:

واهتم سيبويه بالمعجم والدلالة المعجمية وربط ذلك بالتركيب. لنتأمل ما قاله في: " باب اللفظ للمعنى ": اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين،

(1) هذان المصطلحان استعملهما النحو التوليدي. انظر:
N.Chomsky، كتابه: Aspects de la théorie syntaxique ص 21 و 23.
(2) نفسه، ج1، ص55.



فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: (جلس) و (ذهب)، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو: (ذهب) و (انطلق)، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف، نحو قولك: (وجدت) عليه، من (الموجِدة) و (وجدت)، إذا أردت وِجدان الضالة. وأشباه ذلك كثير "[1]. نلاحظ ما يلي:

- هذا النص قصير. ولكنه غني، فهو يكشف عن جانب مهم من منهجية سيبويه في التحليل:

- يقدم سيبويه الفكرة مجردة ثم ينتقل بعد ذلك إلى التمثيل.

- يوضح أن الدلالة المعجمية لعنصر معين لا تتحدد إلا في ائتلاف مجموعة من العناصر، ولذلك فإنه لا يجد مناصا من تقديم العنصر المقصود في ائتلاف إسنادي.

- يدخل المشترك اللفظي بوضوح في الدلالة المعجمية.

4 – مستويات المقبولية والنحوية:

واهتم سيبويه كثيرا بتحديد مستويات المقبولية والنحوية في الكلام. وهذا مجال برع فيه، بينما ما زالت بعض اللسانيات الحديثة: (النحوان التوليدي والتأليفي، مثلا)[2] لم تحدده بدقة. وقد أورد سيبويه نصوصا كثيرة في هذا المجال. ونختار منه نصا مشهورا قدم من خلاله بدقة منهجيته في تحديد درجات المقبولية واللامقبولية والنحوية واللانحوية. يقول في " باب الاستقامة من الكلام والإحالة ": " فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب. فأما

---

(1) نفسه، ج1، ص24.

(2) انظر مثلا:

- N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p21, 23 et autres.
- Maurice Gross, Méthodes en syntaxe, Hermann, 1975

المستقيم الحسن فقولك: (أتيت أمس) و (سآتيك غدا). وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: (أتيتك غدا) و (سآتيك أمس). وأما المستقيم الكذب فقولك: (حملت الجبل) و (شربت ماء البحر) ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: (لقد زيدا رأيت) و (كي زيد يأتيك) وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: (سوف أشرب ماء البحر أمس)[1].

نستنتج من قراءتنا لهذا النص ما يلي:

أ – يحدد هذا النص منهجية سيبويه في التحليل، فهو يقدم القواعد مجردة ثم بعد ذلك يعزز هذا المستوى المجرد بمستوى تطبيقي معتمدا في ذلك على الأمثلة.

ب – يزخر بالمصطلحات الخاصة بقياس درجات صحة وسلامة الكلام.

ج – تتمثل مصطلحات النص الأساسية في الكلام والاستقامة والإحالة.

د – لم يحدد النص مصطلح (كلام)، ولكن نحس بأنه لا يشترط فيه الإفادة، وإلا كيف يمكن أن يكون الكلام المحال مفيدا؟ ويرى حماسة أن سيبويه يقصد بالكلام الجملة[2].

ه – لم يحدد معنى الكلام المستقيم، ولكنه قسمه إلى كلام مستقيم حسن وكلام مستقيم كذب وكلام مستقيم قبيح. وفسر كل قسم بواسطة أمثلة.

تعتبر هذه الأقسام درجات لصحة الكلام وسلامته. ورغم ذلك فإنه من الصعب أن نؤكد أن هذه الدرجات مرتبة ترتيبا سلَّميا، كما أنه من الصعب أن نثبت أن سيبويه قصد وضع لائحة نهائية لهذه الدرجات. وإذا كان لابد من وضع سلَّمية لها، فإن ذلك يكون على الشكل الآتي:كلام مستقيم حسن – كلام مستقيم كذب – كلام

(1) الكتاب، ج1، ص 25 – 26

(2) النحو والدلالة، ص62.



مستقيم قبيح. ويبقى أن نحدد المعيار الذي اعتمدنا عليه في وضع هذه السلّمية. نعتقد أن المعيار الدقيق هو الاعتماد على حد الكلام، أي على أصله، وهذا هو المصطلح الذي وضعه سيبويه(1)، والأصل المقصود هو الأصل التركيبي والدلالي للكلام. ويمكن أن نستعين بمعيار وتيرة الفهم والإدراك، وهذا رائز وضعه شومسكي(2). ويمكن الاستعانة بالمعيار الذي وضعه النحاة العرب القدماء بعد سيبويه، وهو معيار الإفادة(3).

وإذا سلمنا بقدرة هذه المعايير على تحديد درجات هذه الأنواع من (الكلام المستقيم)، فإن الكلام المستقيم الحسن يرتب في أعلى مراتب الكلام. لنتأمل المثالين اللذين قدمهما سيبويه للتمثيل لهذا النوع من الكلام:

1 – أتيتك أمس.

2 – سآتيك غدا.

نلاحظ أن الجملتين 1 و 2 أتيتا على أصلهما التركيبي والدلالي وأن المستمع مستعمل اللغة العربية يستطيع أن يفهمهما بكل سهولة. وهذا يخول لهما درجة كلام مستقيم حسن.

ويرتب الكلام المستقيم الكذب في المرتبة الثانية. لنتأمل المثالين اللذين قدمهما سيبويه للتمثيل:

3 – حملت الجبل.

4 – شربت ماء البحر.

---

(1) نفسه، ج3، ص 81.

(2) كتابه: Aspects، ص 21.،

(3) انظر، مثلا، ابن هشام، كتابه: مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، 1979، ص 490.



نميل إلى الاعتقاد بأن سيبويه يقصد بالكلام المستقيم الكذب الكلام المجازي. وبما أن هذا الأخير فرع وأن الكلام الحقيقي أصل، فإن ما جعل الجملتين 3 و 4 في هذه المرتبة هو عدول معناهما عن ظاهر اللفظ وتجاوزهما للأصل، أي للاستعمال الحقيقي، حيث خرقتا القيود التركيبية و الدلالية، فالفعل انتقى مفعولا لا ينتقيه في الأصل، ولكن هذا الخرق مسموح به، ولا يخفى أن فهم التعبير المجازي يتطلب من المستمع مجهودا إدراكيا إضافيا، حيث يرجع بهذا الفرع إلى الأصل عن طريق التأويل.

أما الكلام المستقيم القبيح فيرتب في أدنى مرتبة. وقد عرف سيبويه هذا النوع بقوله: " أما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه ". لنتأمل الأمثلة التي اختارها لهذا الغرض:

5 – قد زيدا رأيت.

6 – كي زيد يأتيك.

نلاحظ أن العناصر المكونة لهاتين الجملتين ليست مرتبة ترتيبا أصليا. إنها مرتبة ترتيبا فرعيا، ولكن هذا الترتيب الفرعي غير مستعمل. ويرجع ذلك إلى كون هذا الشكل الفرعي يضيع فرصة الفهم على المستمع، وذلك بجعله مترددا، فعندا يصل إلى سمعه العنصر(قد) أو (كي) فإنه ينتظر (فعلا)، ولكنه يفاجأ باسم يهاجم سمعه، فيضيع ما كان ينتظره مباشرة بعد سماعه ل: (قد) و (كي)، وعليه أن ينتظر سماع عناصر لغوية أخرى، وهي: (رأيت) و (يأتيك)، وهي العناصر الأساسية التي تأتي عادة مباشرة بعد (قد) و (كي). ولا يخفى مدى العناء الذي يتحمله المستمع من أجل الفهم. وهكذا يكون الخلل التركيبي المتمثل في وقوع اسم مباشرة بعد (قد) و (كي)، وهذا خرق للأصل التركيبي، سببا في إبطاء عملية الفهم والإدراك. وهذا هو سبب وضع هذا النوع من الكلام في خانة الكلام المستقيم القبيح.



ويحدد سيبويه الكلام المحال بالتعريف والتمثيل. وإذا كان تعريفه للكلام المحال وتمثيله له واضحين، فإن ما لايفهم بسهولة هو تنصيصه على وجود نوع من الكلام المحال الكذب. وإذا كان الكلام المحال هو ما لايصح له معنى، حسب تعبير أبي الحسن الأخفش[1]، وهو ما ينقض أوله بآخره، حسب تعبير سيبويه[2]، فماذا يقصد بالكلام المحال الكذب؟ وهل يصح وصف المحال بالكذب؟ تتطلب الإجابة عن هذين السؤالين تحليل الأمثلة التي استدل بهما سيبويه:

7 – أتيتك غدا.

8 – سآتيك أمس.

9 – سوف أشرب ماء البحر أمس.

لا شك في أن الجملتين 7 و 8 غير منطقيتين، إذ لايمكن لزمني الماضي والمستقبل أن يتزامنا في حدث الإتيان. المحال هنا ناتج، إذن، عن خلل منطقي في الإرسالية نسميه خللا دلاليا داخليا، ولكنه خلل يتنبأ به المستوى التركيبي أيضا عن طريق ضبط التوزيعات، حيث إن التعبير عن زمن حدث معين يتعين بواسطة أدوات لغوية محددة ومتخصصة. وفي المثال 7 لا ينسجم زمن الإتيان، وهو الماضي، مع ظرف الزمن: (غدا) الدال أصلا على زمن المستقبل. وفي المثال 8 لا ينسجم زمن الإتيان، وهو المستقبل، مع زمن ظرف الزمن (أمس) الدال أصلا على زمن الماضي. وبتعبير اللسانيات الحديثة فإنه لا يمكن للفعل: (أتى) أن يتوزع مع ظرف الزمن(غدا)، ولا يمكن للمركب الفعلي (سآتي) أن يتوزع مع ظرف الزمن (أمس). وهذا هو ما يسميه سيبويه بالكلام المحال، حيث ينقض آخر الكلام أوله.

---

(1) الكتاب، ج1، ص26، الهامش1.

(2) نفسه، ج1، ص 25.



نلاحظ أن العنصرين: (غدا) و (أمس) في المثالين 7 و 8 هما سبب هذه الوضعية، فالمستمع يتلقي الجزء الأول من الإرسالية في ظروف طبيعية:

7. أ – أتيتك.

8. ب – سآتيك.

أي يتلقى كلاما مستقيما حسنا، ثم يأتي العنصران (غدا) و (أمس) فيحدثان تشويشا يذهب كل الفائدة، فينزلق الكلام إلى مرتبة المحال.

أما المثال 9 فينطبق عليه ما انطبق على المثالين 7 و 8، ولكنه يتميز عنهما: الذي جعله محالا هو العنصر: (أمس) الذي جعل أول الكلام يتناقض مع آخره، وذلك بتزامن زمني المستقبل والماضي. وهذا أمر لامنطقي. ولكن ما جعل المثال 9 محالا كذبا هو الوضعية السابقة للكلام قبل دخول العنصر: (أمس) عليه:

9. أ – سوف أشرب ماء البحر.

إن هذه الجملة تنتمي إلى الكلام المستقيم الكذب. وعندما دخل عليها عنصر زمني غير ملائم: (أمس):

9 – سوف أشرب ماء البحر أمس.

انزلق إلى مرتبة المحال الكذب. وهكذا يتضح غنى هذا النص القصير، حيث يمثل وحده نواة لنظرية لسانية عربية، فهو، رغم قصره، غني على مستوى التنظير وعلى مستوى التطبيق. وأهم ما فيه هو أنه يدل دلالة واضحة على أن المعايير التركيبية والدلالية تتضافر في كل تحليل لغوي لتحديد درجة المقبولية واللانحوية. وما يثير الانتباه في هذا النص هو أن سيبويه لم يعتمد على المعايير المقامية في التحليل. أما ما أشار إليه حماسة في شأن عدم استغلال سيبويه للمصطلحات الواردة



في هذا النص في باقي الكتاب[1] فغير صحيح، ففي مواضع كثيرة من الكتاب وردت هذه المصطلحات إلى جانب مصطلحات أخرى لها نفس الخصائص[2]. من هذه المصطلحات ما هو مشتق من المصطلحات في النص السابق، نحو: (الإحالة) و(يحال) و (القبح) و (قبُح) و (استقبح) و (استقام) و (يستقيم) و (يحسن)، ومنها ما لم يرد فيه، نحو: (الجائز) ومشتقاته و (جيد) و (أجود) و (أمثل) وضعيف) و (مكروه)، الخ....

وسنحاول أن نسلط الضوء على بعض السياقات التي وردت فيها هذه المصطلحات، ولكن دون أن ننسى أن هدفنا ليس هو تقديم كل التفاصيل عن هذا الموضوع. يقول سيبويه:

- " لو قلت: (مررت بهذا الرجل) كان حسنا جميلا "[3].

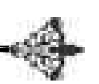
- " يجوز أن تقول: (بمن تمرر أمرر) و (على من تنزل أنزل)، إذا أردت معنى: (عليه) و (به). وليس بحد الكلام. وفيه ضعف " [4].

- فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: (أعطاكني) أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: (قد أعطاهوني)، فهو قبيح لاتكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه " [5].

- " واعلم أنه ليس يحسن أن تلي: (إنَّ) (أَنَّ) ولا: (أنّ) (إنَّ)[6].

- " ألا ترى أنك لو قلت: (مررت بزيد وأنت) لم يجز، ولو قلت: (ما مررت بأحد إلا أنت لم يجز)"[7]

(1) النحو والدلالة، ص 83.
(2) انظر على الخصوص الأجزاء 1و2و3 من الكتاب.
(3) نفسه، ج2، ص88.
(4) نفسه، ج3، ص 81.
(5) نفسه، ج2، ص 363 – 364.
(6) نفسه، ج3، ص 124.
(7) نفسه، ج2، ص 362.



مكنتنا قراءة هذا النص من الوقوف على أفكار لسانية تصلح أن تكون نواة من نويات نظرية لسانية ما زالت اللسانيات الحديثة تهمشها. ويتعلق الأمر بنظرية درجات صحة الكلام وسلامته. ليس معنى هذا أن سيبويه كان مصيبا في كل ما قدم في هذا النص من تحاليل وتفسيرات تهم درجات الكلام.

5 – المصطلحات

ونتحدث في هذه الفقرات عن الرصيد المصطلحي الذي يتوفر عليه كتاب سيبويه. يمكن لقارئ الكتاب أن يكتشف حقيقة قد تكون مفاجئة لبعض اللسانيين المهتمين بالموضوع، فقد تعودنا أن نسمع في بعض الملتقيات وأن نقرأ في بعض الكتب والمجلات أن المصطلحات النحوية ليست ناضجة ولا قارة. ويستدل على ذلك بشكل عناوين أبواب مواد الكتاب، حيث يطغى على هذه العناوين الطول والإطناب اللذان ينوبان، في الغالب، عن مصطلحات معينة ومحددة. هذه الملاحظة صحيحة. ولكن ينبغي أن نفهم أن لذلك علاقة بطبيعة منهجية سيبويه في الكتابة، كما ينبغي أن نبحث عن المصطلح داخل النصوص وعبر صفحات الكتاب كله. فما هي الحقيقة التي نكتشفها؟

تمكننا قراءة نصوص الكتاب، والنص السابق نموذج واضح منها، من الوقوف على الحقائق التالية:

أ – الكتاب زاخر بالمصطلحات النحوية المختلفة. ونقصد بها مختلف المصطلحات التركيبية والدلالية والمعجمية والصرفية والصوتية. وقد رأينا في المحور الرابع عينة منها، ويتعلق الأمر بمصطلحات درجات مقبولية الكلام.

ب – أغلب مصطلحات الكتاب كتب لها البقاء والاستمرار، حيث تبناها النحاة الذين أتوا بعده.



ج – بعض مصطلحات الكتاب، رغم أهميتها، لم تلق رواجا في كتب النحويين المتأخرين أو لم تعرف فيها ازدهارا.

د – ليس معنى ذلك أن نحو سيبويه لا يخلو من أي فقر في مجال المصطلحات، فهو في الحقيقة يفتقر في حالات كثيرة إلى مصطلحات تفي بالغرض الوصفي والتفسيري.

ليس من أهدافنا في هذا العرض جمع وإحصاء وتصنيف المصطلحات النحوية الواردة في كتاب سيبويه، فهذا عمل يحتاج إلى بحث مستقل(1)، ولكننا نريد فقط أن نشير إلى ما استخلصناه من قراءتنا في مجال المصطلح. لا نبالغ إذا قلنا إننا لا نشعر أثناء قراءتنا للكتاب إلا بغزارة المصطلح الذي يكفي لتغطية كل مجالات النحو. ولكننا نعترف أن الباحث اللساني سيعاني كثيرا في بحثه عن المصطلح الذي يريده، فهو يبحث في باب: (التوكيد) عن مصطلح: (توكيد)، وقد لا يعثر عليه، ويلاحظ، عوض ذلك، ورود مصطلح آخر هو مصطلح: (وصف)(2)، فيسارع إلى الحكم بأن مصطلح: (توكيد) غير وار في الكتاب، ثم يفاجأ أثناء قراءته بورود هذا المصطلح في باب آخر وبنفس المعنى(3). ويبحث عن مصطلح: (بدل) فيجده مصطلحا واسع المجال يختلف عن المجال الضيق الذي حصره فيه النحاة المتأخرون(4).

ويبحث عن مصطلح: (صلة الموصول) فيجد بابا نحويا يطلق فيه سيبويه مصطلح: (حشو) على: (الصلة)، ثم يفاجأ بأنه يستعمل أيضا مصطلح: (صلة)(5).

(1) يعتبر العمل الذي قام به المحقق محمد عبد السلام هارون هاما، فقد خصص صفحات من الجزء الخامس(ص 241 – 395) لمسائل مصطلحية. ولكن لا ينبغي التعويل عليه كليا، لأن صاحبه لم يكن يقصد استقراء مصطلحات الكتاب استقراء تاما.

(2) الكتاب، ج 2، ص 385.

(3) نفسه، 2، ص 105 – 107

(4) نفسه، ج1، ص 150 – 158، 439، ج2، ص 14 – 17. وانظر مواضع أخرى من الكتاب.

(5) نفسه، ج 2، ص105 – 108..



يمكن للباحث اللساني أن يلاحظ أن أغلب المصطلحات الواردة في الكتاب تبناها النحاة المتأخرون، ولكن هؤلاء النحاة تصرفوا كثيرا في مجالات استعمالها، حيث إنهم ضيقوا مجالات بعضها، فمصطلح: (توكيد)، مثلا، انحصر في باب ضيق. وقد كان في كتاب سيبويه مصطلحا واسع المجال. ومن مصطلحات سيبويه التي أدخلت عليها تغيرات مضمونية مصطلحا: (مسند) و(مسند إليه)(1). ويمكن أن نقول إن النحاة حددوا بدقة المصطلحين لتجنب الغموض الذي وضعهما فيه سيبويه(2) ويسهل أن نلاحظ، أيضا، أن كثيرا من مصطلحات سيبويه اختفت من كتب النحاة المتأخرين، وترك اختفاؤها فراغا مصطلحيا، فقد استغنى عدد كبير من النحاة عن استعمال مصطلح: (علامة الإضمار)(3)، مثلا، واكتفوا باستعمال مصطلح: (ضمير). وقد كان سيبويه يميز بين المصطلحين8؟. ولم يستغلوا أيضا مصطلحات أخرى، نحو: (التزجية)(4) و (الاختزال)(5) و: (الشاهد)(6).

ويمكن للباحث اللساني أن يلاحظ أن سيبويه لم يجد لبعض الظواهر اللغوية مصطلحات توصف بها وتفسرها. وأهم نموذج ذلك الباب النحوي التالي: " هذا باب لاتجوز فيه علامة المضمر المخاطب ولا علامة المضمر المتكلم ولا علامة المضمر المحدث عنه الغائب "(7). لنتأمل ما قاله في هذا الموضوع: " وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطَب: (اضْرِبْك) ولا: (اقْتلْكَ) ولا: (ضَرَبْتَك)، لما كان المخاطَبُ فاعلا وجعلت مفعوله نفسه قبح ذلك، لأنهم استغنوا بقولهم: (اقْتُلْ

(1) نفسه، ج1، ص 23 – 24، ج2، ص 126 – 127.
(2) انظر: محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت ط1، 1985، ص 107.
(3) نفسه، ج1، ص 187 – 188، ج2، ص 78 – 81، 376 – 385
(4) أورد سيبويه هذا المصطلح مقترنا بمصطلح آخر هو: (إثبات). انظر: ج1، ص 330و341.
(5) يقصد سيبويه اختزال الفعل أو (أنْ والجملة). انظر: ج 1، ص 312، ج 3، ص 12.
(6) يقصد به السامع المخاطَب. انظر: ج 1، ص 255.
(7) نفسه، ج 2، ص 366 – 367.



نفسكَ) و (أهلكْت نفسَك) عن الكاف هنا وعن إياك. وكذلك المتكلم، لا يجوز أن يقول: (أهلكْتُني) ولا: (أهلِكُني)، لأنه جعل نفسه مفعوله فقبح، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم: (أنفع نفسي) عن: (ني) وعن: (إيايَ). وكذلك الغائب، لايجوز لك أن تقول: (ضربَه) إذا كان فاعلا وكان مفعولَه نفسَه، لأنهم استغنوا عن الهاء وعن إياه بقولهم: (ظلم نفسَه) و (أهلكَ نفسَه). ولكنه قد يجوز ما قبح هاهنا في: (حسِبتُ) و (ظننْتَّ) و (خلْتُ)، و (أرى) و (زعمتً) و (رأيتُ)، إذا لم تعن رؤية العين، و: (وجدْتُ)، إذا لم ترد وِجدان الضالة، وجميع حروف الشك".

نقرأ النص ونفهمه فهما تاما، ولكننا لا نعثر على مصطلح قادر على تحديد الظاهرة المدروسة. ويمكن أن نلاحظ في كتب النحو الأخرى أن هذا الفراغ المصطلحي بقي متوارثا، وكأن النحاة الذين أتوا بعد سيبويه كانوا ينتظرون أن يحدد لهم مصطلحا، فلما لم يحدده لم يتعبوا أنفسهم في وضع مصطلح يفي بالغرض، بل إن أكثرهم استغنى عن هذا الباب النحوي. وفي بعض اللسانيات الحديثة سميت هذه الظاهرة اللغوية ب " البناء الانعكاسي "[1].

6 – التعريفات:

وفي هذه الفقرات سنحاول أن نسلط الضوء على مسألة التعريفات في كتاب سيبويه، وهي مسألة وثيقة الصلة بمحور المصطلحات الذي سبق عرضه.

يعتمد سيبويه بصفة عامة في تعريفه للظواهر اللغوية على التمثيل والمقارنة. وفي بعض الحالات يعرف الظاهرة اللغوية عن طريق التجريد والتمثيل.

(1) انظر، مثلا، عبدالعزيز العماري، الجملة العربية: دراسة لسانية، مطبعة أنفو برانت، فاس، ط2، 2016، ص 359 – 369. وانظر أيضا:

- N.Chomsky: كتابه، Aspects de la théorie syntaxique، ص 198 -199.

- M. gross: كتابه، Méthodes en syntaxe، ص 99.

- M.Gross: كتابه، Grammaire transformationnelle du français: syntaxe du verbe, Larousse، 1973، ص 31.



لنتتبع تعريفه لمصطلحي: (مسند) و (مسند إليه). يقول: " هذا باب المسند والمسند إليه: وهما ما لايغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: (عبد الله أخوك) و (هذا أخوك). ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء. وما يكون بمنزلة الابتداء قولك: (كان عبد الله منطلقا) و (ليت زيدا منطلق)، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدإ إلى ما بعده " [1].

نلاحظ ما يلي:

- إن المسند يستدعي المسند إليه، والعكس صحيح أيضا، ولا وجود لواحد بدون وجود الآخر.
- إن الإسناد، وهو مصطلح لم يذكره سيبويه هنا و لم يعرفه، عبارة عن علاقة ضرورة بين المسند والمسند إليه.
- إن الكلام قائم بالضرورة على الإسناد، ذلك ما نفهمه من قوله: (ولا يجد المتكلم منه بدا).
- إن سيبويه يمزج بين التعريف النظري المجرد والتعريف التطبيقي.

ولنتأمل كيف يعرف المبتدأ. يقول: " هذا باب الابتداء. فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه. واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ به "[2].

(1) الكتاب، ج1، ص23.
(2) الكتاب، ج2، ص 126.

نلاحظ أن هذا النص يتوفر على تعريفات وتحديدات ومصطلحات مهمة:

- ف " المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه الكلام ". وهذا تعريف دقيق، فهو يرفع كل لبس، حيث لا يمكن أن يكون المفعول به، مثلا، مبتدأ لأنه لا يبنى عليه الكلام.

- المبتدأ والمبني عليه، أي الخبر، يكونان مرفوعين.

- رتبة المبتدإ أن يقع قبل الخبر.

- المبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه. وقد رأينا في موضع آخر أن النحاة الذين أتوا بعد سيبويه حددوا أكثر مصطلحي مسند ومسند إليه، حيث أصبح مصطلح" (مسند إليه) يطلق على المبتدإ وعلى الفاعل و ما شابههما (اسم كان، مثلا)وأصبح مصطلح: (مسند) يطلق على الفعل في الجملة الفعلية وعلى الخبر بصفة عامة.

6 – تقنيات التفسير في كتاب سيبويه

من تقنيات التفسير التي أتى بها سيبويه استفادته من ملاحظة الأصول غير المستعملة. وهكذا نلاحظ بسهولة أنه يستعمل بكثرة العبارة التالية: (وهذا تمثيل ولم يتكلم به). إن سيبويه يصف الظاهرة اللغوية ثم يفسرها معتمدا على ملاحظة الإجراءات التركيبية والدلالية من تقديم وتأخير وحذف وتأويل وتقدير وغير ذلك. وقد يفرض عليه التفسير أن يحدد الأصل، ويكون هذا الأصل مهجورا، فينبه القارئ إلى ذلك، وهذه منهجية تستعملها بعض اللسانيات الحديثة.

لنتأمل نماذج من ذلك. يقول سيبويه: " هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه، وذلك قولك: (ما أحسن عبدَ الله). زعم الخليل أنه

بمنزلة قولك: (شيء أحسن عبد الله)، ودخل معنى التعجب. وهذا تمثيل ولم يتكلم به" [1]. نلاحظ ما يلي:

- يحدد سيبويه أصل جملة التعجب.
- يصرح بأن هذا الأصل غير مستعمل، فهو مجرد تمثيل لا يتكلم به.

ويقول سيبويه محللا ظاهرة لغوية أخرى: " () وإذا نصبت: (زيدا لقيت أخاه) فكأنه قال: (لابست زيدا لقيت أخاه). وهذا تمثيل ولا يتكلم به " [2].

يحاول سيبويه في هذا النص أن يبين سبب نصب العنصر: (زيدا) في المثال المذكور، لأن الأصل هو أن يرفع ليقال ما يلي:

- زيدٌ لقيت أخاه

فلم يجد تفسيرا للمشكل الذي قدمه إلا بإرجاع ذلك المثال إلى أصل غير مستعمل، وهو تمثيل لا يتكلم به، حسب تعبيره. ولا يخفى ما في هذا التفسير من تعسف.

7 – تقنيات الروائز في التفسير:

وفي هذه الفقرة نتتبع تقنيات الروائز التي يستعملها سيبويه في التحليل والتفسير. وسنكتشف أن الرائز قد يكون تركيبيا، وقد يكون دلاليا وقد يكون صوتيا.

لنتأمل النص التالي: " وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: (امتلأت ماء) و (تفقأت شحما)، ولا تقول: (امتلأته) ولا (تفقأته)، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه فتقول: (ماء امتلأت)، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه

(1) نفسه، ج1، ص72.
(2) نفسه، ج1، ص 83.



الأسماء، لأنها ليست كالفاعل، وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال، لايتعدى مفعول، نحو (كسرته فانكسر) و (دفعته فاندفع)، فهذا النحو إنما يكون في نفسه ولا يقع على شيء فصار: (امتلأت) من هذا الضرب، كأنك قلت: (ملأني فامتلأت)، ومثله: (دحرجته فتدحرج)، وإنما أصله: (امتلأت من الماء) و (تفقأت من الشحم)، فحذف هذا استخفافا " [1].

يستغل سيبويه في النص روائز تركيبية ليبين الفرق بين المفعول به و التمييز: لما لاحظ أنه من الممكن أن ننخدع بشكل الجملتين المذكورتين:

أ – امتلأت ماء.

ب – تفقأت شحما.

فنعتبر: (ماء) و (شحما) مفعولين ونعتبر: (امتلأ) و (تفقأ) فعلين متعديين التجأ إلى ثلاثة روائز ليبرز أن الأمر ليس كذلك. تتمثل هذه الروائز فيما يلي: الإضمار والتعريف والتقديم.

وهكذا لاحظ أنه لايجوز أن نضمر العنصرين: (ماء) و (شحما)، فلا يقال:

أ.1 – * امتلأته.

ب.1 – * تفقأته.

كما لاحظ أنه لا يجوز أن نعمل الفعل في معرفة، فلا يقال:

أ.2 – * امتلأت الماءَ.

ب.2 – * تفقأت الشحمَ.

ولاحظ أيضا أنه لا يجوز أن نقدم: (ماء) و (شحما) على الفعل، فلا يقال:

(1) نفسه، ج1، ص204 – 205.



أ.3 – ماءً امتلأت.

ب.3 – شحمًا تفقأت .

وفي النص تفسيرات أخرى لا تهمنا الآن.

ويقول في" باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر"[1]: "وذلك قولك: فعلت ذاك حِذار الشر) و (فعلت ذلك مخافة فلان) و (فعلت ذاك أَجْلَ كذا وكذا)، فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل: لِما فعلت كذا وكذا؟)، فقال: (لِكذا وكذا)، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ماقبله"[2].

نلاحظ أن سيبويه اعتمد في هذا النص على رائز الاستفهام ليبين السياق الذي يستعمل فيه المفعول لأجله، هذا المفعول يأتي جوابا عن سؤال معين: لِما فعلت كذا وكذا؟ تظهر قيمة هذا الرائز التفسيري عندما نقارنه مع رائز آخر مشابه له، هو: لماذا فعلت كذا؟ لا جرم أن الجواب عن هذا السؤال يكون كالتالي: لأني كذا وكذا. ونلاحظ أيضا أن سيبويه يربط بين نصب المفعول لأجله واختفاء اللام في الجواب.

ويقول سيبويه في نص آخر:" واعلم أن هذا الباب أتاه النصب كما أتى الباب الأول (يقصد باب المفعول لأجله)، ولكن هذا جواب لقوله: (كيف لقيته؟)، كما كان الأول جوابا: (لِمَهْ ؟)"[3].

نلاحظ ما يلي:

- يقارن سيبويه بين رائزين تركيبين: الرائز الذي يحدد المفعول لأجله الذي سبق الحديث عنه، والرائز الذي يحدد الحال:

(1) نفسه، ج1، ص 367.
(2) نفسه، ج1، ص367 و369.
(3) نفسه، ج1، ص372.



- الرائز المحدد للحال هو: (كيف لقيته؟)، وهو رائز صالح للجملة التالية:

+ لقيته واقفا

- أما الرائز المحدد للمفعول لأجله فهو:

+لما فعلت ذلك؟

وهو رائز يناسب جملة من نحو ما يلي:

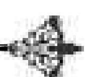
+ فعلت ذلك مخافة الطرد

ويستعمل سيبويه رائزا آخر يحدد به الكلام المستقيم الحسن. يقول: " ألا ترى أنك لو قلت: (فيها عبد الله) حسن السكوت عليه وكان كلاما مستقيما، كما حسن واستغنى في قولك: (هذا عبد الله) "[1].

نلاحظ أن الرائز الذي استعمل سيبويه هنا يتمثل في حسن السكوت، وهو رائز دلالي تركيبي صوتي يحدد به سيبويه الكلام المستقيم الحسن، وكأنه يريد أن يقول: إذا حسن السكوت على كلام فهو كلام مستقيم حسن. ونحن نعلم أن حسن السكوت مرتبط بالمتكلم الذي يشترط فيه ألا يسكت حتى يفيد السامع ومرتبط بهذا الأخير الذي يفترض أنه لايقبل إلا كلاما مفيدا، أي مفهوما يرضي سمعه وذهنه. ولا يخفى مدى قيمة هذا الرائز عند النحاة المتقدمين والمتأخرين، ولا سيما في تحديد الكلام والجملة والقول.ويستعمل سيبويه عبارات رائزية أخرى غير ما ذكرنا.

(1) نفسه، ج2، ص 88.





8 –التحليل الدقيق والجريء:

تتميز منهجية سيبويه في التحليل بالدقة، فعندما نقرأ، مثلا، (باب علامات المضمرين المرفوعين) فإننا نكتشف دراسة دقيقة لظاهرة لغوية مهمة، ويتعلق الأمر بالإضمار بواسطة الضمائر المرفوعة، فسيبويه يضبط بدقة وعناية فائقتين القيود التركيبية المفروضة على هذا النوع من الضمائر. لن نستطيع نقل هذا الباب النحوي كله نظرا إلى طوله، وسنكتفي بنقل عينات من الإشارات التي تهم هذا الموضوع.

يقول سيبويه: " اعلم أن المضمر المرفوع إذا حدث عن نفسه فإن علامته: (أنا)، وإذا حدث عن نفسه وعن آخر قال: (نحن)، وإن حدث عن نفسه وعن آخرين قال: (نحن). ولا يقع: (أنا) في موقع التاء التي في: (فعلتُ)، ولا يجوز أن تقول: (فعل أنا)، لأنهم استغنوا بالتاء عن: (أنا)، ولا يقع: (نحن) في موضع: (نا) التي في (فعلنا)، لا تقول: (فعل نحن) "(1).

نلاحظ ما يلي:

- يميز سيبويه بين علامة المضمر والمضمر.
- يحدد القيود التي تفرضها هوية المشارك في الخطاب على الضمائر.
- يبين أن الأصل هو: (فعل أنا) و (فعل نحن)، الخ...، وأن هذا الأصل مهجور غير مستعمل. ولا تخفى القيمة التفسيرية لهذه الملاحظة.

ويرى سيبويه أنه قد تستعمل علامة الضمير بدل الضمير في حالات معينة. ذلك ما يعبر عنه في: " باب استعمالهم علامة الإضمار الذي يقع موقع ما يضمر في الفعل إذا لم يقع ذاك موقعه " (2). ومن الأمثلة الواردة في هذا الباب[1] نذكر ما يلي:

---

(1) نفسه، ج2، ص 350. وانظر تفاصيل أخرى في الباب كله.
(2) نفسه، ج 2، ص 352-353.





+ كيف أنت؟ + ها أنا ذا

+ أين هو؟ + ما جاء إلا أنا

+ نحن وأنتم ذاهبون + جاء عبد الله وأنت

+ ما جاء إلا أنا + كنا وأنتم ذاهبينَ

+ أما العاقل فأنت

ومن تحليلاته الدقيقة استعماله معايير صوتية لخدمة هدف تركيبي دلالي. يقول في: باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله "[1]: " فمن ذلك قولك: (لِعبد الله مال)، ثم تقول: (لَك مال)، فتفتح اللام، وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء، إذا قال: (إن هذا لَعليّ) و (لَهذا أفضل منك)، فأرادوا أن يميزوا بينهما، فلما أضمروا لم يخافوا أن تلتبس بها، لأن الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجر "[2].

نلاحظ ما يلي:

- الأصل أن تكون هذه اللام مفتوحة.
- في حالة الإضمار تبقى اللام على أصلها.
- في حالة المظهر يلتجأ إلى الفرع، حيث تكسر هذه اللام حتى يتجنب اللبس الذي يمكن أن يحدثه نصب اللام.
- اعتمد في الانتقال من الأصل إلى الفرع على إجراء صوتي، حيث عوضت حركة بحركة، أي عوضت فتحة اللام بكسرة.

---

(1) نفسه، ج2، ص 376.

(2) نفسه، ج2، ص 376 – 377.



- هذا الانتقال ذو وظيفة خلافية وذو قيمة دلالية (= تجنب اللبس).

ومن تقعيداته الدقيقة قوله: " كلما طال الكلام ضعف التأخير، إذا أَعملْت "[1]. وقدم أمثلة تطبيقية. يقول: " وذلك قولك" (زيداً أخاك أظن)، فهذا ضعيف كما يضعف زيدا قائما ضربتُ، لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل ".

نلاحظ ما يلي:

- يقدم سيبويه قاعدة مجردة عامة ثم يبرهن على صحتها بواسطة أمثلة.

- هذه القاعدة العامة تخص الجملة الفعلية.

- الأصل في الجملة الفعلية أن تتصدر بفعل وأن تلي الفعل متعلقاته (الفاعل والمفاعيل).

- يتسبب الركام من العناصر المقدمة على الفعل في تقليل الفائدة وإضعافها. وهنا نلاحظ أن سيبويه حكم على المثالين:

+ زيدا أخاك أظن

+ زيدا قائما ضربت

بالضعف وليس بالخطإ.

- يتضح لنا أن طول الكلام المتسبب في ضعف الفائدة راجع إلى خلل تركيبي.

ويمتاز سيبويه أيضا بمبادراته التحليلية الشجاعة، فقد بادر بربط الوصف بالصلة، وهي مبادرة تخلى عنها كثير من النحاة بدافع التجزئة في التحليل، حيث درسوا

---

(1) نفسه، ج1، ص120.





الوصف في باب والموصولات في باب آخر والصلة في باب ثالث. يقول سيبويه: " فمن ثم كان الوصف والحشو واحدا "[1]. وهو يقصد بالحشو الصلة.

ومن مبادرات سيبويه أيضا محاولته التمييز بين نحو الكلام ونحو الشعر. إن من يقرأ الكتاب بتأن يكتشف أن سيبويه كان جادا في التمييز بين نحو الكلام ونحو الشعر. وعندما نجمع شتات الإشارات الخاصة بموضوع نحو الشعر فإننا نحصل على أرضية صلبة لوضع ضوابط لهذا النحو الخاص. لنتأمل بعض الإشارات الواردة في هذا المجال. يقول سيبويه: " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لايجوز في الكلام من صرف ما لاينصرف"[2]. ويقول: " لو قلت: (هل زيد أنا ضاربه؟) لكان جيدا في الكلام، لأن: (ضارب) اسم وإن كان في معنى الفعل، ويجوز النصب في الشعر"[3]. ومثل هذه الإشارات كثير[4]، وهذه الكثرة تبين أن سيبويه قد تنبأ بشيء أصبحت بعض اللسانيات تفكر فيه.

9 – نعتقد أن هذه الرحلة القصيرة عبر كتاب سيبويه مكنتنا من الكشف عما يتوفر عليه هذا الكتاب من أفكار لسانية تهم مجالات لسانية كثيرة: الدلالة والتركيب والصرف والأصوات والمعجم، وتهم منهجيات وتقنيات التحليل والوصف والتفسير. لكن هذه الأفكار تحتاج إلى الصقل والتهذيب والتطوير.

ولا نقصد من هذه الملاحظات أن ندعي أن كتاب سيبويه كتاب شامل لا يشوبه أي نقص، فهو لا يخلوا من تفسيرات متعسفة لا تقبلها اللسانيات الحديثة اليوم. ما نقصده هو أن ننبه إلى أنه كتاب يتضمن كثيرا من المعلومات اللسانية التي يحتاج إليها الباحث اللساني الذي يهدف إلى وضع لسانيات عربية حديثة.

---

(1) نفسه، ج 2، ص 106.
(2) نفسه، ج 1، ص 26.
(3) نفسه، ج1، ص 101.
(4) انظر، مثلا، ج2، ص 124 – 125، 362، ج3، ص82.

بنية الجملة عند سيبويه:
الأصول المؤسسة للتقعيد النحوي العربي

الأستاذ: عبد الرحيم بودلال

أستاذ التعليم العالي

كلية الآداب جامعة محمد الأول وجدة

أود أن أستهل هذه المقالة بملاحظتين أساسيتين:

- الأولى: أصول هذه المقالة ترجع إلى ما قرأته في بعض الدراسات المهتمة بنحو سيبويه اهتماما مباشراً، وبالتأصيل للنحو العربي تأصيلاً عاما، ولا بد أن أذكرها في البداية وهي دراسات تستحق المتابعة والدرس منها ما كتبه:

الدكتور أحمد العلوي في مقالته المشهورة عن سيبويه عنوانها: "آية الفكر وكبرياء النظر" حيث فصل القولَ في قضية النظام الموقعي عند سيبويه[1].

الدكتور مصطفى بنحمزة في كتابه نظرية العامل: دراسة تأصلية وتركيبية، حيث أبرز النظام النحوي القائم على نظرية العامل[2].

الدكتور عبد الرحمن بودرع في كتابه: الأسس المعرفية للغويات العربية خاصة القسم الثالث الخاص ب: مقدمة في النظر في كتاب سيبويه مع التركيز أساسا،

---

(1) مجلة الموقف العدد 1 السنة 1407 هـ 1987م.

(2) نظرية العامل دراسة تأصيلية وتركيبية مطبعة النجاح 1425هـ 2005م

ودون إعادة ما ذكر، على الكتاب، خاصة الفقرة الثانية "نظام الأصل والفرع معيار في الترتيب"(1).

❖ الثانية: من النصوص التي ستبنى عليها مباحث هذه المداخلة، قول سيبويه في الأبواب الأولى من الكتاب:"هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغنى واحد منها عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقا، وليت زيدا منطلق، لأن هذا يحتاج ما بعده كاحتياج المبتدإ إلى ما بعده"(2).

ثم يقول: "واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصبُ والرافعُ سوى الابتداء والجارُّ على المبتدإ"(3).

هذا النص وارد في مقدمة الكتاب مع النصوص التي تعد مدخلا رَئيسا للغويات العربية بحيث وضعه إلى جانب نصوص وَرَدَت في أبواب أخرى، منها[4]:

- هذا باب اللفظ للمعاني.

- هذا ما يكون من اللفظ من الأعراض.

-هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة.

- هذا باب ما يحتمل الشعر.

---

(1) الأسس المعرفية للغويات العربية دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2013. ص: 129...

(2)الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون عالم الكتب الطبعة الثالثة 1403ه 1983م ج1.ص 23 _ 24.

(3) نفسه.

(4) نفسه ج 1، ص 24_25_26.



ثم النص الوارد في الجزء الثالث حيث يقول أبو بشر:

"هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء"، ويأتي تحت هذا العنوان قولُه: "اعلم أنها إذا كانت في موضع مبتدإ، أو في موضع بني على المبتدإ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدإ، ولا مبني على مبتدإ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها" ويضيف سيبويه "وعلته: أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء، وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ"[(1)].

ثم يفصل سيبويه في هذه المواضع فيقول: "فأما ما كان في موضع المبتدإ فقولك: يقول زيد ذاك.

وأما ما كان في موضع المبني على المبتدإ فقولك: زيد يقول ذاك.

وأما ما كان في موضع غير المبتدإ ولا المبني عليه فقولك: مررت برجل يقول ذاك، وهذا يوم آتيك، وهذا زيد يقول ذاك، وهذا رجل يقول ذاك، وحسبته ينطلق. فهكذا هذا وما أشبهه"[(2)]. "ومن ذلك أيضا هلا يقول زيد ذاك...."[(3)].

هذه النصوص تربط بين الابتداء باعتباره عاملا في المبتدإ، وبين الفعل المضارع باعتباره معربا يحتاج إلى عامل، وقد اختار سيبويه موقع الاسم عاملا في الفعل المضارع وفصل القول في هذا الموقع.

وهي نصوص تمثل البرنامج اللغوي العام للدرس اللغوي العربي وتأتي قبل باب الفاعل وبعد باب أقسام الكلم وقواعد الإعراب والبناء، لتمثل المدخل النظري

(1) الكتاب3 ص 9- 10.
(2) الكتاب3 ص 9- 10.
(3) نفسه.



المؤسس للنظام النحوي. وهو المنهج الذي يجوز اعتباره كما عبر عن ذلك الدكتور عبد الرحمن بودرع"منهج الإجمال" وهو منهج أقام فيه سيبويه الأبواب الأولى مواضع جمل وأصول لا تفصيل وفروع، وعليها تبنى التفريعات اللاحقة"[1].

ولكي أُقَدِّمَ لشرح النص الوارد في البداية أذكر بكلام سيبويه في نص خاص بالمضارعة: قضية المضارعة التي تعالج موضوع الإعراب في الفعل المضارع، والبناء على الفتح في الفعل الماضي، والمقصود بالمضارعة ذلك الشبه الذي يجعل الفعل يأخذ حكم الإعراب من الاسم، فالاسم أصل للإعراب والإعراب محدد للوظيفة النحوية.

ثم عالج سيبويه مع إعراب الفعل المضارع قضية بناء الفعل الماضي على الفتح وعلة ذلك هو وقوع الفعل الماضي موقع الفعل المضارع واعتبر ذلك راجعا إلى ما يسمى عنده ببعض المضارعة، بحيث أن الفعل الماضي فيه بعض المضارعة بالاسم، وقد اكتسبها بالعلاقة الموقعية بينه وبين الفعل المضارع، فالفعل الماضي حين يقع موقع الفعل المضارع، فإنه يقع موقع الاسم لكن عن طريق الفعل المضارع، بينما الفعل المضارع يقع موقع الاسم مباشرة، فالفرق بين الفعل المضارع وبين الفعل الماضي، هو العلاقة بينهما وبين الاسم الأول، وأقصد به الفعل المضارع يقع موقع الاسم، والثاني أقصد الفعل الماضي يقع موقع الفعل المضارع، يقول سيبويه:"والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم ضرب، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فعل، ولم يسكنوا آخر فعل لأن فيها بعض ما في المضارعة، تقول هذا رجل ضربنا، فنصف به النكرة، وتكون في موضع ضارب إذا قلت هذا رجل ضارب، وتقول إن فعلت

(1)الأسس المعرفية للغويات العربية دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع ط 1 2013 عبد الرحمن بودرع ص 104.

فعلت، فيكون في معنى إن يفعل أفعل، فهي فعل كما أن المضارع فعل وقد وقعت موقعها في إن، ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما صُيِّر من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن، فالمضارع من عَلُ حركوه لأنهم قد يقولون من عَلٍ فيجرونه..."[1].

هذا الوضع الإعرابي سيتحكم في البناء النحوي للجملتين: جملة الفعل وجملة الابتداء، مع الإلحاح المستمر لسيبويه على أولية الابتداء بالنسبة للفعل. وإلْحَاحه على أن الفعل الواقع موقع الاسم يأخذ أحكامه الإعرابية أو بعضها، النموذج الفعل المضارع والفعل الماضي.

وهنا لا بد أن أضيف أمرا صار معهودا ومعتمدا في كل مباحث الدرس النحوي ويتعلق الأمر بالتراتبية الإعرابية للحركات، فالرفع هو أقوى الحركات، وهو أولها والنصب هو أخف الحركات وهو ثانيها، والجر إعرابيا يعد في المرتبة الثالثة بل له وضع خاص بما يسمى بالإضافة، كما سأبين.

الابتداء محدد الجملة الأولى نحويا عند سيبويه:

أعود إلى قضية الابتداء لأقول على لسان سيبويه: "إن الابتداء هو أول أحوال الاسم"[2]، فكأن سيبويه يرتب الأحوال الخاصة بالاسم بحيث إن الاسم يكون مرفوعا أولا ثم منصوبا ثانيا وأخيرا مجرورا في أحوال لها وضع خاص.

(1)الكتاب ج 1 ص 16.

(2)نفسه ج1 ص 1-16.

حين نصف الاسم وفق هذا الترتيب الإعرابي فإننا سنقر بوجود حالتين للرفع تعد الأصل لكل مرفوع وبهذا تنظم الجمل وعلى أساسها ستوزع الأبواب وهي راجعة لما قام عليه النحو العربي:

* جملة الابتداء

* جملة الفعل

لم يرض بعض النحويين وهم يقرأون "الكتاب" اعتبار هاتين الجملتين مستقلتين، كل واحدة قائمة بنفسها، بل لا بد أن ترجع إحداهما للأخرى في التقعيد.

فمن حيث أصول التقعيد هناك ترتيب في الحركات الإعرابية، وهناك ترتيب في الوظائف وفي هذا الترتيب هناك أصل متحكم، وفرع تابع للأصل[1]، ولعل من الأصول الأولى للبناء النحوي أن يرى النحوي أن العلاقة بين الجمل في العربية علاقة توليدية بحيث إن هناك جملة أولى تولد عنها باقي الجمل، وكان سيبويه هو النحوي المؤصل لهذا التوجه النحوي.

أود أن أذكر قضايا مداخل لهذا التصور أولها مفهوم المضارعة بناء على تصور سيبويه له في الإعراب ثم تبناه النحويون بعده فجعلوه أصلا تقعيديا.

المضارعة وموقع الاسم عند سيبويه:

بينت سابقا أن نصوص سيبويه الواردة في صدر الكتاب تتحدث عن المضارعة باعتبارها أصلا في الأسماء فرعا في الأفعال، وهي درجات جعلت سيبويه يرتبها بين المضارعة الكلية وبين المضارعة الجزئية.

(1)الأسس المعرفية للغويات العربية عبد الرحمن بودرع ص129 وما بعدها.



وسيبويه حين يجعل المضارعة علة في إعراب المضارع يضيف في نصوص أخرى من الكتاب أن العامل في الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم. وموقع الاسم لا يكون إلا معربا بغض النظر عن نوعية الموقع هل هو موقع رفع أو موقع نصب أو موقع جر، المهم هو الموقع نفسه وليست حركته.

فالفعل المضارع حين يكون معربا فهو في موقع الاسم، لأن الأصل فيه أن يكون مبنيا، باعتباره فعلا في الأصل، والإعراب عليه طارئ، ولذلك فإن الفعل المضارع حين يكون معربا فهو في موقع الاسم.

وكل ما حل في موقع الاسم فإنه يأخذ حكمه الإعرابي، هذا من الأصول الإعرابية الأولى عند سيبويه.

الابتداء وموقع الاسم:

هما عاملان معنويان قال بهما سيبويه، القائل بعلاقة الشبه الموقعي بين الفعل المضارع والاسم وهي علة الإعراب في الفعل المضارع.

هذا التصور يدفعنا إلى الحديث عن قضية ارتباط إعراب الفعل المضارع بعامل الابتداء.

فأما الابتداء فموجب إعراب المبتدإ والمبتدأ موقع ما بعد الابتداء وهو أول أحوال الاسم، كما أشار إلى ذلك سيبويه في مقدمة الكتاب، ويجوز من الناحية الموقعية النظرية أن يحتله المضارع، ولذلك فموقع الرفع باعتباره موقعا للاسم يجوز أن يحتله الفعل المضارع، فموقع الرفع في المبتدأ نظريا سابقا لهذا الموقع فمن حيث الترتيب يجوز:

1 - الابتداء المبتدأ

2 -الابتداء موقع الاسم

3 - الابتداء الفعل المضارع



الموقعـان 2 و3 يحتلهمـا الفعـل المضـارع، فموقـع الاسـم مسـبوق بعامـل الابتـداء والابتداء أول أحوال الاسم. وبهذا يكـون سـيبويه مقـرا بوجـود العلاقـة الموقعيـة بين الفعل المضارع والابتداء، أو بين موقع الاسـم والابتـداء باعتبارهمـا عـاملين معنويين الأول في الجملة الابتدائية والثاني في جملة الفعل.

الابتداء (موقع الاسم) + (موقع الاسم)

عامل المبتدأ الخبر

وبهذه الصورة نكون أمام جملة واحدة من حيث الموقع.

جملة الفعل:

بعد البرنامج العام الذي قدمه سيبويه للكتاب شـرع سـيبويه في الحـديث عـن جملـة الفاعـل وفصـل فيهـا تفصـيلا كـاملا وأنـواع التعـدي دون أن يخـوض في بعـض القضـايا النظريـة واكتفـي بالتفصـيل في كـل أحـوال الجملـة التـي يحكمهـا أصـل التعدي بين الفعل ومعمولاته، والفعل في كل هذه الأحوال يظـل محـددا للمواقـع التي تليه وهو يمنحها الإعراب. وحديث سيبويه في هذا النوع من الجملتين أسس علـى ضـبط العلاقـة النحويـة وأحيانـا الدلاليـة بـين الفعـل ومعمولاتـه خاصـة المنصوبة، مما يوحي بأن سـيبويه اهـتم بمعيـار الجملـة مـن الناحيـة النحويـة دون إحالة على علاقة الفعـل بالابتـداء، وكـأن سـيبويه يقـر بـأن كـل القضـايا الإعرابيـة مرتبطة بالاسم من حيث البعد التصنيفي للمقولات، بينما حاول من خلال عاملي الابتداء وموقع الاسم أن يجعل العوامـل راجعـة إلـى مـا يجـوز تسـميته بـالمواقع المرتبطة بالابتداء.

لا ننسى حين نعرض لهذا أن سيبويه تحدث عن عامـل الابتـداء في مقدمـة الكتـاب، لكن حديثه عن جملة الفعل لم يفصل في عاملية الفعل واكتفى سيبويه بـربط هـذه العاملية بموضوع التعدي رابطا بين الفعل ومـا يتعـدى إليـه وكانـت عبـارة:"هـذا



باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول آخر"[1] وصار هذا العنوان يتردد في كل أنواع التعدي، من مثل "هذا باب الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول"[2] استمر سيبويه في جعل هذا العنوان في كل أنواع التعدي، دون اهتمام كبير بعاملية الفعل مكتفيا بأنه الناصب لكل المنصوبات، دون تفصيل في العلاقة الإعمالية بين الفعل والفاعل، وقد اكتفى بذكر عدم تعدي الفعل الفاعل. وهكذا صارت العلاقة بين الفعل ومعمولاته قائمة على التعدي، بينما الابتداء عند سيبويه عامل يقول:" فالعامل فيه الابتداء"[3] ناصا على عاملية الابتداء كذلك لا تجد بدًّا من إعمال الابتداء، وهو يتحدث عن عمل الابتداء في المرفوعات الواقعة مبتدأ.

ما بعد سيبويه: قضية أولية الجملة:

من المسلمات النحوية المتداولة في كتب النحو وساهم في التأسيس لها نحويون محققون من أمثال الزجاجي[4] والصيمري[5] والزمخشري[6] وربطوا الموضوع بالخليل وسيبويه قضية أسبقية الجملتين الابتدائية أو الفعلية، بحيث إن النظام النحوي قائم على تبويب يدعو إلى ضرورة تعليل أي الجملة تُبَوَّب قبل الأخرى، فلو نظرت في كتب النحو لوجدت أن بعضها يقدم جملة الابتداء عن جملة الفعل. وبعضها الآخر يقدم جملة الفعل عن جملة الابتداء.

---

(1) الكتاب ج1ص 33.

(2) نفسه ج1ص 34.

(3) نفسه ج 1 ص 127.

(4) كتابه الجمل.

(5) التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين دار الفكر دمشق الطبعة الأولى 1402هـ 1982م.

(6) المفصل وشرح المفصل لموفق الدين بن يعيش عالم الكتب بيروت.

لقد أوردت أمهات الكتب النحوية نقاشا في الموضوع له علاقة بالبناء النحوي، ويحسن بي أن أورد أراء هؤلاء من مصادرهم النحوية في الموضوع لكي أخلص إلى سريان منهج سيبويه في ما بعده من المصادر.

الزجاجي وأسبقية باب الفعل:

الزجاجي أبو القاسم نحوي عاش في القرن الرابع ت 337هـ دافع عن العلل النحوية في مواجهة العلل الفسلفية في كتابه "الإيضاح في علل النحو" وألف كتابه "الجمل" اهتم به المغاربة اهتماما خاصا، وأفردوه بشروح وسيتضح من خلال ما سأسوقه من نصوص مساهمته المتفردة في موضوع أسبقية جملة الفاعل عن جملة المبتدإ، وبالمناسبة فإن الزجاجي عرف بتعريفه الوظيفي لأقسام الكلمة خاصة الاسم حين قال: "الاسم ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول..."[1]. هذا التعريف لحد الاسم يذكر الفاعل ولا يذكر المبتدإ، لكنه يعترف بوقوع المبتدإ في حيز الفاعل إقرارا من الزجاجي أن المبتدإ يشبه الفاعل في الرفع كما سأبين.

الفاعل أصل المرفوعات:

يقول ابن أبي الربيع السبتي وهو يشرح كلام الزجاجي: "يظهر من تقديم باب الفاعل على غيره من المرفوعات أن الرفع أصله أن يكون للفاعل، وجميع ما يرفع من الأسماء راجع إليه بوجه ما"[2] ويقول أيضا:"وهذا الذي يظهر من أبي القاسم، هو أن الرفع للفاعل، وجميع ما يرفع من العمد إنما يرفع بالحمل على

(1) الإيضاح في علل النحو تحقيق مازن المبارك دار النفائس ط.... ص 48.
(2) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بين عبيد الله السبتي تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد القبيتي ج 1ص259.



الفاعل"[1]. وبهذه الصورة يكون كل مرفوع راجعا إلى الفاعل مستمدا منه حالة الرفع، ويكون الفاعل أصل الوظائف النحوية، وجعلوا من الرفع علامة العمد، والأصل......والعلاقة بينها وبين الفضلات وقد دافع الزمخشري عن هذا الرأي مبينا الفرق بين الرفع في الفاعل وبين الرفع في المبتدإ، يقول ابن يعيش موضحا رأي الزمخشري في الموضوع وشارحا قوله:"فالرفع علم الفاعلية"[2]:" فقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لاسيما المبتدإ لمشاركةٍ في الإخبار عنه، وذلك لأن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام، من حيث كان تكلف زيادة الإعراب، إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس، فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا أو مفعولا، ورفعُ المبتدإ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه، وافتقار المبتدإ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله، ولذلك رفع المبتدإ والخبر"[3].

لقد قال الفريق الذي يقول بأسبقية الفاعل على المبتدإ أن سيبويه قدم الفاعل على المبتدإ، وذلك حين جعل باب الفاعل من الأبواب الأولى في الكتاب بعد المقدمات العامة التي وضعها للكتاب، يقول ابن أبي الربيع:"وسيبويه قدم في الكتاب باب الفاعل على المبتدإ، ولعل مذهبه مذهب أبي القاسم"[4] التقديم هنا في عملية التبويب الشكلي، حين قدم كما بينت سابقا باب الفاعل وما يتعدى إليه الفعل على باب المبتدإ.

(1) نفسه.
(2) المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الطبعة الثانية دار الجيل ص 18.
(3) شرح المفصل ج1 ص 73.
(4) البسيط في شرح الجمل ج1 ص 260.



المبتدأ أصل المرفوعات:

ابن السراج نحوي عاش في القرن الرابع وتوفي قبل الزجاجي 316هـ، له وضع خاص في النحو العربي، بحيث يعد من عقل النحو، فقد قيل إن النحو كان مجنونا وعقله ابن السراج، وعرف بغلبة البعد المنطقي في النحو، بحيث جعل من القواعد النحوية قواعد خاضعة للمقاييس النحوية تناول موضوع الأصل في الجملتين الابتدائية والفعلية، وقال بأسبقية الجملة الاسمية يقول:"والمبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث، وكذلك حكم كل مخبر، والفرق بينه وبين الفاعل أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد منطلق فإنما بدأت بزيد وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق والحديث عنه بعده، وإذا قلت: ينطلق زيد فقد بدأت بالحديث وهو انطلاقه، ثم ذكرت زيدا المحدث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث. فالفاعل مضارع للمبتدإ من أجل أنهما جميعا محدث عنهما"[1].

هذا الرأي من ابن السراج يختلف عن رأي الزجاجي قبله حيث يجعل الفاعل تابعا للمبتدإ في الخبر والمبتدأ أصل في الرفع.

الرأي نفسه قال به الصيمري من نحاة القرن الرابع حيث قال: "وإنما خص الابتداء بعمل الرفع لأن المبتدأ أول، والضمة من أول مخارج الحروف، وأعطي الأول الأول"[2] هذان الرأيان هما المشهوران في مصادر النحو.

---

(1) الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة الطبعو الثالثة 1417هـ 1996م ج1ص58.
(2) التبصرة والتذكرة ج1ص 99.



كل مرفوع أصل في بابه:

هذا الرأي وارد في كتب النحو ودافع عنه بعض النحويين دون إغفال للرأيين السابقين ولعل رضي الدين الاستراباذي يعد من النحويين القائلين بهذا الرأي: يقول:"ويعني بعلم الفاعلية الضم والألف والواو إذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في آخره عمدة الكلام، كل ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع والأولى على ما اخترناه، قبل أن يقال: المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة، لأن الرفع في المبتدإ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا، بل هو أصل في جميع العمد"[1].

يبدو من كلام رضي الدين أنه جعل العمدة أصل الوظائف دون أن يفصل في نوعها، بلغة المحدثين يمكن القول أن رضي الدين يؤسس لنظرية تعتمد ثنائية عمدة فضلة، بدل مرفوعات منصوبات مجرورات ولا ننسى أن الاستراباذي أقام نموذجه على الثنائية معرب مبني المشتقات من نموذج سيبويه في التصنيف المشهور للمقولات باب الإعراب والبناء، فالعمدة بهذا التصور هي المؤسس لبناء الجملة النحوية.

وهنا لا بد هنا أن أنبه إلى بعض النحويين ينسب هذا الرأي للمبرد حيث يعد كل مرفوع أصلا في بابه فالفاعل أصل في باب الفاعلية والمبتدأ أصل في بابه يقول ابن السيد البطليوسي:"لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب والفعل والفاعل بمنزلة المبتدإ والخبر إذ قلت قام زيد فهو بمنزلة قولك القائم زيد"[2].

---

(1) شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي دار الكتب العلمية بيروت ط 1405هـ 1985م. ص 70.

(2) إصلاح الخلل الواقع الجمل للزجاجي تأليف عبد الله بن السيد البطليوسي تحقيق وتعليق الدكتور حمزة عبد الله النشرتي دار المريخ الرياض ص118.



المضارعة بين المرفوعين:

من المقولات المؤسسة للعلاقة بين الجملتين الابتدائية والفعلية مقولة المضارعة، وقد تبناها النحويون أخذا من سيبويه المؤصل لهذه المقولة، ويكفي أن أورد نصا من نصوص الكتب التي شرحت كتاب الجملة لأبين أهمية هذه المقولة في الربط بين الجملتين يقول ابن حمزة العلوي: "اعلم أن الاسم المبتدأ مرفوع وخبره مرفوع إذا كان اسما واحدا مثله فهو مرفوع أبدأ، وذلك قولك: زيد قائم فزيد مرفوع لأنه مبتدأ والابتداء معنى رفعه، وهو مضارعته للفاعل...."[1]

تجليات المضارعة:

أقام النحويون المهتمون بقضية أسبقية الجملتين الابتدائية والفعلية تحليلاتهم على عقد علاقة مؤسسة على مضارعة أحد المرفوعين للآخر ولهذه المضارعة - بين الفاعل والمبتدإ - تجليات فصل فيها النحويون، وكلا الفريقين يعتمد رأي سيبويه في الموضوع.

والمضارعة في النحو السيبويهي مفهوم ينتمي إلى المجال الإعرابي بشكل عام وفق الأصل: الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال"[2] ولذلك جعل سيبويه وغيره من النحويين المضارعة في الإعراب عامة، فكان المرفوع الفرع مضارعا للمرفوع الأصل كما كان المضارع مضارعا للاسم في الإعراب، وكانت مضارعة الماضي للمضارع موجبة لبناء الماضي على الفتح.

وتجليات المضارع بهذا المعنى هي التي جعلت النحويين يعتبرون الفرع مضارعا للأصل، وكان دفاعهم عن صور هذه المضارعة مبنيا على قراءتهم للنص السيبويهي الذي نص على الأسبقية أحد المرفوعين، وجعل الأصل مضارعا للفرع.

(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي للإمام يحيى بن حمزة العلوي تحقيق الدكتور هادي عبد الله ناجي مكتبة الرشد ناشرون الطبعة الأولى 1430 - 2009 ج1 ص 291.

(2) نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية للدكتور مصطفى بن حمزة مطبعة النجاح الدار البيضاء ط 1425هـ 2004م ص.



قضية الرتبة في بناء الجملة وعلاقة موقع الاسم بالابتداء:

تعد قضية الربط بين عاملين معنويين قال بهما سيبويه من المقدمات التي توضح العلاقة بين الجملتين بشكل جلي بحيث يعد الابتداء حالة تسبق التلفظ بالمبتدإ، فلو جاز اعتباره موقعا لقلت إنه موقع قبل المبتدإ، ومعلوم في نظر النحويين أن العمل سابق للمعمول سبقا وجوديا أو موقعيا(1): ومما يؤكد هذا التصور حلول النواسخ هذا الموقع، فالنواسخ كما هو معلوم لا تأتي إلا قبل المبتدإ، ولا تنسخ إلا عامل الابتداء فهي من الناحية التصورية قبل المبتدإ تحل محل الابتداء، فيكون هناك ابتداء ثم مبتدأ:

ابتداء (صمت) ثم مبتدأ + خبر هذا الوضع خاص بالجملة الاسمية.

الفعل المضارع معرب ويحل الموقع الأول في الجملة الفعلية لكنه لا يحتل موقع الابتداء بل يأتي بعده – وكل فعل لا يسبق المضارع من حيث الموقع– ولذلك فإن كل مواقع الاسم بعد الابتداء كما بينت سابقا يجوز عند سيبويه أن يحتلها المضارع وهي سبب إعرابه.

فبعد الابتداء لا توجد إلا مواقع الأسماء وهذه المواقع إن حل فيها المضارع فهو معرب.

ثم إن النحويين خاصة البصريين نصوا على أن موقع الرفع قبل الفعل لا يحتله إلا المبتدأ ولما خالف الكوفيون هذا الأصل كان الرد عليهم في مثل:

زيد قام وهل يجوز اعتباره فاعلا قال الكوفيون بجواز ذلك فكانت جملة زيد قام أبوه ردا نظريا على دعوى الكوفيين(2).

(1) نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية للدكتور مصطفى بن حمزة مطبعة النجاح الدار البيضاء ط الأولى 1425هـ 2004م ص302.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدين عبد الله بن عقيل دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبع السادسة عشرة 1399هـ 1979م ج 1 ص 78.



عامل الابتداء أقوى من عامل موقع الفعل عند السهيلي:

آثرت أن أضع هذا العنوان وأخص به السهيلي لما له ارتباط مباشر بالموضوع أولا، ولأن القول بالقوة والضعف بين العوامل المعنوية نادرا ما يبني عليه النحويون قضاياهم الإعرابية، ولأن السهيلي استطاع بتحليله النحوي أن يوضح رأي سيبويه بشكلي جلي ثم بناه على قضية الترتيب الموقعي الذي سأخصصه بفقرة تناسب الموضوع، يقول السهيلي:"ما بال الحروف الناصبة للأفعال المضارعة والجازمة لها قد عملت في الأفعال، والفعل مع فاعله جملة قد عمل بعضها في بعض؟ ثم إن الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعا، ورفع، - لا شك- بعامل، وذلك العامل - في قولهم - هو وقوعه موقع الاسم، فهلا منع هذا العامل هذه الحروف الداخلة من العمل، كما منع العامل - الذي هو الابتداء - الحروف الداخلة على الجملة من العمل، إلا أن يخشى انقطاع الجملة[(1)]، كما خيف في "إن" وأخواتها؟"[(2)].

لقد تنبه السهيلي إلى أمور تحتاج إلى الوقوف عندها منها أساسا حديثه عن الترتيب الموقعي لرفع الفعل المضارع قبل نصبه وجزمه، في "ثم إن الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعا" وحاول أن يبين أن عمل الحروف في الفعل

---

(1) للسهيلي رأي خاص في عمل الحروف يقول فيه:" لا نجد حرفا لا يعمل إلا حرفا دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض، وسبق إليها عامل الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلا لمعنى الجملة لا لمعنى في المفرد، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف. وهو الابتداء ونحوه: هل زيد قائم؟ ونحو أعمرو خارج؟ في الاستفهام، فإن الحرف دخل لمعنى في الجملة ولا يمكن الوقوف عليه، ولا يتوهم انقطاع الجمله عنه لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه، ولو توهم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيه تعلقه بها ودخوله عليها، كما فعلوا في "إن" وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعدا يجوز الوقف على كل واحدة منهن، تقول: إنه، وليته، ولعله، فأعملوها في الجملة إظهارا لتشبثهن بالحديث الواقع بعدهن. نتائج الفكر نتائج الفكر في النحو تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام ط 2 ص 57.

(2) نتائج الفكر في النحو تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام ط 2 ص 78.



المضارع راجع إلى أمر خارج عن نظام العمل الذي يقتضي أن يكون الابتداء أقوى من الحروف وسبب عمل هذه الحروف راجع إلى الخوف من الانقطاع في المعنوى فقولك إن زيد بالرفع قائم قد يفهم منه عدم توكيد المعنى وتكون إن لاغية ولهذا السبب أعملت هذه الحروف. ثم يجيب عن ما طرحه من أسئلة فيقول:" فالجواب من وجهين: أن العمل في المبتدإ – وإن كان معنويا – كما أن الرافع للفعل المضارع معنوي، لكنه أقوى، لأن حق كل مخبر عنه أن يكون مرفوعا لفظا وحسا، كما أنه مرفوع معنى وعقلا، ولذلك استحق الفاعل الرفع دون المفعول، لأن المحدث عنه الفعل، فهو أرفع رتبة من المفعول في المعنى، فوجب أن يكون في اللفظ كذلك، لأنه تابع للمعنى. وأما رفع الفعل المضارع، فلوقوعه موقع الاسم المخبر به والاسم التابع له، فلم يقو قوته في استحقاق الرفع الرفع،... والجواب الآخر أن هذه الحروف لم تدخل لمعنى الجملة....."[(1)] إن كلام السهيلي يدعو إلى القول بقوة عامل الابتداء بالنسبة لقوة عامل موقع الاسم، ويدعو كذلك بقوة الإخبار كما سأبين إلى القول بأسبقية المبتدإ عن الفاعل. لهذا السبب نص سيبويه على قضية عامل الابتداء وهو الحالة الأولى للاسم.

قضية الأخبار:

يرى الفريق الذي قدم المبتدأ على الفاعل أن ذلك راجع إلى أن سيبويه صرح بأن الابتداء أول أحوال الاسم وقد فصل ابن السراج في الموضوع حين اعتمد قضية الإخبار أو المحدث عنه قبل الحديث يقول:" المبتدأ يبدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث....."[(2)] واعتبر ابن يعيش وهو يفصل رأي الزمخشري في الموضوع أن مشاركة المبتدإ الفاعل في قضية الإخبار عنه علة مضارعة المبتدإ

(1) نتائج الفكر في النحو ص 78/ 79.
(2) الأصول ج 1 ص58.



للفاعل في قضية الإخبار يقول: "فقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لا سيما المبتدإ لمشاركةٍ في الإخبار"[1] ثم فصل في وظيفة الفاعل وهي وظيفة إعرابية بالأساس حيث يعتبر قضية التمييز بين المنصوبات والمرفوعات من وظائف الفاعل يقول: "وذلك أن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدإ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدإ إلى الخبر بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر"[2]. وقد كان ابن جني دقيقا حين قال: "أول ما يبتدأ به من المرفوعات هو المبتدأ، والمبتدأ والفاعل جميعا محدث عنهما إلا أن حديث الفاعل مقدم عليه، وحديث المبتدإ مؤخر عنه، فقد اتفقا في أن كل واحد منهما في أن كل واحد منهما محدث عنه، وإن اختلفا في كيفية الحديث عنه، فإن قيل فلم قدم المبتدأ على الفاعل في الذكر؟ قيل له: المبتدأ، والفاعل إذا قدمته على الفعل خرج في اللفظ عن كونه فاعلا وآل إلى الابتداء، فقد صار أعم من الفاعل، فلأجل هذا قدم في الذكر عليه"[3].

سيبويه صاحب الآراء:

هذه آراء ثلاثة في الموضوع، وكل رأي يقوم على دليل وقد حاول أصحاب الرأيين الأول والثاني أن ينسب كل واحد منهما الدليل إلى سيبويه، يقول البطليوسي: "واختلف النحويون في المبتدإ والفاعل أيهما في الترتيب قبل صاحبه؟ فذهب

(1) شرح المفصل ج1 ص 73.
(2) نفسه.
(3) شرح اللمع لابن جني لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني تحقيق وتقديم الذكتور فتحي علي حسانين دار الحرم للتراث القاهرة ج 1 ص 325.

قوم إلى أن رتبة الفاعل أن يكون قبل المبتدإ، ومن حججهم أن سيبويه قدم في كتابه الكلام على الفاعل وما تعلق به قبل كلامه على المبتدإ والخبر، وزعموا أن المبتدإ يرتفع بمضارعته للفاعل وهو الظاهر من كلام أبي القاسم. وزعم آخرون أن رتبة المبتدإ أن يكون قبل الفاعل. وهؤلاء يرون أن الفاعل يرتفع بمضارعته للمبتدإ، واحتجوا بقول سيبويه: واعلم الاسم أوله الابتداء"[1].

لقد كانت نتيجة هذا التحليل بناء نموذج نحوي يقر بوجود عناصر نحوية تؤسس لجملتين تعالج تحتهما كل القضايا المرتبطة باللغة العربية فكان التبويب النحوي الذي يجعل من الجملتين أساس التصنيف، فتحت جملة الابتداء وضعت كل ما يتعلق بقضايا الجملة الاسمية من مبتدإ وخبر ونواسخ فعلية وحرفية وتحت جملة الفعل يعالج كل المنصوبات وما يرتبط بالتعدي واللزوم، لكن السؤال الذي يجب أن يطرح عن نتيجة هذا التصور هو: على أي أساس قام هذا الخلاف؟

أما الرأي الثالث القائل بكل أصل في بابه فقد اعتمد قضية التركيب الذي بنى النحويون على أساسه التقعيد النحوي فجعلوا من العمدة أساس التركيب، فالعمدة لا يجوز الاستغناء عنها في بناء الجملة نحويا. فنظر إلى أصل التركيب، والقائل به هو المؤصل لمبدإ التركيب شرط الإعراب: "والمعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب"[2] بل قد جرد العملية بقوله:" فلهذا قال -يعني ابن الحاجب صاحب الكافية- المركب أي الاسم الذي فيه سبب الإعراب فتخرج هذه الأسماء المجردة عن السبب"[3].

(1) الكتاب ج 1 ص 23.
(2) شرح الكافية في النحو ج 1 ص 17.
(3) نفسه.

أثر هذا الخلاف على التبويب النحوي:

قبل أن أعرض لبعض القضايا المرتبطة بالتبويب، لا بد أن أشير إلى أن بعض النحويين أجابوا بشكل مباشر عن أثر هذا الخلاف في النحو العربي، ومن هؤلاء أذكر المكودي شارح الألفية الذي عرف عنه أنه يبدأ كل باب نحوي بذكر مناسبه وروده وبعلاقته بما بعده وما قبله، يقول بعد أن ذكر برأي سيبويه في الموضوع وهو أسبقية الجملة الابتدائية: "هل ينبني على هذا الخلاف شيء. قلت نعم ينبني عليه كما الدماميني أنك إذا وجدت اسما محتملا لكونه فاعلا محذوف الفعل ومبتدأ محذوف الخبر ترجح كل عند القائل بأصالته وتكافآ عند من يقول كل منها أصل، وذلك كزيد في جواب من قرأ فعلى اختيار المبتدأ تقدر زيد قرأ وعلى اختيار الفاعل تقدر قرأ زيد"[1].

القول بأسبقية أحد المرفوعين عن الآخر أثر بشكل جلي في قضايا أساسية في النحو العربي ويجوز تلخيصها في قضيتين:

الأولى العامل في الجملة الاسمية

الثاني في تنظيم الأبواب النحوية.

الأولى: العامل في الجملة الاسمية

<u>الابتداء عامل في المبتدأ:</u>

وقد سماه سيبويه بعامل الابتداء وفهم العامل على أنه الصمت المسبوق للكلام وبهذا جاز أن يكون عاملا سابقا للمبتدأ بحيث إن المبتدأ لا يكون مسبوقا في هذه الحال إلا بالصمت والدليل عند هؤلاء دخول النواسخ التي سميت نواسخ لأتها

---

(1) حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح عبد الرحمن المكودي دار الفكر للطباعة والنشر ج1 ص 79.



تقوم بعملية نسخ الابتداء، وقد تبنى معظم البصريين هذا الرأي والابتداء عندهم هو التعري من العوامل اللفظية والعوامل اللفظية لا تقع إلا قبل الابتداء، فيكون هذا الموقع أي قبل المبتدإ إما مملوءا بالعوامل اللفظية وإما فارغا منها وهو المقصود بالتعري، فالتعري في حقيقته خلو من العامل اللفظي والجديد عند سيبويه في الموضوع هو إجازته أن يكون ما قبل المبتدأ تعريا من العوامل اللفظية.

وبهذه الصورة يكون ما قبل المبتدإ موقعا عاملا.

الابتداء مضارعة للفاعل:

الأولى: لقد شاع خلاف واسع ذكر فحواه جل الذين اهتموا بموضوع الخلاف النحوي، ولست هنا لأتتبع الخلاف في كتب النحو فقد شاع وانتشر لكن أريد أن يكون له موقع خاص فيما أنا بصدده وهو ربط العوامل بنظام الموقع، فقد بينت سابقا من خلال كلام سيبويه عن العاملين المعنويين الابتداء، وموقع الاسم أن عامل عامل الابتداء أسبق موقعيا، من عما موقع الاسم وأنه تابع له وا ينسجم مع رأي سيبويه القائل بأسبقية جملة الابتداء عن جملة الفعل.

المهم في الموضوع هو أن القائلين بأسبقية جملة الفعل لا يقولون بعامل الابتداء، وهذا ينسجم مع طرحهم لكنه يحتاج إلى شرح وتحليل.

يعتبر الزمخشري وهو من المدافعين عن العوامل اللفظية والقائلين بأسبقية الفاعل عن المبتدأ، أن المبتدأ مرفوع بتجرد للإسناد، فالتجرد للإسناد عامل معنوي يعني أن المبتدأ لا يكون إلا مسندا إليه، فتجرد للإسناد وأصبح ملازما له، فهو العامل لأن التجرد نظريا لا يكون قبل المبتدإ، وإنما يقع حين يقع المبتدأ يقول:"وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد، لأنهما لو جردا للإسناد لكانا في



حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب"[1].

الزجاجي يشرح الابتداء بالمضارع للفاعل يقول:"والابتداء معنى رفعه وهو مضارعته للفاعل، وذلك أن المبتدأ لا بد له من خبر، ولا بد للخبر من مبتدإ يسند إليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه، فلما ضارع المبتدأ الفاعل هذه المضارعة رفع"[2]. فالتجرد للإسناد حالة تعرفها الجملة الاسمية أثناء انعقاد التركيب.

الرفع في المبتدأ مضارعة والمضارعة لها علاقة بالإخبار وليس بالموقع لأن الفاعل مخبر عنه كما أن المبتدأ مخبر عنه.

التجرد للإسناد عامل:

هذا العامل قال به الزمخشري، والزمخشري نحو عرف عنه بتنظيمه للنحو تنظيم خاص تفرد به، وله معجم أساس البلاغة، وفي التفسير كتاب الكشاف عن حقائق التنزيل اهتم بالموضوع ودافع عن تقديم الفاعل عن المبتدإ. وقد كان في كل ما قال به في الموضوع مدافعا عن رأي سيبويه، يقول عن العامل في المبتدأ:" وكونهما – يعني المبتدأ والخبر– مجردين للإسناد هو رافعهما، لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا"[3] وبعد أن قال بعمل التجرد للإسناد أحس أن هذا العامل يحتاج إلى شرح فقال:"هو التعري وإسناد الخبر إليه"[4] وبذلك يكون معنى التجرد للإسناد هو عدم دخول العوامل اللفظية مع وجود العملية الإسنادية، حيث التجرد وحده لا يكفي والإسناد لا يكفي فلا بد من اجتماع التجرد مع

(1) المفصل ص 24.
(2) الجمل لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق لزجاجي تحقيق علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة ص 36.
(3) شرح المفصل للشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي عالم الكتب بيروت ج1 ص 84.
(4) نفسه.



الإسناد، وهذا أمر يجعله يضارع الفاعل المجرد للإسناد مع وجود عامل الفعل، حيث يكون الفعل خبرا عن الفاعل والفعل عاملا في الخبر.

القول بالتجرد المحفوف بعملية الإسناد يجعل العامل غير خارج عن مجال معمولاته بحيث يكون مع المعمولات وليس قبلها. ولذلك تدخل العوامل اللفظية المسماة نواسخ لا تقوم بعملية نسخ الابتداء وإنما تدخل المعمولات في خانة المشبهات بمعمولات الفعل كما ينص على ذلك الزمخشري وهو يعالج أم النواسخ يقول: في خبر إن وأخواتها" هو المرفوع في نحو قولك إن زيدا ولعل بشرا صاحبك، وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف لأنه أشبه الفعل في لزومه الأسماء والماضي منه في بنائه، على الفتح فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل ونزل قولك إن زيدا أخوك منزلة ضرب زيدا أخوك، وكأن عمرا الأسد منزلة فرس عمرا الأسد...."[1].

التبويب النحوي:

موضوع التبويب النحوي ووضع كل باب في موضعه، المناسب لما بعده ولما قبله، من القضايا التي سجلت سجالا نحويا في الدرس اللساني الحديث، حيث اعتبر مجموعة من اللسانيين أن نظام الأبواب النحوية لا يخضع لمعيار منطقي يناسب قضايا اللغة، لكن النقاش الذي دار بين النحويين حول قضية أسبقية الجملتين الابتدائية أم الفعلية يبن أن النحويين كانوا على وعي نظري دقيق وهم يضعون كل باب في موضعه، وإذا كان المقام لا يسمح بالتفصيل في الموضوع باعتباره موضوعا واسعا، فإنني ووفق المنهج المتبع في هذا البحث اكتفي بإثارة قضايا لها علاقة بالموضوع، ترتيب الأبواب الكبرى المنصوص عليه في كتب النحو هي: العمد ثم الفضلات ثم اللواحق أو المجرورات، ومنهم من يتحدث عن المرفوعات ثم المنصوبات ثم المجرورات، وأما أسس هذا التبويب فإنها أسس

(1) المفصل للزمخشري ص27.



عقلية تنظر إلى أن الجملة تخضع إلى أساس عليه تبنى كل الجمل، بلغة المعاصرين الجملة الأصل، حيث لا يجوز تصور نظام للجملة دونها، ثم تأتي باقي العناصر التي تعتبر تكملية تركيبا، لها وضع دلالي مناسب للاستعمال، وقد عبر القدماء عن هذا التصور بما يسمى في النحو العربي بالعمد وفي تعريفها البسيط "العمدة ما لا يجوز الاستغناء عنه"[1]. لكن الذي يحتاج إلى دراسة هو أننا حين نعرض لهذا التبويب نجد في باب المرفوعات تصنيفا داخليا يختلف بين النحويين.

تبويب جملة الابتداء

الذين قالوا بأسبقية الابتداء، درسوا بعد جملة الابتداء كل ما يغير عمله معتبرين هذه الأبواب تابعة له، حيث إن العوامل التي تحل محل عامل الابتداء ليست عوامل أصول، أي ليست هي المؤسسة للجملة، بل هي عبارة خاصة تصبح فيه الجملة الابتدائية دالة على معان من خلال دخول النواسخ، ولذلك يعتبرون هذه النواسخ مؤثرة في الجملة كلها، وفي هذه الحال فإن المطلب خاص بالدلالة أما العمل فيأني تابعا لما كان قبل، ولذلك اعتبر بعض النحويين أن المرفوع باق على ما كان قبل دخول الناسخ[2]، أصحاب هذا التصنيف النحوي يلحون على جعل كل ما له علاقة بالابتداء يجب أن يوضع ويدرس في باب الابتداء، والنموذج الذي لا بد أن يذكر هنا هو أن كل الجمل التي تحتوي على منصوب في هذا القسم جمل فرعية، وليست أصلية. فالنواسخ لها تأثير على جملة أصل هي الابتداء، بل إن مصطلح مثل الفعل الناقص يمثل تصور النحويين لهذه الأوضاع النحوية، فالمقصود أساسا بالناقص هو أنه لا يقتضي فاعلا ولا يكون جملة مستقلة، فالنقصان جاءه من عدم كفايته النحوية بحيث هو عامل يدخل على جملة جاهزة ولا يبني جملته بنفسه.

---

(1) شرح المفصل باب الفاعل. ص 74.

(2) فريق من النحويين يرى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن المنصوب هو الذي أثر فيه العامل الجديد.

أبواب جملة الفعل:

التبويب عند النحويين الذين يقدمون الفاعل على المبتدإ يعتبرون أولا العامل اللفظي هو أصل العوامل، وكل عامل لفظي فهو راجع إلى الفعل، ولذلك حين ينتهون من دراسة قضايا الفاعل يدرسون المبتدإ باعتباره محمولا ومضارعا للفاعل في الأحكام النحوية، ثم لا يدرسون بعده باب كان وإنما يدرسونه في باب الأفعال كما فعل الزمخشري[1] لكنهم يدرسون باب "إن" مباشرة بعد حديثهم عن المبتدإ والخبر، ويعتبرون "إن وأخواتها" مشبهة للأفعال في العمل، وشبهها لفظي بالأساس وبالمناسبة كلما وجد هؤلاء الشبه اللفظي بين الفعل وغيره تشبثوا به، واعتبروه موجبا للعلاقة بينه وبين الفعل، فالحرف مثل إن أصلها إِنْنَ فهي ثلاثية مبنية على الفتح، وتفيد التأكيد فعلاقتها بالفعل أؤكد واضحة يقول أبو البركات الأنباري:" لأنها -يقصد إن- أشبهته- أي الفعل- لفظا ومعنى، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه، الأول أنها على وزن الفعل، الثاني أنها مبنية على الفتح كما الفعل الماضي مبني على الفتح، والثالث: أنها تقتضي الاسم كما الفعل يقتضي الاسم، والرابع: أنها تدخلها نون الوقاية نحو إنني وكأنني كما تدخل على الفعل نحو أعطاني وأكرمني وما أشبه ذلك، والخامس: أن فيها معنى الفعل، فمعنى إن حققت ومعنى كأن شبهت ومعنى لكن استدركت ومعنى ليت تمنيت ومعنى لعل ترجيت..."[2]، وقد علل ابن يعيش تقديم المشبه بالمفعول وهو اسم إن عند الفريق الأول، وتأخير المشبه بالفاعل وهو خبر إن تعبيرا عن فرعية الجملة يقول:"وإنما قدم المنصوب فيها على المرفوع فرقا بينهما وبين الفعل، فالفعل من حيث كان الأصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم

(1) المفصل باب الأفعال.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري دار الفكر للطباعة والنشر ج 1 ص 177-178.

المرفوع على المنصوب إذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول، وهذه الحروف لما كانت في العمل فروعا على الأفعال ومحمولة عليها جعلت دونها بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع حطا لها عن درجة الأفعال...."[1].

التبويب في النواسخ عند هؤلاء لا ينظرون إليه نظرة الفريق الأول إذ العوامل اللفظية عندهم تدرس في باب الفعل ولذلك نجد الزمخشري الذي صنف الأفعال تصنيفا مستقلا جمع النواسخ مع الفعل واعتبرها عوامل فعلية وجملها فرعية كذلك عن العامل الأصل الذي هو الفعل المتصرف، فكان التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر جملة فرعية عن جملة الفعل المتصرف التام:"لما كانت داخلة –يقصد الأفعال الناقصة– على المبتدإ والخبر وكانت مقتضية لهما جميعا وحب من حيث كانت أفعالا بالدلائل المذكورة أن يكون حكم ما بعدها كحكم الأفعال الحقيقية، وكانت الأفعال الحقيقية ترفع فاعلا وتنصب مفعولا فرفعت هذه الاسم ونصبت الخبر ليصير المرفوع كالفاعل والمنصوب كالمفعول من نحو كان زيد قائما كما تقول ضرب زيد عمرا"[2] هذا التبويب يجعل كل مرفوع محمولا عل الفاعل وكل منصوب محمولا على المفعول به.

أسس التصنيف النحوي إلى جملتين:

لا شك أن القول بأسبقية جملة على أخرى ومضارعة مرفوع لمرفوع آخر، قد كان نتيجة تصور نحوي ينظر إلى طبيعة العامل الرافع للمرفوع الأصل، والعامل الرافع للمرفوع الفرع، ثم إن القول بوجود مرفوع أصل يؤدي إلى اعتباره بلغة المعاصرين هو المولد لكل الجمل الفرعية، ولعل الذين اعتبروا جملة الابتداء هي الأصل، لم يظهر بشكل جلي في التصنيف النحوي باستثناء الحديث عن

---

(1) شرح المفصل ج 1 ص 102.
(2) نفسه ج 7 ص 113.



معمولية الفعل المضارع بعامل موقع الاسم، الذي لم يعتن به النحويون بشكل تقعيدي واكتفوا بإيراده ضمن العوامل في الفعل المضارع، وقد شاع رأي الكوفيين رغم عدم كفايته النظرية بحيث إن القول بالتجرد يقتضي كما قال بذلك بعض البصريين أن يكون الرفع تال للنصب وللجزم، وهذا ما رفضه النحويون المحققون، ويبدو من المناسب أن أذكر كيف أن القول بمعمولية الفعل المضارع لعامل موقع الاسم يقتضي قوة عامل الابتداء باعتباره عاملا معنويا، رغم اهتمام النحويين بالعوامل اللفظية وعدهم الفعل أقوى العوامل اللفظية، وهذا ينسجم مع القول بأسبقية جملة الفاعل كما دافع عن ذلك جل النحويين.

عامل موقع الاسم وعامل الابتداء أي علاقة:

الابتداء عند سيبويه هي أول حالة يحتلها الاسم وهو بهذا يصبح مبتدأ وبعده الخبر وهي أقوى المواقع الاسمية، وهي مواقع بنص سيبويه يحتلها الفعل المضارع ويصبح مرفوعا، وبهذا يصبح الفعل المضارع موقعيا مرتبطا بالابتداء، لقد تم شرح هذا سابقا.

الجملة النحوية ونظام المواقع:

الحديث عن قضية الموقع يجرنا ضرورة إلى الحديث عن قضية تنظيم مكونات الجملة موقعا في النحو العربي، ويدعونا إلى الجمع بين قضية الرتبة في البحث اللساني المعاصر وهنا لا بد من التذكير بقضايا تعد مداخل نظرية في جل الأنحاء:

تنصيص القدماء والمحدثين على أمر الرتبة في بناء الأنحاء.

اعتبار الإعراب محددا لقضية الرتبة في النحو العربي.

للحديث عن الرتبة وتنظيم الجملة.

تنصيص القدماء والمحدثين على أمر الرتبة في بناء الأنحاء.



يحاول النحو باعتباره دراسة تركيبية لنظام الجملة أن يبرز أن الجملة مجموعة من الكلمات تنظم وفق ترتيب يختاره النحوي فيؤسس عليه نموذجه النحوي وكان اختيار المعاصرين نظاما في البداية قائما على:

فعل + فاعل + مفعول

أو:

فاعل+ فعل +مفعول

هذا الاختيار سيجعل النحوي يؤسس لنموذج نحوي يراه مناسبا للغة الموصوفة، وقد ساد خلاف حاد بين اللسانيين فمنهم من يعد جملة فاعل+ فعل+ مفعول هي الأصل وبين من يرى أن جملة فعل+ فاعل + مفعول هي الأصل، ولا أرى الموضوع الذي أنا بصدد معالجته إلا موجها من ذلك الخلاف وكأن سيبويه المثير للموضوع، قد كان له تأثير واسع على مسار الأنحاء بعده، خصوصا بعد أن تحول البحث اللساني في بداية الثمانينات إلى نظام التحكم النحوي للمقولات وأصبح القول بأن الجملة هي أعلا المقولات التحكمية، وما تحتها محكوم بما تتحكم فيه بدرجات تقوم على العلو والدنو كما يظهر من نظريات الربط العاملي وس خط إلى النموذج الأدنى الذي حاول تشومسكي اعتمادها للوصف التفسيري للجملة النحوية. وبهذه الصورة يكون سيبويه قد أصل للبحث النحوي التركيبي. أما القدماء السائرون على نهج سيبويه في الموضوع، فقد بنوا الموضوع على شكل يدعو إلى ضرورة النظر إلى الطبيعة النظرية إلى المباحث الكلية للنحو كله، فقد ظهر كما قلت أن الرفع أول ثم النصب ثان ثم بعد ذلك الجر وهو بين الرفع والنصب لأن له تعلقا بهما معا يقول ابن مالك:" فالرفع



للعمد،... والنصب للفضلة... والجر لما بين العمدة والفضلة..."[1] وهي تراتبية نظمت مباحث النحو ويجوز النظر إليها بهذا الشكل:

- العلاقة الإسنادية بالمعنى الذي ذكره سيبويه في المقدمة مسند إليه + مسند
- مرفوع العلاقة التركيبية المبنية أساسا على العمد وداخلها الخلاف المذكور آنفا ابتدائية أو فعلية ويجمعها: رافع + مرفوع1 ومرفوع2.
- العلاقة التركبية المتممة للحملة وهذه لا تتحقق إلا بالسابقة.

وقد أجملها القدماء في قولهم المرفوعات ثم المنصوبات ثم المجرورات. وقد نظر القدماء إلى أنها تراتبية خطية أساسا مناسبة للكتابة الخطية التي تبدأ من اليمين إلى الشمال.

والمسجل أساسا في الخلاف بين النحو القديم والبحث اللساني الحديث، وإن تقاربت وسائل التحليل القائمة على التنظير والتجريد والتعميم والتعالق، فإن البحث القديم قد جرد الجملة حين نظر إليها نظرة دلالية وتركيبية.

الدلالية: الإسنادية

التركيبية العاملية الإعرابية الموقعية.

- المقولات المحدد للرتبة وتنظيم الجملة.

تحدث المحدثون عن رأس الجملة وجعلوا من الرأس محددا لما يليه من المقولات وكان الاتجاه السائد هو أن الاسم باعتباره فاعلا sujet هو رأس الجملة ثم أسست مباحث الجملة وما يقع عليها من تحويلات واجبة، أو جائزة، وكلها يجوز أن تجمع في ضبط التغييرات الواقعة على عناصر الجملة، وقد حاول

(1) شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لجمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجيائي الأندلسي تحقيق أحمد السيد سيد أحمد علي ج 1 ص 285.



البحث اللساني أن يطور جميع هذه التحويلات لينتهي البحث إلى محاولة جمعها في قانون واحد يحكم كل تغيير.

وإذا كان البحث اللساني قد انتهى في السنوات الأخيرة بعد تبني نظام القالبية منها قالب س خط للجملة قد جعل الرأس يحكمه مخصص + سمه س أو سمة ف:

الفعل = ± الفعل

الاسم = ±الاسم

الحرف= - فعل - اسم

الصفة= + فعل + اسم.

فإن النحو العربي الذي اعتبر العامل المحدد للمواقع جعل من مفهوم العامل رأسا لكل جمله، فلا جملة دون عامل ولا محل دون عامل فكان النظام:

عامل اللامحل + محلات.

هو القالب العام للجملة، وقد كان سيبويه المنظر المركزي لهذا التوجه حين اعتبر المواقع موجبه للإعراب، والإعراب مسند للوظائف.وبهذا التصور استطاع سيبويه أن بني نموذجا له طابع القالبية النحوية.

وبالنظر إلى ما سبق فإن المقولة العامل هي المحدد أساسا لرأس الجملة في النحو العربي، فقد يتحقق هذا العامل من جهة الموقعية كحال الابتداء، أو من جهة المقولة كحال الفعل، وبالمناسبة فإن مقولة الفعل عامليا مقولة تجريدية فكل فعل عامل سواء تحقق على مستوى الألفاظ أو مستوى المعاني[1].

- ربط النحو العربي بشكل جلي قضية الرتبة بالإعراب.

---

(1) أحيل هنا أساسا على مباحث الفعل في النحو وعلى نظرية العامل دراسة تأصلية وتركيبية للدكتور مصطفى بن حمزة فصل أصول عاملية.



يعد الإعراب في النحو العربي أساس التقعيد، وقد استطاع سيبويه في الكتاب، ثم النحويون بعده أن يجعلوا منه نظاما نحويا ذا طابع نسقي واصف للغة العربية، والمقام يدعو إلى الحديث عن شيئين اثنين هما:

- قضية الإعراب باعتباره لفظيا من حيث الاستعمال وتجريديا باعتبار التقعيد.

- نظام الإعراب في الجملة العربية.

القضية الأولى هي قضية أجمع عليها الدارسون وهي أن العربية لغة معربة، يظهر إعرابها على أواخر الكلمات في حال الجمل ويظهر على الحروف في حال بنية الكلمة، وقد تبنى النحوي هذا التصور لبناء نموذجه النحوي، ونموذجه التصريفي، إلى جانب النموذج الصوتي، والجامع بين هذه النماذج هو أن كل استعمال يدرس من جانب الحرف والحركة، فالحرف لا يتحقق دون حركة والحركة لا تظهر خارج الحرف، وقد تحقق نظام الجملة وفق هذا التصور، معتبرا الجملة نظاما من المحلات هذه المحلات تحددها الحركات الإعرابية بحيث كما قلت سابقا وفق النظام الخطي[1]:

مرفوع + منصوب + مجرور

وقد نمذجه النحوي وفق الحركات الإعرابية الضمة والفتحة والكسرة، وقد أضيف في حالة خاصة حالة السكون لكنه ليس محلا[2].

محل الرفع تحدده حركة الضم ويتحقق نحويا بكل مرفوع.

---

(1)الموضوع أصله سيبويه وسار عليه النحو العربي ولم شاء أن ينظر في كتاب جامع للموضوع من المتأخرين ينظر كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ت 745هـ تحقيق د.رجب عثمان محمد والدكتور رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى ج 3 ص 1075وما بعدها.

(2)المقصود الفعل المضار في حالة الجزم الذي يجزم دون أن يؤدي وظيفة نحوية.



محل النصب يحدد بكل منصوب.

محل الجر تجمعه الإضافة ويحدد بكل مجرور.

هذه المحلات تنتظم في الجملة العربية عامليا والعامل لا محل له، لأنه يحدد المحلات، وغالبا ما يكون مبنيا، وهو غير الاسم، لأن كل اسم يحل في محل سواء كان مبنيا لفظا وفي هذه الحال يكون فيه البناء عارض، أو يكون معربا لفظا، وهو الأصل في الأسماء.

البعد التجريدي لقضية الإعراب:

إن التصور النظري لقضية الإعراب بالشكل الذي تحدثت عن بعض جوانبه، يدعو إلى محاولة أبراز بعض الجوانب التنظيرية التي يقبل النحو العربي بحكم نظامه العام الذي سار عليها القول بها، واعتبارها مناسبة لقراءة هذا النحو من خلالها، ولعل الحديث عن النظام الموقعي يعد كما قلت سابقا أبرز تجليات النسقية في البناء النحوي، وقد كانت نتيجة الحديث عن المواقع القول في النحو بشكل تجريدي عام بوجود "نظام المحلات" وقد صاغ بعض النحويين قانونها بشكل واضح وسأبرز معالمه الكبرى بشكل مختزل[1]:

الجملة وفق نظام المحلات تبنى بالشكل الآتي:

اللامحل ← المحل

واللامحل في النحو العربي ينظم المحلات وذلك وفق القانون الإعرابي العام:

اللامحل← المرفوعات ← المنصوبات.

السهم← يحدد الاتجاه حيث يكون اليمين للعوامل واليسار للمعمولات.

---

(1) أحيل هنا على أطروحة الدكتور أحمد العلوي ابستمولوجية النحو العربي Epistémologie de la linguistique Arabe



والمعمولات التي دأب النحوي أن يسمها بالحركات الإعرابية، جعلت المقولات التي تختلها تأخذ أشكالا متعددة من حيث اللفظ أو الاستعمال، ولذلك يجوز القول أن مفهوم "المحل" و"اللامحل" من حيث التقعيد يعممان مفهوم الإعراب، ويجعلان منه وسما موقعا، يأخذه كل ما له وظيفة نحوية، بغض النظر عن حاله اللفظي، ففي العربية ألفاظ معربة، وألفاظ مبنية، وألفاظ ممنوعة من الصرف، وهذه الأنواع كلها قد تحل في محل، إذا لم تنتم إلى خانة الفعل أو الحرف، وبقيت في الاسم بل إن النحو العربي يعترف بالمحل الإعرابي للمركبات الجملية وهي المعروف في الأدبيات النحوية بالجمل ذات المحل، والجمل التي لا محل لها.

السؤال الجوهري في هذا التحليل كيف صاغ سيبويه الموضوع، وكيف استفاد منه النحويون المتأخرون.

دائما مع مقدمة الكتاب الجامعة لأصول التقعيد، والمحددة لكل المقولات والتصنيفات النحوية:

يقول سيبويه محددا الدلالة اللفظية للمحلات وفق قانون التمكن اللفظي:" فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع الهمزة، والتاء، والياء، والنون،..."[(1)]، ثم يحدد حركات غير المتمكن لفظيا: "وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير، نحو سوف وقد، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف، التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى"[(2)].

(1) الكتاب ج1ص13.

(2) نفسه 1 ص15.



لم يحد عن هذا النهج العام إلا ما ذكره الكوفيون حين ابتعد نحوهم عن النسقية وجعلوا من الحركات واحدة[1] بل إن هذا النوع من التصنيف هو الذي سيوحي للزمخشري فيحول هذه الحركات إلى قانون المحلات كما هو وارد في تعاريف الاسم المعرب حيث يقولون: إن المعرب ما اختلف آخره لفظا أو محلا"..........[2].

أعود إلى أمر لا بد أن يوضح وهو قضية المحلات وما يحل فيها من ألفاظ على مستوى الاستعمال:

حالة الألفاظ المعربة:

الأسماء المعربة لفظا لها وضع خاص حيث يظهر الإعراب على آخرها وتمثل أعلا دراجات التمكن، ويبدو أن اختيار التعريف للاسم عند سيبويه كان مبنيا على هذا التصور حيث عرف الاسم بالمثال فقال "الاسم رجل وفرس وحائط"[3] وقد اكتفى المهتمون بالموضوع بالقول إن سيبويه عرف الاسم بالمثال، وأضاف بعضهم قضية الحد بالمثال، لكن اختيار الألفاظ يوحي أن سيبويه بنى تعريفه على أعلا درجات الاسمية، حيث يكون الاسم من الجامد الذي لا يبنى ولا يمنع من الصرف، فقد كان بالإمكان اختيار أمثلة معهودة في الدرس النحوي العربي من مثل زيد وعمرو، لكن العلم وإن كان اسما معربا، فإن من الأعلام ما يمنع من الصرف ولذلك درجته أدنى من درجة الاسم الجامد.

لقد كان الزمخشري من النحويين الذين تبنوا هذا الطرح وبينوا درجات التمكن في الاسمية، من خلال حديثه عن مظاهر الإعراب فقال:" والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل، لفظا أو محلا، بحركة أو حرف. فاختلافه لفظا

(1) الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ج 1 ص.

(2) المفصل ص 16.

(3)الكتاب ج1 ص 12.



بحركة في كل ما كان حرف إعرابه صحيحا أو يجري مجراه كقولك جاء الرجلُ ورأيت الرجلَ ومررت بالرجلِ "[1] هذا تعريف تكرر في كتب النحو لكن الزمخشري جعل هذا درجات وهذه أعلاها.

ودونها وهي في قسمها ما يعرب إعرابيا تقديريا بحيث يكون الحرف من جنس الحركة ولا يتحملها، وهي التي عبر عنها ابن يعيش بقوله في شرح "لفظا أو محلا": "احترز به من الأسماء التي لا يتبين فيها الإعراب، وإنما يدرك البيان من العوامل قبلها، وذلك نحو الأسماء المقصورة، من نحو "عصا"، و"رحى" والمنقوص في حالتي الرفع والجر، لأن هذه الأسماء معربة، وإن لم يظهر فيها إعراب، وإنما لم يظهر الإعراب فيها لنبو حرف الإعراب عن تحمل الحركات" [2] فقول ابن يعيش لنبو حرف الإعراب تعبير عن حالة إعرابية خاص.

حال الأسماء المبنية:

البناء في الأسماء عارض لأن الأصل في الأسماء الإعراب وكلمة أصل ههنا بالمعنى التنظيمي للكلام ومهمته تعيين الوظائف[3]، لأن البناء هنا عدول عن الأصل، ومع هذا العدول أن يحافظ النحوي عن الأصل الذي يقوم على إسناد الوظائف للأسماء وحدها، فلجأ النحوي في هذه الحال إلى الأصل القائم على أن الوظيفة النحوية لا تكون إلا للأسماء، فإسناد الوظائف يقوم على الإعراب المحلي، حيث تحتل كل الأسماء المبنية محل المعرب فيكون الاسم بهذا المعنى معرب محلا لا لفظا. يقول ابن بعيش: " والآخر -يقصد الإعراب- باختلاف في المحل، يقدر تقديرا من غير أن يلفظ به"[4].

---

(1) المفصل ص16.

(2) شرح المفصل ج 1 ص 50.

(3) الأسس المعرفية للغويات العربية عبد الرحمن بودرع ص 130 وما بعدها.

(4) شرح المفصل ج 1 ص 50.

حال المركب:

المركب في العربية أنواع ويكون في المعنى العام ما لم يأت مفردا سواء كان التركيب مزجيا أو وصفيا أو إسناديا، والمركب الإسنادي نوعان، مركب صناعي ويقصد به الجملة الأصل، التي يبنى عليها التركيب، والمركب الإسنادي القائم مقام المفرد، وهو الذي يكون محكيا مستعملا بالرواية والحكاية عن المستعمل النموذج.

المركب المزجي يمنع من الصرف، وهو درجة من الإعراب لا يقبل فيها الاسم الجر والتنوين، والعلة عدول عن الأصل وشبه بالفعل[1] بحيث يشبه الفعل في كونه لا يقبل الجر والتنوين، وهي خاصية في الأفعال دون الأسماء.

حال الجملة:

الجمل إعرابيا نوعان: ما يحل في محل، وما لا يحل في محل، وما يحل في محل نوعان: ما يؤول بمفرد، وما لا يؤول بمفرد ويحل محله[2].

حين نكون أمام إعراب الجمل، فإننا نقر بوقوع الجملة باعتبارها مركبا إسناديا تحل محل المفرد، باعتباره محددا للوظائف النحوية، ووقوع الجمل في موقع المفرد بهذا المعنى، هو الذي أوجب القول بالإعراب المحلي، والجملة باعتبارها مركبا يشمل أكثر من مفرد لا يظهر الإعراب على لفظها وإنما ينظر إلى محلها.

---

(1) الممنوع من الصرف فيكتب النحو كل اسم شابه الفعل في نوعين من الشبه لفظي ومعنوي أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لبن هشام المكتبة العصرية صيدا بيروت ج4 ص 106.

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين ابن هشام الأنصري تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله مراجعة سعيد الافغاني دار الفكر للطباعة والنشر الطبع 1 1419هـ 1998م ص394.



ولأن الجملة ليست أصلا في الإعراب احتاج النحوي خاص المتأخرين منهم وعلى رأسهم ابن هشام مستلهما فكرة التمكن والحل والمضارعة من سيبويه أن يبني نظاما إعرابيا للجمل دون خروج عن البناء العم للنحو العربي.

لقد تقرر نحويا أن المفرد أصل في الإعراب، في البناء، في العمل وفي التقعيد عموما، والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه. وكل خروج عن هذا الأصل، هو عدول يحتاج إلى ربط بالأصل، فكيف استطاع النحوي ربط إعراب الجملة بإعراب المفرد.

المفرد يحدد المحلات الإعرابية حين يتلقى الحركات الإعرابية، وبهذا تتحول الحركات المحددات للمعربات إلى محلات، والمحلات تصبح بهذا نموذجا أوليا يملأه كل ما يحمل وظيفة نحوية، لأن تحديد المحل الإعرابي، هو في نهاية المطاف تحديد الوظائف، ولذلك ارتبط مفهوم المحل بالمفرد، وارتبط المفرد بالوظيفة، وكأن النحوي يعترف ب:

اللامحل (العامل) ←المحلات = المواقع الإعرابية= الوظائف النحوي = المفردات.

لكن حصل أن حل المركب الجملة محل المفرد فأخذ وظيفة نحوية يؤديها المفرد، وإن كانت هذه الوظائف معلومة ومحددة، هذا الوضع عبر عنه النحوي بحلول المركب الجملة محل المفرد، وأعطى لهذه الحالة مظهران نحويان:

- المؤول مفرديا.

- الحال محل المفرد دون أن يؤول.

حين نأخذ الجملة من الآية الكريمة:

﴿وجاؤوا أباهُم عِشاءً يَبكونَ﴾[1] تؤول ب باكين فتصبح في محل المفرد.

بهذه الصورة نكون أما إعراب تجريدي ينتظم وفق قواعد المحلات، وله تجليات على المستوى اللفظ

هذا النوع من التفصيل فصل فيه ابن هشام الذي اهتم بقواعد الإعراب وإعراب الجمل تصنيفيًا حيث ألف كتبا في الموضوع دون خروج عن النهج العام الذي رسمه سيبويه.

لقد آثرت أن أتناول جانبا خاصا بالنحو العربي لأبين أن مركزية النحو عند سيبويه، استمرت في النحو العربي وعملت على توسيع مباحثه والتفصيل في أخرى دون أن تتجاوز الأصل التقعيدي الذي وضعه سيبويه.

(1) سورة يوسف الآية 16.



الخاتمة

لقد درست جانبا واحدا من جوانب متعددة من النحو العربي، الذي وضع أسسه الأولى سيبويه، وقد التزمت التزاما تاما بالنصوص التي تناولت الموضوع، وهي نصوص في مجملها من مصادر النحو، فتبين أن النحويين العرب التزموا بمنهج سيبويه في التأصيل النحوي وكذا التقعيد، ويظهر من خلال ما أوردت من قضايا، أننا في حاجة ملحة لقراء النحو العربي قراءة جديدة تعتمد النصوص النحوية الأصلية أساسا، خصوصا بعد أن تم تحقيق جزء مناسب من المصادر النحوية القديمة.

أما عن الخلاصات التي يمكن تسجيلها فيجوز اختصارها في:

- وضوح التصور النحوي عند سيبويه ومن قرأه من النحويين التابعين له.
- التزامهم المنهجي والتصوري الذي وضعه سيبويه، فقد كانت القضايا التي درسوها تعتمد آراءه وتحاول مناقشتها ودراستها بشكل يستطيع الدارس أن يستنبط الأسس المنهجية والمعرفية العامة لهذا النحو، بل إن بعضهم قد ناقشه وطور آراءه دون أن يتجاوز هذه الأسس.
- القراءة اللسانية المعاصرة للنحو العربي واردة بشكل ومناسب.
- ما وضعه سيبويه من أصول نحوية وقواعد منهجية يدعو إلى صياغة نحو عربي يستجيب لمتطلبات العصر، وقد استطاع النحو العربي أن يحقق هذا التوجه بعد سيبويه حيث قرأه اللاحقون كل حسب متطلبات عصره.
- النحو العربي في مجمله بناء يستجيب للشروط التي يقتضيها البحث النظري الواصف للغة والباحث في قوانينها العقلية.



لائحة المصادر والمراجع

1. الأسس المعرفية للغويات العربية، د.عبد الرحمن بودرع، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2013.
2. إصلاح الخلل الواقع الجمل للزجاجي تأليف عبد الله بن السيد البطليوسي تحقيق وتعليق الدكتور حمزة عبد الله النشرتي دار المريخ الرياض.
3. إصلاح الخلل الواقع الجمل للزجاجي تأليف عبد الله بن السيد البطليوسي تحقيق وتعليق الدكتور حمزة عبد الله النشرتي دار المريخ الرياض.
4. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة 1417هـ 1996م، ج1.
5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري دار الفكر للطباعة والنشر.
6. الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي تحقيق الدكتور مازن المبارك الطبعة الخامسة 1406 هـ 1986م دار النفائس.
7. آية الفكر وكبرياء النظر للدكتور أحمد العلوي مجلة الموقف العدد 1 السنة 1407 هـ 1987م.
8. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بين عبيد الله السبتي تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد القبيتي
9. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بين عبيد الله السبتي تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد القبيتي.



10. التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين دار الفكر دمشق الطبعة الأولى 1402هـ 1982م.

11. التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين دار الفكر دمشق الطبعة الأولى 1402هـ 1982م.

12. الجمل لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق لزجاجي تحقيق علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة.

13. حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح عبد الرحمن المكودي دار الفكر للطباعة والنشر.

14. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ت 745هـ تحقيق د.رجب عثمان محمد والدكتور رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى

15. شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لجمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجيائي الأندلسي تحقيق أحمد السيد سيد أحمد علي.

16. شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لجمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجيائي الأندلسي تحقيق أحمد السيد سيد أحمد علي.

17. شرح الكافية لرضي الدين الاسترابادي دار الكتب العلمية بيروت ط 1405هـ 1985م.

18. شرح المفصل للشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي عالم الكتب بيروت.



19. شرح اللمع لابن جني لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني تحقيق وتقديم الذكتور فتحي علي حسانين دار الحرم للتراث القاهرة.

20. الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون عالم الكتب الطبعة الثالثة 1403هـ 1983م

21. المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الطبعة الثانية دار الجيل

22. المنهاج في شرح جمل الزجاجي للإمام يحيى بن حمزة العلوي تحقيق د.هادي عبد الله ناجي مكتبة الرشد ناشرون الطبعة الأولى 1430 – 2009.

23. نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام ط 2.

24. نظرية العامل دراسة تأصلية وتركيبية، د. مصطفى بن حمزة.

25 -Epistémologie de la linguistique Arabes, Ahmed Alaoui . Editon Okad.

ملامح نحو سيبويه في آثار الدارسين

أ. د. محمد سعيد ربيع الغامدي

جامعة الملك عبد العزيز بجدة

مقدمة

ساد لفترات طويلة جدًّا في فلسفة العلوم ونظرية المعرفة، وكذا في حقل تأريخ العلوم، الاعتقادُ الراسخ بالاتصال والتراكم المعرفي، وأنَّ ما يُضاف إلى العلوم عبر الأزمان المتعاقبة هو بمثابة التنظيم والتنقيح والبناء على ما هو مبنيٌّ أصلا من قبل. واستمرت هذه القناعات إلى أن جاء المفكر الأمريكي توماس كون في كتابه الشهير "بنية الثورات العلمية"[(1)] بمقولة "الثورات" التي تعني "القطائع المعرفية"[(2)] بين مرحلةٍ ما من مراحل العلم وأخرى تالية.

وتنطلق هذه الورقة من الفكرة الكونية مطبَّقة على النحو العربي، وذلك بالانطلاق ابتداءً من فرضية اختلاف ملامح النحو في عصوره المبكرة كما ظهر في كتاب سيبويه عن ملامح النحو المتأخر كما ظهر في كتب المتأخرين، كالمقدمات النحوية والشروح والمنظومات والحواشي والمختصرات والكتب المدرسية وشبه المدرسية المتأخرة، بوصف ذلك دالا على مرحلتين متمايزتين، و"نموذجين"

---

(1) كون، توماس: بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، ع 168، ديسمبر 1992م.

(2) يعيد بعض الباحثين ابتداء مقولة "القطيعة الإبستمولوجية" إلى اشتغالات غاستون باشلار والتنظير لها في ثلاثينيات القرن العشرين، ويشير بعضهم إلى تأثر فوكو وألتوسير به. انظر مثلا صالح، هاشم: مدخل إلى التنوير الأوربي، ط 1، بيروت: دار الطليعة، 2005م. (ص 129 وما بعدها).



مختلفين، لا ينبغي التعامل معهما دون تمييز أو كأنهما كتلة واحدة متجانسة. ويعني القول هنا: إنهما نموذجان لا نموذج واحد، ما عناه كون مفهوميًّا في أطروحته المذكورة بالمصطلح الذي ذاع واشتهر عنه وهو"النموذج الإرشادي".

ولهذا سنستهل هذه الدراسة ببيان مفهوم "النموذج الإرشادي" من خلال بيان مختصر وموجز لأطروحة "الثورات العلمية"، وموقع هذا المفهوم منها، ثم ننتقل إلى محاولة إبراز الملامح الظاهرة للنموذجين المختلفين: النموذج النحوي المبكر، والنموذج النحوي المتأخر، بصورة لا تتعمق في تفاصيل النموذجين الدقيقة، بل تكتفي بالصورة العامة التي من خلالها يتبين قدر الاختلاف، ويثبت الفرق بينهما لا غير. ثم نحاول بيان الصورة العامة التي سادت في أذهان المشتغلين بالنحو، ومؤرخيه، ومن عالجوا الفكر النحوي، ونختم ببيان الأسباب التي أدت إلى أن تكون الصورة في أذهان الباحثين المعاصرين هي فقط صورة النموذج المتأخر لا غير.

وأخيرًا لا بد من الإشارة إلى أن عرض القضايا في هذه الورقة قد نحا نحو التكثيف والاختزال، وذلك مراعاة للمقام الذي أُعِدَّت لتُلقى فيه. وهو مقام محكوم بزمن محدود، لا يتيح بسط المسائل وتفصيلها بما تستحق. ولكنني أرجو أن تكون الورقة قد أشارت إلى أهم الخطوط العريضة في الموضوع، دون أن يخلَّ بذلك هذا الإيجازُ والتكثيف.



1. **النموذج الإرشادي (paradigm)**

بنى العالم الأمريكي "توماس كون" رؤيته لتطورات العلوم في كتابه "بنية الثورات العلمية" على القول بانقطاعات بين مراحل تطور العلم المختلفة سماها ب "الثورات" العلمية. غير أن إطلاق اسم الثورة على هذه القطائع لا يقتضي بالضرورة ما تعنيه هذه الكلمة حرفيًّا في كل حال كما قد يُفهم. بل قد تعني لفظةُ الثورة في سياق تطورات العلوم إلى جانب الدلالة على التغيير الجذري مجردَ التغيُّر الذي يقابل التغيُّر الحاصل بالتراكم. وقد نبَّه هو على هذه الدلالة الخاصة نصًّا بقوله: (فالثورة عندي نوعٌ خاص من التغير ينطوي على نوعٍ معين من التجديد، أو إعادة تنظيم التزامات جماعة البحث. ولكنْ ليس من الضروري أن تكون تغيُّرًا هائلا، ولا من الضروري أنْ تبدو حدثًا ثوريًّا في أعين الغرباء عن جماعة البحث... إذ نظرًا لأنَّ هذا الطراز من التغير الذي نادرًا ما تسلِّم به فلسفة العلم وتضعه موضع الدراسة يقع بانتظام على هذا المستوى المحدود الضيق. لذا بات التغير الثوري مقابل التغير التراكمي بحاجة ماسَّة إلى أنْ نفهمه)[1]. ولقد اضطُر لتكرار بيان معنى ما يمكن تسميته بالثورة في سياق تطورات العلوم بقوله أيضًا: (ويكفي أن تكون هي المقدمة العادية التي تهيئ آليَّة للتصحيح الذاتي، تكفل ألا يطرد جمود العلم القياسي ويمضي إلى الأبد دون أي تحدِّيات)[2]. وعلى أية حال يمكن القول ببساطة تبعًا لبعض الباحثين: إن الثورة العلمية في جميع الأحوال لا بد أن تعني بداهة: (إزاحة الشبكة أو الإطار التصوري الذي يرى العلماءُ العلم من خلاله وإحلال بديل آخر)[3].

---

(1) كون، توماس: بنية الثورات العلمية (ص 228).

(2) كون، توماس: المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها.

(3) محسن، نبيل: الطب التجريبي والطب الكلي، موقع (معابر).



ويحتلُّ مفهوم النموذج الإرشادي (البرادايم) المركز من أطروحة الثورات العلمية المشار إليها. إذ يعني هذا المصطلح عند كون: النظرية أو النظريات المعتمدة التي تُعَدُّ نموذجًا مشترَكًا تشترك فيه جماعة من الباحثين (الجماعة العلمية) في حقلٍ علميٍّ ما في عصرٍ معين، وكذلك طرق البحث المميزة لهذه الجماعة، والتي يتبعونها لتحديد المشكلات العلمية الرئيسة في الحقل وحلِّها[1]. أو هو (النظرية النموذجية العليا التي تسيطر على جماعة الباحثين طيلة فترة معينة من الزمن، والتي يفسرون من خلالها كل شيء، وذلك قبل أن تسقط وتنهار ويحل محلها نظرية جديدة)[2].

ويرى كُون أنَّ النموذج الإرشادي الذي يتعاون على صقلِه وتهذيبِه وسدِّ الثغرات فيه بالضرورة أعضاءُ ما يُسمى عنده اصطلاحيًّا ب "الجماعة العلمية"[3]، يستمر العمل به ما دام قادرًا على مواجهة المشكلات العلمية القائمة وحلِّها بكفاءة، إلى أنْ يجِدَّ في الحقل ما يعجز النموذج الإرشادي عن مواجهته، فتكون النتيجة الحتمية حينئذٍ أن يحل محل النموذج القديم نموذجٌ مختلف، أو يُحَوَّل النموذج نفسه إلى وجهة جديدة تلائم الأوضاع الجديدة[4].

(1) انظر مقدمة شوقي جلال على بنية الثورات العلمية ص 11، وانظر تحديدات كون للنموذج الإرشادي (ص 22، 40 فما بعدها، وحواشي الكتاب: الملاحق ص 229 وما بعدها). وانظر في مفهوم البارادايم الكونية أيضًا: دوبوا ميشيل: مدخل إلى علم اجتماع العلوم، ترجمة سعود المولى، ط 1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008م. (الفصلين الثاني والرابع).
(2) صالح، هاشم: مدخل إلى التنوير الأوربي، مصدر سابق (ص 131).
(3) انظر في تحديد مفهوم الجماعة العلمية الكوني بطريقة أكثر تفصيلا وبيانًا في دوبوا، ميشيل: مدخل إلى علم اجتماع العلوم، مصدر سابق (الفصل الثاني).
(4) انظر كون، توماس: بنية الثورات العلمية (ص 48، 54 55، 64، 78 فما بعدها). وانظر الحديث عما سماه كون بالتحولات البناءة الهدامة للنماذج الإرشادية في الفصل السابع (ص 103 وما بعدها).



هذه لمحة سريعة ومقتضبة أشدَّ الاقتضاب عن الأطروحة الكُونية، أردنا لها ألا تتجاوز حدود ما يسمح به المقام هنا. ومما لا شك فيه أن هذه الأطروحة التي اختار لها صاحبها التسمية ب "الثورات" قد أحدثت ثورة حقيقية بالمعنى الحرفي للكلمة في حقل تأريخ العلوم ونظرية المعرفة. وقد تزامنت هذه الرؤية مع رؤيةٍ ثوريةٍ أخرى أعمَّ منها جاء بها منظِّر المعرفة ومؤرخ الأفكار الشهير "ميشيل فوكو"، تتفق مع الأطروحة الكونية في أهم ما نحن بصدده، وهو القول بالقطائع المعرفية في مسيرة تطور العلوم[1]. والسبب في عدِّ هذا الاتجاه برمَّته ثوريًّا هو أنه التنظير الذي قلب المعتقدات السائدة عن اتصال المعارف، وتراكمها، وسيرها في خط مستقيم منذ بدئها إلى منتهاها، وأحلّ بدلا منها القول بالانقطاعات المشار إليها فيما مضى. وقد نجح هذا الاتجاه في تجديد النظر إلى العلوم ولا سيما من حيث طبيعتها من زوايا لم يكن قد نُظر إليها منها من قبل، واستطاع أن يُغيِّر تغييرًا جذريًّا كثيرًا من التصورات الإبستمولوجية الجوهرية التي كانت سائدة ومهيمنة في فلسفة العلوم. وقد أبان توماس كُون نفسه في أطروحته المعروضة في السطور السابقة العوامل التي تحجب عن العلماء في عصرٍ ما يسود فيه نموذجٌ إرشاديٌّ ما رؤيةَ ملامح النموذج المتقدم في عصر سابق عليه، وتُخفي معها أيضًا طبيعة الحقل المعرفي وسماته الرئيسة كما استُمِدَت وتبلورت من خلال ذلك النموذج، وهو أمر سيتضح حين نقف عليه في فقرة قادمة من هذه الورقة.

---

(1) تبنى ميشيل فوكو في كتابه الشهير "الكلمات والأشياء" مقولة مفادها أنه يسود في عصر ما من العصور أفق معرفي، سماه فوكو ب "الإبستيم" يمد ظلاله على عدد من الحقول المعرفية، ويصبغها بسمات مشتركة معينة، ثم لا يلبث في عصور تالية أن يحل محله إبستيم آخر، وذلك في قطائع معرفية تشبه قطائع كون. غير أن "إبستيمات" فوكو أعمُّ من "نماذج" كون، لشمول الإبستيم الواحد حقولا معرفية متعددة، وإن عدَّ بعضُ الباحثين الأطروحتين متطابقتين. انظر فوكو، ميشيل: الكلمات والأشياء، ترجمة مطاع صفدي وآخرين، دار الإنماء القومي، 1989 / 1990م. وانظر توجيه المشابهة بين أطروحتي كون وفوكو: صالح، هاشم: "حول مفهوم القطيعة الإبستمولوجية" (مجلة نزوى ع 5، يناير 1996م). ومدخل إلى التنوير الأوربي، مصدر سابق (ص 131).



لعلَّ من غير المستنكر إذن بناء على ما تقدَّم أن يُعاد التأمل في مسيرة علم النحو العربي ومراحل تطوره المختلفة في ضوء هذه الفكرة الكُونية. إذ إن من الواضح أن الحقل النحوي لم يكن يسير منذ أول عهده إلى آخره وَفْقَ نموذج إرشادي واحد. وسنميز فيما يلي بين نموذجين مختلفين واضحي الملامح، هما: النموذج النحوي الذي نضج واتضحت ملامحه في كتاب سيبويه وما بعده بقليل، والنموذج النحوي المتأخر الذي اتخذ صورته في كتب المتأخرين ومقدماتهم وشروحهم ومتونهم ومنظوماتهم وحواشيهم، واتضح كذلك في الكتب المدرسية وشبه المدرسية المتأخرة.

2. النموذج النحوي المبكر

يقرر عدد لا بأس به من الباحثين المعاصرين ولا سيما الغربيين أن النحو العربي كما ظهر في مصنفاته الأولى، ككتاب سيبويه والمقتضب والأصول، يختلف اختلافًا بيِّنًا عنه في مصنفات المتأخرين، كشروح الألفية وشروح الكافية والهمع ونحو ذلك. وهو اختلاف جوهري ومهم، لأنه تباين جذري في طبيعة العلم وفي القضايا وأساليب المعالجة كما سيرد.

نصَّ بعضُ الباحثين على أن من يتأمل كتاب سيبويه يجد بصورة جليَّة أن قضاياه وطبيعة التناول فيه لا تنم عن أنه كتابٌ قَصَدَ به مؤلفُه تعليمَ العربية مَنْ لا يعلمها، بل هو كتاب في "المعرفة اللغوية" بحسب اصطلاح تشومسكي، أي: تحليل معرفة المتكلم لغته[1]. أو هو: بحث في "النظام الذهني" اللغوي عند "الجماعة اللغوية"

(1) انظر تشومسكي، نعوم: المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة محمد فتيح، ط 1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1413هـ. ولا سيما الفصل الأول بعنوان: "المعرفة اللغوية كبؤرة للبحث" (ص 51 68).



المتكلمة بالعربية[1]، أي: أنه بحث في "اللغة" مقابل "الكلام" بحسب اصطلاح دي سوسير[2]. يؤكد حمزة المزيني أنَّ: (الصورة التي يمثلها سيبويه هي الدليل الأوضح على أن النحو العربي في بداياته لم يكن معياريًّا خالصًا، بل كان ألصق ما يكون بالتنظير اللساني الحديث... وقد اكتشف المتخصصون في اللسانيات الحديثة، وبخاصة في إطار اللسانيات التوليدية، هذا الغنى النظري في النحو العربي المبكر. وهو ما دعا هؤلاء إلى القول بأن النحو العربي في صورته تلك يتشابه مع الدراسات اللسانية الحديثة، إن لم يتماثل معها، في الأهداف وفي طريقة البحث وفي الوصف والتفسير)[3]. ويقرر أيضًا جوناثان أوينز، في كتابِهِ "مقدمة في النظرية النحوية العربية المبكرة"[4]، كغيره من الباحثين الغربيين الذين درسوا النظرية النحوية كما بدت في كتاب سيبويه[5] أن (النظرية العربية النحوية في تلك الفترة تتشابه مع النظرية اللسانية المعاصرة في عدد من الأمور الأساسية)[6]. ويذكر أوينز أن سبب (عدم تقدير النظرية العربية حين اكتشفها الغربيون في القرن التاسع عشر إبّان تكوُّن التقاليد الاستشراقية هو أنه لم يكن في الحضارة الأوروبية في تلك الفترة

(1) انظر الغامدي، محمد ربيع: اللغة والكلام في التراث النحوي العربي (مجلة عالم الفكر، مج 34، ع 3، يناير مارس 2006م). (ص 69 96).

(2) انظر سوسير، فرديناند: علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، بيت الموصل، 1988م. (ص37). وعبد العزيز، محمد حسن: سوسير رائد علم اللغة الحديث، القاهرة: دار الفكر العربي (ص20– 25).

(3) المزيني، حمزة: مراجعات لسانية ج2، كتاب الرياض، ع 75، فبراير 200م. (ص 303).

(4) انظر عرضًا للكتاب في دراسة نشرها المزيني بعنوان "مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة". (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 53، السنة الحادية والعشرون، ذو القعدة 1417هـ، ربيع الآخر 1418هـ). (ص 11 63).

(5) انظر الإحالة على عدد من الذين نبهوا على تشابه الدرس النحوي المبكر في جوهره مع الدراسات التوليدية التحويلية المعاصرة، كمايكل كارتر وديفيد جستس وروفائيل تالمون، وغيرهم. الغامدي، محمد ربيع: النظرية اللغوية في المرايا (مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم بجامعة المنيا بمصر، العدد الثاني عشر يناير 2005م). (ص 447).

(6) عن المزيني، حمزة: مكانة اللغة العربية (ص 28).

ما يماثلها. ولم توضع هذه النظرية في منظور أفضل إلا مع التقاليد البنيوية التي أتى بها دي سوسير وبلومفيلد وتشومسكي)[1].

هذه السمات التي اتَّسم بها الدرس النحوي المبكر، وجعلته يتشابه مع الدراسات اللسانية التي تبحث في النظام اللغوي عند "الجماعة اللغوية" الواحدة، لفت الأنظارَ إليها الدرسُ اللساني المعاصر كما تقدم. غير أني وجدت ابن خلدون أيضًا قد لحظ من قبل أن "طريقة المتقدمين مغايرة لطريقة المتأخرين"[2]. كما لحظ أنَّ نحوَ سيبويه الذي يكشف عن النظام اللغوي ويحلله أقدرُ بكثير من كتب التعليم المتأخرة على كثرتها وبسطها للمسائل على إكساب المخالطين للكتاب ما سماه ب "المَلَكَة" اللسانية. وقرر أن (المَلَكة هي غير صناعة العربية، وأنها مستغنية عنها بالجملة. وقد نجد بعض المَهَرَة في صناعة الإعراب بصيرًا بحال هذه المَلَكَة، وهو قليلٌ واتفاقي، وأكثر ما يقع للمخالطين لكتاب سيبويه)[3]. واجتهد ابن خلدون في تفسير هذا الأمر، فتوصَّل إلى أن سيبويه (ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم، فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملَكة، فتجد العاكف عليه والمحصِّل له قد حصل على حظٍّ من كلام العرب، واندرج في محفوظه في أماكنه ومفاصل حاجاته، وتنبَّهَ به لشأن الملكة، فاستوفى تعليمها)[4]. وأعتقد أن كلامه هذا لا يمكن أن يُحمل على مجرد اشتمال كتاب سيبويه على الأمثال وشواهد الأشعار والعبارات، لأنه ليس الكتاب الوحيد المشتمل على ذلك، وليس بأكثر اشتمالا على الأمثال والأشعار من كتب الأدب. ولو لم تكن هذه الأمثال والأشعار والعبارات قد اندرجت في الكتاب في سياق تحليل النظام اللغوي الذهني

---

(1) السابق نفسه، الصفحة نفسها.

(2) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: مقدمة ابن خلدون، بيروت: دار إحياء التراث (د. ت). (ص 547).

(3) السابق نفسه. (ص 560).

(4) السابق نفسه. (ص 561).



ما كان لها القدرة على إكساب العاكف على كتاب سيبويه هذه الملكة اللسانية التي تحدث عنها ابن خلدون، وجعلها كما يقول تندرج في أماكنه ومفاصل حاجاته، وتنبهه لشأن الملكة. وأعتقد أن عبارة ابن خلدون هذه لا تنصرف إلا إلى المعنى الذي أراده من وَصَف نحو سيبويه بأنه أقرب إلى البحث اللساني التحليلي في "المعرفة اللغوية".

ولقد تصدّى لبيان المحاور التي التقى فيها الدرس النحوي الذي أقامه الخليل وسيبويه مع نظيره اللساني المعاصر، وبها تطابقت طبيعتاهما، عددٌ من البحوث المستقلة. وهذا باب واسع لا يمكن في عملٍ واحدٍ إلا بحث أجزاء محدودة منه. وقد حاولنا في أعمال سابقة منشورة بيان أهم الأصول والأركان التي قامت عليها النظرية النحوية المبكرة، فتشابهت بذلك في أهم مكوناتها مع بعض النظريات اللسانية المعاصرة. إذ وقفنا في دراسة سابقة على عدد من المفاهيم التي تكاملت في الوفاء بتصوير النظام الذهني اللغوي وتحليل التراكيب من خلالها، هي: (العامل، العلة، التقدير، التأويل). كما اخترنا موضوعًا واحدًا شاع تحليله في كتاب سيبويه من خلال هذه المفاهيم، هو موضوع (التوهم)، بوصفه نموذجًا للمنحى الذي اتخذه تحليل التركيب في الكتاب[1]. ووصفنا في دراسة أخرى ملامح النظرية اللغوية التي انبنى عليها التحليل النحوي عند الأوائل، وخلصت تلك الدراسة إلى أن أهم ركن قام عليه التحليل التركيبي هو الوعي ببنيتين، إحداهما: متصوَّرة تمثل النظام الذهني، ومنجَزة تمثل النماذج المنطوقة، وردَّ ما اختلف أو خرج عن النظام من البنية المنجزة إلى أصلها من البنية المتصورة[2]. وهذه الجهود لا ندَّعي أنها الوحيدة، ولا أنها أسفرت عن نتائج غير مسبوقة، بل تتكامل مع جهود أخرى عديدة في هذا الاتجاه. وقد وقفتُ على عدد من الدراسات المهمة التي تُظهر على نحو

(1) الغامدي، محمد ربيع: اللغة والكلام في التراث النحوي العربي، مصدر سابق. (ص 72 وما بعدها).
(2) الغامدي، محمد ربيع: النظرية اللغوية في المرايا، مصدر سابق. (ص 445 وما بعدها).



واضح ومحدد محاور تميز النظرية العربية المبكرة، كما جاءت عند الخليل وسيبويه وظهرت ملامحها جلية في الكتاب، وتنحو نحو إبراز القضايا التي كان بها الدرس النحوي المبكر درسًا لسانيًّا تحليليًّا للتراكيب، لا أنه تعليم العربية مَن لا يعلمها. وقد أشير إلى بعضها في السطور السابقة، وسيشار إلى أخرى فيما يلي. ولعل من أهم هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر دراسة عبد الرحمن الحاج صالح بعنوان: "المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي" التي أفاض فيها في شرح الأصلية والفرعية، والتقدير، والفرق بين التحويل التقديري عند الأوائل والتحويل عند تشومسكي، وما إلى ذلك[1]. وكذلك دراسة مرتضى جواد باقر: "مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي والدرس النحوي العربي"[2]. وكتاب عبد الحكيم راضي: "نظرية اللغة في النقد العربي"، ولا سيما في أحد فصوله الذي فصَّل أوجهَ الصلة التي تربط ما سماه الباحث بالمستويين "المثالي والواقعي" عند النحاة بالمستويين "العميق والسطحي" عند التحويليين[3].

واكتفاءً بالإشارة إلى هذا النوع من الدراسات لن تخوض هذه الورقة في تفصيل الكيفيات التي بها كان الدرس النحوي على الصورة المذكورة آنفًا، بل سنكتفي في هذا الجزء منها بهذه الإشارة السريعة العامة، وننتقل إلى مقارنة النموذج النحوي المبكر على عهد أوائل النحاة بالصورة التي آل إليها النموذج عند المتأخرين منهم.

(1) صالح، عبد الرحمن الحاج: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ضمن كتاب: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية (وقائع ندوة جهوية)، إبريل 1987م. ولا سيما الفصل: أصالة النحو العربي في القرون الأربعة الأولى، والحديث عن الأصلية والفرعية (ص 376 وما بعدها).

(2) باقر، مرتضى جواد: مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي والدرس النحوي العربي (مجلة اللسان العربي، ع 34، 1990م). (ص 5 35).

(3) راضي، عبد الحكيم. نظرية اللغة في النقد العربي، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1980م. (ص 204 وما بعدها).



3. النموذج النحوي المتأخر

إذا كان النحوُ العربي قد نشأ نشأة علمية، لا تعليمية، كما أُشير إلى ذلك سلفًا، فإنَّ مسوِّغ هذا الأمر هو أنَّ العصرَ الذي فيه بدأ الحقل النحوي بالتشكُّل، وفيه وصل إلى مرحلة النضج والاكتمال على يدي الخليل وسيبويه، هو عصرٌ لم يُحتج فيه إلى تعلُّم العربية وتعليمها، لأنه يقع في ضمن عصور المَلَكة اللسانية التي يُحتجُّ باللغة فيها من حيث التركيب والتصريف والألفاظ، وصارت تُسمّى فيما بعد ب "عصور الاحتجاج"[1]، خلافًا لكثير جدًّا من الباحثين ممن يعتقدون أنَّ النحوَ نشأ لغاية تعليمية، أو لصيانة اللسان من اللحن، كما سيتضح في السطور القادمة.

أما في العصور اللاحقة فقد جَدَّ في حياة العرب مع تقدُّم الزمن وبُعد العهد بالنماذج اللغوية الفصيحة ما يجعلهم في حاجة إلى تعليم العربية وتعلُّمها. ولهذا كان لا بد من أن يظهر نموذج نحوي مناسب، كما هي سنن النماذج الإرشادية في الحقول المعرفية المختلفة. وكان لا مفر من أحد خيارين: إما أن يظهر نموذج جديد ينبني على أسس مختلفة، وإما أن يتبدَّل النموذج القديم ويَتَحَوَّر، ليفي في نهاية المطاف بما يُحتاج إليه في الحقل المعرفي في العصر المتأخر. والذي حصل في الحقل النحوي هو الخيار الثاني كما هو واضح، إذ طوَّر النحاة في مؤلفاتهم ما خلَّفه لهم الخليل وسيبويه، وأدخلوا فيه بالتدريج ما يُخرجه من إطاره العلمي الصرف إلى إطار يمتزج فيه البعد العلمي بالبعد التعليمي. وهو أمر يحصل بصورة معتادة في النماذج الإرشادية حين تواجه تحديات جديدة، إذ يؤكد توماس كون أنَّ (النموذج الإرشادي القديم كما هو مفترض يمكن تعديل صياغته على نحوٍ يفي بهذه التحديات مثلما واجه تحديات أخرى سابقة)[2]. غير أنَّ من تبعات هذا الخيار أنْ

---

(1) يكاد الدارسون يجمعون على أن عصور الاحتجاج تمتد في الحواضر إلى نهاية القرن الثاني الهجري، وفي البوادي إلى نهاية القرن الرابع. وهذا أمر شائع متواتر لا يخفى على متابع.

(2) كون، توماس: بنية الثورات العلمية، مصدر سابق (ص 200).

أصبح تعليم العربية يمر عبر تحليل تراكيبها كما هو معلوم، وما ذلك إلا بسبب المحافظة على النموذج القديم وقيام النموذج المتأخر عليه.

ومع أنَّ هذا التحوُّل قد حصل بالتدريج إلى حدٍّ قد يعسر معه تعيين الزمن المعيَّن الذي كان فيه الانتقال من نموذج إلى آخر على وجه الدقة[1]، نرجح أنَّ أهم قرنٍ اتسعت فيه الفجوة بين النموذجين، فأصبح فيه النموذج الجديد مهيمنًا مستقرًّا في الأذهان، هو القرن الرابع الهجري. وذلك لأنَّ هذا القرن نشطت فيه حركة التأليف والتدريس، وفيه ظهرت المقدمات وشروحها وشروح كتاب سيبويه، وما إلى ذلك. وقد ظهر في القرن الرابع أيضًا على يد ابن جني تعيينٌ لمفهوم النحو لم يكن متداولا ولا معهودًا في العصور السابقة، يعبر عما آل إليه المفهوم في عصره، هو قوله المشهور في تعريف النحو: (هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره... ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإنْ لم يكن منهم)[2]. وقد ألمح جوناثان أوينز إلى المرحلة الفاصلة بين النموذجين في إشارة سريعة، حين قرر أن علم النحو في صورته المبكرة قد اكتمل نضجه عند ابن السراج[3].

تتابع التأليف النحوي منذ القرن الرابع بقصد التعليم، فظهرت المنظومات الشعرية، والمتون النثرية، والمقدمات، والشروح، والحواشي، والمختصرات.

---

(1) يقول توماس كون: (كل نظرية جديدة ومهما كان نطاق تطبيقها متخصصًا ليست أبدا، أو نادرا ما تكون، مجرد إضافة كمية كما هو معروف مسبقًا. ويستلزم استيعابها تجديد بناء النظرية السابقة عليها. كما يقتضي إعادة تقييم الوقائع السابقة، وهو ما يعني عملية ثورية أصيلة نادرًا ما تكتمل على يد رجل واحد أو أن تتم فجأة بين عشية وضحاها. ومن ثم فلا عجب إذ يواجه المؤرخون صعوبة في تحديد تاريخ دقيق لبداية هذه العملية الممتدة). كون، توماس: بنية الثورات العلمية، مصدر سابق (ص 35 36).

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1606هـ/ 1986م. (1/ 35).

(3) انظر المزيني: مكانة اللغة العربية (ص 29).



وتدرج االمؤلفون زمانًا بعد زمان في تشقيق المسائل وتفريعها كما لا يخفى. فأسهمت غزارة الجهد التأليفي المتتابع في هذا الاتجاه في تكريس تصورات معينة قارة عن طبيعة علم النحو، وعن أغراضه، وعن المنافع التي يحصِّلها من أحاط بالعلم وألمَّ به إلمامًا كاملا. كما أسهمت في بروز الصورة التي اتخذها النموذج النحوي في أواخر عهده، والتي يغلب عليها البعد التعليمي، وظهورها ظهورًا كاملا، قد يكون هذا الأمر هو أقوى عوامل إخفاء صورة النموذج النحوي القديم، كما سيتضح فيما يأتي.

4. صورة النموذج النحوي في أذهان عامة المعاصرين

يكاد الباحثون العرب المعاصرون كافة يجمعون على أن النحو نشأ لغاية تعليمية. وينقسمون في تعيين هذه الغاية إلى قسمين رئيسين، قسم يرى أن علم النحو إنما نشأ لخدمة القرآن الكريم وعلوم الدين، وقسم يرى أنه أُنشئ لتعليم الداخلين في الدين من غير العرب العربيةَ. وقد يُعتقَد أنْ لا تعارُضَ بين الغرضين، إذ إن تعلُّم قواعد العربية والإلمام بها يؤدي في جميع الأحوال إلى صيانة اللسان من الخطأ واللحن، وإلى فهم نصوص القرآن والسنة، ويُدخل غير العربي مع العرب في لغتهم[1]. هذه هي الصورة العامة الشائعة في البحوث والدراسات العربية المعاصرة المعنية بتأريخ النحو، أو مدارسه، أو بالفكر النحوي، وهو أمر معلوم ظاهر لا يحتاج إلى دليل.

---

(1) ومع ذلك لا نعدم مِن الباحثين مَنْ يُنكر أن يكون علم النحو قد نشأ للحدِّ من انتشار ظاهرة اللحن، مع عدم إنكار غاية تعليم غير العرب قواعدَ العربية. انظر مقالة سعد بن حمدان الغامدي: "النحو واللحن" في موقعه على شبكة الإنترنت: (http://65.254.68.56/AlNahoWalLahn.htm). وحجة من ينكر أن يكون علم النحو نشأ لمواجهة اللحن هي أن تعلم النحو لا يحمي منه، ولم يستطع النحو إيقاف تفشيه على مر الزمان. على أن ابن خلدون قد أنكر أيضًا كما مر في فقرة سابقة أن يكتسب المتعلمون الملكة اللسانية بتعلم قواعد العربية.



هذه الصورة العامة الشائعة تتنافى كليَّةً مع ما سبق عرضه من أن النموذج النحوي القديم الذي اكتمل على يدي سيبويه نموذج علمي لا تعليمي. وليس في مضمون الكتاب، ولا أساليب التناول والمعالجة فيه، ما يوحي بأن النحو نشأ لغاية تعليمية، كما أشير إلى ذلك سلفًا. وهي صورة لا تقف فقط عند حد السياق الذي يرد فيه الحديث عن الغاية من النحو، بل تتجاوزها بالضرورة إلى التصورات القارَّة في أذهان الباحثين عن طبيعة علم النحو نفسه. ذلك لأن فهم الظواهر والأشياء في ضوء غاية معينة، أو منفعة محددة، يختلف ضرورةً عن فهمها في ضوء غايات أو منافع أخرى، أو في ضوء عدم وضوح أية غاية أو منفعة ملموسة. بل لعل تصورات الناس عن طبيعة النحو في ضوء كونه يؤدي إلى حماية اللسان من الوقوع في اللحن والخطأ مما يندرج فيما يسميه بعض الفلاسفة وباحثي نظرية المعرفة ب "التفكير الغائي"[(1)]. وهو نوع من التفكير لا بد أن يفضي إلى تصور النحو على أنه كله "معياري" لا غير، ومن ثم تُتلقّى مباحثه وقضاياه في هذا الإطار، بحيث لا يُلحظ الجانب الأهم فيها، وهو تحليل التركيب، وتفسير النظام الذهني اللغوي الذي يحكمه[(2)]. وستتضح هذه النقطة في الفقرة التالية التي خصصناها لأسباب عدم تنبه الباحثين إلى الفرق بين النموذجين مع شدة وضوحه، إذ إن شيوع تصور معين عن نموذج ما من النماذج يخالف حقيقة ما هو عليه، وخفاء الصورة الحقيقية، يستوجب البحث عن أسباب ذلك.

---

(1) انظر زكريا، فؤاد: التفكير العلمي، ط 3، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1989م. (ص 67).

(2) قمنا في دراسة مستقلة هي قيد النشر الآن ببيان فروق، نزعم أنها واضحة لا لبس فيها، بين مرحلتين مر بهما علم الصرف، أولاهما تحليلية تفسيرية والثانية معيارية، على غرار ما مر بالنحو. ولم أجد في الدراسات المعاصرة من أشار إلى نموذجين متمايزين في الصرف. وأعتقد أن تلقي النموذج المتأخر هو الذي أخفى معالم النموذج السابق، وذلك على النحو الموصوف في هذه الدراسة.



5. أسباب عدم التنبه إلى الفرق بين النموذجين

من المعلوم أن المختصين في الحقل النحوي جميعًا لم يبدؤوا تعلُّم النحو ولم يواصلوا المسيرة نحو الإلمام به، طويلةً كانت تلك المسيرة أم قصيرةً، إلا من خلال أواخر المؤلفات النحوية، لا أولها. أي أن النموذج النحوي المتأخر الذي على وَفْقِه انتهت مؤلفاتُ النحو، وكذلك الكتب المدرسية وشبه المدرسية، على نحو ما مر فيما مضى، هو النموذج الذي استوعبه كافة المختصين من الدارسين والباحثين والمشتغلين بالحقل النحوي. أما مؤلفات الأقدمين فيُعاد إليها، وتُقرأ نصوصها، لضرورات بحثية لا غير في الغالب. غير أن المهم في هذه المسألة هو أن العودة إلى نصوص الأقدمين ومؤلفاتهم، سواء أكانت لضرورات بحثية أم لغير ذلك، لا تتم إلا بعد أن يكون قد استولى على العائدين إلى تلك النصوص النموذجُ المتأخر، وسيطر على أذهانهم، فحجب عنهم رؤيةَ صورة النموذج القديم على حقيقتها.

لقد تحدث صاحب الثورات العلمية حديثًا مسهبًا عن مدى ما تؤدي إليه الكتب المدرسية التي استقر تأليفها على وفق نموذج متأخر من الحجب والإخفاء لملامح نموذج سابق أو أكثر عن أعين المختصين وغير المختصين. يقول كون: (الكتب المدرسية هي أدوات تربوية تهدف إلى ترسيخ العلم القياسي واستمراره... يتعين إعادة كتابتها عقب كل ثورة علمية. وما أن تتم كتابتها ثانية حتى تخفي بالحتم دور الثورات التي أفضت إليها، بل وتخفي أيضًا وجود هذه الثورات ذاته. وما لم يعاين المرء شخصيًّا ثورةً خلال حياته هو فإنَّ الحسَّ التاريخيَّ، سواء لدى الباحث العلمي أو لدى القارئ غير المتخصص للدراسات العلمية، لا يمتد إلا إلى ناتج أحدث الثورات العلمية في هذا المجال. وهكذا تبدأ الكتب المدرسية بوأد إحساس الباحث العلمي بتأريخ مبحثه، ثم تشرع في تقديم بديل عما أسقطته)[1].

(1) كون، توماس: بنية الثورات العلمية، مصدر سابق (ص 179).



وهناك عامل آخر لا يقلُّ أهميةً فيما أرى عن هذا العامل، كان له دور كبير في إخفاء معالم النموذج النحوي المبكر، هو مجمل التصورات السائدة بين الباحثين عن تأريخ العلوم عامة، وتأريخ علم النحو خاصة. وهي تصورات صلبة عن "التأريخ" أفضت إلى تصورات مشابهة لا تقل صلابةً عنها عن "العلم" نفسه. ذلك أن تأريخ النحو على وجه الخصوص ينبني إجمالا في كافة المؤلفات والدراسات المعاصرة التي تعرض تأريخ النحو ومدارسه والفكر النحوي على مجموعة من الحكايات والمرويات عن نشأة النحو. والقاسم المشترك بين هذه الحكايات هو أن علم النحو قد أُنشئ من العدم ردَّةَ فعلٍ على حادثة لحن حصلت في زمن متقدم.

هذه المجموعة من حكايات النشأة المتفقة في بنيتها الأساسية، والمتنوعة في بعض تفاصيلها، ظهرت في مؤلفات سِيَر النحاة وطبقاتهم وبعض كتب اللغة والنحو المتأخرة، وتنوقلت زمنًا بعد زمن، حتى أصبحت هي المكوِّن الرئيس لتأريخ النحو حتى في الكتب والدراسات المعاصرة. ولا يجوز في اعتقادي الاقتصار على عدِّ هذه الحكايات مجرد تفسير لنشأة هذا العلم لا غير. بل هي مع ذلك تُعَبِّر أبلغ تعبير من جهةٍ عن القناعة السائدة في الزمن الذي ظهرت فيه بإمكان أن يُنشئ شخصٌ ما علمًا من العلوم من العدم، بمواصفات محددة، لمواجهة ظاهرة محددة كاللحن ونحوه. وهذا ما عُرف في العلوم العربية ب "الوضع"، كوضع النحو، ووضع العروض، ووضع الخط... إلخ. أما من جهةٍ أخرى، وهو الأهم في هذا السياق، فإن هذه الحكايات تُظهر بوضوح التصورات عن طبيعة علم النحو المعيارية التي سادت وقتَ إنتاج هذه الحكايات وتداولها، واستمرار هذه التصورات وامتدادها في الوسط المشتغل بالنحو إلى العصر الحديث. ولذلك سمينا في أعمال منشورة سابقة[1] هذه الحكايات وما يشبهها حكايات "مؤسِّسة"، لأنها تؤسس لتصورات صلبة عن

(1) انظر الغامدي، محمد ربيع: حكايات نشأة النحو، مجلة علوم اللغة، مج 9، ع 3، 2006م (ص 109/ 133).



الموضوع الذي تتضمنه، وهي المسؤولة فيما نرى عن الصورة التي تكونت في أذهان المشتغلين بالنحو عنه، إذ إنها بعد تداولها تتوسط بين قارئ التأريخ والتأريخ نفسه، فتصبح الجسر الموصل إلى الوعي بتأريخ العلم. وهي أيضًا إلى ذلك تُعَدُّ الوسيط الناقل لطبيعة العلم، لا لتأريخه فقط[1].

ومن أهم ما ساعد على تكريس هذه الصورة التي تخفي ملامح الصورة السابقة عليها طبيعة الكتب النحوية المدرسية التي لا بد بالضرورة من أن تعكس في كل مرحلة زمنية النموذج الذي استقر وبُنيت عليه. فلا مفر إذن من أن يتعاضد التأريخ المتخيل الآتي من مجرد الحكايات مع التأريخ الواقعي الآتي من تعاقب التأليف وفق نموذج مستقر لطمس مرحلة وإبراز أخرى. لأن التأريخ بهذا المعنى يقوم على إخفاء معالم سابقة وإحلال معالم لاحقة محلها، مع الإيهام بغير ذلك. أو يمكن القول بحسب عبارة كون في مقدمة كتابه المذكور: (التاريخ إذا نظرنا إليه باعتباره شيئًا آخر أكثر من الحكايات وسير أحداث الزمان في تتابع الأحقاب يمكن أن يؤدي

---

(1) أسئلة النشأة كلها لا يمكن أن تجيب عنها الحكاية وحدها إجابة علمية يُتَّكأ عليها منهجيًّا، لأن القصة التي تُحكى عن أية نشأة إنما تحكى بعد زمن النشأة لا في الزمن نفسه، ولا تحكى إلا بشروط زمن إنتاج الحكاية لا بشروط زمن النشأة، ولذلك لا بد أن تكون "أسطورة" بالمعنى المفهومي للكلمة بالضرورة. وفي حكايات وضع النحو أدلة على استحالة أن تمثل المرويات والأخبار الواردة فيه شيئًا من تأريخه. ومن بين أهم الأدلة اصطباغ حكاية وضع النحو بالغاية منه، وهي صيانة اللسان من اللحن. وهي بهذا الصبغة تؤسس لمفهوم النحو مثلما أسس لها المفهوم نفسه، على غرار كثير مما في التراث العربي من حكايات نشأة شبيهة بحكايات وضع علم النحو، يمكن أن نسميها جميعًا ب "الحكايات المؤسِّسَة"، تسهم في بلورة التصورات عن المفاهيم التي تصف هذه الحكايات نشأتها عند متلقي الحكاية، بحيث لا يذهب متلقي الحكاية إلى تعديل فهمه أو تصوراته عن هذه المفاهيم بسبب تثبيت الحكاية للمفهوم على صورة ما معيَّنة. هذا مع أنَّه ما أملى الحكاية على حالها المحكية هي بها إلا فهمٌ ما لصورة المفهوم قام في ذهن الحاكي، فهي إذن مؤسِّسة ومؤسَّسة في آن معًا. وقد قاربنا أيضًا ظاهرة "الحكاية المؤسِّسَة" في التراث في مقالة منشورة بجريدة الرياض. انظر: الغامدي، محمد ربيع. الحكاية المؤسسة، ملحق ثقافة اليوم، جريدة الرياض، العدد (13271) في 7 رمضان عام 1425هـ، والعدد (13278) في 14 رمضان عام 1425هـ. وانظر أيضًا: حكايات نشأة النحو، مصدر سابق (ص 123 وما بعدها).

إلى تحول حاسم في صورة العلم التي نعيش أسرى لها الآن. إذ إنَّ تلك الصورة سبق أن استقاها أساسًا الناس بعامة، بل والعلماء أنفسهم، من دراسة الإنجازات العلمية بعد أن اكتملت وعلى النحو الذي سجلته المراجع الكلاسيكية ثم من بعدها الكتب الدراسية التي يتعلم منها كل جيل جديد من الباحثين العلميين كيف يمارس صنعته. ولكنَّ غاية هذه الكتب هو حتمًا الإقناع والتعليم، ومفهوم العلم الذي نستمده منها لن يزيد على الأرجح من حيث تطابقه مع المشروع الذي أفضى إليه عن الصورة التي تكوِّنها عن ثقافة قومية لبلد ما من خلال كتيب دعاية سياحية أو كتاب تعليم لغة هذا البلد. وتحاول هذه الدراسة الإبانة عن أن هذه الكتب قد أضلتنا من نواح كثيرة أساسية. وغاية هذه الدراسة تقديم صورة تخطيطية أخرى عن مفهوم العلم مخالف لما هو شائع مما يمكن أن نستقيه من السجل التاريخي لنشاط البحث العلمي ذاته)[1].

---

(1) كون، توماس: بنية الثورات العلمية، مصدر سابق (ص 29).



خاتمة

يمكن في ضوء ما تقدم أن نقول: إن ما نجده مبثوثًا في الدراسات النحوية والصرفية المعاصرة من محاولات تأصيل بعض الجزئيات الواردة في مؤلفات النحو المتأخرة، بردِّها إلى جذورٍ تعود إلى العصور المبكرة الأولى، أو تفسيرها في ضوء ما يشبهها ويتقاطع معها هناك، ومحاولات التأويل والتفسير والاستشهاد على الجديد بالقديم وعلى القديم بالجديد، وكذا توجيه نصوص الأقدمين توجيهًا معياريًّا وكأنَّ المقصودَ بها تعليم القاعدة لا وصفها وتحليلها، ونحو ذلك، كلُّ ذلك يُغفل في الغالب مسألةَ الفرق بين النموذجين، ويُغفِل حقيقة أنَّ تلقي النموذج النحوي المبكر ينبغي أولا تحريرُه من التأثر بالنموذج المتأخر، ليصبح حينئذٍ فهمُ كل قضية في سياقها لا في سياق أمرٍ آخر يختلف عنها. وهذا الأمر نفسه ينطبق على ما يروج في الدراسات المعاصرة عن طبيعة الفكر النحوي من مسلمات أو شبهها كرَّسها في الأذهان خفاء الفرق بين الصورتين المتحدث عنهما، وانبنى عليها ما لا يكاد يُحصى من النتائج.

وهناك أمرٌ آخر أيضًا يقِفُنا عليه الوعيُ بالفرق بين النموذجين، نحتاج إليه اليوم في قضية تيسير تعليم النحو، هو الفصل الواعي بين ما هو تحليلٌ للألفاظ والتراكيب وما هو تعليميٌّ لا ينبغي أن يتَّجِهَ إلى التحليل إلا في أضيق الحدود. ولهذا يمكن في اعتقادي أن يوصِل الوعيُ بالفروق الدقيقة بين الأسس والأصول المكونة للنماذج الإرشادية، واتضاحُ ملامح الصورة المميزة لكل نموذج على حِدَة، إلى انبناء نموذج نحوي تعليمي حديث يستبعد الأصولَ التي كان يُستَنَد إليها في التحليل، ويحل محلَّها الأصولَ التي تُعين على التعليم لا غير.

قائمة المراجع

<u>الكتب</u>

- تشومسكي، نعوم. المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة محمد فتيح، ط 1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1413هـ.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. مقدمة ابن خلدون، بيروت: دار إحياء التراث (د. ت).
- دوبوا ميشيل. مدخل إلى علم اجتماع العلوم، ترجمة سعود المولى، ط 1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008م.
- راضي، عبد الحكيم. نظرية اللغة في النقد العربي، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1980م.
- زكريا، فؤاد. التفكير العلمي، ط 3، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1989م.
- سوسير، فرديناند. علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، بيت الموصل، 1988م.
- صالح، هاشم. مدخل إلى التنوير الأوربي، ط 1، بيروت: دار الطليعة، 2005م.
- فوكو، ميشيل. الكلمات والأشياء، ترجمة مطاع صفدي وآخرين، دار الإنماء القومي، 1989 / 1990م.
- كون، توماس. بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، ع 168، ديسمبر 1992م.
- عبد العزيز، محمد حسن. سوسير رائد علم اللغة الحديث، القاهرة: دار الفكر العربي.
- المزيني، حمزة. مراجعات لسانية ج2، كتاب الرياض، ع 75، فبراير 200م.

الدراسات والمقالات

- باقر، مرتضى جواد، "مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي والدرس النحوي العربي" (مجلة اللسان العربي، ع 34، 1990م).
- صالح، عبد الرحمن الحاج، "المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي"، وقائع ندوة جهوية بعنوان: (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية)، إبريل 1987م.
- صالح، هاشم، "حول مفهوم القطيعة الإبستمولوجية" (مجلة نزوى ع 5، يناير 1996م).
- الغامدي، سعد بن حمدان، "النحو واللحن"، موقع (سعد بن حمدان الغامدي).
- الغامدي، محمد ربيع، "حكايات نشأة النحو" (مجلة علوم اللغة، مج 9، ع 3، 2006م).
- الغامدي، محمد ربيع، "اللغة والكلام في التراث النحوي العربي" (مجلة عالم الفكر، مج 34، ع 3، يناير مارس 2006م).
- الغامدي، محمد ربيع، "النظرية اللغوية في المرايا" (مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم بجامعة المنيا بمصر، العدد الثاني عشر يناير 2005م).
- محسن، نبيل، "الطب التجريبي والطب الكلي"، موقع (معابر).
- المزيني، حمزة، "مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة". (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 53، السنة الحادية والعشرون، ذو القعدة 1417هـ، ربيع الآخر 1418هـ).

العناية بالخلف: مدخل لتداوليات كتاب سيبويه

د.إدريس مقبول

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس مكناس

تقديم عن التداولية

تتولى التداولية، وهي فرع من فروع البحث اللساني، دراسة علاقة الكلام بمستعمليه، فهي من هذا الوجه تندرج ضمن تيار اللسانيات الوظيفية في مقابل اللسانيات الصورية، بما تعنيه الوظيفية من إكباب على الجانب العملي والتواصلي في اللغة وما يستدعيه من غايات يبنى لها الكلام، وما يتطلبه من قواعد وضوابط لها أثر مباشر في إنجاح العمليات التواصلية أو فشلها.

فمجال التداولية إذن هو القسم الاستعمالي من اللغة أو ما يسميه بعض الباحثين بالقسم "التلفظي"، وما يرتبط به من طرق "استعمال" مباشرة وغير مباشرة، وسياقات ومقامات ومقاصد بسيطة ومركبة أثناء إنجاز الخطاب وتأويله.

ولعله من المفيد التذكير بأحد أقدم التعريفات التي ميز فيها شارل موريس بين مجالات الدراسة اللسانية (التركيب، الدلالة، التداولية) في مقالته الشهيرة "أسس نظرية العلامات" سنة 1938، فقد ذهب إلى أن للعلامة ثلاثةَ أبعاد:

_ بعد تركيبي: وهو الذي ترتبط بموجبه العلامة بعلامات أخرى تنتمي وإياها إلى نسق سيميائي معين، والعلم الذي يقنن نظم هذه العلاقات هو علم التركيب La syntaxe.

_ بعد دلالي: وهو الذي ترتبط فيه العلامة بواقع الأشياء التي تشير إليها، أي الموضوعات الخارجية عن النسق ذاته، والعلم الذي يتكفل بدراسة هذه العلاقة وتَقنينها هو الدلالية La semantique.

_ بعد تداولي: وبموجبه ووفق قواعده ترتبط كل علامة بمستعمليها، والعلم الذي يتخذ هذه العلاقة موضوعا دراسيا له هو التداولية La pragmatique[1]

وهذا التمييز لا يعني انفصال المستويات والأبعاد بعضها عن بعض إلا انفصالا اعتباريا، وإلا فإن واقع الألسنة الطبيعية يؤكد واقع الاتصال والتداخل بقوة.

ومما تعتني به التداولية في بحثها ما يمكن أن نسميه ب"المساحات الخارجة عن اللغة" أو "المعلومات الخارجة عن اللغة" التي لا يستغنى عنها في واقع "التواصل" من أجل بناء الخطاب أو تفكيكه، ومن ذلك ما يدخل في مجال "الحال" الحائطة ب"المقال"، أي أحوال المخاطبين وطبيعة علاقاتهم والمسافة المادية والمعنوية بينهم، والتي تعد بمنزلة "القرائن" الخارجية التي تعين على فهم اللغة[2].

من نقل المقال إلى نقل الحال:

والواقع أن علماء العربية المتقدمين كان لهم وعي شديد بأهمية "القرائن الحالية" أو ما يمكن تسميته ب"العلم بالحال" في تكميل "العلم بالمقال"، ومن أولئك سيبويه رحمه الله الذي سنتوقف عند بعض نصوصه في الموضوع مما نعده

---

(1) يراجع: Morris. Ch, Fondements de la Théories des signes, in Langages,35, 1974, p19.

(2) يراجع Martine Bracops. Introduction à la pragmatique: les théories fondatrices: actes de langage, pragmatique cognitive, pragmatique intégrée, Bruxelles, éditions université, 2006, P13



مدخلا مناسبا يحتاج للإغناء والتطوير من أجل بناء درس تداولي عربي[1]، ولعله يعطي هذا الوعيَ اللسانيَّ صورةً في تحديد "المعنى اللغوي" وتشعباته وامتداداته، ففي (هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما قبله من الأسماء المبهمة)[2]، وهو باب خصه للحديث عن ضمائر الرفع المنفصلة وأسماء الإشارة وما يبنى عليها أي ما يأتي خبرا لها، ويحرر سيبويه في هذا الباب القول منبها إلى ما يعتري محترفي صناعة الإعراب من نقص جراء إهمالهم ما اصطلح عليه التداوليون بالتسييق Contextualisation وما سماه ابن جني بنقل الحال أثناء اشتغالهم بوصف التراكيب وإعرابها. وقد عبر الإمام سيبويه بمفهوم جميل ودقيق هو التهاون بالخَلْفِ، في إشارته إلى هذا الإهمال والتراخي في استحضار هذا البعد السياقي والمقامي في الإعراب. والتهاون هنا فعل للمعرب والنحوي فيه معنى الاستخفاف والتساهل في أخذ معطى (الخلف) بما يستحقه ويستأهله في عملية بناء النحو، و(الخلف) المقصود به كما سترى من نص سيبويه ما يتوارى من بنية خارج لسانية لا تفصح عنها الأشكال والرسوم الكلامية لكن استحضارها من شرائط تمام الإعراب وكماله.

وللأسف الشديد لم نجد أحدا من شراح الكتاب توقف عند هذا المفهوم، فقد ظل نسيا منسيا. وما قيل عن القدامى يقال عن المحدثين، لا فرق فيما وقفنا عليه، يقول سيبويه بعد أن نقل عن شيخه الخليل ما يحال ويحسن من بعض التراكيب التي تندرج فيما نحن بصدده: " فإن النحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب. وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال:

---

(1) يراجع دراستنا: إدريس مقبول. "في تداوليات القصد"، ضمن مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد28، (5)، 2014.

(2) الكتاب: تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، ط3، 2،1988/ 77

- (أَنَا عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقًا) - و(هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا).

كان محالا، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل (هو) ولا (أنا) حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن (هو) و(أنا) علامتان للمضمر، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني، إلا أن رجلا لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه، فقلت: - مَنْ أَنْتَ؟ فقال: أَنَا عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقًا فِي حَاجَتِكَ. كان حسنا"[1].

فالقائل: أنا عبد الله منطلقا، وهو محمد معروفا، لا يريد أن يخبر عن اسمه في الأصل، لأن المخاطب يعرف من هو، وإنما أراد الإخبار بالانطلاق، والشهرة، وكل ذلك من باب التعريف بالعمل أو الصفة المعينين، وليس إخبارا عن التسمية، لأن الشيء لا يضمر إذا لم يكن معلوما سلفا، لكن في سياق آخر ومقام آخر يجوز إذا أطلق من موضع مجهول لدى المخاطب، يجوز على أساس جواب لسؤال: من أنت؟ فيكون الجواب أنا عبد الله منطلقا في حاجتك، إلخ.. فلدينا صورتان تواصليتان...

الصورة التواصلية الأولى (جائزة):

المعطيات التداولية: لدينا: المتكلم(أ) لا يعرف المتكلم(ب)

المقام التلفظي:

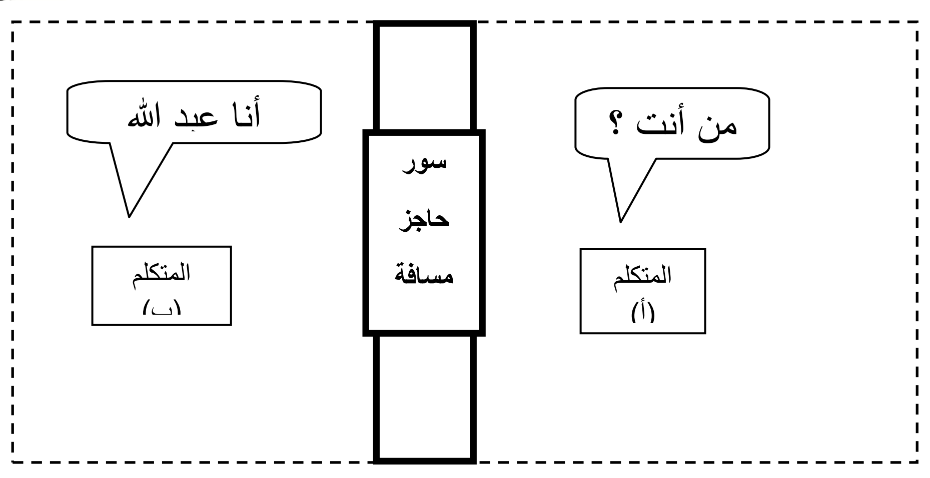
1- بين (أ) و(ب) حاجز أو مسافة لا تسمح برؤية أحدهما للآخر (الهاتف مثلا)

2- السياق استفهامي.

3- المبادر بابتداء التواصل (أ)

(1) الكتاب: 2/ 80-81





الصورة التواصلية الثانية(محالة):

<u>المعطيات التداولية:</u> لدينا: المتكلم(أ) يعرف المتكلم(ب)

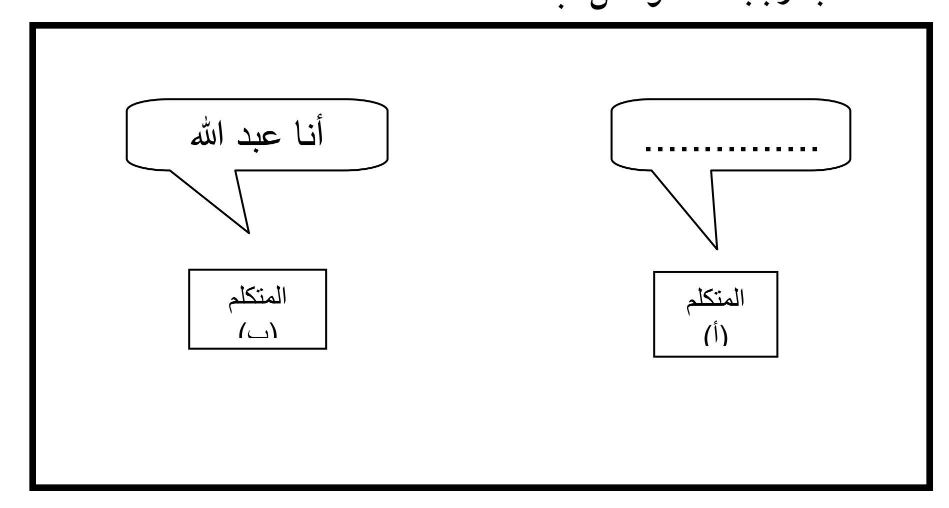
المتكلم (أ) يجهل فعل وعمل(ب)

المقام التلفظي:

1- **ليس بين (أ) و(ب) حاجز أو مسافة تمنع رؤية أحدهما للآخر.**

2- **السياق إخباري.**

3- **المبادر بابتداء التواصل(ب)**



إن هذا النص ليعكس لنا أحد أرقى إنجازات النظر النحوي في المقبولية الإعرابية التداولية للملفوظين: - أَنَا عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقًا/ هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا، ففي الوقت الذي يعرف فيه المخاطب من تعني، لا حاجة لذكر الظاهر(عَبْدُ اللهِ) و(زَيْدٌ)، لأن الإضمار فعل قصدي نفسي[1] يستبطن اتفاقا ضمنيا بين المتكلمين على المعني، أما حين يكون السياق غير السياق، والمقام غير المقام، حيث لا يوجد اتفاق ولا تواطؤ حول المعني، بل هو مجهول لدى المخاطب، مستور جوهره وحقيقته عنه، فآنئذ يتعين التصريح والبيان والتوضيح، وسيبويه رحمه الله لا يني يؤكد على فرق آخر، وهو قصد المتكلم في السياق المقامي الأول إلى الإخبار عن الحال(مُنْطَلِقًا)، أما في الثاني فالإخبار عن المبتدأ (أَنَا) و(هُوَ) ثم في الدرجة الثانية عن الحال(مُنْطَلِقًا).و تحديد السياق هنا جزء من المعرفة المشتركة التي اختلف بصددها التداوليون إقرارا وإنكارا. وتحليل سيبويه لا شك يقرها.

(1) نعتقد أن الإضمار عند سيبويه آلية نفسية قصدية، ولهذا ترتبط عنده في أكثر من عشرين موضعا بالنية، وبعلم المخاطب بما يطوى من الكلام، يقول في(هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها)" وإنما صار الإضمار معرفة، لأنك إنما تضمر اسما بعدما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني، وأنك تريد شيئا يعلمه" " واعلم أن المضمر لا يكون موصوفا، من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني"2/ 6، وقال في موضع آخر"واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنها أسماء، وليست على الأمثلة أخذت من الفعل الحادث فيما مضى، وفيما يستقبل وفي يومك، ولكن المأمور والمنهي مضمران في النية"1/ 242، وينظر أيضا:1/ 246-248-250-251-277-271-282-312-319. 2/ 31-57-87-175. 3/ 28/ 106. وقد وجدنا الباحثة جورجين أيوب في دراستها عن التمثيل في كتاب سيبويه، تذهب مذهبا قريبا من هذا الذي نحن عليه، حيث تعتبر أن عبارة "إضمار في النية" التي ترد عند سيبويه تدل بلا شك أن الإضمار عملية خاصة ينجزها المتكلم، وهي جزء مرتبط به، كما يرتبط التمثيل بالنحوي أو بجزء من عمله، ففي الوقت الذي يضمر المتكلم يبين ويمثل النحوي، وهما مساران متباينان في الكتاب.

ينظر: Georgine Ayoub:« De ce qui*ne se dit pas* dans le livre de Sibawayhi: La notion de Tamtil »,in Studies in the History of Arabic Grammar,2-p4.



وانظر إلى سيبويه كيف يؤكد على أن الرجل المُخَاطَبَ كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه، كيف يؤثر موقعه منك على مجريات المعنى وبناء التركيب. وهو أمر يدخل في أنظمة الدلالة العضوية **Organic semantic systems** في شق من الدراسات التواصلية التي تعنى بالأوضاع الجسمية**Postures** وبمسألة التجاور والقرب[1] **Proximity** أي المسافة التي تفصل المتخاطبين فيما بينهم[2]، وهي مسألة عُرْفِيَّةٌ تواصلية دقيقة.

ويرى أبو سعيد أن المخاطب عالم بالحال، وإنما يستفهم عن المعنى، قال تعقيبا على استحسان سيبويه" وإنما استحسنه سيبويه في هذا الموضع لأنه كان عهده به منطلقا في حاجته من قبل أن يقول له: (مَنْ أَنْتَ؟) فصار ما عهده بمنزلة شيء ثبت له في نفسه كشجاع وكريم وبطل، فنصبه كنصب(أَنَا عَبْدُ اللهِ كَرِيمًا) و (هُوَ عَبْدُ اللهِ شُجَاعًا بَطَلاً)[3].

ولأجل الفرق والتمييز يضع سيبويه القاعدة النحوية والتداولية في آن واحد، وهي أشبه ما يكون بقانون سياقيContext_restricted rule، يقول:"وإذا ذكرت شيئا من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر، فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل، أو صفة غير عمل، ولا تريد أن تعرفه بأنه (زَيْدٌ) أو (عَمْرو)، وكذلك إذا لم توعد ولم تفخر أو تصغر نفسك، لأنك في هذه الأحوال

(1) ينظر:
Edward Hall. Silent Language. Doubleday. New york 1959.pp208-209.
Pierre Guiraud. La Sémiologie.que sais-je. Paris. 1971.pp104-105.

(2) ينظر،كريم زكي حسام الدين: الإشارات الجسمية، دراسة لغوية لظاهرة استعمال أعضاء الجسم في التواصل، مكتبة الأنجلوالمصرية،ط1، 1991،27.

(3) شرح الكتاب:ورقة،180أ(مخطوط خاص).

تعرف ما ترى أنه قد جهل، أو تنزل المخاطب منزلة من يجهل فخرا أو تهددا أو وعيدا، فصار هذا كتعريفك إياه باسمه"[1].

إن الكلام القابل للفهم والتأويل هو الكلام القابل للإعراب، وبالتبع يكون الكلام القابل للإعراب هو الذي يقبل أن يوضع في سياقه، إذ كثيرا ما يكون المتلقي المعرب إزاء كلام يتضمن قرائن(معينات) سواء كانت ضمائر أو ظروفا أو أسماء إشارة تجعل من فهمه أمرا مستعصيا دون الإحاطة بسياقه.من ذلك ما أورده سيبويه في (هذا باب أسماء السور)، وهو باب خصه للحديث عن بعض أسماء السور مبينا أحكامها من الصرف وعدمه والإضافة، حيث لا نكاد نفهم قول القائل(هَـذِهِ الرَّحْمَنُ) لعلمنا بأن الرحمن جل وعز لا يشار إليه باسم الإشارة الخاص بالمؤنث لمناقضته لأصل العقيدة، ولهذا حين يحضر السياق يرتفع الالتباس، فَيُوَجَّهُ الكلام على أن المتكلم يريد سورة الرحمن على حذف (سُورَةُ)، يقول سيبويه" ومما يدلك على أنك حذفت (سُورَةُ)، قولهم: (هَـذِهِ الرَّحْمَنُ). ولا يكون هذا أبدا إلا وأنت تريد: (سُورَةُ الرَّحْمَنِ)"[2].

إن عزل المتن اللغوي –فيما نعتقد– عن سياقه هو بمنزلة فصله عن ماء حياته، فلكم هي المواقف التي مرت بنا أثناء إعراب شواهد قرآنية أو شعرية، تبلبلت فيها الألسن واضطربت الآراء، ومرد ذلك أنها معزولة عن سياقاتها العامة في القرآن الكريم أو في القصيدة المنظومة.

التسييق التداولي وبناء التواصل:

والتسييق ليس يختص بالجانب اللساني اللغوي فحسب، بل يتعداه إلى مستوى آخر أكبر ويجاوزه، وهو السياق المقامي، وفكرة المقام هذه هي المركز الذي يدور

(1) الكتاب:2/ 80

(2) سيبويه:3/ 257.



حوله علم الدلالة الوصفية وكذا التداوليات في الوقت الحاضر، وهو الأساس الذي يتأسس عليه الشق الاجتماعي من وجوه المعنى، وهو الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال(1)

ويذهب الدكتور طه عبد الرحمن إلى أن " القول الطبيعي مجردا عن مقامه تصير محامله كثيرة، ولا يتعين واحد منها إلا بتعيين المقام، حتى إنه يصح الادعاء بأن الأصل في القول الطبيعي أن تتعدد معانيه إلى أن يثبت بالدليل خلاف ذلك، وإذا كان كذلك، فقد وجب أن تكون صوره الممكنة متعددة، وأن لا ينحصر تقويمها في حتمية واحدة"(2)

وإذا ما عدنا لسيبويه فإننا نجد ما يؤكد دعوانا بأن نحو الكتاب تداولي في فلسفته وتطبيقاته، جاء في (هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي)، وهو باب في حذف الفعل في غير معنى الأمر والنهي، يقول سيبويه:"... وذلك قولك إذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج، قاصدا في هيئة الحاج، فقلت: (مَكَّةَ وَرَبِّ الكَعْبَةِ)، حيث زَكِنْتَ أنه يريد مكة، كأنك قلت: (يُرِيدُ مَكَّةَ وَاللهِ)، أورأيت رجلا يسدد سهما قبل القرطاس، فقلت: (القِرْطَاسَ وَاللهِ)، أي: يُصِيبُ القِرْطَاسَ، وإذا سمعت وَقْع السهم في القرطاس، فقلت: (القِرْطَاسَ وَاللهِ)، أي: أصاب القرطاس، ولو رأيت ناسا ينظرون الهلال، وأنت منهم بعيد فكبروا، لقلت: (الهِلاَلَ وَرَبِّ الكَعْبَةِ)،أي أبصروا الهلال، أو رأيت ضربا فقلت على وجه التفاؤل: (عَبْدَ اللهِ)،أي يقع بعبد الله، أو بعبد الله يكون"(3)، فأنت كما ترى لا يمكنك التصرف بالإعراب في هذه الأقوال الطبيعية أو الملفوظات إلا داخل سياقاتها ومقاماتها التداولية التي نص عليها سيبويه رحمه الله، حيث تترابط المكونات التي

(1) تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها، دار الثقافة الدار البيضاء.ط1،337،1980.
(2) التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي،ط1، 1998،45.
(3) الكتاب:1/ 257.

تشكل عملية التواصل Communication Process، بين أفراد المجتمع، وتكشف عن بنائية السلوك اللغوي Structural of verbal behaviour[1]. وجملة هذه الأقوال لو تفحصتها لوجدتها تفتقر إلى التسييق الذي يرفع اللبس[2] والغموض عنها، وينقعها في ماء حياتها لتتضح وتجلى، قال شارح الكتاب:" فهذا من الباب الذي يجوز إظهار الفعل فيه وإضماره لحال حاضرة ودلالة بينة"[3]، وليست الحال الحاضرة سوى السياق المقامي.

القول الطبيعي	السياق المقامي التواصلي	وضعية المتكلم	حاسة رصده	التقدير
- مَكَّةَ وَرَبِّ الكَعْبَةِ	شخص متوجه وجهة الحاج ويتزيا بزي الإحرام	حاضر قريب	الرؤية بالعين	يريد مكة والله
- القِرْطَاسَ وَاللهِ	رجل يسدد سهما صوب القرطاس	حاضر قريب	الرؤية بالعين	يصيب القرطاس
	رجل أصاب بسهمه القرطاس	حاضر قريب	السمع بالأذن	أصاب القرطاس

(1) ينظر، كريم زكي حسام الدين: الإشارات الجسمية،7.

(2) قال السيوطي مشيرا إلى الآلية القاعدية في التخاطب السليم الخالي من العوائق: " ومن ثم وضع للبس ما يزيله إذا خيف واستغني عن لحاق نحوه إذا أمن ". ينظر، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، س1403، 1/ 337.

(3) السيرافي: ورقة،127ب، ونفس الكلام نقله الشنتمري من غبر نسبة مرة أخرى، ينظر، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تحقيق رشيد بلحبيب، طبعة وزارة الأوقاف الرباط، 1:1999/ 456.



– الِهلاَلَ وَربِّ الكَعْبَةِ	ناس ينظرون الهلال، ويكبرون	حاضر بعيد	الرؤية بالعين والسمع بالأذن	أبصروا الهلال
– عَبْدَ اللهِ	أحد الناس يقع عليه الضرب	حاضر قريب	الرؤية بالعين	يقع بعبد الله، أو بعبد الله يكون.

إن المحذوف المقدر في مثل هذه الأقوال الطبيعية يتعلق استحضاره بعناصره متعددة، منها وضعية المتكلم والمخاطب تجاورهما Proximityوموقعهما من مرجع خطابهما أو الموضوع، والعالم الخارجي(أي المعلومات الحاصلة على الواقع والتي تساعد المستدل على بناء دليله بوجه يستفاد منه أن المقصود هو معنى لم يتناوله اللفظ بالنطق، كما أنها تساعد المستمع على تبين مراد المتكلم، وكذا المعرفة المشتركة[1] Mutual Knowledge التي تفضي للدلالة البينة، وهي جملة من الاعتقادات والتصورات عن الذات والغير والأشياء والمعاني، يشترك فيها

(1) من أجل ضمان عدم حصول سوء تفاهم بين المتخاطبين يذهب ويلسون وسبيربر إلى أنه لابد من توفر قدر من المعرفة المشتركة، وهذا يتأتى من خلال التأكد من أن السياق المستعمل من قبل المتكلم هو نفسه المستعمل من قبل المخاطَب، ولكن كيف العمل؟ ما دام الطرفان معا لهما عدد من الفرضيات المشتركة عن العالم فينبغي أن يبنيا عليها، لكن هذا غير كاف، وهنا يطرح السؤال، كيف يميز المتكلم والمستمع بين هذه الفرضيات المشتركة وغيرها مما لا يشتركان فيه؟ من أجل ذلك يقترح ويلسون وسبيربر أن يشكل الطرفان معا فرضيات من الدرجة الثانية على تلك التي من الدرجة الأولى التي يتقاسمانها، وينبغي أن يتأكدا أيضا أنهما يشتركان في هذه أيضا، ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، بل يزيد بعض التداوليين فرضيات من الدرجة الثالثة(Bach-Hanrich) وأخرى من الدرجة الرابعة كما عند (Schifer- Clark- Marchall) إلى ما لا نهاية.

Dan sperber et Deirdre Wilson. La pertinence, Communication et cognition, trad Abel Gerschenfeld et Don sperber. Ed de Minuit; 1989.p33.



المتكلم والمخاطب مع جمهور الناطقين[1]، وهي أنواع: لغوية وثقافية وعملية وحوارية[2].

مثال آخر جاء في (هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا، ويكون المبني عليه مظهرا)، وهو باب في حذف المبتدأ جوازان حيث يضعك سيبويه أولا في السياق المقامي قبل أن ينصرف لتحليل الأقوال الإضمارية ويبين كيف استقامت،" وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: (عَبْدُ اللهِ وَرَبِّي)، كأنك قلت: ذَاكَ عَبْدُ اللهِ، أو هَذَا عَبْدُ اللهِ، أو سمعت صوتا، فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلت: (زَيْدٌ وَرَبِّي)، أو مسست جلدا، أو شممت ريحا، فقلت: (زَيْدٌ)أَوِ (المِسْكُ)، أو ذقت طعاما، فقلت: (العَسَلُ)، ولو حدثت عن شمائل رجل، فصار آية لك على معرفته، لقلت: (عَبْدُ اللهِ)، كأن رجلا قال: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاحِمٍ لِلْمَسَاكِينِ، بَارٍّ بِوَالِدَيْهِ، فقلت: فُلاَنٌ وَاللهِ[3].

فالمبتدأ قد يحذف لدلالة أحد الحواس عليه سواء البصر أو السمع أو الشم أو الذوق، فأنت حين ترى شخصا تعرفه مثلا، فتصبح صورته آية عليه، تقول: عبد الله وربي أو هذا عبد الله وربي فتحذف حينها المبتدأ.

اعلم أن سيبويه شديد العناية فيما يأتي به من أمثلة تداولية بأمر التنصيص على قضية أشكال التواصل بمختلف أبعادها حتى لتراه يدقق في بعض التفاصيل التداولية الواقعية التي تتحكم في إنشاء الكلام وإنجازه، وتسهم من وجه ثان في تفسيره

---

(1) يذهب بعض التداوليين إلى اعتبار المعرفة المشتركة غير حقيقية ولكنها مثال فقط يجتهد الإنسان في بلوغه من أجل تجنب سوء التفاهم والالتباس.

Clark et Marschal.« Definite reference and mutual knowledge », in Joshi, Webber et Sag 1981; p27.

(2) طه عبد الرحمن: التكوثر العقلي، بتصرف،152.

(3) سيبويه:2/ 130.



وتأويلـه. فتجـد في هـذا الـنص السـالف الـذكر مـن هـذه الأشـكال التواصـلية اللاشفوية[1]:

* التواصـل البصـريVisual Communication، ومجالـه واسـع جـدا، والحاسة فيه هي العين المبصرة التي تنقل المعلومات عبارة عن شفرات إلى جهاز فك التشفير في المخ، ويتمثل التواصل البصري في الفنون البصرية مثل نظام الخط والكتابة والرسم والنحت، ويدخل فيه ما أورده سيبويه من آليات التعرف على الأشخاص من خلال صورهم وبعض علاماتهم. (رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت:عَبْدُ اللهِ وَرَبِّي).

* التواصـل السـمعي Auditory Communication، وهـو هـام ومركـزي، لأنه كما هو معلوم من فقد حاسة السمع فولد أصم، كان أبكم بالتبع، ويتمثل التواصل السمعي في الموسيقى والغناء إلى جانب الكلام، ويدخل فيه آليات التعرف على الأشخاص من خلال أصواتهم (سمعت صوتا، فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلت:زَيْدٌ وَرَبِّي).

* التواصل اللمسيTactile Communication، وهـو أول أشكال الإدراك يبدأه الطفل مع أمه ومع الأشياء المحيطة به، وهذا الشكل من التواصل ينمو مع الإنسان ويتجدد من خلال السياق الثقافي الذي يعيش فيه، وقول سيبويه(مسست جلدا، فقلت:زيد) يؤكد هذا النوع من التواصل الذي يشترك مع التواصل اللغوي ويظهر على سبيل المثال في كيفية اللمسTouch وتحديد أجزاء الجسم الملموسة، كما نرى في المصافحة باليد، أو نظام أبجدية المكفوفين الذي يعتمد على اللمس بالأصابع.

---

(1) ينظر،أوجين رادوسيب: قوة التواصل اللاشفوي، ضمن الفكر العربي المعاصر،ع113-112،ص136



* التواصل الشميOlfactory Communication، التواصل اللمسي أول أشكال الإدراك يبدأه الطفل مع أمه ومع الأشياء المحيطة به، وهذا الشكل من التواصل ينمو مع الإنسان ويتجدد من خلال السياق الثقافي الذي يعيش فيه، وقول سيبويه(مسست جلدا، فقلت:زيد) يؤكد هذا النوع من التواصل الذي يشترك مع التواصل اللغوي ويظهر على سبيل المثال في كيفية اللمسTouch وتحديد أجزاء الجسم الملموسة، كما نرى في المصافحة باليد، أو نظام أبجدية المكفوفين الذي يعتمد على اللمس بالأصابع.

* التواصل الذوقيGustative Communication، يتمثل التواصل الذوقي في ألوان الطعام النيئة والمطبوخة التي يأكلها الإنسان مع غيره، وتخضع عملية التذوق مثل الشم واللمس إلى تواضع الجماعة، ويمثل الطعام من هذه الناحية نظاما من العلامات التي تخضع لتواضع المجتمع واتفاقه ويتمثل ذلك في اختيار أنواع الطعام وطريقة الطهي والتناول والمحرم منه. وارتباطه بمناسبات ومواعيد معينة، وقول سيبويه(ذقت طعاما، فقلت: العسل) يدخل في هذا الإطار أي وسائل للتواصل والمعرفة، وإذا تأملنا وجدنا أن العربية تستعمل الفعلين (شم وتذوق) بمعنى اختبر وأدرك.

ومما يحضرنا في هذا المقام تحليل لأحد الباحثين الأمريكيين توماس هال Hall.T يرى فيه أن العوالم الحسية التي تتحرك داخلها الذات العربية تختلف عن غيرها من الذوات الثقافية الأخرى، دلك أن العربي عادة ما يعتمد اللمس والشم في تواصله مع مخاطبه، إنه ينتج ويدرك من خلال هذه المعطيات بخلاف الإنسان الأمريكي[1].

---

(1) يراجع كتابه: La dimension cachée. Ed Seuil.1971.p 15.



قال السيرافي عقب سوقه كلام الفاضل سيبويه: " وهذا كله مفهوم"[1] وهي إشارة من الشارح إلى درجة بيان سيبويه عن أوجه ورود هذه الأقوال مقاميا، إذ لولاها لصار الأمر إلى الغموض والالتباس. ولهذا لم يَحْتَجِ الشارح إلى مزيد كلام على بيان صاحب الكتاب.

التسييق التداولي وتقدير الحذف:

وإذا علم هذا فليعلم أن تقدير المحذوف متوقف على التسييق الذي تحيل صوره المتعددة على معطيات من العالم الخارجي التداولي مما يدخل في القرائن الحالية.

ويحدد (هايمس) للسياق خصائص يمكن تصنيفها على الشكل التالي[2]:

1- المرسِل.

2- المتلقي.

3- الحضور(وهم أشخاص مستمعون حاضرون يساهم حضورهم في تخصيص الفعل الكلامي).

4- الموضوع(وهو محور الحديث أو الفعل الكلامي).

5- المقام(ويدخل فيه زمان ومكان الحدث التواصلي، وكذا العلاقات الفيزيائية بين المتفاعلين بالنظر إلى الإشارات والإيماءات وتعبيرات الوجه).

6- القناة(وقد تكون كلاما أو كتابة أو إشارة).

7- النظام(وهي اللغة أو اللهجة أو الأسلوب المستعمل).

8- شكل الرسالة(دردشة، حوار، جدال، موعظة،خرافة،...).

(1) شرح الكتاب، ورقة،483أ.
(2) Brown and G. Youle. Discourse Analysis. 1983.C.U.P. London.P3

9- المفتاح(وهو تقديم للرسالة وحكم عليها).

10- الغـرض(أي أن مـا يقصـده المشـاركون ينبغـي أن يكـون نتيجـة الفعـل التواصلي).

ونحن إذا بحثنا عن عدد تردد هذه الخصائص في النظر النحوي عند سيبويه، فإننـا سنجد عـددا لابـأس بـه منهـا بحسـب طبيعـة الموضـوع والحاجـة للبيـان والتقـدير، وارتباطا بالنص السالف الذكر، وهو مثـال سـياقيContextual exemple، فإنـه قد توفر لدينا:

- المرسِل: المتكلم(الذي رأى / سمع/ شم/ مس)

- الحضور: الناس الذين (ينظرون الهلال+ يكبرون)

- الموضوع: الضرب/ الصوم/ إلخ..

- المقام: أنت منهم بعيد/ يصوب السهم/ مس الجلـد/ شـم الـريح(ثـم أوقـات هذه الأفعال التي تفهم اقتضاء واستلزاما أنهـا بالنهـار أو الليـل بالنسـبة لمـن يراقـب الهلال)

- القناة: كلام (الحديث عن الشمائل/ الإشارة (فصار آية لك..)

- النظام: أسلوب الحذف.

إننا نفترض أن النحو عند سيبويه غيـر مسـتقل بنفسـه، وأن قـوانين اللغـة المنتجـة للملفوظات مدعوة لكي تكتسب الصحة الدلالية والتداولية على مستوى الكـلام أن تـــرتبط بعناصـــر خارجـــة عنهـــا، أي هـــي عبـــارة عـــن قواعـــد ســـياقية Context_restricted Grammarأي قواعد مشترط تطبيقها بسياقات معينـة.، ونفترض أيضا أنها بذلك لن تنتج كلاما حاملا لمعنى مطلق أو مجرد، بل إنـه معنـى



يريد المتكلم أن يعنيه من جهة، وأن يعبر عن موقف محدد في إطار سياق محدد[1]، وهذا عين ما نبه إليه الدكتور المومني حين تحدث عن الجملة في النظر النحوي عند سيبويه"بأنها ليست بنية جامدة، ولكنها حية ومتداولة بين متكلم ومخاطب، يراعي فيها المتكلم ما يأخذ باهتمام مخاطبه، فيقدم ما يجب تقديمه، ويؤخر ما يجب تأخيره، ويوجز إن كان المقام يقتضي الإيجاز، ويطنب إذا كان المقام يقتضي الإطناب، ومثل هذه السمات المميزة لطبيعة الكلام كثيرة في كتاب سيبويه"[2].
وهذا الذي ذكرناه يشهد به كل من قرأ الكتاب ونظر فيه نظر المتفحص، وإن خَالَفَنَا في كثير من موارده وشعبه.

---

(1) ينظر، عياشي منذر: اللسانيات والدلالة،69.
(2) المومني محمد:4

من قضايا الدلالة والنحو في كتاب سيبويه

د: عدنان أجانة

أستاذ اللغويات بكلية الآداب - تطوان

أسفر النظر اللساني المعاصر في الدلالة عن وجوه من القضايا والإشكالات، وأسهمت مختلف المقاربات اللسانية للدلالة على اختلاف مرجعياتها وتباين خلفياتها المعرفية في الانتقال بالدلالة من مباحث جزئية ومسائل فرعية، إلى موضوع علمي يؤطره المنهج ويحدوه المقصد ويضبطه التساؤل المعرفي، مستشرفا آفاقا واعدة في البحث الدلالي.

وقد كان الإطار النظري الذي أفرزته اللسانيات عند دراسة الدلالة موجها لجمهرة البحوث والمؤلفات في الدلالة عند الدارسين العرب، ومؤطرا لقضاياها ومسائلها، ومسهما في تجلية مواضع الظهور ومواطن الضمور في مباحث الدلالة المنتشرة في كتب التراث العربي، وواضعا إياها موضع المساءلة المنهجية عن وجه التصور وطرائق المعالجة وآفاق الدراسة.

وأسهمت دراسة الدلالة في اللسانيات في بروز مسارين:

- ❖ الأول: مسار خاص يدرس الدلالة من حيث كونها قضية مركزية في الظاهرة اللغوية، وينبغي للنظرية اللسانية أن تجيب عن إشكالاتها وقضاياها ضمن إطارها النظري الذي اعتمدته، ومن ثم تجد النظريات اللسانية الكبرى كالبنيوية والتوليدية

والوظيفية والنظريات التي تدور في فلك التداوليات وغيرها معنية ببيان رأيها فيما يعرض لها من قضايا الدلالة وإشكالاتها إما اعتبارا وإما إهدارا[1].

❖ الثاني: مسار عام، تدرس فيه الدلالة من حيث كونها موضوعا مستقلا له قضاياه ومباحثه وأبوابه التي ينظر فيها وتفرد بالتأليف، وهو ما اصطلح على تسميته ب"علم الدلالة"، وصار عنوانا لمجموعة من التآليف الغربية والعربية، وقد سعت هذه التآليف إلى استعراض الآراء والمذاهب اللسانية على اختلافها وتنوعها في قضايا الدلالة وإشكالاتها.

وأفاد صنيع الدرس اللساني في قضايا الدلالة وغيرها، أن مختلف الأفكار التي قيلت في هذا الموضوع يمكن استثمارها وإعادة تركيبها وتوجيهها نحو تصور نظري متناسق يتأسس على ما يقتضيه البناء العلمي من الصياغة النظرية والتأصيل المفاهيمي والتناسق المنهجي والضبط الاصطلاحي.

ويمكن الإفادة من مباحث الدلالة المنتشرة في التراث العربي في أصول الفقه والنحو والبلاغة وما اتصل بها، في إغناء الدراسات الدلالية المعاصرة، بعد ضم منتشرها وجمع متفرقها وبيان ما انتهى إليه النظر فيها مع إضافة ما جد من مباحثها وتقويم ما سطر من مسائلها وإبراز ما حقق من مواضيعها وبيان ما أجيب عنه من إشكالاتها.

ومن أخص المجالات التي ينبغي البدء بها مجال النحو، لما فيه من ارتباط وثيق بينه وبين الدلالة يكشف عن آفاق واعدة تغني النظر النحوي والدلالي معا.

---

(1) يشار إلى أ، الدلالة قد بخست موضعها في عناصر التمثيل النحوي في الفكر التوليدي، وأثار ذلك نقاشا كبيرا، أثرت مباحثه جانب الدلالة في علاقتها بالتركيب، نوقشت مباحث الدلالة في اللسانيات وغيرها في مطلع القرن الماضي، وقد أسهم علماء اللسانيات في إثارة قضايا جوهرية في الدلالة، أحالت على إشكالات. ينظر في النظريات الدلالة قبل التيار التوليدي مدخل إلى الدلالة الحديثة لعبد المجيد جحفة. ص 22 فما بعدها.



ومن مقدمات النظر في هذا الموضوع أن النحو العربي نحو متماسك نظريا، له مقدماته وأسئلته وفروضه وموضوعه ونتائجه[1]، وأن النحاة كانت لهم في الدلالة أنظار وتحقيقات أثاروها في مؤلفاتهم، وخصوصا كتاب سيبويه الذي نبه فيه صاحبه على أصول ومهمات أشار إليها وأحال عليها، ولكن لم يتم استثمارها على الوجه الذي أراده سيبويه.

وغير خاف أن كتاب سيبويه يمثل أفق الدرس النحوي في التراث العربي، وأنه "كتاب عظيم المنفعة للنحاة، وإن كانوا إنما صاروا نحاة بتعلمه"[2].

والسبب في هيمنته ما توفر فيه من مقومات النظر النحوي مما لم يتهيأ اجتماعه في غيره، وهذه المقومات راجعة لأصلين كبيرين:

- الأول: جمع المادة وتنوعها؛ حيث جمع سيبويه بين دفتي كتابه لغات العرب، "وأحاط فيه بقاصي هذه اللغات المنتشرة، وتحجر أذراءها المترامية، على سعة البلاد وتعادي ألسنتها اللداد، وكثرة التواضع بين أهليها من حاضر وباد، حتى اغترق جميع كلام الصرحاء والهجناء والعبيد والإماء في أطرار الأرض ذات الطول والعرض ما بين منثور إلى منظوم ومخطوب به إلى مسجوع، حتى لغات الرعاة الأجلاف والرواعي ذوات صرار الأخلاف وعقلائهم والمدخولين وهذاتهم الموسوسين في جدهم وهزلهم وحربهم وسلمهم وتغاير الأحوال عليهم فلم يخلل من جميع ذلك على سعته وانبثاثه وتناشره واختلافه إلا بأحرف تافهة المقدار متهافتة على البحث والاعتبار"[3].

---

(1) دافع عن هذا التصور وأبان عن وجوهه وامثلته وقضاياه كثير من الباحثين، ومن أضبط ما كتب فيه، ما كتبه أستاذنا الدكتور عبد الرحمن بودرع حفظه الله في كتابه: الأسس المعرفية للغويات العربية.

(2) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية 16/ 15.

(3) الخصائص لابن جني 3/ 189.

- الأصل الثاني: تنسيق المادة، حيث كان تعامله مع الظاهرة اللغوية قائما على التفنن واختلاف مناحي النظر وتدقيق الوصف وتحقيق المناط عند اختلاف التراكيب والتنبيه على العلل وما يتبع ذلك من ضبط المصطلح وتحقيق المفهوم وعقد الأبواب الجامعة، وترتيب المسائل على بعضها وتخريجها على قانون جامع، يحتكم في ذلك إلى ضوابط مطردة مبنية على الملاحظة والاستقراء، مع اعتماد الشاهد والرواية عن أهل العلم، وغير ذلك مما الفنون التي عليها قام كتاب سيبويه وصار بها علَما في النحو وأفقا للدرس النحوي.

وقد اغتنى المنهج الذي رسمه سيبويه لنفسه بتعدد مناحيه واختلاف حيثيات النظر فيه، ولغنى منهجه جعله المتأخرون بنيويا تارة وتارة توليديا وتارة تداوليا(1)، واستدل كل فريق منهم بما ظهر في كتابه من صلة بين منهجه وبين هذه المقاربات.

وهذان الأصلان، لم يجتمعا في كتاب نحوي اجتماعهما في كتاب سيبويه، بل تفرقت في الكتب بعده وأخذ كل كتاب بحظه منها، وبقي الكتاب منفردا بها مشتملا عليها.

ولهذا كان قارئ سيبويه تحصل له ملكتان؛ الملكة اللغوية من خلال ما فيه من كلام العرب وأساليبها، والملكة النحوية من خلال ما فيه من قوانين الصناعة وأصولها، "لأن سيبويه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط، بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم، فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة ومن هؤلاء المخالطين لكتاب سيبويه من يغفل عن التفطن لهذا، فيحصل على علم اللسان صناعة ولا يحصل عليه ملكة"(2)، ولهذا عد "كتاب سيبويه في العربية مما لم

---

(1) ينظر اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته حافظ إسماعيلي علوي ص 170 فما بعدها.
(2) مقدمة ابن خلدون 1/ 773.



يصنف بعده مثله"[1] وجعل كتابه مشتملا على "حكمة لسان العرب"[2] وسمي مؤلفه "حكيم لسان العرب"[3]. وقد قال فيه الجاحظ: "لم يكتب الناس في النحو كتابا مثله، وجميع كتب الناس عليه عيال"[4].

ولم يزل أهل العلم على تقادم الزمان وتطاول الأيام يستخرجون من كتاب سيوبه أصولا ومعالم، وهم وإن كانوا لم يزيدوا عليه في المادة اللغوية سوى أحرف يسيرة وفوائت قليلة من الأبنية والشواهد، فإنهم اجتهدوا في النظر إلى هذه المادة وطرائق عرضها وأوضاع ترتيبها ونحو ذلك مما يتصل بالأغراض التعليمية والصناعة النحوية. وينبغي التأكيد على أن كتاب سيبويه وضع في غير الموضع الذي أنزله فيه صاحبه، وذلك أنه لم يكن ينظر إليه على أنه كتاب في المسائل النحوية فقط وإن كانت المسائل تمثل غالب مادة الكتاب، ولكن عمود الكتاب وعمقه وسره يظهر في كونه مصنفا في الدلائل النحوية، فقد بنى كتابه على جهة من الدقة والحس المنهجي يعين من نظر فيه على امتلاك ناصية الصناعة النحوية والقيام عليها تأصيلا وتحقيقا، وفي هذا السياق يفهم كلام أبي العباس المبرد عندما قال: "كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش"[5].

"والمراد بذلك أن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني"[6].

---

(1) مجموع الفتاوى لابن تيمية 11/ 370

(2) نفسه 9/ 46.

(3) نفسه 12/ 460.

(4) وفيات الأعيان لابن خلكان 3/ 463.

(5) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص75.

(6) الموافقات للشاطبي 5/ 54.

والتآليف في النحو بعد سيبويه كلها دارت في فلك الكتاب ولم تخرج عن أفقه الذي رسمه ولا منهجه الذي وضعه، وتشعب القول فيها إلى ضروب من النظر والتمثيل والتفريع والتبويب، ويمكن تصنيف ما كتب حول سيبويه إلى ثلاثة أقسام:

- الأول: كتب تعنى ببيان ما يتعلق بالكتاب من ترجمة أبوابه وسياق تأليفه ومنهج تصنيفه وما ألف حوله من شروح ومصنفات، ويندرج تحت هذا القسم عامة ما كتب المتأخرون حول سيبويه. ولنسم الكتب المندرجة في هذا القسم بكتب المداخل.

- الثاني: كتب عنيت بشرح كتاب سيبويه وبيان مستغلق عباراته وتخريج أشعاره وشرح غريب أبنيته ومسائله. ويندرج تحته عامة ما ألفه المتقدمون حول سيبويه. ولنسم هذا القسم بكتب المسائل.

- الثالث: كتب عنيت ببيان أصول النظر في كتاب سيبويه وكيفية بنائه للمعرفة النحوية، والمسالك التي سلكها في صياغته لأفكاره واحتجاجه ولنسمها بكتب الدلائل. والكتب التي ألفت في هذا القسم عند الاعتبار نزرة قليلة.

وغير خاف أن التأليف النحوي بعد سيبويه اتجه للنظر في المسائل وأغفل جانب الدلائل. وأن من جاء بعد سيبويه قد أخذ من علمه وترك وقدم وأخر وزاد ونقص وأعاد ترتيب المادة على ما اقتضاه زمانه من أغراض التأليف وعلل التصنيف، وفي غمرة هذا العمل ذكرت فصول وأغفلت أصول، وعني بأفكار وتركت أفكار، وبرزت مسائل وضمرت أخرى كان حقها أن تبرز وتسهم في صناعة الإطار النحوي.

"وكتاب سيبويه في إبانة أنحاء العربية لا في إبانة العربية نفسها الإبانة الأولى هي النحو وهي البنية النظرية المدعاة للسان، والنحو بهذا المعنى كشاف لهذه النبية



النظرية ومولد لأنساق جملها ونظام ظواهرها وتفرع فروعها عن أصولها فهو كشاف قوي للبنية وكشاف ضعيف للظواهر"[1].

وفي غمرة كتاب سيبويه أصول كثيرة تحتاج إلى إبراز وتحقيق، وبسط وتدقيق، وقد كان المبرد واعيا بهذا عندما قال: كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش لكن صُرِفَ الناس عن ذلك لأسباب أكثرها راجع إلى طبيعة الإشكالات التي كانت حاضرة في زمانهم مما يحسن بالعالم مراعاته والتهمم به أثناء التأليف.

والنظر في كتاب سيبويه يتأسس على كون المعرفة التي أثارها في كتابه تحتاج في كل زمن إلى أن تكشف جزئياتها ويعاد النظر في منهجه فيها وطرائق بنائها، والنظر في شروح سيبويه على امتداد الزمن[2]، ينبئ المتصفح بأن هذه الشروح لم تكن تعنى ببيان اللفظ الغريب والكلمة الغامضة وإنما كانت تعنى ببيان مراد سيبويه من عبارته، ومن ثم نجد أن كل شرح لكتاب سيبويه في الأزمنة المتتابعة كأنه صناعة جديدة لعلم سيبويه ووعي جديد للمادة النحوية المبثوثة فيه وبناء جديد لها، وهذا المنهج المتبع في التعامل مع الكتاب يفسر لنا سر إقبال العلماء عليه وولعهم بشرحه وبيانه[3].

وقد سار سيبويه في كتابه سيرة من يؤسس علما جديدا، ففصل كتابه على أبواب وضمن كل باب مسألة من مسائل العربية وجرى في حديثه عن الظاهرة مجرى التمثيل، وهذا هو الموضع الصحيح لكتاب سيبويه، وهو الذي فتح آفاق النحو ومد أطناب القول في المسائل النحوية، وهو الذي نهج للعلماء القول في العربية وعرفهم مداخل القول وأصول البيان عنه، وقد انتزع المتأخرون من نحوه مختصرات كان

(1) الأسس المعرفية للغويات العربية عبد الرحمن بودرع ص95.
(2) وقد شرح الكتاب أزيد من سبعين شرحا ينظر سيبويه إمام النحاة لعلي النجدي ناصف 119.
(3) ينظر مراجعات في أصول الدرس البلاغي لمحمد أبو موسى ص 5.

النظر فيها في تجريد مسائل الاصطلاح لأغراض تعليمية ومنهجية، وبقي فيه فضل نظر في أصول الاشتغال وطرائق الاستنباط ومناحي بناء المفاهيم وترتيب الأوضاع.

والصناعة النحوية في كتاب سيبويه لها منحيان:

منحى الدلائل، من حيث التنبيه على الأصول النحوية، وبيان منزع القول في الاحتجاج، وذكر المسالك التي تعتمد في بناء القواعد النحوية.

منحى المسائل، من حيث العناية بفروع النحو وتسميتها وبيان حكمها ومتعلقها.

والدراسات النحوية قد أخذت من نحو سيبويه ما أقامت به عمود الصناعة النحوية، وجردت من أبوابه خلاصة النحو، مصطلحات ومفاهيم وظواهر وقضايا. فصار النحو بعد ذلك أشبه بقوالب مصمتة وقواعد مجردة، أسهمت في استصعابه واستثقال دراسته، حتى إذا كان زمن عبد القاهر الجرجاني ألف كتابه ليدل به على أن مشروع سيبويه في الكتاب بقي فيه فضل نظر، وأن من جاء بعده غبي عن أصول أصلها وقضايا أثارها فأحيى الجرجاني بكتابه مواتا واستدرك فواتا ونبه على ما في هذه الأصول المغفلة من العلم والمعرفة. ومن طبقة الجرجاني أبو علي وابن جني في آخرين. ويجد الناظر في كتب أبي علي الفارسي وكتب ابن جني كثيرا من الأصول المستخرجة من الكتاب.

وسيبويه كغيره من أصحاب الكتب الموضوعة في العلوم المستخرجة، لهم أنظار وتحقيقات دقيقة يستشرفون بها آفاقا رحبة من النظر والمعرفة، تكون منتدى لمن بعدهم وبابا من أبواب البحث التي تتسع بالنظر والفحص والمناظرة.

وإذا كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش فإن باب الدلالة فيه ناظر إلى هذه المسالك، وفيه أصول ومعالم تحتاج للكشف عنها وإثارتها وبيان موضعها في بناء الكتاب.



والنظر في النحو فرع النظر في الدلالة، وعليه يكون الفهو الصحيح للنحو هو الفهم الصحيح للدلالة[1].

ولرصد بعض القضايا المتعلقة بالدلالة والنحو عند سيبويه في الكتاب، فإن وجه التدبير يقتضي اعتماد مداخل ثلاثة، وهي المدخل الاصطلاحي والنظري والوظيفي.

أ- المدخل الاصطلاحي:

لم يجر ذكر للدلالة في الكتاب على رسم الاصطلاح، ولكن مفهومها دائر في كتابه حاضر في تصوره ظاهر في بنائه، وقد عدل عنه سيبويه مستعملا مشتقاته ومرادفاته. فاستعمل الفعل "دل" و"يدل" و"يدلك" واستعمل "المعنى" و"المعاني" و"معناه" و"تعني" كما استعمل "تقصد" و"قصدت" و"قصدوا" و"القصد" واستعمل "تريد"، وقد دارت مباحث الدلالة وقضاياها في الكتاب على هذه الألفاظ وانعقد عليها الشرح والتدليل والتوجيه والتأويل والتصحيح والتعليل.

والسياق الذي وردت فيه هذه المصطلحات ينيف على ألف موضع وأكثرها دورانا في الكتاب "المعنى" و"تريد". وقد كان يقصد بهذه الألفاظ ما يراد بالدلالة، وعليها بنى كلامه في معاني النحو التي كان له ولأستاذه الخليل السبق في معرفتها وصياغة مطالبها وفقهها[2].

وهذا الحضور الكبير لمفردات الدلالة ومرادفاتها في الكتاب؛ يعكس طبيعة العلاقة التي تصورها سيبويه بين الدلالة والنحو، ويؤسس للتساؤل عن طبيعتها ووجه استثمارها ونمط حضورها.

---

(1) النحو والدلالة لمحمد حماسة عبد اللطيف ص10.

(2) ينظر دلائل الإعجاز للجرجاني 606 ومدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني لمحمد أبو موسى ص25.



ومن مقتضيات هذا الاستحضار كون الكلام عند سيبويه وغيره من النحاة يصدق على الكلام المفيد، وقد صرح ابن مالك في شرح التسهيل بأن اشتراط الإفادة في الكلام صريح كلام سيبويه وغيره من أئمة النحويين، وأن ما لم يفد ليس بكلام عندهم(1). والفائدة "كون اللفظ بعد فهمه محصلا عند السامع معنى لم يكن عنده"(2)، فإن عري الكلام عن الفائدة لم يستحق هذا النعت.

ولتحصيل الدلالة الكامنة في الكلام انفتح سيبويه على المقام التداولي واستعان به في بناء القواعد النحوية وتفسيرها واستصحب المتكلم والمخاطب على امتداد صفحات الكتاب، وأشركه معه في بناء القاعدة النحوية وتوجيهها من خلال استعمال كاف الخطاب ورجع التراكيب إلى ما يقصده المتكلم وتوجيه التركيب في ضوء ما يريده. فكان بذلك للقواعد النحوية في الكتاب جهتا اعتبار:

- الأولى: جهة تركيبية، تعنى ببيان أنماط الإسناد وأوضاع التراكيب الصحيحة من حيث ترتيب المقولات النحوية فيما بينها وتسميتها وبيان شرائط انتظامها في التركيب وتفاعلها فيما بينها.

- الثانية: جهة دلالية، تعنى ببيان المرجعية الدلالية للألقاب النحوية وبيان أنماط العلاقات التي تجمع بين التراكيب.

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك ص7 وقد نازعه في هذا أبو حيان، وجعل كلام سيبويه غير دال على هذا الشرط، وأن سيبويه إنما يشترط الإسناد في الكلام، وهو أعم من الإفادة. ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان 1/ 34. ولأبي حيان سلف في هذا، فقد أطال ابن سنان في سر الفصاحة النفس في بيان أن الكلام هو: ما انتظم من حرفين فصاعدا من الحروف المعقولة إذا وقع ممن تصح عنه أو من قبيله الإفادة... وليس يجوز أن يشترط في حد الكلام كونه مفيدا على ما يذهب إليه أهل النحو انظر سر الفصاحة ص34 وبعض الأصولين يذهب إلى القول بتسمية العبارات غير المفيدة كلاما ينظر: التقريب والإرشاد للباقلاني ج1ص337

(2) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ج1ص33



وينبغي أن يكون الوصف النحوي ناظرا بالمساواة إلى الجهتين وإلا اختل نظام النحو، وإن مال النظر إلى أحد الجهتين فصار دلاليا صرفا أو تركيبيا بحتا، انحرف عن مقصد النحو.

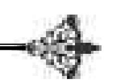
ولم يعتن جمهور النحاة بعد سيبويه بمنزع الدلالة من النحو عنايتهم بمنزع الصناعة فيه، وغلب عليهم النظر في إقامة التراكيب وضبط شروط التأليف بين الكلم وحصر القواعد وتجريدها وتحقيق الصناعة فيها، فكانت التأليف في النحو بعد ذلك مائلا إلى جانب الصناعة النحوية أكثر منه إلى جانب الدلالة منه.

وإذا كان جمهور النحاة بعد سيبويه عناهم أمر الصناعة النحوية واستبدت به مباحثهم، فإن ثمة مراجعات كان تبرز بين الفينة والأخرى منادية لرجع الأمر إلى نصابه، وإقامة النحو على معاني أبوابه، ونلحظ ذلك في صنيع بعض الأئمة الذين جاءوا بعد سيبويه، وأحسوا بما آل إليه النحو من التجريد للقواعد النحوية والتمديد في مسائل الصناعة، فنبهوا على هذا الأصل وأحالوا على الكتاب في استدلالهم.

وهذا ابن جني في الخصائص يلفت إلى هذا ويوغل في باب التدليل على أن الصناعة النحوية ليست قوالب مصمتة وقواعد مجردة، بل لها أصل دلالي تحتكم إليه ومنزع معنوي ترجع إليه. وقد أغرب في استدلاله حين نزع إلى بيان الدلالة النحوية في أخفى موضع من النحو، وهو باب العلل النحوية وباب التصريف الذي مداره في الظاهر على الصيغ والأوزان الصرفية، فاهتدى بلطيف التأمل ودقيق النظر إلى جعل الصيغ الصرفية وقوانين التصريف راجعة إلى باب الدلالة وناظرة إليها، أشار إلى أصول ومهمات من ذلك في الخصائص.

وبسبيل منه ما صنعه الجرجاني في دلائل الإعجاز؛ وقد أحس في زمانه بأن وضع النحو قد انحرف عما هو عليه، وصار ينظر إليه بوصفه قوانين بحتة لا طائل تحتها، ومن ثم عزف الناس عن دراسته وعابوا ما فيه من تعقيد وتعسف. وفي سياق ذلك





يقول على لسان هؤلاء: "وأما النحو فظننته ضربا من التكلف وبابا من التعسف، وشيئا لا يستند إلى أصل ولا يعتمد يه على عقل، وأن ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب وما يتصل بذلك مما تجده في المبادئ، فهو فضل لا يجدي نفعا ولا تحصل منه على فائدة"(1).

وقد حاول في حديثه عن النظم والمعاني النحوية أن يرجع النحو إلى مساره الطبيعي، منبها على أن "الألفاظ معلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها"(2).

ومن طريف هذا الموضع أن ثعلب من نحاة الكوفة عاب عمل سيبويه في الكتاب، وقال بأنه "عمل العربية على المعاني وترك الألفاظ" وذلك كقولك: "مات زيد"؛ فلو عاملت المعنى لوجب أن تقول: "مات زيدا" لأن الله هو الذي أماته ولكنك عاملت اللفظ، فأردت: سكنت حركات زيد(3).

وهي كلمة وإن أراد بها ثعلب أن يبخس عمل سيبويه في الكتاب، إلا أنها دالة على أصل من أصول النظر النحوي في كتاب سيبويه. ومعنى هذا أن المتقدمين لاحظوا أن سيبويه راعى في بناء القواعد النحوية البعد الدلالي في التركيب.

ب- مستوى التنظير:

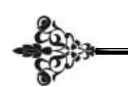
لم يبن سيبويه كتابه على التنظير المجرد للقواعد النحوية، بل كان حديثه عن هذه القواعد ممزوجا باستحضار واقع المتكلم ومقام التواصل ومقتضيات الخطاب، والأمثلة التي مثل بها أخذها من صميم واقع المتكلم ومقامه التواصلي، ولهذا كان

(1) دلائل الإعجاز للجرجاني ص8.

(2) نفسه ص28.

(3) ينظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص131.





كتابه أوغل في التطبيق وأقعد في البناء وأنفذ في دراسة الظاهرة اللغوية وأنفع في بناء الملكة النحوية واللغوية عند دارسه.

ودراسة ظاهرة لغوية ما في كتاب سيبويه، تقتضي سلفا معرفة منهجه وطرائقه في بناء المسائل وترتيب الفصول، حتى يسلم المنهاج ويصح الاستنتاج.

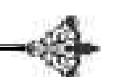
ومن ثم فإن حديثه عن الدلالة لا يعدو أن يكون إشارات مبثوثة في ثنايا الكتاب، عرض لها عند حديثه عن علل التراكيب ومقاصد المتكلمين وأعراض الخطاب، خلا موضع واحد تكلم فيه سيبويه عن علاقة الدلالة بالنحو وجعله في طالعة كتابه تمهيدا لما بعده، وهو ما ذكره في الباب الخامس من قوله: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة؛ فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غدا، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"[1].

وهذا كلام غاية في النفاسة، لأنه يكشف عن تصور سيبويه لعلاقة النحو بالدلالة، وينبني على مصطلحات دالة ومفاهيم مركزية جعلها سيبويه مدخلا بين يدي الكتاب، ومدار هذا الباب على مفهومين كبيرين؛ مفهوم الاستقامة ومفهوم الإحالة، وهما أصلان تتفرع عنهما فروع ومسائل. وقد استعمل لفظ الاستقامة والإحالة ومشتقاتهما في الكتاب في مواضع عديدة، مما يرتقي بهما إلى درجة النضج الاصطلاحي.

---

(1) كتاب سيبويه 1/ 25.



والاستقامة في الكلام وصف عام وإطار شامل يندرج فيه كل تركيب اجتمعت فيه صحة التركيب ومقبولية المعنى. كما أن الإحالة مفهوم عام يدخل تحته كل تركيب تناقضت دلالته وإن صح تركيبه نحوا.

وبهذه الثنائية أدرج سيبويه التراكيب اللغوية، وعلى أساسها حكم عليها، وقد عرف سيبويه بعضها بالحد وبعضها بالأمثلة. فالمستقيم الحسن هو ما استقام نحويا ودلاليا، مثل: "أتيتك أمس". والمستقيم القبيح هو ما استقام دلاليا لكن أتاه القبح من جهة الإخلال بشرط الورود النحوي في التركيب فخولف بين التركيب مثل: "قد زيدا رأيت"، والمستقيم الكذب ما استقام التركيب فيه نحويا ولكن علاقة عناصره ببعضها دلاليا لم يتم مراعاة شروط توافقها فيما بينها كقولك: "حملت البحر".

فكل جملة صحيحة نحويا تعد جملة مستقيمة ولكن الحكم على هذه الاستقامة بالحسن أو بالكذب يتعلق بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة عندما تترابط نحويا[1].

فالتركيب المستقيم دلالة ونحوا يوسم بالحسن، وينفرد التركيب الذي يستقيم دلاليا ولا يستقيم نحويا بوسم القبح، والذي يستقيم نحويا ولا يستقيم دلاليا بوسم الكذب، والكذب هنا ليس كذبا أخلاقيا لأن كثيرا من الكذب الأخلاقي المعبر عنه بالكلام يمكن أن يكون من المستقيم الحسن، ولكن الكذب هنا يمكن أن يطلق عليه كذب دلالي، وقد تمثل هذا الكذب الدلالي في المثال: حملت البحر، في علاقة حملت من حيث هي فعل وفاعل أي صيغة نحوية ومدلول معا، بالجبل من حيث هي مفعول به أي صيغة نحوية ومدلول معا، وبعبارة أخرى في التفاعل بين الوظائف النحوية بعلاقاتها وما يمثلها من المفردات بدلالاتها[2].

---

(1) النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي لمحمد حماسة عبد اللطيف ص66.
(2) نفسه ص 72.





وهذه الصفات التي وصف بها سيبويه الاستقامة وهي الكذب والحسن والقبح. تتقابل منها صفتان، وهما الحسن والقبح، وهما راجعان إلى التركيب، وينفرد وصف منها وهو الكذب وهو راجع للدلالة، والكذب قيمة أخلاقية سلبية، والقبح قيمة جمالية سلبية، فدار أمر الكلام على مراعاة الجانب الأخلاقي في باب الدلالة والجانب الجمالي في باب التركيب.

ويظهر من خلال هذا التقسيم أن الاستقامة وحدها لا تكون وصفا للكلام، لأن سيبويه جعل المستقيم أنواعا ثلاثة، نوع منها مقبول وهو المستقيم الحسن، ونوعان مردودان وهما المستقيم القبيح والمستقيم الكذب، ولم يجعل المستقيم نعتا مستقلا، لكن نجد في الكتاب مواضع فيها وصف فيها الكلام بالمستقيم فقط من غير وصف. ويظهر من خلال سياق ورود المصطلح أنه يعني به ما استقامت دلالته، والأمر محوج بعد هذا إلى مزيد دراسة لهذا المصطلح ودراسة مصطلح الحسن والقبح ووجوه استعمالها في الكتاب.

ويقابل الاستقامة مفهوم الإحالة، وهو يكون على ضربين:

- الأول: المحال؛ وقد عرفه سيبويه بقوله: "وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره كقولك: أتيتك غدا"[1].

- الثاني: المحال الكذب. ومثاله: سوف أشرب ماء البحر أمس.

والملاحظ أن البنية النحوية في المثالين صحيحة، إذ كل منهما تأتلف فيه المفردات ائتلافا نحويا صحيحا، لكن المعنى فيه متناقض غير مستقيم. وعليه تكون الإحالة سمة في دلالة الجملة لا في بنيتها.

---

(1) كتاب سيبويه 1/ 25.



والإحالة عند سيبويه يجمعها جامع واحد، هو اختلال في المعنى يخرجه من دائرة الكلام المقبول الذي يعقله ابن اللغة[1]. ومعنى هذا أن النظام النحوي ليس قوالب فارغة يصلح ملؤها بكل كلمة كما اتفق، ولكنه معد لأن تتحقق في علاقاته المفردات الملائمة بدلالاتها الأولية التي تتفاعل مع الوظائف النحوية تفاعلا يكسبها معناها المناسب ويتحقق به المعنى النحوي الدلالي[2].

وقد اكتفى سيبويه بهذه الإشارة السريعة ولم يعد إليها فيما بعد في الكتاب، وبها أشار إلى الأساس الذي يعتمد عليه في التفرقة بين ضربين من الكلام[3].

وقد أخذ هذا الباب من كتاب سيبويه حظه من النظر قديما وحديثا، وعدت لفتة فذة من سيبويه وومضة فريدة لمعت في إشارة خاطفة عن الاستقامة من الكلام والإحالة في نص موجز دال تكمن فيه بذور نظرية نحوية دلالية.[4] غير أنه لم يستثمرها النحاة بعده. لهذا لا نجد لهذا الباب كبير صدى في التآليف النحوية بعد سيبويه، وقل من النحاة من عقد له بابا[5].

وتصور سيبويه للمعنى النحوي الدلالي في كتابه تكتمل جوانبه إذا ضممنا لهذا النص السالف ما يقوله سيبويه عما يسميه اتساع الكلام وهو مصطلح يتردد كثيرا في الكتاب ويمثل له سيبويه بأمثلة مختلفة يفهم منها أن هذا المصطلح له مدلول واسع[6].

---

(1) مفهوم الإحالة عند سيبويه ص 91

(2) ينظر: النحو والدلالة لمحمد حماسة عبد اللطيف ص85.

(3) نفسه 85

(4) ينظر مثلا: النحو والدلالة لمحمد حماسة عبد اللطيف ص65. وعناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي تأليف سعيد حسن البحيري، وفي اللسانيات واللغة العربية قضايا ونماذج للدكتور عبدج الرحمن بودرع. ص170. دار كنوز المعرفة الطبعة الأولى 2016.

(5) الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي 1/ 31.

(6) النحو والدلالة لمحمد حماسة ص 86.



كما يكنمل بتتبع موارد استعماله مصطلح الاستقامة والإحالة ومصطلح الحسن والقبح والكذب والاستكراه في الكتاب.

ج-على مستوى التوظيف:

اعتمد سيبويه الدلالة مرجعا في تفسير التراكيب وتوجيهها، وقد استعمل كثيرا صيغة المضارع المتعدي إلى كاف الخطاب "يدلك" في مواضع الشرح والتعليل لضروب من التراكيب.

والتوجيه عنده مبني على بيان ما تحتمله التراكيب من المعاني، وله في الكتاب مظاهر؛ من أهمها:

- الفصل بين التراكيب المتشابهة في البنية والمختلفة في المعنى.

فصل سيبويه بين التراكيب التي تتفق في بنيتها من خلال إظهار الفرق الدلالي بينها، ويتضح ذلك في الأفعال التي تتفق في بنيتها وتختلف في دلالتها، فيكون المتكلم مطالبا بمراعاة اختلاف المعنى عند صياغة التركيب، ومثال ذلك:

"دعوته زيدا إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحدا"[1].فدعوت من الدعاء ودعوت من التسمية، والتركيب عندما يأتلف منهما يختلف بحسب معنى كل فعل. فالتركيب من دعوت بمعنى سميت تتألف بنيته النحوية من فعل وفاعل ومفعول، لكون الدعاء بمعنى التسمية يتوقف معناه على معرفة المسمى، وأما دعوت من الدعوة والنداء فإن التركيب فيها يقتصر على الفعل والفاعل.

(1) نفسه 1/ 37.



كما فصل سيبويه بين تراكيب متشابهة في الظاهر، لكن عند النظر بينها فارق دلالي ينبغي مراعاته في بناء التركيب، فجوز أن يقال: ما كان أحد مجترئا عليك، ولم يجوز: كان رجل ذاهبا.

فالمسند إليه في المثالين نكرة وقد أخبر عنه بنكرة، ولكنه جاز في الأول ولم يجز في الثاني، "وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفى أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا، وإذا قلت: كان رجل ذاهبا، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت: كان رجل من آل فلان فارسا، حسن؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله، ولو قلت: كان رجل في قوم عاقلا، لم يحسن؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم"[(1)].

- تقدير المحذوف:

وهذا كثير في الكتاب، وشواهده متناثرة، والأصل فيه أن المخاطب إن علم بمراد المتكلم صح التصرف في التركيب حذفا واختصارا، ثقة بفهم السامع واتكالا على المقام التداولي للخطاب. قال سيبويه في بعض هذا: "وإنما أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافا، ولأن المخاطب يعلم ما يعنى فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: "لا عليك" وقد عرف المخاطب ما تعنى أنه لا بأس عليك ولا ضر عليك، ولكنه حذف لكثرة هذا فى كلامهم"[(2)].

فالتركيب في "لا عليك"، تركيب اختصره المتكلم اعتمادا على القرائن فصار على ما ترى، ولو لم يفهم المخاطب المعنى لما استحسن التركيب، لأن الإفادة لن تكون حاصلة للمخاطب به.

(1) نفسه 1/ 54.

(2) نفسه 1/ 224.



- معرفة الإحالة في باب الإضمار:

والتراكيب التي يرد فيها الضمير، لا بد لها من معرفة مرجع الضمير إذ كان المضمر اختصارا للظاهر وإحالة عليه، لذلك عد المضمر معرفة والمعرفة فيها إفادة، ومتى ارتفعت الإفادة عن الضمير لم يصح استعماله في الكلام، قال سيبويه: "وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تضمر اسما بعد ما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعنى، وأنك تريد شيئا يعلمه"[1].

- تصحيح العطف:

فإن أدوات العطف قد يمتنع العطف ببعضها إذا ترتب عليه خلل في الإفادة، ويمثل سيبويه لذلك بقولهم: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى، "لأن الفاء لو دخلت في ذا الموضع لصار المعنى: إن أكلت السمك شربت اللبن، وليس بواجب أنه كل من أكل سمكا شرب لبنا. ويوضحه قول الله تعالى: {لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب} أي إن افتريتم سحتكم، وإنما يريد لا تجمع بينهما في وقت واحد"[2].

كما أن هذا المثال لا يصح فيه أن تكون الواو عاطفة لشرب اللبن على أكل السمك، لذلك لم يجزم المضارع بعد الواو، قال سيبويه: "لأنه إنما أراد أن يقول له لا تجمع بين اللبن والسمك، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة، فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال"[3].

---

(1) نفسه 2/ 6.
(2) شرح أبيات سيبويه يوسف بن أبي سعيد السيرافي 2/ 84.
(3) كتاب سيبويه 3/ 42.



- باب التصحيح والتضعيف:

ضعف سيبويه التراكيب التي لا تحصل منها الإفادة للمخاطب وإن كانت جارية على قوانين النحو، ففي باب الندبة فرق بين المندوب إذا كان معرفة فيصح ندبه وإذا كان نكرة فلا، لأن الفائدة غير متحصلة في ندب النكرة، قال سيبويه: "هذا باب مالا يجوز أن يندب؛ وذلك قولك: وارجلاه ويا رجلاه، وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح وأنه لا يقال، وقال الخليل رحمه الله: إنما قبح لأنك أبهمت، ألا ترى أنك لو قلت: واهذاه، كان قبيحا لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء وأن تخص ولا تبهم لأن الندبة على البيان"[1].

(1) نفسه 2/ 227



خاتمة

قضايا الدلالة في كتاب سيبويه توزعتها أبواب كثيرة، ويلحظ أثرها الناظر في التركيب حذفا وإطنابا وإعرابا وفي دراسة الأبواب النحوية التي عمادها الدلالة مثل الحمل على المعنى والإجراء والاستغناء والحذف والتقدير والتقديم والتأخير ومبدأ العناية والاهتمام وغير ذلك.

وبناء على ما سلف؛ هل تعد الدلالة مؤلفا من جملة مؤلفات التصور النحوي عند سيبويه كما هو الشأن في النماذج اللسانية المعاصرة؟

لا شك أن الجواب أنها ليست كذلك، لكون التصور النحوي عند سيبويه لم يصغ صياغة من الناحية النظرية صياغة صورية تشتمل على مجموعة من المؤلفات والمداخل على ما هو عليه الشأن في النماذج اللسانية المعاصرة. بل كان حديثه ووصفه للظاهرة اللغوية متداخلا غنيا بالروافد التداولية التي اعتمد عليها في الوصف والمقاربة.

ومن ثم تعين النظر إلى الدلالة في كتاب سيبويه بوصفها مرجعا من مراجع البناء النحوي، وإطارا عاما احتكم إليه في توجيه التراكيب وتعليلها.

وقد كان حديث سيبويه عن الدلالة في كتابه على صورة جعلت التركيب ذا وجهين، وجه نحوي يكون مسؤولا عن صحة التراكيب على مقتضى القواعد النحوية ووجه دلالي يكون مسؤولا عن مقبولية الكلام.

إن آفاق الدرس الدلالي في كتاب سيبويه تلوح من خلال ما بثه في كتابه من مسائل وما أثاره من قضايا، ولا شك أن الدرس النحوي بعد سيبويه قد أغنى بعض هذه المسائل والقضايا، بيد أن ما تم الإسهام به في هذا المجال لم يرق إلى أن يكون نظرا دلاليا صرفا، قائما على أصول وقواعد واستشكالات، بل تناثرت مباحثه في الكتاب وتناثرت بعده في كتب النحو والبلاغة والأصول.



وتتوزع آفاق الدرس الدلالي في كتاب سيبويه على مجالات أهمها:

✓ مجال الاصطلاح:

حيث ينبغي أن يعنى بالمصطلح الدلالي في كتاب سيبويه من خلال:

- جمع المصطلحات المنتمية إلى الدلالة في الكتاب كمصطلح القبح والحسن والكذب والصحة والضعف والاستكراه والتوسع والاستقامة والمحال ونحو ذلك.

- دراسة هذه المصطلحات وتدقيق دلالتها وتحديد مجالها وعلاقاتها.

- بيان ما ارتجله سيبويه من مصطلحات وما نقله عن شيوخه، ليوقف على تطور المصطلح الدلالي في الكتاب.

✓ مجال التوظيف:

وذلك بتتبع سياق ورود هذه المصطلحات ليوقف بذلك على:

- تفاعل الدلالة مع النحو على مستوى التراكيب.

- معرفة الوظائف التي تناط بالدلالة في النحو.

✓ مجال الاستثمار:

- تتبع أفكار سيبويه المتعلقة بالدلالة في كتب النحو والبلاغة والاصول، لينظر فيما استثمر منها وما أغفل.

- بيان ما يمكن الإفادة منه من أفكار سيبويه وإعادة تركيبه وتوجيهه نحو تصور نحوي دلالي، ينفتح على ما جد في الدرس اللساني المعاصر من قضايا وإشكالات وتصورات.

وهذه مواضع ينبغي أن تقصدها البحوث والتآليف، وأطر عامة يستهدى بها في البحث والنظر، ومعالم هادية من كتاب سيبويه يتعلم منها النظر والتفتيش. والحمد لله رب العالمين.



المراجع

- الأسس المعرفية للغويات العربية. عبد الرحمن بودرع، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الطبعة: 1، 2013م.

- الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي.

- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته. حافظ إسماعيلي علوي دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة1، 2008م.

- دلائل الإعجاز للجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة-دار المدني بجدة، الطبعة: 3، 1413هـ - 1992م

- سيبويه إمام النحاة لعلي النجدي ناصف، عالم الكتب، الطبعة:2.

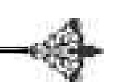
- شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد السيرافي تحقيق محمد علي الريح هاشم مراجعة: طه عبد الرءوف سعد الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر عام النشر: 1394 هـ - 1974 م

- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة:1، 1410هـ- 1990م.

- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة:2.

- عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي لسعيد حسن البحيري، مطبعة الأنجلو المصرية. الطبعة 1، 1989.





- في اللسانيات واللغة العربية قضايا ونماذج للدكتور عبدج الرحمن بودرع دار كنوز المعرفة الطبعة الأولى 2016.
- كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام هارون عالم الكتب الطبعة الثالثة 1983.
- مدخل إلى الدلالة الحديثة لعبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر الدار البيضاء- المغرب، الطبعة 1.
- مراجعات في أصول الدرس البلاغي لمحمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة 1، 2005.
- مفهوم الإحالة عند سيبويه أبعاده وضوابطه لطيفة إبراهيم النجار المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها المجلد 3 العدد 1 ذو الحجة 1427هـ. كانون الثاني 2007م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى- مكة المكرمة، الطبعة: 1، 1428 هـ-2007م.
- مقدمة ابن خلدون تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر _ بيروت، الطبعة:2، 1408 هـ - 1988 م
- الموافقات للشاطبي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة: 1، 1417هـ/ 1997م
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي لمحمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، الطبعة: 1، 2000.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت.

قرأت الكتاب

شعر : د.عدنان أجانة

قــرأتَ الكتــابَ، وكــم قــارئ ... يــروم مــن النحــو "زيــد ذهــب"

مــررت بزيــد، وقــد مُــرَّ بــي ... وعمــرو مقــيم، وزيــد ضــرب

مســائل في النحــو لا ترتجــى ... ولــيس يُحَصَّــلُ منهــا النشــب

يراهــا أنــاس أصــولَ الكتــاب ... وفيهــا الضــياع وكــل التعــب

فزيــدٌ كعمــرو إذا مــا نظــرتَ ... وبــاب المضــاف كبــاب النســب

ورفــع كجــر إذا لــم تُبَــلْ ... وأمــر التمنــي كــأمر الطلــب

فهــذي المســائل في عــدها ... سَــقام النفــوس وطــول الكــرب

يغــالي دعــاة بتــرك الكتــاب ... وحجــتهم فيــه محــض الشــغب

وأن الكتــاب قــديم غــدا ... كثيــرَ الغبــار قليــل الطلــب

إذا قــرأوا فقــرة تنتقــى ... تــراهم صــموتا ويخفــى اللجــب

تمهــل تمهــل فهــذا الكتــاب ... فيــه الكنــوز التــي ترتغــب

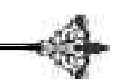
لقــد صــاغ فيــه أصــول النحــاة ... وشــيدها مــن كــلام العــرب

وأنهــج فيــه كــلام الخليــل ... ومــد القيــاس وســمى الســبب

وجَمَّــع فيــه أقاصــي اللغــات ... وحصَّــل فيــه علــوم الأدب

بيــان وإشــراقة في الكــلام ... فمنهــا يكــون ارتشــاف الضــرب

وهــذا البيــان إذا رمتــه ... بفهــم ســقيم عــداك العطــب



فـــأين الـــدلائل في بســـطها	وأيــن الأصــول ومــا قــد كتــب
يعلـــل فيـــه كـــلام الأُلَـــى	ويبنـــي القواعـــد ممـــا وجـــب
فســر الكتــاب بعمــق الفصــول	ولـــب الأصــول التـــي تجتلـــب
وصـــوغ المفـــاهيم في دقـــة	ونهـــج البنـــاء وذكـــر الرتـــب
أصــول لهــا في الكتــاب الصــدى	فيســـمعها مـــن دنـــا واقتـــرب
ويبقــى الكتــاب حبــيس الظنــون	وحلــس الفهــوم التــي تُسْــتَلَبْ
ولــيس أخــو النحــو مــن قــد غــدا	ولـــيس لـــه في الكتـــاب الأربْ
ولكـــن أخـــوه الـــذي يرتجـــى	لشـــرح الغريـــب وذكـــر الســـبب
يـــرى في الكتـــاب منـــار الهـــدى	وأصـــل الأصـــول وبـــاب الأدب